

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(٠٣٢)
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة
(البرنامج المسائي)

كشف الغمة عن افتراق الأمة

للعلامة عبد القادر بن عبد الله الكنغراوي الحنفي (ت١٣٤٩هـ)

(من اللوحة الثامنة والعشرين من الجزء السادس إلى نهاية الكتاب)

دراسة وتحقيقا

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالِمية العالية " الدكتوراه".

إعداد الطالب:

أسامة بن عطايا بن عثمان أحمد

إشراف:

فضيلة الدكتور عطية بن عتيق الزهراني

العام الجامعي:(١٤٣٤-١٤٣٥هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ لله، نَحمدُه، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فَلا مضل له، ومن يضلل فَلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإنَّ خيْرَ الكلام كلامُ الله، وخيْرَ الهدْي؛ هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعة ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النار.

فإن خدمة العقيدة السلفية، وبيانها للناس من أعظم ما يتقرب العبد به إلى ربه سبحانه وتعالى، فإن الله تعالى تعرف إلى عباده ببيان أسمائه وصفاته وآياته ومخلوقاته ودينه وشرعه، وبإرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام.

ومن هؤلاء الذين قاموا بخدمة العقيدة السلفية، ودعوا الناس إلى المنهج الصواب، العلامة صدر الدين عبد القادر بن عبد الله الكنغراوي الإستانبولي الحنفي (ت١٣٤٩هـ) حيث ألف رحمه الله تعالى كتابا عظيما، تعرض فيه لأصول الفرق المنتسبة إلى الإسلام فذكرها مقالاتها ورد ضلالاتها، معتمدا في ذلك ما دل عليه الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح وسائر الأئمة، وقد سمى كتابه : **كشف الغمة عن افتراق الأمة**.

ولأجل هذا؛ استخرت الله تعالى في أن يكون بحثي في مرحلة الدكتوراه بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين تحقيق جزء من هذا الكتاب الكبير[١] حيث يقع في حوالي ٣٨٠ لوحة، والذي أرجو في إخراجه النفع لي ولطلبة العلم وعامة المسلمين.

---

(١) الكتاب مقسم إلى ثمانية أجزاء، كل جزء منه له ترقيم مستقل.

ومقدار الجزء الذي عملت فيه من هذا الكتاب مائة وثلاث وعشرون (١٢٣) لوحة، علما أن هذا القسم يعتبر القسم الثالث من الكتاب، إذ إن دراسة القسم الأول منه كانت من نصيب الطالب علي بن عبد الحفيظ الكيلاني، والذي نوقش بتاريخ ١٥/٦/١٤٣١هـ، والقسم الثاني منه كانت دراسته من نصيب الطالب أحمد جمال الدين عيمر - والذي يبتدئ من اللوحة الثانية والعشرين من الجزء الثالث إلى اللوحة السابعة والعشرين من الجزء السادس- والذي نوقش عام ١٤٣٣هـ.

وعنوان البحث هو:

"كشف الغمة عن افتراق الأمة"

للعلامة عبد القادر بن عبد الله الكنغراوي الحنفي (ت١٣٤٩هـ)

(من اللوحة الثامنة والعشرين من الجزء السادس إلى نهاية الكتاب)

دراسة وتحقيقا.

فأسأل الله أن يوفقني للحق والصواب، وأن يسددني، وأن ينفع بهذا العمل.

أهمية الموضوع

١ - أن الكتاب عالج قضية افتراق الأمة في أصول الدين، وتشتتها إلى فرق وطوائف يبدع بعضها بعضا، بل ويكفر بعضها بعضا، مع دعوى كل طائفة منها أنها على الحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ.

٢ - أن الكتاب حوى كثيرا من المباحث العقدية والرد على المخالفين وشبههم فيها، مع تقرير المذهب الحق مذهب السلف.

٣ - تضمن الكتاب كثيرا من الأحاديث النبوية والآثار السلفية.

٤ - أن الكتاب تضمن كثيرا من أقوال أئمة أهل السنة والجماعة في مسائل الاعتقاد.

٥- اعتماد المؤلف على كثير من كتب السلف من المتقدمين والمتأخرين.

٦- اعتناء المؤلف ببيان أصول الفرق المنحرفة ونشأتها وتطورها ومقالاتها مع بيان ما اختلف فيه أصحاب الفرقة الواحدة.

٧- عناية المؤلف بالجانب الحديثي حيث إنه تكلم عن الأحاديث التي أوردها في كتابه

واستقصى الروايات الواردة في بعضها، مع كلامه على رجال الأسانيد توثيقا وتجريحا ناقلا كلام علماء الجرح والتعديل فيهم.

٨- أن المؤلف كما هو ظاهر حنفي المذهب، والأحناف في بعضهم ميل عن السنة إلى الماتريدية، ومع ذلك فيظهر من كلام المؤلف أخذه بمنهج السلف وعقيدتهم، حيث اعتمد على النقل عن أئمة السلف في كثير من مباحثه مما يجعله في مصاف ابن أبي العز الحنفي من ناحية الاعتقاد فيما يظهر.

ولهذا فإخراج كتاب من هذا النوع على مذهب السلف له قيمة كبرى يقدرها أهل العلم.

أسباب اختيار الموضوع:

١ – أن الكتاب يبحث في مسائل الاعتقاد.

٢ – قيمة الكتاب العلمية كما سبق بيانها.

٣ –أن الكتاب لا يزال مخطوطا وفي إخراجه إظهار لكتاب قيم موافق لعقيدة أهل السنة والجماعة في تقريرهم مسائل الاعتقاد وردهم على أهل البدع والأهواء، كما أن في إبرازه إثراء للمكتبة الإسلامية وخدمة لأهل العلم وطلابه.

٤ – تشجيع بعض المشايخ الفضلاء على تحقيق هذا الكتاب لما رأوا فيه من فائدة.

وصف النسخة الخطية

للكتاب نسخة خطية وحيدة حسب علمي بالمكتبة الظاهرية بدمشق، تقع في ثمانية أجزاء، مجموع لوحاتها ٣٨٠ لوحة، حالتها جيدة في الغالب، وقد كتبت بخط مشرقي دقيق، ولا يعرف تاريخ نسخها، ولا اسم الناسخ.

وفيما يلي تفصيل عدد لوحات الجزء الذي سأعمل فيه بإذن الله، ومتوسط عدد الأسطر في اللوحات، وعدد الكلمات في السطر:

– يبلغ عدد اللوحات مائة وثلاثا وعشرين (١٢٣) لوحة [ثلاث وأربعون (٤٣) لوحة من الجزء السادس تبتدئ من اللوحة الثامنة والعشرين، والجزء السابع بكامله وفيه اثنتان وخمسون (٥٢) لوحة، والجزء الثامن بكامله وفيه ثمان وعشرون (٢٨) لوحة].

– متوسط عدد الأسطر ثلاثين (٣٠) سطرا.

– عدد الكلمات في السطر يتراوح ما بين خمس عشرة إلى تسع عشرة كلمة (١٥–١٩).

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة وقسمين:

المقدمة:

تشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث ومنهج التحقيق

القسم الأول: الدراسة

وتشتمل على فصلين:

الفصل الأول: دراسة المؤلف

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: عصر المؤلف

المبحث الثاني: حياته الشخصية؛ (اسمه ونسبه وكنيته وشهرته ومولده ووفاته)

المبحث الثالث: نشأته العلمية ومناصبه

المبحث الرابع: شيوخه وتلامذته

المبحث الخامس: مؤلفاته

المبحث السادس: مذهبه العقدي والفقهي

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب ومنهج المؤلف فيه

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى المؤلف

المطلب الثاني: موضوع الكتاب وسبب تأليفه

المطلب الثالث: مباحث الكتاب

المطلب الرابع: منهج المصنف في الكتاب

المطلب الخامس : موارد المصنف في الكتاب

المطلب السادس: قيمة الكتاب العلمية

المطلب السابع: المآخذ على الكتاب

المبحث الثاني: وصف النسخة الخطية

القسم الثاني: النص المحقق

[من اللوحة الثامنة والعشرين من الجزء السادس إلى نهاية الكتاب]

سرت في تحقيق الكتاب على المنهج التالي:

أولا : اعتمدت في تحقيق النص على النسخة الخطية، وأرمز لها بكلمة الأصل عند ذكر فروق إن وجدت بين ما أورد العلامة الكنغراوي من نصوص أو نقول وما في تلك المصادر والمراجع.

ثانيا : نسخت الكتاب من النسخة التي اعتمدتها أصلا حسب القواعد الإملائية الحديثة، وأقابل المنسوخ مع أصل المنسوخ منه.

ثالثا : إذا وجد سقط في النسخة الأصل فإن تيسر إكماله من المصادر والمراجع التي ينقل منها العلامة الكنغراوي أكملته وأضعه بين معقوفين هكذا [ ] مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

رابعا: ما ظهر لي خطؤه في النسخة الخطية فإنني أبقيته كما هو، ووضعته بين قوسين هكذا ( )، وأبين الصواب في الهامش مع بيان سبب الخطأ.

خامسا: أضع خطا مائلا هكذا / للدلالة على نهاية اللوحة مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

سادسا : عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقمها وكتابتها بالرسم العثماني.

سابعا: قمت بتخريج الأحاديث النبوية؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما؛ فإنني أكتفي بتخريجه منهما، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما؛ فإنني أقوم بتخريجه من كتب الحديث المعتمدة، مع ذكر قول أهل العلم في الحكم عليه.

ثامنا: تخريج الآثار من مصادرها مع ذكر أقوال أهل العلم في الحكم عليها.

تاسعا : إيضاح المسائل العقدية والتعليق عليها حسب ما يقتضيه المقام.

عاشرا: توثيق النقول والأقوال من مصادرها المعتمدة.

الحادي عشر : عرفت بالكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية والأماكن والبلدان والفرق والطوائف تعريفا موجزا.

الثاني عشر: ترجمت للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم ترجمة موجزة .

الثالث عشر: التزمت بعلامات الترقيم وضبطت ما يحتاج إلى ضبط.

الرابع عشر: وضعت فهارس علمية في آخر الكتاب وهي كما يلي:

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الآثار

٤- فهرس الفرق والطوائف

٥- فهرس الأعلام

٦- فهرس موارد الكتاب

٧- فهرس مصادر ومراجع التحقيق

٨- فهرس الموضوعات

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

وفي ختام هذه المقدمة أتقدم بالشكر الجزيل بعد شكر الله ﷻ لفضيلة شيخي ومشرفي على البحث فضيلة الشيخ الدكتور عطية بن عتيق الزهراني –حفظه الله– على عنايته بالبحث، وتوجيهاته السديدة التي أفدت منها الشيء الكثير في إنجاز هذا البحث، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

وأشكر فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، وفضيلة الأستاذ الدكتور محمد باكريم باعبدالله على تكرمهما بمناقشة الرسالة، وتقييمها، وإفادتي بملاحظاتهما[١].

كما أتوجه بالشكر لكلية الدعوة وأصول الدين، وعلى الأخص قسم العقيدة الذي أتيح لي فيه تسجيل هذه الرسالة .

وأتوجه بالشكر لشيخي وأستاذي الأستاذ الدكتور محمد بن عبد الوهاب العقيل لمساندته لي ومساعدتي فيما أحتاجه في مشواري العلمي، فله مني الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر لكلية الحديث الشريف التي تخرجت فيها ، وتعلمت من أساتذتها علم تخريج الحديث وكيفية الحكم على الأحاديث .

وأتوجه بالشكر للجامعة الإسلامية ممثلة في إدارتها وعماداتها وعلى رأسها فضيلة الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله السند.

كما أتوجه بالشكر للدولة السعودية السلفية –حرسها الله– لما توليه من عناية لأبنائها المسلمين ، لا سيما من تستضيفهم في جامعاتها ، فلها مني خالص الشكر والعرفان ، وأسأل الله أن يديم على هذه البلاد نعمة الأمن والإيمان .

هذا وأسأل الله أن يوفقني، ويسدد قلمي ورأيي، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه، وأن يتقبل مني صالح عملي.

والله أعلم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

كتبه:

أسامة بن عطايا بن عثمان

كلية الدعوة وأصول الدين – قسم العقيدة

(١) وقد تمت المناقشة ظهر الأربعاء ١٩/٦/ ١٤٣٦هـ في قاعة المناقشات بكلية الدعوة، وأجيزت الرسالة بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، والحمد لله على فضله وإحسانه.

القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول: دراسة المؤلف.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب.

الفصل الأول

دراسة المؤلف

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: عصر المؤلف

المبحث الثاني: حياته الشخصية؛ (اسمه ونسبه وكنيته وشهرته ومولده ووفاته)

المبحث الثالث: نشأته العلمية ومناصبه

المبحث الرابع: شيوخه وتلامذته

المبحث الخامس: مؤلفاته

المبحث السادس: مذهبه العقدي والفقهي

المبحث الأول: عصر المؤلف[١]

لقد عاش المؤلف ما بين عام ١٢٧٨هـ وعام ١٣٤٩هـ في عمره البالغ سبعين سنة، فقد شبَّ في نهاية القرن الثالث عشر، وعاش معظم حياته في إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية، وتَنَقَّلَ بين ولاياتٍ ومدنٍ تابعة لها، وكانت فترة نشاطه العلمي والوظيفي خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر، وهذه الفترة كانت عصيبة على المسلمين، حيث كثر تفكك الدول، وتسلط الأعداء باسم الاستعمار، ونشر الحضارة والرقي، وكثر الجمود العصبي والمذهبي، وانتشار التصوف، وانتشار المذاهب الفكرية المُحْدَثَة الهدامة، وقويت الدعوة إلى الشعوبية، والدعوة إلى القومية العربية بما لم يكن له مثيل في سابق تاريخ المسلمين.

أولاً: الناحية السياسية والاجتماعية :

أما حال المسلمين سياسياً في تلك الفترة فقد كانت تحكمهم دول كثيرة، تختلف مساحاتها من مكان لآخر، واحتل الكفار ضمن موجتهم الاحتلالية التي يسمونها استعماراً عدة مناطق ودول من دول المسلمين، وكانت أكبر دولة من حيث اتِّساعِ المساحة، وتَسَمِّيهَا بالخلافة، ولها صيت عظيم عند عامة المسلمين هي الدولة العثمانية، وفي الفترة التي عاشها الشيخ الكنغراوي كانت الدولة العثمانية في أضعف مراحلها، قد أُنْهِكَتْ من الداخل والخارج.

أما من الخارج: فقد كان اليهود يكيدون لها، ويعملون المؤامرات للإطاحة بها، وكان لهم دور التهييج على السلطة العثمانية من الخارج، عبر تسليط النصارى من الروس والصرب واليونان والبريطانيين والفرنسيين وغيرهم على الدولة العثمانية، كما كان لهم دور في تأجيج الصراعات الطائفية، وتغذية العنصرية والقومية العرقية، ومحاولة تقويض السلطة عبر الجمعيات والاتحادات.

وقد خاضت الدولة العثمانية عدة حروب مع عدة دول، منها حربها مع روسيا القيصرية، وواجهت عدة ثورات، فثار الصرب، واليونان، والبلغار، وغيرها.

وقد كان لنشاط المحافل الماسونية، وتوجه النصارى لضرب الدولة العثمانية في عمقها، ولقيام

---

(١) رجعت في بيان عصر الشيخ الكنغراوي إلى: تاريخ الدولة العلية العثمانية. تأليف: فريد بك المحامي(ص/٥٣٠ فما بعدها)، وتاريخ الدولة العثمانية. تأليف:د.علي حسون(ص/١٩٨-٣٦٢)، وتاريخ الدولة العثمانية.تأليف: يلماز أوزتونا(١/٦٢٣-٦٧٩)، (٢/٩-٢٦٧)، وتاريخ الإسلام لمحمود شاكر.

الأحزاب التركية الشعوبية، ونشر الكراهية للعرب أثر في قيام الملك حسين بن علي الهاشمي بالدعوة إلى الثورة العربية الكبرى، للتخلص من تسلط الأتراك، وعودة الملك في العرب، لا سيما بعد إعلان سقوط الخلافة عام ١٣٤٢هـ.

ولما ألغيت الخلافة في إسطنبول، وتولت جمعية الاتحاد والترقي الحكم أدخلوا البلاد في صراعات متسارعة مع النصارى مما أدى إلى احتلال بريطانيا لفلسطين ومصر والعراق والسواحل اليمنية والسودانية والصومالية،، وتحركها بحرية في البحر الأحمر، وبحر العرب، والخليج العربي، واحتلال إيطاليا لليبيا، واحتلال فرنسا لسوريا ولبنان، ومن قبل كانت قد احتلت الجزائر وتونس، وكان لها دور في احتلال المغرب مع أسبانيا.

وأما من الداخل: فقد كان اليهود والنصارى يمكرون الليل والنهار، ويساندون الشعوبيين على نصرة الطورانية [(١)] الوثنية، وجعل الولاء والبراء على القومية دون الولاء على دين الإسلام، فصارت الكراهية بين العرب والأتراك على أشدها، لا سيما بعد إنشاء «جمعية تركية الفتاة»[(٢)]، و«جمعية الاتحاد والترقي»[(٣)]، وغيرها، فأنشأ القوميون العرب «جمعية العربية

---

(١) الطورانية أو البانطورانية: اللفظ مأخوذ من «طوران»، إقليم يكتنفه الغموض في وسط آسيا، وهو عندهم مهد الشعوب التركية التي انتقلت غرباً في مرحلة تاريخية معينة واستقرت قي إقليم الأناضول.

وهي حركة سياسية قومية ظهرت بين الأتراك العثمانيين أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، هدفت إلى توحيد أبناء العرق التركي الذين ينتمون إلى لغة واحدة وثقافة واحدة، دون النظر إلى الدين والعقيدة. انظر: الموسوعة العربية(٦٣٩/١٢).

(٢) تركيا الفتاة أو الأتراك الشباب هو اتحاد لمجموعات عديدة تزعم إصلاح الإدارة في الدولة العثمانية بنظرة غربية أوروبية. بدأت الحركة في صفوف الطلاب العسكريين عام ١٨٨٩م وامتدت بعدها لتشمل قطاعات أخرى ولما تأسست جمعية الاتحاد والترقي ١٩٠٦، ضمت معظم أعضاء جمعية تركيا الفتاة. انظر: الموسوعة الحرة. ويكيبيديا.

(٣) جمعية الاتحاد والترقي تأسست تحت اسم "جمعية الاتحاد العثماني" عام ١٨٨٩م من قبل طلبة طب بينهم "إبرهيم ساتروفا" و"عبدالله جودت". وهي حركة معارضة للدولة العثمانية ونظام الحكم فيها، و"أول حزب سياسي" في الدولة العثمانية. تحولت إلى منظمة سياسية على يد "بهاء الدين شاكر".

في نهاية الحرب العالمية الأولى سيق معظم أعضائها إلى المحاكم العرفية على يد السلطان محمد السادس وتم سجنهم. وصلت إلى سدة الحكم في الدولة العثمانية بعد تحويل السلطنة إلى ملكية دستورية وتقليص سلطات السلطان آنذاك عبد الحميد الثاني في انقلاب ٢٧ أبريل ١٩٠٩. تم اعدام بعض من أعضاء المنظمة بعد محاكمة بتهمة محاولة اغتيال أتاتورك في ١٩٢٦، في حين أن الأعضاء الباقين قاموا بممارسة العمل السياسي كأعضاء في الأحزاب السياسية. انظر: الموسوعة الحرة. ويكيبيديا.

الفتاة»[١]، كما أنشؤوا «المنتدى الأدبي»[٢]، و«جمعية العهد»[٣]، وحاول آخرون الجمع بين القوميتين على أساس الند والمناصفة، فعملوا «الجمعية القحطانية» [٤].

هذا مع ما تعرض المسلمون له من حملات ضخمة لدعم الحضارة الغربية، وتحسين صورتها، وتصوير ذلك للمسلمين أنه الحل الأمثل لمشاكلهم الاقتصادية والسياسية.

---

(١) الجمعية العربية الفتاة هي جمعية سياسية قومية عربية سرية أنشأها مجموعة من الطلاب العرب في باريس عام ١٩٠٩م. أثرت هذه الجمعية على الفكر القومي العربي ومهدت للمؤتمر العربي في باريس عام ١٩١٣.

كانت أهداف الجمعية في البدء هي المطالبة بالحقوق العربية في الدول تحت الحكم العثماني آنذاك ومنها حقوق اجتماعية وقومية. نشأت الجمعية كرد على جمعية الاتحاد والترقي التركية التي كانت تدعو إلى التتريك.

بعد الإعدامات التي طالت أعضاءها في سوريا على يد الوالي العثماني جمال باشا السفاح، طالبت الجمعية بالحكم الذاتي في الأقاليم العربية ثم ما لبثت أن طالبت بالاستقلال التام لكافة الأقاليم العربية.

قبل قيام الثورة العربية الكبرى وفي عام ١٩١٥ كان الشريف عبد الله بن الشريف حسين في دمشق وانضم إلى الجمعية ثم نقل العلم معه إلى الحجاز حيث اعتمد كعلم للثورة بعد إزالة أبيات الشعر وأحد المثلثين الأحمرين. وقد نشر القرار في جريدة القبلة في مكة يوم ٩ شعبان ١٣٣٥ هـ انظر: الموسوعة الحرة. ويكيبيديا.

(٢) المنتدى الأدبي: هو منتدى فكري أدبي قومي عروبي أسسه مجموعة من الطلبة العرب الذين كانو يدرسون في الآستانة في العام ١٩٠٩م. كانت أهداف المنتدى "توثيق عري الإخاء بين العرب على اختلاف أجناسهم وأديانهم وعناصرهم وطوائفهم وحتى لا يذكر الواحد منهم في السياسة والوطنية غير عربيته"، وهذا هو أساس القومية العربية الزائفة.

رئيسه وأحد مؤسسيه عبد الكريم قاسم الخليل من بيروت، وشاركه في التأسيس سيف الدين الخطيب وجلال الدين البخاري من دمشق، وأحمد عزت الاعظمي من بغداد. انظر: الموسوعة الحرة. ويكيبيديا.

(٣) جمعية العهد: جمعية عربية نشأت في نهاية الدولة العثمانية، أنشأها البكباشي عزيز المصري بالإضافة إلى مجموعة من الضباط العرب في الجيش العثماني بعد الخلاف الذي دب في جمعية الاتحاد والترقي بين الضباط العرب الذين طلبوا مزيدا من الحقوق للعرب وبين الضباط الأتراك الذين تنكروا لمطلب العرب.

تأسست بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩١٣ لتحل محل الجمعية القحطانية، وكان برنامجها هو برنامج الجمعية القحطانية وإن كان قد صيغ بلغة عسكرية، وهو السعي وراء الاستقلال الداخلي للبلاد العربية. ومن أبرز الضباط العرب الذين انضموا إلى الجمعية طه الهاشمي وشقيقه ياسين الهاشمي ومحمد شريف العمري وسليم الجزائري. انظر: الموسوعة الحرة. ويكيبيديا.

(٤) الجمعية القحطانية: جمعيه عربية تأسست في إسطنبول عام ١٩٠٩م خلال الدولة العثمانية. دعت إلى أن يكون السلطان التركي ملكا على العرب والترك من خلال تكوين امبراطورية تركية عربية، وأن يضع السلطان التاج العربي بجانب التاج التركي (مملكه ذات تاجين)، وأن تمنح الولايات العربية الاستقلال «الذاتي» في نطاق الدولة العثمانية، ومجابهة التيار العنصري التركي بتيار قومي عربي، من أجل تمكين العرب من السيطرة على مؤسسات الولايات العربية، ثم تحولت إلى جمعية العهد كما سبق ذكره. انظر: الموسوعة الحرة. ويكيبيديا.

فتعالت أصوات أهل العلمنة والإلحاد، وطالبوا بالترقي والتشبه بالحضارة الغربية، فانتشر التميع العقدي، والأخلاقي، وانتشر الفساد، وضرب أطنابه في معظم بلاد المسلمين، لا سيما مع سلطة وقوة المحتلين .

وكان للتصوف أثر بالغ في إضعاف المسلمين، وضياع دينهم، وضياع بلادهم، فكثر الطرقية وأصحاب الخلوات في طول البلاد وعرضها، وانتشرت الأضرحة والمشاهد التي تعبد من دون الله، ولم تخل بلاد من بلاد المسلمين من مظاهر الشرك والوثنية، إلا ما حصل في الجزيرة العربية من انتشار دعوة التوحيد التي قام بها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، ومن معه من علماء السنة وعلى رأسهم أحفاد الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب التميمي رحمهم الله.

فأدت تلك الأمور التي انتشرت في معظم بلاد المسلمين إلى تفكك المسلمين، وتسلط الأعداء، لا سيما مع عدم سلوك الطريق الصحيح للنصرة والاجتماع، وهو اتباع الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، والبعد عن الشرك والبدع والضلالات.

السلاطين الذين عاصرهم الشيخ الكنغراوي:

لقد عاصر الشيخ عبدالقادر الكنغراوي عدة سلاطين من آل عثمان، حتى إعلان إزالة الخلافة، وتولي العلماني الملحد مصطفى كمال أتاتورك لمقاليد الحكم، وهم:

١- السلطان عبد العزيز الأول ابن السلطان محمود الثاني ابن السلطان عبدالحميد الأول العثماني، تولى الخلافة بعد وفاة شقيقه عبد المجيد الأول عام١٢٧٧هـ، ومكث في السلطة خمسة عشرة عامًا، إلى أن خلع ١٢٩٣هـ وتوفي بعدها بأربعة أيام.

وتميز عهده بالهدوء مع دول الخارج، فلم تخض الدولة في عهده حرباً، مع اشتعالها في التدخل في بلاد البوسنة والهرسك والجبل الأسود،ولكن قبل خلعه بسنة حدثت مشاكل مالية، حملته على إعلان إفلاس الدولة عام ١٨٧٥م، فكثر التشويش عليه من اليهود والنصارى، وأهل الفتنة، حتى خلعوه.

٢- السلطان مراد الخامس ابن السلطان عبدالمجيد ابن السلطان محمود الثاني العثماني.

تولى الخلافة في شهر جمادى الأولى عام ١٢٩٣هـ. بعد خلع عمه السلطان عبدالعزيز الأول، ولكنه أصيب بانهيار عصبي، أدى إلى اختلال في عقله وتصرفاته، فخلع من الخلافة بعد نحو

ثلاثة أشهر من ولايته.

٣- السلطان عبدالحميد الثاني ابن السلطان عبدالمجيد ابن السلطان محمود الثاني العثماني تولى الخلافة في ١١ شعبان ١٢٩٣ هـ،بعد خلع أخيه السلطان مراد الخامس، وكانت الدولة تمر بأحوال سيئة، ومضطربة، والأعداء يحيكون لها المؤامرات، حتى الصوفية الذين ينتمي إليهم السلطان عبدالحميد وقفوا ضده مع جمعية الاتحاد والترقي الماسونية، وذلك بقيادة الصوفي الخرافي سعيد النورسي، بحجة أن السلطان عبدالحميد له سلطات مطلقة، لابد من تقييدها، ولم ينفذ الإصلاحات التي طالب بها النورسي ومن معه.

ولما طلب منه اليهود منحهم فلسطين لتكون وطناً قومياً لهم، وأغروه بالمال، وإيقاف حملات التشويه ضده، رفض ذلك، ولم يقبل شفاعة شافع في هذا الأمر، فسرَّع هذا من مؤامرة عزله.

وقد دبرت جمعية «الاتحاد والترقي» عام ١٩٠٨ انقلاباً على السلطان عبد الحميد تحت شعار (حرية، عدالة، مساواة)، وتعهدوا بوضع حد للتمييز في الحقوق والواجبات بين السكان على أساس الدين والعرق!

وقد حاول السلطان عبدالحميد كسب بعض المناوئين له واستمالتهم إلى صفه بكل ما يستطيع، كما بذل جهده في تعيين من يرضاهم في مناصب الدولة المختلفة، ودعا جميع مسلمي العالم إلى الوحدة الإسلامية، والانضواء تحت لواء الجامعة الإسلامية، ونشر شعاره المعروف «يا مسلمي العالم اتحدوا»، وأنشأ مدرسة للدعاة المسلمين، وقرَّب إليه الكثير من رجال العلم والسياسة المسلمين واستمع إلى نصائحهم وتوجيهاتهم، وعمل على تنظيم المحاكم والعمل في "مجلة الأحكام العدلية" وفق الشريعة الإسلامية، وقام ببعض الإصلاحات مثل القضاء على معظم الإقطاعات الكبيرة المنتشرة في كثير من أجزاء الدولة، والعمل على القضاء على الرشوة وفساد الإدارة، وأنشأ العديد من المدارس والكليات ودور العلم، واهتم ببناء ثقافة المواطن العثماني وتدريبه في سبيل النهوض بالبلاد في المستقبل، وشاركت أغلب الكوادر التي تعلمت في عهده في الحرب العالمية الأولى، وعامل الأقليات والأجناس غير التركية معاملة خاصة، كي تضعف فكرة العصبية، وغض طرفه عن بعض إساءاتهم.

واهتم بتدريب الجيش وتقوية مركز الخلافة، واهتم بديون الدولة فعمل جاهدا على تقليل النفقات والاستثمار في سكك الحديد، وامتنع عن الدخول في الحروب مستخدما دهاءه

السياسي لما كانت الحروب تتطلب مصاريف كثيرة.

حرص على إتمام مشروع خط سكة حديد الحجاز التي تربط بين دمشق والمدينة النبوية، لِمَا كان يراه من أن هذا المشروع فيه تقوية للرابطة بين المسلمين.

كل تلك الإصلاحات التي قام بها السلطان عبدالحميد لم تكن كافية في بقائه في الملك، ولا في إنعاش الدولة العثمانية بسبب تراكم المصائب والبلايا عليها، وبسبب ما هم عليه من بعد عن العقيدة السلفية، فقد كانت العقيدة التي تنشرها المعاهد الدينية العثمانية هي العقيدة الماتريدية، وانتشار التعصب المذهبي، لا سيما للمذهب الحنفي، وانتشر التصوف عن طريق تلك المعاهد انتشاراً كبيراً، وهذا مع كونه ليس خاصاً بزمن السلطان عبدالحميد إلا أنه ازداد بسبب النورسي ومن على شاكلته، وكذلك ما يقوم به المتصوفة من مضادة للعقيدة السلفية التي قام بنشرها، والدفاع عنها أئمة وسلاطين الدولة السعودية.

وبعد كفاح دام ٣٤ سنة عزل السلطان عبدالحميد عام١٣٢٦هـ، وعيَّن مكانه أخوه السلطان محمد رشاد ابن السلطان عبدالمجيد لأول، فقد كان أشبه بالخليفة الصوري، وتوفي عام ١٣٣٦هـ، ثم خلفه أخوه السلطان وحيد الدين محمد ابن السلطان عبدالمجيد الأول، ونزع من السلطنة عام ١٣٤٠هـ، لكن بقي له مسمى الخلافة، واستمر في الخلافة حتى انهزامه أمام قوات مصطفى كمال أتاتورك عام ١٣٤١هـ، فعين ابن عمه عبدالمجيد الثاني بن عبدالعزيز الأول خليفة، مجرداً من السلطنة، ثم نزعه من الخلافة بعد أن أعلن أتاتورك إلغاء الخلافة عام١٣٤٢هـ، ثم استولى مصطفى كمال أتاتورك على السلطة، وأعلن تركيا جمهورية علمانية، إلى أن هلك عام ١٣٥٧هـ.

كما عاصر ملوكاً آخرين كانوا مستقلين عن الحكم العثماني، أو تحته، ولكن لهم حكم ذاتي، وولاية العثمانيين لهم اسمية:

أما في إفريقية:

في مصر، عاصر الشيخ عبدالقادر الكنغراوي عدة ملوك:

الخديوي إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا، واستمر ملكه لمصر من عام ١٢٨٠هـ، إلى عام ١٢٩٦هـ.

وبعده تولى ملك مصر الخديوي محمد توفيق ابن الخديوي إسماعيل، وفي عهده احتلت

بريطانيا عام١٢٩٩هـ مصر، وكان الخديوي تحت سلطتها حتى وفاته عام١٣٠٩هـ، وكذلك الخديوي عباس حلمي الثاني الذي خلف والده محمد توفيق، وأظهر معارضته للاحتلال البريطاني، مما أدى إلى خلعه عام ١٣٣٣هـ ، وتولية عَمِّه السلطان حسين كامل بن الخديوي إسماعيل، ونزع لقب الخديوية الذي جاء من قبل الخليفة العثماني، واستبدل بلقب «السلطان» علامة على خروج مصر عن الخلافة، وكونها نِدًّا للدولة العثمانية في الاستقلال.

ولكنه لم يمتع بالسلطة طويلاً، فقد توفي سنة ١٣٣٥هـ، وتولى السلطنة بعده: أخوه الملك فؤاد الأول ابن الخديوي إسماعيل، وفي عهده قامت الثورة ضد الانجليز، والمطالبة بالاستقلال، وقد حصل الاستقلال عام ١٣٤٠هـ ، وتوفي الملك فؤاد عام ١٣٥٥هـ.

وأما ليبيا: فقد كانت تحت الولاية العثمانية حتى احتلها الإيطاليون عام ١٣٢٩هـ، وقد استقلت عام ١٣٧١هـ. وكان الليبيون في عهد الاحتلال في جهاد دائم ضد المحتلين، حتى انهزام إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، مما مهد الطريق للاستقلال.

وأما تونس: فقد كانت تحت الولاية العثمانية، حتى قامت فرنسا باحتلالها عام ١٢٩٩هـ، حتى استقلالها عام١٣٧٦هـ.

وأما الجزائر: فقد كانت تحت ولاية الدولة العثمانية حتى وقوعها تحت الاحتلال الفرنسي عام ١٢٤٥هـ حتى استقلالها عام ١٣٨٢هـ.

وأما المغرب: فقد كان تحت سلطة الدولة العلوية السنية، وعاصر الشيخ الكنغراوي عددا من ملوكها وهم: السلطان محمد الرابع بن عبدالرحمن بن هشام العلوي، وحكم المغرب من سنة ١٢٧٥هـ حتى سنة ١٢٨٩هـ،، فخلفه ابنه السلطان الحسن الأول، واستمر في الملك حتى وفاته عام ١٣١١هـ ، فخلفه ابنه السلطان عبدالعزيز، حتى عام ١٣٢٦هـ فعزل، وتولى الملك أخوه السلطان عبدالحفيظ حتى عام ١٣٣٠هـ، حيث تنازل عن العرش لأخيه السلطان يوسف بن السلطان الحسن الأول، واستمر في الملك حتى توفي عام ١٣٤٦هـ، فخلفه ابنه السلطان محمد الخامس ابن السلطان يوسف، حتى وفاته عام فبراير ١٣٨١هـ.

وقد وقعت المغرب تحت الاحتلال الفرنسي من عام ١٣٣٠هـ حتى ١٣٧٥هـ وهي سنة الاستقلال.

وأما الجزيرة العربية: فقد كانت مقسمة بين حكم الأشراف في الحجاز، وهم تابعون للدولة

العثمانية، وحكم ابن رشيد في منطقة حائل، وحكم الإمام فيصل بن تركي في نجد والأحساء والقصيم، وأطراف الحجاز، إلى وفاته عام ١٢٨٢هـ، حيث تولى بعده ابنه الإمام عبدالله، ثم قام عليه أخوه الإمام سعود وتملك حتى وفاته سنة ١٢٩١هـ، ثم تولى الإمام عبدالله إلى أن خلع للمرة الثانية ١٣٠٢هـ، ثم بويع للإمام عبدالرحمن بن فيصل، واستمر النزاع حتى عام ١٣٠٩هـ حيث تمت سيطرة محمد بن عبدالله بن علي بن رشيد على منطقة حائل، وما حولها من المناطق الشمالية، والقصيم، ونجد، وتوفي عام ١٣١٤هـ، ثم خلفه عبدالعزيز بن متعب بن رشيد.

وفي عام ١٣١٩هـ استردَّ الملك عبدالعزيز بن الإمام عبدالرحمن آل سعود مدينة الرياض، وبدأ يتوسع، وصارت بينه وبين ابن رشيد حروبٌ، قتل فيها في روضة مهنا عام ١٣٢٤هـ، فالتأم للملك عبدالعزيز ملك نجد والقصيم وحائل، ثم ما زال يتوسع حتى جمع شمل معظم جزيرة العرب، واستمر الملك عبدالعزيز في الملك، وتوفي الشيخ الكنغراوي قبيل إعلان اسم المملكة العربية السعودية بسنتين .

وأما اليمن: فقد كانت تحت ولاية العثمانيين، وينازعهم الإمامية الزيديون، والحرب بينهم سجال، حتى تمكنوا من إخراج العثمانيين منها نهائياً عام ١٣٢٢هـ

وكانت عدن قد وقعت تحت الاحتلال البريطاني عام ١٢٥٥هـ حتى تحريرها عام ١٣٨٧هـ.

وأما إيران: فكانت تحت حكم الروافض، ووافقت حياة الشيخ عبدالقادر الكنغراوي معاصرة دولتين: الدولة القاجارية، والدولة البهلوية، وكان ملك إيران الأول الذي عاصرة الشيخ الكنغراوي هو: ناصر الدين القاجاري، الذي حكم إيران من سنة ١٢٤٧هـ حتى اغتياله سنة ١٣١٣هـ، وتولى بعده مظفر الدين شاه، ثم محمد علي شاه، ثم آخرهم أحمد شاه الذي خلع عام ١٣٤٣هـ، ثم استولى على السلطة رضا خان البهلوي، والذي خلعته بريطانيا عام ١٣٦٠هـ، إثر مسانتده لهتلر، وقد وقعت إيران تحت احتلال بريطانيا والاتحاد السوفيتي، حتى عام ١٣٦٥هـ.

وأما في بلاد الأفغان فكانت تحكمها بعض الأسر، وكانت مثار صراعات وفتن، حتى وقعت تحت الاحتلال البريطاني الذي كان محموماً تلك الفترة، حيث احتلت بريطانيا الهند، وبنجلاديش، وباكستان، وكشمير، وأفغانستان، وكان استقلال أفغانستان عام ١٣٤٤،

وتولى ملك أفغانستان أمان الله خان حتى وفاته عام ١٣٤٧هـ، ثم حصلت قلاقل، واضطرابات أدت إلى وصول محمد نادر شاه إلى الملك عام ١٣٤٧هـ حتى وفاته عام ١٣٥١هـ.

وأما الهند فقد وقعت تحت الاحتلال البريطاني عام ١٢٧٣هـ حتى إعلان الاستقلال عام ١٣٦٦هـ.

وكانت باكستان وبنغلاديش جزءا من الهند حتى انفصلتا عنها عام ١٣٦٦هـ قبل إعلان استقلال الهند بيوم واحد، ثم انفصلت بنغلاديش عن باكستان عام ١٣٩١هـ.

فالمتأمل لتلك الحقبة الزمنية التي عاشها الشيخ عبدالقادر الكنغراوي يجدها مليئة بالاضطرابات السياسية، والدعوات الحزبية، وانتشار الأفكار التغريبية، والإلحادية، وطغيان المادية، مع انتشار البدع والخرافات، وركون كثير من الناس إلى الدنيا أو إلى التصوف، مع ظهور الدعوات الشعوبية (١)، والقومية العربية (٢)، مما أدى إلى مزيد التنافر بين أبناء الأمة

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وذهبت فرقة من الناس إلى أن لا فضل لجنس العرب على جنس العجم، وهؤلاء يسمون **الشعوبية**؛ لانتصارهم للشعوب التي هي مغايرة للقبائل، كما قيل القبائل للعرب والشعوب للعجم». اقتضاء الصراط(١/٤٢١).

(٢) قال الشيخ العلامة عبدالعزيز ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته «نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع»(ص/٧-٨): «ويعرفونها: بأنها اجتماع وتكاتف لتطهير البلاد من العدو المستعمر، ولتحصيل المصالح المشتركة، واستعادة المجد السليب.

وقد اختلف الدعاة إليها في عناصرها، فمن قائل: إنها الوطن، والنسب، واللغة العربية. ومن قائل: إنها اللغة فقط. ومن قائل: إنها اللغة مع المشاركة في الآلام والآمال. ومن قائل غير ذلك. أما الدين فليس من عناصرها عند أساطينهم، والصرحاء منهم، وقد صرح كثير بأن الدين لا دخل له في القومية، وصرح بعضهم أنها تحترم الأديان كلها من الإسلام وغيره. وهدفها كما يعلم من كلامهم هو التكتل والتجمع والتكاتف ضد الأعداء ولتحصيل المصالح المشتركة كما سلف، ولا ريب بأن هذا غرض نبيل وقصد جميل.

فإذا كان هذا هو الهدف، ففي الإسلام من الحث على ذلك والدعوة إليه وإيجاب التكاتف والتعاون لنصر الإسلام، وحمايته من كيد الأعداء ولتحصيل المصالح المشتركة، ما هو أكمل وأعظم مما يرتجى من وراء القومية» إلى أن قال: «وهذا كله على سبيل التنزل لدعاة القومية، والرغبة في إيضاح الحقائق لطالب الحق. وإلا فمن خبر أحوال القوميين وتدبر مقالاتهم وأخلاقهم وأعمالهم عرف أن غرض الكثيرين منهم من الدعوة إلى القومية أمور أخرى يعرفها من له أدنى بصيرة بالواقع وأحوال المجتمع، ومن تلك الأمور: فصل الدين عن الدولة، وإقصاء أحكام الإسلام عن المجتمع والاعتياض عنها بقوانين وضعية ملفقة من قوانين شتى، وإطلاق الحرية للنزعات الجنسية والمذاهب الهدامة – لا بلغهم الله مناهم – ولا ريب أن دعوة تفضي إلى هذه الغايات يرقص لها الاستعمار طربا ويساعد على وجودها

الواحدة، حتى يحمل التعصب صاحبه للتآمر مع عدوه على أخيه المسلم.

ولكن قد وجد في الأمة من يدعو إلى الإصلاح، ويجتهد في نشر السنة، وبيان العقيدة الصحيحة، وكان للدعوة السلفية التي قام بنشرها والدعوة إليها شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أثر في العالم، حتى بعد وفاته، بما خلف من كتب مفيدة، وتلاميذ قائمين بالدعوة والتعليم، فكان لهذه الدعوة أثر في لحمة كثير من المسلمين، ومطالبتهم بالاجتماع على الكتاب والسنة.

ورغم غربة الدين، وغربة أهل السنة، إلا أن الدعوة السلفية أثرت في عدد من أعلام الأمة ومثقفيها، وكان الشيخ عبدالقادر الكنغراوي ممن تأثر بالدعوة السلفية، وأفاد منها.

ثانياً: الناحية العلمية.

لقد كان النشاط العلمي في الفترة التي عاشها الشيخ عبدالقادر الكنغراوي على أشده، لا سيما مع انتشار المطابع، ووسائل النشر كالصحف والمجلات والدوريات، وانتشار المعاهد الدينية، والمدارس الشرعية، ونشوء الحركات التي تسمى بالإصلاحية.

وقد عاصر الشيخ عبدالقادر الكنغراوي عددا من العلماء الذين لهم باع طويل في التأليف، على اختلاف مذاهبهم، وانتماءاتهم العقدية، وكان في الفترة التي عاشها الشيخ الكنغراوي في تركيا بعض من اشتهر بالتأليف من علماء الأحناف منهم:

الشيخ مصطفى صبري، ولد عام ١٢٨٦هـ، وتوفي عام ١٣٧٣ هـ وتولى مشيخة الإسلام بالأستانة بإسطنبول، وكانت له كتابات قوية ضد أتاتورك وجمعيته، وحاربه العلمانيون، وألف كتباً كثيرة منها «النكير على منكري النعمة في الدين والخلافة والأمة» (١).

الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري، حامل لواء الجهمية في ذلك العصر، ولد عام١٢٩٦هـ، ومات سنة١٣٧١هـ، وألف كتباً كثيرة ونصر عقيدة الجهمية، وطعن في مخالفيه(٢).

ورفع مستواها - وإن تظاهر بخلاف ذلك - تغريرا للعرب عن دينهم، وتشجيعا لهم على الاشتغال بقوميتهم، والدعوة إليها والإعراض عن دينهم».

(١) الأعلام للزركلي (٧/ ٢٣٦).

(٢) انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (٦/ ١٢٩)، وانظر كتاب العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل».

وفي غير تركيا:

جَمَال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي، الدمشقي، ولد عام ١٢٨٣هـ، وتوفي عام ١٣٣٢ هـ، وله مؤلفات عديدة منها تفسيره محاسن التأويل، و«قواعد التحديث»، وغيرها، وكانت عنده آراء غريبة، وحسن ظن زائد بالجهمية والقدرية (١).

الشيخ العلامة نعمان بن محمود بن عبد الله، أبو البركات خير الدين، الألوسي، عالم فقيه، من أعلام الأسرة الألوسية في العراق. من مؤلفاته: «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين». ولد عام ١٢٥٢هـ، وتوفي عام١٣١٧ هـ (٢).

محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين محمود الآلوسي الحسيني، العراقي، العالم السلفي الكبير، صاحب كتاب «غاية الأماني في الرد على النبهاني»، وكتاب «بلوغ الأرب في أحوال العرب»، و«المسك الأذفر في تراجم علماء القرن الثالث عشر». ولد عام١٢٧٣هـ، وتوفي عام١٣٤٢ هـ (٣).

الشيخ العلامة محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ابن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب التميمي رحمهم الله. ولد عام ١٢٨٦هـ، وتوفي عام١٣٦٧هـ(٤).

الشيخ العلامة الشاعر سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان الدّوسري بالولاء، ولد عام١٢٦٨هـ، وتوفي عام ١٣٤٩ هـ. له مؤلفات عديدة منها: «الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق»، و«منهاج أهل الحق والاتّباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع»(٥).

الشيخ العلامة سعد بن الشيخ العلامة حمد بن عتيق، من علماء نجد، ولي القضاء والتدريس في الرياض. وتوفي بها. له «نظم شرح زاد المستقنع» في الفقه، ورسائل صغيرة في التوحيد والسنّة والنصائح. ولد عام ١٢٧٧هـ، وتوفي عام١٣٤٩ هـ (٦).

العلامة عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي ابن باديس، رئيس جمعية العلماء المسلمين

---

(١) انظر: الأعلام للزركلي (٢/ ١٣٥).

(٢) المصدر السابق (٨/ ٤٢).

(٣) الأعلام للزركلي (٧/ ١٧٢).

(٤) المصدر السابق (٦/ ٢١٨)

(٥) المصدر السابق (٣/ ١٢٦).

(٦) المصدر السابق (٣/ ٨٤).

بالجزائر، ولد سنة ١٣٠٥هـ، وتوفي عام ١٣٥٩هـ، وهو من علماء السنة، وله جهود مشكورة في محاربة البدع والخرافات مع رفقائه أمثال الشيخ العلامة محمد البشير الإبراهيمي، والشيخ العلامة الطيب العقبي [١].

وقد عاصر مجموعة من المنتسبين إلى الإصلاح مثل: جمال الدين الأفغاني، ولد سنة ١٢٥٤هـ، وتوفي سنة ١٣١٥ هـ، وهو فيلسوف رافضي، قيل إنه من أصل إيراني، ومن عتاة الماسونية[٢]، وكذلك تلميذه محمد عبده، المولود سنة ١٢٦٦هـ، والمتوفى سنة: ١٣٢٣هـ، وكان من المعتزلة المعاصرين، ومن رواد وأعضاء المحافل الماسونية[٣]، وكذلك تلميذه محمد رشيد رضا، المولود سنة ١٢٨٢هـ، والمتوفى سنة١٣٥٤هـ، صاحب مجلة وتفسير المنار، غير أنه كان أخف شراً من سابقيه[٤].

---

(١) الأعلام للزركلي (٣/ ٢٨٩).

(٢) انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٦/ ١٦٨)، وانظر: كتاب «صحوة الرجل المريض» لـ موفق بني مرجة.

(٣) انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٥٢)

(٤) انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٦/ ١٢٦)، وانظر لعلاقة الثلاثة بالماسونية: «منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير» للدكتور فهد الرومي(ص/٧٥-١٢٣).

المبحث الثاني

حياته الشخصية؛ (اسمه ونسبه وكنيته وشهرته ومولده ووفاته) (١)

اسمه ونسبه:

عبد القادر بن عبد الله، بن عبدالقادر بن عبد الله بن حسن الكنغراوي الأصل، الإستابولي، الحنفيّ.

كنيته: أبو طلحة.

لقبه: صدر الدين.

شهرته: الكنغراوي، إلى بلدة «كنغرا» بتركيا (٢).

مولده: وُلِدَ بالأستانة سنة ١٢٧٨هـ.

وفاته: توفي في الأستانة بتركيا في شهر رمضان المبارك، عام ١٣٤٩هـ .

عمره حين وفاته: ٧١ سنة.

---

(١) ترجمة الشيخ الكنغراوي في الكتب شحيحة، ومردها إلى الترجمة التي كتبها تلميذه الشيخ محمد بهجت البيطار في مقدمة تحقيقه لكتاب: «الموفي في النحو الكوفي» الذي طبع بالمجمع العلمي العربي بدمشق، وكل من جاء بعده نقل عنه، مثل: الزركلي في الأعلام(٤/٤٠-٤١)، ورضا كحالة في معجم المؤلفين(٢/١٩٠)، ومحمد مطيع الحافظ ونزار أباظة في «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري»(١/٤٤٩)، والدكتور يوسف المرعشلي في «نظم الدرر في علماء القرن الرابع عشر»(١/٧٨٢)، وزكي مجاهد في «الأعلام الشرقية في المائة الرابعة الهجرية»(٢/٩١٢)، وأصحاب الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة من القرن الأول إلى المعاصرين(٢/١٢٧٠-١٢٧١).

(٢) وتلفظ: شانكيري، وجانقري، وكانجرا، وهي من المدن التركية القريبة من أنقرة، حيث تبعد عنها نحو ١٤٠ كيلاً، وهي مدينة جبلية، جميلة. انظر: الموسوعة الحرة. ويكيبيديا-جانقري.

المبحث الثالث

نشأته العلمية ومناصبه

نشأ في حجر والده، واعتنى بتربيته، وتنشئته نشأة علمية، فدرس على والده، وتأدب به، وحيث إنه كان يعيش في إسطنبول وهي قلعة من قلاع العلم في ذلك الزمان، فمن الطبيعي أن يستفيد من علماء بلده، لا سيما فيما تعود عليه الناس في ذلك المكان من دراسة القرآن وتجويده، ودراسة اللغة العربية، والنحو ، والصرف، ودراسة الفقه الحنفي، ويظهر من مصنفات الشيخ عبدالقادر الكنغراوي، سعة معارفه، وأنه صاحب اهتمام بالحديث ورجاله، وبالتاريخ وأحوال أهله، وبالنحو والعروض، وبالفقه وأصوله.

ولقد حرص على أخذ الإجازة ممن لقيه من علماء عصره فممن أجازوه:

الشيخ محمد بن سليمان الجوخدار(توفي:١٢٩٧هـ)، والشيخ عبد القادر بن عبدالله الأسطواني(ت:١٣١٤هـ)، والشيخ محمد فيضي الزهاوي(ت:١٣٠٨هـ)، والشيخ بكري بن حامد العطّار(ت:١٣٢٠هـ)، والشيخ محمد بن عثمان الخطيب الحنبلي(ت:١٣٠٨هـ)، والشيخ توفيق بن سعد السيوطيّ(ت:١٣٤٤هـ)، والشيخ محمد سعيد السوراني اليماني(ت:١٣٠٩، أو ١٣١٠هـ).

ويظهر أنه كان مدرساً ناجحاً، وقاضياً محكماً لعمله، وكان عضواً في مجلس المعارف بالاستانة، وأستاذ حكمة التشريع في جامعة الأستانة.

وتولّى القضاء الشّرعي في دوما وحمص، وفي الأستانة، كما تولّى القضاء القانوني في كثير من الأمصار: فقد كان رئيساً لمحكمة البداية في «قره حصار» من أعمال ولاية إزمير بتركيا، وتولى القضاء القانوني في عدد من المدن التركية مثل: طرابزون، ومناستر، وقوصرة، وكذلك عين قاضياً في بيروت، ودمشق، وبغداد، وجدّة [١].

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ محمد بهجت البيطار لكتاب الموفي في النحو الكوفي(ص/٧).

المبحث الرابع

شيوخه وتلامذته

شيوخه: لم تسعف المصادر التي ترجمت للشيخ عبدالقادر الكنغراوي بذكر شيوخه الذين درس عليهم في المعاهد العلمية، أو من تخرج عليهم بالأستانة، ولم يذكر من شيوخه الذين تخرج بهم سوى والده الشيخ عبدالله بن عبدالقادر الكنغراوي، ولكن قد أجازه مشايخ كثيرون، أفردهم الشيخ الكنغراوي بمصنَّف، وقد ذكر مترجموه عدداً من الشيوخ بالإجازة، ذكرت بعضهم في المبحث السابق.

تلامذته: لم أقف على من سُمِّيَ من تلامذته سوى الشيخ العلامة محمد بهجت البيطار.

ولا شك أنه تتلمذ عليه كثيرون لا سيما إبان تدريسه في الجامعة بالأستانة، وإبان تطوافه البلدان للقضاء. والله أعلم

المبحث الخامس: مؤلفاته

لقد كان للشيخ عبدالقادر الكنغراوي نشاط متميز في التأليف، يشهد على ذلك تعدد مؤلفاته، وتنوعها، وكثرة مصادرها، ووطول بعضها، والمؤلفات التي ذكرت له؛ هي:

١- تاريخ دول الإسلام.

وهو كتاب كبير في عدّة مجلدات؛ بدأهُ بالسيرة النبوية، وأتى فيه على تاريخ جميع الدول والإمارات الإسلامية في الشرق والغرب، إلى قبيل وفاة المؤلف سنة ١٣٤٩هـ .

ومزية هذا التاريخ إفرادهُ كلّ دولة في باب خاص على طريقة ابن خلدون في تاريخه، مع الإحاطة الدالة على إطلاع واسع، وتتبع دقيق، والكتاب لا يزال مسوّدةً بخط المؤلف.

٢- طبقات المصنّفين في العلوم الإسلامية قرناً بعد قرن إلى عصر المؤلف.

قصرَهُ على أسماء المصنفين، وموالدهم، ووفياتهم، وذكر مصنّفاتهم، وما تشتد الحاجة إليه من أحوال بعضهم.

٣- طبقات الحنفية.

٤- مختصر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي. رتَّبَهُ في جداول، فذكر الصحابة ومَن يَليهم إلى سنة مئة، ثم الذين من بعدهم.

٥- مفاتيح كنوز الإسلام.

في أسانيد المؤلف إلى كتُب الحديث، والتفسير والفقه، والأخبار، والرجال، على سبيل البسط.

٦- كشف الغمّة عن افتراق الأمة.

ذكَرَ فيه فتنة المرتدين ومُسَيْلَمة، وفتنة السبئية، والشيعة، والخوارج، والمعتزلة، والقدرية، والجهميّة، والرد عليها.

وهو الكتاب قيد الدراسة بالمشاركة.

٧- أنساب الأوائل والأنبياء عليهم السلام، وأنساب العرب والصحابة والخلفاء والطالبين وبعض الملوك.

٨- رسالة في النحو.

٩- «الموفي في النحو الكوفي»، وهو كتاب مطبوع.

١٠- رسالة في العروض.

١١- الذريعة إلى علم الشريعة. في أصول الفقه. باللغة التركية.

المبحث السادس: مذهبه العقدي والفقهي

عقيدته:

إن الظاهر من كتابات الشيخ عبدالقادر الكنغراوي، وبشهادة من ترجم له أنه كان ينتسب إلى منهج السلف الصالح، ويدعو إلى ما كان عليه السلف الصالح، ويحذر من البدع والعقائد الباطلة التي نسبت إلى الإسلام وهو منها بريء، والتي حاربها السلف الصالح، وبينوا مخالفتها لدين الإسلام.

فمن خلال كتابه «كشف الغمة عن افتراق الأمة» يرى الناظر أنه بنى كتابه على: أن منهج السلف الصالح هو القاعدة التي ينطلق من خلالها في بيانه لضلال الفرق الضالة، ويستشهد بأقوال أئمة السنة، ممن اتفقت الأمة على جلالتهم، وإمامتهم في الدين.

فقد ذكر في كتابه خمس فتنٍ، ثلاثة منها هي أصول الفرق الضالة، والرابعة جمعت بين الضلال والكفر، فالفرق الثلاث هي: الشيعة، والخوارج، والقدرية، ثم ذكر الفتنة الحاصلة بسبب الجهمية.

وفي الأجزاء من الكتاب التي هي موضوع دراستي لبحث الدكتوراه، تكلم الشيخ عبدالقادر الكنغراوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن فتنة القدرية، ثم عن فتنة الجهمية، وطوّل في الرد عليهم، حيث استغرق كلامه عن القدرية نصف الجزء السادس من تجزئة المؤلف لكتابه، واستغرق كلامه عن عقيدة الجهمية وما تفرع عنها بعض الجزء السادس، والجزئين السابع والثامن بكماليهما.

وأظهر من خلال ردوده على القدرية والجبرية، ومن خلال ردوده على الجهمية ما يحمله الشيخ الكنغراوي من عقيدة سلفية في هذين البابين.

وكذلك في الأجزاء الأخرى من الكتاب حذر من فتنة الشيعة، ومن فتنة الوعيدية من الخوارج والمعتزلة، ولكنه زل حيث جعل قول مرجئة الفقهاء هو قول أهل السنة والجماعة، فذكر أن الإيمان تصديق وإقرار بما جاء به الرسولﷺ، وقال بكماله بدون العمل، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وفسر الزيادة الواردة في القرآن بأنها حسب نزول الشرائع، فهو من زيادة المؤمَن به، وليس من زيادة إيمان العبد، وأن الاستثناء فيه شك، ومن دخائل الشيعة على أهل السنة.

وذكر أن الخلاف بين مرجئة الفقهاء ومخالفين الذين هم أهل السنة خلافٌ لفظي، وظن أنه

تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ففي هذا الموضع أخطأ الشيخ عبدالقادر الكنغراوي مذهب السلف، وتابع فيه مرجئة الفقهاء.

ومن دلائل سلفية الشيخ الكنغراوي في باب القدر والرد على الجهمية:

أولاً: تقريره عقيدة السلف في باب القدر، وباب إثبات الصفات، والإنكار على المعطلة.

فمن أقواله فيما يتعلق بالإيمان بالقدر، والرد على القدرية:

بعد أن ذكر بعض الأئمة قال: «ونظرائهم، فإنهم كانوا على إثبات السلف، ويقرون بسبق العلم والكتاب. فكانوا يؤمنون به، ويقولون: ليس في كون الآمر قد علم ما يفعله المأمور وكَتَبَهُ، ما يوجب رفع المؤاخذة عنه» (١).

وقال: «وقد نقل العلامة الشمس السفاريني في «شرح الدرة المضية» له ذلك كله، بعد ذكره مذهب أهل السنة والجماعة، وما كان عليه سلف الأمة، وأهل الحكمة، من إثبات القدر، وأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد، وغيرها، مع إثبات الطبائع، والقوى، وتأثير الأسباب بإذنه في نفوس الخلق وغيرها، واختلاف الآثار باختلاف النفوس، وموجباتها على وجه التفصيل.

ثم قال: «وإنما ذكرت أقاويل هؤلاء، مع أن عمدة المعتقد عندنا مذهب السلف، المقرر على الوجه المرضي، المحرر؛ ليعلم أن محققي الأشاعرة لهم موافقة على حقيقة مذهب السلف».

يشير إلى أنهم حاموا حوله، وقاربوه، وما هو بقولهم»(٢).

وقال: «وقد اتفق سلف الأمة، وفقهاء الملة، على ما قد دل عليه العقل والنقل: أن الله جواد، حكيم، عدل، كريم، رؤوف، رحيم، له الأسماء الحسنى، حميد على جميع أفعاله، يحب ويبغض، ويغضب ويرضى، سبقت رحمته غضبه، كما هو مكتوب على عرشه، وأن الناس كلهم يتقلبون بين عدله وفضله»(٣).

---

(١) الجزء السادس(ص/٢٢).

(٢) الجزء السادس(ص/٨٧-٨٨).

(٣) الجزء السادس(ص/١٧١).

وقال بعد ذكر أدلة كثيرة على إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله ﷻ: «وفي الباب أحاديث كثيرة محفوظة في دواوين السنة، متفقة في الدلالة، على ما دل عليه الكتاب، وشهدت به العقول والفطر، من ثبوت حكمته العليا التي تعود إلى حب نفسه العلية، وكون الشيء محموداً مستحسناً عنده، وهو مما أجمع عليه أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والتابعون لهم بإحسان ﷺ، لم يختلفوا في مثل هذا من العقود الإيمانية»[(١)].

ومن أقواله في بيان مذهب السلف في صفات الرب ﷻ، وفي الرد على الجهمية:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم كانت الفتنة الخامسة، وهي أشد الفتن وأعمها وأعظمها، فتنة الجهمية»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « لم يكن في السلف الأول وأئمتهم من يذهب إلى تعطيل الرب سبحانه عن الأفعال والأقوال، ولا من يقول: القرآن قديم معه، لم يزل حالًّا في ذاته، ولا يقولون: إنه مخلوق، لأنه كلام الله، بدا باختياره، من ذاته العلية»[(٣)].

ومن كلامه في إثبات صفة الكلام لله ﷻ: «وإنما أجمعوا عليه هذا الإجماع؛ لأنه المعنى الذي دل عليه سياقه وعبارته، وعلم بنقل الكافة عمن أنزل عليه، وكان تواتراً أعظم من تواتر لفظه، وهو مما أجمع عليه أتباع الرسل، من أهل الإسلام، وأهل الكتابين، لا يشذ عنهم إلا جاهل، أو زنديق»[(٤)].

وبعد أن أورد الأدلة الكثيرة على علو الرب ﷻ، ذكر حديث رفع النملة قوائمها تدعو الله بالسقيا، : «وأَخْلِقْ بِهَذه النملة وأخواتها من العجماء أن تكون أعرفَ بالربِّ الأعلى من الجهمية!

ومعلوم أنها تحس بحاجتها للرزق، وتحتال لاحتيازه وادخاره، وتألف إلى من يأتيها به، وتفطن له، وتميزه عن غيره، وتحمده بمنطقها، وتشكي إليه، فكيف لا تفطن بالخالق، الرازق، الأعلى، سبحانه: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء:٤٤].

---

(١) الجزء السادس(ص/١٧٦).

(٢) الجزء السادس(ص/١٨٥).

(٣) الجزء السابع(ص/٣٠٤).

(٤) الجزء السابع(ص/٤١٩).

وإنما ذكرت هذا مع عدم صحة رفعه، وذكرت أمثاله؛ لجلالة من رواها من السلف، والأئمة، ليعلم بها ما الذي كانوا عليه من اعتقاد علو الرب العظيم، فوق خلقه»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك قال غيره من أهل العلم: إن الجهمية النفاة الذين يقولون: «ليس داخل العالم، ولا خارجه»، قولهم قول فرعون اللعين، وسموهم الفرعونية»[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمقصود بما ذكرناه في هذه الفصول: أن السلف والخلف من فضلاء الأمة وخيارهم، من جميع الطوائف المنتمين إلى السنة؛ كانوا على الإثبات، خلاف ما يوهم أهل الكلام النفاة، من الإجماع على قولهم»[3].

وذكر أدلة أهل السنة في إثبات الصفات مثل صفة الكلام، وصفة العلو، وصفة السمع، وصفة البصر، وصفة الرؤية، وغيرها من الصفات.

ورد على شبهات الجهمية التي يلبسون بها على الناس، فرد على شبهة التسلسل في الآثار، التي نفو كون الله فاعلاً في الأزل، والأبد، ورد على شبهة التغير، التي يزعمون أن إثبات الصفات يلزم تغير الرب، وتحوله، ورد على شبهة التحديد التي رد بها الجهمية على من يثبت علو الله على خلقه، واستواءه على عرشه، ورد على شبهة التجسيم، وشبهة التركيب.

ثانياً: نقله عن علماء السنة، وكتب العقيدة السلفية، واحتفاؤه بها، ككتاب «السنة» لعبدالله بن الإمام أحمد، و«كتاب العرش» لابن أبي شيبة، و«الرد على الجهمية» لابن أبي حاتم، و«السنة» للخلال، و«السنة» للطبراني، و«الرد على بشر المريسي»، و«الرد على الجهمية» لعثمان الدارمي، و«كتاب الفاروق» لأبي إسماعيل لهروي، و«المعرفة» لأبي أحمد العسال، و«منهاج السنة» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتاب «العلو» للذهبي، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» للعلامة ابن القيم، وغيرها من كتب أهل السنة.

وقد نقل عن أئمة السلف، ونقل عمن عرف بالسلفية من المتأخرين كشيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ شمس الدين الذهبي، والعلامة ابن القيم، والعلامة ابن أبي العز الحنفي، والعلامة السفاريني، وأثنى على شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، وغيرهم من علماء

(١) الجزء السابع(ص/٥٣٩).

(٢) الجزء الثامن(ص/٦٢٠).

(٣) الجزء السابع(ص/٦٢٨).

السنة.

ثالثاً: شهادة بعض من ترجم له بأنه سلفي.

قال الشيخ محمد بهجت البيطار في تقديمه لكتاب الموفي في النحو الكوفي(ص/٤٢١) : «الحنفي، السلفي».

مذهبه الفقهي:

كانت رَحِمَهُٱللَّهُ على مذهب أبي حنيفة في الفقه، حيث نسبه إلى الحنفية من ترجم له كالشيخ محمد بهجت البيطار كما سبق نقل كلامه.

وهذا ظاهر من خلال كتابه، حيث إنه إذا ذكر الأحناف وصفهم بالأصحاب.

قال رَحِمَهُٱللَّهُ: «قد علم الناس ما تواتر عن السلف والأئمة وسائر الأصحاب الحنفية: أن الله جواد حكيم قديم الإحسان..» (١).

وقد تكررت «الأصحاب الحنفية» في الجزء موضوع الدراسة ٣٢ مرة، مما يدل على انتسابه إلى مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُٱللَّهُ.

والله أعلم.

(١) الجزء السادس(ص/٢٦٤)

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب ومنهج المؤلف فيه.

المبحث الثاني: وصف النسخة الخطية.

المبحث الأول

التعريف بالكتاب ومنهج المؤلف فيه

المطلب الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى المؤلف

اسم الكتاب كما هو على بطاقة الكتاب في الظاهرية: «كشف الغمة عن افتراق الأمة»، وكذلك في رأس بعض الصفحات التي خصصها لفهارس الأجزاء.

وهو الاسم الذي أطلقه عليه تلميذه الشيخ محمد بهجت البيطار، حيث ذكر أن من مؤلفات الشيخ عبدالقادر الكنغراوي: «كشف الغمة عن افتراق الأمة»، ثم ذكر وصفه: «ذكَرَ فيه فتنة المرتدين ومُسَيْلَمة، وفتنة السبئية، والوعيدية، والمبتدعة، من المرجئة، والقدرية، والمعتزلة، والجهميّة، والرد عليها» وهو وصف مطابق لما في الكتاب.

وقد نسب إلى الشيخ الكنغراوي كتاب «كشف الغمة»، من ترجم له [1].

---

(١) انظر: الترجمة التي كتبها الشيخ محمد بهجت البيطار للشيخ الكنغراوي في ديباجة تحقيقه لكتاب «الموفي في النحو الكوفي»، وكذلك كتاب الأعلام للزركلي(٤١/٤)، وكتاب معجم المؤلفين لرضا كحالة(١٧/٥، ٢٩٢) .

المطلب الثاني
موضوع الكتاب وسبب تأليفه

أولاً: موضوع الكتاب:

إن عنوان الكتاب يبين موضوعه، فهو سبيل لكشف الغمَّة التي وقعت في الأمة، بسبب الافتراق في الدين، واختلاف بعض المنتسبين إليه في نسبتهم للدين ما ليس منه.

وموضوعه هو: ذكر الافتراق الذي وقع في الأمة بعد وفاة النبيﷺ، وأسبابه، وبيان أصول الفرق، والرد على شبهها.

وقد بدأ كتابه ببيان كمال الدين، وأن الله ﷻ أتم النعمة على الأمة بدين الإسلام، وببعثة محمدﷺ، وأنه ﷺ ترك الأمة على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وأن النبيﷺ حذر أمته من الافتراق في الدين، والاختلاف فيه، وحذر من الكذابين.

ثم ذكر أن أول فتنة حصلت وهي فتنة المرتدين، وعلى رأسهم مسيلمة الكذاب، ثم فتنة السبئية، ثم الرافضة، ثم ذكر فتنة الخوارج، ومن وافقهم في تخليد العصاة في النار من المعتزلة، ثم ذكر القدرية، ثم ذكر الجهمية، وبهم ختم كتابه.

وأثناء بيانه لهذه الفرق ذكر أمهاتها، وما تفرع عنها، وفند شباتها بالدليل والبرهان، وظهر فيه اعتناؤه بالجانب الحديثي، والتوسع أحيانا في ذكر طرق الحديث، وتكلم في علل الأحاديث، وفي أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً.

سبب تأليف الكتاب:

لم يفصح المؤلف عن سبب كتابته لكتاب «كشف الغمة عن افتراق الأمة»، ولا رأيت من ذكر سبباً لتأليفه، ولكن الظاهر أن المؤلف أثناء تأليفه في تاريخ الإسلام كانت تمر عليه هذه الفرق، وما تسببه من فتن، ويظهر أن الشيخ عبدالقادر الكنغراوي أراد أن يساهم في كتاب يتحدث فيه عن هذه الفرق بأسلوب جديد، يذكر فيه الفرقة، وأصلها، وتاريخ نشوئها، وأظهر شبهاتها، ويرد عليها رداً مؤصلاً، يبث في طيانه كلام أئمة السلف الصالح، لا سيما وهو يعيش في وقت الغلبة فيه للمتصوفة، والأشاعرة، والماتريدية، الذين يسيرون على جملة من أصول الجهمية، والقدرية، وكذلك مع وجود بقية الفرق، وانتشار أفكارها، لا سيما في وقت ظهرت فيه بعض المعاذير لتلك الفرق، ووصف أصحابها بأنهم مفكرون، ومتحررون من

التقليد.

كذلك انتصر في كتابه لمتقدمي الأحناف الذين سلكوا مسلك مرجئة الفقهاء، وأظهرهم بأنهم هم أهل الحق والهدى في باب الإيمان، وهذا من زلاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكذلك من زلاته محاولة إظهار الماتريدية القديمة بأنهم على طريقة متقدمي الأحناف، وأنهم على طريقة السلف، وأن الماتريدية المتأخرة، هي سمنانية(نسبة لأبي جعفر السمناني)، وليست ماتريدية على ما كان عليه أبو منصور الماتريدي.

فلعل ما سبق يكون موضحاً لسبب تأليف الكتاب. والله أعلم.

المطلب الثالث: مباحث الكتاب

الكتاب يشتمل على ثمانية أجزاء:

الجزء الأول: ذكر فيه فتنة المرتدين، فذكر: الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب، ولقيط بن مالك، وطليحة الأسدي، وسجاح.

ثم ذكر فتنة الرافضة، وذكر أن منشأها من عبدالله بن سبأ، المعروف بابن السوداء، وأنه أظهر الإسلام، في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وذكر مبدأ الرفض والغلو في علي رضي الله عنه، ومن ذلك زعم الرافضة اختصاص علي بالوحي سوى علم القرآن، ثم ذكر اختلاف الشيعة، وإنكارهم غلو السبئية، مع اتفاقهم على جعل مسألة الوصاية لعلي رضي الله عنه من بعد النبي صلى الله عليه وسلم من أصول الإيمان.

ثم ذكر عجز الرافضة عن الطعن في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بشيء فيه حقٌّ، بل بالكذب والتزوير، فرد على شبهاتهم، وبين زيغهم في إنكارهم غسل الرجلين في الوضوء.

الجزء الثاني: استمرَّ الشيخ الكنغراوي في بيان ما عليه الشيعة من خلاف الهدى، فذكر تبرؤ الشيعة من الرافضة، إلا أنهم لم يتركوا غلوهم في علي رضي الله عنه، بل رفعوه فوق جميع الصحابة رضي الله عنهم.

ثم ذكر عدداً من مذاهب الشيعة، وموقفهم من الصحابة رضي الله عنهم ممن حصل بينه وبين علي رضي الله عنه قتال كطلحة والزبير وأمنا عائشة رضي الله عنها.

وذكر موقف المعتزلة من الصحابة رضي الله عنهم، والذين وقع بينهم قتال رضي الله عنهم.

وذكر أن من الشيعة من يخص طعنه في معاوية رضي الله عنه، ومن معه من الصحابة رضي الله عنهم، وأن ممن رمي بالتشيغ من كان لا يطعن في الصحابة رضي الله عنهم، غير أنه يقدم علياً رضي الله عنه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أو على عثمان فقط.

ثم ذكر جملة من شبهات الشيعة في تقديمهم علياً رضي الله عنه، ورد عليها بالتفصيل.

ثم ذكر أن بعض الشيعة لا يصرحون بالوصاية لعلي رضي الله عنه من بعد النبي صلى الله عليه وسلم، غير أنهم يحومون حول هذا الأمر، ويجعلونه رضي الله عنه أولى بالخلافة من الشيخين وعثمان رضي الله عنهم.

ثم ذكر احتجاج الشيعة بتقديمهم علياً رضي الله عنه بأنه من آل البيت، فأبطل احتجاجهم بذلك لتقديمه على من هو أفضل منه رضي الله عنهم.

الجزء الثالث: استمر في الكلام عن الشيعة، فذكر مبالغات الشيعة في علي ﷺ، ورد عليها، وطول في بيان ذلك، وختم هذا الجزء ببيان أن الذين قاتلوا مع علي ﷺ من الصحابة ﷺ كانوا يرون أن عثمان ﷺ أفضل منه، ولا يتنازعون في هذا.

الجزء الرابع: ذكر فيه أن الخلاف بين أهل السنة والشيعة ليس مختصاً بتقديم علي ﷺ على عثمان ﷺ.

وأن بعض الأئمة كانوا يقولون: الخلفاء الثلاثة، ولا يربعون، بل يسكتون.

ثم ذكر قول الكلابية والأشعرية في الحروب التي حصلت بين الصحابة ﷺ.

ثم ذكر أن جماعة الأئمة كانت على أن الصواب ترك القتال في الفتنة.

ثم ذكر الخلاف في قضية التربيع بعلي ﷺ، وأنها من اختلاف الرأي، وذكر أقوال علماء واختلافهم في ذلك، وفصَّل فيه.

ثم ذكر حديث عزة الدين إلى اثني عشر خليفة، وأنه من أشد الأحاديث على الشيعة.

ثم ذكر ما حصل من خلافة ابن الزبير، ومروان بن الحكم، وما حصل بينهما من قتال.

ثم تكلم على يزيد بما يبين أنه كان مسلماً يقيم الحدود والجهاد، وأن أهل السنة لا يغلون في أمر يزيد بن معاوية ﷺ.

الجزء الخامس: بدأه بذكر الفتنة الثالثة في الأمة، وهي فتنة الوعيدية، وذكر مبدأهم من الخروج على عثمان ﷺ، وما ترتب عليه من استشهاده ﷺ.

وذكر ما حصل لأولئك من تفرق واختلاف، وما حدث من خروج.

ثم ذكر قول غلاة المرجئة، القائلين بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ورد عليهم، وبيَّن المراد بأهل القبلة، وذكر بداية ومنشأ الإرجاء.

وذكر قول الإباضية والمعتزلة في سلب إيمان العصاة، وخلودهم في النار.

وتكلم عن قول جهم بفناء الجنة والنار، ورد عليه.

وذكر مرجئة المعتزلة.

وذكر استحقاق الفاسق الملي دخول النار، وأنه سيخرج منها.

ثم تكلم عن مذهب الشيعة الإمامية في الإيمان، ورد عليهم.

ثم تكلم عن مسمى الإيمان، ورجح خروج أعمال الجوارح من مسماه حقيقة، وأنه لا يزيد ولا

ينقص، ولا يستثنى فيه.

وطول في قضية الإيمان بما يوافق قول مرجئة الفقهاء، ويخالف منهج السلف، وطول في الاحتجاج والاستدلال، والرد على من يخالفه.

الجزء السادس: بدأه بسبب انتشار جواز الاستثناء في الإيمان عند أهل السنة واصفاً لهم بالشكية.

ورد ردوداً مطولة على السلف القائلين بزيادة الإيمان ونقصانه، وأنه قول وعمل.

ثم رد على من يكفر تارك الصلاة.

وذكر قول غسان بن أبان الكوفي في الإيمان، وبين بطلانه، وبطلان نسبته إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وذكر قول من يخرج إقرار اللسان من الإيمان، ورد عليهم.

ورد على المعتزلة في اشتراطهم النظر قبل الإقرار لصحة الإيمان.

ودافع عن الماتريدي فيما نسب إليه من جعل الإقرار شرطاً في الإيمان ليس شطرا فيه.

ثم ذكر الفتنة الرابعة الحاصلة في الأمة، وهي فتنة القدرية(1).

فذكر مبدأها، وبعض من رمي بالقدر من متقدمي التابعين، ثم ذكر بداية الاعتزال مع بداية القدرية، وذكر رد القدرية لما ثبت من أن الله كتب مقادير الخلائق، ورد على شبههم في ذلك.

وذكر ما يتعلق بخلق أفعال العباد، وأنها تقع بمشيئة الله وإرادته الكونية، وأن العباد هم الفاعلون لأفعالهم.

ورد على تعلق القدرية بمسألة تعذيب وإيلام البهائم والأطفال، وكشف شبهاتهم.

وفصَّل في بيان المراد بحديث: «الوائدة والموؤودة في النار»، مع تفصيل حديثي ماتع.

وذكر ما يتعلق بأطفال المشركين، وخلاف الناس فيهم، ورجح أن الأطفال كلهم في الجنة.

ثم ذكر مسألة تحريم الرب ﷻ الظلم على نفسه، وما معنى الظلم والقبيح، ورد على أهل الكلام الذين انحرفوا في هذه المسألة.

---

(1) ومن هنا يبدأ موضوع دراستي. ويبدأ الكلام عنها في الجزء السادس، اللوح رقم ٢٧٩ بداية الوجه أ، ويوافق (ص/٣) من بحثي هذا.

وتكلم عن الأسباب، وأثرها في وجود متعلقاتها، وعلاقة ذلك بحكمة الربﷻ، وقضائه وقدره.

وذكر خلاف المعتزلة في مفعولات العباد، بعد إخراجهم لأفعالهم من خلق الله.

وذكر قول من أنكر الطبائع، وتأثير الأسباب في مسبباتها.

ثم ذكر قضية الكُمُونِ والبُرُوزِ التي عند الفلاسفة، ومن تأثر بهم من الفرق المنتسبة للإسلام.

وتكلم عن الاستطاعة، وهل تكون مع الفعل؟ وما هي الاستطاعة المشروطة في التكليف؟

ثم فَصَّل في مسألة أفعال العباد، وكونها مخلوقة لله ﷻ، فذكر قول أهل الأهواء، ورد عليهم.

وذكر فُشُوَّ مذهب الأشاعرة بين المنتسبين للمذاهب الفقهية، وذكر تحوُّل الماتريدية إلى عقيدة الأشاعرة من عهد أبي جعفر السمناني.

وذكر ما زعمته القدرية بأن العبد يحدث فعله من الأمور الضرورية، فبين أن هذا حق، ولكنه لا يفعل بلا مرجح كما يزعمونه.

وذكر مسألة التكليف بما لا يطاق، ورد على الأشعرية في ذلك.

وذكر قول معطلة الأسباب من المتصوفة ورد عليهم، وفصَّل في قضية مبشارة الأسباب، وأنها لا تنافي التوكل.

ورد على نفاة القوى والقُدَر.

ثم ذكر حال القدرية المشركِيَّةِ، الذين يحتجون بالقدر على شركهم، ومخالفتهم لأمر الله.

ثم ذكر القدرية الإبليسية، الطاعنين في حكمة الربﷻ.

ثم تكلم عن إطلاق عبارة «أن العبد يخلق فعله»، وفصَّل في المراد بها، والمنع من إطلاقها، ووجه ذلك.

ثم تكلم عن الجبر، وكلمة «جبر».

ثم تكلم عن القدرة التي تكون قبل الفعل، ورد على من أنكر وجودها، أو أنكر تأثيرها.

وذكر ما يتعلق بتكليف الأطفال، وما يتعلق بقيام الحجة بالفطرة.

وتكلم عن مسألة «هل كل مجتهد مصيب»، وبين بطلان إطلاقها.

ثم ذكر العلاقة بين المعتزلة والجهمية، وأثر ذلك في كثرة الانحراف في المعتقد.

ثم تكلم على قضية ثبوت الأشياء في العدم قبل وجودها، وتكلم على كمون المتولِّدات قبل

بروزها، وردَّ على مقالة الفلاسفة ومن تبعهم في ذلك.

ثم تكلم عن مسألة خلق أفعال العباد، هل تكون بقول: «كن»، أم بالقول، وفعل «الخلق» منه ﷻ.

ثم ذكر الخلاف في الروح، ومعانيها عن الناس، وهل تفنى الروح والجسد بعد الموت أم يبقيان؟

وتكلم عن معنى الجسم، وعلاقة الأعراض بالجواهر، والصفات بالذوات.

ثم تكلم عن تعليل أفعال الرب ﷻ، وعن التحسين والتقبيح، هل هما عقليان أم شرعيان، أم عقليان شرعيان؟

ثم فصَّل في مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الرب ﷻ، وأقوال الفرق في ذلك، وبيَّن مذهب السلف فيه، وبه ختم الكلام على فتنة القدرية.

ثم ذكر الفتنة الخامسة [(1)]، وهي فتنة الجهمية.

فذكر مبدأها ونشأتها، وبيَّن أصل ضلاله، وهو إنكاره القياس في الأمور الإلهية.

ثم ذكر بعض أقوال السلف فيه، ثم ذكر ما نسب إلى مقاتل من التشبيه، ثم ذكر بعض رؤوس القائلين بقول جهم من معاصريه، أو بعده بيسير.

وذكر مبدأ القول بخلق القرآن، ونهي السلف عن ذلك، وتكلم عن موقف السلف من صفات اللهﷻ، وهو إثباتها بلا كيف، وذكر تكفير السلف للجهمية.

ثم ذكر قول المشبهة من قدماء الرافضة، وغيرهم.

ثم ذكر أقوال بعض رؤوس الجهمية، والقدرية، وتكلم على إبراهيم بن أبي يحيى، وعن علاقة الإمام الشافعي به.

ثم تكلم عن موقف الإمام الشافعي من بشر المريسي، وموقف أهل العلم منه.

ثم ذكر أن ظهور الجهمية كان في عهد الخليفة المأمون، وأن ترجمة كتب الفلاسفة من أعظم أسباب ظهور مذهب الجهمية.

وذكر ما كان يحصل في مجلس المأمون من المناظرات بين أهل الكلام أنفسهم، وما يحصل من مناظرات بين أهل السنة، وأهل الكلام.

(١) ويبدأ الكلام عنها في الجزء السادس، اللوح رقم ٣٠٥ بداية الوجه ب، ويوافق (ص/١٨٧) من بحثي هذا.

ثم تكلم عن مناظرة الإمام عبدالعزيز بن يحيى الكناني، وما يراه الشيخ الكنغراوي عليه من المآخذ.

ثم ذكر بداية فتنة الامتحان بخلق القرآن.

ثم ذكر المغلطات التي يغالط بها الجهمية، ويلبِّسون بها، فذكر مغلطة نفي التسلسل، ورد على شبهاتهم فيها.

ثم بين مسألة هل لجنس المخلوقات أوَّل؟

وذكر مسألة أولية جنس المخلوقات الواردة في حديث خلق القلم.

ثم علَّق على ما ورد في العقيدة الطحاوية : « له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق».

وذكر بعض أئمة الأحناف المتقدمين، وأنهم كانوا على عقيدة السلف في الأسماء والصفات، وأن أول من حصل منه موافقة للأشعرية هو أبو جعفر السمناني.

ثم ذكر مسألة الحلف بصفات الفعل كالغضب والرضى.

وتكلم عن صفة التكوين.

ثم تكلم عن مسألة قدم نوع العالم، وختم بها الجزء السادس حيث ختم بها كلامه عن مغلطة الجهمية بنفي تسلسل الآثار.

الجزء السابع: ابتدأه بذكر مغلطة التغيُّر التي يلبس بها الجهمية، وفصَّل في الرد عليهم، وكشف شبهتهم.

ثم بيَّن حال عبد الله بن سعيد بن كلاب رأس الكلابية.

وبين حال الحارث المحاسبي.

ثم رد على بعض العبارات من كلام عبدالعزيز الكناني.

وذكر كلام السلف في القرآن، وأنه كلام الله.

ثم ذكر اختلاف الناس في إثبات الأفعال لله عز وجل.

و ذكر الفرق بين ما عليه الماتريدي، وما عليه الكلابية.

وذكر مغلطة «التحديد» التي يلبس بها الجهمية، وبين عوارها، ورد عليها.

ثم بيَّن أن متقدمي الحنفية كانوا على عقيدة السلف الصالح في إثبات علو الله.

ودفاع الشيخ الكنغراوي عن بعض متقدمي الحنفية.

ثم بين اتفاق الأئمة على إثبات علو الله على خلقه.

الجزء الثامن: ابتدأه بذكر ما عليه مذهب أبي حنيفة، وأصحاب مالك من الإثبات؛ وأنه مذهب سائر المتقدمين، من صنوف أهل العلم، وطوائف أهل السنة.

وذكر أن أثبات الحد لله بمعنى مباينته لخلقه، هو مذهب متقدمي الأحناف، وابن المبارك، وإقرار الإمام أحمد له.

أطال في نقل الآثار السلفية في إثبات علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه، وفي أثنائها ذم الجهمية، والطعن فيهم.

وذكر كلاماً لابن خزيمة في العلو، وذكر طعن الفخر الرازي فيه، فدافع عن الإمام ابن خزيمة، وذم الرازي أشد الذم.

وذكر نقولاً عن علماء اللغة وأهل التفسير في علو الله على خلقه.

وذكر نقولاً عن متقدمي المتصوفة في إثبات علو الله على خلقه.

ثم ذكر أن إثبات العلو لله ﷻ هو ما دعى إليه حكيم السنة شيخ الإسلام ابن تيمية، وجملة من تلامذته منهم حجة الإسلام ابن القيم، وعماد الملة والدين أحمد الواسطي، والمزي، والذهبي، وابن كثير.

ثم ذكر جملة من المحققين من جميع المذاهب كشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب التميمي، وملك المغرب أبي سليمان محمد بن عبدالله العلوي.

ثم ذكر أن كثيراً من قدماء أهل البدع من الخوارج والشيعة والكلابية، كانوا على مذهب الإثبات.

وذكر أن إثبات العلو هو مذهب قدماء الأشاعرة أيضاً كالباقلاني، والقلانسي، والبيهقي.

وذكر أن أول من نفى العلو والفوقية هو ابن فورك، وقيل أبو المعالي الجويني، وتبعه أبو حامد الغزالي، وتلميذه ابن تومرت، وهو الذي نشره أبو المعين النسفي.

وبيَّن أنه لا تلازم بين إنكار الاستواء على العرش وإنكار العلو والفوقية، وذكر عن البعض إثبات الفوقية مع إنكار الاستواء على العرش.

وذكر شبهتهم، والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثم ذكر خلاف أهل الإثبات في إثبات الاستقرار، والمماسة، والمكان لله.

ثم ذكر بينونة الرب ﷻ من خلقه.

ثم تكلم عن الجهة والحيِّز.

ثم تكلم في إثبات الحد لله.

ثم ذكر شبهة معطلة صفة العلو بكروية الأرض ودورانها.

ثم رد على شبهة الحلولية بأن الله إله في الأرض وإله في السماء.

ثم رد على شبهتهم على نفي العلو استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ **وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ** ﴾.

ثم رد على شبهتهم في نفي العلو بحديث: «إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»

ثم رد على شبهة الجهمية في نفي العلو بكونه ﷻ الظاهر والباطن.

ثم رد على شبهة الجهمية في نفي العلو استدلالاً بأثر: «لا تقل الله حيث كان فإنه بكل مكان».

وكذلك ردعلى شبهتهم في نفي العلو استدلالاً بأثر: «استوى على جميع بريته فلا يخلو منه مكان».

ورد على شبهة الجهمية في نفي العلو بحديث: «لو دليتم رجلا بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله».

ثم ذكر المغلطة الرابعة من مغلطات الجهمية لنفي العلو وهي : شبهة التجسيم.

ثم ذكر المغلطة الخامسة من مغلطات الجهمية لنفي العلو وهي : شبهة التركيب.

وذكر مسألة هل الصفات عينه أو غيره؟

وذكر اختلاف أهل التأويل في صفات الله المتضمنة قدر الله وعظمته.

ثم رد على من ينكر صفة الأصابع لله ﷻ.

وتكلم بإسهاب عن صفة اليدين لله ﷻ، وذكر جملة وافرة من الأحاديث والآثار.

ثم تكلم عن إثبات صفة النفس.

وتكلم عن إطلاق لفظ الشخص على الله.

ثم تكلم عن إثبات صفة الوجه لله .

وتكلم عن إثبات صفة البصر والعينين لله ﷻ.

ثم تكلم عن إثبات صفة السمع للهﷻ.

وتكلم في مسألة: هل يثبت في صفات الله: الفم، واللسان، واللهاة، والأضراس؟

ثم تكلم عن إدراك لَمْسِ الملموسات.

وتكلم في الذوق، والطَّعْم، والشَّمِّ وهل له علاقة بالصفات؟

ثم بين هل الجنب من صفات الله؟

وتكلم عن إثبات صفة الحقو لله ﷻ.

وعن إثبات صفة الساق لله تعالى.

إثبات صفة القدمين لله ﷻ والكلام على الكرسي.

إطلاق الكرسي على العرش.

وتكلم عن إثبات صفة القدمين لله ﷻ.

وذكر الكلام على حديث استلقاء الرب ﷻ ووضع إحدى الرجلين على الأخرى.

ثم ذكر إثبات الصورة لله ﷻ

ثم بيَّن نقض استدلالات الرافضة بأحاديث وردت في رؤية الله في المنام بصورة شاب.

و تكلم في رؤية الله ﷻ

وأبطل شبهات معطلي صفة الرؤية.

ثم تكلم عن رؤية الله في المحشر.

ثم ذكر مسألة رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج

وختم ما كتبه المصنف في كتابه بحديث يوم المزيد.

المطلب الرابع: منهج المصنف في الكتاب

لم يذكر الشيخ الكنغراوي منهجه في الكتاب، ولكن يمكن معرفة منهجه من خلال قراءة كتابه، وتأمل صنيعه فيه.

وقد ظهر لي من خلال عملي في تحقيق الكتاب -مشاركة-، أن منهجه يتخلص فيما يلي:

أولاً: تجزئة الكتاب:

قسم كتابه إلى أجزاء، وجعلها متقاربة في عدد أوراقها.

فقد قسمه إلى ثمانية أجزاء.

اشتمل الجزء الأول: على إحدى وخمسين ورقة، ويشتمل الجزء الأول على مائة صفحة وصفحة واحدة. وقد عمل له فهرساً، مكوناً من ١٠ فقرات.

واشتمل الجزء الثاني: على إحدى وخمسين ورقة، تشتمل على ١٠٢ صفحة. وقد عمل له فهرساً، مكوناً من ١٨ فقرة.

واشتمل الجزء الثالث: على ست وخمسين ورقة، تشتمل على مائة وعشر صفحات، وقد حصل خلل في الترقيم بعد صفحة ١٠٧، حيث أعاد ترقيم الصفحات (١٠، ١٠٥، ١٠٦) مع استمرار السياق، وتناسق الكلام، وقد عمل له فهرساً، مكوناً من ٢٣ فقرة.

واشتمل الجزء الرابع: على ٢٢ ورقة، تشتمل على ٤٣ صفحة. وقد عمل له فهرساً، مكوناً من ٢٣ فقرة.

واشتمل الجزء الخامس: على اثنتين وأربعين ورقة.

واشتمل الجزء السادس: على خمس وستين ورقة، تشتمل على ١٢٩ صفحة. وقد عمل له فهرساً، مكوناً من ١٧ فقرة.

واشتمل الجزء السابع: على إحدى وخمسين ورقة، تشتمل على ١٠٢ صفحة. وقد عمل له فهرساً، مكوناً من ٢٠ فقرة.

واشتمل الجزء الثامن: على ٢٧ ورقة، تشتمل على ٥٧ صفحة. ولم يعمل له فهرساً، وقد يكون السبب أن المنية اخترمته قبل إتمامه.

ثانياً: تبويب الكتاب:

اقتصر المصنِّف في تبويب كتابه على تقسيمه إلى فصول، حسب ما يقتضيه البحث، فلذلك

تختلف الفصول في طولها، فبعضها استغرق: ٢٠ ورقة، وبعضها ست ورقات، وبعضها ٣ ورقات، وبعضها نصف صفحة لكونه آخر ما كتبه المصنف.

لكنه لما صنع فهرساً لكل جزء من الأجزاء التي أتمها وهي من الأول إلى السابع، قسم بعض الفصول إلى مطالب.

ولقد قمت بزيادة في مطالب الكتاب، وجعلت للفصول والمطالب عناوين دالة على مضمونها، وجعلتها في هامش الصفحة من الجهة اليسرى.

ثالثاً: منهجه في عرض موضوعات الكتاب، واهتمامه بالناحية الحديثية.

موضوع الكتاب هو بيان الافتراق الحاصل في الأمة بعد وفاة النبيﷺ، وقد ذكر المصنف فتنة المرتدين، ثم فتنة الرافضة ابتداء من ادعاء عبدالله بن سبأ الإسلام، وابتداء ظهور كيده للإسلام، ثم توسع في الرد على الرافضة، ثم ذكر فتنة الوعيدية من الخوارج والمعتزلة، وتطرق خلال الحديث عن تلك الفتنة إلى مسائل الإيمان، حيث حصل له زلل فيها، ونصر ما عليه مرجئة الفقهاء، ثم تكلم عن فتنة القدر، ثم عن فتنة الجهمية.

وطريقته في عرض الموضوع: أن يذكر تاريخ تلك الفرقة موضوع الفتنة، وأبرز رجالها، ومجمل عقيدتها، ثم بعض الخلافات الدقيقة بين المنتسبين إليها، ثم يعرض أبرز وأظهر شبهاتهم، ويرد عليهم بعد عرض الشبهة مباشرة، ويفصل في المسألة على حسب ما تحتاج إليه من تفصيل.

وأثناء عرضه للشبهة قد تعرض بعض الشبه الأخرى لأهل الضلال فيرد عليهم بالأدلة، فيردها بالنقل والعقل: فيذكر الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع، ثم يرد عليهم بالأدلة العقلية، ويبين ضلالهم، وانحرافهم، ويرجح، ويعلل، ويبين، ويوضح الحق والصواب، بأسلوب قوي جميل.

وفي بعض المسائل العقلية والفلسفية كمسألة التسلسل قد يطول في الرد عليهم بالعقل والمنطق، مما يجعل في كلامه بعض الصعوبة على القارئ، الذي لا خبرة له بأساليب أهل الكلام والمنطق.

ولكنه متى كانت المسألة حديثية: فإنه يسهب فيها، وتبرز شخصيته الحديثية، حيث إنه يهتم بعزو الحديث إلى من أخرجه فإن كان في الصحيحين اكتفى بالعزو إليهما أو إلى

أحدهما دلالة على صحة الحديث، ولا يمنعه ذلك من عزو الحديث لكتب أخرى كالسنن والمسانيد، وإن كان في غيرهما والحديث صحيح أو ضمن الشواهد للأحاديث التي يوردها، فقد يصرح بصحة الحديث، وقد يسكت، وأما إن كان الحديث ضعيفاً أو موضوعاً فإنه ينبه لذلك، ويذكر علة التضعيف غالباً، وقد يعرض العلة أثناء سياق سند الحديث.

وذِكْرُ إسناد الحديث ليس مما داوم عليه المصنف، ولكنه يفعل ذلك أحياناً، لا سيما عندما يريد إبراز علة الحديث، أو فائدة يريد بيانها للقارئ من خلال سياق الإسناد.

وكذلك يفعل في ذكر الآثار، فإنه يسندها أحياناً، ولكنه لا يغفل عزو الحديث أو الأثر إلى من أخرجه إلا نادراً.

ويعتني بنقد الحديث سنداً ومتناً، وكذلك يهتم بنقد الرجال، والكلام فيهم جرحاً أو تعديلاً.

وأما المسائل الفقهية: فإنه يشير إليها بما يفيد الموضوع باختصار، ولا يتوسع في ذلك مع قوته في الفقه، واتساع معرفته فيه، لا سيما وهو من القضاة الشرعيين.

رابعاً: سرد الأقوال والمذاهب.

يتَّسِمُ الشيخ الكنغراوي بالدقة في تمييز الأقوال، وعزوها إلى قائليها، ويتحرى في ذلك، وقد يستنكر بعض الأقوال التي تعزى إلى رجال قد ثبتت براءتهم –عنده– مما نسبت إليهم تلك الأقوال والآراء، كما صنع في دفاعه عن مقاتل بن سليمان، وكذلك في نوح بن أبي مريم.

لكن قد يحمله حسن ظنه ببعض الأشخاص إلى إنكار بعض الأمور المعلومة عن بعض الرجال، ومما توارد عليه أهل التحقيق والتحري، كدفاعه الشديد عن ثقة نوح بن أبي مريم، مع أنه مشهور بالكذب، وكذلك دفاعه عن أبي منصور الماتريدي، ونحوه من متقدمي الأحناف، ممن اتهموا بمذهب أهل الكلام من الكلابية، ونحوهم.

ونجد العكس في تعامله مع بعض من يسيء الظن بهم، ممن عرفوا بالشدة على الأحناف، كشدته على عبدالعزيز بن يحيى الكناني، وعلى الإمام البخاري، وعلى أبي الحسن الأشعري، والحاكم النيسابوري، والخطيب البغدادي، وابن حزم، وغيرهم.

المطلب الخامس : موارد المصنف في الكتاب

الناظر في هذا الكتاب الفذّ يجد أن المصنف واسع الاطلاع على كتب السلف والخلف، بل ومتابع لما ينشر في عصره من العلوم الحديثة، والتطور الصناعي، والعلم التجريبي.

وأما اطلاعه على كتب الحديث: فهو مجال تخصصه، وكذلك كتب الفقه، والتفسير، واللغة.

وأما كتب العقيدة السلفية: فهو واسع الاطلاع عليها، كثير النقل منها، والعزو إليها.

ومما يلاحظ كذلك عزوه لبعض كتب الأحناف سواء كانت الحديثية منها، أو العقدية، أو الكلامية، فنجده يعزو لكتاب الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة، وكتاب الآثار لأبي يوسف، والآثار لمحمد بن الحسن الشيباني، وشرح مشكل الآثار، وشرح معاني الآثار، والعقيدة –ثلاثتها– للإمام الطحاوي، وكتاب الاعتقاد لصاعد بن محمد، وكتاب أصول الدين للبزدوي، وكتاب بحر الكلام لأبي الفضل النسفي، وكتاب تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي.

وللمصنف اعتناء خاص بكتب الحديث والأثر: فنجده يعزو لموطأ الإمام مالك، ولصحيح البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، ومستدرك الحاكم.

وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وسعيد بن منصور، والدارقطني، والبيهقي.

ومصنف عبدالرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة.

ومسند الإمام الشافعي، والطيالسي، وابن أبي شيبة، ومسند الإمام أحمد، والبزار، وأبي يعلى، ومعاجم الطبراني–الكبير، والأوسط، والصغير–، وجامع بيان العلم وفضله، والتمهيد –كلاهما– لابن عبدالبر، وغيرها من كتب الحديث.

ومن كتب العقيدة: الرد على الجهمية للإمام أحمد، ولابن أبي حاتم، ولعثمان الدارمي، وكذلك كتابه في الرد على بشر المريسي وابن الثلجي، والرد على الجهمية لابن منده، والرد على الجهمية لنفطويه، وكتاب العرش لابن أبي شيبة، وكتاب خلق أفعال العباد للإمام البخاري، والسنة لعبدالله بن الإمام أحمد، وصريح السنة للطبري، والسنة للخلال، والشريعة للآجري، وشرح السنة للبربهاري، والسنة للطبراني، والإبانة لأبي الحسن الأشعري، وكتاب القدر لابن وهب، وللفريابي، وكتاب التوحيد لابن خزيمة، والإبانة لابن بطة، والإبانة

للسجزي، والمعرفة لأبي أحمد العسال، والحجة لقوام السنة الأصبهاني، وكتاب الأسماء والصفات للبيهقي، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، وكتاب إثبات صفة العلو لابن قدامة، وكتاب العلو للذهبي، وكتاب منهاج السنة، ودرء تعارض العقل والنقل، وشرح حديث النزول -ثلاثتها- لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتاب اجتماع الجيوش الإسلامية، وكتاب شفاء العليل، وكتاب الروح، وكتاب طريق الهجرتين، والنونية -خمستها- للعلامة ابن القيم، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، والإصابة للحافظ ابن حجر، والدرة المضية للسفاريني، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير.

مع التنبيه إلى أنه كثير النقل من كتاب الذهبي: «العلو»، وكتاب ابن القيم «اجتماع الجيوش الإسلامية»، في مسألة العلو، وإثبات الصفات، بحيث إنه يظهر لي أن كثيراً من مصادر العقيدة المسندة-لا سيما المفقودة منها- مما استفادة من هذين الكتابين.

ومن كتب الفقه، وشروح الحديث التي عزا إليها: المبسوط للإمام الشافعي، فتح الباري للحافظ ابن حجر، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني.

ومن كتب التاريخ والرجال: التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وتاريخ الطبري، والثقات، والمجروحين-كلاهما- لابن حبان، وتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتهذيب الكمال للمزي، وميزان الاعتدال، وتاريخ الإسلام-كلاهما- للذهبي.

ومن كتب الفرق: مقالات الإسلاميين للأشعري، والملل والنحل للشهرستاني، والفِصَل لابن حزم.

ومن كتب أهل الكلام والبدع: تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي، وبحر الكلام لأبي الفضل النسفي، والكافي للكليني الرافضي، وبحار الأنوار للمجلسي الرافضي.

وسأسرد الكتب التي رجع إليها المصنف في فهرس خاص آخر الكتاب.

المطلب السادس: قيمة الكتاب العلمية

إن كتاب «كشف الغمة عن افتراق الأمة» من الكتب التي اعتنت بذكر الفرق، وأقوالها، مع بيان الحق، وكشف الباطل، وقد وفق الشيخ الكنغراوي في الكتاب أيما توفيق في جميع مباحث الكتاب إلا فيما زل فيه من مسائل الإيمان، والذي وافق فيه قول مرجئة الفقهاء.

وتتبين قيمته العلمية فيما يلي:

أولاً: الكتاب فريد في بابه، إذ إنه كتاب فرق، ويذكر فيه الشبهات، ويرد عليها بالحجج الشرعية، على طريقة السلف الصالح ومنهجهم، إلا فيما أخطأ فيه.

ثانياً: مؤلف الكتاب حنفي المذهب، وعاش في بلاد تنتشر فيها طرائق المتصوفة، ومنهج المتكلمين وأهل الفلسفة، وفي زمن تسلط فيه أهل الإلحاد والزندقة من العلمانيين والملحدين، ومع ذلك نصر مذهب السلف في جميع أبواب الاعتقاد، غير باب مسمى الإيمان، وزيادته ونقصانه، والاستثناء فيه، فقد زل في ذلك.

وقد جاهر بعقيدته ومنهجه السلفي-أي: الذي وافق فيه السلف-، وألف في ذلك المؤلفات المتنوعة، مما يجعل له ثقلاً وأهمية بالغة، لا سيما في بيان الحق للمنتسبين إلى المذهب الحنفي، الذين تَنَكَّبُوا المنهج السلفي.

ثالثاً: ملأ المصنف كتابه بالأحاديث والآثار السلفية، والعزو إلى كتب الحديث والسنة وعقيدة السلف، وهذا الأمر وحده من الدعوة لمنهج السلف، ومن الترويج لكتب الحديث، والسنة، والعقيدة السلفية.

رابعاً: تميَّز منهج الشيخ الكنغراوي بتحري الصحيح من الأحاديث والروايات، ورد المنكرات والموضوعات، وهذا يحث القارئ على سلوك هذا المسلك في البحث والطلب.

خامساً: الشيخ الكنغراوي أمين في نقله، متحرٍ فيما ينسبه إلى الناس من الأقوال والآراء والمذاهب، وهو بهذا يعطي الصورة الصحيحة عن الشخص الذي ينقل مقالته، إلا فيما زل فيه ووهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

سادساً: تميز الشيخ الكنغراوي بقوة الرد، ووضوح الحجة، وفصاحة العبارة، وإبطال الشبهة من جميع جهاتها، مما له أثر في وضوح المحجة، وإقامة الحجَّة.

سابعاً: ظهر من خلال كتابه جرأته في بيان الحق، دون التفات إلى شناعة مشنع، أو بشاعة

مستبشع، لا سيما فيما يتعلق بالأسماء والصفات.

ثامناً: أبرز الشيخ الكنغراوي المنزلة العلمية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولتلميذه البار العلامة ابن القيم، ونقل عنهم في بيان الحق والهدى، مما له أثر في الدفاع عن هذين الشيخين الجليلين، ونشر علمهما، لا سيما في وسط الأحناف.

تاسعاً: بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب جار على منهج السلف، وأنه على منهج أهل السنة في إثبات علو الله على خلقه، مما يبين سلامة صدر الشيخ الكنغراوي تجاه دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب السلفية.

عاشراً: بيَّن خطورة الرافضة، والخوارج، والجهمية، والمعتزلة، والقدرية، والأشاعرة، ومن على شاكلتهم من النفاة وأهل التعطيل، وحذر الأمة من بدعهم وضلالاتهم، وحثهم على اتباع منهج السلف الصالح الذين كان عليه أصحاب رسول اللهﷺ، وﷺ، ومن سار على نهجهم من التابعين وأتباعهم.

المطلب السابع: المآخذ على الكتاب

لقد اشتمل كتاب «كشف الغمة عن افتراق الأمة» على كثير من الفوائد، وتميز بكثير من المزايا، ومع أهميته البالغة في بابه، لا سيما إذا وُجِّهَ لشريحة معيَّنة من الناس، إلا أني وقفت على بعض الأمور التي زلَّ فيها الشيخ الكنغراوي، أو يظهر أنه جانب فيها الصواب، منها:

أولاً: تناوَلَ الشيخُ الكنغراوي الإمام محمد بن إسماعيل البخاري بأسلوب فيه شدة، واتهمه بشيء من موافقة الكلابية، وهذا غلط، قد نبهت عليه في مواضعه(١).

وكذلك اتهامه لعبد العزيز بن يحيى الكناني، صاحب كتاب «الحيدة» بموافقة الكلابية، بل صرح بخشيته تواطأه مع بشر المريسي!! وبينت غلطه في مواضعه(٢).

ثانياً: استخدم الشيخ الكنغراوي عبارات شديدة في حق أبي الحسن الأشعري، واتهمه بأن عنده دسائس في عدة مواضع، مع أنه أعلن توبته، وتبرأ من مذهب المعتزلة، وترك مذهب الكلابية، إلا أن الذي يتأمل في تعامل الشيخ الكنغراوي مع أبي الحسن الأشعري يظهر له أنه لم يقبل توبته، ويظن أنه يدس بدع الكلابية بين أهل السنة، لا سيما مع وجود عبارات موهمة، أو خاطئة بقيت عند أبي الحسن الأشعري لم يتخلص منها، وقد نبهت على ذلك في مواضعه(٣).

ثالثاً: اشتد في وصف ابن حزم، حتى وصفه بعدم الإخلاص، وأنه أضاع إيمانه، وهذا فيه نظر، بَيَّنْتُهُ في موضعه (٤).

رابعاً: اشتد في الكلام على أبي عبدالله الحاكم صاحب المستدرك على الصحيحين، فاتهمه في رواية خرجها في كتابه تاريخ نيسابور، بإسقاط راوٍ؛ لينسب الكذب لنوح الجامع، وأن هذا من دسائس الحاكم، مع أن الواقع أن الحاكم لم يخطئ، ولم يسقط شيئاً، وإنما روى بكل تجرد، وصدق، وأمانة(٥).

خامساً: هذه الشدة على المخالفين ممن لهم جهود في خدمة الدين، وممن اشتهروا بنصرة

---

(١) الجزء السابع(ص/٣٥٢ فما بعدها).

(٢) الجزء السابع(ص/٣٠١).

(٣) الجزء السابع(ص/٣٨٠، ٣٨٦، ٣٩٢، ٤٠١).

(٤) الجزء السادس(ص/١٢٨).

(٥) انظر: الجزء السابع(ص/٥٧٠).

السنة والحديث، مع ما وقع فيه بعضهم من البدع والانحراف عن منهج السلف، لم تقتصر على ابن حزم، أو الحاكم النيسابوري، بل شملت آخرين كاتهامه الحافظ أحمد بن الحسن الترمذي بالتعصب(١)، واتهام الخطيب البغدادي العالم السلفي، بالكذب والاختلاق، وأنه داعية ضلالة(٢)، واتهام الخطابي بالاختلاق(٣)، وكعنه في أبي المظفر السمعاني(٤)، وهذا كله خطأ من الشيخ الكنغراوي عفا الله عنه.

سادساً: دفاعه الشديد عن بعض من ثبت جرحه، كدفاعه عن نوح بن أبي مريم، ودفاعه عن أبي منصور الماتريدي، ودفاعه عن متقدمي الأحناف الذين ثبتت مخالفتهم لمنهج السلف.

سابعاً: استغرابه عبارة «ليس ببائن منه» ضمن كلام الإمام ابن المبارك في وصفه القرآن بأنه كلام الله، وبينت عدم الغرابة(٥).

ثامناً: ذكر نقل سويد بن سعيد عن جماعة من الأئمة أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فاستنكره، وقال بعدها: «ومن يأمن الكلابية على لفظهم»(٦)، فشكك في تلك الرواية بالظن، مع كونها موافقة لمنهج السلف، ولا علاقة لها بمذهب الكلابية، سواء قصد بذلك البيهقيَّ، أم أي راوٍ في السند.

تاسعاً: استنكاره كلام الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف في وصف القرآن أنه من علم الله، وحمله على أنه مما يَعْلَمُهُ الله(٧)، ودفاعه عمن لم يصرح بأن القرآن غير مخلوق، وبينتُ خطأه في ذلك(٨).

عاشراً: إطلاقه لفظ «الشكية» على بعض أهل الحديث، متابعة منه لمرجئة الفقهاء، المنكرين للاستثناء في الإيمان(٩).

---

(١) الجزء السابع(ص/٤٠٤).
(٢) الجزء السابع(ص/٤٠٥).
(٣) الجزء الثامن(ص/٧٠٨).
(٤) الجزء السادس(ص/٩٨).
(٥) الجزء السابع(ص/٣١٨)
(٦)الجزء السابع(ص/٣١٧-٣١٨)
(٧) الجزء السابع(ص/٣١٢).
(٨) الجزء السابع(ص/٣٢٣).
(٩) الجزء السادس(ص/٦٦، ١٧٦) السابع(ص/٢٩١، ٢٩٧، ٣٤٧).

حادي عشر: اعتذاره، وإعذراه للقائلين بالوقف في القرآن، مع اشتداد نكير السلف عليهم[1].

ثاني عشر: اعتراضه على استدلال السلف بـ﴿قل هو الله أحد﴾ على أن القرآن غير مخلوق[2].

ثالث عشر: وصفه للإمام يزيد بن هارون بالتسرع في التكفير، وأن عنده غلواً، وأنه يتكلم بالتوهم، وبينت غلطه في ذلك[3].

رابع عشر: قول الشيخ الكنغراوي: «وتعالى أن يكون له صماخ أذن، وحدقة عين كجارح الأذن، والعين من الإنسان، أو يحتاج إلى شيء من الآلات المركبة، والأدوات القابلة للانفكاك». فهذا توسع في العبارات، وتفصيل في النفي لا حاجة له[4].

وكذلك قوله: « وكذلك فعل كثير من أهل العلم؛ فأثبتوا العين في صفاته ﷻ، مع تنزيهه عن الجسمية[5]، ونحوها، بدون إنكار لعظمة قدره» فيه نحو ما سبق[6].

خامس عشر: ومما وقع للشيخ الكنغراوي من الوهم تضعيفه لراوٍ بسبب التصحيف في اسمه، كتضعيفه لحديثٍ بسنان البرجمي، وهو شيبان[7].

سادس عشر: وقع عنده شيء من خلل في بعض العزو للأحاديث، كأن يعزو حديثاً للترمذي، وهو في صحيح البخاري، أو عزوه الحديث لكتاب وهو ليس فيه، وإنما في غيره[8]، وهذا نادر.

---

(١) الجزء السابع(ص/٣٢٣).

(٢) الجزء السابع(ص/٣٠٧).

(٣) انظر: الجزء السادس(ص/٢٥٩)، والجزء السابع(ص/٢٩٣).

(٤) انظر: الجزء الثامن(ص/٧٣٣).

(٥) لفظ الجسم مما لم يرد نفيه، ولا إثباته، وهي من الكلمات الموهمة، وكان ينبغي عليه أن يعبر بتعبير صحيح كقوله: مع تنزيهه عن مشابهة خلقه.

(٦) انظر: الجزء الثامن(ص/٧٣٥).

(٧) الجزء السادس(ص/٣٣).

(٨) الجزء السادس(ص/٤١)، والجزء السابع(ص/٤١٠)، والجزء الثامن(ص/٦١٣).

المبحث الثاني

وصف النسخة الخطية

للكتاب نسخة خطية وحيدة حسب علمي بالمكتبة الظاهرية بدمشق، تقع في ثمانية أجزاء، مجموع لوحاتها ٣٨٠ لوحة، حالتها جيدة في الغالب، وقد كتبت بخط مشرقي دقيق، ولم يكتب عليها تاريخ نسخها، ولا اسم الناسخ، والظاهر أنها بخط المؤلف، وأنه كتب كتابه في آخر حياته، حيث إنه مات ولم يكمل آخر كتابه.

ومما يؤكد أنها بخط المصنف اللَّحَقُ الكثير في الكتاب، مع وجود الضرب على الأصل أحياناً، وعلى اللَّحَقِ أحياناً أخرى، وكذلك وجود أوراقٍ كان الشيخ الكنغراوي يعتبرها كالكشول، حيث يذكر فيها أسانيد بعض ما سيذكره وينقده، ويرسم شجرة الإسناد، ونحو ذلك مما هو محل التحضير والإعداد أثناء التأليف.

وقد استفدت من مصورة للأصل في مركز جمعة الماجد في توضيح بعض ما لم يتضح في مصورة الظاهرية.

وحصلت على صورة المكتبة الظاهرية من مكتبة الجامعة الإسلامية، قسم المخطوطات، ورقم الفلم (١٠٠٥٣).

وفيما يلي تفصيل عدد لوحات الجزء الذي عملت عليها في تحقيق الأجزاء موضوع الدراسة والبحث، ومتوسط عدد الأسطر في اللوحات، وعدد الكلمات في السطر:

- يبلغ عدد اللوحات مائة وثلاثاً وعشرين (١٢٣) لوحة:

أربع وأربعون (٤٤) لوحة من الجزء السادس، تبتدئ من اللوحة الثامنة والعشرين.

الجزء السابع بكامله، وفيه إحدى وخمسون (٥١) لوحة، مع لوحة الفهرس.

الجزء الثامن بكامله، وفيه ثمان وعشرون (٢٨) لوحة.

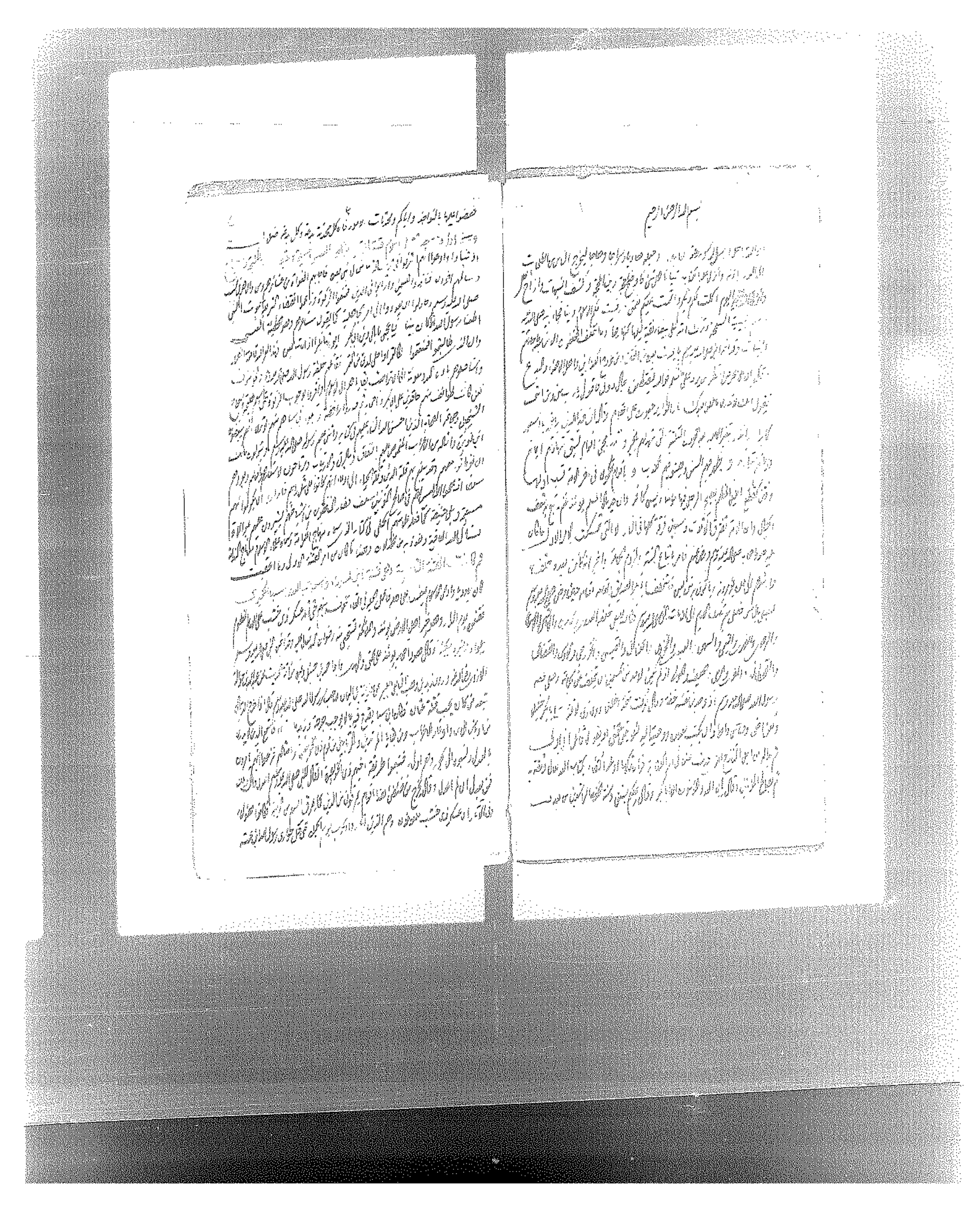
- متوسط عدد الأسطر ثلاثين (٣٠) سطرا.

- عدد الكلمات في السطر يتراوح ما بين خمس عشرة إلى تسع عشرة كلمة (١٥-١٩).

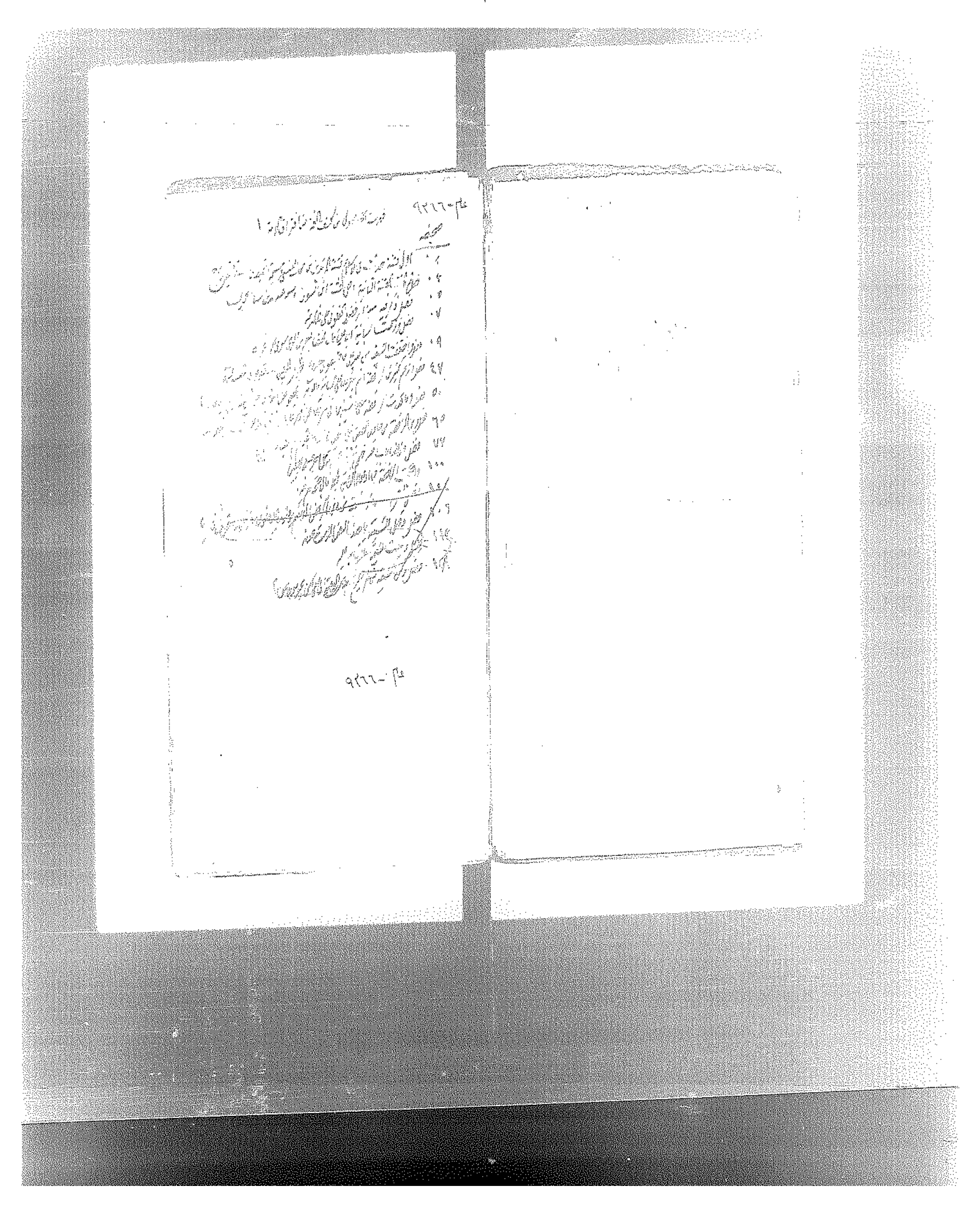
وسأعرض نماذج من النسخة الخطية، وبعدها الجزء المحقق من الكتاب.

نماذج من النسخ الخطية

الورقة الأولى من الجزء الأول من الكتاب



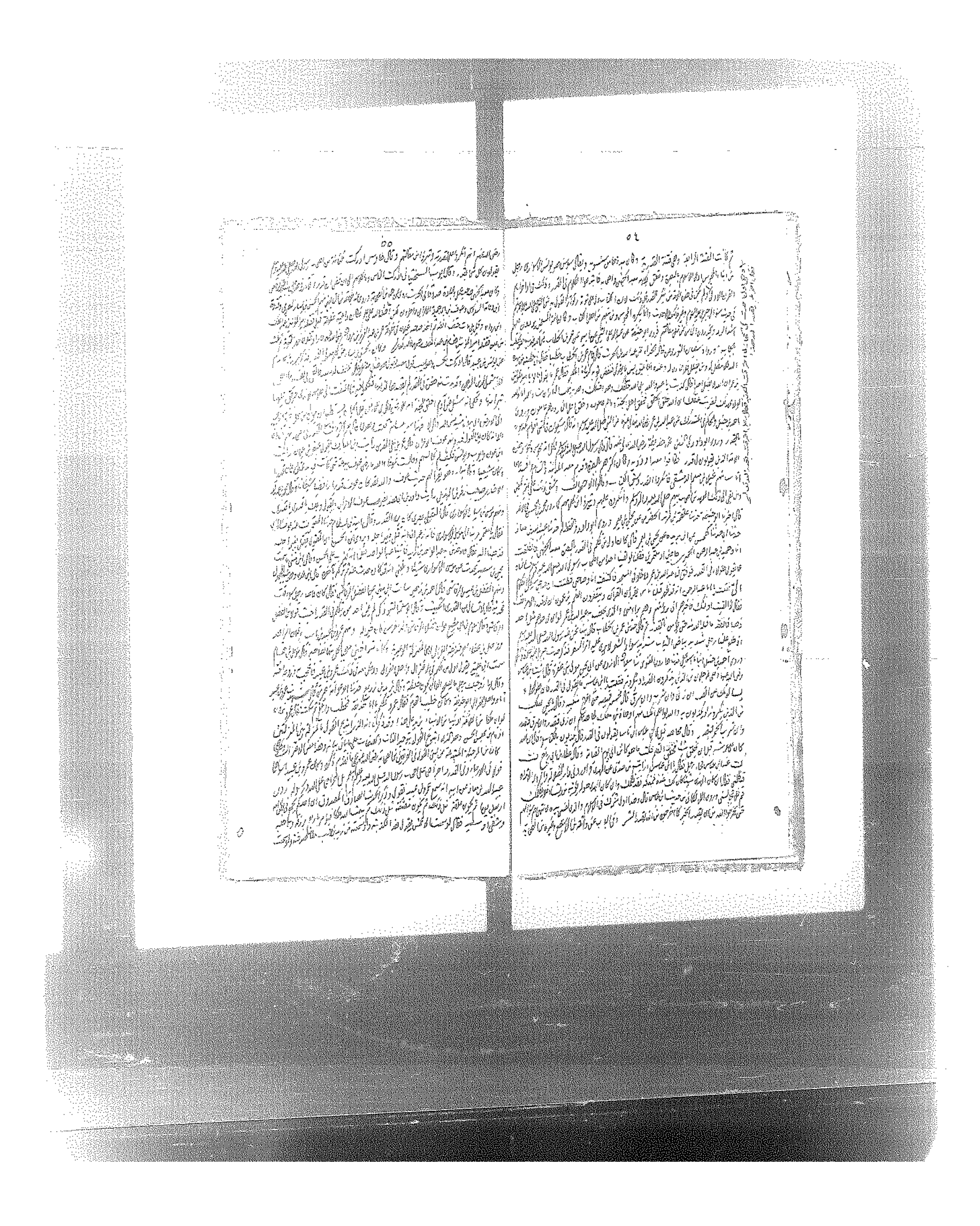
فهرس الجزء الأول وعليه اسم الكتاب



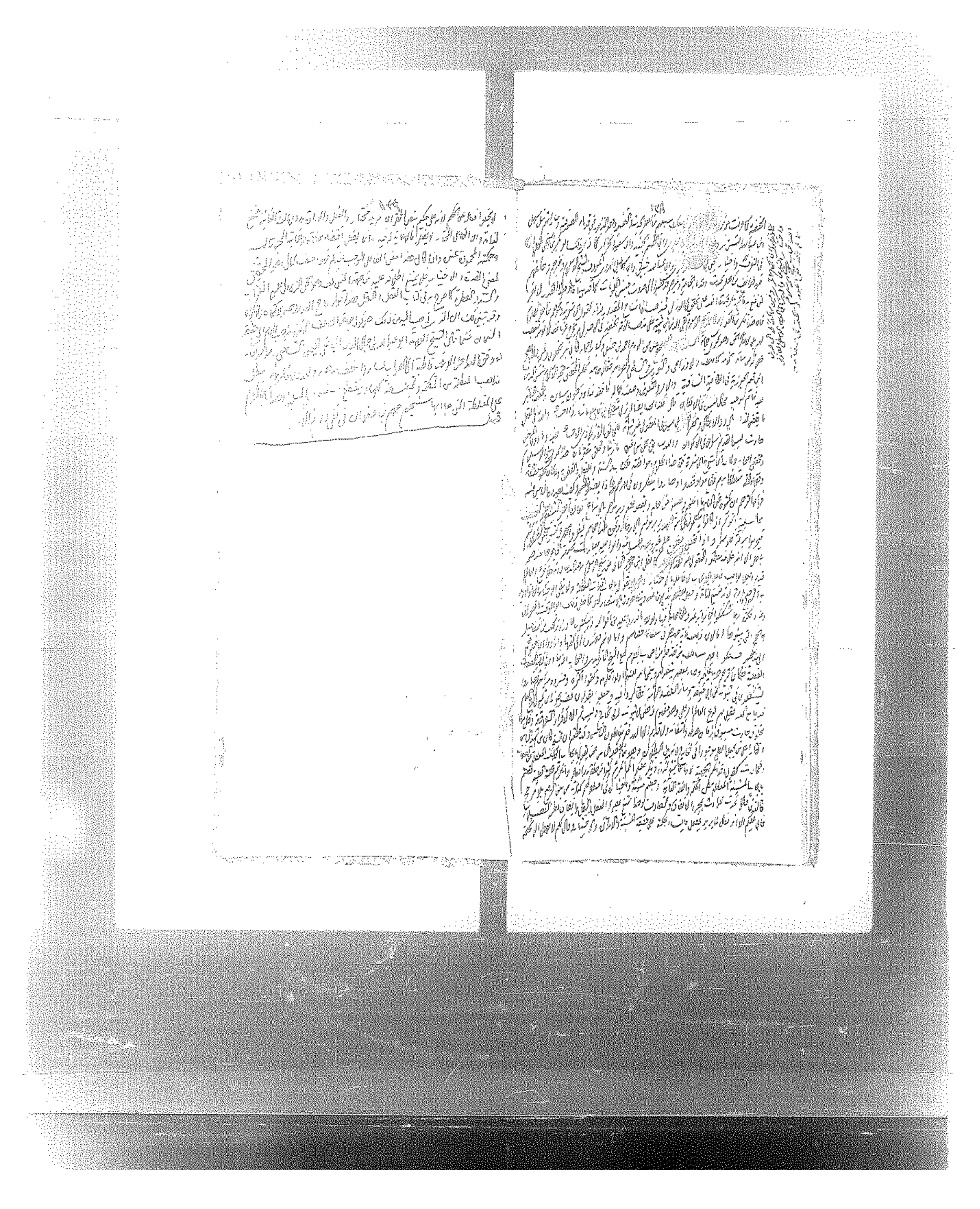
٩٢٦٦-م٤

٩٢٦٦-م٤

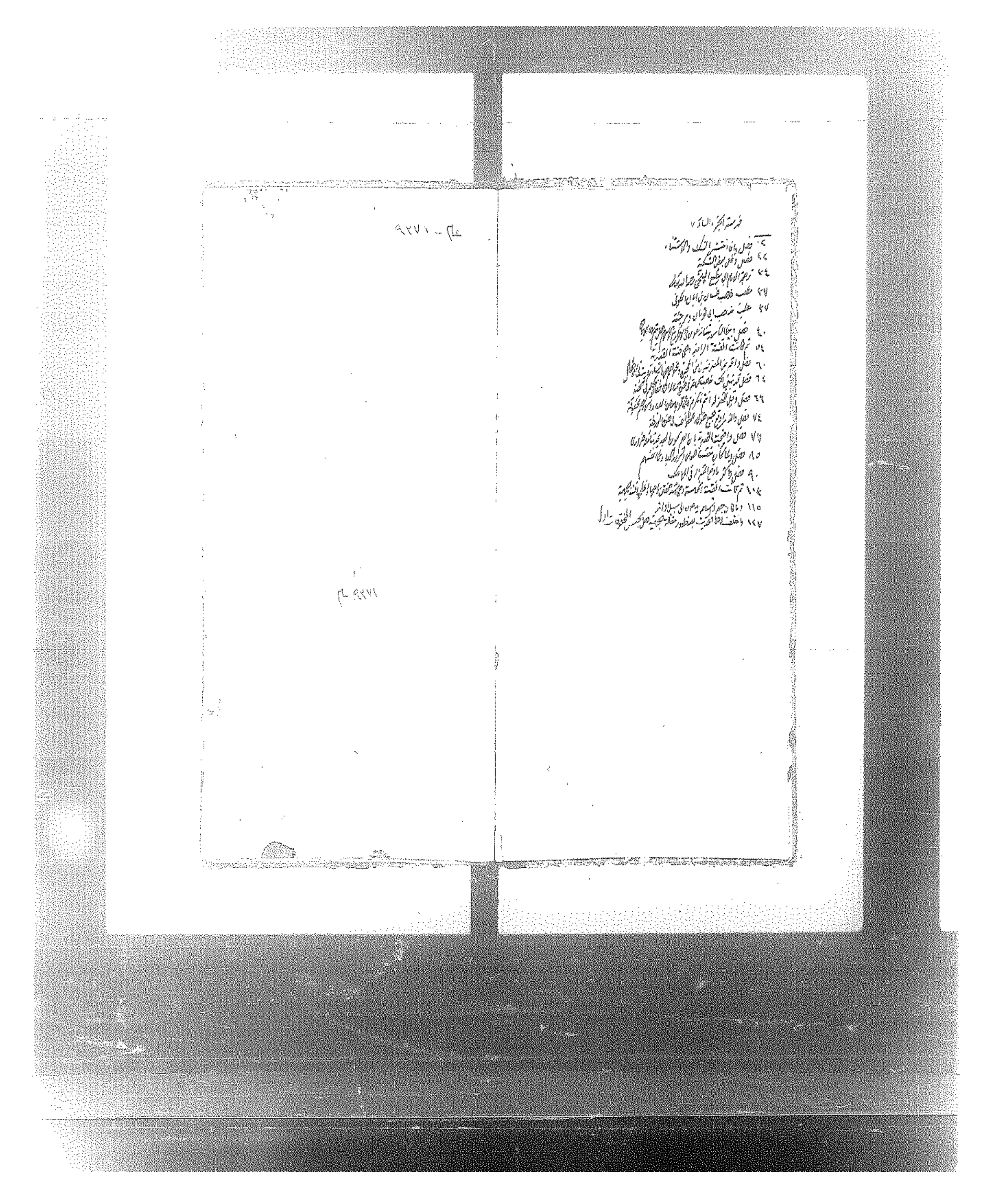
الورقة الأولى من بداية البحث، وهي الورقة ٢٧ من الجزء السادس



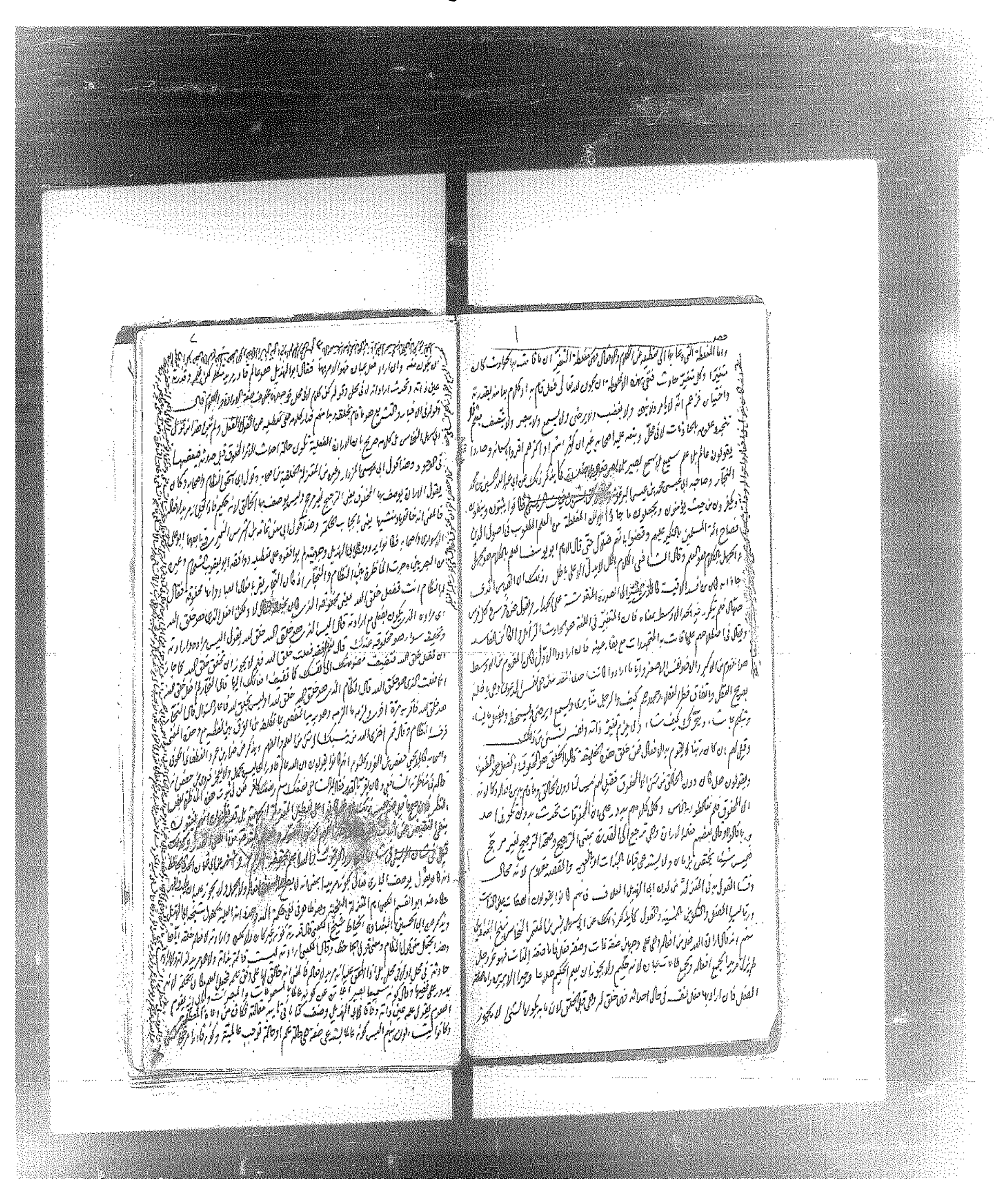
الورقة الأخيرة من الجزء السادس



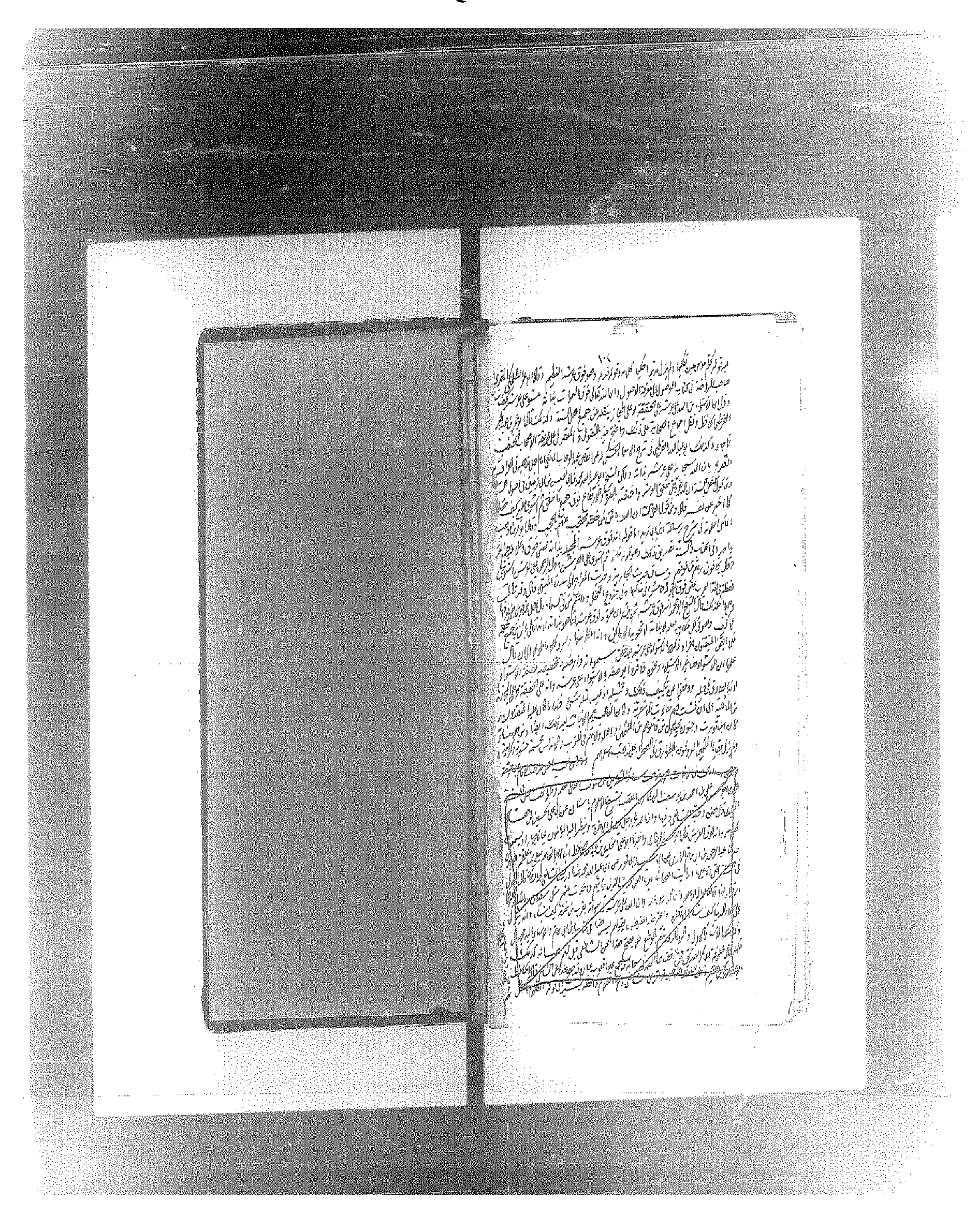
فهرس الجزء السادس



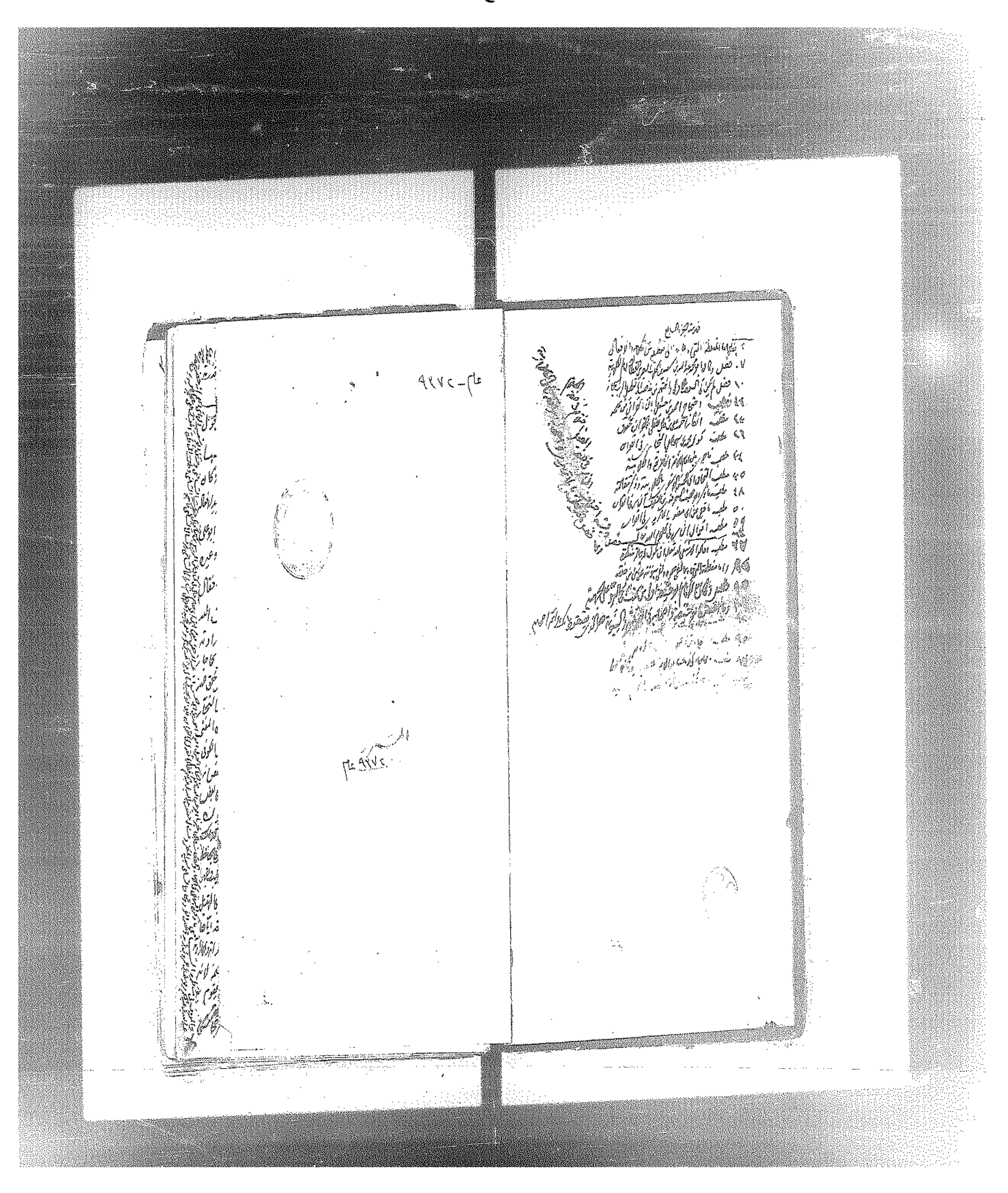
الورقة الأولى من الجزء السابع



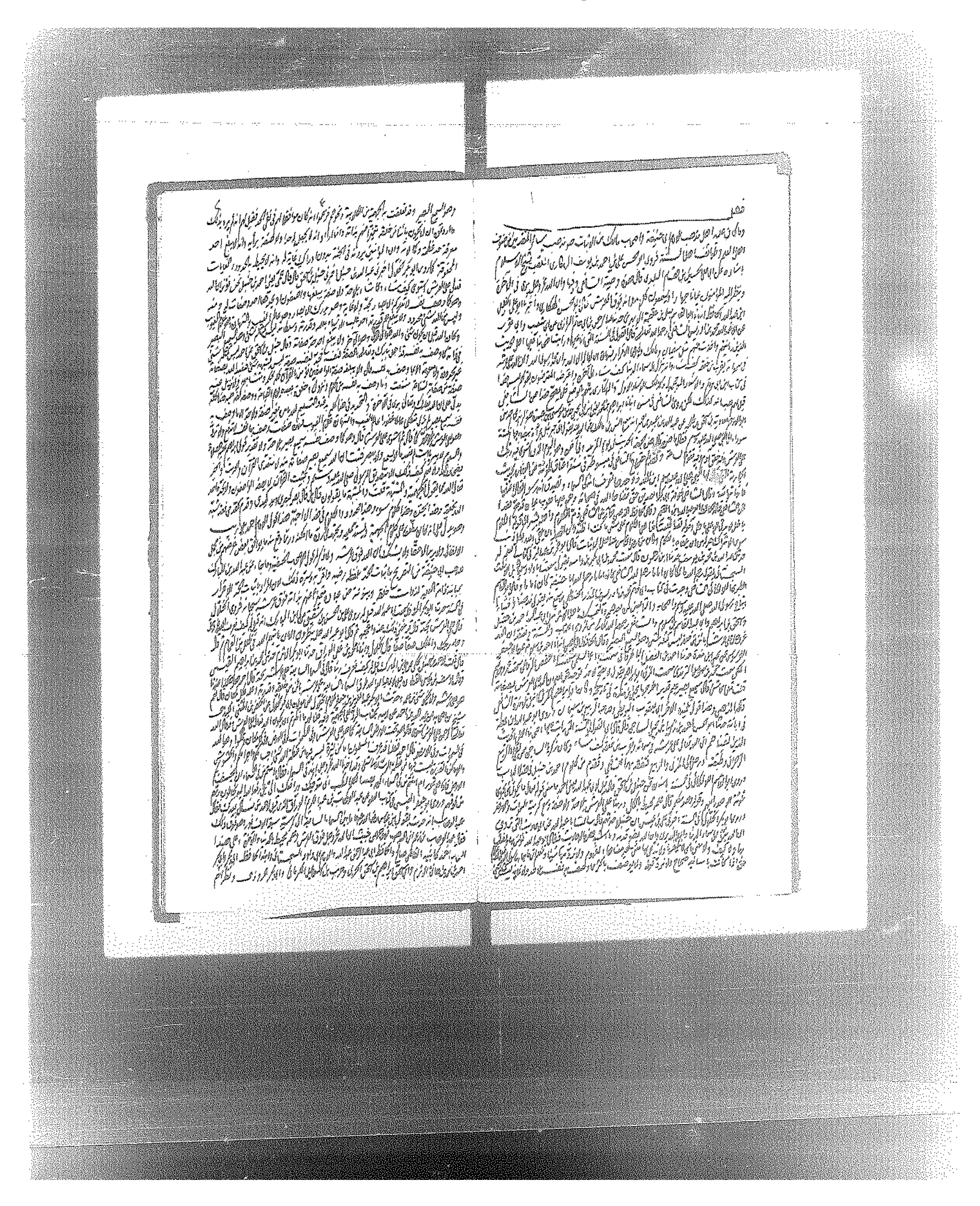
الورقة الأخيرة من الجزء السابع



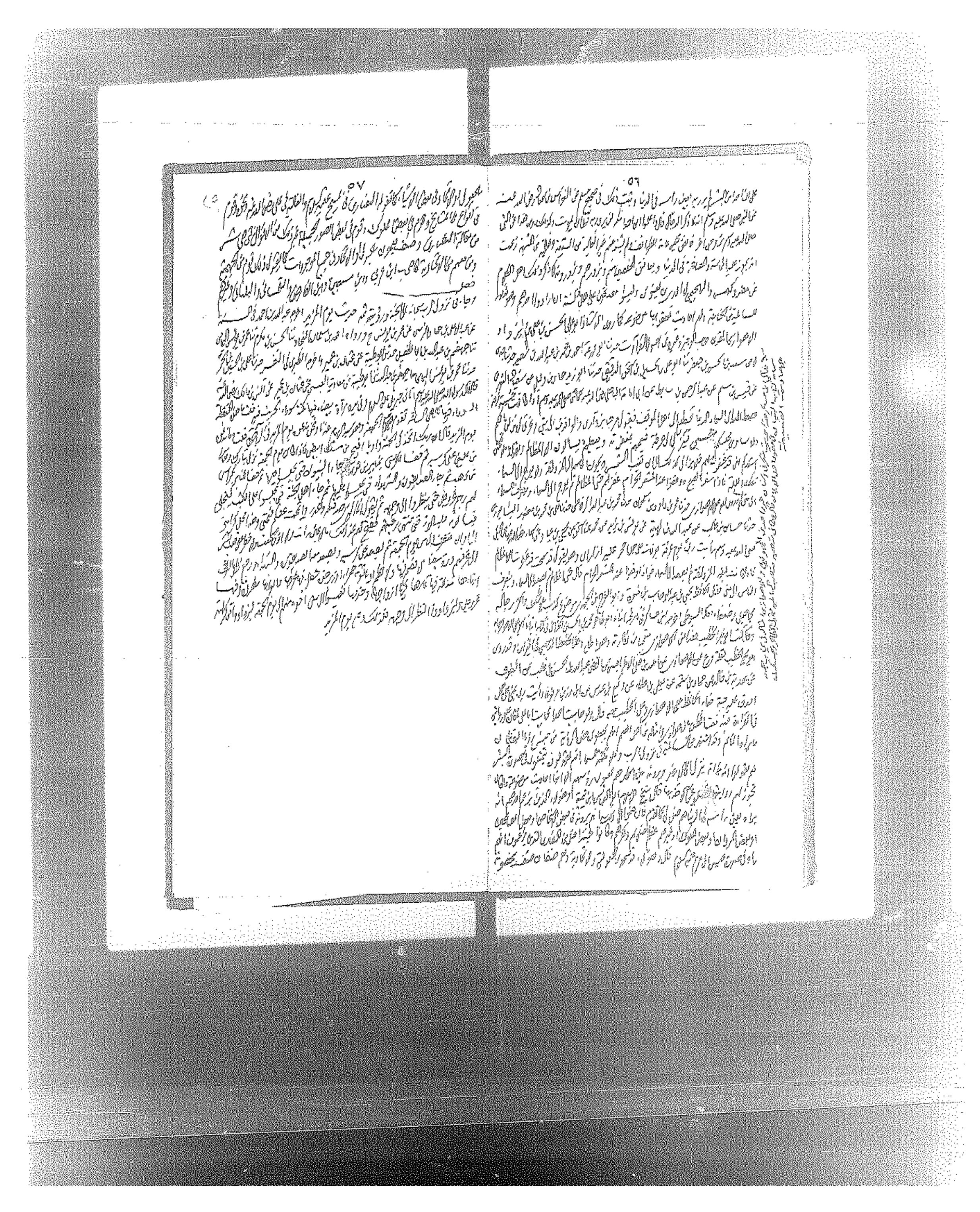
فهرس الجزء السابع



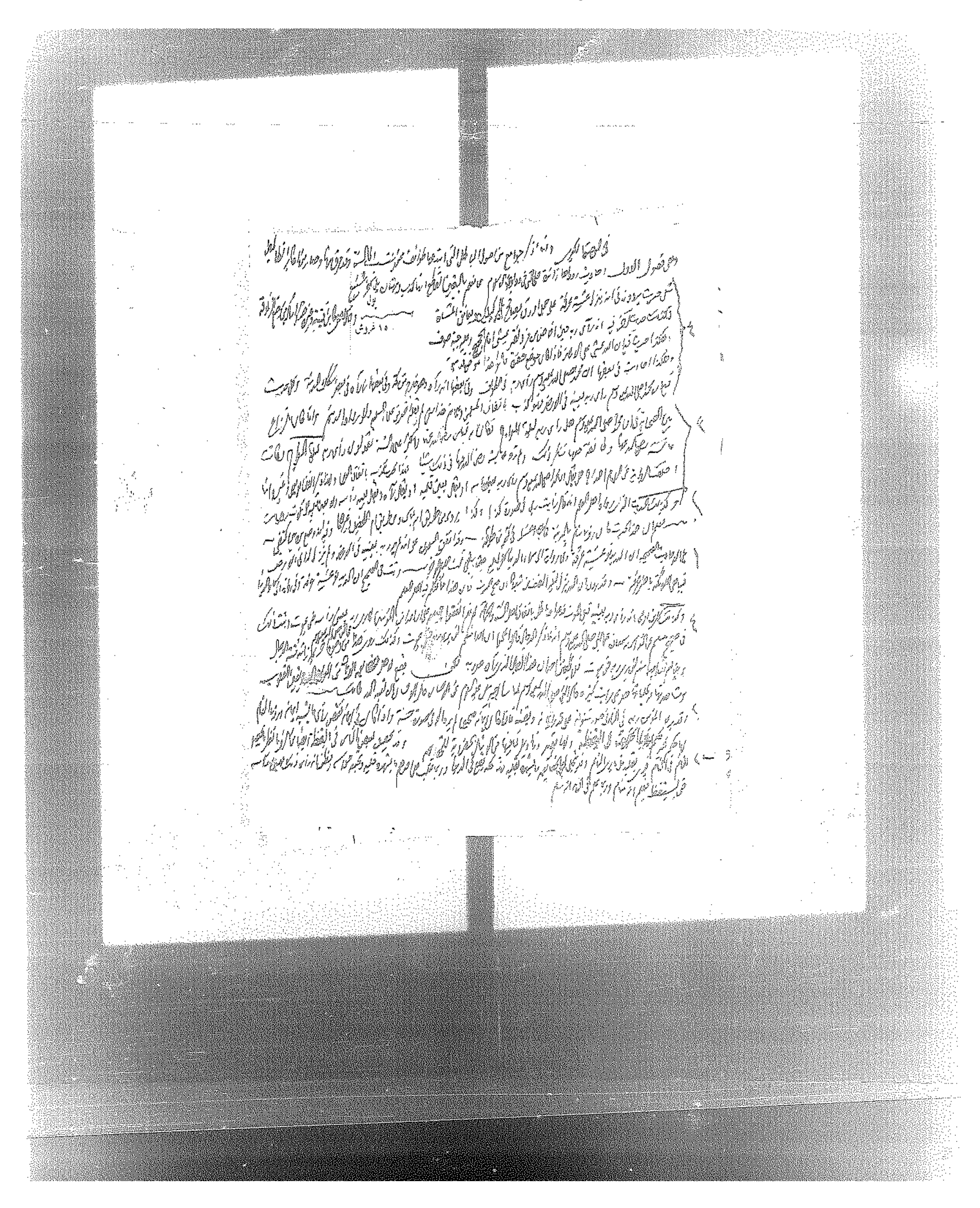
الورقة الأولى من الجزء الثامن

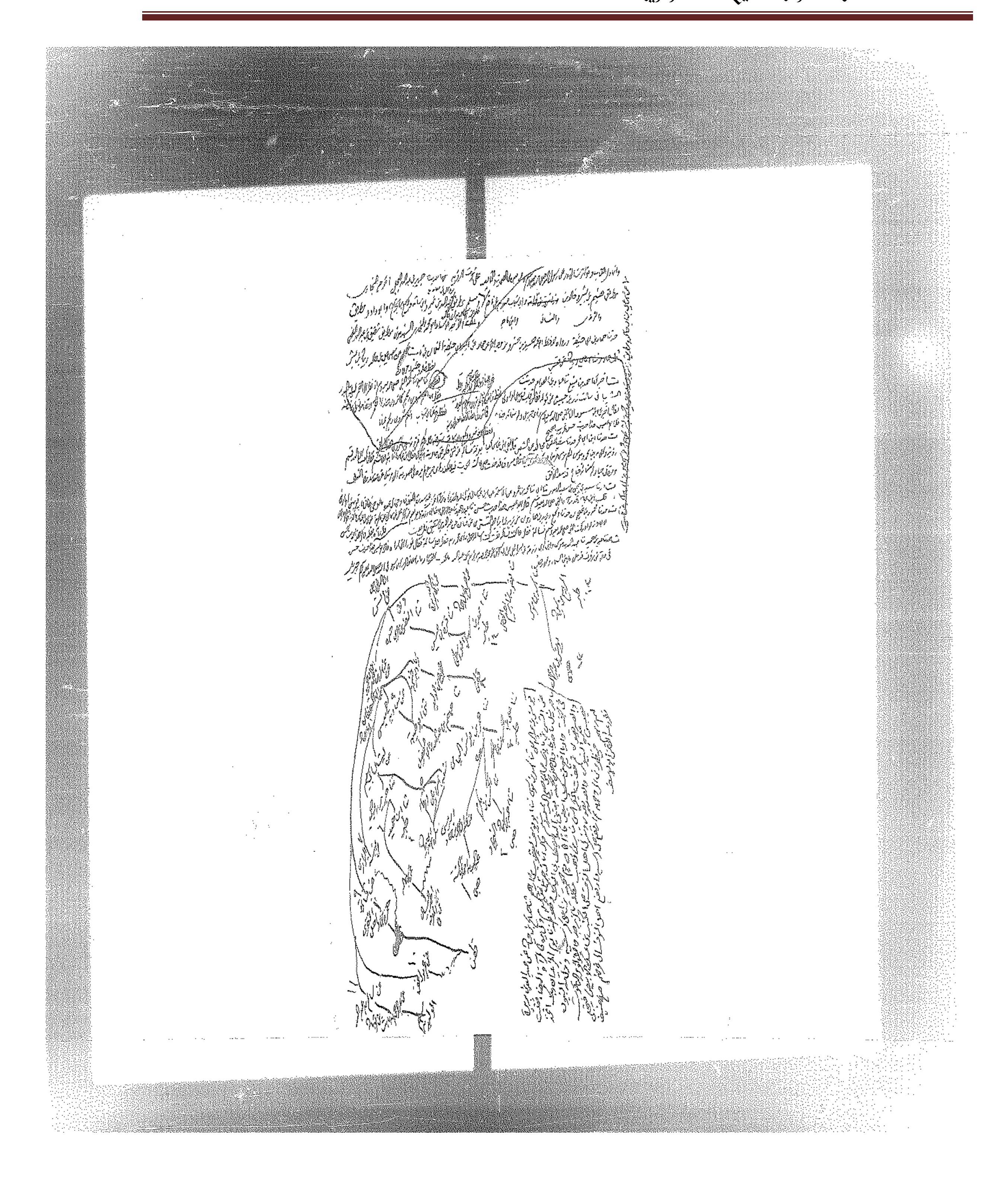


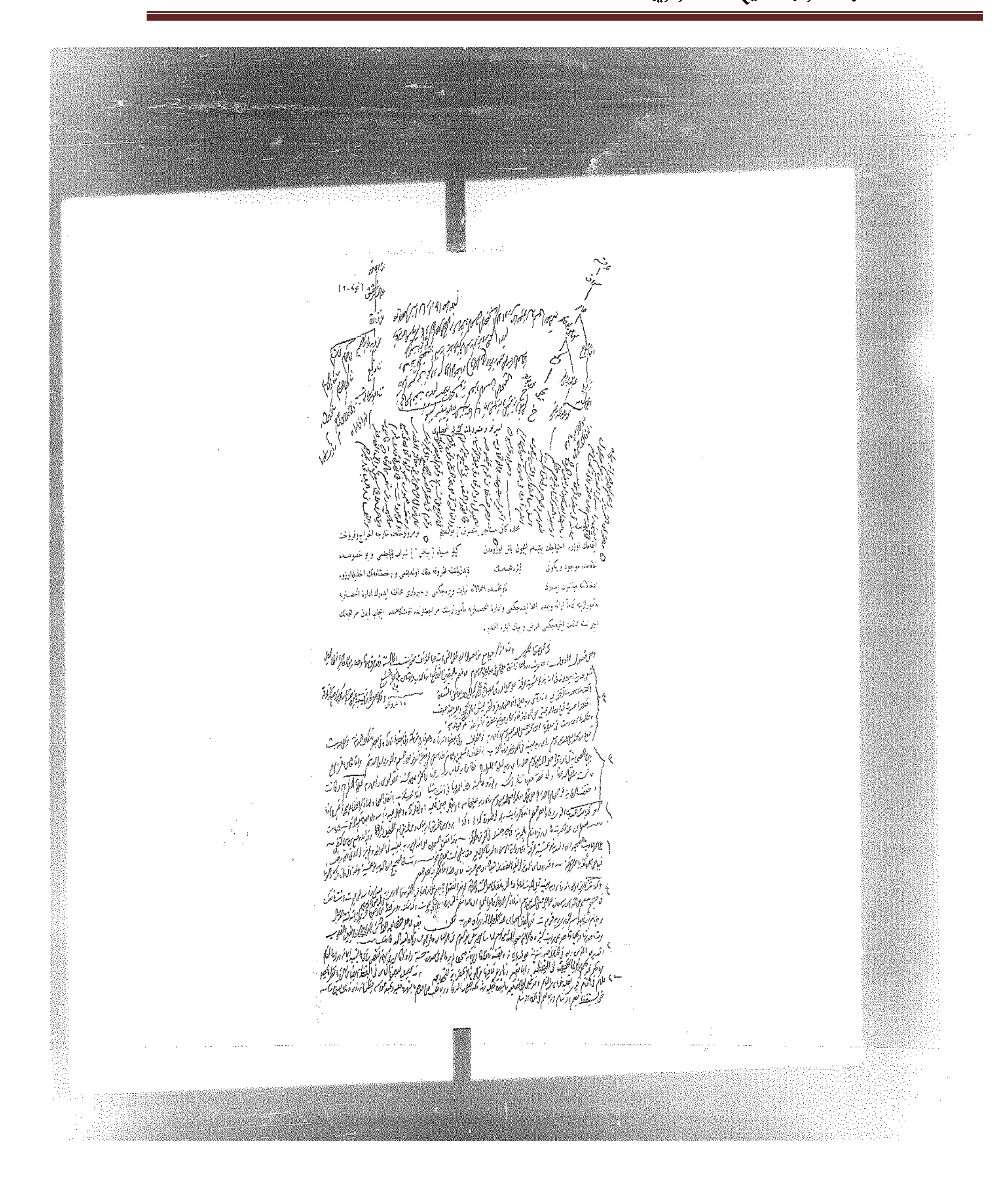
الورقة الأخيرة من الجزء الثامن

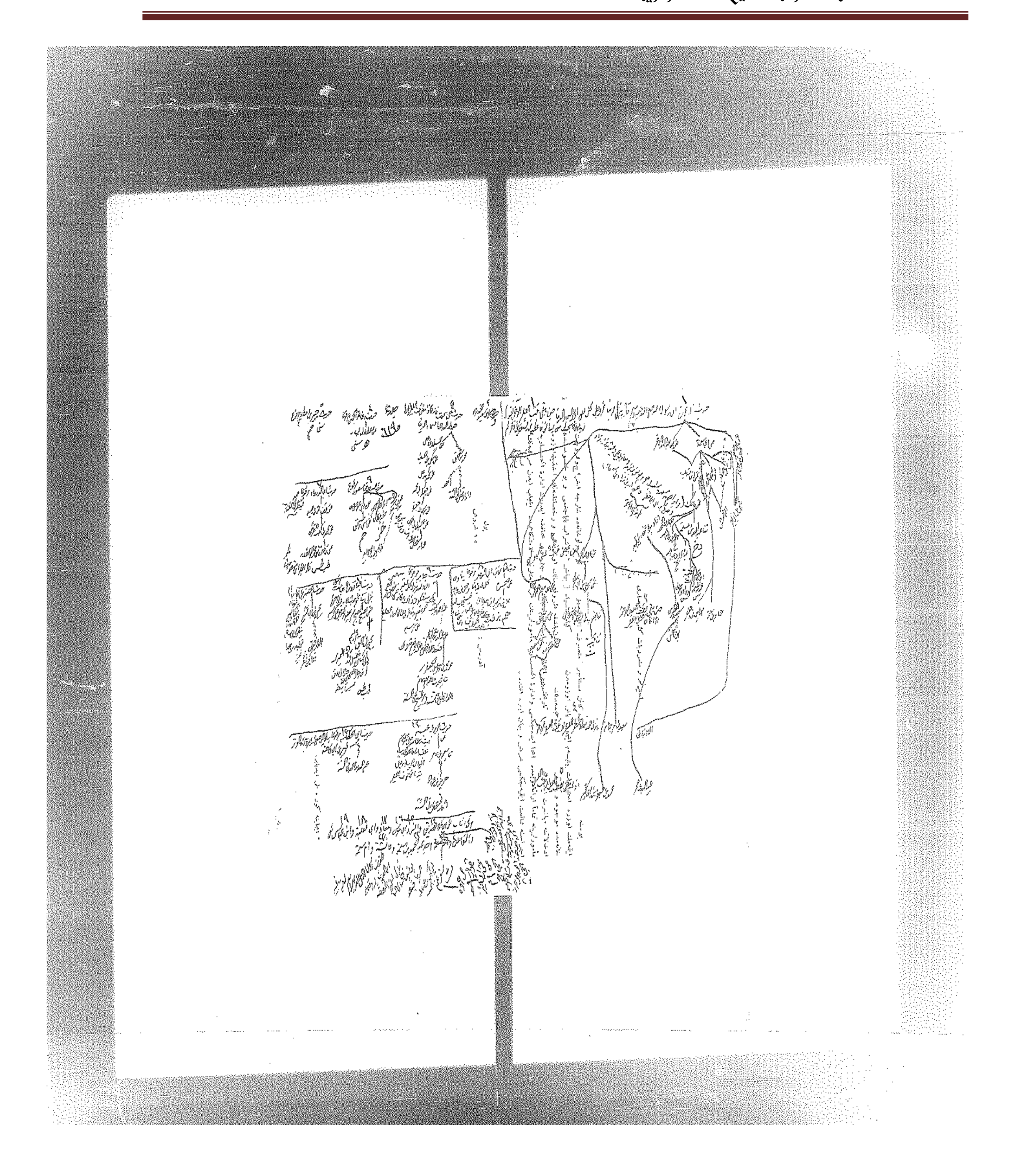


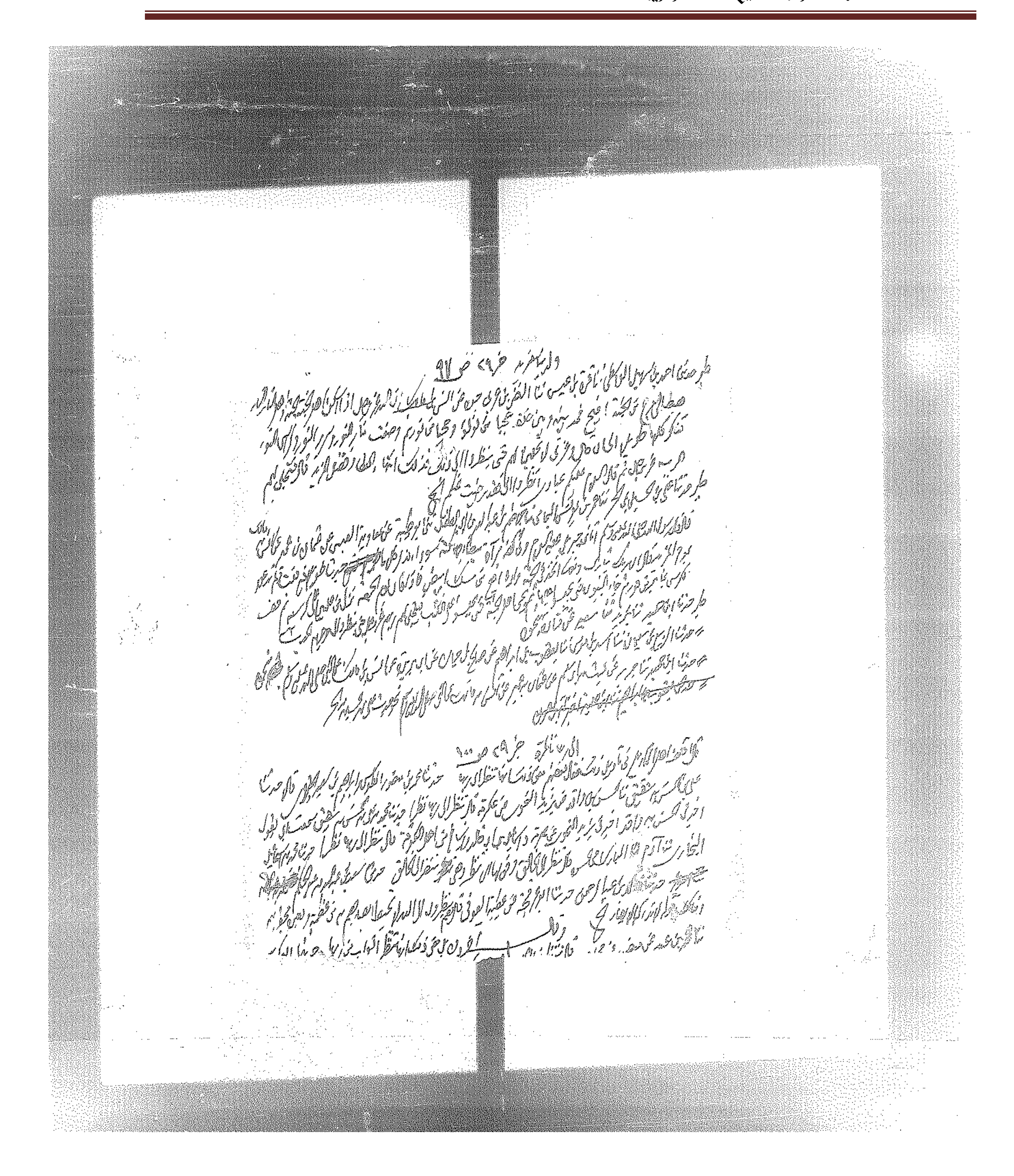
كشكول الكتاب

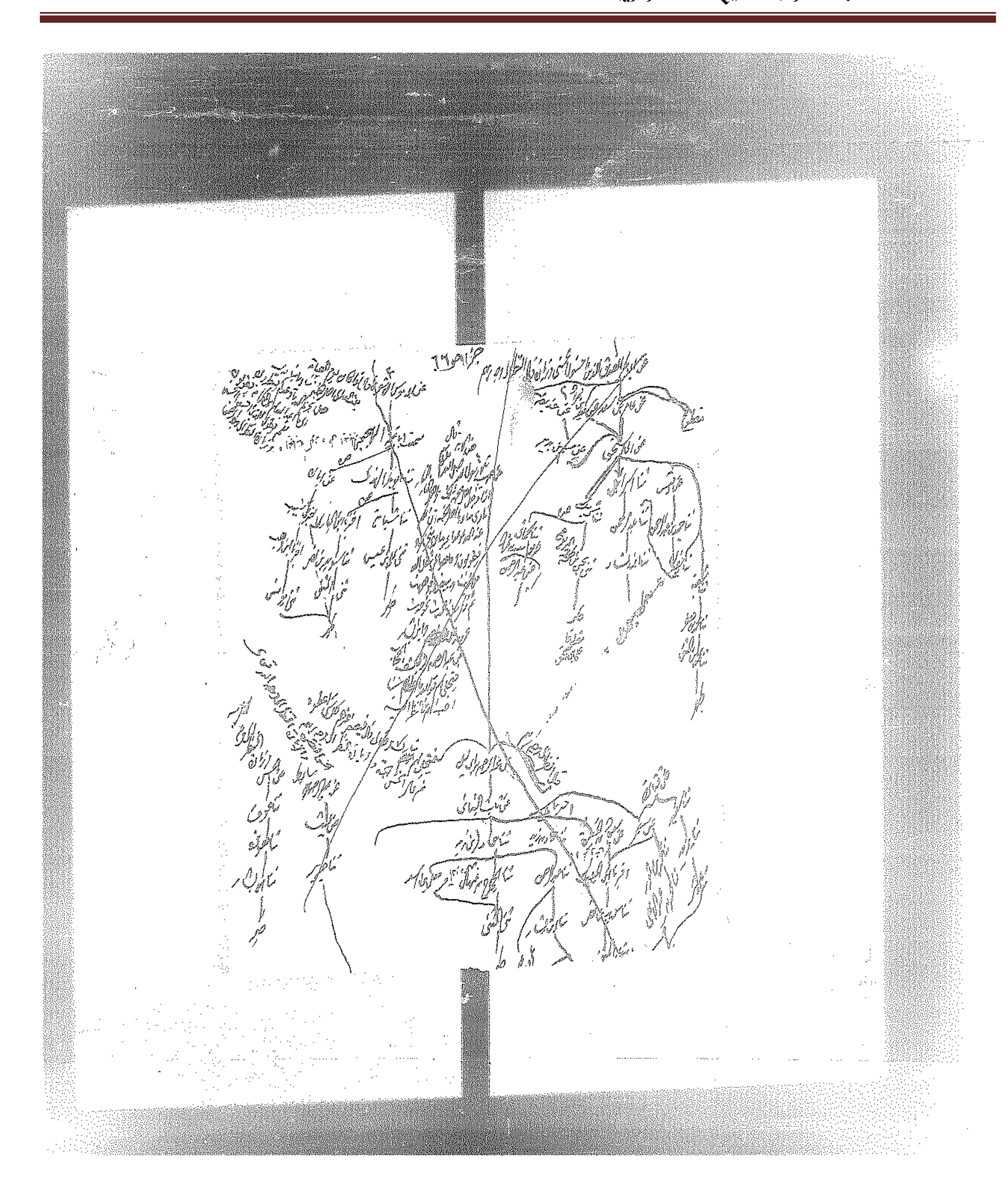












القسم الثاني

النص المحقق من كتاب:

كشف الغمة عن افتراق الأمة

للعلامة عبد القادر بن عبد الله الكنغراوي
الحنفي (ت١٣٤٩هـ)

(من اللوحة الثامنة والعشرين من الجزء السادس إلى نهاية الكتاب)

(بَقِيَّة)

الجزء السادس

فتنة

(ق٢٧٩/أ) [١] ثم كانت الفتنة الرابعة: وهي فتنة القدرية[٢].

وكان مبدؤها من سنسويه[٣]، ويقال: سوسن[٤].

(**١**) من هنا يبدأ كلام الشيخ الكنغراوي عن القدرية، والمذكور رقم لوحة المخطوط، ويوافق حسب ترقيم المصنف (ص/٥٤).

(**٢**) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١/ ١٥٤): «وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ قَدَرِيَّةً لِإِنْكَارِهِمُ الْقَدَرَ»، وهم فرقٌ أشهرها فرقتان: **الفرقة الأولى**: **القدرية النفاة**. وهم قوم خالفوا منهج السلف في الإيمان بالقضاء والقدر، وهم على أصناف؛ فمنهم من أنكر علم الله السابق لوقوع المقدرات، وهم الذين كفرهم عبدالله بن عمر م، ثم نشأ من قال بأن الله لا يخلق الشر، وإنما يخلق الخير، ثم استقر مذهب القدرية وعلى رأسهم المعتزلة على أن الله يعلم ما يكون، وهو مريد للخير فقط، فنفوا الإرادة الكونية المتعلقة بأفعال العباد، وأثبتوا الشرعية، وزعموا أن الله لم يخلق أفعال العباد، وإنما هو الفاعلون لها، و لم يصرحوا جميعاً بأن العبد يخلق فعله، ولكن صرح بذلك بعض متأخريهم، وجهر بما لم يجرؤ من قبله على النطق به، وعلى هذا جرى عمل المتأخرين من المعتزلة، ووافق المعتزلة: بعض فرق الخوارج كالميمونية، وبعض فرق الشيعة كالرافضة والزيدية.

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي(ص/٢٤، ١٠٥، ٢٨٠)، والتنبيه والرد للملطي(ص/١٧٦-١٨٧).

الفرقة الثانية: **القدرية الجبرية** من الجبر، والمراد بالجبرية الذين ينفون الفعل عن العبد مطلقاً، ويسندونه إلى الله عزّ وجل، فلا اختيار للإنسان في أفعاله، وهم صنفان: صنف نفوا عن العبد الفعل والقدرة عليه كالجهمية، وصنف أثبتوا للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً كالأشاعرة.

انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي(ص/٨٩-٩٢)، والملل والنحل للشهرستاني(١/٧٩)، والمغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبدالجبار(٨/٣).

(**٣**) وردت تسميته بـ«**سنسويه**» في: خلق أفعال العباد للبخاري(ص/٧٥)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي(٤/٧٤٩)، وتاريخ دمشق(٥٩/٣١٩).

وروى الفريابي في القدر(ص/٢٤٠) عن معاذ بن معاذ، عن ابن عون أنه قال: أول ما تكلم من الناس في القدر بالبصرة معبد الجهني وأبو يونس الأسواري. قال ابن عون هذا القول يوماً، وصعد إلينا أبو نعامة العدوي، وكان أكبر من ابن عون، فلما رآه ابن عون أجلسه إلى جنبه، فقال: يا أبا نعامة متى تكلم الناس في القدر؟ قال: إنما تكلموا فيه حيث تكلم سنسويه، وتابعه معبد الجهني. قال ابن عون: يا هؤلاء أرضوا الله، واشهدوا على شهادتنا.

وقال ابن عون: أمران أدركت الناس وليس فيهم منها شيء؛ كلام هذه المعتزله والقدرية، وكان أول من تكلم في القدر سنسويه بن يونس الأسواري، وكان حقيراً صغير الشأن، ثم تكلم معبدٌ، وتكلم رجل من أهل كذا في المسجد، وكان القائل يقول: إن معبداً ليتكلم بشيء ما ندري ما هو، ثم رفض.

وفي كتب التراجم وكتب غيرها: «**سيسويه**» انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٤/٣٢٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٣٤)، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر(٣/١٣١)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٥٣٦)، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة(٢/٢٩٩)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية(٧/٣٨٤).

(**٤**) ذكر الأوزاعي أن اسمه: «**سوسن**»، وفي بعض الروايات: «**سوسر**»، وكان نصرانياً فأسلم، ثم تنصر. انظر: القدر للفريابي(ص/٢٤٠رقم٣٤٨)، والشريعة للآجري(٢/٩٥٩رقم٥٥٥)، والإبانة عن شريعة الفرقة

وهو يونس الأسواري[(١)] رجل من أبناء المجوس، ادعى الإسلام بالبصرة، وتعلق بكلامه معبد الجهني[(٢)] وأصحابه، فابتدعوا الكلام في القدر، وذلك في أواخر أيام القرن الأول، [وقيل: أول ما حدث في الحجاز لما احترقت الكعبة، فقال رجل: احترقت الكعبة بقدر الله تعالى، فقال آخر: لم يقدر الله هذا][(٣)].

ولم يكن في هذه الأمة من ينكر القدر قبل ذلك، لأن الكتاب دلَّ على ثبوته، وتواتر القول به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث سؤال جبريل عليه السلام[(٤)] وغير ذلك من الأحاديث.

وإنما ينكره المجوس ومن تبعهم من أهل الكتاب، وكان أئمة المسلمين يردون عليهم أشد الرد، ويحذرون الناس ممن قبل مقالتهم، فروى أبو حنيفة[(٥)]، عن عبد الأعلى التيمي[(٦)]، عن أبيه[(٧)]، عن عمر بن الخطاب ﷺ سمع، وهو يخطب بالجابية[(٨)].

الناجية(٢/٢٩٨رقم١٩٥٤)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٤/٧٤٩رقم١٣٩٨)، وتاريخ دمشق(٤٨/١٩٢، ٥٩/٣١٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي(٦/٢٠١)، وسير أعلام النبلاء(٤/١٨٦) .

(١) قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان(٦/٣٣٥) : «يونس الأسواري: أول من تكلم بالقدر، وكان بالبصرة، فأخذ عنه معبد الجهني، ذكره الكعبي في طبقات المعتزلة، وذكر أنه كان يلقب سيسويه، وقد مضى ذكر سيسويه في حرف السين المهملة هذا آخر الأسماء».

وسبق ذكر كلام ابن عون أنه أبو يونس الأسواري.

(٢) معبد بن خالد الجهني القدري، ويقال إنه ابن عبد الله بن عكيم، ويقال: اسم جده عويمر: صدوقٌ، مبتدعٌ، وهو أول من أظهر القدر بالبصرة. تقريب التهذيب(ص/٥٣٩).

(٣) ما بين المعقوفين لحق بالهامش، وانظر: الإيمان لشيخ الإسلام-كتاب الإيمان(٧/٣٤٨-٣٤٩).

(٤) يأتي تخريجه.

(٥) النعمان بن ثابت بن زوطا، الإمام أبو حنيفة، فقيه العراق، مولى بني تيم الله بن ثعلبة، رأى أنساً، وسمع عطاءً ونافعاً وعكرمة، وعنه أبو يوسف ومحمد وأبو نعيم والمقرئ، أفردتُ سيرته في مؤلَّفٍ، عاش سبعين عاماً، مات في رجب سنة ١٥٠هـ الكاشف للذهبي(٢/٣٢٢).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة(١/٢٤٣) : «عبد الأعلى التيمي عن أبيه وعمر وابن مسعود وغيرهم، وعنه ابنه خالد وغيره فيه جهالة **قلتُ:** بل هو معروف، روى عنه أبو حنيفة في الآثار، ومسعر، وذكره البخاري في تاريخه فلم يذكر فيه جرحاً، وذكره بن حبان في الثقات».

(٧) لم أقف على اسمه، وتفرد بالرواية عنه ولده عبدالأعلى.

(٨) الجَابِيَةُ-بِكَسْرِ البَاءِ وَيَاءٍ مُخَفَّفَةٍ- وأصله في اللغة الحوض الذي يُجْبَى فيه الماء للإبل، وهي قرية من أعمال دمشق، ثم من عمل الجيدور، من ناحية الجولان، قرب مرجِ الصُّفَّرِ في شمالي حوران. معجم البلدان(٢/٩١).

ورواه سفيان الثوري[١]، عن خالد الحذاء[٢]، عن عبدالله بن الحارث[٣] قال: قام عمر بن الخطاب خطيباً، فقال في خطبته: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له»، وعنده الجاثليق[٤] يسمع ما يقول، فنفض ثوبه كهيأة المُنْكِرِ، فقال عمر: ما يقول؟ قالوا: يا أمير المؤمنين، يزعم أن الله لا يضل أحداً ، قال: كذبت يا عدو الله، بل الله يضلك، وهو أضلك، وهو يدخلك النار إن شاء، أما والله لولا عهدك لضربت عنقك، إن الله خلق الخلق، فخلق أهل الجنة وما هم عاملون، وخلق أهل النار وما هم عاملون[٥].

---

(١) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي: ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة ١٦١هـ، وله أربع وستون سنة. تقريب التهذيب(ص/٢٤٤).

(٢) خالد بن مِهْرَانَ أبو المنازل-بفتح الميم، وقيل: بِضَمِّها، وكسر الزاي- البصري، الحَذَّاء-بفتح المهملة، وتشديد الذال المعجمة-، قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم، وقيل لأنه كان يقول أحذ على هذا النحو، وهو ثقة، يرسل، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان. تقريب التهذيب(ص/١٩١).

(٣) عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، أبو محمد المدني، أمير البصرة، له رؤية، ولأبيه وجده صحبة، قال ابن عبد البر: أجمعوا على ثقته، مات سنة تسع وسبعين، ويقال سنة أربع وثمانين. تقريب التهذيب(ص/٢٩٩).

(٤) الجَاثَلِيقُ -بفتح الثاء المثلثة-: رئيس للنصارى في بلاد الإسلام، بمدينة السلام، ويكون تحت يد بطريق أنطاكية، ثم المُطران تحت يده، ثم الأُسْقُف، يكون في كل بلد من تحت المطران، ثم القِسِّيس، ثم الشَّمَّاس» القاموس المحيط(ص/١١٢٥).

(٥) رواه أبو داود في كتاب القدر-كما في تهذيب الكمال(٣٥٧/١٦)-، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة(٤٢٣/٢رقم٩٢٩)، والفريابي في القدر(ص/٦٦-٦٧رقم٥٤، ٥٥)، والآجري في الشريعة(٨٣٩/٢-٨٤١رقم، ٤١٧، ٤١٨)، وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية(١٢٩/٢رقم١٥٦٠)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(٦١/٢رقم٣٨)، والبيهقي في القضاء والقدر (ص/٢٦٠رقم٣٦١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٦٥٩/٤-٦٦١رقم١١٩٧-١١٩٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٣١٥/٢٧-٣١٦، ٤١٢/٣٣، ٤٥٥/٤٠) من طريق خالد الحذاء عن عبدالأعلى بن عبد الله بن عامر يعني: القرشي عن عبدالله بن الحارث بن نوفل قال: خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية فذكره، وقد رواه عن خالد الحذاء: شعبة، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وإسماعيل بن علية، وعبدالعزيز بن المختار، ووهب بن بقية، وأبو إسحاق، وغيرهم

وفي رواية عن سفيان سقط فيها اسم شيخ خالد الحذاء وهو عبدالأعلى بن عبدالله بن عامر بن كريز القرشي البصري، روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، وهي الرواية التي ذكرها العلامة الكنغراوي وهي خطأ، والصواب إثباته. وسنده متصلٌ حسنٌ.

ورواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار(رقم٣٨٥) من طريق عبدالأعلى التيمي عن أبيه عن يحيى بن يعمر به.

وروى أحمد بن حنبل والحاكم في المستدرك عن عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: «سيكون في أمتي أقوام يكذبون بالقدر»[١].

وروى أبو داود في السنن عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة: الذين يقولون: لا قدر»[٢].

فكانوا معبداً وذويه، وكان أكثرهم بالبصرة، وقدم معبدٌ المدينة، والشام، وأفسد بهما.

وأما سابقهم غيلان بن مسلم الدمشقي[٣] فأنكروا القدر وسبق الكتاب، وقالوا: الأمر أنف، وشق ذلك على أئمة التابعين، ومن بقي إلى ذلك العهد من أصحاب نبيهم صلى الله

وعبدالأعلى وأبوه لم يوثقا من معتبر، وتفرد عبدالأعلى بالرواية عن أبيه. لكن الأثر صحيح بطرقه.

(**١**) رواه الإمام أحمد في المسند(٢/٩٠)، وأبو داود في سننه(٤/٢٠٤رقم٤٦١٣)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة(٢/٤١٨رقم٩١٧)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/١٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٠/٢٠٥)، وفي القضاء والقدر(ص/٢٨٤رقم٤١٧)، وفي دلائل النبوة(٦/٥٤٨) من طريق سَعِيدِ بن أبي أَيُّوبَ قال: أخبرني أبو صَخْرٍ عن نَافِعٍ قال: كان لابن عُمَرَ صَدِيقٌ من أَهْلِ الشَّامِ يُكَاتِبُهُ، فَكَتَبَ إليه عبداللَّهِ بن عُمَرَ: إنه بَلَغَنِي أَنَّكَ تَكَلَّمْتَ في شَيْءٍ من الْقَدَرِ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَكْتُبَ إلي، فَإِنِّي سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «إنه سَيَكُونُ في أُمَّتِي أَقْوَامٌ يُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ» وإسناده حسن، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(**٢**) رواه الطيالسي في مسنده (ص/٥٨ رقم ٤٣٤)، والإمام أحمد في المسند(٥/٤٠٦)، وأبو داود في سننه(٤/٢٢٢ رقم ٤٦٩٢)، وابن أبي عاصم في السنة(١/١٤٤ رقم ٣٢٩)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة(٢/٤٣٣ رقم ٩٥٩)، والمحاملي في الأمالي(ص/١٠٢ رقم ٦٣)، وابن بطة في الإبانة(٢/٩٨ رقم ١٥١٣)، وابن بشران في الأمالي (رقم ٣٩٢)، والقشيري في رسالته شكاية أهل السنة –كما في الطبقات الكبرىٰ للسبكي (٣/٤١٦) –، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/٦٤١ رقم ١١٥٥)، والبيهقي في سنن البيهقي الكبرىٰ (١٠/٢٠٣)، وفي القضاء والقدر (ص/٢٨٣ رقم ٤١٣) عن عمر بن محمد عن عمر مولىٰ غفرة عن رجل من الأنصار عن حذيفة ﷺ به مرفوعًا.

وإسناده ضعيف؛ عمر مولىٰ غفرة ضعيف، وقد اضطرب في هذا الحديث، والراوي عن حذيفة ﷺ مجهول.

وقد جاءت تسميته من طريق أخرىٰ؛ فرواه البزار في مسنده (٧/٣٣٨ رقم ٢٩٣٧)، والبيهقي في القضاء والقدر (ص/٢٨٣ رقم ٤١٤)، وابن الجوزي في العلل المتناهية(١/١٥٧ رقم ٢٣٨)، من طريق علي بن عبد الحميد نا أبو معشر عن عمر مولىٰ غفرة عن عطاء بن يسار عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله فذكره بنحوه.

وأبو معشر ضعيف، وقد خالف عمر بن محمد بن زيد المدني، فروايته منكرة.

ورواه الفريابي في القدر (ص/١٨٩ رقم ٢٣٧) من طريق عيسىٰ بن يونس عن عمر مولىٰ غفرة عن رجل من الأنصار عن حذيفة به موقوفًا.

وهذا من اضطراب عمر مولىٰ غفرة، فمرة رواه عن حذيفة مرفوعًا، ومرة موقوفًا، ومرة رواه عن ابن عمر مرفوعًا.

(**٣**) قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان(٤/٤٢٤) : «غيلان بن أبي غيلان.المقتول في القدر.

عليه وآله وسلم، وأنكروه عليهم، وتبرؤوا من كلامهم، كما روى محمد بن الحسن في الآثار، قال: أخبرنا أبو حنيفة، حدثنا علقمة بن مرثد الحضرمي(١)، عن يحيى بن يعمر(٢).

وروى أبو داود -واللفظ له-: حدثنا عبيدالله بن معاذ(٣)، حدثنا أبي(٤)، حدثنا: كهمس(٥)، عن ابن بريدة(٦) عن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من تكلم في القدر بالبصرة معبدٌ الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبدالرحمن الحِمْيَرِيُّ(٧) حاجَّيْنِ أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من

ضال مسكين. حدث عنه يعقوب بن عتبة وهو: غيلان بن مسلم ، كان من بلغاء الكتاب. انتهى.

وقال ابن المبارك: كان من أصحاب الحارث الكذاب وممن آمن بنبوته فلما قتل الحارث قام غيلان إلى مقامه وقال له خالد بن اللجلاج: ويلك ، ألم تك في شبيبتك ترامي النساء بالتفاح في شهر رمضان ، ثم صرت خادما تخدم امرأة الحارث الكذاب المتنبي وتزعم أنها أم المؤمنين ثم تحولت فصرت قدريا زنديقا؟! ما أراك تخرج من هوى إلا إلى شر منه. وقال له مكحول: لا تجالسني.

وقال السَّاجِي: كان قدريا داعية دعا عليه عمر بن عبد العزيز فقتل وصلب وكان غير ثقة، وَلا مأمون ، كان مالك ينهى عن مجالسته.

قلت: وكان الأوزاعي هو الذي ناظره وأفتى بقتله.

وقال رجاء بن حيوة: قتله أفضل من قتل ألفين من الروم. أخرج ذلك العقيلي في ترجمة غيلان بسنده إلى رجاء بن حيوة أنه كتب بذلك إلى هشام بن عبد الملك بعد قتل غيلان.

وذكره ابن عَدِي وقال: لا أعلم له من المسند شيئا. وأخرج ابن حبان بسند صحيح إلى إبراهيم بن أبي عبلة قال: كنت عند عبادة بن نُسي فأتاه آت أن هشاما قطع يدي غيلان ورجليه وصلبه فقال: أصاب والله فيه القضاء والسنة ولأكتبن إلى أمير المؤمنين ولأحسنن له رأيه. وأخباره طويلة».

(١) علقمة بن مَرْثَد-بفتح الميم وسكون الراء بعدها مثلثة- الحضرمي، أبو الحارث الكوفي: ثقة، من السادسة تقريب التهذيب(ص/٣٩٧) .

(٢) يحيى بن يَعْمَر-بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة- البصري، نزيل مرو، وقاضيها: ثقةٌ، فصيحٌ، وكان يرسل، من الثالثة، مات قبل المائة وقيل بعدها. تقريب التهذيب(ص/٥٩٨).

(٣) عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العَنْبَرِي، أبو عمرو البصري: ثقة، حافظ، رجَّح ابن معين أخاه المثنى عليه، من العاشرة، مات سنة ٢٣٧هـ تقريب التهذيب(ص/٣٧٤).

(٤) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى البصري، القاضي: ثقة، متقن، من كبار التاسعة، مات سنة ١٩٦هـ تقريب التهذيب(ص/٥٣٦) .

(٥) كَهْمَسُ بن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري: ثقة، من الخامسة مات سنة ١٤٩هـ تقريب التهذيب(ص/٤٦٢).

(٦) عبدالله بن بريدة بن الخصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي، قاضيها: ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس ومائة، وقيل بل خمس عشرة، وله مائة سنة تقريب التهذيب(ص/٢٩٧).

(٧) حُمَيْدُ بن عبد الرحمن الحميري، البصري:ثقة، فقيه، من الثالثة.تقريب التهذيب(ص/١٨٢).

أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عمَّا يقول هؤلاء في القدر، فوُفِّقَ لنا عبدالله بن عمر داخلاً في المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إِلَيَّ. فقلت: يا أبا عبدالرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناسٌ يقرؤون القرآن، ويتقفَّرون العلمَ[1]، يزعمون أن لا قدر، والأمر أنف[2]، فقال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال: حدثني عمر بن الخطاب قال: بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، فذكر حديث جبريل عليه الصلاة والسلام[3].

وروى أحمد بن حنبل: أنبأنا إسماعيل[4] حدثنا [أبو][5] هارون الغنوي[6] ثنا [أبو سليمان][7] سليمان][7] الأزدي[8] عن أبي يحيى مولى بني غفرة[9] قال: أتيت ابن عباس رضي الله عنهما ومعي رجلان من الذين يذكرون القدر أو ينكرونه، فقلت: يا ابن عباس، ما تقول في القدر؟ كأنَّ هؤلاء يسألونك عن القدر، إن زنا، وإن شرب، وإن سرق؟ قال: فحسر قميصه حتى أخرج منكبيه

(**١**) يتقَفَّرُون العلم: أي يطلبونه، ويتتبعونه. غريب الحديث للخطابي(٢/٣٩٤).

(**٢**) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار(١/٤٤) : «قول القدرية إن الأمر أُنُف-بضم الهمزة والنون-: أي مستأنف مبتدأ، لم يسبق به سابق قدر، ولا علم، وهو مذهب غلاة القدرية، وبعض الرافضة، وكذبوا لعنهم الله».

(**٣**) رواه مسلم في صحيحه(١/٣٦رقم٨)، وأبو داود(٤/٢٢٣رقم٤٦٩٥)، ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار(رقم٣٨٤).

(**٤**) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن علية: ثقة، حافظ، من الثامنة، مات سنة ١٩٣هـ، وهو ابن ثلاث وثمانين سنة. تقريب التهذيب(ص/١٠٥).

(**٥**) ساقطة من الأصل.

(**٦**) أبو هارون الغَنَوِيُّ-بفتح المعجمة والنون-، اسمه إبراهيم بن العلاء: ثقة. تقريب التهذيب(ص/٦٨٠).

(**٧**) في الأصل: كأنها سفيان.

(**٨**) أبو سليمان الأزدي، لم أقف على اسمه، وذكره البخاري في الكنى من التاريخ الكبير(ص/٣٧)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(٩/٣٨٠) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(**٩**) ذكرت مصادر التخريج، وكتب التراجم أنه مولى معاذ بن عفراء الأنصاري، وهو مصدع أبو يحيى المعرقب الأعرج، روى عن عبد الله بن عمرو، وابن عباس، وروى عنه هلال بن يساف، وسعد بن أوس، وجماعة: صدوق، روى له مسلم في صحيحه. الكاشف(٢/٢٦٧).

وقال: يا [أبا][1] يحيى لعلك من الذين ينكرونه، أو يكذبون به؟ والله لو أعلم أنك منهم أو هذين معك لجاهدتكم، إن زنا فبقدر، وإن سرق فبقدر، وإن شرب الخمر فبقدر[2].

وقال مجاهد[3]: قيل لابن عباس: إن ناساً يقولون في القدر، قال: «يكذبون بالكتاب»، وقال: «إن الله كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً، فخلق القلم فكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة»[4].

وقال عطاء بن أبي رباح[5]: كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال: يا ابن عباسٍ، أرأيت من صدني عن الهدى، وأوردني دار الضلالة والردى، ألا تراه قد ظلمني؟ فقال: «إن كان الهدى شيئاً كان لك عنده فمنعكه فقد ظلمك، وإن كان الهدى هو له، يؤتيه من يشاء؛ فلم[6] يظلمك، قم فلا تجالسني»[7].

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة(٢/٤٢٥-٤٢٦رقم٩٣٧)، والخلال في السنة(٣/٥٤٢رقم٨٩٧)، وابن عدي في الكامل(١/٢٠٩) ولم يذكر لفظه، واللالكائي في شرح أصول شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٤/٦٧١رقم١٢٣٠) من طريق إسماعيل بن علية عن أبي هارون إبراهيم بن العلاء الغنوي عن أبي سليمان الأزدي عن أبي يحيى به، وأبو سليمان الأزدي لم أقف على من وثَّقه.

(٣) مُجَاهِدُ بن جَبر -بفتح الجيم، وسكون الموحَّدة-، أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكي: ثقة، إمام في التفسير، وفي العلم، من الثالثة، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة، وله ثلاث وثمانون سنة. تقريب التهذيب(ص/٥٢٠).

(٤) رواه عبد بن حميد-كما في الدر المنثور(٧/٦٨٦)-، وابن جرير الطبري في تفسيره(٢٩/١٧)، وفي تاريخه(١/٢٩)، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/٣٨رقم٤٤)، وفي نقضه على بشر المريسي(١/٤٦٤)، والآجري في الشريعة(رقم٣٥١، ٤٤٤، ٦٦٦)، وابنُ بَطَّةَ فِي الإِبَانَةِ-كتاب القدر(١/٣٣٨رقم٩٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٤/٦٦٩رقم١٢٢٣)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٠٦رقم٤٨٩)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١٠٥) من طريق أبي هاشم الرماني عن مجاهد عن ابن عباس م به وإسناده صحيح.

وابن أبي شيبة في كتاب العرش(ص/٥٣رقم٥)، ومن طريقه الذهبي في العلو(ص/٥٥رقم٩٤) من طريق آخر عن مجاهد وفيه ضعف لكنه حسن بالمتابعة التي سبق تخريجها.

(٥) عطاء بن أبي رباح-بفتح الراء، والموحدة -، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم، المكي: ثقة، فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة ١١٤هـ على المشهور، وقيل إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه. تقريب التهذيب(ص/٣٩١).

(٦) في الأصل: فلا.

(٧) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٤/٦٧٠رقم١٢٢٦، ١٢٢٧)، وابن عبدالبر في كتاب التمهيد(٦/٦٤) وفي إسناده خالد بن يزيد العدوي وهو كذاب.

وروى اللالكائي، من حديث ابن عباسٍ قال: «وهذا أول شرك في الإسلام، والذي نفسي بيده لا ينتهي بهم سؤالهم حتى يخرجوا الله من أن يقدر الخير، كما أخرجوه من أن يقدر الشر»(١).

وفي الباب عن واثلة بن الأسقع، وغيره من الصحابة (ق/٢٧٩/ب) ﷺ أنهم أنكروا على القدرية، وتبرؤوا من مقالتهم(٢).

وقال ابن عبدالبر عقب إخراجه الأثر: وقد روى أن غيلان القدري وقف بربيعة بن أبي عبدالرحمن فقال له: يا أبا عثمان، أرأيت الذي منعني الهدى، ومنحني الردى، أأحسن إلي أم أساء؟ فقال ربيعة: إن كان منعك شيئاً هو لك فقد ظلمك، وإن كان فضله يؤتيه من يشاء فما ظلمك شيئاً، وإنما أخذه ربيعة من قول ابن عباس هذا. والله أعلم. وانظر: الاستذكار(٨/٣٦٧).

وروى ابن بطة في الإبانة-كتاب القدر(٢/٢٨٠رقم١٩١٤) عن أبي صَالِحٍ وهو عصام بن أبي عاصم رواد العسقلاني، قَالَ : قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ لأَبِي عِصَامٍ الْعَسْقَلانِيِّ : يَا أَبَا عِصَامٍ، أَرَأَيْتَ مَنْ مَنَعَنِي الْهُدَى، وَأَوْرَدَنِي الضَّلالَةَ وَالرَّدَى ، ثُمَّ عَذَّبَنِي، يَكُونُ لِي مُنْصِفًا؟ قَالَ : فَقَالَ لَهُ أَبُو عِصَامٍ : إِنْ يَكُنِ الْهُدَى شَيْئًا لَكَ عِنْدَهُ فَمَنَعَكَ إِيَّاهُ، فَمَا أَنْصَفَكَ، وَإِنَّ يَكُنِ الْهُدَى شَيْئًا هُوَ لَهُ، فَلَهُ أَنْ يُعْطِيَ مَنْ يَشَاءُ، وَيَمْنَعَ مَنْ يَشَاءُ قَالَ : وَوَقَفَ رَجُلٌ عَلَى حَلْقَةٍ فِيهَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، فَقَالَ : إِنِّي قَدِمْتُ بَلَدَكُمْ هَذَا، وَإِنَّ نَاقَتِي سُرِقَتْ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيَّ، فَقَالَ عَمْرٌو : يَا هَؤُلاءِ، ادْعُوا اللَّهَ لِهَذَا الَّذِي لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ تُسْرَقَ نَاقَتُهُ، فَسُرِقَتْ أَنْ تُرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ : لا حَاجَةَ لِي بِدُعَائِكَ، قَالَ : وَلِمَ؟ قَالَ : أَخَافُ كَمَا أَرَادَ أَنْ لا تُسْرَقَ فَسُرِقَتْ، أَنْ يُرِيدَ أَنْ تُرَدَّ عَلَيَّ، فَلا تُرَدُّ عَلَيَّ» وإسناده صحيح.

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(١/٣٣٠)، وإسحاق بن راهويه في مسنده-كما في المطالب العالية(١٢/٤٦٦رقم٢٩٦٠)-، وابن أبي عاصم في السنة(١/٣٩رقم٧٩)، وفي الأوائل(ص/٧٦رقم٥٨) مختصراً، والفريابي في القدر(ص/٢٦٥رقم٤١٥)، والآجري في الشريعة(٢/٩٤٦رقم٥٤٠)، وابن بطة في الإبانة(٢/١٠٤رقم١٥٢١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٤/٦٢٥رقم١١١٦) من طريق محمد بن عُبَيْدٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ رَجُلًا قَدِمَ عَلَيْنَا يُكَذِّبُ بِالْقَدَرِ، فَقَالَ : دُلُّونِي عَلَيْهِ. وَهُوَ يَوْمَئِذٍ قَدْ عَمِيَ، قَالُوا : وَمَا تَصْنَعُ بِهِ يَا أَبَا عَبَّاسٍ؟ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَئِنْ اسْتَمْكَنْتُ مِنْهُ، لَأَعَضَّنَّ أَنْفَهُ حَتَّى أَقْطَعَهُ، وَلَئِنْ وَقَعَتْ رَقَبَتُهُ فِي يَدَيَّ، لَأَدُقَّنَّهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَأَنِّي بِنِسَاءِ بَنِي فِهْرٍ يَطُفْنَ بِالْخَزْرَجِ تَصْطَكُّ أَلْيَاتُهُنَّ مُشْرِكَاتٍ» هَذَا أَوَّلُ شِرْكِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيَنْتَهِيَنَّ بِهِمْ سُوءُ رَأْيِهِمْ حَتَّى يُخْرِجُوا اللَّهَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَ خَيْرًا، كَمَا أَخْرَجُوهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَ شَرًّا . وفي إسناده محمد بن عبيد المكي وهو ضعيف كما في تقريب التهذيب(ص/٤٩٥).

(٢) روى الأثرم-كما في المغني لابن قدامة(٢/٩)-، والطبراني في المعجم الكبير(٢٢/٥٣رقم١٢٤)، وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية(٢/٢٦٠رقم١٨٧٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٤/٧٣٠رقم١٣٤٧)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٠٩رقم٥٠٠)، وعبدالغفار الفارسي في المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور(ص/١٤٧)، من طريق حبيب بن عمر الأنصاري عن أبيه قال سألت واثلة بن الأسقع وهو صاحب النبي ﷺ عن الصلاة خلف القدري فقال: «لا تُصَلِّ خَلْفَهُ، أَمَّا أنا لو كنت صَلَّيْتُ خَلْفَهُ

وقال طاوس: «أدركت ثلاثمائة من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر»[1].

وقال أيوب السختياني[2]: «أدركت الناس وما كلامهم إلا : إن قضى، وإن قدَّر»[3]. والآثار في هذا الباب كثيرة لا تحصى.

وكان معبد الجهني صاحب عمل وعبادة، صدوقاً في الحديث، روى عن جمع من الصحابة، وروى عنه جماعة من التابعين منهم الحسن بن يسار البصري[4]، وقتادة بن دعامة السَّدُوسي[5]، وعوف بن أبي جَمِيلة الأعرابي[6]، وآخرون[7]، لكن أضله الله على علمٍ، فكان

لأَعَدْتُ صَلاتِي» واللفظ للطبراني. وحبيب بن عمر الأنصاري مجهول تفرد عنه بقية بن الوليد، وأبوه مجهول أيضاً. سئل الإمام أحمد عن حبيب بن عمر فقال: «له أحاديث، ما أدري»، كأنه ضعفه ، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث مجهول، وقال الدارقطني: مجهول، وقال ابن عدي: وله أحاديث ليست بالكثيرة، وأرجو أنه لا بأس به، وذكره بن حبان في الثقات. انظر: لسان الميزان(٢/١٧١).

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٤٧)، ومسلم في صحيحه(٤/٢٠٤٥رقم٢٦٥٥) وغيرهما عن طَاوُسٍ أَنَّهُ قال: أَدْرَكْتُ نَاسًا من أَصْحَابِ رسول اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ» وهي الرواية المحفوظة. وأما رواية: «أدركت ثلاثمائة من أصحاب رسول الله ﷺ» فخرجها: اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد(٤/٦٦١رقم١٢٠٠) ولعلها وهم من بعض الرواة. والله أعلم.

(٢) أيوب بن أبي تميمة كيسان السَّخْتيانِي -بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون- أبو بكر البصري: ثقة، ثبْت، حجة، من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله خمس وستون سن. تقريب التهذيب(ص/١١٧).

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية(٢/٨٦رقم١٤٩٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٤/٧٤٧رقم١٣٨٩-١٣٩٠)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٢٠١رقم٢١٣) وإسناده صحيح.

(٤) الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يَسَار-بالتحتانية، والمهملة-، الأنصاري مولاهم: ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيراً، ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني: قومه الذين حدثوا، وخطبوا بالبصرة، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين. تقريب التهذيب(ص/١٦٠).

(٥) قَتَادةُ بن دِعَامَةَ بن قتادة السَّدوسي، أبو الخطاب البصري: ثقة، ثَبْت، يقال: ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومائة. تقريب التهذيب(ص/٤٥٣).

(٦) عوف بن أبي جَمِيلة-بفتح الجيم- الأعرابي، العبدي، البصري: ثقة، رمي بالقدر، وبالتشيع، من السادسة، مات سنة ست أو سبع وأربعين ومائة، وله ست وثمانون سنة. تقريب التهذيب(ص/٤٣٣).

(٧) انظر ترجمة معبدٍ الجهني في : التاريخ الكبير(٧/٣٩٩)، وكتاب الضعفاء(ص/١١٠) كلاهما للإمام البخاري، والضعفاء الكبير للعقيلي(٤/٢١٧)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٨/٢٨٠)، وكتاب المجروحين لابن حبان(٣/٣٥)، ومعرفة الثقات للعجلي(٢/٢٨٦)، وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/١٢٩)، وتهذيب الكمال للمزي(٢٨/٢٤٤)، وتاريخ الإسلام(٥/٥٢٨)، والكاشف(٢/٢٧٩)، وميزان الاعتدال(٦/٤٦٥) كلها

داعية ضلال، قيل: قتله أمير المؤمنين عبدالملك بن مروان[١]، وقيل: بل مات حتف أنفه[٢]، ثم أخذ صاحبه غيلان في خلافة عمر بن عبدالعزيز بن مروان ﷺ فأراد قتله، فأظهر التوبة[٣]، ثم نكث من بعده، فقتله أمير المؤمنين هشام بن عبدالملك رحمهما الله تعالى[٤].

وكان الحسن بن يسار ممن تكلم في القدر، فذكر جرير بن حازم[٥] عن يونس بن عبيد[٦] قال: «أدركت الحسن وهو يعيب قول معبدٌ، يقول: هو ضال مضلٌّ، وقال: تلطف له معبد، فألقى في نفسه ما ألقى»[٧].

فقال شمس الدين الذهبي[٨]: «وقد بدت منه هفوة في القدر لم يقصدها لذاتها، فتكلموا فيه، فما التفت إلى هؤلاء، لأنه لما حوقق عليها تبرأ منها.

للذهبي، البداية والنهاية لابن كثير(٩/٣٤)، وتهذيب التهذيب(١٠/٢٠٣)، وتقريب التهذيب(ص/٥٣٩) كلاهما للحافظ ابن حجر.

(١) عبدالملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أبو الوليد المدني، ثم الدمشقي، كان طالب علم قبل الخلافة، ثم اشتغل بها، فتغير حاله، مَلَكَ ثلاث عشرة سنة استقلالاً، وقبلها منازِعًا لابن الزبير م تسع سنين، من الرابعة، ومات سنة ست وثمانين، في شوال، وقد جاوز الستين. تقريب التهذيب(ص/٣٦٥).

وانظر خبر قتل عبدالملك بن مروان لمعبد الجهني في: تهذيب الكمال للمزي(٢٨/٢٤٨).

(٢) ذكر ذلك خليفة بن خياط في تاريخه(ص/٣٠٢).وانظر: البداية والنهاية لابن كثير(٩/٣٤).

(٣) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر(٤٨/١٨٦).

(٤) انظر: الضعفاء للعقيلي(٣/٤٣٦-٤٣٧)، وكتاب المجروحين لابن حبان(٢/٢٠٠)، وتاريخ دمشق لابن عساكر(٤٨/١٨٦)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي(٥/٤٠٨)، ولسان الميزان لابن حجر(٤/٤٢٤).

(٥) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب: ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة مائة وسبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه. تقريب التهذيب(ص/١٣٨).

(٦) يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري: ثقة، ثبت، فاضل، ورع، مات سنة تسع وثلاثين. تقريب التهذيب(ص/٦١٣).

(٧) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٥٩/٣٢٢) وإسناده صحيح.

(٨) الإمام، الحافظ، محدث العصر، وخاتمة الحفاظ، ومؤرخ الإسلام، وفرد الدهر، والقائم بأعباء هذه الصناعة، شمس الدين، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز التركماني، ثم الدمشقي، المقرئ، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وله مصنفات كثيرة منها: «تاريخ الإسلام»، «سير أعلام النبلاء»،«المنتقى من منهاج الاعتدال»، «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، «الكبائر»، توفي يوم الاثنين، ثالث ذي القعدة، سنة ٧٤٨هـ بدمشق، وأضر قبل موته بيسير. طبقات الحفاظ للسيوطي(ص/٥٢٢).

وحكي أنه سئل عن آدم أخلق للجنة أم للأرض، قال: بل للأرض، قيل: أكان يستطيع أن يكون من أهل الجنة، ولا يصير إلى الأرض؟ -أي بدون مشيئة الله-، قال: لا، فهذا هو سر المسألة»[(١)].

قلت: وهو كما قال.

نعم أكثر من (رمي بالقدر) في أصحابه، منهم قتادة، إلا أنه كان ليِّنَ القول فيه.

ومنهم عوف الأعرابي، قال عمر بن علي المقدَّمي[(٢)]: رَأَيْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ[(٣)]، يَقُولُ لِجَعْفَرِ بْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ[(٤)]: رَأَيْتَ ابن عون[(٥)]، وأيوب، ويونس، فكيف لم تجالسهم وجالست عوفاً، والله ما رضي عوف ببدعة، حتى كانت فيه بدعتين[(٦)]، كان قدرياً، وكان شيعياً[(٧)] .

وقال بُنْدار[(٨)] وهو يقرأ لهم حديث عوفٍ: والله لقد كان عوف قدرياً رافضياً شيطاناً[(٩)].

وقال محمد بن عبدالله الأنصاري صاحب زفر بن الهذيل[(١٠)]: رأيت داود بن أبي هند[(١)] يضرب عوفاً الأعرابي ويقول: ويلك يا قدري، يا قدري.

---

(١) ميزان الاعتدال(٢/٢٨١).

(٢) عمر بن علي بن عطاء بن مُقَدَّم -بقاف وزن محمد- بصري، أصله واسطي: ثقة، وكان يدلس شديداً، من الثامنة، مات سنة تسعين ومائة وقيل بعدها. تقريب التهذيب(ص/٤١٦).

(٣) عبدالله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة: ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون سنة. تقريب التهذيب(ص/٣٢٠).

(٤) جعفر بن سليمان الضُّبَعِيُّ-بضم المعجمة، وفتح الموحدة-، أبو سليمان البصري: صدوق، زاهد، لكنه كان يتشيع، من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين ومائة. تقريب التهذيب(ص/١٤٠).

(٥) عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري: ثقة، ثبت، فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح. تقريب التهذيب(ص/٣١٧).

(٦) كذا بالأصل. والصواب: بدعتان.

(٧) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في العلل(٢/٤٣٤)، والعقيلي في الضعفاء(٣/٤٢٩) وإسناده صحيح.

(٨) محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بندار ثقة من العاشرة مات سنة اثنتين وخمسين وله بضع وثمانون سنة. تقريب التهذيب(ص/٤٦٩).

(٩) رواه العقيلي في الضعفاء(٣/٤٢٩).

(١٠) زُفَرُ بن الهذيل العنبري، من أنفسهم، ويكنى أبا الهذيل، وكان قد سمع الحديث، ونظر في الرأي، فغلب عليه، ونسب إليه، ومات بالبصرة، قال أبو نعيم الفضل بن دكين: كان ثقة مأموناً، جاء إلى البصرة في ميراث أخته، فتشبث به أهل البصرة، فلم يدعوه يخرج من عندهم، وقال يحيى بن معين: زفر صاحب الرأي ثقة مأمون. طبقات ابن سعد(٦/٣٨٧)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٣/٦٠٨)، ولسان الميزان لابن حجر(٢/٤٧٦).

ومنهم موسى بن سيار الأسواري، قال العقيلي: «بصري كان يرى القدر، وقال أمية بن بسطام[٢]: حدثنا المعتمر[٣]: كنت عند عوف الأعرابي، فقال: يا معتمر، مر بنا إلى موسى الأسواري، فإنه زعم أن ابنه قتل بغير أجله، ويروي عن الحسن: أن المقتول يقتل بغير أجله، فذهبنا إليه، فقال: و[يحك، أو ويلك تزعم أن المقتول يقتل بغير أجله، ترويه عن الحسن، وأنا أطول مجالسة له منك! قال: هاه][٤] حدثني به عبد الواحد بن زيد[٥]، فأتينا عبدالواحد فعلمنا أنه كذب على الحسن»[٦].

وقال ابن المثنى[٧]: ما سمعت يحيى بن سعيد[٨] يحدث عن موسى الأسواري شيئاً، وبلغني أنه قد كان حدث عنه، ثم تركه بأَخَرَة[٩].

قال ابن عدي: «وهو شبيه المجهول»[١٠].

ومنهم الفضل بن عيسى الرقاشي، قال أحمد بن زهير: سألت ابن معين عن الفضل الرقاشي فقال: كان قاصًّا، رجلَ سوء. قلت: فحديثه؟ قال: لا تسأل عن القدري الخبيث[١١].

---

(١) داود بن أبي هند القشيري مولاهم، أبو بكر، أو أبو محمد البصري: ثقة، متقن، كان يهم بأخرة، من الخامسة، مات سنة أربعين ومائة، وقيل قبلها. تقريب التهذيب(ص/٢٠٠).

(٢) أمية بن بسطام العَيْشِي، بصري، يكنى أبا بكر: صدوق، مات سنة٢٣١هـ. تقريب التهذيب(ص/١١٤).

(٣) معتمر بن سليمان التيمي أبو محمد البصري يلقب الطفيل ثقة من كبار التاسعة مات سنة سبع وثمانين وقد جاوز الثمانين. تقريب التهذيب(ص/٥٣٩).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٥) عبد الواحد بن زيد القاص البصري يروي عن الحسن وعبادة بن نسي قال يحيى ليس بشيء وقال البخاري والنسائي والفلاس متروك الحديث وقال أبو حاتم الرازي ضعيف بمرة وقال الدارقطني ضعيف. الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٥٥).

(٦) انظر: الضعفاء للعقيلي(٤/١٧١).

(٧) محمد بن المثنى بن عبيد العنزي بفتح النون والزاي أبو موسى البصري المعروف بالزمن مشهور بكنيته وباسمه ثقة ثبت من العاشرة وكان هو وبندار فرسي رهان وماتا في سنة واحدة. تقريب التهذيب (ص/٥٠٥)

(٨) يحيى بن سعيد بن فروخ -بفتح الفاء، وتشديد الراء المضمومة، وسكون الواو، ثم معجمة- التميمي، أبو سعيد القطان، البصري: ثقة متقن حافظ إمام قدوة.مات سنة ١٩٨هـ وله ثمان وسبعون. تقريب التهذيب(ص/٥٩١).

(٩) انظر: الضعفاء للعقيلي(٤/١٧١).

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال(٦/٣٤٥).

(١١) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(٧/٦٤).

وقال أبو سلمة التبوذكي: لم يكن أحد ممن يتكلم في القدر أخبث قولاً من الفضل الرقاشي[1].

وقال سلام بن أبي مطيع: لو أن فضلاً الرقاشي ولد أخرس كان خيراً له[2].

ومنهم عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان الزاهد، وواصل بن عطاء أبو حذيفة الغزال، إمام المعتزلة الوعيدية، وكانا متآخيين معجباً كل منهما بصاحبه، قال مؤمل بن هشام: سمعت ابن علية يقول: أول من تكلم في الاعتزال واصلٌ الغزال، ودخل معه في ذلك عمرو بن عبيد، فأعجب به، فزوَّجَهُ أختَه، وقال: زوجتُكِ برجل ما يصلح إلا أن يكون خليفة[3].

وقال يزيد بن زريع: حدثنا أبو عوانة غير مرة قال: شهدت عمرو بن عبيد أتاه واصل الغزال أبو حذيفة، وكان خطيب القوم[4]، فقال عمرو: تكلم يا أبا حذيفة، فخطب، وأبلغ، ثم سكت. فقال عمرو: ترون لو أن ملكاً من الملائكة، أو نبياً من الأنبياء يزيد على هذا؟![5] هذا؟![5]

وقد ذكرنا أنه الذي ابتدع القول بالمنزلة بين المنزلتين، إذ قام من مجلس الحسن، وهو الذي ابتدع القول بتوحيد الذات والصفات على ما يأتي بيانه، وهذا معنى الاعتزال ، وكلاهما كان من المرجئة المبتدعة ممن يسيء القول في الفريقين من الصحابة ﷺ على ما تقدم ذكره[6].

وكان عمرو بن عبيد أسوأهما قولاً في الإرجاء، وفي القدر، وأجرأهما على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعليهم وسلم، بل أجرأهما على الله ورسوله.

روى عبيد الله بن معاذ عن أبيه، أنه سمع عمرو بن عبيد يقول، وذكر حديث الصادق المصدوق: «إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً يؤمر بأربع، برزقه، [وعمله][7]، وأجله، وشقي أو سعيد»، فقال: لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما

---

(١) رواه العقيلي في الضعفاء(٣/٤٤٢) .

(٢) رواه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال(٦/١٣).

(٣) رواه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال(٥/١٠٣).

(٤) يعني: المعتزلة كما عند العقيلي في الضعفاء .

(٥) رواه العقيلي في الضعفاء(٣/٢٨٢) .

(٦) ضمن الأجزاء السابقة التي ضمن رسالة الأخ أحمد عيمر.

(٧) ساقطة من الأصل .

صدقته، ولو سمعتُ (ق٢٨٠/أ) ابن مسعود يقوله لما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا(١).

فمن أجل هذه الكلمات ونحوها اتهمه بعض أهل العلم في دينه، فقال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: «كان عمرو بن عبيد رجل سوء من الدهرية»(٢).

وجاء عن محمد بن عبدالله الأنصاري أنه رأى في النوم عمرو بن عبيد قد مسخ قرداً(٣).

قال علي بن المديني في كتاب العلل: «كنا نظن أن الأعمش تفرد به حتى وجدناه من رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب»، وهو في مسند أحمد، وسنن النسائي، ولم ينفرد به زيد بن وهب عن ابن مسعود رضي الله عنه، بل رواه عنه ابنه أبو عبيدة في مسند أحمد، وعلقمة في مسند أبي يعلى، وأبو واثلة أو ابن واثلة في كتاب الديات، ولم ينفرد به ابن مسعود بل رواه جماعة من الصحابة منهم أنس وسهل بن سعد في صحيح البخاري، وحذيفة بن أسيد، وأبو هريرة في صحيح مسلم، وأم المؤمنين عائشة صلوات الله عليها في مسند أحمد، وأبو ذر الغفاري عند الفريابي، وعبد الله بن عمرو بن العاص في كتاب القدر لابن وهب، ومالك بن الحويرث عند أبي نعيم في الطب وغيرهم(٤).

وقال وهب بن منبه: كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء في كلها: من جعل لنفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر، فتركت قولي(٥).

فقال أحمد بن حنبل: «كان يتهم بالقدر، ثم رجع»(٦).

وقال الجوزجاني: «كتب كتاباً في القدر، ثم ندمَ»(٧).

---

(١) رواه الخطيب في تاريخ بغداد(١٢/١٧٠).

(٢) رواه ابن حبان في المجروحين(٢/٧٠) وتتمة الأثر: «قلت: وما الدهرية؟ قال: الذين يقولون لا شيء، إنما الناس مثل الزرع، وكان يرى السيف».

(٣) رواه ابن حبان في المجروحين(٢/٧١) .

(٤) انظر: فتح الباري(١١/٤٧٨).

(٥) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٦٣/٣٨٦).

(٦) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٦٣/٣٨٥). والمراد بالمشيئة : المشيئة العامة وهي من خصائص الله عز وجل.

(٧) أحوال الرجال(ص/١٨٩).

وروى نعيم بن حماد الخزاعي قال: سمعت معاذ بن معاذ يصيح في مسجد البصرة يقول ليحي القطان: أما تتقي الله؟ تروي عن عمرو بن عبيد! قد سمعته يقول: «لو كانت: ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ في اللوح المحفوظ لم يكن لله على العباد حجة»(١).

وقد صح عن يحيى القطان أنه ترك الرواية عنه(٢).

وزعمت القدرية: أن من آمن بسبق الكتاب لزمه ترك السعي والعمل، وغفلوا عن قول النبي ﷺ: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» رواه جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب، حديثه في الصحيحين(٣)، وجابر بن عبدالله، حديثه في صحيح مسلم(٤)، وسعد بن أبي وقاص، روى حديثه محمد بن الحسن في كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن مصعب بن سعدٍ عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ نَفْسٍ إلا قَدْ كُتِبَ مَدْخَلُهَا، وَمَخْرَجُهَا، وَمَا هِيَ لاقِيَةٌ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: فَفِيمَ العملُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يُيَسَّرُ لِعَمَلِ أهلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يُيَسَّرُ لِعَمَلِ أهلِ النَّارِ»، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ : الآنَ حَقَّ الْعَمَلُ(٥).

وغفلوا عن قول ابن مسعودﷺ: «الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره»(٦)، ولم يفهموا معناه، ولما بلغ الأمر بهؤلاء إلى إنكار سبق الكتاب من الله ﷻ صار الناس يسألونهم عن سبق العلم وأن من علم شيئاً مما يكون جاز أن يثبته في كتاب عنده،

---

(١) رواه العقيلي في الضعفاء(٣/٢٧٨)، ومن طريقه: الخطيب في تاريخ بغداد(١٢/١٨٢).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال(٥/٣٣٢).

(٣) رواه البخاري في صحيحه(٤/١٨٩١رقم٤٦٦٦)، ومسلم في صحيحه(٤/٢٠٤٠رقم ٢٦٤٧).

(٤) رواه مسلم في صحيحه(٤/٢٠٤١رقم٢٦٤٨) ولفظه: «كُلُّ عَامِلٍ مُيَسَّرٌ لِعَمَلِهِ».

(٥) لم أقف عليه في كتاب الآثار المطبوع، ورواه من طريق محمد بن الحسن: أبو بكر الأنباري في حديثه(رقم٣٣)، ورواه: ابن أبي عاصم في السنة(١/٧٦رقم١٧٣)، وخليفة بن خياط في مسنده(رقم٩)، وأبو نعيم في مسند ابي حنيفة(ص/١٧٠)، والقضاعي في مسند الشهاب(١/٣٩٣رقم٦٧٤)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/١٣٤)، والخلعي في الفوائد الحسان الصحاح والغرائب(رقم٤٢) كلهم من طريق أبي حنيفة به. وصحح الدارقطني في العلل(٤/٣٢٦) أنه مرسل، وضعف الشيخ الألباني إسناده في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم.

وقال البيهقي بعد أن أورد حديث سعدٍ وحديث جابر: «حَدِيثُ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ حَدِيثٌ ثَابِتٌ قَدْ مَضَى بِإِسْنَادِهِ، وَإِنَّمَا أَوْرَدْتُهُ مَعَ حَدِيثِ سَعْدٍ لِيُسْتَدَلَّ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ عَلَى حُسْنِ اعْتِقَادِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الأُصُولِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ مَذْهَبَ غَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَأَعْلامِهِمْ».

(٦) رواه مسلم في صحيحه(٤/٢٠٣٧رقم٢٦٤٥).

ويطلع عليه من شاء من عباده، فذكر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة رحمهم الله تعالى قالوا: إذا خاصمت القدرية في الكتاب خاصمناهم بالعلم، فإن صدَّقوا خُصِموا، وإن كابروا كفروا[1].

واختلف القدرية هل يجب القول بأن الله تعالى يعلم كل شيء قبل أن يكون؟ فقال قائلون منهم: يعلم كل ما يكون مما يشاء ضرورة أنه شاءه وأراده، وليس كذلك أفعال العباد وشرورهم فإنه لم يردها، ولم يجب أن يعلمها قبل أن تكون، وهذا ما ذكر عن شيخيهم معبد وغيلان وذويهما أنهم قالوا: الأمر أنف، وهو قول عمرو بن عبيد في إحدى الروايتين عنه، وأراه كان يقول هذا قبل دخوله في الاعتزال مع أبي حذيفة الغزال[2]، ولم يكن هذا من قول أبي حذيفة، بل قد يقر بسبق الكتاب، وسبق العلم، يقول: يعلم كل شيء يكون أراده أو لم يرده، وإرادته لكل شيء عينُ ذاته، وعلمه بكل شيء عين ذاته، أي: من ذاتياته وصفاته، كلها عين ذاته، فجعله اصطلاحاً عن لوازم ذاته، [وأدخل فيها تعقباً الحقيقة شيئاً فشيئاً، لأنه لا يميز بين النوعين، ولا النوع من العين][3]، وسماه التوحيد، وتبعه عليه سائر أصحابه مثل: موسى بن سيار[4]، وعثمان بن خالد الطويل[5]، وأبي معن ثمامة بن أشرس النميري[1]،

---

(١) انظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد(٤٢٩/٢)، ومجموع الفتاوى(٣٤٩/٢٣)، وطريق الهجرتين(ص/٢٤٣-٢٤٤)، وجامع العلوم والحكم(ص/٢٧)، وشرح العقيدة الطحاوية(ص/٣٠٢).

(٢) هو واصل بن عطاء المعتزلي.

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش، ولم يتضح لي معنى قوله: «تعقباً»، وهي ليست واضحة في الأصل.

(٤) سبقت ترجمته(ص/١٤)، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان(١٣٦/٦) : موسى بن يسار الاسوارى، وصوابه ابن سيار كما مرَّ، وفي كتاب العقيلي بتقديم الياء، قال العقيلي: بصرى كان يرمى بالقدر، قال ابن مثنى: ما سمعت يحيى بن سعيد حدث عن موسى الأسوارى، وقد كان حدث عنه فيما بلغني، ثم تركه بأخرة. قال يحيى بن سعيد: اصطحب داود بن هند وموسى بن يسار الأسوارى خمسين سنة وبينهما خلاف شديد لم يجر بينهما كلمة.
قال أبو علي الشيباني: قال موسى بن يسار: إن أصحاب رسول الله عليه وآله وسلم كانوا اعراباً جفاة، فجئنا نحن أبناء فارس فلخصنا هذا الدين.
قال المعتمر: كنت عند عوف الأعرابي فقال: يا معتمر، مُرَّ بنا الى موسى الأسوارى، فإنه يزعم ان ابنه قتل بغير أجله، ويروى عن الحسن أن المقتول يقتل بغير أجله، فذهبنا إليه، فقال: حدثني به عبد الواحد بن زيد، فأتينا عبد الواحد فعلمنا أنه كذب على الحسن انتهى، ونقل ابن عدى عن البخاري: موسى الأسواري في حديثه نظر. قال ابن عدى: وهو شبه المجهول. انتهى باختصار.

(٥) عثمان بن خالد الطويل البصري، أخذ الاعتزال عن واصل بن عطاء، وكان عنده دكان يجتمع فيه عمرو بن عبيد عبيد وأمثاله من المعتزلة والقدرية، وتتلمذ عليه أبو الهذيل العلاف. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي-ترجمة

النميري[١]، وأبي سهل بشر بن المعتمر الكوفي البغدادي النخَّاس[٢]، وهشام بن عمرو الفوطي البصري[٣]، وأمثالهم، وجعلوه من الدين، وكانوا يقولون: لم يزل عالماً بالأشياء كلها قبل وجودها وبعده، وقد لا يميز بعضهم بين العلمين.

ويعترض عليهم مناظروهم من أهل السنة ومن الشيعة، وغيرهم من الطوائف، كيف تكون إرادته للشيء المعين عين ذاته، وهو كان غنياً عنها، أم هل كان المعدوم شيئاً قبل أن يكون، وبدون أن يشاءه إن شاء، وهو لم يشأ أفعال العباد عندكم؟!

فمنع هشام (ق/٢٨٠/ب) بن عمرو الفوطي أن يقال: كان يعلم الأشياء كلها قبل كونها، فمال مع من يقول لا يعلم أفعال العباد قبل حدوثها من القدرية الأولى[٤]، وكان يميل مع الجهمية النافين لدخول التجدد في الصفات الإضافية، فينكر أنه يبغض الكافر حال كفره، ويحبه إذا أسلم[٥]، حتى ابتدع القول بإيمان الموافاة[١]، لكن لم يكن هذا قوله في الصفات

عمرو بن عبيد(١٠٢/٥)، وتاريخ بغداد-ترجمة العلاف(٣٦٧/٣)، والبيان والتبيين للجاحظ عند كلامه عن واصل بن عطاء(٢٨/١)، وابن الجوزي في المنتظم في ترجمة العلاف(٢٣٤/١١)، وسير أعلام النبلاء في ترجمة محمد بن شداد المعتزلي(١٤٩/١٣).

(١) ثمامة بن أشرس النميري، أبو معن البصري، من كبار المعتزلة ورؤوس الضلال، اتصل بالرشيد ثم بالمأمون، روى عنه تلميذه الجاحظ، له مقالات منكرة، وذكر ابن قتيبة أنه كان رقيق الدين، مستهزئا بأهله، مات سنة ٢١٣هـ، انظر ترجمته في تاريخ بغداد (١٤٥/٧)، السير للذهبي (٢٠٣/١٠) لسان الميزان (٨٣/٢).

(٢) بشر بن المعتمر، أبو سهل الكوفي، ثم البغدادي، من رؤوس البدعة والضلال، وكان نَخَّاساً في الرقيق، وكان يقول: إن الله لم يخلق شيئاً من الأعراض كلها، وإنما هي فعل الناس، ومن مناكيره زعمه أن الإنسان يقدر أن يجعل لغيره لوناً وطعماً وإدراكاً وسمعاً ونظراً بالتولد إذا عرف انتظامها، قال الذهبي عنه: «شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف، كان من القَرَامي الكبار، أخبارياً، شاعراً، متكلماً، ذكياً فطناً، لكنه لم يؤت الهدى، وطال عمره فما ارعوى، وكان يقع في أبي الهذيل العلاف وينسبه إلى النفاق، له كتاب: تأويل المتشابه، وكتاب الرد على الجهال، وأشياء لم نرها ولله الحمد، مات سنة٢١٠هـ». انظر: السير (٢٠٣/١٠). اللسان (٣٣/٢).

(٣) كذا قال، وهو كوفي وليس بصرياً، وهو هشام بن عمرو الفوطي، أبو محمد الكوفي المعتزلي، صاحب ذكاء وجدال، وبدعة ووبال، أخذ عنه عباد بن سلمان وغيره، نهى عن قول: حسبنا الله ونعم الوكيل، وقال: لا يعذب الله كافرا بالنار، بل يعذب في النار، لا بها، ويحيي الأرض عند المطر لا به، ولا يهدي ولا يضل ، وأن معنى نعم الوكيل، أي: المتوكل عليه.انظر: السير (٥٤٧/١٠).

(٤) أي: الذين ينفون علم الله بالأشياء قبل وقوعها. انظر: الفصل لابن حزم (٩٩/٢)، والفرق بين الفرق للبغدادي/ص٤٩، والملل والنحل للشهرستاني (٧٠/١).

(٥) انظر: الفصل لابن حزم (٤٨/٤).

الفعلية كلها، وفي صفة العلم، بل يقول لا يعلم المعدوم قبل كونه شيئاً، ولا يعلم أفعال العباد[٢]حتى تحدث؛ فيعلمها حينئذ بالمشيئة[٣].

وكان يغلو في القدر، وينكر أن يضاف شيء من أفعال العباد إلى الله ﷻ، لا يفرق بين طاعتهم ومعاصيهم، ووافقه عليه بشر بن المعتمر البغدادي، وأبو الهذيل حمدان بن الهذيل البصري العلاف مولى بني عبد القيس[٤]، وأتباعهما من البغداديين والبصريين، وكان أبو الهذيل يرى رأي الجهمية فلبس توحيدهم بتوحيد المعتزلة حتى راج على من راج عليه ، وانتشرت مقالتهم في معتزلة البصرة، وسرى منهم إلى غيرهم على ما يأتي تفصيله، ولم يكن ذلك في قول من تقدمهم من شيوخ المعتزلة فضلاً عمن لم يشاركهم في توحيدهم من أهل القدر من علماء البصرة وغيرها، مثل عوف الأعرابي، وقتادة، وصاحبه سعيد بن أبي عروبة، وعثمان بن مقسم البري[٥]، وعثمان[٦] بن سعيد الثوري[٧]، وهشام بن أبي عبدالله

(١) أي: أن الله تعالى إنما يتولى عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت، لا على أعمالهم التي هم فيها، فإن ذلك ليس بموثوق به إصراراً عليه، ما لم يصل إلى آخر عمره، ونهاية أجله، فحينئذ إن بقى على ما يعتقده فذلك هو الإيمان، فنواليه، وإن لم يبق فنعاديه، وكذلك في حق الله تعالى حكم الموالاة والمعاداة، على ما علم منه حال الموافاة». الملل والنحل للشهرستاني(١٣٣/١) وانظر: شرح المقاصد في علم الكلام(٢٦٣/٢)، والرد عليه في مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية(٤٤١/٧-٤٤٢).

(٢) وقع هنا في الأصل: «شيئا» ولا موقع لها.

(٣) انظر: الملل والنحل(٣١/١).

(٤) محمد بن الهذيل أبو الهذيل العلاف، البصري، شيخ الكلام، ورأس الاعتزال، لازم عثمان بن خالد الطويل، من مصنفاته: كتاب في الرد على المجوس، ورد على اليهود، وغيرهما كثير، ولم يوجد منها شيء، مات سنة ٢٢٦ ويقال سنة ٢٣٥هـ السير (١٧٣/١١).

(٥) عثمان بن مقسم البري، أبو سلمة الكندي مولاهم، البصري، قدري، معتزلي، رماه بعض الأئمة بالوضع، وكان ينكر الميزان يوم القيامة، ويقول: إنما هو العدل، انظر: ميزان الاعتدال (٧٢/٥)، لسان الميزان (١٥٥/٤)، الكامل لابن عدي (١٥٥/٥).

(٦) كذا في خ، والصواب أنه: عبدالوارث بن سعيد التنوري.

(٧) عبد الوارث بن سعيد، وهو أبو عبيدة التنوري، البصري، روى عن أيوب، وسليمان التيمي، وجمع، وعنه الثوري -وهو أكبر منه-، وابن المديني، وآخرون، وهو ثقة ثبت، مخرج له في الكتب الستة، وقد رمي بالقدر، وجزم ابن حجر بأنه لم يثبت عنه، فالله أعلم، انظر: التهذيب (٣٩١/٦).

الدستوائي[1]، وثور بن يزيد الكلاعي[2]، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى[3]، ومحمد بن إسحاق صاحب السيرة[4]، ونظرائهم، فإنهم كانوا على إثبات السلف، ويقرون بسبق العلم والكتاب، حتى روى قتادة عن أبي السوار عن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما: «قُضي القضاءُ، وَجَفَّ الْقَلَمُ، وَأُمُورٌ بقضاء في كِتَابٍ قد خَلا»[5].

فكانوا يؤمنون به، ويقولون ليس في كون الآمر قد علم ما يفعله المأمور وكَتَبَهُ ما يوجب رفع المؤاخذة عنه، ويقولون: المعاصي لم تكن بخلقه ومشيئته، فتشابه عليهم الخلق بمباشرة الفعل، وتشابهت عليهم الإرادة بالرضا والمحبة، وربما كان بعضهم ينازع في اللفظ دون المعنى، كما يدل على ذلك اختلاف الروايات عنهم في ذلك.

---

(١) هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، أبو بكر البصري، كان يبيع الثياب المجلوبة من دستواء فنسب إليها، روى عن قتادة، وأيوب، وخلق، وعنه شعبة -وهو من أقرانه- وابن المبارك، وآخرون، كان ثقة ثبتا حافظا، وكان يقول بالقدر، ولم يكن يدعو إليه، مات سنة ١٥٣، أو ١٥٤هـ، انظر: السير (١٤٩/٧)، التهذيب (٤٠/١١).

(٢) ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي، أبو خالد الحمصي، روى عن مكحول ورجاء بن حيوة وغيرهما، وعنه مالك ويحيى بن سعيد القطان وجماعة، عده دحيم في أثبات أهل الشام، وكان عابدا إلا أنه كان قدريا، فنفاه أهل حمص وأخرجوه، توفي سنة ١٥٣ أو١٥٤هـ، انظر: تهذيب الكمال (٤١٨/٤) ، وميزان الاعتدال (٩٧/٢).

(٣) عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي القرشي، أبو محمد البصري، روى عن حميد الطويل، وخالد الحذاء وغيرهما، وعنه إسحاق بن راهوية، وأبو بكر بن أبي شيبة، وجمع، ثقة روى له الجماعة، قال ابن حبان: «كان متقنا في الحديث، قدريا غير داعية إليه». مات سنة ١٨٩هـ، انظر: تهذيب الكمال (٣٥٩/١٦)، السير (٢٤٢/٩)، التهذيب (٨٧/٦).

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر المدني، ويقال أبو عبد الله المطلبي مولاهم، نزيل العراق، رأى أنسا وابن المسيب، وروى عن الأعرج والقاسم بن محمد بن أبي بكر وغيرهما، علامة، أخباري، إمام في المغازي، مات سنة ١٥١هـ، انظر: طبقات ابن سعد (٣٢١/٧)، التهذيب (٣٤/٩)، السير (٣٣/٧).

(**٥**) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(٤٠٣/٢رقم٨٧٥)، والفريابي في القدر(ص/٩٥رقم١٠٢)، والآجري في الشريعة(٩٧١/٢رقم٥٦٩)، والطبراني في المعجم الكبير(٦٧/٣رقم٢٦٨٤)، وابن بطة في الإبانة-كتاب القدر(٣٤١/١رقم١٣٧٧)، وتمام الرازي في فوائده(١٨٤/٢رقم١٤٨٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٦٧٤/٤رقم١٢٣٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(١٠١/٧)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٠٢رقم٤٧٦)، وابن عبد البر في التمهيد(١٢/٦) وإسناده صحيح.

وقد اشتهر عن الزايراسائية[1]، أصحاب ابن عاصم المذكور وشيخهم[2]، أنهم قالوا المعاصي تكون بإرادته، لكنه ليس بمريد لها، فمنعوا [من جهلهم][3] أن يقال ما لم يشأ لم يكن، لكن ما يشاء أن لا يكون لا يكون، وكأنهم أرادوا أنها لم تكن مرادة لذاتها، إرادة الغايات المحمودة المستحسنة، وأسبابها المرضية المقبولة بحقه، لكنها تكون بمشيئته؛ لأنها من توابع المقصود، ومن لوازمه أو مقتضياته، ولم يحسنوا العبارة حتى وقعوا في موافقة القدرية على لفظهم دون المعنى، أي: لم يكونوا يوافقونهم في إخراج مشيئة العباد مما شاء، فيعود النزاع إلى العقيدة، ولهم في هذا المنحى قولهم: لا يقال في الملك رسول الله، لكن يقال: أرسله الله، إلى غير ذلك مما ابتدعوه من الأقوال، وعدت من جهالاتهم.

وهذا الذي ذهبت إليه القدرية من كون المعاصي والشرور تقع بدون مشيئة من الله، وعلى خلاف إرادته مردود بالعقل والنقل، ويلزم فيه من المفاسد والشنع ما لا يقدرون على دفعه، كما روى عمرو بن الهيثم[4] قال: «خَرَجْنا فِي سَفِينَةٍ، وَصَحِبَنَا فِيها قَدَرِيٌّ ومَجُوسِيٌّ، فَقَالَ الْقَدَرِيُّ لِلْمَجُوسِيِّ: ألا تسلم، أو إلى متى لا تسلم، قال: حَتَّى يُرِيدَ اللَّهُ، فقَالَ الْقَدَرِيَّ : إِنَّ اللَّهَ يُرِيدُ، لكن الشَّيْطَانَ لا يُريد. قال الْمَجُوسِيُّ: أراد الله وأراد الشيطان فكان ما أراد الشيطان، هَذَا شَيْطَانٌ قَوِيٌّ»[5]. وفي رواية: «فأنا مع أقواهما»[6].

(١) ذكرها النسفي في تبصرة الأدلة(٣١٠/١) باسم «الزابراشيائية»، وذكر أنهم أصحاب رجل يعرف بأبي عاصم الزابراشائي، نبعت بمرو، بعد الأربعمائة من الهجرة، وذكرها البزدوي في أصول الدين(ص/٢٥٧) باسم «الزابراشائية»، وقال: «وهم قوم يسكنون مرو، وكان رئيسهم أبو عاصم المذكر الجاهل، ولهم خرافات وحماقات في الدين، يقولون بالاستطاعة قبل الفعل، وأن موجد الأفعال هو العبد دون الله تعالى، ويقولون: الله تعالى لا يشاء المعاصي، ولا يريدها، ولا يضل العباد، ولكنها إذا وجدت صارت موجودة بمشيئة الله تعالى، ويقولون: لا يجوز أن يقال: ما لم يشأ لم يكن، بل يجب أن يقال: ما شاء الله كان، وما شاء أن لا يكون لا يكون، ويخالفون فيه إجماع المسلمين، ويقولون: لا نقول: جبريل رسولٌ،بل نقول: إن الله تعالى كان يرسل جبريل عليه السلام إلى بعض رسله».

(٢) وذكر ابن حزم في الفصل(١٥٢/٤) العقيدة المذكورة عن أبي هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد بن عبدالوهاب الجبائي المعتزلي المشهور.

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) في الأصل: عمر بن الهيثم، وهو عمرو بن الهيثم بن قَطَن-بفتح القاف والمهملة- القُطَعِيُّ-بضم القاف وفتح المهملة- أبو قطن البصري: ثقة، من صغار التاسعة، مات على رأس المائتين. تقريب التهذيب(ص/٤٢٨).

(٥) رواه الفريابي في القدر(ص/٢٤٤رقم٣٥٩)، والآجري في الشريعة(٩٦١/٢رقم٥٦٠)، وابن بطة في الإبانة (٢٧٩/٢رقم١٩١٣).

(٦) لم أقف عليه مسنداً بهذا اللفظ، لكن ذكره غير واحد بهذا اللفظ فانظر: تأويل مختلف الحديث لابن

ووقف أعرابي على حلقة فيها عمرو بن عبيد، فقال: يا هؤلاء، إن ناقتي سرقت، فادعوا الله أن يردها علي، فقال عمرو بن عبيد: اللهم إنك لم ترد أن تسرق ناقته، فارددها عليه، فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك. قال: ولم؟ قال: أخاف كما أراد أن لا تسرق فسرقت أن يريد ردها فلا ترد(١).

فكان يرد عليهم الخاص والعام، ويرد عليهم المسلم والكافر، ولم ينتهوا عن ضلالتهم.

قتيبة(ص/٨٢)، ، ومحاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني(٢/٤٤٠)، والعقد الفريد لابن عبدربه(٢/٢٠٨)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز(ص/٢٧٨)، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني(٢/٥٢٤).

(١) رواه ابن بطة: الإبانة -كتاب القدر (٢/٢٨٠)، وذكره اللالكائي (٤/٧٤٠)، وابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/٣٢٣).

- فصل -

وكل القدرية والمعتزلة ينكرون أن تكون معاصي العباد بمشيئة من الله ﷻ، ثم يعذبهم عليها، وظنوا أنه إذا كان كذلك كان ظلماً منه لأنهم برئوا إليه من عهدتها، وعذبهم على غير ذنب، وغفلوا أنها كانت من موجبات نفوسهم الشريرة، وزادهم في الضلالة أنهم سمعوا مناظريهم من المجبرة يقولون: إنما يعذبهم على فعله، ويمنعون أنه ظُلمٌ، يعتَلُّون بأنه لم يتصرف إلا في ملكه، وقد ذكر عن القاضي إياس بن معاوية المزني(١) أنه أجابهم بمثل هذا من كل عقله، لكنه لم يقل: يعذبهم على فعله، أو بغير ذنب(٢).

وإنما يقوله المجبرة، وربما حاولوا عليه الحجة في آلام البهائم والأطفال ونحوهم في الدنيا.

وقد اختلف الناس في أمرها، واختلفت أجوبتهم عن الشبهة، فيذكر عن بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد البصري(٣) أنه أنكرها، فقال صاحبه عبدالله بن عيسى الصوفي(٤): الأطفال والمجانين والبهائم لا تتألم!(٥)

---

(١) إياس بن معاوية بن قرة، أبو واثلة المزني، كان ثقة عاقلا فطنا قائفا، وكان يضرب به المثل في الذكاء والدهاء والسؤدد والعقل، ولي قضاء البصرة، توفي سنة ١٢٢هـ، انظر: طبقات ابن سعد (٢٣٤/٧)، تهذيب الكمال (٤١٤/٣)، التهذيب (٣٤١/١).

(٢) روى عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٤٢٨/٢رقم٩٤٦) ، والفريابي في القدر(ص/٢٣٥ رقم٣٣٥)، والآجري في الشريعةالشريعة(٨٩٢/٢رقم٤٧٨)،وابن بطة في الإبانة (٢٧٥/٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٤/رقم١٢٨٠)، وغيرهم عن إياس بن معاوية أنه قال: «ما كلمت أحدا من أهل الأهواء بعقلي كله إلا القدرية؛ فإني قلت لهم: ما الظلم فيكم؟ فقالوا: أن يأخذ الإنسان ما ليس له، فقلت لهم: فإن الله على كل شيء قدير، وفي لفظ: فإن الله له كل شيء.وإسناده صحيح.

(٣) لم أقف على ترجمته، إلا أنه نقلت عنه مقالات منكرة، ذكرها ابن حزم في الفصل لابن حزم (٣٧/٤) (١٤٦/٤)، والأشعري في مقالات الإسلاميين (٢٨٦/١)، والبغدادي في الفرق بين الفرق/ص٢٠٠، وابن حجر: لسان الميزان (٦٠/٢)، نقلا عن ابن حزم.

(٤) ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان(٦٠/٢) في ترجمة بكر ابن أخت عبدالواحد، وذكر أنه من تلاميذه ونسب إليه القول الذي ذكره الكنغراوي رحمه الله، وترجمه في (٣٢٤/٣) –تبعاً للميزان(١٦٠/٤)–وقال: عبدالله بن عيسى بن أبي المكرم المصري تقدم في بكر بن أخت عبد الواحد، عن رشيد بن سعد وعنه يحيى بن عثمان بن صالح وخط عليه وقال لا يسوى شيئا انتهى وقال ابن يونس كان ولي القصص أيام عبيد بن السري وكان مقبولا عند القضاة حدث عن رشدين والمفضل بن فضالة.

(٥) انظر: الفصل لابن حزم (١٦٤/٤).

قال شمس الدين أبو عبد الله ابن القيم رحمه الله تعالى: «وقد ردَّ عليهم الناس بأنهم كابروا الحس، وجحدوا الضرورة، وأن العلم بخلاف ما ذهبوا إليه ضروري وقال من أنصف القوم لا سبيل إلى نسبة هؤلاء إلى جحد الضرورة مع كثرتهم ولكنهم ربما رأوا أن الطفل والبهيمة لا تدرك الآلام حسبما يدركها العقلاء فإن العاقل إذا أدرك تألم جوارحه وأحس به تألم قلبه وطال حزنه وكثر هم روحه وغمها واشتدت (ق٢٨١/أ) فكرته في ذلك وفي الأسباب الجالبة له والأسباب الدافعة له وهذه الآلام زائدة على مجرد ألم الطبيعة ولا ريب أن البهائم والأطفال لا يحصل فيها تلك الآلام كما تحصل للعاقل المميز، فإن أراد القوم هذا فهم مصيبون وإن أرادوا أنها لا شعور لها بالآلام البتة وأنها لا تحس بها فمكابرة ظاهرة فإن الواحد منا يعلم باضطرار أنه كان يتألم في طفولته بمس النار له وبالضرب وغير ذلك»[1].

قلت: اقتصارهم في الجواب على إنكارها يدل أنهم من أهل المكابرة، اللهم إلا أن يكونوا قصدوا إلى توجيهها وقصرت أنظارهم عما هنالك إلا ما ظهر لهم من التخفيف من هذا الوجه.

وقالت طائفة لم تكن تلك الآلام مرادة لله تعالى؛ لأن أسبابها كانت من أنفس المخلوقات إن أرادوا أنها لم تكن مقصودة لذاتها لكنها من مقتضيات خلق هذا العالم فهذا حق لا ريب فيه، لكنه لا ينافي كونها مرادة له، اللهم إلا عند من يفرق بين مراده، وبين ما كان بإرادته، كما ذكرنا ذلك عن الزايراسائية[2] وهو اصطلاح بحت.

وإن أرادوا أنها كانت بدون مشيئة من الله ألبتَّة فهذا من أفسد الأقوال؛ فإن خالق السبب خالقُ المسبَّب.

قال شمس الإسلام ابن القيم: «فإن أراد هؤلاء نفي فعلها عن الله مباشرة من غير توسط بسبب أصلا فهذا قد يكون حقا وإن أرادوا أنها غير منسوبة إلى قدرته ومشيئته ألبتة فباطل»[3].

قلت: هو المذكور عن أبي المعتمر، معمر بن عباد البصري العطار، مولى بني سليم[1]، وأتباعه من المعتزلة، فإنه قال: إنما خلق الله أجسام هذا العالم، ولم يخلق آثارها، وكان من

(١) طريق الهجرتيبن(ص/٢٤٩).

(٢) سبق ذكرها.

(٣) طريق الهجرتين(ص/٢٤٩-٢٥٠).

الجهمية من غلاتهم من الفرعونية، وطلبه أهل البصرة ليقتلوه، ورفعوا أمره إلى الوالي فهرب إلى بغداد، واختفى عند إبراهيم بن السندي بن شاهك[٢] إلى أن هلك غير مأسوف عليه[٣].

ويذكر عن إمامه الجعد بن درهم وهو شيخ جهم بن صفوان أنه قال: إذا كان الجماع يتولد منه الولد فأنا صانعه[٤]، وأنكر أن الله خلقه، إلا أن يقال في ذلك من طريق التجوز، لأنه لا يتصف بالفعل، ولا يوصف بالوجود عندهم، وهو قول جميع الزنادقة والمعطلة، من المتكلمة والمتفلسفة، القائلين بالعلة المجردة، حيث ينتسبون إلى الأديان، ويتظاهرون بالانتصار لأهلها، يقولون: الوجود لابد له من علة، ويجردونها من جميع لوازمها، وربما عبروا عنها بالمبدأ[٥]، ويقولون: المبدأ فياض لكل خير، والوجود كله خير، لكن منه ما هو خير محض، كما في الملأ الأعلى، ومنه ما هو ملزوم لبعض الشر، وهو هذا العالم الأسفل، ومن هنا وجبت تلك الآلام، وهذا فيه حق وباطل، ومن سمعه تروحن إلى ما فيه من الحق، وإذا كان لا يعرف حقيقة أمرهم ظن أنهم ينزهونه عن إرادة الشرور، وهم عطلوه عن كل فعل، وخير، ووصفوه بوصف الممتنع لذاته، وجحدوا العلم الضروري في التدبير المشهود، وقد ينسبونه إلى النفوس الفلكية، أو إلى الفلك العاشر، وعقله الفعال عندهم على ما هو معروف من طريقة المشائين.

---

(١) معمر بن عباد السلمي بالتشديد، معتزلي من أهل البصرة، ثم سكن بغداد، ناظر النظام، وذكر الشهرستاني أنه كان له ميل إلى الفلاسفة، مات سنة ٢١٥هـ، انظر: لسان الميزان (٧١/٦). الملل والنحل (٦٤/١)، وانظر في مقالاته: الملل والنحل (٦٤/١) التبصير في الدين للإسفرائيني/ص٧٣-٧٤.

(٢) إبراهيم بن السندي بن شاهك، كان والده أميراً على دمشق زمن ولاية هارون الرشيد، وكان إبراهيم هذا يلي الجسرين ببغداد للرشيد، ثم صار صاحب خبر المأمون من بغداد إلى مصر، وكان خطيباً فقيهاً، ونحوياً، عروضياً، وشاعراً راويةً للشعر، وكان من رؤساء المتكلمين. البيان والتبيين(٣٣٥/١)، رسائل الجاحظ(٧٧/١)، الوزراء والكتاب للجهشياري(ص/٢٣٦، ٢٣٧)، وكُتَّاب بغداد(ص/٤٠)، تاريخ الإسلام(٤١٣/١٥).

(٣) الفصل في الملل(١٤٧/٤).

(٤) انظر: الفصل في الملل لابن حزم(١٥٣/٤).

(٥) مما يطلقه الفلاسفة على الله –تعالى الله عن إطلاقاتهم البدعية-: العلة، أو العقل الفعال، أو واجب الوجود، أو المبدأ الفياض. وانظر لبيان معنى المبدأ الفياض: كتاب الكليات للكفوي(ص/٩٠٤)، ودستور العلماء للأحمد نكري(٢٨١/٣)، والمواقف للأيجي(٥١١/٢).

وخالفهم بعض متأخريهم ولم يثبت الأفلاك الثوابت والأطلس المعبر عنه بمحدد الجهات[1]، وهو المعني بالعرش عندهم، كما اشتهر ذلك عن الصدر القونوي[2] وذويه؛ فأظنهم نسبوا ما نسبه أولئك إلى الفلك العاشر وعقله، من الفعل والتدبير إلى المحدد.

وكذلك قيل عن طائفة من القدرية كانوا بالأندلس، أنهم زعموا أن العرش هو المدبر للعالم، وأن الله لا يوصف بالفعل.

وكان محمد بن عبد الله بن مرة بن نجيح شيخ هذه الطائفة ممن يرمى بهذا القول، لكنه لم يصح عنه، وذكره ابن حزم عن إسماعيل بن عبدالله الرعيني من أصحابه([3])، وذكر فيه أشياء أخر من الضلالات وزعم أنه حدثه أبو أحمد المعافري الطليطلي، أنه أخبره يحيي بن أحمد الطبيب، وهو ابن ابنة إسماعيل الرعيني، قال: إن جدي كان يقول ذلك.

قال ابن حزم: وكان أحمد الطبيب صهره ممن برئ منه، وثبتت ابنته على هذه الأقوال؛ متبعة لأبيها، مخالفة لزوجها، وكانت متكلمة ناسكة، وافقت أبا هارون بن إسماعيل الرعيني على هذا القول، فأنكره، وبريء من قائله، وكذب ابن أخته[4].

وكان ابن حزم عدواً لكل من ينسب الأمر إلى الأعلى، وكل من قال: الحركة مستندة إلى الإرادة والتدبير، يدور على ما دار عليه أئمته من الجعدية والفلسفية، وهو طريقة ابن سينا وأضرابه كالنصير الطوسي وأمثاله من أهل المنطق اليوناني، وعليه دار كلام إمامهم ابن الخطيب[5]، حيث تكلم في دخول الشر في القضاء الإلهي في مباحثه المشرقية، فزعموا أنهم

(**١**) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ١٢٨٩).

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد القونوي الرومي، ربيب ابن عربي الاتحادي وتلميذه، اتحادي غال، متعصب لمذهب شيخه، له تفسير سورة الفاتحة في مجلد، هلك سنة ٦٧٢هـ، انظر: طبقات الشعراني (١/رقم١٩٧)، ومعجم المؤلفين (٩/٤٣).

(**٣**) إسماعيل بن عبد الله الرعيني، أدركه ابن حزم ولم يلقه، كان ساكنا مدة في مدينة بجاية بالأندلس، وكان مختفيا، له اجتهاد عظيم في العبادة، كان عند فرقته إماما واجبة طاعته، يؤدون إليه زكاة أموالهم، تبرأ منه الحكم بن المنذر وسائر المرية، بعد إحداثه سبعة أقوال منها: إنكار بعث الأجساد، وأن النفس حال فراقها الجسد تصير إلى معادها في الجنة أو النار، انظر الفصل لابن حزم (١/٦٧)، و(٤/١٥١-١٥١)، ولسان الميزان لابن حجر (١/٤١٧).

(٤) الفصل (٤/١٥١).

(٥) محمد بن عمر البكري، أبو عبد الله التيمي، فخر الدين الرازي، المعروف بابن الخطيب، وبابن خطيب الري، ولد سنة ٥٤٤هـ، أشعري المعتقد، وقد خلط ذلك بالفلسفة؛ لكونه متأثرا بابن سينا ونحوه، صاحب مصنفات كثيرة منها:

ينزهونه عن الشر، فعطلوه عن الفعل والخير إلا أنه علة لكل شيء؛ فجعل الشر لازما لذاته لزوم (الطفل للحامل) لا يقدر أن ينفك عنه، ويصدر عنه معلوله بدون قصد واختيار، فكان (كالذي يمشي عكس)[1] فطرتهم، وجحدوا الضرورة في تدبيره وقدرته، فيا زيغة العقول والأذهان!

(٢٨١/ب) وقال أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي[2]، صاحب جعفر بن حرب[3] من المعتزلة البغداديين: إنما يمتنع عنه ظلم العقلاء لأنه كلفهم، وليس كذلك ظلم الأطفال والبهائم[4]، فسماه اللعين ظلماً من عماية قلبه، وقد تولى ربنا تكذيبه بنفسه إذ قال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾، [فصلت:٤٦]، وقال: ﴿وَلَا[5] يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، وفي الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرماً بينكم»[6]، وأورد عليه أصحابه أن الظلم قبيح فكيف يفعله؟، ثم عوّل رأيهم على أنه إنما يمتنع منه ما كان قبيحا من كل وجه، وليس كذلك هذه الأمور؛ لأن (الوجود) خير من حيث هو ولا يخلو من مصالح تعود إلى غير من ابتلي بها من الخلق، فتبعوا فيه طريق أولئك المتفلسفة وهو قول أبي القاسم عبد الله بن أحمد الكعبي البلخي[7] وأتباعه، وبه قال أبو عيسى الحارث بن

محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، المطالب العالية من العلم الإلهي، توفي سنة ٦٠٦هـ، انظر ترجمته في السير (٥٠٠/٢١)، ووفيات الأعيان (٣٨١/٣)، ولسان الميزان (٤٤٦/٤).

(١) ما بين القوسين غير واضحة بالأصل ولعلها ما ذكرته.

(٢) محمد بن عبد الله السمرقندي، أبو جعفر البغدادي المعروف بالإسكافي، أحد المعتزلة، ضمه جعفر بن حرب إليه، وكان يبعث إلى أمه في الشهر بعشرين درهما بدلا من كسبه، وكان المعتصم معجبا به، ومقربا له، كان يتشيع، وله مناظرات مع الكرابيسي، من مصنفاته: نقض كتاب حسين النجار، والرد على من أنكر خلق القران، مات سنة ٢٤٠هـ. انظر في ترجمته: تاريخ بغداد (٤١٦/٥)، السير (٥٥٠/١٠)، لسان الميزان (٢٢١/٥).

(٣) جعفر بن حرب الهمدانيّ من كبار مصنفي المعتزلة أخذ بالبصرة عن أبي الهذيل العلاّف واختصّ بالواثق، وهو شيخ أبي جعفر الإسكافي، من مصنفاته: متشابه القرآن، و الرد على أصحاب الطبائع، مات كهلاً سنة وقيل سنة ٢٣٠، وقيل ٢٣٦هـ، انظر: السير (٥٤٩/١٠). تاريخ الإسلام (١٢٣/١٦) و (١١٥/١٧).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي/ص١٥٥، الملل والنحل للشهرستاني (٥٢/١).

(٥) الواو ساقطة من الأصل.

(٦) أخرجه مسلم (٤/رقم٢٥٧٧) من حديث أبي ذر ﷺ.

(٧) عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، أبو القاسم الخراساني، المعروف بالكعبي، شيخ المعتزلة، من نظراء أبي علي الجبائي، كان يكتب الإنشاء لأحمد بن سهل أمير نيسابور، ثم دخل بغداد، وناظر بها مدة، من مصنفاته: كتاب

علي البغدادي الوراق[1]، [أحد الغالية من الشيعة][2]، ثم قويت شبهته في ذبح البهائم؛ فانحاز إلى إخوانه البراهمة[3]، ولحقه كلب المعرة الملقب بأبي العلاء[4]، فلم تسع عقولهم أنها خلقت لحكمة، وأنها كانت نفوسها صالحة لذلك، وَقُرِّبَتْ لمنفعة من هو خير منها ممن يذكر اسم الله عليها، ولو لم يؤذن فيها للناس لافترستها السباع، وأمر بالهدي والضحايا حفظا للمصلحة، وكسراً على البراهمة، ومن تبعهم من أعداء الله سبحانه.

المقالات،كتاب الجدل وكتاب الاستدلال بالشاهد على الغائب، مات ٣٢٩هـ على الصحيح، انظر: السير (٣١٣/١٤)، (٢٥٥/١٥).

(١) الحارث بن علي الوراق، أبو القاسم الخراساني، ثم البغدادي من طبقة أبي علي الجبائي، وله معه مناظرات بالأهواز، ذكره أبو زيد البلخي من رؤوس المعتزلة، وكان يورق بالجانب الغربي، من بغداد للناس، وذكر له النديم عدة تصانيف، انظر: لسان الميزان (١٥٤/١).

(٢) ما بين المعقوفيتن من الهامش.

(٣) قبيلة بالهند، فيهم أشرافهم، يقولون إنهم من ولد برهمي قدماء ملوكهم، لهم علامة ينفردون بها وهي خيوط ملونة بحمرة وصفرة، يتقلدونها تقلد السيوف، وهم ينكرون النبوات، انظر: الفصل لابن حزم (٦٣/١)

(٤) أحمد بن عبد الله بن سليمان، أبو العلاء المعري، لغوي شاعر مشهور، جدر في السنة الثالثة من عمره فعمى منه، أخذ العربية من أصحاب بن خالويه، ومن والده، ومحمد بن عبد الله بن سعد النحوي، سمع شيئا من الحديث، نسب إلى التبرهم في إثبات الصانع، وإنكار الرسل، وفي شعره ما يدل على ذلك، من مصنفاته الإلحادية: الفصول والغايات في محاذاة السور والآيات، هلك سنة ٤٤٩هـ، انظر ترجمته في تاريخ بغداد للخطيب (٢٤٠/٤)، السير (٣١/١٨-٣٢)، لسان الميزان (٢٠٣/١-٢٠٦).

وذهب بعض النظامية إلى أن ما أصاب الأطفال والبهائم من الآلام والأوجاع؛ فهو جزاء أعمال سبقت منها، فذهبوا مذهب أهل التناسخ، وإلى عموم التكليف للحيوانات، وهو مشهور عن الفضل الحدثي [(١)]، وأحمد بن خابط[(٢)]، وصاحبه أحمد بن أيوب بن مانوس[(٣)]، وكانوا جهمية، بل حكى عنهم ابن الراوندي[(٤)] أنهم كانوا يقولون بإلهية المسيح، وأن الله خلقه وفوض إليه الخلق[(٥)]، فكانوا نصارى ينافقون المسلمين، لكن كذبه أبو القاسم الكعبي في نقله هذا عن الحدثي خاصة؛ لحسن اعتقاده فيه.

وقال أبو الهذيل العلاف وأصحابه من الجهمية، كأبي يعقوب الشحام[(٦)]، وصاحبه أبي علي الجبائي[(٧)] -وهم ينكرون تأثير الأسباب المخلوقة في تلك الآلام، وينسبونها إلى الله ﷻ

---

(١) فضل الحدثي المعتزلي من أصحاب النظام، رأس الطائفة الحدثية من المعتزلة، كان يطعن في النبي ﷺ من جهة نكاحة، ويزعم أنا أبا ذر ﷺ أزهد منه، تعريضا بمذهب المانوية الداعي إلى ترك النكاح وإباحة اللواط لإفساد النسل حتى تتخلص الأرواح عن مزاج الأبدان، ومذهب الحدثية كمذهب الخابطية أتباع أحمد بن خابط، القول بالتناسخ، وأن الحيوان جنس واحد متحمل للتكليف، وكل حيوان مكلف، انظر: الأنساب للسمعاني (١٨٧/٢) والوافي بالوفيات (٥٨/٢٤).

(٢) أحمد بن خابط البصري، معتزلي، تلميذ النظام، له مقالات شنيعة، منها قوله أن للعالم خالقين: الله وهو القديم والثاني محدث، وهو عيسى عليه السلام، والقول بالتناسخ، وأن الله بعث في كل نوع من الحيوان نبيا، انظر: الملل والنحل(٥٩/١)، والفصل (٦٨/١)، ولسان الميزان (١٤٨/١).

(٣) أحمد بن أيوب بن مانوس، أحد شيخ المعتزلة، من تلامذة النظام، كان معاصرا لأحمد بن خابط وفضل الحدثي، ووافقهما على القول بالتناسخ إلا أنه قال: متى صارت النوبة إلى البهيمية ارتفعت التكاليف، ومتى صارت النوبة إلى رتبة النبوية والملك ارتفعت التكاليف أيضاً، وصارت النوبتان عالم الجزاء، انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٥٩/١)، والفصل لابن حزم (٧٧/١)، والوافي بالوفيات (١٦٢/٦).

(٤) أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو الحسين بن الراوندي، زنديق شهير، ملحد، عدو للدين، كان أولا من متكلمي المعتزلة، ثم تزندق واشتهر بالإلحاد، وقيل إنه كان لا يستقر على مذهب، ولا يثبت على شيء، وجود ابن حجر عدم ذكر الذهبي له في ميزانه، صنف أكثر كتبه الكفريات لأبي عيسى اليهودي الأهوازي، وقد هلك عنده سنة ٢٩٨هـ، وذكر النديم أن الكتب التي ألفها قبل إلحاده كانت في الاعتزال والرفض ونحو ذلك. انظر ترجمته في السير (٥٩/١٤)، ولسان الميزان (٣٢٣/١).

(٥) انظر: الملل والنحل (٥٢،٥٩/١).

(٦) يوسف بن عبد الله، أبو يعقوب الشحام البصري، صاحب أبي الهذيل العلاف، وشيخ أبي علي الجبائي، انتهت إليه رياسة المعتزلة بالبصرة في وقته، وكان مشرف ديوان الخراج في دولة الواثق، صنف كتاب الاستطاعة على المجبرة، وكتاب الإرادة، وكتاب دلالة الأعراض وغيرها، انظر ترجمته في السير (٥٥٢/١٠)، لسان الميزان (٣٢٥/٦).

(٧) محمد بن عبد الوهاب الجبائي، أبو علي البصري، شيخ المعتزلة، أخذ عن أبي يعقوب الشحام، وعنه أخذ الكلام أبو الحسن الأشعري ثم خالفه، كان يقف في أبي بكر وعلي أيهما أفضل، له مصنفات منها: كتاب الأصول، كتاب

بغير واسطة- إنما ابتلى بها من ابتلى من الأطفال والبهائم لمصلحة تعود إليها، تنال بها العوض في الآخرة؛ فلم تكن ظلماً من أجل ذلك، ووافقهم فيه أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي الجبائي[1]، لكنه قال: لا يحسن خلقها لمجرد التعويض، مع القدرة على التفضل، إلا إذا علم أنها لا تنفعها إلا من طريق العوض، ويحسن خلقها للعوض مع اعتبار الغير به.

وقال عباد بن سليمان الضمري[2]، صاحب هشام بن عمرو الفُوْطي: بل لا يحسن إيلام الحي بمثل هذا لمجرد الاعتبار كي يعتبر به غيره.

وإنما وقعت المعتزلة في هذه المخابط؛ لأن فيهم منافقين[3]، وأكثرهم جهمية، ينكرون تأثير الأسباب والطبائع المخلوقة بإذن ربها، وقد يجردون الأشياء عن لوازمها في أذهانهم، ويرونها تكون كذلك في الخارج، ويقرون بأن الله لا يفعل إلا لحكمة، وينكرون أنها تعود إلى حمد ذاته، واستحسان نفسه العليَّة، لكن إلى مصلحة الخلق، ولم يجدوا ثمة ما يَعُمُّهُم؛ فيحتاجون إلى تعليل كل ما وقع بعلة تخصه.

ويذهب الكثير منهم إلى مذهب نفاة القياس؛ فينكرون الحجة في قياس الأولى والمثل الأعلى[4] في الأمور الإلهية، ويجعلون أهله مشبهة، ثم يستعملون فيها قياس التسوية[5]، يرون كل شيء كان ظلماً من العباد إذا وقع من الله تعالى كان ظلماً أيضاً، وهو لم يكن كذلك لحق ربوبيته عليهم، ولسنا نقول بقول المجبرة والأشاعرة؛ إذ أنكروا العدل والحكمة في صفاته، بالمعنى الذي يعقله العقلاء من لفظهما.

النهي عن المنكر، كتاب التعديل والتجوير، الرد على ابن كلاب، مات سنة ٣٠٣هـ، فخلفه ابنه أبو هاشم الجبائي، انظر: السير (١٨٣/١٤).

(١) عبد السلام بن محمد، أبو هاشم ابن أبي علي الجبائي، معتزلي ابن معتزلي، شيخ المعتزلة ومصنف الكتب على مذاهبهم، وإليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة، سكن بغداد إلى حين وفاته كهلا سنة ٣٢١هـ، انظر: تاريخ بغداد (٥٥/١١)، البداية والنهاية (١٧٦/١١) لسان الميزان (١٦/٤).

(٢) عباد بن سليمان البصري، أبو سهل المعتزلي، من أصحاب هشام الفوطي، أحد كبار المعتزلة، وقد انفرد عنهم بأشياء اخترعها، وكان في أيام المأمون، من مصنفاته: كتاب إنكار أن يخلق الناس أفعالهم، وكتاب تثبيت دلالة الأعراض، انظر: السير (٥٥١/١٠)، لسان الميزان (٢٢٩/٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية(٢٠٢/٢٨).

(٤) درء التعارض (٣٢٢/٧-٣٢٣)، وشرح العقيدة الأصبهانية (٣٤٢/٢-٣٤٣)، والرد على المنطقيين(ص/١٥٠).

(٥) قياس المساواة عند الأصوليين: «ما كان الفرع فيه مساوياً للأصل في الحكم من غير ترجيح عليه»،وأما عند المتكلمين فهو: قياس الغائب على الشاهد، ويريدون بالغائب الله، ويقولون: قياس الغائب على الشاهد ثابت بالحد والعلة والدليل والشرط كما يقولون. مجموع الفتاوى(٥١/١٤)، ودرء تعارض العقل والنقل(٢٩/١، ٧٦٣/٧).

وتأولوا الظلم المنفي عنه على فعل الممتنع لذاته، وقالوا: ليس في الممكنات ما يكون ظلماً منه، ولو حمل آثام الكفرة على أوليائه وأصفيائه، وعذبهم في النار أبداً لم يكن ظالماً لهم، ولو كان يثيب الكفار على فجورهم، ويرفعهم فوق المتقين في الدنيا والآخرة لم يقبح منه، وليس فعلٌ أولى به من فعلٍ؛ فإن هذا أيضاً ضلال يرده صريح العقل والنقل، كيف وقد قال ربنا ﷻ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، وقال سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ﴾ [غافر:١٧]؟.

ومعلوم أن الإنسان لا يخاف وقوع الممتنع، الذي لا يدخل تحت القدرة، حتى يؤمَّن من ذلك، وإنما أمّنه من الممكن المقدور عليه، وهو المراد بقوله: «حرمت الظلم على نفسي»؛ فإن الممتنع لذاته لا يوصف بذلك.

فعلم المخاطبون بالكتاب والسنة، المؤمنون بهما، وعلم عامة العقلاء: أن الظلم المنفي عنه: هو ما امتنع منه بإرادته؛ لعدله، وحكمته، مع قدرته عليه.

وعلموا: أن ليس منه قليل من الآلام يصيب بعض بني آدم، أو غيرهم في الدنيا، لأمر يرجع إلى حكمته العليا، وهو الذي خلقهم، ورزقهم، ويتفضل عليهم بما شاء من نعمته في الدارين، ولا يصح منه ذلك، كيف ونحن نرى الرجل من أهل الدنيا يكابد صنوفاً من المشقة والعذاب؛ لمنفعة أهله وولده من بعده، ويتحمل كثيراً من الأذى والابتلاء فيها(ق٢٨٢/أ) عن قريبه أو حبيبه.

ونرى الرجل من أهل الدنيا، ربما استعبد الإنسان بقليل من الإحسان؛ فصار يطيب نفسه ببذلها في سبيله، ويرى ذلك حقاً له على نفسه، وهو يطالبه بذلك لمصلحته، ولا يرونه ظلماً منه، بل يستقبحون ممن أحسن إليه إذا قعد عن أمره وهو لم يخلقه، ولم يخلق رزقه، ولا يقدر على مكافأته إذا ذهبت نفسه في سبيل مصلحته بعد ذلك.

وأين هذا من حقوق الرب العظيم على مخلوقاته؟!

ومعلوم أنه خلق هذا العالم لحكمته المحبوبة المحمودة عنده؛ ليظهر آثار فضله، وجوده، وعدله، ورحمته، ونعمته، ولطفه، وقهره، وكمال ملكه، والخير الذي فيه أضعاف أضعاف ما يوجد من الشر، وما يوجد فيه من الشر؛ فهو من مقتضيات أنفس المخلوقات، وقابليتها له من لوازم أنفسهم، وخلق هذه الطبائع بدون لوازمها مستحيل[1]، ولو عطل الأسباب عن مسبباتها، فعطل كل ذي شر عن شَرِّه؛ لم يكن هو هذا العالم، ولزم منه فوات الحكمة، وفوات الخير الكثير، هذا ما هنالك؛ فأين يذهب هؤلاء الجهمية والقدرية؟!

---

(١) لكون حكمة الله اقتضت ذلك، وليس لاستحالة ذلك على الله، ولا لوجوبه على الله كما تزعم المعتزلة.

- فصل -

واعترض المعترضون من المجَبِّرَةِ ونحوهم هاهنا بأشياء رويت في الأطفال، وأطفال المشركين:

منها[1]: الحديث الذي أخرجه الطحاوي في المشكل من طريق سنان بن هارون البرجمي عن جابر -هو الجعفي- عن عامر عن علقمة عن سلمة بن يزيد قال: «قلنا يا رسول الله، إن أمنا كانت تقري الضيف، وتصل الرحم، وإنها كانت وأدت في الجاهلية وماتت قبل الإسلام؛ فهل ينفعها عمل إن عملناه عنها؟» فقال رسول الله ﷺ: «لا ينفع الإسلام إلا من أدرك، أمكم وما وأدت في النار»[2].

والبرجمي: ضعيف؛ قال أبو داود، وغيره: «ليس بشيء»[3]، وجابر: هالك، هو الذي قال أبو حنيفة: «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي»[4].

ويحتمل إن صح أن تكون ما مصدرية؛ فيكون المعنى أنها وسوء عملها في النار.

---

(١) هذا هو الحديث الأول، وهو ما يتعلق بالموؤودة.

(٢) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار(١١/١٥٣رقم٤٣٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير(٧/٤٠رقم٦٣٢٠) مختصراً من طريق معاوية بن هشام عن شيبان عن جابر الجعفي عن عامر الشعبي عن علقمة عن سلمة بن يزيد الجعفي به، وليس في سنده سنان بن هارون البرجمي، ولا عند أحد ممن خرَّج الحديث، وأظنه تصحَّف اسمه من «شيبان»، إلى «سنان» فظنه العلامة الكنغراوي سنان البرجمي. والله أعلم. وسنده واهٍ بسبب جابر الجعفي فإنه متروك، واتهم بالكذب.

ورواه الطيالسي في مسنده(ص/١٨٥رقم١٣٠٦)، ومن طريقه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٤/٤٢٢رقم٢٤٧٥)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٥٢رقم٦٢٣) من طريق سليمان بن معاذ عن عمران بن مسلم عن يزيد بن مرة عن سلمة بن يزيد الجعفي قال سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ : إنَّ أُمِّي مَاتَتْ، وَكَانَتْ تَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُطْعِمُ الْجَارَ وَالْيَتِيمَ، وَكَانَتْ وَأَدَتْ وَأْدًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَلِي سَعَةٌ مِنْ مَالٍ، أَفَيَنْفَعُهَا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا يَنْفَعُ الإِسْلامُ إلا مَنْ أَدْرَكَهُ، إنَّهَا وَمَا وَأَدَتْ فِي النَّارِ، قَالَ : فَرَأَى ذَلِكَ قَدْ شَقَّ عَلَيَّ، فَقَالَ : وَأُمُّ مُحَمَّدٍ مَعَهَا، مَا فِيهِمَا مِنْ خَيْرٍ». وسليمان بن معاذ ويزيد بن مرة ضعيفان.

(٣) والظاهر أن سنان بن هارون البرجمي صدوق له أوهام، وهو صدوق فيه لين كما قال الحافظ في تقريب التهذيب، فقد وثقه الذهلي، وقال أبو حاتم الرازي: شيخٌ، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال العجلي: لا بأس به، واختلفت الرواية عن ابن معين فقال عنه: صالح، ومرة قال: ضعيف الحديث، ومرة قال: ليس حديثه بشيء، وقال أبو داود: ليس بشيء، وضعفه النسائي، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال الساجي: ضعيف منكر الأحاديث، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير»، وذكره العقيلي في الضعفاء، انظر: تهذيب الكمال للمزي (١٢/١٥٥)، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر(٤/٢١٣).

(٤) رواه الترمذي: العلل الصغير (٥/٧٤١)، وابن عدي في الكامل (٢/١١٣).

وقيل: تابعه داود بن أبي هند، عن الشعبي[1]، عن علقمة، عن سلمة بن يزيد، قال: «**انطلقت أنا وأخي إلى النبي ﷺ**» الحديث، فيه قلنا: «**إنها وأدت أختا لنا في الجاهلية؛ فقال**: «**الوائدة والموؤودة في النار، إلا أن تدرك الوائدة الإسلام؛ فيعفو الله عنها**»، ذكره ابن «الأثير» بلا سند[2]، ثم قال: «رواه إبراهيم، عن علقمة، والأسود، عن عبد الله[3]»[4].

قلت: هذا من تخليط الضعفاء في الإسناد، ليس هذا من حديث إبراهيم، لكن [خرجه ابن حزم: حدثنا يوسف بن عبد البر، أنا عبد الوارث بن سفيان[5]، ثنا قاسم بن أصبغ[6]، حدثنا بكر بن حماد، ثنا مسدد، عن المعتمر بن سليمان التيمي قال: سمعت داود بن أبي هند يحدث عن عامر الشعبي، عن علقمة بن قيس، عن سلمة بن يزيد الجعفي، قال: «أتيت أنا وأخي إلى رسول الله ﷺ فقلنا له: "إن أمنا ماتت في الجاهلية، وكانت تقري الضيف، وتصل الرحم، فهل ينفعها من عملها ذلك شيء"؟، قال: "لا"، قلنا: "فإن أمنا وأدت أختاً

---

(١) عامر بن شَراحِيل الشعبي، أبو عمرو: ثقة مشهور، فقيه، فاضل. مات بعد المائة، وعمره نحو ٨٠ سنة. تقريب التهذيب(ص/٢٨٧).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٤٧٨/٣)، والنسائي في الكبرى(٥٠٧/٦رقم١١٦٤٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (٧٢/٤)، وابن أبي عاصم (٤٢١/٤رقم٢٤٧٤)، والطبري في تفسيره(٢٦٩/٣٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٣٦٥/١١)، والطبراني في المعجم الكبير(٣٩/٧رقم٦٣١٩)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٥٢رقم٦٢٠)، وابن عبد البر في التمهيد(١١٩/١٨)، والواحدي في الوسيط(٤٢٩/٤)، من طريق دَاوُدَ بن أبي هِنْد عَنِ الشَّعْبِيِّ عن عَلْقَمَةَ بن قَيْسٍ عن سَلَمَةَ بن يَزِيدَ رضي الله عنه قال: أَتَيْتُ أنا وَأَخِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّنَا في الْجَاهِلِيَّةِ كانت تَقْرِي الضَّيْفَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، هل يَنْفَعُهَا من عَمَلِهَا ذلك شَيْءٌ؟ قال: «لا» فَقُلْنَا: إِنَّهَا وَأَدَتْ أُخْتًا لنا لم تَبْلُغِ الْحِنْثَ. فقال رسول اللَّهِ ﷺ: «الموؤودة وَالْوَائِدَةُ في النَّارِ، إلا أَنْ تُدْرِكَ الْوَائِدَةُ الإِسْلاَمَ فَتُسْلِمَ».

وقد صحح إسناده ابن عبد البر (١٢٠/١٨)، وقال ابن القيم في طريق الهجرتين(ص/٥٧٥) : «لا بأس به».

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند(٣٩٨/١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٧٢/٤)، والبزار في مسنده(٣٣٩/٤رقم١٥٣٤)، والطبراني في الكبير(٨٠/١٠رقم١٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٢٣٨/٤)، وابن بطة في الإبانة(٨٠/٢رقم١٤٨٤)، من طريق عُثْمَانَ بن عمير عن إبراهيم عن عَلْقَمَةَ وَالأَسْوَدِ عَنِ ابن مَسْعُودٍ رضي الله عنه به، ولم يذكر البزار وابن بطة: الأسود، وإسناده ضعيف؛ عثمان بن عمير ضعيف. وسيأتي تخريجه من طرق أخرى.

(٤) أسد الغابة لابن الأثير (٥٠٨/٢).

(٥) في الأصل: عبد الواث عن سعيد، والتصويب من: الفِصَل لابن حزم، والتمهيد لابن عبدالبر، وهو عبد الوارث بن سفيان بن جبرون، أبو القاسم القرطبي المعروف بالحبيب، كان أوثق الناس في قاسم بن أصبغ، وأكثرهم ملازمةً له، توفي سنة: ٣٩٥هـ سير أعلام النبلاء(٨٥/١٧).

(٦) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف، أبو محمد الأموي، القرطبي، الإمام الحافظ محدث الأندلس، صنف سننا مخرجا على أبي داود، ومسند مالك، والصحيح على هيئة صحيح مسلم، وكان بصيراً بالحديث، ورجاله، رأساً في العربية، فقيهاً، مات سنة: ٣٤٠هـ. سير أعلام النبلاء(٤٧٢/١٥).

لنا في الجاهلية لم تبلغ الحنث"» فذكر مثله[١]، ثم قال: «وقد روى هذا الحديث عن داود بن أبي هند محمد بن أبي عدي، وليس هو دون المعتمر، ولم يذكر فيه: "لم تبلغ الحنث"[٢]، ورواه أيضا عن داود بن أبي هند: عبيدة بن حميد، فلم يذكر هذه اللفظة[٣]»[٤].

وزعم ابن حزم أنها ليست من قول الرسول، لكن من كلام سلمة بن يزيد وأخيه، بنياه على ظنهما، وأن الحديث دل على (خطئهما) في ذلك[٥]، وفيه ما ليس يخفى[٦]][٧].

وروى أبو داود في السنن[٨] من حديث يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، حدثني أبي، عن عامر -هو الشعبي- قال: قال رسول الله ﷺ: «**الوائدة والموؤودة في النار**»، قال يحيى: قال أبي: فحدثني أبو إسحاق، أن عاماً حدثه بذلك، عن علقمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ»[٩].

---

(١) رواه ابن عبدالبر في التمهيد (١١٩/١٨)، وعنه ابن حزم في الفصل(٦١/٤-٦٢)، وإسناده صحيح، وقد رواه غيرهما كما سبق ذكره.

(٢) ويجاب عن هذا بأن الذي زادها معتمر بن سليمان وهو ثقة، قد تابعه عليها عبيدة بن حميد، فهي صحيحة، وأيضاً فإن العادة كانت وأد الصغار لا الكبار كما ذكره ابن القيم في أحكام أهل الذمة (١١٢١/٢)، والجواب ما تقدم من كونه خاصا بالمرأتين المسؤول عنهما.

(٣) كذا ذكر ابن حزم، وقد رواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٤٢١/٤رقم٢٤٧٤) من طريق عبيدة بن حميد وفيه هذه اللفظة.

(٤) الفصل (٦١/٤-٦٢).

(٥) انظر: الفصل (٦٢/٤).

(٦) وقد أنكره أيضا ابن القيم، وقال: إنه في غاية الضعف، وبين ذلك في أحكام أهل الذمة(١١٢٠/٢-١١٢١).

(٧) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٨) (٢/رقم٤٧١٧)، وأخرجه أيضا ابن حبان (١٦/رقم٧٤٨٠)، والطبراني: الكبير (٤٠/٧/٦٣٢٠)، وصححه الشيخ الألباني: صحيح الجامع/رقم٧١٤٢، ويبدو -والله تعالى أعلم- أنه مختصر من حديث سلمة بن يزيد كما ذكره المؤلف.

(٩) رواه أبو داود(٢٣٠/٤رقم٤٧١٧)، والبزار في مسنده(٣٦/٥رقم١٥٩٦) مختصراً، وابن أبي حاتم في تفسيره -كما في تفسير ابن كثير (٦١١/٤)-، وابن حبان في صحيحه(٥٢١/١٦رقم٧٤٨٠)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٣/١٠رقم١٠٠٥٩)، وابن عبد البر في التمهيد(١١٩/١٨)، والواحدي في الوسيط(٤٢٩/٤)، من طرق عن ابن مسعود رضي الله عنه بعضهم ذكر قصة ابني مليكة، وبعضهم رواه مختصراً: «الوائدة والموؤودة في النار»، وذكر الدارقطني في العلل (١٦١٦/٥-١٦٢) طرقه واختلاف الرواة فيه، وقد صححه الشيخ الألباني: صحيح الجامع/رقم٧١٤٣، وحسنه ابن كثير (٤١/٣).

ويحتمل أن يكون هذا حكماً خاصاً علمه النبي ﷺ بالوحي؛ فيكون من جنس قوله ﷺ: ((إن أبي وأباك في النار»، ومن جنس إخبار الخضر عليه السلام عن الغلام أنه طبع كافراً، ذكر ابن عبد البر في التمهيد (١٢٠/١٨) أنه أولى ما حمل

وتعلقت به طوائف فذهبوا إلى أن أطفال المشركين كلهم في النار، ذكر ذلك ابن حزم عن الأزارقة(1)، وهو قول البيهسية(2)، و(العجاردة)(3)، منهم حمزة بن أدرك(4)، وأصحابه من القدرية (5).

وذكره أبو زكريا النووي من الأشاعرة عن الأكثرين(6).

وفيه أنه حديث واحد(7)، ورد في أخت سلمة بن يزيد، ولعلها كانت بالغة، أو ممن قامت عليه الحجة في سن التمييز قبل أن تبلغ الحلم؛ فإنه جائز(8)، [بل هو المفهوم من طرق الحديث](9).

ومنها(10): الحديث الذي ذكره ابن حزم: أن خديجة رضي الله عنها، قالت: «**يا رسول الله، أين أطفالي منك؟ قال: «في الجنة»، قالت: «فأين أطفالي من غيرك»؟ قال: «في النار»**،

عليه الحديث لمعارضة الأحاديث له، وأنه على هذا يصح معناه، وإليه مال ابن القيم في أحكام أهل الذمة (١١٠٢/٢-١١٠٣، ١١٢١)، والله أعلم.

(١) الفصل (٦٠/٤).

(٢) البيهسية إحدى فرق الخوارج، وهم أتباع أبي بيهس هيصم بن عامر، طلبه الحجاج فهرب، ثم ظفر به عثمان بن يحيى المزني في المدينة؛ فقتله بأمر من الوليد بن عبد الملك، لهم مقالات انفردوا بها عن سائر الخوارج، منها أن المذنب لا يحكم عليه بالكفر حتى يدفع إلى السلطان ويقيم عليه الحد، وقد افترقوا على طوائف، انظر: مقالات الإسلاميين(١١٤/١-١١٦)، الفرق بين الفرق(ص/٨٧)، التبصير في الدين(ص/٦٠).

(٣) أصحاب عبد الكريم بن عَجْرَد طائفة من العطوية، وهم خمس عشرة فرقة، فالفرقة الأولى منهم يزعمون أنه يجب أن يدعى الطفل إذا بلغ وتجب البراءة منه قبل ذلك، حتى يدعى إلى الإسلام، ويصفه هو. مقالات الإسلاميين(٩٣/١).

(٤) قال الشهرستاني في الملل والنحل(١٢٩/١-١٣٠) : «الحمزية أصحاب حمزة بن أدرك وافقوا الميمونية في القدر وفي سائر بدعها إلا في أطفال مخالفيهم والمشركين فإنهم قالوا هؤلاء كلهم في النار.

وكان حمزة من أصحاب الحسين بن الرقاد الذي خرج بسجستان من أهل أوق وخالفه خلف الخارجي في القول بالقدر واستحقاق الرئاسة فبرىء كل واحد منهما عن صاحبه وجوز حمزة إمامين في عصر واحد ما لم تجتمع الكلمة ولم تقهر الأعداء». وانظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي(ص/٤٨).

(٥) انظر: الفرق بين الفرق(ص/٧٧)، والملل والنحل للشهرستاني (٤٧/١).

(٦) شرح صحيح مسلم (٢٠٧/١٦-٢٠٨)، لكنه صحح القول بأنهم في الجنة، وعزاه للمحققين.

(٧) ليس المراد أنه حديث آحاد فيكون مردوداً، بل مراده أنه حديث واحد في مقابل نصوص كثيرة تعارضه، فيحمل على الخصوص، أو غير ذلك مما لا يكون سبباً لرد النصوص الكثيرة التي تتعارض معه في الظاهر.

(٨) ذكر هذا التوجيه: السبكي في فتاواه(٣٦٣/٢)، وسيأتي ذكر مسألة تكليف المميز قبل بلوغه بعد عدة صفحات.

(٩) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(١٠) هذا هو الحديث الثاني، مما يحتج به المجبرة.

فأعادت عليه؛ فقال: «إن شئت أسمعتك تضاغيهم[1] في النار»، ثم وهّاه، وقال: «لم يروه قط أحد فيه خير»[2].

هو عند الطيالسي، وأحمد، من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل[3]، عن بَهِيَّة، عن عائشة عائشة صلوات الله عليها، قالت: **سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين قال: «في الجنة»، وعن أولاد المشركين، قال: «في النار، ولو شئت لأسمعتك تضاغيهم في النار»**[4]، ليس فيه ذكر خديجة، وأطفالها.

---

(١) أي: صياحهم وبكاءهم، يقال ضغا يضغو ضغوا وضغاء، إذا صاح وضج، انظر: النهاية لابن الأثير (١٩٧/٣).

(٢) ولفظه كما في الفصل(٦١/٤) : «وأما حديث خديجة رضي الله عنها فساقط مطرح لم يروه قط من فيه خير».

والحديث رواه الخلال في كتاب أهل الملل والردة من جامعه(٨٠/١)، وأبو يعلى في مسنده(٥٠٤/١٢رقم٧٠٧٧)، والطبراني في المعجم الكبير(١٦/٢٣رقم٢٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(٣٢٠٧/٦) من طريق عبد الله بن بريدة أو عبد الله بن الحارث بن نوفل عن خديجة رضي الله عنها. وإسناده منقطع كما قال الذهبي في سير أعلام النبلاء(١١٣/٢)، والعراقي في المغني عن حمل الأسفار(٩٩٨/٢)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد(٢١٨/٧): «ورجالهما ثقات إلا أن عبدالله بن الحارث بن نوفل وابن بريدة لم يدركا خديجة».

ورواه الدولابي في الذرية الطاهرة(ص/٤٣رقم٤٥)، وابن بطة في الإبانة(٨٢/٢رقم١٤٨٨)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٥٣رقم٦٢٥) من طريق جبير بن نفير وراشد بن سعد المِقرائي عن خديجة رضي الله عنها بنحوه، وإسناده منقطع.

ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند(١٣٤/١)، وابن أبي عاصم في السنة(٩٤/١رقم٢١٣) من طريق مُحَمَّدِ بن عُثْمَانَ عن زَاذَانَ عن عَلِيٍّ رضي الله عنه قال: سَأَلَتْ خَدِيجَةُ النبي ﷺ عن وَلَدَيْنِ مَاتَا لها في الْجَاهِلِيَّةِ، فقال رسول اللَّهِ ﷺ: «هُمَا في النَّارِ»، قال فلما رَأَى الْكَرَاهِيَةَ في وَجْهِهَا قال: لو رَأَيْتِ مَكَانَهُمَا لأَبْغَضْتِهِمَا، قالت: يا رَسُولَ اللَّهِ، فولدي مِنْكَ؟ قال: «في الْجَنَّةِ»، ثُمَّ قال رسول اللَّهِ ﷺ: «إن الْمُؤْمِنِينَ وَأَوْلاَدَهُمْ في الْجَنَّةِ، وإن الْمُشْرِكِينَ وَأَوْلاَدَهُمْ في النَّارِ، ثُمَّ قَرَأَ رسول اللَّهِ ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذرياتهم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾». وسنده ضعيف فيه علتان: محمد بن عثمان: مجهول، وزاذان لم يدرك علياً رضي الله عنه، انظر: طريق الهجرتين (ص/٥٧٥).

(٣) يحي بن المتوكل، أبو عقيل مولى آل عمر، روى عن بهية ومحمد بن المنكدر وغيرهما، وعنه ابن المبارك، ووكيع بن الجراح، ضعفه الأئمة، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٩/٩)، الضعفاء للعقيلي (٤٢٩/٤)، الكامل لابن عدي (٢٠٦/٧)، لسان الميزان (٤٣٦/٧).

(٤) رواه الطيالسي في مسنده(ص/٢٢٠رقم١٥٧٦)، والإمام أحمد في مسنده(٢٠٨/٦)، وعلي بن الجعد في مسنده(ص/٤٣٦رقم٢٩٦٩)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده (٢/رقم٧٥٣)، وابن عبد البر في التمهيد (١٢٢/١٨)، وإسناده ضعيف، فيه أبو عقيل يحيى بن المتوكل: ضعيفٌ، وبهية لا تعرف، وقد ضعفه به أيضاً ابن عبد البر (١٢٢/١٨)، وعبد الحق الإشبيلي كما في التذكرة للقرطبي (ص/٥٩١) ، وابن الجوزي في كشف المشكل(٣٦٧/٢)، وفي العلل المتناهية(٩٢٤/٢رقم١٥٤١)، والهيثمي: المجمع (٢١٧/٧)، وابن القيم في أحكام أهل الذمة(١٠٩٣/٢)، وقال ابن حجر في الفتح (٢٤٦/٣): ((هو حديث ضعيف جدا؛ لأن فيه أبا عقيل مولى بهية، وهو

وبهية لا تعرف إلا من جهة أبي عقيل[(١)]، وهو لين الحديث، ضعفه ابن المديني والنسائي، وقال أحمد: «واه» ، وقال ابن معين: «ليس بشيء»[(٢)].

وإن صح كان محمولاً على من قامت عليه الحجة منهم، قبل بلوغ الحنث؛ إذ لا عذر لعاقل في الجهل بخالقه إذا جحده أو أشرك به، لم يكن هذا مشروطاً بالاحتلام عند السلف والأئمة، كأبي حنيفة، وأصحابه، حتى صرح أبو منصور الماتريدي [وغيره من مشايخ الفرق][(٣)]: أنهم مخاطبون بالإيمان قبل البلوغ، يعني: تقوم عليهم الحجة في ذلك[(٤)].

ومنها[(٥)]: الحديث الذي أخرجه أبو داود، من طريقي بقية، ومحمد بن حرب، عن محمد بن زياد الألهاني، عن عبد الله بن أبي قيس، عن عائشة رضي الله عنها قالت: **قلت**: «**يا رسول الله، ذراري المؤمنين؟**»، **فقال**: «**من آبائهم**»، **فقلت**: «**يا رسول الله، بلا عمل؟**»، **قال**: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»، **قلت**: «**يا رسول الله، فذراري المشركين؟**»، **قال**: «**من آبائهم**»، **قلت**: «**بلا عمل؟**»، **قال**: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»[(٦)].

وذكره العيني، من جهة بقية، عن محمد بن زياد، سمعت عبد الله بن أبي قيس، عن عائشة مثله[(٧)].

متروك»، وجزم شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه باطل موضوع، كما في طريق الهجرتين لابن القيم(ص/٥٧٦)، وحاشيته على مختصر سنن أبي داود (٣٢١/١٢)، ووهاه ابن القيم في حاشية السنن (٣١٦/١٢).

(١) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي(٢٠٦/٧).

(٢) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٩/٩)، الضعفاء والمتروكين للنسائي(ص/١٠٩)، والكامل لابن عدي (٢٠٦/٧)، والمجروحين لابن حبان (١١٦/٣)، وميزان الاعتدال (٢١٤/٧).

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) قال شيخ الإسلام كما في مختصر الفتاوى المصرية(ص/٦٤٠) : «فأما الصبي المميز فتكليفه ممكن في الجملة، ولهذا يصحح أكثر الفقهاء تصرفاته تارة مستقلاً؛ كأيمانه، وتارة بالإذن؛ كمعاوضاته الكبيرة». وانظر: روضة الناظر لابن قدامة(ص/٤٨)، ودرء التعارض لشيخ الإسلام(٤٢٧/٨)، وشفاء العليل لابن القيم(ص/٢٩٥)، وفتح الباري(٤٢٢/٨).

(٥) هذا هو الحديث الثالث، مما يستدل به المجبرة.

(٦) رواه الإمام أحمد (٨٤/٦) مختصرا ، وأبو داود في سننه(٢٢٩/٤رقم٤٧١٢)، والفريابي في القدر(ص/١٣٩رقم١٧٠)، والآجري في الشريعة(٨٢٢/٢رقم٤٠٥)، والطبراني في مسند الشاميين(٢٠/٢رقم٨٤٣)، وابن بطة في الإبانة(٨١/٢رقم١٤٨٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٦١١/٤رقم١٠٩١)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٥٠رقم٦١٥)، وإسناده صحيح.

(٧) عمدة القاري (٣١/٨).

وتمسك به المتمسكون من نفاة العدل والحكمة: حتى قال أبو الحسن الأشعري في «الإبانة»[1] عند ذكره إيلام الأطفال في الدنيا، وهو يتظاهر بالرد على المعتزلة: «فإذا كان هذا عدلاً؛ فما أنكرتم أن يؤلمهم في الآخرة؟».

وتغافل عن الفرق البَيِّنِ بين القليل الزائل، المحفوف باللطف والإحسان، [وبين الكثير الدائم، في دار الخزي والهوان][2].

وأَوَّلَهُ الفضل الحدثي، وأصحابه، على ما تمحَّلُوه من التناسخ[3]، ولو قالوا: إنهم يخاطبون يخاطبون في البرزخ، وتكون أرواحهم مع الجن، وتقوم الحجة عليهم في البرزخ؛ لكان أقرب.

والحديث لم يثبت بهذه الألفاظ؛ فإن عبد الله بن أبي قيس (ق٢٨٢/ب) وإن كان غير مدفوع عن الثقة؛ فإنه ليس من الفقهاء، والأثبات المتقنين[4].

ولم يذكر سنده عن عائشة إلا من جهة بقية، هو مشهور بالتدليس، وأتى فيه بالعنعنة عن الألهاني[5].

والحديث معروف بغير هذه الألفاظ، برواية طلحة بن يحيى، عن عمته عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين: «**دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار؛ فقلت: «يا رسول الله، طوبى له عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل سوءاً، ولم يدركه»، قال: «أو غير ذلك يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب الرجال، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم**» أخرجه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، والطحاوي[6].

---

(١) كتاب الإبانة(ص/١٩٣).

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) أي تناسخ الأرواح، كما سبق ذكر ذلك عنهم.

(٤) وثقه النسائي، والعجلي، وابن حبان، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وخرَّج له مسلمٌ في صحيحه، وصحح له الترمذي، وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم والذهبي، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة مخضرم.انظر: تهذيب التهذيب(٥/٣٢٠)، تقريب التهذيب(ص/٣١٨)، فمثله تقوم به الحجة.

(٥) قد صرح بقية بالتحديث عند أكثر من خرج الحديث، وتابعه محمد بن حرب، وهو ثقة، ومحمد بن حِمْيَر السليحي وهو صدوق.

(٦) صحيح مسلم(٤/٢٠٥٠رقم٢٦٦٢)، وسنن أبي داود(٤/٢٢٩رقم٤٧١٣)، وسنن ابن ماجه(١/٣٢رقم٨٢)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (١/٥٠٧).

وقد تكلم المتكلمون في طلحة بن يحيى[١] من أجل هذا الحديث، وكان أحمد بن حنبل من أحسنهم قولاً فيه، قال: «صالح، حدث بحديث: «عصفور من عصافير الجنة»[٢]، يشير إلى أنه تفرد به.

وقال البخاري: «منكر الحديث»[٣]؛ لأنه أنكره.

وقد أخرجه مسلم، من طريق العلاء بن المسيب، عن فضيل بن عمرو، عن عائشة بنت طلحة، لكنه غريب من هذا الوجه[٤]. والعلاء له أوهام[٥].

وأخرجه الطيالسي، عن قيس بن الربيع، عن يحيى بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة[٦]. وقيس ضعفوه، حتى قال النسائي: «متروك»[٧].

ولم يكن في هذا الحديث أزيد من إنكار النبي ﷺ على أم المؤمنين أنها قالت ذلك، فأوجبت له الجنة، بمجرد خلوه عن السيئات، وليس له عمل صالح[٨].

وفي الصحيحين، والسنن، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: «**ما من مولود إلا يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه وينصرانه –وفي لفظ: «ويمجسانه»– ، كما تنتجون البهيمة، هل تجيدون فيها من جدعاء، حتى تكونوا أنتم تجدعونها؟**»[٩].

---

(١) قال يحي القطان: «لم يكن بالقوي»، وقال ابن معين والنسائي: ((ليس بالقوي»، ميزان الاعتدال للذهبي(٣/٤٦٩).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢/٢٢٦)، وفي العلل (٢/١١): ((طلحة بن يحيى أحب إلي من بريد بن أبي بردة، بريد يروي أحاديث مناكير، وطلحة حدث بحديث: "عصفور من عصافير الجنة"».

(٣) الكاشف للذهبي (١/٥١٥)، وميزان الاعتدال (٣/٤٦٩)، وتهذيب التهذيب (٥/٢٥).

(٤) صحيح مسلم(٤/٢٠٥٠رقم٢٦٦٢).

(٥) كذا قال المؤلف، تبعا للحاكم كما في ترجمة العلاء من التهذيب (٨/٧١)، والعلاء وثقه الأئمة منهم ابن معين حيث قال: ثقة مأمون، وخرج له البخاري ومسلم، وقال الذهبي في الميزان (٥/١٣٠): ((وقال بعض العلماء: كان يهم كثيرا، وهذا قول لا يعبأ به»، نعم قال الأزدي: ((في بعض حديثه نظر»، إلا أن كلام الأزدي غير معتبر إذا انفرد فكيف إذا خالفه غيره من الأئمة؟

(٦) مسند الطيالسي(ص/٢٢٠).

(٧) التهذيب لابن حجر (٨/٣٥٢).

(٨) وقد أجاب العلماء عن هذا الحديث بجوابين: أحدهما أن الإنكار على المسارعة إلى القطع من غير دليل قاطع، والثاني: أن هذا كان قبل علمه ﷺ بأن أولاد المؤمنين في الجنة، انظر شرح مسلم للنووي (١٦/٢٠٧).
وذكر ابن القيم أنه محمول على المنع من التعيين دون العموم. بدائع الفوائد (٣/٦٧٨-٦٧٩)،

(٩) صحيح البخاري (٤/رقم٤٤٩٧)، وصحيح مسلم (٤/رقم٢٦٥٨)، وسنن أبي داود(٤/٢٢٩رقم٤٧١٧)، سنن الترمذي(٤/٤٤٧رقم٢١٣٨)، ولم يخرجه ابن ماجه، والنسائي.

وروى الأعرج، وهمام عنه، **قالوا**: «**يا رسول الله، أرأيت من يموت وهو صغير؟ قال**: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»[1].

وقال أبو داود: قرئ على الحارث بن مسكين، وأنا أسمع، أخبرك يوسف بن عمرو، أنا ابن وهب قال: «سمعت مالكا قيل له: "إن أهل الأهواء يحتجون علينا بهذا الحديث"، قال مالك: "احتج عليهم بآخره"»[2]، يعني بأهل الأهواء: القدرية؛ إذ حاولوا فيه الحجة أن معاصي العباد من أنفسهم، وليست بإرادة من الله؛ فقال مالك: احتج عليهم بآخره، يعني: أنهم لا يقدرون على خلاف ما علم الله تعالى[3].

وقال أبو داود: حدثنا الحسن بن علي، حدثنا حجاج بن المنهال، سمعت حماد بن سلمة يفسر حديث: «**كل مولود يولد على الفطرة**» قال: «هذا عندنا حيث أخذ الله عليهم العهد في أصلاب آبائهم، حيث قال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى»[4].

يعني حماد بن سلمة: أنهم كانوا مختلفين في الفطرة؛ فمنهم المفطورون على الخير والسعادة، فقالوا: بلى؛ طوعاً من قلوبهم، ومنهم الذين فطروا على الشر والشقاوة؛ فقالوها[5] فقالوها[5] كرهاً، لا طوعاً من قلوبهم.

---

(١) صحيح البخاري (٢٤٣٤/٦رقم٦٢٢٦)، ومسلم (٢٠٤٨/٤رقم٢٦٥٨)، ورواية همام عند البخاري ومسلم في الموضعين السابقين، ورواية الأعرج خرجها مالك في الموطأ(٢٤١/١رقم٥٧١)، وأبو داود(٢٢٩/٤رقم٤٧١٤)، وابن حبان في صحيحه(٣٤٢/١رقم١٣٣)، وغيرهم.

(٢) سنن أبي داود (٢٢٩/٤رقم٤٧١٥)، وإسناده حسن، وآخره كما في تمام الخبر عند أبي داود: قالوا: أَرَأَيْتَ من يَمُوتُ وهو صَغِيرٌ؟ قال: «الله أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

(٣) وجه شيخ الإسلام ابن تيمية قول مالك بأنه ((يمكن أن يقال إن المقصود أن آخر الحديث يبين أن الأولاد قد سبق في علم الله ما يعملون إذا بلغوا وأن منهم من يؤمن فيدخل الجنة ومنهم من يكفر فيدخل النار فلا يحتج بقوله كل مولود يولد على الفطرة عل نفي القدر ك أن الأطفال على ما في آخر الحديث»، أحكام أهل الذمة لابن القيم (١٠١٩/٢-١٠٢٠ ما احتجت القدرية به ولا على أن أطفال الكفار كلهم في الجنة لكونهم ولدوا على الفطرة فيكون مقصود الأئمة).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٤٧/٣): ((ووجه ذلك أن أهل القدر استدلوا على أن الله فطر العباد على الإسلام، وأنه لا يضل أحدا، وإنما يضل الكافر أبواه، فأشار مالك إلى الرد عليهم بقوله: "الله أعلم"، فهو دال على أنه يعلم بما يصيرون إليه، بعد إيجادهم على الفطرة، فهو دليل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم، ومن ثم قال الشافعي أهل القدر إن أثبتوا العلم خصموا».

(٤) سنن أبي داود (٢٣٠/٤رقم٦٤٢).

(٥)في الأصل: فقالوا ها.

وتبعه طائفة: منهم إسحاق بن راهويه[1]، وتأولوا عليه قول الله سبحانه: ﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾ [آل عمران:٨٣].

[**وذكروا**[2]: حديث ابن عباس، عن أبي بن كعب مرفوعاً، في قصة الخضر عند مسلمٍ، وفيه: أن الغلام «طبع يوم طبع كافراً»[3]، لكن في الصحيحين: «وأما الغلام فكان كافراً»[4].

وقد قال قوم: إنه كان بالغاً؛ لأن موسى قال: ﴿أَقَتَلۡتَ نَفۡسٗا زَكِيَّةَۢ بِغَيۡرِ نَفۡسٖ﴾[الكهف:٧٤]، فزعموا أنه لم ينكر عليه إلا أنه قتله، بغير نفس[5]، وفيه بعض النظر، لكنه كان كافراً، سواء كان بالغاً، أو مراهقاً، ممن قامت عليه الحجة.

وذكروا[6]: ما أخرجه سعيد بن منصور، عن حماد بن زيد، عن علي بن زيد بن جدعان-وفيه ضعف-، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، يرفعه: «**ألا إن بني آدم خلقوا طبقات؛ فمنهم من يولد مؤمناً، ويحيى مؤمناً، ويموت مؤمناً، ومنهم من يولد كافراً، ويحيى كافراً، ويموت كافراً،، ومنهم من يولد مؤمناً، ويحيى مؤمناً، ويموت كافراً،**

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر(٨٦/١٨)، وشفاء العليل لابن القيم(ص/٢٩٣).

(٢) هذا هو الحديث الرابع.

(٣) صحيح مسلم(١٨٥١/٤-١٨٥٢رقم٢٣٨٠).

(٤) البخاري (١٢٤٦/٣رقم٣٢٢٠)، ومسلم (١٨٤٧/٤رقم٢٣٨٠).

(٥) ذكره عنهم العيني في عمدة القاري(١٩٥/٢)،

(٦) هذا هو الحديث الخامس.

ومنهم من يولد كافراً، ويحيى كافراً، ويموت مؤمناً»[١]، إن كان هذا يدل على مطلوبهم][٢].

فوقفوا في الأطفال، وقالوا: جاز أن يكون بعضهم كافرين بحسب فطرتهم، مخلدين في النار على غير ذنب، إلا أنهم لم يقولوا ذلك طوعاً من قلوبهم يومئذ.

قيل: وهو مذهب حماد بن زيد، ومذهب عبد الله بن المبارك[٣] (وما أراه يصح عنه)[٤].

عنه)[٤].

ونقله البيهقي، عن الشافعي، في أولاد المشركين خاصة[٥]، لعل ذا لاختصاصهم بالذكر في حديث ابن عباس عن النبي ﷺ: سئل عن أولاد المشركين فقال: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**».

[أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم، عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن سعيد بن جبير، عنه[٦].

وأخرج البخاري، ومسلم، والنسائي، من حديث عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي هريرة مرفوعا مثله[١].

---

(١) رواه سعيد بن منصور -كما في عمدة القاري (١٧٨/٨)-، ومعمر في الجامع(٣٤٦/١١رقم٢٠٧٢٠)، والطيالسي في مسنده(ص/٢٨٦رقم٢١٥٦)، والحميدي في مسنده(٣٣١/٢رقم٧٥٢)، والترمذي(٤٨٣/٤رقم٢١٩١)، وعبد بن حميد(ص/٢٧٣رقم٨٦٤)، والإمام أحمد في المسند(١٩/٣)، والترمذي(٤٨٣/٤رقم٢١٩١)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٥٥١/٤رقم٨٥٤٣) وابن عبدالبر في التمهيد(٦٠/١٨-٦١) وغيرهم، واللفظ لابن عبدالبر.

وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف كما في التقريب(ص/٤٠١)، ومع ذلك فقد قال الترمذي: «حسن صحيح»، وقال البغوي في شرح السنة(٢٤٢/١٤)، والحافظ ابن حجر في الأمالي المطلقة(ص/١٧٠): «حديث حسنٌ»، وقال الشيخ الألباني في صحيح الترمذي(رقم٢١٩١): «ضعيف إلا أن بعض فقراته صحيح».

والفقرة المتعلقة بخلق بني آدم على طبقات صحيحةٌ، فقد خرجها الطبراني في المعجم الأوسط(٣٣١/٣رقم٣٣١٦)، وفي المعجم الصغير(١٩٦/١رقم٣١٢)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/١٥٢رقم٩١)، من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد‌رضي الله عنه. قال البيهقي: «إسناده صحيح» وهو كما قال.

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش، لكن لم يتبين لي موضعه.

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١١١/١٨).

(٤) كأنه ضرب عليها.

(٥) القضاء والقدر للبيهقي(ص/٣٤٦).

(٦) صحيح البخاري(٤٦٥/١رقم١٣١٧)، وصحيح مسلم(٢٠٤٩/٤رقم٢٦٦٠)، سنن أبي داود (٢٢٩/٤رقم ٤٧١١)، سنن النسائي (٥٨/٤-٥٩رقم١٩٥١، ١٩٥٢).

وأظن ابن المبارك كان يذهب إلى هذا؛ فإنه سئل عن تأويل حديث: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة» فقال: تأويله قولهﷺ: وقد سئل عن أولاد المشركين: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»[٢].

قال الطحاوي: «يعني يولد على ما][٣](يصيرون إليه من إسلام، أو كفر، فمن كان في علم الله ﷻ أنه يصير مسلماً، فإنه يولد على الفطرة، ومن كان علمه فيه أنه يصير كافراً؛ يموت كافراً»[٤]) [٥].

وعند أبي عمر ابن عبد البر: وقال المروذي: «سمعت إسحاق بن راهويه يذهب إلى هذا، يعني: في الأطفال كلهم»[٦].

واحتج أيضاً بحديث عائشة، حين مات صبي من الأنصار، بين أبوين مسلمين، فقالت عائشة: «طوبى له عصفور من عصافير الجنة» الحديث، ثم قال أبو عمر: «قول إسحاق بن راهويه في هذا الباب لا يرضاه حُذَّاق الفقهاء من أهل السنة، وإنما هو قول المجبرة»[٧].

قلت: لا اختصاص لهم به، قد شاركهم فيه بعض القدرية كما عرفت، لكن ما أظنهم إلا يقولون: إنهم يحتجون يوم القيامة.

وهذا محمل ما ذكر من توقف الشافعي، وابن المبارك في أطفال المشركين، وفي توقف حماد بن زيد، في قول من يقول بتعذيب من لم يأت منه ذنب، وهو قول جهم، وأشياعه، من الأشعرية[٨].

وقول مفسرهم البيضاوي، قال: «الثواب والعقاب ليس بالأعمال، وإلا لزم أن يكون الذراري؛ لا في الجنة، ولا في النار، بل الموجب لهما هو اللطف الرباني، والخذلان الإلهي، المقدر لهم في الأزل، فالواجب فيهم التوقف، فمنهم من سبق القضاء بأنه سعيد، حتى لو

---

(١) صحيح البخاري(١/٤٦٥رقم١٣١٨)، وصحيح مسلم (٤/٢٠٤٩رقم٢٦٥٩)، وسنن النسائي(٤/٥٨رقم ١٦٤٧).

(٢) وذكره أبو عبيد في غريب الحديث (٢/٢٢).

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) شرح مشكل الآثار للطحاوي(٤/١٦)

(٥) ما بين القوسين لم يظهر في الهامش بسبب التصوير، واستدركته من شرح مشكل الآثار.

(٦) التمهيد (١٨/٨٤).

(٧) التمهيد (١٨/٩٠).

(٨) المراد مسألة تعذيب من لم يأت بذنب، وحكاه شيخ الإسلام في الجواب الصحيح(٢/٢٩٦-٢٩٧) عن «كثير من أهل الكلام كالجهم وأبي الحسن الأشعري وأصحابه والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وغيرهم».

عاش عمل بعمل أهل الجنة، ومنهم بالعكس»[1]؛ فأنكر أن الناس يجزون بما كانوا يعملون، وأوجب التوقف في أولاد المشركين، وأطفال المسلمين؛ لأنه يشتد، ويشق على أهل الملة، والله حسيبه.

وحاشا أن يكون هذا من قول من ذكرناهم من أهل العلم، والأثر.

ولم يصح عنهم ما ذكره حماد بن سلمة، وأتباعه، كابن راهويه من أخذ الميثاق على الوجه الذي ذكروه، ولم يسلم قولهم من الخطأ، لو صح لهم ذلك[2] فإن الله أعدل وأكرم وأرأف وأرحم من أن يعذب عبده (ق٢٨٣/أ) على مجرد استعداده للشر في نفسه، بدون أن يمكنه من الفعل، ويكون منه ذنب يؤخذ به، ولا يصح أن يقال: إنه عوقب عليه.

هذا الذي دلّ عليه العقل والنقل؛ إذ جاء الكتاب: أن الله يلحق بأهل الإيمان ذريتهم[3]، وتواترت الآثار عن النبي ﷺ أنهم في الجنة، كما روى البخاري في صحيحه عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، في وفاة ابنه إبراهيم، أنه قال: «إن له مرضعاً في الجنة»[4].

وأخرج الطبراني، عن عبد الله: أن رجلاً من الأنصار كان له ابن، يروح إذا راح النبي ﷺ... الحديث، فيه: أنه مات، فقال النبي ﷺ: «**أو لا ترضى أن يكون ابنك مع ابني إبراهيم يلاعبه تحت ظل العرش؟**»[5].

وروى الحاكم في «المستدرك»، على شرط الصحيحين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**أولاد المؤمنين في الجنة، يكفلهم إبراهيم عليه الصلاة والسلام، حتى يردهم إلى آبائهم يوم القيامة**»[6].

---

(١) نقله عنه العيني في عمدة القاري(٢١٣/٨). ولم أجده في كتب البيضاوي المطبوعة.

(٢) يوجد هنا في الأصل زيادة: (وكان قريبا من قول المجبرة، وقول نفاة العدل والحكمة) ولكن ضرب عليها المؤلف.

(٣) قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾[الطور: ٢١].

(٤) صحيح البخاري(٤٦٥/١رقم١٣١٦).

(٥) رواه الطبراني-كما في مجمع الزوائد(٩٤/٣)-، والدمياطي في التسلي والاغتباط بثواب من تقدم من الأفراط(ص/٦٨رقم٥٩) من طريق عَبْدِاللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَبِي طَيْبَةَ عن إِبْرَاهِيمَ بن عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ به، وإبراهيم بن عبيد هو قاضي مرو، ولا يعرف، فالسند ضعيف.

(٦) روى الحاكم في مستدركه حديثين عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحو ما ذكره العلامة الكنغراوي رحمه الله، الأول: في المستدرك(٥٤١/١رقم١٤١٨) بلفظ: «أولاد المؤمنين في جبل في الجنة يكفلهم إبراهيم وسارة حتى يردهم إلى آبائهم

وروى ابن ماجه، عن عتبة بن عبد(1)، سمعت رسول الله ﷺ: يقول: «**ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد، لم يبلغوا الحنث، إلا تلقوه من أبواب الجنة الثمانية، من أيها شاء دخل**»(2).

وروى البخاري في «صحيحه»، والنسائي، وابن ماجه، عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة من الولد، لم يبلغوا الحنث؛ إلا أدخله الله الجنة، بفضل رحمته إياهم**»(3).

وروى النسائي، عن أبي ذر الغفاري، قال رسول الله ﷺ: «**ما من مسلمين يموت بينهما ثلاثة أولاد، لم يبلغوا الحنث؛ إلا غفر الله لهما، بفضل رحمته إياهم**»(4).

وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه»، عن أبي أمامة مرفوعاً، نحوه(5).

وروى الطبراني في «معجمه الكبير»، عن عمرو بن عبسة، عن النبي ﷺ نحوه(6).

يوم القيامة» وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً: ابن أبي الدنيا في كتاب العيال(١/٣٦٧رقم٢٠٣)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان(٢/٢٣٣)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٥٦رقم٦٣٤) وسنده صحيح، واختلف في رفعه ووقفه وكلاهما صحيح.

والثاني في المستدرك(٢/٤٠١رقم٣٣٩٩) بلفظ: «إن ذراري المؤمنين في الجنة يكفلهم إبراهيم عليه السلام» وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وبهذا اللفظ أخرجه أيضاً: الإمام أحمد في المسند(٢/٣٢٦)، وابن أبي داود في البعث(ص/٢٥رقم١٦)، وابن حبان في صحيحه(١٦/٤٨١رقم٧٤٤٦) وإسناده حسنٌ.

(١) عتبة بن عبد السلمي، أبو الوليد، صحابي شهير، أول مشاهده قريظة. مات سنة سبع وثمانين، ويقال: بعد التسعين، وقد قارب المائة. تقريب التهذيب(ص/٣٨١)، والإصابة(٤/٤٣٦).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند(٤/١٨٣)، وابن ماجه(١/٥١٢رقم١٦٠٤)، والطبراني في المعجم الكبير(١٧/١٢٥رقم٣٠٩) عن عتبة بن عبدٍ السلمي ﷺ، وإسناده صحيح.

(٣) صحيح البخاري (٣/رقم١٢٤٨)، وسنن النسائي (٤/رقم١٨٧٣)، وسنن ابن ماجة (١/رقم١٦٠٥).

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند(٥/١٥١)، والنسائي(٤/٢٤رقم١٨٧٤)، وابن حبان في صحيحه(٧/٢٠٢رقم٢٩٤٠)، وأبو عوانة في مستخرجه(٤/٥٠١رقم٧٤٨٢) وغيرهم وإسناده صحيح.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٣/٣٦رقم١١٨٨١)، وفي إسناده عبدالرحمن بن يزيد يظهر أنه ابن تميم وهو ضعيف، لكن وهم فيه أبو أسامة حماد بن أسامة فسماه ابن جابر كما نبه على ذلك الأئمة. انظر: تهذيب التهذيب(٦/٢٦٦).

(٦) رواه الإمام أحمد في المسند(٤/٣٨٦)، وسعيد بن منصور في سننه(٢/١٩٦رقم٢٤١٩)، والطبراني في الكبير–كما في مجمع الزوائد(٣/٥)–، من طريق أبي أمامة عن عمرو بن عبسة ﷺ، وفي إسناده الفرج بن فضالة وهو ضعيف. ورواه الطبراني في الأوسط(٩/٤٠رقم٩٠٨٠) بنحوه وفي إسناده مسلمة بن جابر الدمشقي، شيخ الطبراني: مجهول الحال، كما قال الذهبي في تاريخ الإسلام(٢١/٣٠٧).

وعن محمد بن سيرين، عن حبيبة بنت سهل، عن النبي ﷺ مثله[١].

وروى ابن أبي شيبة، من حديث عمرو الأنصاري، عن أم سليم بنت ملحان مرفوعاً، مثله[٢].

وأخرج الطبراني في «الكبير»، من حديث سعيد بن المسيب، عن أم مبشر: أن رسول الله ﷺ قال لها: «**يا أم مبشر، من كان له ثلاثة أفراط من ولده؛ أدخله الله الجنة، بفضل رحمته إياهم**»، وكانت أم مبشر تطبخ طبيخاً، فقالت: «أو فرطان؟»، **قال**: «**أو فرطان**»[٣].

وروى أحمد في «مسنده»، والطبراني في «المعجم»، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن عمرَ بنِ نَبْهَان، عن أبي ثعلبة الخُشني، قال: قلت: يا رسول الله، مات لي ولدان في الإسلام؛ فقال: «**من مات له ولدان في الإسلام؛ أدخله الجنة بفضل رحمته إياهما**»[٤].

إياهما»[٤].

---

(١) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى(٨/٤٤٥)، وإسحاق بن راهويه في مسنده(٤/٢٥١رقم٢٠٧٤)، والبخاري في التاريخ الكبير(١/٤٥٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٦/٩١رقم٣٣٠٤)، والطبراني في المعجم الكبير(٢٤/٢٢٤رقم٥٧٠)، وغيرهم، من طريق محمد بن سيرين، عن حبيبة بنت أبي سفيان به، وإسناده صحيح.

واختلف هل هي حبيبة بنت سهل أم غيرها؟ وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير(٢٤/٢٢٤رقم٥٧١)، من طريق محمد بن سيرين عن يزيد بن أبي بكرة عن حبيبة به، وأظنه من أوهام عبدالرزاق الصنعاني-أحد رواة الحديث-، وابن سيرين صرح بالسماع من حبيبة . والله أعلم.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند(٦/٤٣١)، وابن أبي شيبة في المصنف(٣/٣٦رقم١١٨٨٢)، وإسحاق بن راهويه في مسنده(٥/٥٧رقم٢١٦٢)، والبخاري في الأدب المفرد(ص/٦٤رقم١٤٩)، والطبراني في المعجم الكبير(٢٥/١٢٦رقم٣٠٥-٣٠٦) من طريق عمرو بن عامر الأنصاري عن أم سليم به، وإسناده صحيح.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في مسنده -كما في المطالب العالية(٥/٢٣٣رقم٧٨٩)-، والطبراني في المعجم الكبير(٢٥/١٠٣رقم٢٧٠)، من طريقين عن أم مبشر رضي الله عنها، في أحدهما المثنى بن الصباح: ضعيف، وفي الآخر: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى: ضعيف، وفيه رجل مبهم، ولكنه حديث حسن بشواهده.

(٤) رواه ابن سعدٍ في الطبقات الكبرى(٤/٢٨٤)، والإمام أحمد في المسند(٦/٣٩٦)، والبخاري في التاريخ الكبير(٦/٢٠١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٣/٢٧رقم١٣١١)، والدولابي في الكنى والأسماء(١/٥٨رقم١٣٨)، والطبراني في المعجم الكبير للطبراني (٢٢/٢٢٩، ٣٨٣رقم٦٠١، ٩٥٦، ٩٥٧)، من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن عمر بن نبهان، عن أبي ثعلبة الأشجعي، ووقع عند الطبراني في رواية «الخشني» كما ذكره العلامة الكنغراوي، وإسناده ضعيف: عمر بن نبهان: مجهول، كما في التهذيب (٧/٤٤١)، والتقريب(ص/٤١٧)، وابن جريج قد صرح بالتحديث عند ابن شاهين، كما ذكره الحافظ في الإصابة(٦/٤٢٠)، فلا يعل بعنعنته، والحديث حسن بشواهده.

وروى النسائي، من حديث معاوية بن قرة، عن أبيه قرة بن أبي إياس: أن رجلا أتى النبي ﷺ، ومعه ابن له فقال: «**أتحبه؟**» فقال: «**أحبك الله كما أُحبُّه**»؛ فمات، ففقده، فسأل عنه؛ فقال: «ما يسرك[1] أن لا تأتي باباً من أبواب الجنة؛ إلا وجدته عنده، يسعى لك، يفتح لك»[2].

وروى ابن ماجه، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ قال: «**والذي نفسي بيده، إن السَّقْطَ ليَجُرُّ أُمَّهُ بسَرَرِهِ[3] إلى الجنة، إذا احتسبته**»[4].

وروى أبو داود الطيالسي، عن عبادة بن الصامت: أن رسول الله ﷺ قال: «**النفساء يجرها ولدها يوم القيامة بسرره، إلى الجنة**»[5].

وروى ابن أبي شيبة، وأبو يعلى، عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن السقط يراغم ربه[6]، إن أدخل أبويه النار، حتى يقال له: أيها السقط المراغم ربَّه، ارجع؛ فإني قد أدخلت أبويك الجنة**»، قال: «**فيجرهما، حتى يدخلهما الجنة**»[7].

---

(١) في لفظ ابن حبان في صحيحه: أما يسرك، وفي بعض ألفاظه: ألا ترضى.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٣/٣٦رقم١١٨٨٦)، والبزار في مسنده(٨/٢٤٢رقم٣٣٠٢)، والنسائي في السنن(٤/٢٢رقم١٨٧٠)، وابن حبان في صحيحه(٧/٢٠٩رقم٢٩٤٧)، والحاكم في المستدرك(١/٥٤١رقم١٤١٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/٢٦، ٣١رقم٥٤، ٦٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/١٣٥رقم٩٧٥٣) وإسناده صحيح.

(٣) أي بسُرَّته.

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند(٥/٢٤١)، وعبد بن حميد في مسنده(ص/٧٢رقم١٢٣)، وابن ماجه في سننه(١/٥١٣رقم١٦٠٩)، والطبراني في المعجم الكبير(٢٠/١٤٥-١٤٦رقم٢٩٩-٣٠٠)، وفي إسناده يحي بن عبد الله التيمي ضعيف، وله شواهد ولكن في النفساء التي يقتلها سقطها وهو الحديث الآتي بعده.

(٥) رواه الطيالسي في المسند(ص/٧٩رقم٥٧٨)، والإمام أحمد في المسند(٣/٤٨٩)، و(٥/٣٢٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٥/٢٦٣رقم٢٧٨٨) ولم يذكر لفظه، والطبراني في المعجم الأوسط(٩/١٢٥رقم٩٣١٤)، وفي مسند الشاميين(٤/٧٣رقم٢٧٦٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٤٧/٣٠٢) من طريقين عن عبادة ﷺ، في الأول: راشد بن حبيش مختلف في صحبته والأظهر أنه تابعي، وفي الثاني: عيسى بن سنان القسملي فيه ضعفٌ، وهو حديث حسن بطريقيه، ولذلك صححه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب (٢/١٣٩٦).

(٦) أي يغاضب ربه، انظر: غريب الحديث لابن قتيبة(١/٤٢٢).

(٧) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٣/٣٧رقم١١٨٨٧)، و ابن ماجه (١/٥١٣رقم١٦٠٨)، والبزار في مسنده(٣/٥٧رقم٨١٥)، وأبو يعلي(١/٣٦٠رقم٤٦٨)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول(٢/٢١٨رقم٣٧٧)، والبيهقي في شعب الإيمان(٧/١٣٩رقم٩٧٦٣)، وإسناده ضعيف؛ فيه مندل بن علي: وهو ضعيف، وأسماء بنت عابس، ولا يعرف حالها، كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب(ص/٧٤٣).

وفي الباب: عن أبي سعيد الخدري، في «الصحيحين»[1]، وعن أبي موسى الأشعري، في صحيح البخاري، وغيره[2]، وعن عائشة، عند الطبراني في الأوسط[3]، وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم[4].

وهو مما أجمع عليه الأئمة، كما أفصح به أبو محمد بن أبي زيد القيرواني، شيخ المالكية[5]، المدعو عندهم بـ«مالك الصغير»[6]، ومما اتفق عليه كل من يعتد به في الإجماع،

(١) روى البخاري(٤٢١/١رقم١١٩٢)، ومسلم(٢٠٢٨/٤رقم٢٦٣٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه: أَنَّ النِّسَاءَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: اجْعَلْ لَنَا يَوْمًا، فَوَعَظَهُنَّ، وَقَالَ: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَ لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ كَانُوا حِجَابًا مِنَ النَّارِ**»، قَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَانِ، قَالَ : «**وَاثْنَانِ**».

(٢) تبع العلامة الكنغراوي في عزو حديث أبي موسى رضي الله عنه للبخاري العينيَّ في عمدة القاري(٢٨/٨) حيث قال: «وحديث أبي موسى عند البخاري في الجنائز»، ولم أجده فيه، وإنما وقفت على حديث لأبي موسى رضي الله عنه في الباب بلفظ: «**إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ، قَالَ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ : قَبَضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ، فَيَقُولُ : قَبَضْتُمْ ثَمَرَةَ فُؤَادِهِ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ، فَيَقُولُ : مَاذَا قَالَ عَبْدِي، فَيَقُولُونَ : حَمِدَكَ وَاسْتَرْجَعَ، فَيَقُولُ اللَّهُ : ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ**»، رواه الطيالسي في مسنده(ص/٦٩رقم٥٠٨)، والإمام أحمد في المسند(٤١٥/٤)، وعبد بن حميد في مسنده(ص/١٩٤رقم٥٥١)، والترمذي في سننه(٣٤١/٣رقم١٠٢١)، وابن حبان في صحيحه(٢١٠/٧رقم٢٩٤٨)، والبيهقي في شعب الإيمان(١١٨/٧رقم٩٦٩٩) من طريق أبي سنان عيسى بن سنان القسملي عن أبي طلحة الخولاني عن الضحاك بن عبدالرحمن بن عرزب عن أبي موسى رضي الله عنه به، وإسناده ضعيف، عيسى القسملي ضعيف، وقد اختلف في رفعه ووقفه فرواه البيهقي في الشعب(١١٩/٧رقم٩٧٠٠) موقوفاً، وهو أصح.

وقد رواه القاسم الثقفي في الرابع من الثقفيات(رقم١٠)، والدمياطي في التسلي والاغتباط بثواب من تقدم من الأفراط(ص/٥١رقم٤٣) بسند آخر، وآفته: عبدالحكيم بن ميسرة الحارثي: ضعيف، وتفرد به عن سفيان الثوري.

(٣) روى الطبراني في الأوسط(٢١١/١رقم٦٨٤).عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : «مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا مِنْ وَلَدِهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا؛ حَجَبُوهُ بِإِذْنِ اللَّهِ مِنَ النَّارِ» وفي إسناده إسماعيل بن إبراهيم التيمي: ضعيفٌ، وقد رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٣٦/٣رقم١١٨٨٣)، ومسدد في مسنده-كما في المطالب العالية(٢٢٩/٥رقم٧٨٦)- عن عائشة موقوفاً، وإسناده صحيح.

(٤) انظر: عمدة القاري للعيني(٢٧/٨) فقد ذكر أن أحاديث الباب رويت عن تسعة وعشرين صحابياً، وذكره الكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر(ص/١١٧)، وذكر أنه ورد عن ٢٣ صحابياً.

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر (٢٤٥/٣).

(٦) انظر: السير (١٠/١٧)، والوافي بالوفيات (١٣١/١٧).

الإجماع، كما قاله الحافظ علاء الدين مغلطاي في التوضيح(١)، كيف، وقد جرت السُّنَّةُ من لدن رسول الله ﷺ في الصلاة على جنائزهم، وثبت ذلك من طريق نقل الكافة عن الكافَّةِ؟

ولم يبق إلا ما قيل في أطفال المشركين: أنهم يكونون في برزخ بين الجنة، والنار؛ لأنهم لم يحملوا حسنات، ولا سيئات(٢).

وقيل: إنهم يمتحنون في الآخرة(٣)، للحديث الذي أخرجه البزار: حدثنا محمد بن عمر بن هتاخ(٤) الكوفي، حدثنا عبد الله بن موسى، حدثنا فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ أحسبه قال: «**يؤتى بالهالك في الفترة، والمعتوه، والمولود، فيقول الهالك في الفترة:** «**لم يأتني كتاب، ولا رسول**»، **ويقول المعتوه:** «**أي ربِّ، لم تجعل لي عقلاً أعقل به خيراً، ولا شرًّا**»، **ويقول المولود:** «**لم أدرك العمل**»، **قال: فترفع لهم نار، فيقال لهم:** «**ردوها**»، **أو قال:** «**ادخلوها**»، **فيدخلها من كان في علم الله سعيداً، لو أدرك العمل، قال:** «**ويمسك عنها من كان في علم الله شقياً**»، **فيقول تبارك وتعالى:** «**إياي عصيتم، فكيف برسلي بالغيب**؟» قال البزار: «لا نعلمه يروى عن أبي سعيد إلا من حديث فضيل»(٥).

قلت: وما هو بالحجة(٦)، وشيخه ضعيف(١)، وكان ربما يروي الشيء عن الكلبي، ويكنيه أبا سعيد(٢).

---

(١) التوضيح إنما هو لابن الملقن، وكلامه فيه بنحوه(١٠/١٦٨)، وأما مغلطاي فله كتاب التلويح وهو شرح على صحيح البخاري، وهو مخطوط، وقد نقل عنه الإجماع العيني في عمدة القاري (٨/٣٠).

وحكى الإجماع أيضا النووي في شرحه على مسلم (١٦/٢٠٧)، وشيخ الإسلام ابن تيمية كما في الفتاوى الكبرى (٥/٥٣٥).

(٢) وهو قول عبد العزيز الكناني، انظر: أحكام أهل الذمة (٢/١١٢٤)، وطريق الهجرتين(ص/٥٨٢)، وأبطل ابن القيم أن يكون هذا مصيرهم إلى الأبد، وأما لفترة معينة فليس بممتنع.

(٣) وهو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وقال: ((وهذا أجود ما قيل في أطفال المشركين وعليه تتنزل جميع الأحاديث»، مجموع الفتاوى(٤/٢٤٦) وصوبه واعتبره أصح الأقوال في (٤/٣٠٣، ٣١٢)، (٢٤/٣٧٢).

(٤) كذا ذكره العلامة الكنغراوي، وكذا هو في المطبوع من عمدة القاري(٨/٢١٣) والصواب أنه: هياج كما في مصادر التخريج وكتب التراجم، وهو: محمد بن عمر بن هياج الهمداني أو الأسدي الكوفي: صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٥هـ انظر: تقريب التهذيب(ص/٤٩٨).

(٥) رواه البزار كما في كشف الأستار(٣/٣٤رقم٢١٧٦)، وعلي بن الجعد في مسنده(ص/٣٠٠رقم٢٠٣٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٩/٢٩٨٤رقم١٦٩٥٠)، مختصراً، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد(٤/٦٠٣رقم١٠٧٦) من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري ﷺ به، وإسناده ضعيف، عطية العوفي:ضعيف.

(٦) قال الحافظ في التقريب(): صدوق يهم، وقال الذهبي في الكاشف (٢/٤٤٩٢): ثقة.

وروى البزار، من حديث أنس بن مالك، مرفوعاً: «**يؤتى بأربعة يوم القيامة: المولود، والمعتوه، ومن مات في الفترة، وبالشيخ الفاني، كلهم يتكلم بحجته؛ فيقول الله تعالى لعنق من جهنم -أحسبه قال-: «ابرز»؛ فيقول لهم: «إني كنت (ق٢٨٢/ب) أبعث إلى عبادي رسولاً من أنفسهم، وإني رسول نفسي إليكم، ادخلوا هذه**»، فذكر مثله[٣].

وروى الطبراني، من حديث معاذٍ، نحوه، وقال: «من غريب الحديث»[٤].

وأخرج البزار، من حديث الأسود بن سريع، عن النبي ﷺ: «**يعرض على الله الأصم، الذي لا يسمع شيئاً، والأحمق، والهرم، ورجل مات في الفترة، فيقول الأصم: «ربِّ، جاء الإسلام، وما أسمع شيئاً»، ويقول الأحمق: «ربِّ، جاء الإسلام، وما أعقل شيئاً»، ويقول الذي مات في الفترة: «ربِّ، ما أتاني لك من رسول»، قال: فيأخذ الله مواثيقهم، فيرسل إليهم تبارك وتعالى: «ادخلوا النار»"، فوالذي نفس محمد بيده، لو دخلوها؛ لكانت عليهم برداً، وسلاماً**»[٥].

ليس فيه ذكر المولود، ولا أن فيهم من كتب له السعادة.

---

(١) عطية بن سعد العوفي، صدوق يخطىء كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، انظر: تقريب التهذيب(ص/٣٩٣)، وقال الذهبي في الكاشف (٢٧/٢): ضعفوه، وقال في الميزان (١٠٠/٥): ضعيف.

(٢) انظر: العلل ومعرفة الرجال (١٣٠٦/١)، والمجروحين لابن حبان (٨٠٧/٢)، وتهذيب الكمال (١٤٧/٢٠).

(٣) رواه البزار كما في كشف الأستار(٣٤/٣رقم٢١٧٧)، وأبو يعلى في مسنده(٢٢٥/٧رقم٤٢٢٤)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٦٢رقم٦٤٦)، وابن عبد البر في التمهيد(١٢٨/١٨)، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف.

(٤) رواه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول(٢٢٠/٢رقم٣٧٩)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال(١١٨/٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٣/٢٠رقم١٥٨)، وفي الأوسط (٥٧/٨رقم٧٩٥٥)، وفي مسند الشاميين(٢٥٧/٣رقم٢٢٠٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(١٢٧/٥، ٣٠٥/٩)، وابن عبد البر في التمهيد(١٢٩/١٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية(٩٢٣/٢رقم١٥٤٠) وإسناده ضعيف جداً، فيه عمرو بن واقد: متروك.

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند(٢٤/٤)، وإسحاق في مسنده(١٢٢/١رقم٤١)، والبزار كما في كشف الأستار(٣٣/٣رقم٢١٧٤)، وابن حبان (٣٥٦/١٦رقم٧٣٥٧)، والطبراني في المعجم الكبير(٢٨٧/١رقم٨٤١)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٦١رقم٦٤٤)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة(٢٥٤/٤-٢٥٦رقم١٤٥٤-١٤٥٦)، من طريق قتادة عن الأحنف بن قيس عن الأسود بن سريع ﷺ به، ومن طريق قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة ﷺ، ولم يذكر ابن حبان، ولا الطبراني حديث أبي هريرة ﷺ، وسنده عن الأسود منقطع، قتادة لم يدرك الأحنف بن قيس، ووقع في رواية البزار: قتادة عن الحسن عن الأسود بن سريع، وأظنها وهماً، وأما رواية قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة فقد صححها البيهقي، وهو كما قال.

بل يؤخذ منه: أن الامتحان بهذا الخطاب، إنما يكون في حق من يعذر بالصمم، والحمق، والبكم، وعدم البصيرة، ممن قد قامت عليه الحجة في الدنيا(1)، من أهل الشرك والكفر.

لكن تأوله المتأولون: على مثل معنى حديث عطية، وتمسكوا بحديث عطية، في امتحان الأولاد، منهم من عمم أولاد المسلمين، ومنهم من خصه بأطفال المشركين؛ فوقفوا في أمرهم.

وكان سليمان بن أحمد الطبراني الحافظ، ممن يذهب هذا المذهب(2).

ووقف بعضهم بين القول بالامتحان، والقول بأنهم من أهل النار، وهو المذكور عن الإباضية(3).

ووقف آخرون بين القول بالامتحان، والقول بأنهم في الجنة، ولعله قول ابن المبارك، وحماد بن زيد.

والصواب: أنهم في الجنة؛ لأنهم بما ركب فيهم من العقل؛ فطروا على طلب المعرفة، والهداية، ولم يتحولوا عنها، وإن لم يكن في نفوسهم من موانع التحول، والشر، مثل ما في نفوس المتقين، والأبرار.

وصح أن يقال: إنهم ولدوا «على فطرة الإسلام»، أو «على الملة الحنيفية»، كما في رواية مسلم، من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ : «**ليس من مولود يولد؛ إلا على هذه الفطرة، حتى يُعَبِّرَ عنه لسانه**»(4)، وفي رواية له: «**ما من مولود؛ إلا وهو على الملة**»(5)، وفي رواية الطحاوي: «**ما من مولود؛ إلا يولد على الفطرة، ثم يقول: اقرؤوا ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾** [الروم:30]»(6).

---

(1) يظهر أن مراده بإقامة الحجة هنا: بلوغها، ولكن الشبه لم تزل عنه، لما عنده من التأويل، أو العجمة التي تمنعه من الفهم، أو نحو ذلك.

لأنه لو كان المراد بإقامة الحجة فهمها لما كان له عذر بترك الحجة، والركون إلى التقليد، والهوى والشهوة، بل يكون من الخالدين في النار كحال مشركي العرب من عامة ومتعلمين.

(2) انظر: المعجم الأوسط (٢/٣٠٢).

(3) ذكر ذلك عنهم الشهرستاني في الملل والنحل(١/١٣٥).

(4) صحيح مسلم (٤/٢٠٤٨رقم٢٦٥٨).

(5) صحيح مسلم(٤/٢٠٤٨رقم٢٦٥٨).

(6) شرح مشكل الآثار (٤/١١)، وهي عند مسلم (٤/٢٠٤٧رقم٢٦٥٨).

وأخرج[١]، عن الأسود بن سريع قال: غزوت مع رسول الله ﷺ أربع غزوات، فتناول أصحابه الذرية، بعدما قتلوا المقاتلة؛ فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فاشتد ذلك عليه، فقال: «**ألا ما بال أقوام قتلوا المقاتلة، ثم تناولوا الذرية؟**»، فقال رجل: «**أليسوا أبناء المشركين؟**»، فقال رسول الله ﷺ: «**إن خياركم أبناء المشركين، ألا إنه ليست نسمة إلا ولدت على الفطرة، فما يزال عليها حتى يبين عنها لسانها، فأبواها يهودانها، وينصرانها**»[٢].

وهو في «صحيح ابن حبان»[٣] بلفظ: «**ما من مولود إلا يولد على فطرة الإسلام حتى يعرب عنه لسانه**»، وذكره أبو نعيم في «الحلية»، وقال: «وهو حديث مشهور، ثابت»[٤].

واعترضه بعضهم: بأنه من رواية الحسن البصري، عن الأسود بن سريع، وقد أنكر ابن المديني، وابن معين، وأبو داود، وابن منده، وغيرهم[٥]، أن يكون سمع منه شيئاً.

وهو اعتراض مردود؛ بأن ذلك لا ينافي الثبوت، والشهرة، ولا يزيد قولهم: «لم يسمع منه»، على أنه لم يصرح في شيء من حديثه بالسَّماع[٦]، وليس ذا من شروط الصحة[٧]،

---

(١) يعني: الطحاوي.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند(٤٣٥/٣) و(٢٤/٤)، والدارمي في سننه(٢٩٤/٢رقم٢٤٦٣)، مختصراً، والبخاري في التاريخ الكبير(٤٤٥/١)، والنسائي في الكبرى(١٨٤/٥رقم٨٦١٦)، وابن حبان(٣٤١/١رقم١٣٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٣/٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٢٦٣/٨)، والحاكم (١٣٣/٢رقم٢٥٦٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٣٠/٩)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة(٢٤٧/٤رقم١٤٤٤) وغيرهم، من طريق الحسن عن الأسود بن سريع رضي الله عنه به، وقد صرح الحسن بسماعه من الأسود عند: البخاري في التاريخ، والنسائي، والطحاوي، والضياء وغيرهم، وقد قال البيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٤٤) : «والحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من الأسود بن سريع» وهذا فيه نظر، وإنما هو قول بعض الحفاظ، وقد وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصحح إسناده العراقي في المغني عن حمل الأسفار(٩٩٧/٢)، والألباني في الصحيحة(رقم٤٠٢).

(٣) صحيح ابن حبان(٣٤١/١رقم١٣٢).

(٤) حلية الأولياء(٢٦٣/٨) ولفظه: «وحديث الأسود مشهور ثابت».

(٥) انظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢٢٩/٤، ٣٢٢)، وسؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود(رقم٣٨٠)، وجامع التحصيل للعلائي(ص/١٦٣)، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر(٢٣٤/٢).

(٦) هذا فيه نظر، بل نفيهم سماع الراوي من شيخ إما لعدم إدراكه، أو لأنه يروي عنه بواسطة مع عدم ثبوت سماعه منه، أو لكونه معروفاً بالإرسال مع عدم تصريحه بالسماع، أو كونه لم يرحل في طلب العلم، ولم يدخل ذلك الشيخ بلد ذاك الراوي، إلى غير ذلك من الأسباب الحاملة على نفي سماع الراوي من شيخ من الشيوخ.

(٧) هذا صحيح في غير من اشتهر بتدليس الإسناد، أو من وجدت قرينة تدل على عدم سماعه من شيخه.

[وهو في مسند أحمد[(١)]: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا السَّرِي بن يحي، حدثنا الحسن، حدثنا الأسود بن سريع، فساقه][(٢)].

وقد روي أيضاً، من طريق الأعمش، عن الأسود بن سريع[(٣)]، وهو حديث بصري صحيح.

وروى الطحاوي، من طريق العلاء بن زيد، والأغر بن عبد الله بن الشخير، وغيرهما، ومن طريق الحسن، كلهم، عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير، عن عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في خطبته: «**إن الله تعالى أمرني، أن أعلمكم ما جهلتم من دينكم، يومكم هذا، وإن كل مال يجمع عبدي فهو حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنه أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم؛ فحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً**».

ومن طريق عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، عن عياض بن حمار: أن رسول الله ﷺ قال للناس يوماً: «**ألا أحدثكم، ما حدثني الله عز وجل في الكتاب؟ إن الله عز وجل خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين**» الحديث[(٤)].

قال الطحاوي: «حنفاءَ: أي: ميلاً إلى ما خلقوا له، وهو ما ذكره عز وجل في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]» [(٥)].

وروى[(٦)]، من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «**على ما خلقتهم عليه من طاعتي، ومعصيتي، وشقوتي، وسعادتي**» [(١)].

---

(١) مسند الإمام أحمد(٢٤/٤) وقد سبق تخريجه.

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) لم أقف على رواية للأعمش عن الأسود بن سريع، ولم يذكر أحد من العلماء فيما أعلم أن الأعمش روى عن الأسود، وهو لم يدركه، وأظن أن «الأعمش» محرفة من «الأحنف»، فهذا هو الذي ذكره ابن عبد البر، حيث قال رحمه الله في التمهيد(٦٨/١٨) : «وروى هذا الحديث عن الحسن جماعة منهم: بكر المزني والعلاء بن زياد والسري بن يحيى، وقد روي عن الأحنف عن الأسود بن سريع، وهو حديث بصري صحيح» وحديث الأحنف عن الأسود بن سريع قد سبق تخريجه(ص/٥٢)، عند ذكر حديث الأسود عن الأربعة الذين يحتجون يوم القيامة.

(٤) شرح مشكل الآثار (١٠/٥-٧رقم٣٨٧٥-٣٨٧٧)، وهو عند مسلم أيضا (٤٢١٩٧رقم/٢٨٦٥) من طرق عن مطرف به.

(٥) شرح مشكل الآثار (١٠/١٠).

(٦) أي: الطحاوي.

قلت: وهذا قول السلف والأئمة في الفطرة؛ أنها الحنيفية.

وإليه أشار الإمام محمد بن الحسن، حيث سأله أبو عبيد القاسم بن سلام، عن تفسير حديث أبي هريرة، فقال: «كان ذلك في أول الإسلام، قبل أن تنزل الفرائض، ويؤذن بالجهاد»[2].

يعني ﷺ: أن لها حكمها في الآخرة، وليس ينسخ، لكن ليس كذلك في الدين، إلا في ابتداء الإسلام ضرورةً، أنه نسخ بعد نزول الفرائض، والأمر بالجهاد، إذ قيل هم من آبائهم[3].

وخفي ذا على الطحاوي، مع ما لديه من الفقه، حتى زعم أن تفسير محمد يدفعه ما في حديث الأسود بن سريع: أنه كان في غزوة، وجهاد[4]، وهو لا يدفعه، لأنه على وفقه كما رأيت.

وروى الحكيم الترمذي في «النوادر»، من طريق أبي طالب الهروي، عن يوسف بن عطية، عن [قتادة، عن][5] أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً: «**كل مولود من ولد مسلم، (ق ٢٨٤/أ) أو كافر؛ فإنهم إنما يولدون على فطرة الإسلام، كلهم**»[6].

وروى ابن عبد البر، من طريق أبي معاذ -هو سليمان بن أرقم: ضعيف-، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: **سألت خديجةُ النبيَّ ﷺ عن أولاد المشركين، فقال: «هم مع آبائهم»، ثم سألته بعد ذلك، فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، ثم سألته**

---

(١) رواه ابن المنذر في تفسيره-كما في الدر المنثور(٦٢٤/٧)-، والطحاوي في شرح المشكل (١٠/١٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥٧٣/٣رقم١٠١٨) وإسناده صحيح.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد (٢١/٢)، وشرح مشكل الآثار(١٥/٤)، والتمهيد لابن عبد البر (٦٦/١٨).

(٣) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن محمد بن الحسن رأى الشريعة قد استقرت على أن ولد الكافر يتبع أبويه في الدين في أحكام الدنيا، فيحكم له بحكمهم فيها من عدم الصلاة عليه ونحو ذلك؛ فلا حجة في الحديث على أن حكمه في الدنيا حكم المؤمنين، وهذا حق، ولكنه ظن أن الحديث اقتضى لهم ذلك ؛ فقال: هذا منسوخ، كان قبل الجهاد، الذي أباح استرقاق النساء والأطفال، والمؤمن لا يسترق، ولكن كون الطفل تبعاً لأبويه في الدين في الأحكام الدنيوية أمر ما زال مشروعاً، وما زال الأطفال تبعا لآبائهم في الأمور الدنيوية، فالحديث لم يقصد بيان هذه الأحكام، وإنما قصد ما ولدوا عليه من الفطرة، انظر: درء التعارض (٢٨٧/٤).

(٤) شرح مشكل الآثار(١٧/٤).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وأظنه تبعاً للعيني في عمدة القاري(٣١/٨) فقد سقط منه أيضاً! وقد استدركته من نوادر الأصول للحكيم الترمذي

(٦) رواه الحكيم في نوادر الأصول(٢١١/٢رقم٣٧٠) وإسناده ضعيف جداً، يوسف بن عطية: متروك كما في تقريب التهذيب(ص/٦١١).

بعدما استحكم الإسلام؛ فنزلت: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء:١٥]، **فقال**: «**هم على الفطرة**»، أو قال: «**في الجنة**»[(١)].

قيل: لو صح هذا؛ لكان قاطعاً للنزاع.

قلت: أنى له الصحة؟ وإنما هو من تخليط أبي معاذ، والنزاع مقطوع بدونه، لكن فيه ما يدل أن الفطرة عند الناس؛ هي الحنيفية.

وأخرج أبو يعلى الموصلي، عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «**سألت ربي اللاهين من ذرية البشر، أن لا يعذبهم؛ فأعطانيهم**» غريبٌ، قيل: إسناده حسن[(٢)].

[**وإن صح**: أمكن حمله على أنه سأل أن لا يعذبهم بامتحان، ولا يعذب من ميَّز، وآمن منهم، على لهوهم، واشتغالهم عن العمل][(٣)].

وروى البزار: حدثنا أبو كامل الفضيل بن الحسين الجحدري، حدثنا أبو عوانة، عن هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: كان رسول الله ﷺ في بعض مغازيه؛ فسأله رجل فقال: «يا رسول الله، ما تقول في اللاهين؟»، فسكت رسول الله ﷺ، فلم يرد عليه كلمة؛ فلمَّا فرغ من غَزْوِهِ؛ طاف[(٤)]، فإذا هو بغلام، قد وقع، يعبث في الأرض، فنادى مناديه: «أين السائل عن اللاهين؟»، فأقبل الرجل إلى رسول الله ﷺ؛ فنهى رسول الله ﷺ عن قتل الأطفال، ثم قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين، هذا من اللاهين»[(٥)].

---

(١) التمهيد (١١٧/١٨)، وقد سبق تخريجه(ص/٣٨).

(٢) رواه علي بن الجعد في مسنده(ص/٤٢٥رقم٢٩٠٦)، وأبو يعلى في مسنده(٦/٢٦٧، ٣١٦رقم٣٥٧٠، ٣٦٣٦)، (٧/١٣٨رقم٤١٠١)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال(٤/٣٠٢، ٥/١٥٠، ٦/١٩)، والطبراني في المعجم الأوسط(٦/١١١رقم٥٩٥٧)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٥٥رقم٦٢٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية(٢/٩٢٦رقم١٥٤٥)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة(٧/٢٠١رقم٢٦٣٩)، من طرق عن أنس رضي الله عنه، ولا تخلو من مقال، ويظهر أنها تعود كلها ليزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف، والحديث ضعفه البيهقي، وابن الجوزي، وصححه الضياء المقدسي، وحسنه الحافظ في الفتح(٣/٢٤٦)، والعيني في عمدة القاري(٨/٢١١)، والألباني في الصحيحة(٤/٥٠٨رقم١٨٨١).

(٣) ما بين معقوفتين من الهامش.

(٤) في الأصل: غزوة طائف، وأظنه كتبه تبعاً للعيني في عمدة القاري(٨/٢١٢) وهو تصحيف.

(٥) رواه البزار في مسنده-كما في كشف الأستار(٣/٣٢رقم٢١٧٣)، والطبراني في الكبير(١١/٣٣٠رقم١١٩٠٦)، وفي الأوسط (٢/٢٨٤رقم١٩٩٧)، من طريق أبي عوانة عن هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس به، وإسناده صحيح.

وروى محمد بن سنجر في «مسنده»، وأحمد: حدثنا هوذة[1]، ثنا عوف، عن حسناء بنت معاوية بن صريمة، عن عمتها قالت: قلت: يا رسول الله من في الجنة؟ قال: «**النبي في الجنة، والشهيد في الجنة، والمولود في الجنة، والوئيدة في الجنة**»[2].

وروى أبو رجاء العطاري، من حديث سمرة بن جندب ﷺ، في رؤيا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «**والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم عليه الصلاة والسلام، والصبيان حوله، فأولاد الناس**».

لفظ رواية جرير بن حازم، عنه.

وقال عوف بن أبي جميلة في روايته: «**وأما الرجل الذي في الروضة؛ فإبراهيم عليه الصلاة والسلام، وأما الوِلْدان حوله؛ فكل مولود يولد على الفطرة**»، قيل: «يا رسول الله، وأولاد المشركين؟»، قال: «**وأولاد المشركين**».

أخرجه أحمد في «المسند»، والبخاري في «صحيحه»، وآخرون[3].

وروى أبو داود الطيالسي، وأبو يعلى، والبزار، عن سمرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**أولاد المشركين خدم أهل الجنة**»[4].

---

(١) في الأصل: هودة-بالدال-، وأظنه كتبه تبعاً للعيني في عمدة القاري(٣١/٨) وهو تصحيف، وهو : هوذة بن خليفة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي البكراوي، أبو الأشهب البصري، الأصم، نزيل بغداد: صدوق، من التاسعة، مات سنة ٢١٦هـ تقريب التهذيب(ص/٥٧٥).

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى(٨٤/٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه(٢٢٤/٤رقم١٩٥٠٣)، وفي مسنده(٣٤/٢رقم٥٤٢)، والإمام أحمد في المسند(٥٨/٥، ٤٠٩)، وأبو داود في سننه(١٥/٣رقم٢٥٢١)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان(٢٠٨/٣)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٥٥رقم٦٣١)، ومحمد بن سنجر في مسنده-كما في عمدة القاري للعيني(٣١/٨)-، ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد(١١٨/١٨)، وفي إسناده حسناء بنت معاوية، تفرد عنها عوف الأعرابي، وقال في التقريب: "مقبولة"، انظر: لسان الميزان (٥٢٧/٧)، والتقريب/رقم٨٥٦٠، ومع ذلك حسن إسناده في الفتح (٢٤٦/٣)، وفي بعض ألفاظه: «والموؤودة في الجنة» بدل «والمولود في الجنة»، وفي بعضها يوجد كلا اللفظين، وهو حديث حسن بشواهده دون لفظة «الموؤودة في الجنة» ففيها نظر، وأقوى ما يتعلق بكون الموؤودة في الجنة: ما رواه يحيى بن سلام في تفسيره عن قرة عن الحسن البصري أنه قال: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ فِي الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ: «النَّبِيُّ فِي الْجَنَّةِ، وَالشَّهِيدُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْمَوْلُودُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْمَوْءُودَةُ فِي الْجَنَّةِ» وهو حديث مرسل.

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند(١٤/٥)، والبخاري في صحيحه(١/رقم١٣٢٠)، وابن حبان في صحيحه(٤٢٧/٢رقم٦٥٥) وغيرهم.

(٤) رواه البخاري في التاريخ الكبير(٤٠٧/٦)، والبزار في مسنده كما في كشف الأستار(٣١/٣رقم٢١٧٢)، والروياني في مسنده(٦٤/٢رقم٨٣٨)، وأبو يعلى-كما في فتح الباري(٢٤٦/٣)-، والطبراني في المعجم

وأخرج الطبراني في «الأوسط»، عن أنس بن مالك، مرفوعاً، مثله[1].

قال العيني: «رواه الحجاج بن نصير، عن المبارك بن فضالة، عن علي بن زيد، عن أنس»[2].

وأخرجه سعيد بن منصور، عن سلمان ﷺ، من قوله، مثله، بإسناد حسن[3].

[وبه أخذ جماهير أهل العلم، من الأصحاب الحنفية، وغيرهم.

وقال الطبراني في «الأوسط»[4]: «وهو قول أهل السنة».

يعني: مَن يَقول: كلهم في الجنة، ومن قال: «يعرضون للامتحان، ويدخل بعضهم في الجنة»، من أصحابه، مع أن هذا مما يتجه إذا دخلوها كلهم، بلا امتحان، إذ لم يكن منهم

الكبير(٧/٢٤٤رقم٦٩٩٣)، وفي المعجم الأوسط(٢/٣٠٢رقم٢٠٤٥)، من طريق عباد بن منصور عن أبي رجاء العطاردي عن سمرة ﷺ به، وإسناده ضعيف كما قال الحافظ في فتح الباري، ففي سنده عباد بن منصور: لين الحديث، ومدلس، وقد عنعن.

(١) رواه الطيالسي في مسنده(ص/٢٨٢رقم٢١١١)، وابن أبي الدنيا في كتاب العيال(١/٣٦٩رقم٢٠٥)، وأبو يعلى في مسنده(٧/١٣٠رقم٤٠٩٠)، والطبراني في المعجم الأوسط(٣/٢٢٠رقم٢٩٧٢) وأبو نعيم في حلية الأولياء(٦/٣٠٨)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٥٥رقم٦٢٨)، من طريق يزيد الرقاشي عن أنس ﷺ به، وإسناده واهٍ، يزيد الرقاشي ضعيف.

ورواه وابن أبي الدنيا في كتاب العيال(١/٣٧٠رقم٢٠٦)، والبزار في مسنده (١٤/٣٩رقم٧٤٦٦) من طريق الحجاج بن نصير ، والطبراني في المعجم الأوسط(٥/٢٩٤رقم٥٣٥٥) من طريق الحر بن مالك كلاهما –حجاج والحر– عن مبارك بن فضالة، عن علي بن زيد، عن أنس ﷺ به، وسنده ضعيف، علي بن زيد هو ابن جدعان: وهو سيء الحفظ، ومبارك بن فضالة مدلس، واتهم بتدليس التسوية، فلعله سقط من سنده يزيد الرقاشي، فيعود إلى الإسناد السابق.

ورواه البزار في مسنده (١٤/٣٩رقم٧٤٦٧) من طريق معلى بن عبدالرحمن، عن مبارك بن فضالة، به وأوقفه على أنس ﷺ، ومعلَّى رافضي كذبه الدارقطني، ومتهم بوضع الحديث.

ورواه الطبراني في الأوسط(٣/٢٢٠رقم٢٩٧٢) من طريق مقاتل بن سليمان، عن قتادة، عن أنس ﷺ به، ومقاتل بن سليمان: وهو متروك، وكذبه غير واحدٍ.

(٢) عمدة القاري (٨/٣١)، وقد ذكرت هذه الرواية في الحاشية السابقة.

(٣) رواه معمر في الجامع(١١/١١٧رقم٢٠٠٧٩)، وسعيد بن منصور–كما في الجامع الصغير للسيوطي(١/٥٣٩– مع فيض القدير)–، ومحمد بن نصر في الرد على ابن قتيبة–كما في أحكام أهل الذمة(٢/١١٣٠)–، ولوين المصيصي في جزئه(ص/٥٥رقم٣٣)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٣٥٥رقم٦٣٠)، وأبو الطاهر السلفي في الجزء ١٨ من المشيخة البغدادية(رقم٨) من طرق عن سلمان ﷺ، وقد صححه ابن القيم في أحكام أهل الذمة(٢/١١٥٠) عن سلمان ﷺ.

(٤) المعجم الأوسط(٣/٣٠٢).

ما يساوون به أصحاب النعيم حينئذ، ولا ما يقتضي رفعهم مع ذريتهم؛ فكانوا من الخدم، هذا الذي يدل عليه العقل، والنقل][1].

فهذا مجموع ما هنالك من الآثار، فلم يصح في شأنهم إلا أنهم كلهم في الجنة، حتى قال النووي: «هو الصحيح لحديث إبراهيم عليه الصلاة والسلام»[2]؛ فأقر به مع مخالفته لمذهب أصحابه من الأشاعرة، ومخالفته ما قيل عن الشافعي من الوقف فيهم.

---

(١) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٢) شرح صحيح مسلم (١٦/٢٠٨).

-فصل-

قد تبين لك مذهب الجماعة في هذه المسألة: أن الأطفال كلَّهم في الجنة.

وعلى هذا أكثر القدرية والزيدية من الشيعة[(١)]، وبه أخذ ميمون بن عمران القدري[(٢)]، وشعيب بن محمد[(٣)]، وحازم بن عاصم[(٤)]، وأصحابهم من الخوارج الصفرية[(٥)].

وبه قالت المعتزلة[(٦)]، ووافقوا أهل السنة على أن أولاد المشركين خدم أهل الجنة؛ لأنه اللائق بشأنهم، كما عرفت.

---

(١) الزيدية من فرق الشيعة، نسبوا إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، تجمَّع حوله عدد من الشيعة، ودعا إلى نفسه وخرج فقتله أمير المؤمنين هشام بن عبدالملك رحمه الله، ثم إنهم سألوه عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فقال: هما وزيرا جدي، ولم يتبرأ منهما، فرفضه أولئك فسموا رافضة، ثم اختلف الزيدية فرقاً ثلاثة هم: الجارودية، والسليمانية والبترية، فقالت الجارودية: إن الصحابة رضي الله عنهم ظلموا علياً رضي الله عنه وكفروا من خالفه، من الصحابة وهم الجارودية، وهؤلاء وافقوا الرافضة في التكفير، ولذلك نراهم في زماننا متواخيين مع الروافض لعنهم الله، وقالت طائفة أخرى من الزيدية: إن الصحابة رضي الله عنهم لم يظلموه، لكنه طربت نفسه بتسليم حقه إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأنهما إماما هدى، ووقف بعضهم في عثمان رضي الله عنه وتولاه بعضهم، وجميع الزيدية لا يختلفون في أن الإمامة في جميع ولد علي بن أبي طالب من خرج منهم يدعو إلى الكتاب والسنة وجب سل السيف معه، وقد صارت الزيدية كلهم معتزلة». انظر: الفصل في الملل(٤/٧٦-٧٧)، والملل والنحل(١/٣٠، ١٥٤-١٦٢).

(٢) ميمون بن عمران من الخوارج، وكان على مذهب العجاردة، ثم خالفهم في مسائل قال فيها بقول القدرية، وقال: أطفال الكفار في الجنة، وحكي عنه أنه يبيح نكاح بنات الأولاد من الأجداد وبنات الإخوة والأخوات.انظر: الفرق بين الفرق(ص/٢٦٤-٢٦٥)، والملل والنحل(١/١٢٩).

(٣) شعيب بن محمد، رأس الشعيبية من الخوارج، كان من جملة العجاردة أتباع حمزة بن أدرك، إلا أنه برئ من ميمون حين أظهر القول بالقدر، وكان يقول: إن الله تعالى خالق أعمال العباد، والعبد مكتسب لها قدرة وإرادة، مسؤول عنها مجازى عليها، ولا يكون شيء في الوجود إلا بمشيئة الله تعالى، وهو على بدع الخوارج في الإمامة والوعيد، وعلى بدع العجاردة في حكم الأطفال، وحكم القعدة، والتولي والتبري، انظر: الوافي بالوفيات (١٩/٥٨)، الملل والنحل (١/١٢٧).

(٤) كذا ذكر الأيجي في المواقف(٣/٧٠٢)، ووردت تسميه في الملل والنحل(١/١٣١): حازم بن علي، والصحيح أنه خازم -بالخاء المعجمة-، واختلف في اسم أبيه فقيل: عاصم، وقيل علي، وقد وافق الشعيبية على قولهم. مقالات الإسلاميين(١/٩٦)، والفرق بين الفرق(ص/٧٣)، والملل والنحل(١/١٣١)، والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية للاسفراييني(ص/٥٥)، والأنساب للسمعاني(٢/٣٠٦)، والتعريفات للجرجاني(ص/١٢٨).

(٥) أتباع زياد بن الأصفر، إحدى أصول فرق الخوارج، وعنها تفرعت جميع الفرق سوى الأزارقة والإباضية والنجدية، وهم يوافقون في الجملة الأزارقة في تكفير أصحاب الكبائر إلا أنهم لا يرون قتل أطفال مخالفيهم، ونسائهم، ولم يكفروا القعدة عن القتال الموافقين لهم في اعتقادهم، ولم يسقطوا الرجم، وأجازوا التقية قي القول دون العمل، انظر عنهم: مقالات الأشعري(١/١٠١، ١١٨)، والفرق بين الفرق(ص/٧٠)، والملل والنحل (١/١٣٦).

(٦) الفصل في الملل(٣/٧٠).

فاتفقت عامة طوائف المسلمين على: أن الله سبحانه أجل من أن يعذبهم مع آبائهم، ويتصف بظلم، أو بشيء من الفعل القبيح، وأنه يمتنع منه مع قدرته عليه؛ إذ لم يكن في سائر صفاته العلية من مقتض له، بل توجب رأفته وحكمته العائدة إلى محبته نفسه، واستحسانه الخير، والجود، والفضل، والعدل؛ على أن يتنزه عن ذلك.

وكذلك كان قدماء المعتزلة يقولون: إنه يمتنع منه مع قدرته عليه، حتى قال أبو سهل بشر بن المعتمر البغدادي: «إنه قادر على تعذيب الطفل، ولو فعله كان ظالماً، لكن لا ينبغي أن يقال هكذا، بل يقال: لو فعل ذلك؛ لكان الطفل بالغاً، عاصياً، مستحقاً للعقاب»[(١)].

وقال صاحبه أبو موسى عيسى بن صبيح المزدار[(٢)] المعروف براهب المعتزلة: «هو قادر على الظلم والكذب، لكن يمتنع أن يريدهما؛ لأنه حكيم عدل»، كقول أهل السنة، فأفصح بموافقتهم فيه[(٣)].

وجعل أصحابه يتساءلون بينهم: كيف يكون قادراً عليه، وهو ممتنع منه؟

فإنه إنما صح هذا لأهل السنة، وفقهائهم، وحكمائهم، ولجمهور العقلاء معهم؛ لأنهم يصفونه بالحكمة، وأنها تعود إلى حمد ذاته، واستحسانه.

ويقولون[(٤)]: «الفاعل المختار: من يفعل ما حسن لديه، فيختار ما فيه غايات ذاته، ومحاب نفسه، فيفعل من مقدوراته ما يشاء، بإيجاب صفاته، فإذا كان يحب الجود والعدل؛ فعل مقتضاهما، وامتنع منه خلافه».

لكن لم يكن هذا موافقاً لأصل القدرية، في أن صاحب الإرادة يرجح لا بمرجح، على ما هو معروف من مذهبهم في أفعال العباد.

فيلزمهم القول: إما بأن الله لا يقدر على الظلم، وفعل القبيح، وإما أنه جائز منه، وليس يمتنع.

فاضطربت آراؤهم؛ فقال أبو إسحاق إبراهيم بن هانئ (ق٢٨٤/ب) بن سيار النظَّام مولى بني بحير بن الحارث بن عباد الضبعي[(١)]: الإرادة يوصف بها المخلوق، وليس يوصف بها

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري(٢٠١/١).

(٢) عيسى بن صبيح، أبو موسى البصري، المعتزلي، الملقب بالمردار-بالراء على الأشهر-، أخذ عن بشر بن المعتمر، وكان من كبار المعتزلة، وتفرد عنهم بمسائل، وتسمى فرقته: المردارية، وذكرها الجرجاني باسم: المزدارية، مات ٢٢٦هـ، انظر: ترجمته في الأنساب(٢٥٥/٥)، التعريفات(ص/٢٧٠)، والسير (٥٨٤/١٠)، واللسان (٣٩٨/٤).

(٣) انظر الملل والنحل (٦٧/١)، والسير (٥٤٨/١٠).

(٤) يعني: أهل السنة ومن يوافقهم.

بها الخالق؛ لأنه حكيم، فإذا قيل: «إنه مريد لأفعاله»، فالمعنى: «أنه خالقها، ومنشؤها»، يعني: بإيجاب حكمته، وإذا قيل: «مريد طاعات عباده»، فالمعنى: «أنه أمر بها».

قال: «ولا يوصف بالقدرة على ما ليس فيه مصلحة؛ لأن تجويز القبيح منه قبيح».

فلا يوصف بالقدرة على أن يزيد في عذاب أهل النار فوق استحقاقهم، باقتضاء عدله، أو يخفف عنهم.

وقاس عليه الزيادة في تنعيم أهل الجنة؛ **فأراد أن يقول:** يمتنع هذه الأمور منه؛ لخلوها من الحكمة، والمصلحة، فلم يحسن العبارة، وجعل القدرة مكان الإرادة؛ لأنه التبست عليه القدرة الممكنة بالقدرة التامة المشتملة على الإرادة، فلبَّسَ ما لَبَّس.

وتبعه عليه أصحابه من الوعيدية، ومن المرجئة، مثل صالح قبة(٢)، ويونس بن عمران(٣)، وأبي شمر(٤)، ومحمد بن شبيب(٥).

قيل: وكان النظام أمِّيًّا، وفيه نظر، لأن كلامه يدل على اطلاعه على كتب الفلاسفة، وتبحره في علومهم، فوق سائر المعتزلة، ولا سيما في الرياضيات، والطبيعيات، قد أخذ عنه هؤلاء وغيرهم من نبلاء الناس، لكن أهلكتهم الغُتْمَة(١)، وأهلكهم مذهب القدرية.

---

(١) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري أبو إسحاق النظام، شيخ الجاحظ، من رؤوس المعتزلة متهم بالزندقة وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة، منها الجواهر والأعراض، والطفرة، مات في خلافة المعتصم سنة بضع وعشرين ومائتين، وانظر مقالاته المستشنعة في تأويل مختلف الحديث/ص١٧-٢٣، وانظر ترجمته فيه وفي السير (٥٤١/١٠)، واللسان (٦٧/١).

(٢) صالح بن قبة بن صبيح بن عمرو، وهو رأس من رؤوس المعتزلة، ومن أقواله: إن الله جعل معارف دينه ضرورة يبتديها ويخترعها في قلوب البالغين، من غير سبب متقدم، ولا بحث، ولا نظر. انظر: الفرق بين الفرق(ص/١٨)، والتبصير في الدين(ص/٢٤)، ومقالات الإسلاميين(٤٠٦/١)، والملل والنحل(١٣٨/١)، ودرء تعارض العقل والنقل(٤٧/٩).

(٣) هو يونس بن عون النميري، وعمران تصحف، وتنسب إليه فرقة من فرق المرجئة الغلاة يقال لهم: اليونسية. الملل والنحل(١٤٠/١)، والتبصير(ص/٩٧)، والفرق بين الفرق(ص/١٩١).

(٤) أبو شمر، مرجئ قدري، طائفته تسمى الشمرية، وكان يزعم: أن الإيمان هو المعرفة بالله والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار له أنه واحد ليس كمثله شيء ما لم يقم عليه حجة الأنبياء، وإن قامت حجتهم عليه فالإقرار بهم وتصديقهم من الإيمان، والمعرفة بما جاء من عند الله غير داخل في الإيمان، وليس كل خصلة من خصال الإيمان إيماناً، ولا بعض إيمان، فإذا اجتمعت كان إيماناً كالسواد والبياض في الفرس بلق، وليس كل واحد منهما بلقاً، ولا بعض البلق، وجعل هؤلاء ترك الخصال كلها وترك خصلة منها كفراً. الملل والنحل(١٤٥/١)، الأنساب(٤٥٥/٣).

(٥) محمد بن شبيب من رؤوس المرجئة، ومن المعتزلة! وفرقته تسمى: الشبيبية، يزعم أن الإيمان: هو الإقرار والمعرفة بالله عز وجل أنه واحد، ليس كمثله شيء، والإقرار والمعرفة برسله، وبجميع ما جاء من عبد الله، مما لا اختلاف فيه بين المسلمين، والخضوع لله تعالى، وترك الاستكبار عليه، وأن الخصلة من الإيمان طاعة وبعض إيمان، ومن ترك خصلة منها كفر، ولا يؤمن إلا من أصاب جميعها، وأن الفاسق من موافقيه في القدر مؤمن بإيمانه وفاسق بكبيرته. انظر: مقالات الإسلاميين(١٣٧/١، ٢٠١)، والأنساب(٣٩٩/٣)، وإيثار الحق على الخلق في رد الخلافات(ص/٣٦٧)، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام(٥٤٦/٧).

ووافقهم على ذلك كله-فيما قال ابن حزم-: عَلِيٌّ الأسواري، كذلك سماه، وقال غيره: هو أبو علي عمرو بن فائد الأسواري [٢].

وكان من أصحاب موسى بن سيَّار، وله رواية عن مطر الوراق، ويحيى بن مسلم، قال ابن عدي: «بصري منكر الحديث» ، وقال ابن المديني: «ذاك ضعيف، يقول بالقدر»، وقال العقيلي: «كان يذهب إلى القدر، والاعتزال، ولا يقيم الحديث»[٣].

قلت: فوافق النظامية على ذلك، **وزاد عليهم**: أنه لا يوصف بالقدرة على ما أخبر أنه لا يفعله، ولا على ما علم أنه لا يفعله.

فانتهى إلى أنه إنما يقدر على ما يفعله، [ووافقه عليه جعفر بن مبشر الثقفي القصاب[٤]، وجعفر بن حرب الهمداني الأشج[٥]، وهما من أصحاب المزدار][٦].

ووافقهم عليه أبو العباس الناشئ «شرشير»؛ عبد الله بن محمد الأنباري[٧].

فنقل ابن حزم عن كتاب «المقالات» له: أن الله لا يقدر على أن يُسَوِّيَ بَنَانَ الإنسان، بعد أن سبق علمه أنه لا يسويها.

---

(٣) الْغُتْمَةُ: عُجْمَةٌ في المنطقِ، والأَغتَمُ الذي لا يُفصحُ شيئاً. تهذيب اللغة(٨/٩٨).

(٢) عمرو بن فائد أبو علي الأسواري، كان يذهب إلى القدر والاعتزال، طعن فيه جمع من الأئمة، أخذ عن عمرو بن عبيد، وله معه مناظرات، وكان منقطعاً إلى محمد بن سليمان أمير البصرة، ومات بعد المائتين بيسير، وسماه ابن حزم: علي الأسواري، وهو وهم منه. انظر: الفصل في الملل(١٣٩/٢)، ميزان الاعتدال (٣٣٩/٥)، ولسان الميزان (٣٧٢/٤).

(٣) انظر: الضعفاء للعقيلي(٢٩٠/٣)، والكامل لابن عدي (١٤٨/٥)، ولسان الميزان(٣٧٢/٤).

(٤) جعفر بن مبشر، أبو محمد الثقفي، أخو حبيش بن مبشر الفقيه، من رؤوس المعتزلة البغداديين، له مصنفات كثيرة في الكلام وغيره، منها كتاب الأشربة، تنزيه الأنبياء، الرد على المشبهة والجهمية والرافضة، مات سنة ٢٣٤هـ، انظر: ترجمته في تاريخ بغداد (١٦٢/٧)، السير (٥٤٩/١٠)، لسان الميزان (١٢١/٢).

(٥) سبقت ترجمته(ص/٢٨).

(٦) ما بين المعقوفتين من الهامش، وسبق التنبيه على ضبط لفظة المزدار وأن الأصح هو: المردار.

(٧) عبد الله بن محمد، أبو العباس الناشئ الأنباري، ثم المصري، يلقَّب بـ«شرشير»، وبـ«ابن شرشير»، شاعر، متكلم، له قصيدة نحو من أربعة آلاف بيت، على روي واحد، وقافية واحدة، ورام أن يحدث لنفسه أقوالا ينقض بها ما عليه الشعراء والمتكلمين والعروضيين، فسقط في بغداد، فلجأ إلى مصر وأقام بها إلى وفاته سنة ٢٩٣هـ. انظر: الوافي بالوفيات (٢٨٢/١٧)، ولسان الميزان (٣٧٢/٣).

قال[1]: «وهذا تكذيب محض»[2].

وليس كذلك؛ لأنهم يعنون بالقدرة: الاستعدادية التامة بالإرادة، وينظر في صحة النقل عنه؛ فإن ابن حزم شديد التحامل على نظار المسلمين من جميع الطوائف، بل على جميع المليين، ويتستر بمذهب الظاهرية.

والرجل[3] كان شديداً عليهم، له رد على شيخهم داود بن علي الأصبهاني، رده عليه ابنه محمد بن داود[4].

نعم، قال محمد بن إسحاق النديم، في ترجمة الناشئ: «يقال: «إنه كان ثنوياً[5]، فسقط من طبقة أصحابه المتكلمين»[6].

[يعني بقوله: «ثنويًّا»: أنه يقول: الخير من الله، والشر من الشيطان][7].

لكن قال أبو الفضل ابن حجر: «ولا تغتر بقول النديم؛ فإن هذا كان من كبار المتكلمين[8]»؛ قال: «وكان سبب تلقيبه بالناشئ: أنه دخل -وهو فتى- مجلساً، فناظر على طريقة المعتزلة، فقطع خصمه، فقام شيخ؛ فقبل رأسه، وقال: «لا أعدمنا الله مثل هذا الناشئ»، فبقي علماً عليه»[9].

قلت: [هو مبتدع من أصحاب النظام][10].

فاتفقوا على ذلك، وقالوا: كيف يوصف على تبديل قوله، أو على تغيير علمه؟ فهوَّلوا.

قيل لهم: فكيف كان عبادُهُ قادرين عليه في زعمكم تبديل القول، ممتنع منه، ويمتنع منه الكذب والظلم؛ لأنه أصدق الصادقين، وأحكم الحاكمين، ويمتنع أن يفعل شيئاً، قد علم أنه

(١) القائل ابن حزم.

(٢) انظر: الفصل (١٤٨/٤).

(٣) المراد به أبو العباس الناشئ.

(٤) انظر: لسان الميزان (٣٣٤/٣).

(٥) الثنوية: هم أصحاب الاثنين الأزليين، يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه، وهؤلاء قالوا بتساويهما فى القدم، واختلافهما فى الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح. الملل والنحل(٢٤٤/١).

(٦) لسان الميزان (٣٣٤/٣).

(٧) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٨) في اللسان: من كبار المسلمين.

(٩) لسان الميزان (٣٣٤/٣)، وقد أوردها الصفدي في الوافي بالوفيات (٢٨٢/١٧).

(١٠) ما بين المعقوفتين من الهامش.

لا يفعله، بضرورة العقول، والفطر، لكن لم يلزم منه أن يكون ممتنعاً عليه؛ فيكون عاجزاً عنه، بل كان قادراً عليه، ولو شاء لفعله؟

قالوا: وقوعه، مع علمه بعدم وقوعه؛ محالٌ، فكيف يكون مقدوراً عليه؟

فقيل لهم: لفظ المحال محالٌ، وهذا «ليس بمحال لامتناعه في نفسه»، بل من الممكنات، حتى جعلتموه مما يقدر عليه عباده، ولو وقع لم يلزم منه إلا أنه كان معلوم الوقوع.

نعم، إذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم وقوعه من العلم؛ صار محالاً من جهة امتناع ثبوت الملزوم بدون لازمه، وكل الأشياء بهذا الاعتبار محالٌ.

لكن إنما كان كذلك؛ لأن المحال قد يستلزم المحال.

وهذه الحجة مما يتشبث به المجبرة في نفي قدرة العباد، وقد تبين لك أنها مَغْلَطَةٌ.

وتشبث بها ابن حزم، واختار أنه قادر على ما يستحيل من تغيير علمه، وغير ذلك مما فيه إثبات الملزوم بدون اللازم، ويجمع بين النقيضين.

وجعل يغالط: بأنه إنما استحال المستحيل في عقول الناس مذ حدثت عقولهم، ونحو ذلك من الهذيان والسفسطة؛ لأنه جهمي خبيث، يجاهر بنفي الصفات، وينكر اسم العالم والقادر من جهة المعنى والاستدلال، (قصد إفساد) الأذهان والأديان.

يدور على التشكيك في حقائق الأشياء؛ لأنه مشى خلف منطق اليونان، يدعو إلى طريقة أرسطو وأتباعه.

يقول: إنه كتب في حدود الكلام أوراقاً يحتاج إليها المجتهد في الدين، لم أر أخبث منه مكراً في المتكلمين، حتى خفي أمره على كثير من أخصامه.

وكان أبو الهذيل العلاف، وأتباعه؛ كالشحَّام، والجبائِيَّيْنِ[1]: يوافقون أهل السنة، في أن الله ﷻ قادر على ما ليس يفعله؛ من الظلم، والقبيح.

وقالوا: إنه يمتنع منه لفقدان ما يقتضيه في صفاته وحكمته، وتحقق ما يعود منها إلى حمد ذاته، ومحبته نفسه للخير والعدل؛ لأنهم جهمية، يدورون على نفي كمالاته، وتعطيله عن صفاته سبحانه.

ولم يصفوه بالقدرة بالمعنى الذي يعقله العقلاء من لفظها، بل جعلوها بمعنى: «الترجيح لا بمرجح»، والتمكن منه في اصطلاحهم.

وقالوا: (إنه) امتنع منه ذلك؛ لأنه واجب عليه أن لا يفعله حقاً للعباد[1].

---

(١) أي: أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، وولده أبو هاشم عبدالسلام.

وهذا كلام لا حقيقة له، إذ لم يكن في وجوب الشيء على الفاعل ما يوجب امتناعه منه، [لكنه سَلَكَ على الحمقى من المعتزلة، وأظنه سَلَكَ[2] على هشام الفُوْطِي، وذويه، حتى نسب إلى عامة المعتزلة.

وأخذ به من تعَلَّق بكلامهم، من الزيدية، والإمامية[3]، من جهلهم، ومن غوايتهم][4].

وزعم أبو جعفر الإسكافي: أنه يوجب امتناعه من ظلم العقلاء (ق٢٨٥/أ) خاصَّةً، أن يخاطبهم بما لا يطاق.

وقال أبو القاسم الكعبي، وأتباعه: لا يوجب امتناع شيء من الممكنات.

[وتبعهم أبو الحسن الأشعري][4]، حتى ادعى وقوع التكليف بما يستحيل لذاته، ودعا إلى القول بأن أبا لهب كان مأموراً أن يؤمن بأنه لا يؤمن، وأفصح بذلك في كتاب الإبانة[5]، وتأول الظلم الممتنع منه على ما يستحيل لذاته.

وتبعه عليه أصحابه، حتى روّجوه على من لا فقه لديه، من أهل صناعة الحديث، من أتباع الشكية[6]، والمجبرة، ونحوهم.

واشتد ذلك على الأصحاب الحنفية، وسائر أهل السنة والجماعة، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة»[7].

وأصاب رحمه الله تعالى، وإنما قال ذلك؛ لأنه وَجَدَهُ يتظاهر باتباع السنة، ويدس ما يدس في كتبه، يدعو إلى الضلالة[8]، نسأل الله العفو والعافية.

---

(١) انظر جواب شيخ الإسلام عن هذه الشبهة: درء التعارض(٨/٤٠٥ -فما بعدها).

(٢) أي: اغتر به.

(٣) انظر: الفصل في الملل لابن حزم(٤/١٣٧)، ومنهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام(١/١٢٣، ١٣٤).

(٤) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٥) الإبانة(ص/ ١٩٤)، وسيأتي نقل المصنف لكلامه، والرد عليه.

(٦) هو لقب يطلقه مرجئة الفقهاء على القائلين بالاستثناء في الإيمان، وهو تأثر من الشيخ الكنغراوي بقول قدماء المرجئة.

(٧) الرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز ضمن مجموع الفتاوى (٦/٣٥٩): وتمامه: ((لا سيما وأنه بذلك يوهم حسنا بكلٍّ من انتسب هذه النسبة، وينفتح بذلك أبواب شر».

(٨) أبو الحسن الأشعري تاب وأعلن توبته، وأثنى شيخ الإسلام رحمه الله على كتاب الإبانة، ولكن بسبب قلة خبرته بالآثار، وعدم إتقانه لمنهج السلف يقع في أخطاء ومخالفات لعقيدة السلف قد يظن الظان أنه يتعمدها، والله أعلم. انظر: مجموع الفتاوى(١٢/٢٠٢-٢٠٥).

- فصل -

وقيل للمعتزلة: أنتم أنكرتم أن تكون معاصي العباد، وشرورهم مخلوقة مرادة لله تعالى؛ لأنها صدرت عنهم، وكانت من موجبات أنفسهم، وتغافلتم عما هنالك من تأثير الأسباب المخلوقة فيها، ولكن لما قِسْتم عليها طاعاتهم وحسناتهم، وهي كانت بتوفيقه، ومعونته، قد أعد لها أهلها، وأعدَّهم عليها، فركب في نفوسهم من الأخلاق الحسنة، ومن الإخلاص، والحياء، وحب الخيرات، ونحو ذلك، ما ليس مثله للنفوس الشريرة، وهو يختص برحمته من يشاء بحكمته.

وقد كان سلفكم الأول من القدرية قد يقرون أنها بإرادته، ولم يخرجوه من أن يقدر الخير كما أخرجوه من أن يقدر الشر، فأبوا أنها بمعونته أو بخلقه، واختبطوا في تفسير إرادته، فحكى أبو القاسم الكعبي عن شيخهم أبي سهل بشر بن المعتمر البغدادي أنه قال: إرادة الله تعالى فعل من أفعاله، وهي على وجهين: صفة ذات، وصفة فعل.

فأما صفة الذات فهو ﷻ لم يزل مريداً لجميع أفعاله، ولجميع طاعات عباده؛ لأنه حكيم، ولا يجوز أن يعلم الحكيم صلاحاً وخيراً إلا يريده.

وأما صفة الفعل؛ فإن أراد بها فعل نفسه في حال إحداثه فهي خلق له، وهي قبل الخلق؛ لأن ما به يكون الشيء لا يجوز أن يكون معه، وإن أراد بها فعل عباده؛ فهو الآمر بها.

فتأولها على الإرادة التشريعية، دون الإرادة التكوينية، وحاول الفرق بين إرادة الكل، وإرادة كل من النوعين، وبين الإرادة التقديرية، والتنجيزية، ولبسها بالخلق والإحداث.

غير أنه يفرق بينه، وبين ما يكون الفعل عقيبه، فكان يقر باتصافه بالأمور المتجددة، وأراد بالفعل هنا الأثر المراد، لما أُريدَ خَصَّه بالفعل، بل يوقع اسم الخلق على ما قام بنفسه مما يتجدد من صفة الفعل.

وأظن كان هذا مما جرأ صاحبه أبا موسى المزدار[1]، وذويه، على القول بخلق القرآن؛ فإنهم لم ينكروا أنه يتكلم على الحقيقة، بل قد يعنون أنه ناظمه، ومنشؤه، وأنه كان بإرادته وقدرته، ويحتجون بأنه شيء، والله خالق كل شيء.

(١) سبق التنبيه على ضبط لفظة المزدار وأن الأصح هو: المردار.

حتى وافقهم عليه طوائف من أتباع الفقهاء، ومن أهل الحديث، ممن أجاب في المحنة، لم يكونوا جهمية، ولا قدرية، ووقف آخرون، وهو من بدع الأقوال، لكن تشبث به أهل البدع، ونشأ منه ما نشأ على ما نبينه في موضعه.

وهذا الذي أشار إليه بشر بن المعتمر من أن المعاصي والطاعات ليست بمشيئة الله تعالى هو قول أبي إسحاق النظام وأصحابه، وقول جميع المعتزلة[1].

وكان هشام بن عمرو الفُوْطي شيخ المعتزلة يغلو في ذلك؛ فينكر أن يضاف إليه شيء من أفعال العباد، حتى منع أن يقال: إنه ألف بين قلوب المؤمنين، وإنه حبّب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، إلا عند تلاوة القرآن.

لأنه لم يقدر على إنكار تنزيله، وجعله متشابهاً، غير معلوم المراد؛ لأنه صرفه عن معناه الظاهر، المفهوم من لفظه، عند الخاصِّ، والعام، حتى تشابه عليه مقصوده، فتبع ما تشابه منه ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله.

وصار هذا من سنة المعتزلة، وغيرهم من أهل الكلام، كلما خصموا بنص مفيد لليقين؛ صرفوه عن معناه، وجعلوه من المتشابه، وأحدثوا قولاً في نفوس الناس، بأنها متماثلة، متساوية من كل وجه.

وغلا عباد بن سليمان الضمري صاحب هشام الفوطي في ذلك، حتى أنكر أن يقال: «إنه خلق المؤمنين والكافرين»، مخافة أن يضاف إليه كفرهم، أو إيمانهم[2]؛ فاحتاط لمحافظة أصلهم، وبئس الأصل هو.

واختلفت المعتزلة –بعد إخراجهم أفعال العباد عن خلق الله، وملكه سبحانه– في مفعولاتهم:

فأطلق شيخهم أبو سهل بشر بن المعتمر القول: بأن ما تولد من أفعال العباد؛ فإنما يكون بإرادتهم، وليس من خلق الله.

وتلك مجوسيةٌ، غير أنه خص ذلك بما يحصل في نفس المخاطبين، من سماع القول، وفهمه، ونحو ذلك من الإدراكات.

---

(١) يوجد هنا لحق بالهامش طمس أكثره ومما بقي : «وتبعهم عليه طوائف من الحرورية، وكثير من الإمامية وجمهور الزيدية خلاف ما عليه سلفهم ...شيخ البغداديين.. ومن بعدهم». انظر: الفصل لابن حزم (١٤٩/٤)، والملل والنحل للشهرستاني (١٤٧/١).

(٢) انظر: الفصل في الملل(٣٢/٣)، ولسان الميزان(٢٢٩/٣).

وما يحدث في محروقاتهم، ومصنوعاتهم من الروائح (ق٢٨٥/ب) والألوان والطعوم يسميها الأعراض؛ لأنه ظنها كذلك، ولم يسع عقله أن يكون عَرَضُهَا من ذاتيات تلك الأشياء، ثم قال ليس شيء من أفعال العباد إلا ولله فيه فعل من طريق الاسم والحكم بأنه صواب أو خطأ، كأنه أراد أنه يعلمها، ولم يشأ أن تكون، فيمكن أن تضاف إليه من جهة أنها من آثار مخلوقيه، فحاول أن يَرُمَّ[١] مَقَالَتَهُ، ولم تُقبل مَرَمَّتُهُ، وتبعه عليه أصحابه.

وغلا فيها أبو جعفر الإسكافي فقال: إن الله لم يخلق العيدان والطنابير والمزامير[٢]، وإنما خلق الخشب التي هي موادها، ولم تكن صورها بإرادته، ولم يكن له فيها فعل من طريق الحكم بأنها صواب فتضاف إليه من هذه الجهة.

وكان موسى بن سيار الأسواري على مذهبهم حيث قال: إن المقتول مات دون أجله ولو لم يقتل لعاش، واختاره أبو القاسم الكعبي شيخ المعتزلة البلخية؛ فانظر إلى الضلالة!

وكلم أبو موسى المزدار[٣] راهب البغداديين صاحبه بشر بن المعتمر في رجلين يقدر كل واحد منهما على شيء إذا اشتركا فيه؛ فقال جاز وقوع الفعل الواحد من فاعلين على سبيل التولد، يقول استقل به كل واحد منهما، وقال عباد بن سليمان الضمري: بل استقل كل منهما ببعضه، وهو اختيار الكعبي، وكلا القولين باطل ضرورة، أنه شيء واحد حصل بمجموع الفعلين واتفاق الإرادتين بإذن الله تعالى وقدرته.

وقيل لهم: الإنسان يتولد من نظره، ويتوصل بنظره إلى علوم كثيرة، لم تكن حاصلة له، ولا هي تابعة لإرادته، وهو لا يعلم كثيرا مما يجري في نفسه، فضلا عما يحدث من آثاره في البائن، ونحن نراه ربما ركب لونين فيحدث لون ثالث لم يكن شاعرا به، فكيف يقال إنه استقل بإيجاده؟ وقد يحدث أثر فعله بعد ذهاب نفسه، كالذي رمى آخرَ بسهم ومات قبل وصوله إليه.

فاختلفت أقوالهم فقال أبو الهذيل العلاف: ما تولد من فعل العبد في نفسه أو غيره من نوع الأكوان الأربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق؛ فالمؤثر فيه قدرته وإرادته، لكن لا تأثير لها في تكوين الأجسام، أو النقوش، والألوان، والإدراكات، وسائر ما لا يحيط بكيفياته.

---

(١) قال الزبيدي في تاج العروس(٣٢/٢٨١) : «رَمَّه يَرِمُّه وَيَرُمُّه، رَمًّا، وَمَرَمَّة: أَصْلَحَه بعد فَسادِه» باختصار.

(٢) انظر: الفصل لابن حزم (٣/٣٤، ٧٩).

(٣) سبق التنبيه على ضبط لفظة المزدار وأن الأصح هو: المردار.

فلا يؤلم لكمه أو صدمه أحداً، ولا يؤثر ضربه بالسيف في موت أحد، وإنما المقتول ميت عند ذلك بأجله، ولو لم يقتل لمات في الحين؛ لأنه استوفى رزقه، وغفل أنه لو لم يمت لكان له رزق.

قال: وكل ما يحدث في العالم من هذا النوع فهو من فعل الله تعالى وأثر قدرته، بمعنى الترجيح لا لمرجح بلا واسطة، فأخذ فيه بقول الجهمية، لأنه منهم، ووافق أبا سهل وذويه في الأكوان لئلا يفوته حظه من المجوسية، وزاد صاحبه أبو يعقوب الشحام على ذلك القول: بأن الجواهر والأعراض من الكيفيات والأكوان لها ذوات ثابتة قبل وجودها في الخارج، أزلية لم تكن أثرا لمؤثر، وإنما أثر الرب والعبد في جعلها على صفة الوجود، وأخذ به أصحابه كأبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم من البصريين، ووافقهم أبو الحسين الخياط[1] ومن تبعه من البغداديين، وقالوا جميعاً: كان الجوهر جوهراً متحيزاً حاصلاً في الحيز، والعَرَض عرضاً حاصلاً في المحل؛ قبل وجودهما.

وكان هذا قولهم في السواد والبياض وسائر صفات الأجناس، واستنكره أبو بكر بن عياش البصري[2] من أصحابهم، وقال: إنما الثابت في الأزل ذواتها، دون شيء من الصفات، فإنها تابعة لوجودها.

وكان أبو عبد الله الحسين بن علي البصري الملقب بالجُعْل[3] يوافقهم على القول بالذوات الثابتة في العدم؛ لأن العباد مستقلون في إرادتهم، لكن قال: سائر أفعالهم توجد بإرادة الله تعالى، ولا تأثير لقدرتهم، إلا في كونها طاعة ومعصية.

---

(١) أبو الحسين عبدالرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، من رؤوس المعتزلة، وزعيم فرقة الخياطية، وشيخ الكعبي، قالوا بالقدر، وتسمية المعدوم شيئا وجوهرا وعرضاً، وأن إرادة الله كونه غير مكره ولا كاره، وهي في أفعال نفسه الخلق، وفي أفعال عباده الأمر، وكونه سميعا بصيرا أنه عالم بمتعلقهما، وكونه إراداته أو غيره أنه يعلمه. انظر: لسان الميزان(٤/٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين(ص/٤٤)، الملل والنحل(١/٧٦).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عياش البصري، وهو من المعتزلة من أصحاب أبي هاشم الجبائي، ووصف بأنه صاحب زهد تقشف، وله كتاب في إمامة الحسن والحسين ﵄. انظر: ذكر الأيجي في المواقف(١/٢٧٦)، والمنية والأمل-باب ذكر المعتزلة(ص/٦٣-٦٤).

(٣) الحسين بن علي، أبو عبد الله البصري، يعرف بالجعل، سكن بغداد وصنف في الكلام على مذهب المعتزلة، وأملى مجالس من ذلك، وكان يدري الفقه على مذهب أهل العراق، قاله الخطيب، وقال أبو القاسم التنوخي: مات في ذي الحجة سنة ٣٩٩هـ، وله بضع وسبعون سنة، وقال الشيخ أبو إسحاق في الطبقات في فقهاء الحنفية: كان رأس المعتزلة صلى عليه أبو علي الفارسي. لسان الميزان(٢/٣٠٣).

وقال: لا يمكن ثبوت الجوهر بلا تحيز في الوجود، ولا في العدم، ولا ثبوت العَرَض بدون أن يكون عَرَضًا، وكذلك السواد والبياض ونحوهما من الأجناس، لكن حصول الجوهر في الحيز وحصول العرض في المحل هما اللذان يتبعان صفة الوجود.

وقال: إنها كانت قبل وجودها متصفة بالعدم[1].

وخالفه فيه سائرهم، فقالوا: لو كان اتصاف العدم في الأزل (ق٢٨٦/أ) لم يمكن زواله عنها، وامتنع وجودها، فاختلفوا فيها اختلاف أصحاب الهيولى[2] في المُثُل المطلقة[3] ممن أثبتها بشرط الإطلاق، ومن أقر بامتناع وجودها كذلك، ثم أثبتها لا بشرطه في ضمن المعينات، فلبسوا ما في أذهانهم الفاسدة بالذي في الخارج، فيا زيغة العقول!

القول في طبائع الأشياء

واتفق أبو الهذيل وأتباعه على إنكار الطباع، وإنكار تأثير الأسباب المخلوقة في مسبباتها من سائر الخليقة، إلا ما كان من أبي هاشم الجبائي؛ فإنه قال: جاز أن يتولد من فعل الله فعل آخر في الغائب.

وقيل: إنه جوز ذلك في الغائب والشاهد، لما يرى من حركات الأشجار، وأغصانها، وأوراقها، بتحريك الرياح، فأقر به، مع موافقته أصحابه في أن حركة الرياح كانت من فعل الله، وأثر قدرته، بلا واسطة.

وزعم أن الألم الحاصل بالضرب متولد من وَهْيِ المحل[4]، فجعل الشرط مكان السبب من عَمَايَةِ قلبه.

وقال هشام بن عمرو الفُوْطِي وأصحابه: «ما تولدّ من فعل الإنسان في نفسه فهو الذي كان بتأثير قدرته، ولا صنع له فيما وراء ذلك».

وكان يغلو في إنكار تأثير الأسباب والطبائع المخلوقة، يقول: «لا ينبغي أن يقال: إن الله يعذب الكفار بالنار، أو يحيي الأرض بالأمطار، ويخرج بها النبات، لكن يعذبهم في النار،

---

(١) انظر: المواقف مع شرحه(١/٢٦٥-٢٦٦).

(٢) الهَيُولَى: لفظ يوناني بمعنى الأصل والمادة، وفي الاصطلاح: جوهر في الجسم، قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال، محل للصورتين الجسمية والنوعية. التعريفات للجرجاني(ص/٣٢١).

(٣) المثل المطلقة: هي الكليات المجردة عن الأعيان. انظر الكلام على المثل المطلقة أو المثل الأفلاطونية مع بيان الحق الصفدية لشيخ الإسلام(١/١١٣).

(٤) ذكر الشريف في شرح المواقف أنه المعتمد من قولَيْ أبي هاشم الجبائي انظر: المواقف مع شرحها(٣/٢٤٠).

ويحيي الأرض عند نزول الأمطار»، وجعلوا مصنوعات العباد خارج ذواتهم مخلوقة لله بلا واسطة[١].

وقيل لهم: الناس يعلمون أن أفعالهم لم يتخلل بينها وبين متعلقها في البائن فعل آخر، فكيف يمكن نسبتها إليه على وجه المباشرة؟

قالوا: كفى بكونها مرادة له. وتابعهم عليه المطرفية[٢] من الزيدية، وطوائف أخر[٣].

وقال أبو معن ثمامة بن أشرس النميري: «المتولدات لا فاعل لها، لا يمكن إضافتها إلى فعل العباد؛ لأنهم لا علم لهم بتفاصيلها، ولا إلى الله تعالى؛ لأنها لم تكن مرادة له، أو كانت مرادة له كانت على وفق إرادته، لكنها لم تكن بفعل منه، فلم تكن من مصنوعاته»[٤].

وقيل: إنه قال في أفعالهم مثل قوله في المتولدات؛ أنها لا فاعل لها إلا إراداتهم[٥].

وقيل: كان يقول: «لا فعل لهم إلا الإرادة، وسائر أفعالهم تبدو منهم طباعاً، فكانت مخلوقة لله تعالى»[٦]، وهو قول أبي عثمان عمرو بن بحر الحدثي الجاحظ كما في إيثار الحق[٧].

وقيل: بل كان يقر بأن أفعالهم وإراداتهم إيجاب طباعهم بأسبابها، فيقر بآثار سائر الطبائع، ويأبى أنها مخلوقة، ويغلو في ذلك، حتى قال: النار تجذب أهلها، وأنكر أن يقال: إن الله يدخلهم فيها، كما ذكره الشهرستاني وغيره عنه[٨].

---

(١) انظر: الملل والنحل(٧٢/١).

(٢) قال العلامة الصنعاني في توضيح الأفكار(٧٥/٢): «المطرفية: نسبة إلى مطرف بن شهاب، وهم فرقة من الزيدية، لهم أقوال ردية، ومذاهب غير مرضية، قاتلهم المنصور بالله [عبد الله بن حمزة]، وخرب ديارهم ومساجدهم، وأخبارهم معروفة، وله أشعار فيهم، وفي حربهم في ديوانه، وقد ألف عبد الله بن زيد العنسي العلامة كتاباً في أخبارهم، وبيَّن فيه حقائق أحوال المطرفية، وذكر أي المنصور أنهم صرحوا له بذلك في مناظراتهم. والله أعلم» باختصار. وانظر: الزيدية للأكوع (ص/ ٧٦ – ٧٧) وتيارات معتزلة اليمن(ص/١٨٧ ، ١٩٢)

(٣) انظر : إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات(ص/٢٨٤).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق(ص/٩٥، ٣٢٨)، الملل والنحل (٧٠/١-٧١).

(٥) انظر: المواقف مع شرحه(٦٦٧/٣).

(٦) انظر: الملل والنحل (٦٩/١).

(٧) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات(ص/٢٨٤).

(٨) الملل والنحل (٧٠/١-٧١).

وقال أبو المعتمر معمر بن عباد السلمي العطار: «إن الله خلق أجسام العالم، وتركها لطبائعها، لم يخلق شيئاً من الأعراض، غير أنه يحيي ويميت»[1].

وكان يقول بالنفوس المجردة، وينكر تأثير الأسباب في إرادات العباد، مع قوله بأن الاستطاعة مع الفعل، فقال: «الإرادة معنى، لا يثبت إلا بمثلها من المعاني تتسلسل وقتاً واحداً»، وتبعه عليه أصحابه فلقبوا بأصحاب المعاني[2].

وقال أبو إسحاق النظام، وأصحابه؛ كالجَعْفَرين؛ ابن مبشر الثقفي، وابن حرب الهمداني وأبي جعفر الإسكافي، فيما حكى الشهرستاني عنه، ووافقهم أبو علي الأسواري وأتباعه: «أن ما جاوز محل القدرة الحادثة من نفوس الأحياء: فهو من فعل الله، يبدو من محله بإيجاب الخليقة، كالحركة المتولدة في الحجر، فإن الله طبعه على أنه إذا دفعته اندفع، وإذا أخرجته من حيزه، ثم تركته؛ عاد إليه طباعاً»[3].

قال: «وكذلك سائر الأجسام المخلوقة، هي مجبولة على الحركة في الأين، والكيف».

وزعم: أن الله تعالى خلقها كلها دفعة، كجميع صفاتها، من الألوان والطعوم والروائح، وغير ذلك من الكيفيات الحسية، فخلق بعضها في البعض، الأحمر في الأزرق، والأسود في الأبيض، والمر في الحلو، والرطب في اليابس، والحار في البارد، والكثيف في الشفاف، والصلب في المائع، وبالعكس.

فإذا حركت شيئاً منها فربما كانت حركته تلك موجبة لتحرك ما في ضمنه، فيظهر ما كان خفيا، ويَخْفَى ما كان ظاهرا من الكيفية[4].

الإشارة إلى بطلان نظرية الكمون والبروز وطريقة النظام

فوافقوا أهل الخلط من الفلاسفة على تخليطهم، وتأويلهم الفسادَ والكَوْنَ المشهودَين في حقائق الأشياء، وذواتها، وتغيراتها المعلومة بالحس والعقل؛ على ما تمحلوه (ق٢٨٦/ب) من البروز والكمون، ولزمهم مثل ما لزمهم من القول، بكون تلك النيران كامنة في حبل الكبريت، والنخلة في النواة، والثمرات في الليف والخشب، وجسم الدجاجة في البيضة، وجسم الإنسان في النطفة.

---

(١) انظر: التبصير في الدين(ص/٧٣)، والملل والنحل(١/٦٦-٦٨)، والمواقف مع شرحه(٣/٦٦٧).

(٢) انظر: الملل والنحل(١/٦٧)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين(ص/٤٢)، ودرء تعارض العقل والنقل(١/٣٦١).

(٣) انظر: الملل والنحل(١/٦٩)، والصفدية لشيخ الإسلام(ص/١٥٠-١٥١)، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير(ص/٣١٩).

(٤) الملل والنحل (١/٥٦).

أو تكون تلك الخواص واللوازم كامنة في محال الأضداد من الناميات، والجمادات.

ولزمهم إذا لم يكن[1] تغير هذه الحقائق تَغيراً للذوات والصفات: أن لا تفنى أجسام العالم بالقسمة، ويجوز تجزُّؤها إلى ما لا نهاية، وهو معنى تركبها من الأجزاء الغير المتناهية؛ فالتزموه، أو من التزمه منهم، وهو قول أنكساغورس[2] من الأوائل.

فأورد الناس عليهم: أنها إذا كانت كذلك؛ لم يمكن لأحد أن يمرّ بشيء، ويتجاوزه في وقت محدود؛ لأنه يحتاج أن يمرّ على أجزائه، وينهيها، وهي لا تنتهي، ولا يمكنه أن يمرّ بها، وينهيها، بدون أن يحاذي بعضها؛ فيقفز.

فحكى أهل الكلام عن النظام أنه قال: هو ممكن، فأنكره الناس، كما أنكروا عليهم وعلى شيخهم أبي الهذيل العلاف قولهم: بالجواهر المنفردة، والتزامهم ما لزمهم فيه من القول، بتفكك الرحى في دورانه.

فاستمر التشنيع بطفرة النظام، وبتفكك رحى أهل الكلام، كما قاله التفتازاني في مقاصده[3].

وهذا الذي ذهب إليه النظام، وموافقوه: من القول بالخلط[4]، قد صار إليه عامة فلاسفة الإفرنج، وأطبائهم، وأهل الكيمياء منهم، مع ظهور فساده.

وكانوا يجعلون الجسم البسيط يخلق من مادتين مركباً منهما، يقولون ببقائهما في ضمنه، بعد فنائهما.

---

(١) في الأصل: تكن.

(٢) تقرأ في الأصل كأنها: أنكساغراس، وهو **انكساغورس: فيلسوف من أهل ملطية، من قوله: إن أصل الأشياء جسم واحد موضوع الكل، لا نهاية له، ولم نبين ما ذلك الجسم أهو من العناصر أم خارج عن ذلك؟ قال: ومنه تخرج جميع الأجسام، والقوة الجسمانية، والأنواع، والأصناف. الملل والنحل(٦٥/٢).**

(٣) شرح المقاصد(٢٩٨/١).

(٤) قال في المواقف(٥١٣/٢) : «القول بالخليط وهو أن المركبات موجودة بالفعل وقد يجتمع أجزاء منها فيحس لها قدر وإلا فلا يحس فإن القائل بالخليط يزعم أن في الأجسام أجزاء على طبيعة اللحم وأجزاء على طبيعة الحنطة وأجزاء على طبيعة الذرة وهكذا وهي متصغرة مختلطة جدا فإذا اجتمع أجزاء كثيرة متجانسة أحس بها على تلك الطبيعة فليس هناك تغير في الطبيعة وكذا لا تغير في الكيفيات فالماء إذا تسخن لم يستحل في كيفيته بل كان فيه أجزاء نارية كامنة فبرزت بملاقاة النار وذهب جماعة إلى أن الأجزاء النارية لم تكن كامنة بل نفذت في الماء من خارج فهؤلاء أصحاب الغشو والنفوذ والأولون أصحاب الكمون والبروز وكلاهما ينكران الاستحالة والكون والقول بالمزاج مبني على القول بهما أما على الأول فلأن حصول المزاج باستحالة الأرقام كما عرفت وأما على الثاني فلأن النار لا تهبط على الأثير بل تتكون ههنا».

ويقولون: المركبات تنحلّ إلى بسائط لا تزول، ويسميها بعضهم بالاسطقسات(١).

ثم ظهر لهم أن بعضها كان من أصلين، كالذي جعلوه مركباً؛ فبطل الفرق.

و(تنزلوا) عن مقالته هذه، وابتدعوا القول بالأجسام المتماثلة الموزونة المتجاذبة، التي يسمون الواحد منها بالأثوم(٢)، وزعموا أن جميع ما في العالم من حقائق الأشياء، وصفاتها؛ كامنة فيها، لا يبرز ما يبرز منها إلا أن يتركب بعضها بالبعض، فيبرز ما يقتضيه ذلك التركيب منها.

وقالوا: جميع أجسام العالم مركبة من الأثومات.

إلى أن اعترض بعضهم على بعض: بأن هناك ما يؤثر على البين، حيث لا شيء يوصف بالثقل، والتجاذب، فتمحلوا القول بالأثير(٣).

وهو معنى الجسم اللطيف، الفاقد جميع الصفات البارزة.

وقال قائلون منهم: الأتوم يتركب من الأثير، ويرجع ثقله وكثافته إلى تمدد الأثير.

وكانوا يرونه لا يفنى، حتى تبين لهم بعد اكتشافهم على الراديوم: أن كثيراً مما جعلوه قديماً لا يزول، ربما انقلب إلى الشعاع، وفني، بدون أن يخلفه شيء، مما يصح عليه اسم الجسم، أو المادة.

فباح فيلسوف الوقت كستلبون: أن ليس شيء من أجسام العالم إلا يفنى في آخريته، **ثم قال:** جاز أن يصير الجسم قوة، يكمن فيها القيام بالنفس، وبالعكس.

فتمحل القول بوجود الطبائع المشتركة بين الأعيان، وقواها، وأعراضها؛ كالحرارة، والحركة، وكون الجميع كامنة فيها، ويبرز ما يبرز منها، حيث يكمن ضده، وإلا بطل أصلهم.

فأراد أن يَرُمَّ المُحَال بالمُحَال، لو أمكنه.

---

(١) الاسطقسات: لفظ يوناني بمعنى الأصل، وتسمى العناصر الأربع التي هي الماء والأرض والهواء والنار، اسطقسات لأنها أصول المركبات، التي هي الحيوانات والنباتات والمعادن. التعريفات للجرجاني(٣٩/١).

(٢) هو عبارة عن آلة منتهية الحالات حيث يمكن من كل حالة وبوجود دخل معين أن ينتقل الأوتومات لعدة حالات تالية.

(٣) الأثير عند الطبيعيين: سيال يملأ الفراغ يفترضون تخلله الأجسام، وعند الكيميائيين: سائل غير ذي لون طيار يذيب المواد الدهنية ويستخدم في الطب. المعجم الوسيط(ص/٥).

وإنما ذكرت هذه الأقاويل؛ لأن كثيراً من المسلمين ابتلوا بها في عصرنا، ليعلموا ما فيها، وكان شرّها قول من لم يفرق بين الأرواح والأجسام؛ إذ يلزمهم زيادة على ما ذُكِر: أن تكون حياة الناس، وعلومهم، وأفهامهم، وأنظارهم؛ كامنة في الحجارة، والأطيان، وفي عروق الشجر، وأحشاء البهائم، والحيتان.

ويكون الإبصار الواحد المعين، والسمع الواحد المعين، والفهم الواحد المعين، والعلم الواحد المعين؛ متوزعا في مواد كثيرة، إلى غير ذلك من المفاسد، التي لا ينبغي لعاقل أن يقول بها.

ولم يكن هذا من قول النظامية، وموافقيهم، من مثبتي الأرواح، وإنما يقولون (ق٢٨٧/أ) بالكوامن في المحال القابل لبروزها، وما تكلفوا القول به إلا ليتخلصوا عما ورد عليهم، وما هو بِمُخَلِّص.

فيقال لهم: هل كانت الكامنات معدّة للبروز بحركاتها تلك: قد علم اللهُ بها؟

فإن أنكروا، وقالوا: إنما أعدها لأمر مبهم، لم يعلم به؛ كفروا، وهم لا يرضون بالكفر.

وإن أقرّوا: أنه علم بها، وأعدها لتبرز بها، وهم يقرّون بها؛ لزمهم الإقرار بأنه أراد بروزها، وهم يأبونه، فكانوا متناقضين.

الكلام في الاستطاعة التامة التي يكون بها الفعل

فاتفقت المعتزلة، إلا معمر بن عباد، والجاحظ، في إحدى الروايتين عنه: أن الاستطاعة التامة التي يكون بها الفعل؛ لا تزيد على القدرة الممكنة، المشروطة في التكليف، التي تكون قبل الفعل، وقد تصلح للضدين، ويكون معها الفعل مرة، والترك أخرى، ويرجع أمرها في القوى المودوعة في النفس والبدن.

ففسرها ثمامة بن أشرس، وبشر بن المعتمر: بسلامة الآلات، وصحة الجوارح، وتخليتها من الآفات، وقال: «هي نفس المستطيع»، بناء على اصطلاح سلفهما: في أن الصفات عين الذات.

فوافقهما عليه جمهورهم، كما ذكر عن أبي بكر بن كيسان[١]، وهو قوله في العجز، وقول أبي علي الأسواري فيهما، وقول أبي إسحاق النظام في الاستطاعة[٢].

وقال في العجز: آفة دخلت عليه، وكان ربما قال: «الاستطاعة بعض المستطيع»[٣].

وتبعه عليه جمهور أصحابه من المعتزلة، وغيرهم؛ منهم أبو العباس الناشئ، فيما ذكر ابن حزم عنه[٤]، وصالح قُبة، وموسى بن عمران، ومحمد بن شبيب من المرجئة القدرية.

وهو اصطلاح هشام بن الحكم الكندي شيخ الرافضة، فيما قيل، واصطلاح صاحبه هشام بن سالم الجواليقي، وكثير من الشيعة، وبعض الحرورية[٥].

فأرادوا أنه بعض المعاني القائمة به.

وكانوا يتساءلون: متى يفعل بها: عند حدوث السبب الداعي للفعل، أو بعده؟

إذ علموا أنه لا يتأتى قبله. فقال شيخهم بشر بن المعتمر: لا أقول: «يَفْعَل بها في الحالة الأولى، أو في الحالة الثانية»، لكن أقول «إنه يفعل، ولا يكون الفعل إلا في الثانية».

وقال أبو الهذيل العلاف: هي معنى غير السلامة والصحة، وفسرها: بأنها صفة يتأتى معها الفعل، والترك.

وقال: إنها تكون قبل الفعل، وتبقى مع أفعال القلوب، وجاز أن لا تبقى مع أفعال الجوارح، فيفعل بها في الحالة الأولى، وإن لم يوجد الفعل إلا في الثانية، قال فَحالُ «يَفْعَل» غير حال «فَعَل».

فقال أبو علي الجبائي: هو في الأولى «يفعل» بها، وفي الثانية «فعل».

وقال ابنه أبو هاشم: في الأولى: «سيفعل»، وفي الثانية: «يفعل»[٦].

---

(١) عبد الرحمن بن كيسان، أبو بكر الأصم المعتزلي، صاحب هشام بن عمرو الفوطي، وافق شيخه هشاما في أن الجنة والنار لم تخلقا إلى الآن، وزعم أن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة، صنف كتاب خلق القرآن، وكتاب الحجة والرسل، وكتاب الحركات وغيرها مات ٢٠١هـ السير (٤٠٢/٥). بالوفيات (١٦٩/١٠) لسان الميزان (٤٢٧/٣).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين(٢٢٩/١)، وتبصرة الأدلة(٥٤٣/٢)، ولا تكاد تخلوا كتب الفرق، وكتب الاعتقاد التي فيها الرد على أهل الكلام من ذكر هذه المسألة، والرد على المعتزلة فيها.

(٣) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل(٣/ ١٤).

(٤) انظر: الفصل في الملل(١٧/٣).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين(٤٣/١، ٧٣، ٢٨١)، الملل والنحل(١٨٥/١)، والفرق بين الفرق(ص/٢٠١).

(٦) انظر: المواقف–مع شرحه(١٣٢/٢).

ويقال: كان أبو الهذيل يقول: إنها تكون في أفعال القلوب من الإرادة، ونحوها: معها، وتكون صالحة لتركها، ولا تتقدمها أفعال الجوارح لتؤثر فيها، فلا يكون معها[1].

فجوَّز في كلا القولين أن يكون حين صدرت عنه غير قادر عليها.

وقد يعني بكونها قبل الفعل، والإرادة: حدوثها مع السبب الموجب لهما عقبه، وأنها تكون صالحة للترك، والضد حينئذ، ولم يتمكن منهما قبل ذلك.

هو من أفسد أقوال الجهمية والقدرية.

(ق٢٨٧/ب) **وجميع القدرية من المعتزلة وغيرهم، يرون:** الاستطاعة تكون مع السبب الموجب للفعل عقيبه، صالحة للترك، والضد؛ لأنهم جعلوه لا يوجب (إلا الخيار).

واختلفوا: هل كان الفعل معه أولى، فيكون مقرباً إليه؟

هو اختيار أبي القاسم الزمخشري، وأتباعه من المعتزلة البهشمية، وقول الهشامية، وابن سالم[2]، وأتباعه من الشيعة، ونسب إلى الكلابية، وهو اختيار القاضي أبي حازم ابن القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي[3] منهم، ونسب إلى الكرامية، وهو قول محمد بن الهيصم وذويه[4].

وممن يرى هذا الرأي من غير المعتزلة: ضرار بن عمرو الغطفاني، وأصحابه؛ كأبي عمرو حفص بن الفرد المصري، وكانوا يقولون: «الاستطاعة بعض المستطيع»، لأنهم قالوا: «الجسم مجموع أعراض»، وأقروا بالطباع في سائر الخليقة[5].

وقالوا: «ما قام بالعباد من أفعالهم، وما تولد منها خارج ذواتهم، على وفق إراداتهم، كالقطع، والذبح؛ فهو أثر استطاعتهم، دون ما لم يكن كذلك، كالآلام التي تحصل في نفوس مضروبيهم، وجرحاهم، والاندفاع الحاصل في الثقيل المدفوع طباعاً»، وأقروا أنه لم يكن شيء من أفعالهم ومفعولاتهم إلا بمشيئة الله تعالى.

فنقل الشهرستاني، وغيره، أنهم قالوا: «هي مخلوقة له»[1].

---

(١) انظر: الفصل في الملل(٥٢/١).

(٢) البهشمية: نسبة لأبي هاشم الجبائي، والهشامية: نسبة لهشام بن الحكم الرافضي، وابن سالم: هشام بن سالم الجواليقي، وسبق ذكرهم.

(٣) محمد بن الحسين بن محمد الخلف أبو حازم بن الفراء البغدادي، كان يذهب إلى الاعتزال، مات سنة: ٤٣٠هـ تاريخ الإسلام(٢٩٥/٢٩)، ولسان الميزان(١٤١/٥).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين(٤٢/١)، وتبصرة الأدلة للنسفي(٥٤٨/٢).

(٥) انظر: الفرق بين الفرق(ص/٢٠١)، الملل والنحل(١٨٥/١)، مقالات الإسلاميين(٤٣/١)، الفصل في الملل(٥٤/٣).

وحكى ابن حزم: أنهم قالوا: «لا يقال مخلوقة، ولا ليست مخلوقة له»[2]، وليس ذلك إن صح إلا لأنها كانت بقدرتهم، واتفاق الإرادتين، ولم تكن كسائر الخلائق، التي تكون بقدرته، وإرادته، وحدها.

ويحكى أن أبا موسى المزدار راهب المعتزلة، قيل له عن بعض الطوائف: إنهم قالوا: بتوارد القدرتين على الأفعال، فرآه من جنس قوله في المتولدات، وأنهم قاسوا عليها المباشر، فكان يتغيظ عليهم، ويغلظ بالتضليل والتكفير؛ لأنهم أشركوا الله مع عباده في الآثار، وهو يريد أن يستقلوا بها دونه، فيشبه أن يكونوا هؤلاء، وتبرأ سائر المعتزلة من قولهم، وجعلوهم من المجبرة[3].

(١) انظر: الملل والنحل(١/٦٩، ٩١).

(٢) انظر: الفصل في الملل(١/٣٢).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق(ص/١٥٢).

- فصل -

الاستطاعة المشروطة في التكليف

وذهبت طوائف من أهل الكلام إلى أن الاستطاعة المشروطة في التكليف:

لا تزيد على سلامة الأسباب، والآلات، والجوارح، وأنها معنى التهيؤ، لتنفيذ الفعل، عن إرادة المختار.

فلم تكن داخلة في مسمى الاستطاعة التي يكون بها الفعل، بل هذه معنى آخر، فسلكوا فيها مسلك أبي الهذيل العلاف.

وعرَّفوها: بأنها عَرَض يخلقه الله تعالى في صاحب الحياة، يفعل به أفعاله الاختيارية[1].

بمعنى أنها متى قامت به: فما شاء منها كان، وقالوا: إنها تكون مع إرادة الفعل، ومع الفعل، ويستحيل تقدمها عليه، وبقاؤها بعده.

وورد عليهم: أنه لو كان الأمر كذلك لم يستطيعوا الترك، ولا إرادة الضد.

فاختلفوا: فقال بعضهم: إنه مخير، مستطيع الترك، والضد في ذلك الوقت.

وأرادوا به ما أراد المعتزلة والضرارية: إن السبب المقتضي للفعل عقيبه؛ لم يكن مقتضياً له، وإنما يوجب التخيير بينه، وبين تركه، وضده.

وهذا قول أبي الحسين ابن الراوندي، وقول أبي العباس أحمد بن إبراهيم القلانسي، وأصحابه من الكلابية، واختيار أبي المعين ميمون بن محمد المكحولي النسفي[2].

وعزاه إلى أبي العباس بن سريج[3] من فقهاء الشافعية، ما أدري ما تعلق به من كلامه؟

وإلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وزعم أنه قال: إنها تصلح للضدين على البدل (ق٢٨٨/أ)، وأخذ يفسره[4].

---

(١) هذا تعريف الجرجاني في التعريفات(ص/٣٥)، وابن الكمال كما في فيض القدير للمناوي(٥٤/٦)، وانظر: دستور العلماء(٧٢/١)، قواعد الفقه للبركتي(ص/١٧٣).

(٢) ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد بن محمد بن محمد بن مكحول، أبو المعين النسفي، المكحولي، من رؤوس الماتريدية، من أهل الكلام، صاحب تصانيف، منها: «التمهيد لقواعد التوحيد»، و«تبصرة الأدلة»، و«بحر الكلام». مات سنة:٥٠٨ هـ. طبقات الحنفية (١٨٩/٢)، و هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين(٤٨٧/٦).

(٣) في الأصل: شريح، وهو : الإمام، العلامة، شيخ الإسلام، القاضي، أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، قدوة الشافعية، كان صاحب سنة واتباع. توفي سنة: ٣٠٦هـ. تذكرة الحفاظ(٨١١/٣).

(٤) انظر: تبصرة الأدلة للنسفي(٥٤٤/٢).

وهو لم يتكلم بهذا الاصطلاح، ولم يكن أهل زمانه يتكلمون به، وكلامه مخطوط في كتاب الفقه الأكبر، الذي رواه هو، وغيره بأسانيدهم، عن الإمام أبي مطيع البلخي، عنه، قال: «إن الاستطاعة التي يعمل بها العبد المعصية: هي بعينها، تصح أن يعمل بها الطاعة»، أي: في وقت آخر، إذا اشتملت على إرادتها، بأسبابها، كما اشتملت على إرادة المعصية، بأسبابها، في وقتها.

قال: «وهو معاقب في صرف الاستطاعة، التي أحدثها الله تعالى فيه، وأمره أن يستعملها في الطاعة»[1]، وإنما يعني استطاعة التكليف.

هل الاستطاعة مع إرادة الفعل صالحة لتركه وفعل ضده؟

وهل يمكن أن تكون الاستطاعة، المشتملة على إرادة الفعل المعين، صالحة لتركه، وإرادة ضده حينئذ؟

فقال الشيخ أبو منصور الماتريدي: «متى اشتغل العبد بفعلٍ صار مضيعاً لضده؛ فإذا آثر الكفر، فقد صار مضيعاً لقوة الإيمان». يعني في ذلك الوقت.

وهذا من مشهور كلامه، وقد نقلوه في كتاب التأويلات عندهم[2].

وقال العلامة المحقق صدر الدين الأذرعي، في شرح عقائد الإمام الطحاوي: «ولا يلام من عدم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع من الفعل لتضييعه قدرة الفعل؛ لاشتغاله بضد ما أمر به، أو شغله إياها بضد ما أمر به»[3].

وكذلك قال سائر أهل العلم والتحقيق.

هذا أمر لا خفاء به، وإنما صار أبو المعين النسفي إلى ما صار إليه؛ لأنه تعلق بكلام الأشاعرة: «أن الأعراض لا تبقى زمانين، إلا بتجدد الأمثال».

فقال: «الاستطاعة الأولى لم تبق بعينها»، وقد فسرها بالتهيؤ لتنفيذ الفعل؛ فامتنع تجددها على هذا النعت، مع وجود الفعل، فلم يبق إلا قول من قال: «قدرته تصلح للضدين، على سبيل البدل، وقتا واحدا».

فأخذ به، وهو يقر مع ذلك: أنها إذا حصل بها الإيمان، واقترنت به، [وليست إلا توسط الأسباب المؤثرة، لامتناع فعل قديم، غير مقدور عليه، وامتناع حدوث شيء من المكونات، المقدور عليها، بتكوين قديم، غير مقدور عليه.

(١) الفقه الأكبر(ص/١٠٢).

(٢) تفسير الماتريدي المسمى بـ«تأويلات أهل السنة» (١٠/ ٤٧٨).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية(ص/٤٩٠).

وقد صرح غير واحد من أهل مذهبه: أن المقصود بقدم صفات الأفعال عندهم مساو لها] [(١)]؛ لم تكن صالحة للكفر حينئذ، لكنه يعتل بأنها: لو كانت اقترنت بالكفر، بدلاً من اقترانها بالإيمان؛ لصلحت له، بدلاً من صلاحها للإيمان.

وهذا كلام لا معنى له، اللهم إلا أن يراد: أنها لو كان محلها مستعداً للكفر حسداً واستكباراً، أو لشغله بالمقدمات المضلة، بدل استعداده الفطري للإيمان، فصلحت له، بدل صلاحه للإيمان، وقال: إنها علة للفعل، يعني: أنها تستلزمه.

فظن بعض أتباعه؛ كأبي بكر محمد بن الفضل الفضلي[(٢)]، وغيره: أنه جعلها علة مؤثرة في الفعل، وهي معه.

فقالوا: الاستطاعة عرض، لا بقاء لها، ليكون الفعل عقبها، فلضرورة عدم بقائها؛ كان أثرها معها.

وهذا بين الفساد، وهو لم يقصد ذلك، فكان يقرُّ: بأن أفعالهم من الإيمان، والكفر، والطاعة، والمعصية؛ مخلوقة لله تعالى.

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) محمد بن الفضل بن جعفر بن رجاء، أبو بكر الفضلي، الكماري ،كان شيخاً جليلاً معتمداً في الرواية ، مقلَّداً في الفتوى. توفي سنة: ٣٨١ هـ. انظر: طبقات الحنفية(١٠٧/٢).

وكان مما احتج به على ذلك في «التبصرة»، قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، فتأوله على العمل، ثم قال: «وإن صرفنا الآية إلى المعمول، وجعلناه كأنه قال: «وخلقكم ومعمولكم»، فالاستدلال بالآية باق؛ لأن الله تعالى لم يكن خالقاً للمعمول لو لم يكن عملهم مخلوقاً له»[١].

خلق أفعال العباد

وهذا صريح بأن أفعالهم مخلوقة كانت بمشيئته، وتكوينه سبحانه.

وهذا قول أبي عبد الله المحبوبي[٢]، الملقب بصدر الشريعة، صاحب «تعديل العلوم»[٣]، وأبي البركات النسفي، الملقب بحافظ الدين[٤]، صاحب «الاعتماد»[٥]، و«العمدة»[٦]، ومن تبعهما.

فقالوا: أفعال العباد، ومشيئاتهم؛ مخلوقة لله تعالى.

[لكن هؤلاء يقولون: إنهم][٧] لم يستطيعوا إلا الاختيار، الذي هو معنى تعلق ذات المشيئة المخلوقة، بأحد الضدين، وليس شيئاً يحتاج إلى التكوين، وإنما هو من قبيل الأحوال اللاموجودة، واللامعدومة، ولم يكن له من أثر إلا في كون الفعل طاعة، أو معصية.

---

(١) تبصرة الأدلة للنسفي(٢/٦٠٩-٦١٠).

(٢) عبيدالله بن مسعود بن محمود بن أحمد بن جمال الدين أبي المكارم عبيدالله بن إبراهيم المحبوبي، الأنصاري، الملقب بـ«صدر الشريعة الأصغر»، وقيل: «صدر الشريعة الثاني» . تمييزاً له عن جده صدر الشريعة الأكبر، أو الأول: عبيدالله أحمد بن جمال الدين المحبوبي، عالم أصولي فقيه، توفي ٧٤٧، وقيل: ٧٤٥، وقيل: ٧٥٠هـ. انظر: طبقات الحنفية(٢/٣٦٥)، كشف الظنون(٢/٢٠٢١).

(٣) تعديل العلوم، وهو مخطوط. وهو يتحدث في أقسام العلوم العقلية كلها، وقد جعله على قسمين، الأول في الميزان أي المنطق. والثاني في الكلام، ثم شرح هذا الكتاب بجميع أقسامه، ولقد أبدع فيها بحيث أورد تحقيقات عجز عنها الأوائل، لاسيما المنطق والكلام، ويشهد بما ذكرناه من طالع ذلك الكتاب، وقد رتب الكلام على سبعة تعديلات بعدد آيات فاتحة الكتاب. انظر: كشف الظنون(١/٤١٩).

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، حافظ الدين النسفي، الحنفي، تفقه على شمس الأئمة الكردي، وروى الزيادات عن أحمد بن محمد العتابي، له تصانيف في الفقه والأصول منها المستصفى في شرح المنظومة، والوافي وشرحه الكافي، وكنز الدقائق، والمنار في أصول الدين، والمنار في أصول الفقه، توفي سنة٧٠١هـ، انظر: طبقات الحنفية(١/٢٧٠).

(٥) الاعتماد في الاعتقاد، ويقال له: اعتماد الاعتقاد، وهو شرح لكتاب العمدة الآتي ذكره، وقد ذكره من مؤلفاته: . صاحب كشف الظنون(١/١١٩).

(٦) عمدة العقائد في أصول الدين. طبع باعتناء الأستاذ كيورتن في لندن سنة ١٨٤٣م.

(٧) ما بين المعقوفتين من الهامش.

وغلطوا أيَّ مغلطة؛ فإن تعلق نفس المستطيع (ق ٢٨٨/ب) بما اختاره، واختياره إياه؛ هو الصفة المعبر عنها بالإرادة، والمشيئة، والتي جردوها عنه، وسموها «ذات الإرادة»، و«ذات المشيئة»، وكانت أمراً مبهما، لم يكن لها وجود في أذهانهم، وتصوراتهم الفاسدة.

وأبي صاحب «العقائد النسفية»، و«بحر الكلام» الملقب بأبي الفضل البرهان[(١)]، وأصحابه في تفسير الآية[(٢)] إلا أن يجعلوا «ما» مصدرية، وقالوا: الاستطاعة لم تكن علة للفعل، وإنما هي شرط؛ لأن سبب الفعل الذي حدث الفعل عقبه؛ لم يكن موجباً لإرادته، بل للتخيير بينه، وبين تركه، على ما تقدم ذكره عنهم.

وكان مآل هذا القول: أنهم مستقلون في إراداتهم وأفعالهم، وأنها تبدو منهم، لاستطاعتهم التي حصلوا عليها في ذلك الوقت.

وقالوا –مع ذلك–: كلٌ مخلوق لله تعالى؛ لأن الاستطاعة منه.

[فتوسعوا في اسم المخلوق][(٣)].

وقالوا: كلها بإرادته، ومشيئته، وحكمه، وقضائه، وتقديره.

لكن لم يقولوا بتكوينه، ولم يكن هذا قولهم في معمولاتهم خارج ذواتهم، بل قالوا: ما كان من انكسار الزجاج، وألم المضروب، ونحو ذلك؛ فلا صنع للعبد في تخليقه، ولا صنع له في موت مقتوله؛ تخليقاً، ولا اكتساباً.

وورد عليهم: أن الأشياء التي نشأت من أفعالهم، إن لم تكن بإيجادهم؛ فإنها لم تكن بفعل من الله بلا واسطة أيضاً، فتكون سائبة!

فلم يكن لهم من جواب، حتى قال صاحب «النسفية»، في بحر الكلام: «إنها كانت بخطاب "كن"»[(٤)].

---

(١) محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل، أو أبو الفضائل، برهان الدين النسفي، الحنفي، عالم بالتفسير، والأصول، والكلام، سكن بغداد، وتوفي بها. من كتبه: «الواضح في تلخيص تفسير القرآن للفخر الرازي»، و«المقدمة النسفية»، وتسمى «المقدمة البرهانية»،و«الفصول في علم الجدل»، و«شرح الأسماء الحسنى». توفي سنة: ٦٨٧هـ طبقات الحنفية(١٢٧/٢).

(٢) أي قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:٩٦]

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٤) لم أقف عليه، ولكن وقفت على قوله رداً على المعتزلة في بحر الكلام(ص/٦٣): «قال المعتزلة: خلق الله الأشياء بقوله: ﴿كن فيكون﴾، وعندنا: بالصنع، لا بالقول».

فصار فيه إلى مذهب الكلابية: أن الخلق يكون بالكلام، إن كانوا يحققون لله قولاً، أو فعلاً.

وكان مبدأ هذا القول من أبي عبد الله عبد الملك ابن أبي محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين[1]، من رؤوس الأشاعرة؛ فإنه حقيقة قوله، الذي انفرد به عن أصحابه، ونقله عنه تلميذه البقي[2]، وعنه أبو القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري في شرح إرشاده.

وقد اشتد ذلك على جمهور الأشعرية، وظنوا به موافقة أهل الحكمة من فقهاء الملة، وفلاسفة الأمم؛ فأغلظوا النكير عليه فيه.

وذهب التفتازاني[3] من أعيانهم لينفيه عنه لو أمكنه، بأنه خلاف ما صرح به في كتبه، التي وقعت إليه؛ كالإرشاد[4]، وهو لم يوافقهم، بل رام التوسط بين أصحابه والمعتزلة؛ فارتأى رأياً كان مآله إلى ما ذكرناه.

وهو صار إليه بعد تأليفه تلك الكتب في آخره، في كتابه المترجم بـ«النظامية»[5]، فبسط الكلام فيه فقال: «قدرة العبد مخلوقة لله تعالى، باتفاق القائلين بالصانع، والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعاً، لكنه يضاف إلى الله سبحانه تقديراً وخلقاً».

قال: «فإذا كان موقع الفعل خلقاً لله؛ فالواقع به مضاف خلقاً إلى الله تعالى وتقديراً، وقد ملَّك الله تعالى العبد اختياراً يصرِّف به القدرة؛ فإذا أوقع بالقدرة شيئاً آل الواقع إلى حكم الله، من حيث إنه وقع بفعل الله».

وقال: «أحدث الله القدرة في العبد على أقدار، قد أحاط بها علمه، وهيّأ أسباب الفعل، وسلب العبد العلم بالتفاصيل، وأراد من العبد أن يفعل؛ فأحدث فيه دواعي مستحسنة،

---

(١) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني النيسابوري، سمع الحديث وتفقه على والده الشيخ أبي محمد الجويني وغيره، أصولي متكلم، من مصنفاته: نهاية المطلب في دراية المذهب، والبرهان في أصول الفقه، توفي سنة ٤٧٦هـ. انظر في ترجمته البداية والنهاية (١٢/١٢٨)، والعبر (٣/٢٩٣)، وطبقات الشافعية (٥/١٦٥).

(٢) وذكره عنه البقي أيضاً: السفاريني في لوامع الأنوار البهية(١/٣١٥)، ولم أعرفه.

(٣) شرح المقاصد(٤/٢٢٥) .

(٤) من كتب إمام الحرمين، أبو المعالي، عبدالملك بن عبدالله الجويني(المتوفى:٤٧٨هـ)، واسمه: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. ويقرر فيه عقيدة الأشاعرة، وهو مطبوع في مجلد.

(٥) كتاب : «العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية» على طريقة الأشاعرة، ومن مؤلفات إمام الحرمين الجويني المشهورة، وهو مطبوع في مجلد.

وخِيَرَة، وإرادة، وعلم أن الأفعال ستقع على قدر معلوم؛ فوقعت بالقدرة التي اخترعها للعبد، على ما علم، وأراد.

فاختيارهم وأفعالهم بالإقدار، والقدرة خلق الله ابتداءً، ومقدورها مضاف إليه؛ مشيئةً، وعلماً، وقضاءً، وخلقاً، وفعلاً، من حيث إنه نتيجة ما انفرد بخلقه، وهو القدرة، ولو لم يرد مقدورها لَمَّا أقدره عليه، ولَمَّا هيّأ أسباب وقوعه، ومن هدي لهذا استمر له الحق المبين، فالعبد فاعل مختار مطالب مأمور منهي، وفعله تقدير له مراد له خلق مقضي».

قال: «ونحن نضرب في ذلك مثلا شرعيا يستروح إليه الناظر في ذلك، فنقول: العبد لا يملك أن يتصرف في مال سيده، ولو استبد بالتصرف فيه لم ينفذ تصرفه؛ فإن أذن في بيع ماله فباعه نفذ، والبيع في التحقيق معزوّ إلى السيد من حيث إن سببه إذنه، ولولا إذنه لم ينفذ التصرف، لكن العبد يؤمر بالتصرف، وينهى ويوبخ على المخالفة ويعاقب؛ فهذا – والله– الحق الذي لا غطاء دونه، ولا مراء فيه لمن رعاه حق رعايته»[1].

هذا كلامه بألفاظه قد نقله (ق٢٨٩/أ) العلامة الكبير شمس الدين ابن القيم الجوزية في شفاء العليل[2]، ونقله أبو الوقت إبراهيم بن حسن الكوراني الصوفي الأشعري[3] في شرح منظومة شيخه أحمد بن محمد القشاشي المقدسي[4]، يتأوله على مذهب أهل الحكمة، كما تأوله عليه من تقدمه من الأشعرية.

---

(١) العقيدة النظامية للجويني(ص/٤٣–٥٦).

(٢) شفاء العليل(٢/٧٦٣–٧٧٢)، وذكر أنه: «أقرب إلى الحق مما قاله الأشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما»، **وبعد أن نقل كلامه بحروفه قال: «وهذا توسط حسنٌ بين الفريقين، وقد أنكره عليه عامة أصحابه، منهم الأنصاري شارح الإرشاد، وغيره، وقالوا: هو قريب من مذهب المعتزلة، ولا يرجع الخلاف بينه وبينهم إلا إلى الاسيم فقط، وأن هذا مما انفرد به» قال ابن القيم: «ولكن** بقي عليه فيه أمور منها: نفي كراهة الله لما قدره من المعاصي بناء على أصله أن كل مراد له فهو محبوب له..».

(٣) إبراهيم بن حسن الكوراني، الشهرزوري الكردي، الشافعي، عالم جامع بين العلوم العقلية والنقلية، فقيه، محدث.له مصنفات كثيرة، حتى قيل: إنها تنيف على ثمانين، أو المائة منها: «إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف»، «إبداء النعمة بتحقيق سبق الرحمة»، «مسلك الإرشاد إلى الأحاديث الواردة في الجهاد»، «شرح العوامل الجرجانية». مات سنة ١١٠١هـ معجم المؤلفين(١/ ٢١).

(٤) أحمد بن محمد بن يونس، صفي الدين الدجاني–بتخفيف الجيم– القشاشي: متصوف، أصله من القدس من آل الدجاني: انتقل جده يونس إلى المدينة، وكان متصوفاً، متقشفاً، فاحترف بيع القشاشة، وهي سقط المتاع، فعرف بالقشاشي.وولد حفيده صاحب الترجمة بالمدينة، وبها اشتهر، وتوفي.وكان مالكي المذهب، وتحول شافعياً، فصار يفتي في المذهبين. وله نحو سبعين كتاباً أكثرها في التصوف، منها «شرح الحكم العطائية»، و«الدرة الثمينة فيما لزائر النبيﷺ إلى المدينة» توفي سنة: ١٠٧١هـ.. انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٢٣٩).

وقال: «اختار هذا شيخنا، وألف فيه رسالة سماها: "الانتصار لإمام الحرمين فيما شنع عليه بعض النظار"»[1].

مسألة توارد القدرتين على أفعال العباد

وقد تأول المتأولون عليه قول شيخهم أبي إسحاق الإسفرائيني[2]: بأن أفعال العباد تكون بتوارد القدرتين عليها، على مثل ذلك.

وتبعه أبو الوقت عليه[3]، وزعم أنه اختيار أبي حامد الغزالي[4] شيخ المنطقيين منهم أيضاً، في فعل العبد؛ لقوله في الإحياء[5]: «وما هو قادر عليه من نفسه وغيره؛ فليست قدرته من نفسه، وبنفسه[6]؛ بل الله خالقه، وخالق قدرته، وأسبابه، والممكِّن له من ذلك، ولو سلّط بعوضة على أعظم ملك، وأقوى شخص؛ لأهلكته؛ فليس للعبد قدرة إلا بتمكين مولاه» [7].

وفيه: أن الأشاعرة يتكلمون بمثل هذا، وهو بكلام المعتزلة أشبه منه بكلام الحكماء، ألا ترى أنه قال: «خالق قدرته وأسبابه» ولم يقل خالق فعله؟

ولم يكن ممن يقول: خالقُ السببِ خالقُ المسبَب، بل ممن يرى السبب لا يقتضي إلا التخيير، والتمكين، والترك، وهذا معنى تمليك العبد الاختيار في كلام شيخه ابن الجويني، ومعنى إحداث الخيرة، والإرادة فيه، وإقداره على الاختيار والأفعال، كما لا يخفى على المتأمل.

وقد نقل العلامة الشمس السفاريني في «شرح الدرة المضية» له ذلك كله، بعد ذكره مذهب أهل السنة والجماعة، وما كان عليه سلف الأمة، وأهل الحكمة، من إثبات القدر، وأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد، وغيرها، مع إثبات الطبائع، والقوى، وتأثير الأسباب بإذنه في نفوس الخلق وغيرها، واختلاف الآثار باختلاف النفوس، وموجباتها على وجه التفصيل.

---

(١) انظر: لوامع الأنوار للسفاريني(٣١٨/١).

(٢) أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الاسفراييني الاصولي الشافعي، الملقب ركن الدين. أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات، وكان صاحب كلام، أنكر كرامات الأولياء، وكان على مذهب الأشعري، توفي سنة: ٤١٨هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة(١٧٠/١)، وسير أعلام النبلاء(١٧/ ٣٥٣).

(٣) هو إبراهيم الكوراني المتقدم ذكره.

(٤) ذكره عن الكوراني: السفاريني في لوامع الأنوار(٣١٨/١).

(٥) إحياء! علوم الدين(٣٠٤/٤).

(٦) في الأصل: أو نفسه، والمثبت من إحياء علوم الدين، ولوامع الأنوار.

(٧) إحياء علوم الدين(٣٠٤/٤)، ونقله عنه السفاريني في لوامع الأنوار(٣١٩/١).

ثم قال: «وإنما ذكرت أقاويل هؤلاء، مع أن عمدة المعتقد عندنا مذهب السلف، المقرر على الوجه المرضي، المحرر؛ ليعلم أن محققي الأشاعرة لهم موافقة على حقيقة مذهب السلف»[١].

يشير إلى أنهم حاموا حوله، وقاربوه، وما هو بقولهم.

وقد تبين لك حقيقة قول ابن الجويني، ولا يصح عن شيخه الإسفرائيني إلا أنه كان ممن يقول: «لا تبقى الأعراض آنين»؛ فيقول: «الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، وتصلح مع ذلك للترك والضد».

وينكر تأثير الأسباب في مسبباتها، فيجعل العباد مستقلين في اختياراتهم، ويقر بأن أفعالهم كانت بقدرتهم، وهي مرادة لله تعالى.

ويقول: «إنه إذا أراد شيئاً كان بقدرته، بلا واسطة».

فانتهى إلى أنها تكون بتوارد القدرتين عليها، ولزمه أن تكون مخلوقة مرتين، فلم ير به بأساً.

هو من عجائب أقوال الأشعرية! ما علمت أحداً سبقه إليه.

القائل بأن الاستطاعة مع الفعل وصلاحيتها للترك وضده

وأقر سائر من يقول: «لا تكون الاستطاعة إلا مع الفعل»، بأنه لا تصلح لتركه، وضده.

وهذا قول أبي عبد الله الحسين بن محمد النجار، وأصحابه؛ كأبي عيسى محمد بن عيسى البرغوث، الكاتب، وأبي يوسف الرازي[٢].

وكانوا يقرون بأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، بقدرتهم، عن إرادته.

وأنكروا تأثير الأسباب في إراداتهم؛ لأنهم ينفون الطبائع، والقوى في الخليقة.

وقالوا: «إنما يريدون ما يريدونه لغير علة، إلا أن الله أراد إرادتهم إياه»، وزعموا أنه يريد لغير مرجح، من الحكمة، والباعث، وأنه من خصائصه.

[غير أن البرغوث قال: «لم يزل جواداً، بنفي البخل عنه»][٣]، وأنكروا أن يضاف إلى قدرتهم شيء من مصنوعاتهم خارج ذواتهم.

---

(١) لوامع الأنوار البهية(٣١٩/١).

(٢) عبد السلام بن بندار، أبو يوسف القزويني، إمام المعتزلة وداعيتهم، أخذ الكلام من القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، وسمع الحديث من جماعة، كان يتظاهر بالاعتزال، وله تفسير كبير مزجه بالاعتزال، مات سنة: ٤٨٨هـ، انظر ترجمته في تاريخ الإسلام (٢٥١/٣٣)، لسان الميزان (١١/٤).

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

وزعموا أنه يكون في معنى الخلقِ، أو الجُودِ؛ فيلزم التشبيه.

وكانت بينهم وبين المعتزلة مناظرات، أدى بعضها إلى هلاك زعيمهم النجار.

فحكى أبو الفرج، وابن النديم في «الفهرست»: أنه اجتمع يوماً عند بعض إخوانه بالنظام، فقال له النظام: «لا تجلس حتى أكلمك»، فجلس، فقال له: «يجوز أن تفعل خلق الله؟»، فقال له النجار: «يجوز أن أفعل الذي هو خلق الله»، أي: مراد الله.

قال النظام: «فالذي هو خلق لله، أوَليس بخلق لله؟».

قال النجار: «هو خلق لله»، يعني: بقدرة الله (ق ٢٨٩/ب).

قال النظام: «فقد فعلت خلق الله؛ فلم لا يجوز أن تخلق خلق الله، كما جاز أن تفعل خلق الله؟»، يعني: أنه لا فرق بين فعلك، ومفعولك، إذا كانا مرادين له.

قال النجار: «لم أفعل خلق الله»، يعني: المفعول البائن، «وإنما فعلت الذي هو خلق الله»، يعني: الفعل المتصل.

قال النظام: «والذي هو خلق الله، خلق لله، أوَليس بخلق له؟».

قال النجار: «هو خلق لله»، فرفسه النظام، وقال: «قم، أخزى الله من ينسبك إلى شيء من العلم، والفهم». فانصرف محموماً، وكان ذلك سبب علته، التي مات فيها[1].

قلت: ما كان اختيار النظام المناظرة بالفعل ليذيق خصمه أثر قدرته، ليعلم تعدي فعل العبد إلى الغير، لكن لا يعرف لأي معنى يتهرب النجار منه، وهو يكلمه بهذا الاصطلاح الركيك، ولا يفصح بمقصوده؟!

فأهلكته العجمة، غير ما يعرف عليه، مع أنه كان أقربهما إلى الصواب في هذه المسألة.

وقد تابعه أبو اليسر البزدوي، الملقب بـ«صدر الإسلام»[2]، وجعله موافقاً لقول أهل السنة، على ما في رسالة العقائد له -إن صحت نسبتها إليه-.

وأخشى ألا يكون واقفاً على حقيقة قولهم، وظنهم أثبتوا للعباد ملك اختيار، يتمكنون معه من الفعل، والترك، على ما عليه من ذكرناهم من النسفية.

---

(١) الفهرست لابن النديم(ص/٢٥٤).

(٢) محمد بن محمد بن الحسين النسفي، أبو اليسر البزدوي، يلقب بالقاضي الصدر، شيخ الحنفية بعد أخيه الكبير، ولد سنة٤٢١هـ، ولي قضاء سمرقند، وأملى الحديث مدة، له تصانيف في الأصول والفروع، توفي ببخارى سنة ٤٩٣هـ، انظر: السير (٤٩/١٩)، الأعلام (٢٢/٧).

وهم لم يكونوا كذلك، كما عرفت، بل كانوا مجبرة، وهو لا يرضى بالجبر، وقد غاير بينهم وبين المجبرة.

إبطال مذهب الجبرية

وقال في بيان مذهب المجبرة: «اتفقوا على أنه ليس للعبد فعل على الحقيقة، بل الفاعل هو الله تعالى على الحقيقة، وعندهم الأفعال التي فيها اختيار للعبد، والتي لا اختيار له: سواء»(١).

وقد يؤخذ من هذا: أنه لا يعرف الجبري إلا من نفى أفعال العباد، والله أعلم بحقيقة قوله.

وهذا الذي ذكره من مذهب المجبرة: مشهور لجهم بن صفوان الترمذي، وأصحابه، وعزاه إلى بشر بن غياث المريسي(٢) معه، وفي ثبوت ذا عنه عندي نظر، ولعله من نقل بعض أخصامه من القدرية؛ فإنهم يجعلون كل من قال بخلق الأفعال مجبّراً.

وما أضل من قال بقول جهم من المجبّرة، وهم شر من القدرية كما أن الزنادقة شر من المجوس، وعامة رؤسائهم مغموص عليهم النفاق والزندقة.

وكان مبدأ فسادهم: أنهم وجدوا القدرية قد أنكروا تأثير الأسباب المخلوقة، في أفعالهم الاختيارية، وأثبتوا الاستطاعة بمعنى «قوة الاختيار لا بمرجح»، وعلّقوا صحة التكليف على ثبوتها، وهو ممتنع الوجود، فوافقوهم على إثباتها.

لكن زعم شيخهم جهم بن صفوان: أنها من خصائص القديم؛ لأنه يدور على النفي والتعطيل؛ فأنكر أن يكون الناس متصفين بشيء من القدرة، وإلا لزم التشبيه المنفي في زعمه.

فتبعه عليه النجار، وأضرابه، وانتهى إليه أبو محمد بن حزم، شيخ المتفلسفة من الظاهرية، واختاره ابن خطيب الري إمام المتكلمين من الأشعرية، في بعض أبحاثه(١).

---

(١) أصول الدين للبزدوي(ص/٢٥٨).

(٢) بشر بن غياث بن أبي كريمة، أبو عبد الرحمن المريسي، مولى زيد بن الخطاب، قال الذهبي: «مبتدع، ضال، لا ينبغي أن يروى عنه، ولا كرامة، تفقه على أبي يوسف فبرع، وأتقن علم الكلام، ثم جرد القول بخلق القرآن، وناظر عليه، ولم يدرك الجهم بن صفوان، إنما أخذ مقالته، واحتج لها، ودعا إليها، قال قتيبة بن سعيد: «بشر المريسي كافر»، وأئمة السلف على أنه كافر زنديق. مات سنة: ٢١٨هـ. انظر: تاريخ بغداد(٧/٥٦)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال(٢/٣٥).

وقد يفرقون بين الحركة الاختيارية، والحركة الارتعاشية، لكن يتغاضون عن الفرق البيّن بَيْنَ المفلوج[٢] العاجز عن الحركة، والمستطيع الممنوع عنها، فضلاً عن فرق المتحرك بلا روية طباعاً، من الحيوان، ومن المجانين، والصبيان، من حركات العقلاء البالغين، المطبوعين على التروي، فضلاً عما بين حالتيهم، إذا أكرهوا على خلاف موجب طبعهم، وجبلتهم، وإذا تحركوا إليه برضاهم طبعاً، بإذن الله، وتيسيره.

وكان أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر البصري الأشعري، ينكر عليهم بعض قولهم، فيقول: لو كان الإنسان لا استطاعة له، بمعنى «قوة الاختيار»؛ لكان قيام الأفعال به كقيام الألوان به.

ويوافقهم على إنكار الطبع، والجَبْل، وتأثير الأسباب.

ويقول: «الاستطاعة تكون مع الفعل، لا تبقى آنين، ولا تؤثر فيه، ولا تصلح لفعل آخر، فيوجد الفعل معها إرادة الله، وقدرته، بلا واسطة،(ق٢٩٠/أ) فهو فعله، وليس العبد فاعلاً شيئاً، لكنه كاسِبٌ؛ كسْبُه اقترانُ الفعل لاستطاعته»[٣].

فدار الدورة، ورجع إلى سلفه من الجهمية.

---

(١) المشهور عن ابن حزم أنه ليس جبرياً، وصرح بإبطال الجبر، ولكن حقيقة قوله يرجع إلى قول الجبرية، فقد قال في الفصل في الملل(١٦/٣) : «والفرق بين الفعل الواقع من الله عز وجل، والفعل الواقع منا: هو أن الله تعالى اخترعه، وجعله جسماً، أو عرضاً، أو حركة، أو سكوناً، أو معرفة، أو إرادة، أو كراهية، وفعل عز وجل كل ذلك فينا بغير معاناة منه، وفعل تعالى لغير علة، وأما نحن فإنما كان فعلاً لنا؛ لأنه عز وجل خلقه فينا، وخلق اختيارنا له، وأظهره عز وجل فينا، محمولاً لاكتساب منفعة، أو لدفع مضرة، ولم نخترعه نحن»، وقال(١٩/٣) : «وقد وافقنا جميع المعتزلة على: أن الاستطاعة فعل الله عز وجل». وهذا قول الجبرية.

(٢) المصاب بالفالج، وهو الشلل.

(٣) انظر: كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع لأبي الحسن الأشعري(ص/٧٢-٧٣).

وعلم الناس أن الذي أثبته كان أمراً لا حقيقة له؛ فقيل: «ثلاثة أشياء لا أصل لها: طفرة النظام(١)، وأحوال أبي هاشم(٢)، وكسب الأشعري(٣)».

وضرب به المثل في الباطل، يقال: «أوهى من كسب الأشعري».

لأنه أثبت قدرة لم يكن لها من مقدور في الوجود، فكان المستطيع المخلى؛ كالمكتف، الممنوع عن الحركة عنده، إن كان الذي أثبته مما يصح عليه اسم الاستطاعة.

اختلاف أصحاب الأشعري في أفعال العباد

واختلف أصحابه، من بعده: منهم من رضي بقوله، وقالوا: «قوة الاختيار، التي أحدثها الله فيه: صيّرته بمنزلة الفاعل، لأنه لو لم يسبقه الله بإرادته، وقدرته، إلى الفعل؛ لأثرت أثرها».

فكان العبد عندهم إذا قام باختياره، كالذي أقامه غيره قسراً، قبل أن يريد القيام، ولو تركه لربما قام باختياره.

وقد يقولون: «هو مجبورٌ، في صورة مختار».

ومنهم من قال: «إنه أثبت للعبد قدرة، امتنع أن تؤثر في اختيار، أو فعل آخر، مما يوصف بالوجود، ويكون بإرادة الله تعالى، لكن كسبه أثر استطاعته، وهو كون الفعل طاعة، أو معصية، وليس بشيء يرجع إلى حقيقة، إلا ما ورد الأمر به، أو النهي عنه في الشرع، فيحتاج إلى فاعل، وإنما هو من الأمور الاعتبارية، أو من الأحوال اللاموجودة، واللامعدومة».

---

(١) سبق ذكر المصنف معنى طفرة النظام(ص/٧٤)، حيث إنه يقول: بالأجزاء غير المتناهية، فلا يمكن عبور الشيء مع عدم تناهي أجزائه إلا بالقفز.

قال النظام: «إن المار على سطح الجسم يسير من مكان إلى مكان بينهما أماكن، لم يقطعها هذا المار، ولا مر عليها، ولا حاذاها، ولا حل فيها». انظر: مقالات الإسلاميين(٣٢١/١)، والفرق بين الفرق(ص/١٨٥)، والفصل في الملل(٤١/٥).

(٢) كان أبو هاشم الجبائي يقول: «إن العالم له حال يفارق به من ليس بعالم، وللقادر حال به يفارق حال العالم، ثم كان يقول: إن الحال ليست بموجودة، ولا معدومة، ولا مجهولة، وإن العالم يعلم على حالة، ولا يعلم حال العالم، ولا حال القادر، ولا يمكن الفرق بين حال العالم، وبين حال القادر، إذ لا يعلم حال واحد منهما، ومن لا يعلم من نفسه ما يقول، كيف يقدر أن يعلمه غيره؟!». انظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية(ص/٨٧).

(٣) سبق ذكره في كلام المصنف(ص/٩١)، وعزوه إلى كتاب اللمع للأشعري.

وهذا قول القاضي أبي بكر ابن الباقلاني[1]، وتبعوه عليه؛ لأنه لم يخرج عن قول شيخهم[2].

ومنهم من قال: «استطاعة العباد ثابتة، ومن ضرورة ذلك: ثبوت المشيئة لهم»، فقالوا بتوارد القدرتين على الأفعال.

[وهو قول أبي إسحاق الإسفرائيني، وأتباعه][3]، فوقعوا في قول القدرية من بعد وقوعهم في قول المجبرة، و(يجعلونه) عمن انتموا إليه من الأئمة، كقول أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي:

ما شئت كان وإن لم أشأ   وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن

يقولون: أثبت الإمام الشافعي مشيئة العبد، ونفى أن يكون لها أثر إلا ما شاء الله.

وهو لم يرد به ما أرادوه، بل يقول: كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[التكوير:٢٩].

براءة الإمام الشافعي من مذهب القدرية

وكان يصحب في حداثته إبراهيم بن أبي يحيى[4]؛ فأكثر عنه في الحديث، وأخذ عن غيره من القدرية، وتلمذ في كبره لبشر بن غياث المريسي، وكان نزيله في بغداد، يأخذ عنه في الفقه، ولا يحب له اشتغاله بالكلام[5].

وجرت المناظرة بينهما في القصاص: هل للبالغين أن يستقلوا به، قبل بلوغ الصغار؟ ففارقه؛ لكونه خَطَّأ الحسن بن علي رضي الله عنهما في فعله[6].

---

(١) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر الباقلاني: قاض، من كبار علماء الكلام المذموم، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، من كتبه «إعجاز القرآن»، و«الإنصاف»، و«التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة». توفي سنة: ٤٠٣هـ، سير أعلام النبلاء(١٧/ ١٩٠)، والأعلام للزركلي (٦/ ١٧٦).

(٢) انظر: كتاب الإنصاف للباقلاني(ص/٤٣-٤٤).

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٤) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني متروك، كذبه فقهاء المدينة وغيرهم، وقال الإمام البخاري: «كان يرى القدر، وكلام جهم»، وكان رافضياً، شتاماً للسلف، صاحب تدليس. مات سنة:١٨٤هـ. التاريخ الكبير(٣٢٣/١)، تهذيب التهذيب(١٣٧/١-١٣٩).

(٥) انظر: تاريخ بغداد(٦٠/٧) .

(٦) انظر ما سيأتي(ص/٢١٢). وروى الخطيب في تاريخ بغداد(٥٩/٧) عن الشافعي قال: دخلت بغداد، فنزلت على بشر المريسي، فأنزلني في غرفة له، فقالت لي أمه: لم جئت إلى هذا؟ قلت: أسمع منه العلم، فقالت: هذا زنديق.
وقال الشافعي: كلمتني أم المريسي أن أكلم المريسي أن يكف عن الكلام، فلما كلمته؛ دعاني إليه، فقال: إن هذا دين، قال: فقلت: إن أمك كلمتني، أن أكلمك.

وذكر ابن يحيى مرة، فقال: «كان قدرياً»[1].

وقد تكلم فيه بعض أخصامه بالتشيع، ولم يذكروه بشيء من أقوال القدرية، أو قول المجبرة.

وكلامه هذا صريح في الرد على نفاة خلق الأفعال، والبراءة من قول من انتمى إليه، من المعتزلة؛ مثل أبي بكر ابن الإخشيد، صاحب أبي علي الجبائي[2]، والقاضي عبد الجبار الهمداني، وأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي.

لا يصح عنه إلا كمذهب السلف، والأئمة قبله: إن الله يؤاخذ عباده على أفعالهم، لا على فعله، ولا يجري في ملكه إلا ما يشاء سبحانه.

ومن أصحاب الإسفرائيني من قال: «خلصت أفعالهم، لقدرتهم، عن إرادته».

فمالوا مع الضرارية، وقيل عنهم بموافقة قول الحكماء، الذي هو قول أئمة الفقهاء، على ما تقدمت إليه الإشارة.

فاشتد ذلك على جمهور الأشعرية، فكانوا يبغون الغوائل على قائله، ويجعلونه مما اختص به الفلسفية، ليصدوا عباد الله عنهم.

ولأن كثيراً منهم لا علم لديهم بالآثار، وبما كان عليهم سلف الأمة، وفقهاؤها، ولم يعرفوا حقيقة مذهب أهل السنة والجماعة.

وإنما الذي عندهم: أقوال من تقدمهم، ومن أخذوا عنه من أهل الكلام، ولا سيما الكلابية.

وقال الحسين بن علي الكرابيسي: جاءت أم بشر المريسي إلى الشافعي فقالت: يا أبا عبد الله، أرى ابني يهابك ويحبك، وإذا ذكرت عنده أجلك، فلو نهيته عن هذا الرأي، الذي هو فيه، فقد عاداه الناس عليه، ويتكلم في شيء يواليه الناس عليه، ويحبونه. فقال لها الشافعي: أفعل. فشهدت الشافعي، وقد دخل عليه بِشرٌ، فقال له الشافعي: أخبرني عما تدعو إليه، أكتاب ناطق، أم فرض مفترض، أم سنة قائمة، أم وجوب عن السلف البحث فيه، والسؤال عنه؟ فقال بشر: ليس فيه كتاب ناطق، ولا فرض مفترض، ولا سنة قائمة، ولا وجوب عن السلف البحث، إلا أنه لا يسعنا خلافه. فقال له الشافعي: أقررت على نفسك بالخطأ، فأين أنت عن الكلام في الفقه، والأخبار، يواليك الناس عليه، وتترك هذا. قال: لنا نهمة فيه، فلما خرج بشر؛ قال الشافعي: لا يفلح.

(١) تهذيب التهذيب(١/١٣٧-١٣٩).

(٢) أحمد بن على بن بيغجور، أبو بكر، المعروف بابن الإخشيد، المتكلم، المعتزلى، له مصنفات في الكلام، ضمّن بعضها أحاديث رواها عن جماعة من المحدثين، وكان أبوه من أبناء الاتراك، كانت وفاته ببغداد، سنة:٣٢٦هـ، وعمره ٥٦ سنة. تاريخ بغداد(٤/٣٠٩)، سير أعلام النبلاء(١٥/٢١٧)، لسان الميزان(١/٢٣١)، ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل(ص/٥٩)..

كيفية انتشار مذهب الأشاعرة في أهل المذاهب الأربعة

وكان شيخهم أبو محمد بن كلاب، ممن أخذ عن الشافعي، وكان أبو الحسن الأشعري ممن انتسب إلى مذهبه أيضاً(ق٢٩٠/ب)؛ ففشا قوله في أتباعه، وصار عامتهم، أو جمهورهم على رأيه في التفصيل، أو الجملة.

وكان مع انتسابه إلى الأشعري[١] ربما انتسب إلى أحمد بن حنبل في الأصول؛ لأنه وجد في مجملاته ما قد يستعين به.

وكان القاضي أبو بكر ابن الباقلاني قد ينتسب إليه أيضاً، وهو مالكي في الفروع، وكان صديقاً لأبي الحسن التميمي الحنبلي[٢]، من أعيان الكلابية، فيعينه على بدعته.

وأعانهما القاضي أبو يعلى الفراء[٣]، من متكلمي الحنابلة، في نفي الطبائع، والأسباب المؤثرة، والقول بالأحوال البهشمية، ونحو ذلك.

فانتشر كلام الأشعري في أهل المذاهب الثلاثة.

وسرى منهم إلى الحنفية، من لدن أبي جعفر محمد بن أحمد السمناني، قاضي الموصل[٤]، فأخذه عن ابن الباقلاني، لكنه لم يوافقهم في كل الأقوال، وما أدري إلى ماذا انتهى في هذه المسألة.

وأدخله أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي الجرجاني[١]، من دعاتهم ما وراء النهر، فتعلق به أبو المعين النسفي، حتى تبعهم في أن الأعراض لا تبقى زمانين، وأن الاستطاعة

---

(١) كذا في الأصل، والظاهر أن المراد: الشافعي، لأن الكلام يتعلق بانتساب الأشعري إلى الإمام الشافعي، وإلى الإمام أحمد.

(٢) ستأتي ترجمته، لكونها بذلك الموضع أليق.

(٣) القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد البغدادي، الحنبلي، ابن الفراء، صاحب التعليقة الكبرى، والتصانيف المفيدة في المذهب، مثل كتاب: «أحكام القرآن»، و«مسائل الإيمان»، و«المعتمد»، و«عيون المسائل»، و«الرد على الكرامية»، و«الرد على السالمية والمجسمة»، والرد على الجهمية»، و«الكلام في الاستواء»، و«العدة في أصول الفقه»، و«إبطال التأويلات»، وذكر شيخ الإسلام عنه في درء التعارض(١/١٦، ٧/٣٤) أنه من مفوضة معاني الصفات، وقال في درء التعارض(٥/٢٣٨) : «في كلامه ما هو مردود نقلاً وتوجيهاً، وفي كلامه من التناقض من جنس ما يوجد في كلام الأشعري، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي المعالي، وأمثالهم ممن يوافق النفاة على نفيهم، ويشارك أهل الإثبات على وجه، يقول الجمهور: إنه جمع بين النقيضين»، توفي سنة: ٤٥٨هـ سير أعلام النبلاء (١٨/ ٨٩)

(٤) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمود أبو جعفر القاضي السمناني، سكن بغداد، كان حنفي المذهب، ويعتقد في الأصول مذهب الأشعري، وكان له في داره مجلس نظر، يحضره الفقهاء، ويتكلمون. توفي سنة: ٤٤٤هـ. تاريخ بغداد(١/٣٥٥).

تحدث مع الفعل، صالحة للضدين، مع انتسابه إلى طريقة أبي منصور الماتريدي، وإقراره بأنه خلاف ما يدل كلامه عليه.

فدعا إلى ما دعا إليه بسمرقند، وتبعه عليه من تبعه من أهل بلاده.

والتحق بهم أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني، الملقب بنور الدين، صاحب البداية والكفاية، من أهل بخارى[2].

فخرجوا عما كان عليه سلفهم من الفقهاء الحنفية، واضطربت أقوالهم، ومال بعضهم مع المعتزلة، كما قد عرفت.

ويقال كان أبو علي الجبائي حنفياً في الفروع، ذكره بعض المتأخرين في طبقات الأصحاب الحنفية، وعندي في ثبوت ذلك عنه نظر.

لكن كان أبو القاسم الزمخشري ينتمي إلى مذهب الأصحاب في الفروع.

وكان أبو عبد الله البصري المعروف بـ«الجُعْل» ممن أخذ في الفقه، عن الشيخ الإمام أبي الحسن الكرخي[3].

وكان أبو بكر الرازي الجصاص معتزلياً[4]، على مذهب بشر بن المعتمر في الأفعال، والمتولدات.

وكان أبو القاسم علي بن محمد التنوخي[1]، يرى رأي المعتزلة أيضاً، وهما من أصحاب أبي الحسن الكرخي أيضاً.

---

(١) أبو عبدالله، الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني: فقيه شافعي، قاض، كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر. وكان متفنناً، سيال الذهن، مناظراً، طويل الباع في الأدب والبيان. عنده تأويلات على طريقة الأشاعرة، له كتاب «المنهاج في شعب الإيمان». توفي سنة: ٤٠٣هـ . سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣٢)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٣٥).

(٢) **أحمد بن محمود بن أبي بكر، نور الدين الصابوني، البخاري، الحنفي: من علماء الكلام، على مذهب الماتريدية. له «البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين»، وهو مطبوع عام ١٩٦٩م، توفي سنة: ٥٨٠هـ. طبقات الحنفية(١/١٢٤)، والأعلام للزركلي (١/ ٢٥٣).**

(٣) عبيدالله بن الحسين الكرخي، أبو الحسن، انتهت إليه رياسة الحنفية بالعراق. له «رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية»، و«شرح الجامع الصغير»، و«شرح الجامع الكبير»، قال الذهبي: «وكان رأساً في الاعتزال»، مات سنة: ٣٤٠هـ . انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٢٧)، طبقات المعتزلة(ص/١٣٠)، والأعلام للزركلي (٤/ ١٩٣)،

(٤) أحمد بن علي الرازي، أبو بكر الجصاص، من تلاميذ أبي الحسن الكرخي، انتهت إليه رئاسة الحنفية، قال الذهبي: «قيل: كان يميل إلى الاعتزال، وفي تواليفه ما يدل على ذلك، في رؤية الله وغيرها، نسأل الله السلامة»، وألف كتاب «أحكام القرآن»،كتابا في أصول الفقه. توفي سنة: ٣٧٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٤١)، والأعلام للزركلي (١/ ١٧١).

فأدخلوا ما أدخلوه على أهل المذهب، ورمى بعض الناس الشيخ[2] بالاعتزال، وهو بريء، ولم يكن يعلم بما كان عليه هؤلاء، حتى لما بلغه عن التنوخي، أنه يرى رأي المعتزلة؛ هجره لذلك[3].

وتكلم بعض الأشاعرة بمثل ذلك على شيخه أبي سعيد البردعي[4]، كما وقع ذلك لصاحب اللسان ابن حجر العسقلاني، من أصحابهم، فزعم أنه كان يناظر على مذهب المعتزلة.

لكن لا عبرة بمثل هذا من كلامهم؛ فإنهم ربما جعلوا كل من خالفهم في أصولهم، وكل من أثبت لله فعلاً يبدو منه، أو فرّق بين الإرادة والرضا؛ معتزلياً في اصطلاحهم، يخلطون الكرامية بأهل الاعتزال[5].

وهذا قولهم في أبي منصور الماتريدي، وذويه، من سوء الاصطلاح.

ولأنهم لا يفرقون بين أهل مذهبه، وبين النسفية (المتسللين) منه.

وقد علم الناس: أن الشيخ[6] كان من أشد الناس على المعتزلة، وأفرد كتاباً في الرد عليهم، سماه «بيان وهم المعتزلة»، وكتاباً آخر في رد أوائل أدلتهم للكعبي[7].

---

(١) علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم، أبو القاسم التنوخي، تفقه على مذهب أبي حنيفة، وكان معتزلياً، مناظراً، منجماً، شاعراً، ولي قضاء البصرة، والأهواز، وغيرهما، ثم أقام زمنا ببغداد، وكان من جلساء الوزير المهلبي، وزار سيف الدولة الحمداني، ومدحه. توفي سنة: ٣٤٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء(١٥/ ٤٩٩)، والأعلام للزركلي (٤/ ٣٢٤).

(٢) يعني: أبا الحسن الكرخي.

(٣) هذا فيه نظر، لأنه إنما هجره لكونه دخل القضاء، وقبل جوائز الأمراء. انظر: أخبار أبي حنيفة للصيمري(ص/١٦٧).

(٤) أحمد بن الحسين، أبو سعيد البردعي: كان شيخ الحنفية ببغداد، نسبته إلى بردعة أو «برذعة» بأقصى أذربيجان، ناظر داود بن علي الظاهري في بغداد، وظهر عليه، وصفه الخطيب البغدادي، والذهبي، وابن حجر، والصفدي بأنه معتزلي، توفي قتيلاً في وقعة القرامطة، مع الحُجاج بمكة، عام ٣١٧هـ. له «مسائل الخلاف» فيما اختلف به الحنفية مع الامام الشافعي. تاريخ بغداد(٤/٩٩)، والعبر في خبر من غبر(٢/١٧٤)، ولسان الميزان(١/١٥٦)، والوافي بالوفيات(٦/٢٠٧)، وطبقات الحنفية(١/ ٦٦)، والأعلام للزركلي (١/ ١١٤).

(٥) هذا فيه نظر، فقد وصفه بذلك الخطيب البغدادي وهو معاصر له، ووصفه بذلك أئمة كثر سبق ذكر بعضهم.

(٦) يعني: أبا منصور الماتريدي.

(٧) ذكر هذان الكتابان في ترجمة أبي منصور الماتريدي. انظر: طبقات المفسرين للأدربي(ص/٦٩)، وكشف الظنون(١/٢٦٢)، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين(٦/٣٦).

وكانت الحرب بينهم، وبين أصحابه وبينهم، مثل ما بين أصحابه، وبين الأشعرية، يردون على هؤلاء، وعلى هؤلاء، إلى أن حدث منهم ما تقدم ذكره، فتغيرت الأمور.

ويقال: فشا قول القدرية في أهل خراسان، في المائة الخامسة، أظنه رأي الضرارية، والهيصمية.

فكان أبو المظفر ابن الشيخ أبي منصور السمعاني، يعيب به، أو يرمي به، أهل مرو؛ إذ أنكروا من أحواله، إذ تحول إلى مذهب الشفعوية، في دولة زعيمهم نظام الملك، فخرج مهاجرا إلى أصحابه في نيسابور، ونال ما نال عندهم من الجاه.

وكتب إليه أخوه الشيخ أبو القاسم رحمهم الله تعالى، يلومه، فكتب إليه في الاعتذار: أنه لم يفارق ما كان عليه والدهما رحمه الله تعالى من الأصول، ولكنه رأى أهل مرو قد صاروا إلى رأي أهل القدر؛ ففارق مذهبهم.

وهذا من عجائب الاعتذار بالمغالطة؛ وهو لم يقتصر على فعلته تلك، بل حط على أهل الفقه الأكبر، بكل ما قدر عليه، ويدعي ما يدعيه من المنام، ليفسد على الناس دينهم في اليقظة[1].

(ق٢٩١/أ) وصنف في العقائد على مذهب الأشاعرة؛ فصار داعية من دعاتهم، ولم يكن ما انتقل إليه خيراً مما قاله على أهل مرو من القدر؛ فإنه وإن كان بدعة من البدع؛ فقد قال بها طوائف من أهل العلم، والديانة، وأهل الحديث، والتفسير، وأهل الزهد، والعبادة من السلف.

وكان الناس يأخذون عنهم، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: «لو تركنا الرواية عن القدرية تركنا أكثر البصرة»[2].

وقال سليمان بن أحمد الواسطي: «قلت لابن مهدي: أسمعك تحدث عن رجل، وأصحابنا يكرهون الحديث عنه، قال: من هذا؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي، قال: ولم؟ قلت: كان قدريا؛ فغضب، وقال: فما يضره أن يكون قدريا؟»[3].

فلم يجعله عبد الرحمن بن مهدي، وجمهور أهل العلم جرحة في الرواية، لما تشبث به أهله من الشبهة، وهي شبهة قوية.

(١) انظر: تاريخ الإسلام(٣٢٤/٣٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام(٣٨٦/٧).

(٣) انظر: الضعفاء للعقيلي(٦٦/٤)، والكامل لابن عدي(٢٠٢/٦)، وميزان الاعتدال للذهبي(١٤٣/٦).

وليس كذلك مذهب الأشعرية؛ فإنهم من المجبرة الجهمية، وإنما يدعوا دعاتهم إلى ما يدعون إليه بضروب من الشعر، والمغلطة؛ ليصدوا بها الناس عن السبيل.

ولو كان هذا السمعاني ممن يريد الخير، ويقصد الرد على أهل القدر؛ لم يحتج في ذلك إلى مفارقة مذهب الإمام أبي حنيفة.

بل يرد عليهم بأقواله، وأقوال أصحابه الأئمة رحمهم الله تعالى، مثل ما ثبت عن الإمام أبي مطيع البلخي في «الفقه الأكبر»، قال: «قلت لأبي حنيفة: "أخبرني عن الإيمان"، فقال: "تشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وتشهد بملائكته، وكتبه، ورسله، وجنته، وناره، وقيامته، وخيره، وشره، وتشهد أنه لم يفوض الأعمال إلى أحد، والناس صائرون إلى ما خلقوا له، وإلى ما جرت به المقادير"، قلت: "أرأيت إن أقر هذا كله، لكنه قال: المشيئة إليّ؟، قال[(١)]: فقال:[(٢)] كذب في زعمه، ألا ترى إلى قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ ﴿٥٤﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾[(٣)] وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾[المدثر:٥٤-٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[التكوير:٢٩] »[(٤)].

وروى القاضي الإمام أبو العلاء صاعد بن محمد الاستوائي[(٥)]، عن القاضي عبد الملك بن أبي الشوارب[(٦)]: أنه أشار إلى قصرهم العتيق بالبصرة؛ فقال: «لقد خرج من هذه الدار سبعون قاضياً على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، كلهم كانوا يرون إثبات القدر، وأن الله تعالى خلق الخير والشر، ويروون ذلك عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، وزفر بن الهذيل، ومحمد بن الحسن، وأصحابهم، ويروي هؤلاء القضاة عن أبي حنيفة، وأصحابه، الذين سميناهم، أن من يقول: إن الله تبارك وتعالى خلق الخير، ولم يخلق الشرَّ، ولم يُقَدِّرْهُما جميعاً؛ فهو مبتدع، لا يصلى خلفه[(٧)].

---

(١) يعني: أبا مطيع البلخي.

(٢) يعني: أبا حنيفة.

(٣) هنا (ق٢٩١/ب)

(٤) الفقه الأكبر(ص/٩٦-١٠٠).

(٥) صاعد بن محمد بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبد الرحمن، الأُسْتُوائي، النيسابوري، أبو العَلاء، عِماد الإسلام، كان عالماً، فاضلاً، صدوقاً، انتهت إليه رئاسةُ أصحاب الرَّأْيِ بخراسان، من مؤلفاته: كتاب الاعتقاد ، وهو مطبوع. توفي سنة: ٤٢١ أو ٤٣٢هـ. تاريخ بغداد(٩/٣٤٤)، وسير أعلام النبلاء(١٧/٥٠٨).

(٦) لم أقف له على ترجمة.

(٧) كتاب الاعتقاد لصاعد بن محمد(ص/١٢٧-١٢٩).

وروى عن الإمام محمد بن الحسن، أنه سئل: ما كان أبو حنيفة يقول في القدر؟ قال «سمعت أبا يوسف يقول: "كنت عنده جالسا؛ إذ جاءه رجل من ناحية البصرة؛ فقال: "يا أبا حنيفة تثبت القدر؟ فقال كيف لا أثبت القدر، وقد ثبته الله تبارك وتعالى، فقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] ، فما بقي في العالم شيء إلا وهو داخل فيه» [(١)].

والنقول عن الأئمة في ذلك كثيرة تبلغ التواتر.

(١) المصدر السابق(ص/١١٧).

-فصل -

الرد على القدرية في زعمهم أن العبد يحدث فعله بدون مرجح

واحتجت القدرية بأن العلم بكون العبد يحدث فعله ضروري[1]، وهذا حقٌّ، لكن لا يلزم منه أن يفعل لا بمرجح، بل هذا محال؛ لأن فعله حادث، يحتاج إلى مرجح، يجب وجوده به، ويمتنع عند عدمه، والعلم بأن أسبابه لم تكن منه ضروري أيضاً.

وقالوا: إنما يحدث فعله بإرادته، وترجيحه.

قيل لهم: أليس الإرادة فعلاً من الأفعال؟ فكيف يحدث بلا مرجح؟!

قالوا: هو جائز من القادر، حتى قال أبو الهذيل العلاف وأتباعه: «معنى قدرة المختار: هو صفة، كالترجيح لا بمرجح».

وحاولوا الحجة على إمكانه، بوقوعه للعطشان، يتناول أحد الإناءين، والهارب من السبع، يسلك أحد الطريقين، وقد كانا متساويين عندهما من كل وجه.

وهذا لم يكن قط، لكنهم تصوروه كذلك في أذهانهم، وقالوا: إنهما إذا استويا عندهما من سائر الوجوه؛ تناول هذا ما هو أيسر على يمناه، وسلك هذا ما هو الأوفق لطبعه، واستمرأه.

وكابروا فيه[2]، إلا أبا المعتمر معمر بن عباد السلمي العطّار، فإنه قال: «لابد في حدوث إرادة الفاعل من مرجح، موجب لها؛ لكن كان الموجب لها: إرادته لتلك الإرادة،

(١) قال شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية(٣/٢٣٩) : «والحجة التي ذكرها هذا الإمامي مذكورة عن أبي الحسين البصري، وهي صحيحة كما أن الأخرى صحيحة، فيجب القول بهما جميعاً، مع أن جمهور القدرية يقولون: العلم بكون العبد محدثاً لأفعاله نظري، لا ضروري، وهؤلاء يخالفون أبا الحسين[البصري]، وأبو الحسين يقول مع ذلك: إن الفعل يتوقف على الداعي والقدرة، وعندهما يجب الفعل، وهو حقيقة قول أهل الإثبات، ولهذا يعبر غير واحد منهم بنحو ذلك كأبي المعالي والرازي وغيرهما، لكن إذا قيل مع ذلك: إن الله خالق أفعال العباد، أمكن الجمع بينهما عند من يقول إن الله خلق الأشياء بالأسباب، ومن لم يقل ذلك يقول خلق الفعل عند هذه الأمور لا بها، وهو قول من لم يجعل للقدرة أثراً في مقدورها كالأشعري وغيره.

فإن قيل كيف يكون الله محدثاً لها، والعبد محدثا لها؟ قيل: إحداث الله لها بمعنى أن خلقها منفصلة عنه، قائمة بالعبد، فجعل العبد فاعلاً لها، بقدرته ومشيئته التي خلقها الله تعالى، وإحداث العبد لها بمعنى أنه حدث منه هذا الفعل القائم به، بالقدرة والمشيئة التي خلقها الله فيه، وكل من الإحداثين مستلزم للآخر، وجهة الإضافة مختلفة، فما أحدثه الرب فهو مباين له، قائم بالمخلوق، وفعل العبد الذي أحدثه قائم به، فلا يكون العبد فاعلاً للفعل بمشيئته وقدرته، حتى يجعله الله كذلك، فيحدث قدرته ومشيئته والفعل الذي كان بذلك، وإذا جعله الله فاعلاً وجب وجود ذلك، فخلق الرب لفعل العبد يستلزم وجود الفعل، وكون العبد فاعلاً له، بعد أن لم يكن، يستلزم كون الرب خالقاً له، بل جميع الحوادث بأسبابها هي من هذا الباب».

(٢) انظر: شرح المقاصد للتفتازاني(١/١٢٥).

وهي تثبت بإرادة أخرى مثلها، وهلّم جرّا بلا نهاية، فَتَحْدُثُ تلك الإرادات كلها وقتًا واحداً، بدون أن تتوقف على أمر آخر».

فجاؤوا بما هو أدخل في الامتناع، وتَمُجُّه الطباع، والأسماع، والناس يعلمون من أنفسهم أن من أراد منهم شيئين قامت به إرادة واحدة، لا إرادات كثيرة.

وقيل لهؤلاء: تعليل الإرادة الواحدة، بما هو أعم منها؛ ممتنع، فكيف بتعليل الإرادات الغير متناهية، والتسلسل في العلل الفاعلية ممتنع، بضرورة العقول، والفطر؟!

فقالوا: إنه يجوز في المعاني، وإنما الإرادة معنى.

فلبسوا النسبة التي تكون في الوجود، ويتصف بها الموجود، بالمعاني الاعتبارية، التي تفرض في الأذهان؛ متناهية، أو غير متناهية، ولا يمكن وجودها في الأعيان، فسموا أصحاب المعاني[1]، [كما قد ذكرناه][2].

واضطربت أقوال القدرية، والجهمية من بعدهم، وصاروا يقولون: «صاحب القدرة يرجح أحد مقدوريه، على الآخر، لا بمرجح».

حتى إذا أُنْكِر عليهم ذلك، وضاق بهم الخناق؛ قالوا: «إنه يترجح بتسلسل المعاني».

فتراهم مذبذبين، بين قولين، كل منهما أفسد من الآخر.

وقيل للقدرية: أنتم تقولون بالتفويض إلى العباد في الإرادة، وتنكرون أن تكون إرادتهم تجب بالأسباب المخلوقة، فما تقولون: في قدرة الله تعالى على ذلك، أليس هذا من الممكنات؟

الكلام في مسألة اللطف والأصلح

فأقر به قدماؤهم، وأهل الديانة منهم، وهو قول ضرار بن عمرو، وأصحابه، وعليه أبو معن ثمامة بن أشرس النميري، وهشام بن عمر الفُوْطي، وأصحابه، وأبو سهل بشر بن المعتمر النحاس شيخ البغداديين من المعتزلة، حتى قال: «إن عند الله من اللطف ما لو أتى به، لآمن عليه جميع من في الأرض، إيماناً يستحقون عليه الثواب»[3]، وغلا فيه كعادته.

وقيل: أليس إذا كان قادراً أن يجعل العبد مريداً للإيمان، والطاعات؛ كان قادراً على أن يجعله مريداً للكفر، والعصيان أيضاً؟

(١) انظر: الملل والنحل(١/٦٧)، منهاج السنة النبوية(٢/٣٧٩).

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) حكاه النسفي في تبصرة الأدلة(٢/٧٢٤) عن جعفر بن حرب، وذكر أنه تاب منه! وانظر: مقالات الإسلاميين(١/٢٤٦)، والفصل في الملل(٣/٩٣).

قال: نعم، لكن يجب عليه اللطف بالمكلفين على سواء، أن يُمَكِّنَهم من الفعل، والترك، لا لمرجح فيه جميعاً، كما أزاح العلل بإرسال الرسل، وإنزال الشرائع (ق٢٩٢/أ) يدعونهم إليها على سواء[١].

وقال أبو إسحاق النظام، وأتباعه: «لا يوصف بالقدرة على ترك اللطف، والصلاح».

لكنهم يجعلون القدرة مكان الإرادة، والخلق، ولا يصفونه بمعنى الترجيح لا بمرجح.

وإليه ميل أبي الحسين عبد الرحيم بن أبي عمرو محمد [بن عثمان][٢] الخياط[٣]؛ لأنه قال: «قدرته: كونه غير مكره، ولا كاره، وإرادته بأفعاله: خلقه إياها».

وكان قد أخذ الاعتزال عن أبي مجالد أحمد بن الحسين[٤]، [مولى المعتصم][٥]، عن جعفر بن مُبَشِّر الثقفي، عن أبي إسحاق النظام، وأبي موسى المزدار صاحب أبي سهل النحاس[٦]، وعن عيسى بن الهيثم الصوفي[٧]، عن جعفر بن حرب الهمداني، عن أبي إسحاق النظام، وأبي الهذيل العلاف، وكان يختار من أقوالهم، ويخلط.

وكان أبو الهذيل يقول: «لا يقدر على عين مقدور العبد، لكن على مثله، فيجوز أن يكون فعل العبد واختياره؛ له سبب مخلوق، يجب به، ويترجح وجوده على عدمه عنده»، لكن زعم أنه لا يكون مقدوراً للعبد حينئذٍ، بل مثل مقدوره.

فأنكر صحة التكليف، إلا من بعد التفويض في الإرادة، إن كان هذا من الأمور الممكنة؛ فتأوَّل قول سلفه في وجوب اللطف، والصلاح، بأنه يجب عليه أن يقابل المكلف بأصلح الأمور له في آخرته.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل(٩/٢٥).

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) مترجم في تاريخ بغداد(١١/٨٧)، ولسان الميزان (٤/٨)، وتكلم عنه البغدادي في الفرق بين الفرق(ص/١٦٣-١٦٥).

(٤) في الأصل: مجالد. وهو: أحمد بن الحسين، أبو مجالد البغدادي، الضرير، مولى الخليفة المعتصم العباسي، كان من دعاة المعتزلة البغداديين، صحب جعفر بن مبشر الثقفي، وعنه أخذ علم الكلام. توفي سنة: ٢٦٨، وقيل: ٢٦٩هـ تاريخ بغداد(٤/٩٥)، لسان الميزان(١/١٦٢).

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٦) أبو سهل النحاس: هو بشر بن المعتمر، وقد سبقت ترجمته.

(٧) عيسى بن الهيثم الصوفي، يكنى أبا موسى، من كبار المعتزلة، يخالفهم في أشياء، وعنه أخذ ابن الراوندي الملحد، وله تواليف، مات سنة: ٢٤٥هـ. سير أعلام النبلاء(١٠/٥٥٢)، لسان الميزان(٤/٤٠٨).

وتبعه عليه أصحابه من البصريين، كأبي يعقوب الشَّحَّام، وأبي إسحاق بن عياش[1]، والأدمي[2]، وأبي علي الجبَّائي، وابنه، وأبي بكر بن الإخشيد، وأمثالهم.

وأقر به رؤوس الزيدية، والإمامية، كأبي جعفر بن المسلم، وصاحبه الملقب بالمرتضى[3]، وابن أبي الحديد[4]، وأضرابه؛ فتواخى الرفض والاعتزال.

[وقد يقولون إنما يجب عليه ذلك في أول أحوال المكلف، حتى اختلفوا: هل يجوز له أن يزيد في شهواته، ويخلق من أسباب المعاصي، ما يعلم أنه يقع فيه، ولو لم يخلقه لم يقع، وهو معنى الإضلال؟

فمنعه أبو علي الجبائي، وأتباعه، وقال غيرهم: يجوز، إذا استحق العبد ذلك بمعصيته، وهو قول أبي هاشم، لكن لا يسميه إضلالاً، بل امتحاناً، وابتلاء[5]][6].

وقال أبو القاسم عبد الله بن محمود الكعبي، إمام المعتزلة البلخية، وهو أخذ الاعتزال عن الخياط: «لا يقدر على عين مقدور العبد، ولا على مثله»[7].

فمال مع شيخه، وقال: إنما يجب عليه الأصلح في الحكمة، والتدبير.

وإنما يجعله واجباً عليه تعالى؛ لأنه لا يقر بما يعود منهما إلى حمد ذاته العلية، وكون الشيء مستحسناً عنده سبحانه، فيقول: بوجوب الهداية له، كقول أهل السنة، والحكمة.

---

(١) سبقت ترجمته، وقد ذكره المصنف سابقاً باسم: أبي بكر بن عياش.

(٢) لم أقف على ترجمة له، لكن ذكره الأشعري في مقالات الإسلاميين(١/١٣٨، ٤١٥) وكناه أبا عثمان، وذكره الشهرستاني في الملل والنحل(١/٣٠، ٥٣) وذكر أنه من أصحاب أبي الهذيل العلاف، وأنه على مقالته.

(٣) علي بن الحسين بن موسي بن محمد بن إبراهيم، أبو القاسم، الشريف المرتضى، نقيب الطالبيين، ومن المبرزين في علم الكلام، وكان رافضياً معتزلياً، له تصانيف كثيرة، منها «الغرر والدرر» يعرف بأمالي المرتضى، ووكثير من مترجميه يرون أنه هو جامع «نهج البلاغة»، لا أخوه الشريف الرضي، قال الذهبي عنه: وهو المتهم بوضع كتاب نهج البلاغة، ومن طالعه جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين. توفي سنة: ٤٣٦هـ . انظر: سير أعلام النبلاء(١٧/٥٨٨)، والأعلام للزركلي (٤/ ٢٧٨).

(٤) عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد المدائني، الرافضي، المعتزلي، الشاعر، أخو موفق الدين، هو معدود من الشعراء، وله ديوان شعر بأيدي الناس، روى عنه الدمياطي، وله مصنفات منها: «كتاب الفلك الدائر في المثل السائر»، توفي سنة ٦٥٥، وقيل: ٦٥٦هـ. الأعلام للزركلي (٣/ ٢٨٩).

(٥) نقله عن أبي هاشم الجبائي: ابن الوزير في إيثار الحق على الخلق(ص/٢٤٤).

(٦) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٧) انظر: اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية لجمال الدين مقداد بن عبد الله الأسدي السيوري الحلي (ت ٨٢٦ هـ) مطبعة شفق ، تبريز ايران . ١٣٩٧ هـ.(ص/١١٩) ، و«إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين» لجمال الدين الفاضل المقداد (ت ٨٢٦ هـ) طبع مكتبة المرعشي . ١٤٠٥ هـ.(ص/١٩١).

لكنه يتشبه بالحكماء في كلامه؛ ليروج على الناس، وكان يخلط من كلام الفلاسفة والمعتزلة كشيخه، وأكثر ميله إلى أبي الهذيل العلاف، قد تبعه على جهميته، ووضع كتاباً في تأييد مقالته.

وهو الذي أفسد معتزلة بغداد على ما كان فيهم، حتى جردهم عن طريقة أهل الإثبات، وكان متفنناً، شيطاناً، عارفاً بأبواب الجدل.

وله تندر(١) في أصول الفقه، وعلل الحديث، ورجاله، ويدعي الانتصار للملة والسنة، لكن لم يخف أمره على أهل العلم والدين، وكانوا يحذرون الناس منه، ويعلنون البراءة من كلامه.

قال الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري الحنفي(٢): «لا أستجيز الرواية عنه»(٣).

عنه»(٣).

وكان الحافظ عبد المؤمن بن خلف النسفي(٤) يكفره، ولما دخل نسف(٥) لم يأته، وجاءه وجاءه الكعبي ليسلم عليه؛ فلم يلتفت إليه(٦).

ووضع الشيخ أبو منصور الماتريدي كتاب «رد أوائل الأدلة للكعبي»(٧)، يبين فساد أقواله؛ بالعقل، والنقل.

وكان أبو سهل النحاس يكفر أبا الهذيل العلاف، لقوله بوجوب الأصلح.

---

(١) أي نوادر وأشياء منتقاة ليبين تضلعه في العلم، وهو ليس كذلك.

(٢) الحافظ، العلامة، المحدث، أبو العباس، جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح النسفي، صاحب التصانيف، له كتاب «معرفة الصحابة»، وكتاب «تاريخ نسف»، و«تاريخ كِش»، وكتاب «الدعوات»، وكتاب «دلائل النبوة»، وكتاب «فضائل القرآن». توفي سنة: ٤٣٢هـ. تذكرة الحفاظ للذهبي(٣/١١٠٢)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي(١/١٨٠).

(٣) انظر: لسان الميزان(٣/٢٥٥).

(٤) الحافظ، الإمام، عبدالمؤمن بن خلف بن طفيل بن زيد بن طفيل، أبو يعلى، النَّسفي، التميمي، وكان من علماء الظاهرية، أخذ الكتب عن محمد بن داود الظاهري، وكان شديد الحب للآثار، محطًّا على أهل القياس، صالحاً، ناسكاً، متعبدًا. توفي سنة: ٣٤٦هـ. تاريخ دمشق(٣٧/١٩٦)، سير أعلام النبلاء(١٥/٤٨٠).

(٥) نَسَف: مدينة كبيرة، بين جيحون وسمرقند، ويقال لها: نَخْشَب، دخلها الإسلام صلحاً على يد قتيبة بن مسلم عام ٩٢هـ خرج منها جماعة كثيرة من أهل العلم في كل فن، وتسمى اليوم: قرشي، تقع في جنوب دولة أوزباكستان. انظ: معجم البلدان(٥/٢٨٥).

(٦) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٢٥/٣٥٤)

(٧) ذكره الأدربي في طبقات المفسرين في ترجمته لأبي منصور الماتريدي(ص/٦٩)، والقرشي في طبقات الحنفية (٢/١٣٠).

[قال ابن حزم: «والمعتزلة اليوم تدعي أن بشراً تاب عن القول باللطف، ورجع إلى القول بالأصلح»[١].

وذكر ابن الوزير: أن المعتزلة رجعت إلى أن الله تعالى قادر على هداية من يشاء، من العصاة، باللطف، والتيسير، وليس ذلك بواجب عليه[٢].

نقله عن كتاب «الفائق» لابن الملاحمي[٣]، وذكر أنه اختيار يحيى بن حمزة، وقول الناصر الناصر محمد بن علي، من أئمة الزيدية، وقول قدمائهم، نقله عن كتاب «الجامع الكافي»، للسيد أبي عبد الله الحسيني، من أصحابهم[٤]][٥].

مناظرة الجبائي والأشعري وتغير الأشعري من

وجرى في ذلك بين أبي علي الجبائي، وتلميذه أبي الحسن الأشعري من المناظرة، التي أدت إلى إلزام الشيخ، ومفارقة التلميذ مذهب المعتزلة، ما هو مشهور عند أصحابه.

قال له: ما تقول في ثلاثة إخوة: مطيع، وعاص، وثالث مات صغيراً، فقال: يا رب هلا أبقيتني إلى أن أكبر فأومن، ويكون لي مثل منزلة المطيعين في الجنة؟

فقال: لو كبرت لعصيت، فكان الأصلح لك أن تموت في الصغر.

فقال العاصي: فهلا أمتني صغيراً لئلا أعصيك.

فبهت الجبائي.

كذلك ذكروه، وقد يستغرب من الأشعري -وهو تلمذ له أربعين سنة-، أن يكون لم يقف على هذه المسألة، أو لم يتهيأ له هذا الاعتراض إلا من بعدها، وهو كان يباحثه في كل الأيام، في دقائق الأمور، ويصنف التصانيف على مذهبهم، ويستبعد من أبي علي الجبائي أن يكون قد سكت له، وأصحابه يقولون: الأصلح قد ترك لاقتضاء المصلحة.

---

(١) الفصل لابن حزم(٣/٩٣).

(٢) إيثار الحق على الخلق(ص/٢٥١).

(٣) محمود بن الملاحمي، ذكره أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه: «المنية والأمل» في باب ذكر المعتزلة(ص/٧١) ضمن تلامذتة أبي الحسين البصري فقال: «ومن تلامذته الشيخ النحرير محمود بن الملاحمي مصنف المعتمد الأكبر» ولم يزد على ذلك، وكانت فرقة تسمى الملحمية نسبة إليه، ولها أتباع في اليمن. انظر: «الجامعات والمساجد في شمال اليمن» لزيد بن علي الوزير (ص/١٤).

(٤) إيثار الحق على الخلق(ص/٢٦٨).

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

ولم يكونوا يوجبون الأصلح للكبير والصغير، وإنما قالوا: بوجوب الأصلح للمكلفين، كما قدمناه.

فمن أين يرد هذا الاعتراض عليهم؟ حتى (...)[1]، فأخشى أن تكون القصة مفتعلة.

وهو لما ترك قول شيخه في هذه المسألة، بهذه الحجة، عن قولهم، لم يتركه وحده، وأخذ ببعض أقوال من لم تقم عليه حجته، من سائر أصحابه المعتزلة، ممن يقول بوجوب اللطف والصلاح، أو الأصلح في أمر التكليف، وإزالة العلل على الله سبحانه، أويقول بامتناع ترك ذلك منه.

بل ترك ذلك كله، وترك قول أهل الحكمة من فقهاء الملة، وجماهير العقلاء.

وصار إلى أنه إنما يريد ما يريد؛ لا لعلة، ولا لحكمة، وأن العباد «لا فعل لهم، ولا قدرة قبل الفعل» كقول الجهمية.

إلا أنه يدعي الانتصار لأهل السنة، ويثبت لهم من قوة الترجيح لا بمرجح ما امتنع أثره، ومن اسم «الكسب» ما لم يكن له معنى.

وتبعه على ذلك أصحابه كما عرفت.

وألزمهم الناس: أن يكون أهل المعاصي كُلِّفوا ما لم يطيقوه.

فالتزموه، وقالوا[2](ق ٢٩٢/ب): هذا هو الواقع؛ لأن الله كلفهم بالطاعة، مع العلم بأنها لا تكون، وهم لا يطيقون تغيير عِلْمِه!

وتلك مَغْلَطَة؛ فإنهم لم يكلفوا بتغيير علمه، أو بما يعلم أنهم لا يطيقونه، لكن بما يعلم أنه لا يكون منهم، من بعد قدرتهم عليه؛ لأنهم يضيعونها لانشغالهم بغيرها، وشغلهم إياها بضدها، وفرقٌ بين «ما لا يطاق للعجز عنه»، وبين «ما لا يطاق للاشتغال عنه بضده».

وكان هذا من بيِّن الأمور، فلم ينظروا إليه، وإنما يختلفون: «هل يجوز التكليف بما يمتنع لذاته، كالجمع بين المتناقضين؟».

لأنهم اختلفوا في الممتنع: هل يمكن تصوره، وهو لا يتصور كما يتصور الممكن المطلوب الحصول؟

فقال جمهورهم: «هذا غير لازم في تكاليفه؛ لأنه لا يكلف بما كلف به ليكون، ولا يفعل لعلة، وحكمة».

---

(١) سطر غير واضح.

(٢) مكررة في الأصل.

هل أبو لهب مأمور بأنه لن يؤمن؟

وهذا قول شيخهم في إبانته، حتى صرح أن أبا لهب كان مأموراً أن يؤمن بأنه لا يؤمن[1].

وشق هذا منهم على أهل السنة والجماعة، ولا سيما الأصحاب الحنفية، والماتريدية؛ فكانوا ينادون بالنكير عليهم: «إن هذا إلا افتراء في الدين، وأن من قال: يمكن أن يخلو فعل من أفعاله تعالى من الحكمة؛ فهو كافر».

وقد جاء عن أبي على الأسواري، والجَعْفَرَين[2]، وأبي جعفر الإسكافي من المعتزلة: أنهم قالوا: «الخطاب لم ينقطع عن أبي لهب بنزول ما نزل فيه»، لكنهم لم يقولوا: إنه أُسْمِعَ ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -روّح الله روحه-: «فإنه لم يقل أحد: إن أبا لهب أسمع هذا الخطاب، المتضمن أنه لا يؤمن، وأنه أمر مع ذلك بالإيمان، كما أن قوم نوح لما أخبر ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٣٦] لم يكن بعد هذا يأمرهم بالإيمان بهذا الخطاب، بل إذا قدر أنه أخبر بصليه النار، المستلزم لموته على الكفر، وأنه أسمع هذا الخطاب، ففي هذا الحال انقطع تكليفه، ولم ينفعه إيمانه حينئذ، كإيمان من يؤمن بعد معاينة العذاب، قال تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا ﴾ **[غافر:٨٥]**، وقال تعالى: ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس:٩١]»[3].

الرد على الأشاعرة في تجويزهم التكليف بما لا يطاق

وقيل للأشاعرة: إذا كان التكليف بما لا يطاق جائزاً، واقعاً عندكم، فما تقولون: في قول الله سبحانه: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وأنتم تقرون بتنزيله، وتقولون: إنكم من أهل السنة والجماعة.

هل تجعلونه من المتشابه؛ فتردونه بالتجهيل، أو بالتأويل، على ما هو معروف من طريقتكم، وطريقة سلفكم من أهل الكلام، في آيات الصفات، ونصوص الإثبات؟ أم كيف تخالفونه، وهو صريح في مدلوله؟!

---

(١) ولفظه في الإبانة(ص/١٩٤) : «مسألة: ويقال لهم: أليس قد قال الله تبارك وتعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ (١) مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ (٢) سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾[المسد:١-٣]، وأمره مع ذلك بالإيمان، فأوجب عليه أن يعلم أنه لا يؤمن، وأن الله صادق في إخباره عنه أنه لا يؤمن، وأمره مع ذلك أن يؤمن، ولا يجتمع الإيمان والعلم بأنه لا يكون، ولا يقدر على أن يؤمن، وأن يعلم أنه لا يؤمن، وإذا كان هذا هكذا؛ فقد أمر الله سبحانه أبا لهب بما لا يقدر عليه، لأنه أمره أن يؤمن، وأنه يعلم أنه لا يؤمن».

(٢) جعفر بن مبشر، وجعفر بن حرب، وقد سبقت ترجمتهما، وإطلاق المصنف الجعفرين عليهما.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/٦٣-٦٤).

فاضطربت أقوالهم؛ فقال قائلون منهم: وُسْعُ النَّفس: وُسْعُ جِنْسِهَا؛ ما تعلقت به قدرتهم عادة، وإن لم يكن من وسع الشخص.

وعَلِمَ آخرون أنه باطل، لا يحتمله لفظ القرآن، ولا يَسْلُكُ على الناس، فرجعوا عمّا قالوه في تكليف أبي لهب، وأنكروا أن يكون ذلك من قول شيخهم.

لكن يوافقون أصحابهم: أن التكليف بما لا يطاق، مثل أن يؤمر الإنسان بالعروج إلى السماء، وبقلع الجبل، وحمله على كتفه، وقلب الحجارة ذهباً، ونحو ذلك؛ جائز من الله، وإن لم يقع بالاستقراء، لأنه يرجح لا لمرجح من الحكمة.

ليس له فعل يُعَلَّل عندهم، ولا لعباده من قدرة إلا على ما قام بهم، من الفعل حين أحدثه فيهم.

وأنكروا القوى، والجِبِلَّةَ، والطِّباع في بني آدم، وسائر الخليقة، خلاف ما نص الله في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ.

وقال لهم أهل السنة والجماعة: بل لا يضل ربنا إلا لحكمة، وهو أَجَلُّ من أن يكلفهم ما لم يطيقوه، بل لم يكلفهم إلا دون ما يطيقون؛ لقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة:٦].

وقالوا لهم: إن الله فرض الحج على المستطيع، فلو لم يستطع إلا مَن «حَجَّ إذا حَجَّ» لم يكن واجباً إلا على مَن حَجَّ![(١)].

وقال اللهُ تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، فأمر بالتقوى بحسب الاستطاعة؛ فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوى؛ لم يكن وجبَ التَّقوى على غير المتَّقين!

وهذا معلوم الفساد بالضرورة من الدين.

نعم، قد يقال: أهل التقوى لا يطيقون أن يفعلوا فعل من لا يستحي![(٢)].

ولا تستطيع الجهمية: أن تسمع كلام أهل السنة، والحكمة!

لكن هذا على وجه المدح، والذم[(١)]؛ لأن المقصود هنا الاستطاعة الثابتة، المشتملة على الإرادة.

(١) أي أن يكون متعلق فرض الحج بعد أداء الحج! وأما قبله فلا يكون مأموراً به! وهذا خلاف دين الإسلام.

(٢) لأن التقوى تمنع فعل ما يخدش الحياء، فلا يطيق المتقون –بسبب حيائهم– القول بمثل ما قاله الأشعري لظهور بطلانه!

ولا يصح إطلاق القول فيه: بأنه لا يطاق، كما يطلق ذلك على ما امتنع على الإنسان لعجزه عنه، وفقده القدرة الممكنة منه، كما إذا عدم القوة في نفسه، وبدنه، أو عدم الآلة أو نظره القاصر[٢]، عن استعمالها.

(ق٢٩٣/أ) **والفرق بَيِّنٌ، لِمَنْ مَلَكَ قوة البصر، والبصيرة.**

ولو أن الناس لا قوى لهم قد ركبت في نفوسهم، وأبدانهم، فطبعوا عليها، ولا يستطيعون شيئاً قبل الفعل؛ لبطلت التكاليف الإلهية، وبطل معها الأمر والنهي، والحمد واللوم بينهم، ولم يكن الجهاد.

وهذا لا يقوله من يستحي من الله، أو من الناس؛ لأنه معلوم الفساد بضرورة العقول، واتفاق فطر العقلاء.

والجهمية تناقض أقوالها بأفعالها؛ ينكرون القوى، والأسباب المؤثرة، **ويتوسلون بها جهدهم**؛ لمآكلهم، ولذاتهم.

ويأمرون أصحابهم بتعلم الكلام؛ لينالوا به السعادة، والكرامة في دنياهم، كما صرح به المتأخرون منهم.

ميل زهاد الجهمية الجبرية ومن تأثر بهم إلى البطالة

ومن تزهَّد منهم، وهرب من التناقض: اتخذوا البطالة، وأشار عليهم متفقهتهم بترك التكسب المفروض، وجعلوه منافياً للتوكل.

هذا طريقة أبي الطيب الطبري[٣]، وأبي القاسم القشيري[٤]، وأبي حامد الغزالي، وذويهم من الشفعوية، والأشعرية، وصاروا يتنازعون في جوازه، كما أشار إليه إبراهيم اللقاني[٥] في منظومته التي سماها بجوهرة التوحيد.

---

(١) المدح للمتقين الذين لا يطيقون فعل الباطل بسبب حيائهم من الله، والذم للجهمية الذين تمنعهم بدعتهم ويمنعهم هواهم من سماع كلام أهل السنة والقئلين بالحكمة، إشارة إلى موافقة الأشاعرة للجهمية الجبرية.

(٢) هكذا قرأتها، وقد تكون: أو منعه القادر، والمراد وجود ما منعه من استعمال قدرته.

(٣) طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، أبو الطيب، من كبار علماء الشافعية، ولي القضاء ببغداد. له «شرح مختصر المزني» توفي سنه: ٤٥٠هـ . سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٨).

(٤) عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة النيسابوري القشيري، أبو القاسم: الزاهد المعروف، كان صوفياً أشعرياً، صاحب كتاب الرسالة القشيرية، وقد اشتملت على منكر كثير، وكان السلطان ألب أرسلان يقدمه ويكرمه. الأعلام للزركلي (٤/ ٥٧).

(٥) ابراهيم بن ابراهيم بن حسن اللقاني، المصري، المالكي، أبو الأمداد، برهان الدين، صوفي، أشعري، نسبته إلى (لقانة) من البحيرة بمصر. توفي بقرب العقبة عائدا من الحج. له كتب منها: «جوهرة التوحيد» منظومة في العقائد، و«حاشية على مختصر خليل». توفي عام: ١٠٤١هـ الأعلام للزركلي (١/ ٢٨).

وكان بعض المتقشفة من قدمائهم يسيحون في الأرض، ويدخلون البرية بغير زاد، وجرت لهم في ذلك فتن، كما ذكر أبو الفرج بن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس»، عن أبي بكر الدقاق من هؤلاء الصوفية، أنه دخل البادية ليس معه إلا مرقعة من صوف، فرمد، فصار يمسح بها عينه، حتى سالت، فصار أعور(١).

وقال أبو حامد الغزالي: «أخذ الزاد في السفر بنية عونِ مُسلمٍ أفضلُ، والأفضلُ منه تركه لمنفرد قوي القلب، يشغله الزاد عن التقوى»(٢).

فانظر إلى عظم الجراءة، وقد قال ربنا ﷻ : ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾[البقرة:١٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]، وقال النبي ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» مشهور في الصحاح، والسنن(٣).

وعند الترمذي، وابن حبان في «صحيحه»، والطبراني، من غير وجه، عن النبي ﷺ قال: «أعقلها وتوكل»(٤).

مباشرة الأسباب لا ينافي لتوكل والرد على من خالف ذلك

وقد كان السلف والأئمة يباشرون الأسباب، ويتوكلون على الله تعالى في أمورهم كلها، مجمعين على أن لا منافاة بينهما.

---

(١) تلبيس إبليس(ص/٣٧٦-٣٧٧).

(٢) منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين للغزالي.تحقيق:د.محمود حلوي.ط/الرسالة.ط١عام١٤٠٩(ص/٢٠٩) ولفظه: « فإن قلت : فأيهما أفضل أخذ الزاد ، أم تركه ، فاعلم أن هذا يختلف ، باختلاف الحال ، إن كان مقتدى به ، يريد أن يبين أن أخذ الزاد مباح ، أو ينوى به عون مسلم ، أو إغاثة ملهوف ، ونحو ذلك فالأخذ أفضل ، وإن كان منفرداً ، قويَّ بالله تعالى ، لا يشغله الزاد عن عبادة الله تعالى ، فالترك أولى».

(٣) رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي صَحِيْحِهِ (١/٣٩٨رقم١١٣٢)، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيْحِهِ (٣/١٠١٤رقم١٣٩٧). وأبو داود في سننه(٢/٢١٦رقم٢٠٣٣)، وابن ماجه(١/٤٥٢رقم١٤٠٩)، والنسائي في سننه(٢/٣٧رقم٧٠٠)، عن أبي هريرةرضي الله عنه وَهُوَ حَدِيْثٌ مُتَوَاتِرٌ وَقَدْ تَوَسَّعَ فِي تَخْرِيْجِهِ، وَبَيَانِ طُرُقِهِ: الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ رحمه الله فِي إِرْوَاءِ الغَلِيْلِ (٣/٢٢٦-٢٣٢)، والدكتورُ صَالِحُ الرِّفَاعِيُّ فِي رِسَالَتِهِ للماجِسْتِيرِ «الأَحَادِيْثُ الوَارِدَةُ فِي فَضَائِلِ المدِيْنَةِ-جَمْعاً وَدِرَاسَةً» (ص/٤٣٩-٤٥٥).

(٤) رواه الترمذي في سننه(٤/٦٦٧رقم٢٥١٧)، وفي العلل الصغير-مطبوع في آخر سنن الترمذي-(٥/٧٥٩)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال(٥/٢٠٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٨/٣٩٠)، والبيهقي في شعب الإيمان(٢/٨٠رقم١٢١٢)، وابن الجوزي في تلبيس إبليس(ص/٣٤٢) من طريق للمغيرة بن أبي قرة عن أنسرضي الله عنه به، وقال يحيى القطان: «حديث منكر» ويعني-والله أعلم- أنه من تفرد المغيرة عن أنس، وقد كان يحيى يطلق وصف النكارة على تفردات الرواة. والحديث له شواهد: منها حديث أمية الضمريرضي الله عنه قَالَ: قال رَجُلٌ لِلنَّبِيِّصلى الله عليه وسلم: أُرْسِلُ نَاقَتِي وَأَتَوَكَّلُ؟ قَالَ: «اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ» رواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٢/٢١٥رقم٩٧٠-٩٧١)، والطبراني في المعجم الكبير-كما في المقاصد الحسنة(ص/١٢٥)-، وابن قانع في معجم الصحابة(٢/٢١٠)، وابن حبان في صحيحه(٢/٥١٠رقم٧٣١)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٣/٧٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان(٢/٧٩-٨٠رقم١٢٠٩-١٢١١) من طريق يعقوب بن عبدالله الضمري عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه به، وإسناده صحيح كما قال الحافظ العراقي، يعقوب الضمري وثقه ابن حبان وقال عنه: «مشهورٌ مأمونٌ»، وله شاهد من مرسل عبدالرحمن بن أبي ليلى، رواه علي بن الجعد في مسنده(ص/٣٤٦رقم٢٣٨٦)، عن شريك النخعي عن هلال الوزان عن عبدالرحمن بن أبي ليلى. والحديث صحيح بشواهده.

ومعلوم أن السبب يؤثر، لكن لم يكن مؤثراً بمفرده، بل يحتاج إلى اجتماع الشروط، وارتفاع الموانع، ونجاح الأسباب، ولا يتم ذلك إلا بمعونة الله تعالى، وتيسيره.

ومن لم يتوكل عليه فربما حُرِمَ التَّيسير، والمعونة، ومن لم يباشر السبب؛ فاته المسبَّب بتقصيره هذا، فأين ذهب هؤلاء؟!

وإنما الذي ذهبوا إليه كان افتراءً في الدين، وأَعْظِم به فريةً! كيف وقد صار أعداء الملة يشبهون بها على المسلمين.

ومن أجل هذا وأمثاله؛ كان فقهاء أهل السنة، ونظارهم، ينزهون بطونهم[1] من الأشعرية، ونحوهم من المجبرة.

ينادون بأن التكسب من الحلال؛ حَسنٌ كله، ومنه ما هو مفروض.

وصاروا يذكرونه في كتب العقائد، كما فعله إسحاق بن محمد الحكيم السمرقندي الصوفي[2]، صاحب أبي منصور الماتريدي.

وفعله سراج الدين أبو الحسن الأوشي، صاحب «بدء الأمالي»[3]، وغيرهما من الماتريدية.

---

(١) غير ظاهرة في الأصل هي والكلمة قبلها، وربما كانت: ينفون مقولتهم، أو ينسفون مقولتهم! والأظهر ما أثبته، والمراد الرد على الأشاعرة ونحوهم في مسألة المكاسب أي ما يكسبه الإنسان من رزقٍ.

(٢) ترجمه السمعاني في الأنساب(٢/٢٤٣) فقال: «أبو القاسم إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن زيد الحكيم السمرقندي، كان من عباد الله الصالحين، وممن يضرب به المثل في الحلم والحكمة وحسن العشرة، تولى قضاء سمرقند أياماً طويلة، وكانت سيرته محمودة، قد دونت حكمته، وانتشر ذكره في شرق الأرض وغربها بأبي القاسم الحكيم، لكثرة حكمه ومواعظه، توفي سنة: ٣٤٢هـ بسمرقند» انتهى بتصرف يسير واختصار.

وقد طبع له عام ١٢٥٣هـ كتاب باسم: «السواد الأعظم» وهو مشتمل على أسئلة وأجوبة في أصول الدين.انظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع(ص/١٦٦).

(٣) علي بن عثمان بن محمد بن سليمان، أبو محمد، سراج الدين التيمي، الأوشي، الفرغاني، الحنفي: الإمام، العلامة، المحقق، ناظم قصيدة «بدء الامالي» في العقائد، ومصنف «نصاب الأخبار لتذكرة الأخيار»، اختصر به كتابه «غرر الأخبار ودرر الأشعار» في ألفاظ الحديث النبوي. انظر: طبقات الحنفية للقرشي(١/٣٦٧)، و الأعلام للزركلي(٤/ ٣١٠). وقد طبعت قصيدته، وشرحها غير واحد.

ومما يدخل في أن المكاسب منها ما هو حلال قول الأوشي في قصيدته بدء الأمالي-البيت الخمسون-:

وَإِنَّ السُّحْتَ رِزْقٌ مِثْلَ حِلٍ   وَإِنْ يَكْرَهْ مَقَالِي كُلُّ قالِ

وصاروا ينصون أيضاً على إثبات القدر، والأسباب المؤثرة، في كتب أصول الدين، كما نص عليه الشيخ أبو حفص عمر بن أبي بكر بن محمد الغزنوي(١)، وأبو شجاع التركي الناصري(٢)، والإمام الصدر الأذرعي(٣)، في شروحهم على الطحاوية.

ونص عليه آخرون، من شيوخ الإسلام، وعلماء أهل السنة والجماعة(٤)، وتعجبوا من هؤلاء كيف قدموا على إنكاره؟!! فإنه لا ينبغي لعاقل.

ويلزمهم: إنكار التدبير المشهود في العالم، وهو من المعلوم الذي يحتج به، ولا يحتاج إلى أن يحتج عليه، حتى قال ربنا سبحانه: ﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ﴾ [يونس:٣١].

ولذا كان شيوخ الماتريدية، يقولون: «هو المدبر»، ويُغْنُونَ به عن تكلُّفِ الأقيسة النظرية في معرفته ﷻ؛ فإنه من القضايا التي قياساتها معها.

ولقد ناظرت في ذلك بعض من يرى رأي الأشعرية، من أعيان الروميين، المعروفين عندهم بالفضل، والحِذْقِ في الكلام.

وقلت له: إذا لم يكن قوى، ولا تأثير للأسباب، فما معنى التدبير عندكم؟

ففكر ساعة، ثم قال: لا تدبير إلا في الصورة الظاهرة، ولا حقيقة له!

فتعوذت بالله من مثل حاله، وتعجب منه من كان معنا من العامة.

---

(١) عمر بن إسحق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص: فقيه، من كبار الأحناف، له كتب، منها «التوشيح» في شرح الهداية، و«شرح عقيدة الطحاوي» وقد طبع عام ٢٠٠٩ بتحقيق: حازم الكيلاني ومحمد نصار نشر دار الكز-مصر. انظر ترجمته في : الأعلام للزركلي (٥/ ٤٢).

(٢) نجم الدين، أبو شجاع، وأبو الفضائل بكبرس بن يلنقلج عبد الله التركي، المعروف بالناصري، مولى أمير المؤمنين الناصر لدين الله العباسي، الحنفي، وكان اسمه: منكوبرس، كان فقيها، عارفاً بالفقه الحنفي، له مؤلفات منها: «النور اللامع والبرهان الساطع شرح عقائد أهل السنة والجماعة» وهو مخطوط في المكتبة السليمانية تحت رقم ٢٩٧٣ بتركيا. توفي سنة: ٦٥٢هـ انظر ترجمته في : تاريخ الإسلام للذهبي(٤٨/ ١٢٠)، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين(٦/ ٤٧٧).

(٣) وهو ابن أبي العز شارح الطحاوية.وكلامه في شرح العقيدة الطحاوية(ص/٣٠١).

(٤) مثل ما ذكره الإمام الحسن بن علي بن خلف البربهاري(المتوفى:٣٢٩هـ) في كتابه شرح السنة(ص/٤٩) : «والمكاسب ما بان لك صحته فهو مطلق، إلا ما ظهر فساده، فإن كان فاسداً يأخذ من الفاسد ممسكة نفسه، ولا تقول: أترك المكاسب، وآخذ ما أعطوني. لم يفعل هذا الصحابة، ولا العلماء إلى زماننا هذا. قال عمر بن الخطابﷺ: كسب فيه بعض الدنية خير من الحاجة إلى الناس».

والذي أوقع الأشعرية في مثل هذا الباطل: هو كونهم قلَّدوا أمر دينهم رجلاً، قد أفنى عمره في الاعتزال، وقلَّما عرف من مذهب أهل السنة والجماعة، جُلُّ ما لديه أقوال القدرية، والمجبرة، والجهمية، فقادهم إليها.

وظن كثير منهم، أو أكثرهم: أن ليس عليهم إلا الترجيح بين قولي الفريقين، أو يأخذوا بما اتفقوا عليه.

ووجدوهم لم يختلفوا في ثبوت الاختيار لا لمرجح، وإنما يختلفون:

هل كان من خصائص العباد؟

كما يقوله: أبو معن النميري[1]، وأبو علي الأسواري، وأبو إسحاق النظَّام، وأتباعهم من المعتزلة، وسائر من يقر بلزوم الحكمة في أفعال الرب سبحانه من شيوخ القدرية.

أو مما يُوصَف به الرب والعباد؟

كما هو قول: المعتزلة الجهمية، وأتباعهم من الشيعة، والخوارج، وغيرهم.

(ق٢٩٣/ب) أو من خصائصه؟

كما يقوله: جهم بن صفوان الترمذي، [ومن تبعه؛ كالنجار، وذويه، وهو معنى قول البرغوث بالجود في وصفه[2]][3].

ومن جعله من خصائصهم: لزمه القول: بأنه لا يقدر على ما يقدرون عليه.

ومن جعل لهم منه نصيباً: فقد أخرج ذلك عن ملكه، ويلزمه التشبيه في اصطلاحهم، إلا أن يتأولوا فيه.

ووجدوا من جعله من خصائصه: متفقين على أنه يدرك أثره بنفس قادريته، بمعنى حصول المراد بدون فعل منه.

---

(١) هو ثمامة بن أشرس، وقد سبقت ترجمته.

(٢) مذهب محمد بن عيسى الملقب بـ«برغوث» أن وصف الله بالجود ليس صفة ثبوتية،وإنما هي بمعنى أنه ليس بخيلاً. قال أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين(٢٨٤/١) : «وكان يزعم أن الله لم يزل جوادا بنفي البخل عنه، وأنه لم يزل متكلما بمعنى أنه لم يزل غير عاجز عن الكلام، وأن كلام الله محدث مخلوق، وكان يقول في التوحيد بقول المعتزلة إلا في باب الإرادة والجود، وكان يخالفهم في القدر، ويقول بالإرجاء..» وانظر: درء التعارض (٢٧٧/٧).

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش.

وقد والاهم[1] **على ذلك**: من جعله من المشترك: أبو الهذيل العلاف، وأشياعه؛ كالجبائِيَيِّنِ[2]، وهشام بن عمرو الفُوْطي، وأصحابه من المعتزلة[3].

فوجدوا معظم الفريقين: متفقين على أن مراده كائن، بدون تأثير منه بتكوين، فأخذوا به، وأنكروا القوى، والأسباب المؤثرة؛ لأنهم أنكروا التكوين، والتأثير من أصله.

وكل ما أوقع المعتزلة، ونحوهم من القدرية في البلايا: هو ضعف أصولهم، وإقرارهم للجهمية؛ بأن الاستطاعة لا تكون إلا بثبوت «الاختيار لا لمرجح».

ولما تصفح أبو الحسين محمد بن علي البصري -وكان رئيس المعتزلة، من البهشمية- أصولَ أصحابه في إثبات المعدوم، وغير ذلك، وأصولَ شيخ الاعتزال، وتأمل حججهم؛ تبين له فسادها، فزَيَّفَها كلها.

وأقرَّ بأن صدور الفعل، والإرادة من نفس القادر: يتوقف على سبب داع، يجب وجوده عنده.

وأن العلم بذلك ضروري، كما أن العلم بكون الإنسان مطبوعاً على الحركة، صاحب قِوًى، ويُحْدِثُ فِعْلَهُ؛ ضروري، كقول أهل السنة والجماعة، وجمهور العقلاء.

[غير أنه بقي في المتولدات على أصل شيوخه، أن يضاف (شيء منهم أي: العباد) إلا الأكوان.

واختاره أهل الاعتزال من بعده، ورضيه يحيى بن حمزة من أئمة الزيدية[4]، والعز[5] بن الوزير صاحب العواصم والقواصم.

وقال في إيثار الحق: «هو مذهب أكثر أهل البيت[6]، وهو الذي في فطرة كل عاقل، لم تُغَيَّرْ فطرته بتغيير المشايخ»[7].

---

(١) أي: ناصرهم.

(٢) أي: أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، وولده أبو هاشم عبدالسلام.

(٣) كتب المؤلف هنا: ((وأبو عبد الله النجار وأتباعه»، ثم ضرب عليها.

(٤) انظر إيثار الحق على الخلق لابن الوزير(ص/٢٨٥).

(٥) يلقب ابن الوزير بـ عز الدين.

(٦) إيثار الحق(ص/٢٨٤)، وفيه بعده : «وقال الشيخ مختار: وهو مذهب أكثر المشايخ وممن نص على اختياره من أهل البيت الإمام يحي بن حمزة العلوي وهو الذي في فطرة كل عاقل، لم تتغير فطرته بتغير المشايخ».

(٧) إيثار الحق(ص/٢٨٥).

وذكر ما ذكره السيد أبو عبد الله الحسني، من أصحابهم، في «الجامع الكافي»[1] له، عن محمد بن منصور الكوفي[2]، من قدماء مصنفيهم، عن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي[3]، من أئمتهم، أنه روى عن علي بن أبي طالب ﷺ: أن رجلاً سأله عن أفعال العباد؟ فقال: «مِنَ الله خَلْقٌ، ومن العباد فِعْلٌ، لا تسأل عنها أحداً بعدي»[4] .

ثم قال أحمد: إنما يعذب الله على فعلهم، لا على خلقه[5].

قال ابن الوزير: «رواه منقطعاً بغير إسناد، ولو صح هذا عن علي [عليه السلام]، أو غيره، من الصحابة، ما غفل عن روايته أهل الحديث قاطبة.

وظاهر كلام السيد أبي عبد الله الحسني، في «الجامع الكافي»: أن هذا مذهب أهل ذلك العصر من أهل البيت، وشيعتهم، فإنه ذكر عن محمد بن منصور، عن أحمد بن عيسى، ولم يذكر فيه خلافاً لأحد»[6]][7].

واشتد قول أبي الحسين البصري[8] على المعتزلة المشايخية، وعلى المجبرة من الجهمية، لعلمهم بحذقه في الكلام، والمعقول، وجودة قريحته، وطول باعه في تحقيق الأمور، وما قدروا في جوابه إلا على المكابرة، وكان أجرأهم عليها أصحاب الأشعري.

قال عضدهم الإيجي[1]: «إن من كان قبله بين منكرين لإيجاد العبد فعله، ومعترفين به؛ مثبتين له بالدليل، فالموافق والمخالف له: اتفقوا على نفي الضرورة، فكيف يسمع منه نسبة

---

(١) الجامع الكافي في فقه الزيدية مطبوع.

(٢) محمد بن منصور بن يزيد أبو جعفر الكوفي المرادي، الزيدي: وثقة الدارقطني. من مؤلفاته: "كتاب التفسير الكبير"، "كتاب التفسير الصغير"، "كتاب أحمد بن عيسى"، "كتاب سيرة الأئمة العادلة"، مات سنة: نيف وتسعين ومائتين. سؤالات الحاكم للدارقطني(ص/١٣٤)، الفهرست لابن النديم(ص/٢٧٤).

(٣) أحمد بن عيسى بن عبدالله بن بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، أبو الطاهر، الهاشمي، العلوي، كذَّبه الدارقطني وغيره، انظر: الضعفاء والمتروكين للدارقطني(رقم٥٣)، وسير أعلام النبلاء(١٢/٧١)، ولسان الميزان(١/٢٤١).

(٤) أثر موضوع، آفته أحمد بن عيسى فإنه كذاب، وهو مع ذلك لم يسنده.

(٥) إيثار الحق على الخلق(ص/٢٩١).

(٦) المصدر السابق(ص/٢٩٢).

(٧) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٨) الوافي يالوفيات (١/٤٩٣).

كل العقلاء إلى إنكار الضرورة»[٢].

كأنه لم يعاشر العقلاء، ولم يعرف منهم غير أصحابه، وأشياخهم من المعتزلة!

فيقال له: يا هذا، فهب سَلَكَ هذا على أصحابك، وتلاميذك؛ لأنه يظنون بك خيراً، ولا يعرفون غيرك، وغير أهل مذهبك، فيصدقونكم، ويستنصحونكم، فهل تقدر أن تغش الأمة كلها، وتخدعهم عن دينهم؟!

أليس هذا قول جميع الحكماء باعترافك؟ وقول شيخكم الملقب بإمام الحرمين عن قولك؟

أليس هذا قول أبي منصور الماتردي وأصحابه؟

وهو قول ()[٣] جميع فقهاء الملة، ومعظم الأمة؛ فإنهم كلهم يقولون: العبد فاعل على حقيقة الفاعلية، يُحْدِث فعلَهُ بإقدار الله تعالى، وإرادته، ويرون العلم به ضرورياً، لما يجدونه من أنفسهم، لم يحتاجوا فيه إلى تكلف الأدلة النظرية.

ألم يبلغك حديث أبي العتاهية الشاعر[٤]، وكان قد ابتلي بمثل رأيهم، وتطاول لمناظرة أبي معن النُّمَيْري، في حضرة الخليفة، فقال: «من رفع يدي؟»، فقال أبو معن: «رفعها ابن الفاعلة»، فغضب، وصار يقول: «يا أمير المؤمنين، ألا تسمع ما يقول؟»، فضحكوا على عقله؛ أنه ينفي فعل الإنسان، ويتشكى منه[٥].

فهل كان هذا عندك وعند أصحابك من باب الإثبات بالدليل دون بيان الضرروة؟

وهم إذا كانوا احتجوا، أو احتج بعضهم على أصحابكم، بما تواتر في الكتاب والسنة، من إثبات الأفعال للعباد؛ فليس ذلك لأنهم يرونه نظرياً، أو لأن النصوص تنحصر حجيتها في طريق الخبر الصادق، كما يظنه من يظنه من أصحابكم.

---

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن عبدالغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي: عالم بالأصول، والمعاني، والعربية، وهو أشعري متكلم. من أهل إيج بفارس، ولي القضاء، وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجوناً. من تصانيفه «المواقف» في علم الكلام، و«العقائد العضدية»، و«شرح مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه. توفي عام: ٧٥٦هـ . الأعلام للزركلي (٣/ ٢٩٥).

(٢) المواقف في علم الكلام (٣/٢٢٠)

(٣) يوجد نحو ثلاث كلمات مطموسة كأنها (كل مسلم).

(٤) أبو العتاهية، أبو إسحاق، إسماعيل بن قاسم بن سويد بن كيسان العنزي، مولاهم، الكوفي، نزيل بغداد. رأس الشعراء، الأديب الصالح الأوحد، سار شعره لجودته وحسنه، وعدم تقعره، وقد جمع أبو عمر بن عبد البر شعره، وأخباره، تنسك بأخرة، وقال في المواعظ والزهد فأجاد. توفي سنة: ٢١١هـ. سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٩٥).

(٥) انظر: كتاب منهاج المتقين في علم الكلام تأليف يحيى بن الحسن القرشي(ص/٢٩٧).

بل لأنها بيانٌ، وتذكرةٌ، وهي كما تفيد اليقين من طريق الخبر الصادق، فقد تُنَبِّهُ الفِطَرَ أيضاً، على ما يعلم بنفس تصور الطرفين، وهذا هو الواقع ههنا.

والعجب منه، ومن أصحابه: إذ تعاموا عن هذا، وقالوا: إنها مُعَارَضَةٌ بمثلها من الآيات، كقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر:٦٢][1]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[الصافات:٩٦]، «وإذا تعارضت لم تقبل شهادتها، ووجب الرجوع إلى غيرها من الأدلة العقلية».

هذه ألفاظهم في المواقف، وغيرها[2].

فانظر إلى سماجة ألفاظ الكفر، في ردهم شهادة نصوص الكتاب والسنة، وقَذْفِهَا بالاختلاف والتعارض!

وهم يدَّعون الانتصار للإسلام، وأنهم من أهله، وهذا شيء لم يبلغه اليهود، ولم يقدر عليه أهل الشرك، ممن عميت عليهم، وكانوا يترفعون عن مثل هذا الإفك.

فإنها لم تختلف، ولم تتعارض، بل كانت معانيها متفقة: في أن العباد يحدثون أفعالهم بِقُدَرِهِم[3]، التي ركبت في نفوسهم، وأبدانهم، وأنها تجب منهم على حسب طباعهم، بأسبابها المخلوقة.

فلا تكون إلا مخلوقة لله تعالى؛ لأن خالقَ السَّببَ خالقٌ للمُسَبَّبِ، وهو خالقهم، وخالق قِوَاهُم.

وهذا معنى قوله سبحانه: (ق٢٩٤/أ) ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، يحكيه عن خليله ﷺ، وهو خَاطبَ به قومه، ويعني: أصنامهم، التي كانوا يعملونها.

فأثبت أنها من مصنوعاتهم، وأنها من خَلْقِهِ؛ لأنها من آثارهم، ولو لم تكن من آثارهم؛ لم يصح نسبتها إلى عملهم، ولو لم يكن صنعهم إياها من خلقه؛ لم يمكن إضافتها إلى خلقه.

الرد على نفاة القوى والقُدَر

ومما احتج به الناس على الأشعرية، ومَنْ تَقَدَّمهم من نُفاة القِوى والقُدَر، ونفاة تأثيرها فيما جاوز مَحَالِّها؛ من النَّجارية، والفُوْطية، ونحوهم من المعتزلة: بأن بعضهم يحمل، ويحرك، ويَعلم، ويُصَور، وينشئ من الآلات، والأدوات، ومن الألوان، والمكونات، ما يعجز عنه الآخرون.

---

(١) كذلك في سورة الأنعام(آية١٠٢)، وسورة الرعد(آية١٦)، وسورة غافر(آية٦٢).

(٢) المواقف(٢١٤/٣، ٢٢٧).

(٣) جمع قُدْرَة.

وليس ذلك إلا بثبوت القِوى والقُدَر، واختلافهم فيها، ولولا ذلك -وكانت توجد تلك الآثار بإرادة الله تعالى ابتداء، بدون تأثير تلك القوى والقُدَر- لم يختلف الحال.

وقالوا لهم: إن كان الذي أنكرتموه مجهولاً عندكم، يحتاج إلى دليل من النظر؛ فهذا قياس استثنائي، وكلتا مقدمتيه معلومة بالحس، والعقل، فهل تعتلون فيهما بشيء؟

فقالوا: الاختلاف واقع، لكن جاز أن يكون ذلك لأمر من العادة، فيعود إلى تخييل القوى، دون ثبوت حقائقها!

وتلك سقطة منهم، مِن بَعد سقطة، فظهر أنهم ليسوا من أهل المناظرة.

واعتلَّت المعتزلة المشايخية، وموافقوهم من القدرية، في شأن الأسباب والدواعي، بقولهم: إنها إذا كانت مؤثرة في أفعال العباد، وإراداتهم؛ امتنع وصفها بالحسن، والقبح في العقول، ولم يحسن أن يكلفوا بشيء، فيحمدوا، ويثابوا، أو يذموا، ويعاقبوا على فعله، أو تركه.

وقالوا: لا فرق بين فاعل القبيح من الظلم، والشر، وبين فاعل ما يوجبه.

ووافق هذا غرض المجَبِّرة من الجهمية، والأشعرية، وودوا أن لو ساعدهم أبو الحسين البصري، ثم صاروا يرضونه، فنحلوه إلى مذهبهم، أو كادوا، وهو ينادي بالبراءة منهم.

فقال إمامهم الرازي-وتبعه أضرابه-: «فإن كان أبو الحسين ساعدنا عليه؛ فمرحباً بالوفاق.

ولكن يلزم منه بطلان مذهب الاعتزال بالكلية؛ إذ لا فرق في العقل بين أن يأمر الله عبده بما يفعله هو بنفسه، وبين أن يأمره بـ«ما يجب عند فعله، ويمتنع عند عدمه».

فإن المأمور على كلا التقديرين غير متمكن من الفعل، والترك.

وأيضاً لا فرق بين: أن يعذب الله العبد على ما أوجده فيه، وبين أن يعذبه على فعل يجب عند حصوله، عندما أوجده فيه.

لأنه لا فرق في العقول بين فاعل القبيح، والظلم، وبين فاعل ما يوجب القبيح، والظلم.

قال: فظهر أنا أبا الحسين أنكر الاعتزال في هذه المسألة»(1).

يعني بالاعتزال: ما عليه أهل السنة والجماعة، وجميع من يدري ما يقول، من أهل الملة والديانة، في مسألة التحسين، والتقبيح العقليين.

---

(١) وانظر المواقف للإيجي (٣/٢١٢).

فيقال له، ولأضرابه: إنه لم ينكر الاعتزال على اصطلاحكم، ولم يساعدكم على إبطال الحسن، والقبح، وإبطال معنى الأوامر، والنواهي، وما يترتب عليها من الثواب، والعقاب؛ لأنه موصوف بالديانة على بدعته، وأنتم تُقِرُّون بمكانه في النظر، والتحقيق؛ فكيف يساعدكم، أو يوافقكم على مثل هذا؟!

وهل وافقكم عليه: من ينتمي إلى مذهبكم، من أهل الديانة، إلا لأنهم وجدوكم تقولون: «الحسن والقبح شرعيان»، وتدَّعون الانتصار للدين؟!

فتابعوكم عليه، ولم يريدوا إلا خيراً، أو لم يدروا ما تريدون به، ولو علموا حقيقة قولكم؛ تبرؤوا منكم، براءتهم من اليهود والنصارى.

وتبرأ منه اليهود والنصارى؛ لأنه يؤول إلى إبطال الشرائع، والأديان كلها.

ويأباه عامة العقلاء، حتى من لا دين له؛ من الفلاسفة، والطبائعية، فإنهم مُقِرُّون بالأمر، والنهي بين الناس، ومن كان في معناهم[(١)] من الزنادقة، والمعطلة.

فإنَّ سائر الناس متفقون: على ذم الظالم بالقتل، والضرب، والسرقة، ونحو ذلك، وحسن مؤاخذته، وإن كان المظلوم: هو الذي فعل ما أوجب عنده ظلمه.

مثل: أن يكون أغضبه، فأوجب فعلُهُ غضبَهُ، وغضبه أوجب ما ارتكب من الظلم، ولا يذمون المظلوم على فعل السبب الموجب؛ لأنه ربما فعله بحق.

أو كان شيئاً لا يستحق غضبه ما اختبره به، لو أنصفه صاحبه، فكان عبارة عن نصحه إياه، أو جلوسه معه في مكانه، أو مس ثوبه بيده، فغضب منه لسوء خلقه، وعتوه، واستكباره، وتجبره؛ فضربه، أو قتله.

فكيف يقال: لا فرق في العقول: بين فاعل الظلم القبيح، وبين فاعل ما يوجبه؟

هذا معنى إيجاب السبب، لم تكن الأسباب الموجبة للاختيار والرضا، كالمسببات بالإكراه، الموجبة للفعل، المفسدة للرضا، والاختيار.

وشتَّان بين الأمرين.

إلا أن رؤوس المجبرة (ق٢٩٤/ب) يَلْبِسُونَ الحقَّ بالباطل، ويكتمون الحق، وهم يعلمون[(٢)]، وكيف يكون من يأمر غيره بفعل نفسه، كالذي أمره بما يجب عند فعله؟!

---

(١) أي في معنى الفلاسفة والطبائعية.

(٢) إشارة إلى قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾[آل عمران: ٧١].

إنَّ من قال لآخر: «ارفع يدك بتأثير قُدْرتي، دون قدرتك، لا ترفعها إلا برفعي لها»؛ لم يكن آمِرًا له بشيء، بل بما يشابه هازِلاً معه، وكذلك إذا أمره بحمل الجبل، أو غير ذلك مما لا يطيقه.

وهل يشبه هذا فعلَ المولى[1]: إذا أمر غيره بشيء، ووعده، أو تَبَسَّم إليه؛ فأوجب ذلك رَغْبَةً في إحسانه، ففعل ما أمره به؟!

هذا هو الأمر.

ومثله: إذا أمره بشيء، وتصدق على الآخر، وهو يراه، فأوجب ذلك طمعه فيما تصدق على صاحبه، واشتغاله به، حتى فاته فعل المأمور به، وذهبت قدرته عليه؛ لسوء اختياره، وسوء إيثاره نفسه.

أليس للمولى أن يعاقبه عليه؟

وهل يكون تصدقه على الآخر مناف لأمره، أو مانعاً عن مؤاخذة مأموره، بعد ظهور عصيانه، ومخالفته عن أمره عند العقل؟!

بل من ادَّعى ذلك على العقل: كان مفترياً على فطرة العقلاء، لا يُقْدِمُ عليه إلا سوفسطائي[2]، قصده إفساد الأذهان، لإفساد الأديان.

---

(١) أي السيِّد، أو صاحب الولاية ونحو ذلك.

(٢) قال شيخ الإسلام في كتاب الاستغاثة(١/١٧٨-تلخيص كتاب الاستغاثة) : «ويقال: إن طائفة تسمى السوفسطائية، أنكرت الحقائق، ولم تقر بشيء مما تحسه، أو تعقله.

وهذا لا يمكن أن تعيش عليه أمة من الأمم مدة من الزمان، فإن الناس إن لم يعرف بعضهم بعضاً، ويميز الشخص منهم بين غيره وبين نفسه، وبين يومه وأمسه، ومأكوله ومشروبه، وبين زوجته وولده، وغير زوجته وولده، وبين ثوبه وثوب غيره، وكلامه وكلام غيره، ونحو ذلك، وإلا كان مجنوناً، بل أكثر المجانين لا بد لهم من نوع تمييز، كما للبهائم تمييز، فكيف يتصور أن يكون في الوجود طائفة تنكر كل شيء، ولا تقر بثبوت شيء؟!

وإنما السفسطة: حال تعرض لبعض الناس، فيجد فيها بعض الحقائق، ويلبس الحق بالباطل.

وقيل: إن السفسطة كلمة معربة من اليونانية، وإن أصلها «سوفسطا» أي حكمة مموهة، وغيرت بالتعريب كسائر ما عربته العرب من ألفاظ العجم، ولا ريب أن في الناس من يسفسط في بعض الأمور، فيجحد الحق بعدما تبين، أو يجحد علمه به، أو يقر ببعضه دون بعض، أو يجعل الحقائق تبعاً للعقائد، أي ما يعتقده هو.

فيقال السوفسطائية أربعة أقسام: قسم يجحد الحقائق، وقسم يجحد العلم بها، وقسم متجاهل لا أدرية واقفة، وقسم جاعل الحقائق تبعا للعقائد» ثن قال: «وفي الناس من هذا وغيره عجائب». وانظر: بيان تلبيس الجهمية(١/٣٢٢).

بيان حال القدرية المشركية

وجاءت طوائف من أتباعهم تُقِرُّ بالقدر، وتعارض به الشريعة، كالذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [النحل:١٤٨]، وقالوا: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥ﴾ [يس:٤٧].

وكما يذكر عن هَبَنَّقَة[(١)]: أنه كان إذا رعى غنماً أو إبلاً جعل مُخْتَار المراعي للسِّمَانِ، ويُنَحِّي المهازيل، وقال: لا أصلح ما أفسد الله.

فسموا «القدرية المشركية».

وهم يستحلون المحرمات، كالحارثية[(٢)].

وقد عوتب بعض أشياخهم على ذلك، فقال: «إن كنت عاصياً لأمره؛ فأنا مطيع لإرادته»[(٣)].

ويقولون: «الإرادة حق، وإن أُمِروا بالطاعة قالوا: إنها مشروطة بالنية والإرادة».

ويقولون: «لا بأس على من أتى ما أراد الله».

وإذا قيل لهم: أنتم ملومون على أفعالكم قالوا: «الملامة حَقٌّ»، فسُمُّوا «**الملامتية**»[(٤)].

---

(١) اسمه: يزيد بن ثروان، وكنيته: أبو نافع، وقصة رعيه للغنم ذكرها البلاذي في فتوح البلدان(ص/٤١٢)، وابن الجوزي في أخبار الحمقى والمغفلين(ص/٤١)، والبغدادي في خزانة الأدب وغاية الأرب(٤١١/١) ولم أقف لها على إسناد، ويشبه أن تكون موضوعة.

(٢) توجد فرقتان باسم الحارثية، الأولى: من فرق الإباضية، نسبة إلى الحارث بن مزيد الإباضي، قالوا في باب القدر بمثل قول المعتزلة، وزعموا أن الاستطاعة قبل الفعل، وكفَّرهم سائر الأباضية بسبب ذلك. وقد ذكرهم البغدادي في الفرق بين الفرق(ص/٨٤)، والشهرستاني في الملل والنحل(١٣٦/١)، والإسفراييني في التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية(ص/٥٩)، والسمعاني في الأنساب(٧٠/١)، ولم يذكروا عنهم إباحة نكاح المحارم.

الثانية: من فرق الشيعة الكيسانية، ومنهم طائفة يقال لهم الهاشمية، نسبة إلى أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وقد افترقت الهاشمية في سَوقِ الإمامة بعد محمد بن الحنفية فجعلوها في ابنه أبي هاشم، وبعده إلى عبدالله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب، وبعده إلى إسحاق بن زيد بن الحارث الأنصاري وفي بعض المصادر اسمه: عبدالله بن الحارث. وهم من غلاة الشيعة، يبيحون المحرمات، ويعيشون عيش من لا تكليف عليه. انظر: فرق الشيعة للنوبختي(ص/٣٢)، الملل والنحل(١٥٢/١)، الوافي بالوفيات(٢٢٨/١٧).

(٣) ذكره ابن القيم في طريق الهجرتين(ص/٥٢، ١٥٤)، وكذا ذكر ما بعده.

(٤) الملامية أو الملامتية: فرقة من فرق الصوفية، وهم من غلاة المتصوفة، وهم من أكثر الجبرية غلواً في الجبر، ويزعمون أن المقصود صلاح الباطن دون الظاهر، فيدَّعون صلاح بواطنهم، وعمرانها بحب الله وتعظيمه وإجلاله، مع ما يظهرون من الفجور والفساد والظلم والعدوان، ولا يؤثر فيهم لوم لائم من أهل النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهم عكس المرائين؛ الذين يظهرون الصلاح ويبطنون الفساد.

ودخل شيخ من هؤلاء بلداً، وكان أول ما بدأ به زيارة المواخير[1]، المشتملة على البغايا، والخمور، فجعل يقول: «كيف أنتم في قدر الله؟»[2].

وقالوا: «يجب الرضى بكل مقضي».

ورأى أحدهم رجلاً يفجر بامرأته، فقال: ما هذا؟ قالت: هذا قضاء الله وقدره، فقال: «الخيرة فيما قضى الله»، فلقب بـ«الخيرة فيما قضى الله»، وكان إذا دعي به غضب[3].

قال حجة الإسلام أبو عبد الله بن القيم: «وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قال: «عاتبت بعض شيوخ هؤلاء، فقال: «المحبة نار تحرق من القلب ما سوى مراد المحبوب، والكون كله مراده، فأي شيء أُبْغِضُ منه؟»

قال: فقلت له: إذا كان المحبوب أبغض بعض مَن في الكون، وعاداهم، ولعنهم، وأحببتهم أنت، وواليتهم، أكنت ولياً للمحبوب، أو عدواً له؟ قال: فكأنما ألقم حجراً»[4].

وكانوا في بدء أمرهم يزعمون صلاح الباطن مع تخريب الظاهر، مع التزام واجبات الشرع وأحكامه! ثم غلو حتى فعلوا الفواحش والمنكرات مع ادعاء الولاية! وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي(٢٠/٣٤٠) ترجمة حمدون القصار وهو قُدوة هؤلاء الملامية.

قال ملا علي قاري رحمه الله في الرد على القائلين بوحدة الوجود(ص/٦٢) : «والطائفة الملامية وهم الذين يفعلون ما يلامون عليه، ويقولون نحن متبعون في الباطن، ويقصدون إخفاء أعمالهم، ضالون مبتدعون، مخطئون في فعلهم ما يلامون عليه، وهم عكس المرائين، ردوا باطلهم بباطل آخر، والصراط المستقيم بين ذلك».

والملام منه ما هو محمود، ومنه ما هو مذموم: قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى(١٠/٦١) : «والمحب التام لا يؤثر فيه لوم اللائم، وعذل العاذل، بل ذلك يغريه بملازمة المحبة، كما قد قال أكثر الشعراء في ذلك، وهؤلاء هم أهل الملام المحمود، وهم الذين لا يخافون من يلومهم على ما يحب الله ويرضاه من جهاد أعدائه، فإن الملام على ذلك كثير. وأما الملام على فعل ما يكرهه الله أو ترك ما أحبه فهو لوم بحق، وليس من المحمود الصبر على هذا الملام، بل الرجوع إلى الحق، خير من التمادي في الباطل . وبهذا يحصل الفرق بين الملامية الذين يفعلون ما يحبه الله ورسوله، ولا يخافون لومة لائم في ذلك، وبين الملامية الذين يفعلون ما يبغضه الله ورسوله ويصبرون على الملام في ذلك».

(١) الماخُورُ: بيتُ الرِّيبةِ، ومَجْمَعُ أَهل الفِسْق والفَساد، ومجلسُ الخَمَّارين، ومنْ يلي ذلك البيتَ ويقودُ إليه أيضاً يسمَّى ماخُوراً، معرَّب مَيْ خُور أي شارب الخَمْر، وقيل مأخوذ من مَخَرَت السَّفينةُ إذا أَقبلَتْ وأَدبرَت، سُمِّيَ لِتَرَدُّدِ الناس إليه. انظر: غريب الحديث للخطابي(٣/٦٤)، تاج العروس(١٤/٩٢).

(٢) انظر: طريق الهجرتين(ص/١٥٥).

(٣) انظر: المصدر السابق(ص/١٥٢).

(٤) انظر: المصدر السابق(ص/١٥٥).

وأقرَّ بعضهم الشرائع، لكن يحملون آثامهم على القدر، ويجعلونه عذراً لجميع العصاة، حجة لهم على الله سبحانه، فيجورونه[1]، وينكرون العدل في صفاته، ويتطاولون إلى مخاصمته.

قيل لبعضهم: أترى الله كلف عباده ما لا يطيقون، ثم يعذبهم عليه؟!

قال: والله، قد فعل ذلك، ولكن لا نجسر أن نتكلم[2].

وجاء جماعة إلى منزل رجل من هؤلاء، فلم يجدوه، ولما رجع قال: كنت أصلح بين قوم، قالوا: وأصلحت بينهم؟ قال: أصلحتُ، إن لم يفسد الله.

فقيل له: بؤساً لك، أتحسن الثناء على نفسك، وتسيء الثناء على ربك؟![3]

وقال أحدهم: لي خمس بنات، لا أخاف على إفسادهن غيره[4].

واشتهر عن أبي طالب المكي، صاحب «قوت القلوب»، من أشياخهم أنه قال في وعظه: «ليس على المخلوقين أضر من خالقهم».

فأنكره عليه السامعون، وقاموا من مجلسه، وبطل الوعظ[5].

القدرية الإبليسية

فكانوا يُبَغِّضُونَهُ إلى عباده، ويعينون إبليس على إفسادهم، وجرى منه تعظيم ذِكْرِ إبليس، وامتناعه من السجود لآدم عليه السلام، فأخذ المسلمون يلعنونه، ويذمونه، فقال: إلى متى هذا اللوم؟ ولو خُلّي لسجد، ولكن مُنِعَ، وأخذ يقيم عذره، فقال بعض الحاضرين: تبًّا لك سائر اليوم! أتذب عن الشيطان، وتلوم الرحمان؟![6].

---

(١) أي يلزمهم وصف الله تعالى وتقدس بالجور والظلم.

(٢) انظر: طريق الهجرتين(ص/١٥٢).

(٣) انظر: المصدر السابق(ص/١٥٢).

(٤) انظر: المصدر السابق(ص/١٥٢).

(٥) روى أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد(٨٩/٣)-ومن طريقه ابن الجوزي في تلبيس إبليس(ص/٢٠٤)- عن محمد بن علي بن العلاف-وهو صدوق- قال: «كان أبو طالب المكي من أهل الجبل، ونشأ بمكة، ودخل البصرة بعد وفاة أبي الحسن بن سالم، فانتمى إلى مقالته، وقدم بغداد، فاجتمع الناس عليه في مجلس الوعظ، فخلَّط في كلامه، وحفظ عنه أنه قال: «ليس على المخلوقين أضر من الخالق» فبدعه الناس، وهجروه، وامتنع المكي من الوعظ في جمادى الآخرة من سنة ست وثمانين وثلامائة».وانظر: تاريخ الإسلام(١٢٧/٢٧)، والآداب الشرعية لابن مفلح(١٨٤/٢)، ولسان الميزان(٣٠٠/٥).

(٦) انظر: طريق الهجرتين(ص/١٥٤).

وسمع بعضهم قارئاً يقرأ: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص:٧٥] فقال: هو منعه، ولو قال إبليس ذلك؛ لكان صادقًا، وقد أخطأ إبليس الحجة، ولو كنت حاضراً لقلت له: أنت منعته! [(١)].

فسموا بالقدرية الإبليسة، هم شَرٌّ من إخوانهم المجوسية.

والوصف باسم القدرية شامل للكل، وهم خصماء الله حقًّا، الذين جاء الحديث فيهم، يقال لهم يوم القيامة: أين خصماء الله؟ فيؤمر بهم إلى النار[(٢)].

فقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية قدس الله روحه في تائيته[(٣)]:

ويُدْعَى خصومُ الله يومَ القيامةِ إلى النَّار طُرًّا فِرْقَةَ القَدَرِيَّةِ

سواءٌ نَفَوه أو سَعَوا ليُخَاصموا به الله أو مَارُوا به للشَّرِيعةِ

واعترضت القدرية المجوسية، من المعتزلة المشايخية، ونحوهم ههنا، وقالوا: أسباب الرضا/(ق٢٩٥/أ) والاختيار لم يبلغ من أمرها أن يجب بها حصول مسبباتها، فإنا نرى كثيراً من الناس يغضبون مما لا يغضب غيرهم من مثله، ويحصل رضا كثيرين، واختيارهم بما لا يحصل عنده رضا الآخرين؛ فكان غاية أمرها أن يكون الفعل والإرادة معها أولى بالوجود، مع إمكان العدم.

---

(١) انظر: طريق الهجرتين(ص/١٥٥).

(٢) رواه إسحاق بن راهويه في مسنده-كما في المطالب العالية(٥٠٧/١٢رقم٢٩٧٩)-، وابن أبي عاصم في السنة(١٤٨/١رقم٣٣٦)، والطبراني في المعجم الأوسط(٣١٧/٦رقم٦٥١٠)، والبيهقي في القضاء والقدر(ص/٢٨٨رقم٤٣٣)، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه(٢٢٩/١)، من طريق حبيب بن عمر عن أبيه عن ابن عمر عن أبيه به. وإسناده ضعيف: حبيب بن عمر الأنصاري: مجهول، وأبوه لم أجد له ترجمة. قال أبو حاتم الرازي كما في علل الحديث لابنه(٤٣٥/٢) : «هذا حديث منكر، وحبيب بن عمر ضعيف الحديث، مجهول لم يرو عنه غير بقية سئل عنه الدارقطني في العلل(٧١/٢)، فقال عن حبيب بن عمر: «مجهول، والحديث غير ثابت»، ضعفه الشيخ الألباني في الضعيفة(رقم٢٥٨٢).

ورواه الطبراني في المعجم الأوسط(١٦٢/٧رقم٧١٦٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٨٣/٥)، والسهمي في تاريخ جرجان(ص/٣٤١، ٣٥٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك.، وله شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما، رواه ابن بطة في الإبانة(١١٧/٢رقم١٥٤٠) وفي إسناده إبرهيم بن سلم: لا يعرف، وإبراهيم بن سليمان السلمي ضعيف.

(٣) ذكره عنه ابن القيم في طريق الهجرتين(ص/١٥٦).

فقيل لهم: وجود الشيء مع إمكان عدمه مستحيلٌ، إلا ما قدَّرْته في ذهنك من المفهوم، وليس في الخارج إلا الواجب بالذات، والواجب بالغير، هذا معلوم بضرورة العقل، واتفاق فطر العقلاء.

نعم، ليس كل ما كان من أسباب الرضا والاختيار، أو من أسباب الغيظ والغضب؛ أوجب رضا كل أحد، واختياره، أو أوجب غيظه، وغضبه.

ولا كُلُّ مَنْ غَضِب، أو اشتهى؛ ظَلَمَ وعَصَى، لكن إنما اختلف الحال: لأن نفوس العباد متفاوتة، ليس المتجبرون المستكبرون، وأصحاب الشَّرَهِ والطَّمَع، مثلَ الحُلَمَاء المتواضعين، والكاظمين الغيظ، العافين عن الناس، ومثل أهل الكرم والزهد والتقوى.

هؤلاء زَكَّى ربهم نفوسهم بالأخلاق الفاضلة، ويُمِدُّهم بتوفيقه، وهدايته، ويُلْقي في قلوبهم الرحمة، والرأفة، والشفقة، ويُفْرِغُ عليهم الصبرَ، ويحبب إليهم طاعته، وما فيه مَرْضَاتُهُ؛ فلا تؤثر تلك الأسباب في نفوسهم تأثيرها في نفوس غيرهم.

ومعلوم أن تأثير الأسباب المخلوقة مشروط بالمحل القَابِل؛ فوجب اختلافها لاختلاف النُّفوس، وكانت تابعة لاستعداداتهم؛ إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشَرٌّ.

واعترضت المجبرة من القدرية الإبليسية، ونحوهم، وقالوا: أليست ذواتهم، وصفاتهم، وأخلاقهم، واستعداداتهم؛ مخلوقة لله تعالى؟

فقيل لهم: نفوسهم مخلوقة، وهي تتناول جميع صفاتهم، ومنها استعداداتهم للخيرات، بما ركب فيها من الأخلاق الحسنة، فكانت مخلوقة له لا مَحَالَة.

لكن ليس كذلك استعداد الشرِّ، فإن مَرْجِعَهُ إلى عدم خصال الخير، والعدم ليس بشيء؛ فيحتاج إلى سبب، وتكوين، فامتنع إضافته إلى الخالق، كما أشار إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «**الخير بيديك، والشر ليس إليك**»[1].

فمن طُبِعَ على استعداد الخير، وأُمِدَّ عليه؛ فليحمد الله على توفيقه، وإحسانه.

ومن طُبِع على استعداد الشر، وخُلِّي بينه، وبين دواعي نفسه، ووكل إليها؛ فلا يلومن إلا نفسه.

وتلك نعمته خص الله بها المؤمن، دون الكافر، على رغم أنوف القدرية.

لا يقال: لم منعه أسباب السعادة؟

فإن حكمة الله أجلُّ من أن يَغْرِسَ النعمة حيث لا تُثْمِر.

ولا يقال: لم لم يجعله يثمر؟

فإن عدم استعداده للخير كان من لوازم نفسه، التي تكون بدونها تلك النفس كالعقرب، لو جبلت على خصال الضفدع لكانت ضفدعة، ولم تكن عقرباً.

قالوا: يتحصل من هذا: أن الإنسان تجبره أخلاقه على الشرِّ، والمعصية!

(١) رواه مسلم في صحيحه(١/٥٣٤رقم٧٧١) ضمن حديث طويل عن علي رضي الله عنه.

قيل لهم: هو كذلك على لغتهم الجبرية! أليست أخلاقه من معاني نفسه؟ وأصل استعداده للشر، والمعصية من نفسه؟!

فإن كان الجابر له من نفسه على لغتكم؛ كان هو الملوم على أفعاله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء:٧٩].

قالوا: وكيف يؤاخذ المرء على ما كان من موجبات نفسه، وأخلاقه، التي لا يمكنه الانفكاك عنها، كالعقرب تلدغ باقتضاء طبيعتها؟

قيل لهم: وهل تكون المؤاخذة إلا على موجبات نفس الفاعل، وأخلاقه؟!

والعقرب تُقْتَلُ لأنها مؤذية، وإنما لم يحسن عقابها بأزيد من ذلك؛ لأن العجماء عُدِمَت القوة العقلية، وكانت أفعالها تابعة لمحض الشهوات، بدون إدراكٍ للعواقب، وتمييزٍ بين الحسن والقبيح، ولا تستحيي، فأشبهت أفعالهما حركات الطبائع المتحركة، بمجرد الطبع، والتسخير، بدون إدراك وشعور؛ كالنبات، والسحاب المسخر بين السماء والأرض.

ومِثْلُ البهائمِ: الأطفالُ؛ لأن القوة العقلية التي كانت غريزة في نفوسهم لم تفدهم إدراك الحسن، والقبيح في تلك الحال، ولم يزد أمرها على استعدادهم له في المآل، فامتنع أن يتوجه عليهم اللوم قبل أن يميزوا.

لكن ليس كذلك العاقل المدْرِك، إذا فَعَل الشرَّ وهو يعلمه، ويميزه من الخير، ويعلم ما يترتب على فعله، فيتوجه عليه اللومُ، ويحسن عقابه على ذلك.

وإن حاول الاعتذار: بأن ما فعله كان من موجبات نفسه، وأخلاق نفسه.

قيل له: وكذلك عقابك (ق٢٩٥/ب) إذا عوقبت عليه؛ كان ذلك من موجبات حكمة من عاقبك، ومقتضيات عدله، وصفاته.

عادوا؛ فقالوا: لو لم توجد تلك الأسباب؛ لم توجد منهم تلك الشرور، والمعاصي.

قيل لهم: نعم، وقد علمتم اختلاف حكمها باختلاف النفوس، وأنهم لم يؤتوا إلا من فَقْدِهم الخير، وفَقْدِ نفوسهم استعداد الخير، ولو أن فيها تلك الأسباب.

فاتفق عامة العقلاء على أنهم مؤاخذون على أفعالهم، حتى أقرَّ به معظم الطبائعية الكفار؛ لأنها لو قدر حدوثها بلا فاعل؛ لم يفترق الحال.

ولو قدر أنهم وجدوا بلا موجد، وكانوا قدماء، وكان أمر الأسباب لهم؛ لم يأتوا بأحسن مما فعلوه، بل كان شرهم أعظم، واللوم متوجه عليهم في كل ما فعلوه، أفيسقط ذلك عنهم عقابهم إن كان لهم رب فوقهم؛ خلقهم، ورزقهم بحكمته؟

وإنما مثلهم معه في خلق الأسباب، كمَثَلِ العبد: أمره مولاه بشيء، وتصدق على آخر؛ فطمع العبد فيما تصدق به ()[1]، واشتغل به، حتى فَوَّت فعل المأمور، فأيهما يسقط لومه وعقابه؟ أو يحيل إثمه على مولاه؟

---

(١) كلمة غير واضحة.

فبطلت شبهة القدرية والجهمية.

وبطل قول ابن حزم: «لم خلقهم هذه الخلقة المفسدة المهلكة؟»[1].

فيقال له: اخسأ، قد خُلِقْتَ على الفطرة، وتوفرت عليك أسباب المعرفة، والسعادة في دار الإسلام، لكنها لم تفدك، لأنك عدمت استعداد الخير من نفسك، وعدمت الإخلاص للرب العظيم[2].

وكان عدمك ذلك من لوازم نفسك، فأضعت علمك، وإيمانك[3]، و()[4] نفسك إلى أضداد ما أمرت به، وأشغلت بها قدرتك على الخير، وضيعتها.

وزين لك شيطانك طريقة خليفته ابن سينا، ومعلمكم الأول أرسطو، وطريقة الجهم بن صفوان، وذويه من المعطلة، فتابعتهم عليها.

وصرتَ تدعو الناس إليها، مِن عارف لخلافك للعقل، كالحيارى، كفعل أشياخك، وفعل الفيومي؛ سعيد بن يوسف، والمغمس؛ داود بن قزوان، وإبراهيم البغدادي، وأبي كثير الطبراني، [وابن متويه][5] متكلمي اليهود، وأبي ريطة اليعقوبي، ومقدونيش الملكي من متكلمي النصارى، وقردان بخت المثاني، وأمثالهم ممن أوتي القوى، والتدقيق في الفهم، حتى أضلوا كثيراً بشبههم كما ذكرتَ[6].

وما تضلون إلا من اتبعكم من الغاوين، ولم يكن لكم من سبيل على عباد الله المخلصين، ولله الحمد والمنة، ونسأل الله دوام التوفيق والعصمة.

---

(١) الفصل في الملل(٣/٩٦).

(٢) اتهام الشيخ الكنغراوي لابن حزم بعدم الإخلاص فيه نظر، لأنه لا يظهر من بدعته أنه لم يكن يتحرى الحق، نعم هو خالف الحق، وتنكب الصراط المستقيم، لكن أمر نيته وإخلاصه لله رب العالمين، فلا نصفه بأنه مخلص، ولا نجرده من ذلك. والله أعلم.

(٣) إن قصد إضاعة الإيمان الواجب فمسلَّم، أما إن قصد إضاعة أصل الإيمان ففيه نظر، لأني لم أر عالماً حكم بكفر ابن حزم.

(٤) كلمتان غير واضحتين .

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٦) الفصل في الملل(٣/٩٦).

- فصل -

ولما كان منشأ المعاصي، وشرور العباد: من نفوسهم، وفقدِها استعدادها للخير، وهو أَمْرٌ عدمي ليس بمخلوق؛ منعت المعتزلة الحسينية(١) أن يضاف إيجادها إلا إليهم، أو يقال: إنها مرادة لله تعالى، مع إقرارهم بأسبابها الموجبة، وأنها مخلوقة، مرادة له، مع العلم بتلك المسببات.

ووافقوا سلفهم: على أنه لم يردها، ويعنون أنها لم تكن مقصودة لذاتها، مرضية عنده، وكان من بدع الأقوال.

ووافقوهم أيضاً: على أن العبد يخلق فعله: أي: يحدثه، أو يُوجِده عند، وجودَ الأسباب والدواعي، بعدَ قدرة الله تعالى، وإيجادِه.

وحدثني بعض أصحابي، من أهل السنة من الحنابلة: أنهم لا يرون به بأساً، لقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤].

والصواب ما عليه الجمهور: من منع الإطلاق:

لأنه من شعار المعتزلة.

ويوهم موافقة القدرية.

وأكثر ما يستعمل(٢) في إيجاد الشيء بجميع أسبابه، وهو من خصائص الرب سبحانه، كما قال ﷻ: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر:٣]، وقال: ﴿هُوَ اللَّهُ(٣) الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر:٢٤] وقال: ﴿وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس:٨١].

الاختلاف في لفظ الجبر

ويقرب من هذا: اختلاف الناس في لفظ «الجبر».

فإن الأشعرية قد يلتزمونه؛ لأنهم قالوا: العباد لهم قدرة تثبت مع الفعل بلا أثر، وليس لهم فعل.

ولا ينكرون إلا على من غلا، فسلبهم القدرة، مع الفعل جميعاً، وجعل أفعالهم كحركة المرتعش، فيسمونه بـ«الجبر المحض»، ويسمون ما هم عليه بـ«الجبر المتوسط»، ويحكون ذلك عن الجهم بن صفوان، والغالية من أصحابه.

---

(١) نِسبةً إلى أبي الحسين البصري.

(٢) أي لفظ الخلق.

(٣) لم يذكر في الأصل لفظ الجلالة، وهو سبق قلم.

وأنكر مختار بن محمود اليماني، صاحب كتاب «المجتبى» من المعتزلة الحسينية: أن يكون قال به أحد، يشير إلى أن قوله، وقولهم واحد.

نقله عنه السيد عز الدين ابن الوزير في «إيثار الحق»[1].

وما اتفق عليه جهم، والأشعري من إنكار أفعال العباد، هو الجبر المنفي باتفاق أهل السنة والجماعة، وسائر طوائف المسلمين.

وهو المراد في مخاطباتهم بقول: «المجبرة»، وبقول: «غلاة المجبرة».

فإن النجارية، ونحوهم، ممن يقول: «الاستطاعة مع الفعل»، ولا يقر بالقِوَى والقُدْرَة الممكنة التي تكون قبله؛ واقعون في القول بالجبر الباطل؛ فيدخلون في اسم المجبِّرة، لكن لم يكونوا من غلاتهم؛ لأنهم لم يلتزموه، بل يَفِرُّون منه.

وتعلقت الأشاعرة: بما رواه عبد الله بن أحمد في «السنة»، حدثنا محمد بن بكار[2]، ثنا أبو معشر[3]، ثنا يعلى[4]، عن محمد بن كعب[5] قال: «إنما سمي الجبَّار لأنه يجبر العباد (ق٢٩٦/أ) على ما أراد»[6].

---

(١) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات(ص/٢٨٩).

(٢) محمد بن بكار بن الريان الهاشمي، مولاهم، أبو عبد الله البغدادي، الرصافي: ثقة، مات سنة ٢٣٨هـ، وله ٩٣ سنة. تقريب التهذيب(ص/٤٧٠).

(٣) نَجِيح بن عبد الرحمن السِّندي المدني، أبو معشر مولى بني هاشم، مشهور بكنيته: ضعيف.أسنَّ، واختلط. مات سنة ١٧٠هـ، ويقال كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال. تقريب التهذيب(ص/٥٥٩).

(٤) لعله يعلى بن عطاء العامري: ثقة.تقريب التهذيب(ص/٦٠٩).

(٥) محمد بن كعب بن سليم بن أسد أبو حمزة القرظي المدني وكان قد نزل الكوفة مدة ثقة عالم من الثالثة ولد سنة أربعين على الصحيح ووهم من قال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال البخاري إن أباه كان ممن لم ينبت من سبي قريظة مات محمد سنة عشرين وقيل قبل ذلك. تقريب التهذيب (ص/٥٠٤).

(٦) قال شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى(٤٦٣/١)، وفي درء تعارض العقل والنقل(٦٩/١)، وكما في مجموع الفتاوى(٣/٣٢٤-٣٢٥) «كما ذكر الخلال، ما ذكره عبد الله بن أحمد في كتاب السنة..»، ولم أقف عليه في المطبوع من كتاب السنة، وقد رواه الخلال في كتاب السنة(٥٥٧/٣رقم٩٣٥) عن عبدالله بن الإمام أحمد، لكن لم يذكر في سنده يعلى، وكذا في المطبوع من الفتاوى الكبرى، ولكنه موجود في مجموع الفتاوى ودرء التعارض، ورواه الخلال من غير طريق عبدالله، والثعلبي في تفسيره(٢٨٨/٩)كلاهما من طريق أبي معشر، ولم يذكرا يعلى، وإسناده ضعيف بسبب ضعف أبي معشر.

فقال أبو سليمان الخطابي من أشياخهم[1]: «هو الذي جبر الخلق على ما أراد من نهيه وأمره»[2]، وهذا لم يقله محمد بن كعب، أو أبو معشر، بل قد يعني: ما جبلهم عليه، وما يصيبهم مما لم يريدوه، حتى شاركه فيه بعض القدرية.

كما روى ابن جرير: حدثنا ابن عبد الأعلى[3]، حدثنا ابن ثور[4] عن معمر[5]، عن قتادة، قال: «جبر خلقه على ما يشاء»[6].

وقال ابن جرير: «قوله: "الجبار"، يعني: المصلح أمور خلقه، المصرفهم فيما فيه صلاحهم»[7].

وكذلك قال أكثر أهل العلم، فقالوا: هو الذي جبر مفاقر خلقه، وكفاهم أسباب العيش، والرزق.

وقال بعضهم: الجبَّار: العالي فوق خلقه، من قولهم: تَجَبَّرَ النباتُ إذا علا[8].

ومن الطوائف المنتسبين لمذهب الأشاعرة: مَن تابعهم على ذلك، بدون أن يدروا لوازمه، فيوافقوهم على معناهم، أو ينكرون أن تكون أفعال العباد، ومعاصيهم من موجبات أنفسهم.

بل قد يعلمون ذلك بفطرة عقولهم، ويعتقدونه، ولا يَشُكُّون فيما يترتب عليها من التحسين، والتقبيح، والثواب والعقاب، فضلاً، وعدلاً، وإن لم يحسنوا النطق به، والتعبير عنه.

---

(١) يعني: مشايخ الأشاعرة.

(٢) شأن الدعاء(ص/٤٨)، وذكره عنه البيهقي في الأسماء والصفات(١/٨٩-الحاشدي)، وابن الجوزي في كشف المشكل(٢/ص٥٠٦).

(٣) محمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري: ثقة، مات سنة ٢٤٥هـ تقريب التهذيب (ص/٤٩١).

(٤) محمد بن ثور الصنعاني، أبو عبد الله العابد: ثقة، مات سنة ١٩٠هـ تقريباً. تقريب التهذيب (ص/٤٧١).

(٥) معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن: ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة. مات سنة ١٥٤هـ ، وعمره ٥٨ سنة. تقريب التهذيب (ص/٥٤١).

(٦) رواه عبدالرزاق في التفسير(٣/٢٨٥)، وابن جرير في تفسيره(٢٨/٥٥) من طريق معمر-وهو ثقة-، وأبو الشيخ في العظمة(١/٣٤٢-٣٤٣) من طريق خليد بن دعلج -وهو ضعيف-كلاهما -خليد ومعمر- عن قتادة به، وهو أثر صحيح.

(٧) تفسير ابن جرير(٢٨/٥٥)

(٨) انظر: شأن الدعاء للخطابي(ص/٤٨)، والأسماء والصفات للبيهقي(١/٨٩).

وهذا حال عامة أهل الديانة منهم، فهم موافقون في الباطن لجميع أهل السنة، ولا يزيد خلافهم في هذه المسألة على بدع الأقوال، في غالب أحوالهم إن شاء الله تعالى.

وعلى مِثْلِهِ يُحْمَلُ: ما يُذكر عن شيبان بن سلمة الحروري، الخارج أيام أبي مسلم الخراساني من الثعالبة[(١)]، أنه كان يقول بالجبر، وينفي قدرة العباد[(٢)].

فما أظنه إلا نفى قوة الإرادة لا بِعِلَّةٍ، **ويعني بالجبر**: وجوب الفعل لتمام الأسباب، والدواعي المخلوقة، ولعله أطلق ذلك في مناظرة القدرية من أهل مذهبه، فإن بعض العجاردة[(٣)] صاروا إلى رأي القدرية؛ منهم ميمون بن خالد[(٤)]، وحمزة بن أدرك[(٥)]، وغالب بن شاذك السجستاني[(٦)]، وتبرأ منهم سائر الحرورية، وكانوا يتجادلون، ويتناظرون.

---

(١) انظر خبر شيبان بن سلمة الخارجي في تاريخ الطبري(٤/٣٢٣-٣٢٥)، والأنساب للسمعاني(٣/٤٨٥)، والمنتظم لابن الجوزي(٧/٢٧٦)، والكامل لابن الأثير(٥/٤٥)، والبداية والنهاية لابن كثير(١٠/٣٤).

(٢) شيبان بن سلمة من فِرَقِ الثعالبة أتباع ثعلبة بن مشكان وقيل اسمه: ثعلبة بن عامر، والذين هم من فِرَقِ العجاردة الذين على رأي عبدالكريم بن عَجْرَد، وكان شيبان مع ممالأته لنصر بن سيار على أبي مسلم الخراساني يقول بالتشبيه، ويقول بالجبر، ونفي القدرة الحادثة. انظر عن عقيدة شيبان: مقالات الإسلاميين(١/٩٨)، والتبصير في الدين(ص/٥٨)، والفرق بين الفرق(ص/٨١)، الملل والنحل(١/١٣٢)، والمواقف(٣/٧٠٤).

(٣) نسبة إلى عبدالكريم بن عَجْرَد من رؤوس الخوارج، وكان على رأي نجدة بن عامر الخارجي، وقيل كان على رأي أبي بيهس الخارجي، ومما أقوال العَجَارِدَة: وجوب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام، ويجب دعاؤه إذا بلغ، وأطفال المشركين في النار مع آبائهم، ولايرى المال فيئاً حتى يقتل صاحبه، وهم يتولون القعدة إذا عرفوهم بالديانة، ويرون الهجرة فضيلة لا فريضة، ويكفرون بالكبائر، ويحكى عنهم أنهم ينكرن كون سورة يوسف من القرآن، ويزعمون انها قصة من القصص، قالوا: ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن! انظر: مقالات الإسلاميين(١/٩٣)، والملل والنحل(١/١٢٨)، والفرق بين الفرق(ص/٧٢)، والتبصير في الدين(ص/٥٤)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين(ص/٤٧)، والفصل في الملل(٤/١٤٥)، والمواقف(٣/٧٠١).

(٤) وقيل إن اسم أبيه: عمران، وتسمى فرقته الميمونية، وهو من فِرَق العجاردة، وكان يقول بقول المعتزلة في القدر، وكان من قولهم: إباحة نكاح بنات البنين والبنات، وبنات الإخوة والأخوات. انظر: مقالات الإسلاميين(١/٩٣-٩٥)، والملل والنحل(١/١٢٩)، والتبصير في الدين(ص/٢٤)، والفرق بين الفرق(ص/١١، ١٨، ٧٤-٧٥، ٢٦٤)، والفصل في الملل(٤/١٤٥).

(٥) ويقال له: حمزة بن أكرك، وهو من فرق العجاردة، ومن أكثر الخوارج فساداً وفتنة، خرج في أيام هارون الرشيد سنة ١٧٩هـ وبقي إلى أن مضى برهة من أيام المأمون، ثم قتل على أيدي غزاة نيسابور، وكان على مذهب المعتزلة في القدر، وكان يقطع بأن أطفال الكفار في النار، ومن العلماء مَن ذكر أنهم يوافقون الميمونية في جميع بدعهم إلا في أطفال الكفار. انظر: مقالات الإسلاميين(١/٩٣)، والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع(ص/٥٣)، والفرق بين الفرق(ص/٧٦-٨٠)، والملل والنحل(١/١٢٩)، والتبصير في الدين(ص/٥٧)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين(ص/٤٨)، والمواقف(٣/٦٩٥).

(٦) كان من أتباع خلف الخارجي، وتسمى فرقته: الأطرفية، وهم من العجاردة، خرجوا في بلاد مكران وكرمان-وهي ما يسمى اليوم بإقليم بلوشستان الممتد من إيران إلى باكستان إلى بحر العرب-، وكانوا على مذهب الحمزية في القدر، لكنهم خالفوهم في مسائل. انظر: الملل والنحل(١/١٣٠)، والمواقف(٣/٧٠٢)، الوافي بالوفيات(١٩/٥٧).

[وكذلك الشيعة، حتى صارت الرافضة فيه ثلاث فرق، كما ذكر أبو الحسن الأشعري في «المقالات»، قال: «وحكى جعفر بن حرب، عن هشام بن الحكم، أنه كان يقول: «إن أفعال الإنسان اختيار له من وجهٍ، اضطرار له من وجهٍ، اختيار له من جهة أنه أرادها، واكتسبها، واضطرار له من جهة أنها لا تكون منه إلا عن حدوث السبب المهَيِّج عليها»[١].

فَعَبَّر عن الوجوب بالاضطرار، ولا أدري من لفظ هشام، أو لفظ جعفر بن حرب][٢].

والقدرية دأبها: التعبير عن خلق الأفعال، وخلق أسباب الاختيار –أيضاً–: بالجبر؛ ليلبسوه بالإكراه، ويفزعوا الناس.

ومن شاركهم فيه من مناظريهم، لم يزد أمره على بدعة القول.

وكانت الأمة لا يرضونه، ولا يفزعون منه، وقد ...[٣] لفظهم، ولم يصدهم ذلك على إقامة الحجة عليهم، في أنه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، وما يشاؤون إلا أن يشاء الله.

فوجدت في كتاب الفقه الأكبر، للإمام أبي مطيع البلخي قال:

قلت: فإن قال: إن الله تعالى لم يجبر عباده على ذنب، ثم يعذبهم عليه، فما تقول له؟

قال –يعني: الإمام أبا حنيفة– قال[٤]: قل له: هل يطيق العبد نفسه ضرًّا، أو نفعاً؟

فإن قال: لا، لأنهم مجبورون في الضر، والنفع، ما خلا الطاعة، والمعصية.

فقل له: هل خلق الشر؟

إلى أن قال له: هل حكم الله على بني إسرائيل أن يعبروا البحر، وقدر على فرعون الغرق؟

فإن قال: نعم.

قل: فهل يقع من فرعون أن لا يسير في طلب موسى عليه السلام، وأن لا يغرق هو، وأصحابه؟

فإن قال: نعم، فقد كفر، **وإن قال**: لا، فقد نقض قوله السابق[٥].

(١) مقالات الإسلاميين(١/٤٠) ونقله عنه شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية(٢/٣٠٠).

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) كلمة غير واضحة لعلها: ينقضون.

(٤) كذا تكررت كلمة «قال».

(٥) الفقه الأكبر–مع الشرح الميسَّر(ص/١٠٢).

وروى أبو بكر الخلال في كتاب «السنة»، عن عمرو بن عثمان[1]، عن بقية بن الوليد[2]، قال:

سألت الزبيدي[3] والأوزاعي[4] عن الجبر.

فقال الزبيدي: «أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يَجْبُرَ، أو يَعْضُلَ، لكن يَقْضِي ويُقَدِّر، ويخلقُ ويَجْبُل عبده على ما أحب».

وقال الأوزاعي: «لا أعرف للجبر أصلاً في القرآن، ولا السنة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء والقدر والخلق والجَبْلُ»[5].

وروى الخلال عن أبي إسحاق الفزاري[6] قال: قال الأوزاعي:

«أتاني رجلان فسألاني عن القدر، فأحببت أن آتيك بهما، تسمع كلامهما، وتجيبهما».

قلت: «رحمك الله، أنت أولى بالجواب».

قال: فأتاني الأوزاعي، ومعه الرجلان، فقال: «تكلما».

فقالا: «قدم علينا ناس من أهل القدر، فنازعونا في القدر، ونازعناهم فيه، حتى بلغ بنا وبهم إلى أن قلنا: إن الله جبرنا على ما نهانا عنه، وحال بيننا وبين ما أمرنا به، ورزقنا ما حرم علينا».

---

(١) عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي مولاهم أبو حفص الحمصي، صدوق. من العاشرة. مات سنة خمسين ومائتين. تقريب التهذيب (ص/٤٢٤).

(٢) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يحمد -بضم التحتانية وسكون المهملة، وكسر الميم-، صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء. من الثامنة مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون. تقريب التهذيب(ص/١٢٦).

(٣) محمد بن الوليد بن عامر الزُّبيدي، أبو الهذيل الحمصي، القاضي: ثقة، ثبت، من كبار أصحاب الزهري، مات سنة: ١٤٦ أو ١٤٧، ١٤٩هـ روى له الجماعة إلا الترمذي. تقريب التهذيب(ص/٥١١).

(٤) عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، ثقة، جليل، مات سنة: ١٥٧هـ روى له الجماعة. تقريب التهذيب(ص/٣٤٧).

(٥) رواه الخلال في السنة(٣/٥٥٥رقم٩٣٢)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة(٤/٧٠٠رقم١٣٠٠) وإسناده حسنٌ.
وذكره شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى(٣/٣٢٣) (٨/١٠٤-١٠٥) وقال: «فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الأجوبة»، ثم قال في (٣/٣٢): ((وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي لأن الزبيدي نفى الجبر والأوزاعي منع إطلاقه إذ هذا اللفظ يحتمل معنى صحيحا فنفيه قد يقتضي نفي الحق والباطل»، وانظر: درء التعارض (١/٣٧).

(٦) إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري، الإمام أبو إسحاق: ثقة، حافظ، له تصانيف، مات سنة ١٨٥هـ وقيل بعدها. روى له الجماعة تقريب التهذيب(ص/٩٢).

فقلت: «يا هؤلاء، إن الذين أتوكم بما أتوكم به قد ابتدعوا بدعة، وأحدثوا حدثاً، وإني أراكم قد خرجتم من البدعة إلى مثل ما خرجوا إليه».

فقال: «أصبت، وأحسنت، يا أبا إسحاق»(١).

وقال الخلال: أنا أبو بكر المرُّوذِيُّ، سمعت بعض المشيخة يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: «أنكر سفيان الثوري جَبَر، وقال جبل العباد».

قال المروذي: «أظنه أراد قول النبي ﷺ لأشج عبد القيس —يعني: حديثه في صحيح مسلم: «إن فيك لخلقين يحبهما الله تعالى: الحلم والأناة»(٢)، فقال: خلقين تخلقت بهما، أم خلقين جُبِلْت عليهما؟ فقال: بل خلقين جبلت عليهما»(٣)—» (٤).

وكان أحمد بن علي بن رجاء(٥) أطلق ذلك في مناظرته بعض القدرية في عكبرا، ووضع فيه كتاباً، فأنكره عليه أحمد بن حنبل، وأمر بهجرانه، حتى أتاه، ودفع الكتاب إلى أبي بكر المروذي ليقطعه، واستغفر من كلمته على منبر عكبرا(٦).

قيل: ومن قول السلف: «لا جَبْرَ، ولا تفويضَ»(٧).

---

(١) رواه الخلال في السنة(٣/٥٥٤رقم٩٣١)، وذكره شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى(٥/٤٣٠، ٨/١٠٤).

(٢) رواه مسلم(١/٤٨رقم١٧) من حديث ابن عباس، وبرقم١٨ من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وليس فيه ما يتعلق بالجَبْلِ، وبنحو اللفظ المذكور رواه: ابن أبي شيبة في المصنف(٥/٢١٢رقم٢٥٣٤٢)، والإمام أحمد في المسند(٤/٢٠٥)، والنسائي في السنن الكبرى(٤/٤١٦رقم٧٧٤٦) عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أشج عبدالقيس، وفيه: قُلْتُ: أَقَدِيمًا كَانَ فِيَّ أَمْ حَدِيثًا؟ قَالَ صلى الله عليه وسلم: «بَلْ قَدِيمًا» قُلْتُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى خَلَّتَينِ يُحِبُّهُمَا». وإسناده صحيح. وروى أبو داود في سننه(٤/٣٥٧رقم٥٢٢٥) من حديث الزارع رضي الله عنه وكان في وفد عبدالقيس، وفيه: قال: يا رَسُولَ اللَّهِ، أنا أَتَخَلَّقُ بِهِمَا، أَمْ الله جَبَلَنِي عَلَيْهِمَا؟ قال: «بَلْ الله جَبَلَكَ عَلَيْهِمَا»، قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الذي جَبَلَنِي على خَلَّتَيْنِ يُحِبُّهُمَا الله وَرَسُولُهُ» وفي سنده: هند بنت الوازع بن الزارع غير مشهورة بالرواية والحفظ، ولكن حديثها حسن بشواهده.

(٣) ما بين المعترضين من كلام وتوضيح شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل(١/٦٨).

(٤) رواه الخلال في السنة(٣/٥٥٣رقم٩٢٩) .

(٥) لم أقف له على ترجمة، لكن يظهر من قصته التي أوردها الخلال وغيره أنه كان عالماً، خطيباً، وكانت منه هفوة، ثم رجع وتاب.

(٦) انظر: السنة للخلال(٣/٥٥٢رقم٩٢٥، ٩٢٦)، ودرء التعارض(١/٧٠)، ومجموع الفتاوى(٣/٣٢٥).

(٧) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٥١/١٨٢) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفيه: فقام إليه رجل ممن كان شهد معه الجمل فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر. فقال: «بحر عميق فلا تلجه»، قال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر. قال: «بيت مظلم فلا تدخله»، قال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر، قال: «سر الله فلا تتكلفه»، قال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر، قال: «أما إذا أبيت، فإنه أمر بين أمرين، لا جبر، ولا تفويض».

عزاه بعض أهل الكلام إلى جعفر بن محمد، وولده[1].

قلت: [وفي «المقالات» للأشعري[2]، عند ذكره فرق الرافضة الثلاث:

أن الفرقة الثانية: زعموا جاءت الرواية بذلك[3]، ولم يتكلفوا أن يقولوا في أفعال العباد: «هل هي مخلوقة، أم لا؟» شيئاً][4].

وفي شرح الصحائف: «وسمع أيضاً من الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى»[5].

قلت: اتفق أبو حنيفة، وسائر الأئمة على: أن مَن قال بتفويض الإرادة إلى العباد، وأنها غير مخلوقة؛ فأنكر تأثير الأسباب بها: فهو قدريٌّ، مبتدع،/ (ق٢٩٦/ب) مضل.

ومن قال: إنه جبر العباد؛ يعني: بالإكراه، أو سوَّى بين المكره، والمريد الراضي للفعل في الشرع، أو العقل: فهو جهميٌّ، ضالٌّ، زائغ المحتد[6] في الشرع، والعقل.

وليس كذلك من قال: العبد يخلق فعله، وهو يقر [أنه يجب منه تمام الأسباب، والدواعي وشهد بحقه.

أو قال: إنه مجبور على فعله، يعني: وجوبه لتمام الأسباب، والدواعي، بإيجاب طباعه، وجبلته، فأرغمه من حيثُ كمالُ بيانِهِ، وأنه يعود إلى ذاتيات نفسه، وفقدها ما فقد من استعداد الخير.

فإنه لم يخرج واحد منهما عن سبيل الجماعة، ولا يتحقق النزاع معهما، ولا بينهما إلا في اللفظ.

---

(١) انظر: الملل والنحل(١٦٦/١)، ونثر الدر(١/ ٢٥٢)، ومنهاج السنة لشيخ الإسلام(١٦٩/٣)، ولوامع الأنوار للسفاريني(٢٥١/٢)، ومرقاة المفاتيح(١٧٣/٥). وانظر من كتب الرافضة: بحار الأنوار للمجلسي(١٧/٥)، ومصباح الأنوار لعبدالله شبر(١٦٦/١) منشورات قم١٣٩٠هـ.

(٢) مقالات الإسلاميين(٤١/١).

(٣) أي أن الرواية عن أئمتهم جاءت بـ«لا جَبْرَ ولا تفويض».

(٤) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٥) قال شمس الدين السمرقندي في الصحائف الإلهية(ص/٣٩٤) : «ولما نقل عن الراسخين في العلم أنه لا جبر ولا تفويض، ولكنه أمر بين أمرين»، وشرحه مخطوط لم أقف عليه، ولكن عزاه لشرح الصحائف أيضاً: عثمان الكليسي في «خير القلائد شرح جواهر العقائد»(ص/١٨٣).

(٦) كذا في الأصل فيما يظهر، ويحتمل أن تكون: المعتقد، ومعنى المحتد: الأصل والطبع، فيكون معنى: زائغ المحتد: زائغ الطبع والأصل والفطرة.انظر: تهذيب اللغة للأزهري(٢٤٨/٤)، ومقاييس اللغة لابن فارس(١٣٥/٢).

حتى ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: أن المنصوص عن الأوزاعي، والثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة الفقه، والحديث، في لفظ الجبر: أن لا يُثْبَت، ولا ينفى مطلقاً.

وذكر ما ذكرناه عن محمد بن كعب القرظي، وذكر عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال في الدعاء المأثور عنه: «اللهم داحي المدحواتِ، وسَامِكَ المسموكات[1]، جَبَّارَ القلوب على فطرتها[2]، شقيها، وسعيدها»[3].

فقال: «إن أريد بالجبر هذا؛ فهذا حق، وإن أريد به الأول؛ فهو باطل، ولكن الإطلاق يفهم منه الأول، فلا يجوز إطلاقه»[4].

قلت: ومثله من قال لشيء: إني خلقته، يعني: أنه صوره، وأحدثه؛ كان ما أراده حقًّا، وإن أراد ما يريده القدرية؛ فهو باطل.

ولما كان هو المفهوم عند إطلاقه، وغالب استعمالاته؛ لم يجز إطلاقه، كما قدمناه قريباً.

كذا يقال فيمن نفى القدرة عن نفسه، فإن قال: أنا لا أستطيع مثل عمل السفهاء، ولا أقدر أن أخرج للناس منكشف السوأة، يعني: أنه لا يتأتى منه، مع ما أنعم الله عليه من العقل والرشد، وطبعه على الحياء، فأراد بالاستطاعة (ذلك) كان ما قاله حقًّا.

(١) المسموكات: السموات السبع، والسامك العالي المرتفع، وسمك الشيء، يسمكه إذا رفعه. النهاية في غريب الحديث والأثر(٢/٤٠٣).

(٢) قال ابن جرير في تهذيب الآثار-الجزء المفقود-(ص/٢٦٣) : «وأما قوله: «وجبار القلوب على فطرتها» فإنه يعني بقوله: «وجبار القلوب على فطرتها» مهيئها ومنشئها، ويعني بقوله: «على فطرتها» على ما هيأها عليه، وأنشأها، من شقاء وسعادة، والفطرة: الخلقة، من قول الله – تعالى ذكره– : ﴿الحمد لله فاطر السموات والأرض﴾ بمعنى خالقها».

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «الصلاة على النبيﷺ»(رقم١٧)، والحربي في غريب الحديث(٢/٥٦٩)، وابن جرير في تهذيب الآثار(ص/٢٢١رقم٣٥٢)، والآجري في الشريعة(٢/٨٤٢رقم٤١٩)، وابن بطة في الإبانة(٢/١٣٨رقم١٥٧٦)، والطبراني في المعجم الأوسط(٩/٤٣رقم٩٠٨٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور عالياً»(ص/٥٣رقم١٨)، والشجري في الأمالي(رقم٤٥٩) من طريق سلامة الكندي عن عليﷺ. وسلامة لا يعرف، وتفرد ابن حبان بذكره في الثقات.

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف(٦/٦٦رقم٢٩٥٢٠) من طريق محمد بن فضيل عن عبد الله الأسدي عن رجل عن عليﷺ به.

وأبو علي القالي في الأمالي في لغة العرب(٣/١٧٥) من طريق أبي بكر بن دريد قال: حدثنا الحسن بن خضر عن أبيه، عن بعض ولد علي ﷺ عن علي ﷺ به.

ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٨/٣٩٥، ٤٦٥)، (٢٧/٤٦٦)، (١/١٤٨).

(٤) منهاج السنة النبوية(٣/٢٤٦-٢٤٧).

ومثله: مَن قال: «إني لم أستطع عمل الصالحين»، يلوم نفسه على ما فاته منه، وفوَّتَ قدرته عليه.

وأمَّا من قال: «إني لا أستطيعه، إذ لا أطيقه» ينفي القدرة الممكنة؛ فهو جبريٌّ، خبيث العقيدة.

وكل أحد يعلم بالضرورة الإنسانية: أنه كان قادراً على فعل ما منعه عنه، مخافة الله ﷻ، وما منعه الدين، والحياء، والعفة، والحلم، والعلم، وما تَحَلَّى به من خصال الخير، وعلى ترك ما ما حملته عليه نفسه من الشر، عند حصول ما حصل من الأسباب والدواعي، فلم تؤثر في نفسه إلا من جهله، وقلة تدبره للعواقب، وفقده ما فقد من تلك الخصال، وتطبعه بما تطبع به من سَيِّءِ الأخلاق، نعوذ بالله من خذلانه ونسأله العافية، والتوفيق][(1)].

(١) ما بين المعقوفين لا يتضح كثير من الكلمات، فكانت القراءة تقديرية، ولعلي وفقت للصواب.

- فصل -

مِنَ الجهمية: مَنْ أقر ببعض القدرة الممكنة، فقالوا: «القدرة يراد بها: القوة المستجمعة لشرائط التأثير»، وهي «مع الفعل الوليدة بها القوة العضلية، التي تتعلق بالأفعال المختلفة».

ونقلوا عن إمامهم الرازي أنه قال: «لعلها التي أراد المعتزلة، وأراد الشيخ الأشعري المعنى الأول(١)»(٢).

واعترض عليه أصحابه في هذا: بأن شيخهم لا يقول بالتأثير، حتى يقول باستجماع شرائطه.

على أن شيخهم يتأول «العقل» على «العلم ببعض الضروريات»(٣).

وقال القاضيان أبو بكر بن الباقلاني، وأبو يعلى بن الفراء: «هو حكم بوجوب الواجبات، واستحالة المستحيلات، ومجاري العادات»(٤).

فأنكروا القوَّة العقلية، ودار كلامهم كله على إنكار القدرة على التوحيد، والإيمان في الإنسان، قبل الفعل؛ ليبطلوا التكاليف الإلهية.

أو يجعلوها مما لا يطاق فعلها، وأَحْسَنَها بأفواههم.

مِن بَعْدِ ما حصروا آيات الرسول في طريق المعجزة.

ومن بعد ما جعلوا العلم بمدلولها من العلوم التجويزية، التي لا تنافي احتمال النقيض(٥).

وجعلوا معرفة الله نظرية، موقوفة على طرقهم الكلامية، وفاقاً لمن قاله من المعتزلة.

والمعتزلة لم ينفوا القوة العقلية، وليس كلهم وقف المعرفة على النظر في الكلام، وإنما هو قول أبي الهذيل العلَّاف، وأشياعه، وأبي الحسين، والكعبي.

---

(١) المعنى الأول: أن القدرة: القوة المستجمعة لشرائط التأثير.

(٢) نقله الإيجي في المواقف(٢/١٣٧-١٣٨).

(٣) انظر: المواقف للإيجي(٢/٨٦)، وشرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني(١/٢٣٥)، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج(٢/٢١٦)، قواعد الفقه للبركتي(ص/٣٨٥).

(٤) انظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى(١/٨٣-٨٦)، وتفسير القرطبي(١/٣٧٠)، والمواقف للإيجي(٢/٨٧)، والمسودة لآل تيمية(ص/٤٩٨)، وبغية المرتاد(ص/٢٧٢)، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج(٢/٢١٦).

(٥) انظر: البيان للباقلاني(ص/٤٨-٤٩، ٩٤-٩٥، ١٠٥)، والإرشاد للجويني(ص/٣١٩-٣٢٧)، والنبوات لشيخ الإسلام(١/٤٨٠) ونقضه لكلام الأشاعرة.

وكان قدماؤهم موافقين لأهل السنة والجماعة، وسائر الأمة: أنها تكون ضرورية، تحصل بالنظر في دلائل إيجاده[1]، والآيات المشهودة، كما هو الشأن في الحدسيات.

وأن الخطاب إنما ورد بموجب التصديق، والإقرار بما هو ضروري.

وهذا قول أبي معنٍ ثمامة بن أشرس، وأبي عثمان الجاحظ، وقول أبي إسحاق النظام، وأتباعه، كجعفر بن مبشر الثقفي؛ لأنهم أنكروا الحجة في الأقيسة النظرية في الإلهيات.

وقول أبي على الأسواري، وقول هشام بن عمرو الفوطي، وذويه، كأبي بكر بن كيسان الأصم، وقول أبي سهل البغدادي، وأبي موسى المزدار، وأتباعهما؛ لأنهم أتبع لأسلافهم، وأدين (ق٢٩٧/أ).

فكانوا يقرون جميعاً:بثبوت قدرة الإيمان في الإنسان قبل الفعل، حتى اشتهر عنهم القول: بأن القوة العقلية تقوم بمفردها الحجة؛ فيجب الأداء على كل بالغ، ومراهق في التوحيد، وعلى كل من بلغته الدعوة منهم، في تصديق الرسول.

وقيل: إنه قول الكرامية أيضاً، وقول أبي منصور الماتريدي، وأصحابه من أهل ما وراء النهر، وكثير من مشايخ العراق.

وفيه: أن الروايات عن الأئمة متفقة: في أن المراهقة إذا كانت غافلة عن الإيمان؛ لم تَبِنْ من زوجها، إلا أن تَصِفَ الكفر[2]؛ فكيف يصح خلافه عن الماتريدية، والكرامية، وغيرهم من الحنفية؟

وإنما كانوا يقولون: الحجة تقوم على العاقل قبل بلوغه الحلم، ويأثرون عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، أنه قال: «لا عذر لعاقل في الجهل بخالقه، لما يرى من خلق السموات والأرض، وخلق سائر المخلوقات» كما نقله الحاكم الشهيد[3]، في «المنتقى»[4].

---

(١) أي خلقه للمخلوقات.

(٢) انظر: أصول البزدوي(ص/٣٢٣)، وشرحه: كشف الأسرار(٣٢٩/٤).

(٣) الحاكم المروزي هو محمد بن محمد بن أحمد ، أبو الفضل المروزي السلمي البلخي ، الشهير بالحاكم الشهيد: قاض وزير، كان عالم مرو، وإمام الحنفية في عصره، ولى قضاء بخارى، ثم ولاه الأمير الحميد -صاحب خراسان- وزارته. وقتل شهيداً في الري سنة٣٣٤هـ. الأعلام للزركلي(١٩/٧).

وكتابه المنتقى في فروع الحنفية، قال مؤلفه: «نظرت في ثلاثمائة جزء مؤلف مثل الأمالي، والنوادر، حتى انتقيت كتاب المنتقى». انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة(١٨٥١/٢)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي(٣٧/٢).

(٤) نقله عن الحاكم الشهيد في كتابه المنتقى: علاء الدين البخاري في كشف الأسرار(٣٣٠/٤)، وأمير بادشاه في تيسير التحرير(١٥٢/٢) وابن أمير الحاج في التقرير والتحبير(١٢١/٢).

وعلى هذا سائر أئمة السلف، حتى اختلفوا –[في حكم الدنيا][1]– هل يؤخذ الصبي بإقراره على نفسه بالكفر، أو الإسلام، إذا وصف؟

فقال أبو حنيفة، ومالكٌ، ومحمد بن الحسن: نعم. وبه أخذ أحمد بن حنبل.

ووافقهم أبو يوسف في الإسلام، دون الردة، لأنها ضرر بَيِّن، وهو محجور عليه فيما يَضره.

وقيل عن زفر: أنه قاس عليها إسلامه، لأنه يؤول إلى حرمانه من إرث أبويه، وهو قول الشافعي.

فتشبث به أبو الحسن الأشعري، وأصحابه، فقالوا: «لا يجب الإيمان بالله قبل البلوغ، ولا قبل بلوغ دعوة الرسل».

وفشت مقالتهم في الشافعية، والمالكية، والحنابلة، والظاهرية.

فكان الشيخ الماتريدي، وأصحابه، وسائر الحنفية؛ من الكرامية، وغيرهم: ينكرون ذلك عليهم، ويردونه، بأن شرطه القوة العقلية، وأنه إنما رفع القلم عمن لم يبلغ، فيما يجوز أن يرفع عنه، ويغفر من أعمالهم، وليس كذلك الكفر لقوله سبحانه :﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ** ﴾ [النساء:٤٨، ١١٦]، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» مشهور في الصحاح والسنن[2].

ومعلوم أنهما إنما يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، قبل أن يبلغ الحنث.

[وبحديث: «الوائدة والموؤودة في النار»[3]، وقد ذكرنا أنه ورد في قصة سلمة بن يزيد وأخيه، إذ قدما على النبي ﷺ، وقالا: «إن أمنا وأدت أختا لنا في الجاهلية لم تبلغ الحنث»][4].

ولأن ترك التوحيد، وترك التصديق والإقرار، من بعد مشاهدة الآيات، وحصول المعرفة؛ قبيح، يُعْلَم قبحه بضرورة العقل، والفطرة.

وكذلك ترك النظر في الدلائل المشهورة، والحجة الظاهرة، سواء في ذلك البالغ، والمراهق.

---

(١) ما بين معكوفيتن من الهامش.

(٢) سبق تخريجه(ص/٤١).

(٣) سبق تخريجه(ص/٣٤).

(٤) ما بين معكوفيتن من الهامش.

فكانوا يردون عليهم بالعقل، والنقل، ويقولون: المعرفة تحصل بالضرورة لمن تصور الطرفين، وما معها من البراهين، والآيات الظاهرة حقَّ تصورها، من أصحاب الفطر الصحيحة.

لم يقولوا: إنها تحصل بدون النظر، والتصور، ولا أن القوة العقلية بمفردها توجب ذلك التصور، فيقولوا بوجوب الأداء على كل مراهق مميز، وهذا يؤول إلى أن الحجة تقوم عليهم قبل التمييز.

بل يقولون: لابد فيه من سبب ينضم إلى القوة العقلية، من نحو التنبه، والتذكر، ويحتاج إلى سِنٍّ، فلا تقوم الحجة عليهم قبلها، هذا مما اتفق عليه فقهاء الحنفية، ونظارهم.

[وهو قول كثير من المالكية ؛كأبي بكر الأبهري.

ومن الشافعية؛ كأبي علي بن أبي هريرة، وأبي بكر القفال.

ومن الحنابلة؛ كأبي عبد الله بن حامد، والقاضي أبي يعلى، وعبد الرحمن (الحلواني)، وأبي الحسن التميمي، وأبي الخطاب[1] الكلوذاني، وذكر أنه قول: (أكثر أهل العلم).

وهو قول طوائف من أئمة الحديث، وعدوا القول من أقوال أهل البدع، كما ذكر ذلك أبو نصر السجزي في رسالته المعروفة في السنة[2].

وذكره صاحبه أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني، في شرح قصيدته في السنة[3]، كما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة»[4]][5].

وإنما اختلف المختلفون من أهل الأصول: هل يوجد في أهل الفترة، [ومن لم تبلغه الدعوة][6] من خلا عن الشرك، والتوحيد، فغفل عن أمر الربوبية في الصغر، والكبر، إلى أن يموت، بدون أن تقوم عليه الحجة؟

فقيل: نعم، ويكون في حكم الأطفال، والمجانين.

وهو قول الطبراني، وغيره من أهل الحديث، وأتباع الأئمة الثلاثة.

---

(١) في الأصل: الحسن، والتصويب من: منهاج السنة.

(٢) انظر: رسالة السجزي لأهل زبيد"الرد على من أنكر الحرف والصوت»(ص/١٣٩، ٢٠٧-٢١٠)

(٣) شرح الإمام الزنجاني رائيته في السنة، ولكن لم أقف على شرحه كاملاً، وإنما وجد جزء منه، حققه شيخنا الدكتور عبدالرزاق العباد، وما يتعلق بتحسين العقل وتقبيحه ذكر شيئاً منه عند شرحه للبيت العشرين(ص/٨٤) .

(٤) منهاج السنة النبوية(١/٤٤٩-٤٥١).

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٦) ما بين المعقوفتين من الهامش.

وقول القاضي أبي زيد الدبوسي، والبزدَوِيَّيْنِ[1]، والشمس السَّرْخَسِي[2]، وذويهم.

ويقولون: هو حال من نشأ في بعض شواهق الجبال، ولم يخالط الناس.

والصواب: أنه لا يمكن في الوجود إلا لمن مات قبل بلوغ الحلم، ولا يبلغه عاقل إلا وهو مؤمن، أو كافر.

فإن الإنسان مطبوع على الحركة، ومجبول على طلب المعرفة، والهدى، فلابد أن يعبد، أو يحول عنه إلى ضده، حتى قيل: إنه ديني بالطبع مقالةَ أهل الأديان، ولو لم يكن من أهل الأديان.

وقد بلغنا ما يتحدث به الإفرنج، عما وجدوا عليه أهل سرنديب[3]، وأهل جاوى الكبرى، وأرقورى، وغيرها من جزائر (الأدقيانوس)، من الجهل والغفلة والضلالة، وما تبين من أمرهم إلا أنهم مشركون، وأكثرهم ممن يعبد الجن، والملائكة الموكلين بالرعود، والأمطار، ونحو ذلك.

فأين من لم تقم عليه الحجة من العقلاء البالغين؟

بل يَقِلُّ ذلك في المراهقين، هذا قول الشيخ الماتريدي، وذويه، وقول الكرامية، ومعظم أهل الملة.

---

(١) يعني: فخر الإسلام أبو الحسن علي بن عيسى البزدوي، وأخاه أبا اليسر محمد.

أما الأول: فهو: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن، فخر الاسلام النسفي، البزدوي: فقيه أصولي، من أكابر الحنفية. من سكان سمرقند، نسبته إلى " بزدة " قلعة بقرب نسف. له تصانيف، منها «المبسوط» و«كنز الوصول»، يعرف بأصول البزدوي. توفي سنة: ٤٨٢هـ. الأعلام للزركلي (٤/ ٣٢٨).

وأما أخوه فهو: أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن المحدث عبد الكريم بن موسى بن مجاهد النسفي، البزدوي: فقيه أصولي، من كبار الحنفية. توفي ببخارى في تاسع رجب سنة ٤٩٣هـ. سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٩).

ومن علماء البزدويين: ابن فخر الإسلام فهو: الحسن بن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم النسفي، البزدوي، أبو ثابت، من كبار فقهاء الحنفية، وممن تخرج بعمه أبي اليسر، ولي القضاء ببخارى، وكان حسن الصمت، ساكناً، وقوراً، ملازماً بيته، حسن الصلاة. توفي سنة: ٥٥٧هـ طبقات الحنفية(١/ ١٩٩).

(٢) محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السرخسي، الإمام الكبير، شمس الأئمة، صاحب المبسوط وغيره، أحد الفحول، الأئمة، الكبار، أصحاب الفنون، كان إماماً، علامة، حجة، متكلماً، فقيهاً، أصولياً، مناظراً، لزم الإمام شمس الأئمة أبا محمد عبد العزيز الحلواني، حتى تخرج به، وصار أنظر أهل زمانه، وأخذ فى التصنيف، وناظر الأقران، فظهر اسمه، وشاع خبره، أملى المبسوط نحو خمسة عشر مجلداً، وهو فى السجن بأوزجند محبوس، مات سنة ٤٩٠هـ. طبقات الحنفية(٢/٢٨).

(٣) أي سيرلانكا، ويقال لها: بلاد السيلان.

وما أظن المعتزلة كانوا يجاوزون ذلك، اللهم إلا أبا الهذيل العلاف، وأشياعه؛ فإنهم جهمية أوقفوا معرفة الله على النظر في الكلام الباطل المذموم، (ق٢٩٧/ب) -(وإن) قالوا: العقل يستقبح تركه- افتراء على العقل والدين.

فمن كان هذا قوله؛ فكان يكفر من لم ينظر فيه، ولم يأخذ به من البالغين، (على أن)[١] الحجة تقوم عليهم بما لديهم من القوة العقلية، والقدرة على النظر فيه؛ أمكنه طرد ذلك القول في المراهقين، وإنما يدورون في تكفير من لم يوافقهم على كفرهم من الكبار والصغار.

[وذكر علي القاري قول أبي حنيفة: «لا يعذر العاقل في الجهل بخالقه»، قال: وعنه رحمه الله -أيضاً- أنه قال: «لو لم يبعث الله رسوله لوجب على الخلق معرفته تعالى بعقولهم».

ثم حكى عن أئمة بخارى كقول الأشاعرة، قال: «وحملوا المروي عن أبي حنيفة على ما بعد البعثة»[٢].

وهذا غريب جداً، لا أدري من يعني من أهل بخارى، ولو كان هذا من قول أئمتهم لاشتهر، وعرفه الناس[٣]، ولم يخف على قاضيه الدبوسي، ومن كان فيها من أهل الأصول والكلام، كشمس الأئمة السرخسي، ونور الدين الصابوني صاحب الكفاية، وصدر الشريعة المحبوبي صاحب «تعديل العلوم»، وهم لم يذكروه.

والظاهر أنه قول بعض المتأخرين، ممن مال مع الأشعرية.

وهذا الحمل غير ممكن في العبارة الثانية، ولا الأولى، لأنها مقولة في سياق معنى الثانية ويبقي: هل جهله أوجب في.. تحسينه، وقبح تركه،..وذهب المجبرة إلى مذهب الأشاعرة المعطلة)][٤].

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري(ص/٣٠٦-٣٠٧).

(٣) ذكره الكمال ابن الهمام في «المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة»حيث قال: «وقال أئمة بخارى منهم: لا يجب إيمان ولا يحرم كفر قبل البعثة، كقول الأشاعرة ، وحملوا المروي عن أبي حنيفة على ما بعد البعثة، وهو ممكن في العبارة الأولى دون الثانية»، وشرحه الكمال ابن أبي شريف في المسامرة(ص/١٦٠) حيث قال: «ونقل الحمل في الأولى ابن عين الدولة، فإنه قال: أئمة بخارى الذين شاهدناهم كانوا على القول الأول، يعني: قول الأشاعرة، وحكموا بأن المراد من رواية: «لا عذر لأحد في الجهل بخالقه، لما يرى من خلق السموات والأرض، وخلق نفسه» بعد البعثة، وهذا الحمل لا يخفى عدم تأتيه في العبارة الثانية، لكن شيخنا في تحريره بعد ذكر محملهم قال: وحينئذ فيجب حمل الوجوب في قوله: «لوجب عليهم معرفته بعقولهم» على معنى «ينبغي»، فحمل الوجوب فيها على العرفي، فإن الواجب عرفاً بمعنى الذي ينبغي أن يفعل، وهو الأليق والأولى».

(٤) ما بين المعقوفتين من الهامش، ومكان النقاط كلمات مطموسة.

وكان أبو معن ثمامة بن أشرس النميري، وأبو عثمان الجاحظ، مع اعترافهما بكون المعرفة ضرورية، حدسية: ينكرون قيام الحجة على العقلاء قبل البلوغ، فيقولان: إنها تحصل بالضرورة لمن تصور الطرفين منهم، مع خلو الذهن، أو تجريده عما يضادها من العقائد الفاسدة؛ لأن الضدين لا يجتمعان في محل واحد، فلم تحصل بمجرد ثبوت القوة العقلية.

بل يحتاجون إلى التجريد لتنبيه الفطر من الغفلات، وليسوا متساوين في العقل والذكاء، وفي القدرة على تجريد الأذهان من تلك الأضاليل، والمقدمات الفاسدة.

[وهذا حقٌّ، لكن تلقيها بالقبول مما لا يعذر فيه العاقل][1]، وجعلاه عذراً لمن ابتلي بها في صغر سنه، فقالا: إن كثيراً من أهل الفترة لم تقم عليهم لله حجة؛ فلا عذاب عليهم، بل يعودون تراباً يوم القيامة، وإنما خلقوا لإتمام مصلحة هذا العالم كالبهائم.

كذا نقلوا عنهما، قال القاضي عياض بن موسى اليحصبي من الأشعرية في شفائه: «وقد نحا الغزالي قريباً من هذا المنحى في كتاب «التفرقة»[2]، وقائل هذا كله كافر بالإجماع» [3].

قلت: إنما نحا الغزالي هذا المنحى؛ لأن الأشاعرة تنكر وجوب الإيمان قبل البلوغ، ومن كان هذا قوله، ويجعل الشرك مباحاً قبلُ للمراهقين؛ فلا يرى بأساً بما تلبسوا من تلك الجهالات، والعقائد المضلة؛ لزمه إمهالهم بعد البلوغ مرة أخرى، ليتمكنوا من إزالتها.

على أنها إذا رسخت فربما عسرت إزالتها، فلا تزول إلا عند معاينة العذاب حالة اليأس، فهذا هو الذي أوقع شيخي المعتزلة[4] فيما وقعا فيه من الضلالة.

وفي دعوى القاضي الإجماع بعض النظر، لمكان الاختلاف في كفر من يلزمه الكفر، ولأن الذي ذهب إليه أصحابه في مسألة الصفات، والأفعال؛ يؤول إلى التعطيل.

وما ذهب إليه شيخهم الأشعري، ومن تبعه، في أفعال العباد، ومعنى سلب قدرة العباد على التوحيد والإيمان، وما اتفقوا عليه من إنكار التحسين والتقبيح العقليين:

ظاهر في القول: بأن لا حجة عليهم لله ورسله.

صريح في: إباحة الكذب، والظلم، والإشراك به قبل ورود الشرع، وفي نفس الأمر.

---

(١)ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٢) اسمه: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة. وهو مطبوع، وانظر(ص/٨٤) تحقيق محمود بيجو.

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى-مع حاشية الشمني(٢/ ٢٨١)

(٤) يعني: ثمامة بن أشرس، والجاحظ.

حتى اختلفوا في أهل الجاهلية من المشركين، وفي أئمة المشركين؛ أين يضعونهم، وقد قال الله ﷻ:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[النساء: ٤٨، ١١٦]، وتواتر ذلك بلفظه ومعناه، عند الخاص والعام.

فمن تمسك به من أهل الديانة منهم: لزمهم الخروج عن طريق أشياخهم، حتى ادعى أبو زكريا النووي: أنهم كانوا قد بلغتهم دعوة الرسل، فكانوا مخاطبين من هذا الوجه[١].

وأبى الأُبّي شارح مسلم[٢]، وموافقوه كالسيوطي[٣]؛ إلا التمسك بقول الشيوخ، فقالوا: أهل الجاهلية لم يقبح لهم فعل، وجعلوهم مع شركهم في الجنة.

وهذا شيء لم يبلغه ثمامة، ولا الجاحظ، وقولهما -مع ظهور فساده- أقربُ إلى أصول الإسلام من مقالة الأشعرية بلا ريب.

وقد حُكِي كقولهما: عن داود بن علي الأصبهاني إمام الظاهرية، وعن عبيد الله بن الحسن العنبري البصري قاضيها.

وداود بِشَرْع ظَاهِرِ الاتباع[٤]: كان ينكر الحجة في القياس من جهله، ويخلط ما يخلط في مسألة الإيمان، والقرآن، يقول: «الذي في المصاحف مخلوق، والذي في اللوح غير مخلوق».

وحكى القاضي أبو بكر بن الباقلاني عنه، أنه قال: «كل مجتهد من أهل الملة فهو مصيب».

وهذا أخف من الأول، ولعله أراد أن يقول: «معذور»، فقال: «مصيب» (ق٢٩٨/أ)، لأنه لا يفرق مثل هذا كما (ترى) يصح عنه، إلا أنه أطلق في طوائف أهل القبلة أنهم معذورون، فيما أداهم إليه اجتهادهم، من بدع الأعمال، وبدع العقائد.

وهذا هو الذي يعرف، ولا يصح غيره: عن عبيد الله بن الحسن، وهو أقدم من داود، وخير منه بكثير، توفي سنة ثمان وستين ومائة، وكان صاحب علم وعمل.

يروي عن خالد الحذاء، وابن أبي هند، والجريري، وهارون بن رئاب.

وروى عنه من الأئمة: محمد بن عبد الله الأنصاري، وعبد الرحمن بن مهدي، ومعاذ بن معاذ، وغيرهم[١].

(١) شرح النووي على مسلم (٣/ ٧٩).

(٢) إكمال إكمال المعلم لأبي عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الأُبِّي المالكي(١/٣٧٠-٣٧٣).

(٣) الحاوي للفتاوي(٢/٢٠٢) ونقل كلام الأبي أيضاً.

(٤) أي أنه كان يتبع ظاهر النصوص، والأخذ بظاهر الاتباع دون التفقه في الدين لا يتحقق به الاتباع المأمور به شرعاً.

وأثنى عليه غير واحد، قال ابن سعد: «ولي قضاء البصرة بعد سوار بن عبد الله، وكان ثقة، عاقلاً، محموداً في الرجال»[٢].

وقال النسائي : «فقيه بصري، ثقة»[٣].

وقال الآجري: «قلت لأبي داود: عبيد الله بن الحسن، عندك حجة؟ قال: كان فقيهاً»[٤]، وأخرج مسلم له في صحيحه[٥].

لكنه أخطأ في هذه المسألة، فأُنْكِرَ ذلك عليه، كما روى أحمد بن أبي خيثمة، وغيره: عن يحيى بن سعيد القطان قال: «بئس عبيد الله بالمذهب».

قال الحافظ الذهبي في الميزان[٦]: «صدوق مقبول، لكن تكلم في معتقده ببدعة»، فذكره[٧].

قلت: وهو يدل على أنه لم يكن بالفقيه، وإلا فكيف يطلق في أصحاب البدع أنهم معذورون إذا أداهم إليها اجتهادهم؟

وهل يؤدي الاجتهاد إلى مخالفة السنة الظاهرة، وترك صريح القرآن، وإلى اتهام شهود الإسلام، ورفض سبيلهم، والخروج عن جماعتهم وعليها؟

هذه أحوال المبتدعين في العقائد من لم يكن منهم طالب دنيا، وخلا من النفاق؛ كان مقلدا لآبائه، وأشياخه، أو معجباً برأيه، غير مستمع إلى ناصحه، فلم يخل أمره عن التقصير، فأين فيهم من اجتهد في طلب الحق وبذل جهده؟

وكيف يكون مجتهداً من قال: كل مجتهد مصيب؟!

وهو قول متناقض في نفسه، يتضمن إبطال ما أجمع عليه سلف الأمة، وفقهاؤها: من وجوب الاجتهاد في طلب الحق إذا خفي، ويؤول إلى إنكار حقائق الأحكام في موضعه.

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد(٣٠٦/١٠)، تهذيب الكمال(٢٣/١٩-٢٧)

(٢) الطبقات الكبرى(٢٨٥/٧).

(٣) انظر: تهذيب الكمال(٢٤/١٩).

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري-تحقيق العمري(ص/٣٦٨).

(٥) خرج له مسلم في صحيحه في موضع واحدٍ.كتاب الجنائز. باب في إغماض الميت(٦٣٤/٢رقم٩٢٠) متابعة لأبي إسحاق الفزاري عن خالد الحذاء عن أبي قِلَابَةَ عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيْبٍ عن أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قالت: دخل رسول اللَّهِ ﷺ على أبي سَلَمَةَ، وقد شَقَّ بَصَرُهُ، فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قال: «إِنَّ الرُّوحَ إذا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ» الحديث.

(٦) ميزان الاعتدال(٥/٣).

(٧) أي ذكر قول القطان.

أم كيف يعذر: من لا يستقبح الظلم، والشرك الذي كان عليه أهل الجاهلية، ويجعلهم في الجنة؟

أويعذر أهل الكفر إن كانوا من الحمقى، والنساء، وأهل الفترة؟!

وأي فرق بين الرجل والمرأة، أو بين أهل الكتاب، والحمقى إذا كفروا، وأن الكلام في العقلاء؟!

وأي فرق بين ما كان من أهل الفترة، ومن بلغه دعوة الرسول إذا أشرك بالله سبحانه؟!

ومعلوم أنه لم يقدر على الشرك، حتى قدر على التوحيد.

ويمتنع أن يعقل الشرك بدون أن يعقل التوحيد.

وهل كان المكابرون في أحكام العقول، ومن ينفي القدرة العقلية، من أهل المناظرة حتى يوصفوا بالاجتهاد، فيعذروا في إنكارهم؛ قدرة الكافر على التوحيد، والإيمان، وقدرة العاصي على الطاعات، وإنكارهم الحكمة في الأحكام والأفعال الإلهية؟!

إلى غير ذلك مما وقع للجهمية، والأشعرية، بما يؤول إلى تعطيله عن الأفعال، والإلحاد في الصفات والأسماء.

نعم، ذهب كثير من أهل الأثر والنظر إلى: من كان مؤمناً، مصدقاً للرسول ﷺ، غير شاك في ذلك، من المعتزلة، والكلابية، وغيرهم، إذا اعتقد ما يلزم منه الكفر، وهو لا يلتزمه، ويظن الإجماع على قوله، ولا يدري ما وراء ذلك.

وإذا تبين له الحق؛ لم يكابر فيه، ولم يتعصب لمذهبه، فإنه لم يكن كافراً كفر ملة.

وهذا وسط من القول.

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، ومعظم أهل التحقيق؛ لأن البلوى عَمَّتْ، أو كادت، من بعد القرون الثلاثة، مذ أيام المأمون، ومذ أيام القادر، ومن بعد ابن سبكتكين، ومذ أيام نظام الملك، نسأل الله العفو والعافية، وإياه نستعين.

- فصل -

وأكثر ما وقع[1] **المعتزلة في المهالك:** لأن كثيراً من شيوخهم لا يدرون بلوازم مقالاتهم، ولأن الجهمية صاروا طائفتين:

١- طائفة عليهم، يضايقونهم بالسؤالات.

٢- وطائفة معهم، يردون عنهم، لكن ربما دسوا للخصم، وأجابوهم بالتزام ما هو شر مما ألزموهم به، يدورون على تشويش الأمور، وعلى إفساد العقل والدين، وهذا شأنهم مع سائر الطوائف.

وتأمل في مسألة المتولدات، إذ ألحقها أبو سهل النحاس شيخ البغداديين بأسبابها، من أفعال العباد، فأخرجها معها أن تكون من خلق الله تعالى.

وتبعه عليه: صاحبه أبو موسى المزدار، وهو قول موسى بن سيار البصري.

وهم لا يرون ذلك يزيد على بعض السمع، والفهم، واللون، ونحوها، من الإدراكات والكيفيات.

لكن الأمر لم يكن كذلك، بل يلزمهم القول (ق٢٩٨/ب):

إما بأنهم: الخالقون لما تولد من أفعالهم، من سائر الأعراض، والأجسام.

وإما القول: بالصورة، والجوهر، كقول أصحاب الهيولَى، وقول أبي الهذيل العلاف، وأصحابه من الجهمية.

حتى دخل فيه البغداديون، فقادهم إليه أبو الحسين الخياط، وصاحبه أبو القاسم الكعبي.

وكان أبو الهذيل ينكر أن يضاف شيء من تلك الإدراكات، والكيفيات إلى العباد؛ إذ لا علم لهم بتفاصيلها.

ويقول: إنما يضاف إليه من المتولدات: «الأكوان الأربعة: الحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق بين الجواهر».

فاستهونها كثير من المعتزلة في عقولها، وهي من لوازم الوجود، وتأتي على معظم ما يكون في البر والبحر، لكثرة أفعال الثقلين.

بل تأتي على الأرض، والسموات، فيلزمه إخراجها جميعاً عن ملكه، وخلقه، وتفويض أمرها إلى نفوس الملائكة، ثم إليهم.

(١) كذا في الأصل، وهي مفهومة، لا سيما مع وجود اللام في قوله: «لأن كثيراً».

كما التزمه: أبو المعتمر العطار -لا عطر الله روحه-، غير أنه قال: «الإحياء والإماتة له»، فرد إليه أمر النفوس، لكن يجعلها من **المُجْرات**[1]، وهؤلاء بالمجردات.

واستثنى له من الشاهد: مادة الأجسام خاصة، إن كان استثنى شيئاً، كان قوله قول الصابئة، وقول أصحاب المجردات منهم.

ولم يكن هذا من قول شيخه، بل قد لا يجعل الملائكة من أهل الاختيار؛ لأنهم مطبوعون على فعل الخير، والطاعة.

ولا العجماء المطبوعة على الشهوات؛ لأنه لا يرى مشيئة تعلل بحكمة، أو بشهوة.

وإنما هي عنده صفةٌ تُخَصِّصُ، لا لعلة، وكان ينكر الوصف لأهل الآخرة بالاختيار.

يدور على تشويش الأمور.

ورأى صاحبه الآخر -أبو يعقوب الشحَّام-: أنه أنكر أن تكون الألوان، والكيفيات المتولدة من أفعال العباد؛ من آثارهم، وهي لا توصل إلى خلق الله تعالى إلا من طريقهم.

وجعل إليهم الأكوان، وهي من لوازم الوجود، وتأتي على ما أتت عليه من الألوان، والملونات، ولا تبقى الجواهر بدونها، ولا تبقى بدون تجددها في زعمه، فضلاً عن الأعراض.

وهو يقول بحدوث الزمان، وتَنَاهِي الأفعال، والأكوان، وفاقاً لجهم بن صفوان.

حتى أفنى حركات أهل الجنة والنار، بل جرَّدهم عن السكنات، والهيئات كلها.

فيلزمه: القول بأن الوجود، والبقاء؛ زائدان على الذوات الباقية في الخارج.

فالتزمه عنه، وزعم أن الجواهر والأعراض كلها لها ذوات، ثابتة في الخارج، أزلية، غير محتاجة في ثبوتها إلى فاعل، لكن في جعلها على صفة الوجود، فإنها بدونه معدومة، وأنه معنى خلقها، وحدوثها حين يحدثها، ومعنى إبقائه وإبقائهم إياها من بعد ذلك.

هو من جنس مقالة أهل البروز، والكمون، ومقالة القرميني[2] منهم، لم يكن من أقوال أهل الأديان.

لكن تبعه عليه أصحابه: كأبي علي الجبائي، وابنه أبي هاشم، والتحق بهم أبو الحسين الخياط، وأبو القاسم الكعبي.

---

(١) هكذا بالأصل، ولكن بدون ضبط بالشكل.

(٢) لعله: مختار بن محمود بن محمد، الزاهدي، الغزميني، ويقال: القرميني، وغزمينة من قصبات خوارزم. الشيخ العلامة نجم الدين، أبو الرجاء. له التصانيف المشهورة، منها: «شرح القدوري»، و«المجتني في الأصول»، وينقل منه كثيراً ابن الوزير في «إيثار الحق»، توفي سنة: ٦٥٨هـ تاريخ الإسلام للإمام الذهبي(٤٨/٣٧٠).

وإنما يختلفون في تصوير ذلك، وفروع القول به:

فزعم أبو عبد الله البصري: أنها كانت جواهر، قابلة لحلول الأعراض فيها، وأعراضاً مختلفة بالحقائق، قابلة للحلول في الجواهر، وكلها تتصف بالعدم، ثم وجد منها ما وجد، وحلَّ الأعراض في الجواهر عن ذلك.

فنحا فيها نحو أصحاب المثُلِ الأفلاطونية، التي أثبتوها مطلقة بشرط الإطلاق في الخارج، أزلاً، وجعلوها هي التي تعينت، وقالوا بحدوث كل التعيُّنَات.

وقال سائرهم: هذا لا يكون، وليس العدم وصفاً ثابتاً، إنها لو كانت متصفة بالعدم أزلاً بلا علة؛ امتنع رفعه عنها، واتصافها بعد ذلك بالوجود، بل كانت في حال عدمها صالحة للوجود.

فسلكوا فيها مسلك أرسطو، والمشائين، القائلين بالمادة، والصور المطلقة، لا بشرط الإطلاق، في ضمن المعينات، غير أن هؤلاء لا يتكلمون في إيجاده الجواهر، والأعراض.

فكان قولهم أشبه بمقالة أهل البروز، والكمون، وإنما شذوا عنهم في أن الجواهر ثابتة في العدم على حِدَة، والأعراض على حدة، ولا تحل فيها إلا عند الوجود، فخالفوهم فيه.

إلا ما كان من أبي إسحاق بن عياش، فإنه قال: إنها لم تكن متصفة في الأزل بالعدم، ولا بالجوهرية، والعرضية، لأنهما من الصفات الثبوتية، فيجب أن يكون اتصافها بهما تابعاً لوجودها، كما هو الشأن في اتصاف الجواهر بأعراضها، وحلولها فيها.

وأخذوا يتنازعون: هل كان الوجود من الصفات الثبوتية؛ فتكون لتلك الوجودات ذوات ثابتة في العدم الأزلي، تحتاج إلى الجَعْل على صفة الوجود، ومثلها الحدوثات، والبقاءات، وهذا قول أبي إسحاق بن عياش.

لأن كون الوجود وجوداً من باب كون العرض عرضاً، وهو لم يثبته كذلك في الأزل، وإنما يثبت أموراً مبهمةً، صالحة للجوهرية، والعرضية، فجاز عنده كون ذات الوجود من تلك الأمور.

وإليه انتهى اليوم أهل الكمون من الإفرنج، (فلا يجمعها الفساد) [1]، والكمون في ذوات الممكنات، منهم: كستو لبون[2].

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) كستو لبون واسمه: Gustave Le Bon مستشرق فرنسي، باحث في علوم النفس والاجتماع، عاصر العلامة الكنغراوي، له كتابات فيها شيء من إنصاف للإسلام، وذكر وحشية الصليبيين، وتكلم في اليهود بكلام شديد

(ق٢٩٩/أ) وهو من أهون أقوالهم، حتى رضيه من لم يميز ما في الذهن مما في الخارج من أتباعهم، مع ما لديهم من الديانة.

وسكت عليه ابن متَّويه من متأخريهم في تذكرته؛ لأن من أبى ذلك منهم، فقال: «وجود الشيء لا يزيد على ذاته في الخارج» امتنع عنده أن يكون جعله على صفة الوجود شيئاً.

وقد كان هو أثر الخالق عند أشياخهم، من لدن أبي يعقوب الشحام، فيلزمهم القول: بأن ليس له أثر، كما انتهى إليه [أبو عبد الله البصري الجُعْل، فقال: «الوصف له بالخالقية مجاز»، كما ذكر ذلك أبو المعين النسفي عنه في التبصرة(١).

وقاله](٢) أبو القاسم الزمخشري، صاحب «الكشاف» في «أساس بلاغته»(٣)، فبَلَّغ البلاغ الأعظم، الذي هو غاية سعي الملاحدة الباطنية، من إخوانه الجهمية الفرعونية.

وكان أبو إسحاق النظام أول من قال بمقالة أهل البروز والكمون من المعتزلة، ووافقه عليه أبو علي الأسواري، وتبعهما أصحابه كالجعفرين(٤)، وأبي جعفر الإسكافي، وغيرهم.

لكنهم يقولون بقول الحدثيين منهم، لم يخرجوا شيئاً من العالم عن ملك الله، وخلقه، إلا أفعال العباد.

[ويقر النَّظَّام، والأسواري، وجعفر بن مبشر، ومعظم أصحابهم، بالأرواح الحالَّة في الأجسام، وأفعالها، وحركاتها](٥).

فيقولون في المتولِّدات: إنها كانت موجودة في مكامنها من هذا العالم، مذ خلقه الله تعالى، مهيأة -بإيجاب خلقتها- للبروز عند أفعالهم.

وهو من أهون أقوال أهل الاعتزال، وأحذق ما وقع لهم من القول، في سبيل التخلص مما وقعوا فيه، لكن لم يَخْلُصوا منه؛ حتى وقعوا في تخليط أهل الخلط، يخلطون ما في الذهن بما في الخارج، ويكابرون الضرورة في تغير الحقائق، والذوات الممكنة.

يستحقونه، ومن أهم مؤلفاته: حضارة العرب؛ روح الجماعات؛ السنن النفسية لتطور الأمم؛ فلسفة التاريخ؛ الحشد توفي عام: ١٩٣١م في نفس السنة التي توفي فيها العلامة الكنغراوي. انظر: الموسوعة العربية العالمية. حرف الجيم.جوستاف لوبون.

(١) تبصرة الأدلة(٢/٥٩٥).

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) أساس البلاغة(١/٢٦٤).

(٤) أي: جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر.

(٥)ما بين المعقوفتين من الهامش.

حتى لزمهم القول بالطَّفْرَةِ، مع ما جعلوا الشرط مكان السبب، وبالتلبيس في المتولدات، لو قدر أنها تزيد على بروز الكامنات، وكمون البارزات.

ولزمهم فيه مثل ما قيل عن أبي معن النميري: أنها «حوادث لا محدث لها».

وهو لازمٌ لطائفة أبي الهذيل في حدوث الألوان، والكيفيات المتولدة، حتى تأولوه على تركب ذواتها الثابتة على الجواهر، وجعلوه من توابع أكوانها المتجددة بأفعالهم.

ولم يكن هذا من قول شيخهم، بل قال: «هو من فعل الله بلا واسطة، يكون بإرادته، وعن قوله».

وهو لا يقر باتصافه بما يَدْخُلُه التجدد من الصفات الفعلية، فقال: «إرادته تحدث لا في محل»، وقوله: «كن لا في محل».

وهذا مما فتح فيه الباب لمن «يثبت الصفات والأعراض، مجردة عن الجواهر في الخارج» من أصحابه، القائلين بالذوات المعدومة.

وقد تعلق بكلامه هشام بن عمرو الفُوْطِي، وطرده في المتولدات كلها: أنها تحدث بإرادة الله تعالى بلا واسطة، عقب أفعالهم.

فكابر الضرورة في تأثيرها، وتأثير سائر الأسباب، من الطبائع، والآلات المخلوقة في مسبابتها، بإذن ربها، لأنها ليست أولى بالتأثير من فعل الآدمي.

وتمسكت به الجهمية، وجعلوه ديناً لهم: النجار، والبرغوث.

وقد علمت ما فيه من إبطال التدبير المشهود، الذي هو دليل توحيد الربوبية والألوهية[١].

ويلزمهم جميعاً: رفع المؤاخذة عن القاتل، أو أنه يؤخذ بدون أن يكون أحدث شيئاً في نفس المقتول، خلاف ما علم بالضرورة من الدين.

وقيل لهم: كيف جاز في عقولكم: أن يكون الله تعالى قد أراد موت المقتول عند القتل، وأراد عقوبة القاتل على فعله، لعلمه بما يكون منه، وهو لم يرده؟

فهل في التناقض أجلى من هذا؟

وقد أورد قدماء القدرية هذا الإشكال على أنفسهم، وأورده هشام بن عمرو الفوطي على نفسه، ولم يجدوا منه محيداً، إلا في إنكار سبق إرادة موت القتيل،

وهو صريح في كلامهم، وسبقِ العلم بعقابه عليه.

---

(١) كتب المؤلف هنا سطرا ثم ضرب عليه.

وأقر أبو معن النميري، وأبو عثمان الجاحظ بتأثير العباد في مصنوعاتهم، وأن أفعالهم تبدو منهم طباعاً على وفق إراداتهم، وينكر أن تكون إراداتهم المعينة من موجبات طباعهم بتأثير الأسباب المخلوقة[١].

فلزمهما من التناقض مثل ما لزم الآخرين، لأنهما جعلاهم مجبولين عليها، ولم يجبلوا عليه.

ويَرِد مثله على الضرارية، فإنهم أقروا بتأثير العباد في مصنوعاتهم، التي كانت على وفق إراداتهم، وأن أفعالهم وإراداتهم مرادة لله تعالى، تكون بالأسباب المخلوقة.

وقالوا: التي تجب بها: هي إرادات مبهمة، مخيّرة بنفسها، يستقل بها العباد، (...)[٢] أنه أراد أعيان مراداتهم، بدون أن يريد إرادتهم المعينة.

وهذا قول أبي المعين النسفي وأتباعه، الذين يقولون: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى.

والذين قالوا: كلها بإرادته، ومشيئته، وتقديره، وقضائه، وحكمه؛ أي: بأنه حَسن وقَبيح، ولم يقولوا بتكوينه، وقالوا: (إنها تحدث بمشيئة قديمة تؤثر في الإيجاد) [٣] وهو قول الهيصمية وطوائف أخر.

(ق٢٩٩/ب) وسكت بعضهم عن المتولدات، وقال بعضهم[٤]: لا صنع لهم فيها.

فيلزمهم: أنها سائبة لا محدث لها، مع ما يلزمهم رفع المؤاخذة عن أصحاب الجنايات، وسائر ما لزم من كابر الضروريات في تأثير الأسباب الطبيعية، والقوة العقلية.

ولا يصح إسنادها إلى الله بلا واسطة على أصولهم، لأن التكوين عندهم بالفعل، لا بمجرد الإرادة والقول.

---

(١) انظر: التبصير في الدين(ص/٧٩)، والفرق بين الفرق(ص/١٦٠)، والملل والنحل(٧٥/١)، والمواقف مع شرحه(٦٦٩/٣).

(٢) ثلاث كلمات غير واضحة كأنها: فلا يحصل قلوبهم.

(٣) ما بين القوسين غير واضح بالأصل، وقد ذكر الشهرستاني قول الهيصمية، حيث قال في الملل والنحل(١١١/١) : «وقد أثبتوا لله تعالى مشيئة قديمة متعلقة بأصول المحدثات، وبالحوادث التى تحدث في ذاته، وأثبتوا إرادات حادثة تتعلق بتفاصيل المحدثات .

وأجمعوا على أن الحوادث لا توجب لله تعالى وصفاً، ولا هى صفات له، فتحدث فى ذاته هذه الحوادث من الأقول والإرادات، والتسمعات، والتبصرات، ولا يصير بها قائلاً، ولا مريداً، ولا سميعاً، ولا بصيراً بخلق هذه الحوادث محدثاً، ولا خالقاً، وانما هو قائل بقائليته، وخالق بخالقيته، ومريد بمريديته، وذلك قدرته على هذه الأشياء».

(٤) كتب المؤلف هنا: ((منهم صاحب القائد النسفية الملقب عندهم بالبرهان»، ثم ضرب عليها.

وانحاز صاحب العقائد النسفية؛ «البرهان» في بحر الكلام له، إلى رأي الكلابية: أن الخلق يكون بالقول، واقتحم المقتحمون القول بتوارد القدرتين على الأفعال، كأبي إسحاق الإسفرائيني.

وكان الذي ورد عليهم أكثر وأعظم، فإنه قول بكونها تخلق مرتين، في وقت واحد.

فصار ابن الجوزي إلى أنها تكون بقدرتهم وحدها، (...)[1] ليتخلصوا عن توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد، لو أمنكهم ذلك.

لكن أصولهم لم تكن مساعدة له، فإن التكوين عندهم ليس بالفعل، ويجعلون إرادة القادر مؤثرة، لا يمكن توقيف تأثيرها على واسطة.

وكذلك أسندها أبو عبد الله البصري إلى إرادة الله تعالى بلا واسطة، حتى أنكر أن تكون إرادات العباد أثرت في وجود أفعالهم، لكن في كونها طاعة أو معصية.

وتبعه القاضي أبو بكر الباقلاني، وأصحابه من الأشاعرة، والحنابلة، وأبو عبد الله المحبوبي، وأتباعه من النسفية.

لكن البصري ينكر أن تكون إراداتهم مرادة له، [وهو حقيقة قول المحبوبي، وذويه من النسفية][2].

فيلزمهم التناقض.

وأقر به هؤلاء[3] الأشعرية، ومن معهم من الحنابلة، فوقعوا في الجبر.

ووقعت النسفية في قول القدرية، مع من وقع فيها من الكرَّامية.

ويلزمهم جميعاً: أن الناس لم يؤمروا بالإيمان والطاعات، ولم ينهوا عن الكفر والمعاصي، وإنما ورد الأمر والنهي في الإرادات والاختيارات، وهذا معلوم الفساد بالضرورة من الدين والعقل لو تصوروه.

ولا يجديهم شيئاً قولُهم: إنها أثرت في كون الأفعال طاعة أو معصية، فإنها إن لم تؤثر في ذاتها لم تؤثر في صفتها، وكيف يوصف بها ما لم يكن من مقدوراتهم؟!

على أن الأشعرية لا يرون ذلك وصفاً، يرجع إلى أمر من الحقيقة، فيدرك بالعقل، إلا ما قيل في الشرع.

---

(١) كلمتان غير واضحتين.

(٢) لحق بالهامش (تخريجة).

(٣) كتب المؤلف هنا عبارة: "مع قولهم بالتفويض وقول". ثم ضرب عليها.

والذي قاله ابن الباقلاني، وموافقوه في هذه المسألة: أهون من قول شيخهم أبي الحسن الأشعري، ومن يتبعه، فإنه لم يثبت للعباد فعلاً، أو مشيئة، إلا ما حدث في الوقت لإرادة الله بلا واسطة[1].

واعتلت الأشعرية، والنجارية، ونحوهم في نفي تأثير الأسباب: بأن ما أراد الله كائن، وكذلك احتج عليه قبلهم أبو الهذيل العلاف في أمر الألوان، ونحوها من المولدات.

واحتجت الفُوطِية، ومن التحق بهم من المعتزلة، والقدرية: فقالوا: «قد أجمع الإجماع على أن ما أراده الله من مقدوراته فهو كائن لا محالة».

فقيل لهم: قد أجمع الإجماع على أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنتم تأبون عنه، وهو حقٌّ، لا ريب فيه، فإن القادر إذا شاء شيئاً فعله، ويمتنع منه أن يترك فعله مع مشيئته إياه، وقدرته عليه بضرورة العقول.

وإنما الكلام فيمن لا (يكن له)، ولكن أين فيه الدلالة على أن الشيء يكون بنفس المشيئة بدون فعل منه على وجه المباشرة، أو توسط الأسباب، وهذا أمر (يؤول) إلى التناقض.

وكان الناس يتعجبون من هؤلاء، كما تعجب منهم أبو الوليد ابن رشد، وغيره من المتفلسفة: أنهم يتظاهرون بالانتصار للدين، ويتكلمون بمثل هذا، ويقوله عامة أتباعهم، مع ما لديهم من الديانة.

وهذا مآله إلى أن الأشياء تحدث و(تكون) من نفسها، بدون أن يكون لها من صانع، غير أنها كانت مرادة له، مشروطة بإرادته!

(ق ٣٠٠/أ) وإن هذا مما علم بالضرورة من العقل والدين: أنه الخالق، البارئ، لطيف لما يشاء، فعال لما يريد، وحاولوا الحجة في مثل قول الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ[2] بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ١١٦ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٦-١١٧]، وقوله: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[النحل:٤٠]، **وقوله:** ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩].

فقيل لهم: إن هذا ليس لكم، وإنما هو لمن يقر بأنه يتكلم على حقيقة التكلم؛ فيبدو منه القول، كيف شاء، ومتى شاء.

---

(١) كتب المؤلف هنا أربعة أسطر ثم ضرب عليها.

(٢) لم ترد كلمة «سبحانة» في الأصل.

وهم متفقون على أنه قادر على أن يخلق بالفعل، والقول، أو بدونه؛ بالذات، أو بتوسط الأسباب، كما استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات(١)، وكما خلق آدم بيديه(٢)، ثم نفخ فيه من الروح(٣)، وكما أرسل الملك إلى مريم فحملت من نفخه بعيسى(٤)، وأنزل الله في شأنه ما أنزل من تلك الآيات.

واختلفوا في تأويلها: فقال قوم من أهل السنة والجماعة: إنه يتكلم على حقيقة التكلم، لكنه في هذا الموضع مجازٌ، عن سهولة الإيجاد عليه، كما في قول عمرو بن حممة الدوسي(٥):

وكنت كمثل النسر طار فراخه		إذا رام تطياراً يقال له قع(٦)

وهذا مشهور للحنفية، واختاره أبو جعفر السمناني، وأبو بكر السمرقندي صاحب التأويلات، يعزوه إلى أبي منصور الماتريدي، وأصحابه(٧).

وقيل: بل يقال ذلك عند نفخ الروح، ونزعه، ونحو ذلك، ويؤثر أثر الفعل ضرورة، أنه إذا خاطب قوماً من الأحياء: أن موتوا؛ لم يقم لكلامه أحد منهم إلا مات، وإن خاطبهم: أن عودوا؛ عادت أرواحهم إلى الأبدان، لم يمكنهم التخلف عن أمره.

---

(١) قال جل وعلا: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]

(٢) قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥].

(٣) قال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩].

(٤) يشير إلى ما ورد في سورة مريم، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٧١].

(٥) يقال له أيضًا : كعب بن حممة ، وهو أحد المعمرين ، زعموا عاش أربعمائة سنة غير عشر سنين . وهو أحد حكام العرب ، ويقال إنه هو"ذو الحلم" الذي قرعت له العصا ، فضرب به المثل . انظر: الإصابة (٤/٦٢٥).

(٦) لم أقف على هذا البيت بهذا اللفظ، لكنه مشهور بلفظ:

فأصبحت مثل النسر طارت فراخه		إذا رام تطيارا يقال له قع

انظر: تفسير الطبري (٢/ ٥٤٦)، وكتاب المعمرين(ص/٢٢)، والحماسة للبحتري(ص/٢٠٥)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي(٢/ ٩١).

(٧) انظر:تفسير الماتريدي(١/٢٦٨)، وبحر العلوم لأبي الليث السمرقندي(١/٤٦٥)، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري(١/١١٢-١١٣).

وقيل: بل يقال عند خلق كل شيء، فيُكَوَّن بالفعل والقول معاً، ذُكِرَ ذلك عن الشمس السرخسي، والفخر البزدوي، وطوائف من الكرامية ونحوهم[1].

والحَقُّ: أنه عام في كل ما يكون في هذا العالم، مما قدر الله وقضاه؛ لأن الأسباب كانت مهيأة موجهة لمسبباتها بتدبيره، لا يتوقف حدوث المقضي حين يحدث إلا على إذنه، وإذا شاء أن يأذن بالقول لم يزد ذلك على أن يقول: كن؛ فيكون.

هذا مدلول العبارة بلا ريب، وشتان بينه وبين ما يدور عليه هؤلاء الجهمية، ليضلوا الناس.

حتى قال شيخهم أبو الهذيل العلاف: إنه قول يحدث، لا في محل.

وقال عبد الله بن سالم، وأصحابه من الاقترانية: إنه قول قديم، قائم بذات الله، وإنه لم يزل، ولا يزال قائلاً: كن، لكل شيء قبل حدوثه، وبعد زواله، «الكاف مع النون».

وقال شيخهم أبو محمد ابن كلاب، وسائر أصحابه: بل كلامه شيء واحد، لم يميزوا «كن» من سائر كلامه.

حتى ميَّزه أبو الحسن الأشعري، وأصحابه، في هذا الموضع خاصة،[فيما قيل، أو ميزه بعضهم][2] ليجمعوا قول أبي الهذيل إلى قولهم، ويجعلوه مكان الفعل، فيبطلوه[3].

ولا يزالون يقولون مع ذلك: «كلامه معنًى واحد، لا يتجزأ»، فلم يتبين من كلامهم إلا أن الحوادث تكون بدون تكوين أحدٍ، إلا أنها مرادة لله تعالى، أن لو كانوا يحققون معنى الإرادة.

واعتل المعتلون منهم في نفي القوى والقدرة السابقة على الفعل؛ ليثبتوا الجبر، ويرفعوا الخطاب بما يطاق: بأنها من الأعراض، وأنها لا تبقى آنين.

وهذا لا ورود له في القوة العقلية، ونحوها من صفات النفوس والأرواح الحالَّة بالأبدان؛ لأنها من لوازم موصوفها، وتبقى ببقائها عيناً.

ولا في القوة العضلية، ونحوها، مما يقوم بالجوارح البدنية، لأنها تبقى بتجدد الأمثال، تبعاً لمحلها.

---

(١) انظر: أصول البزدوي–مع كشف الأسرار (١/ ١٧١)، وأصول السرخسي(١/١٨).

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) وضع المؤلف هنا علامة هامش ولم اجده وهناك كلام ممسوح فلعله هو.

وإنما يرد هذا على من شاركهم في القول بالجواهر المتماثلة، وقد علمت أنه من فروع القول بالمشيئة المفوضة إلى العباد في الأفعال والمتولدات.

دعا إليه أبو الهذيل العلاف المعتزلةَ؛ لأنهم تنبهوا لبعض لوازم قولهم، وكانوا يفزعون أن يضيفوا خلق الأجسام والأعيان إلى أنفسهم، وعلمت ما قد جرهم إليه ذلك من القول بالذوات المعدومة الأزلية، ونحو ذلك.

وكان مما يلزمهم من القول بوجودها: أن لا تفنى من بعد ذلك، وما الذي يفنيها لو أمكن وجودها في الخارج، وليست مما يحتاج إلى الرَّزق؟

وكانوا يتساءلون بينهم: أليس العبد قادراً على إفنائها؟ حتى قالوا: إنها تحتاج في بقائها إلى ما ليس يبقى، بدون تجدد الأمثال من الأكوان؛ فإذا انقطعت عنها الأمثال المتجددة زال عنها الوجود، ولبَّسوا السكنات بالحركات، فراج ذلك على أكثرهم.

وقال أبو هاشم ابن الجبائي في السكنات: «قد تبقى»[(١)]، فأحال ذلك على سائر الهيآت.

وقال أبو القاسم الكعبي: «كل الأكوان قد يبقى، لكن الألوان تزول بنفسها كل حين، ولا (يخلو) عنها الجواهر»[(٢)].

وقال أبو الحسن الصالحي -شيخ الصالحية، من غلاة المرجئة-: «بل يجوز خلوها عن جميع الأعراض»[(٣)] يعني: أنها لا تفنى.

وإليه ميل أبي علي الجبائي، حتى قال: «إذا اراد الله فناء العالم خلق فناءً لا في محل»[(٤)].

وكان أبو المعتمر العطار يجعل (ق٣٠٠/ب) فناء الأجسام من أعراضها.

فقاسه على الحدوث والوجود، العارضين على الذوات المعدومة، التي تمحلوا القول بثبوتها.

وقال محمد بن الهيصم وسائر من قال بالجواهر المتماثلة من الكرامية: «بل هو الذي أثبتها بإيجاد يقوم بذاته، وكذلك يفنيها، ويعدمها بإعدام يقوم بذاته، إذا أراد»، فقاسوا العدم على الآثار المكونة.

---

(١) انظر المواقف(١/٦٣٧).

(٢) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام(ص/ ١٠٥)، وكتاب المواقف للإيجي (٣/ ٦٥٥).

(٣) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية (ص: ١٠٥).

(٤) انظر: التبصير في الدين(ص/٨٥).

وقال أبو الحسن الأشعري: «إنها لا تخلو من عرض وضده، والأعارض كلها تزول بنفسها، لا تبقى زمانين»[1]، وتبعه عليه أصحابه، وروجوه على من يستمع إليهم من أهل صناعة الحديث، والصوفية، والمتفقهة، حتى شاركهم فيه من لم يكن على مذهبهم، لأنهم ظنوا أنهم يعنون الأحوال من المنافع ونحوها من الإضافيات، وهي معنى الأعراض عندهم، لم يتبينوا حقيقة قولهم.

وهو من أفسد الأقوال، يلزم منه التسوية بين البدن والروح، وأن الإنسان لا يبقى زمانين؛ فإنه لم يكن هو ذلك الإنسان، بمجرد تلك الجواهر التي تمحلوها، بل بما له من القوى والصفات التي من لوازم ذاته، وجُبِلَت عليه، وسموها أعراضاً؛ فإذا كانت تزول كل حين؛ كان الإنسان يتبدل كل يوم ألف ألف نفس، بل أزيد، وكذلك الموتى.

فآل أمرهم أن لم يبق منهم أحد منهم بعينه في البرزخ، وأن ليس في القبر شيء، فقامت عليهم القيامة من الأصحاب الماتريدية، وسائر أهل السنة والإثبات، حتى أنكر أبو محمد الجويني وغيره من الأشعرية أن يكون ذلك مما قاله شيخهم، وتمنوا أن لو كان لم يقله، وهو صريح مذهبهم، ومذهب عامة أصحابه، كالقاضي أبي بكر الباقلاني وغيره.

ويختلفون في الروح: هل هو معنى الحياة، أو النَّفَس الداخل الخارج؟ وينقلون أقوال الناس فيه.

وأن مما قيل فيه: أنه الدم، حتى قال أبو عبد الله ابن الجويني: «إنه طائفة من الجواهر المنفردة، مما يكون داخل البدن»[2]، فجعل الإنسان الواحد جسمين متماثلين، يحل أحدهما في الآخر.

وعلم صاحبه أبو حامد الغزالي أنه لم يصنع شيئاً، وزعم أنه ليس داخل البدن، ولا خارجه؛ فقال بالمجردات[3]، تبعًا لمن تمحلها من أصحاب الهُيُولى من اليونانية، ومن تبعهم من المعتزلة الجهمية، من لدن أبي المعتمر العطار، وأبي عثمان الجاحظ.

وكان شيخه[4] يقول: المجرد ممتنع الوجود عقلاً، لكن يستثني الواجب، ويجعله من أوصافه وخصائصه، وفاقاً لأبي بكر ابن فُورك، وهو[1] أول من قال ذلك في مصنفه من

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص/٢٠٩)، وكتاب المواقف للإيجي(٤٩٨/١).

(٢) انظر: الإرشاد للجويني(ص/٣٧٧).

(٣) المجرَّد: ما لايكون محلاً لجوهر، ولا حالًّا في جوهر آخر، ولا مركباً منهما، على اصطلاح أهل الحكمة. التعريفات للجرجاني(ص/٢٦٠).

(٤) يعني: أبا محمد الجويني والله أعلم.

الأشعرية، وعليه قتله السلطان محمود بن سبكتكين، فيما ذكره أبو البركات النسفي في عمدته[٢].

فلم يقبل ذلك منهما أبو حامد، ولا أصحابه، لأن قضايا العقول لا تقبل الاستثناء، والتخصيص بالقول.

واختلفوا في ذلك: فوافق بعضهم الغزالي؛ منهم: أبو القاسم الأصبهاني الراغب[٣]، وتوقف إمامهم الرازي.

وقضى قاضيهم أبو عبد الله البيضاوي[٤] في طوالعه، في مبحث الأمور العامة: «أن الموجودات تنحصر في الممكنات»[٥]، كقول شيخهم الأقدم جهم بن صفوان على سواء.

والعجب من صاحب المواقف وأمثاله من محققيهم عندهم هذه الأقوال، و(ينقلون عن) النظامية، والكعبي أنهم قالوا: «الأجسام لا تبقى» يعيبونهم به، و(هجره) إليهم، وليس قوله وقولهم واحداً، وإنما قوله هو الذي فر إليه الغزالي من أقوال شيخهم، ورضوا به منه على ظهور فساده.

---

(١) أي ابن فورك.

(٢) قال ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة(٤/٢٤٠) أحداث سنة ٤٠٦هـ : «وفيها توفي محمد بن الحسن بن فورك أبو بكر الأصبهاني، الفقيه، المتكلم، كان إماماً عالماً، استدعي إلى نيسابور، وتخرج به جماعة في الأصول والكلام، وله فيهما تصانيف، وكان رجلاً صالحاً، سمع الحديث، وروى عنه أبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وغيرهما.

قتله محمود بن سبكتكين بالسم؛ لكونه قال: «كان رسول اللهﷺ رسولاً في حياته فقط، وإن روحه قد بطل، وتلاشى، وليس هو في الجنة عند الله تعالى، يعني: روحهﷺ».

(٣) الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصبهاني، المعروف بالراغب: أديب، من الحكماء العلماء. من كتبه: (المفردات في غريب القرآن) و(حل متشابهات القرآن)، توفي سنة: ٥٠٢ هـ انظر: كتاب الأعلام للزركلي(٢/ ٢٥٥).

(٤) القاضي أبو الخير أو أبو سعيد، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، من مصنفاته: «تفسير البيضاوي»، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول»، و«طوالع الأنوار» ، كان عالماً مبرّزاً نظّاراً متعبداً زاهداً، والبيضاوي نسبة إلى مدينة البيضاء، وهي مدينة مشهورة بفارس قرب شيراز، توفي سنة: ٦٨٥هـ. في مدينة تبريز. انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي(٨/١٥٧ – ١٥٨).

(٥) ذكر في طوالع الأنوار(ص/٧١-٧٥) الكتاب الأول: الممكنات. ثم ذكر الباب الأول في الأمور الكلية، ثم ذكر في الفصل الأول: في تقسيم المعلومات، وذكر أنها قسمان: موجود ومعدوم.، وذكر في غير موطن أن الموجود منه ما هو واجب الوجود وهو الله، فعليه جعل الموجود من الممكنات، وهذا خلاف ما عليه أهل الكلام من تقسيم الوجود إلى واجب وممكن.

ولم يكن في جميع النظامية وموافقيهم من المعتزلة من قال: «أجسام العالم لا تبقى»، وإنما يقولون: «الأجساد التي تحل فيها الأرواح لا تبقى، إذ لا تخلو عن التحلل، والتبدل، وتبقى الأرواح»، كقول أهل السنة والجماعة، وجمهور العقلاء، وأساطين الحكمة، ومن سلك مسلكهم من فلاسفة الأمم، كثابت بن قرة، وأمثاله.

هذا قول جميع النظامية، اللهم إلا ما كان من جعفر بن حرب الهمداني، فإنه تلمذ لأبي الهذيل العلاف، وأثر فيه من جهميته، حتى وقف في الروح، لكن ليس بأعظم من قول من ينفيه، ويجعله من أعراض البدن، أو أجزائه (المتماثلة)، أو يقول بالمجردات من أصحابهم [وقد اعترف بعضهم بأن الذي[1] نقلوه عن النظام لم يكن من قوله، وأنهم تأولوا عليه ذلك؛ لأنه يقر باحتياج الأجسام إلى المؤثر حال الحدوث، وحال البقاء، قال شارح المواقف: «فتوَهَّمَتِ النقلة أنه لا يقول ببقائها»[2]، يشير إلى أنهم يجعلون ما يبقى غنياً عن المؤثر][3].

ويُذْكَرُ مثلُ قول الغزالي في تجرد الأرواح عن أبي عبد الله الحليمي، من متقدمي أصحابه، وفيه بعض النظر، وعزاه التفتازاني إلى القاضي أبي زيد الدبوسي معهم، بلا سند، وما كانوا يذكرون غيره من الماتريدية، حتى وقفت على كتاب بالتركية، وضعه شيخ من المعاصرين من أهل المنطق، كان يدرس الكلام في دار الفنون، فإذا هو يعزوه إلى الشيخ الماتريدي نفسه، لا أدري من أيِّ المزابل التقطه؟!

وهذا خلاف المشهور من مذهب الشيخ وأصحابه، وتأباه أصولهم، قد علم أهل البصيرة الواقفون على أقوالهم أنه لم يكن فيهم من يقول مثل هذا قبل أبي المعين (ق١٠٣/أ) النسفي؛ فإنه خاض في الكلام مع أهله، وخرج عن أصول سلفه.

لكن كان قوله في المجردات كقول ابن الجويني، وانتهى كلامه في نفي الجسمية والقدر عن الواجب أنها ليست من صفات الكمال، وكان يوافق من يقول بالجواهر المفردة، وأن الأجسام تنتهي قسمتها إلى أجزاء لا تتجزأ، ويقول بتماثل الأجسام في الشاهد، ويقوله عامة أصحابه.

لكن لم يكن هذا قولهم في الغائب، بل يضطرب فيه كلامهم، ويقر كثير منهم أن الروح جسم لطيف، حالٌّ في البدن، ويقولون: إنه مخالف له بالطبع، حياته من صفته الذاتية، التي لا يمكن زوالها إلا بزوال ذاته، ويقولون: إنه يبقى بصفاته عيناً بعد الموت.

---

(١) في الأصل: الذ.

(٢) المواقف للإيجي(٦٣٣/٢).

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

وهذا قول سلف الأمة، وفقهاء الملة.

وهو قول الشيخ أبي منصور، وأصحابه، حتى أنكروا ذلك الإنكار على الأشاعرة، ما أحدثوه من نفي الروح، وجعله مما تجدد، أو تتجدد صفاته بالأمثال، والقول بأن ليس في القبر من يوصف بالرسالة، لأنها لا تتجدد من بعد الموت.

وكذلك كان أبو الفضائل البرهان النسفي، وأصحابه؛ ينكرون ذلك على من قاله من الأشعرية، فكيف يصح عن الماتريدي رحمه الله تعالى أن يكون قوله فيه مثل قولهم، إلا أنه صح في عقل ذلك المدرس، وتصوره؟!

ووجدت آخر من فضلاء الزمان، كثير الكتب، له اتساع في العلوم، قد نُقل عنه في الروح قولين: هذا أحدهما، والاخر كقول ابن الجويني، ففاوضته في ذلك، وقلت له: من أين لك هذا؟

فقال: أما أنه يقول مثل ابن الجويني؛ فلأنه يقول: الروح جسم لطيف، حالٌّ في البدن، وهو قول (صاحب النسفية)، ووجدتهم قالوا: بالجواهر المفردة، فظننته عنه، وما ظننته إلا من جنس قول ابن الجويني.

وأما أنه قال بالأرواح المجردة؛ فهذا شيء لم أره إلا في كتاب مدرس دار فنون، ولم أجد بُدًّا من نقله، وصرنا نتعجب جميعاً من جراءة هذا المدرس، وخشينا أن يكون من اختلاقه، ولا ريب في أنه من اختلاق بعض أهل الكلام، فالكذب عندهموا رخيص، سعره حثواً[(١)] بلا كيل ولا ميزان.

وتأمل فيما نقلوه عن الكرامية، من امتناع الفناء على الأجسام المحدثة، فإنه كذب بَيِّنٌ، لم يكن فيهم من قال: «إنه ممتنع لذاته».

وقد علمت من قول محمد بن الهيصم وذويه، ممن قال بالجواهر المفردة في إعدامها، وإنما قال أبو عبد الله ابن كرام وسائر أصحابه: «يمتنع فناء أهل الجنة والنار؛ لأن نفوسهم خلقت للبقاء، والله يريد بقاءهم».

وهذا قول أهل السنة والجماعة، وعامة أهل الإسلام، والإثبات، فما الذي يحاولون إنكاره عليهم في ذلك؟

(١) تشبه في الأصل كلمة قبيحة بمعنى ما يخرج من الإنسان.

وتأمل ما نقلوه عن النظامية: أنهم يقولون: «الأجسام أعراض مجتمعة»، وقد يعزونه (إلى أبي الحسين البصري)[1]، وإلى هشام بن عمرو الفوطي، وهشام بن الحكم، وهشام بن سالم، وشيعتهما.

فيشنعون عليهم: بأنهم لا يميزون الجواهر من الأعراض؛ لأنهم لم يوافقوهم على أهوائهم في إثبات الأجزاء الهيولانية؛ فيجعلوا صفات الأشياء ولوازم ذواتها من الأعراض المتركبة مع (بقاء) الذوات.

بل كان قولهم موافقاً لقول أهل السنة، وجمهور العقلاء، في أمر الأعيان: أن من أوصافها ما هو عارض لها، جائز الانفصال عنها، ومنها: ما هو لازم لذواتها، لا يمكن انفصاله عنها، أو زواله، إلا مع زوالها، إن كانت مما يزول، على ما هو مشاهد في الاستحالات، التي تأتي على الصفات مع الذوات الممكنة.

وقد تأولها النظَّام، وموافقوه من المعتزلة: على البروز والكمون، وخلطوا الأعراض بالذاتيات، وأخطؤوا فيه، لكن ما هو بأفسد من قول أصحاب الجواهر المتماثلة.

ولم يكن في جميع هذه الطوائف من قال: «الجسم مجموع أعراض» إلا النجارية، والضرارية.

فأرادوا بالعرض ما ليس يوجد بمفرده من الذات المجردة عن الصفات، والصفة المجردة عن الذات، وجعلوا اجتماعهما عبارة [عن كثرة الصفات، التي لا يمكن انفصالها في الحقيقة والذات][2].(لِما) بينها من التلازم.

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

كما (يعبر) أهل المنطق في اصطلاحهم عن الصفات بالأجزاء، لكنه اصطلاح فاسد، (لا...اعترض عليهم...) [1] بمثل ما اعترض عليهم أخصامهم من المعتزلة، والكرامية، وغيرهم: «أنَّ ضمَّ ما لا يتحيَّز إلى ما لا يتحيز، لا يوجب التَّحَيُّز».

وأجاب عنه أبو الحسن الآمدي: بتجويز كون الاجتماع شرط للتحيز، وأقره علامتهم الجرجاني[2].

[**فجعلوا المعاني التي جردوها من الحقائق**: هي التي تجتمع، وتقوم بأنفسها.

وهذا لم يكن من الضرارية، ولا النجارية.

فقال لهم الناس:][3] الأمور انتزعتموها من الأعيان الموجودة، وجردتموها في عقولكم وأذهانكم، لم يكن لها وجود (إلا في أذهانكم)[4]، ليست هي تلك الحقائق، ويمتنع وجود المجردات في الخارج مجتمعة، كما يمتنع وجود الواحد منها بمفرده.

[هذا معلوم بالضرورة. فأين ذهبت عقولكم؟][5].

أم تريدون أن تجعلوا حقائق الأشياء الموجودة في الأعيان: مركبة من تصوراتكم، وخيالاتكم؟ فليس ثمة إلا ما في أذهانكم.

وهذا نهاية أقدام السوفسطائية.

وتأمل في الخلاف المنقول في كتبهم، في الأفعال الإلهية:

إذ يحكون عن المعتزلة: أنها معللة بالأغراض وجوباً.

وأن الأشاعرة أبوا ذلك، وقالوا: لا يجوز تعليلها بشيء من الأغراض والعلل الغائية.

ووافقهم على ذلك جهابذة الحكماء، وطوائف الإلهيين/(ق٣٠١/ب).

وقالت الفقهاء: لا يجب ذلك، لكن أفعاله تابعة لمصالح العباد، تفضُّلاً، وإحساناً[6].

فإنه بَهْتٌ وكذب على فقهاء الملة، وعلى أهل البصر والحكمة، وعلى أهل القدر والاعتزال، إلا أن يعنوا من يقول بوجوب الأصلح عليه من الجهمية، ويعنوا بجهابذة الإلهيين:

---

(١) يوجد هنا سطر ونصف فيهما طمس لا تظهر منه سوى بعض الكلمات.

(٢) ذكر جواب الآمدي وأقره الجرجاني في شرحه للمواقف للإيجي(٢/٣٢٤).

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) غير واضحة في الأصل وقد أثبتها كما ظهر لي.

(٥)ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٦) هذا كما ذكره المصنف من مزاعم الأشاعرة ونحوهم من المتكلمين نفاة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

أصحاب المجرَّدات، والهيُولى من أصحاب السوفسطائية، ويريدوا بالفقهاء: أهل الفروع ممن ينتمي إلى مذاهبهم، ويتابعهم على: أن الحُسن والقبح شرعيان ليس إلَّا.

ونحو ذلك من مقالاتهم، لا يُدْرَى ما وراءها، من قلة الفقه، فيكون ذلك من التلبيس في النقل.

وهم يفعلون مثل هذا ترويجاً لمذهبهم، وستراً على عواره؛ فإن من وقف على حقيقة قولهم لم يحتج في إبطاله إلى أزيد من تصوره.

فاحتاجوا إلى كتم سرِّه، وترويجه على العامة بادعاء موافقة أهل الدين، وأهل العقل لهم فيه، وبتزيين العبارات، وزخرفة الألفاظ في التعبير عنه.

يقولون: «الحسن والقبح ليسا إلا شرعيين، لا مدخل للعقل في حكم الشرع»، ويحسبهم الجاهل أنهم يريدون الانتصار للدين والشرع، وليس الأمر كذلك، بل أخذوه عمن لا دين له من أهل المادة الفردانية[1]، الذين يقولون: ليس الوجدان والحياء بشيء.

ولا ينكرون أن ما ورد في الشرائع قد ورد فيها، وكذلك يشاركهم سائر أهل الكفر والشرك في ذلك، ويقرون أن الإيمان حسن مطلوب.

ويقر المجوس أن نكاح البنات، والأخوات؛ قبيح في شريعة الرسل، لكن لم يقروا بحسن ذا أو قبح ذاك في نفس الأمر، وأنه لأمر من الحكمة قد أوجبته يدركه العقل، أو يمكنه أن يدركه إذا بين له، (كما هو) قول من قال: «الحسن والقبح شرعيان غير عقليين» من الأشعرية وسائر الجهمية.

فما فارقوا أولئك إلا بتصديقهم ما ورد (من)[2] الثواب والعقاب، مع نفيهم التعليل والحكمة في ذلك كله.

---

(١) الفردانية: هي دعوة إلى إعطاء الفرد كامل حريته في التفكير، والقول، والفعل، فيقول ما يشاء، ويفعل ما يشاء، بدون حياء أو خجل، وبدون ارتباط بسلطة دينٍ أو مجتمع، وهي حقيقة الليبرالية، والديمقراطية، والعلمانية، فهي إبعاد للفرد عن إلهه ومعبوده عز وجل، وإبعاد له عن الشريعة السماوية، واستبدالها بالشرائع الوضعية الأرضية، ولكن الدعوة إلى الحرية المطلقة خيالية، لأن مصالح الأفراد تتقاطع وتتعارض وتتصادم، فكان لابد من ضبط هذه الحرية مطلقة العنان، فضبطها الكفار بقوانينهم الوضعية، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، فما هو حرام قانوناً في دولة قد يجوز في دولة أخرى، وأما عند أهل الإسلام فحرية الفرد منوطة بشرع الله عز وجل، فهو خير ضابط لمصالح الفرد والجماعة. وانظر عن الفردانية مقالاً كتبه: أ.د علي أسعد وطفة من جامعة الكويت بعنوان: «الاغتراب والأَنْسَنَة في مفهوم الفردانية–المغامرة الفكرية لمفهوم الفردانية في الثقافة الغربية».

(٢) ممسوح بالأصل.

الحكمة والتعليل في أفعال الله

ونحن نبين لك الخلاف في هذه المسألة (على وجه الاختصار)[1].

الناس افترقوا فيها فريقين:

١- فقهاء الملة، وأهل التعليل، والحكمة في جانب.

٢- والجهمية من المعتزلة، والمجبِّرَة في جانب.

وافترقت الجهمية فرقتين:

أ- أبو الهذيل العلاف، وأصحابه، والشَّحَّام، والجبائِيَّيْنِ، والخياط، والكعبي في جانب.

ب- والأشاعرة، ومن يرى رأيهم من نفاة الأسباب، والعلل في جانب.

وهذا أشهر الاختلافين عند أصحابهم، حتى لم يعلم كثير منهم غيره، إذ لا وقوف لهم على مذاهب سائر الأمة، وما عليه السلف، وفقهاء الملة، وقول جماعة أهل السنة والحكمة.

وإنما يتناقلون أقوال شيخهم أبي الحسن الأشعري وأصحابه، وأنه كان من المعتزلة، قد تلمذ للجبائي أربعين سنة، ثم فارقهم في هذه المسألة.

وأنهم كانوا يقولون: أفعال الله معللة بأغراض الناس، ومصالحهم، يجب عليه الأصلح للمكلف، حَقًّا له، إلا الكعبي فإنه يقول: بل يجب عليه الأصلح لهم في التدبير العام، بإيجاب عقولهم، وأبى ذلك الأشعري وأصحابه، إذ لا معنى لإيجاب العقول عليه شيئاً من مقدوراتهم من الممكنات.

فوافقوا جهماً وذويه في: أنه يجوز منه كل شيء، ولا يجوز أن يفعل لغاية مقصودة له، تعود إلى ذاته، أو إلى عباده.

ويحتجون بما اتفق عليه الفريقان، من لدن أبي الهذيل العلاف: أن الإرادة صفة تخصص بنفسها أحد المقدورين بالوقوع.

وإن كان هذا لم يوافقهم أبو الحسين الخياط على لفظه، وقال: هي معنى الخلق[2]، وتأولها صاحبه أبو القاسم الكعبي على العلم بالمصلحة[3]، فنحا فيها نحو المتفلسفة القائلين بالعناية المجردة عن القصد والفعل، من الإشراقيين[4] والمشائين[1]، يدورون على النفي والتعطيل.

---

(١) غير واضحة بالأصل والكلمة الأخيرة ممسوحة وكتبتها تقديراً لاستقامة السياق.

(٢) انظر: كتاب المواقف للإيجي (٣/ ٦٥٦)، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني(١/ ٧٩).

(٣) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام (ص/١٠٢)، وكتاب المواقف - الإيجي (٣/ ١١٦).

(٤) الإشراق: مذهب الإشراق هو جماع آراء وتيارات راجت في الديانات القديمة الإغريقية والفارسية. ولذا فهو فرع من فروع الفلسفة اليونانية والأفلاطونية الجديدة على وجه الخصوص. ويقوم في جملته على القول: بأن مصدر الكون هو:

واحتجوا أيضاً بما اتفقت عليه كلمتهم، وأدى إليه النظر في الكلام: أنه لم يكن ليفعل لنفسه شيئاً، فيكون مستكملاً به، فقالوا: فإذا امتنع أن يفعل لنفسه؛ امتنع أن يفعل لمصلحة غيره.

وعارضهم مناظروهم من المعتزلة: بأن الفعل لغير مصلحة سفهٌ أو عَبثٌ، لا يليق به، وقالوا لهم: إذا صح عندكم أن يفعل لا لمصلحة، فالأولى أن يفعل، إذا كان النفع لغيره، [وهذا قول أبي العباس أحمد بن إبراهيم القلانسي، وأتباعه من الكلابية؛ لأنه قال: إرسال الرسل واجب على الله تعالى][(٢)].

وكذلك أجابهم أبو عبد الله المحبوبي في كتابه الموسوم بـ«تعديل العلوم»، فوافقهم على أن الحكمة لا تعود إلى ذات الله ﷻ، وإنما هي مصلحة عباده في ا لتدبير العام.

وتبعه طوائف من متأخري النسفية، وصاروا يقولون: أفعال (الله) يترتب عليها الحكمة على سبيل اللزوم، بمعنى عدم جواز الانفكاك تفضلاً لا وجوباً، ويقولون مع ذلك: إنه خلق الخير والشر ليتعوذ أهل الخير بخالقه، من شر ما خلق، ولولا الخير والشر (ق٣٠٢/أ) لم يتحقق الرجاء والخوف، فلم تتبين الربوبية والعبودية، وكذلك قال شيخهم المحبوبي في تعديله[(٣)].

وليس هذا قول من يتأول الحكمة كلها على مصلحة العباد، بل كان هذا من بركات أسلافهم، فتابعوهم عليه، فاضطرب كلامهم.

النور، فهو يعبر عن الله سبحانه وتعالى بالنور الأعلى، ويصف العوالم بأنها أنوار مستمدة من النور الأول والمعرفة الإنسانية في مفهوم الإشراقيين ((إلهام)) من العالم الأعلى، يصل بواسطة عقول الأفلاك، وهو ما يسمى بالكشف أو الإشراق، أي ظهور الأنوار العقلية للنفوس بعد تجردها". انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: ٩٥٨/٢ .

(١) المشاؤون: جمع ماشٍ، وهي نسبة إلى أرسطو الفيلسوف اليوناني، كان يعلم تلاميذه ماشياً، ويقال له المعلم الأول، وقد توفي أرسطو فيما قيل ٣٢٢ قبل الميلاد، ومن أبرز ما دعا إليه: القول بقدم العالم، وأنه لم يخلقه الله.

قال شيخ الإسلام-كما في تلخيص كتاب الاستغاثة(٢/ ٥٨٠)-: «هذه الفلسفة التي يسلكها الفارابي وابن سينا وابن رشد والسهروردي المقتول ونحوه فلسفة المشائين، وهي المنقولة عن أرسطو، الذي يسمونه المعلم الأول، فإن له كتباً متعددة في المنطق وأجزائه، وفي الطبيعيات، مثل كتاب «سمع الكيان» الذي يتكلم فيه على الأجسام كلاماً كُلِّياً، وكتاب السماء، والعلم، و«كتاب الآثار العلوية»، وغير ذلك، وأما كلامه في الإلهيات فقليل جدًّا، وفيه خطأ كثيرٌ».

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) انظر: شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني(٢/ ١٥١).

حتى وقع في شرح الجوهرة للَّقَّانِي: «أن إرسال الرسل عليهم السلام عند مشايخ الأشاعرة بمجرد تعلق إرادته تعالى في ذلك»[١]، لا رعاية للمصالح في الحكم.

وعند علماء ما وراء النهر من مشايخ الحنفية: أن الإرسال على وجه التفضل والإحسان.

ومن الماتريدية من قال: «إن الإرسال واجب على الله تعالى في حكمته، وإن لم يكن واجباً بالنظر إلى ذاته وقدرته».

وفي شرح النسفية للتفتازاني بعد قوله: «وفي إرسال الرسل حكمة»: «وفي هذا إشارة إلى أن الإرسال واجب، لا بمعنى الوجوب على الله تعالى، بل بمعنى أن قضية الحكمة تقتضيه، لما فيه من الحكم والمصالح»[٢]، وهذا على ما فيه من اللبس والإجمال أصح بيانًا، وأقرب.

وكان التفتازاني واقفاً على مذهب الماتريدية، وما كان عليه السلف والأئمة من الحق، وإن كان يأباه، ويدور على تضليلهم عنه، في سبيل الانتصار لأصحابه من الأشعرية والسيمناوية[٣]، والذي أشار إليه من الفرق بين الوجوبين حق، ومن المحال أن يكون الشيء يجب لحكمته، ويقال: إنه واجب عليه، فإنَّ ما وجب لحكمته كان واجباً له، فكيف يتصور أن يكون الشيء واجباً له وعليه؟

وكل من ضل من المعتزلة في هذه المسألة فلأنهم لم يميزوا ما له، مما عليه.

ومعلوم أن صاحب الإرادة يحب ما يحبه لنفسه، ويفعله لأنه (يحبه)، فيه منفعة نفسه، وأن النفوس الكريمة تحب الإحسان إلى من (يلذَّذ) بها، ويحمده عليها، وتفرح بذلك، فيفعله لأجل ذلك، ويمتنع منه أن لا يفعله مع قدرته عليه، وهو يحبه، فيه فرح نفسه، فهل ينبغي أن يقال: إن ذلك كان واجبا عليه؟

[نعم جاز أن يقال في بعض ما يفعله العبد بإيجاب طبعه، و(محبته) أنه واجب عليه، كما يقال: نفقة الطفل واجبة على والده، لكنه اصطلاح،()[٤] ليس المعنى أنها تجب عليه، لأنه يحبها، ويحمله عليها طبعه، بل معناه: أنها تجب عليه إن لم تكن ممن يحمله عليه نفسه، فلم يصح فيما كانت دواعيه من نفسه، ووجب منه بإيجاب محبته وحكمة نفسه، أنه واجب عليه][٥].

---

(١) شرح اللقاني لمنظومته جوهرة التوحيد مع حواشي له وللخرشي والطوخي والإطفيحي(٢/٦٦٨).

(٢) شرح العقائد النسفية(١/٧٦).

(٣) نسبة لأبي جعفر السماني، وسيتكلم عنه المصنف لاحقاً.

(٤) خرم بالأصل مقدار كلمة، ولا أدري هل هناك كلمة أم لا.

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

وكذلك ما وجب في الحكمة العليا -ولله المثل الأعلى- إنما تَحَمَّل القولَ بالوجوب عليه من جهل بأسمائه وصفاته، وغفل عن أحكامها ومقتضياتها، حتى قالوا ما قالوه من أن أفعاله معللة بأغراض الناس، تابعة لمصالحهم، فمآل أمرهم إلى أنه يفعل، ولا يفعل إلا لمنفعة أناس، ومضرة آخرين، وهم عنده وبالنسبة إليه سواء.

وناقضهم من وافقهم على أصلهم هذا: بأن أفعاله غير معللة بما يعود إليه، أو إلى عباده، لأنهم عنده سواء، لم تجعلهم محبته أن يعبدوه ويوحدوه، ولم يبغض مَن كَفَر منهم، ولا كُفْرَهُ وشركَهُ، ولم يَرْضَ أحداً من المؤمنين، ولا يحب أحداً منهم، ولا رسوله وأنبياءه، ولم يتخذ أحداً منهم خليلاً، غير أنهم يعاملون معاملة من يُحَبُّ بلا محبة، أو فَرَّق بينهم وبين أعدائهم من المشركين بما يعود إلى ذاته، هذا غاية (سعي) الجهمية من المعتزلة والأشعرية، ويأتون عليه بالعبارات الخفية، ليضلوا الناس، وليلبسوا عليهم دينهم.

وقد اتفق سلف الأمة، وفقهاء الملة، على ما قد دل عليه العقل والنقل: أن الله جواد، حكيم، عدل، كريم، رؤوف، رحيم، له الأسماء الحسنى، حميد على جميع أفعاله، يحب ويبغض، ويغضب ويرضى، سبقت رحمته غضبه، كما هو مكتوب على عرشه[1]، وأن الناس كلهم يتقلبون بين عدله وفضله.

كما تواتر ذلك كله عن الأئمة عامة، وعن الإمام أبي حنيفة، وأصحابه؛ في الفقه الأكبر، وكتاب العالم، وعقيدة أبي جعفر الطحاوي، وغير ذلك من مصنفاتهم، والكتب المنسوبة إليهم خاصة.

حتى اتفقت كلمة أصحاب الفتيا من مشايخ ما وراء النهر؛ كالشيخ أبي منصور الماتريدي، وأصحابه، وسائر أهل السنة والجماعة، من جميع الطوائف، على ما طارت به الركبان، ورسخت في الصحف، وقَرَّت في قلوب أهل الإيمان: أن من قال: «يجوز أن يخلو شيء من أفعاله من الحكمة» فهو كافر به.

وأن أحكامه معللة، ترجع عللها إلى معانٍ، كانت باعثة لها في حكمته، وأنه لا يأمر بما يأمر إلا لحُسْنِه في نفسِ الأمر، وعندَهُ[2]، ولا ينهى عما ينهى عنه إلا لقبحه في نفس الأمر، وعنده، وأن حكمته تعود إلى حمد ذاته العَلِيَّة.

(١) روى البخاري(٦/٢٧٤٥رقم٧١١٥)، ومسلم(٤/٢١٠٧رقم٢٧٥١) عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قبل أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي، فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ».

(٢) أي ولحسنه عند حصول الأمر.

حتى ذكره أبو المعين النسفي في التبصرة قال: «محبته ورضاه يرجع إلى كون الشيء مستحسناً عنده»، قال: «وعلى هذا قدماء أصحابنا، وهو الظاهر من قول مشايخ سمرقند، ونص عليه أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى»(١).

فنقله العلامة المحقق صدر الدين الأذرعي في شرح الطحاوية(٢)، مستشهداً به، (وقبله) أبو الفضائل الناصري في شرحه(٣)، وهو من أعيان النسفية يقره ويرضاه، ولم يذكر خلافاً في ذلك عنهم.

لأنه حدث من بعده مذ مال متأخروهم مع الأشاعرة، وقد رجع إليه من أبصر منهم، وأجابوا عما قيل: «استكماله بالغير ممتنع بنفسه» بأن قالوا: استكماله بفعل نفسه جائز واقع، [كما أجاب بذلك رمضان بن محمد الرومي، في حاشية النسفية، وآخرون منهم، يعنون بأن الاستكمال اتصافه بالكمالات المتجددة، التي لا تثبت إلا على صفة التجدد، ولا تكون كمالاً إلا في أوقاتها،](٤)وذكروا قول الله ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات:٥٦]، وأنه من الكمالات الإضافية التي يدخلها التجدد بلا اختلاف بين الأصحاب.

وردوا على الجهمية قولهم: «إذا كانت أفعاله معللة بحكمة نفسه، فيفعل ما يريد من مصالح عباده لحكمة نفسه، تبعاً لها، لم يكن له عليهم مِنَّة»/(ق٣٠٢/ب) بأنه باطل ممنوع، كيف كل ما يَمْتَنُّ به في الوجود، وهو من موجبات الحكمة والرحمة والكرم ونحو ذلك؟!(٥)

وكل ما أسدى الوالد إلى ولده من المعروف كان لشفقته عليه، ومحبته لصلاحه، وفرحه به، وله المنة عليه في ذلك، لا ينبغي لغاقل أن يشك في مثل هذا.

وقد يظن من يظن أن القول بإيجاب الحكمة في أفعاله ﷻ مما اختص به الحنفية والماتريدية، بل هو قول معظم طوائف المسلمين ممن ينتمي إلى الجماعة، من المرجئة،

---

(١) انظر: تبصرة الأدلة(٢/٧٥٨).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية(ص/٢٣٧).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٥) قال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

والكرامية، والمقاتلية، والثوبانية، ونحوهم، ومن قدماء الشيعة، والهشامية، وقدماء الحرورية[(١)]، وهو قول قدماء القدرية، وأهل الحديث منهم، وقول أهل الديانة من المعتزلة، ومحققيهم[(٢)].

كما اشتهر عن شيخهم أبي سهل النحاس قال: «لم يزل مريداً لجميع أفعاله، وطاعات عباده، لأنه حكيم، ولا يجوز أن يعلم الحكيم خيراً وصلاحاً ألّا يريده»[(٣)]، وتابعه عليه أبو موسى المزدار، وسائر أصحابه.

وقال أبو إسحاق النظام، وأصحابه: «علمه يرجع إلى موجب الفعل»، وهو قول أبي الحسين البصري.

واشتهر عن شيخهم الآخر أبي معن ثمامة بن أشرس، ما هو أصرح بالمطلوب: أنه خلق ما خلق بإيجاب أخلاقه، وصفاته، أو كما قال، مما هو في معناه[(٤)].

(...)[(٥)]، [أهل الإثبات..][(٦)]، وهو قول جمهور العقلاء، وكل من يؤمن بالرب الفعال من أهل الأديان، وأساطين الحكمة، وجهابذة الفلاسفة، من الإلهيين والإسلاميين، منهم أبو البركات البغدادي، قال: «جاد فخلق، وخلق فجاد».

وهم يعبرون عن معنى حكمته، وغايته المحبوبة المستحسنة عنده، وعن حمده واستحسانه إياها في نفسه: بـ«اللذة العقلية»، و«إدراك اللذة»، ويقولون: إنه لم يزل، ولا يزال في ابتهاج، وهو (أبداً) مبتهج، لأن كمالاته، وما تجدد له منها أجَلُّ الكمالات، وإدراكاته أقوى الإدراكات، ومن أدرك كمالاً في ذاته التَذَّ به، كما يعلم ذلك بالضرورة، ويشهد به الوجدان، كما هو مبسوط في كتبهم.

ونقله عنهم أخصامهم من أهل الكلام، حتى نقله عنهم صاحب المواقف عن الفلاسفة لا يستثني، ونقل نفيها عن المِلِّيِّيْنَ، فكذب عليهم في ذلك، فإنهم لم يتفقوا على نفيها، وإنما ينفيها أصحابه من الجهمية، ومن المعتزلة الجهمية، وسائرهم متفقون على إثبات المعنى كما رأيت، وإن اختلفوا في فروع القول به، ويتوقفون عن لفظها، لشيوعها في المطعومات، ويغنون

---

(١) كتب المؤلف هنا عبارة : « وهو...» ثم ضرب عليها.

(٢) كتب المؤلف هنا عبارة: «حتى سموا أنفسهم بأهل العدل والتوحيد » ثم ضرب عليها.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني(٦٤/١).

(٤) ولفظ ما نقل عن ثمامة: «العالم فعل الله بطبعه» قال الشريف الجرجاني في شرح المواقف(٦٦٨/٣) : «كأنهم أرادوا به ما يقوله الفلاسفة من الإيجاب، ويلزمه قدم العالم».

(٥) يوجد طمس مقدار سطرين ونصف.

(٦) معلق بالهامش نحو سطر، ومعظمه مطموس.

عنه بما ورد في الكتاب والسنة، وتواتر عن الرسل: من إثبات حكمته، وحمده، ومحبته، ورضاه، وفرحه، ونحو ذلك مما هو أفصح وأصح في إفادة المطلوب، كما قال ربنا ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى:٥١]، وقال :﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج:١٤]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ [النحل:٩٠]،وقال:﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:١٩٥]،وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]، وقال:﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة:٢٧٦]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [محمد:٢٨]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ(١) يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة:٤]، وقال: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَـٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [الحج:٣٧].

وروى أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرك، عن الأسود بن سريع، عن النبيﷺ قال: «إن ربك يحب الحمد»(٢).

وروى الترمذي، عن سعد بن أبي وقاص ؓ، عنه عليه الصلاة والسلام: «إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود»(٣).

وروى الحاكم في المستدرك عن سهل بن سعد(٤)، والطبراني عنه، وعن الحسن بن علي ؓ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله عز اسمه كريم يحب الكرم، ويحب معالي الأخلاق، ويبغض سفسافها»(٥).

وروى أحمد في «مسنده» عن علي(١)، وأبو داود، والدارمي عن عبد الله بن مغفل(٢)، وابن ماجه، وابن حبان في «صحيحه» عن أبي هريرة(٣)، والطبراني عن أبي أمامة(٤)، والبزار

---

(١) ذكر الشيخ الكنغراوي الآية بلفظ: ﴿والله يحب المتقين﴾، ولا توجد آية بهذا اللفظ.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند(٣/٤٣٥)، والبخاري في الأدب المفرد(ص/٢٩٨رقم٨٥٩)، والنسائي في السنن الكبرى(٤/٤١٦رقم٧٧٤٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٣/٧١٢)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الأدب المفرد(١/ ٣٢٧رقم٨٥٩/٦٦٤)، ولم أقف عليه عند أبي داود وابن ماجه.

(٣) رواه الترمذي في سننه(٥/١١١رقم٢٧٩٩)، وأبو يعلى في مسنده(٢/١٢١-١٢٢رقم٧٩٠، ٧٩١)، والبزار في مسنده(٣/٣٢٠رقم١١١٤)، وابن الجوزي في العلل المتناهية(٢/٧١٢رقم١١٨٦)، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي(رقم٢٧٩٩).

(٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير(٦/١٨١رقم٥٩٢٨)، وفي الأوسط(٣/٢١٠رقم٢٩٤٠)، والحاكم في المستدرك(١/١١١، ١١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٠/١٩١) وصححه الحاكم. والحديث ذكره الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة(٣/٣٦٦رقم١٣٧٨).

(٥) رواه الطبراني في المعجم الكبير(٣/١٣١رقم٢٨٩٤)، والقضاعي في مسند الشهاب(٢/١٥٠رقم١٠٧٦) وفي إسناده خالد بن إلياس: وهو متروك كما في تقريب التهذيب(ص/١٨٧).

عن أنس[٥]، والبخاري ومسلم في صحيحيهما[٦] عن عائشة صلوات الله عليها، عن النبي ﷺ (ق٣٠٤/أ) أنه قال: «إن الله رفيق يحب الرفق».

وروى الترمذي، والحاكم في «المستدرك»، عن عبد الله بن عمرو بن العاص عنه ﷺ قال: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»[٧].

وروى مسلم، وأصحاب السنن عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان يقول: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك»[٨].

وروى الترمذي، والطحاوي، من حديث جويرية رضي الله تعالى عنها، عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول: «سبحان الله عدد خلقه، سبحان الله رضا نفسه»[٩].

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(١/١١٢)، والبخاري في التاريخ الكبير(١/٣٠٧)، والنسائي في الكبرى(٤/٤٠٤رقم٧٧٠٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند(٤/٨٧)، والإمام البخاري في الأدب المفرد(ص/١٦٦رقم٤٧٢)، وأبو داود في سننه(٤/٢٥٤رقم٤٨٠٧)، والدارمي في سننه(٢/٤١٦رقم٢٧٩٣) .

(٣) رواه ابن ماجه في سننه(٢/١٢١٦رقم٣٦٨٨)، والنسائي في السنن الكبرى(رقم٧٦٥٥)، وابن حبان في صحيحه(٢/٣٠٩رقم٥٤٩).

(٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير(٨/٩٥رقم٧٤٧٧)، وفي مسند الشاميين(١/٢٣٧رقم٤٢١).

(٥) رواه البزار في مسنده(رقم٧١١٤)، والطبراني في المعجم الأوسط(٣/٢٠٦-٢٠٧رقم٢٩٣٤).

(٦) رواه البخاري في صحيحه(٦/٢٥٣٩رقم٦٥٢٨)، ومسلم في صحيحه(٤/٢٠٠٣رقم٢٥٩٣).

(٧) رواه الترمذي في سننه(٥/١٢٣رقم٢٨١٩)، والحاكم في المستدرك(٤/١٥٠) وقال الشيخ الألباني في صحيح الترمذي(رقم٢٨١٩): «حسن صحيح».

(٨) رواه الإمام أحمد في المسند(٦/٥٨)، ومسلم في صحيحه(١/٣٥٢رقم٤٨٦)، وأبو داود في سننه(١/٢٣٢رقم٨٧٩)، والترمذي في سننه(٥/٥٢٤رقم٣٤٩٣)، وابن ماجه في سننه(٢/١٢٦٢رقم٣٨٤١)، والنسائي في سننه(١/١٠٢رقم١٦٩).

(٩) رواه مسلم في صحيحه(٤/٢٠٩٠)، وقد رواه أبو داود في سننه(٢/٨١رقم١٥٠٣)، والترمذي في سننه(٥/٥٥٦رقم٣٥٥٥)، وابن ماجه(٢/١٢٥١رقم٣٨٠٨)، والنسائي في سننه(٣/٧٧رقم١٣٥٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٥/٢٩٨رقم٦٠٣٥)، وغيرهم من حديث ابن عباس عن جويرية رضي الله عنها، مرة يسنده لجويرية، ومرة يرويه حكاية عما حصل لجويرية مع رسول الله ﷺ.

وروى أبو داود في السنن، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، عن أبي هريرة، عنه عليه الصلاة والسلام قال: «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء»[1].

وثبت في الصحيحين، وغيرهما، عن عبد الله بن مسعود[2]، وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ليس أحد أحب إليه المدح من الله، من أجل ذلك مدح نفسه، وليس أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرم الفواحش، وليس أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل»[3].

وثبت في الصحيحين، وغيرهما، من حديث عبدالله[4]، وحديث أنس[5]، وفي صحيح مسلم، من حديث البراء بن عازب[6]، وحديث أبي هريرة[7]، وحديث النعمان بن بشير رضي الله عنهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: «لله أشد فرحاً بتوبة عبده من أحدكم إذا استيقظ على بعيره، قد أضَلَّه بأرض فلاة»[8].

وفي الباب أحاديث كثيرة محفوظة في دواوين السنة، متفقة في الدلالة، على ما دل عليه الكتاب، وشهدت به العقول والفطر، من ثبوت حكمته العليا التي تعود إلى حب نفسه العلية، وكون الشيء محموداً مستحسناً عنده، وهو مما أجمع عليه أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والتابعون لهم بإحسان رضي الله عنهم، لم يختلفوا في مثل هذا من العقود الإيمانية.

وإنما حدث ذلك من بعد ظهور مقالة جهم بن صفوان، فنازع فيه أصحابه من أهل التعطيل؛ لأنهم ينازعون في صفاته كلها، وينازعون في الوجود والذات، ونازع فيه أبو الهذيل العلاف وأصحابه من المعتزلة؛ لأنهم افتتنوا بكلامهم، ومالوا معهم، فأنكروا أنه يقدر على

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٢/٣٦٢)، والبخاري في الأدب المفرد(ص/٢٤٩رقم٧١٢)، والترمذي في سننه(٥/٤٥٥رقم٣٣٧٠) وابن ماجه في سننه(٢/١٢٥٨رقم٣٨٢٩)، وابن حبان في صحيحه(٣/١٥١رقم٨٧٠)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/٤٩٠) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال الترمذي: «حسن غريب»، وإسناده حسن، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي(رقم٣٣٧٠)، ولم أقف عليه عند أبي يعلى.

(٢) رواه البخاري في صحيحه(٤/١٦٩٦رقم٤٣٥٨)، ومسلم في صحيحه(٤/٢١١٣رقم٢٧٦٠)

(٣) رواه البخاري (٦/٢٦٩٨رقم٦٩٨٠)، ومسلم (٢/١١٣٦رقم١٤٩٩).

(٤) رواه البخاري (٥/٢٣٢٤رقم٥٩٤٩)، ومسلم (٤/٢١٠٣رقم٢٧٤٤)

(٥) رواه البخاري (٥/٢٣٢٤رقم٥٩٥٠)، ومسلم (٤/٢١٠٥رقم٢٧٤٧)

(٦) رواه مسلم (٤/٢١٠٤رقم٢٧٤٦)

(٧) رواه مسلم (٤/٢١٠٢رقم٢٦٧٥)

(٨) رواه مسلم (٤/٢١٠٣رقم٢٧٤٥).

فعل يبدو منه، أو إرادة تقوم[1] بذاته، وتأولوا القدرة في صفاته على ترجيح ما ليس يترجح، وحصول الشيء من أجل ذلك بغير فعل منه، وما شاعت مقالته فيهم إلا لأن أشياخهم كانوا يقولون الصفات عين الذات، ويلبسون الأفعال والأحوال بالذاتيات في اصطلاحهم، فيتعسر عليهم تمييزها، حتى التبس على كثير منهم العلم بالإرادة؛ لأنهم جعلوهما متلازمين، يقولون: لم يزل يعلم كل خير ويريده، لا يميزون التقدير (العلمي) السابق، على إرادة الشيء، من إرادته عند إيجاده، أو إيجاد بعض ما يفضي إليه من أسبابه في المستقبل، حتى تأولها أبو القاسم الكعبي على العلم لأنه جهمي.

وكان شيخه أبو الحسين الخياط يقول: «هي الخلق»، يعني: جعل المعدوم الثابت في الخارج عنده على صفة الوجود، ولا يُدرى كان مقصوده نفي الفعل، أو الإرادة، أو نفيهما، كما تأولهما صاحبه[2] على ما تأوله.

فكانت المعتزلة أول من ابتلي بنفي ذلك، ومنهم انتقل إلى الحرورية، وإلى الزيدية، والإمامية، وإلى الطوائف المنتسبين إلى السنة، فظهر فيهم ذلك من لدن أبي محمد ابن كلاب؛ فإنه كان من أصحاب الشافعي[3]، ويدعي الانتصار لأهل السنة: هو، وأصحابه، كالحارث المحاسبي، فيُقِرُّون بالصفات، لكن يقولون: «لا هي عين الذات، ولا غيرها».

يلبسون الصفات الفعلية، التي يدخلها التجدد، بصفات الذات التي لا تزيد عليها في الخارج؛ فالتبس الأمر على أصحابهم التباسَهُ على المعتزلة.

حتى حملهم أبو الحسن الأشعري على نفي الأفعال والكمالات المتجددة؛ لأنه كان من المعتزلة الجهمية، ثم تبرأ من مقالتهم، فخالفهم في أصول الاعتزال.

لكن لم يتحول عما كان عليه من أصول الجهمية، بل يغلو فيها، وهو ينتسب مع ذلك إلى السنة، وإلى مذهب الشافعي، ويدعي الانتصار لأهل الحديث، والشَّكِّيَّةِ[4]، وأنه متمسك بما كان عليه أحمد بن حنبل في الأصول، فيدعوهم إلى رأيه؛ لأنه وجد عقولهم قابلة، ويتلطف في الدعوة، ويتقرب إليهم بثلب الإمام أبي حنيفة، وأهل مذهبه ﷺ.

---

(١) في الأصل: يقوم.

(٢) يعني: الكعبي.

(٣) ذكره ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية(٧٨/١)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى(٢٩٩/٢)، ولا يعرف له صحبة للشافعي فيما وقفت عليه من كتب التراجم، وكتب مناقب الإمام الشافعي، ولكن لعله اعتزى إليه، أو حضر بعض مجالسه. والله أعلم.

(٤) هو لقب يطلقه الشيخ الكنغراوي على القائلين بالاستثناء في الإيمان، وهو تأثر منه بقول قدماء المرجئة.

وتبعه على ذلك أصحابه كأبي الحسن علي بن مهدي الطبري، وأبي عبد الله ابن مجاهد الباهلي، وأعانهم من كان يرى رأي الجهمية من نفاة القياس الظاهرية.

وتفننوا في تأويل الحكمة، فقال أبو سليمان الخطابي: «الحكيم المحكم بخلق الأشياء، «فَعِيل» منقول من «مُفْعِل»»[1] فنحا فيه (٣٠٤/ب) نحو أبي الحسين الخياط.

وقال آخرون: «الحكمة معنى العلم بحقائق الأشياء»، كقول الكعبي في الإرادة، وفشت مقالتهم في الشفعوية[2] والحنابلة، وكادت تعمهم من لدن أبي بكر البيهقي وأبي الحسن التميمي، والقاضي أبي يعلى ابن الفراء.

وسرى إلى المالكية من لدن أبي بكر ابن الباقلاني، وصاحبه أبي ذر الهروي[3]، ثم أبي الوليد الباجي[4].

---

(١) شأن الدعاء للخطابي(ص/٧٣)، ونقله عنه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٦٧).

(٢) أي: الشافعية.

(٣) أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير بن محمد، المعروف ببلده بابن السماك، الأنصاري، الخراساني، الهروي، المالكي، صاحب التصانيف، ورواي الصحيح عن المستملي، والحموي، والكشميهني، وكان على مذهب مالك ومذهب الأشعري. أخذ الكلام ورأي أبي الحسن عن القاضي أبي بكر بن الطيب، وبث ذلك بمكة، وحمله عنه المغاربة إلى المغرب والأندلس. وقبل ذلك كانت علماء المغرب لا يدخلون في الكلام، بل يتقنون الفقه، أو الحديث، أو العربية، ولا يخوضون في المعقولات، وعلى ذلك كان الأصيلي، وأبو الوليد بن الفرضي، وأبو عمر الطلمنكي، ومكي القيسي، وأبو عمرو الداني، وأبو عمر بن عبد البر، والعلماء. قال أبو الوليد الباجي في كتاب «اختصار فرق الفقهاء» من تأليفه، في ذكر القاضي ابن الباقلاني: «لقد أخبرني الشيخ أبو ذر، وكان يميل إلى مذهبه، فسألته من أين لك هذا؟ قال: إني كنت ماشياً ببغداد مع الحافظ الدارقطني، فلقينا أبا بكر بن الطيب، فالتزمه الشيخ أبو الحسن، وقبل وجهه وعينيه، فلما فارقناه، قلت له: من هذا الذي صنعت به ما لم أعتقد أنك تصنعه، وأنت إمام وقتك؟ فقال: هذا إمام المسلمين، والذاب عن الدين، هذا القاضي أبو بكر محمد بن الطيب. قال أبو ذر: فمن ذلك الوقت تكررتُ إليه مع أبي كل بلد دخلته من بلاد خراسان، وغيرها، لا يشار فيها إلى أحد من أهل السنة إلا من كان على مذهبه وطريقه.

قال الذهبي: «هو الذي كان ببغداد يناظر عن السنة، وطريقة الحديث بالجدل والبرهان، وبالحضرة رؤوس المعتزلة، والرافضة، والقدرية، وألوان البدع، ولهم دولة وظهور بالدولة البويهية، وكان يرد على الكرامية، وينصر الحنابلة عليهم، بينه وبين أهل الحديث عامرٌ، وإن كانوا قد يختلفون في مسائل دقيقة، فلهذا عامله الدارقطني بالاحترام».

وهذا الاحترام هو توقير لمبتدع، أدى إلى فتنة عظيمة، وهي تحول أبي ذر الهروي من السنة إلى البدعة، ودخل بسببه مذهب الأشاعرة إلى بلاد المغرب، فكان تمهيداً لفتنة ابن تومرت، وانتشار البدعة في بلاد المغرب إلى زماننا هذا. توفي سنة: ٤٣٥هـ. سير أعلام النبلاء(١٧/ص٥٥٥).

(٤) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي الأندلسي، القرطبي، الباجي، الذهبي، صاحب التصانيف، جاور بمكة ثلاثة أعوام ملازماً للحافظ أبي ذر الهروي، فكان يسافر معه إلى السراة، ويخدمه فأكثر عنه،

وأخذ به المعز بن باديس[(١)] صاحب إفريقة، وحمل عليه أهل مملكته، ومنعهم عن اتباع مذهب أبي حنيفة، أو سائر الفقهاء، إلا مذهب مالك في الفروع، [وانتشر دعاتهم في المغربَين[(٢)] والأندلس، ودعا إليه أبو عبد الله ابن تومرت صاحب الغزالي بالسيف، وفعل الأفاعيل][(٣)].

وسرى مذهبهم في العراق إلى الحنفية؛ لأن القاضي أبا جعفر السمناني[(٤)] تلمذ لابن الباقلاني، وأخذ عنه ما أخذ، وكان الناس يتعجبون منه حنفي أشعري، على أنه لم يقلدهم في أصولهم كلها، وكان يقول: كلام الأشعري فيه بقايا من الاعتزال -يعني: التجهم-، وربما نسبهم إلى مخالفة الإجماع، وأغلظ القول فيهم، كما أنكر على شيخه في تعليق التوبة من بعض الذنوب على التوبة من الكل، فنسبه إلى مخالفة دين الأمة.

وكان الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي[(٥)] وغيره من الشافعية يحسنون الثناء عليه، خلاف عادتهم مع الأصحاب الحنفية؛ لأنه خرج عن طريقتهم، ومال مع هؤلاء، وهم يدعون الانتصار للسنة والحديث.

وكان أبو عبد الله البصري الجُعْلُ، وغيره من المعتزلة، قد أخذوا في الفقه عن مشايخ الحنفية، فينسبون إلى مذهبهم من هذه الجهة، لكن يعلم الناس أنهم ليسوا على طريقتهم في أصول الدين، والفقه الأكبر.

وأخذ علم الحديث، والفقه، والكلام، وذهب إلى الموصل فأقام بها سنة على القاضي أبي جعفر السمناني المتكلم، صاحب ابن الباقلاني، فبرز في الحديث، والفقه، والكلام، والأصول، والأدب. فجمع في تعلمه الكلام والفلسفة بين رأسين من رؤوس أهل البدع: أبي ذر الهروي وهو مالكي أشعري، والسمناني، وهو حنفي ماتريدي. توفي سنة: ٤٧٤هـ. سير أعلام النبلاء(١٨/٥٣٥-٥٣٧).

(١) المعز بن باديس بن منصور بن بلكين بن زيري بن مناد الحميري، الصنهاجي، المغربي، شرف الدولة، ابن أمير المغرب، كان أميراً على البلاد التونسية، نفذ إليه الحاكم بأمر الله العبيدي من مصر التقليد، والخِلَع في سنة سبع وأربع مئة، وعلا شأنه، وكان ملكاً مهيباً، سرياً، شجاعاً، عالي الهمة، محبًّا للعلم، كثير البذل، مدحته الشعراء، وكان مذهب الإمام أبي حنيفة قد كثر بإفريقية فحمل أهل بلاده على مذهب مالك، حسماً لمادة الخلاف، وكان يرجع إلى إسلام، فخلع طاعة العبيدية، وخطب للقائم بأمر الله العباسي، فبعث إليه المستنصر يتهدده، فلم يخفه، فجهز لمحاربته من مصر العرب فخربوا حصون برقة، وتونس، وأخذوا أماكن، واستوطنوا تلك الديار من ذلك الزمان، ولكن لم يزيلوه عن ملكه، ولم يخطب لبني عبيد بعدها بالقيروان. توفي سنة: ٤٥٤هـ سير أعلام النبلاء(١٨/١٤٠).

(٢) أي: المغرب الأقصى والأدنى.

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) سبقت ترجمته (ص/٩٥).

(٥) تاريخ بغداد(١/٣٥٥).

ومثلهم المريسية، أتباع بشر بن غياث المريسي، فإنهم كانوا يقولون بخلق القرآن، ويميلون مع المجبرة في أفعال العباد، ومع المعتزلة في الصفات أنها عين الذات، منهم من جعله اصطلاحاً ولم يتجاوزه، وهو الظاهر من طريقة ضرار بن عمرو وحفص وذويهما، ومنهم من يغلو فيتأول، وينفي، وفاقاً للجهمية، كما وقع ذلك عندهم في كتاب الرد على المشبهة ينسبونه إلى محمد بن شجاع الثلجي، لكن يقر راويه أنه نقله عنه بغير سماع.

وكان الأصحاب يحتاطون في الأخذ عن ابن الثلجي؛ لأنه صحب المريسي، مع ظهور بدعته، وهو طريد الإمام أبي يوسف.

ويتبرؤون من نفاة الأفعال والحِكَم؛ لأنهم رأوهم من أهل التعطيل، فما سلك عليهم ما سلك على الناس من ذلك، إلا أن شيوخ الأشعرية كانوا يتلطفون في الدعوة إلى مذهبهم، ويوافقون أهل السنة وأصحاب الحديث على جمل أقوالهم.

وتكلف القاضي أبو بكر الباقلاني القول بالأحوال البهشمية، فحملوه على إثبات الأفعال، والكمالات التي يدخلها التجدد، وهو طريقة أبي جعفر السمناني، فأدخلها على من دخلت عليه.

وكانت مقالتهم قد ظهرت في العراق في أيام القادر بالله، لأنه وضع كتاباً دعا إليه أهل الحديث، رد فيه على الشيعة والخوارج والمرجئة والمعتزلة، وسكت عن الكلابية والأشعرية، فكان يميل إليهم.

واشتد النكير عليهم من الأصحاب الحنفية، من مشايخ خرسان، أيام السلطان محمود بن سبكتكين، [في أيام السلطان طغرلبك، فكانوا يلعنونه[1] والرافضة على المنابر، ثم تغيرت الأحوال أيام نظام الملك][2]، وانتشرت دعاتهم في تلك البلاد، وكانت بينهم وبين الكرامية فتن في نيسابور، هلك فيها ناس، وخربت مدارس، وكانوا يبغون الغوائل على من أنكر عليهم من أهل السنة والإثبات من الحنفية، أو غيرهم، فيجعلونه كرَّاميًّا، أو حشوياً، أو قدريا، كما تكلموا في عميد الملك (محمد) الكندري[3]، وزير السلطان طغرلبك، (وقد اشتدت) عليهم وطأته، وكان من أهل العلم، (وكيف يكون) معتزلياً كرامياً معاً؟!

---

(١) أي أبا الحسن الأشعري.

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) محمد بن منصور بن محمد، عميد الملك، أبو نصر الكُنْدري، وزير السلطان طُغرلْبك، كان أحد رجال الدهر شهامةً وكتابة وكرماً قُتل بمَرو الروذ في ذي الحجة وكان قد قطع مذاكره ودفنها بخُوارزم لأمرٍ وقع له فلما قتلوه حملوا رأسه إلى نيسابور نسأل الله العافية، وكُندُر قرية من نواحي نيسابور، بها وُلد، وتفقه لأبي حنيفة، وتأدب، ثم صحب

ولم يكن إلا من أهل السنة من الحنفية، وكان السلطان على مذهبه، لكن ليس من أهل العلم[1]، [ثم مات السلطان، وتغلب ابن أخيه ألب أرسلان على المملكة، وكان وزيره][2]، نظام الملك، وكان من الأشعرية، فصار يبني لهم المدارس ويعينهم على أمرهم، وانتشرت مقالتهم في مصر والشام في زمن الأكراد الأيوبية، على يد القاضي أبي عمرو الماراني[3] وذويه.

ولم يزل الحرب بينهم وبين الأصحاب الحنفية، ولا سيما مشايخ ما وراء النهر، لكن صار الخليفة وأهل الشوكة مع هؤلاء، حتى احتاجوا إلى مداراتهم، وتليين القول معهم، وإلى النظر إلى كلامهم، فأفتى أبو اليسر البزدوي، أن لا بأس به[4]، من بعد العلم بمواقع الخلاف.

وقال في رسالته العقائد: «أبو الحسن الأشعري، وجميع توابعه يقولون: إنهم من أهل السنة والجماعة، وصار عامة أصحاب الشافعي على مذهبهم، والخلاف بينه وبينهم في مسائل معدودة أخطؤوا فيها منها: قولهم التكوين والمكون واحد ليس لله تعالى فعل على الحقيقة، والكفر والمعاصي برضاء الله ومحبته، كما هو بمشيئته وإرادته، والإيمان هو التصديق

رئيساً بنيسابور فاستخدمه في ضياعه، ثم استنابه عنه في خدمة السلطان طُغرلْبك، فطلبه منه، فوصل في خدمته، وصار صاحب خبرة، ثم ولاّه خُوارَزم، وعظُم جاهه، وعصى بخُوارَزم، ثم ظفر به السلطان، واستوزره وله إحدى وثلاثون سنة، وقدِم بغداد، وأقام بها مدة، ولقّبه الخليفة سيد الوزراء، ونال من الجاه والحُرمة ما لم ينلْه أحد، وكان كريماً جواداً متعصّباً لمذهبه، معتزلياً، متكلماً، له النظْم والنثر، فلما مات طُغرلبك وتسلطن ابن أخيه ألب أرسلان؛ أقرّه على وزارته قليلاً، ثم عزله، واستوزره نظام الملك، وكان متعصباً يقع في الشافعي، وقيل: إنه تاب من ذلك. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي(٤٢٢/٣٠)، الوافي بالوفيات للصفدي(٤٩/٥).

(١) يعني: أن السلطان طغرلبك لم يكن من أهل العلم.

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) عثمان بن عيسى بن درباس القاضي العلامة ضياء الدين أبو عمرو الكردي الهذباني الماراني ثم المصري، والماراني بفتح الميم وبعد الألف راء مفتوحة وبعد الألف الثانية نون هذه النسبة إلى بني ماران بالمروج تحت الموصل، تفقه في صباه بإربل على أبي العباس الخضر بن عقيل ثم بدمشق على أبي سعد بن أبي عصرون وأبي البركات الخضر بن شبل الحارثي وساد وتقدم وبرع في المذهب وشرح المهذب في عشرين مجلدا إلى كتاب الشهادات وشرح اللمع في مجلدين وناب عن أخيه قاضي القضاة صدر الدين عبد الملك قال ابن خلكان كان من أعلم الفقهاء في وقته بمذهب الشافعي ماهرا في أصول الفقه توفي بالقاهرة في ذي القعدة سنة اثنتين وستمائة وقد قارب تسعين سنة ودفن بالقرافة الصغرى. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان(٢٤٣/٣)، تاريخ الإسلام للذهبي(٩٧/٤٣)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة(٦٠/٢).

(٤) أي النظر في كلام الأشعرية وكتبهم.انظر: أصول الدين للبزدوي(ص/١٤).

بالقلب، وكل مجتهد مصيب (ق٣٠٥/أ) قال: «وقد ذكر في كتاب المقالات ما يدل على أنه يرجع في هذه المسائل إلى مذهب أهل السنة» كذا في كتاب العقائد المنسوب إليه[1].

وكان يوافقهم على لفظهم في أن الاستطاعة مع الفعل بلا تفصيل، ويقول: «العباد ليس لهم فعل إلا الإرادة، وسائر أفعالهم مخلوقة لله تعالى»، كقول أبي عبد الله البصري، أو أبي بكر الباقلاني، ويتبرأ مع ذلك من مقالة الجهمية والمجبِّرة، وكذلك فعل أبو المعين النسفي في (التبصرة)، فخرجوا عن قول أسلافهم في (معظم) الصفات، لكن يقرون بالحكمة العليا، ويأبون الجبر على قائله.

و(اضطربت) أقوالهم في تأثير الأسباب والطباع، حتى اختلفوا في الحكمة العليا، وتأولها المتأولون منهم على مجرد (مصلحة) العباد، وهو طريقة أبي محمد الصابوني، وأبي عبد الله المحبوبي.

وأحدث أبو بكر السمرقندي صاحب (الميزان) ما أحدثه في (قضية) التحسين والتقبيح: أنهما عقليان في الإيمان دون العمل، فوافق فيه غرض الأشعرية والجهمية؛ فاتسع الخرق من بعده.

وكانوا ينقلون أقوال الأشاعرة في (الأُصولَيْنِ)[2]، كما ينقلون أقوال المعتزلة وغيرهم من المخالفين في العقائد، حتى طال الزمان بأصحابهم، وكثر المائلون إليهم، والموافقون لهم على مقاصدهم من أهل المنطق، كالبابرتي، و(القاري)، والجرجاني، ونحوهم، صاروا ينقلونها كما تنقل أقوال أهل المذهب، ويقولون: إنهم من أهل السنة والجماعة، حتى صار كثير من أصحاب العمائم لا يعرفون غير كلامهم، وهم مع ذلك ينتسبون إلى مذهب الماتريدية، لكن لم يعرفوه.

وبعضهم يظن الشيخ كان من أصحاب الأشعري وتلاميذه، من شدة الجهل، ومن عظم ما لَبَّس عليهم هؤلاء، وربما استنكر صاحب الديانة منهم بعض كلامهم، لكن يهاب أن يرده؛ لأن مشايخه صاروا يعظمونهم، ويجعلونهم من أمة أهل السنة، ومن أئمة أهل السنة، فيوافقهم عليه، لكن ربما وافقهم على اللفظ دون المعنى؛ لأنه لم يفهمه حق فهمه، وفهم منه ما فهم، لكن لا يظن بهم أن يقولوه لظهور مخالفته ما علم بالضرورة من الدين عنده.

---

(١) أصول الدين للبزدوي(ص/٢٥٠-٢٥١).

(٢) التعبير الدارج: الأصلين، والمراد بهما: أصول الدين، وأصول الفقه.

وهذا شأن عامة من ابتلي بكلامهم من جميع الطوائف، فترى الرجل منهم يجد من نفسه القدرة على العمل، ويعلم بالضرورة أنه الفاعل لأفعاله، ومفعولاته، وأن الله لم يكن هو المباشر لها، ولم يشاركه في مباشرتها، لكن أقدره عليها، وخلق الأسباب التي أوجبت تلك الأفعال، فكان خالقها، لأنه خالق أسبابها الموجبة.

لكن لم يجسر عليه؛ لأنهم أفزعوه، وجعلوه من قول المجبرة، وقالوا: «إنه يؤول إلى أن الخلائق يُوجد بعضها بعض، وأنه قول الطبيعيين دون المليين» ونحو ذلك من أقاويلهم، التي تتضمن نفي تأثير الأسباب والطباع، وتؤول إلى إبطال التدبير الذي هو دليل توحيد الربوبية والألوهية.

وتراه يجد من نفسه أنه يريد مايريده، ولم يرده إلا لأنه ينفعه، ويحبه، ويمتنع منه أن يريد شيئاً لم يترجح عنده.

ويعلم بضرورة عقله: أن ترجيح صاحب الإرادة لما لم يترجح غيره (معه)، (بالنظر) إلى مصلحة نفسه، ومحبة نفسه؛ أمر متناقض، ممتنع لذاته، لكن يهاب أن يقوله؛ لأنهم خوفوه، وقالوا: التكليف يتوقف على ثبوت هذه الصفة في المخلوق، ويستحيل من الخالق أن يفعل لحكمة نفسه؛ فيستكمل بما يتجدد له من الأحوال، ونحو ذلك من أقوالهم، التي تتضمن نفي كمالاته، وتؤول إلى تعطيله عن الأفعال، والوصف له بالمحالات تعالى الله عن ذلك.

وهو لم يعلم بما هنالك، ويشتد عليه أن يخالفهم؛ لأنه يعظمهم، ويراهم من مشايخ الإسلام، ويوجب تقليدهم على نفسه؛ لأنهم أدخلوا عليه من مقدماتهم ما أدخلوه، فلا يزال في اضطراب وحيرة، إذا انحلت عنه عقدة المجبرة، انعقدت عليه أخرى مثلها من عقد القدرية.

قال حجة الإسلام شمس الدين ابن القيم روح الله روحه: «ولو أن الجبرية أثبتت الأسباب والحكم؛ لانحلت عنها عقدة[1] هذه المسألة، ولو أن القدرية سحبت ذيل المشيئة والقدر[2] على جميع الكائنات، مع إثبات الحِكَمِ والغايات[3] في أفعال الرب سبحانه؛ لانحلت عنها عقدها»[4].

قلت: هذا شيء هدى الله إليه أهل اتباع رسوله ﷺ، من فقهاء ملته، وحملة شريعته، ودعاة سنته، فمن أين به لمجوس الأمة، وللقدرية المشركية أو الإبليسية؟

وهذا ما كان من فتنتهم مذ ظهرت، وما شبهوا من الشبهات المضلة، مع جواب الجماعة عنها بمن الله وتوفيقه وهدايته سبحانه(ق٣٠٥/ب).

---

(١) في شفاء العليل: عقد

(٢) في شفاء العليل: ذيل المشيئة والقدر والخلق.

(٣) في شفاء العليل: مع إثبات الأسباب والحكم والغايات المحمودة

(٤) شفاء العليل(ص/١٧٨) طبعة الكتب العلمية، و(٩٧٢/٢) ط/دار الصميعي.

- فصل -

فتنة

ثم كانت الفتنة الخامسة، وهي أشد الفتن وأعمها وأعظمها، فتنة الجهمية.

نسبة إلى الجهم بن صفوان الترمذي، مولى بني راسب، يكنى أبا محرز.

ويقال: كان مبدؤها من الجعد بن درهم، من خبثاء القدرية، وعنه أخذ الجهم مقالته، وزرعها في البلاد، وكان الجعد من أهل حران، وبها بقايا من الصابئة النمرودية، وفلاسفتهم، فأخذ عنهم ما أخذ[1].

ويقال: إنه أخذها عن أبان بن سمعان، عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، عن خاله لبيد بن الأعصم اليهودي، الذي سحر النبي ﷺ[2].

فقيل: كان طالوت زنديقاً، وهو أول من صنف لهم في ذلك؛ فأظهر منه الجعد ما أظهره، وكان الجعد قبل ذلك قد سكن دمشق مدة، وكان له اتصال بمحمد بن مروان، فكان معلم ولده مروان بن محمد، وهو الذي ولي الخلافة بعد، وكان أعداؤه يلقبون بالجعدي يعيرونه به، ولم يكن على رأيه، وكان الجعد لما ظهر ما ظهر منه بدمشق طُلِبَ، فهرب إلى الكوفة، ثم أخذه خالد بن عبد الله القسري عامل أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك على العراق؛ فضحى به يوم العيد بواسط، كما روى ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية قال: حدثنا عيسى بن أبي عمران الرملي، حدثنا أيوب بن سويد، عن السري بن يحي قال: «خطبنا خالد القسري وقال: "انصرفوا إلى ضحاياكم، تقبل الله منكم؛ فإني مضح بالجعد"»[3].

وروى البخاري: حدثنا قتيبة، حدثني القاسم بن محمد [بن حميد بن أبي سفيان المعمري البغدادي][4]، وروى أبو العباس السراج: حدثنا قتيبة والحسن بن الصباح البزار: قال حدثنا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية(١/١٢٧)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام-الحموية الكبرى(٥/٢٠)، ودرء تعارض العقل والنقل(٥/٢٤٤) ومنهاج السنة(١/٣٠٩).

(٢) الكامل لابن الأثير(٥/٢٩٤)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام-الحموية الكبرى(٥/٢٠-٢١)، ولوامع الأنوار للسفاريني(١/٢٣).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية-كما في كتاب العلو للذهبي(ص/١٣١)- عن محمد بن أبي عمران الرملي عن أيوب بن سويد عن السري بن يحيى قال: خطبنا خالد القسري، وقال: انصرفوا إلى ضحاياكم، تقبل الله منكم، فإني مضح بالجعد، وذكر القصة. ومحمد الرملي وأيوب بن سويد واهيان.

(٤) من الهامش، وهو: القاسم بن محمد بن حميد أبو محمد بن أبي سفيان المعمري: صدوق، نقل عثمان الدارمي أن بن معين كذبه، ولم يثبت ذلك. مات سنة ٢٢٨هـ تقريب التهذيب(ص/٤٥٢).

القاسم بن محمد، حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن أبي حبيب الجرمي عن أبيه، عن جده قال: شهدت خالد بن عبد الله القسري، وخطبهم بواسط، فقال: «يا أيها الناس ضحوا تقبل الله منكم؛ فإني مضح بالجعد بن درهم؛ فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً سبحانه وتعالى عما يقول الجعد علوا كبيراً»، ثم نزل فذبحه[(١)]، يقال: ذبحه بيده، تقبل الله منه.

قال البخاري: قال قتيبة: «بلغني أن جهما كان يأخذ الكلام من الجعد بن درهم»[(٢)]، وقال عبد العزيز بن أبي سلمة: «إن كلام جهم صفة بلا معنى، وبناء بلا أساس، ولم يُعَدَّ قط من أهل العلم، ولقد سئل جهم عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فقال: عليها العدة، فخالف كتاب الله بجهله»[(٣)].

قلت: كان يكتب للحارث بن سريج الخزاعي[(٤)] أحد المتَغَلِّبة، وأول ما أظهر كلامه بمرو في سبيل الإنكار على أبي الحسن مقاتل بن سليمان البلخي المفسر، فإنه كان يقص في

---

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٢٩)، وفي التاريخ الكبير(١٥٨/٣)، وعثمان الدارمي في الرد على بشر المريسي(٥٨١/١)، وفي الرد على الجهمية(ص/٢١رقم١٣)، والخلال في السنة(٨٧/٥رقم ١٦٩٠)، والآجري في الشريعة(١١٢٢/٣رقم٦٩٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٣١٩/٢رقم٥١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢٠٥/١٠)، وفي الأسماء والصفات(١٠٠/٢)، والخطيب في تاريخ بغداد(٤٢٥/١٢)، وابن الجوزي في المنتظم(٣٠٠/٦)، والمزي في تهذيب الكمال(١١٨/٨)، والذهبي في العلو(ص/١٣١) من طريق القاسم بن محمد حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب عن أبيه عن جده قال: شهدت خالد بن عبد الله القسري وخطبهم بواسط فقال: «يا أيها الناس، ضحوا تقبل الله منكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، سبحانه وتعالى عما يقول الجعد علوا كبيراً، ثم نزل فذبحه» وعبدالرحمن بن محمد وأبوه مجهولان.

والقصة مشهورة في كتب أهل السنة، وقد تلقاها الأئمة بالقبول مما يدل على أن لها أصلاً. والله أعلم.

وانْظُرْ: الرَّد عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ لِعُثْمَانَ الدَّارِمِيّ(رقم ١٢ – ١٣، ٣٧٠، ٣٨٨)، وَالبِدَايَةَ وَالنِّهَايَةَ (١٤٧/١٣–١٤٩).

(٢) خلق أفعال العباد(ص/٣٠).

(٣) المصدر السابق(ص/٣٢).

(٤) هو الحارث بن سريج، وكان أحد القواد المجاهدين في بلاد ما وراء النهر في خلافة هشام بن عبدالملك، ثم إنه خالف، وخرج على السلطان، واستعان بالترك المشركين، وقاتل في صفوفهم ضد المسلمين، وكان الجهم بن صفوان كاتبه، واستمرت فتنة الحارث حتى فاء ورجع وتاب في خلافة يزيد بن الوليد بن عبدالملك الملقب بيزيد الناقص، وسكن العراق، فلما ولي مروان بن محمد الخلافة خالف الحارث مرة أخرى، ورفض البيعة، فقاتله جديع بن علي الكرماني أحد رؤوس الفتنة والمخالفين للسلطان، فقتله هو والجهم بن صفوان. فضرب الله أهل الفتنة بعضهم ببعض، واستراح المسلمون من الحارث والجهم. انظر: تاريخ الطبري(٢٩٣/٤)، والبداية والنهاية(٢٦/١٠) .

الجامع، ويحدث بما لم يصح في صفات الرب تعالى، وينقل عن أهل الكتاب، فجاء جهم وجلس إليه، فوقعت المنازعة بينهما، وكان الجهم ينكر صفات الرب ﷻ، وينزهه بزعمه من الصفات كلها، ويقول بخلق القرآن، ويزعم أن الله ليس على العرش، بل في كل مكان.

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا زكريا بن داود بن بكر، سمعت أبا قدامة السرخسي، سمعت أبا معاذ خالد بن سليمان بفرغانة يقول: «كان جهم على معبر ترمذ، وكان فصيح اللسان، لم يكن له علم، ولا مجالسة لأهل العلم، فكلّم السمنية[1] فقالوا: «صف لنا ربك الذي تعبده»؛ فدخل البيت لا يخرج منه، ثم خرج إليهم بعد أيام فقال: «هو هذا الهواء مع كل شيء، وفي كل شيء، ولا يخلو منه شيء»؛ فقال أبو معاذ رحمه الله تعالى: «كذب عدو الله، بل الله جل جلاله على العرش كما وصف نفسه»[2].

وحكى البخاري عن ضمرة عن عبد الله بن شوذب وقد رأى جهما قال: «ترك جهم الصلاة أربعين يوماً على وجه الشك، فخاصمه بعض السمنية؛ فشك أربعين يوماً لا يصلي»[3].

وحكى غيره أنه كان يقف على الزمنى والمجذومين ويقول: أيفعل هذا الرحمن الرحيم؟! يكفر برحمته وحكمته. فقيل: كان يبطن الزندقة، وقيل: إنه تجول في البلاد، ودخل على الإمام أبي حنيفة في الكوفة ليناظره، فلما اطلع الإمام على كلامه قال: «اخرج عني يا كافر»[4].

---

(١) السمنية: بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات، وبعضهم ينفي النظر والاستدلال، ويقولون بقدم العالم، ويقولون بتناسخ الأرواح. انظر: التبصير في الدين (ص/ ١٤٩)، والفرق بين الفرق(ص/٣٥٣)، والفتوى الحموية الكبرى (ص/١٥).

(٢) عزاه لابن أبي حاتم: اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٣٨٠رقم٦٣٥)، والذهبي في العلو(ص/١٥٥رقم٤١٩)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٣٩) وقال: «وهذا صحيح عنه، وأول من عرف عنه في هذه الأمة أنه نفى أن يكون الله في سماواته على عرشه هو جهم بن صفوان وقبله الجعد بن درهم ولكن الجهم هو الذي دعا إلى هذه المقالة وقررها وعنه أخذت».

(٣) رواه أبو داود في مسائل أحمد(ص/٢٦٩)، والبخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣١)، والخلال في السنة(٥/٨٣رقم١٦٧٩)، وابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(٢/٨٩-٩٠رقم٣١٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٣٧٨رقم٦٣٠).

(٤) ذكره البزدوي في كتاب الأصول(ص/٤) وانظر: كشف الأسرار(١/٢٢).

وروى ابن أبي حاتم: حدثنا عبد الله حمد بن الفضل الأسدي، حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا أبو نعيم البلخي -هو شجاع بن أبي نصر المقرئ[1]، أحد أصحاب الإمام أبي عمرو بن العلاء[2] رحمهم الله تعالى -وكان قد أدرك جهماً- قال: «كان لجهم صاحب يكرمه ويقدمه (ق٣٠٦/أ)[3] على غيره، فإذا هو (صيح) به، ووقع فيه، فقلت له: لقد كان يكرمك؛ فقال: «إنه قد جاء منه ما لا يحتمل، بينا هو يقرأ طه والمصحف في حجره، فلما أتى على هذه الآية: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] قال: «لو وجدت السبيل إلى حكها من المصاحف لفعلت»، فاحتملت هذه، ثم إنه بينا هو يقرأ آية إذ قال: «ما أظرف محمداً حين قالها»، ثم إنه بينا هو يقرأ طسم القصص، والمصحف في حجره إذ مرّ بذكر موسى، فدفع المصحف بيده ورجليه، وقال: «أي شيء هذا؟ ذكره هنا فلم يتم ذكره»[4].

ورواه عبد الله بن أحمد في السنة عن يحيى بن أيوب سمعت أبا نعيم البلخي فذكر مثله[5].

وقيل: إن الجهم تاب من مقالته ورجع، قال أبو الفضل بن حجر: «رواه أبو داود السجستاني»[6].

---

(١) شجاع بن أبي نصر البلخي، أبو نعيم المقرئ، قال أبو عبيد: «صدوق مأمون»، وذكره ابن حبان في الثقات، وسئل عنه أحمد بن حنبل فقال: بخ بخ، وأين مثله اليوم؟! توفي ببغداد سنة: ١٩٠هـ تهذيب الكمال للمزي(٣٨١/١٢)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي(١٦٢/١).

(٢) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي، ثم المازني، البصري، شيخ القراء والعربية، اختلف في اسمه على أقوال أشهرها: زبَّان، وقيل: العريان، برَّزَ في الحروف-أي القراءات-، وفي النحو، وتصدر للإفادة مدة، واشتهر بالفصاحة، والصدق، وسعة العلم . مات سنة: ١٥٧هـ. سير أعلام النبلاء(٤٠٧/٦).

(٣) ص١٠٤ بترقيم الكتاب، وورقة ٣٠٦أ.

(٤) عزاه لابن أبي حاتم: الذهبي في العلو(ص/١٥٤رقم٤١٨)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٣٩)وسيأتي بقية تخريجه.

(٥) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة(١٦٧/١رقم١٩٠)، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية، وابن بطة في الإبانة(٩٢/٢رقم٣٢٢، ٣٢٣) وإسناده صحيح كما قال شيخنا الألباني في مختصر العلو(ص/١٦٢-١٦٣).

(٦) رواه أبو داود في مسائل أحمد(ص/٢٦٩)، وابن بطة في الإبانة(٩١/٢رقم٣٢٠) من طريق أَحْمَد بن حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ : قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: ثَنَا مَنْ لَا يُتَّهَمُ غَيْرُ وَاحِدٍ «أَنَّ جَهْمًا رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، وَنَزَعَ عَنْهُ وَتَابَ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ، فَمَا ذَكَرْتُهُ وَلَا ذُكِرَ عِنْدِي إِلَّا دَعَوْتُ اللَّهَ عَلَيْهِ، مَا أَعْظَمَ مَا أَوْرَثَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ مِنْ مَنْطِقِهِ هَذَا الْعَظِيمِ.وإسناده صحيح إلى إبراهيم بن طهمان، لكن لا يعرف من حدثه برجوع جهم.

قلت: لو لم يظهر التوبة لم يدعوه يعيش بين أظهرهم؛ فإنه كان سلم بن أحوز على شرطة نصر بن سيار أمير خرسان من قبل مروان بن محمد، آخر الخلفاء من بني أمية، فَقَتَلَ جهمَ بن صفوان فروي عن الأصمعي أنه قال: «قتله لأنه أنكر أن الله كلم موسى عليه الصلاة والسلام»[1].

وأصل ضلالة جهم: أنه كان ينكر القياس في الأمور الإلهية؛ لأنه لم يعرف قياس التسوية من قياس الأولى والمثل الأعلى، فجَرَّه ذلك إلى ما جرَّه إليه، ومن هنا وقع خصمه مقاتل بن سليمان في البدعة.

قال ابن حجر في اللسان: «كان جهم ومقاتل بن سليمان المفسر بحرّان طرفي نقيض، هذا يبالغ في النفي، وهذا يسرف ويغلو في التجسيم»؛ فنقل قول ابن حزم فيه: أنه كان يقول: «جسم لحم ودم[2]»[3].

وقد نقل هذا ابن حزم عنه، وعن أبي شعيب القلال[4]، لكن لم يكن مصَدَّقًا عليهما، أو على أحد من المسلمين في مثل هذا؛ لأنه من دعاة الجهمية من شرارهم.

وخالفه أبو الفتح الشهرستاني في الملل والنحل[5]؛ فذكر مقاتل بن سليمان في عداد الأئمة مع مالك وأحمد بن حنبل، وجعل قوله كقولهم، وهذا لم يخل أيضاً عن غش وتلبيس[6].

---

(١) قال الذهبي في تاريخ الإسلام(٦٧/٨) : «وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُنِيبٍ ، ثنا مُوسَى بْنُ حِزَامٍ التِّرْمِذِيُّ ، ثنا الأَصْمَعِيُّ عَنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ خَلادٍ الطَّفَاوِيِّ ، قَالَ: «كَانَ مُسْلِمُ بْنُ أَحْوَزَ عَلَى شُرْطَةِ نَصْرِ بْنِ سَيَّارٍ، فَقَتَلَ جَهْمَ ابْنَ صَفْوَانَ لِأَنَّه أَنْكَرَ أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَ مُوسَى»، وانظر: فتح الباري(٣٤٦/١٣) وخلاد الطفاوي لم أقف له على ترجمة.

(٢) يعني: أنه يصف الله بذلك، تعالى الله عما يقول المعطلون والمشبهون علواً كبيراً.

(٣) لم أجده في لسان الميزان، ولكن ذكره في ترجمة داود الجواربي (٢/ ٤٢٧) حيث قال: «وذكر بن حزم في الملل والنحل: أن داود هذا كان يزعم أن ربه لحم ودم على صورة الإنسان»، وهذا هو ما ذكره ابن حزم عن داود الجواربي(١٣٩/٤)، والكلام المذكور في مقاتل بن سليمان ذكره ابن حزم في الفصل(١٥٥/٤) حيث قال: «وكان مقاتل يقول: أن الله جسم ولحم ودم على صورة الإنسان».

(٤) كذا ذكره ابن حزم في الفصل(١٧٠/٤)، وفي لسان الميزان(٩٤/٩): أبو شعيب التلال، وفي بعض النسخ(٦٣/٧): البلال. وهو مجهول الاسم، رمي بالتجسيم.

(٥) الملل والنحل(١٠٤/١)، مع ذكره شنع تنسب لمقاتل كمقالته في الإيمان(١٤٣/١، ١٤٦) ودافع عنه، ، ومقالته في الصورة(١٨٧/١) لكن بلفظ: ويحكى. وذكره ضمن رجال الزيدية(١٦٢/١).

(٦) لأنه غلو، ووضعه في غير موضعه، مع ثبوت البدعة عنه.

وكان أبو محمد بن حبان على جهميته أصلح قولاً منهما فيه، قال: «كان يأخذ من اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان مُشَبِّهاً يشبه الرب ﷻ بالمخلوقين، وكان يكذب مع ذلك في الحديث»[١].

قلت: استنكر الناس من أحاديثه، واتهمه بعضهم، وتكلموا فيه من أجل بدعته، قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «كان دجالاً جسوراً»، وقال أحمد بن سيار المروزي: «متهم، متروك الحديث، مهجور القول، وكان يتكلم في الصفات بما لا تحل الرواية عنه».

وقال علي بن خشرم عن وكيع: «وجدناه كذاباً، فلم نكتب عنه»، وقال الفلاس: «كذاب»، وتبعه الساجي، وعده النسائي فيمن يضع الحديث.

وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال أبو داود: «تركوا حديثه» وقال أبو حاتم: «متروك الحديث».

وقال البخاري: «منكر الحديث، ذاهبٌ، سكتوا عنه، ليس بشيء ألبتة».

وقال ابن عمار: «لا شيء»، وقال ابن سعد: «أصحاب الحديث يتقون حديثه، وينكرونه»، لم يزد عليه.

وقال أبو معاذ النحوي -واسمه الفضل بن خالد-: سمعت خارجة بن مصعب يقول: «كان جهم ومقاتل بن سليمان عندنا فاسقين فاجرين»، قال: وسمعت خارجة يقول: «لم أستحل دم يهودي ولا ذمي، ولو قدرت على مقاتل في موضع لا يراني أحد لقتلته» لكن أبو معاذ فيه جهالة.

وكان إسحاق بن راهويه شديد القول في مقاتل. قال عبد الله بن أبي القاضي الخوارزمي: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: «أخرجت خرسان ثلاثة، لم يكن لهم في الدنيا نظير-يعني: في البدعة-: جهم بن صفوان، وعمر بن صبيح، ومقاتل بن سليمان».

وقال إسماعيل بن أسد: سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول: قال أبو حنيفة: «أتانا من المشرق رأيان خبيثان، جهم معطل، ومقاتل مشبه»، وفيه انقطاع؛ فإن إسحاق لم يدرك أبا حنيفة، نعم روى محمد بن سماعة عن أبي يوسف أن أبا حنيفة ذكر عنده جهم ومقاتل فقال: «كلاهما مُفْرِط، جهم في نفي التشبيه، حتى قال: إنه ليس بشيء، وأفرط مقاتل، حتى جعله مثل خلقه»، وفرق بين «مفرط» و«أفرط»[٢].

---

(١) انظر: المجروحين لابن حبان(٣/١٤)

(٢) «مفرط» وصف بها جهم، و«أفرط» وصف بها مقاتل.

وروى محمد بن الحسين بن إشكاب، عن أبيه، سمعت أبا يوسف يقول بخرسان: «صنفان ما على الأرض أبغض إلي منهما: المقاتلية والجهمية»[١].

قلت: وهذا ما أشرنا إليه من وقوع الرجل في قياس التسوية، وقد غلا فيه أصحابه، حتى أثبت بعضهم هواءً قديماً يتنفس به، وقالوا: ينزل إلى الأرض، ويكون مع الناس، وحدث بعضهم من طريقه، عن الضحاك، عن ابن عباس: «إن الله تعالى يدعو محمداً يوم القيامة من بين الخلائق، فيجعله معه على عرشه، حتى يمس ركبته»[٢].

أورده الذهبي في ترجمته، مع تجويزه أن يكون الآفة ممن دونه.

فجعله على الاحتمال عنه؛ لأنه يشارك أصحابه في بعض القول، ويروي ما يرويه عن اليهود، وهم يجعلونه على مثال ابن آدم في الشكل والقدر، يلحدون في علوه وعظمته، فما قدروا الله حق قدره، نعم؛ ليس كل من روى شيئاً قال به، وبلوازمه.

وقد أثنى غير واحدٍ من أهل العلم على مقاتل، ولا سيما في التفسير، قال علي بن يونس، عن خالد بن صبيح، قيل لحماد بن أبي حنيفة: «إن مقاتلاً أخذ التفسير عن الكلبي، قال: كيف يكون هذا، وهو أعلم بالتفسير من الكلبي؟!».

وروى الربيع بن سليمان، عن الشافعي قال: «من أراد التفسير فعليه بمقاتل بن سليمان»[٣].

وقال الشافعي: «الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة، وفي التفسير على مقاتل بن سليمان»[٤]. (ق٣٠٦/ب).

وقال علي بن الحسين بن واقد المروزي: قال عبد المجيد -من أهل مرو-: سألت مقاتل بن حيان، وقلت له: يا أبا بسطام، أنت أعلم أو مقاتل بن سليمان؟ قال: «ما وجدت علم مقاتل في علم الناس إلا كالبحر الأخضر في سائر البحور»[٥].

---

(١) جميع النقول السابقة عن الأئمة انظرها في: تهذيب الكمال للمزي(٢٨/٤٣٤-٤٥١)، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر(١٠/٢٤٩-٢٥٣).

(٢) رواه الذهبي في ميزان الاعتدال(٦/٥٠٦) بإسناده، وقال: «فهذا لعله وضعه أحد هؤلاء أصحاب مقاتل أو القادسي».

(٣) النقول السابقة انظرها في: تهذيب الكمال للمزي(٢٨/٤٣٤-٤٥١)، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر(١٠/٢٤٩-٢٥٣).

(٤) تاريخ بغداد(١٣/١٦١).

(٥) تاريخ دمشق(٦٠/١١٤).

وقال محمد بن عبد الله بن قهزاد، عن علي بن الحسين بن واقد: «يا له من علم لو كان له إسناد»[1].

وقال محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، عن سفيان بن عيينة: سمعت مسعراً يقول لحماد بن عمرو: كيف رأيت الرجل؟ قال إن كان ما يجيء به علماً فما أَعْلَمَهُ! [2]

وقال سفيان بن عبد الملك المروزي: سمعت ابن المبارك -وسئل عن مقاتل بن سليمان وأبي شيبة الواسطي- فقال: «ارم بهما، ومقاتل بن سليمان ما أحسن تفسيره، لو كان ثقة!»[3].

وقال أبو إسماعيل السلمي[4]، عن حيوة بن شريح الحضرمي، حدثنا بقية، قال: «كنت كثيراً أسمع شعبة وهو يسأل عن مقاتل بن سليمان، فما سمعته قط ذكره إلا بخير»[5].

وقال القاسم بن أحمد الصفار: «كان إبراهيم الحربي يأخذ من كتب مقاتل، فينظر فيها، فقلت له ذات يوم: أخبرني يا أبا إسحاق، ما للناس يطعنون على مقاتل؟ قال: «حسداً منهم»[6].

وقال أبو أحمد بن عدي في الكامل[7] بعد ذكره أحاديث استنكرها: «ولمقاتل غير ما ذكرت حديث صالح، وعامة حديثه مما لا يتابع عليه، على أن كثيراً من الناس الثقات والمعروفين حدث عنه، وله كتاب الخمسمائة (آية التي) يرويها عنه أبو نصير منصور بن عبد الحميد الباوردي، وفيه حديث كثير، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

قلت: وعلى هذا أبو الليث السمرقندي، وأبو محمد الحارثي الأستاذ، وسائر علمائنا، وهو يروي عن عَطاء، وعَطِية، ومُجاهد، وابن سيرين، وزيد بن أَسْلَم، وثابت البُنَاني، وسعيد

(١) تاريخ بغداد(١٣/١٦١)، تاريخ دمشق(٦٠/١١٥).

(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي(٣/١٣٤)، وتاريخ بغداد(١٣/١٦١)، وتاريخ دمشق(٦٠/١١٤).

(٣) انظر: تهذيب الكمال للمزي(٢٨/٤٣٤-٤٥١)، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر(١٠/٢٤٩-٢٥٣).

(٤) في الأصل: «السليمي السلمي» فيه إقحام، والسليمي خطأ. وهو: محمد بن إسماعيل بن يوسف، أبو إسماعيل السلمي، الترمذي، الحافظ، عن الأنصاري وسعيد بن أبي مريم، وعنه الترمذي والنسائي، وأبو بكر الشافعي، وخلق، وَثَّقه النسائي. مات ٢٢٨هـ. الكاشف(٢/١٥٨).

(٥) تاريخ بغداد(١٣/١٦١)، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٦٠/١١٥) من طريق نعيم عن بقية.

(٦) تاريخ بغداد(١٣/١٦٣)، تاريخ دمشق(٦٠/١١٨).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال(٦/٤٣٨).

المَقْبُري، ونافع، وأبي الزُّبير، والزُّهْري، والضَّحَّاك، وعَمْرو بن شُعيب، وعبد الله بن بُرَيدة، وعبد الله بن أبي بكر بن أَنَس، وشُرَحْبِيل بن سعد، والطَّبَقة.

وروى عنه جماعة من الأئمة، منهم: أبو عقبة الجامع نوح بن أبي مريم، يقال: وكان ربيبه، وسفيان بن عُيينة، وحَرَمِي بن عُمَارة، وشَبَابَة بن سُوَّار، وعبد الله بن المبارك، وشُريح بن زيد، وروى عنه بَقِيَّةُ، وسعد بن الصلت، ويوسف بن خالد التيمي، وأبو يحي الحماني، وآخرون من الثقات والمعروفين[1].

فلم يروا بأساً في الرواية عنه؛ لأنه من أهل العلم والديانة، على بدعته، وليس ممن يتهم على الدين كجهم بن صفوان، وذويه؛ فإنهم زنادقة، إلا من تابعهم في بعض القول بدون أن يلتزم بلوازمه، أو يدري بها من المخدوعين، وهم عكس المقاتلية في البدعة.

(وكُلُّ مَنْ عَدَّ) الجهمية من طوائف أهل القبلة أراد هذا الجنس، دون الخارجين المنافقين، ومن قد يتعالن منهم بالكفر والإلحاد.

ولم يكن لجهم أصحابٌ ينتمون إليه، ولم يكن ممن يُقْعَد للأخذ عنه، لكن تَعَلَّق المتعلقون بكلامه، أو كتابه، وهو أفرغ ما عليه من النفي والتعطيل في قالب (تنزيه الرحمن) من النقايص، فراج ذلك عليهم، وتشبث به أهل الزندقة ليضلوا الناس عن دينهم.

كما روى البخاري في كتاب «الأفعال»، قال: حدثني أبو جعفر، قال: سمعت الحسن بن موسى الأشيب وذكر الجهمية، فنال منهم، ثم قال: «أُدْخِلَ رأسٌ من رؤساء الزنادقة يقال له: شمغلة على المهدي[2] فقال: «دلني على أصحابك»؛ فقال: «أصحابي أكثر من ذلك»؛ فقال: «دلني عليهم»؛ فقال: «صنفان ممن ينتحل القبلة: الجهمية والقدرية، الجمهي إذا غلا قال: ليس ثَمَّ شيء -وأشار الأشيب إلى السماء-، والقدري إذا غلا قال: «هما اثنان: خالقُ خَيْرٍ، وخالقُ شَرٍّ»، فضرب عنقه وصلبه[3].

وذكر عن سعيد بن مسلم قال: «كان بالبصرة ستة من أصحاب الكلام: عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء، وبشار الأعمى، وعبد الكريم بن أبي العوجاء، وصالح بن عبد القدوس، ورجل من الأزد؛ فكانوا يجتمعون في منزل الأزدي، ويختصمون عنده؛ فأما عمرو

---

(١) انظر: تهذيب الكمال للمزي(٢٨/٤٣٤-٤٥١)، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر(١٠/٢٤٩-٢٥٣).

(٢) هو محمد، بن أبي جعفر المنصور عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس، ثالث خلفاء بني العباس، بويع له بالخلافة بعد موت أبيه المنصور عام ١٥٨هـ، كان جواداً، ممدحاً، حسن الاعتقاد، تتبع الزنادقة، وأفناهم، توفي سنة ١٦٩هـ. تاريخ بغداد(٥/٣٩١)، تاريخ الخلفاء(ص/٢٧١).

(٣) خلق أفعال العباد(ص/٣٧) وإسناده صحيح.

وواصل فصارا إلى الاعتزال، وأما عبد الكريم وصالح فصححا الثنوية، وأما الأزدي فمال إلى السمنية، وأما بشار فبقي متحيراً»[1].

وعن أحمد بن خالد قال: كنت أكلم بشاراً، وأرد عليه سوء مذهبه بميله إلى الإلحاد، فكان يقول: «لا أعرف إلا ما عاينته، أو عاينه معاين»، فكان يقول: «الكلام بيننا»، فقال لي: «ما أظن الأمر إلا مخلداً، لا كما يقال إنه خذلان»، قلت: ثم رفع أمره إلى يعقوب بن داود السلمي وزير المهدي، فقتله تحت السياط.

وجيء بصالح بن عبد القدوس إلى المهدي، فأمر به، فجعل قطعتين، وكان يقص بالبصرة، وله حديث يسير، قال النسائي: «ليس بثقة»، وكان ابن أبي العوجاء شر الثلاثة، (وهو مشهور) [بالزندقة.

روى أبو جعفر الكليني شيخ الاثني عشرية في الكافي[2]، بإسناده عمن قال: كنت مع ابن أبي العوجاء وعبد الله ابن المقفع، وحدث عن ابن أبي العوجاء خلا في المسجد الحرام بجعفر بن محمد، والناس يطوفون، فعرض له ما في نفسه على قولهم، ..إله واحد، فقال: وكيف يكون قبلت وقولهم واحداً، وهم يقولون: إن لهم معاداً وثواباً، وعقاباً، ويدينون بأن في السماء إلها، وأنها عمران، وأنتم تزعمون أنّ السماء خراب ليس فيها أحد.

قال : فاغتنمتها منه ، فقلت: ما منعه إن كان الأمر كما يقولون : أن يظهر لخلقه يدعوهم إلى عبادته، ولِمَ احتجب عنهم ؟ ويلك كيف احتجب عنك من أراك قدرته في نفسك(وعد عليه من قدرته) [3].

قلتُ:][4] قتله محمد بن سليمان العباس أمير البصرة.

قال أبو أحمد بن عدي: «لما أخذ ليضرب عنقه قال: «وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام»[5].

وكان أهل العلم والأئمة يحذرون الناس أن يخوضوا معهم، وينهونهم عما يدعون إليه (ق٣٠٧/أ)؛ لأنهم يتظاهرون فيه بالانتصار للدين؛ فإما أن تكون من البدع التي إن لم تضر لم تنفع، وإما أن يكون من دسائسهم المؤدية إلى التجهيل والتضليل، وإلى النفي والتعطيل.

---

(١) رواه أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني(٣/١٣٨-١٣٩)، وانظر: لسان الميزان (٤/٥١).

(٢) كتاب الكافي للكليني الرافضي(١/٧٤-٧٥).

(٣) غير واضحة في الأصل فكتبتها تقديراً، وفقاً للرواية عند الكليني.

(٤) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٥) انظر: لسان الميزان (٤/ ٥١).

وهم يخفون مقاصدهم، ويأتون عليها بالعبارات المزخرفة، والحجج المغلطية، لتروج على من لا يستفيق لها من العامة، فروى القاضي أبو العلاء صاعد بن محمد[1] عن أبي عمرو بن مطر قال: سئل محمد بن إسحاق بن خزيمة عن الكلام في الأسماء والصفات فقال: «بدعة ابتدعوها، ولم يكن أئمة المسلمين من الصحابة، والتابعين، وأئمة الدين، وأرباب المذاهب، مثل أبي حنيفة، ومالك، وسفيان الثوري، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق الحنظلي، ويحيى ين يحيى، وعبد الله بن المبارك، ومحمد ين يحيى، يتكلمون في ذلك، وينهون عن الخوض فيه، وعن النظر في كتبهم بحال»[2].

والله أسأل أن يعيذنا من مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن.

وحكى الصدر الأذرعي وغيره عن أبي حنيفة: أنه سئل عن الكلام في الأعراض والأجسام فقال: «لعن الله عمرو بن عبيد؛ هو الذي فتح على الناس الكلام في هذا»[3].

يذكر عن الحسن بن أبي مالك وغيره، عن أبي يوسف قال: رجل جاء إلى مسجد الكوفة، فدار على الحِلَقِ يسألهم عن القرآن، وأبو حنيفة في غيبته إلى مكة، فاختلف الناس في ذلك، واختلفت أجوبتهم، والله ما أحسبه إلا شيطاناً تَصَوَّر في صورة الإنسي، حتى انتهى إلى حلقتنا، فسألنا عنه، فنهى بعضنا بعضاً عن الجواب، وقلنا: ليس شيخنا حاضراً، ونكره أن نتقدم[4] حتى يكون هو المبتدئ الكلام فيه، ولما قدم أبو حنيفة من سفر الحج ذكروا له مسألة «وقوع القول في القرآن» فأطرق أبو حنيفة، ثم رفع رأسه، وقال: «القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله، -ثم قال- ما أحسب هذه المسألة تنتهي حتى توقع أهل الكلام في أمر لا يقومون، ولا يقصدون، أعاذنا الله وإياكم من الشيطان الرجيم»[5].

وروى القاضي أبو العلاء عن أبي يوسف: أنه كان مع أبي حنيفة يوماً؛ فمرّ برجل يخوض في القرآن؛ فقال له أبو حنيفة: «إن كنت ترجو بذلك إلى الله القربة فلا قربة لك إليه،

---

(١) تاريخ الإسلام (٣١/٣٤٠)

(٢) كتاب الاعتقاد لصاعد بن محمد(ص/١١٧)، وانظر: ذم الكلام للهروي(٤/رقم١٢٦٣)، والتسعينية لشيخ الإسلام(٣/٧٨٨)، والاستقامة(١/١٠٩-١١٠).

(٣) رواه السلمي في ذم الكلام- كما في التسعينية لشيخ الإسلام(٣/٧٨٦)-، والهروي في ذم الكلام (٤/١٠٢٩)، ونصر المقدسي في الحجة على تارك المحجة-مختصره-(١/٢٢٥رقم٢٢١): ولفظه: «لعن الله عمرو بن عبيد؛ فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام، فيما لا يعنيهم من الكلام»، قال محمد: «وكان أبو حنيفة يحثنا على الفقه، وينهانا عن الكلام».

(٤) في الأصل:«نتقدم الكلام» وضرب على كلمة «الكلام».

(٥) رواه ابن عبدالبر في الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة(ص/١٦٥-١٦٦).

وعليك بما عليه السلف، ولا تمار في الله، وفي صفاته؛ فإن القرآن كلام الله، والْهَ عَمَّا سِواه»[1]. ()[2].

وفي كتاب الأفعال للبخاري: وحدثني أبو جعفر محمد بن عبد الله حدثني محمد بن قدامة السلالي الأنصاري قال سمعت وكيعاً يقول: «لا تستخفوا بقولهم القرآن مخلوق؛ فإنه من شر أقوالهم، وإنما يذهبون إلى التعطيل»[3].

وقال عبيد الله بن عائشة[4]: «لا تصل خلف من قال القرآن مخلوق، ولا كرامة له، من صلَّى وكبَّر كيما يحتاط لنفسه فذاك، وتجنُّبُه أحبّ إليّ، ولأنهم يقولون شيء لا شيء، (ق٣٠٧/ب) يقولون: الله لا شيء»[5].

وقال أبو القاسم الطبراني: حدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، حدثنا سليمان بن حرب سمعت حماد بن زيد يقول سمعت أيوب السختياني قال: «إنما مدار القوم أن يقولوا ليس في السماء شيء»[6].

وروى ابن أبي حاتم: حدثنا أبو هارون محمد بن خالد، حدثنا يحيى بن المغيرة، سمعت جرير بن عبد الحميد يقول: «كلام الجهمية أوله عسل وآخره سم، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إله»[7].

وقال محمد بن حماد: سمعت وهب بن جرير يقول : «إياكم ورأي جهم، فإنهم يحاولون أنه ليس شيء في السماء، وما هو إلا من وحي الشيطان، ما هو إلا الكفر»[8].

---

(١) كتاب الاعتقاد للقاضي أبي العلاء صاعد بن محمد بن أحمد الأستوائي النيسابوري(ص/١٢٣رقم٤٦).

(٢) كتب المؤلف ثلاثة عشر سطراً، وسطرين في الهامش، ثم ضرب عليها.

(٣) خلق أفعال العباد(ص/٣٧).

(٤) عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر أبو عبد الرحمن التيمي يعرف بابن عائشة لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي: ثقة جواد رمي بالقدر ولم يثبت من كبار العاشرة مات سنة ٢٢٨هـ. تاريخ بغداد (١٠/ ٣١٤)، تقريب التهذيب(ص/٣٧٤).

(٥) خلق أفعال العباد(ص/٣٤).

(٦) العلو (ص/١٢٩رقم٣٥٤) وقال: «هذا إسناد كالشمس وضوحاً، وكالإسطوانة ثبوتاً، عن سيد أهل البصرة وعالمهم».

(٧) ذكره الذهبي في العلو (ص: ١٤٩رقم٣٩٧)، والعلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص/١٣٧) ، وقال الشيخ الألباني في مختصر العلو: إسناده جيد.

(٨) رواه الذهبي في العلو(ص/١٥٩رقم٤٣٥)، وصححه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٣٥).

وروى عبد الله بن أحمد، عن عبد الله بن المبارك: أن رجلاً قال له: يا أبا عبد الرحمن، قد خفت الله من كثرة ما أدعو على الجهمية، قال: لا تخف؛ فإنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء»[1].

[وروى ابن أبي حاتم عن يحيى بن زكرياء، عن عيسى، عن أبي شعيب صالح الهروي، عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم أنه قال: «آخر كلام الجهمية أنه ليس في السماء إله»[2]][3].

إله»[2]][3].

وقال عباد بن العوام: «[4]فرأيت آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا: ليس في السماء شيء، أرى أن لا يناكحوا، ولا يوارثوا»[5].

وقال سعيد بن عامر الضبعي: «هم شر قولاً من اليهود والنصارى، قد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله ﷻ على العرش، وقالوا هم: ليس على شيء»[6].

روى البيهقي في الصفات،[والذهبي من طريقه][7]: أنبأنا أبو بكر بن الحرث أنبأنا ابن حيان أنبأنا أحمد بن جعفر بن نصر، حدثنا يحيى بن يعلى سمعت نعيم بن حماد يقول سمعت نوحا الجامع يقول: «كنت عند أبي حنيفة أول ما ظهر؛ إذ جاءته امرأة من ترمذ كانت تجالس جهماً فدخلت الكوفة؛ فأظنني أقل ما رأيت عليها عشرة آلاف نفس؛ فقيل لها: إن ههنا رجلاً قد نظر في المعقول يقال له أبو حنيفة فائتيه؛ فأتته فقالت: أنت الذي تعلم الناس المسائل، وقد تركت دينك! أين إلهك الذي تعبده؟؛ فسكت عنها، ثم مكث سبعة أيام لا يجيبها، ثم خرج إلينا، وقد وضع كتاباً إن الله ﷻ في السماء دون الأرض، فقال له رجل:

---

(١) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة(رقم١٨)، وابن بطة في الإبانة(رقم٣٢٨).

(٢) رواه الذهبي في العلو(ص/١٧٤) من طريق ابن أبي حاتم به.

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٤) في العلو: كلمت بشراً المريسي وأصحابه فرأيت..

(٥) عزاه شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى(٥/٥٢) إلى عبد الله بن الامام أحمد، وذكره الذهبي في العلو(ص/١٧٤رقم٤٠٦).

(٦) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في درء تعارض العقل والنقل(٦/٢٦١).

(٧) ما بين المعقوفتين من الهامش.

أرأيت قول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد:٤]؟ قال: «هو كما تكتب إلى الرجل إني معك، وأنت غائب عنه»(١).

وروى أبو الفضل بن خيرون، أبنا أبو القاسم الخرقي، حدثنا النَّجَّاد، حدثنا معاذ بن المثنى، حدثني محمد بن بشر، حدثنا سفيان قال: كنت عند ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فسأله رجل فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيف استوى؟، فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول التبليغ، وعلينا التصديق»(٢).

قوله: «غير معقول» يعني: لعدم ورود البيان.

وروى البيهقي، عن أبي الربيع الرشديني، عن ابن وهب قال: كنت عند مالك، فدخل رجل.

وروى يحيى بن يحيى التميمي، وجعفر بن عبد الله، وغيرهما، قالوا: «جاء رجل إلى مالك؛ فقال له: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكاً وجد من شيء كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء -يعني: العرق(٣)-، وأطرق وأطرق القوم، فسري عن مالك، وقال: «الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكون ضالا» وأمر به فأخرج(٤).

وروى محمد بن إسحاق الصاغاني: حدثنا سلمة بن قادم، حدثنا موسى بن داود، حدثنا عباد بن العوام قال: «قدم علينا شريك بن عبد الله من نحو خمسين سنة فقلنا له: يا أبا عبد

---

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/٣٣٧-٣٣٨رقم٩٠٥)، والذهبي في العلو(ص/١٣٤رقم٣٦٢)

(٢) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٢٩رقم٣٥٢).

(٣) **الرُّحَضاء**: عَرَقٌ يَغْسِلُ الجِلْدَ لكثرتِهِ، وكثيرًا مَا يُستعمَلُ فِي عَرَقِ الحُمَّىٰ والمرَضِ. انظر: النهاية في غريبِ الحديثِ والأثرِ (٢/٢٠٨).

(٤) رَوَاهُ البَيْهَقِيُّ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (رقم ٨٦٦). وقَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ البَارِي (١٣/٤٠٦ - ٤٠٧): «رَوَاهُ البَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ»، وَلَهُ طُرُقٌ أُخْرَىٰ مِنْهَا: طَرِيْقُ يَحْيَىٰ بن يَحْيَىٰ رَوَاهُ البَيْهَقِيُّ فِي الاعْتِقَادِ (ص/١١٦)، وَفِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (٢/٣٠٥ - ٣٠٦ رقم ٨٦٧) وسَنَدُهُ صَحِيْحٌ..

وَمِنْهَا: طَرِيْقُ جَعْفَرَ بنِ عَبْدِ اللهِ وَهُوَ ثِقَةٌ عَنْ رَجُلٍ، رَوَاهُ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ (رقم ١٠٤)، وَرَوَاهُ أبُو نُعَيْمٍ فِي الحِلْيَةِ (٦/٣٢٦)، وَاللالَكَائِيُّ فِي شَرْحِ أُصُولِ الاعْتِقَادِ (رقم ٦٦٤)، وَالصَّابُونِيُّ فِي عَقِيْدَةِ السَّلَفِ (رقم ٢٥، ٢٦) وابنُ قَدَامَةَ فِي إِثْبَاتِ صِفَةِ العُلُوِّ (رقم ٨٨) بِإِسْقَاطِ الرَّجُلِ. وَهُوَ مُتَوَاتِرٌ عَنْ مَالِكٍ، وَتَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ عَنْهُ بِالقَبُولِ. واللهُ أَعْلَمُ.

الله، إن عندنا قوم من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا»(١)، و«إن أهل الجنة يرون ربهم»(٢)؛ فحدثني شريك بنحو عشرة أحاديث في هذا، ثم قال: «أما نحن فأخذنا ديننا عن أتباع التابعين، عن الصحابة، فهم عمن أخذوا؟»(٣).

وروى أبو زرعة الرازي، حدثنا هدبة بن خالد، سمعت سلام بن أبي مطيع يقول: «ويلهم ما ينكرون هذا الأمر، والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن ما هو أثبت منه، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج:٧٥]، ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٢٨]، ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعرف:٥٤]، ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]،﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه:١٤] (ق٣٠٨/أ) ، قال: فما زال في هذا من العصر إلى المغرب»(٤).

وروى العباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: «شهدت زكريا بن عدي سأل وكيعاً، فقال: «يا أبا سفيان هذه الأحاديث مثل حديث: «الكرسي موضع القدمين»(٥)، ونحو هذا؛ فقال: «كان إسماعيل بن أبي خالد، والثوري، ومسعر، يروون هذه الأحاديث، لا يفسرون منها شيئاً، يقول: لا يتأولونها»(١).

---

(١) رواه البخاري (٣٨٤/١رقم١٠٩٤)، ومسلم (٥٢١/١رقم٧٥٨) من حديث أبي هريرة ﷺ، وهو حديث متواتر.

(٢) رواه البخاري(٢٠٣/١رقم٥٢٩)، ومسلم (٤٣٩/١رقم٦٣٣) من حديث جرير ﷺ، وهو حديث متواتر.

(٣) رواه عبد الله بن الإمام أحمد(٢٧٣/١رقم٥٠٩)، وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية(٢٠٢/٣رقم١٥٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٣٧٤رقم٩٤٩) وإسناده صحيح.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية –كما في الفتح (٣٥٩/١٣)–، عن أبيه وأبي زرعة عن هدبة بن خالد عن سلام –كما في العلو للذهبي (٢/رقم٣٤٩)–، وابن منده: التوحيد (٣/رقم٨٩٨) عن محمد بن أبي عمرو عن أبي زرعة به نحوه، وصحح إسنادَ ابن أبي حاتم الحافظُ: الفتح (٣٥٩/١٣)، والألباني: مختصر العلو/ص١٤٤، ولفظُ ابن منده: ((متى ينكرون...» ولعلها مصحفة، والله أعلم.

(٥) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(٣٠١/١رقم٥٨٦، ٤٥٤/٢رقم١٠٢٠، ١٠٢١)، وعثمان الدارمي في النقض على المريسي(٤٠٠/١، ٤١٢، ٤٢٣)، وابن أبي شيبة في كتاب العرش(ص/٧٩رقم٦١)، وابن جرير في تفسيره(٩/٣)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢٤٨/١-٢٤٩رقم١٥٤-١٥٥)، وأبو الشيخ في كتاب العظمة(٥٨٢/٢رقم٢١٧)، والطبراني في المعجم الكبير(٣٩/١٢رقم١٢٤٠٤)، وابن بطة في الإبانة(٣٣٧/٣رقم٢٦٩)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٢١رقم١٥)، والدارقطني في كتاب الصفات(ص/٣٠رقم٣٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات(١٩٦/٢رقم٧٥٨)، والخطيب في تاريخ بغداد(٢٥١/٩)، والضياء في الأحاديث المختارة(٣١٠/١٠رقم٣٣١) عن ابن عباسٍ ﷺ موقوفاً، وسنده صحيح. وصححه الدارمي

وروى أبو القاسم اللالكائي، أخبرنا أحمد بن محمد بن حفص، أنبأ محمد بن أحمد، حدثنا الحسن بن يوسف، حدثنا أحمد بن علي بن زيد، حدثنا محمد بن أبي عمر، وحدثنا عمرو بن وهب، سمعت شداد بن الحكيم، يذكر عن محمد بن الحسن، في الأحاديث: «إن الله يهبط إلى السماء الدنيا»[2]، ونحو هذا من الأحاديث: «قد روتها الثقات، فنحن نرويها، ونؤمن بها، ولا نفسرها»[3].

وروى اللالكائي والموفق المقدسي وغيرهما عن عبد الله بن أبي حنيفة الدبوسي، عن محمد بن الحسن: «اتفق الفقهاء من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ، في صفة الرب ﷻ، من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فسَّر شيئاً من ذلك، وقال بقول جهم؛ فقد فارق الجماعة، لأنه وصفه بصفة لا شيء»[4].

وفي كتاب الأفعال للبخاري: قدمت امرأة جهم، فقال رجل عندها: الله على عرشه، فقالت: «محدود على محدود» قال الأصمعي: «هي كافرة بهذه المقالة»[5].

[ورواه ابن أبي حاتم عن أبي نعيم البلخي شجاع بن أبي نصر بإسناده عن الأصمعي، وزاد: أما هذا الرجل وامرأته فما أولاهما بأن ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾[المسد:٣-٤][6].

(وروى) البخاري في الأفعال أيضاً:] [1] «وقال عبد الحميد[2] -يعني: الحِمّاني-: «جهم كافر بالله العظيم»[3].

والضياء المقدسي والذهبي وابن القيم والألباني وغيرهم. وصح أيضاً عن أبي موسى موقوفاً، وروي مرفوعاً عن ابن عباس، وأبي ذر ولا يصح. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة(رقم٦١١٨).

(١) تاريخ ابن معين-رواية الدوري(٣/٥٢٠)، ورواه الدولابي في الكنى والأسماء(٢/٦٢٠)، والدارقطني في كتاب الصفات(ص/٤٠رقم٥٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/١٩٧رقم٧٥٩)، وابن عبد البر في التمهيد(٧/١٤٩).

(٢) سبق تخريجه(ص/١٩٨).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي(٣/٤٣٣رقم٧٤١)، وإثبات صفة العلو لابن قدامة(ص/١١٧)، والعلو للذهبي(ص/١٥٢رقم٤١٣) .

(٤)شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي(٣/٤٣٢رقم٧٤٠)، وذم التأويل لابن قدامة(ص/١٣رقم١٣)، والعلو للذهبي(ص/١٥٣رقم٤١٤)

(٥) الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام(ص/٣٨)، والعلو للذهبي(ص/١٥٩رقم٤٣٦)، ولم أقف عليه في المطبوع من كتاب خلق أفعال العباد للإمام البخاري.

(٦) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٤٠)، وعزاه لابن أبي حاتم.

قال: وسئل عبد الله بن إدريس[٤] عن الصلاة خلف أهل البدع فقال: «لم يزل في الناس إذا كان فيهم رضي أو عدل فصلِّ خلفه. قلت: فالجهمية؟ قال: لا، هذه من المقاتِل، لا يصلى خلفهم، ولا يناكحون، وعليهم التوبة»[٥]

وسئل حفص بن غياث[٦] عن الجهمية، قال: «لا أعرفهم» قيل له: قوم يقولون القرآن مخلوق، قال: «لا جزاك الله خيراً، أوردت على قلبي شيئاً لم يسمع به قط» قلت: فإنهم يقولونه، قال: «هؤلاء لا يناكحون، ولا يجوز شهادتهم»[٧]()[٨].

وقال البخاري: حدثني أبو جعفر، حدثني هارون بن معروف، ويحيى بن أيوب قالا: قال بن المبارك: «كل قوم يعرفون ما يعبدون إلا الجهمية»[٩].

[وقال: «إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية»[١٠].

وقال البخاري: كان إسماعيل بن أبي أويس يسميهم «زنادقة العراق»[١١].

قال: وقال حماد بن زيد: «القرآن كلام الله، نزل به جبرائيل، ما يجادلون إلا أنه ليس في السماء إله»[١٢].

وقال البخاري: قال أحمد بن محمد: «قد تبين لي أن القوم كفار»[١]][٢].

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني -بكسر المهملة وتشديد الميم- أبو يحيى الكوفي، لقبه بَشْمِيْن -بفتح الموحدة وسكون المعجمة وكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة، ثم نون-: صدوق يخطىء، ورمي بالإرجاء، مات سنة: ٢٠٢هـ. تقريب التهذيب(ص/٣٣٤).

(٣) خلق أفعال العباد(ص/٣٤).

(٤) عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي -بسكون الواو-، أبو محمد الكوفي: ثقة، فقيه، عابد، مات سنة ١٩٢هـ. وله بضع وسبعون سنة. تقريب التهذيب(ص/٢٩٥).

(٥) خلق أفعال العباد(ص/٣٩).

(٦) حفص بن غياث -بمعجمة مكسورة، وياء، ومثلثة- بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي، القاضي: ثقة، فقيه، تغير حفظه قليل في الآخر، مات سنة ١٩٤ أو ١٩٥، وقد قارب الثمانين. تقريب التهذيب(ص/١٧٣).

(٧) خلق أفعال العباد(ص/٣٩).

(٨) كتب المصنف سطراً ونصف ثم ضرب عليهما.

(٩) خلق أفعال العباد(ص/٣٨).

(١٠) علقه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣١)، ووصله: عثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/٢٦رقم٢٤)، وعبد الله بن أحمد في السنة(١/١١١رقم ٢٣)، والآجري في الشريعة(٢/٩٨٧رقم٥٧٩) وإسناده صحيح.

(١١) ذكره البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٩) وزاد: وقيل له: سمعت أحداً يقول: القرآن مخلوق؟ فقال: «هؤلاء الزنادقة، والله لقد فررت إلى اليمن حين سمعت أبا العباس تكلم بهذا ببغداد، فراراً من هذا الكلام».

(١٢) ذكره البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣١) .

وروى عبد الله بن أحمد في السنة: حدثني أحمد بن سعيد الدارمي أبو جعفر، سمعت أبي يقول: سمعت خارجة بن مصعب يقول: «الجهمية كفار، أبلغ نساءهم أنهن طوالق، لا يحللن لهم، لا تعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنائزهم، ثم تلا ﴿طه﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾»(٣).

وقال البخاري: وقال علي بن الحسن: سمعت ابن مصعب يقول: «كفرت الجهمية في غير موضع من كتاب الله، قولهم: «إن الجنة تفنى»، وقال الله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴾[طه:٥٤]، فمن قال: إنها تنفد؛ فقد كفر، وقال: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾[الرعد:٣٥]، فمن قال: إنها لا تدوم؛ فقد كفر، وقال: ﴿ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾[الواقعة:٣٣] فمن قال: إنها تنقطع؛ فقد كفر، وقال: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾[هود:١٠٨]، فمن قال: إنها تنقطع؛ فقد كفر»(٤).

وصح عن الشافعي أنه قال: «خلافة أبي بكر الصديق ﷺ حقٌّ، قضاها الله في سمائه، وجمع عليها قلوب عباده»(٥).

وقال: «من ارتدى بالكلام لم يفلح أبداً»(٦).

وروى أبو الحسن الدارقطني: حدثنا محمد بن مخلد، حدثنا العباس الدوري، سمعت أبا عبيد، وذكر الباب الذي يروى فيه حديث «الرؤية»، و«الكرسي موضع القدمين»، و«ضحك ربنا»، وحديث «أين كان ربنا» فقال: هذه أحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء، بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق، لا نشك فيها، ولكن إذا قيل لنا: كيف وضع قدمه؟ وكيف يضحك؟ قلنا: لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره»(٧).

---

(١) المصدر السابق(ص/٣٦) .

(٢) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٣)خلق أفعال العباد(ص/٣٢)، والسنة لعبد الله بن أحمد(١/١٠٥رقم١٠) .

(٤) ذكره البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٢)، ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/١٣٠رقم٧٧)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور(٤/٦٥٧) إلى ابن المنذر وأبي الشيخ.

(٥) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٩٥)، وصححه.

(٦) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء(٩/١١١)، وأبو الفضل الرازي في أحاديث في ذم الكلام وأهله(ص/١٠٢)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله(٢/٩٥) وإسناده صحيح.

(٧) كتاب الصفات للدارقطني(ص/٣٩-٤٠رقم٥٧)، والأسماء والصفات للبيهقي(٢/١٩٨رقم٧٦٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي(٣/٥٢٦رقم٩٢٨)، والعلو للذهبي(١/١٧٣).

وروى أبو بكر الخلال في «السنة»: أخبرني عبيد الله بن حنبل، أخبرني حنبل بن إسحاق، قال: قال عمي -يعني: أحمد بن حنبل-: «نحن نؤمن أن الله تعالى على العرش استوى، كيف شاء، وكما يشاء، بلا حَدٍّ، ولا صفة يصفها الواصفون، أو يحدها أحد، وصفات الله له، ومنه، هو كما وصف نفسه: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾[الأنعام:١٠٣]، وهو ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ﴾ [الأنعام:٧٣]، و﴿ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[البقرة:١٠٩]»[(١)].

والنقول في هذه الأبواب عن السلف والأمة كثيرة.

قال الشيخ أبو المعالي صدر الدين الأذرعي: «وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في ذلك قولان، وممن قال إنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة: عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط»[(٢)].

قلت: الحق ما أشرنا إليه من التفصيل، والجهمية طوائف ليسوا على قول واحد، منهم المعطلة الذين يقولون: ليس فوق العرش إله، وكونه كناية عن (الوجود)، وهذا قول دعاتهم، الذين ظهروا في أيام سلف الأمة؛ فقهوا ذلك منهم، فلم يشكوا أنهم زنادقة، وأن **(ق٣٠٨/ب)** لا تقبل توبتهم.

ومنهم من لم يشاركهم في العقد إلى نفي وجوده، ولكن يوافقونهم على أصولهم في تعطيله عن صفاته الفعلية، أو نفي صعود عظمته، أو سائر صفاته الذاتية، لأمر أفرغوه في قالب التنزيه له، فتضطرب أقوالهم، (وكلامهم) متناقضين بين النفي والإثبات، ومنهم من لم يقصد إلى تعطيله عن أفعاله، لكن عن الحكمة، فوافقهم في القول بالجبر، فوافق غرضهم في إبطال الأوامر والنواهي، ومنهم من لم (يحسن) هذا من قوله إلا أنه يشاركهم في نفي الرؤية، ونفي الصفات (المركبة) [(٣)] أو في نفي كلامه خاصة.

ومنهم من لم يوافقهم على أصولهم في نفي الصفات أو الأفعال، بل كان من أهل الإثبات، ويوافق أخصامهم من المقاتلية، فيقع في التجسيم، لكن يوافقهم على إرجائهم، أن النية تجزي عن الإقرار.

---

(١) عزاه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٣١) للخلال في السنة.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية(ص/٥٩١).

(٣) لم أتبين هذه الكلمة في الأصل فلعلها المركبة: أي التي هي من صفات الذات كاليد والقدم ونحو ذلك، أو (المرئية) فلم أفهمها بهذه القراءة.

وكانت المقاتلية تجعل كل من خالفها جهمياً، كما تجعل الجهمية في اصطلاحها أهل الإثبات مجسمة ومشبهة.

وكان من القدرية والمعتزلة من ينازع أهل السنة، ويوافق الجهمية في بعض الألفاظ، وجعلت طوائف من الجهمية توافق أهل السنة وأهل الإثبات على ألفاظهم في بعض مواضع النزاع، وتنزلها في اصطلاحها على معانٍ أخر، مما يدورون عليه، حتى إذا أنكره عليهم من تنبه لكيدهم، جعلوه جهمياً ليصدوا الناس عنهم، وليلبسوا عليهم دينهم، فنشأ منه ما نشأ، كما ذكر ذلك كله بتفاصيله، وأول ما فشا كلام جهم في السالمية، والقدرية،(...)[1].

وكان يغلب على قدماء الشيعة مذهب التشبيه، وغلو الإثبات، وكان هشام بن الحكم أول من أطلق القول بأن الله تعالى جسم، كذلك نقله شيخ الإسلام ابن تيمية، كأنه لم يثبت ما حكي في ذلك عن مقاتل بن سليمان.

وهو من مشهور قول هشام، وابن علية، وعامة أصحابه، إلا ما كان من أبي جعفر شيطان الطاق، فإنه من الجهمية، وقال: ليس بجسم، ولم يرده أيضاً، (...)[2] أن الجسم في اللغة هو البدن والجثة.

وقد كان هشام بن الحكم يوافقهم في نفي الصفات (...)[2]

وكان أبو جعفر على الإثبات، وكانوا يردون على الجهمية في سائر أخطائهم(...)[2] فيه كثير من أصحابهم.

وكان أبو الهذيل حمدان بن الهذيل العلاف البصري، مولى بني عبد القيس، شيخاً معظماً عندهم، بما أخذه عن عثمان بن خالد الطويل، عن واصل، وكان هواه مع الجهمية، فأدخل من تعطيلهم على أصحابه ما أمكنه.

وكان يقول: إذا قيل إن الله لم يزل سميعاً بصيراً، أو آمراً ناهياً، أو خالقاً رازقاً، والمعنى أنه لم يزل سيسمع وسيبصر وسيأمر وسينهى وسيخلق وسيرزق، وهو حي بحياة، عالم بعلم، قادر بقدرة، لكن حياته وعلمه وقدرته هي ذاته، وليس يقدر على فعل أو كلام يبرز من ذاته، وإنما قدرته هي صلاحية الإرادة لا لمرجح، وحصول المراد بدون غرضه، ولا قدرة له على أفعالِ العباد، وأن ينسب إليه ما لا صنيع لهم فيه، ولا معنى لحكمته إلا ما وجب عليهم من مصلحتهم، بدون أن يعود إليه من ذلك شيء، و(يخلق) كل ما هو كائن مما لا صنع لهم

(١) طمس في الأصل.

فيه، لكن لا (تصف) ذاته بالإرادة، بل تكون إرادته لا في محل، وتخليقه قول «يكون» لا في محل.

لا تنتهي مقدوراته، ولا يلزم منه فناء الجنة والنار، لكن تفنى الحركات، (ق٣٠٩/أ) وقد تأولها على الأوضاع وأنكر المقدار لأنه من أحكام الموجودات، وقال كل ما يوجد من الأعيان والأجسام فهو مركَّبٌ من مواد لا تتجزأ (فما ثمة) [1] تختلف بالأغراض، وأنكر العظمة في صفات الباري إلا بمعنى أنه إن أراد أن يُعَظَّم فخلق تعظمياً يقوم بالخلق.

ووافق جهماً: أنه ليس فوق العرش، بل في كل مكان.

(...) [2] إلا يعقوب الشحام: القول بالمعدومات الثابتة في الخارج.

وقال أبو المعتمر معمر بن عباد السلمي العطار: «إنه ليس في كل الأمكنة أو بعضها، وليس محايثاً للعالم ولا فوقه»، ووافقه أبو عثمان الجاحظ، وآخرون.

وكان أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان وأصحابه كالحارث بن أسد المحاسبي يقولون إنهم نفوه نفياً مستوياً، وينكرون على المعتزلة قولهم الصفات عين الذات، لكنهم قالوا ليست عينه ولا غيره.

وقالوا: يعلم كل شيء بعلم واحدٍ قديم، وهذا قولهم في سمعه، وبصره، وكلامه، وإرادته، وسائر صفاته، فدار كلامهم على نفي ما يقوم به من الأفعال الاختيارية.

وهذا طريقة عبدالعزيز بن يحيى الكناني المعروف بـ«الغول»، في قوله المشهور عنه[3].

واختاره جعفر بن حرب الهمداني، من المعتزلة البغداديين، وكان قد تلمذلأبي الهذيل العلاف، فمال مع أصحابه.

---

(١) كذا قرأتها.

(٢) أربع كلمات غير واضحة.

(٣) وهذا فيه نظرٌ، وقد بيَّن شيخ الإسلام أن عبد العزيز الكناني على طريقة السلف في إثبات الأفعال الاختيارية.

وكان بشر به غياث المريسي، وضرار بن عمرو الغطفاني، وحفص بن الفرد، وأبو عبد الله النجار، وأصحابهم، مع من يقول: «الصفات عين الذات»، فيقولون: عليم بذاته، مريد بذاته، وكذا في سائر صفاته، وينكرون أنه تعالى عالم بعلم، أو مريد بإرادة، أو سميع بصير بسمع وبصر.

وغلا النجار وأصحابه في ذلك حتى قالوا: عالم بلا علم، مريد بلا إرادة.

ويذكر عن ضرار أنه قال: هو عالم بكل شيء أي: لا يجهل.

واتفقوا جميعاً على أن القرآن مخلوق.

وكان النجار وأصحابه يصرحون أنه خلقه في غيره، ويقولون: هو بذاته في كل مكان، وهو المشهور عن المريسي.

وكان أول من ذُكِرَ برأي جهم من أهل العراق من غير المعتزلة: أبو داود سليمان بن عمرو النخعي الكوفي، ثم البغدادي.

قال أبو معمر القطيعي[١]: «أخذ بشر المريسي رأي جهم، من أبي داود النخعي».

وجعله ابن خبَّاب قدرياً، ولم يكن من أهل العلم والفقه، لكنه كان رجلاً يتعبد، ويتقشف، ويروي عن أبان بن أبي عياش الزاهد[٢]، وطبقته، ويكذب في الحديث، حتى قال ابن عدي: «أجمعوا على أنه يضع الحديث»[٣].

وكان أقدم من اشتهر بذلك من أهل الحجاز أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، وهو من علماء الحديث على سوء بدعته، له كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك، توفي سنة أربع وثمانين ومائة[٤].

---

(١) إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهلالي، أبو معمر القطيعي، أصله هروي: ثقة، مأمون. مات سنة:٢٣٦هـ تقريب التهذيب(ص/١٠٥).

(٢) أبان بن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي: متروك. مات في حدود سنة١٤٠هـ. تقريب التهذيب(ص/٨٧).

(٣) الكامل في الضعفاء(٣/٢٤٩).

(٤) انظر: تهذيب الكمال(٢/١٨٤-١٩١).

قال إبراهيم بن عرعرة: سمعت يحيي بن سعيد يقول: سألت مالكا عنه أكان ثقة في الحديث؟ فقال: لا، ولا في دينه.

وقال بشر بن المفضل: سألت فقهاء المدينة عنه ،فكلهم يقولون: كذاب، أو نحو هذا.

وقال هارون بن عبد الله الزهري: كنا نسمي إبراهيم بن أبي يحيى ونحن نطلب الحديث: خرافة.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت علياً–يعني: ابن المديني– يقول: «إبراهيم بن أبي يحي كذاب، وكان يقول بالقدر».

وقال أبو همام السكوني: «سمعت إبراهيم بن أبي يحيى يشتم بعض السلف».

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «فيه ضروب من البدع، فلا يشتغل بحديثه».

وقال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: «فيه ثلاث خصال: كان كذابا، وكان قدريا، وكان رافضياً».

وقال لي نعيم بن حماد: أنفقت على كتبه خمسين ديناراً، ثم أخرج إلينا يوماً كتاباً فيه القدر، وكتابا آخر فيه رأي جهم، فدفع إليَّ كتابه في رأي جهمٍ، فقرأته، فعرفته، فقلت: هذا رأيك؟ قال نعم، فحرقت بعض كتبه، وطرحتها.

وروى أبو طالب، عن أحمد بن حنبل قال: تركوا حديثه، قدري، معتزلي، يروي أحاديث ليس لها أصل.

وروى عبد الله بن أحمد، عن أبيه، قال: «قدريٌّ، جهميٌّ، كلُّ بلاء فيه، ترك الناس حديثه».

وقال الربيع بن سليمان: سمعت الشافعي يقول: كان إبراهيم بن أبي يحيى قدرياً.

قال يحيى بن زكريا بن حيويه: (٣٠٩/ب) فقلت للربيع فما حمل الشافعي على الرواية عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر من السماء –أو قال: من بعد– أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث.

وقال الربيع: «كان الشافعي إذا قال: حدثنا من لا أتهم، يريد به إبراهيم بن أبي يحيى».

وقال أبو أحمد بن عدي: سألت أحمد بن محمد بن سعيد يعني: ابن عقدة الرافضي الحافظ: قلت له: أتعلم أحدا أحسن القول في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ فقال:

نعم، حدثنا أحمد بن يحي الأزدي قال: سألت حمدان الأصبهاني واسمه: محمد بن سعيد، قلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم.

وقال ابن عقدة: نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيراً، وليس هو بمنكر الحديث.

وقال ابن عدي: هو كما قال ابن عقدة، قد نظرت إلى الكثير من حديثه، فلم أجد له حديثا منكراً، إلا عن شيوخ يحتملون، وقد حدث عنه الثوري، وابن جريج، والكبار.

قلت: وروى عنه محمد بن الحسن في المسانيد، وكانوا يروون عن الضعفاء، فكان ماذا؟!

قال ابن حبان: «كان يرى القدر، ويذهب إلى كلام جهم ويكذب مع ذلك في الحديث»، قال: «وأما الشافعي فإنه كان يجالس إبراهيم في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره فأخذ يصنف الكتب المبسوطة، احتاج إلى الأخبار، ولم تكن معه كتبه، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، وربما كنى عنه، ولا يسميه في كتبه»، إلى أن قال: «وروى إبراهيم، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل»، أخبرناه إبراهيم بن على [بن عبد العزيز العمرى، ثنا المؤمل][١]، حدثنا بسطام بن جعفر الموصلي، حدثنا إبراهيم» فذكره[٢].

قلت: يعني: أن الحديث معروف برواية موسى بن وردان، عن أبي هريرة، فجعله إبراهيم ابن أبي يحيى عن صفوان، عن سعيد بن يسار، عنه.

وقال أبو حفص[٣] أحمد بن محمد الصفار سمعت يزيد[٤]، (ورأى)[٥] إبراهيم بن أبي يحيى يحدث فقال: «لو ظهر لهم الشيطان لكتبوا عنه»[٦].

وقال أبو محمد الدارمي: «سمعت يزيد بن هارون يكذِّب إبراهيم بن أبي يحيى».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وبدله كلمة واحدة هي: «بالموصل»، تبعاً للمطبوع من كتاب ميزان الاعتدال(١/١٨٥)، والمثبت من المجروحين لابن حبان(١/١٠٧).

(٢) المجروحين(١/١٠٥). تهذيب الكمال(٢/١٨٧).

(٣) في الأصل: جعفر، والمثبت من: الكامل، وتهذيب الكمال.

(٤) يزيد بن زريع.

(٥) في الأصل: (قال ثنا) كذا قرأتها. والمثبت من: الكامل، وتهذيب الكمال.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال(١/٢١٧)، وتهذيب الكمال(٢/١٨٧).

وقال البخاري: «تركه ابن المبارك والناس»[1].

وقال النسائي (والدارقطني وغيرهما)[2]: متروك.

وقال الحافظ الزيلعي فيه: «أحد العلماء الضعفاء، وذكر ما كان من توثيق الشافعي وابن الأصبهاني له، فقال: والجرح مقدم».

قلت: هو ممن لا يشك في ضعف حديثه، وسوء بدعته، ولكن لم يبلغنا ما الذي (ذهب) إليه من رأي جهم، ويشبه أن يكون قوله كقول المريسي أو أقرب، وكلاهما من شيوخ الإمام الشافعي، صحب هذا في حداثته بالحجاز، فكان يأخذ عنه في الحديث، وصحب ذلك في كبره بالعراق، فتلمذ له في الفقه، وكان نزيله[3]، وكان يلين القول فيهما.

أما ابن أبي يحيى فقد عرفت قوله فيه، وأما المريسي فإنه لم يتكلم فيه بشيء يشينه، غير أنه لا يحبب له اشتغاله بالكلام، وهذا يدل على أنه لم يكن واقفاً على حقيقة كلامه، ولا يصدق ما قيل عنه.

فأخرج أبوبكر الخطيب البغدادي، من طريق أبي بكر الباغندي في كتابه، حدثنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: دخلت بغداد فنزلت على بشر المريسي، فأنزلني في غرفة له، فقالت لي أمه: لم جئت إلى هذا؟ قلت: أسمع منه العلم، فقالت: هذا زنديق[4].

ومن طريق دعلج بن أحمد حدثنا ابن خزيمة: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: أخبرني الشافعي قال: كلمتني أم المريسي أن أكلم المريسي أن يكف عن الكلام، فلما كلمته دعاني إليه، فقال إن هذا دين. قال: فقلت: «إن أمك كلمتني أن أكلمك»[5].

ومن طريق زكريا بن يحيى الساجي، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا الحسين بن علي الكرابيسي، قال: أتت أم بشر المريسي إلى الشافعي، فقالت: يا أبا عبد الله، أرى ابني يهابك، ويحبك، وإذا ذكرت عنده أجلك، فهل نهيته عن هذا الرأي الذي هو فيه، فقد

---

(١) التاريخ الكبير(٣٢٣/١).

(٢) غير واضحة في الأصل، وممن وصفه بأنه متروك: النسائي، والدارقطني، ويعقوب بن سفيان الفسوي. تهذيب التهذيب(١٣٧/١-١٣٩).

(٣) هذا فيه مبالغة، وهو لم ينزل عنده إلا يسيراً.

(٤) تاريخ بغداد(٥٩/٧).

(٥) تاريخ بغداد(٥٩/٧).

عاداه الناس عليه، ويتكلم في شيء يواليه الناس عليه، ويحبونه. فقال لها الشافعي: أفعل، فشهدت الشافعي وقد دخل عليه بشر، فقال له الشافعي: أخبرني عما تدعو إليه، أكتاب ناطق، أم فرض مفترض، أم سنة قائمة، أم وجوب عن السلف البحث فيه، والسؤال عنه؟ فقال بِشرٌ: ليس فيه كتاب ناطق، ولا فرض مفترض، ولا سنة قائمة، ولا وجوب عن السلف البحث فيه، إلا أنه لا يسعني خلافه، فقال له الشافعي: أقررت على نفسك بالخطأ، فأين أنت عن الكلام في الفقه والأخبار، يواليك (ق٣١٠/أ) الناس عليه، وتترك هذا، قال: لنا نهمة فيه، فلما خرج بِشرٌ قال الشافعي: لا يفلح.

ومن طريق داود بن علي الأصبهاني، حدثنا أبو ثور سمعت الشافعي يقول: قلت لبشر المريسي: ما تقول في رجل قُتِلَ وله أولياء صغار وكبار، هل للأكابر أن يقتلوا دون الأصاغر؟ فقال: لا، فقلت له: فقد قتل الحسن بن علي بن أبي طالب ابنَ ملجم، ولعلي أولاد صغار، فقال: أخطأ الحسن بن علي. فقلت: أما كان جواب أحسن من هذا اللفظ؟! قال: وهجرته من يومئذ.

هذا كلا ما تكلم فيه الشافعي، فهو يدل على أنه لم يكن يتهمه على الدين، بل لم يكن من أهل بدع العقائد عنده، ولعله كان يخفي مقالته عنه، (لكنه) مبتدع، ظاهر الابتداع، حتى اختلف الناس في كفره.

وكان قد سمع الحديث من حماد بن أبي سلمة، وسفيان بن عيينة، وأبي يوسف القاضي، وكان يتفقه عليه، ثم ظهر منه ما ظهر، فهَمَّ به القاضي رحمه الله تعالى، وطلبه، فاختفى بشرٌ، (وجيء) ببعض أصحابه، ثم أُخِذَ فأظهر التوبة، فاستتابه أبو يوسف في قصة مشهورة، رواها ابن أبي حاتم وغيره.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا الحسن بن علي بن مهران، حدثنا بشار بن موسى الخفاف، قال: جاء بشر بن الوليد الكندي إلى القاضي أبي يوسف، فقال له: تنهاني عن الكلام، وبشر المريسي وعلي الأحول وفلان يتكلمون؟!

قال: وما يقولون؟ قال: يقولون: الله في كل مكان.

فقال أبو يوسف: عَلَيَّ بهم فانتهوا إليهم، وقد قام بشر، فجيء بعلي الأحول، وبالآخر شيخ، فقال أبو يوسف-ونظر إلى الشيخ-: لو أن فيك موضع أدب لأوجعتك، فأمر به إلى الحبس، وضرب الأحولَ وطوَّفَ به»(1).

[ويقال: إنه قبض على بِشْرٍ بعد صاحبه، فألقي في السجن، وهَمَّ القاضي بعقوبته، حتى فرَّ منه إلى البصرة، ذكر ذلك صاحب كتاب الرد على الجهمية، في نقضه، أبو سعيد الدارمي الحافظ في رده عليه(2)، فحرره] (3).

وروى الخطيب البغدادي: من طريق بشار بن موسى: سمعت أبا يوسف القاضي يقول لبشر المريسي: «طلب العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار رأسا في الكلام قيل: زنديق، أو رمى بالزندقة، يا بشر، بلغني أنك تتكلم في القرآن، إن أقررت لله عِلْماً خُصِمْتَ، وإن جحدت العلمَ كفَرْتَ»(4).

وذكر القاضي أبو العلاء صاعد بن محمد: حدثنا القاضي الإمام بشر بن الوليد الكندي، ما أخرجه الخطيب، من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: أخبرت عن بشر بن الوليد قال: كنت جالساً عند أبي يوسف القاضى، فدخل عليه بشر المريسي فقال له أبو يوسف: أخبرنا إسماعيل، عن قيس، عن جرير، عن النبي ﷺ: «سترون ربكم، لا تضامون في رؤيته، كما تنظرون إلى القمر ليلة البدر»، ثم قال أبو يوسف: إني أؤمن بهذا الحديث، وأصحابك يكفرون به».لفظ أبي العلاء(5).

وقال الخطيب في روايته: «وأصحابك ينكرونه، وكأني بك قد شغلت على الناس خشبة باب الجسر، فاحذر»(6).

(1) العلو للذهبي(ص/151).

(2) انظر: النقض على بشر المريسي(1/544، 2/664).

(3) ما بين المعقوفين من الهامش.

(4) تاريخ بغداد(7/61).

(5) الاعتقاد لصاعد بن محمد(ص/144-145).

(6) انظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد(1/171رقم203)، وتاريخ بغداد(7/65-66).

و بهذا الإسناد إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: كنا نحضر مجلس أبي يوسف، فكان بشر المريسي يجيء، فيحضر في آخر الناس، إلى أن قال له أبو يوسف: لا تنتهي حتى تُفْسِدَ خشبة[١].

وقال أبو بكر المروذي: سمعت أبا عبد الله يعني: أحمد بن حنبل، ذكر بِشْراً، فقال: كان أبوه يهودياً، وكان بشر يستغيث[٢] في مجلس أبي يوسف، فقال له أبو يوسف: لا تنتهي حتى تفسد خشبة[٣]. أي: تصلب .

ونقل الحافظ الذهبي، عن يحيى بن علي بن عاصم، قال: كنت عند أبي فاستأذن عليه المريسي، فقلت له: يا أبه، مثل هذا يدخل عليك؟ قال: وما له؟ قال: إنه يقول: القرآن مخلوق، ويزعم أن الله معه في الأرض، وكلاما ذكرته، فما رأيت اشتد عليه مثل ما اشتد في أن الله معه في الأرض، وأن القرآن مخلوق[٤].

لكن جاء عن محمد بن شجاع الثلجي: ناظرت بشراً المريسي في العرش، أن الله فوقه، فقال لي بشر: لا أقول إنه على عرشه كمخلوق على مخلوق.

وهذا إلى الإقرار بعلوه في الجملة أظهر منه في نفي ذلك، على أنه (نقل) أنه كان يقول في سجوده: سبحان ربي الأعلى الأسفل، فنص الأصحاب على كفر من قال مثل قوله[٥].

وأستبعد أن يكون ذلك من قوله.

وحكى الحافظ الذهبي عن أبي علي الكواكبي (ق٣١٠/ب) حدثني جرير بن أحمد بن أبي داود، قال: حدثني سلمويه بن عاصم قاضي هجر، قال: كتب بشر المريسي إلى منصور بن عمار يسأله عن قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ فكتب إليه: استواؤه غير محدود، والجواب فيه تكلف، ومسألتك عن ذلك بدعة، والإيمان بجملة ذلك واجب[٦].

---

(١) تاريخ بغداد(٧/٦٣).

(٢) أي يرتفع صوته ويصيح لكثرة لجاجه، وفي ميزان الاعتدال: يشغب.

(٣) ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٢/٣٥)، وتاريخ الإسلام(١٥/٨٧).

(٤) العلو(ص/١٥٧)، وانظر: اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٣٥).

(٥) كتب بعد هذا نحو ستة أسطر ثم ضرب عليها.

(٦) العلو(ص/١٥٤).

وهذا يدل أنه كان يبحث عنه ويسأل، ويحتمل أن يكون (مقولة حيران مخلط، ولا يعتمد على شيء منه)[١] فيتنهي إلى الوقف والحيرة، كما هو شأن كثير من أئمة الكلام.

وقد ذكر البخاري في كتاب «الأفعال» عن يزيد بن هارون، أنه قال: المريسي أحقر من أتاني[٢].

وحكى عبد الله بن محمد، عن سفيان بن عيينة أنه سماه الدُّويبة[٣].

وعن محمد بن عبيد أنه سماه الخبيث[٤].

وقال وكيع بن الجراح: سَيِّءٌ ببغداد يقال له المريسي، يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه[٥].

وذكر علي بن المديني إنما كانت غايته أن يدخل الناس في كفره[٦].

وقال قتيبة بن سعيد: بشر المريسي كافر.

وقال أبو زرعة الرازي: بشر المريس زنديق.

وقال يزيد بن هارون الجواربي والمريسي كافران، ثم ضرب مثلاً للجواربي فقال: إنما داود الجواربي عبر جسر واسط، فانقطع الجسر فغرق من كان عليه، فخرج الشيطان فقال: أنا داود الجواربي.

قلت: وكان داود الجواربي رافضياً، مشبهاً، يقول: يد كيدي، وقدم كقدمي،، فكفره يزيد بن هارون، من أجل ذلك، وسوى بينه وبين المريسي.

وذكره الخطيب في ترجمة المريسي، وقال: حكى عنه أقوال شنيعة أساء أهل العلم قولهم فيه، وكفره أكثرهم من أجلها[٧].

---

(١) لم تظهر لي قراءته جيداً.

(٢) خلق أفعال العباد(ص/٣٥).

(٣) المصدر السابق(ص/٣٣).

(٤)المصدر السابق(ص/٣٣).

(٥) خلق أفعال العباد(ص/٣٤).

(٦)المصدر السابق (ص/٣٤).

(٧) تاريخ بغداد(٧/٥٦).

وقال السمعاني: حكى عنه أقوال شنيعة، ومذاهب مستنكرة إلى أهل العلم، كفره أكثرهم لأجلها[١].

قال: وكان بينه وبين الشافعي مناظرات.

وإليه ينسب الطائفة من المرجئة، التي أعيان (..)[٢] المريسية، وفي ذلك الإشارة إلى أنه ليس كل ما قيل عنه، وكل ما نقل عنه إلى أهل العلم الذين كفروه مما صح فيه، والذين يصح عنه أنه كان صاحب كلام، قد جرد القول بخلق القرآن، ويرجئ الإقرار عن التصديق في الإيمان، ويخلط بين مذهب القدرية والمجبرة في أفعال العباد، على ما ذكرناه في موضعه.

قال الذهبي: «مبتدع ضال، لا ينبغي أن يروى عنه، ولا كرامة»، وذكر ما قيل عنه، قال: «وقد كان بِشرٌ أخذ في دولة الرشيد وأوذي لأجل مقالته»[٣]. يعني: أذية القاضي أبي يوسف (وإدخاله الحبس) حتى فر إلى البصرة، وقيل بلغ الرشيد فراره، وأنه يقول: القرآن مخلوق، فقال: «عَلَيَّ إن أظفرني الله به، لأقتلنه قتلة ما قتلها أحد قط»[٤]، فكان بشر يتوارى أيامه. حكاه ابن الجوزي[٥].

والصحيح ما قدمناه: وأنه رجع من البصرة، واستتابه القاضي أبو يوسف، ومعلوم أن الشافعي إنما قدم العراق بعد وفاة أبي يوسف رحمه الله تعالى، فنزل عليه، وكان يأخذ عنه الفقه، وذلك في أيام الرشيد، فكيف يصح أنه كان يتوارى في أيامه؟!

إنه لم يكن يتوارى في أيامه، لكن يظهر التوبة، ويخفي قوله، نعم كان الظهور في أيام الرشيد لأهل الفقه، وأئمة أهل السنة، فلا يستطيع أهل الأهواء معهم أن يظهروا مقالتهم.

فكان الإمام أبو يوسف من أشد الناس على الجهمية، ومعه الإمام أبو عصمة الجامع في خراسان،وكذلك محمد بن الحسن، وأصحابه، مثل أبي حفص الكبير في بخارى، وأبي سليمان الجوزجاني في العراق، وهشام بن عبيد الله الرازي في الري، وقد حبس رجلا في التجهم، وأبى

---

(١) الأنساب(٢٦٧/٥) ونص عبارته: «وحكي عنه أقوال شنيعة، ومذاهب مستنكرة، أساء أهل العلم قولهم فيه بسببها، وأكفره أكثرهم لأجلها».

(٢) كلمة غير واضحة.

(٣) ميزان الاعتدال (٣٥/٢).

(٤) ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة(٢١/١)، والخطيب في تاريخ بغداد(٦٤/٧).

(٥) المنتظم(٣٢/١١).

أن يطلقه حتى يشهد أن الله على عرشه، بائن من خلقه، في قصة مشهورة رواها ابن أبي حاتم، وغيره[١].

وعند الذهبي من طريق البويطي: سمعت الشافعي يقول: ناظرت المريسي في القرعة، فذكرت له فيها حديث عمران بن حصين،فقال: هذا قمار، فأتيت أبا البختري القاضي، فقلت له ذلك، فقال له: يا أبا عبد الله، شاهد آخر وأصلبه[٢].

قلت: وليس هذا من مسائل الجهمية، لكن أعظم أبو البختري أن يقول بعد ذكر الحديث: هذا قمار.

وحكى البيهقي وغيره: أن الشافعي كان يناظر أبا يحيى حفص بن الفرد، وكان حفص ممن يؤمن بالقدر، ويقول: الصفات عين الذات، وقال: القرآن مخلوق، فألزمه الشافعي القول بثبوت علمه تعالى، فصار حفص يقول: لا يجهل، فقال له الشافعي: «نصفك مؤمن، ونصفك كافر» أو قال: «كفرت بالله العظيم»[٣].

فحكى البيهقي، عن الربيع بن سليمان قال: فلقيت حفصاً، فقال: «الشافعي أراد قتلي»[٤].

وقال أبو بكر المروذي: قال أحمد بن حنبل: شهدت على ضرار عند سعيد بن عبد الرحمن القاضي يأمر بضرب عنقه، فهرب[٥].

وقيل: إن يحيى بن خالد البرمكي أخفاه. نقله الذهبي[٦] (..)[٧]، ولم يذكر ما الذي شهد شهد عليه به.

وقال: «معتزلي جَلْدٌ، له مقالات خبيثة، قال: يمكن أن يكون جميع من يظهر الإسلام كفاراً في الباطن، لجواز ذلك على كل فرد منهم في نفسه»[١].

(١) عزاه إليه: شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية(٢/٥٢٦)، والذهبي في العلو (ص/١٦٩رقم٤٥٧).

(٢) تاريخ بغداد(٧/٦٠).

(٣)الأسماء والصفات للبيهقي(١/٦١٣) وتاريخ بغداد(٧/٦٠).

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي(١/٦١٢)، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء(١٠/٣٢).

(٥) ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال(٣/٤٥٠).

(٦) سير أعلام النبلاء(١٠/٥٤٥) .

(٧) كلمة لم تتضح لي.

قلت: وهل هذا لا يقوله عاقل؟!

لكنْ كثيرٌ من أهل الكلام والمنطق لا يفرقون الإمكان الذهني (ق٣١١/ب) من الإمكان الخارجي، بل لا يفرقون ما في الذهن مما في الخارج، فيقع منهم مثل هذا، وأطمّ.

والمقصود أن الظهور كان في أيام الرشيد، لأهل السنة والإثبات، وكذلك أيام ابنه الأمين رحمهما الله تعالى وكانت الجهمية يقذفون من كل جانب، فيخفون ما يخفونه في صدورهم، لا يستطيعون إظهاره، حتى جاء المأمون (بعساكره) من خراسان، وغلب على المملكة، وعدل عن السنة إلى البدعة، وإلى أهل الأهواء، وصحبته من ترجم له كتب الفلاسفة الأوائل، ممن كان يرى رأيهم، مثل: سهل بن هارون بن راهبون، الملقب «بزرجمهر»[٢]، وحنين بن إسحاق الطبيب، وأبي معشر البلخي المنجم، ويحيى النحوي، ويعقوب بن إسحاق الكندي، وهو شرُّ القوم، وكان شيخاً معظماً عندهم، طويل اللحية، يحذو في الفلسفة حذو أرسطاليس صاحب منطق اليونان، ويختار أقواله من بين أقوالهم، من عظمة جهله، وقلة عقله، وكانت حكمة أرسطو هي الحكمة المموهة، بما أخذ علومه من أفلاطون، إمام المعطلة الدهرية، من شر أصحاب المعقولات المجردة، وأقليدس (..) إمام أصحاب المغلطيات السوفسطائية، فبثها في الناس، وتشبث بها أهل الكلام المذموم من الجهمية، والقدرية.

وكان أهل السنة ينكرون عليهم ما استطاعوا له، فيكر عليهم سائر طوائف المسلمين، ويرجع نعيم بن حماد الخزاعي، [و]ألَّف في الأصول ثلاثة عشر كتاباً في الرد عليهم، لكنه حدَّث بما لم يصح في الصفات، فينسب إلى (أنه) من المشبهة.

على أن البخاري قال: سمعت نعيم بن حماد يقول: من شبه الله بخلقه فقد كفرَ، ومن أنكر ما وصف نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله تعالى به نفسه، ولا رسوله ﷺ تشبيهاً.

وكان نعيم قبل ذلك جهمياً، ثم طلب العلم، وصحب الإمام أبا عصمة نوح بن أبي مريم، وكان كاتبه، فبين له فساد أقوالهم، حتى رجع عنها.

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٣/٤٥٠).

(٢) وهذا اللقب نسبة إلى وزير أنوشروان الفارسي واسمه: بزرجمهر، وكان ذكياً، ومن المشهورين بالحكمة، وقتل بعد وفاة أنوشروان، قتله كسرى الثاني حفيد أنوشروان. وقد لقب سهل بن هارون : بزرجمهر الإسلام. وهو في الحقيقة زنديق من الزنادقة، على شعوبيته، وبخله. انظر: مقدمة ابن خلدون(ص/٣٣٧)، الوافي بالوفيات(١٦/١٣).

قال أحمد بن حنبل: «منه تعلم نعيم بن حماد الرد على الجهمية»[1].

وقال صالح بن مسمار: سمعت نعيما يقول: «أنا كنت جهمياً فلذلك عرفت كلامهم فلما طلبت الحديث عرفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل»[2].

وكان أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، من أهل الحديث من الشيعة، وممن يرد على الجهمية، وكانت له مناظرات مع بشر المريسي، وأصحابه، ذكر ذلك أحمد بن سيار المروزي في تاريخ مرو، فقال: «قدم مرو غازياً، فلما رآه المأمون، وسمع كلامه؛ جعله من خاصته، ولم يزل عنده مكرماً، إلى أن أظهر المأمون كلام جهم، فجمع بينه وبين المريسي، وسأله أن يكلمه، وكان أبو الصلت يرد على المرجئة والجهمية والقدرية، فكلَّم بِشْراً غير مرة بحضرة المأمون، مع غيره من أهل الكلام، فكل ذلك كان الظفر له وكان يعرف بالتشيع»[3].

قلت: وكذلك جرى بين المريسي وعبد العزيز بن يحيى الكناني من المناظرة بحضرة المأمون، ما اشتهر أمره.

ويقال: كان فيها الظهور للكناني، وكان يقول: القرآن غير مخلوق، (ويأبى) أن الله أحدثه في نفسه، أو في غيره.

ويقول المريسي: بل هو مخلوق، خلقه الله، كما خلق سائر الأشياء، ويأبى أن يقول: خلقه في نفسه، أو في غيره.

فلا يحقق واحد منهما القول بأنه بدا منه قولاً، بمشيئته، وإرادته، كقول أهل السنة والجماعة، بل يدعو كل منهما إلى بدعة، (..) أنهما كانا متواطئين على ذلك[4].

---

(١) تاريخ بغداد(٣٠٧/١٣).

(٢) رواه الخطيب في تاريخ بغداد(٣٠٧/١٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(١٦٤/٦٢)، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٤٥٠/٣)، وفي سير أعلام النبلاء(٥٩٧/١٠).

(٣) رواه الخطيب في تاريخ بغداد(٤٧/١١)، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال(٣٤٨/٤)، وفي سير أعلام النبلاء(٤٤٧/١١).

(٤) وهذا غلط من الشيخ الكنغراوي، فقد كان عبدالعزيز الكناني عن مذهب السلف منافحاً، ومناظرته مفصلة، مبينه، ويثبت فيها أن القرآن كلام الله، تكلم به، وأنه غير مخلوق، وهذا القدر كافٍ في إثبات بعده عن البدعة، ولكنه لم يقل إنه لا يزال فاعلاً في الأزل، وهذا خطأ يظهر أنه لفظي، أو قاله لحسم النزاع وقطع الطريق عليه حتى لا يخرج عن موضوع المناظرة.

وكذلك ناظر أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، وعباد بن سليمان الضمري، صاحب هشام بن عمرو الفوطي، في مجلس المأمون، فكان عباد بن سليمان يقول كقول المريسي، ويقول أبو محمد بن كلاب: القرآن كلام الله، غير مخلوق، وهو معنى واحد قديم، ويأبى أنه من مقدوراته.

فقال عباد بن سليمان: هو نصراني بهذه المقالة[١].

وأنكرها أبو موسى عيسى بن صبيح المزدار، راهب المعتزلة أيضاً، وكان يضلله، ويكفره، ويوافق من قال إنه مخلوق، بدون أن ينكر أنه يتكلم على حقيقة التكلم[٢].

وهو اصطلاح طوائف من أهل الحديث، وأهل الفقه، فكانوا يقولون: الله خالق كل شيء، والقرآن شيء كان بإرادته، فيجعلونه مخلوقاً بهذا المعنى، هو من بدع الأقوال، وليس من بدع العقائد، إلا أنهم فتحوا فيه باباً للجهمية.

وكانت طوائف من أهل الحديث وأهل الفقه لا يفرقون بين قول أهل السنة والجماعة، وبين قول عبد العزيز الكناني، وأبي محمد بن كلاب، فهم يقولون: القرآن غير مخلوق، وربما أدخلوا فيه صوت القارئ، واشتد ذلك على من عرف أمرهم من أهل العلم، فصاروا يتوقفون عن القول: القرآن مخلوق أو غير مخلوق[٣]، فكان ذلك ما جرأ المأمون على أن يحمل الناس على القول بأنه مخلوق، وزين له ذلك أصحاب المريسي منهم: أبو عبد الله (ق٣١١/ب)

(١) الفهرست لابن النديم(ص/٢٥٥).

(٢) وهذا عجيب من الشيخ الكنغراوي، فأولئك الجهمية والمعتزلة إنما دفعهم إلى القول بخلق القرآن هو نفيهم الصفات، لتوهم أن إثبات شيء منها يلزم منه أن الله ﷻ محلٌّ للحوادث، ولأنه يلزم عنده أن يكون مشابهاً للمخلوق، فلذلك قالوا: القرآن مخلوق، فهذا فرع عن نفيهم صفة الكلام عن الله ﷻ، وهذا ما صرح به خالد القسري، لما أراد قتل الجعد بن درهم: «إنه يزعم أن الله لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً»، وهكذا بيَّنَ السلف منهج الجهمية والمعتزلة، وهو نفيهم الصفات عن الله ﷻ.

(٣) مذهب الوقف ناشئ عن الجهل بالقرآن والسنة، أو ناشيء عن هوى، وليس قول ابن كلاب هو سبب مذهب الواقفة، ولكن لتأثرهم بشبه الجهمية، وعدم لزوم غرز علماء السنة، أو لنفاق فيهم، وإلا فالوقف في القرآن مذهب ردئ، وهو تكذيب للقرآن والسنة، فالقرآن كلام الله، وكلام الله صفة من صفاته، وليس من صفات الله شيء مخلوق، فالقول في الصفات كالقول في الذات، فمن يتوقف في القرآن، كمن يتوقف في الله ﷻ فلا يصرح بأنه غير مخلوق، وكمن يتوقف في نفي الولد عن الله ﷻ، تعالى وتقدس عما يقوله المفترون علواً كبيراً.

هذا إن كان وقفه من باب الشك، أما إن كان يقول بأن القرآن كلام الله، ويعتقد بأنه غير مخلوق، لكن يتوقف في إطلاق اللفظ من عدمه، فهذا مبتدع، وليس كافراً.

أحمد بن أبي دؤاد القاضي، وأبو عبد الرحمن أحمد بن يحيى بن عبد العزيز الشافعي، المتكلم، صاحب الإمام الشافعي، (في بغداد) ما هو مشهور، وصار ذلك من أسباب ظهور مقالة الجهمية، والقدرية، وقامت الناس فيها، على ما سنذكره كذلك بتفاصيله إن شاء الله.

مسألة التسلسل

- فصل -

وما كان جهم وأشياعه يدعون إلى سبيل، أو أثر، وإنما جاؤوا بوساوس الشبهات، من زخارف المتفلسفة السوفسطائية، فمسخوا بها عقول من استمع إليهم من أهل الضلالة.

(..)[1] أما المغلطة التي نفى بها دوام الآثار، فهي مغلطة نفي التسلسل، (أولاً وأبداً)[2] قالوا: لو أمكن التسلسل في الحوادث فإنا نعدها (..) من حادث اليوم، ثم نعدها أخرى، فنبدأ مما في الغد، أو مما في الأمس، فيحصل لنا سلسلتان، فنطبق أحديهما على الأخرى، فإن انتهت الناقصة؛ انتهت الأخرى، لأنها لا تزيد عليها إلا بواحد، وإلا لزم مساواة الناقصة للكاملة.

فقيل لهم: إنهما لا تنتهيان، ولا يلزم مساواتهما، لأن (..) فكانت ناقصة في مدتها، ولم تتمحلون تطبيق ما لا ينطبق، وتزعمون أنتم بحصول ما لم تقدروا على إحصائه؟

قالوا: الدين يتوقف على إثبات حدوث العالم، (يتصور)، ولا سبيل إليه إلا بنفي التسلسل بهذه الحجة، ولبسوا ما لبسوا فيه، وكذبوا على العقل والدين جميعاً.

فقيل لهم: دين الرسل أجل من أن يتوقف على مثل هذه الأغلوطة، فإن الصنع والقدرة والتدبير، والحكمة ظاهرة على هذا العالم، لا تخفى على العميان.

وكل أحد يعلم حدوث نفسه وغيره من هذه المركبات بضرورة حِسِّه وعقله، ويعلمون أنهم مخلوقون، وأن الذي خلقهم وخلق غيرهم لم يكن عدماً، لأن العدم لا يُوجِدُ شيئاً، ولا من جنس الجماد، فإن العقل والتدبير ممتنع منه، فيعلمون أن لهم رباً فوقهم، هو علم ضروري فطري، من أجلى البديهيات، لا يشك فيه إلا من فسدت فطرته، وفسد عقله، وتصوره.

فأين الاحتياج إلى حديث الدور والتسلسل، على أن الدور القبلي ممتنع[3]، والتسلسل في العلل والفاعلين[1] ممتنع بضرورة العقول، واتفاق عامة العقلاء.

---

(١) سبعة أسطر طمست فيها أكثر الكلمات.

(٢) كلمتان غير واضحتان، وهذا ما استظهرته.

(٣) قال شيخ الإسلام في الصفدية(ص/١٢) : «..الدور القبلي السبقي: فهذا ممتنع باتفاق العقلاء، مثل أن يقال لا يكون هذا إلا بعد ذاك، ولا يكون ذاك إلا بعد هذا، فهذا ممتنع باتفاق العقلاء، ونفس تصوره يكفي في العلم بامتناعه؛ فإن الشيء لا يكون قبل كونه، ولا يتأخر كونه عن كونه، فلو قيل: إن الشيء لا يوجد إلا بعد أن يوجد؛ لكان هذا ممتنعاً، فكيف إذا قيل: إنه لا يكون إلا بعد ذاك؟! وقيل أيضاً: ذاك لا يكون إلا بعد هذا؟! فإنه يلزم أن يكون قبل قبل نفسه، وبعد بعد نفسه، فلزم الدور الممتنع أربع مرات، فإنه إذا قيل: لا يكون هذا إلا بعد ذاك، كان

لكن ليس كذلك دوام الآثار والأفعال الإلهية، لم يزل ربنا يتكلم، متى يشاء، ويفعل ما يشاء.

وقول شيخهم: ما تقول في الجنة والنار؟ فقال: تفنيان، فلا يبقى مفعول، ولا فاعل يفعل[٢]، فظهر كفره، للخاص والعام، وتتابعت عليه اللعنة من كل جهة، وجعل صدر أصحابه يحاولون الحجة في قول الله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، فرد عليه الناس: بأن لا دلالة فيه على أن الممكنات تزول جميعاً، وتعدم بالكلية، وإنما هو على هلاك الأحياء، وموت النفوس، ومفارقة الأرواح الأبدان.

والمراد بـ«كل شيء» من هذا العالم السلفي، كما في قوله ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]، إلى قرائن كثيرة تخصصه من الكتاب والسنة.

(ق٣١٢/أ) (فخلط) [٣] فيه من (تكلم) فيها من أصحاب النظر، فقال أبو بكر بن كيسان الأصم، مفسر المعتزلة، صاحب هشام بن عمرو الفوطي: «هو على كل ما وجد، دون ما سيوجد»، لأنه لا يسمى شيئاً، في زعم صاحبه، فأنكر أن الجنة والنار مخلوقتان، وبقي هذا اعتقاداً لأشياعه من المعتزلة.

وخبطوا في النصوص الدالة على خلاف قولهم، رداً وتأويلاً.

فقالوا في قوله سبحانه: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[البقرة: ٣٥]، أنهما كانا في بعض بساتين الأرض. وحكى ابن حزم عن القاضي المنذر بن سعد البلوطي الأندلسي، وكان يقر بأن الجنة والنار مخلوقتان، لكن زعم أنها غير التي كانا فيها.

ذاك قبل هذا، وإذا قيل لا يكون ذاك إلا بعد هذا، كان هذا بعد ذاك، لا قبله، فيلزم أن لا يكون هذا إلا قبل ذاك، الذي هو قبل هذا! وأن لا يكون ذاك إلا قبل هذا، الذي هو قبل ذاك! فيكون ذاك قبل ذاك بمرتبتين. ويكون هذا قبل هذا بمرتبتين. فلهذا اتفق العقلاء على امتناع هذا».

(١) قال العلامة ابن القيم في شفاء العليل(ص/٢١١): «والتسلسل في العلل والفاعلين محال باتفاق العقلاء، بأن يكون لهذا الفاعل فاعل قبله، وكذلك ما قبله، إلى غير نهاية. وأما أن يكون الفاعل الواحد القديم الأبدي لم يزل يفعل، ولا يزال، فهذا غير ممتنع».

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/١٦٤)، والملل والنحل(١/٨٧)، والمواقف مع شرحه(٣/٦٦٠).

(٣) في الأصل: تخليط.

ويشهد الكتاب والسنة بخلاف قوله ذلك إن صح ذا عنه، وأقر أبو محمد بن حزم أنهما مخلوقتان، ولا تفنيان، لكن تأول الجنات على السموات، وهي عنده الأجرام الفلكية، التي اشتهر القول بها (أهل الهيأة) اليونانية.

وزعمت المشائية أنها لا تقبل الحركة (والانقسام) [1]، فدار كلام ابن حزم على أنها[2] لا تفنى، وتلك من دسائسه الجهمية، وهي كفرٌ، فإن الله تعالى يقول: ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ﴾[المعارج: ٨]، وقال سبحانه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [الانفطار:١-٢]، وقال ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

وقال بعض أهل التأويل: كل شيء هالك بالنظر إلى ذاته، فالممكن لا يبقى إلا بإبقاء المبقي، ولا يستغني عن تدبير المدبر، وإمساكه، (..)[3]، فحملوا الاستثناء فيه على الاتصال، وهو كذلك لا يحتاج إليه.

وقال أبو الليث في كتاب النوازل، في باب الحكايات: «قال محمد بن الفضل-[لا يُدْرَى: يعني:شيخه ابن الأحنف[4]، أو البلخي العابد[5]، وهو أقدم من طبقة شيوخ شيوخه][6]-: كان أبو مطيع يقول: الجنة والنار تفنيان عندنا، والأشياء كلها، ثم تعودان، وكان أبو معاذ يكفره بذلك، قال محمد بن الفضل: نحن نقول: لا تفنيان، وننكر قول أبي معاذ، حيث كفره بشيء مخلوق، إذ قال: لا يفنى».

وهذا فيه انقطاع، كما ترى، ولا أظنه يصح عن الإمام أبي مطيع، وأستبعد من أبي معاذ أن يتجرأ عليه بالتكفير.

---

(١) في الأصل كأنها: والأليام.

(٢) أي السموات.

(٣) كلمة غير واضحة.

(٤) محمد بن الفضل بن أنيف البخاري، ذكره الذهبي من شيوخ أبي الليث السمرقندي، تاريخ الإسلام(٢٦/٥٨٣).

(٥) هو محمد بن الفضل بن العباس، البلخي، العابد توفي سنة: ٣١٩هـ انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي(٤/٢٢٩).

(٦) ما بين المعقوفين من الهامش.

وقال أبو جعفر العقيلي في الضعفاء-وكان من أشد الناس على الأئمة الحنفية-: [«قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن أبي مطيع البلخي، قال: لا ينبغي أن يروى عنه، حكوا عنه أنه يقول: الجنة والنار خلقتا، فتفنيان، وهذا كلام جهم»(١).

ولم يبين من الذي حكى له ذلك] (٢)(..) حكايته عمن لم يسم فلم (يبرز) رجاله، وهو باطل عمن (حكيت) عنه، (..) وأنهما تفنيان، فقل له: وصف الله نعيمها بقوله: ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣]، فمن قال: هما تفنيان بعد دخول أهلها فيهما كفر بالله، لأنه أنكر (الخلود) فيهما.

ومعلوم أنهما إذا كانتا لا تفنيان بعد دخولهم فهما لم تفنيا قبل ذلك، لأنهما أعدتا لهم، بنص القرآن، فهل يمكن أن تكونا معدتين لهم، ثم تفنيان قبل دخولهم فيها.

نعم اختلف العلماء في موت الملائكة والأرواح عند فناء الدنيا، على قولين، فمن قال: إنهم يموتون، ثم يحيون، قال بمثله في الحور العين، وسائر من خلق في الجنة والنار، إنهم يموتون ثم يحيون(٣)، وجاز أن يكون هذا من قول أبي مطيع رحمه الله تعالى، وهو من الأئمة المجمع على إمامتهم وجلالتهم، أجل من أبي معاذ، وأفقه، [كان ابن المبارك يقول: «أبو مطيع له المنة على جميع الناس»(٤)، يثني عليه في حسن ديانته، وصلابته] (٥)، حاشاه أن (يفتي) بشيء بشيء من البدع.

---

(١) ضعفاء العقيلي(٢٥٦/١).

(٢) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥٩): «الذي عليه أكثر الناس، أن جميع الخلق يموتون حتى الملائكة، وحتى عزرائيل ملك الموت. وروي في ذلك حديث مرفوع إلى النبي ﷺ. والمسلمون واليهود والنصارى متفقون على إمكان ذلك، وقدرة الله عليه؛ وإنما يخالف في ذلك طوائف من المتفلسفة أتباع أرسطو، وأمثالهم، ومن دخل معهم من المنتسبين إلى الإسلام، أو اليهود، والنصارى: كأصحاب «رسائل إخوان الصفا»، وأمثالهم ممن زعم أن الملائكة هي العقول والنفوس، وأنه لا يمكن موتها بحال. بل هي عندهم آلهة وأرباب لهذا العالم، والقرآن وسائر الكتب تنطق بأن الملائكة عبيد مدبرون»، إلى أن قال: «والله سبحانه قادر على أن يميتهم ثم يحييهم كما هو قادر على إماتة البشر والجن ثم إحيائهم». والحديث الذي أشار إليه هو حديث الصور الطويل، وهو ضعيف.

(٤) تاريخ بغداد(٢٢٣/٨).

(٥) ما بين المعقوفين من الهامش.

ولما رأى أبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة الجهمية، شدة نكير العلماء على من قال بفناء الجنة والنار، وأنه لا يسلك على المسلمين، قال: إنهما لا تفنيان، لكن تفنى الحركات، فينقطع العقل والأثر من الله سبحانه، وقلده فيه من قلَّده، كأبي يعقوب الشحام، وأبي عثمان الأدمي، في طائفة، كان من آخرهم يحيى بن بشر الأرجاني.

وهذا كفر آخر، وهو شر من قول جهم.

فقيل لهم: فكيف جاز بقاؤهما بدون تأثير الخالق وتدبيره وإمساكه؟

قالوا: الممكن لا يحتاج إلى المؤثر الآني آن حدوثه، وبقي هذا اعتقاداً لأهل الكلام المذموم، وناقضهم فيه من إخوانهم من قال: إنه لا يحتاج إلى المؤثر الآني حال بقائه، وهذا قول أبي علي بن سينا، وأضرابه من القرامطة، القائلين بقدم هذا العالم، مع اعترافهم بإمكانه، وكونه أثر الخالق في ظاهر قولهم، ويجعلونه قول سلفهم من اليونانيين.

وكلا الفريقين مبطل، فإن الممكن لا معنى له إلا الذي يكون موجوداً (ق٣١٢/ب) في وقت دون وقت، ومحال أن يوجد الأثر المخلوق بدون إيجاد الخالق، أو يبقى بدون إبقائه.

ومعلوم أنه لا يمكن وجوده إلا عقب تأثير المؤثر، لا يراخى عنه، ولا يقارنه، بضرورة العقول، واتفاق كافة العقلاء، حتى ابن سينا في أحد قوليه.

وقيل لأبي الهذيل، وأتباعه: إن كان الممكن غنياً في بقائه عن المؤثر، فكيف أمكن زواله بعد ذلك عندكم، وإنا نشاهد (الفساد والكمون) في الأعيان الممكنة كل يوم، فنراها تزول عن صفاتها اللازمة لذواتها بإرادته لها، (وتحققها) مواد أخر، تخلق منها بقدرة الله ﷻ وحكمته.

ونرى كثيراً من الأعراض تتبدل وتتغير، مع (إمكان) الذات وتحقيقه.

فقال أبو الهذيل العلاف: «الأعراض تتغير مع بقاء المادة والجوهر»، وأراد بها (أجزاء الأعيان) اللازمة للشيء، فأجراها مجرى الأعراض المفارقة، وكابر في المحسوس، المعلوم من الضرورة (العقلية) في المواد المخلوقة.

وكل أجسام العالم تشترك في الجواهر، وتتعاقب عليها (الصور) هي كلها من الأعراض المفارقة، فجعل ما يتصوره في ذهنه من المواد المماثلة، والجواهر المجردة عن أوصافها اللازمة، هي التي في الخارج، فنحا فيها نحو سلفه من الفلاسفة السوفسطائية، وقال: الحركات للأكوان تزول (بنفسها)، لا تبقى زمانين، كالأصوات، وما لم (يحن) (زمانه بنفسه) من

الأعراض الممكنة كالألوان، أمكن زواله بإحداث ضده في محله، إذ لا يمكن اجتماعها، والطارئ لقربه من السبب أقوى من الباقي.

وردَّ بأنه لو كان الأمر كما زعمه لكان الدفع أهون من الرفع[1].

وأشكل على أصحابه زوال الحركة بنفسها إذ لم يرد بها ما يفهمه العقلاء من لفظها، بل كان يفسرها بالسكون في الحيز الثاني.

فقيل له: ذا وضع وليس بالحركة، وقد يبقى.

فزعم جمهوركم أنه لا يبقى، وفسروها بالكون الأول، وقالوا: الكون الثاني سكونه، وظنوا أنهم إذا فسروها كذلك؛ صار الشيء شيئين، واضطربت أقوالهم، في الكون الأول، في الحيز الأول.

وكان شيخهم[2] يقول: الجسم في أول حدوثه كائن ليس بمتحرك، ولا ساكن.

فقلده فيه أكثر أصحابه، وخالفهم أبو هاشم بن أبي علي الجبائي، وقال: هما كونان، لا يخلو منهما الجسم، وكلاهما قد يبقى ولا يزول، إلا بحدوث ضده في محله، ويلزمهم حينها أن يكون لكل عرض ضد، وحدوث الألم يمكن إزالته من الزمن، والتبس عليهم الضد بالقيد، ولبسوا فيهما.

وقالوا: الجواهر لا تتوارد على موضوع واحدٍ، فلم تكن أضداداً.

وأشكل أمرها عليهم، و(طاروا) فَرَقاً، كيف يحتالون على إخفائها، ولم يعلموا أن المواد التي جردوها عن أوصافها اللازمة في أذهانهم، وجعلوها قائمة لم تكن هي التي في الخارج، ولم يكن لها وجود إلا في تقدير أذهانهم، وخيالاتهم الفاسدة.

ثم عول رأيهم على أن الضد عرضٌ وجودي مضاد لسائر الأعراض، والأوصاف، فإذا أراد الله إفناء جسم خلقه فيه، فيفنى سائر أعراضه وأوصافه، ثم يفنى الجسم، في ثاني الحال، (لا تنافي) خلوه عن الأكوان في بقائه.

وانتهى قولهم إلى أنه (بقي يوصف) بالفناء، ولا يزول، حتى يقوم به الفناء في حال بقائه، وأنه لا يخلو عن الأكوان في بقائه، حتى (يعوضها) بعد حدوث فنائه، وهو باقٍ بعدُ ولا يزول، إلا في ثاني الحال.

(١) انظر: المواقف(٢/٢٨٥-٢٨٦).

(٢) يعني: أبا الهذيل العلاف، وذكر قوله عنه: الأيجي في المواقف(٢/١٩٨).

فأنكره عليهم أبو عثمان الجاحظ، وقال: «هذا تعليق بالمحال»، وصار إلى أن زواله ممتنع لذاته، وهو قول أبي الحسن الصالحي، فإنه قال: جاز خلو الجسم عن جميع الأعراض[1].

وقال أبو علي الجبائي، صاحب أبي يعقوب الشحام: «الفناء لا يقوم بالجوهر، لكن يخلقه الله في محل، فيفنى به الجوهر».

وذا أدخل في الامتناع. وجعلوا يتخبطون لأنهم خلطوا ما في الذهن بما في الخارج.

وأراد محمد بن الهيصم الكلام في ترميم مقالتهم، فقال: الجواهر والأعراض تعدم بإعدام الفاعل (ق٣١٣/أ) كما توجد بإيجاده.

وأورِد عليه: أن العدم ليس بشيء يصح أن يكون أثراً للفاعل، وكيف يصح تأثيره فيما هو باقٍ لذاته، غني عنه في بقائه على زعمهم؟!

وكان ابن الهيصم قد تعلق بكلام هؤلاء الجهمية فمال معهم، وهو الذي أفسد متأخري الكرامية، على ما كان فيهم، كما سبقت إليه الإشارة.

وقال أبو القاسم عبد الله بن أحمد الكعبي، صاحب أبي الحسين الخياط: الأكوان قد تبقى، لكن الألوان تزول بنفسها، لا تبقى زمانين، فإذا عدم لونٌ لجوهرٍ، ولم يخلق فيه مثله أو ضده[2].

فلزم منه زوال الجوهر، لأنه لا يخلو عن اللون (في زعمهم).

وقال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري وأتباعه: «الجوهر لا يخلو عن عرَضٍ وضده، (وشيء من أعراضه، وأوصافه) لا يبقى زمانين، لكنها ربما تحددت (بالانتقال)، فإذا خلى عن عرض وضده لزم منه فناؤه، فهو محتاج إلى الخالق في بقائه من هذه الجهة»[3].

وقال لهم الناس: الأكوان قد تبقى، والألوان قد تبقى، ومن الأجسام ما ليس له لون، وليس لكل عرض ضدٌّ وجودي، وليس كل ما سميتموه عرضاً كان من أمور النقص، مع بقاء الذات والحقيقة، بل كان بعض ذلك وصفاً لازماً لمحله، يمتنع زواله إلا بزوال ملزومه.

وإذا كان من قولهم: إن الأعراض والأوصاف لا تبقى زمانين، كان معنى هذا الكلام: أن الأجسام المخلوقة، لا يبقى شيء منها زمانين، ولا يبقى أحد من الناس زمانين، بل (يبدل)

(١) ذكره الأيجي في المواقف(٢/٦٤٠).

(٢) ذكره عنه شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/١٩٠).

(٣) ذكره عنه شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/١٨٩).

كل يوم ألف شخص، أو أكثر، لأنه لم يكن هو ذلك الإنسان، بالجواهر المماثلة، التي قد تشاركه فيها غيره.

بل بذاته وصفاته اللازمة لها في حياته، ونقصه وكونه مخلوقاً من أبويه، وغير ذلك من خصائصه، على أن الجواهر المماثلة، التي تكلفتم القول بها (لم يكن) لها وجود إلا في أذهانكم وخيالاتكم.

قالوا: ليس ثمة شيء يبقى إلا تلك الجواهر، وأنكروا أن النفس والروح شيئان في الخارج.

قيل لهم: لو كان الإنسان لا يتبدل كل يوم، ولا يبقى إلا بتجدد الأمثال؛ لزم منه أن يكون النبي قد تبدَّل في حياته ألف ألف شخصٍ، وأن لا يكون موجوداً بعد موته، وأن الموجود اليوم في القبر والبرزخ شخص آخر، غير الموصوف بالرسالة، المأمور بالتبليغ، فالتزموه، لكن خافوا مبادرة العامة لهم، فأتوا عليه بعبارة خفية، قالوا: الأنبياء بعد موتهم في حكم النبوة، وليسوا أنبياء حقيقة.

واشتبه هذا على الأصحاب الحنفية، وساء العلماء ما كان من نظارهم، وقالوا لهم: ويلكم، كيف تقولون مثل هذا وأنتم تدَّعون أنكم أصحاب دين، وتقولون: إنكم من أهل السنة والجماعة، (وتنتحلون) من تخصونه من الأئمة، ولم يكن هذا من قولهم، ولا من قول قدماء الكلامية، ولم يقل به الخياط، أو الجبائي، فضلاً عن سائر المعتزلة، فضلاً عن سائر الفرق الإسلامية.

فاشتد الكثير على أبي الحسن الأشعري، وأصحابه، وكان أبو عمر محمد بن محمود بن سورة التميمي النيسابوري الشافعي يحذر الناس عنهم.

ولما فارق أبو المظفر السمعاني مذهب أبي حنيفة، ومال مع هؤلاء، نصحه أبو بكر النيسابوري رحمه الله تعالى وقال له: «إن أردت أن تكون لك درجة الأئمة فعليك بمذهب السلف الصالح، وإياك أن تداهن في ثلاث مسائل: مسألة القرآن، ومسألة النبوة، -يعني: هذه المسألة-، ومسألة استواء الرحمن على العرش»، حكاه الحافظ أبو منصور عبد الواحد بن محمد بن الوليد في كتاب إثبات العلو له[1].

---

(١) نقله العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١١٠-١١١).

وكان أبو إسماعيل عبدالله بن أحمد الهروي الصوفي، الملقب بـ«شيخ الإسلام»، يسيء القول فيهم، من أجل هذا وغيره، وحضر يوماً في مجلس بعض الأمراء، وسئل عن ذلك، فقال: «ليس بمسلم من يقول: ليس في القبر نبيٌّ، ولا في المصحف قرآن، ولا على العرش إله»(١).

قال ابن حزم: وعلى هذه المسألة قتل الأمير محمود بن سبكتكين مولى أمير المؤمنين، وصاحب خراسان رحمه الله تعالى ابن فورك، شيخ الأشعرية، فأحسن الله جزاء محمود على ذلك، كما في «الفِصَل»(٢).

لكن حكى أبو البركات النسفي في العمدة(٣) أنه (استحله)، لأنه وجده ينكر أن الله فوق عرشه، وهو قتله بالسم، والظاهر أنه اطلع منه على كلا القولين.

وكان السلطان محمود متصلباً في مذهب أهل السنة والإثبات، شديداً على أهل الأهواء والجهمية.

قال الشهرستاني: «صب منه البلاء على أهل الحديث والشيعة»(٤)، (ق٣١٣/ب) يعني بأصحاب الحديث: طائفته، فإنهم يتسترون بالحديث، ويسمون أخصامهم من أهل السنة والجماعة: بأصحاب الرأي، والمرجئة، ويخلطونهم بالكرامية، ولم يكن كرامياً، وإنما كان حنفياً، وكذب من زعم منهم أنه تحول شافعياً.

وكان أصحاب أبي حنيفة من فقهائهم، ونظارهم من الماتريدية، والكرامية وغيرهم؛ أشد الناس على الأشعرية، لأنهم فهموا حقيقة قولهم.

وربما تكلموا في الشافعية لأن عامة متأخريهم صاروا إلى رأي الأشعري، فاشتهر عن الشيخ أبي حفص (..) الفقيه، الزاهد رحمه الله تعالى، أنه قال: «يتزوج منهم، ولا يزوج إليهم» فجرى بهم مجرى أهل الكتاب!

---

(١) ذكره عنه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى(٨/٢٣٠).

(٢) الفصل في الملل(٤/١٦٢)، وتتمة كلامه: «ولعن ابن فورك وأشياعه وأتباعه».

(٣) أي: كتاب عمدة العقائد لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، حافظ الدين، فقيه حنفي، مفسر، من أهل إيذج من نواحي أصبهان. توفي سنة: ٧١٠هـ الأعلام للزركلي (٤/ ٦٧).

(٤) الملل والنحل(١/٣٣)

وقال الشيخ محمد بن موسى (البلاساغوني)، الفقيه المحدث، قاضي دمشق، صاحب الحافظ أبي الفضل بن خيرون رحمهما الله تعالى: «لو كان لي الأمر لأخذت الجزية من الشافعية»![1].

وما نراه إلا يعني: هؤلاء، فإن بقية أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى على خيرٍ، ويتبرؤون من مذهب الأشعرية.

ولما اشتد النكير على الأشاعرة في هذه المسألة ونحوها ؛ أنكر بعضهم أن يكون ذلك من قول شيخهم، فقال أبو محمد الجويني: «ومذهب الشيخ أبي الحسن تصويب المجتهد في الفروع، وليس ذلك مذهب الشافعي، وأبو الحسن أحد أصحاب الشافعي، فإذا خالفه في شيء أعرضنا عنه، ومن هذا القبيل: قوله: «لا صيغة للألفاظ، وتقلُّ وتَعِزُ مخالفته أصول الشافعي، ونصوصه، وربما نسب المبتدعون إليه ما هو بريء منه، كما نسبوا إليه: أنه يقول: ليس في المصحف قرآن، ولا في القبر نبي، وكذلك الاستثناء في الإيمان، ونفي القدرة على الخلق في الأزل، وتكفير العوام، وإيجاب علم الدليل عليهم»، قال: «وتصفحت ما تصفحت من كتبه فوجدتها كلها خلاف ما نسب اليه»[2].

وراج هذا الإنكار على من راج عليه، من المتفقهة، وأهل صناعة الحديث، كأبي القاسم ابن عساكر، وأمثاله ممن يتبرأ من هذه الأقوال، مع ما ثبت من تعظيم أبي الحسن الأشعري، وانتسابه إلى (أئمة الدين) في كتاب الإبانة، وقد صار انتساب هؤلاء إلى مذهبه سبب لشيوع مقالته حتى كادت تعم البلوى، نسأل الله العافية.

ومنهم من لم يجسر على مثل هذا الإنكار، لكن يقول: إنه لم يصرح بالتزام ذلك كله، ولم يلتزمه أئمة أصحابه، لكن لزمهم من قولهم: العَرَض لا يبقى آنين، ولازم المذهب ليس بمذهب.

وكذلك اعتذر عنهم الشهاب الخفاجي الحنفي، في شرح الشفاء، وهذا القدر واضح بالنسبة إلى من ينتمي إلى مذهبهم من أهل صناعة الحديث، وغيرهم ممن يتكلم بهذا وأمثاله، ممن حَمَل أقوالهم، ولا يدرون ما وراءها، كيف وقد تكلم ببعض ذلك من لا ينتمي إلى مذهبهم من متأخري أتباع الفقهاء، كما تكلم به برهان الدين أبو الحسن المرغيناني في

---

(١) انظر: البداية والنهاية(١٦/٢١٧-ط-هجر).

(٢) نقله عن الجويني: شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/١٠٩-١١٠).

الهداية، لكن يؤخذ من كلامه أنه لم يكن واقفاً على حقيقة قولهم، وإنما عنى بالأعراض ما هو من مقولة الملك والجن، ونحو ذلك من الأعراض، التي لا يشملها اسم العرض عندهم.

ووجدت في كتاب العقائد المنسوبة إلى أبي اليسر البزدوي عند ذكر الحسينية، طائفة الحسين بن محمد النجار: إن مما وافقوا فيه أهل السنة: قولهم: العَرَض مستحيل البقاء، وما انفردوا به: قولهم: الجسم يتركب من الأعراض.

وإني لأتعجب من أبي اليسر، كيف مال مع الأشعرية، مع ما اشتدت الحرب بينهم وبين الأصحاب الحنفية، والماتريدية؟

ولعله كان يقول ذلك في أعراض الأجسام دون أوصاف النفوس والأرواح.

على أن الذي ذكره عن النجارية لا يصح عنهم، ولو كان هذا قولهم في الأعراض لزمهم أن الأجسام لا تبقى زمانين أيضاً، وهم لا يقولونه، ولم ينسب ذلك أخصامهم إليهم، وأخشى أن يكون ذلك مدسوساً في كتاب أبي اليسر، إن كان الكتاب له، وليس من مشهور كتبه.

وأعلنت الأشاعرة بقولها : «الأنبياء ليسوا قائمين بأعباء النبوة في قبورهم، حتى يقال: إنهم أنبياء اليوم على الحقيقة، لكنهم في حكم النبوة»، كالذي يصلي الظهر مثلاً، وفرغ منها، يقال: (إنه كان) في الصلاة (ق٣١٤/أ) والمصلي إذا سبغه الحدث فذهب ليتوضأ؛ ليس حينئذ في الصلاة، بل غايته أن يكون في حكم المصلي.

وتلك مغلطة، فإنه لم يقل أحد: إنهم اليوم في صدد التبليغ والدعوة.

وإنما النزاع: هل كان المأمورون بالتبليغ الموصوفون بالرسالة موجودين باقين بأنفسهم، وأعيانهم، وبأوصافهم اللازمة لأعيانهم وأشخاصهم، كالذي فرغ من الصلاة، أو سبغه الحدث، فإنه باق بنفسه، وبأوصافه اللازمة لنفسه، لم يتبدل شخصاً آخر؟

هذا قول الأصحاب الحنفية، وسائر أهل السنة والجماعة، وعامة أهل الديانة من سائر الفرق الإسلامية.

وجمهور العقلاء لا يخالف فيه، إلا من لا يفرق أوصاف الروح اللطيف من أعراض الجسم الكثيف، ويقول: الأعراض لا تبقى آنين.

ومن قال هذا ممن ينتمي إلى الإسلام ويدري ما يقول؛ كان كمن أحدث متعمداً وهو (ما دخل)[1] في الصلاة، فلا يعود إليها إلا أن يستأنفها من بعد تجديد الوضوء

(١) كذا قرأتها، ولعلها: داخل.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وما كان لأبي الحسن الأشعري من حاجة بعد مفارقته مذهب أشياخه من المعتزلة أن يتابعهم في القول بالجواهر المتماثلة، واستغناء الممكن في بقائه عن الخالق، لكنه نشأ على مذهبهم، ولم يتيسر له ترك أصولهم كلها.

وإنما صار أبو الهذيل إلى هذه المقولة بفناء الحركات، وانقطاع الآثار من الله، كما عرفت.

ويقال: رجع أبو الهذيل عن ذلك، وقال: التسلسل جائز في جهة الأبد، لكنه يمتنع في جهة الأزل، كقول جمهور أهل الكلام، من المعتزلة، والشيعة، والحرورية، والكلابية، والكرامية، وغيرهم.

واتفقوا على أن الزمان حادث. فقال أبو عثمان الحدثي الجاحظ، صاحب أبي الهذيل العلاف، في كتابه الذي سماه "البرهان": «لو أن سائلا سأل، وقال: أيقدر[(١)] الله على أن يخلق قبل الدنيا دنيا أخرى، فجوابه: نعم، يمكن أنه يخلق تلك الدنيا، حين خلق هذه، فتكون معها»، حكاه ابن حزم.

قال: «وهذا تعجيز للباري تعالى»، ثم أورد على نفسه سؤالاً، قال: «فإن قيل: كيف تجيبون؟ قيل: جوابنا: نعم، على الإطلاق. فإن قيل: كيف يصح هذا وأنتم تقولون: إنه لا يجوز أن يقال: إن قبل العالم شيئا، لأن «قبل»، و«بعد» من الزمان، ولا زمان هناك؟ قلنا: معنى قولنا: نعم، أنه لم يزل قادراً على أن يخلق، لو خلقه لكان له زمان، قبل زمان هذا العالم، وهكذا أبداً»[(٢)].

فجوّز أن يكون قبل زمان هذا العالم أزمنة أخرى، لكنها لا تكون إلا محدودة، مبدوءاً بها، أو قبلها بالأزمان، ولا فعل، فيلزمه ما ألزم صاحبه، وحقَّ اسم المعطلة على طوائف الجهمية كلها.

وقيل لهم: ما تقولون بالزمان؟ وكيف أمكن حدوث جنس الزمان عندكم؟

قالوا: (خصوص) نسبة التجدد في الحوادث إلى المتجدد بالتقدم، أو بالمعية أو بالتأخر.

قيل: نعم، ولا بد فيه من الرجوع إلى ما يكون له التقدم والتأخر بالذات، ولما مرّرته واسطته، وما هو إلا كلمات الله تعالى وأفعاله الاختيارية، أنه لم يزل متكلماً متى شاء، ويفعل

---

(١) في الأصل: إن يقدر، والمثبت من: الفِصَل لابن حزم.

(٢) الفصل لابن حزم(١٤٨/٤).

ما يشاء، كما قال ﷻ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[الرحمن:٢٩]. شؤون تبدو منه، ولا يبتديها من غيره.

فالزمانات هي الحادثات المتغيرات، ونسبة الدائم إليهما هي حقيقة الدهر، وليست إلا للرب العظيم الأعلى.

ومن هنا ورد النهي عن سب الدهر وأضيف إلى ذاته العلية سبحانه، كما في حديث أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ: «قال الله ﷻ: يسب ابن آدم الدهر، وأنا الدهر، بيدي الليل والنهار» متفق على صحته، تناقلته الأئمة.

فرواه محمد بن شهاب الزهري، عن سعيد ابن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، (ق٣١٤/ب) ورواه أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين، ورواه أبو الزناد، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أربعهم، عن أبي هريرة ﵁.

وحدث به سفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد، عن الزهري.

وحدث به الليث بن سعد، وعبد الله بن وهب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري.

وحدث به المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد(١).

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده، من حديث أبي قتادة.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «المسند»، حدثني أبي، حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي، عن سفيان، يعني: الثوري، عن عبد العزيز، يعني: ابن رفيع الطائفي(٢).

وأخرجه الأستاذ أبو محمد الحارثي البخاري، قال: كتب إلى صالح بن أبي رمح، حدثنا به الحسن بن إبراهيم، حدثنا أبو نعيم، حدثنا أبو حنيفة، عن عبد العزيز بن رفيع، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله(٣).

وجاء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه توقف فيمن حلف: لا يكلم دهراً، قال: لا أدري ما هذا؟! ثم قال: فقد جاء في الحديث: «لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر». حكاه بدر الدين العيني في شرح الهداية(١).

---

(١) رواه البخاري(١٨٢٥/٤رقم٤٥٤٩، ٢٢٨٦/٥رقم٥٨٢٧، ٥٨٢٨)، ومسلم(٤/ ١٧٦٢-١٧٦٣رقم٢٢٤٦).

(٢) حديث أبي قتادة الإمام أحمد في المسند(٢٩٩/٥)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند(ص/٩٧رقم١٩٧)، والطبراني في الدعاء(ص/٥٦٥رقم٢٠٣٧) وإسناده صحيح.

(٣) مسند أبي حنيفة للحارثي(رقم١١٢٧).

وروى يحيى بن إبراهيم الطليطلي في «سير الفقهاء»: حدثني عبد الملك بن حبيب المالكي الفقيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، إمام (العراق)[2] قال: «كانوا يكرهون قول الرجل: يا خيبة الدهر، وكانوا يقولون:..» فذكر نحوه[3]. فمن[4] جعل الدهر حادثاً فقد جعل ربوبية الله حادثة، وجاء بما لا يستقيم في دين، ولا عقل.

وقد اشتد هذا على أهل الكلام المذموم، وربما قالوا: هذا قول الدهرية، ليفزعوا صبيان العقول.

فيقال لهم: كذبتم، بل هذا قول سيد المرسلين ﷺ، وقول أهل دينه، وفقهاء مِلَّته.

أما الدهرية، الكفار، المعطلة، الذين يعطلون الرب عن كمالاته، وأفعاله، ويجعلونه (أمراً مجرداً مضافاً) إلى غيره فيقولون: نسبة مخلوقاته لبعضها إلى (الدهر)، ومن ارتفع نظره إلى السماء منهم قالوا: هو حركة الفلك الأعظم، أو مقدار حركته، (غافلين) أن الأمر من فوق أولئك الذين أنزل الله فيهم: ﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤]. وشتان بين من (جرد أمر الدهر) إلى الله سبحانه، (ولأفعاله) [5]، وبين من يجحد به، وبكمالاته، فأين ذهبت منكم العقول؟!

وهذا الذي أجمع عليه أهل الكلام من حدوث جنس المقدور، وامتناع تسلسل الأفعال والآثار في الأزل له لوازم فاسدة، أقلها لزوم القول بحدوث صفة السمع لامتناعه قبل حدوث الأصوات والكلمات، ولأنه فعل مجراه مجرى الأفعال، ومثله السمع، والعلم.

قيل لهم: القول بأنه كان لا يرى نفسه، ولا يعلمها، ولا يعلم شيئا يُراد، لأن العلم به قبل إرادته محال.

---

(١) الهداية شرح البداية(٢/٨٦).

(٢) غير واضحة بالأصل، وقد تكون: الآئمة، وقد تكون: الكوفة.

(٣) ذكره العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٧٦).

(٤) في الأصل : من.

(٥) في الأصل: والأفعاله

وقد التزمته الزرارية، طائفة زرارة بن أعين التميمي، من الرافضة، وكانوا يقولون: «لم يزل غير سميع، ولا بصير، ولا عليم، حتى خلق ذلك لنفسه»، كذا حكى أبو الحسن الأشعري عنهم في «المقالات»[1].

وحكى عن أبي جعفر شيطان الطاق، أنه قال: «هو عالم في نفسه ليس بجاهل، لكن إنما يعلم الأشياء إذا قدرها، وأرادها، فإنها لا تكون شيئا حتى يشيئه».

وعن طائفة منهم قالوا: لا يعلم الشيء حتى يؤثر أثره بحركة منه، هي إرادته إياه».

فوافقوه فيه، ولم يوافقوه على قوله: «عالم في نفسه، ليس بجاهل»، لأن المعنى أنه عالم بلا علم.

وقالوا: «إرادته غيره»، وهذا قول علي بن ميثم، وأبي مالك الحضرمي، وأصحابهما.

فاتفقوا جميعاً على حدوث جنس الإرادة.

فقيل لهم: فكيف قدر عليها (ق٣١٥/أ) ولزمهم في القدرة مثل ما لزمهم في العلم، فقالوا: هو قادر على الأشياء التي أحدثها، ولا يوصف بالقدرة على لا شيء، ولا العلم لا بشيء.

وتنازعوا في صفة الحياة، فقال قائلون منهم: لم يزل لا حيًّا، ثم صار حيًّا، ونقلوه عن شيخهم زرارة.

وحكى الأشعري عن هشام بن الحكم، أنه قال: «لو لم يزل عالماً بالأشياء لكانت لم تزل، لأنه لا يصحُّ عالم إلا بمعلوم موجود»[2].

لكن هذا من نقل أخصامه عنه، يعنون قوله: «لا يصح علم بكون الشيء قد حدث قبل حدوثه»، وقد نَقَل عنه بعض أتباعه، أنه كان يقول: «لم يزل قادرا حياً».

وقاله معهم من لم يشاركهم في تسميته جسماً من الشيطانية، ونحوهم.

وحكى الأشعري أنهم لم يقرّوا بحدوث العالم، هو عنى حدوث الجنس.

وقال بعضهم: «لم يزل عالما بنفسه، ولم يزل يفعل»[3]، فاقروا أن لا بداية لأفعاله، ولم يكن هذا قولهم في الخلق والتكوين.

---

(١) مقالات الإسلاميين(ص/٣٦).

(٢) مقالات الإسلاميين(ص/٣٧).

(٣) المصدر السابق(ص/٣٨).

وكان هشام بن الحكم ممن يقول: «إرادته حركة»، فيقرّ أنها من نوع الأفعال، فإذا قال مع ذلك: «لم يزل حيًّا، قادراً» دل ذلك على أنه لم يشارك أهل الكلام في منع تسلسل الآثار.

وأبى سائر أصحابه أن يكون قال ذلك، وقالوا: بل كان يقول في إراداته، وسائر صفاته: «أنها لا عينه، ولا غيره، ويمنع أن يقال: إنها قديمة أو محدثة»، يقول: «الصفة لا توصف»، وهذا قول هشام بن سالم الجواليقي، وأصحابه.

وقال عبد الرحمن بن سيابة، وأصحابه منهم: «القول في هذه الأمور ما كان عليه جعفر بن محمد، ولا ندري ما كان يقول فيها»[(١)]، فوقفوا وقفة الحمير.

واختلف فيها أقوال سائر أهل الكلام:

فأخذ ضرار بن عمرو وأصحابه بقول شيطان الطاق، قالوا: «لم يزل عالماً، ليس بجاهل، ولم يزل حياً، قادراً، ليس بعاجز»[(٢)].

وقال النجار وأصحابه: «عالم بلا علم، قادر بلا قدرة»[(٣)].

وقالت المعتزلة: «صفاته عين ذاته»[(٤)]، على اضطرابهم في أفعاله، وإراداته، وعلومه.

وتقدّم قول أبي بكر بن كيسان الأصم: أنها ليست بشيء[(٥)].

وقالوا أبو الهذيل العلاف: «إرادته تحدث لا في محل»[(٦)]، فأنكر اتصافه بها، إن كان قصده الإثبات.

وقال معمر بن عباد السلمي: «الإرادة معنى، تثبت بإرادات غير متناهية، مجتمعة، ليست من جنس ما يمتنع التسلسل فيه»[(٧)].

وأنكر أن يقال: إنه عالم بنفسه؛ لأنه قال: «العلم حصول صورة الشيء عند نفس العالم، وهو معلوم، فكان غيره».

---

(١) المصدر السابق(ص/٣٦).

(٢) الفرق بين الفرق(ص/٢٠٢).

(٣) المواقف(١/٤٦٧).

(٤) مقالات الإسلاميين(ص/١٦٤-١٦٥)

(٥) تقدم قريباً (ص/٢١٨)

(٦) المواقف(١/٤٩٢).

(٧) المصدر السابق(٢/١٨٩).

وأنكر الوصف له بالقدم، يقول: بأن الزمان حادث، فدار كلامه على أنه حادث مع الزمان، إن كان يثبت شيئاً، ما أكفره!

وقالت طائفة منهم: «إرادته ليست بحركة»، فأنكروا أنها من باب الفعل.

فقال الجاحظ: «هو مريد، أي: لا يصح عليه السهو في أفعاله، ولا يجهل، ولا يجوز عليه أن يغلب ويقهر»[(١)]، فمال مع شيطان الطاق.

وقال أبو الحسين الخياط: «قدرته: كونه غير كاره، ولا مكره، وإرادته لأفعاله خلقه إياها».

وقال صاحبه أبو القاسم الكعبي: «علمه عين ذاته، وإرادته لأفعاله خلقه إياها، على وفق علمه»[(٢)].

وقال أبو علي الجبائي: «كونه عالما قادراً لا توجب له صفة، ولا حالة»[(٣)].

وخالفه فيه ابنه أبو هاشم، فأحدث القول بالأحوال اللاموجودة، واللامعدومة.

وقالوا: «إرادة فعله هي المراد المخلوق»[(٤)]، واختاره المتأخرون من الرافضة، كمحمد بن النعمان الملقب عندهم بالمفيد، وابن المطهر الحلي، وذويهما.

وقالوا: «لا تقول: أراد قبل حدوث المراد؛ لأن الإرادة ليست شيئا آخر».

وقال بعض المعتزلة: «الإرادة غير المراد، وهي مخلوقة، أي: من أفعاله، لا تحتاج إلى إرادة أخرى، ولا تسمى حركة»، وهذا قول أبي سهل بشر بن المعتمر، وأتباعه من البغداديين منهم.

وقال أبو محمد ابن كلّاب، وأتباعه، كأبي العباس القلانسي، وأصحابه: «صفاته ليست عينه، ولا غيره»[(٥)]، كقول الهشامية.

(وتبعوهم) -فيما قيل-:أن لا يقال: إنها باقية، أو فانية، أو قديمة، أو حديثة.

والمشهور أنهم يقولون: إنها قديمة، ويقولون: علمه بكل ما يعلم علمٌ واحد قديم، وإرادته لكل ما أراد إرادة واحدة قديمة، وسكتوا (عما لها من) المتعلقات التي (ق٣١٥/ب) هي

---

(١)المصدر السابق(٣/٦٥٦).

(٢) الملل والنحل(١/٧٨).

(٣) المواقف(٣/٦٥٧).

(٤) الملل والنحل(١/٨٢).

(٥) مقالات الإسلاميين(ص/١٧١).

حقائق العلوم والإرادات، ويطلقون القول فيها «بأنها ليست بشيء»، على اصطلاح أبي بكر الأصم، إلا من قال منهم بالأحوال البهشمية.

كل ذلك مما حاولوا فيه الفرار من القول بالتسلسل في آثاره، والقول بحدوث قدرته، وحياته، لأنه يؤول إلى نفي قِدَمِهِ، ونفي وجوده.

وكانوا يقولون: إنه قديم بِقِدَمٍ، فخالفهم أبو الحسن الأشعري وأصحابه، فقالوا: قديم بلا قدم؛ لأن الزمان حادث، يخشوا أن يكون شيء قبله بزمان، كقول معمر بن عباد سواء. (..)[1].

ويقال: انهم لم يكونوا ممن يبطن التجديد، ولم يلتزموا القول بحدوثه، وغاية ما هنالك أنه لزمهم ذلك، وتبينوا اللزوم، ولم يلتزمه من انتسب إليهم من المتفقهة، ونحوهم من أهل الديانة، ولم يتفطنوا له.

وقد يقولون: قديم لازمُ القِدَم، أي: لا بزمان قديم، بل (بتغاير) أزمنة لا بداية لها قبل الزيامان.

وهو قول من تقدمهم من الكلابية، وقول الكرامية الهيصمية.

وقالوا: لم يزل قادراً، عالماً بكل شيء، مع امتناع المقدور، وقبل حدوث جنس المعلومات المرادة، وحدوث جنس الاختيارات، والإرادات.

وكان هذا أهون أقوال من منع تسلسل الآثار في الأزل، مع ظهور التناقض فيه، وعمدتهم في هذه المسألة هي حجة (التطبيق)، التي تقدم ذكرها، غير أنهم صاروا إل أنه يجري فيما وُجِدَ دون ما سيوجد، وكانوا يتساءلون: أليس الله عالماً بكل ما وجد، وما سيوجد من الجواهر، والأعراض الغير متناهية، وهي تستدعي علوماً غير متناهية مجتمعة؟

وتختلف أجوبتهم. فمنهم من قال: علمه عين ذاته، ومن قال: يعلمها بلا علم.

ومن قال: هي إضافات، وتعلقات للعلم الواحد، وليست بشيء، أو لا موجودة، ولا معدومة.

ودار كلام من يقصد منهم إلى نفيها: أن التطبيق لا يجري في مقتضيات ذاته، وعلم عبدالملك الجويني شيخ الأشعرية، الملقب عندهم بإمام الحرمين: أنه لا يتم لهم باقتضاء الذات، والذاتيات، مع قولهم: بحدوث جنس الأثر.

---

(١) طمس مقداره ثلاثة أسطر.

فزعم أن الجواهر متناهية، يحيط علمه بها، بخلاف الأعراض، فإنها غير متناهية، فأحدث القول باسترسال العلم فيها، أنه يعلم في كل وقت، ما يناسبه منها.

واستشكله الناس منه، حتى أصحابه، وقالوا فيه أقوالاً غليظة، من باب التكفير، وهجره فيما قيل أبو القاسم القشيري، رفيق غربته في مملكة الإسماعيلية، أيام لُعِنَت الأشاعرة مع الرافضة في بلاد أهل السنة.

-فصل-

هل لجنس

وجاؤوا بشبهة أخرى: أنه إذا كان قبلَ كلِّ زمانٍ زمانٌ، وقبلَ كل فعلٍ فعلٌ، توقف حدوث الحادث على انقضاء ما لا نهاية له، وهو لا ينقضي، فيلزم أن لا يحدث شيء؟

وَرُدَّتْ بأنها مغالطة؛ فإنه لا يتوقف على انقضاء ما لا نهاية له، لكن هي أمور لا بداية لها، وأي امتناع فيه؟! وإنما يمتنع حدوث آثار وأحوال لا بداية لها في كل محدث، كهذا العالم، وهذه السماوات.

أليس يجوز ما لا نهاية له في المستقبل؟! وكذلك ما لا بداية له في الماضي.

وقالوا: التسلسل في المستقبل مثاله قولك: لا أعطيك درهما إلا أعطيك بعده درهما، وهذا ممكن.

وقال: التسلسل في الماضي قولك: لا أعطيك درهما إلا أعطيك قبله درهما، وهذا محال.

كذا زعم أبو يحيى النحوي من أشياخهم، وجعله ابن الجويني عمدته في مطلوبهم، بعد تزييف سائر حججهم.

فقيل لهم: هذا التمثيل غير موافق، بل الموازنة الصحيحة، أن يقال في الماضي: ما أعطيك درهما إلا أعطيتك قبله درهما، وإنما جاء الامتناع في قدم جنس «أعطيك»؛ لأنه محدث، وليس كذلك أفعال من لا بداية له، فبطلت حجتهم.

وصاروا يقولون: تجويز العقل والأثر بلا بداية، قول بقدم الحادث، وسلك هذا على كثير من الطوائف، لم يفرقوا بين الفعل المعين، والأثر المعين، وبين قدم النوع والجنس.

(ق٣١٧/أ) (١) واتفقت كلمتهم مع الجهمية على أن الفعل منه كان ممتنعا، ثم انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، والتزموا ما فيه خرق لسياج العقل والنقل.

وعادوا فقالوا: كيف يجوز حدوث الحادث في الأزل؟

فقيل لهم: كما يجوز فناء الفاني في الأبد، وهل كان الأبد إلا كالغد، وبعد الغد، وكذلك الأزل هو كالأمس، وقبل الأمس، وليس وقتاً معيناً.

وكذلك كان أئمة السلف يردون على المعطلة كلها بالعقل والنقل، يقولون: لم يزل ربنا بصفاته وعظمته وحياته، عليًّا، قديراً، حكيما، سميعاً، بصيراً، يتكلَّم متى شاء، ويفعل ما

---

(١) اللوحة (٣١٦) خالية، وليست داخلة في الكتاب، فترقيم الصفحات في لوحة(٣١٥): «١٢٢-١٢٣»، والترقيم في لوحة(٣١٧): «١٢٤-١٢٥»، فلا يوجد سقط.

يشاء، كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب «العالم والمتعلم»: «جواد حكيم»[١]، وقال: «لم يزل بأسمائه وصفاته، لم يحدث له اسم ولا صفة»[٢].

وقال جعفر بن محمد رحمهما الله تعالى: «لم يزل محسناً، بَرًّا، جواداً»[٣].

وحكى أبو بكر الخلال في «السنة»، عن حنبل بن إسحاق، عن أحمد بن حنبل، قال: «لم يزل الله متكلماً، عالماً، غفوراً»[٤].

وعن علي بن عيسى، عن حنبل، عن أحمد، قال: «الله متكلم لم يزل، ويأمر بما يشاء ويحكم»[٥].

وقال أبو سعيد الدارمي: «الحيُّ، القيُّوم، يفعل ما يشاء»، واحتجَّ بأنَّ الحياة والفعل متلازمان، وأن كل حي فعال[٦].

وثبت عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما التصريح بدوام الفعل بالإحسان، في جواب سائل القرآن.

وما زال المسلمون يدعون ربهم، وينادونه: يا قديم الإحسان، يا دائم الجود والكثير، وعلى هذا كان أصحاب أبي حنيفة.

وصرح الشيخ أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي بثبوت الإرادة، والكلام، والفعل، والجود في صفاته الأزلية، كما نقله الناصري في شرح الطحاوية، ونقله الآخرون، وصرَّح به عامة أصحابه.

حتى قال أبو بكر السمرقندي في التأويلات التي عزاها إليه: «كل صفة لله تعالى فهي ذاتية، سواء كانت ترجع إلى الذات، أو ترجع إلى الفعل عند أهل السنة والجماعة»[٧].

---

(١) انظر: العالم والمتعلم(ص/١٦).

(٢) الفقه الأكبر(ص/١٦).

(٣) رواه الثعلبي في تفسيره(٧/٦٠).

(٤) رواه ابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(٣/٣٢٦رقم٢٥٢).

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٦/١١١٦رقم٢٢٠٠)

(٦) رد عثمان الدارمي على بشر المريسي(١/٢١٤).

(٧) تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (١٠/ ٥٠٠).

وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب «المقالات»: «وبلغني عن بعض المتفقهة أنه كان يقول: إن الله لم يزل متكلماً، بمعنى لم يزل قادرا على الكلام ويقول: إنَّ كلام الله غير مخلوق».

وذكر قول زهير بن عبد الله الأثري: أنه محدث، قائم به، غير مخلوق، وقولَ صاحبه أبي معاذ التومني: «حدث قام به غير محدث».

وذكر قول أبي عبد الله النجار وأصحابه في أفعال العباد، حتى ذكر أبا عيسى البرغوث[(١)]، وسيأتي قوله.

قال: «وكان يزعم أن الله لم يزل جواداً، بنفي البخل عنه، ولم يزل متكلما بمعنى أنه لم يزل غير عاجز عن الكلام».

قلت: وهذا موافق لقول أهل السنة[(٢)]، غير أنه يقول: كلامه مخلوق، وينكر أنه قائم بذاته.

ونقل ابن الرَّاوَنْدِي وابن حزم: عن ثمامة بن أشرس النميري أنه كان يقول: «العالم فعل الله بطباعه (..) الضمير فيه إلى الله تعالى»[(٣)]، أي: باقتضاء صفاته العلمية.

ومآله إلى قدم جنس المحقوق، ولذا استعظمه ابن حزم، وأعظم القول فيه.

ولو كان الضمير إلى العالم كما قد يتوهم ينكره؛ لأنه ممن يقرُّ بالطبائع.

ولا ندرى هل كان ثمامة يطلق اسم الطباع على صفاته، أو هو من (تعيير) من نقل كلامه من أخصامه فأتى عليه بهذا اللفظ، ليتوسل به إلى التشنيع فيه، والتنفير منه، وكذلك كانوا يفعلون.

(ق٣١٧/ب) [(١)] وحكى ابن حزم عن أبي حاضر النصيبي، وأبي الصباح السمرقندي، وأصحابهما، أنهم قالوا: «إن الخلق لم يزالوا مع الله تعالى، يشنع عليهم بذلك، كما لو جعلوا المعية قديمة.

---

(١) مقالات الإسلاميين(ص/٥٨٣).

(٢) هذه زلَّة من الشيخ الكنغراوي رحمه الله، لأن قوله إنما هو من باب النفي المجرد، وليس الإثبات، فهو وإن نفى عن الله ﷻ البخل، والعجز عن الكلام، لكنه لم يثبت نقيضهما، بل جعله متصفاً بالسلب فقط، وجعل هذا السلب هو معنى الصفة حصراً، وهذا مناقض أعظم المناقضة لما عليه أهل السنة، والجماعة.

(٣) الفصل لابن حزم(١٤٨/٤).

قد وهم، لم يقولوا كذلك، وإنما ينفون التعطيل، ويقولون: لم يزل يخلق، فلم يزل معه مخلوق حادث، بعد مخلوق حادث، وأي شناعة في هذا إلا ما يعود على المشنِّع.

وذهب ابن حزم يقيم الحجة على حدوث الدهر، فما قدر عليه إلا بتلك المغلطة التي يأثرونها عن جهم بن صفوان: أن ما ليس يوجد إلا من بعد ما لا نهاية له، فلا سبيل إلى (وجوبه)، بقول: كل موجود حادث، ويزعم أنه احتج به على ثابت بن محمد الجرجاني، وأنه نقضه عليه ببقاء الباري سبحانه، وبوجوده معنا من بعد ما لا بداية له.

قال: فأخبرته بأن هذا شغب ضعيف، وأن الباري تعالى ليس في زمان، ولا له مدَّة، وليس متحركاً، ولا ساكناً، ولا هو في مكانٍ أصلاً، وليس هو جرماً، ولا جوهراً، ولا عَرَضًا، ولا عدداً، ولا جِنْسا، ولا نوعاً، ولا فصلاً، ولا شخصاً، وَإِنَّمَا هُوَ تَعَالَى حق فِي ذَاته، مَوْجُود، مُطلقٌ، بِمَعْنى أَنه مَعْلُوم، لَا إِلَه غَيره، وَاحِد لَا وَاحِد فِي الْعَالم سواهُ»(٢).

فدار كلامه على الإلحاد في وحدانيته، (والجحد) بوجوده، وهو يتظاهر بالانتصار للإسلام، ونسبته مناظره إلى الإلحاد، وما عرفناه إلا من جهته، ولا يتبين من (فطرتهما) إلا أنه كان (خيراً منه)، (ولا نظن إلا خيرا).

(وقال ابن حزم) : إنه لا سبيل إلى وجود ثانٍ إلا بعد أول، ولا إلى وجود ثالثٍ إلا بعد ثانٍ.

ونقل عن محمد بن عبد الرحمن بن عقبة من أصدقائه: أنه احتج بها على عبد الله بن عبيد الله بن شنيف، فعارضه بخلود أهل الجنة والنار، وأهلهما(٣).

على أن الأولية والثانوية ونحوهما، كما جاز اعتبارها في جهة الأزل؛ أمكن اعتبارها في جهة الأبد، بلا فرق.

قال: فقال له ابن عقبة: «إِنَّمَا أَخذنَا خُلُودهما من غير هذا الوجه، أن الله تَعَالَى يحدث لأهلها حركاتٍ كلما سيخرج منها إلى الوجود لكان محدوداً».

قلت: وهذا قول عامة أهل الكلام، الذين يقولون بجواز تسلسل الآثار في الأبد، وينكرون جوازه في جهة الأزل، يقولون: يمتنع أن يكون ما قد وجد غير متناه.

(١) في هذه الصفحة حاشية لم يتيسر لي قراءتها، ولا معرفة مكانها.

(٢) الفصل لابن حزم(١/٢٢).

(٣) لفظه في الفصل(١/٢٣): بخلود الجنة والنار وأهلهما.

وتلك أمور لا يعجز أحد عن فعلها، كما لو ناقضهم مناقض (فأنكرتم أن) التسلسل في جهة الأبد خاصة.

فقال: إنما يمتنع أن يكون ما سيوجد غير متناه، فهذا مثل ذلك، كلاهما أمور لا دليل عليها، وكلاهما باطل بَيِّنُ البطلان.

وحكى الأشعري عن طائفة من الرافضة: أنهم لا يصرحون بحدوث العالم، فأظنه يعني: حدوث الجنس خوفَ لزوم التعطيل.

ولأنه أخلف في النقل عن شيخهم بن الحكم في الصفات الفعلية، هل كانت أزلية؟

وكانت طوائف من الإسلاميين تقرُّ بأن هذا العالم محدث، وأن له مدبراً لم يزل، لكنهم يقولون بقدم النفس، والهيولى، والمكان المطلق، المعبر عنه بالخلاء، والزمان المطلق المعبر عنه بالدهر.

قال ابن حزم: «وهذا قول قد ناظرنا عليه عبد الله بن خلف بن مروان الأنصاري، وعبد الله بن محمد السلمي الكاتب، ومحمد بن علي بن أبي الحسين الأصبحي الطبيب، وهو قول يؤثر عن محمد بن زكريا الرازي الطبيب، وله[١] عليه كتاب مفرد في نفي كتابه المعروف بالعلم الإلهي، وكذلك ذكره آخرون عن أبي بكر الطبيب الرازي، وقالوا: إنه أخذ ذلك عن الخرمانيين من المجوس»[٢].

وإنما وقع هؤلاء في هذا القول لأنه مشوا خلف منطق اليونان، فأثبتوا المطلق في ضمن المعينات في الخارج، وهذا ضلال، فإنه لم يكن له وجود إلا في تقدير أذهانهم، فليس الدهر شيئاً ثابتاً، مع (تناولها) الآنات، وتجدد المتجددات، كما توهموه، بل يقع على نفس تلك الآنات التي كل منها مسبوق بأثر، وحقيقتها نسبة تلك المتجددات بعضها إلى بعض بالقدم، والتأخر.

فمن أقر بأن مرجعها إلى أفعال الحي القيوم؛ أصاب السنة والحكمة، ومن قال غير ذلك ضَلَّ عنهما.

(والكلام) عن (المكان) المطلق مثل الكلام في الزمان المطلق.

---

(١) أي ابن حزم.

(٢) الفصل لابن حزم(١/١٠-١١).

فإن الخلاء ليس شيئاً ثابتاً بنفسه، وإنما هو عبارة عن الهيئة الانفصالية التي تقوم بالأعيان المتفاصلة.

ومعلوم أن ما قام بها من الهيئات والانفصالات بمعنى تغير المتغيرات فيها، وبتغير أوضاعها، وحركاتها، فأين ما بقي من (الخلوات)؟

إلا أن هؤلاء يجعلون المطلق في ضمن المعينات، لأنهم لا يميزون ما في أذهانهم مما في الخارج، ومن هنا غلط من قال بالهيولى المطلقة من أصحاب المثل المجردة، طائفة أفلاطون، وأصحاب الصور المطلقة طائفة أرسطو، وأصحاب الجواهر المتماثلة، وأصحاب الذوات المعدومة، وأهل البروز والكمون، فإنهم كلهم جردوا ما جردوه من (الفهم) الذهنية، وجعلوها في الخارج.

ومعهم القائلون بالعقول والنفوس المجردة.

وكل من تأمل في هذه الأقاويل حق تأملها علم بنفس تصورها أن الذي ذهبوا إليه باطل، لم يحتج في ذلك إلى دليل من النظر.

ومن الناس من يقرُّ (ق٣١٨/أ) بأن كل شيء مما سوى الله فهو مخلوق محدث، إلا أنهم يقولون: الأرواح قديمة، ويحاولون عليه الحجة في قوله سبحانه: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥]، فقيل لهم: إنهم سألوا عن تفاصيلها، وتفاصيل أحكامها، كيف تكون في البدن، وكيف تؤثر فيه؛ فأجيبوا بأنها من الأمور الإلهية، التي استأثر الله بعلمها، فقال ﷻ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقد أجمع المسلمون على أن أرواح الناس، ونفوس الجن والملائكة، كلها مخلوقة، وأن الله تعالى خالق الحبَّة، وبارئ النسمة؛ أي: الروح، كما قاله أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري وغيره.

وقال الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن شاقلا: «وهذا مما لا يَشك فيه من وفق للصواب؛ أن الروح من الأشياء المخلوقة»[1].

وصنف أبو عبد الله بن منده في ذلك كتاباً كبيراً، وقبله الإمام محمد بن نصر المروزى الحنفي، وقال في كتابه: «تأول صنف من الزنادقة، وصنف من الروافض، ما تأولته النصارى

(١) نقله عنه الإمام ابن القيم في كتاب الروح(ص/١٤٥).

في روح عيسى، وما تأوله قوم: من أن الروح انفصل من ذات الله، فصار في المؤمن»، وقال: «وتأولوا قوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾[الحجر:٢٩]، وقوله: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾[السجدة:٩]، فزعموا أن روح آدم ليس بمخلوق، كما تأول من قال: إن النور من الرب غير مخلوق».

قال: «ولا خلاف بين المسلمين: أن الأرواح التي في آدم، وبنيه، وعيسى، ومن سواه من بني آدم، كلها مخلوقة لله، خلقها، وأنشأها، وكونها، واخترعها، ثم أضافها إلى نفسه، كما أضاف إليه سائر خلقه، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾[الجاثية:١٣]»(١).

وصنف فيه أبو سعيد الخراز(٢)، وأبو يعقوب النهرجوري(٣)، والقاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء مصنفات، كما ذكر ذلك شمس الدين أبو عبد الله بن القيم في كتاب الروح له(٤).

وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية في شرح الأصفهانية: «والحاصل أن الله تعالى خالق لكل ما سواه، فليس منه شيء قديم بقدمه، لا نفس، ولا عقل، ولا غيرهما»(٥).

وقال في الأجوبة الأسكندرية: «وليس بين أهل الملل خلاف في أن الملائكة جميعهم مخلوقون»(١).

---

(١) الروح لابن القيم(ص/١٤٥).

(٢) أحمد بن عيسى، أبو سعيد الخراز، الصوفي، قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء(١٣/٤٢٠) : «ويقال: إنه أول من تكلم في علم الفناء والبقاء، فأي سكتة فاتته، قصد خيراً فولد أمرا كبيراً، تشبث به كل اتحادي ضال به»، وصفه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «أحد أكابر المشائخ الأئمة، من أقران الجنيد»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية(١١/٥٨) : «أحد مشاهير الصوفية بالعبادة، والمجاهدة، والورع، والمراقبة، وله تصانيف في ذلك، وله كرامات، وأحوال، وصبر على الشدائد»، ونسبت إليه أقوال كفرية، قال السلمي-كما في سير أعلام النبلاء(١٣/٤٢١)-: «أنكر أهل مصر على أبي سعيد، وكفروه بألفاظه، وأخرجوه من مصر، ثم رد بعد عزيزاً» انتهى باختصار. توفي سنة: ٢٨٦هـ، وانظر: تاريخ بغداد(٤/٢٧٦)، وتاريخ دمشق(٥/١٢٩-١٤٣).

(٣) أبو يعقوب إسحاق بن محمد النهرجوري، من الزهاد العباد، المنتسبين إلى التصوف، صحب الجنيد وعمرو بن عثمان المكي وأبا يعقوب السوسي، وغيرهم أقام بالحرم سنين كثيرة مجاوراً، وبها مات سنة: ٣٣٠هـ.، طبقات الصوفية للسلمي(١/٢٨٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي(٢٤/٢٧٨).

(٤) الروح لابن القيم(ص/١٤٥)

(٥) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ اسلام، وأما باللفظ المذكور عزاه لشيخ الإسلام: السفاريني في لوامع الأنوار البهية(ص/٢٥٧)، والألوسي جلاء العينين(ص/٣٨٣)

وذكر حجة الإسلام أبو المعالي صدر الدين ابن أبي العز الأذرعي الحنفي، في شرح الطحاوية ما قيل في الروح، فقال: «وقد أجمعت الرسل على أنها محدثة، مخلوقة، مصنوعة، مربوبة، مدبَّرة، وهذا معلوم بالضرورة من دينهم: أن العالم محدث، ومضى على هذا الصحابة، والتابعون، حتى نبغت نابغة، ممن قصر فهمه في الكتاب والسنة، فزعم أنها قديمة، واحتج بأنها من أمر الله، وأمره غير مخلوق».

قال: «واتفق أهل السنة والجماعة على أنها مخلوقة، وممن نقل الإجماع على ذلك: محمد بن نصر المروزي، وابن قتيبة، وغيرهما، ومن الأدلة أن الروح مخلوقة: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الزمر:٦٢]».

قال: «ومنها قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾[الإنسان:١]، وقوله تعالى لزكريا: ﴿وَقَدۡ خَلَقۡتُكَ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا﴾[مريم:٩]، والإنسان: اسم لروحه، وجسده، والخطاب لزكريا؛ لروحه وبدنه.

والروح توصف(٢) بالوفاة، والقبض، [والإمساك](٣)، والإرسال، وهذا شأن المخلوق المحدث.

وأما احتجاجهم بقوله: ﴿مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] فليس المراد بالأمر هنا: الطلب، بل المراد به: المأمور، والمصدر يذكر ويراد به: اسم المفعول، وهذا معلوم مشهور»(٤).

قلت: وكل من تصور معنى الأمر الذي هو مصدر؛ علم بالضرورة أنه لا يصح على الروح.

واشتد نكير العلماء من المتقدمين والمتأخرين على من قال بقدم الروح، لأنه يؤول إلى الكفر.

وكان أبو العباس، أحمد بن ثابت الطرقي، أحد الحفاظ المتأخرين، على مذهب الأشعري في الإبانة، ممن يقول بهذه المقالة، ذكره الإمام الذهبي في الميزان، في ترجمته، قال: «وهي من أردى البدع»، وفي نسخة: «من أرذل البدع»(٥).

وأرى إنما لم يبت القول بكفره؛ لأن من قال: الروح من أمر الله، وقوله، وجعله من صفاته القديمة، لم يكن في الحقيقة مثبت للروح، الذي هو نفس الإنسان، ولكن يثبت قديماً مع الله، (بل باقياً له)، فتأول في لفظ الروح في الآية يخرجه من معناه المعروف، فكان قوله من

---

(١) بغية المرتاد(ص/٢٣٢).

(٢) في الأصل: يوصف، والمثبت من: شرح العقيدة الطحاوية.

(٣) ليست في الأصل، وموجودة في شرح العقيدة الطحاوية.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية(ص/٤٤١).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(١/٢٢٠)، وانظر: لسان الميزان(١/١٤٣).

جنس قول من يقول: الإنسان هو هذا الجسم الكثيف، وينكر الروح الذي هو جوهر لطيف، مشتبك به، وتأوله على (حياة) الجسم، ونحو ذلك.

كما ذهب إليه أبو الحسن الأشعري، وأبو بكر بن الباقلاني، وطوائف من المعتزلة، وغيرهم من أهل البدع.

وتوقف بعضهم في الروح، وقالوا: «لا نقول: إنها مخلوقة، ولا غير مخلوقة»، وهم أشبه بمن يتوقف عن إثباتها شيئاً مغايراً للبدن، وأعراض البدن، كجعفر بن حرب، وذويه من المعتزلة الجهمية.

وقال بعض أهل الأهواء بالقدم المخلوق، وهو مردود: بأن الخلق والإيجاد لا يتعلق بما هو موجود (وقتَ) الإيجاد، ولا يمكن تحصيل الحاصل، (ق٣١٨/ب) بل يجب أن يكون وجود المخلوق مسبوقاً بزمان عدمه، ويستحيل أن يوجد إلا من بعد قيام علته الغائية، فيثبت الإيجاد والأثر (من) المؤثر في الحالة الأولى، ويجب وجود الأثر المصنوع في الحالة الثانية؛ بضرورة العقول، واتفاق فطر العقلاء.

وكابر فيه الدعي ابن سينا، وأضرابه من الملاحدة، وقالوا: يجوز أن يكون المعلول مقارناً لعلته في الزمان، فلبّسوا التعقيب بالمقارنة، ولبسوا الفاعل بالعلة، ولبسوا العلة الغائية التي هي معنى السبب التام، ومعنى فعل الفاعل بالعلة التامة، التي يعبَّر بها عن حالة الفاعل بعد حصول السبب، مع وجود الشرائط، وارتفاع الموانع، ولبسوها[1] بالشرط، وبذات الفاعل، حتى قالوا: الإمكان لا ينافي القدم، فقالوا بقدم هذا العالم (بما فيه)، مع إقرارهم بإمكانه واحتياجه إلى المؤثر.

وهو قولهم في صور الأفلاك عندهم، وكان ابن سينا يزعم أنه قول سلفه من اليونانيين، أرسطو، وأتباعه.

فإن أرسطو أول من قال بقدم الأفلاك، وكان من تقدمه من الفلاسفة، (وأهل الحكمة) متفقين على حدوثها، وحدوث أعيان العالم كلها، وإن كان لهم في المادة أقوال أخر، وذلك أنهم شاهدوا دلائل (العقل، والشهود، والتدبير، والفسخ) فيها، فأقروا بموجبها، ولم يكابروا فيها.

وكفر بها أرسطو، وأنكر أن تكون الأفلاك حادثة، أو ممكنة، .. والأولى في حركتها الدورية، من أجل أنها تتحرك شوقاً إليه في زعمه، ولا تستطيع إلا الدوران.

(١) في الأصل: ولبسواها.

فتعلق ابن سينا بهذا الهذيان، وأراد ترميمه، فقال: هي ممكنة لاحتياجها في البقاء إلى الواجب، معلولة له، وهو متقدم عليها، لكن تقدمه عليها تقدم بالعلية، لا بالزمان، وجعل التقدم أربعة أنواع: تقدم بالعلة، وتقدم بالشرطية، وتقدم بالرتبة، وتقدم بالزمان.

ورُدَّ: بأن الكل راجع إلى الزمان، وأن الأصل فيه تقدم الفاعل على ذات مفعوله المعين، وتقدم أفعاله بعضها على البعض، كما تقدمت إليه الإشارة.

وقد تناقض ابن سينا في ذلك، فإن له في المخلوق المصنوع قولين، أقر في أحدهما أنه لا يكون .. وبين في هذا أن قوله الأول تمويه منه، ليلبس على الناس أمر دينهم.

واتفقت كلمة المسلمين على (البراءة) منه، ومن أصحابه، وأجمعوا أنهم كفار، زنادقة، خارجون عن الملة، وليسوا من أهل القبلة.

وكان ركن الإسلام السغدي، وغيره من مشايخ الملة ينادون: أن من قال: الواجب علَّة فهو كافر، يعنون هؤلاء، لأنهم جعلوه شرطاً مجرداً، وجحدوا أنه فعال لما يريد، إن كانوا يثبتون شيئاً.

وكان الناس يتعجبون من هؤلاء، ومن عظم نفاقهم، (أنهم) يدعون الإسلام ويقولون بقدم الأفلاك، وهي السموات عندهم، وقد قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍۚ ﴾[البقرة: ٢٩]، في نصوصٍ أخر، صريحة في أنها حادثة، كانت بعد أن لم تكن، متواترة ألفاظها ومعانيها.

ولما رأى بعضهم أنه لم يسلك على المسلمين؛ تنزلوا عن دعوى قدمها (لأن) يقولوا: «العرش والكرسي قديمان»، ويعتلون بأنه لم يرد في حدوثهما مثل ما ورد في حدوث السموات والأرض، ويعنون بالعرش: الفلك المحدد عندهم، ويقولون: إن (اقتصار) حركته يرجع أمر الزمان، وإلى دوامها يعود معنى الدهر، فيكفرون بالرب الأعلى.

وأظنهم أرادوا بالكرسي ما دون العرش، وأرادوا أنه قديم بمادته.

وقيل: بل أرادوا به: فلك الثوابت عندهم، وجعلوه قديماً (جاء من) صورته.

وكان محمد بن إسحاق الرومي، الملقب عندهم بصدر الدين أبي المعالي، ممن يذهب إلى هذه المقالة، قد أفصح بها في كتابه، الذي سماه «كشف أسرار جواهر الحكم»[1]، كما ذكر ذلك

(١) وهو اسمٌ لما ادعاه من جمع أربعين حديثاً مستخرجة موروثة من جوامع الكلم، ولكنه أورد ٢٩ حديثاً وشرحها على طريقة الفلاسفة والباطنية، زعم فيه أن العرش هو الفلك الأطلس، وأن الكرسي هو فلك الثوابت، وأنهما قديمان! انظر: كشف الظنون(١/٣٣٤)

عنه صاحب «كشف الظنون»، وقال: ليس هو أول من يقول به، بل هو مذهب شيخه ابن عربي، وشيوخ شيخه، كما لا يخفى على من تتبع كلامهم[1].

لا أدري من أراد بشيوخ شيخه[2]، إلا أن ابن حزم نقل عن إسماعيل بن عبدالله الرعيني، وأصحابه من المرية، أنهم قالوا: العرش هو المدبر للعالم[3]، ( )[4] لكن ابن حزم لا يوثق بكثير من كلامه.

وكان محمد بن عبدالوهاب الشعراني ممن درس طائفة ابن عربي، وممن يذب عنه، فزعم أن أخصامه نسبوا إليه القول بذلك في الأفلاك، وأنكر أن يكون ذلك من كلامه.

وقد تكلم الناس في ابن عربي، وحكى تقي الدين ابن دقيق العيد: أنه سأل شيخه أبا محمد، عبدالعزيز بن عبد السلام، عنه، فقال: شيخ سوء كذاب، يقول بقدم العالم، ولا يحرم فرجاً. قال: وقلت: كذاب أيضاً؟ قال: نعم، تذاكرنا بدمشق التزويج بالجن، فقال: «هذا محالٌ، لأن الإنس جسم كثيف، والجن روح لطيف، ولن يعلق الجسم الكثيف بالروح اللطيف»، ثم بعد قليل رأيته وبه شجَّة، فقال: «تزوجت جنية، فرزقت منها ثلاثة أولاد، فاتفق يوماً أني أغضبتها، فضربتني بعظم، فحدث منه هذه الشجة»، (ق٣١٩/أ) وانصرفت فلم أرها بعدُ[5].

قال الحافظُ شمس الدين الذهبي رحمه الله تعالى: «وما عندي أن محيي الدين تعمَّد كذباً، لكن أثرت فيه تلك الخلوات والجوع فساداً وخيالاً، وطرف جنون، وصنف التصانيف في تصوف الفلاسفة، وأهل الوحدة، فقال أشياء منكرة»[6].

وأشار إلى اختلاف الناس في أمره، وأن منهم من يدل كلامه فيه أن الظاهر عنده من حاله؛ كونه تاب من تلك الأقوال، فرجع إلى الحق، ومنهم من يجعلها من باب الإشارات.

ولا شك في وقوع الإشارات في كثير من كلامه، ألا ترى إلى قوله: «الجن روح لطيف، ولن يعلق الجسم الكثيف الروح اللطيف»[7].

---

(١) كشف الظنون(١/٣٣٤، ٢/١٠٣٨).

(٢) أظنه يعني: النصر الطوسي.

(٣) الفصل لابن حزم(٤/١٥١).

(٤) كلمة غير واضحة.

(٥) الوافي بالوفيات للصفدي(٤/١٢٥).

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٦/٢٧٠).

(٧) انظر: الوافي بالوفيات للصفدي(٤/١٢٥).

ولم يكن عند القوم من المجذوبين، فيقال: كان يدسُّ، وقالوا: تلك أقوال بدت منه في مقامات له، حصل عليها في عقبات الطريق، كما وقع ذلك لغيره من الشيوخ الأوائل، وذاقها كثير من أصحاب السلوك.

هذه أقوال من يذب عنه، ويحسِّن الظنَّ فيه، من أهل الحديث والمتفقهة والصوفية.

والذي عند أهل المعرفة بالكلام والفلسفة وبتصوف الفلاسفة في تحرير قوله في هذه المسألة:

أنه كان يفرق بين الوجود والثبوت، وفاقاً لأبي يعقوب الشحَّام، والجبَّائيين، وذويهم من المعتزلة الجهمية، فيقول بثبوت الذوات المعدومة في الخارج، قديمة، ويغلو في ذلك، على طريقة أبي الحسين الخياط، وأتباعه من البغداديين منهم، فيثبت ماهيات الأشياء بأعيانها في الخارج قبل وجودها.

فقلدهم في ذلك، ولا يختلف قوله عن قولهم، إلا أنهم جعلوا الوجود من أعراضها المفارقة، وقالوا: اتصافها به أمر ممكن، يحتاج إلى المؤثر، ولا يترجح إلا بترجيح الرب القادر، فهو أثره.

وهو يأبى ذلك، ويقول: الوجود المجعول عليها: وجود مطلق لا بشرط الإطلاق، ويجعله من الأمور الثابتة في الخارج، ويزعم أنه الواجب،وأنه (يجود) به عليها، ويتحد بها، لأنه تصور تصوره في ذهنه، وجعله هو الذي في الخارج، وأنكر أن يكون ثمَّ شيء آخر.

هو سوفسطائي بَيِّن، وقول أصحاب الذوات المعدومة سوفسطائي، وكلاهما مشتق من قول أصحاب الهيولى، التي تحملوا القول بثبوتها في الخارج، أمر اشتركا فيه بين الذوات والحقائق المختلفة، لأنهم تصوروها كذلك في أذهانهم الفاسدة، ولا يريدون أن يفرقوا ما في الذهن مما في الخارج، قصدهم إفساد العقول والأديان، ليجعلوها غنية عن الفاعل بأفواههم، مع علمهم بإمكانها[(١)]، وربما اعترفوا عند المسلمين أنها ممكنة مصنوعة، محتاجة إلى مؤثر، ويأبون أنها كانت بصنعه، ويدور كلامهم (كله) على النفي والتعطيل.

وكان أبو البركات البغدادي صاحب المعتبر، من الفلاسفة القائلين بالهيولى، ويوافقهم أنها قديمة، مع اعترافه بأنه أثر الواجب، وأنه فعَّال لما يريد، يقول: جاد فخلقَ، وخلقَ فجادَ، يتبرأ من قول المعطلة، وينكر عليهم.

فيشبه أن يكون التبسَ عليه النوع بالعين، مع ما لبَّسوا سبب الوجود بشرطه، فسلك عليه ما سلك من ذلك، ولم يتبيَّن له فساد قولهم فيه.

(١) أي أنها مفتقرة إلى موجد.

وبَيَّن أبو الوليد بن رشد الأندلسي بعض ما فيه، فقال: المادة المشتركة أمر مطلقٌ كُلي، لا وجود له إلا في الأذهانِ، وليس في الخارج إلا مواد مختلفة، كل منها مسبوقة بأخرى مثلها، تقدمتها بالزمان، وكل مخلوق مصنوع من أثر الواجب، ولا قديم غيره، ويقول بوجوده فوق خلقه، لكن يأبى أن تقوم به الأفعال (فيشد) منه شيئاً فشيئاً، فيعطله عن كمالاته.

وربما قال: المفهوم من صفاته، عين المفهوم من ذاته، فأصابه داء الجهمية، بل كان مباطن للسيناوية، على أنها أقربهم للإسلام.

وهذا ما تنازعت الأشعرية: هل يستند القديم إلى المؤثر؟

فقال قائلون منهم: جاز استناده إلى الموجب دون المختار، وقد يجعلونه قول جمهور الناس، لأنهم أدخلوا قيام صفات الواجب بذاته، في معنى استناد القديم إلى الموجب باصطلاحهم الفلسفي، ومنعه إمامهم الرازي.

فدار كلامه على نفي الصفات، لأنه جهمي، وعليه صاحب التجريد، وأضرابه.

وقال أبو الحسن الآمدي: بل جاز استناده إلى الموجب، وإلى المختار، وهذا موافق لقول أبي البركات البغدادي، (ق٣١٩/ب) إلا أن أصحابه ينكرون قدرة الرب على ما يقوم به من الأفعال الاختيارية، ويعود قولهم بالفاعل المختار إلى مثل قول السيناوية[(١)] بالعلة الموجبة، ويقولون بحدوث الدهور، لا يثبتون قديماً بقدم، ولعله يعني باستناد (القدر) إلى المختار: استناد (العلة للمعلول) عندهم بدون أن يسبقه المختار بزمانٍ، والله المستعان.

(١) نسبة لابن سينا، وانظر لهذه المسألة: الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام(ص/١٤٨-١٥٠).

-فصل-

هل لجنس المخلوقات أول؟

واختلف أهل الحديث، بعد ظهور مقالة الجهمية، هل لجنس المخلوقات أول؟

فقال قوم: نعم، (قال بعضهم:) وهو الماء، منهم إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، الكبير، فإنه روى عن أبي مالك، وأبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة طيب، عن ابن مسعود، وناس من الصحابة ﷺ، في قول الله سبحانه: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة:٢٩]، قال: «إن الله تعالى كان عرشه على الماء، ولم يخلق شيئاً قبل الماء»، أخرجه محمد بن جرير الطبري في «تفسيره»، عن موسى بن هارون، عن عمرو بن حماد، عن أسباط بن نصر، عنه[1].

لكن أسباط وعمرو فيهما مقالٌ، والسدي متكلم فيه، لسوء مذهبه في التشيع، قيل: رافضي، ومن جهة النكارة التي في بعض حديثه، حتى اتهمه بعض أهل العلم من معاصريه بالكذب[2].

وما رواه غير موضوع، ولا يدرى من قال: «ولم يخلق شيئاً قبل الماء»، وجاز أن يراد به أنه أورد متعلق ما هو موجود اليوم.

وقيل: أول ما خلق الله العرش، وهو قول يزيد بن هارون الواسطي، وأتباعه، فإنه حدث عن حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حدس، عن عمه أبي رزين العقيلي رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ قال: «كان في عماء، ما فوقه هواء، وما تحته هواء، ثم خلق العرش، ثم استوى عليه». رواه ابن ماجه، والترمذي[3].

---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره(١/١٩٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره(١/٧٤رقم٣٠٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٢٤٣رقم٨٠٧).

(٢) الذي اتهمه بالكذب من معاصريه: ليث بن أبي سليم، وعقب عليه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب(١/٢٤٧) بقوله: «كذا قال، وليث أشد ضعفاً من السدي»، وتبع ليثاً على تكذيبه السدي: الجوزجاني في كتابه أحوال الرجال(ص/٤٨)، فقال: «كذاب شتَّام»، ويظهر أنه يعني: بالكذب في رأيه في التشيع.

(٣) رواه الطيالسي في مسنده(ص/١٤٧رقم١٠٩٣)، والإمام أحمد في مسنده(٤/١١)، والترمذي في سننه(٥/٢٨٨رقم٣١٠٩)، وابن ماجه في سننه(١/٦٤رقم١٨٢)، وابن أبي شيبة في كتاب العرش(ص/٥٤رقم٧)، وابن أبي عاصم في السنة(١/٢٧١رقم٦١٢)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/٢٤٥رقم٤٥٠)، والطبري في تفسيره(١٢/٤)، وفي تاريخه(١/٣١)، وابن حبان في صحيحه(١٤/٨رقم٦١٤١)، والطبراني في المعجم الكبير(١٩/٢٠٧رقم٤٦٨)، وأبو الشيخ في العظمة(١/٣٦٣رقم٨٣)، وابن بطة في الإبانة(٣/١٦٨رقم١٢٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٢٣٥رقم٨٠١)، وابن عبد البر في التمهيد(٧/١٣٧) من طريق يعلى بن عطاء

وقال: قال يزيد بن هارون: «العماء: أي: ليس معه شيء»[١].

وفيه: أن الغمام مضبوط باللغة، وهو الغمام، قاله: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وهما إماما اللغة.

ورواه حرب بن إسماعيل عن إسحاق بن راهويه، عن عبد الصمد بن عبدالوارث، عن حماد بن سلمة به. «فوقه هواء، وتحته هواء»، بمعنى السحاب . هذا لفظه[٢].

فقال أبو بكر البيهقي: «ما فوقه هواء: أي: ما فوق السحاب»[٣].

وقيل: هو الغيم، قال الحسن بن عمران الحنظلي، الهروي: سمعت أبا الهيثم خالد بن يزيد الرازي، يقول: أخطأ أبو عبيد، إنما «العمى» مقصور، ولا يدرى أين كان الربُّ؟[٤]

قلت: ما هذا بشيء، أبو الهيثم خالد بن يزيد مولى آل عمر: ضعيف، كذبه يحيى، وأبو حاتم الرازي، وغيرهما[٥].

والحديث من غرائب حماد بن سلمة، ومداره على وكيع بن حدس، وهو مجهول، قال الشمس الذهبي: «لا يعرف، تفرد عنه يعلى بن عطاء»[٦].

واحتجوا بالحديث الذي قيل: عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن صفوان بن محرز عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، في وفد أهل اليمن، إذ قالوا: جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر، قال: «كان الله ولم يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وكان عَرْشُهُ على الْمَاءِ، وَكَتَبَ في الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السموات وَالْأَرْضَ»، لفظ البخاري، عن عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عنه[٧].

عن وكيع بن حدس عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه به، وقد حسنه الترمذي في موضع، والذهبي في العلو(ص/١٨)، وصححه الترمذي في موضع، وابن حبان، وابن العربي، وهو مما تلقاه أهل السنة بالقبول.

(١) سنن الترمذي(٥/٢٨٨).

(٢) ذكر هذه الرواية: الذهبي في العلو(ص/١٨).

(٣) الأسماء والصفات(٢/٢٣٦).

(٤) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٨).

(٥) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٣/٣٦٠)، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر(٢/٣٨٩).

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٧/١٢٦). لكنه قال في الكاشف(٢/٣٥٠): «وثق»، وقال ابن حبان في مشاهير الأمصار(ص/١٢٤) : «من الأثبات».

(٧) صحيح البخاري(٣/١١٦٦رقم٣٠١٩)

وفي رواية غير البخاري: «ولم يكن معه شيء»[١]، وفي لفظ: «لا شيء غيره»[٢]، ذكرهما العسقلاني، وغيره[٣].

ورواه البخاري في «صحيحه» أيضاً، عن عبدان، عن أبي حمزة، عن الأعمش، بلفظ: «كان الله، ولم يكن قبله شيء»[٤].

ورواه الإسماعيلي في «صحيحه»، بلفظ: «كان الله قبل كل شيء»[٥]، وهو لفظ أحمد بن حنبل في «مسنده»، عن أبي معاوية عن الأعمش[٦].

قال العسقلاني: «فاقتضى أن الرواية وقعت بالمعنى»[٧]، وهذا ظاهر، كيف والمجلس واحدٌ؟!

قال العلامة صدر الدين الأذرعي: «فعلم أنه قال أحد الألفاظ، والآخران رويا بالمعنى، ولفظ «القبل» ثبت عنه في غير هذا الحديث، ففي حديث مسلم، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيﷺ، أنه كان يقول في دعائه: «اللهم أنت الأول، فليس قبلك شيء» الحديث[٨]، واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما، في موضع آخر، ولهذا كان كثير من أهل الحديث إنما يرويه بلفظ «القبل»؛ كالحميدي، والبغوي، وابن الاثير.

واذا كان كذلك لم يكن في هذا اللفظ تعرُّض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق.

وأيضاً: فإنه قال: «**كان الله، ولم يكن شيء قبله**»، أو «**معه**»، أو «**غيره**»، «**وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء**»، فأخبر عن هذه الثلاث بالواو.

وخَلْقُ السموات والارض؛ روي بالواو، وبـ«ثُمَّ»، فظهر أن مقصوده إخبارهم ببدء خلق السموات والارض، وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه الله قبل ذلك.

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري(٢٨٩/٦) أنها كذلك وقعت في بعض الكتب، ولم أر من خرجها بهذا اللفظ، وإنما يذكره بعض المؤلفين عزوا للبخاري وغيره، كما صنع المتقي الهندي في كنز العمال(١٦٧/١٠رقم٢٩٨٥٠).

(٢) خرجها: ابن جرير الطبري في تاريخه(٣١/١)، وهي قريبة من لفظ البخاري.

(٣) انظر: فتح الباري(٢٨٩/٦)، وعمدة القاري(١٠٩/١٥).

(٤) صحيح البخاري(٢٦٩٩/٦رقم٦٩٨٢).

(٥) انظر: فتح الباري(٤١٠/١٣).

(٦) مسند الإمام أحمد(٤٣١/٤)، وحلية الأولياء لأبي نعيم(٢١٦/٢).

(٧) فتح الباري(٢٨٩/٦)،

(٨) صحيح مسلم(٢٠٨٤/٤رقم٢٧١٣).

وذَكَر السموات والارض بما يدل على خلقهما، وذكر ما قبلهما بما يدل على كونه، ووجوده، ولم يتعرض لابتداء خلقه له».

وقال: «إن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الامر» إشارة إلى حاضر، مشهود، موجود.

والأمر هنا بمعنى المأمور، أي: الذي كوَّنَه الله بأمره، وقد أجابهم النبيﷺ عن بدء هذا العالم الموجود، لا عن جنس المخلوقات؛ لانهم لم يسألوه عنه».

قال: «وأيضاً: فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا، وبهذا؛ فلا يجزم بأحدهما، إلا بدليل، فاذا رجح أحدهما، فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر فهو مخطيء قطعاً، ولم يأت في الكتاب، ولا في السنة، ما يدل على المعنى الآخر، فلا يظن أن معناه الإخبار بتعطيل الرب تعالى دائماً عن الفعل، حتى خلق السموات والأرض، وأيضاً (ق٣٢٠/أ) فقوله ﷺ: «كان الله، ولم يكن شيء قبله، أو معه، أو غيره، وكان عرشه على الماء»[(١)]، لا يصح أن يكون المعنى: أنه تعالى موجود وحده، لا مخلوق معه أصلاً؛ لأن قوله: «وكان عرشه على الماء» يَرُدُّ ذلك، فهذه الجملة –وهي: «وكان عرشه على الماء»-؛ إما حالية، أو معطوفة، وعلى كلا التقديرين؛ فهو مخلوق موجود في ذلك الوقت؛ فعُلِم أن المراد لم يكن شيء من هذا العالم المشهود»[(٢)].

وقال بدر الدين العيني الفقيه: «"كان" الأول بمعنى الكون الأزلي، و"كان" الثاني بمعنى الحَدَث، وفي قوله: «وكان عرشه على الماء» دلالة على أن الماء والعرش كانا مبدأ هذا العالم، لكونهما خلقا قبل خلق السموات والأرض»[(٣)].

قلت: فيصير المعنى على هذا التقدير: كان الله، ولم يكن شيء غيره أزلياً معه، وهو معنى لفظ الإسماعيلي[(٤)]، فهذا وجه الترجيح، وهذا وجه الجمع، وكيف ما أُدِيرَ الأمر؛ فليس فيه من دلالة على أنه لم يكن يخلق، ثم صار يخلق، وأن العرش أول جنس المخلوقات، كما يظنه من يظنه.

وقيل: أول شيء خلقه الله القلم، لحديث عبد الواحد بن سليم، عن عطاء، عن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «أول ما خلق الله القلم، فقال

(١) انظر: النبوات لشيخ الإسلام(١/١٤٣، ١٥٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية(ص/١٤٠-١٤١).

(٣) عمدة القاري (١٥/١٠٩).

(٤)انظر: فتح الباري(١٣/٤١٠).

له:"اكتب"، قال:"ما أكتب؟"، قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة»، أخرجه أحمد، والترمذي[1]، وقال: «حسن غريب، وفي الباب عن ابن عباس»، وهو في مسند أبي يعلى الموصلي[2].

قيل: هو قول عطاء، وقول الحسن، ومجاهد، واختاره ابن جرير، وغيره[3]، لكن جاء خلافه عن مجاهد[4].

وروى أبو القاسم الطبراني، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن الله خلق العرش واستوى عليه، ثم خلق القلم»[5].

والحديث من طريق عبد الواحد بن سليم أشهر، قال الحافظ الذهبي: «له حديث منكر في القدر، وخلق العرش»، وتكلم فيه[6].

وأشار العلامة الصدر الأذرعي إلى الاضطراب في لفظه، وتكلم في معناه، ورجح أن العرش مخلوق قبل القلم[1]، كما ثبت في صحيح مسلم وغيره، من حديث عبد الله بن عمرو

---

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (٤/٢٢٥ رقم ٤٧٠٠)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ (رقم ٥٩)، والبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ الكُبْرَىٰ (١٠/٢٠٤)، وَصَحَّحَهُ الضِّيَاءُ فِي المخْتَارَةِ (رقم ٣٣٦)، وَغَيْرُهُمْ وإِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ.

وَرَوَاهُ بِنَحْوِهِ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (رقم ٥٧٧)، والإِمَامُ أَحْمَدُ فِي المسْنَدِ (٥/٣١٧)، والبخاري في التاريخ الكبير(٦/٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ (رقم ٢١٥٥، ٣٣١٩) والفِرْيَابِيُّ في كِتَابِ القَدَرِ (رقم ٤٢٥). وَابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السُّنَّةِ (رقم ١٠٧) وَالآجُرِّيُّ فِي الشَّرِيْعَةِ (١/٥١٤ رقم ١٨٠، ٢/٧٦٦ رقم ٣٤٦) وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ، صححه الترمذي، وابن جرير في تاريخه(١/٢٨)، وتبعه ابن الأثير في الكامل(١/١٧)، وصححه الضياء المقدسي، والشيخ الألباني في صحيح أبي داود(رقم٤٧٠٠).

(٢) يعني: حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما، وقد أخرجه: ابن أبي عاصم في السنة(١/٥٠رقم١٠٨)، وأبو يعلى في مسنده(٤/٢١٧رقم٢٣٢٩)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة(٢/٣٩٣)، والفريابي في القدر(ص/٧٤رقم٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢/٦٨رقم١٢٥٠٠)، وابن بطة في الإبانة-كتاب القدر(١/٣٣٣رقم١٣٦١)، والحاكم في المستدرك(٢/٥٤٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/٢٣٧رقم٨٠٣)، والضياء المقدسي في المختارة(١٠/٣٣٣رقم٣٦٠)، وغيرهم وإسناده صحيح، وقد صححه الشيخ الألباني في ظلال الجنة في التعليق على كتاب السنة لابن أبي عاصم(رقم١٠٨).

(٣) انظر: تاريخ الطبري(١/٢٨-٣٣)، والبداية والنهاية(١/٨).

(٤) أي أنه قد جاء عن مجاهد قول بخلاف ما نسب إليه من القول بأن القلم أول المخلوقات، وسيأتي ذلك في كلام المصنف رحمه الله.

(٥) في المعجم الكبير(١٠/٢٤٧) وفي إسناده أحمد بن رشدين: ضعيف جداً. انظر: لسان الميزان(١/٢٥٧).

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٤/٤٢٥) ولكن الحديث ورد من طرق أخرى غير طريق عبدالواحد بن سليم، فالحديث صحيح بطرقه وشواهده.

عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء» [٢]، فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند خلق القلم، لحديث عبادة هذا.

قال: «ولا يخلو قوله: «أول ما خلق الله القلم» إلخ – إما أن يكون جملة، أو جملتين، فإن كان جملة –وهو الصحيح– كان معناه: أنه عند أول خلقه قال له : «اكتب» كما في اللفظ: «أوَّلَ ما خلق الله القلمَ قال له: اكتب» بنصب «أول»، و«القلم».

وإن كان جملتين، وهو مروي برفع «أول» و«القلم»؛ فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفق الحديثان؛ إذ حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن العرش سابق على التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم، وفي اللفظ الآخر: «لما خلق الله القلم، قال له: اكتب» [٣].

وحكى أبو بكر البيهقي، عن يزيد بن أبي مسلم: أنه كتب إلى جابر بن زيد أبو الشعثاء يسأله عن بدء الخلق، قال: «العرش والماء والقلم، والله أعلم أيَّ ذلك بدئ قبل» [٤].

وحكى أبو العلاء الهمداني اختلافهم في ذلك على قولين: بين العرش، والقلم [٥].

وحكى محمد بن جرير الطبري، عن محمد بن إسحاق، أنه قال: «أول ما خلق الله تعالى النور والظلمة، ثم ميز بينهما؛ فجعل الظلمة ليلاً أسود مظلماً، وجعل النور نهاراً أبيض مبصراً» [٦]، والظاهر أنه مما تحمله من الإسرائيليات.

وروى أبو الشيخ الأصبهاني عن مجاهد قال: «خلق الله تبارك وتعالى اليَرَاع أول ما خلق من الأشياء–واليراع القصب–، ثم خلق القلم من ذلك اليَرَاع» [٧]، وفي الباب أقوال أخر [٨]، فقال القاضي بدر الدين العيني: «وكل شيء قيل فيه أول؛ فهو بالنسبة إلى ما بعده» [١].

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (٣٤٥/٢).

(٢) رواه مسلم في صحيحه(٢٠٤٤/٤رقم٢٣٦٥)، وعنده «كتب» بدل «قدر». ورواه الإمام أحمد في المسند(١٦٩/٢)، والترمذي في سننه(٤٥٨/٤رقم ٢١٥٦).

(٣) شرح الطحاوية (٣٤٥/٢).

(٤) الأسماء والصفات(٢/ ٢٤٢رقم٨٠٥).

(٥) انظر: منهاج السنة (٣٦١/١)، الصفدية (٧٩/٢)، وبغية المرتاد(ص/٢٧٦، ٢٨٥)، وشرح العقيدة الطحاوية (٣٤٥/٢).

(٦) تفسير الطبري (٢٢٢/١).

(٧) العظمة (٥٧٦/٢/رقم٢٠) وتمامه عنده: «ثم قال اكتب ما يكون إلى يوم القيامة».

(٨) انظر: عمدة القاري للعيني (١٠٩/١٥).

وروى البيهقي عن طاوس قال: «جاء رجل إلى ابن عمرو بن العاص فسأله: «مم خلق الخلق؟»، فقال: «من الماء والنور والظلمة والريح والتراب»، قال الرجل:« فمم خلق هؤلاء؟» قال: «لا أدري»، ثم أتى الرجل ابن الزبير، فسأله عن ذلك، فأجاب بمثله، ثم أتى ابن عباس، فسأله، فأجاب بمثله، وتلا قوله سبحانه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾[الجاثية:١٣] »[٢].

ويظهر من هذه الروايات: أن السلف الأول كانوا ربما سألوا أو ذكروا لغيرهم في مبدأ هذه (الحياة)، وهذا العالم الموجود، ولا يتكلمون فيما قبله من الخلائق، لأن العباد لا يحيطون بتفصيل ذلك، ولم يكن منهم من يقول عن الله تعالى: كان لا يخلق شيئاً، ثم صار يخلق، وإنما فشا القول به في أهل الحديث من لدن محمد بن إسحاق، والسدي، ويزيد بن هارون الواسطي[٣].

وقد قيل في ابن إسحاق بالاعتزال؛ لأنه كان يرى القدر، ويتشيع، لكنه لم يكن جهمياً (ق٣٢٠/ب)، وحدَّث بأشياء في الصفات أنكرها عليه بعض أهل العلم، ورأوها تؤول إلى التشبيه، فكان أشبه بالمقاتلية منه بالجهمية.

وكان يزيد بن هارون ممن يغلو في إثبات الصفاتِ أيضاً يقول: «من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقرّ[٤] في قلوب العامة؛ فهو جهمي»[١].

---

(١) عمدة القاري (١٠٩/١٥).

(٢) رواه عبدالرزاق الصنعاني في تفسيره(٢١٣/٣)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٤٩٠/٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٢٦٦رقم٨٢٩)، وفي الاعتقاد(ص/٩٢) كلهم من طريق عمر بن حبيب المكي عن حميد الأعرج عن طاوس به، وسقط ذكر طاوس من مطبوع تفسير عبدالرزاق. وهذا إسناد صحيح.

ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره(٣٢٩١/١٠رقم١٨٥٣٦)، والدولابي في الكنى والأسماء(٣٥٦/١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٣٣٨/٤١) من طريق أبي أراكة عن عبدالله بن عمرو. وأبو أراكة روى عنه السدي، والركين بن الربيع، والمنهال بن عمرو، وذكره ابن حبان في الثقات، فحديثه حسن إن شاء الله.

(٣) يزيد بن هارون بن زاذان، أبو خالد السلمي مولاهم الواسطي، الإمام القدوة شيخ الإسلام الحافظ، ولد سنة ١١٨هـ ،كان رأسا في العلم والعمل، أثنى عليه كبار الأئمة، وكان معاديا للجهمية، يقال إن المأمون امتنع من إظهار المحنة حتى مات، توفي سنة ٢٠٦هـ، انظر: السير (٣٥٢/٩-٣٦٥).

(٤) قال الذهبي العلو(٢/ص١٠٣١) «يقر: مخفف، والعامة مراده بهم جمهور الأمة، وأهل العلم، والذي وقر في قلوبهم من الآية هو ما دل عليه الخطاب مع يقينهم بأن المستوي ليس كمثله شيء، هذا الذي وقر في فطرهم السليمة، وأذهانهم الصحيحة، ولو كان له معنى وراء ذلك تفوهوا به ولما أهملوه، ولو تأول أحد منهم الاستواء لتوفرت الهمم على نقله، ولو نقل لاشتهر...» .

فيجعل من لم يوافقه على ذلك جهمياً[٢].

وتكلم في الرجل على التوهم، ويسارع إلى التكفير[٣]، ذكر مرة أبا بكر الأصم، والمريسي[٤] فقال: «هما والله زنديقان كافران بالله، حلالا الدم»[٥].

وكان أبو بكر الأصم ممن يرد على الزنادقة والجهمية، ولم يتبين من أمره إلا أنه من المعتزلة القدرية.

وذكر المريسي مرة أخرى، وذكر معه داود الجواربي[٦] وقال: «هما كافران»، وحط على الجواربي.

وكان الجواربي من أشد الناس على الجهمية، يرد عليهم بالمنقول والمعقول، على طريقة هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، ويغلو في ذلك، ويتجاهر بالرفض والتشبيه، فكفره يزيد بن هارون، [وأبو يعلى الفراء.

---

(١) رواه أبو داود في مسائله(ص/٢٦٨)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/١٢٣رقم٥٤، ٢/٤٨٢رقم١١١٠)، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية -كما في العلو للذهبي(ص/١٥٧رقم٤٢٩)-، عن أحمد بن سنان كلاهما عن شاذ بن يحي عن يزيد، وعلقه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٦).

(٢) ما ذكره المصنف من أن الإمام يزيد بن هارون الواسطي كان يغلو في الإثبات لأجل قوله المذكور فيه نظر، لأن كلامه ظاهر في بيان حال الجهمية من توهمهم أن إثبات الصفات فيه تشبيه، فينفونها عن الله لأجل الدخَن في قلوبهم، وهذا لا يوجد في صدور العامة سليمي الفطرة، فكلام الإمام يزيد بن هارون حق، وهو من الوسطية والاعتدال، وليس فيه غلو.

(٣) هذا خطأ من المصنف عفا الله عنه، فلم يكن كلامه في هؤلاء الزنادقة عن توهمٍ، ولا عن تسرع، بل عن علم ومعرفة، وليس كل ما فعله أولئك الزنادقة نقل لنا، مع أن المنقول كافٍ في بيان كفرهما وزندقتهما، وعند الإمام يزيد بن هارون من العلم والمعرفة والورع ما يجعلنا نحسن الظن به، ونأخذ أحكامه على ثقة، ما لم يخالفه غيره فيتبين خطؤه، ولا نعلم أحداً من السلف أنكر على الإمام يزيد بن هارون كلامه، بل ينقلونه على وجه الإقرار مثل شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية(٢/٤٤)، وابن القيم في الصواعق المرسلة(٤/١٤١٠).

وقد كان أبو بكر الأصم يقول بخلق القرآن، ويناظر عليه، بل وألف فيه كتاباً، وكان يزعم أن الجنة والنار لم تخلقا إلى الآن-كما ذكرت ذلك سابقاً في ترجمته-، وهذا تكذيب بالكتاب والسنة، فلا يشك في كفره وزندقته.

(٤) أبو بكر عبدالرحمن بن كيسان الأصم، وبشر بن غياث المريسي سبقت ترجمتهما(ص/٧٦، ٩٠) .

(٥) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٨).

(٦) قال الذهبي في ميزان الاعتدال(٣/٣٨)-باختصار-: «داود الجواربي، رأس في الرفض، والتجسيم، من قَرَامي جهنم، قال يزيد بن هارون: «الجواربي والمريسي كافران»، ثم ضرب يزيد مثلاً للجواربي فقال: إنما داود الجواربي عبر جسر واسط، فانقطع الجسر، فغرق من كان عليه، فخرج الشيطان، وقال: أنا داود الجواربي» وأقره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان(٢/٤٢٧)، وزاد: «وذكر ابن حزم في الملل والنحل: أن داود هذا كان يزعم أن ربه لحم ودم، على صورة الإنسان». فمثل هذا كيف يستدرك على الإمام يزيد بن هارون تكفيره؟!!

وأنه][1] سوى بينه وبين أخصامه في ذلك، مع ميله إلى أهل الإثبات، وشدة نفوره منهم.

ثم ذكر[2] في موافقة غرضهم في هذه المسألة: أن الله تعالى كان لا يخلق شيئاً، ثم صار يخلق، فما أُرَاه إلا أُتِيَ من قلة الفقه[3].

وهو ظاهر قول أحمد بن حنبل[4] في جزء الرد على الجهمية: «نقول إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، ولا نقول إنه كان ولا يتكلم حتى خلق»[5].

وقد أخذ بهذا، ونصره بشدة قدماء الحنابلة، منهم أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، وأبو عبد الله بن حامد[6].

وقيل: إن أحمد لم يرد ذلك، وإنما أراد أنه يتكلم، لا يحتاج في تكلمه إلى خلق شيء يقوم به كلامه، كما يقوله من يقوله من الجهمية؛ فأراد الرد عليهم، وقد قال: «لم يزل متكلماً عالماً غفوراً»[7].

وقال عبد العزيز بن جعفر في «المقنع»[8]: «لأصحابنا قولان: قول من قال: «لم يزل متكلماً» بمعنى القدرة على الكلام، ونفي الخرس، والثاني: قول من قال: «هو متكلم خالق،

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) أي: يزيد بن هارون.

(٣) هذا الكلام غلط من الكنغراوي رحمه الله، لأن يزيد بن هارون لم يقل هذا، وإنما ذكر تفسير العماء أنه ليس معه شيء، وهذا أمر جاء في رواية للحديث عن الرسولﷺ، كما خرجه البخاري وغيره، وليس معناها أنه عز وجل كان معطلاً عن الخلق، لكن يفهم منها أن لا شيء قديم مع الله عز وجل، فالمخلوق إنما يكون بعد خلق الله له، ففعل الله القائم بذاته متقدم على مفعول الله المنفك عن ذاته، فعلى ذلك يصح أن يقال: ولا شيء معه.

(٤) يعني: القول بأن الله لم يزل فاعلاً خالقاً في الأزل دون تحديد شيء من المخلوقات كان أولاً بحيث يكون الرب معطلاً عن الفعل.

(٥) هذا النقل عن الإمام أحمد فيه نقص، ويظهر أن المصنف نقله بالواسطة من أبي يعلى الفراء أو غيره، وقد حصل بسببه ما ظنه المصنف خطأ من الإمام أحمد، فإن نص كلام الإمام أحمد في الرد على الزنادقة والجهمية(ص/٣٦) : «إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، ولا نقول: إنه كان ولا يتكلم حتى خلق **الكلام**، ولا نقول: إنه قد كان لا يعلم، حتى خلق علماً؛ فعلم، ولا نقول: إنه قد كان ولا قدرة له، حتى خلق لنفسه القدرة». وانظر: شرح العقيدة الأصفهانية(ص/٤٦).

(٦) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام(ص/٤٤).

(٧) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام(ص/٤٥).

(٨) وصفه شيخ الإسلام ابن تيمة بأنه كتاب كبير. انظر: درء تعارض العقل والنقل(٢/٧٤).

ولم يجز أن (يقال:) خالق في كل حال، بل في وقت إرادته أن يخلق، وكذلك الكلام (...)[1] لا يخلق ثم خلق»[2].

فهو لم يقصد بذلك أن الفعل والخلق كان ممتنعاً غير مقدور له، ثم صار مقدوراً له، بل يقولون: كان لا يريد أن يخلق (نسبياً)، ويريد تأخير ذلك، ويقدم عليه ما شاء من أقواله وأفعاله الغير المتعدية.

فلم (...) لا يتكلم (...)[3] المعطلة، بل كما جوز الأثير الأبهري -وهو من الفلاسفة المشائين- أن تقوم به تصورات (لازمة لها) قبل أن يخلق.

قيل: فما ذهبوا إليه من أنه كان لا يخلق مع قدرته عليه، ويتكلم بما يشاء؛ فهو جائز منه.

ورده الشيخ أبو منصور الماتريدي والناس بلزوم العبث، وهو يتعالى عن ذلك لحكمته.

وقد دل العقل والنقل على أنه قديم الجود، دائم الإحسان، لم يزل بأسمائه وصفاته، يتكلم متى يشاء، ويفعل ما يشاء.

[ونعما قال شيخ القراء أبو عمرو الداني في أرجوزته في عقود الديانة:

كلم موسى عبده تكليما   ولم يزل مدبراً حكيما[4]

هذا ما عليه حكماء الملة، وأصحاب السلف] [5].

---

(١) طمس في الأصل مقدار خمس كلمات.

(٢) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض (٧٤/٢)، والأصفهانية(ص/٥٦)، وفي مجموع الفتاوى-«فصل في القاعدة العظيمة الجليلة في مسائل الصفات والأفعال»(١٥٨/٦)، ونص كلامه كما في درء التعارض(٧٤/٢) : «وقال أبو بكر عبد العزيز بن الجعفر صاحب الخلال في أول كتابه الكبير المسمى بالمقنع -وقد ذكر ذلك عنه القاضي أبو يعلى في كتاب ايضاح البيان في مسألة القرآن- قال أبو بكر لما سألوه: انكم اذا قلتم لم يزل متكلماً كان ذلك عبثاً، فقال: «لأصحابنا قولان: أحدهما أنه لم يزل متكلماً كالعلم، لأن ضد الكلام الخرس، كما أن ضد العلم الجهل، قال: ومن أصحابنا من قال: قد أثبت سبحانه لنفسه أنه خالق، ولم يجز أن يكون خالقاً في كل حال، بل قلنا: إنه خالق في وقت إرادته أن يخلق، وإن لم يكن خالقاً في كل حال، ولم يبطل أن يكون خالقاً كذلك، وإن لم يكن متكلماً في كل حال، لم يبطل أن يكون متكلماً، بل هو متكلم خالق، وان لم يكن خالقاً في كل حال، ولا متكلماً في كل حالٍ».

(٣) طمس في الأصل مقدار خمس كلمات.

(٤) الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات لأبي عمرو الداني(ص/١٨٠بيت٥٣٧)، ونقله هذا البيت وغيره: الإمام الذهبي في العلو(ص/٢٤٨).

(٥) ما بين المعقوفين من الهامش.

واشتد (قولهم) على الجهمية ومن سلك مسلكهم من الكلابية والكرامية، وغيرهم فقالوا: أسماؤه غير مخلوقة، لأنه كان خالقاً قبل أن يخلق.

وصارت طوائف من متأخريهم تتأول عليه ما اشتهر عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: «وقد كان الله متكلماً، ولم يكن كلم موسى، وقد كان الله خالقاً في الأزل ولم يخلق الخلق»[1]، فقيل لهم هذا عليكم، وليس لكم، وإنما يعني: الخلق الموجود، وإنما ذكره في مقابلة الكلام (المعين) لأنه أراد به الخلق (المعين).

قالوا: قد قال في الفقه الأكبر: «لم يزل عالماً بعلمه، والعلم صفته في الأزل، قادراً بقدرته، والقدرة صفته في الأزل، ومتكلماً بكلامه، والكلام صفته في الأزل، خالقاً بخلقه، والتخليق صفته في الأزل، فاعلاً بفعله، والفعل صفته في الأزل»[2]، ولم يكن هذا في كتاب أبي مطيع البلخي، لكن في الكتاب الذي صنفه بعض المتأخرين، وسماه بالفقه الأكبر.

وقيل لهم: هب قاله أبو حنيفة، فهل يفهم منه إلا أنه لم يزل قادراً، متكلماً بما شاء من الكلام، الذي يبدو من ذاته متى يشاء، ويفعل ما يشاء، ويخلق ما يشاء.

فَلِمَ وجدت في إحدى النسخ: «كان الله (ولا مكان)»، وفي نسخة أخرى: «كان تعالى قبل أن يخلق الخلق سواء، ولم يكن أين، ولا خلق، ولا شيء» لكنهما ليستا من النسخ الصحيحة، ولو كان ذلك في الكتاب لكان له شأن، وتكلم عليه الشراح، (القائلون به)، كأبي إبراهيم (الخاطري)، وعطاء بن على الجوزجاني، ولم يهملوا أمره، فتبين أنه مدرج، مدسوس فيه من بعدهم.

ووقع في كتاب «العقيدة» المنسوب إلى أبي جعفر الطحاوي: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبله من صفته، ليس منذ خلق الخلق استحق اسم الخالق، ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم، ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير»[3].

---

(١) الفقه الأكبر(ص/٢٤).

(٢) المصدر السابق(ص/١٨).

(٣) انظر: العقيدة الطحاوية-مع شرح ابن أبي العز(ص/١٢٧، ١٣٧، ١٤٢).

وتوجد هذه العبارات في النسخة التي تداولها أهل الكلام، من لدن أبي المعين النسفي، وغيره، كأبي حفص الغزنوي (ق٣٢١/أ)، ثم أبو شجاع الناصري، وغيرهم من الشراح، **حتى اعتمد عليها الصدر الأذرعي، وذهب إلى أن الشيخ يقول بقولهم في هذه المسألة**، وفيه نظر.

وإنما يصح قوله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفاته[1]، [وكما كان بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبديا][2]، ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحيائه البرية استحق اسم الباري»، إذا أريد بالخلق والبرية هذا العالم.

ومن يأمن النقلة على ما بعده، إلا أن يكون مما زاده فيه بعضهم لينحلوه إلى مذهبهم، وهو أجل وأفقه من أن يقول: «له معنى الربوبية، ولا مربوب، ومعنى الخالق، ولا مخلوق».

وإنما يقوله من يلبس في معنى الربوبية والخالقية، ويلتبس عليه الفعل بالقدرة، وكيف يُظَن به أن يجعل اسم محيي الموتى بعدما أحياهم يستحقه قبل إحيائهم، ويقول: «كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم؟» أما كان يعرف ما للماضي مما للاستقبال؟! وهو من أعلم الناس بالعربية، وأفصح من أن يتكلم بمثل هذا السجع المتكلف على ركاكته.

وأين هذا من طلاقة كلامه في سائر آثاره؟

أما كان عنده من المعرفة والنظر ما يفرق به الفعل والتكوين، وبين الخلق المعين والإحياء المعين في الوقت المعين؟!

وإني لأتعجب من العلامة الصدر الأذرعي كيف أثبت عنه مثل هذا، وليس له فيه من إسناد، وقد تغني شهرة الكتاب عن إسناده، لكن في الأصول دون ما احتمل الزيادة والإدراج من النقلة، وما هو أشبه بالشرح منه بالمتن كما ترى.

وهم كانوا يدعون إلى ما يدعون إليه، وإنما يحتج بنقولهم إذا نقلوا ما هو حجة عليهم، من ذلك نقلهم عن الإمام أبي حنيفة وأصحابه أنهم قالوا: «لم يزل بأسمائه وصفاته لم يحدث له اسم، ولا صفة»، وما نقلوه عن الإمام الطحاوي أنه قال: «لم يزل بصفاته قديماً قبل خلقه»، وإن تأولوه؛ قد علم الناس ما تواتر عن السلف والأئمة وسائر الأصحاب الحنفية:

---

(١) في الطحاوية: صفته.

(٢) زيادة من مطبوع الطحاوية.

أن الله جواد حكيم قديم الإحسان، لم يزل بصفاته وقدرته يفعل ما يشاء، وعلى هذا أبو منصور الماتريدي وأصحابه.

قال أبو القاسم الحكيم في السواد الأعظم: «إن الله لم يزل خالقاً قبل أن يخلق الخلق، ولا يتغير عليه الحال، ومن قال عن الله تعالى: لم يكن خالقاً قبل أن يخلق الخلق، بل صار خالقا بعدُ، كان قوله هذا مثل من قال: إن الله لم يكن إلهاً، ثم صار إلهاً»، وقال: «فعل ما شاء، ويفعل ما يشاء»، يعني: لم يزل كذلك.

وكانوا يحتجون في ذلك بقوله ﷻ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن:٢٩]، حتى نقل ذلك منهم إلى من انتمى إليهم من المتأخرين، ممن مال مع الكلابية.

فاحتج به أبو إبراهيم في شرح الفقه الأكبر(١)، على قدم التكوين، مع قوله بحدوث جنس المكون، وغفل أنه ليس له، وإنما هو من حجة من يقول: «لم يزل يفعل ما يشاء، ويخلق ما يشاء، قبل أن يخلق هذا العالم، وبعد ذلك».

وكانوا يحتجون أيضاً بأنه لم يزل مستحقاً لاسم الخالق، لأنه من أوصاف الكمال، ولا يمكن إلا بثبوت مأخذ الاشتقاق في ذاته، وأن القول بخلوه عنه في الأزل قولٌ بقيام وصف النقيض به تعالى الله عن ذلك، حتى احتج به أبو بكر السمرقندي في التأويلات، إلا أنه قال: «متى لم يكن مستحقاً لاسم الخالق في الأزل (بمعنى) قائم بذاته قبل وجود المخلوق، ثم صار موصوفاً به لوجود المخلوق، صار وصفه بالخالق حادثاً له بالمخلوق، ولا شك أن وصفه بالخالق من أوصاف الكمال، فكان القول بتجرده عنه قول بقيام وصف النقص به، فلبَّس في اسم «المخلوق» إن أراد به هذا العالم الموجود، فهو من حجة من يقول: لم يزل يخلق ما يخلق قبل ذلك كما ذكرناه.

والظاهر أنه لم يرد ذلك، بل زعم أنه استحق اسم الخالق بمعنى أنه قد خلق قبل أن يخلق شيئاً، وهذا محالٌ متناقضٌ في نفسه، وهو أخذ هذا عن شيخه أبي المعين النسفي، وكان أبو المعين يعزو هذا الكتاب إلى الشيخ الماتريدي، ويدَّعِي أنه جمعه مما وقع إليه من كلامه، كذلك نقل عنه أبو بكر السمرقندي في مقدمة الشرح، ومن يصدقهما في ذلك؟

بل لا يرتفع فوقهما، وقد كان بينهما وبين الشيخ نحو مائتي سنة، كيف وهم ينقلون عنه أنه أنكر أن يقال بقدم صفة الكلام، دون صفة التكوين، بأنه يلزم منه أنه كان يتكلم،

---

(١) لعله: إسحاق الرومي المتوفى سنة ٩٥٠ هـ: طبيب، حكيم، متكلم، من آثاره «شرح على الفقه الأكبر» لابي حنيفة النعمان.. انظر: شذرات الذهب(٢٨١/٨)، الشقائق النعمانية لطاش كبري زاده(١٦٦/٢، ١٦٧)

وليس ثمة من حي حكيم، وهو صفة نقص لأنه عبث، وهذا ينادي على نفسه أنه إنما صح الوصف له بقدم صفة الكلام والتكوين عنده وعند أهل مذهبه؛ لأنه لم يزل قادراً على خلق من يكلمه عندهم.

وكل من تأمل في كلماتهم عرف بعد مذاهبهم من مذاهب أهل التعطيل (ق٣٢١/ب) وأنه لا يمكن تأليفه مع شيء من أقاويلهم.

ولما حاول ذلك من تعلق بكلام الأشاعرة من متقدميهم، وهم تعلقوا به، ومالوا إليه من لدن أبي جعفر السمناني[١] كما قد مر بيانه، بأنه تعذر ذلك عليهم لامتناع الجمع بين الضدين.

وتأمل ما نقلوه عنهم في قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢] أنهم قالوا: هو على سرعة الإيجاد، لأن الفاء للتعقيب، فكيف تنزيل هذا على أن التكوين لم يزل قائما به؟ والأثر المكون كله متراخ عنه؟!

هذا قول محدث من بعد الماتريدي وأصحابه، أحدثه السمناني، وتبعه عليه من تبعه من أهل العراق، حتى تبعهم عليه أبو المعين النسفي، وأتباعه، من أهل زمانه الأشاعرة.

وكذلك كان الناس يعترضون على قولهم، يقولون: إنه قول محدث، كما ذكر ذلك أبو شجاع الناصري في شرح الطحاوية، وأجاب عنه بأنه قول الطحاوي في عقائده، وقد علمت ما فيه.

ونقل عن أبي المعين النسفي[٢]، أنه عزاه إلى مشايخ سمرقند من لدن أبي بكر [أحمد بن إسحاق][٣] الجوزجاني[٤]، صاحب كتاب «الفروق والتمييز»، وكتاب «التوبة».

وذكر منهم تلميذه أبا نصر [أحمد بن العباس بن الحسين الأنصاري][٥] العياضي[٦].

---

(١) سبقت ترجمته (ص/٩٥).

(٢) انظر: تبصرة الأدلة(١/٣٥٦-٣٦١).

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) أحمد بن إسحاق المعروف بابن صبيح الجوزجاني، أبو بكر، صاحب ابن أبي سليمان الجوزجاني، كان من الجامعين بين علم الأصول وعلم الفروع، كان فى أنواع من العلوم فى الذروة العليا، له كتاب «الفرق والتمييز»، و«كتاب التوبة»، وغيرهما رحمه الله تعالى. طبقات الحنفية (١/ ٦٠).

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٦) أبو نصر العياضي: هو أحمد بن العباس بن الحسين بن جبلة بن غالب بن نوفل بن عياض بن يحيى بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري، السمرقندي، أبو نصر العياضي، قال الإدريسي: كان من أهل العلم والجهاد، ولا أعلم له

قال: ومن نظر في كتابه المصنف في «مسألة الصفات» وما أتى فيه من الدلائل على صحة قول أهل الحق، وبطلان قول المعتزلة والنجارية؛ عرف تبحره في ذلك.

ولما استشهد خلف أربعين رجلاً كانوا من أقران أبي منصور الماتريدي، وأبي القاسم الحكيم السمرقندي.

وذَكَرَ ابنَهُ أبا أحمد نصر بن أحمد، وقول أبي القاسم الحكيم: «ما خرج من خرسان إلى ما وراء النهر منذ مائة سنة مثل الفقيه أبي أحمد العياضي، علماً، وفقهاً، وتديناً»(١).

وقول أبي حفص البجلي حفيد أبي حفص الكبير: «الدليل على صحة مذهب أبي حنيفة أن أبا أحمد العياضي كان على مذهبه»(٢).

وذكر أخاه أبا بكر محمد بن أحمد العياضي قال: «وكان يدانيه في أنواع العلوم، وسائر خصال الشرف، وهو الذي أوصى أهل سمرقند عند انقضاء أجله أن يتمسكوا بمذهب أهل السنة، ويتجنبوا الأهواء، خصوصاً الاعتزال، وجمع المسائل العشر التي هي أصول المسائل الخلافية التي بيننا وبين المعتزلة»(٣).

وذكر أبا عبد الله محمد بن أسلم بن سلمة بن عبد الله بن المغيرة بن عمرو بن عوف بن حاضر(٤) الأزدي، قاضي سمرقند، المتوفى سنة ثمان وستين ومائتين(٥).

وذكر أبا بكر محمد بن اليمان السمرقندي، صاحب كتاب «معالم الدين»، وكتاب «الاعتصام» وغيرهما قال: «وله كتاب الرد على الكرامية، من وقف عليه عرف تبحره، وجلالة قدره في العلم بأصول الدين»(٦).

قال: وبعد هؤلاء الفقيه أبو سلمة محمد بن محمد صاحب «جمل أصول الدين»، وكان قد تخرج على أبي أحمد العياضي، وأخذ عنه الفقه والكلام(١).

رواية، ولا حديثًا فأذكره، أسره الكفار فقتلوه صبراً، في بلاد الترك، في أيام نصر بن أحمد بن إسماعيل بن أسد بن سامان، وقال أبو القاسم الحكيم السمرقندي: ما أتى الفقيه أبا نصر العياضي أحدٌ من أهل البدع والأهواء وأولي الجدل والمراء في الدين بآية من القرآن يحتج بها عليه لمذهبه إلا تلقاه مبتدئًا بما يفحمه ويقطعه، وأن رياسة العلماء والدرس كانا إليه، وهو من أبناء عشرين سنة. انظر: طبقات الحنفية(١/٧٠).

(١) طبقات الحنفية(٢/١٩٢، ٢٣٧).

(٢) طبقات الحنفية(١/٥٦٢، ٢/١٩٣).

(٣) طبقات الحنفية(٢/١٣، ٢٤١).

(٤) في الأصل: حاظر.

(٥) انظر ترجمته في: المتفق والمفترق للخطيب البغدادي(٣/٢٤٠)، وطبقات الحنفية(٢/٣٣).

(٦)طبقات الحنفية(٢/١٤٤).

وذكر أبا الحسن علي بن سعيد الرُّسْتُغْفَنِي[٢]، صاحب كتاب «إرشاد المهتدي»، وكتاب «الزوائد والفوائد»[٣] من أصحاب الماتريدي.

فنحلهم أبو المعين النسفي جميعاً إلى مذهبه، لكن لم يأت عنهم بشيء من أقوالهم يدل على مطلوبه، لا هو، ولا أتباعه، ثم قال: «ولو لم يكن فيهم إلا أبو منصور الماتريدي، الذي غاص في بحور العلوم، فاستخرج دررها، وأتى حجج الدين فزين بفصاحته وغزارة علومه غررها لكان كافياً»[٤].

وهذا من عجائب ما وقع لأبي المعين النسفي وأتباعه، يدْعون إلى ما يدعون إليه، ويقولون: لو لم يقل به إلا أبو منصور الماتريدي لكان كافياً، وهو من مسائل الدين، فيقال لهم:

إنما أبو منصور رجل من الناس، يصيب ويخطئ، فكيف يجوز تقليده أَنْ لو صح ذا عنه، وكان تفرد به، أو شورك فيه، وكان من قول شيخه أبي بكر الجوزجاني، ولا يرتفع فوقه عمن فوقكم، وهو يؤول إلى التعطيل (...) [٥].

وما أبعد صاحب «الفروق والتمييز»[٦] أن يقع في مثل هذا الخبط، مع ما لديه من العلم والفقه، وقد أخذ عن الإمام أبي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني، صاحب الإمام محمد بن الحسن، وأخذ عن داود بن إبراهيم، عن الإمام الجامع أبي عصمة نوح بن أبي مريم.

فما نعلمه إلا كان على إثبات السلف والأئمة، ومن أبعد الناس عن مسالك المعتزلة والجهمية.

ومثله أبو منصور الماتريدي، وقد كانت له كتب هي من تصنيفه، مثل كتاب «التوحيد»، وكتاب «المقالات»، وكتاب «رد الإمامة» لبعض الروافض[١]، وكتاب «الرد على القرامطة»،

---

(١)طبقات الحنفية(١١٨/٢).

(٢) ذكرها في الأنساب للسمعاني(٣/ ٦٢) : «الرستفغني: بضم الراء وسكون السين المهملة وضم التاء المنقوطة من فوقها باثنتين، وفتح الفاء، وسكون الغين المعجمة، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى رستفغن، وهي قرية من قرى سمرقند، منها أبو الحسن علي بن سعيد الرستفغني»، وفي اللباب في تهذيب الأنساب(٢٥/٢) : «الرستغفني-بضم الراء وسكون السين المهملة وضم التاء ثالث الحروف وسكون الغين المعجمة وفي آخرها النون- هذه النسبة إلى رستغفن، وهي قرية من قرى سمرقند، منها أبو الحسن علي بن سعيد الرستغفني».

(٣)طبقات الحنفية(٣٦٢/١)، كشف الظنون(٦٧/١).

(٤) تبصرة الأدلة(٣٥٨/١).

(٥)طمس نحو كلمتين.

(٦) وهو أبو بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني. وقد سبقت ترجمته(ص/٢٦٦).

وكتاب «بيان وهم المعتزلة»، وكتاب «رد أوائل الأدلة للكعبي»، وأنتم لا تنقلون منها شيئاً، اللهم إلا ما نقلتم عن بعضها الحرف بعد الحرف.

حتى صار المتأخرون من أصحابكم يقولون: «ليس للماتريدي في المسائل الكلامية إلا كلمات يسيرة»، وليس هذا شأن من يرى رأي الرجل أو ينتصر له تقية، بل شان من يريد هدم مذهبه، ولو كان قولكم هذا من قوله في تلك الكتب؛ لم يخف ذلك على أهل العلم الذين لم يصفوا قولكم بحدوث الفعل.

وهذا ظاهرٌ، فإن الناس كانوا قبل ذلك على أربعة مذاهب:

١- منهم من يقر بقدم الصفات الفعلية، ويقولون: إنه جواد حكيم، لم يزل يتكلم متى شاء، ويفعل ما يشاء، وهذا قول عامة السلف، ومشهور عند الأئمة، ولا سيما أبي حنيفة وأصحابه، ومذهب أبي بكر الجوزجاني، و أبي نصر العياضي، وابنه، والقاضي أبي عبد الله الأزدي، وأبي منصور الماتريدي (ق٣٢٢/أ) وذويه، الذي لا يصح عنهم غيره.

٢- ومنهم من يوافقهم على جمل أقوالهم، ويقولون: إنه (لم يزل متكلماً) [٢]، أو فاعلاً، ولم يزل قادراً على الخلق، مع قولهم بحدوث نوع التخليق والترزيق، وسائر أفعاله المتعدية، وهذا قول بعض أهل الحديث، وقدماء الحنابلة، أو أكثرهم.

٣- ومنهم من ينكر أن الفعل والكلام مقدور عليهما بلا بداية، فيقولون بحدوث الصفات الفعلية كلها، وهذا مذهب الزرارية[٣] هم ومن في معناهم من الشيعة، وبعض المعتزلة، وقول الكرامية، ونحوهم من طوائف المتكلمين.

٤- ومنهم من يوافق هؤلاء على حدوث نوع الممكنات، ويتأول القدرة في صفاته على حصول مراده، بدون فعل منه، ويأبى أنه يقدر على ما يقوم به من قول أو فعل، وهذا

---

(١) ذكر في مفتاح السعادة(٢١/٢)أنه : «كتاب في الرد على الروافض» وهذا وصف للكتاب وليس اسمه.

(٢) ما بين القوسين تكرر في الأصل.

(٣) الزرارية: من فرق الروافض، وهم أتباع زرارة بن أعين، وقد كان على مذهب القطعية الذين كانوا يقولون بإمامة عبد الله بن جعفر، ثم انتقل عنه، فكان يقول بمذهب الموسوية، وكان يقول: إن الله تعالى لم يكن عالماً، ولا قادراً، ثم خلق لنفسه علماً، وحياة، وقدرة، وارادة، وسمعاً، وبصراً، وجرى على قياس قولهم قوم من بصرية القدرية، فقالوا: كلام الله مخلوق له، وإرادته مخلوقة له، وزاد عليه الكرامية فقالوا: إن أرادته وإدراكاته حادثة. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية(ص/٤٠)، وانظر: مقالات الإسلاميين(٣٦/١)، والفرق بين الفرق(ص/٥٢)، والملل والنحل(١٨٦/١)، والمواقف(٦٨٣/٣)، ومنهاج السنة النبوية(٢٣٥/٢).

مذهب الجهمية، ومذهب أبي الهذيل العلاف، وأضرابه من المعتزلة، ومن الشيعة، ومن الحرورية، وقول أبي محمد بن كلاب، وأبي الحسن الأشعري، وأتباعهما.

هذه كانت مذاهب الناس، فلم يكن فيهم من قال بقدم صفة التكوين، مع القول بحدوث جنس المكونات، اللهم إلا من يَرُدُّ التكوين إلى قول: «كن»، ويجعله شيئاً قديماً، فيزعم أنه لم يزل، ولا يزال قائلاً لكل شيء، «كن» الكاف، مع النون، ولا تكون الأشياء إلا حين وجودها، وهو مذهب الاقترانية من الكلابية والسالمية.

وعزاه ابن حزم إلى الأشاعرة؛ لأنه ظاهر قول شيخهم في الإبانة، لكنهم يقولون: «كلامه معنى واحد، لا يتجزأ» ولا يصفونه بشيء من القول المعين، وإنما يستند حدوث الممكنات عندهم إلى الإرادة القديمة، بمعنى الترجيح بلا مرجح في غير زمان.

ومن أضافه منهم إلى قول «كن» جعله كناية عن معنى الإرادة، وأكثر ما يتكلفون ذلك في مخاطبتهم العامة من أهل صناعة الحديث ونحوهم، إذا احتاجوا إلى مصانعتهم، وموافقتهم على جمل أقوالهم، وليقروهم على أن وجود الممكنات لا يحتاج إلى الفعل، ويستجلبوا بهم على الجماعة.

وإما أن يقولوا: إنه بالقول، وأنه يقوم به الكاف والنون، فليس هذا من طريقة أئمتهم المتعمقين في الكلام، وإنما يقوله من انتسب إلى مذهبهم من هؤلاء، أو يتمسك بقول شيخهم في الإبانة، وفشا القول بذلك في الحنابلة من لدن أبي الحسن عبد العزيز بن الحارث التميمي؛ لأنه تعلق بكلام الأشاعرة، وصار يخلط أقوالهم بأقوال سلفه، وكان شيخ سوء رقيق الدين، يضع الحديث تعمدا[1]، فأحدث ما أحدثه، وتبعه عليه ابنه أبو الفضل، والقاضي أبو يعلى ابن الفراء، وابنه أبو حازم، وأبو الحسن ابن الزاغوني، وصدقة بن الحسين، وأبو الوفاء ابن عقيل، وأبو الفرج ابن الجوزي، وأمثالهم، فأرادوا أن يجمعوا قول سلفهم في أزلية كلامه، إلى أصول الأشعرية، حتى تأولوا فعله وتكوينه بمعنى كلامه القديم المقترن بحديث المتكلم.

وكان الناس ينكرون ذلك عليهم، حتى أنكره أبو جعفر السمناني صاحب أبي بكر ابن الباقلاني، بأن قول «كن» إذا كان حادثاً لا يقتضي وجود المعدوم باتفاقهم، ولا يختلف صفة الاقتضاء بين القديم والحادث، وهذا مع موافقته إياهم على أصولهم في الصفات، وفي حدوث

---

(١) عبدالعزيز بن الحارث بن أسد، أبو الحسن التميمي، الحنبلي، كان فقيهاً، وصنف في الأصول والفروع والفرائض،ولكنه أساء إلى نفسه بأن وضع حديثاً أو حديثين في مسند أحمد، قال ابن رزقويه: كتبوا عليه محضراً بما فعل، وكتب فيه الدارقطني وغيره، فلعله تاب من ذلك نسأل الله العفو والعافية. مات سنة: ٣٧١هـ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى(١٣٩/٢)، والمغني في الضعفاء(٣٩٦/٢)، تاريخ الإسلام(٥٠١/٢٦).

جنس المكونات، ومن هنا صار إلى أنه لا بد مع إثبات الكلام القديم من إثبات الفعل القديم، وإثبات التكوين في صفاته القديمة.

فأراد أن يتأول عليه قول سلفه من أهل السنة والجماعة، وتعسر عليه ذلك؛ لأن كلامهم صريح في أن الأثر المكون يعقب تكوينه بغير فصل زمان، وكانوا يفسرونه بإيجاد المعدوم وبالإخراج من العدم، ونحو ذلك كما فسره به الشيخ أبو الحسن الرستغفني وغيره، وهو في غاية الشهرة عنهم، [حتى تبعهم عليه أبو المعين النسفي، وعلم أبو جعفر](١) أنه أمر متجدد، فقال: «المراد به تعلق التكوين»، ولا بد من إثبات تعلقاته، وجعله من مقولة الأحوال البهشمية، وفاقاً لشيخه[الباقلاني](٢).

واضطرب كلامه، وكلام أتباعه في ذلك، وصاروا يقولون: المراد بالكلام والفعل والتكوين في صفاته مبادئها، فقال صاحب «تعديل العلوم»: «صفات الأفعال ليست نفس الأفعال، بل منشؤها، فالصفات قديمة، والأفعال حادثة»(٣).

وقال صاحب نظم الفرائد: «إن مشايخنا رحمهم الله تعالى لم يقصدوا بـ«لا تكوين» ما يكون صفة نسبية، كالضرب للمضروب، حتى يلزم من حدوث المكون حدوث التكوين، بل أرادوا به: أن مبدأ التكوين صفة أزلية لله تعالى، كسائر صفاته الذاتية العلية»(٤).

فيقال لهم: الأفعال المعينة كل منها حادث بضرورة العقول، كما قد اعترفتم به، وهذا قول فقهاء الجلة، وذويهم من مشايخ سمرقند، وغيرهم، لكن ما تريدون بمنشئها ومبدئها؟

فإن أردتم به القدرة:

إما مع امتناع جنس المقدور بلا بداية، فهذا قول (ق٣٢٢/ب) الزرارية والكرامية ومن دونهم من أهل الكلام المذموم، ومآله إلى التناقض.

وإما مع إمكانه، وهو قول بعض أهل الحديث من الحنابلة ونحوهم، فيقال لهم: الإقرار بأنه لم يزل معه مخلوق حادث بعد مخلوق حادث؛ لأنه جواد كريم، كما قد دل عليه العقل والنقل، وأجمع عليه سلف الأمة، وفقهاء الملة.

(١) ما بين معقوفتين من الهامش.

(٢) ما بين معقوفتين من الهامش.

(٣) انظر: الكليات للكفوي(ص/٢٥٦).

(٤) انظر: شرح العقائد النسفية(ص/٨٧).

وإن أردتم بمنشأ الأفعال ومبدئها معنى مطلق الفعل والتكوين المجرد عن جميع النسب المعينة، فإن المطلق أمر كلي وهو مفهوم ذهني، لم يكن شيئاً يقوم بالموجود، وإنما يوصف الموجود المطلق إذا جعل ذلك عبارة عن اتصافه بأفراده المعينة، ولا يصح وصفه به قبل وجود شيء من أفراده، ومن تمحل القول بوجود المطلق من المنطقيين ونحوهم؛ فإنما جعلوه يوجد في ضمن أفراده، ولم يجيزوا وجوده قبلها في الخارج، إلا من قال منهم بالمثل الأفلاطونية، وكلهم لبسوا الوجود الذهني بالوجود الخارجي؛ لأنهم سوفسطائية، ومشوا خلف السوفسطائية.

وكان الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى من أشد الناس إنكاراً على من يقول بوجود الكلي المطلق في الخارج، حتى اشتهر عنه أنه عرف القياس بقوله: «هو إثبات مثل حكم الأصل في الفرع»[1]، ولم يقل إثبات حكم الأصل خشية أن يتأول عليه القول بوجود الكلي في ضمن أفراده، فكيف بوجوده قبل أن يوجد شيء من أفراده؟

وشتان بين هذا، وبين ما يدور عليه أهل التعطيل، ومن يمشي خلفهم، أبت كلمة الحنفية أن توافق أهواءهم.

ولما يئسوا منه، ومن أهل مذهبه أخذوا يتسللون منه، ويتحاملون عليهم بقلة إنصاف، حتى قال قائلهم: «ادعى متأخرو الحنفية، من عهد أبي منصور صفات قديمة زائدة على الصفات السبع، وليس في كلام أبي حنيفة والمتقدمين تصريح بذلك، سوى ما أخذوه من قوله: «كان تعالى خالقاً قبل أن يخلق، ورازقاً قبل أن يرزق» كذا في المسايرة لابن الهمام[2]، وجعل ينتصر للأشعرية؛ لأنه يباطنهم، أو يداهنهم، كما يدل عليه تسميته كتابه بالمسايرة، وهو يقول: جاز تأويل نصوص الإثبات لخلل في فهم العامة.

فكان يتوسع في التقية، لكن قد علم الناس وثبت الإجماع، على أنها لم يتبع أمرها أن يكون بعد أن يضل بها عباد الله.

وهذه فتنة عجيبة، تضمنت مكابرات عظيمة؛ فإن الصفات الزائدة على السبع مما نص عليه الأصحاب كثيرة؛ كعزة الله، وجلاله، ورحمته، ومحبته، وسخطه، وغضبه، ورضائه، إلى غير ذلك من الصفات الذاتية والفعلية، وانعقاد اليمين بما تعورف الحلف به منها، مما اتفق

---

(١) واللفظ المنقول عنه هو: «إبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علته في الآخر» انظر: كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري(٣/٣٩٧)، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج(٣/١٦١).

(٢) المسامرة شرح المسايرة(ص/٨٥).

عليه أبو حنيفة وأئمة أصحابه، بل مما اتفق عليه جميع أئمة أهل السنة، وقد تواتر ذلك في ظاهر الرواية، وعامة كتب المذهب[1].

وما عزاه إلى الإمام لم يكن له ثبوت عنه، فيقال له: يا هذا متى قال أبو حنيفة كان تعالى خالقاً قبل أن يخلق، رازقاً قبل أن يرزق؟ ومن أسند عنه هذا؟

إلا أنكم تعلقتم بما اشتهر عنه من قوله: «وكان الله تعالى متكلماً قبل أن يكلم موسى، وكان تعالى خالقاً قبل أن يخلق الخلق»[2]، يعني: هذا الخلق الموجود، وهذا العالم المشهود؛ فتأولتموه على جنس المخلوق، ونقلتموه بالمعنى عندكم أنه قال كان خالقاً قبل أن يخلق الخلق، وأثبتموه كذلك في هذا الكتاب الذي سميتموه بـ«الفقه الأكبر»، لتطوقوه به، وقد علم الناس أنه ليس بالفقه الأكبر الذي صنفه أبو مطيع البلخي، فنقل فيه سؤالاته، وأجوبته عنها، ولا يشهد في صورته أو معناه، بل كان من تصنيف بعض المتأخرين، ممن يخلط مذهب المعتزلة الفُوْطِيَّة، ومذهب الكلامية والأشعرية.

أَمَا كان عند أبي حنيفة من الفقه والنظر ما يمنعه أن يقول: كان خالقاً قبل أن يخلق، رازقاً قبل أن يرزق؟ ومثل هذا لا يرتضيه من يتصور ما يقوله؛ فإنه إذا كان خالقاً قبل أن يخلق، جاز أن يكون أحدث مخلوقاً قبل أن يخلق مرزوقاً، قبل أن يرزق مصلياً، قبل أن يصلي، بائعاً قبل أن يبيع، وارثاً قبل أن يرث، ميتاً قبل أن يموت.

وزعم أنه يتأوله على قدرة التخليق والترزيق في الأزل، حتى قال: «وهذا مذهب الأشاعرة»[3].

فانتقده عليه صاحبه أبو العدل قاسم بن قطلوبغا الملقب بـ«زين الدين» في الشرح المنسوب إليه فقال: «لو تمشى هذا يعكر عليه اسم رب العالمين في الأزل ولا مربوب، فإنه لمن له معنى الربوبية، ولا يشتق لمن له القدرة على الخلق»[4].

وقال هنا: «إنما يقوله الكرامية، والأشاعرة تقول: اسم الخلق لمن سيخلق، وقد أشار في شرح العقائد[1] إلى رد القولين من قبل الحنفية، حيث قال: «لو لم يكن خالقاً في الأزل لزم العدول إلى المجاز»[2].

(١) ستأتي مسألة انعقاد اليمين بالصفات الفعلية، وفيها بعض مواضع كلام الحنفية في مسألة انعقاد اليمين بالحلف بصفات الله.

(٢) الفقه الأكبر(ص/٢٤).

(٣) المسامرة(ص/٨٧).

(٤) في حاشيته على كتاب المسايرة لابن الهمام(ص/٨٨).

ورَدَّ ما تَقَوَّلَهُ على أبي منصور الماتريدي وأصحابه، بأن القول بأزلية التكوين مذكور (ق٣٢٣/أ) في كتب من تقدمهم من العلماء، كالفقه الأكبر للإمام أبي مطيع البلخي، وعقائد أبي جعفر الطحاوي، وكتب الإمام أبي بكر الجوزجاني، وأبي عبد الله بن حاضر الأزدي، وأبي بكر ابن اليمان السمرقندي، وأمثالهم[٣].

فأحسن زين الدين فيما رد على شيخه، لكن قَصَّر فيما اقتصر على هذه الكتب، وفي سكوته عما عزاه إلى الإمام، ولم يخل كثير من كلامه في هذا الشرح من الاختباط.

فتراه بينا هو ينتصر لأهل السنة؛ إذ تحول إلى أهل الكلام، كالذي يدسُّ لهم، حتى يحار فيه الناظر، ويستبعد وقوع مثل هذا منه، لاشتهاره بالفقه والحديث، مع الديانة، دون الكلام والفلسفة، واشتهاره بكثرة الإنكار على شيخه.

لكن كانت نسخة الشرح سقيمة، حتى نبه مصحح المطبعة على وقوع التحريف فيه، ووجدته ينقل فيه عن الشرح المسمى بالمسامرة لابن أبي شريف أحد المتكلمة الأشعرية، وقد توفي الشيخ قاسم قبله بعشرين سنة، فبرئ من عهدته إن شاء الله تعالى، وإنما نقلت ما نقلته منه؛ لأنه من الجيد الذي فيه.

---

(١) النسفي

(٢) حاشيته على كتاب المسايرة لابن الهمام(ص/٨٨).

(٣)المصدر السابق(ص/٨٦).

الحلف بالصفات

***

وأما قول المالكية: وقد ذكره بدر الدين العيني في شرح الهداية عن الإمام مالك رحمه الله تعالى: «لا يجوز الحلف بصفات الفعل»(١).

وفي مبسوط السرخسي(٢): «قال مشايخنا العراقيون: الحلف بصفات الذات كالقدرة، والعظمة، والعزة، والجلال، والكبرياء؛ يمين، والحلف بصفات الفعل كالرحمة، والسخط، والغضب، والرضا؛ لا يكون يميناً»، وهو اختيار الشخ أبي الحسين القدوري في كتابه(٣).

فليس في ذلك كله ما يشعر بحدوث نوع الفعل في ذاته، أو تعطيله عن الأفعال، كما يدور عليه الكرامية، والكلابية، وغيرهم من أهل الكلام الجهمية.

وإنما ذهبوا إلى ذلك؛ لأن الفعل قد يراد به المفعول، كالرحمة قد يراد بها أثرها، فيراد بها المطر(٤)، ويراد بها الجنة(٥) فيقع الاشتراك في اللفظ كذا في الهداية وغيرها، فقالوا: ذكر صفات الذات كذكر الذات، وذكر صفات الفعل ليس كذلك، والحلف مشروع بالله دون غيره، كذا في المبسوط.

يقولون: الصفات الفعلية حقيقتها الأفعال الإلهية، التي قد يتصف بشيء منها، ثم يتصف بضده كإحيائه المعين، ثم إماتته إياه، وكما يغضب على الكافر، ثم يرضى عنه إذا

---

(١) البناية شرح الهداية(٦/١٦).

(٢) المبسوط للسرخسي(٨/١٣٢-١٣٣).

(٣) مختصر القدوري(ص/٢١٠) تحقيق كامل عويضة.دار الكتب العلمية.ط١عام١٤١٨هـ

(٤) قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي في أضواء البيان(٦/٦٢) : «قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرَى بَيْنَ يَدَي رَحْمَتِهِ﴾، قد قدّمنا الآية الموضحة له في سورة الأعراف في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرَاً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ على قراءة من قرأ: ﴿ بشرًا﴾ بالباء.

وآية الأعراف، وآية الفرقان المذكورتان تدلاّن على أن المطر رحمة من اللَّه لخلقه، وقد بيَّن ذلك في مواضع أُخر كقوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِن بَعْدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُ﴾».

(٥) روى البخاري(٤/١٨٣٦رقم٤٥٦٩)، ومسلم(٤/٢١٨٦رقم٢٨٤٦) عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تَحَاجَّتْ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ فقالت النَّارُ أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ وَقَالَتْ الْجَنَّةُ ما لي لَا يَدْخُلُنِي إلا ضُعَفَاءُ الناس وَسَقَطُهُمْ، **قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ من أَشَاءُ من عِبَادِي** وقال لِلنَّارِ إنما أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ من أَشَاءُ من عِبَادِي وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا فَأَمَّا النَّارُ فلا تَمْتَلِئُ حتى يَضَعَ رِجْلَهُ فَتَقُولُ قط قَطْ قَطْ فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إلى بَعْضٍ ولا يَظْلِمُ الله عز وجل من خَلْقِهِ أَحَدًا وَأَمَّا الْجَنَّةُ فإن اللَّهَ عز وجل يُنْشِئُ لها خَلْقًا».

أسلم برحمته، فلم يكن ذكر الأفعال المتجددة كذكره باسمه، أو ذكر حياته، وعظمته، ونحوهما من صفاته اللازمة لذاته، الداخلة في مسمى اسمه جل وعلا.

هذا قولهم، وإنما استنكره مشايخ ما وراء النهر، ولم يرتضوه؛ لأن ذكر الفعل المعين إذا لم يكن كذكر الصفة الدائمة بدوام ذاته[(١)]؛ فإن ذكر نوع الفعل، وذكر نوع التكوين كذكرها، لامتناع خلوه عن جوده، وإحسانه سبحانه.

وقد جاء عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فيمن حلف بخلق الله، ورزقه، ونوى التخليق، والترزيق: أنه يمين، كما في شرح الهداية[(٢)].

ولأنه إذا كان العبرة في الفعل بوصف التجدد، فإنه لا يختص بالأفعال والإرادات، بل كما يجري في أفراد الرحمة والغضب ونحوهما، يجري أيضاً في أفراد العلوم، والإسماع، والإبصارات، ونحو ذلك مما يقال عليه اسم الصفات الذاتية.

وقد يراد بالقدرة: الأثر المنفصل، واليمين بها جائز باتفاقهم، وهو المشهور عن الإمام أحمد بن حنبل[(٣)].

ولأن من الحقائق الداخلة في اسم الذاتيات ما لم يتعارف به اليمين، ولم يرد سؤاله به في السنة، ولا رواية فيه عن الأئمة، كاليد، والقدم، ونحوهما، من الصفات المستحقة لكمالات الذوات، فينبغي أن يتأتى فيها من جهة الإذن.

ولأنهم ربما قالوا: «كل صفة يوصف بها وبضدها فهي من الصفات الفعلية، وما عداها ذاتي»، وهذا لا يُؤْثَرُ عن الفقهاء الأئمة، ويوهم بظاهره التضاد بين الصفات الفعلية، التي هي كناية عن أنواع الأفعال، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا تضاد بين الأنواع، وإنما يتصور التضاد بين أفرادها المعينة، كحب المعين، وبغضه، وقتاً واحداً، من جهة واحدة.

قالوا: فلا يستقيم الفرق بذلك، كما في الكافي[(٤)] وغيره، فمالوا إلى اعتبار العرف، والإذن، والتوقيف في صحة اليمين، هذا ما اختلف فيه أهل الفقه في هذا الباب.

ولم يكن بين الفريقين من خلاف في أن كلاً من الأفعال المعينة حادث، وأن نوع الفعل والكلام قديم، وصفة التكوين أزلية، وأنه لم يزل بَرًّا، جَوادًا، مُحسناً، خالقاً، غفوراً، يتكلم متى

---

(١) في الأصل: بذاته.

(٢) البناية شرح الهداية(٦/١٦).

(٣) انظر: الكافي لابن قدامة(٤/٣٧٨)، والإنصاف للمرداوي(١١/٣).

(٤) الكافي لابن قدامة(٤/٣٧٨).

شاء، ويسكت متى شاء، ويفعل ما يشاء بقدرته وحكمته، وهذا قول السلف والأئمة المأثور عنهم بلا ريب، ولو لم يكن مأثوراً عنهم، وكان مما استقل به (ق٣٢٣/ب) مشايخ ما وراء النهر، لم يسكت عنهم أعيان المتكلمين الذين صنفوا في المقالات، وكانوا يذكرونه في كتبهم، ألا ترى إلى الشهرستاني كيف تتبع الطوائف الكبار من الفرق الإسلامية، واستقصى مقالاتهم التي أحدثوها، حتى ذكر مقالة أصحاب الأشاعرة، ينسب كل مقالة إلى قائلها، ويسميه، ولم يذكر في كتابه أبا منصور الماتريدي، وأصحاب الفضل ممن تقدمه من مشايخ سمرقند، وليس ذلك إلا أنهم لم يكونوا من أهل الكلام، ولم يكن لهم في صفة التكوين أو غيرها مقالة تفردوا بها عن الجماعة، بل طريقتهم طريقة سلف الأمة، وفقهاء الملة، وعلى هذا فطر عامة المسلمين إلى اليوم، ما تُرِكُوا عليها.

ولقد سألت بعض العامة ممن لم تتدنس فطرته بشيء من زخارف أهل الكلام، فقلت له: «هل كان قبل هذا العالم مخلوق، وقبله مخلوق وهلم جرّا؟ فقال: «ومن يعلم ماذا خلق الله ﷻ في تلك الأزمنة»، قلت: «فإن عندنا أقواماً يقولون: إنه كان يكون وحده، ولم يكن خلق شيئاً، ثم خلق»، فقال: «ومن يقول هذا؟!» وجعل ينكره بسلامة فطرته غاية الإنكار، وقال: «لم يزل خالقاً يفعل ما يشاء».

وقالوا: إذا كان التكوين من صفاته اللازمة كان محتاجاً إلى الخلق، وهذا تلبيس بَيِّنٌ، فيقل لهم: بل هو غني عن العالمين، خالق بلا حاجة، لو لم يشأ لم يكن شيء، ولو شاء لأفناهم في لحظة، وإنما يخلق باقتضاء جوده، وإحسانه، وحكمته المحمودة عنده، بقدرته، واختياره.

وهل كان محتاجاً إلى هذا العالم حين خلقه عندكم، حتى يكون محتاجاً إلى ما خلقه قبل ذلك، إذا كان لم يزل يخلق ما يشاء، لأنه لم يزل جوادا حكيما؟!

قالوا: هذا قول علماء ما وراء النهر، من لدن أبي مقاتل السمرقندي صاحب كتاب «العالم والمتعلم»، وفيه تكثير القدماء جِدًّا، أي: بلا حد، وربما أرادوا بالقدماء المخلوقات التي كان كل منها حادثاً، مسبوقاً بزمان عدمه، فوُجِدت شيئاً بعد شيء، بقدرته، وإرادته، وحكمته، حتى خلق هذا العالم، وسَمَّوها بالقدماء؛ ليُفْزِعوا به صبيان العقول، وأوهموا أن النزاع كان في عدد ما قام بذاته من الصفات الأزلية، وليس الأمر كذلك؛ لأن الكلابية والأشعرية

لا تنكر كثرة القدماء في صفاته، حتى مال كثير من متأخرهيم -منهم صاحب المواقف- إلى رأي الاقترانية في حروف القرآن، وسائر كلماته، وجعلوا أعيانها قديمة، قائمة بذاته[(١)].

وإنما يدور كلامهم على تعطيله عن الأفعال الاختيارية؛ لأنهم مشوا خلف الجهمية، وقالوا: «التسلسل في الآثار محال لذاته، استحالته في العلل والفاعلين»، وراج هذا على كثير من المتأخرين، أو أكثرهم، حتى كاد يعم القول به أتباع الأئمة الثلاثة، ولا سيما الحنابلة، حتى جاء شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية روح الله روحه، (فلما تأمل) [(٢)] كلامهم، وتصفح حججهم؛ تبين له الحق في خلاف قولهم، وعرف أنها من جنس شبه السوفسطائية، فتبرأ منها، وبين فسادها (..)[(٣)] بالعقل والنقل، فتلقى ذلك منه أهلها بالقبول، فرضيه عامة أصحاب الفطر الصحيحة، من أهل مذهبه، وغيرهم.

فشق ذلك على معاصريه من رؤوس الأشعرية، كالصدر بن الوكيل، وأبي الحسن السبكي، وابن الزملكاني، ومَن هنالك من الأحزاب، فصاروا يعادونه، ويجادلونه بالباطل، وهو يقمعهم بالحجة، ويبغون عليه الغوائل، ليطفئوا نور الله بأفواههم، من بعد ما أجمع أهل العلم والدين على جلالة قدره، وإمامته، وحسن ديانته.

وكان الشيخ الفقيه شمس الدين ابن الحريري، وأمثاله من الأصحاب الحنفية يحثون الناس عليه، ويعظمونه حق تعظيمه، ويذبون عنه، حتى ألف القاضي بدر الدين العيني في الذب عنه رسالة[(٤)]، وأثنى عليه في سائر كتبه، فما يذكره إلا أن يصفه بالشيخ، وبـ«شيخ الإسلام».

ولما تكلم على حديث عمران بن حصين: «كان الله، ولم يكن شيء قبله»[(٥)] في شرح الصحيح، لم يخرج فيه عن طريقته، وتعرض لذكره فيه، ووصفه بالإمام[(٦)].

وذلك لأن طريقة شيخ الإسلام هي طريقة سلف الأمة، وفقهاء الملة، وبها أخذ الشيخ الإمام صدر الدين ابن أبي العز الأذرعي، وقررها في شرح الطحاوية أحسن تقرير.

---

(١) المواقف

(٢) ما بين القوسين مطموس، وما كتبته لربط الكلام. والله أعلم.

(٣) كلمة غير واضحة.

(٤) يظهر أنها الرسالة التي نقلها ابن ناصر الدين الدمشقي في مقدمة «الرد الوافر على من زعم أن من تسمى بشيخ الإسلام فهو كافر»

(٥) رواه البخاري في صحيحه(١١٦٦/٣رقم٣٠١٩).

(٦) عمدة القاري(١٠٩/١٥) قال فيه: «الإمام تقي الدين ابن تيمية».

وكان أبو الفضل ابن حجر العسقلاني ربما تأدب معه، لعلمه بفضله ودينه، وربما تحامل عليه، لأنه أشعري يرى رأي أصحابه في هذه المسألة، وزعم أنه يرد على حوادث لا أول لها قال: «وهو من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية»[1].

فيقال له: الشناعة أولى بها أهل التعطيل، والحوادث يراد بها الأفعال والأقول، ويراد بها المفعولات المصنوعات، ولا بداية لأفعال رب العالمين وكلماته باتفاق أهل السنة والجماعة.

وإنما اختلف المختلفون منهم في صفة التكوين، هل كانت قديمة؟

وهو قول الأصحاب(ق٣٢٤/أ) الحنفية كما عرفت، بل قول [سلف الأمة وأئمتها][2]، ومن سلك سبيلهم من أهل الحديث والتفسير، وهو المذكور عن قدماء الصوفية وساداتهم، مثل سهل بن عبد الله التستري، وعبد الله (بن خبيق، والنوري)[3]، وأبي القاسم الجنيد، وأبي سعيد الخراز، كما ذكر ذلك أبو بكر بن إسحاق الكلاباذي في التعرف[4].

واختيار يحي بن عمار، وأبي نصر السجزي، وأبي عبد الله خبيق[5]، وأبي إسماعيل الهروي الهروي المعروف بشيخ الإسلام، وغيرهم.

وخالفهم فيه طوائف من أهل الحديث، وقدماء الحنابلة؛ فذهبوا إلى حدوث جنس المكونات، كما قد بيناه [وهو قول أبي الحجاج المزي وغيره من الحفاظ المتأخرين، واختيار الشيخ عماد الدين أبي العباس الواسطي الصوفي أحد أصحاب شيخ الإسلام][6]، وهذا القدر لا يضر من قنع به، ما لم ينكر قدرة الله على الخلق في الأزل، فيذهب إلى امتناع المقدور لذاته، كقول الأشعرية ونحوهم من أهل الكلام، فإن هذا نكرٌ من القول، وكان شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية على مذهب الأئمة الحنفية في الأصول، لم يخرج عنها قط، لا لأنه يتعصب لهم، بل لأنه الحق، وهو قول جماعة السلف.

---

(١) فتح الباري (١٣/٤١٠).

(٢) ما بين المعقوفتين مطموس بالأصل، وقد استظهرته كما هو مثبت.

(٣) غير واضح بالأصل وكتبته تقديراً.

(٤) التعرف لمذهب أهل التصوف(ص/٣٨).

(٥) خبيق بن سابق، أبو عبد الله الكوفي، ثم الانطاكي، كان من أهل الكوفة، وتحول إلى أنطاكية هو وابنه عبد الله الزاهد، وحكى عن يوسف بن أسباط، روى عنه ابنه عبد الله بن خبيق. بغية الطلب في تاريخ حلب(٣٢١٥/٧).

(٦) ما بين معكوفتن من الهامش

[وهو][1] الصحيح عن الإمام أحمد بن حنبل، وكبار أصحابه كأبي بكر الخلال وغيره، ولا يصح خلافه عن سائر الأئمة، كمالك، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، ونظرائهم، فقال صاحبه الحكيم المحقق حجة الإسلام شمس الدين ابن قيم الجوزية في الكافية الشافية[2]:

والامر والتكوين وصف كما له   ما فقد ذا ووجوده سيان
وتخلف التأثير بعد تمام مو   جبه محال ليس في الامكان

قال:

فكذلك أيضا لم يزل متكلما   بل فاعلاً ما شاء ذا إحسان
والله ما في العقل ما يقضي لذا   بالرد والإبطال والنكران
بل ليس في المعقول غير ثبوته   للخالق الأزلي ذي الإحسان
هذا وما دون المهيمن حادث   ليس القديم سواه في الأكوان
والله سابق كل شيء غيره   ما ربنا والخلق مقترنان

هذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية، ومحققي أصحابه.

ولما رأى شيوخ الأشعرية قوة هذا الكلام، وموافقته للكتاب والسنة وللعقل والفطرة، ولما كان عليه سلف الأمة، وفقهاء الملة، سُقط في أيديهم، قاموا، وقعدوا، وصاروا يتفكرون في أمرهم ماذا يصنعون فيه، وكيف يصدون الناس عنه؛ فرأى أكثرهم أن يكتموه عن العامة ما أمكنهم، ويضعوا من أهله، ويقعوا فيهم، ويرموهم بالابتداع، كعادة أهل التشنيع، وأهل التعصب من السبعية ونحوهم، إذ يتكلمون في أئمة الهدى، ويرمونهم بالإرجاء ونحوه عند أصحابهم، لينفروا منهم، ويمنعوا عن النظر في كتبهم، يحرموا بركة كلامهم، وإذا نقلوه نقلوه على غير وجهه، فلبَّسوا فيه، وأتوا فيه بعبارات محتملة، ظاهرها عندهم باطل، إلا أنه خلاف مشهور المنقول عنه؛ فكذبوا عليه، كما نقل ابن حجرهم الثاني[3] عن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنه قال: «نوع العالم قديم، وجعل الواجب فاعلا بالإيجاب، لا فاعلا بالاختيار» وهو لا يقول بإيجاب الذات المعطلة، ولا ينفي الاختيار، إلا إذا أريد به الترجيح بلا مرجح؛ لأنه ممتنع لذاته.

---

(١) ما بين المعقوفتين مطموس بالأصل، وقد استظهرته كما هو مثبت.

(٢) نونية ابن القيم–مع شرح ابن عيسى(١/٣٥٢).

(٣) هو أحمد بن حجر الهيتمي المكي، المتوفى سنة ٩٧٤هـ

وجعل بعضهم يذبون عنه، ويتظاهرون بالانتصار له، كما فعل ذلك أبو الوقت الكوراني[1] وغيره، لكن ربما شككوا فيما تواتر عنه، وعن أصحابه.

فيتأولون ما قدروا عليه من أقوالهم، ويسكتون عما وراء ذلك من التفاصيل والحجج التي بينوها، إما لأن ذلك غاية جهدهم في سلطان أخصامهم، وإما لأنهم قصدوا إلى كتمها، وأرادوا أن ينحلوهم إلى مذهبهم، فسلكوا فيهم مسالك من تقدمهم من أصحاب الكلام مع الشيخ الماتريدي وأصحابه؛ إذ ينادون بأزلية الصفات الفعلية؛ فكان أكثرهم حرباً عليهم.

وصار بعضهم ينتصر لهم، وينتمي إليهم، لكنهم تأولوا كلامه، وكتموا أكثره، وفسروه برأيهم، ثم صاروا يشككون في ثبوته عن أبي حنيفة وسائر السلف والأئمة، فكابروا فيه.

وجعلوا يقولون: كيف يجوز أن يكون نوع العالم قديماً مع الله؟

فقيل لهم: نوع العالم أمر كُلِّي، وهو مفهوم ذهني، لا ثبوت له في الخارج، وليس ثم إلا الأفراد المتلاحقة، وكل منها مخلوق، حادث، مسبوق بزمان عدمه وانتفائه، ولا قديم إلا الله، فلم تغالطون الناس؟

وقد علمتم: أن الشيخ كان من أشد الناس إنكاراً على من يجعل الكلي موجوداً في الخارج؛ لأنه بَيِّنُ البطلان، وهو من أبعد الناس عمن يقول بإيجاب الذات المعَطَّلة عن الصفات والكمالات، كقول إخوانكم الجهمية؛ لأنها مما يمتنع لذاته.

وينكر عليكم أنكم أنكرتم كثيراً من صفاته وأفعاله، وأنكرتم حكمته العلية.

فقلتم بإيجاب المشيئة المعطلة عن الحكمة، والعلة الغائية، وجعلتم مشيئته واختياره في اصطلاحكم كناية عن الترجيح بلا مرجح، كالذين قالوا: تحدث الحوادث بمجرد الاتفاق والتصادف، وهذا ممتنع بصريح العقل والنقل، واتفاق فطر العقلاء.

فأبى عليكم إلا أنه فعال لما يريد، يفعل ما يشاء بحكمته، على حقيقة المشيئة والإرادة والاختيار.

وقال لكم: لا يفعل إلا لحكمة/(ق٣٢٤/ب) ، لا تخلو[2] أفعاله عن الحكم؛ لأنه عليّ حكيم بنص القرآن، مريد مختار، والفعل والإرادة بدون العلة الغائية ممتنع لذاته، وأن الفاعل المختار لا يفعل ما لا غاية فيه، وإنما يفعل باقتضاء صفاته، وغايته المحبوبة إليه، وحكمته المحمودة عنده.

---

(١) سبقت ترجمته(ص/٨٦).

(٢) في الأصل: لا يخلو.

وإذا كان هذا معنى الفاعل الموجب عندكم، فهو وصف كمال، وهو المحقق لمعنى القدرة والاختيار، فلا يمتنع إطلاقه عليه من جهة المعنى، كيف وهو الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة والفطرة، كما صرح به في كتاب العقل والنقل[١].

هذا قوله روَّح الله روحه، بلا كتمان، ولا نكران، وقد تبين لك أن الذي ذهب إليه من ذلك هو قول جماعة السلف والأئمة، ومذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، فنعما قال الشيخ العلامة أبو عبد الله ابن جمال الدين اليافعي اليمني الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى:

«لو وفق الله أهل الأرض قاطبة   إلى الصواب لساروا خلف مذهبه»[٢].

ولله دره، فإنه بهذا يبطل مذاهب المعطلة من المتكلمة والمتفلسفة كلها، وينقطع شغبهم عن المسلمين.

وهذا تمام الكلام على المَغْلَطَةِ التي جاء بها شيخهم جهم بن صفوان في نفي دوام الآثار[٣].

---

(١) درء التعارض(٢/٣ فما بعدها).

(٢) ذكرها الألوسي في جلاء العينين في محاكمة الأحمدين(١/ ٣٢).

(٣) هنا نهاية الجزء السادس.

الجزء السابع

كشف شبهة التغير عند الجهمية

- فصل -

(ق٢/أ)[١] وأما الْمَغْلَطَةُ التي دعا بها إلى تعطيله عن الكلام والأفعال؛ فهي مغلطة «التَّغَيُّر»[٢]، وأن ما قامت به الحوادث كان مُتَغِيِّرًا[٣]، وكل متغير حادث[٤]؛ فنفى بهذه الأغلوطة أن يكون لله تعالى فعل قام به، أو كلام بدأ منه بقدرته واختياره[٥]، فزعم أنه لا يأمر، ولا ينهى، ولا يغضب، ولا يرضى، ولا يسمع، ولا يبصر، ولا يتصف بعلم، فلا تتجدد علومه بالحادثات لا في محل.

وتبعه عليه أصحابه، غير أن كثيراً منهم أو أكثرهم أَقَرُّوا بأسمائه، وصاروا يقولون: عالم بلا علم، سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، فعّال بلا فعل، كما يذكر ذلك عن أبي عبد الله الحسين بن أحمد النجار، وصاحبه أبي عيسى محمد بن عيسى البرغوث، فكانوا يثبتون وينفون، ويكفرون من حيث لا يؤمنون، ويجعلون ما جاؤوا به من المغلطة من العلم المطلوب في أصول الدين.

فصاح أئمة المسلمين بالنكير عليهم، وقضوا بأنهم ضُلَّال، حتى قال الإمام أبو يوسف: «العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم»[٦]، وقال الشافعي في الكلام: «باطلٌ، لا يدل إلا على باطل»[٧].

وذلك أن القياس الذي جاؤوا به؛ كان من أفسد الأقيسة، كالذي ينظر إلى الصورة المنقوشة على الجدار، ويقول: «هذه فرس، وكل فرس صَهَّال»؛ فلم (يتكرر) فيه الحد الأوسط بمعناه.

فإن المتغير في اللغة: هو الحادث الزائل، والكائن الفاسد.

ويقال في اصطلاحهم: على ما قامت به المتجَدِّدَات مع بقاء عينه.

---

(١) الورقة الأولى من الجزء السابع مشتملة على فهرس لموضوعات الجزء السابع، صنعه المؤلف لسهولة الرجوع إلى ما كتب، لذلك فقد بدأ من الورقة الثانية، وبدأ ترقيم الصفحات فيها ابتداء من (ص/١).

(٢) انظر: الأصول التي بنى عليها المعطلة مذهبهم لعبدالقادر عطا صوفي (٢/٤١١)

(٣) هذه هي المقدمة الصغرى.

(٤) هذه المقدمة الكبرى وهي المتوسطة أيضاً.

(٥) هذه هي النتيجة.

(٦) أخرجه الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (٧/٦١)، وأورده السمعاني في الأنساب (٥/٢٦١).

(٧) انظر: درء تعارض العقل والنقل(١/٣٠٩).

فإن أرادوا الأول؛ كان المفهوم من الوسط هو المفهوم من الأكبر، وإلا فهو نفس الأصغر، وأيًّا ما أرادوا كانت إحدى المقدمتين هي نفس الدعوى، وهي باطلة بصريح العقل، واتفاق فطر العقلاء وجمهورهم، كيف والرجل منا يرى ويسمع، ويرضى ويسخط، ويفعل ما يشاء، ويتكلم بما يشاء، ويتحرك كيف يشاء، ولا يلزم تغير ذاته ونفسه بشيء من ذلك.

وقيل لهم: إن كان ربنا لا يقوم به الأفعال؛ فمن خلق هذه الخليقة؟

قالوا: الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، ويقولون: هل كان دون الخالق من شيء إلا المخلوق؟

فقيل لهم: ليس لنا دون الخالق وما قام به من أفعاله وكمالاته إلا المخلوق؛ فلم تغالطون الناس؟

وكل كلامهم يدور على أن المخلوقات تحدث بدون تكوين أحد، وربما قالوا –أو قال بعضهم–: «فعله الإرادة»، وهي ترجع إلى القدرة، بمعنى الترجيح، وصحة الترجيح بغير مرجح؛ فليس شيئاً يختص بزمان، ولا يستدعي قياماً بالذات أو بالغير، والقصد مفهوم لأنه محال.

وفشا القول به في المعتزلة من لدن أبي الهذيل العلاف؛ فإنهم كانوا يقولون: الصفات عين الذات، وربما لبسوا الفعل والتكوين بالمشيئة والقول، كما يذكر ذلك عن أبي سهل بشر بن المعتمر النحاس شيخ البغداديين منهم أنه قال: «إرادة الله فعل من أفعاله، وهي على وجهين: صفة ذات، وصفة فعل.

فأما صفة الذات: فهو ﷻ لم يزل مريداً لجميع أفعاله، ولجميع طاعات عباده؛ لأنه حكيم لا يجوز أن يعلم الحكيم صلاحاً وخيراً إلا يريده.

وأما صفة الفعل: فإن أراد بها فعل نفسه في حال إحداثه؛ فهي خلق له، وهي قبل الخلق، لأن ما به يكون الشيء لا يجوز (ق٢/ب) أن يكون (نفسه)، وإن أراد فعل عباده؛ فهو الآمر بها.

فقال أبو الهذيل: «هو عالم، قادر، مريد، متكلم، لكن علمه وقدرته عين ذاته، وتحدث إرادته لا في محل، وقوله «كن» كلامه، لا في محل، فوصفهما بخلاف صفة الإرادة والكلام».

قال: «وقوله في الإخبار والتشريع هو ما قام بخلقه، وبدا منهم، فدار كلامه على تعطيله عن القول والفعل»[١].

ولم يكن هذا من قول أبي سهل النحاس، بل كلامه صريح بأن الإرادة الفعلية تكون حالة إحداث الأثر المخلوق، قبل حدوثه، فيعقبها في الوجود، وهذا قول أبي موسى المزدار وغيره من المعتزلة الخلقية من أصحابه، وقول أبي إسحاق النظام وأصحابه.

وكان يقول: «الإرادة يوصف بها المخلوق، يعني الترجيح بغير مرجح، وليس يوصف بها الخالق، لأنه حكيم، فإذا قيل إنه مريد لأفعاله فالمعنى أنه خالقها ومنشؤها، يعني بإيجاب الحكمة»[٢].

وهذا قول أبي معن ثمامة بن الأشرس النميري، وتابعهما أبو علي الأسواري وأصحابه، فكانوا يردون على أبي الهذيل وجهميته، لم يوافقوه على تعطيله، ووافقه أبو يعقوب الشحام وغيره من البصريين[٣].

وجرت مناظرة بين النَّظَّام والنجار، إذ كان النجار يقر بأفعال العباد، وأنها مخلوقة، فقال له النظام: أنت تفعل خلق الله؟ يعني مخلوقَهُ الذي كان بخلقه؛ فقال: لا، ولكن أفعل الذي هو خلق الله، أي مراده الذي يكون بفعلي، مع إرادته، قال: «أليس الذي هو خلق الله خلق لله؟» يقول: أليس مراده وإرادته وتخليقه سواء هو مخلوقه عندك قال: «نعم» قال: «فقد فعلت خلق الله؛ فلم لا يجوز أن تخلق خلق الله، كما جاز أن تفعل خلق الله، فتضيف مفعولاتك إلى نفسك، كما تضيف أفعالك إليها؟»، قال النجار: «لم أفعل خلق الله، إنما فعلت الذي هو خلق الله»، قال النظام: «الذي هو خلق الله: خلق لله، أو ليس بخلق لله؟» فأعاد السؤال، قال النجار: «هو خلق الله »، فأقر به مرة أخرى، ولزمه ما ألزمه، وهو يريد التفصي بما تكلفه من الفرق بين لفظيه، مع وحدة المعنى، فرفسه النظام، وقال: «قم، أخزى الله من ينسبك إلى شيء من العلم والفهم»[٤].

---

(١) انظر: الفصل في الملل(٢/١٣٥)، وتبصرة الأدلة للنسفي(١/٢٠٥-٢٣٢).

(٢) انظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية(ص/٧٩)، المواقف مع شرحه(٣/٦٦٨).

(٣) انظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية(ص/٧٩)، وتبصرة الأدلة للنسفي(١/٢٠٥-٢٣٢).

(٤) الفهرست لابن النديم(ص/٢٥٤)، وقد سبق ذكر هذه المناظرة في الجزء السادس.

ويذكر عن ضرار بن عمرو الغطفاني الكوفي، وأصحابه، كأبي يحيى حفص بن الفرد، وكلثوم؛ أنهم كانوا يقولون: إن الله عالم قادر، أي ليس يجهل، ولا يعجز! [1].

فروي عن حفص أنه قاله في مناظرته الشافعي، وكان يقر بالقدر؛ فقال له الشافعي: «نصفك مسلم، ونصفك كافر» [2].

لكن في ثبوت هذه المناظرة بعض النظر؛ فإن صح ما قيل عنهم، فليس ذلك لأنهم كانوا على تعطيل المعتزلة الجهمية، بل قد يظنون أنهم يفتون بنفي النقيضين عن إثبات نقيضه؛ لقلة الفهم، وسوء التصور، وهم من المبتدعة من أهل القدر، وكذلك قيل في شأن النجار والبرغوث، والله أعلم بحقيقة أمرهم.

[والمعروف في مناظرة الشافعي ما ذكره البيهقي في «الأسماء والصفات» قال: أخبرنا أبو عبد الله -يعني الحاكم-، أخبرني أبو أحمد بن أبي الحسن، أنا عبد الرحمن -يعني ابن أبي حاتم قال: في كتابي عن الربيع بن سليمان قال: حضرت الشافعي -وحدثني أبو شعيب إلا أني أعلم أني حضرت عبد الله بن الحكم ويوسف بن عمرو بن يزيد وحفص الفرد -وكان الشافعي يسميه المنفرد- فسأل حفصٌ عبدَ الله بن الحكم، فقال: ما تقول في القرآن؟ فأبى أن يجيبه، فسأل يوسف بن عمرو، فلم يجبه، وكلاهما أشار إلى الشافعي، فسأل الشافعي، وطالت المناظرة، وغلب الشافعي بالحجة عليه، بأن القرآن غير مخلوق، وكَفَّر حفصاً، قال الربيع: «فلقيت حفص الفرد؛ فقال: أراد الشافعي قتلي» [3].

أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي قال: سمعت عبد الله بن محمد بن علي بن زياد يقول: سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: سمعت الربيع يقول: «لما كلم الشافعي حفص الفرد فقال حفص: القرآن مخلوق؛ فقال الشافعي: كفرت بالله العظيم» [4]] [5].

واشتهر عن أبي عثمان (الحدثي) الجاحظ؛ أنه كان يقول: «يوصف الباري تعالى بكونه مريداً، بمعنى أنه لا يصح عليه السهو في أفعاله، ولا يجهل، ولا يجوز عليه أن يغلب ويقهر»،

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/٢٨١)، والملل والنحل(١/٩٠).

(٢) نقلها المقريزي في الخطط(٣/٩٢) بدون إسناد.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي(ص/١٩٤-١٩٥) ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات(١/٦١٢رقم٥٥٣).

(٤) الأسماء والصفات(١/٦١٣رقم٥٥٤)

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

حكاه عنه أبو القاسم الكعبي إمام المعتزلة البلخية[1]، وهو ظاهر في نفي حكمة الله وحمد ذاته العَلِيَّةِ، كقول شيخه أبي الهذيل.

ويُذْكَرُ عن أبي الحسين البغدادي الخياط شيخ الكعبي قال: «قدرته: كونه غير مكره، وإرادته لأفعاله: خلقه إياها»، وهذا يحتمل معنى قول النظام، ومعنى قول الجاحظ.

وقال الكعبي: إرادته ليست قائمة بذاته، ولا هو مريد لذاته، ولا إرادته حادثة في محل، أو لا في محل، بل إذا أطلق عليه أنه مريد لأفعاله، فالمعنى أنه خالق لها، على وفق علمه، فجعل العلم مكان الحكمة؛ لأنه يدور على نفيها.

وقال: كونه سميعاً بصيراً عبارة عن كونه عالماً بالمسموعات، والمبصرات، ويأبى أن يقوم به العلوم، يقول: «علمه عين ذاته» وفاقاً لأبي الهذيل، وصنف كتاباً في تأييد مقالته، فكان من دعاة المعطلة.

وكانوا يتساءلون بينهم: أليس كونه عالماً يستدعي صفة هي حالة علم، أو حالة توجب عالمية، وكونه قادراً مرجِّحًا للشيء (ق٣/أ) يستدعي صفة، أو حالة توجب كونه قادراً، مريداً أو فاعلا؟!

فقال أبو علي الجبائي -صاحب الشحام-: لا يستدعي؛ فكابر فيه، بل أشار إلى أنه يقول بلسانه: «هو عالم قادر»، بدون أن يقصد إلى وصفه بشيء من ذلك، [فوافق فيه غرض إخوانه من الزنادقة، القائلين بالعلة المجردة عن الفعل، والإرادة، والقدرة، كابن سينا، وأحزابه][2].

وقال ابنه أبو هاشم: «تلك حالاتٌ، المفهوم منها وراء المفهوم من الذات، فلا بد من إثباتها»، فأقر بها، لكنه قال: إنها ليست بموجودة، ولا معدومة.

فجاء بما لا يستقيم في عقل، ولا دين.

ورآه أبو محمد بن حزم الظاهري قد مال إلى الإثبات؛ فكبُر عليه، قال: «وهذه عظيمة، إذ جعله حاملاً للأعراض»[3].

وكان ابن حزم يتشبه بأهل السنة والحديث، ويدعي الانتصار للسنة، ويتشبه بأهل الصلابة في السنة، ويدعو إلى مذهب النفي والتعطيل، ويغلو فيه، حتى اشتد عليه قول أبي

---

(١) نقله عنه الشهرستاني في الملل والنحل(٧٥/١).

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) الفصل في الملل(١٥٢/٤).

المعتمر السلمي العطار -من رؤوس المعتزلة الجهمية-، في قول الله سبحانه: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك:٢] هو الإماتة والإحياء، فجعل ينكره عليه، وقال: هو الموت والحياة لا غير[١]، كان لا يطيق أن يوصف الباري ﷻ بشيء من كمالاته، لم أر في المتكلمين أجرأ منه على الجحد بصفات الرب سبحانه.

وقد أنكر أبو القاسم الزمخشري: الوصف بالخالقية [إلا مجازا[٢]].

فقيل: بناء على القول بثبوت الذوات في الأزل قبل وجودها، وقد عرفت من مذهب أبي يعقوب الشحام، وذويه من المعتزلة الجهمية، وأفصح ابن متويه من أصحابهم في التذكرة: أنهم يقولون بثبوتها في الخارج قبل وجودها.

فكانوا يقولون: معنى خلقها وإيجادها: هو جعلها على صفة الوجود، ()[٣] على شيخيهم.

ورد عليهم أخصامهم: أن الوجود إن كان شيئاً لم يحتج في ثبوته إلى الخلق، () له من أثر في العالم.

وحاول المحاوون منهم الجواب عن هذا كابن متويه في تذكرته: بأن خلق الشيء واحداثه هو إيجاده، والله هو الذي حصَّل له صفة الوجود، وليس الكلام على حصولها عليها، وليس بشيء عندهم، قال ابن الوزير في إيثار الحق: «ولذلك صرح الزمخشري في «أساس البلاغة» أن الله لا يسمى خالقا إلا مجازا»[٤] (..) بغض النظر (..)][٥].

وكانت الجهمية تلقب هذه المسألة بمسألة «حلول الحوادث»، فيقولون: لا ينبغي لله أن يكون محلًّا للأحداث والأعراض، ويلبسون فيها الأمراض والعلل والأحزان والآفات، بالأفعال والمرادات والحكم والكمالات؛ لينفوا الجميع.

وسَلَكَ هذا على كثير من طوائف الابتداع، من الحرورية، والزيدية، والإمامية، فإنهم لنفورهم عن الجماعة كانوا يميلون إلى هؤلاء، ويستأنسون إليهم، فتعلقوا بمقالتهم،

---

(١) الفصل في الملل(٣/٣٥).

(٢) أساس البلاغة(١/٢٦٤).

(٣) ما بين الأقواس كلمات مطموسة.

(٤) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير(ص/٢٨٣).

(٥) ما بين المعقوفتين غير واضح بالأصل.

واستنصحوهم، فصاروا يخوضون فيها، فمنهم من اختبط في الطريق، ومنهم من بلغ المنتهى، كابن أبي الحديد[١] وأمثاله.

ودعا إليه أبو الحسين ابن الراوندي[٢]، ودعا إليه رؤوس الباطنية، ودعاة الإسماعيلية، ودعا إليه كثير من شيوخ الاثني عشرية، مثل أبي الحسن علي بن محمد ابن بابويه، وابنه أبي جعفر محمد بن علي الكذوب[٣]، الملقب عندهم بـ«الصدوق» تسمية الضد بضده، وأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني صاحب كافيهم[٤]، وصاروا يحدثون بتلك الجملة المضلة عن أبي الحسن الملقب بالرضا[٥]، ولي عهد المأمون، وغيره ممن جعلوهم أئمة، وأتوا عليها بأسانيد بأسانيد كهيئة قلوبهم في المرض، وفي الظلمة.

ودعا إليه أبو عبد الله بن المعلم[٦] وغيره من متكلميهم؛ فمسخوا بها عقول الرافضة، حتى حوّلوهم عما كان عليه سلفهم من الإثبات والتجسيم والتشبيه، وحملوهم على تعطيل المعتزلة الجهمية الفرعونية.(ق٣/ب)

وكان هشام بن عمرو الفوطي من رؤوس المعتزلة القدرية بالبصرة، وممن نظر في كلام الجهمية مع أبي الهذيل العلاف، ومال معهم؛ فأنكر أن يكون ربنا تعالى يسخط على العبد

---

(١) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد(٣/ ٢٣٢).

(٢) ذكره عنه شيخ الإسلام في درء التعارض(٩/١٧٢).

(٣) التوحيد لابن بابويه(ص/٥٧).

(٤) شرح أصول الكافي للمازندراني(١/١٠).

(٥) علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق، أبو الحسن، الملقب بالرضا، ثامن أئمة الروافض الاثني عشرية، من سادة أهل البيت، وفضلائهم، ولد في المدينة، وكان أسود اللون، أمه حبشية، وأحبه المأمون العباسي، فعهد إليه بالخلافة من بعده، وزوجه ابنته، وضرب اسمه على الدينار والدرهم، وغير من أجله الزي العباسي الذي هو السواد فجعله أخضر، وكان هذا شعار أهل البيت، فاضطرب العراق، وثار أهل بغداد، فخلعوا المأمون، وهو في «طوس»، وبايعوا عمه إبراهيم ابن المهدي، فقصدهم المأمون بجيشه، فاختبأ إبراهيم، ثم استسلم، وعفا عنه المأمون، ومات علي الرضا في حياة المأمون بطوس، فدفنه إلى جانب أبيه الرشيد، ولم تتم له الخلافة.وعاد المأمون إلى السواد، فاستألف القلوب ورضي عنه الناس. مات سنة: ٢٠٣هـ. الأعلام للزركلي (٥/ ٢٦).

(٦) محمد بن محمد بن النعمان، الشيخ المفيد، عالم الرافضة، أبو عبد الله بن المعلم، صنف كتباً كثيرة في ضلالهم، والذب عن اعتقادهم، من الطعن على الصحابة والتابعين وأئمة المجتهدين، وهلك بها خلق، الى أن اراح الله منه في شهر رمضان سنة ٤١٣هـ . لسان الميزان(٥/٣٦٨).

إذا كفر، فيشقى ببغضه وعداوته، ويرضى إذا أسلم، فيسعد بولايته ومحبته، وقال: السعيد لا يشقى، والشقي لا يسعد.

يقال: هو الذي ابتدع القول بإيمان الموافاة، وتبعه عليه أصحابه، وسرى منهم إلى غيرهم ممن يقول العمل من الإيمان؛ فأخذ به بعض الثعالبة والعجاردة من الخوارج الصفرية، وطوائف من الشكية[١]، وتأولوا عليه قول سفيان وأحمد: «نحن مؤمنون عند أنفسنا من طريق الأحكام والمواريث، ولا نعلم ما نحن عند الله تعالى»[٢].

وزعم ابن حزم أنهم احتجوا في ذلك: بأنه لا يتغير، بل يمنع أن يقال: كان الله يعلم الأشياء كلها قبل حدوثها، لامتناع أن يعلم أفعال العباد، بالشيئية قبل أن يشاءها الشاؤُون منهم[٣]، ولا ينكر أنه يعلمها بعد مشيئتهم إياها، إن قد كانت.

وانتهوا كلهم في القول بالموافاة على أن جعلوا العبد حال إتيانه بالشهادتين بقلبه ولسانه، وفي حال سجوده لله ﷻ كافراً عدوًّا له، مسخوطاً عليه.

وجعلوا الكافر في حال إشراكه، واستهزائه بآياته ورسله؛ مؤمناً كامل الإيمان، وليًّا له، محبوباً إليه.

ويعيبون أخصامهم من أهل السنة بالإرجاء.

وقالوا: كيف يبغض من يعلم أنه يموت على الإسلام، ويحب من يعلم أنه سيكفر، كأن عقولهم لم تسعه.

فقيل لهم: وما تنكرون أن يخلو من حب المعين إلى أن يكون منه ما يواليه عليه، من إيمانه وطاعته، ويخلو من عداوة الآخر، إلى أن يكون منه ما يبغضه عليه؟ أليس يرضى بمحاربة الكافر وأسره حين كفره قبل أن يسلم؟!

---

(١) سبق التنبيه على أنه لقب يطلقه الشيخ الكنغراوي على القائلين بالاستثناء في الإيمان، وهو تأثر منه بقول قدماء المرجئة.

(٢) قال البيهقي في شعب الإيمان(١/٨٧) روينا عن عن وكيع: أنه قال: كان سفيان الثوري يقول: أنا مؤمن، وأهل القبلة كلهم مؤمنون؛ في النكاح، والدية، والمواريث، ولا يقول: أنا مؤمن عند الله عز وجل».

ورواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة اعتقاد أهل السنة(١/١٧٦-١٧٩رقم٣٢١) عن أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين.

(٣) الفصل لابن حزم(٤/٤٨).

وهو لا يرضى بإهانة من آمن لإيمانه حين هو مؤمن، قبل أن يعود إلى الكفر، ألم يقل ربنا:﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف:٥٥]، وقال: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [محمد:٢٨] وقال: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر:٧]، وقال ﷻ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [آل عمرن:٣١].

وثبت في الصحيحين من غير وجه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «إذا أحب الله العبد قال لجبريل: "قد أحببت فلانا فأحبه"؛ فيحبه جبريل، وينادي في السماء: "إن الله ﷻ قد أحب فلانا فأحبوه"؛ فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في الأرض»[(١)].

قال الإمام مالك: "ولا أحسبه إلا قال في البغض مثل ذلك"[(٢)]، وهو ثابت من رواية جرير عند مسلم[(٣)] من غير شك.

وأخرج في صحيحه، عن أبي هريرة أيضاً، عن النبي ﷺ: «أن رجلاً زار أخاً له في قرية أخرى، ليس له عليه من نعمة يربُّها، إلا أنه أحبه في الله ﷻ، فأرسل إليه ملكاً قال له: «إن الله قد أحبك كما أحببته»»[(٤)].

وأخرجهما الإمام الطحاوي في البيان[(٥)]، واحتج أن المحبة المذكورة من الله تعالى لمن يحبه من عباده تكون بعد ما كان منهم ما أحبهم عليه[(٦)].

وكذلك كان سائر أئمة السنة والجماعة، يحتجون على أهل الموافاة وأشباههم من أصحاب البدع.

وكان أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم، ممن صاحب هشام بن عمرو الفوطي من البصريين، ويغلو في توحيد المعتزلة: أن الصفات عين الذات، ويقول: «العلوم والأفعال ليست بشيء»؛ فأنكر الأعراض جملةً، حتى قال: «لا أعلم إلا الجسم الطويل العريض العميق»، وتكلم في القرآن يقرؤه الرجل والمرأة فقال: جسم مخلوق.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه(١١٧٥/٣رقم٣٠٣٧)، ومسلم في صحيحه(٢٠٣٠/٤رقم٢٦٣٧).

(٢) هي في الموطأ (٩٥٣/٢رقم١٧١٠-رواية الليثي).

(٣) صحيح مسلم(٢٠٣٠/٤رقم٢٦٣٧).

(٤) صحيح مسلم(١٩٨٨/٤رقم٢٥٦٧).

(٥) شرح مشكل الآثار(٤٠٢/٩) باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في أسباب المحبة، وأسباب البغضة في قلوب الناس.

(٦) شرح مشكل الآثار(٤٠٨/٩).

وكان يزيد بن هارون الواسطي الحافظ: يُكَفِّرُه، كما روى البخاري في أفعال العباد: حدثني أبو جعفر، حدثنا أحمد بن محمد الخلال قال: سمعت يزيد بن هارون -وذكر أبا بكر الأصم والمريسي-؛ فقال: «والله زنديقان، كافران بالرحمن، حلالا الدم»[(١)].

لكن لم يقبل منه هذا، فإن الرجل كان من أهل الديانة من المعتزلة، ومن أفقه علمائهم، حتى كان أبو جعفر الطحاوي ينظر في تفسيره، ونقل منه أشياء استجادها في مشكل البيان[(٢)].

وذكره (ق٤/أ) يحيى بن سعيد القطان إمام النقاد، ولم يذكر فيه جرحاً، إلا أنه قال: «كان صاحب قدر» قال له علي بن المديني: «كان يرى القدر؟» قال: «نعم، كان بصريًّا، وكان يكون بالمدائن»[(٣)].

هذا قول أهل التحقيق فيه، وهو لا يوجب جرحة عندهم؛ فكيف بتكفيره؟![(٤)]

وإنما قال يزيد بن هارون ما قال فيه، وسوَّى بينه وبين المريسي؛ لأن كلامه كان من جنس كلام الجهمية، وكان شديداً عليهم، لكن ربما خفي عليه بعض كلامهم، ويسلك عليه، وقد يتكلم في الرجل من أخصامهم، ويجعله جهميًّا؛ لأنه لم يُمَيِّز كلامه من كلامهم، وكذلك كان غيره من أهل صناعة الحديث يفعلون، فنشأ عنه ما نشأ.

وإنما صار أبو بكر الأصم إلى ما ذكرته؛ يريد الكسر على الجهمية؛ إذ كانوا يحتجون على ضعفاء الجهمية بما اجتمعوا عليه من لدن واصل بن عطاء: أن الاسم عين المسمى،

---

(١) خلق أفعال العباد(ص/٣٨) وقد ذكر المصنف هذا الأثر سابقاً.

(٢) لم أقف على نقل في شرح مشكل الآثار، ولا في أحكام القرآن صرح الطحاوي أنه من تفسير الأصم.

(٣) حصل للعلامة الكنغراوي وهم، حيث جمع بين شخصيتين كلاهما اسمه عبدالرحمن، ويلقب بالأصم، الأول: متقدم، بصريٌّ، سمع أنس بن مالك ﷺ، وروى عنه سفيان الثوري وغيره، وكان ثقة، إلا أنه كان يرى القدر، وهو من رجال مسلم والنسائي، قال الحافظ في تقريب التهذيب(ص/٣٣٦) : «عبد الرحمن بن الأصم واسمه عبد الله ويقال عمرو أبو بكر العبدي المدائني مؤذن الحجاج صدوق من الثالثة. م س» وهذا قديم الوفاة أظنه مات قبل سنة ١٥٠هـ.
وأما الآخر: فهو عبدالرحمن بن كيسان الأصم المعتزلي، فهو متأخر، ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان(٤٢٧/٣) فقال: «عبد الرحمن بن كيسان، أبو بكر الأصم المعتزلي، صاحب المقالات في الأصول، ذكره عبد الجبار الهمداني في طبقاتهم، وقال: كان من أفصح الناس، وأورعهم، وأفقههم، وله تفسير عجيب، ومن تلامذته إبراهيم بن إسماعيل بن علية. قلت: وهو من طبقة أبي الهذيل العلاف، وأقدم منه» وذكر الزركلي في الأعلام(٣٢٣/٣) أنه مات نحو سنة ٢٢٥هـ

(٤) قول أهل التحقيق هو ما قاله يزيد بن هارون، وأقره عليه شيخ الإسلام، وابن القيم، وهو أنه كافر زنديق، وأما حسن ظن الشيخ الكنغراوي به فهو بسبب ما ظنه من توثيق بعض العلماء للأصم حيث ظنه في هذا المعتزلي المتأخر.

والصفة عين المخلوق؛ فقال هو كذلك في الخلق والمخلوق، وأنكر الأعراض والأحوال، وقال في الكلام وفي القراءة: «لا أعلم إلا المتكلم وإلا القارئ».

[وهذا ما حكى الأشعري عن محمد بن شجاع الثلجي: أن فرقة قالت: إن القرآن هو الله، فأظن ابن كيسان وذويه كانوا يتكلمون بهذا الاصطلاح](١).

وكان ما ذهب إليه من أهون أقوال المعتزلة، ويعود غالب النزاع فيه إلى اللفظ: هل تسمى الأفعال والأحوال شيئاً أم لا؟ لأن وجودها لا يزيد على حصولها في محلها تبعاً له، ولو انتهوا إليه ولم يتجاوزوه لم يكن فيه كبير أمر، إلا أنه اصطلاح فاسد.

وكان أبو عثمان الجاحظ يتكلم به فيما قيل؛ فإنه روى أبو الحسين ابن الراوندي عنه أنه قال: «القرآن جسد يقلب تارة رجلاً، وتارة امرأة»(٢)، فضمنه القول بأنه مخلوق بَدَا مِنَ الخلق، وما علمنا هذا من قول الأصم، أو شيخه.

وقد يظن أنه قول جميع المعتزلة، وليس الأمر كذلك، بل كانوا يقولون: القرآن مخلوق، وقد يعني أهل الديانة منهم مثل أبي سهل النحاس(٣)، وصاحبه المزدار: أنه مراد له، حدث بقدرته، فيوقفون اسم المخلوق على ما قام بذاته العلية(٤)، وهو معنى كثير ممن أجاب في المحنة من أهل السنة، وفقهاء الملة، كما يذكر عن القاضي الإمام بشر بن الوليد الكندي، أنه لما سئل عن القرآن قال: «غير مخلوق»، حتى قيل له: «أليس شيئاً، والله خالق كل شيء؟» قال: «بلى». فأجاز هذا المعنى(٥).

وكما يذكر عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة وغيره؛ أنهم قالوه، وكانوا يُنَاقِضُون، ويَرُدُّون على من قال: كلامه من علمه، ولا يقول أنه شيء حادث من نظمه، وإنشائه بإرادته، أو ينكر أن يقال: المسموع من القارئ محدث، ويقول الصلاة بعضها غير مخلوق،

---

(١) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٢) ذكره الشهرستاني في الملل والنحل(١/٧٦)، وذكر أنه يحكى عن الأصم أن القرآن جسم مخلوق.

(٣) سبقت ترجمته، في الجزء السادس(ص/٢٠). وهم أهل ديانة باطلة، سلكوا مسلك الجهم في التعطيل والزندقة.

(٤) إذا كانوا يوقعون اسم المخلوق على ما يقوم بذات الله فهم يجعلون صفات الله مخلوقة، والله جل وعلا بصفاته هو الخالق، وليس شيء من صفاته مخلوق، وهذا يدل على شدة كفرهم وزندقتهم، إذ جعلوا صفات الله من مخلوقات الله، وعاد أمرهم إلى الفلاسفة بالقول بالعلة الفاعلة، أو أن الذي يخلق هو محض الإرادة إن كانوا يثبتون الإرادة.

(٥) لا يستفاد من كلام القاضي بشر الكندي إيقاع اسم المخلوق على القرآن، بل يكون موافقة على أن القرآن شيء فقط، لا على إلزام المعتزلة على أن كل شيء فهو مخلوق، لأن الله شيء كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾[الأنعام:١٩]، فهل يقال: الله خالق الله؟!! فكذلك لا يدخل القرآن في المخلوقات لأنه من صفات الله، لأن المراد: الله خالق كل شيء مخلوق، لا شريك له في خلقه.

ونحو ذلك من الأقاويل المحدثة، التي قيلت عن أحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيين، وغيرهم من أهل الحديث، وأئمتهم.

وما أظن قول ثمامة، والنَّظَّام، وأبي علي الأسواري؛ إلا كقول النحاس، والمزدار(١)، وقال: «لا يسمى متكلماً»؛ فأظنه كان ينكر الأعراض، على اصطلاح صاحبه الأصم.

فلم يكن عنده للكلام وجود، إلا وجود محله، فامتنع عليه إثبات متكلم لا يبدو منه الكلام، وتبعه أبو جعفر الإسكاف من أصحاب الجَعْفَرَينِ، وليس هذا (..) اسم الخالق والفاعل.

وقال أبو العباس الناشئ (..) في إحدى الروايات عنه في الإسلام والإيمان (..) الخلق عليهما مجاز، وقد أجمع الرسل وأتباعهم على أنه يتكلم على حقيقة التكلم.

(..)(٢) لما حدَّث إسماعيل ابن علية بما روى: «تجيء البقرة وآل عمران يوم القيامة، كأنهما غمامتان، تحاجان عن صاحبهما» فقيل له: ألهما لسان؟ قال: نعم، فكيف يتكلم؟

[و(أغلظ أحمد و) عبد الوهاب وغيرهما النكير عليه في هذا، وإنما غلط، وكانت منه هفوة تاب منها، وقال عبد الصمد بن يزيد مردويه: سمعت ابن علية يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق»(٣)](٤).

---

(١) في هذا الموضع علامة لهامش ولكنه لم يظهر بسبب الطمس.

(٢) في هذا الموضع وما سبقه طمس في الأصل لم أستطع قراءته، فجعلته بين قوسين.

(٣) رواه الخطيب في تاريخ بغداد(٦/٢٣٩)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٢/٢٥٨رقم٤٣٥) وهو صحيح. كانت توبة إسماعيل على الملأ.

(٤) ما بين المعقوفتين من الهامش، ولم يظهر لي علامة موضعه من صنيع المؤلف فلعله في هذا المكان.

بيان حال عبدالله بن سعيد ابن كلاب

- فصل -

(ق٤/ب) وكان أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري القطان، إمام الكلابية، ينتمي إلى أهل السنة والإثبات، ويتظاهر بالانتصار لهم في إثبات الصفات، ويرد على نفاتها من المعتزلة والجهمية، لكنه واطأهم في مسألة المتجددات: أنها لا تقوم به.

فقال: «**الكلام المركب من الأجزاء المركبة**: كله حادث مخلوق، والقرآن كلام الله غير مخلوق، هو معنى واحد قديم، لم يزل حالًّا في ذاته»[(١)].

وكانت المناظرة بينه وبين عباد بن سليمان في مجلس المأمون، ولما وقف على كلامه؛ قال: «هو نصراني بهذه المقالة، لأنه جعل القرآن بمعنى أقنوم الكلمة عندهم»[(٢)]، واتهمه أخصامه بالنفاق، حتى قال بعضهم: «كانت له أخت نصرانية، وكان يميل إلى أهل ملتها»[(٣)].

وحكى النديم في الفهرست، عن أبي العباس البغوي[(٤)]، قال: «دخلنا على قشيوني[(٥)] نصراني، وكان في دار الروم بالجانب الغربي، فجرى الحديث، إلى أن سألته عن ابن كلاب، فقال: «رحم الله عبد الله! كان يجيئني، فيجلس إلى تلك الزاوية -وأشار إلى ناحية من البيعة-، وعنّي أخذ هذا القول، ولو عاش لنصرنا المسلمين»[(٦)].

وسأله محمد بن إسحاق الطالقاني فقال: «ما تقول في المسيح؟»، قال: «ما يقوله أهل السنة من المسلمين في القرآن».

(١) مقالات الإسلاميين(ص/٥٨٤).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء(١١/١٧٥)، وطبقات الشافعية الكبرى(٢/٢٩٩)، و لسان الميزان(٣/٢٩٠).

(٣) قال شيخ الإسلام -كما في مجموع الفتاوى(٥/٥٥٥)-: «وكان ممن انتدب للرد عليهم أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، وكان له فضل وعلم، ومن قال: إنه ابتدع ما ابتدعه ليظهر دين النصرانية في المسلمين، كما يذكره طائفة في مثالبه، ويذكرون أنه أوصى أخته بذلك فهذا كذب عليه، وانما افترى هذا عليه المعتزلة والجهمية الذين رد عليهم فانهم يزعمون أن من أثبت الصفات فقد قال بقول النصارى»، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء(١١/١٧٥): «وقال بعض من لا يعلم: انه ابتدع ما ابتدعه ليدس دين النصارى في ملتنا، وإنه أرضى أخته بذلك، وهذا باطل، والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة».

(٤) الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج، البغدادي، البغوي، أصله من خراسان: صدوق، مات سنة: ٢٥٥هـ تقريب التهذيب(ص/٤٤٦).

(٥) ورد اسمه في الفهرست: قثيون، وفي سير أعلام النبلاء: فيثون، وفي الوافي في الوفيات: فشيون.

(٦) الفهرست(ص/٢٥٥) ، وذكرها عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء(١١/١٧٥)، والحافظ في لسان الميزان (٣/٢٩٠)، والصفدي في الوافي في الوفيات(١٧/٢٦٥).

ولا يعتمد على مثل هذا من نقل النديم المعتزلي، وإن صح فما جرأ النصراني على ذكر أهل السنة معه، إلا أنه كان من أصحاب الشافعي.

وسلك من كلامه على أهل الحديث، لكن كثيراً منهم أو أكثرهم يتابعونه على لفظه: «أن القرآن قديم غير مخلوق»، يظنون أنه قال: إنه لم يزل معلوماً عند الله، قبل أن يتكلم به، ويأمر الملك بإنزاله، فلم يتابعوه على معناه (وهو قول) بن (...) القرآن (...) هو ما في المصاحف، وأن ابن حرب ممن صحب أبا الهذيل العلاف، وكان يقول: إنه يسمع بسمع، وكقوله أو قول ابن كلاب، ويوافق ابن كلاب [حتى في قوله: الإيمان مخلوق، فأظنه كان على تعطيله] [(1)].

وكان قول ابن كلاب في سائر الصفات الفعلية والإضافية كقوله في صفة الكلام، فيقول: إنه يسمع بسمع واحد قديم، بصير ببصر واحد قديم، عليم بعلم واحد قديم، مريد بإرادة واحدة قديمة، قدير بقدرة واحدة قديمة، وليس شيء من هذه الصفات عين ذاته، ولا غيرها.

بيان حال الحارث بن أسد المحاسبي

وتبعه من تبعه من الشكية المنحرفين عن فقهاء الملة، فجرهم قولهم بالموافاة إلى الدخول في طريقته، أكبرهم أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي الصوفي، وتلطف في الدعوة إليها في كتبه، وجعلها مما اختلف فيه أهل السنة؛ لتروج على الناس، فقال في كتاب فهم القرآن له: «قد ذهب قوم من أهل السنة إلى أن لله تعالى استماعاً حادثاً في ذاته»، وذكر أنهم قالوا مثل ذلك في الإرادة على الحوادث، وقاله بعض أهل البدع، قال: «فأما من ادعى السنة فأراد إثبات القدر، فقال: إرادة الله تحدث عن تقدير سابقِ الإرادة، أما بعض أهل البدع؛ فزعموا أن الإرادة إنما هي خلق حادث، وليست مخلوقة، ولكن بها كوّن الله المخلوقين»، قال: «فزعموا أن الخلق غير المخلوق، وأن الخلق هو الإرادة، وأنها ليست بصفة لله من نفسه، وكذلك قال بعضهم أن رؤيته تحدث»، فلم يرض بشيء من ذلك، واختار ما اختاره.

وجعل يتأول النصوص على غير تأويلها: أن الحادث وقت المراد هو نفس الإرادة، قال: «وكذلك قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء:15]، وقوله: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:105]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾ [محمد31:]» [(2)].

فزعم أن المراد حدوث المسموع والمبصر والمعلوم، بلا تغير وتجدد يكون في علم الله، ولا بصر، ولا سمع، ولا معنى يحدث في ذاته، كقول صاحبه، ويبالغ في النكير على من قال:

---

(1) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(2) فهم القرآن(ص/254).

«القرآن مخلوق» أيّا ما أراد، ويؤذي أباه في مجامع الناس؛ لأنه لم يوافقه على هواه، وكان يقف في القرآن.

فروى أبو نعيم الأصبهاني -وكان من أصحابهم- سمعت أبا الحسن بن مقسم يقول: سمعت أبا علي بن خيران الفقيه يقول: «رأيت أبا عبد الله الحارث بن أسد بباب الطاق في وسط الطريق متعلقاً بأبيه، والناس قد اجتمعوا عليه، يقول له «طلّق أمي؛ فإنك[١] على دين، وهي على غيره»![٢]

فانظر إلى الضلالة[٣](ق٥/أ)، وهو من دليل قلة فقهه؛ لأن اختلافهما إن أوجب فراق بينهما لم يتوقف على طلاق الرجل، وإلا فكيف يدعها معه في البيت، ويخاصمه لطلاقها في الطريق؟

ويشبه أن يكون طالب شهرة، ولعلهما كانا متواطئين، ويقال: لما مات أبوه لم يأخذ من ميراثه، وقال: «أهل ملتين لا يتوارثان»[٤].

وكان يتنمس بالزهد[٥]، ويتقشف، وأتى ينشر عبارات لم يرد بها الشرع، وتكلم في الرقائق بما أخذ عليه، وكان كثير من الناس يظنون به الخير؛ حتى ظهر منه ما ظهر.

فقال أبو القاسم النصرآبادي: بلغني أن الحارث تكلم في شيء من الكلام، فهجره أحمد بن حنبل؛ فاختفى، فلما مات لم يصل عليه غير أربعة»[٦].

وقال الحافظ سعيد بن عمرو البرذعي: «شهدت أبا زرعة -وسئل عن الحارث المحاسبي وكتبه-؛ فقال للسائل: «إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر»[٧].

وقيل: إنه رجع عن مقالته، ووجدت بعض المتأخرين من أصحابه من أهل مذهبه، حكى أنه جاء إلى أحمد بن حنبل ليترضاه، وقال: إنما أرُدُّ على المبتدعة، فقال له: «ألست تحكي بدعتهم، ثم ترد عليهم، فتدعو الناس إلى النظر في البدعة، والتأمل في الشبهة؟».

---

(١) في الأصل: وإنك.

(٢) رواه الخطيب في تاريخ بغداد(٨/٢١٤) عن أبي نعيم به.

(٣) مطموسة وقد قرأتها هكذا لأن لها في كلام المؤلف نظائر.

(٤) ذكره أبو نعيم في حلية الأولياء(١٠/٧٥).

(٥) يتنمس: أي يحتال ويتصيد بالزهد.انظر: تاج العروس(١٦/٥٨١).

(٦) انظر: تاريخ الإسلام(١٨/٢٠٩)، وسير أعلام النبلاء(١١/٣٢٧)، وتهذيب التهذيب(٢/١١٧).

(٧) سؤالات البرذعي(ص/٥٦١)، وتاريخ بغداد(٨/٢١٥).

فإن صح، دلَّ على أنه لم يكن واقفاً على كتبه، وحقيقة قوله فيها، وتنصل له عمَّا بلغه عنه، وادَّعى السنة بقوله: «القرآن غير مخلوق»، ونحو ذلك من الجمل المرضية له، ليكف عنه.

وما أراه يصح، فإن شبهات الكفار محكية في كتاب الله ﷻ، وما زال أهل العلم يردون على أصحاب البدع، وكان أحمد يحكي بدعتهم، ويرد عليهم؛ فكيف ينهاه عنه لو رضي بمعتقده؟!

ملاحظات على كلام عبدالعزيز الكناني

ويقال: كان عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي يثبت ما يثبته من الصفات الإلهية قديماً، وينفي ما سوى ذلك، فيذهب إلى تعطيله عن الفعل والقول، كمذهب ابن كلاب والمحاسبي، وهو أقدم منهما.

وكان من أصحاب الشافعي أيضاً، ذكره داود بن علي الأصبهاني الظاهري في كتابه الذي صنفه في فضائل الشافعي[1]، وأنه طالت صحبته إياه، وخرج معه إلى اليمن، نقله أبو بكر الخطيب، عن أبي القاسم الأزهري، عن أبي الحسين الدارقطني[2].

وترجم له في تاريخه [3] فقال: «قدم بغداد في أيام المأمون، وجرت بينه وبين المريسي مناظرة في القرآن، وهو صاحب كتاب الحيدة»، قال: «وله مصنفات عدة»، وجعل يطريه.

لكن لم يكن ممن يؤخذ عنه في الفقه والحديث، ولا نعلم روى عنه إلا الحسين بن الفضل البجلي[4]، وهو مذكور برأي الكلابية أيضاً.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٢١/١٨)، وكشف الظنون(١٨٢٩/٢).

(٢) تاريخ بغداد(٤٤٩/١٠).

(٣) أي: ترجم لعبدالعزيز بن يحيى الكناني في تاريخ بغداد(٤٤٩/١٠).

(٤) عالم فقيه، مفسر، فصيح، توفي سنة: ٢٨٣هـ. انظر ترجمته في تاريخ الإسلام(١٦١/٢١)، وذكر أن الإمام ابن خزيمة كان يمر بموكبه أمامه ولا يسلم عليه، فعل ذلك لكونه من خصومه الكلابية. والله أعلم.

وأبو العيناء محمد بن القاسم[1] أخباري ضعيف، وآخر يقال له: يعقوب بن إبراهيم التيمي[2].

وإنما اشتهر بالكلام والمناظرة فيه، وقد ترجم له الذهبي في الميزان[3]، ولم يزد في وصفه على أنه كان يلقب بـ«الغول» لدمامته.

ذكر داود الأصبهاني أنه صحب الشافعي مدة، وروى عن ابن عيينة، وجماعة يسيرة، وروى عنه من ذكرناهم، وله تصانيف[4].

قلت: أشهرها الحيدة الذي فيه حكاية مناظرته لبشر بن غياث المريسي بحضرة المأمون، وقد نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال-بعد ذكر جوابه عما احتج به بشر من النصوص، مثل قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الزمر:٦٢]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا ﴾ [الزخرف:٣] فقال بشر: «يا أمير المؤمنين عندي أشياء كثيرة، إلا أنه يقول بنص القرآن، وأنا أقول بالنظر والقياس، فليدع مطالبتي بنص التنزيل، ويناظر بغيره، فإن لم يدع قوله ويقول بقولي، ويقر بخلق القرآن الساعة، وإلا فدمي له حلال»، قال-: فقلت: «يا بِشْر، تقول: «إن كلام الله مخلوق» قال: «أقول: إن كلام الله مخلوق» فقلت: «يلزمك واحدة من ثلاثٍ، لابد منها: أن تقول: إن الله خلق القرآن في نفسه، أو خلقه قائماً بذاته، أو خلقه في غيره.

قال بِشْرٌ: أقول: إنه مخلوق، كما خلق الأشياء كلها.

فقلت: يا أمير المؤمنين، قد رجع بشر إلى الحيدة عما أسأله عنه .

فأقبل عليه المأمون فقال: «أجب عبد العزيز».

---

(١) محمد بن القاسم أبو العيناء: أخباري مشهور، قال الدارقطني: «ليس بقوي في الحديث». المغني في الضعفاء(٢/٦٢٥)، وانظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء(١٣/٣٠٨)، ولسان الميزان(٥/٣٤٤).

(٢) ذكره الخطيب في تاريخه(١٠/٤٩٩) من الرواة عن الكناني، وكذا المزي في تهذيب الكمال(١٨/ ٢٢٠)، وقال: «وأبو بكر يعقوب بن إبراهيم التيمي من ولد أبي بكر الصديق».

وممن روى عن عبدالعزيز الكناني: مطرف بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن قيس، مولى عبد الرحمن بن معاوية الداخل، أبو سعيد الأموي المرواني القرطبي، وكان ثقة، كما في تاريخ الإسلام للذهبي(٢١/ ٣٠٧)، وكذلك ممن روى عنه كتاب الحيدة: الْحُسَيْنُ بْنُ بِشْرٍ، وَدُبَيْسٌ الصَّائِغُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَرْقَدٍ، كما في الإبانة الكبرى لابن بطة –الرد على الجهمية(٢/ ٢٢٧).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٤/٣٧٧).

(٤)تاريخ بغداد(١٠/٤٤٩).

فقال بشر: «قد أجبته، ولكنه يتعنت، ما عندي غير ما أجبته».

فقال: «يا عبد العزيز، تكلم أنت في هذه المسألة، ودع بِشْراً، فقد انقطع.

فقلت: «نعم، سألته عن كلام الله تعالى: أمخلوق هو؟ قال: نعم، فقلت له: ما يلزم في هذا القول؛ وهو واحدة من ثلاث، لابد منها: أن يقول: إنه خلق كلامه في نفسه، أو في غيره، أو قائماً بذاته ونفسه.

فإن قال: خلق كلامه في نفسه؛ فهذا محال، لا يجد سبيلاً إلى القول به، من قياس، ولا نظر، ولا منقول؛ لأن الله لا يكون محلاً للحوادث[1]، ولا يكون فيه شيء مخلوقٌ، ولا يكون ناقصاً فيزيد فيه شيء إذا خلقه.

وإن قال: خلقه في غيره، يلزمه في النظر والقياس: أن كل كلام خلقه في غيره هو كلام الله ﷻ.

وإن قال: خلقه قائماً بنفسه؛ فهذا هو المحال الباطل (ق٥/ب)، فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً، علم أنه صفة لله، وصفات الله غير مخلوقة»[2].

وهذا من كلام الكلابية، وحججهم، التي لبسوا فيها الحق بالباطل؛ فإنه يمتنع أن تكون صفة الكلام حادثة في ذات الله ﷻ، أو في غيره، أو لا في محل، ويمتنع أن تكون ذاته محلاً للحوادث التي حدث جنسها فتزيد بها.

لكن ليس كذلك كونه لم يزل يتكلم متى شاء، فيقوم بنفسه من الكلام ما يشاء، وبدا القرآن من ذاته العلية، فحدث بمشيئته، سواء صح أن يقال: خلقه، أو لم يصح.

ومعلوم أن المناظرة لم تكن في أصل الصفه، وإنما كانت في خصوص القرآن، وكان خصمه لا يبت القول بأنه لم يَبْدُ من نفسه، بل يأبى أن يقول: خلقه في نفسه، أو في غيره، إما لأنه يرى اسم القرآن، واسم كلام الله يقال على ما بدا منه، وعلى أصوات عباده إذا قرؤوه، فكان كلامه أقرب للمنقول والمعقول من كلام عبد العزيز.

وأخشى أن يكونا متواطئين على هذه المناظرة بحضرة المأمون، ليلقيا مثل هذا من أغلوطات الجهمية في ذهنه، ويفسدا على أهل السنة والإثبات[3].

---

(١) يعني بها هنا ما هو من اصطلاح أهل الكلام وهي: المخلوقات.

(٢) الحيدة(ص/٢١٩-٢٢٦)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل(٢/٢٤٦ فما بعدها).

(٣) وهذا ظن في غير موضعه، فالأمة قد تناقلت خبر هذه المناظرة على أنها دفاع عن العقيدة السلفية، وإبطال لمذهب المعتزلة وعقيدتهم الردية، ولم يظن أحد مثل هذا الظن، فيما أعلم، بل غاية الأمر أن يكون كلام الكناني من باب التنزل مع الخصم ليقطع عليه الطريق، حتى لا يخرج عن موضع الإلزام. والله أعلم.

ألا ترى إلى قوله: «فقال بِشْرٌ: سل عن غير هذه المسألة، فلعله يخرج من بيننا شيء. فقلت لبشر: تقول: إن الله كان، ولا شيء، وكان لما يفعل شيئاً ولما يخلق شيئاً؟ قال: بلى، فقلت: فبأي شيء حدثت الأشياء بعد ألم تكن شيئاً؟ أهي أحدثت نفسها، أم أحدثها الله؟

قال: الله أحدثها بقدرته، التي لم تزل.

قلت: أفتقول إنه لم يزل يفعل؟، قال: لا أقول هذا.

قلت له: فلابد أن يلزمك أن تقول: إنه خلق بالفعل الذي كان عن القدرة، وليس الفعل هو القدرة، لأن القدرة صفة الله، ولا يقال لصفة الله: هي الله، ولا غير الله.

فقال بشرٌ: ويلزمك أنت أيضاً أن تقول: إن الله لم يزل يفعل ويخلق، وإذا قلت ذلك فقد ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله.

قال: فقلت لبشر: ليس لك أن تحكم عليّ، وتلزمني ما لا يلزمني، وتحكي عني ما لم أقل، إني لم أقل: إنه لم يزل الخالق يخلق، ولم يزل الفاعل يفعل، ليلزمني ما قلت»

وفي نسخة أخرى: «وإنما قلت: إنه لم يزل كالفاعل سيفعل، ولم يزل الخالق سيخلق؛ لأن الفعل صفة، والله يقدر عليه، ولا يمنعه منه مانع.

قال بِشرٌ: أنا أقول: إنه أحدث الأشياء بقدرته، فقل ما شئت»، يعني القدرة المشتملة على الإرادة التي تكون لا بمرجح عنده.

فقال عبد العزيز: «فقلت: يا أمير المؤمنين، بالله: أقر بِشْرٌ أن الله كان، ولا شيء، وأنه أحدث الأشياء بعد أن لم تكن شيئاً بقدرته، وقلت أنا: إنه أحدثها بأمره وقوله تعالى، عن قدرته، فلم يخل يا أمير المؤمنين، أن يكون أول خلق خلقه الله خلق بقولٍ قاله، أو بإرادة أرادها، أو بقدرة قدَّرَها.

فبأي ذلك كان؛ فقد ثبت أن هاهنا إرادةً، ومريداً، ومُراداً، وقولاً، وقائلاً، ومقولاً له» .

كذا في إحدى النسختين، وفي الثانية:

«مقولاً، وقدرةً، وقادراً، ومقدوراً عليه، وذلك كله متقدم قبل الخلق، وما كان قبل الخلق متقدماً فليس هو من الخلق في شيء».

كذا وقع له، وما أظنه يقول: بأن المراد المقدور عليه، المقول له: «كن» كان ثابتاً قبل أن يُخلق، كما يقوله أبو يعقوب الشحام، وأصحابه من المعتزلة، القائلين بثبوت الأشياء قبل وجودها في الخارج.

ولا أظنه يعني ثبوته في علم الله تعالى؛ فإنه عبارة عن ثبوت علمه به، لا يزيد عليه، ولا فائدة لذلك في هذا المبحث.

والظاهر أنه أراد أن يقول: كل من القادر، المريد، القائل، وقدرته، وإرادته، وقوله، متقدم على المراد المقدور عليه، وأن الخلق لا يكون بدون القول المتقدم، وأن ما يكون المراد، أو المخلوق به؛ لا يكون مخلوقاً مراداً حادثاً، هذا مدلول كلامه، وقد ضمنه القول بأنه كان معَطَّلاً عن الخلق، والفعل في الأزل، عن اتفاق مناظِرِه، وأن ليس له من الفعل إلا الإرادة، والقول الذي لا يكون مخلوقاً مراداً عنده.

ومع هذا كله كان شيخ الإسلام لا يراه من الكلابية؛ لأنه قال: «قد أقر بِشْرٌ بأن الله أحدث الأشياء بقدرته، وقلت أنا: أحدثها بأمره، وقوله عن قدرته»، وقال: «الفعل صفة، والله يقدر عليه».

فظن أنه قال: «إن قوله يحدث عن قدرته، وأنه يقدر على ما يقوم به من الفعل»، لكن الكلابية يتكلمون بمثل أقواله هذه، و(يعنون): (ق٦/أ) أن إحداثه الأشياء بأمره وقوله القديم، كان عن قدرته القديمة، ويقولون: القدرة مصححة لصفة الفعل، والإرادة.

ويختلف اصطلاحهم في صفات الذات، وصفات الفعل، عن اصطلاح أهل السنة والجماعة، المثبتين للأفعال.

يقولون: القدرة من صفات الله، التي لا يقال: هي الله، ولا هي غير الله، والفعل صفة مقدور عليها، يعنون المفعول، فيوقعون اسم الصفة على الذوات المخلوقة، كما يظهر بالتأمل في كلام البيهقي في الأسماء والصفات، وكلام غيره من أصحابهم.

فلم يتبين لي من كلامه في الحيدة إلا يكون على رأيهم، وشك العلامة الذهبي في ثبوت هذا الكتاب عنه، واستبعد وقوع هذه المناظرة، وذكر انفراد أبي بكر القطائعي الأصم –واسمه محمد بن الحسن بن الأزهر الدَّعَّاء- بروايته، وأنه الذي وضعه في غالب ظنه[1]، والله تعالى أعلم (بحقائق) الأمور.

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٦/١١٣) ترجمة: محمد بن الحسن بن أزهر الدعَّاء. وانظر ترجمته أيضاً في تاريخ بغداد(٢/١٩٣)، وقد روي كتاب الحيدة من غير طريقه، فممن روى عنه كتاب الحيدة: الْحُسَيْنُ بْنُ بِشْرٍ، وَدُبَيْسٌ الصَّائِغُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَرْقَدٍ، كما في الإبانة الكبرى لابن بطة –الرد على الجهمية(٢/ ٢٢٧).

-فصل-

كلام السلف في أن القرآن كلام الله

لم يكن في السلف الأول وأئمتهم من يذهب إلى تعطيل الرب سبحانه عن الأفعال والأقوال، ولا من يقول: القرآن قديم معه، لم يزل حالًّا في ذاته، ولا يقولون: إنه مخلوق، لأنه كلام الله، بدا باختياره، من ذاته العلية، كما روى الترمذي في السنن، وعثمان بن سعيد الدارمي في كتاب النقض على المريسي، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن زيد بن أرطاة، عن جبير بن نفير قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم لن تَقَرَّبُوا إلى الله بشيء أفضل مما خرج منه»[1] يعني القرآن.

وأخرجه الترمذي من طريق بكر بن خنيس، عن ليث بن أبي سليم، عن زيد بن أرطاة، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «ما أَذِنَ الله لعبد في شيء أفضل مِنْ رَكْعَتَيْنِ يُصَلِّيهِمَا، وَإِنَّ الْبِرَّ لَيُذَرُّ عَلَى رَأْسِ الْعَبْدِ مَا دَامَ فِي صَلَاتِهِ، وَمَا تَقَرَّبَ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ بِمِثْلِ مَا خَرَجَ مِنْهُ»[2].

وقال الدارمي في كتاب «الرد على الجهمية»: حدثنا سعيد بن أبي مريم المصري، حدثنا ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ثابت بن عبد الله، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: «لا تقوم الساعة حتي يرفع القرآن من حيث أنزل، له دوي كدوي النحل[3]، يقول: «يا رب، منك خرجت، وإليك أعود، أُتْلى ولا يعمل بي، أتلى ولا يعمل بي»[4].

---

(١) رواه الإمام أحمد في الزهد(ص/٣٥)، وأبو داود في المراسيل(ص/٣٦١رقم٥٣٨)، والترمذي في سننه(٥/١٧٧رقم٢٩١٢)، وعبد الله بن أحمد في السنة(١/١٤٠رقم١٠٩، ٢/٤٩٧رقم١١٤٣) وذكره الدارمي في نقضه على بشر(٢/٦٩١) من طريق العلاء بن الحارث عن زيد بن أرطاة عن جبير بن نفير به مرسلاً.

وقد وصله الحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/٧٤١)، والبيهقي في الأسماء والصفات(١/٥٧٥-٥٧٦رقم٥٠٣) فجعله عن جبير بن نفير عن أبي ذر رضي الله عنه. ولكن هذه زيادة لا تصح، والصواب أنه مرسل، وقد قال الإمام البخاري في خلق أفعال العباد(ص/١٠٤) : «هذا الخبر لا يصح لإرساله وانقطاعه». وانظر: الضعيفة(رقم١٩٥٧).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند(٥/٢٦٨)، والترمذي في سننه(٥/١٧٦رقم٢٩١١)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة(١/٢٠٨رقم١٧٨)، والطبراني في المعجم الكبير(٨/١٥١رقم٧٦٥٧)، والخطيب في تاريخه(٧/٨٨)، وغيرهم وإسناده ضعيف فيه ليث بن أبي سليم: ضعيف مختلط، وبكر بن خنيس فيه ضعفٌ.

(٣) في الأصل: المنزل!

(٤) رواه عثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/١٨٨رقم٣٤٣)، وإسناده ضعيف: ثابت بن عبدالله لا يعرف، كما قال الذهبي في المغني في الضعفاء(ص/١٢٠)، وابن لهيعة ضعيف إلا في رواية من روى عنه من العبادلة ونحوهم، وليست هذه الرواية من صحيح حديث ابن لهيعة.

قال أبو سعيد: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي -يعني ابن راهويه- يقول: قال سفيان بن عيينة: قال عمرو بن دينار: «أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خرج، وإليه يعود»(١).

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا محمد بن الفضل بن موسى، حدثنا محمد بن منصور المكي الجواز(٢) قال: «رأيت سفيان بن عيينة وسأله رجل: يا أبا محمد ما تقول في القرآن؟، فقال: كلام الله منه خرج وإليه يعود»(٣).

وحكى أبو عبد الله البخاري في كتاب الأفعال، عن عبد الرحمن بن عفان، أنه سمع ابن عيينة قال: «وَيْحَكُمْ! القرآن كلام الله، قد صحبت الناس وأدركتهم، هذا عمرو بن دينار، وهذا ابن المنكدر، -حتى ذكر منصور والأعمش ومسعر بن كدام-، فقال: قد تكلموا في الاعتزال، والرفض، والقدر، وأمروا باجتناب القوم، فما نعرف القرآن إلا كلام الله، فمن قال غير هذا؛ فعليه لعنة الله، ما أشبه هذا القول بقول النصارى، لا تجالسوهم، ولا تسمعوا كلامهم»(٤).

وروى اللالكائي في «السنة»: ثنا المخَلِّص، نا أبو الفضل شعيب بن محمد بن علي بن حرب بن بسام، سمعت شعيب بن حرب قال: قلت لسفيان -يعني الثوري-: حدثني بشيء من السنة، فقال: «القرآن كلام الله، غير مخلوق، منه بدا، وإليه يعود، ومن قال غير هذا فهو كافر»(٥).

[وروى ابن أبي حاتم في «الرد على الجهمية»: حدثنا أحمد بن سلمة النيسابوري، سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، يقول: «ليس بين أهل العلم خلاف أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وكيف يكون شيء يخرج من الرب ﷻ مخلوق؟»(٦)](١)

وذكره البغوي في شرح السنة(٣١٧/١)، وفي تفسيره(١٣٥/٣) بغير إسناد.

(١) رواه الدارمي في الرد على الجهمية(ص/١٨٩رقم٣٤٤)، وفي نقضه على بشر المريسي(٥٧٣/١)، والخلال -كما في العلو(ص/١٥٥رقم٤٢١)-، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢٣٤/٢رقم٣٨١)، وسنده صحيح. ورواه البخاري في التاريخ الأوسط(٣٢٧/٢)، والتاريخ الكبير(٣٣٨/٢) عن ابن عيينة من قوله.

(٢) محمد بن منصور بن ثابت بن خالد الخزاعي، الجَوَّاز -بالجيم، وتشديد الواو، ثم زاي-: ثقة، من العاشرة، مات سنة: ٢٥٢هـ تقريب التهذيب(ص/٥٠٨).

(٣) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٥٥رقم٤٢٠).

(٤) خلق أفعال العباد(ص/٣٣).

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(١٥١/١رقم٣١٤).

(٦) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٧٩رقم٤٨٨).

وقال أبو حاتم الرازي: سمعت علي بن صالح الأنماطي، سمعت أبا بكر بن عياش يقول: «القرآن كلام الله، ألقاه إلى جبريل، وألقاه جبريل إلى محمد ﷺ، منه بدا، وإليه يعود»(٢).

وكانوا يحتجون بما اشتهر عن أبي حنيفة، وعن أبي عصمة الجامع نوح بن أبي مريم، وغيره من أئمة الحنفية: أن الإيمان [غير](٣)مخلوق، يعنون قول الله سبحانه: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه:١٤]، [وقوله سبحانه](٤): ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[آل عمران:١٨] (بصراحة من البيان) كما روى أبو الليث السمرقندي في بستان العارفين(٥)، (وأقره آخرون)

(ق٦/ب) وكما روى محمد بن مقاتل المروزي: سمعت ابن المبارك يقول: «من قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ مخلوق فهو كافر، لا ينبغي لمخلوق أن يقول ذلك»(٦).

وروى أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثنا علي بن الحسن بن شقيق(٧)، عن النضر بن محمد المروزي، من أصحاب أبي حنيفة أيضاً، سمعه يقول: «من قال: هذه الآية مخلوقة ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه:١٤] فقد كفر»(٨).

وعند البخاري في كتاب «الأفعال»: وقال سليمان بن داود الهاشمي: «من قال القرآن مخلوق فهو كافر، وإن كان القرآن مخلوق كما زعموا فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار، إذ قال أنا ربكم الأعلى؟ والذي قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ هذا أيضاً قد ادعى ما ادعى فرعون، فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار من هذا، وكلاهما عنده مخلوق؟»، فأخبر بذلك أبو عبيد القاسم بن سلام فأعجبه واستحسنه»(٩).

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٥٦رقم٤٢٤).

(٣) كلمة غير مطموسة بالأصل.

(٤) طمس بالأصل.

(٥) انظر: بستان العارفين للسمرقندي(ص/٣٩٩-٤٠٠).

(٦) خلق أفعال العباد(ص/٣١).

(٧) علي بن الحسن بن شقيق أبو عبد الرحمن المروزي: ثقة، حافظ، مات سنة: ٢١٥هـ وقيل قبل ذلك. روى له الجماعة. انظر: تقريب التهذيب (ص/٣٩٩).

(٨) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٦١رقم٤٤٢)، ورواه بنحوه: عبدالله بن الإمام أحمد في السنة (١/١١٠رقم١٩-٢٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/٢٥٥رقم٤٢٨).

(٩) خلق أفعال العباد(ص/٣٦).

وقال أبو حاتم الرازي: قال عبد الله بن محمد بن عائشة العيشي البصري: «يستحيل في صفة الحكيم أن يخلق كلاما يدعي الربوبية»، يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾، وقوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكَ﴾[طه:١٢]»[١].

وروى أبو حاتم، قال: حدثني عباس العنبري، سمعت أبا الوليد الطيالسي قال: قال يحيى بن سعيد -يعني القطان-: «كيف بـ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؟»[٢].

ورواه البخاري عنه عن أبي الوليد، عنه: كيف يصنعون بقوله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾[طه:١٤]؟»[٣].

ولو اقتصر في الاحتجاج على هذه الآية لكان أصوب، ولعله سبق لسانه إلى ما سبق، ثم استدركه[٤]، وكان صاحب نظر، وفقه، من أصحاب أبي يوسف، قال أبو بكر بن منجويه: «كان من سادات زمانه، حفظاً، وورعاً، وفهماً، وفضلاً، وديناً، وعلماً»[٥].

وقد احتج بعض أصحاب الحديث بسورة الإخلاص، وسائر ما اشتمل على أسماء الله تعالى، كما روى أبو حاتم: حدثنا محمد بن يحيى بن أبي سمينة، قال: جاء رجل إلى هشيم بن بشير فقال: «إن لنا إماماً يقول: القرآن مخلوق فقال: «اقرأ عليه آخر الحشر؛ فإن زعم أنه مخلوق فقدرت أن تضرب عنقه فاضرب عنقه»[٦].

وقال أبو حاتم: حدثنا الحسن بن صباح قال: «سئل عبد الله بن إدريس فقيل له: «إن قبلنا قوماً يقولون: القرآن مخلوق»، قال: «من النصارى؟» قيل: «لا» قال: «من اليهود؟» قيل: «لا»، قال: «من المجوس؟» قيل: «لا» قال: «ممن قيل من المسلمين» قال: «ما هم

(١) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٨١رقم٤٩٢).

(٢) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٥٤) وإسناده صحيح.

(٣) خلق أفعال العباد(ص/٣٣) وإسناده صحيح.

(٤) ليس الأمر كذلك، بل كلاهما صواب، وليس ثمة سبق لسان، لأن من زعم أن القرآن مخلوق، فعلام يعود الضمير «هو»؟ فإن كان يعود إلى القرآن فقد عاد عند هؤلاء الجهمية على مخلوق، فهل يقال: إن المخلوق أحد صمد؟!
وهذا مثل الاستدلال بقوله: ﴿إنني أنا الله﴾ فعلام يعود الضمير «الياء»، و«أنا»؟! فلو كان يعود إلى القرآن وهو عند الجهمية مخلوق، فكأن المخلوق يقول: أنا الله!

(٥) رجال مسلم لابن منجويه(٢/٣٣٩).

(٦) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٥٠رقم٤٠٣) وعزاه لأبي حاتم عن محمد بن يحيى بن أبي سمينة به، وإسناده صحيح.

بمسلمين»، ثم قال: «بسم الله الرحمن الرحيم، فالله لا يكون مخلوقاً، والرحمن لا يكون مخلوقاً، والرحيم لا يكون مخلوقاً، هؤلاء زنادقة»[١].

وقال الذهبي: قال علي بن أبي الربيع البزار[٢]: «أتيت بشر بن الحارث –هو الحافي– فقلت: «يا أبا نصر، هل سمعت في القرآن شيئاً؟ فقال: «سألت عبد الله بن داود الخريبي عنه فقرأ علي آخر الحشر: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [الحشر:٢٢]؛ فقال: «أمخلوق هذا؟»، معاذ الله!» [٣].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في الرد على الجهمية: حدثنا يحيى بن زكريا بن عيسى[٤]، حدثنا هارون بن موسى الفروي[٥] قال: «ما سمعت الكلامَ في القرآن إلا سنة تسع ومائتين، جاء نفر إلى عبد الملك بن الماجشون[٦]، وكلموه، فأنكر ذلك عليهم، فكان في بعض ما كلمهم به أن قال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أمخلوق هذا؟ ثم قال: «لو أخذت بشر المريسي لضربت عنقه»[٧].

وقال أبو الحسن الأشعري: «حكي عن ابن الماجشون: أن نصف القرآن مخلوق، ونصفه غير مخلوق» ذكره في المقالات[٨]، فأظن الجهمية بلغهم كلامه؛ فتأولوه على خلاف مقصوده، مقصوده، وكذبوا عليه.

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا يحيى بن زكريا بن عيسى، حدثني يحيى بن أبي بكر السمسار، سمعت عفان بن مسلم بعد ما جاء من دار إسحاق بن إبراهيم –يعني متولي بغداد في دولة

(١) رواه أبو حاتم الرازي–كما في العلو للذهبي(ص/١٥٢رقم٤١١)–، وعبد الله بن أحمد في السنة(ص/١١٣رقم٢٩)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/٢٥٦رقم٤٣٢)، وإسناده صحيح.

(٢) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد(١١/٤٢٦) ولم يزد على قوله: «علي بن أبي الربيع سمع بشر بن الحارث روى عنه أحمد بن الحسن المقرئ المعروف بدبيس». فهو ليس بالمشهور.

(٣) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٦٠رقم٤٣٩)، ورواه عبد الله بن أحمد في السنة(١/١٥٨رقم١٥٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/ ٢٦٠رقم٤٤١)، وضعفه الشيخ الألباني في مختصر العلو(ص/٧٥) .

(٤) يحيى بن زكريا بن عيسى المروزي، أبو زكريا المعروف بالسني، صدوق ثقة. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٩/١٤٥).

(٥) هارون بن موسى بن أبي علقمة عبد الله بن محمد الفروي المدني: لا بأس به، مات سنة: ٢٥٣هـ، وله نحو ٨٠ سنة. تقريب التهذيب(ص/٥٦٩).

(٦) عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون أبو مروان المدني الفقيه مفتي أهل المدينة صدوق له أغلاط في الحديث. وكان رفيق الشافعي. مات سنة ٢١٣هـ تقريب التهذيب(ص/٣٦٤).

(٧) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٦٩رقم٤٥٩) وإسناده صحيح.

(٨) مقالات الإسلاميين(ص/٥٨٦) وذكره بغير إسناد، ولم يصح عنه.

المأمون- لما امتحنه في القرآن، فقال: إنه كتب أن أرد أرزاقك إن أجبت إلى خلق القرآن، فقلت: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح:١٥] ﴿لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ [البقرة:٢٥٥] ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أمخلوق هذا؟ أدركت شعبة وحماد بن سلمة وأصحاب الحسن يقولون: «القرآن كلام الله ليس مخلوقاً»[١].

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسين بن مهران، سمعت أبا جعفر عبد الله بن محمد بن نفيل يقول: «من قال: القرآن مخلوق فهو كافر»، فقيل له: يا أبا جعفر، الكفر كفران؛ كفر نعمة وكفر بالرب عز وجل، قال: «لا، بل كفر بالرب، ما تقول: فيمن يقول: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ ۞ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ مخلوق-: أليس كافراً هو؟»[٢].

ويظهر من هذه الآثار أنهم ظنوا القائل بخلق القرآن يلزمه القول بحدوث مدلوله، ومدلول الأسماء التي اشتمل عليها من الصفات الإلهية، وفيه ما ليس يخفى (ق٧/أ).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت الربيع بن سليمان -هو المرادي- يقول: سمعت الشافعي يقول: «من حلف باسم من أسماء الله، فحنث؛ فعليه الكفارة، لأن اسم الله غير مخلوق، ومن حلف بالكعبة وبالصفا والمروة؛ فليس عليه الكفارة؛ لأنها مخلوقة»[٣].

وليس هذا مثل احتجاج أولئك، لكن يظهر أنه يوافقهم في أن أسماءه قديمة غير حادثة؛ فليست إلا باعتبار مدلولها.

وروى أبو داود السجستاني في المسائل، عن أبي يعقوب يوسف بن يحيى البويطي، عن الشافعي أنه قال: «من قال القرآن مخلوق فهو كافر»[٤].

وقال أبو بكر الخطيب البغدادي: حدثنا أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسن بن بندار الاسترابادي ببيت المقدس، حدثنا أبو الحسن علي ين محمد الطيبي باستراباد، حدثنا أبو نعيم

---

(١) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٦٧)، وقال الشيخ الألباني في مختصر العلو(ص/٧٥) «سنده قوي».

(٢) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٨١رقم٤٩١) وإسناده صحيح.

(٣) رواه ابن أبي حاتم-كما في العلو للذهبي(ص/١٨١رقم٤٩١)- ، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٩/١١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٠/٢٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/٢١١رقم٣٤٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق(٥١/٣١٣) وسنده صحيح.

(٤) مسائل أبي داود للإمام أحمد(ص/١٥٨).

عبد الملك بن محمد قال: «قلت للربيع: سمعت البويطي يقول: «إنما خلق الله كل شيء بـ«كن»، فإن كانت «كن» مخلوقة فمخلوق خلق مخلوقاً؟» قال: «نعم»[(١)].

رجاله معروفون، وأرجو أن لا يكون ثابتاً عن الشيخ؛ لأن مآله إلى نفي صفة الخلق بالفعل[(٢)]، ولم يكن هذا من قول السلف، بل كان سلف الأمة وأئمتهم متفقين على أنه فعّال لما يريد، وأنه خلق آدم بيديه، ولما تجلى للجبل جعله دكاً، وينزل من المعصرات ماء ثجاجاً، يخرج به ما شاء من النبات والثمرات، إلى غير ذلك مما دل عليه النقل والعقل من آثاره، ولم يكن فيهم من ينكر أنه يفعل ما يريد مباشرة، ويخلق مباشرة، ويخلق ما يشاء بتوسيط الأسباب المخلوقة.

وإنما اختلف الناس في تفسير قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[النحل:٤٠] هل يدل على أن القول مما يخلق به، [كما إذا خاطب عبده بأمره (ففعله) بما (أقدره عليه)][(٣)]؟ أو هو كناية عن سرعة الإيجاد، ويسر تحقيق المراد؟

[لأنه لو صح منه خطاب المعدوم فكان عقيب القول بدون أن يُكَوِّنَهُ لم يكن مخلوقاً له][(٤)].

وأما أن يقال: إنه لا يقدر أن يصنع شيئاً إلا بقول كن؛ فهذا خطأ بَيِّنٌ، وهو من بدع العقائد.

وقد ابتلي به طوائف من أهل الحديث ونحوهم، أُتُوا من قلة الفقه، وكان البويطي من العباد الخشنين، وهو أكبر أصحاب الشافعي، وله رواية عن ابن وهب أيضاً، وحمل أيام المحنة بالقرآن من مصر إلى بغداد، ومات بها في السجن والقيد، وروى عنه إبراهيم الحربي وجماعة منهم أبو حاتم وقال: «صدوق»[(٥)] وروى له الترمذي في السنن[(٦)].

---

(١) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء(١١١/٩)، والخطيب في تاريخ بغداد(٣٠٢/١٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢١٧/٢رقم٣٥٦)، وابن الجوزي في المنتظم(١٧٥/١١) وهو صحيح.

(٢) هو ثابت عنه، وليس مآله ما ذكره الكنغراوي رحمه الله، لأنه ليس نفياً لصفة الخلق، لأن الله عز وجل لا يخلق حتى تسبق الإرادة ذلك الفعل، وليس معناه أن إثبات الإرادة نفي صفة الخلق، فكذلك قول الله: ﴿كن﴾، فإذا أراد الله خلق شيء، فيقول الله له: ﴿كن﴾، ثم يخلقه.

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٢٣٥/٩).

(٦) يوسف بن يحيى القرشي مولاهم أبو يعقوب البويطي صاحب الشافعي: ثقة، فقيه، من أهل السنة، مات في المحنة المحنة ببغداد سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين ومائتين. روى له البخاري في خلق أفعال العباد، والترمذي. تقريب

[**ومما احتج به أهل السنة في هذا المطلب:** قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، فإنه ظاهر في التفريق بين التخليق والكلام، وحكى أبو الفضل ابن حجر عن ابن عيينة قال: «الخلق هو المخلوقات، والأمر هو الكلام»، وعنه: «فلو كان مخلوقاً لم يفرق»، قال: «وسبقه إلى ذلك محمد بن كعب القرظي، وتبعه الإمام أحمد وعبد السلام بن عاصم، وطائفة، أخرج ذلك كله ابن أبي حاتم، كذا في فتح الباري[١]، وما قدمناه أظهر، وأصوب][٢].

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو هارون محمد بن خلف الجزار، قال: سمعت هشام بن عبيد الله الرازي يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق»؛ فقال له رجل: «أليس الله تعالى يقول:﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢]؟، فقال: «محدث إلينا، وليس عند الله بمحدث»[٣]، قال الحافظ الذهبي: «لأنه من علمه، وعلمه قديم»[٤].

لكن هذا لا يحتاج إليه هاهنا، ولا يرضاه الفقيه للفرق بين العلم والكلام، وإنما أراد الذكر الذي تضمنه القرآن، وأنه محدث إلينا، لم نكن نعلمه قبل نزوله، وهو لم يكن محدثاً عنده، فهذا مدلول كلامه رحمه الله تعالى، فما أجوده، وما أحكمه، وكان من أئمة الفقه من أصحاب محمد بن الحسن من الثقات الأثبات، قال أبو حاتم: «صدوقٌ، ما رأيت أعظم قدراً منه بالري، ومن أبي مسهر بدمشق»[٥].

وقال ابن أبي حاتم: حدثني محمد بن الفضل بن موسى، حدثنا أبو محمد المروزي: «سمعت الحارث بن عمر، وهو مع الفضيل بن عياض يقول: «من زعم أن القرآن محدث فقد كفر، ومن زعم أنه ليس من علم الله فهو زنديق»؛ فقال الفضيل: «صدقت»[٦].

أراهما أرادا من أنكر أن الله أنزله بعلمه.

التهذيب(ص/٦١٢)، وانظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء(١٢/٥٨)، و طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح(٢/٦٨١).

(١) فتح الباري(١٣/٥٣٣) وذكر أنه خرجه في الرد على الجهمية.

(٢) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما ذكره الذهبي في العلو(ص/١٦٩رقم٤٥٨)، والحافظ في فتح الباري(١٣/٤٩٧).

(٤) العلو للذهبي(ص/١٦٩).

(٥) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء(١٠/٤٤٧).

(٦) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٥٠رقم٤٠٢) وإسناده صحيح كما قال الشيخ الألباني في مختصر العلو(ص/٧٥).

[ومثله ما حكى البيهقي عن محمد بن إسحاق بن راهويه، قال أبي: «القرآن كلام الله، وعلمه، ووحيه ليس بمخلوق»، إن صحت الرواية عنه (به)[1] ، وليس من مشهور كلامه، وجاز أن يكون تلقاه عن أحمد، ووافقه على لفظه، فإنه كان يقوله[2]][3].

قال ابن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، قال سمعت أبي يحتج بأن القرآن غير مخلوق، يقول: قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۞ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الرحمن:١-٢]، فأخبر تعالى أن القرآن من علمه».

وهذا مما أخطأ فيه الإمام أحمد[4]؛ فإنه إن أراد أنه مما كان بعلمه؛ فهذا لا يحتاج فيه إلى إلى أن يستدل عليه بالآية، ولا ينافي كونه حادثاً في ذات الله تعالى، أو مخلوقاً له في غيره[5].

وإن أراد أنه من صفة العلم فمعلوم بالضرورة أن الأمر ليس كذلك، ولا يسمى الذي في علم المتكلم وتصوره كلاماً، أو قولاً قبل أن يتكلم به، فيوجد في الخارج[6].

لكنه التبس عليه العلم بالمعلوم[7]، واستمر على أنه من علمه، ودار كلامه على نفي الحدوث عنه قبل وجوده، فكانت زلة (ق٧/ب) من عالم، انتشرت في الناس، وتمسك المتمسكون بها، واختلفوا أين يضعونها، ونتج منها غير نوع من البدع، كان من أخفها قول أبي الحسن عبد الله بن سالم وأصحابه[8]: «أن الذي عند الله من علمه من سور القرآن

(١) غير واضحة بالأصل وكذلك قرأتها.

(٢) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(١/ ٥٩٨رقم٥٣٢)، وفي السنن الكبرى(١٠/٢٠٥)، وإسناده صحيح.

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٤) هذا ليس بخطأ، ولكن لم يفهم الشيخ الكنغراوي كلام الإمام أحمد على وجهه كما سيأتي.

(٥) إنما وجه الاستدلال بالآية: أن الله جل وعلا فرق بين القرآن والإنسان، فقال في القرآن: ﴿عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾، وقال في الإنسان: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾، فالقرآن مما علمه الله لخلقه، لا مما خلقه الله لأنه صفته.

(٦) وليس في كلام أحد من أهل السنة أن علم الله هو كلام الله، لكن القرآن من علم الله، أي مما علَّمه الله لخلقه لكونه غير مخلوق، وإنما هو بدا من الله.

(٧) ليس ثمة التباس، وليس القرآن وحده يوصف بالمعلوم لله، فحتى الإنسان الذي خلقه الله هو معلوم لله كذلك، مع ذلك لم يقل الإمام أحمد : إن الإنسان من علم الله أي معلومه، على ما فهمه الشيخ الكنغراوي.

(٨) السالمية هم: أتباع أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سالم المتوفى سنة: ٢٩٧هـ، وابنه الحسن أحمد بن محمد بن سالم المتوفى سنة: ٣٥٠هـ، قال ابن البنا الحنبلي: «وهي إلى أهل السنة أقرب» ثم ذكر بعض ما عندهم من مآخذ، وذكر شيخ الإسلام أنهم «في غالب أصولهم على قول أهل السنة والجماعة»، وقد خالفوا أصول السنة في مواضع، وبالغوا في الإثبات في مواضع، وعندهم ميل إلى التشبيه، وتأثر بالصوفية الحلولية، انظر: المختار في أصول السنة لابن البنا الحنبلي(ص/٨٩)، وطبقات الصوفية للسلمي(ص/٤١٤-٤١٦)، ومنهاج السنة النبوية(٢/٤٩٩)، وشذرات الذهب(٣/٣٦).

وآياته وكلماته وحروفه لم تزل، ولا تزال مقترنة في نفسه، وإنما تترتب إذا أراد إظهارها، وإسماعها لعباده»[(١)]، فجعلوا أجزاء الكلام مكان العلوم المتعلقة بها قبل وجودها، وبعد تمام التكلم بها.

وكان من أفسدها: قول من تعلق بها من الكلابية، وتأولوها على مذهبهم: أن كلامه معنى من المعاني التي تُعْلم، وأنه لا يتكلم بحرف وصوت، وأن النظم مخلوق، وليس من كلامه، ولا يسمى بالقرآن إلا مجازاً؛ لأنه عبارة عما في نفسه، وحكايته له، وهي تلاوته وقراءته، والمقروء والمتلو هو المعنى.

فذكر أبو الحسن الأشعري في إبانته، عن أبي بكر -غير مسمى-: أنه أتى ومعه العباس بن عبد العظيم العنبري، أبا عبد الله أحمد بن حنبل، فسأله العباس عن قوله في القرآن؛ فذكر كلاماً طويلاً، فيه: أنه قال: «قال الله تبارك تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، وقال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الرحمن:١-٣] ففرق بين الإنسان وبين القرآن، فقال: «عَلَّمَ، خَلَقَ»، فجعل يعيدها: «عَلَّمَ، خَلَقَ» أي فرَّقَ بينهما، وقال: «فالقرآن من علم الله، وفيه أسماء الله، فلا نشك أنه غير مخلوق، وهو كلام الله، ولم يزل متكلماً به» إلى آخر ما نقل عنه[(٢)].

واختلف أصحابه[(٣)]: هل يقال لم يزل متكلماً في كل أوقاته؟

وهو اختيار أبي عبد الله بن حامد في أصول الدين، وأبي بكر بن عبد العزيز بن جعفر صاحب أبي بكر الخلال في المقنع[(٤)]، لكنه قال: «لأن ضدَّ الكلام الخرس، كما أن ضد العلم العلم الجهل»[(٥)]، فأثبته بمعنى القدرة على التَّكَلُّمِ، قال أبو عبد الله بن حامد: «وقد يجيء على المذهب أن يكون الكلام صفة المتكلم، لم يزل موصوفاً بذلك، ومتكلماً كما شاء، وإذا شاء. وقال عبد العزيز: ومن أصحابنا من قال: «متكلم، خالقٌ»، فذكر نحوه[(٦)].

وذكر أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في مسائله، التي نقلها عن أحمد وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وغيرهم من مشايخه، مذهبهم في

(١) انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف(ص/٤٠)، ودرء التعارض(٢/٢٥٥).
(٢) الإبانة لأبي الحسن الأشعري(ص/٨٧-٨٨).
(٣) أي: أصحاب الإمام أحمد.
(٤) نقله عنهما شيخ الإسلام في العقيدة الأصفهانية(ص/٥٥)، وغيرها.
(٥) انظر: درء التعارض(٢/٧٤)، ومجموع الفتاوى(٦/١٥٨).
(٦) انظر: درء التعارض(٢/٧٥)، ومجموع الفتاوى(٦/١٦٢).

الإيمان، والقدر، وغير ذلك، إلى أن ذكر صفات الرب ﷻ، وقال: «عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان لا يسهو، رقيب لا يغفل، يتكلم، ويتحرك، ويسمع، ويبصر»[1]، قال: «ولم يزل الله متكلماً، عالماً، فتبارك الله أحسن الخالقين»[2].

وقال أبو بكر الخلال في كتاب السنة له: أخبرني يوسف بن موسى، أن أبا عبد الله –يعني أحمد– قيل له: «أهل الجنة ينظرون إلى ربهم ﷻ، ويكلمونه، ويكلمهم؟» قال: «نعم، ينظر إليهم، وينظرون إليه، ويكلمهم، ويكلمونه كيف شاء، وإذا شاء»[3].

قال: وأخبرني علي بن عيسى، أن حنبلاً حدثهم قال: سألت أبا عبد الله، فذكر أشياء، إلى أن قال: «سميع، بصير، لم يزل متكلماً، عالماً، غفوراً»[4].

وقال: أخبرنا محمد بن علي بن بحر، أن يعقوب بن بختان حدثهم أن أبا عبد الله: سئل عمن زعم أن الله لم يتكلم بصوت؟ قال: «بلى، تكلم بصوت، وهذه الأحاديث نرويها كما جاءت، حدثنا عبد الرحمن بن أحمد المحاربي، عن الأعمش، عن مسروق، عن عبد الله –يعني ابن مسعود ﷺ–: «إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء، فيخرون سُجَّدًا» الحديث[5]»[6].

(١) مسائل حرب الكرماني(٣/٩٧٤رقم١٥٦٠/٢٦)

(٢) مسائل حرب الكرماني(٣/٩٧٥رقم١٥٦٠/٣٠)

(٣) عزاه إلى كتاب السنة للخلال: شيخ الإسلام في شرح العقيدة الأصفهانية(ص/٥٢).

(٤) عزاه لحنبل: شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/٣١)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٣٢).

(٥) عَلَّقَهُ البُخَارِيُّ فِي صَحِيْحِهِ. كتَابُ التَّوْحِيْدِ.بَابُ رقم٣٢(٦/٢٧١٩-بغا)، وَوَصَلَهُ:فِي "خَلْقِ أَفْعَالِ العِبَادِ"(ص/٩٩)، وسَعِيْدُ بنُ مَنْصُورٍ فِي تَفْسِيْرِهِ، وعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ، وَابن الْمُنْذِرِ، وَابنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابنُ مَرْدَوَيْهِ-كَمَا فِي الدُّرِّ الْمَنْثُورِ(٦/٦٩٩)، وَابنُ جَرِيْرٍ فِي تَفْسِيْرِهِ(٢٢/ ٩٠)، وَابنُ خُزَيْمَةَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيْدِ(رقم٢٠٨-٢١١)، ومُحَمَّدُ بنُ نَصْرٍ فِي تَعْظِيْمِ قَدْرِ الصَّلاةِ(رقم٢١٧-٢١٨)، وأَبُو الشَّيْخِ فِي العَظَمَةِ(رقم٢٨)،وَاللالَكَائِيُّ فِي شرحِ أُصُولِ الاعتِقَادِ(رقم٥٤٩)، وَأَبُو بَكْرٍ النَّجَّادُ فِي"الرَّدِّ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِخَلْقِ القُرآنِ"(رقم٥-٦) وغَيْرُهُمْ. وإِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ. وقد رُوِيَ مَرْفُوعاً، وهو صحيح مرفوعاً وموقوفاً. انظر: فتح المجيد(١/ -تحقيقي).

(٦) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب الرد على الجهمية-كما قال الذهبي في تاريخ الإسلام(١٨/٨٨)-، والخلال في السنة-كما في درء التعارض(٢/٣٨)-. وهو صحيح.

قال الخلال: وأنبأنا أبو بكر المروزي، سمعت أبا عبد الله، وقيل له: «إن عبد الوهاب يعني الوراق[1] قد تكلم، وقال: «من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي، عدو الله، وعدو الإسلام، فتَبَسَّم أبو عبد الله، وقال: «ما أحسن ما قال، عافاه الله»[2].

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أَبِي عن قوم يقولون: «لَمَّا كلم الله موسى لم يتكلم بصوت»، فقال أَبِي: «بل تكلم تبارك وتعالى بصوت، وهذه الأحاديث نرويها كما جاءت»[3].

هذه روايات أصحاب أحمد، وأقوالهم، فكانوا يفرقون بين صفة العلم، وصفة الكلام، ولم يقولوا: لم يزل متكلماً بالقرآن، مع نفيهم الحدث عنه (ق٨/أ).

وقولهم: إنه من علمه، أي من معلومه، فأثبتوا الكلام في صفاته بمعنييه اللذين يقال عليهما.

فإن الكلام والقول يراد بهما –تارة-: معنى التكلم، الذي هو من باب الحركة، والعمل. وقد يدخل في إطلاق لفظ الفعل، والعمل.

ويراد بهما –تارة-: الحاصل بالتكلم من الحروف المنظومة، ومعانيها المفهومة، ومجموعها.

فإذا قالوا: «يتكلم إذا شاء»، أو «لم يزل متكلماً إذا شاء»، أو قالوا: «يتكلم بصوت»؛ أرادوا المعنى الأول، فأثبتوه في صفاته الاختيارية.

وإذا قالوا: «إنه غير مخلوق»، ونفوا عنه الحدوث؛ أرادوا المعنى الثاني، وقالوا: «إنه لم يزل عنده من علمه-أو في علمه-» فأثبتوه في صفاته الدائمة، يظنونه يوجد بدون التكلم الاختياري، ويتحقق مجرَّدًا عن الصوت، وأنه إذا تكلم باختياره كان المسموع من نفس ما كان في علمه، بدون الصوت ، ويعرضه الصوت حينئذ، فخلطوا ما في الذهن بما في الخارج.

وقد يقول قائلهم: إنه لا يتغير، وكان محمد بن أسلم الطوسي من أعيان المحدثين بخراسان، وصفه الذهبي بـ«الإمام الرباني»[4]، وكان من أقران أحمد، وعلى رأيه.

---

(١) عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع النسائي ، ثم البغدادي ، أبو الحسن الوراق ، صحب الإمام أحمد وسمع منه ، وكان صالحاً ، ورعاً ، زاهداً ، توفي سنة:٢٥١هـ على القول الراجح. انظر: طبقات الحنابلة (١/٢٠٩-٢١٢) ، تقريب التهذيب(ص/٦٣٣).

(٢) السنة للخلال(٦/٢٠رقم١٨٥٠)، وانظر: العقيدة الأصفهانية(ص/٥٣)

(٣)كتاب الرد على الجهمية لعبدالله بن الإمام أحمد كما في تاريخ الإسلام للذهبي(١٨/٨٨)، ورواه عنه: أبو بكر النجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق(ص/٣١رقم٣).

(٤) قاله في كتاب العلو(ص/١٩١).

قال الحاكم في ترجمته: حدثنا عبد الرحيم بن محمد الحافظ، حدثنا عبد الله بن محمد بن الفضل السيداوي، سمعت إسحاق بن داود الشعراني يذكر: أنه عرض على محمد بن أسلم كلام بعض من تكلم في القرآن، فقال محمد: «القرآن كلام الله، غير مخلوق، أينما تلي، حيثما كتب لا يتغير، ولا يتحول، ولا يتبدل»[1].

فأراد ما في الوجود العلمي، وقال الذهبي: «صدق، والله، فإنك تنقل من المصحف مائة مصحف، وذاك الأول لا يتحول في نفسه، ولا يتغير، وتُلَقِّن القرآن ألف نفس، وما في صدرك باق بهيئته، لا يَفْصِلُ عنك، ولا يتغير، وذاك لأن المكتوب واحد، والكتابة تعددت، والذي في صدرك واحد، وما في صدور المقرئين، وهو عين ما في صدرك سواء، والمتلو وإن تعدد التالون واحد، مع كونه سوراً، وآيات، وأجزاء متعددة، وهو كلام الله، ووحيه، وتنزيله، وإنشاؤنا ليس هو بكلامنا أصلاً، نعم، وتكلمنا به، وتلاوتنا له، ونطقنا به من أفعالنا، وكذلك كتابتنا له، وأصواتنا به، من أعمالنا، قال الله ﷻ: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[الصافات:٩٦]، فالقرآن المتلو -مع قطع النظر عن أعمالنا- كلام الله، ليس بمخلوق، وهذا إنما يحصله الذهن، وأما في الخارج: فلا يتأتى وجود القرآن إلا من تال، أو في المصحف؛ فإذا سمعه المؤمنون في الآخرة من رب العالمين، فالتلاوة إذ ذاك والمتلو ليس بمخلوق»[2].

يعني أنه لا يتأتى وجود القرآن في الخارج غير مخلوق بعد ما تكلم الله به مبتدياً، إلا إذا تلاه على المؤمنين في الآخرة.

قال الذهبي: «فالمسألة صعبة، وما فصلته فيها، وإن كان الحق، فأحمد رحمه الله، وعلماء السلف -يعني موافقيه من أهل ذلك العصر ومن والاهم- لم يأذنوا في التعبير عن ذلك، وفروا من الجهمية ومن الكلام، بكل ممكن».

يعني أنهم لم يرضوا بأنه كلامه الذي أنشأه بعد أن لم يكن؛ لأنهم أرادوا بقولهم غير مخلوق نفي حدوثه، وجعلوه قديماً في ذات الله سبحانه؛ فلم يصيبوا، بل كان الذي ذهبوا إليه خلاف الحق، فتلطف العلامة الذهبي في التعبير عنه، وألان الكلام فيهم، تأدبا معهم، وتأليفاً لقلوب أصحابهم، رجاء عودهم إلى الإنصاف.

---

(١) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٩٢رقم٥١٠)، وقال الشيخ الألباني في مختصر العلو(ص/٧٥): «إسناده لا بأس به».
(٢) قاله في العلو(ص/١٩١-١٩٢).

[وقال ابن أبي حاتم: «الآيات تدل على أن القرآن غير مخلوق؛ لأنه لو كان مخلوقاً لكان له قدر وغاية، ولنفذ كسائر المخلوقين»[١]، (..)[٢] عنه؛ لأنه اشتبه عليه القرآن بغيره من كلام الله سبحانه][٣].

وقيل: عن أبي إبراهيم المزني صاحب الشافعي في هذا الباب، ما ذكره الذهبي، عن إسماعيل بن رجاء محدث عسقلان، أبنا أبو الحسين الملطي، وأبو أحمد محمد بن محمد القيسراني، قالا: أنبأنا أحمد بن بكر البازوري[٤]، حدثني الحسن بن علي البازوري الفقيه[٥]، حدثني علي بن عبد الله الحلواني[٦]، قال: «كنت بإطرابلس المغرب، فذكرت وأصحاب لنا السنة، إلى أن ذكرنا أبا إبراهيم المزني رحمه الله، فقال بعض أصحابنا: بلغنا أنه يتكلم في القرآن، ويقف، وذكر آخر: أنه يقوله، إلى أن اجتمع معنا قوم آخرون، فكتبنا إليه نستعلم منه، فكتب إلينا: «عصمنا الله وإياكم»، وذكر كلاماً فيه: «والقرآن كلام الله، ومن الله ليس بمخلوق فيبيد»[٧]، وقد علمت ما فيه، والله أعلم بصحة ذلك عنه[٨].

وقد روى الحاكم في ترجمة الحافظ أبي عوانة (ق٨/ب) الإسفرائيني في تاريخ نيسابور سمعت يحيى بن منصور القاضي سمعت أبا عوانة رحمه الله يقول: «دخلت على أبي إبراهيم المزني في مرضه الذي مات فيه، فقلت له: "ما قولك في القرآن"؟ فقال: "كلام الله غير مخلوق"، فقلت: "هل قلته قبل هذا"؟ قال: "لم يزل هذا قولي، وكرهت الكلام فيه؛ لأن الشافعي كان ينهى عن القول فيه"».

---

(١) ذكره الحافظ في فتح الباري(١٣/٤٤٥) عن ابن أبي حاتم عن أبيه.

(٢) طمس بمقدار أربع كلمات.

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) كذا في الأصل وفي كتاب العلو، والصواب: الباروذي، نسبة إلى باروذ -بفتح الباء الموحدة، وضم الراء، وسكون الواو، ثم الذال المعجمة في آخرها- وهي قرية من قرى فلسطين، عند الرملة، منها أبو بكر أحمد بن محمد بن بكر الباروذي الأزدي، القاضي الفقيه. انظر: الأنساب للسمعاني(١/٢٥٥)، وتاريخ دمشق(٥/٢٢٦)، ومعجم البلدان للحموي(١/٣٢٠).

(٥) لم أقف له على ترجمة.

(٦) لم أقف له على ترجمة.

(٧) بهذا الإسناد رويت رسالة المزني في السنة كما في المطبوع منها(ص/٧١-٧٢)، ونقل إسناده من إسماعيل بن رداء إلى المزني الحافظ الذهبي في العلو(ص/١٨٥)

(٨) قد رويت بإسناد آخر كما بينه محقق رسالة المزني(ص/٥٩-٦٤، ٧٦-٧٧).

قلت: ما أظن الشافعي نهى عن القول فيه إلا أن السلف كانوا ينكرون على من قال القرآن مخلوق، وإذا قالوا غير مخلوق أرادوا أنه بدا من الله قولا ثم صار الناس يوقعونه على صوت القارئ أيضا ويعنون أنه قديم لم يكن بإرادته فأمسك عنه.

وحكى البيهقي عن عبد الله بن المبارك أنه قال: «لا أقول: القرآن لا خالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله، ليس ببائن منه»[1].

وهذه زيادة غريبة[2] الظاهر أنها من إدراج بعض الكلابية من رواته؛ لينزلوه على مذهبهم.

قال: وروينا عن سويد بن سعيد: أنه سمع مالكاً، وحماد بن زيد، وابن عيينة، والفضيل، وشريكاً، ويحيى بن سليم، وسالم بن خالد، وهشام بن سليمان المخزومي، وجرير بن عبد الحميد، وعلي بن مسهر، ومحمد بن فضيل، وعبد الرحيم بن سليمان، وعبد العزيز بن أبي حازم، والدراوردي، وإسماعيل بن جعفر، وحاتم بن إسماعيل، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وجميع من حمل منهم العلم يقولون: «الإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص، والقرآن كلام الله، من صفة ذاته، غير مخلوق، من قال: إنه مخلوق؛ فهو كافر بالله العظيم» إلخ ما نقله[3].

وفيه: أن علي بن مسهر صاحب أبي حنيفة، لم يكن ممن يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص[4]، ولا يقوله مالك[5]، وجميع من حمل سويد منهم العلم إلا أن يريد بقوله: «الإيمان»؛ «الدين»[1].

---

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/١٧رقم٥٨٦) وفي إسناده عبدالله بن يحيى القاضي وهو متهم بالكذب كما في لسان الميزان. ورواه البيهقي من غير طريقه بأسانيد صحيحة(١/٦٠٦رقم٥٤٣، ٢/٧رقم٥٧١) بلفظ: «القرآن كلام الله ليس بخالق ولا مخلوق».

(٢) هذه ليست غريبة، بل هي ما عليه أهل السنة، وذلك أن الصفة تقوم بالموصوف لا تنفصل عنه، ولا تبين منه، وإنما ينفصل عنه المفعول المخلوق، ولعل الشيخ الكنغراوي رأى أن كلمة «بائن» تفهم بمعنى كلمة «ظاهر»، لذلك استنكرها. والصواب: أنها بمعنى «منفصل».

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى(١٠/٢٠٦)، وفي الأسماء والصفات(١/٦٠٥-٦٠٦رقم٥٤٢) من طريق يحيى بن محمد العنبري ، يقول : سمعت عمران بن موسى الجرجاني عن سويد به. وسويد كان اختلط، ويظهر أن الحافظ عمران الجرجاني سمع منه بعد الاختلاط. ففي السند كلام.

(٤) هذا فيه نظر: لأنه لم يثبت عنه شيء يخالف منهج السلف في إجماعهم أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ومن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل.

(٥) بل ثبت عن الإمام مالك أنه قال بأن الإيمان يزيد وينقص، كذلك رواه عنه الثقات منهم: عبدالرزاق الصنعاني، وعبدالله بن نافع، ومعن بن عيسى، وابن وهب وغيرهم. فقد أخرج عبد الله بن الإمام أحمد(١/٣٤٢رقم٧٢٦)، والآجري في الشريعة(٢/٦٠٦رقم٢٤٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٥/٩٥٧رقم١٧٣٥) بسند

والظاهر أنه وجدهم متفقين على: أن القرآن كلام الله، ويكفرون من لم يقر به، وسمع منهم من يقول: «غير مخلوق»، ومن قال: «صفة ذاته» فأضافه إلى الجميع، وإنما عنوا أنه بدا من الله قولاً.

ومن يأمن الكلابية على لفظهم؟![٢]

والمحفوظ عن حماد بن زيد قوله: «القرآن كلام الله، أنزله جبريل من عند رب العالمين» رواه عبد الله بن أحمد في السنة[٣] .

وروى أبو بكر الصاغاني: حدثنا أحمد بن محمد العمري، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، سمعت مالكاً يقول: «القرآن كلام الله، وكلام الله منه، وليس من الله شيء مخلوقٌ»[٤].

لكن رواه البخاري في كتاب الأفعال[٥]، عن مالك قوله: «كلام الله»، فالظاهر أن الزيادة من قول ابن أبي أويس، وقوله: «منه» أي: من لدنه، أو يعني: أن الكلام من صفاته التي يدخلها التجدد، والله تعالى أعلم.

وقال أبو حاتم الرازي: حدثني ميمون ين يحيى البكري، قال: قال مالك: «من قال القرآن مخلوق يستتاب، فإن تاب؛ وإلا ضربت عنقه»[٦].

قال البيهقي: «وبه قال الليث بن سعد وابن لهيعة»[٧].

صحيح عن عبد الرزاق الصنعاني قال: سمعت معمراً، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن جريج، وسفيان بن عيينة، يقولون: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص». وانظر: أسباب زيادة الإيمان ونقصانه. للشيخ الدكتور عبدالرزاق بن عبدالمحسن العباد البدر(ص/٢٧٥-٢٩٠).

(١) هذا فيه نظر، فمعتقد السلف: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، لا كما يزعمه المرجئة أن الذي يزيد وينقص هو الدين باعتبار نزول الشرائع، وما يحصل لمن لم يكن علمه ثم علمه وآمن به.

(٢) لم يكن سويد بن سعيد كلابياً.

(٣) علقه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣١)، ورواه عبد الله بن أحمد في السنة(١/١٥٦رقم١٤٦، ٢/٤٨٥رقم١١١٩)، ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/ ٣٤٨رقم٥٨٢).

(٤) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٤٠رقم٣٨١)، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٦٠٥رقم٥٤١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٢/ ٢٥١رقم٤١٤) بلفظ: «القرآن كلام الله وليس بمخلوق».

ورواه الآجري في الشريعة(١/٥٠١رقم١٦٦) من طريق عبد الله بن نافع قال: كان مالك بن أنس يقول: «القرآن كلام الله ويستفظع من يقول: «القرآن مخلوق» قال مالك: «يوجع ضرباً ويحبس حتى يموت».

(٥) خلق أفعال العباد(ص/٣٩) معلقاً، ورواه موصولاً: عبد الله بن أحمد في السنة(١/ ١٧٣رقم٢١٣).

(٦) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/٣١٤رقم٤٩٥)، والذهبي في العلو(ص/١٤٠رقم٣٨٢) وسنده لا بأس به كما قال الشيخ الألباني في مختصر العلو(ص/٧٥).

(٧) الأسماء والصفات(١/ ٦٠٤رقم٥٤٠).

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن محمد بن مسلم، حدثنا علي بن الحسن الكراعي، قال: قال لي أبو يوسف: «ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر، فاتفق رأيه ورأيي على: أن من قال: «القرآن مخلوق فهو كافر»[1].

وقال بشار الخفاف[2]: سمعت أبا يوسف يقول: «من قال: القرآن مخلوق[3] ففرض منابذته»[4].

وقال أحمد بن القاسم بن عطية: سمعت أبا سليمان الجوزجاني[5] يقول: سمعت محمد بن بن الحسن يقول: «والله لا أصلي خلف من يقول القرآن مخلوق، ولا أُسْتَفْتَى[6] إلا أمرت بالإعادة»[7].

وروى البيهقي: عن الحارث بن إدريس قال: سمعت محمد بن الحسن الفقيه يقول: «من قال القرآن مخلوق فلا تصل خلفه»[8].

وعند البخاري في كتاب «الأفعال»: عن سليمان بن داود الهاشمي، وسهيل بن مزاحم قالا: «من صلى خلف من يقول القرآن مخلوق أعاد الصلاة»[9].

وعن حفص بن غياث أنه قيل له: «قوم يقولون القرآن مخلوق، قال: "أوردت على قلبي شيئا لم يسمع به قط، هؤلاء لا يناكحون، ولا تجوز شهادتهم"»[1].

(١) رواه ابن أبي حاتم –كما في العلو(ص/١٥٢رقم٤٠٩)–، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٦١١رقم٥٥١) وقال الشيخ الألباني في مختصر العلو(ص/٧٥) عن إسناد ابن أبي حاتم: «جيدٌ».

(٢) بشار بن موسى الخفاف، شيباني عجلي، بصري، نزل بغداد: ضعيف، كثير الغلط، كثير الحديث. تقريب التهذيب(ص/١٢٢).

(٣) في الأصل: مخلَّق. والتصويب من العلو للذهبي.

(٤) ذكره الذهبي في العلو(ص١٥٢رقم٤١٠).

(٥) موسى بن سليمان الجوزجاني، أبو سليمان، صاحب الرأي، روى عن ابن المبارك، ومحمد بن الحسن، وكان يكفر القائلين بخلق القرآن، كتب عنه أبي. سئل أبي عنه، فقال: «كان صاحب رأى وكان صدوقاً». الجرح والتعديل(٨/١٤٥).

(٦) أي إذا استفتاني من صلى وراءه إلا أفتاه بالإعادة لبطلان الصلاة خلف الكافر.

(٧) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/ ٣٢٢رقم٥١٩)، وذكره الذهبي في العلو(ص/١٥٢رقم٤١٢).

(٨) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٦١٠رقم٥٤٩) وفي إسناده سليمان بن الربيع: ضعيف.

(٩) خلق أفعال العباد(ص/٣٤).

وقال أبو داود السجستاني: حدثنا حمزة بن سعيد المروزي، سألت أبا بكر بن عياش؛ فقال: «من زعم أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق»[٢].

وفي الباب: عن أبي أسامة حماد بن أسامة، وعبد السلام بن حرب المُلَائي، وهشيم بن بشير، وعبد الله بن إدريس الأودي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وعبدة بن سليمان، ووكيع بن الجراح، وأبي إسحاق الفزاري، والوليد بن مسلم، ويحيى بن خلف المروزي، وغيرهم[٣].

هذا كان قولهم فيمن قال: مخلوق، وأنكر أنه بدا من الله تعالى، حتى قال علي بن عاصم: «ما الذين قالوا: إن لله ولداً أكفرَ من الذين قالوا: إن الله لا يتكلم»[٤].

فكانوا ينكرون على من قال: مخلوق، وليس كلهم يطلق القول بأنه غير مخلوق، بل كان كثير من أهل العلم يجبنون عن الخوض فيه[٥]، كما ذكر ذلك أبو سعيد الدارمي في كتابه[٦] عن أبي بكر بن عياش، وأبي أسامة، وأبي معاوية الضرير، وقال: لم يكن يخاض فيه في زمانهم.

---

(١)خلق أفعال العباد(ص/٣٩).

(٢) علقه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٠) بنحوه، ورواه موصولاً: أبو داود –كما في العلو(ص/١٥٦رقم ٤٢٥)–، وعبد الله بن أحمد في السنة(١/ ١٥٧رقم١٤٨)، والآجري في الشريعة(١/٤٩٩رقم١٦٣)، وقال الشيخ الألباني في مختصر العلو(ص/٧٥): «سنده جيد».

(٣) ذكره عنهم وعن غيرهم: الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٢/ ٢٧٧-٣١٢).

(٤) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٢)، وصححه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٣٥).

(٥) لم يكن أحد من سلف الأمة يجبن عن وصف القرآن بأنه غير مخلوق، لأن الله عز وجل بصفاته هو الخالق، فكيف يجبن عن وصف الله أو شيء من صفاته أنه غير مخلوق؟! لا يجبن عنه إلا مريض القلب لا يفهم معنى كلمة «مخلوق» وهذا حقيق بأن يكون من الجاهلين لا من العالِمين. وانظر: نقض الدارمي على بِشر(١/ ٥٣٦).

(٦) النقض على بِشر المريسي(١/ ٥٣٦). وقال في الرد على الجهمية(ص/٢٠٤) : «فلم يظهر جهم وأصحاب جهم في زمن أصحاب رسول الله ﷺ وكبار التابعين، فيروى عنهم فيها أثر، منصوص، مسمى، ولو كانوا بين أظهرهم مظهرين آراءهم لقتلوا كما قتل علي رضي الله عنه الزنادقة، التي ظهرت في عصره، ولقتلوا كما قتل أهل الردة.

ألا ترى أن الجعد بن درهم أظهر بعض رأيه في زمن خالد القسري، فزعم أن الله تبارك وتعالى لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، فذبحه خالد بواسط، يوم الأضحى، على رؤوس من حضره من المسلمين، لم يعبه به عائب، ولم يطعن عليه طاعن، بل استحسنوا ذلك من فعله، وصوبوه، وكذلك لو ظهر هؤلاء في زمن أصحاب رسول الله ﷺ وكبار التابعين؛ ما كان سبيلهم عند القوم إلا القتل، كسبيل أهل الزندقة، وكما قتل علي رضي الله عنه من ظهر منهم في عصره، وأحرقه، وظهر بعضهم بالمدينة في عهد سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فأشاروا على والي المدينة يومئذ بقتله».

وروى القاضي أبو العلاء صاعد بن محمد: عن الحسن بن زياد اللؤلؤي قال: «أدركت مشيختنا بالكوفة: أبا حنيفة، وزفر، وأبا يوسف، وكلّ من أدركنا يقولون: «القرآن كلام الله لا يجاوزونه»، فقال له رجل: «فتعلم كيف كان يقول فيه ابن أبي ليلى، والحجاج بن أطاة، وابن شبرمة؟» قال: «ما بين أحد منهم اختلاف فيما ذكرت لك»[١].

وروى البخاري: عن سفيان بن عيينة، أنه قال: «ويحكم القرآن كلام الله، قد صحبت الناس، وأدركتهم، هذا عمرو بن دينار، وهذا ابن المنكدر حتى (ذكر)[٢] منصوراً، والأعمش، ومِسْعَرَ بنَ كِدَام، قد تكلموا في الاعتزال، (ق٩/أ) والرفض، والقدر، وأمروا باجتناب القوم، فما نعرف القرآن إلا كلام الله، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله، ما أشبه هذا بقول النصارى، لا تجالسوهم، ولا تسمعوا كلامهم»[٣].

وتأمل في قوله: «ما أشبه هذا بقول النصارى» فإنه في النكير على من يقول غير مخلوق، ويجعله قديماً في ذات الله، أظهر منه في إنكار قول من يقول: مخلوق[٤].

وقال أبو حاتم الرازي: حدثني يعقوب بن يوسف بن الجارود، عن عفان بن مسلم، قال «كنت عند سَلَّام أبي المنذر قارئ أهل البصرة؛ فأتاه رجل بمصحف فقال: «أليس هذا ورق وزاج؛ فهو مخلوق؟» فقال له سلام: «قم يا زنديق»[٥].

والظاهر أنه قال ذلك لأنه يستخفه، وينكر أن يكون الله تكلم بمدلوله من الحروف.

وقال البخاري في كتاب «الأفعال»: حدثنا أبو جعفر -يعني محمد بن عبد الله البغدادي-، سمعت أبا المنذر -هو سلام القارئ-، يذكر عمن سمع معتمر بن سليمان:

(١) ذكره أبو العلاء صاعد بن محمد في كتابه الاعتقاد(ص/١٣٧رقم٤٩) بدون إسناد حيث قال: وروي عن الحسن بن زياد. وهذا لا يصح، ويخالف ما هو محفوظ عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، وهو تصريحهم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وإبطالهم الصلاة خلف من يقول: القرآن مخلوق.

(٢) ساقطة من الأصل، وموجودة في كتاب أفعال العباد للبخاري، وسبق أن أورده المصنف بدون سقط.

(٣) خلق أفعال العباد(ص/٣٣).

(٤) وهذا الكلام غريب من المصنف، لأن ابن عيينة قد صرح بأن القرآن كلام الله غير مخلوق كقول الجماعة، ولم يكن من عقيدته ولا من عقيدتهم أن كلام الله قديم الآحاد في ذات الله، بل عقيدتهم أنه قديم النوع متجدد الآحاد.

(٥)العلو للذهبي(ص/١٤٤رقم٣٩٢).

«ينكر على من قال: القرآن مخلوق، ويُبَدِّعه»[1].

وأنكره سائر الأئمة[2]، وقالوا: إنه كلام الله، وأما أن لا يفتوا به، ويطلقوا القول بأنه غير مخلوق، فهذا قَلَّ مَنْ خاض فيه من أهل ذلك الزمان، كما عرفت[3]، وإنما جَبُنَ من جبن عن الخوض فيه مخافة أن يتأول على أنه غير مراد، أو يقال على ما يخرج من أفواه العباد إذا تلوه، وهو ما يصدق عليه اسم القرآن بلا ريب.

وكان أبو يعقوب إسحاق بن أبي إسرائيل إبراهيم بن كامَجْر المروزي، نزيل بغداد[4]، من أجلاء الحفاظ الثقات، المأمونين، المعروفين بالدين والخير والفضل، كما قاله يحيى بن معين[5]، معين[5]، وغيره، وكان من أقران الشافعي، أكبر من أحمد بن حنبل، وصار إلى الوقف، فقال فقال عبدوس النيسابوري: «كان حافظاً جِدًّا، لم يكن مثله أحد في الحفظ والورع، واتُّهِمَ بالوقف»[6].

---

(١)خلق أفعال العباد(ص/٤٠).

(٢) يعني أن السلف متفقون على إنكار القول بخلق القرآن.

(٣) قد تكلم كثير من السلف بهذا، وأطلقوا القول بأن القرآن «كلام الله، غير مخلوق» وأجمعوا عليه لفظاً ومعنى.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء(٤٧٨/١٢) في ترجمة يعقوب بن شيبة: «أخذ الوقف عن شيخه أحمد المذكور-يعني أحمد بن المعدل-، وقد وقف على بن الجعد، ومصعب الزبيري، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وجماعة، وخالفهم نحو من ألف إمام، بل سائر أئمة السلف والخلف على نفي الخليقة عن القرآن، وتكفير الجهمية. نسأل الله السلامة في الدين».

(٤) إسحاق بن أبي إسرائيل واسمه إبراهيم بن كامجر-بفتح الميم، وسكون الجيم- أبو يعقوب المروزي، نزيل بغداد: صدوق، تُكُلِّمَ فيه لوقفه في القرآن. مات سنة ٢٤٥، وقيل: ٢٤٦ هـ، وله ٩٥ سنة، من أكابر العاشرة، روى له البخاري في الأدب، وأبو داود، والنسائي. تقريب التهذيب(ص/١٠٠).

(٥) تاريخ بغداد(٣٥٩/٦)، وذكر بعدها قول أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي: إسحاق بن أبي إسرائيل لم يكن أظهر الوقف حين سألت يحيى بن معين عنه، وهذه الأشياء التي ظهرت عليه بعد، ويوم كتبنا عنه كان مستوراً.

وقال الإمام أحمد -كما في تاريخ بغداد(٣٦٠/٦)-: «إسحاق بن أبي إسرائيل واقفي مشئوم الا انه صاحب حديث كَيِّس».

وروى الخطيب في تاريخ بغداد(٣٦٠/٦) عن صالح بن محمد الحافظ الملقب بجزرو أنه قال عنه: «صدوق في الحديث، إلا أنه كان يقول: «القرآن كلام الله» ويقف».

(٦) تاريخ بغداد(٣٦٠/٦) وفيه قول عبدوس: «ولم يكن بمتهم».

وقال أبو العباس السَّرَّاج: سمعت بن أبي إسرائيل يقول: «هؤلاء الصبيان يقولون غير مخلوق ألا قالوا كلام الله وسكتوا» يشير إلى دار أحمد بن حنبل[١].

فليس ذلك إلا أنه استنكر ما في كلامهم من نحو الغلو فيه[٢]، وإنما تسلط عليهم أخصامهم من هذه الجهة، ولأنهم وجدوهم يتشبثون فيه بما لا حجة لهم فيه؛ فحمل المريسي وأصحابه المأمون على امتحان الناس، فدعا إلى القول بخلق القرآن جملة من غير تفصيل، وتهدَّد الناس؛ فأجابه خلق كثير رغبة ورهبة، كما قال الذهبي وغيره[٣]، منهم أبو الحسن علي بن المديني، وأبو زكريا يحيى بن معين، وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التَّمَّار، وغيرهم من حفاظ الحديث ونقاده.

وما أجابه المجيبون من أهل السنة إلا بمعنى أنه شيء مقدور لله تعالى، كان بإرادته[٤]، كما أنهم إذا قالوا: «غير مخلوق» أرادوا أنه بدا من ذاته العلية، قبل أن يتلفظ به عباده.

وامتنع عن إجابته طوائف من أهل العلم:

منهم أبو مسهر عبد الأعلي بن مسهر، وأبو يعقوب البويطي، ونعيم بن حماد، وأحمد بن حنبل، والحارث بن مسكين صاحبه، وابن نجيح صاحب مالك.

فسجنوا، ومات أبو مسهر في حبسه سنة ثمان عشرة ومائتين، ومات المريسي تلك السنة، ومات المأمون.

---

(١) تاريخ بغداد(٦/٣٦٠).

(٢) هذا ليس صحيحاً، لأن وقوفه لم يكن عن شك في كون القرآن ليس مخلوقاً، وإنما اتباعاً لما في الكتاب والسنة، فحيث إنه لم يجد في الكتاب والسنة لفظ: «غير مخلوق» فوقف لذلك، وهذا تقصير منه رحمه الله.

روى عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/١٦٢رقم١٧٣): عن يحيى بن معين سمعت إسحاق بن أبي إسرائيل ونحن في مسجد في الزبيدية يقول: «القرآن كلام الله، وهو غير مخلوق».

روى الخطيب في تاريخ بغداد(٦/٣٦١) عن مصعب بن عبد الله أنه قال: «ناظرني إسحاق بن أبي إسرائيل، فقال: لا أقول: كذا، ولا أقول غير ذا، يعني في القرآن، فناظرته، فقال: لم أقل على الشك، ولكني أسكت كما سكت القوم قبلي»، وهذا من قلة علمه وفقهه، فيكفيه في الاقتداء بمن سلفه من أئمة الدين قدوة.

(٣) العلو(ص/١٦٢).

(٤) الذي يظهر أن من أجاب في المحنة إنما أجاب تقية، والمكره قد يتكلم بما يعلم بطلانه ليتخلص من شر يناله من مُكْرِهِهِ، وليس معنى هذا أنه تكلم حال إكراهه بكلام حق، يجعل تلفظه بالباطل هو الحق الذي يصار إليه!

واستُخْلِفَ أخوه المعتصم، وقام قاضيه أبو عبد الله بن أبي دؤاد صاحب المريسي بأعباء المحنة، وأعانه أبو عبد الرحمن أحمد بن يحيى بن عبد العزيز البغدادي الشافعي المتكلم، وكان من كبار أصحاب محمد بن إدريس الشافعي، وعنه انتشر مذهبه في العراق فيما قيل.

وضربوا نعيم بن حماد سنة تسع وعشرين، ثم البويطي سنة اثنتين وثلاثين في السجن والقيد، وبقي بشر بن الوليد محبوساً في منزله، إلى أن هلك الواثق، وولي أخوه المتوكل؛ فأطلقه، وأطلق الحارث بن مسكين، ورَدَّهُ إلى قضاء مصر، وأطلق المسجونين، ورفع المحنة، وقال بالسنة.

وكان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممن امتحن وأجاب، رواه سعيد بن عمرو البرذعي قال: «سمعت أبا زرعة» فذكره[(١)].

وقال الذهبي: «هذا تشديد ومبالغة، والقوم فمعذورون تركوا الأفضل، فكان ماذا؟»[(٢)].

قلت: وكذلك أن يقال في أبي محمد الحسن بن علي الحلواني، وأخصامه الذين تركوه، قال داود بن الحسين البيهقي: «بلغني أنه قال: «لا أكفر من وقف في القرآن، فتركوا علمه»[(٣)].

ولعلهم ظنوا كل من وقف أنكر أن الله قادر على القول والفعل، وليس الأمر كذلك، بل كان كثير منهم يقرون أنه بدا من الله بمشيئته، ولا يقولون: مخلوق، أو غير مخلوق.

ومن قال: «مخلوق» وأراد أنه مقدور مراد؛ لم يكن هذا من بدع العقائد، ما لم ينكر أنه كلام الله بدا منه قولاً.

وتقدمت الإشارة إلى بعض ما احتج به الخَلْقِيَّة[(٤)]، قال الحافظ الذهبي: «وذكروا في دليلهم: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣]، قالوا: والمجعول لا يكون إلا مخلوقاً»[(٥)].

وعَلَّقَ أبو الفرج ابن الجوزي عن صالح بن أحمد[(٦)] عن أبيه: أنه حُوِّلَ في شهر رمضان، سنة تسع عشرة إلى دار إسحاق بن إبراهيم، متولي بغداد، وحمل إليه، واحتج إسحاق عليه

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة(ص/٥٤٦-٥٤٨).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٤/٤٠٣) ترجمة التمار.

(٣) تاريخ بغداد(٧/٣٦٥).

(٤) يعني القائلين بخلق القرآن.

(٥) العلو (ص/١٦٢).

(٦) لصالح بن أحمد كتاب في سيرة والده الإمام أحمد، وذكر المحنة، وهو كتاب مطبوع، وقد ذكر ما ذكره المصنف نقلاً عن ابن الجوزي انظر: سيرة الإمام أحمد رواية ابنه صالح(ص/٥٢ فما بعدها).

بهذه الحجة، قال: فقلت له: قد قال الله ﷻ: ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ [الفيل:٥]، أفخلقهم؟ فسكت.

وذكر أنه رُفِعَ بعد ذلك إلى المعتصم، فأمر عبد الرحمن بن إسحاق بمناظرته، فقال: «ما تقول في القرآن؟» قال: فقلت: «ما تقول في علم الله تعالى؟» فسكت، فقال لي: «أليس قال الله ﷻ: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:٦٢] والقرآن أليس هو شيئاً» قال صالح :قال: فقلت: «قال الله ﷻ: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف:٢٥] فدمرت إلا ما أراد الله ﷻ؟

وقال بعضهم: قال الله ﷻ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ أيكون محدث إلا مخلوقاً؟!

قال: فقلت: قال الله ﷻ: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾[ص:١]، والذكر هو القرآن، وتلك ليس فيها ألف ولا لام.

قال أبي: وذكر بعضهم حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما: «إن الله ﷻ خلق الذكر». فقلت: «هذا خطأ، حدثنا غير واحد: «إن الله ﷻ كتب الذكر»[(١)].

وذكر أنهم احتجوا عليه بالحديث الذي ذكره البخاري في كتاب «الأفعال»، عن الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا حصين، عن مسلم بن صبيح، عن شتير بن شكل، عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: ما خلق الله ﷻ من جنة ولا نار، ولا سماء ولا أرض، أعظم من ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾»[(٢)].

قال: فقلت: إنما يوقع الخلق على الجنة، والنار، والسماء، والأرض، ولم يقع على القرآن[(٣)].

---

(١) علقه البخاري في تاريخه(٣٠٥/٤) بلفظه. والمشهور بلفظ: «وكتب في الذكر». صحيح البخاري(رقم٣٠١٩).

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه(٣٧٠/٣-٣٧١رقم٦٠٠٢)، وسعيد بن منصور في سننه(٩٥٣/٣رقم٤٢٦)، والدارمي في سننه(٥٣٩/٢رقم٣٣٧٧)، والبخاري في الأدب المفرد(٢٤٦/١رقم٤٨٩)، وفي خلق أفعال العباد(ص/٣٣)، ومحمد بن نصر في فضائل القرآن(ص/٧٢)، وابن جرير الطبري في تفسيره(١٦٣/١٤)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢٩/٩، ١٣٢-١٣٤رقم٨٦٤٣ ،٨٦٤٤، ٨٦٥٨-٨٦٦١)، وابن الضريس في فضائل القرآن(ص/٩١، ٩٢، ٩٣رقم١٨٧، ١٩٣، ١٩٤)، والحاكم في المستدرك(٥٦١/١، ٣٥٦/٢)، والبيهقي في شعب الإيمان(٤٥٢/٢، ٤٥٨، ٤٧٣ رقم٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٩١، ٢٤٤٠)، وفي الأسماء والصفات(٥٨/٢رقم٦٣٣)، والجورقاني في الأباطيل(٢٩٤/٢-٢٩٦رقم٧٠٦- ٧٠٨)، من طرق عن ابن مسعود ﷺ به، وهو أثر صحيح.

(٣) قال الترمذي في سننه(١٦١/٥رقم٢٨٨٤) حدثنا محمد بن إسماعيل قال حدثنا الحميدي حدثنا سفيان بن عيينة في تفسير حديث عبد الله بن مسعود قال: «ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي».

قال سفيان: لأن آية الكرسي هو كلام الله ، وكلام الله أعظم من خلق الله من السماء والأرض.

قال: وذكر بعضهم حديث خباب ﷺ: «يا هنتاه تقرب إلى الله بما استطعت، فإنك لن تتقرب بشيء أحب إليه من كلامه»(١).

قال: هذا كذا هو. فجعل ابن أبي دؤاد ينظر إليه كالمغضب، يعني أنه لم يوافق هواه.

وهو معروف برواية هارون بن معروف المروزي، [عن جرير، عن منصور، عن هلال بن يسار، عن فروة بن نوفل، عن خباب ﷺ، مما يحتج به أهل السنة والجماعة على أن الذي يستطيعه العبد من اللفظ بالقرآن لا يكون إلا مخلوقاً، فأظن لم يتفطن لمقصود من أورده عليه، ولا يخفى ما في بعض أجوبته من الضعف(٢).

ولو قال: القرآن مقدور لله تعالى، جعله عربياً مَنْ تكلم به، ولا يصح اسم المخلوق على ما بدا منه؛ لأصاب.

ولو قال: أوقع الله الخلق على كل من وقع عليه الفعل، والتكوين، وليس كذلك الفعل، والتكوين](٣).

وليست أقواله وكلماته إلا كسائر أفعاله، ومن بابة أفعاله التي تبدو من ذاته، وليست كمصنوعاته البائنة من ذاته، لكان أصوب.

ولم يكن له من حاجة إلى ما تكلفه من الاستثناء في قوله ﷻ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾[الأحقاف:٢٥]؛ لأن المراد كل شيء أتت عليه(٤).

قال: وكان يتكلم هذا؛ فأرد عليه، ويتكلم هذا؛ فأرد عليه، فإذا انقطع الرجل منهم اعترض ابن أبي دؤاد فيقول: «يا أمير المؤمنين، هو والله ضال، مضل، مبتدع»، فيقول: كلموه، وناظروه.

فإذا انقطعوا؛ يقول لي: ويحك، يا أحمد، ما تقول؟

فأقول: «يا أمير المؤمنين، أعطوني شيئاً من كتاب الله ﷻ، أو سنة رسوله ﷺ، حتى أقول به».

ونقل الذهبي في السير(١١/٢٤٥-٢٤٦) عن الإمام أحمد أنه قال -فيما وقع له من مناظرة الجهمية-: «واحتجوا بحديث ابن مسعود : (ما خلق الله من جنة ولا نار ولا سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي) فقلت: إنما وقع الخلق على الجنة والنار ، والسماء والأرض ، ولم يقع على القرآن».

(١) رواه الإمام أحمد في الزهد(ص/٢٠٢)، ومحمد بن نصر في مختصر قيام الليل وإسناده صحيح.

(٢) هذا ليس صحيحاً، بل كانت أجوبته قوية مسكتة، لم يستطيعوا ردها، ولا الطعن فيها، فلجؤوا إلى ضربه وحبسه، والتحريض على قتله.

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) هذا فيه نظر، لأن الريح أتت على كل شيء، ومرت على البيوت، ولكنها ما دمرتها، لأن الله لم يأمرها بذلك، وأصح الأجوبة ما أجاب به الإمام أحمد رحمه الله، أنها دمرت كل شيء أمرت بتدميره، وليس أنها دمرت كل شيء أتت عليه.

وقال بعضهم: يا أمير المؤمنين، دمه في عنقي، اقتله.

قيل: القائل محمد بن سماعة الفقيه، ولم يصح، وهو كان أتقى لله وأورع من ذلك.

قال: فقال له ابن أبي دؤاد: يا أمير المؤمنين، لا تفعل؛ فإنه إن قتل، أو مات في دارك؛ قال الناس: صبر حتى قتل، فاتخذه الناس إماماً، وثبتوا على ما هم عليه، لا، ولكن أطلقه الساعة.

ثم جيء بي إلى دار إسحاق بن إبراهيم، فحضرت صلاة العصر، فتقدم ابن سماعة فصلى، فلما انفتل من الصلاة، قال لي: صليت، والدم يسيل في ثوبك! فقلت: قد صلى عمر، وجرحه يثعَب دماً[(١)].

كذا قيل في هذه القصة، وفيه: أن كثير الدم ينقض الوضوء في مذهب أحمد، وما قيل عن عمر ﷺ إن صح عنه؛ فإنه كان صاحب عذر، ليس حاله حين أصيب كحال أحمد؛ فكيف يحتج به؟[(٢)]

قال ابن الجوزي: وقال عبد الله بن أحمد: قرأت على أبي: «إن لله ﷻ باباً في الجنة لا يدخله إلا من عفا عمن ظلمه»[(٣)]؛ فقال لي: «يا بني، ما خرجت من دار إسحاق حتى أحللته ومن معه، إلا رجلين: ابن أبي دؤاد، وعبد الرحمن بن إسحاق؛ فإنهما طلبا دمي، وأنا أهون على الله ﷻ من أن يعذب فيَّ أحداً، أشهدك أنهما حلّ»[(٤)].

وهذا إن صح؛ فهو مما يوهن بعض ما وقع في الرواية المتقدمة، ويوهن ما قيل عن ابن سماعة.

وذكر ابن الجوزي: أن المتوكل بعث بعد ما مضى خمس سنين من ولايته؛ لتسيير أحمد بن حنبل، قال: فقد نقل غير واحد: أنه وجّه إلى إسحاق بن إبراهيم يأمره بحمله إليه؛ فوجه إسحاق إليه، وقال له: إن أمير المؤمنين قد كتب إليّ يأمرني بإشخاصك إليه؛ فتأهب لذلك، وقال له: اجعلني في حل من حضوري ضربك.

فقال أحمد: قد جعلت كل من حضر في حِلٍّ.

---

(١) سيرة الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح(ص/٦٣).

(٢) الرواية صحيحة، وعذر الإمام أحمد ظاهر، فهو محبوس، ولا يتمكن من غسل ثوبه، ولا من تغييره.

(٣) ذكره القاضي عياض في شرح مسلم (٣ / ٥٥٧) ، والحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧ / ٢٨) ، ولا يصح فيه حديث، إنما ورد فيه حديث مرسل رواه الإمام أحمد –كما في فتح الباري(٢٨/٧) – عن الحسن البصري رحمه الله مرسلاً: «ان لله باباً في الجنة لايدخله الا من عفا عن مظلمة».

(٤) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي(ص/٤٦٨)

فقال له: أسألك مسألة مسترشد، لا مسألة امتحان، فقال: «القرآن كلام الله ﷻ غير مخلوق»، فقال له: «من أين قلت غير مخلوق؟»، فقال: «قال الله ﷻ: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ [الأعراف:٥٤]، ففرق بين الخلق والأمر».

فقال إسحاق: «الأمر مخلوق»، فقال أحمد: «سبحان الله! مخلوق يخلق مخلوقاً؟!

فقال إسحاق: «وعمن يحكي أنه ليس بمخلوق؟».

فقال: جعفر بن محمد قال: «ليس بخالق، ولا مخلوق»، فسكت إسحاق»[(١)].

وقد عرفت ما في هذا الجواب، وإني لأتعجب من الإمام أحمد إن صح ذا عنه، كيف رد الخلق إلى الأمر، مع قوله: «فرق الله بينهما»؟

ومعلوم أن الخلق غير المخلوق، وإنما هو كما لو قيل له: الفعل والحكم، ولما فَرَّق بينهما، وأثبتهما لنفسه كان ذلك مما دل على أن أوامره لم تكن من آثار خلقه وتكوينه، وكذلك سائر أقواله وكلماته التي تبدو منه، هذا طريق الحجة فيه لو سلكها[(٢)].

وما ذكره عن جعفر بن محمد؛ معروف بروايته معاوية بن عمار الدهني عنه، رواه أبو زرعة الرازي: حدثنا سويد بن سعيد، عن معاوية بن عمار، قال: سئل جعفر بن محمد عن القرآن، فقال: «ليس بخالق، ولا مخلوق، ولكنه كلام الله ﷻ»[(٣)].

ورواه أبو سعيد الدارمي في الرد على الجهمية: حدثنا علي بن المديني، حدثنا موسى بن داود، حدثنا معبد، قال: قال علي –هو ابن راشد– عن معاوية بن عمار، قال: قيل لجعفر بن محمد : «القرآن خالق أو مخلوق؟» فذكر مثله[(٤)].

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي(ص/٤٨٥)

(٢) ما سلكه الإمام أحمد هو سبيل الحجة هنا، لأن الله عز وجل فرَّق بين الخلق والأمر، فدل على أن الأمر غير الخلق، مما يؤكد أن كلام الله غير مخلوق، والقرآن كلام الله، فثبت أنه غير مخلوق.

لكن الكلام على صفة الخلق، وأنها قائمة بذات الرب جل وعلا، وأنها صفة من صفاته، فهذا لم يكن سبيلاً لدفع تلبيس الجهمية أن القرآن من مخلوقات الله.

ولم يكن الجدال في الآية أن الأمر أمر الله، والخلق خلق الله، أوْ ليس كذلك؟

ولكن: هل هما شيء واحد؟ وببداهة الأمر يعلم أنهما ليسا شيئاً واحداً، وأن المخلوقات إنما تكون بكلمة ﴿كن﴾، وهي من أمرِ الله وكلامه، مما يؤكد أن كلامه غير مخلوق، وأن القرآن من كلامه فهو غير مخلوق، وهو المطلوب إثباته.

(٣) رواه من طريقه : البيهقي في الأسماء والصفات(١/ ٦٠٢رقم٥٣٦) وانظر: العلو للذهبي(ص/١٤٤رقم٣٩١).

(٤) الرد على الجهمية للدارمي(ص/١٨٩رقم٣٤٥).

وقال البخاري في كتاب الأفعال: حدثنا الحسن بن صباح، حدثنا معبد بن عبد الرحمن الكوفي نزل بغداد، حدثنا (ق١٠/أ) معاوية بن عمار، قال: سألت جعفر بن محمد عن القرآن، فقال: «ليس بخالق ولا مخلوق»[١].

والظاهر أنه أول من قاله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية، «وهذا هو المعروف عن أهل البيت، كعلي بن أبي طالب، وغيره، مثل أبي جعفر الباقر»[٢]، وإنما يعني أنهم لم يقولوا بخلق القرآن (..)[٣].

وأخرج ابن أبي حاتم والبيهقي عن علي ﷺ أنه قال: «ما حَكَّمْت مخلوقاً، وإنما حكَّمت القرآن»[٤].

[وهذا شائع عن علي فيما بين أهل العلم، قاله البيهقي، وغيره[٥].

عن الزهري: سألت علي بن الحسين عن القرآن، فقال: «كتاب الله، وكلامه»[٦]، وفي رواية: «ليس بخالق ولا مخلوق، وهو كلام الخالق»[٧]، قال البيهقي:«وهو مما أجازه له أبو عبد الله الحافظ روايته عنه، وروي من وجوه أخر، غريب لا يصح، فإنهم كانوا.. »[٨][٩]][١٠].

---

(١) خلق أفعال العباد(ص/٤٤)، ورواه عثمان الدارمي في نقضه على بشر(٥٧١/١)، وعبد الله بن أحمد في السنة(١٥١/١رقم١٣٢-١٣٣)، وابن جرير في صريح السنة(ص/١٩رقم١٥) والآجري في الشريعة(٤٩٣/١رقم١٥٨-١٥٩)، والبيهقي في الاعتقاد(ص/١٠٧)، وفي الأسماء والصفات(١/ ٦٠٠رقم٥٣٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢٤١/٢رقم٣٩٧)، وغيرهم . وإسناده صحيح.

(٢) منهاج السنة النبوية(٣٦٧/٢-٣٦٨).

(٣) طمس بمقدار كلمة أو كلمتين.

(٤) رواه حرب في مسائله(١١٣٨/٣رقم١٨٣٢)، وعبدالرحمن بن أبي حاتم-كما في الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام(٥٥/٥)-، والخلال في السنة(رقم١٨٣٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٥٩٣/١رقم٥٢٥)، والأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(٣٦٣/١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢٢٨/٢رقم٣٧٠)، وغيرهم، من طريقين في أحدهما:عمرو بن جميع: كذاب، وفي الآخر: عتبة بن السكن: متروك، نسبه البيهقي إلى الوضع.

(٥) قال البيهقي في الأسماء والصفات(١/ ٥٩٤) : «هذه الحكاية عن علي رضي الله عنه شائعة فيما بين أهل العلم ، ولا أراها شاعت إلا عن أصل- والله أعلم-».

(٦) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(١/ ٥٩٩رقم٥٣٣).

(٧) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٦٠٠رقم٥٣٤).

(٨) طمس بمقدار نصف سطر.

(٩) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٦٠٠/١رقم٥٣٤) وفيه: «وفيما أجازني أبو عبد الله الحافظ روايته عنه..»، ثم ذكر أثر علي بن الحسين بالرواية الثانية.

(١٠) ما بين المعقوفين من الهامش.

لكن ليس فيه إطلاق القول بأنه غير مخلوق، وليس بصريح في هذا المطلب[1].

وأخرج الخطيب: أنبأنا عبد الله بن محمد بن عبد الله النجار، أنبأنا محمد بن المظفر، حدثنا أحمد بن جعفر الدوري التغلبي أبو علي، حدثنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد، أخبرني الحسن بن موسى، عن أبيه موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي: سألت رسول الله ﷺ عن القرآن؛ فقال لي: «يا علي، كلام الله غير مخلوق»[2]، موضوع على موسى، إن صح عن ابنه الحسن، فأحسن أحواله أن يكون بلغه قول جعفر، فرفعه توهماً.

وروى أبو نصر السجزي في إبانته: أنبأنا إبراهيم بن علي بن عبد الله القرشي، وكان صدوقاً، حدثنا عثمان بن محمد بن إبراهيم المادرائي[3]، حدثنا أحمد بن محمد بن موسى، حدثنا عبد الكريم بن موسى بن الهيثم الديرعاقولي، حدثنا علي بن صالح الأنماطي[4]، حدثنا حدثنا يوسف بن عدي، عن محبوب بن محرز[5]، عن الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد، عن الحارث بن سويد، قال: قال علي رضي الله عنه: «يذهب الناس حتى لا يبقى أحد يقول لا إله إلا الله؛ فإذا فعلوا ذلك ضرب يعسوب الدين ذنبه، فيجتمعون إليه من طرف الأرض، كما تجتمع قزع الخريف» ثم قال علي: «إني أعرف اسم أميرهم، ومناخ ركابهم، يقولون: القرآن مخلوق، وليس هو بخالق، ولا مخلوق، ولكنه كلام الرب عز وجل، منه بدا، وإليه يعود»[6].

---

(١) هذا غريب من المصنف رحمه الله، فأثر علي رضي الله عنه صريح بأنه قال: «ما حكمت مخلوقاً» فهو بمعنى «غير مخلوق»، وكلك قول علي بن الحسين: «ليس بمخلوق» بمعنى «غير مخلوق» مطابقة، فهو صريح في هذا المطلب لا كما ظن الكنغراوي رحمه الله.

(٢) رواه الخطيب في تاريخ بغداد(٤/٦٣)، وفيه أحمد بن جعفر التغلبي مجهول.

(٣) عثمان بن محمد بن إبراهيم بن رستم أبو عمر المادرائي المعروف بابن الأطروش، ذكره ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق(٤٠/٢١)، والذهبي في تاريخ الإسلام(٢٦/٢٣٢) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد روى عنه جماعة من الأئمة.

(٤) في تقريب التهذيب(ص/٤٠٢): «علي بن صالح بياع الأكسية مجهول».

(٥) محبوب بن محرز التميمي القواريري العطار أبو محرز الكوفي لين الحديث. تقريب التهذيب(ص/٥٢١).

(٦) ذكره السيوطي في اللآلىء المصنوعة(١/١٤) بسنده ومتنه.

وبهذا الإسناد إلى الأنماطي: حدثنا علي بن عاصم، عن عمران بن حدير، عن عكرمة: «شهد ابن عباس جنازة، فلما صُيِّرَ في لَحْدِهِ، قام رجل فقال: اللهم رَبَّ القرآن اغفر له؛ فقال ابن عباس له: «القرآن منه»[(١)].

قال السيوطي في كل من الإسنادين: «رجاله ثقات»، لكن الأنماطي فيه جهالة، وقد اتُّهِمَ، وما عرفت أحمد بن محمد بن موسى إلا أن يكون أبا بكر الملحمي، وهو ذاهب الحديث، ضعيف جدًّا، قاله ابن مردويه، وكلا الخبرين موضوع بلا ريب[(٢)].

[وقال أبو القاسم الحكيم: حدثنا الثقات بإسنادهم عن جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه، عن أشياخه، قال: اجتمع أقوام من أهل صنعاء وعدن، وقالوا: يا رسول الله، إن القرآن خلق من خلق الله، قال: «لا تقولوا هكذا» فإنه موضوع كذلك][(٣)].

قال أبو نصر: وروى ابن المنكدر عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما تساند رسول الله ﷺ فغطيناه بثوب، ثم أفاق، فقال: «كل شيء من دون الله ﷻ مخلوق، ما عدا القرآن؛ فإنه كلام الله، وليأتين على أمتي أناس يقولون: القرآن مخلوق، أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، خالدين في النار مخلدين، وغضب الله عليهم ورسوله، والله منهم برئ، فإذا أدرتكموهم فلا تقربوهم»[(٤)].

موضوع بكلا اللفظين، ولو لم يكن ترك إسناده أولى من ذكره لم يهمله.

[وقال أبو القاسم الحكيم في «السواد الأعظم»: أخبرنا الثقات بإسنادهم عن ابن عباس، أنه قال: ذكر القرآن عند النبي ﷺ فقال: «سيأتي في أمتي في آخر الزمان أناس

---

(١) رواه بحشل في تاريخ واسط(ص/١٨٩)، وابن أبي حاتم-كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي(٢/٢٣٠رقم٣٧٦)-، والطبراني في السنة-كما ذكر الضياء المقدسي-، والسجزي في الإبانة-كما في الآلئ المصنوعة(١/١٤)-، والبيهقي في الأسماء والصفات(١/٥٩٠-٥٩١رقم٥١٩-٥٢٠)، والخطيب في تاريخ بغداد(٧/٣٣٢)، والجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، والضياء المقدسي في «اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن»(رقم٢)، وقال الضياء المقدسي«وَهَذَا مَشْهُورٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ».

وفي لفظ عن ابن عباس: «مه، لا تقل له مثل هذا ، منه بدأ ، ومنه يعود»، وفي لفظ: «ثكلتك أمك ، إن القرآن منه». وإسناده ضعيف بسبب علي بن عاصم فهو صدوق يخطئ ويصر.

(٢) إن أراد الأثرين عن علي ﷺ فكلامه صحيح، وإن أراد بالأثرين أثر علي ﷺ الثاني، وأثر ابن عباس، فحكمه على أثر ابن عباس بالوضع لا يصح، لأن إسناده رواته ثقات سوى علي بن عاصم فيه ضعف، فسنده ضعيف فحسب.

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٤) ذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة(١/١٥).

يقولون: القرآن مخلوق، ثم قال: «لا، ولكنه كلام الديان»، إلى عشر مرات، فمن قال غير هذا (فقد) كفر بالله، وبالقرآن»][1].

وقال أبو نصر: أنبأنا عبد الله بن علي بن أحمد الجيلي -وكان صالحاً-، حدثنا عبد الله بن محمد بن أحمد الوراق، حدثنا أبو عبد الله سعيد بن عبد الله بن أحمد بن سيد، حدثنا أحمد بن حمزة بن هارون المصري، حدثنا إسحاق بن إبراهيم الطرطوسي، حدثنا عبد الرحمن بن مسافر، حدثني محمد بن عبد الصمد الحراني، حدثنا أبو داود، عن سفيان الثوري، أنبأني معمر، عن هلال الوَزَّان، عن يزيد بن حسان، عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «يا معاذ، العرش، والكرسي، وحملتهما، والسموات السبع، وسكانها، إلى الدرك الأسود، إلى الريح الهفافة، بما تنافت به الحدود المتناهية، كل ذلك مخلوق، ما خلا القرآن؛ فإنه كلام الله ﷻ»، قال السيوطي: «أبو داود هو النخعي»[2].

وفيه: أن النخعي معروف برأي جهم، فكيف يحدث به؟[3]

وقد رواه الديلمي في مسند الفردوس أنبأ محمد بن الحسن الرَّفَّاء، حدثنا محمد بن بشر بن يوسف الأموي، حدثنا محمد بن خزيمة بن مالك التيمي، حدثني عيسى بن داود البغدادي، حدثنا سفيان الثوري به[4]، فأظن عيسى بن داود هو أبو داود المذكور في الإسناد المتقدم دلسه من دونه، وهو مجهول بِمَرَّة.

وقال الحاكم في تاريخ نيسابور: حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر، حدثنا ليث بن محمد بن ليث المروزي أبو نصر الكاتب، حدثنا محمد بن العباس بن سهيل بن عبيدة، حدثنا إسماعيل بن عبد الله، حدثنا أبو غانم يونس بن نافع، حدثنا هلال الوزان، عن يزيد بن حسان، عن ربيعة الجرشي، عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «القرآن كلام الله، وسائر الأشياء خلقه»[5].

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) اللآلئ المصنوعة(١/١٥).

(٣) هذا ليس بغريب، فقد يكون وضعه من باب الاستهزاء بعقيدة أهل الحديث، وللسخرية منهم كيف يضع لهم عقيدتهم فيما يزعم.

(٤) اللآلئ المصنوعة(١/١٥).

(٥) المصدر السابق(١/١٦).

قال السيوطي: «إسماعيل متروك» (ظنه) أبا يحي التيمي، وهو أقدم من هذا الحديث، الحمل فيه على من دونه من المجاهيل، وأظنه الراوي عنه محمد بن العباس بن سهيل كان يضع الحديث قاله الخطيب(١).

وروى أبو القاسم بن بشر في أماليه: حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن حماد بن سفيان، حدثنا محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع اللخمي، حدثنا أبو بكر بن محمد بن عيسى بن سلام الآدمي، حدثنا عبد الملك بن عبد ربه الخواص، حدثنا الوليد بن مسلم ح.

وأخرج الشيرازي في ألقابه، والخطيب في المتفق من طريقه، أبنا أبو إسحاق إبراهيم بن علي المكتب، حدثنا محمد بن الفضل بن عبد الله الجرجاني، حدثنا محمد بن الحارث الخولاني يلقب بـ«ورد»، حدثنا أحمد بن إبراهيم النقلبي، حدثنا الوليد بن مسلم ح.

وقال ابن عساكر في تاريخ دمشق: أنبأنا أبو الحسن علي بن المسلم الفرضي، حدثنا عبد العزيز بن أحمد الصوفي، أنبأنا أبو محمد بن أبي نصر، حدثنا محمد بن هارون، حدثنا (ق١٠/ب) أبونصر منصور بن إبراهيم عن عبد الله بن مالك القزويني، حدثنا أبو سليمان داود بن سليمان، حدثنا الوليد بن مسلم الدمشقي، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن حسان بن عطية، عن أبي الدرداء ﷺ، قال: سألت رسول الله ﷺ عن القرآن، فقال: «هو كلام الله غير مخلوق»(٢).

قال أبو نصر: وكان أحمد بن حنبل يقول لأصحاب الحديث: اذهبوا إلى أبي سليمان، فاسمعوا منه حديث الوليد بن مسلم؛ فإنه لم يروه غيره، وأبو سليمان عندنا ثقة مأمون.

وكذب على أحمد في توثيقه، قال الذهبي في الميزان: «منصور بن إبراهيم القزويني، لاشيء، سمع منه أبو علي بن هارون بمصر حديثا باطلاً»(٣).

فقال ابن حجر في لسانه(٤) هو هذا الحديث.

---

(١) تاريخ بغداد(٣/١١٣).

(٢) رواه ابن بشران في الأمالي(ص/٩٧رقم١٩٣)، وابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(١/٢٨٥رقم٥١)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين(٤/١١٦)، وفي إسناده مجاهيل، وهو من طريق حسان بن عطية عن أبي الدرداء، ولم يسمع منه.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٦/٥١٦).

(٤) لسان الميزان(٦/٩١).

وقال الذهبي في الميزان في ترجمة عبد الملك بن عبد ربه: «منكر الحديث، وله عن الوليد بن مسلم خبر موضوع»(١) يعني هذا.

وأحمد بن إبراهيم: مجهول، قاله الخطيب(٢).

قال السيوطي: «فما رأيت لهذا الحديث من طِبٍّ»(٣).

وذكر ما أخرجه الخطيب: أخبرني الحسن بن أبي طالب، حدثنا يوسف بن عمر القواس، قرئ على صدقة بن هبيرة، وأنا أسمع، قيل له: حدثك يوسف بن يعقوب المعدِّل، حدثنا حفص بن إبراهيم، حدثنا إبراهيم بن العلاء الإسكندراني، عن بقية بن الوليد، عن ثور بن يزيد، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء ﷺ، مرفوعاً: «من مات وهو يقول: القرآن مخلوق؛ لقي الله ﷻ يوم القيامة ووجهه إلى قفاه»(٤).

قال الخطيب: «يوسف وحفص وإبراهيم لا يعرفون».

وقال الديلمي: أنبأنا أبي، أنبأنا أبو طالب الحسيني، حدثنا أبو بكر أحمد بن عبد الله الآملي، حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الحديثي، حدثنا عبد الله بن إسحاق، حدثنا الحسين بن أبي زائدة، حدثنا صالح بن قطن البخاري، عن أبي عبد الله بن عقبة، عن دارج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي الدرداء ﷺ، رفعه: «من قال القرآن مخلوق فهو كافر يلقاني يوم القيامة وهو لا يعرفني»(٥).

إسناده مظلم، وأخشى أن يكون أبو عبد الله بن عقبة من الأسماء المختلقة(٦).

وقال الخطيب: أخبرنا العتيقي، أنبأنا محمد بن العباس، أنبأنا أبو أيوب سليمان بن إسحاق الجلاب، قال: سئل إبراهيم الحربي، عن حديث موسى بن إبراهيم، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ : «من قال القرآن مخلوق فقد كفر»؛ فقال: موسى هذا كان صاحب شرطة قنطرة السماكين، ثم ترك الشرطة، فجاء إلى مسجد الجامع، فقعد مع قوم يَدْعُون، ثم جاء بكتاب معه يقرأ فيه، في مسجد الجامع، فجاء أصحاب

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٤٠٢/٤).
(٢)المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (٣/ ٥٢).

(٣) اللآلىء المصنوعة(١٣/١).
(٤) تاريخ بغداد(٣٣٤/٩)، الموضوعات لابن الجوزي(٦٧/١).
(٥) اللآلىء المصنوعة(١٦/١).
(٦) أظنه عبد الله بن لهيعة بن عقبة.

الحديث فقالوا: أمل علينا، فأملى عليهم: عن ابن لهيعة وغيره شيئاً لم يسمعه قط، لم يسمع هو قط حديثاً، لا أدري إيش قصة ذلك الكتاب، اشتراه، أو استعاره، أو وجده؟»[1].

قلت: موسى بن إبراهيم بن بحر أبو عمران المروزي: كذّبه ابن معين، كان يقول: حدثنا الليث، ويقول: حدثنا مالك، ويقول: وكيع، يروي بلايا[2]، جعله عبد الوهاب بن محمد المدراسي في كشف الأحوال[3] اثنين.

وقال الخطيب: أنبأنا علي بن أحمد المحتسب[4]، أنبأنا الحسن بن الحسين الهمداني، أنبأنا أنبأنا أبو نصر محمد بن هارون النهرواني، حدثنا محمد بن عبيد بن عامر السمرقندي، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد الله بن لهيعة، عن أبي الزبير، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر مثله[5].

آفته محمد بن عبيد، قال الدارقطني: «كان يكذب ويضع الحديث».

وقال جعفر بن الحجاج بكارة الموصلي: «قدم محمد بن عبيد علينا الموصل، وحدثنا بأحاديث مناكير؛ فاجتمع جماعة من الشيوخ، وصرنا إليه لننكر عليه؛ فإذا هو في حلق من المحدثين والعامة، فلما بصر بنا من بعيد؛ علم أننا جئنا إليه ننكر، فقال: حدثنا قتيبة، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر: أن رسول الله ﷺ قال: «القرآن كلام الله غير مخلوق»؛ فلم نجسر أن نقدم عليه خوفا من العامة، ورجعنا»[6]، ذكره الذهبي وقال: «معروف بوضع الحديث»[7].

وقال الخطيب: أنبأنا طلحة بن علي الكتاني، حدثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم أبو بكر الشافعي، حدثنا أبو عمارة محمد بن أحمد بن مهدي، حدثنا أبو نافع أحمد بن كثير،

(١) تاريخ بغداد(١٣/٣٨).
(٢) انظر ترجمته في : تاريخ بغداد(١٣/٣٨)، ولسان الميزان(٦/ص١١١)، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث(ص/٢٦٢).

(٣) كشف الاحوال في نقد الرجال تأليف عبد الوهاب بن مولوي محمد بن نظام الدين احمد المدراسي، توفي عام١٢٧٧هـ، طبع الكتاب في الهند قديماً. انظر: معجم المطبوعات (٢/ ١٧٢٠).
(٤) كذا نقله المصنف من اللآلئ المصنوعة للسيوطي(١/١١) ووقع فيه قلب، فإن شيخ الخطيب اسمه: أحمد بن علي المحتسب، وكذلك هو في رواية الخطيب هذه.
(٥) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣٨٩)، وابن الجوزي في الموضوعات(١/٦٥).

(٦) ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٦/٢٤٥)، والحافظ في لسان الميزان(٥/٢٧١).
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٦/٢٤٥)

حدثنا جعفر بن محمد العابد، حدثنا أبو يعقوب الأعمى، عن إسماعيل بن يعمر عن محمد بن عبد الله الدغشي، سمعت مجالد بن سعيد يقول: سمعت مسروقاً يقول: سمعت عبد الله بن مسعود ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «القرآن كلام الله ﷻ ليس بخالق ولا مخلوق، فمن زعم ذلك فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»(١).

ومَنْ إسماعيل بن يعمر(٢)، أو أبو يعقوب، ومن جعفر العابد؟(٣)

قال الذهبي: «هو موضوع على مجالد»، أورده في ترجمة أبي عمارة فاتهمه به ، وقد قال الدارقطني: «ضعيف جدًّا متروك»(٤)، وأشار البيهقي في «الأسماء والصفات» إلى هذه الأحاديث، قال: «ونقل إلينا عن أبي الدرداء مرفوعاً: «القرآن كلام الله غير مخلوق»، وروي ذلك أيضاً عن معاذ، وابن مسعود، وجابر مرفوعاً، ولا يصح شيء من ذلك، أسانيده مظلمة، لا ينبغي أن يحتج بشيء منها، ولا أن يستشهد بها»(٥).

قلت: منها ما أخرجه الشيرازي في الألقاب: أنبأنا أبو أحمد محمد بن محمد الحافظ، أنبأنا محمد بن أحمد بن سعيد، أنبأنا الحسن بن علي التمار، أنبأنا أبو علي الحسين بن إسماعيل القاضي، أنبأنا إسحاق بن محمد المقرئ، أنبأنا الحسن بن علي الطحان المعروف بـ«لؤلؤ»، حدثني محمد بن أبي السوداء، حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الله بن مسعود، وحذيفة ﷺ قالا: «كنا عند رسول الله ﷺ فقال: «كيف أنتما إذا استخف الناس بالقرآن؟ أما أنكما لن تدركا ذلك، إذا استخف الناس بالقرآن وقالوا: مخلوق؛ برئ الله تعالى منهم، وجبريل، وصالح المؤمنين، وكفروا بما أنزل عليّ»(٦).

---

(١) رواه الخطيب في تاريخ بغداد(١/ ٣٦٠)، وآفته: أبو عمارة محمد بن أحمد بن مهدي فإنه متروك، ومحمد الدغشي في حديثه نكرة كما قال الخطيب، ومجالد ضعيف.

ورواه ابن بطة في الإبانة(١/٢٤١رقم١٧)، بلفظ: «القر آن كلام الله»، وفي سنده الدغشي ومجالد.

(٢) ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(١/٤١٣) وقال: «ليس بثقة والخبر ليس بصحيح»، وأقره الحافظ في لسان الميزان(١/٤٣٩).

(٣) قال الخطيب في تاريخ بغداد (١/ ٣٦١) : «هذا الحديث منكر جدا وفي إسناده كثير من المجهولين».

(٤) نقله عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١/ ٣٦١).

(٥) الأسماء والصفات (١/ ٥٨٤).

(٦) ذكره السيوطي في اللآلىء المصنوعة(١/١٤).

إن صح عن إسحاق المسيبي، وكان مما حفظه، كان الحمل فيه على لؤلؤ، وشيخه ابن أبي السوداء؛ فإنهما مجهولان بمرة.

ومثلها، بل أوهى منها: ما ذكر الأشعري في إبانته (ق١١/أ)، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات»، وعلَّقَهُ أبو الليث في بستانه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعلَّقه أبو محمد الجيلاني في «الغنية»: عن ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهما، أنهما فَسَّرا قوله: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾ [الزمر:٢٨] أنه غير مخلوق[١]؛ فإنه باطل.

وقد رواه الديلمي مرفوعاً: أنبأنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن حمدان، حدثنا أبو العباس البصير، حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن علويه القاضي الأبدي ببخارى، حدثنا محمد بن عقيل اللخمي بها، حدثنا العباس الدوري، عن يزيد بن هارون، عن حميد، عن أنس، رفعه: «﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾ غير مخلوق»[٢]، موضوع على العباس الدوري.

وقال الديلمي: أنبأنا عبد الرحيم بن المرزبان الصيدلاني الرازي إذناً، أنبأنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن علي بن حمدان الرازي، حدثنا أبو سعيد عبد الله بن محمد بن بدر الكرجي البغدادي، حدثنا محمد بن محمد بن قنبرة البارايي، قدم بغداد، حدثنا أبو هاشم عبد الله بن أبي سفيان الشعراني، حدثنا الربيع بن سليمان، قال: «ناظر الشافعي حفصاً الفرد، وكان حفص من غلمانِ بشر المريسي، فقال -في بعض كلامه القرآن-: مخلوق، فقال الشافعي: «كفرت بالله العظيم»، حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: «القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فاقتلوه فإنه كافر».

---

(١) علقه الأشعري في الإبانة(ص/٩٤-٩٥)، وأبو الليث في بستان العارفين(ص/٣٩٩)، والجيلاني في الغنية(١/٨٩)، ورواه موصولاً: الآجري في الشريعة(١/٤٩٥رقم١٦٠)، وابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(١/ ٢٩٠رقم٥٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات(١/ ٥٩٠رقم٥١٨)، والسلفي في الطيوريات(رقم٧٠٣)، وأبو الليث السمرقندي في تفسيره بحر العلوم(٣/ ١٧٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/ ٢١٦رقم٣٥٤، ٣٥٥)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(١/٢٤٣)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين(٢/٢٥٩)، وغيرهم من طرق عن ابن عباس، وهو ثابت عنه.

(٢) رواه الديلمي(٣/٢١٧رقم٤٦٢٨-غير المسندة)، والرافعي في أخبار قزوين(٢/٩٥) وفي إسناده: محمد بن علويه القاي متهم بالوضع.

وقال[١]: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن رافع بن خديج، وحذيفة بن اليمان، وعمران بن حصين، قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق؛ فمن قال غير هذا كفر»[٢].

موضوع على الربيع، لا يرتفع هو ولا الذي قبله فوق أبي طاهر، هو أبو الطيب الرسعني[٣]، دَلَّسه الصَّيدلاني بتحريف كنيته.

وأخرج أبو أحمد بن عدي: حدثنا أحمد بن حفص السعدي، حدثنا العباس بن الوليد النرسي، نا يحيى بن سليم، حدثنا الأزور بن غالب، عن سليمان التيمي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «القرآن كلام الله، وليس بمخلوق».

قال ابن عدي: «هذا منكر وإن كان موقوفاً؛ لأنه لا يحفظ للصحابة الخوض في القرآن»[٤]، واتهم الذهبي به الأزور، قال: «أتى بما لا يحتمل فكذب» فذكره[٥]، لكن لم يكن يخاض فيه هذا الخوض في ذلك الزمان، فأخشى أن يكون البلاء فيه من السعدي.

ومنها ما أخرجه ابن عدي: حدثنا أحمد بن محمد بن حرب الملحمي الجرجاني، حدثنا ابن حميد، عن جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «القرآن كلام الله، لا خالق، ولا مخلوق، من قال غير ذلك فهو كافر، والإيمان يزيد وينقص» آفته الملحمي، قال ابن عدى: «يتعمد الكذب ويضع»[٦].

ومنها ما أخرجه ابن النجار في تاريخه قال: أنبأنا يوسف بن المبارك بن كامل بن أبي غالب الخفاف، عن أبيه، أنبأنا عبد الوهاب بن عبد الواحد الحنبلي، سمعت والدي يقول: حدثنا أبو العباس حمد بن قيس المالكي، أنبأنا علي بن أبي الحسن الصوفي، حدثني أبو أحمد عبد الله بن عبد الحافظ، حدثني هبيل بن محمد السليحي، حدثني أبو بكر رؤبة بن عياش، حدثني أبي، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن أبي حكيم الشامي رضي الله عنه مرفوعاً:

---

(١) أي الشافعي.

(٢) رواه الديلمي كما في اللآلىء المصنوعة(١٢/١).

(٣) لسان الميزان(٤٠/٥).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٨٤/١)، وعبارته: ((وهذا الحديث وان كان موقوفا على أنس فهو منكر لأنه لا يعرف للصحابة الخوض في القرآن))

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٣٢٢/١).

(٦) الكامل (٢٠١/١).

«خيركم من حفظ كتاب الله، فعمل به، وعلمه[1] الناس، وهو كلام الله منزل، غير مخلوق، منه بدا، وإليه يعود؛ فمن قال: مخلوق؛ فهو كافر».

قال ابن النجار: «عبد الوهاب بن عبد الواحد أبو القاسم بن أبي الفرج الأنصاري الواعظ شيخ الحنابلة بدمشق حدث عن والده بحديث منكر» وساقه[2].

لكن لم يذكره الذهبي في الميزان، وذكر يوسف بن المبارك الخياط المقرئ، وقال: «وهاه ابن النجار في تاريخه، وتركه لأنه ادعى أنه قرأ بالسمع على أبي طاهر بن سوار فافتضح وخزي[3].

وأظن رواية الشيخ انتهت عند كلمة: «وعلمه الناس»، ووصلها بكلامه، وظنه المبارك من تمام الرواية، وجاز أن يكون من عمل ابنه.

ومنها ما روي عن عبد الله بن عبد الغفار، ويقال: ابن عبد الغافر، مولى رسول الله ﷺ مرفوعاً: «إذا ذكر القرآن؛ فقولوا: هو كلام الله، غير مخلوق، ومن قال: مخلوق؛ فهو كافر»، ذكره الشيخ عبد القادر في الغنية بلا إسناد[4].

ومثلها [ما روى أبو القاسم الحكيم في السواد الأعظم: أخبرنا الثقات بإسنادهم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «سيأتي على أمتي زمان يقولون: القرآن مخلوق؛ فمن عاش منكم فأدركهم فلا يمارهم، ولا يجالسهم، فإنهم كفار بالله العظيم، وإنهم لا يدخلون الجنة، ولا يشمون رائحة الجنة»، وقال ثابت البناني: «كنا إذا سمعنا هذا الحديث جثنا على الركبيتن إجلالاً لهذا الحديث». موضوع على ابن عمر وثابت.

ومثله][5]ما روى أبوا القاسم الطبري اللالكائي في كتاب السنة له: أنبأنا أحمد بن محمد بن سهل، أنبأنا أحمد بن سليمان، أبنا عمر بن محمد الجوهري، حدثنا علي بن أحمد، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثني هشيم بن بشير، حدثنا خالد الحذاء، سمعت أبا العربان، يقول: قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «القرآن كلام الله غير مخلوق»[6].

---

(١) تكررت كلمة «وعلمه» في الأصل.

(٢)ذيل تاريخ بغداد لابن النجار(١٦/٣٤٩).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٧/٣٠٤)، لسان الميزان(٦/٣٢٨).

(٤) علقه الجيلاني في الغنية(١/٨٩).

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٦) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/٢٣١رقم٣٧٧).

نقله السيوطي في اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة[1]، ونقل ما قيل عن أبي العربان مروان بن أبي مروان وهو مجهول، لكنه لم يكن من حديثه، بل مات خالد الحذاء ولم يسمع به، لم يكن يخاض فيه في أيامهم، هو موضوع على الحسن بن عرفة، آفته الجوهري عمر بن محمد بن عيسى السذابي[2]، قال الخطيب: «روى عنه أبو بكر الشافعي وجماعة وفي حديثه بعض النكرة؛ فقال: أخبرنا عبد العزيز الأزجي، حدثنا أحمد بن عبد العزيز الصريفيني، حدثنا عمر بن محمد، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، عن جبريل، عن الله قال: «أنا الله، لا إله إلا أنا، كلمتي (ق١١/ب) من قالها أدخلته جنتي، ومن أدخلته جنتي فقد أمن، والقرآن كلامي، ومني خرج»[3]، نقله الذهبي في ترجمته وقال: «هذا موضوع»[4].

وقال اللالكائي: أنبأنا الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الفقيه، أنبأنا عمر بن أحمد الواعظ، حدثنا محمد بن هارون الحضرمي، حدثنا القاسم بن العباس الشيباني، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار قال: «أدركت تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: «من قال القرآن مخلوق؛ فهو كافر»[5].

وإسناده إلى ابن عيينة شبه الريح، وقد علمت أنه لم يكن يخاض فيه في عصر الصحابة، بل ولا عصر التابعين، وما كان ينبغي للالكائي، وأبي نصر السجزي، الاحتجاج بهذه المفتريات.

وأما ما روى أبو بكر الخلال: أنبأنا حرب الكرماني، حدثنا إسحاق بن راهوية، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار: «أدركت الناس منذ سبعين سنة أصحاب رسول الله ﷺ فمن دونهم يقولون: «الله خالق، وما سواه مخلوق إلا القرآن؛ فإنه كلام الله، منه خرج، وإليه يعود» وقال: إسناد صحيح[6].

---

(١) اللآلىء المصنوعة(١/١٥).

(٢) في الأصل: الشداني، والتصويب من كتب التراجم.انظر: تاريخ بغداد(١١/٢٢٥)، والإكمال(٤/٥٤٧)، توضيح المشتبه(٥/٣١٢)، لسان الميزان(٤/٣٢٥).

(٣) تاريخ بغداد (١١/٢٢٥).

(٤) ميزان الاعتدال (٥/٢٦٦).

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/٢٣٢رقم٣٨٠).

(٦) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٥٥رقم٤٢١) وليس عنده «وإسناده صحيح»، بل عنده: «تواتر هذا عن ابن عيينة».

فإنه أدخل حرب أو الخلال القرآنَ فيما سوى الله، واستثنياه من خلقه، وهذا خطأ في اللفظ والمعنى[1].

والصواب ما قدمناه من رواية أبي سعيد الدارمي: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، يقول: قال سفيان بن عيينة: قال عمرو بن دينار: «أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: «الله الخالق وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خرج، وإليه يعود».

وقال البخاري في كتاب الأفعال: حدثني الحكم بن محمد الطبري كتبت عنه بمكة، قال حدثنا سفيان بن عيينة، قال: «أدركت مشيختنا مذ سبعين سنة؛ عمرو بن دينار، يقولون: القرآن كلام الله، وليس بمخلوق»[2].

فإن كان محفوظاً بهذا اللفظ عن عمرو بن دينار؛ كان أول من تكلم به، والأظهر أن أول من قاله جعفر بن محمد، كما أشار إليه أحمد بن حنبل، وقاله شعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة، كما تقدمت الرواية عن عفان بن مسلم[3].

وقال أبو زكريا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري: سمعت وكيعاً يقول: «من شك أن القرآن كلام الله؛ فهو كافر، ومن لم يشهد أنه منزل غير مخلوق؛ فهو كافر بالإجماع»[4].

[وحكى البخاري في الأفعال عن أبي الوليد الطيالسي قال: «من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن لم يعقد قلبه على أن القرآن ليس بمخلوق؛ فهو خارج من الإسلام»[5].

وروى ابن أبي حاتم عن محمد بن محمد بن الصديق قال: سمعت إبراهيم بن يوسف البلخي يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق؛ فهو كافر، بانت منه امرأته، لا يصلي خلفه، ولا يصلي عليه إذا مات، ومن وقف فهو عندنا جهمي»[6]][1].

---

(١) هذا اتهام لحرب أو الخلال بالخطأ، وهذا فيه نظر، فالإسناد كله أئمة ثقات، وهذا الاستثناء ليس بخطأ في اللفظ ولا في المعنى، بل هو صحيح، وهو استثناء منقطع، لأن ثمة من يزعم أنه مخلوق.

(٢)سبق تخريجه(ص/٣٠٥).

(٣) سبق تخريجه(ص/٣٠٩).

(٤) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣٢٦رقم٥٣٤)، والذهبي في العلو(ص/١٥٨رقم٤٣٢).

(٥) ذكره البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٣)، ورواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/٢٥٩رقم٤٣٧).

(٦) ذكره المزي في تهذيب الكمال(٢/٢٥٤).

وروى أبو سعيد الدارمي في الرد على الجهمية: حدثنا محمد بن منصور الطوسي البغدادي -وكان ثقة-، حدثنا علي بن مضاء-يعني بن محمد بن علي بن مضاء الموصلي، قاضيها، الثقة، من رجال النسائي-، قال: سمعت عبد الله بن المبارك، وبقية بن الوليد، وعيسى بن يونس، والقاسم بن يزيد الجرمي يقولون: «القرآن كلام الله غير مخلوق»[٢].

وقال: حدثنا محمد بن منصور، حدثنا علي بن مضاء، حدثنا هشام بن بهرام -أبو محمد المديني، من ثقات السنن-، سمعت المعافى بن عمران، يقول مثله[٣].

وتقدمت الرواية عن هشام بن عبيد الله الرازي صاحب محمد بن الحسن، وقاله آخرون، [كما ذكره البخاري عن معاذ بن معاذ، والحجاج بن محمد، ويزيد بن هارون، وهاشم بن القاسم، والربيع بن نافع، ومحمد بن يوسف، وعاصم بن علي بن عاصم، ويحيى بن يحيى وغيرهم[٤]][٥].

وأمسك من أمسك عنه من أهل العلم من أقرانهم، مخافة أن يتأوله الناس على غير تأويله، كما تقدم بيانه.

ويقال: وقف بِشْرُ بن الوليد الكندي في القرآن في آخر أمره من بعد ما أوذي في المحنة، وحبس تلك الأعوام، فليس بشيء يصح، اللهم إلا أن يكون بلغه ما أحدث الناس من نحو الغلو فيه، وفي ألفاظ قارئيه؛ فأمسك عن الكلام فيه، لئلا يتوهم عليه بمثل مقالهم، وكان إمام عصره، ماتَ يومَ مات: سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وما نعلم يفضل عليه أحد.

وقد علمت من قول الإمام أحمد وذويه في القرآن، وكان ينكر على من قال: «لفظي بالقرآن مخلوق»، حتى وقع ما وقع في ذلك بينه وبين جماعة من أهل العلم، منهم الحسين بن علي الكرابسي الفقيه.

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش وفيه زيادة في آخره: [وقال سفيان في تفسيره]. ثم قطع الكلام.

(٢) جمع المؤلف أقوالهم في أثر واحد، وقد أخرجها الدارمي مفرقة، ولكنها بإسناد واحد صحيح، وهي من رقم(٣٤٦-٣٤٩).

(٣) الرد على الجهمية(رقم٣٥٠).

(٤) خلق أفعال العباد(ص/٣٧).

(٥) ما بين المعقوفين من الهامش.

وكان من أصحاب الشافعي فيما قيل، وكان يقول: «القرآن بلفظي غير مخلوق» يعني أنه بدا من الله على هذا النظام، ولفظي به مخلوق، ولم يرض به أحمد، وجعله جهميًّا، وصار هو يتكلم في أحمد، ولما بلغ كلامه يحيى بن معين؛ أغلظ القول فيه انتصاراً لأحمد، فتجنب أهل الحديث الأخذ عنه، فتركوه بغير حجة[1].

ومنهم أبو الوليد هشام بن عمار السلمي، عالم أهل دمشق ومقرئها، قال أبو بكر المروزي صاحب أحمد: ورد كتاب من دمشق: «اسأل لنا أبا عبد الله أحمد؛ فإن هشام بن عمار قال: لفظ جبريل، ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق؛ فسألت أبا عبد الله (ق١٢/أ) فقال: «أعرفه، طياشٌ، قاتله الله، لم يجسر الكرابيسي أن يذكر جبريل ولا محمداً ﷺ، هذا قد تَجَهَّمَ»[2].

وهذا مما يؤخذ على الإمام أحمد، إذ لا يفترق حكم لفظهما، وألفاظ سائر العباد به في هذه المسألة، ولم يكن فيما قيل له عن الشيخ ما يوجب هذا القدح فيه، وهذا الدعاء عليه، فأساء الظن، وأسرف القول فيه، وهو بريء مما ظنه به[3].

قال أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الحافظ: حدثنا عبد الله بن محمد بن منصور البزار هروي معروف، سمعت هشام بن عمار، وبلغه أن ناساً ينسبونه إلى اللفظية، فغضب، وقال: «القرآن كلام الله، وليس بمخلوق، ومن قال: القرآن وقدرة الله أو عزة الله مخلوقة فهو من الكافرين» فقيل له: «ما تقول فيمن قال لفظي بالقرآن مخلوق؟» فقال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ إلى آخرها، ثم قال: «هذا الذي قرأت كلام الله».

ويدل هذا على ما لديه من سعة الفقه، ودقة النظر، فإنه لما قال: «القرآن كلام الله، وليس بمخلوق» أراد كلامه بالمعنى الأخص، وهو الذي بدا من ذاته العلية حين تكلم به، ثم لما قرأ ما قرأ قال هذا الذي قرأت كلام الله، يعني أنه كلامه بالمعنى الأعم الذي يصح على ما بدا منه مبتدأ، وعلى ما يبدو من خلقه

(١) بل تركوه بحجة، وحجتهم ظاهرة، وسبب ذلك تكلمه بكلام موهم صار مدخلاً لعقيدة الجهمية في خلق القرآن، وذكر الإمام أحمد بعض الناس الذين صاروا إلى قول جهم بسبب كلام الكرابيسي، وقد حذر الإمام أحمد من الوقوع في حبائل الجهمية بالألفاظ المحدثة التي يستخدمها الجهمية كعبارة «لفظي بالقرآن مخلوق»، ولكن كابر من كابر، فلم يجد الإمام أحمد وإخوانه من أهل السنة بدًّا من التحذير من هؤلاء اللفظية حماية لعقيدة السلف.

وتحذير الإمام يحيى بن معين نصرة للسنة، وليس تعصباً لفلان، أو حمية لفلان.

(٢) رواه الخلال في السنة(٧/٨٧-٨٨رقم٢١٤٠).

(٣) كلام الإمام أحمد حقٌّ، وكلام هشام بن عمار من كلام الجهمية، ودسائسهم، فلم ينطق أحد من السلف بأن اللفظ بالقرآن مخلوق، فضلاً عن أن يقولوا: إن لفظ محمدﷺ، ولفظ جبريل عليه السلام مخلوقٌ، فهذا غلو من هشام بن عمار، ومبالغة في إظهار مذهب اللفظية، وهو موهم، يدخل فيه: القرآن وهو كلام الله وصفته، وفعل الآدمي.

إذا أدوه، [لأن الكلام ينسب إلى من قاله مبتدئًا، دون من قاله مُؤَدِيًّا، كما تسمع لفظة المحدث، وتقول: هذا حديث الرسول ﷺ، وتسمع لفظ من ينشد الشعر وتقول: هذا كلام لبيد، وشواهده كثيرة][1].

ولم يقل هشام هنا: ليس بمخلوق، لأن الذي يبدو من المؤمنين مخلوق[2]؛ فكان كلامه من أجود ما حفظ عن الأئمة في القرآن رحمه الله تعالى.

وقيل: كان الشافعي [في] [3] هذه المسألة مع أحمد، فروى أبو أحمد بن الحسين بن الحسن الحداد الشافعي في رسالة الاعتقاد له: أخبرنا الحسين بن الحسن بن أحمد بن إبراهيم الطبري، قال: سمعت أحمد بن يوسف الشالنجي يقول: سمعت أبا عبد الله الحسن بن علي القطان يقول: سمعت الشافعي يقول: «من قال: لفظي بالقرآن، أو القرآن بلفظي مخلوق؛ فهو جهمي»[4].

وزعم أبو أحمد: أنه حكي عن علي بن خشرم وأبي زرعة مثل ذلك[5].

ومر ما قيل عن الشافعي من نحو الإمساك عن الكلام في القرآن، ويقال كان إسحاق بن راهوية موافقاً لأحمد في مسألة اللفظ، لما جرى بينه وبين داود بن علي الأصبهاني الظاهري، ولما روى حرب بن إسماعيل الكرماني، قال: سمعت إسحاق بن راهوية، وسئل عن الرجل يقول: «القرآن ليس بمخلوق، وقراءتي إياه مخلوقة، لأني أحكيه»، فقال: «هذا بدعة، لا يُقَارُّ عليها حتى يدع»[6].

لكن قال الذهبي: «أظن إسحاق نفر من قوله: «لأني أحكيه» يعني أنه يشبه كلام من. يخرج قراءة العبد من مسمى القرآن»[7].

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) وهذا غلط من الكنغراوي رحمه الله، لأن الذي يبدو من المؤمن عند قراءته القرآن هو القرآن، الذي هو كلام الله، وهو غير مخلوق، لكن صوت الإنسان، والهواء الصاعد والنازل، وفم الإنسان ولسانه كلها مخلوقة، أما الكلام الذي بدا منه وقرأه هو كلام الله.

(٣) زيادة لاستقامة السياق.

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٢/٣٥٤رقم٥٩٩).

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٢/٣٥٤).

(٦) رواه حرب في مسائله(٣/١١٤١رقم١٨٣٨)، والخلال في السنة(٧/٨٨رقم٢١٤١)، واللالكائي(٢/٣٥٦رقم ٦٠٤). وفي آخره عندهم: «حتى يرجع ويدع قوله هذا» وهو صحيح عن إسحاق.

(٧) العلو (ص/١٩٣).

***

قصة داود الظاهري

وكان من قصة داود الظاهري ما ذكره أبو بكر محمد بن يحيى بن سليمان المروزي الوراق، صاحب أحمد: حدثنا محمد بن إبراهيم النيسابوري: أن إسحاق بن راهويه لما سمع كلام داود في بيته؛ وثب، وضربه، وأنكر عليه.

وقال المروزي: «كان داود قد خرج إلى ابن راهويه؛ فتكلم بكلام شهد عليه اثنان أنه قال: القرآن محدث»[1].

وقال محمد بن الحسين بن صبيح: سمعت داود يقول: «القرآن محدث، ولفظي بالقرآن مخلوق»[2].

وقال سعيد بن عمرو البرذعي: «كنا عند أبي زرعة؛ فقال عبد الرحمن بن خراش: داود كافر»، ثم قال أبو زرعة: «من كان عنده علم، فلم يضن، ولم يقتصر عليه، والتجأ إلى الكلام فما في يدك منه شيء، هذا الشافعي لا أعلم تكلم بشيء من هذا الفضول الذي قد أحدثوه، لا أرى امتنع من ذلك إلا ديانة، ترى داود لو اقتصر على ما يقتصر عليه أهل العلم لظننت أنه يكمد أهل البدع، لما عنده من البيان والآلة، لكنه تعدى.

لقد قدم من نيسابور، فكتب إليّ محمد بن رافع، ومحمد بن يحيى، وعمر بن زرارة، وحسين بن منصور، وجماعة بما أحدث هناك، فكتمت ذلك خوفاً من عواقبه، فقدم بغداد؛ فكلَّم صالح بن أحمد أن يتلطف له في الاستئذان على أبيه؛ فقال: «هذا كتب إلي محمد بن يحيى: أنه زعم أن القرآن محدث، فلا يقربني»؛ فقيل: «يا أبا عبد الله، إنه يتنصل من هذا، وينكره»؛ فقال: «محمد بن يحيى أصدق منه»[3].

وقال الحسين بن إسماعيل المحاملي: «كان داود جاهلاً بالكلام»[4].

وقال «وراقُ داودَ»؛ الحسينُ بن عبد الله بن شاكر السمرقندي: قال داود: «أما الذي في اللوح المحفوظ فغير مخلوق، وأما الذي بين المصاحف فمخلوق»[5].

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ٣٧٤)، وسير أعلام النبلاء(١٣/١٠٣).

(٢) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام(٢٠/٩٣).

(٣) سؤالات البرذعي لأبي زرعة(ص/٥٥١-٥٥٥).

(٤) تاريخ بغداد(٨/٣٧٤).

(٥) المصدر السابق(٨/٣٧٤).

وقال الذهبي: «هذا أدل شيء على جهله بالكلام؛ فإن جماهيرهم ما فرقوا بين الذي في اللوح، وبين الذي بين المصاحف؛ فإن الحدث لازم لهذا وهذا، وإنما يقولون: القائم بذاته المقدسة غير مخلوق؛ لأنه من علمه تعالى، والمنزل إلينا محدث»[1].

قلت: أُتِيَ داودُ من قلة الفقه، وحرمانه بركة أهله، فلم يميز بين الكلام والنقوش، وأراد أن الذي في اللوح ليس يضعه مخلوق.

***

مسألة اللفظ بالقرآن

وقد اختلفت الروايات في هذه المسألة عن أحمد، واختلف أصحابه فيها.

فقال ابنه عبد الله: سألت أبي؛ ما تقول في رجل قال: (ق١٢/ب) «التلاوة مخلوقة، وألفاظنا بالقرآن مخلوقة، والقرآن كلام الله ليس بمخلوق؟»، قال: «هذا كلام الجهمية، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ[2] أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وقال النبي ﷺ: «إن هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس»[3]»[4].

فأشار أحمد إلى أن اسم القرآن يَعُمُّهَا، وأراد الرد على من يخرجها من مسماه، وأصاب في ذلك، لكن أخطأ في إطلاقه (المنع) لمن قال: تلاوتنا بالقرآن مخلوقة (...)[5] الحنابلة لكلامه هذا، وصاروا يمتنعون أن يقولوا: الصلاة مخلوقة؛ لأنها تشتمل على التلاوة، وينكرون على من قال: «الإيمان غير مخلوق» بكلام الشكية يقولون: الصلاة من الإيمان.

قال عبد الله: وكان أبي يكره أن يتكلم في اللفظ بشيء أن يقال: مخلوق، أو غير مخلوق.

وذكر ابن جرير الطبري في كتاب صريح السنة: أنه سمع غير واحد من أصحابه، يذكر عن أحمد، أنه قال: «من قال: «لفظي بالقرآن مخلوق» فهو جهمي، ومن قال: «غير مخلوق» فهو مبتدع»[6].

وعلق أبو بكر البيهقي عن عبد الله أنه قال: سمعت أبي يقول: «من قال لفظي بالقرآن مخلوق-يريد به القرآن- فهو كافر»[1].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٣/٢١).

(٢) في الأصل:فإن، وهو خطأ.

(٣) رواه مسلم في صحيحه(١/٣٨١رقم٥٣٧) عن معاوية بن الحكم رضي الله عنه.

(٤) السنة لعبد الله بن أحمد(١/ ١٦٣رقم١٧٨).

(٥) طمس مقدار كلمتين.

(٦) صريح السنة(ص/٢٦).

وروى البيهقي: أنبأنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب، سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: سمعت أبا محمد فوران يقول: «جاءني ابن شداد برقعة، فيها مسائل، وفيها: أن لفظي بالقرآن غير محلوق، فدفعتها إلى أبي بكر المروذي، فقلت له: اذهب بها إلى أبي عبد الله –يعني أحمد–، وأخبره أن ابن شداد هاهنا، وهذه الرقعة قد جاء بها، فما كرهت منها وأنكرته فاضرب عليه، فجاءني بالرقعة، وقد ضرب على موضع: «لفظي بالقرآن غير مخلوق»، وكتب: «القرآن حيث تصرف غير مخلوق»[2].

وكذلك نقل صالح بن أحمد، وأبو بكر المروذي، وأبو بكر محمد بن إسحاق الصاغاني، وغيرهم من أصحاب أحمد، عنه: أنه كره أن يقال في لفظ القارئ مخلوق، أو غير مخلوق، وهو مشهور عنه في قصة أبي طالب[3].

وقد صنف أبو بكر المروذي فيه كتاباً، واختاره أبو بكر الخلال في كتاب السنة له[4]، واختاره أبو محمد بن قتيبة، وصنف فيه كتاباً كذلك[5].

[وقال أبو بكر ابن أبي داود:

ولا تقل القرآن خلق قراءته فإن كلام الله بالفظ يوضح[6].

وقال يحيى بن أبي طالب: «من قال: القرآن غير مخلوق؛ فهو كافر، ومن قال: الإيمان غير مخلوق ؛فهو مبتدع][7].

وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقي: قال لي أحمد: «اللفظية إنما يدورون على كلام جهم، يزعمون أن جبريل إنما جاء بشيء مخلوق»[8] .

---

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٢٠رقم٥٩٠)، وفي الاعتقاد(ص/١١٠) بسند صحيح عن عبدالله بن أحمد به.

(٢) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٨رقم٥٨٧)

(٣) السنة للخلال(٧/٩٣-٩٩رقم٢١٥٣، -٢١٥٩)

(٤) السنة للخلال-الجزء السابع(ص/٩١) وبوب عليه بقوله: «الإنكار على من قال بضد ذلك وما احتج عليه به أبو عبدالله» ويعني بقوله بضد ذلك: أي بضد من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فيقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق.

(٥) وسماه: «الاختلاف في اللفظ، والرد على الجهمية والمشبهة»، وهو مطبوع.

(٦) في المنظومة الحائية. البيت الخامس. انظر: سير أعلام النبلاء(١٣/٢٣٤).

(٧) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٨) رواه ابن بطة في الإبانة(١/ ٣٣٢رقم١٣٢)، وذكره الذهبي في العلو للعلي الغفار(ص/١٧٧رقم٤٨١).

وصنف أبو نصر السجزي كتابه المعروف بالإبانة في هذه المسألة، واستظهر فيه أن أحمد كان يقول: «لفظي بالقرآن غير مخلوق»، وأنه رجع إلى ذلك[١].

وقال أبو الفرج ابن الجوزي: أخبرنا المحمدان ابن المبارك وابن ناصر، قالا: حدثنا أحمد بن الحسن المعدل، حدثنا المبارك بن عبد الجبار، وأحمد بن المظفر التَّمَّار، قالا: أخبرنا عبد العزيز بن علي القرابيسي[٢]، حدثنا حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الحافظ، حدثنا الحسن بن إسماعيل الربعي، قال: قال لي أحمد: «والقرآن كلام الله، غير مخلوق من حيث تلي»[٣].

وقال: أنا أبو البركات بن علي البزاز، أخبرنا أحمد بن علي الطريثي، حدثنا هبة الله بن الحسن الطبري ح.

وأخبرنا محمد بن ناصر الحافظ، حدثنا أحمد بن الحسن الفقية، قالا: حدثنا علي بن محمد، حدثنا سليمان المنقري، حدثنا عبدوس بن مالك العطار، سمعت أحمد بن حنبل يقول: «والقرآن كلام الله، وليس بمخلوق، ولا نضعف أن نقول: ليس بمخلوق؛ فإن كلام الله سبحانه ليس ببائن منه، وليس منه شيء مخلوق، وإياك ومناظرة من أحدث فيه، ومن قال باللفظ وغيره، ومن وقف فيه فقال: لا أدري مخلوق، ولا ليس بمخلوق؛ فهذا صاحب بدعة، مثل من قال: هو مخلوق ، وإنما هو كلام الله ﷻ، وليس بمخلوق»[٤].

وقال: أخبرنا عبد الملك بن أبي القاسم، حدثنا عبد الله بن محمد الأنصاري، حدثنا أبو يعقوب الحافظ، حدثنا محمد بن أحمد بن الفضل، حدثنا أبو عبد الله محمد بن بشر بن بكر، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد البردعي التميمي قال: «لما أشكل على مسدد أمر الفتنة، فذكر كلاماً فيه: أنه كتب إليه أحمد، وكان فيما كتب: «وما تكلم الله تعالى به فليس بمخلوق، وما أخبر به عن القرون الماضية فغير مخلوق، وما في اللوح المحفوظ فغير مخلوق، ومن

---

(١) وهذا غلط من السجزي رحمه الله، فالواقع أن الإمام أحمد أنكر قول «لفظي بالقرآن غير مخلوق»، وسبق ذكر أقواله في ذلك، وإنكاره على أبي طالب، وتصنيف المروذي كتاباً في بيان هذا الأمر، وهو تلميذ أبي عبدالله، ولازمه حتى مات، فكيف يصح أن يقال: رجع عنه الإمام أحمد، ولا يعلمه أخص تلامذته،وأقرب الناس إليه؟!!

(٢) في المطبوع من مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: القرميسيني.

(٣) رواه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة(١/١٣٠)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد(ص/٢٤١).

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(١/١٥٦)، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة(١/٢٤١) وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد(ص/٢٢٩-٢٣٠)

قال: مخلوق؛ فهو كافر بالله ﷻ، ومن لم يكفرهم؛ فهو كافر»[1]، ولا يصح هذا عن أحمد، وليس أبو بكر البردعي من أصحابه المعروفين.

ونقل صاحب الغنية الجيلاني، عن أحمد أنه قال في رسالته إلى أهل نيسابور وجرجان: «ومن قال: إن حروف التهجي محدثة؛ فهو كافر بالله ﷻ، ولما قيل له إن فلاناً يقول إن الله تعالى لما خلق الحروف انضمت اللام وانتصبت الألف، فقال: لا أسجد، حتى أومر، فقال أحمد: هذا كفر من قائله»[2].

وقال صفي الدين البخاري النابلسي الحنفي الأثري العلامة، في كتابه في «ذكر ما جاء عن أحمد في مسألة الحرف والصوت»: «حدَّث أبو طالب: قال: جاء كتاب من طرسوس أن السري السقطي قال: «لما خلق الله تعالى الحروف سجدت إلا الألف» فذكر مثله، وقال[3] هذا إسناد صحيح»[4].

قلت: إنما كفره لإطلاقه القول بخلق الحروف، ومعلوم أن القرآن يتألف منها، وأن من قال: إنها محدثة، وأنكر أنها بدت من الله تعالى (ق١٣/أ)؛ فقد جعل القرآن مخلوقاً، وأنكر أنه من كلامه؛ فهو من سقطات السقطي وهفواته، وأرجو أنه لم يتعمد ذلك، وإنما يتكلم في أشكال الحروف، فأراد أن يقول: رسم الألف مذ خلق كهيأة القائم، ولا ينبغي له أن يرسم في صورة الساجد، إلا أن يؤمر، ولا يؤمر، فيذهب لينشئ نكتة، فوقع في بدعة.

وحكى بعض أهل الكلام الجهمية عن أحمد وذويه: أن صوت القارئ، ومداد المصاحف؛ قديم، وهو كذب مفترى، كما قاله شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية[5] وغيره، لم يقله أحمد، ولا أحد من علماء المسلمين.

عبارة: لفظي بالقرآن غير مخلوق

نعم، قال أحمد في إحدى الروايتين عنه: «لفظي بالقرآن غير مخلوق»[1].

---

(١) رواه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة(١/٣٤١)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد(ص/٢٢٤).

قال شيخ الإسلام -كما في مجموع الفتاوى(٥/ ٣٩٦)-: «وأما رسالة أحمد بن حنبل إلى مسدد بن مسرهد، فهي مشهورة عند أهل الحديث والسنة، من أصحاب أحمد وغيرهم، تلقوها بالقبول، وقد ذكرها أبو عبد الله ابن بطة في كتاب "الإبانة"، واعتمد عليها غير واحد كالقاضي أبي يعلى وكتبها بخطه».

(٢) الغنية(١/٩٢).

(٣) أي صفي الدين.

(٤) انظر: جلاء العينين في محاكمة الاحمدين (١/ ٣٤٥)، وقد ذكر قصة سري السقطي شيخ الإسلام في الاستقامة(١/٢٠١-٢٠٥)، وانظر: مجموع الفتاوى(١٢/٨٥).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى(٣/٢٠٨).

وقاله أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، وأبو جعفر محمد بن داود المصيصي، وأبو عبد الله ابن منده الأصبهاني[٢] وأهل بيته، وهو اختيار أبي عبد الله بن حامد، وأبي إسماعيل الهكاري، وأبي يعقوب الفرات (الهروي)، وغيرهم من الحنابلة[٣].

لكن لم يقصدوا إلى حكم أصواتهم، بل يعنون (مطلق) (اللفظ) غير مخلوق النوع أول ما وجد، وأول ما سمعه من الله تعالى، وهذا ما روى أبو محمد بن أبي حاتم، عن أبيه، وعن أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي أنهما قالا: «القرآن غير مخلوق بجميع جهاته»[٤].

وروى[٥] الحافظ الذهبي في كتاب العلو: عن محمد بن يحيى بن عبد الله بن فارس الذهلي، أنه قال: «القرآن غير مخلوق بجميع جهاته، وحيث تصرف، ولا نرى الكلام فيما أحدثوه وتكلموا في الأصوات، والأقلام، والحبر، والورق، وما أحدثوا من المِتْلِي والمِتْلَي، والمِقْرِي والمِقْرَي، فكل هذا عندنا بدعة، من زعم أن القرآن محدث؛ فهو عندنا جهمي»[٦].

لكن لم يخل كلامهم من الخطأ للفرق البين بين الصوت المخلوق، الذي يبدو (...) [٧]، يعمها اسم كلام الله، (...) [٨] كما يذكر عن محمد بن المروزي وغيره، (...)[٩].

تحرير مذهب الإمام البخاري في اللفظ بالقرآن

قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الجامع الصحيح في كتابه خلق أفعال العباد (...)[١٠] إلى مذهب الإمام أحمد في القرآن، وقال: «فأما ما احتج به الفريقان

---

(١) هذه الرواية نقلها أبو طاهر بن أبي عبيد المديني عن بديل بن محمد بن أسد، وإبراهيم بن سعيد الجهوري عن الإمام أحمد به، رواه أبو نصر السجزي -كما ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة(١/١٢٠)-، وابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب(١٠/٤٤٩٤)، وهي رواية منكرة، وفيها مجاهيل منهم أبو طاهر بن أبي عبيدالله المدني.

(٢) الإمام الحافظ الجوال محدث الإسلام أبو عبد الله محمد بن المحدث أبي يعقوب إسحاق بن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يحيى بن منده **العبدي الأصبهاني الحافظ صاحب التصانيف**. توفي سنة: ٣٩٥هـ سير أعلام النبلاء (١٧/٢٨).

(٣) قال الحافظ ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة(٢/٢٢٨) في ترجمة عثمان بن مرزوق: «هذا القول يقوله طائفة من أصحابنا، وربما نسبوه إلى الإمام أحمد، والصحيح الصريح عن أحمد : أنه كان يبدع قائل ذلك».

(٤) رواه اللالكائي(١/١٧٦رقم٣٢١)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١٢٦)، والذهبي في العلو(ص/١٨٨رقم٥٠٣)

(٥) هكذا قرأتها بسبب الطمس وقد تكون عبارة أخرى في معناها.

(٦) العلو(ص/١٨٦رقم٤٩٨).

(٧) طمس نحو نصف سطر.

(٨) طمس يزيد عن سطر.

(٩) طمس نحو أربع كلمات.

(١٠) طمس نحو أربع كلمات.

لمذهب أحمد، ويدعيه كل لنفسه؛ فليس بثابت كثير من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقة مذهبه، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم: أن كلام الله غير مخلوق، وما سواه مخلوق، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنبوا أهل الكلام والخوض والتنازع، إلا فيما جاء به العلم، وبينه رسول الله ﷺ»[1].

وكان ممن أخذ عن الإمام محمد ين يحيى الذهلي، وروى عنه في الصحيح ينسبه إلى جديه عبد الله وخالد، يدلسه[2] لما وقع بينهما.

قال أبو الفضل أحمد بن سلمة الحافظ وغيره: «سئل محمد بن إسماعيل البخاري عن القرآن فقال: «كلام الله» فقالوا: «كيف يتصرف؟» فقال: «والقرآن يتصرف بالألسنة؟!»، فأخبر محمد بن يحيى الذهلي؛ فقال: «من أتى مجلسه فلا يأتني»؛ فقام مسلم بن الحجاج من المجلس، وخرج محمد بن إسماعيل إلى بخارى.

وكتب الذهلي إلى خالد أميرها، وإلى شيوخها، منهم حريث الفقيه؛ فهمّ خالد به، وكان بين محمد بن إسماعيل وبين الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي حفص البخاري المعروف بأبي حفص الصغير مودّة، لما ترافقا في طلب الحديث مدة؛ فكفهم عنه، وأخرجه إلى بعض رباطات بخارى[3].

[وذكر عن أبي حامد بن الشرقي قال: حضرت مجلس محمد بن يحيى الذهلي، فقال: «ألا من قال لفظي بالقرآن مخلوق؛ فلا يحضر مجلسنا»، فقام مسلم بن الحجاج من المجلس، حكاه البيهقي (...)][4].

(١) خلق أفعال العباد(ص/٦٢).

(٢) يعني تدليس الشيوخ، ولا ينبغي أن يقال تلطفاً مع الأئمة.

(٣) ذكر هذه الحكاية الذهبي في سير أعلام النبلاء(٦١٧/١٢) وإسنادها صحيح إلى أحمد بن سلمة.

(٤) ما بين المعقوفين من الهامش.

وهي معروفة متواترة، وهذا ما قيل: إنه قال الإيمان مخلوق كما ذكر أبو الوجد الكردي[١] في فتاواه، عن محمد بن الفضل الكماري[٢]، قال وقعت هذه المسألة بفرغانة وأتي منها بمحضر إلى بخارى واتفقوا أنه غير مخلوق والقائل بخلقه كافر، وأخرج صاحب الجامع الإمام البخاري من بخارى بسببه، والظاهر أنه سكن مدة بفرغانة، وظهر منه ما ظهر هناك، ثم قدم بخارى فأخرج منها، ويحتمل أنه ظهر الذي ظهر منه بفرغانه بعد إخراجه من بخارى، وصنف كتاب الأفعال، وسائر ما صنف بعد إخراجه منها.

وكان أبو زرعة الرازي من شيوخ مسلم، ويعيب عليه ميله إلى البخاري، وقيامه من مجلس الذهلي.

قال الحاكم أبو عبد الله بن البيع: سمعت أبا عمرو بن أبي جعفر يقول: سمعت أبا قريش الحافظ يقول: «كنت عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه، وجلس ساعة، وتذاكرا، فلما قام قلت له: «هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح»؛ فقال أبو زرعة: «فلم ترك الباقي؟»، ثم قال: «ليس لهذا عقل، لو دارى محمد ين يحيى لصار رجلاً»[٣].

وهذا مع ما علم من تقدم مسلم في العلم، وما جاء عن أبي زرعة وأبي حاتم من تقديمهما إياه على أقرانه في معرفة الصحيح.

[ويقال: كان الحسين بن محمد النيسابوري القباني الحافظ، يميل إلى قوله أيضاً، قال أبو نصر الكلاباذي: «بلغني أنه كان يلزم البخاري، ويهوى هويه، لما وقع له بنيسابور»[٤]][٥].

---

(١) الكردري: محمد بن محمد بن عبد الستار العمادي حافظ الدين شمس الأئمة أبو الوجد الكردي الفقيه الحنفي ولد سنة ٥٥٩ وتوفي ببخاري سنة ٦٤٢ اثنتين وأربعين وستمائة. له من الكتب تأسيس القواعد في عصمة الأنبياء. الرد والانتصار لأبي حنيفة إمام فقهاء الأمصار. الفوائد المنفية في الذب عن أبي حنيفة. كتاب في حل مشكلات القدوري. هدية العارفين (٢/ ١٢٢).

(٢) محمد بن الفضل الكماري الفضلى أبو بكر الحنفي المتوفى سنة ٣٨١ إحدى وثمانين وثلاثمائة. من تصانيفه الفوائد في الفقه. هدية العارفين(٢/٥٢).

(٣) تاريخ دمشق(٥٨/٩٣)، وتهذيب الكمال(٢٦/٦٢٧).

(٤) رجال صحيح البخاري لأبي نصر الكلاباذي(١/١٧٥)، ونقله: أبو علي الجياني في تقييد المهمل وتمييز المشكل(ص/٣٨٣)، والباجي في التعديل والتجريح(٢/٤٩٨)، والمزي في تهذيب الكمال(٦/٤٧٧)، وغيرهم.

(٥) ما بين المعقوفين من الهامش.

واختلف الناس في مذهب صاحبهما البخاري في القرآن؛ لأنه ربما كتمه يتقي الناس، أومأ إلى بعضه في آخر الصحيح، ولم يفصح به، وأكثر ما تجاهر به في كتاب «أفعال العباد»، ويتلطف في الدعوة إليه بعبارات يخفى مقصودها على كثير من الناس والعامة، [(..قال) أبو الفضل بن حجر في فتح الباري: وقد ثبت عنه أنه قال: «من نقل عني أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فقد كذب، وإنما قلت: أفعال العبد مخلوقة»][1].

والذي يتبن من عامة أقواله ومجموعها: أنه كان يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق»، ولا يلفظ به، (مؤلف من الحروف وهو بصوت تكلم به الله تعالى) [2]، ويسمع منه، وكل ما يبدو من الخلق إذا قرؤوه مما يعبر عنه بـ«الكلام، والقول، والنظم، (ق١٣/ب) واللفظ»، ويعبر عنه بـ«القراءة، والتلاوة»؛ فهو مخلوق، وليس من مُسَمَّى القرآن، ولا يُسَمى كلام الله اللهم إلا مجازاً[3].

وحاول الحجة في قول عمر ﷺ: «أُبَيٌّ أقرؤنا، وإنا لندع كثيرًا من لَحْنِ أُبَيّ»[4] ، وذكر حديث مُرَّةَ[5]: أتيت منزل ابن مسعود أطلبه، فقيل لي: هو عند أبي موسى، فأتيت أبا موسى، فإذا[6] هو وحذيفة ﷺ، وهو يقول لحذيفة: «إنك صاحب الحديث»، قال: «أجل، «أجل، وكرهت أن يقال: قراءة فلان، وتلاوة فلان»[7]، قال: «فبَيَّنَ أن قراءة القارئ سوى القرآن»[8].

وفيه ما ليس يخفى، أنها إذا صحت كانت من مسمى القرآن.

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) ما بين القوسين فيه كلام غير واضح، ولعل ما كتبته هو الصواب.

(٣) الإمام البخاري لا يعارض تسميته قرآناً، ولا يعارض أنه كلام الله، لكن يتكلم عن مجموع ما يخرج من العبد من الحركات والسكنات التي تكون بتأثير الهواء، والفم واللسان والأسنان، وهذه كلها تقوم بالعبد، وهي فعله، وهي مخلوقة، وأما القرآن المتلو المقروء فهو عند الإمام البخاري كلام الله على الحقيقة.

(٤) صحيح البخاري(٤/١٩١٣رقم٤٧١٩)، وعلَّقه في خلق أفعال العباد(ص/٨٠).

(٥) مُرَّة بن شراحيل الهَمْدَانِي، أبو إسماعيل الكوفي، هو الذي يقال له: مرة الطيب، ثقة، عابد. مات سنة ٧٦هـ، وقيل بعد ذلك. تقريب التهذيب(ص/٥٢٥).

(٦) في الأصل: فإذ، والمثبت من: خلق أفعال العباد.

(٧) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٨٧)، وابن أبي داود في المصاحف(١/٧١رقم٤٨) وسنده صحيح.

(٨) خلق أفعال العباد(ص/٨٧).

قال: «فإن احتج محتج فقال: قد روي: «أن فضل كلام الله على سائر الكلام، كفضل الله على خلقه»[1]، قيل له: لو صح هذا الكلام لم يكن فيه حجة، أنه قال: «كلام الله»، ولم يقل: «قول العباد» من المؤمنين، والمنافقين، وأهل الكتاب الذين يقرؤون».

قال: «فإن قال: فإن لم يكن الذي يتكلم به العبد قرآناً؛ لم تجز صلاته، قيل له قال النبي ﷺ: «لا صلاة إلا بقراءة»[2]، قال البخاري: «القراءة هي التلاوة، والتلاوة غير المتلو»، وقد بينه أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «اقرؤوا إن شئتم، يقول العبد: الحمد لله رب العالمين؛ فيقول الله: «حمدني عبدي» ، يقول العبد: «الرحمن الرحيم»، يقول الله عز وجل: «أثنى عليّ عبدي»، يقول العبد: «مالك يوم الدين»، يقول الله: «مجدني عبدي»، يقول الله العبد: «إياك نعبد وإياك نستعين»، يقول الله: «هذه الآية بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل»[3]، قال: «فبَيَّن أن سؤال العبد غير ما يعطيه الله للعبد، وأن قول العبد» يعني السموع منه في قراءته لهذه الآيات، «غير كلام الله».

قال: «فالقراءة لا تكون إلا من الناس، وقد تكلم الله بالقرآن من قبل، وكلامه قبل خلقه».

قال: «وليس لأحد أن يشرع في أمر الله عز وجل من غير علم[4]، كما زعم بعضهم أن القرآن بألفاظنا، وألفاظنا به شيء واحد، والتلاوة هي المتلو، والقراءة هي المقروء؛ فقيل له: إن التلاوة فعل التالي، وعمل القارئ، فرجع، وقال: ظننتهما مصدرين، فقيل له: هلا أمسكت كما أمسك كثير من أصحابك»[5].

لا أدري من أراد البخاري هنا من أصحاب الحديث، وأنت خبير أنهما إذا كانا فعل التالي، وعمل القارئ كانا مصدرين، وإن أريد بهما الحاصل بالمصدر؛ فإنه لا يتحقق بدون

(١) رواه الدارمي في سننه(٢/٥٣٣رقم٣٣٥٦)، والترمذي في سننه(٥/١٨٤رقم٢٩٢٦)، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/١٥٩، ١٨٦رقم٢٨٦، ٣٣٩)، وابن حبان في المجروحين(٢/٢٧٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٥/١٠٦)، والبيهقي في شعب الإيمان(٢/٣٥٣رقم٢٠١٥)، وفي الاعتقاد(ص/١٠١) وغيرهم من طريق محمد بن الحسن الهمداني، عن عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به. ومحمد بن الحسن الهمداني: متروك، وعطية العوفي: ضعيف. وله شواهد لكنها كلها واهية. انظر: الضعيفة للشيخ الألباني(٣/ ٥٠٦رقم١٣٣٥).

(٢) رواه مسلم في صحيحه(١/٢٩٧رقم٣٩٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم في صحيحه(١/٢٩٦رقم٣٩٥).

(٤) في خلق أفعال العباد: بغير علم.

(٥) خلق أفعال العباد(ص/١٠٥).

تحقق المصدر، ولا يزيد وجوده في الخارج على وجود المسموع من صاحب المصدر، وهو قرآن لا شك فيه.

وذكر حديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، وقال: «إنما قال النبي ﷺ: «لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة»[(١)] فأفصح أن قراءة القارئ، وتلاوته؛ غير المقروء، المتلو؛ فأخطأ فيما ادعاه على النبي ﷺ، إذ لم يكن في حديثه ما يشعر بتلك المغايرة بين القراءة والمقروء، ولم يكن المصلي قارئاً بفاتحة الكتاب إلا إذا كان الخارج من فيه، المسموع منه؛ الفاتحة، كما أنه لا يقال للرجل أنه أنشد شعر حسان؛ إلا إذا كان الذي نطق به، وسمع منه؛ شعر حسان، ونظائره كثيرة، ولا اختلاف فيه بين أهل العلم العارفين باللغة، إلا أنه استعجم على البخاري، وظنهم يكونون معه، ويشهدون له، حتى نسب من اعترض عليه إلى العجمة، وقال: «فما تحملنا على كثرة الإيضاح والشرح، إلا معرفتنا بعجمة كثير من الناس».

ثم قال: «وأما قوله: «فهل يرجع إلى الله إلا باللفظ الذي تلفظ به، فإن كان الذي تلفظ به قرآناً؛ فهو كلام الله» قيل له: ما قولك: «تلفظ به؟» فإن «اللفظ» غير «الذي تلفظ به»، لأنك تلفظت بـ«الله»، وليس «الله» هو لفظك، وكذلك تلفظ بصفة الله، بقول الله، وليس قولك: «الله» هو الصفة، وإنما تصف الموصوف»[(٢)].

وهذا من عجائب ما وقع للحافظ، ويدخل في مسمى المغْلَطَة، وإن لم يقصدها، ومعلوم أن اللفظ هو الذي تلفظ به، ولا يقال: تلفظت بالله؛ إلا إذا أريد اللفظ.

وكذلك قولك: تلفظ بصفة الله، بخلاف قولك: تلفظ بقول الله؛ فإنه لم يجب أن يراد به هذا اللفظ، بل يراد به مدلوله من كتاب الله ﷻ؛ فإن القول والكلام ينسب إلى من قاله مبتدئًا، ويعم ما قاله غيره مؤدياً، كما تقدم بيانه.

قال: «ففي قولك: تلفظ به، وتقرأ القرآن؛ دليل بيِّن أنه غير القراءة، كما تقول: قرأت بقراءة عاصم، وقراءتك على قراءة عاصم، لا أن لفظك وكلامك كلام عاصم بعينه»[(٣)].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه(١/٢٦٣رقم٧٢٣)، ومسلم في صحيحه(١/٢٩٥رقم٣٩٤) عن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ عن النبي ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لم يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

(٢) خلق أفعال العباد(ص/١٠٧-١٠٨).

(٣) المصدر السابق(ص/١٠٨).

وهذا مَغْلَطِيٌّ أيضاً؛ لأنه لم يكن غير القراءة، إلا إذا أريد بها المصدر، وأريد به الحاصل(..)،(ق ١٤/أ) وكُلٌّ يَعُمه ويصدق عليه اسم القرآن، وكلٌّ كلام الله، لا كلامك، ولا كلام عاصم.

قال: «وقال أحمد رحمه الله: «لا يعجبني قراءة حمزة»[(١)]، ولا يقال: لا يعجبني القرآن، حتى قال بعضهم: من قرأ بقراءة حمزة أعاد الصلاة»[(٢)].

وهذا من الاحتجاج بالمردود[(٣)]، لما انعقد الإجماع من أهل المعرفة على ثبوت قراءة حمزة، والإنكار على من يتكلم فيها، كما ذكره الذهبي وغيره[(٤)].

فلا ينبغي أن يقال: لا يعجبني قراءة حمزة، أو قراءة يعقوب مَثَلاً، كما لا يجوز أن يقال: لا يعجبني القرآن؛ لأنها لا تفترق عنه، وإنما أضيفت القراءات إلى أصحابها؛ لأنها يراد بها القرآن بالحروف والوجوه، التي اختصوا بها، ويراد بها نفس تلك الحروف، والوجوه.

وهي إذا صحت بشروطها كما في هاتين القراءتين، وسائر العشر[(٥)]؛ كانت من القرآن، وصدق اسم القرآن على تلك القراءة، لا اختلاف بين أهل العلم في ذلك، وإنما يمكن أن يقال لا يعجبني قراءة فلان؛ إذا أريد بها ما لم يصح قرآناً، مما اختص به أصحاب الشواذ[(٦)]، وأين هذا من موضع البحث هنا؟!

وقد اختلف أهل العلم والفقه في أمر القراءات: فقال أبو الليث السمرقندي الفقيه في البستان: «اختلف الناس في الآية التي قرئت بقراءتين، قال بعضهم: بأن الله تعالى قرأ بقراءة واحدة، إلا أنه قد أذن بأن يقرأ بقراءتين، وقال بعضهم: إن الله تعالى قال بهما جميعاً، الذي صَحَّ عندنا –والله أعلم– أنه لو كان لكل قراءة تفسير بخلاف تفسير القراءة الأخرى فقد قال بهما جميعاً، فصارت القراءتان بمنزلة آيتين، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾

---

(١) انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي(١/١١٦).

(٢) خلق أفعال العباد(ص/١٠٨).

(٣) احتاج الإمام البخاري ليس لتصحيح قول من يقول بكراهة أو حرمة قراءة حمزة، حتى يقال: إنه احتجاج بالمردود، لأنه احتج بالعبارة التي أطلقها بعض العلماء وهو الإمام أحمد، فهل أرادوا: لا يعجبهم كلام الله؟! فهو يدلل على مخالفيه بكلام الإمام أحمد الذي هو قدوة الجميع في مسألة اللفظ وغيرها من مسائل المعتقد التي بينها وجلاها هذا الإمام الجبل رحمه الله.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٢/٣٧٨)، و تهذيب التهذيب(٣/٢٤).

(٥) أي القراءات العشر وهي: القراءات السبعية: قراءة: عاصم، ونافع، والكسائي، وأبي عامر، وابن عمرو، وابن كثير، وحمزة، وتتمة العشرة: قراءة: أبي جعفر، ويعقوب، وخلف. انظر: النشر في القراءات العشر.

(٦) أي الذين لم تتواتر قراءتهم.

[البقرة:٢٢٢]، وكذلك كل ما كان نحو هذا، وأما إذا كانت القراءتان تفسيرهما واحداً، مثل: ﴿ٱلْبُيُوتَ ﴾، و﴿البِيُوت﴾، ومثل: ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ ﴾، و﴿المحصِنات﴾ بالفتح والكسر؛ فإنما قال بأحدهما، وأجاز القراءة بهما لكل قبيلةٍ، على ما تَعَوَّد به لسانهم»[١].

فتأمل فيما اختلفوا فيه، وما اتفقوا عليه، من أن الله تعالى قرأ بإحدى الآيتين، أو بهما جميعاً، وهذا أحق أن يحتج به مما استشهد به البخاري من الأقوال المردودة على قائليها.

وذكر قول من احتج بقول الله سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، واختبط في جوابه قال: «قيل له: إنما يقال: حتى يسمع كلام الله سبحانه، لا كلامك، ونغمتك، ولحنك»[٢].

وهذا ليس معناه إلا الإقرار بأن الذي يسمعه من القراءة كلام الله، وأخشى أن تكون النسخة سقط منها شيء، أو وقع فيه تقديم وتأخير، فإنه أشبه بتمام حجة خصمه منه بجوابه.

قال: «وإن ادعيت أنك تسمع الناس كلام الله، كما أسمع الله كلامه لموسى، قال له: ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾[طه:١٢]؛ فهذا دعوى الربوبية، إذا لم تميّز بين قراءتك، وبين كلام الله»[٣].

وفيه: أنه لا يَدَّعِي ذلك، ويميز بين قراءته وبين كلام الله الذي يسمع من ذاته العلية، لكن يقول: قراءته يصدق عليها اسم كلام الله أيضاً، ويعَمُّها، وأوقعها الله عليها في كتابه، وأين جواب هذا إلا أن يتمحل ادعاء المجاز.

وذكر حديث النبي ﷺ : «بينما أنا في الجنة سمعت صوت رجل بالقرآن»[٤]، فبَيَّن أن الصوت غير القرآن[٥]، وهذا تَقَوُّلٌ على النبي ﷺ، لا يجوز، وحاشاه أن يقول للصوت بالقرآن غيره؛ فإن الصوت الذي يبدو من المتكلم والقارئ حرفاً حرفاً على نظم القرآن؛ قرآنٌ بلا ريب، ولا يفترقان، إلا في الاعتبار إن قصدت إلى خصوص المتكلم والقارئ، وخصوص ما له من النغمة ونحوها؛ عبرت عنه بالصوت، وإن قصدت إلى ذلك، وإلى صوت النظم معه؛ عَبَّرت عنه

---

(١) بستان العارفين(ص/٣٢٧).

(٢) خلق أفعال العباد(ص/١٠٨).

(٣) المصدر السابق(ص/١٠٨).

(٤) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/١٠٩)، والنسائي في السنن الكبرى(٥/٦٥رقم٨٢٣٤)، والطبراني في الأوسط(٥/٣٦رقم٤٦٠٥)، والدارقطني في العلل(٩/١٥٦)، والبيهقي في شعب الإيمان(٦/١٨٣رقم٧٨٥٠) وإسناده صحيح.

(٥) خلق أفعال العباد(ص/١٠٩).

باللفظ، وأضفتهما إليه، وإن قصدت إلى النظم و المعنى، مع قطع النظر عن خصوص الصوت؛ عبَّرْت عنه بالقرآن، هذا أمر بيِّن لا اختلاف فيه بين أهل المعرفة والعلم.

قال: «ويقال له: أصِفَةُ الله جَلَّ ذكره، وعلمه، وكلامه، وأسماؤه، وعزته، وقدرته؛ بائن من الله تعالى، أم لا؟ وقولك وكلامك بائن من الله تعالى أم لا؟».

يعني أن البائن منه كلامك، وليس بكلامه، وفيه: ما علمت أن الكلام ينسب إلى ناظمه الذي نظمه، الذي قاله مبتدئاً، دون من قاله مؤدياً، إلا أن ينسب إليه بملابسة كونه حمله وقرأه.

قال: «وقد سمى ابن عمر الصوت بالقرآن عبادة: حدثني أبو يعلى محمد الصلت، حدثنا أبو صفوان، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: «أول ما ينقص من العبادة التهجد بالليل، ورفع الصوت فيها»[1].

وهذا عجيب جدًّا، يقول: «قد سمى ابن عمر الصوت بالقرآن عبادة»، يحتج به على أنهما متغايران، والذي في حديث ابن عمر: الصوت بالقراءة، فهل كان الصوت غير القراءة أيضاً (ملزم)؟ كيف فسر القراءة بالقرآن، وهو يحاول الحجة في أنها غيره؟!

وإذا صرف اسم القرآن على القراءة والصوت؛ فقد صح أنه (ق ١٤/ب) مما يتعبد به، ويتقرب إلى الله به، وهو قرآن، وظن كونه طاعة من العبد ينافي كونه أمراً بالطاعة من الله ﷻ.

ولو أمسك كما أمسك كثير من أصحابه؛ لكن خيراً له من هذا الخوض، فإنه خرق فيه إجماع من قبله، لكن هذا الذي ذهب إليه من نفي صحة اسم القرآن على ألفاظ التَّالين به إلا في المجاز؛ فإنما هو من بدع الأقوال.

ولو اقتصر عليه، ولم يعتقد، وتكلم في كلام الله النفسي بما أخرجه عن حد الكلام، مع إقراره بما ورد في أن الله يتكلم بصوت، واحتجاجه بقول ابن المبارك: «من قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾[طه:١٤] مخلوق فهو كافر»[2]، لا ينبغي لمخلوق أن يقول ذلك.

وإنكاره على الجهمية بما ذكره عن بعض أهل العلم: أن الجهمية هم المشبهة، لأنهم شبهوا ربهم بالصنم، والأصم، والأبكم، الذي لا يسمع، ولا يبصر، ولا يتكلم، ولا يخلق.

---

(١) خلق أفعال العباد(ص/١١١).

(٢) المصدر السابق (ص/٣١).

قال: «وقالوا: إن اسم الله مخلوق، ويلزمهم أن يقولوا: إذا أذن المؤذن أن يقولوا: لا إله إلا الذي اسمه الله»، فذهب يرد عليهم بما يوافق هواهم، كما لو كان يباطنهم، إذ دار كلامه على أن المراد في الشهادة، وإذا قيل: اسم الله غير مخلوق؛ مدلوله، الذي هو ذات الخالق، وإذا أريد به نفس الكلمة فهو مخلوق.

قال: «فالقرآن، المتلو، المثبت في المصاحف، المسطور، المكتوب، الموعى في القلوب؛ فهو كلام الله غير مخلوق»، (لا يريد به) القول الذي بدا منه حرفاً حرفاً، وسمعه منه جبريل الأمين، فأداه إلى النبي ﷺ، على نظامه، الذي سمعه، وتلاه النبيﷺ، والآخذون عنه كذلك، فوعوه وحفظوه، كما يحفظ الكلام، وفهموا معناه، كما يفهم معنى الكلام، ووجدوه صالحاً للكتابة بالنقوش، الدالة على أجزائه، إذ كانت مترتبة في الوجود، فأثبتوه في المصاحف، [وإنما يريد صفة الكلام التي من ذاتياته][1].

وذكر قوله تعالى: ﴿ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ﴿٢﴾ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ﴾[الطور:٢-٣]، وقوله: ﴿ بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ﴿٢١﴾ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ﴾[البروج:٢١-٢٢].

ثم قال: «فأما المداد والرق ونحوه؛ فإنه خلق، كما أنك تكتب: «الله»، فالله في ذاته هو الخالق، وخطُّك واكتسابك من فعلك خَلْقٌ»[2].

فآل كلامه إلى أن وصف القرآن بكونه مكتوباً، صالحاً للكتابة، مثل أن يقال: ذات الخالق من المكتوب المسطور، حيث كتب اسمه؛ فانظر إلى البلاء.

قال: «ومن الدليل على أن الله يتكلم كيف شاء، وأن أصوات العباد مؤلفة، حرفاً، فيها التطريب، والغمز، واللحن، والترجيع؛ حديث أم سلمة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ ، حدثنا عبد الله بن صالح، ويحي بن بكير قالا: حدثنا الليث[3]، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مالك، أنه سأل أم سلمة رضي الله عنها عن قراءة النبي ﷺ، فقالت: «ما لكم وصلاته، كان يصلي، ثم ينام قدر ما صلى، ثم يصلي قدر ما نام، ثم ينام قدر ما صلى، حتى الصبح، ونعتت

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) خلق أفعال العباد(ص/٤٨).

(٣) الليث بن أبي سليم بن زنيم –بالزاي، والنون، مصغر–، واسم أبيه: أيمن، وقيل: أنس، وقيل غير ذلك: صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك. مات سنة١٤٨هـ تقريب التهذيب(ص/٤٦٤).

قراءته، فإذا قراءته حرفاً حرفاً»[1]»[2]؛ فتأوله علي غير تأويله، يحاول فيه الحجة على أن كلام الله لم يتركب من الحروف[3].

قال: «ولا يتوجه القرآن إلا أنه صفة لله، ولا يقال: كيف ما توجه، وهو قول الجبار أنطق به عباده، وكذلك تواترت الأخبار عن النبي ﷺ، أن القرآن كلام الله، وأن أمره قبل خلقه، وبه نطق الكتاب»[4].

إن أراد الأمر المعين، والخلق المعين، (كأن) يقال أمره (في..) وإذنه للأسباب الموجهة إلى مسبباتها، غير تدبيره، متقدم عليها (...) إلا على قوله، وإذنه، وتقريره؛ كان هذا مما دل عليه العقل، والنقل، لكن لا تفيده في مطلوبه في لفظ القارئ: أنه ليس بقرآن، ولا في أن القرآن صفة لله لا يبدو حرفاً حرفاً، ولا يمكن للتطريب، والغمز، واللحن، والترجيع، الذي هو معنى هو الصوت، أو التكرار بالجهر بعد الإخفاء.

وأخرج حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ: « ما أذن الله لشيء أذنه لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به»[5].

وقال: «حدثنا أحمد بن إسحاق، حدثنا عثمان بن عمر، حدثنا عيسى بن دينار، عن عمرو بن الحارث رضي الله عنه، قال سمعت النبي ﷺ يقول: «من سره أن يقرأ القرآن غضًّا كما أنزل؛ فليقرءه على قراءة ابن أم عبد»[6]، ثم ذكره من جهة عمار رضي الله عنه وفيه: «وكانت حرفاً حرفاً»[7].

وأخرج حديث طلحة بن مصرف اليامي، سمعت عبد الرحمن بن عوسجة، سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه، قال النبي ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»[8].

---

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٥٣)، وأبو داود في سننه(٢/٧٣رقم١٤٦٦)، والترمذي في سننه(٥/١٨٢رقم٢٩٢٣)، والنسائي في سننه(٣/٢١٤رقم١٦٢٩)، وابن خزيمة في صحيحه(٢/١٨٨رقم ١١٥٨)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/٣٥٦)، وغيرهم وإسناده صحيح.

(٢) خلق أفعال العباد(ص/٥٤).

(٣) هذا كلام غير صحيح، والإمام البخاري يقرر أن كلام الله بحرف وصوت، فكيف يفهم المصنف من صنيعه أنه يريد عكس ذلك؟!

(٤) خلق أفعال العباد(ص/٦٠).

(٥) المصدر السابق(ص/٦٧).

(٦) المصدر السابق (ص/٦٨).

(٧) المصدر السابق(ص/١٠٧).

(٨) خلق أفعال العباد(ص/٦٨).

وحديث شعبة، حدثنا أبو إياس معاوية بن قرة، سمعت عبد الله بن مغفل ﷺ قال: «رأيت النبي ﷺ وهو على ناقته، أو جمله، وهي تسير به، وهو يقرأ سورة الفتح، أو من سورة الفتح، قراءة لينة، وهو يُرَجِّع»(١).

وأخرجه في صحيحه: حدثنا أحمد بن سريج، أخبرنا شبابة، حدثنا شعبة فساقه، وزاد: ثم قرأ معاوية يحكي قراءة ابن مغفل، وقال: لولا أن يجتمع الناس عليكم لرَجَّعْتُ كما رجع ابن مغفل، يحكي النبي ﷺ، (ق١٦/أ) فقلت لمعاوية: كيف كان ترجيعه؟ قال: «آ آ آ ثلاث مرات»(٢).

وذكر مما ذكره في كتاب الأفعال: حديث أحمد بن صالح، عن عبد الله بن وهب، حدثني أبو هانئ حميد بن هانئ الخولاني، عن عمرو بن مالك، عن فضالة بن عبيد ﷺ، عن عبادة بن الصامت ﷺ، قال النبي ﷺ: «وهل يكب الناس على مناخرهم إلا ما نطقت به ألسنتهم؟»، قال: «فَبَيَّنَ النبي ﷺ أن أصوات الخلق، وقراءاتهم، ودراستهم، وتعليمهم مختلفة، بعضه أحسن، وأزين، وأحلى، وأصوت، وأرتل، وألحن، وأعلى، وأخف، وأغضّ، وأخشع، وأجهر، وأخفى، وأمهر، وأمدّ، وألين، وأخفض من بعض»، يعني أن هذه الأمور من خصائص كلام الخلق دون القرآن، وإنه لا يصلح للجهر، ولا الإخفاء، ولا المد، والترتيل، ونحو ذلك، وأن ما اتصف بشيء منها، ونطق به بعض الألسنة المختلفة لم يكن من كلام الله، أو أنه لم يكن على شيء مما لأصحاب الألسنة المختلفة من اللغة كقول الكلابية(٣).

---

(١)المصدر السابق(ص/٧٢).

(٢) صحيح البخاري(٦/٢٧٤٢رقم٧١٠٢).

(٣) هذا فيه نوع تكلف، وتحميل لكلام الإمام البخاري ما لا يحتمل، لأن الإمام البخاري يتكلم عن صفات القراءة عند القراء، وأن هذا إنما يعرف بسماع صوت القراء، والله جل وعز لم نعلم صفة قراءته أنها على هذه الصفة، بل نعلم أنه تكلم بالقرآن دون الخوض في كيفية صوته وقراءته عز وجل لكتابه.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري(١٣/٤٩٢) : «وأما البخاري فابتلي بمن يقول أصوات العباد غير مخلوقة، حتى بالغ بعضهم فقال: والمداد والورق بعد الكتابة، فكان أكثر كلامه في الرد عليهم، وبالغ في الاستدلال بأن أفعال العباد مخلوقة، بالآيات والأحاديث، وأطنب في ذلك، حتى نسب إلى أنه من اللفظية، مع أن قول من قال: إن الذي يسمع من القارئ هو الصوت القديم لا يعرف عن السلف، ولا قاله أحمد، ولا أئمة أصحابه، وإنما سبب نسبة ذلك لأحمد قوله: «من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي»، فظنوا أنه سوَّى بين اللفظ والصوت، ولم ينقل عن أحمد في الصوت ما نقل عنه في اللفظ، بل صرح في مواضع بأن الصوت المسموع من القارئ هو صوت القارئ».

وتأمل اختلاف شراح الصحيح في باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾[الملك:١٣]، إذ قال أبو الحسن ابن بطال: «مراده إثبات العلم لله تعالى صفة ذاتية لاستواء علمه بالجهر من القول، والسر»[(١)].

وقول الناصر علي بن محمد بن المنير: «ظن الشارح أنه قصد بالترجمة إثبات العلم، وليس كذلك، وإلا تعاطفت المقاصد، مما اشتملت عليه الترجمة هذه، لأنه لا مناسبة بين العلم وبين حديث «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»، وإنما قصد البخاري الإشارة إلى النكتة التي كانت سبب محنته بمسألة اللفظ، فأشار بالترجمة إلى أن تلاوات الخلق تتصف بالسر والجهر، ويستلزم أن تكون مخلوقة»[(٢)]، يعني أنهما من خصائص كلام العباد، دون كلامه، كما ذكرناه وهذا يؤول إلى إخراجه عن حد الكلام، كما قدمناه، لامتناع ارتفاع النقيضين معاً.

قال[(٣)]: «وقد رفع أبو بكر ﷺ صوته بقوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا﴾ ، حدثني به عياش بن الوليد الرقام، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: «ما علمت قريشا هموا بقتل النبي ﷺ إلا يوماً، فجاء أبو بكر ﷺ، فاختطفه، ثم رفع صوته بقوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ الآية[غافر:٢٨]»[(٤)].

يعني أنه قول أبي بكر، وليس بقول الله بحروفه، ونظامه، وما اشتمل عليه من المد، وصلاحه للجهر والإخفاء، ونحو ذلك مما ذكره من أحكام الكلام العامة.

قال: «ونحن على قول عمر حيث قال: «إني قائل مقالة قدر لي أن أقولها، فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته، ومن خشي أن لا يعيها؛ فإني لا أحل له أن يكذب عليّ».

حدثني به يحي بن سليمان عن ابن وهب عن مالك ويونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمر ﷺ أنه قال ذلك»[(٥)].

---

(١) شرح صحيح البخارى لابن بطال (١٠/ ٥٢٨).

(٢) المتواري على أبواب البخاري لابن المنَيِّر(ص/٤٢٨)، وانظر: فتح الباري(٥٠١/١٣).

(٣) أي الإمام البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٧٤-٧٥).

(٤) رواه البخاري في صحيحه(١٣٤٥/٣رقم٣٤٧٥).

(٥) خلق أفعال العباد(ص/٧٦).

وقال: «حدثني محمد -يعني ابن مقاتل-، أخبرنا عبد الله-هو ابن المارك-، عن حيوة بن شريح، حدثني الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان المدني، أن عقبة بن مسلم التُّجِيبي حدثه، أن شُفيًّا الأصبحي حدثه، أنه دخل المدينة؛ فإذا أبو هريرة ﷺ، فقال حدثني رسول الله ﷺ قال: «إذا كان يوم القيامة، يقول الله للقارئ: ألم أعلمك ما أنزلت على رسولي...» الحديث[1]»[2].

وأخرج قول زياد بن لبيد ﷺ للنبي ﷺ: «كيف يرفع العلم وفينا كتاب الله، وقد علمنا أبناءنا ونساءنا»[3].

وقال: «حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، ثنا عبد العزيز بن رفيع، ثنا شداد بن معقل، قال: قال عبد الله: «إن هذا القرآن الذي بين أظهركم يوشك أن ينزع منكم» قلت: «يا عبد الله بن مسعود، كيف ينزع منا، وقد أثبته الله في قلوبنا، وأثبتناه في مصاحفنا؟»، قال: «يسرى في ليلة، فينتزع ما في القلوب، ويذهب بما في المصاحف ثم تلى: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء:٨٦]»[3].حدثنا الحميدي قال سفيان قال حدثنا عبد العزيز بهذا».

وقال: «حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول الله ﷺ، فقالت: «كان خلقه القرآن»[3].

حدثنا عبد الله -يعني المسندي[3]-، حدثني معاوية بن صالح الحضرمي، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة الباهلي ﷺ قال: «اقرؤوا القرآن، ولا تغرنكم هذه المصاحف المعلقة؛ فإن الله لا يعذب قلباً وعى القرآن»[1].

---

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(٧٩/١)، والترمذي في سننه(٥٩١/٤رقم٢٣٨٢)، والنسائي في السنن الكبرى(رقم١١٨٢٤)، وابن خزيمة في صحيحه(١١٥/٤رقم٢٤٨٢)، وابن حبان في صحيحه(١٣٥/٢رقم ٤٠٨)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٥٧٩/١) وغيرهم وإسناده صحيح. ورواه مسلم في صحيحه(١٥١٣/٣رقم١٩٠٥) من طريق سليمان بن يسار عن أبي هريرةﷺ بنحوه.

(٢) خلق أفعال العباد (ص/٧٩).

(٣) كذا قال الكنغراوي رحمه الله، حيث ظن أن شيخ البخاري في هذا الأثر هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي، أبو جعفر البخاري المعروف بالمسندي-بفتح النون-: ثقة حافظ، جمع المسند. مات سنة ٢٢٩هـ تقريب التهذيب(ص/٣٢١)، والصواب أنه: عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث: صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة. مات سنة: ٢٢٢هـ، وله ٨٥ سنة. تقريب التهذيب(ص/٣٠٨)، كما في مصادر التخريج.

فما أراه قصد إلى نقل هذه الأخبار إلا ليحتج بها على أن الكلام يعقل، ويعلم، ويوعى، ويتخلق به، فيثبت في القلوب، ولم يحتج إلى رفع الصوت به، أو خفضه، ونحو ذلك من لوازم ثبوت اللفظ، (وذكر) ما قدر عليه اللفظية من الحجة، (وما دخل عليهم) من الشبهة، لكنه من افسد الحجج، وأوهى الشبهات.

كان منشأ غلطهم فيها، واعتراضهم بها، من عدم الفرق بين ما يثبت في القلوب والنفوس من العقل، والعلم، والحفظ، والوعي، ونحو ذلك من المعاني النسبية، التي تتعلق بالقول قبل وجوده، (ق ١٦/ب) وبعد تمامه، ولا يلزم من ثبوتها ثبوته في الخارج، [وبين ما تعلقت به من الكلام الذي][٢] لا يوجد حين يوجد إلا أن يُسَرّ به، أو يجهر به، إلى غير ذلك مما لا بد فيه من تحققه، فالتبس عليهم الوجود الذهني بالوجود الخارجي، فوقعوا في البدعة، وأي بدعة.

وقال: «باب ما كان النبي ﷺ يذكر، ويرويه عن ربه‌ﻷ»، وساق فيه عدة أحاديث قدسية، وختمه بقوله: «ويذكر عن إبراهيم أو مجاهد في قوله: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر:٣٣] قال: «هم أهل القرآن إن عملوا به»[٣].

وعقد لذلك باباً في صحيحه[٤]، وأخرج ما أخرجه من الأحاديث القدسية أيضاً، وأخرج معها حديث عبد الله بن مغفل الذي تقدم أنه رأى النبي ﷺ يوم الفتح يقرأ سورة الفتح، أو من سورة الفتح[٥].

فقال المهلب بن أبي صفرة الأزدي المالكي، وغيره من الشراح: «دخول هذا الحديث في هذا الباب للتنبيه على أن القرآن أيضاً رواية له عن ربه»[٦]، ولم يكن هذا مما يحتاج للتنبيه، إلا أن يريدوا أن المروي فيه عنده المعنى دون النظم أيضاً.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٦/١٣٣رقم٣٠٠٧٩، ٧/١٣٠رقم٣٤٧٣٢)، والإمام أحمد في الزهد(ص/٢٠٤)، والبخاري في خلق أفعال العباد(ص/٨٦-٨٧)، والدارمي في سننه(٢/٥٢٤رقم٣٣١٩، ٣٣٢٠)، وابن أبي داود في المصاحف، وابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(١/٣٦٣رقم١٧٢)، وإسناده صحيح كما قال الحافظ في فتح الباري(٩/٧٩).

(٢) ما بين معقوفتين من الهامش.

(٣) خلق أفعال العباد (ص/٩٦).

(٤) وهو «بَاب ذِكْرِ النبيﷺ وَرِوَايَتِهِ عن رَبِّهِ».

(٥) صحيح البخاري(٦/٢٧٤١-٢٧٤٢).

(٦) انظر: فتح الباري(١٣/٥١٥)، وعمدة القاري للعيني(٢٥/١٩٠).

وقال: «باب ما كان النبي ﷺ يستعيذ بكلمات الله، لا بكلام غيره. وقال نعيم: «لا يستعاذ بالمخلوق، ولا بكلام العباد، والجن، والإنس، والملائكة، وفي هذا دليل أن كلام الله غير مخلوق، وأن سواه خلق»[1].

وهذا حق، إنما يستعاذ بالله وكلماته ومواعيده، وأنه خير حافظاً، وهو أرحم الراحمين، وأنه مولى الذي آمنوا، وهو الغفور الحليم، له الأسماء الحسنى سبحانه، ولا يجوز أن يستعاذ أو يسأل بشيء من الخلق.

وهذا مما اتفق عليه سلف الأمة وفقهاء الملة، ولا يحتاج فيه إلى قول نعيم بن حماد، ولا يلزم منه أن تكون كلماته المعينة قديمة معه في ذاته، أو يكون لا يقدر على كلام يتألف حرفًا حرفًا، يبدو منه باختياره.

ولم يكن هذا من كلام نعيم بن حماد فيما علمنا، ولكنه من كلام الجهمية، وهو كان جهمياً في أوله عن حديثه، ثم اتصل بالإمام الجامع أبي عصمة نوح بن أبي مريم[2] رحمه الله تعالى، فتعلم منه الرد عليهم، وعلم أن أمرهم يؤول إلى التعطيل، وألف اثني عشر كتاباً في الرد عليهم[3].

---

(١) خلق أفعال العباد(ص/٩٦).

(٢) نوحٌ الجامعُ: أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي، الفقيه، أحد الأعلام، ويلقب بنوح الجامع لمعنى، وهو أنه أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وابن أبي ليلى، والحديث عن حجاج بن أبي أرطأة، والتفسير عن الكلبي، ومقاتل، والمغازي عن ابن إسحاق، وكان مع ذلك عالما بأمور الدنيا.

وولي قضاء مرو في حياة شيخه أبي حنيفة، وكتب إليه أبو حنيفة بموعظة معروفة، قال ابن حبان: «قد جمع كل شيء إلا الصدق»، وقيل كان مرجئاً، وذكر أبو عبد الله الحاكم: أنه وضع حديث فضائل سور القرآن.

وذكره ابن عدي في كامله، وساق له عدة مناكير، ثم قال: «وله غير ما ذكرت، وعامته لا يتابع عليه، وهو من ضعفه يكتب حديثه»، وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن في الحديث بذاك»، قال: «وكان شديداً على الجهمية، وتعلم ذلك منه نعيم بن حماد»، وقال أبو حاتم ومسلم بن الحجاج وأبو بشر الدولابي والدارقطني: «متروك الحديث »، وقال البخاري: «ذاهب الحديث جداً»، وقال أبو رجاء محمد بن حمدويه في تاريخه: «نوح بن أبي مريم: كان أبوه مجوسياً من أهل هرمز، غلب عليه الإرجاء، ولم يكن بمحمود الرواية»، وقال الحاكم: «أبو عصمة مقدم في علومه، إلا أنه ذاهب الحديث بمرة، وقد أفحش أئمة الحديث القول فيه ببراهين ظاهرة»، وقال أيضاً: «لقد كان جامعاً رزق كل شيء، إلا الصدق، نعوذ بالله تعالى من الخذلان»، وقال أبو علي النيسابوري: «كان كذاباً»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»، وقال أبو سعيد النقاش: «روى الموضوعات»، وقال الساجي: «متروك الحديث، عنده أحاديث بواطيل»، وقال الخليلي: «أجمعوا على ضعفه، وكذبه بن عيينة». انظر: تهذيب الكمال للمزي(٥٨/٣٠)، وتاريخ الإسلام للذهبي(٣٨٦/١١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر(٤٣٤/١٠).

(٣) في هدية العارفين(٤٩٧/٢) -بتصرف-: الحافظ أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي الأعور المروزي الفقيه الفرضي نزيل مصر، انتقل الى بغداد، وتوفي بسر من رأى سنة ٢٢٨هـ قال ابن شاكر الكتبي في عيون

لكنه قد يغلو(١)، وربما تناول من كان سبب هدايته(٢)، ومن أهل مذهبه(٣)، وتطاول إلى الرد عليهم في الفروع؛ فلم يكن له استقامة(٤)؛ فإن كان هذا من قوله أيضاً فهو بقية من الجهمية التي كانت فيه، وبئس الرجل هو إذاً(٥).

قال البخاري: «ويذكر عن النبي ﷺ أنه كان يحب الرجل خفيف الصوت، ويكره أن يكون رفيع الصوت(٦)، وأن الله ﷻ ينادي بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ(٧)؛ فليس هذا لغير الله جلّ ذكره، وفي هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأن صوت الله جل ذكره يسمع من بعد، كما يسمع من قرب، وأن الملائكة يصعقون من صوته(٨).

حدثنا به داود بن شبيب، حدثنا همام، ثنا القاسم بن عبد الواحد، حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل، أن جابر بن عبد الله حدثهم، أنه سمع عبد الله بن أنيس ﷺ يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «يحشر الله العباد، فيناديهم بصوت يسمعه من بَعُدَ، كما يسمعه من قَرُبَ: أنا الملك، أنا الديَّان»(٩).

التواريخ(ص/١٤٧)، عن العباس بن مصعب: «نعيم بن حماد الفارض وضع كتباً في الرد على أبي حنيفة، وناقض محمد بن الحسن الشيباني، ووضع ثلاثة عشر كتاباً في الرد على الجهمية، وكان من أفهم الناس بالفرائض» ، ومن تصانيفه ايضاً: كتاب الفتن والملاحم مسند في الحديث. وكتاب الفتن مطبوع.

(١) اتهام الإمام نعيم بن حماد المروزي بالغلو غير صحيح، ولم يأت الشيخ الكنغراوي بما يبين ماهية هذا الغلو، بل كان سلفياً، صادقاً، شديداً على الجهمية، شدة أهل السنة على أهل البدع والضلال.

(٢) يعني: نوحاً الجامع، فإنه وإن كان سبب هدايته كما زعمه الشيخ الكنغراوي، فلا يمنع من هذا الرد على أباطيله، وبيان أنه كذاب معروف، كما عليه أهل الحديث.

(٣) يعني: مذهب الحنفية، وقد وجد فيهم من يغلو في الرأي، ولا يعتني بالحديث، وتتبع الأثر، فيكثر فيهم مخالفة السنة، والرد على أصحاب الرأي هو من شعار أهل الحديث عموماً، وليس أمراً خاصاً بالإمام نعيم بن حماد رحمه الله.

(٤) جعل تناول الإمام نعيم بن حماد لنوح الجامع الكذاب، ورده على أهل الرأي في الفروع من علامات خلاف الاستقامة خروج عن العدل، وتعصب غير مرضيٍّ من المصنف رحمه الله.

(٥) هذا من الشيخ الكنغراوي غير واردٍ، ولم يتكلم الإمام نعيم بكلام باطل حتى يورد هذا الاحتمال البعيد، والإمام نعيم بن حماد جبل من جبال السنة، وعلم من أعلام أهل الحديث رحمه الله.

(٦) قال ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم(٢/١٢١) : «ورجل رفيع الصوت: جهيره»، وقال الأزهري في تهذيب اللغة(٦/١١٠) : «رجلٌ جَهْوَرِيُّ الصَّوْت: أي رَفِيعُ الصوت، فَخْمُه».

(٧) يأتي تخريجه.

(٨) خلق أفعال العباد(ص/٩٨).

(٩) علَّقه البخاري في صحيحه. كتاب التوحيد. ٣٢ بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٣٣](٦/٢٧١٩) فقال: وَيُذْكَرُ عن جَابِرٍ عن عبد اللَّهِ بن أُنَيْسٍ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يَحْشُرُ الله

وقال في صحيحه: «ويذكر عن جابر» فساقه[1].

وقال في كتاب الأفعال: «حدثنا عبدان، عن أبي حمزة، عن أبي الضحى، عن مسروق، قال: «من يحدثنا بهذه الآية لولا ابن مسعود سألناه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ [سبأ:٢٣] سمع أهل السموات صلصلة، مثل صلصة السلسلة على الصفوان؛ فيخرون، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ سكن الصوت، عرفوا أنه الوحي، ونادوا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾[2].

حدثنا عمر بن حفص -ابن غياث-، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، حدثني مسلم -ابن صبيح أبو الضحى-، عن مسروق، عن عبد الله بهذا»[3].

الْعِبَادَ فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ من بَعُدَ كما يَسْمَعُهُ من قَرُبَ أنا الْمَلِكُ أنا الدَّيَّانُ» ورواه موصولاً: الإمام أحمد في المسند(٣/٤٩٥)، والبخاري في الأدب المفرد(ص/٣٣٧رقم٩٧٠)، وفي خلق أفعال العباد(ص/٩٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٤/٧٩رقم٢٠٣٤)، والروياني في مسنده(٢/٤٧٠رقم١٤٩١)، والحارث في مسنده(١/١٨٨رقم٤٤)، وابن قانع في معجم الصحابة(٢/١٣٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٢/٤٧٥)، والخطيب الرحلة في طلب الحديث(ص/١٠٩رقم٣١)، وابن عبد البر في التمهيد(٢٣/٢٣٢)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة(٢/٧٣١)، والضياء في الأحاديث المختارة(٩/٢٥رقم١٠)، وغيرهم وهو حديث حسنٌ.

(١) صحيح البخاري(٦/٢٧١٩).

(٢) خلق أفعال العباد(ص/٩٨).

(٣) المصدر السابق(ص/٩٩).

وفي الصحيح: «وقال مسروق، عن ابن مسعود: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئاً؛ فإذا فزع عن قلوبهم، وسكن الصوت عرفوا أنه الحق»، نحوه[1].

وأخرج في كتابيه: حديث عمرو بن دينار، سمعت عكرمة، يقول: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: إن نبي الله ﷺ قال: «إذا قضى الله عز وجل الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله، كأنه سلسلة على صفوان؛ فإذا فزع عن قلوبهم ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ﴾»[2].

وقال في الأفعال: «وقال الحكم بن أبان: حدثني عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا قضى الله جلّ ذكره أمراً تكلم، رجفت الأرض والسماء والجبال، وخرت الملائكة كلهم، فسبحوا»[3].

حدثنا عمرو بن زيادة، حدثنا زياد -هو البكائي-، عن محمد بن الحسن -محبوب-، حدثني محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ق ١٧/أ)، عن عبد الله بن عباس، عن نفر من الأنصار، أن رسول الله ﷺ قال لهم: «ما تقولون في هذا النجم الذي يرمى به؟»»، قالوا: كنا يا رسول الله، إنا نقول حين رأيناها يرمى بها: مات مَلِكٌ، ولد ملك، مات مولود، قال رسول الله ﷺ: «ليس ذلك كذلك، ولكن الله إذا قضى في خلقه أمراً يسمعه أهل العرش، فيسبحوا، فيسبح من تحتهم بتسبيحهم، فيسبح من تحت ذلك؛ فلم يزل التسبيح ينهبط، حتى ينتهي إلى السماء الدنيا، ثم يقول بعضهم لبعض: لم سبحتم؟ فيقولون: سبح من فوقنا؛ فسبحنا بتسبيحهم؛ فيقولون: أفلا تسألون من فوقكم مم سبحوا؛ فيسألونهم فيقولون: قضى الله في خلقه كذا وكذا الأمر الذي يكون، فينهبط به الخبر من سماء إلى سماء، حتى ينتهي إلى السماء الدنيا، فيتحدثون به، فيسترقه الشياطين بالسمع على توهم منهم، واختلاف، ويأتون به إلى الكهان من أهل

---

(١) صحيح البخاري(٦/٢٧١٩).

(٢) رواه البخاري في صحيحه(٤/١٧٣٦، ١٨٠٤ رقم٤٤٢٤، ٤٥٢٢، ٦/٢٧٢٠رقم٧٠٤٣)، وفي خلق أفعال العباد(ص/٩٩).

(٣) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٩٩).

الأرض، فيحدثونهم؛ فيخطئون، ويصيبون، فيحدث به الكهان، ثم إن الله ﷻ حجب الشياطين عن السماء بهذه النجوم، وانقطعت الكهنة اليوم فلا كهانة»[1].

وهذا يدل على خلاف مطلوبه، لأنه ظاهر في أن الله إذا قضى في خلقه أمراً يسمعه من قرب من حملة العرش، ومن حوله، دون من بعد من أهل السموات والأرض.

ومثله الحديث المشهور، في أنه ينزل إلى السماء الدنيا، فيقول: «من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟»[2].

وليس في شيء منها: أن الملائكة يصعقون من صوته، ولا أنه كصلصلة السلسلة على صفوان، لم تكن هذه الأمور من لوازم صوته، وضرورة كلامه كُلَّما تكلَّم.

وليس في حديث ابن عقيل: أن الصوت كان في سماع البعيد على شِدَّتِهِ في سماع القريب، وإنما هو مسوق لبيان أنهما يسمعانه، ولا يخفى عليهما شيء من كلامه، وما يتألف منه كلامه، ومعلوم أنه إذا قدر على مثل صلصلة السلسلة على الصفوان من الصوت، لم يعجز عَمَّا يكون أشد في سماع القريب منه، في سماع البعيد، ولم يحتج في شيء من ذلك إلى مداخلة الهواء ونحوه.

وكل كمالاته الاختيارية منه لم يكن شيء منها مستفاداً من غيره، كأفعال المخلوقين، وأقوالهم، وأصواتهم، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

لكن إذا قيل: ليس لذاته أو لصفته نِدٌّ، ولا مثل؛ لا يلزم أن تكون على ما لا يكون من الصفة، أو يكون كلامه على غير صفة الكلام؛ فإن هذا محال، ومآله إلى نفي الصفة عند من يفهم الأمور، ويتصور ما يقول.

قال: «وإن قال قائل: فقد روي عن النبي ﷺ: «إنكم لن ترجعوا إلى الله بشيء أفضل مما خرج منه»، قيل له: أليس القرآن خرج منه، فخروجه منه ليس كخروجه منك إن كنت تفهم، مع أن هذا الخبر لم يصح؛ لإرساله[1]، وانقطاعه»[2].

---

(١) **رواه عبدالرزاق فِي تفسيره(٣/٣٢١)**، البخاري في خلق أفعال العباد(ص/١٠٠)، **وعبد بن حميد فِي مسنده(رقم٦٨٣-المنتخب)، ومُسْلِمٌ فِي صحيحه(٤/١٧٥٠رقم٢٢٢٩)، وأحمد فِي المسند(١/٢١٨)، والترمذي فِي سننه(٥/٣٦٢رقم٣٢٢٤)، وغيرهم.**

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ، سبق تخريجه.

وفيه: أنه إن كان المراد خصوص هذا الخبر، وكان انقطاعه وعدم صحته هو معنى إرساله فمُسَلَّم، لكن معنى خروج القرآن منه صحيح عند ذوي الأفهام، معلوم بنقل الكافة، مما لا اختلاف فيه بين السلف والأئمة، ولم يكن كخروج الأنفاس المتكيفة بالأصوات المخلوقة من أجواف المخلوقين، لكنه بدا منه على صفة الكلام، يتألف حرفًا حرفًا، وسمع منه شيئاً فشيئاً كذلك بلا ريب.

قال: «وسئل النبي ﷺ أي الصلاة أفضل؟ قال: «طول القنوت»(٣)، فذكر النبي ﷺ أن بعض الصلاة أطول من بعض، وأخف، وأن بعضهم يزيد على بعض في القراءة، وبعضهم ينقص، وليس في القرآن زيادة ولا نقصان»(٤).

وهذا من جنس قول الكلابية(٥)، مردود بأن زيادة القراءة ونقصانها لا تكون إلا بزيادة المقروء من القرآن ونقصانه، [وتكلف بعض ما قيل في إثبات المجاز والحقيقة، وبيان الكذب والصدق](٦).

قال: «ويقال لمن زعم أني لا أقول: «القرآن مكتوب في المصاحف، ولكن القرآن بعينه في المصاحف»: يلزمك أن تقول: إن ما ذكر الله في القرآن من الجن، والإنس، والملائكة، والمدائن، ومكة، والمدينة، وغيرها، أو إبليس، وفرعون، وهامان، وجنودهما، والجنة، والنار، عاينتهم بأعيانهم في المصحف؛ لأن فرعون مكتوب فيه، كما أن القرآن مكتوب»(٧).

وهذا تخليط بيّن، أظن الحافظ سمع من يقول القرآن معنى (ما فيه نَفْسُهُ)، ولم يصب المعنى، ولم يكن هذا معنى من قاله، وما نعلم أحداً من الناس قال معنى الكلام أعيان الأشخاص المذكورين فيه، ومن قال: القرآن نفس هذه المخلوقات؛ كان من أضل الناس، ولا

---

(١) لأنه من رواية جبير بن نفير، وهو تابعي.

(٢) خلق أفعال العباد(ص/١٠٤).

(٣) رواه مسلم في صحيحه(١/٥٢٠رقم٧٥٦) من حديث جابر ﷺ.

(٤)خلق أفعال العباد(ص/١٠٥)، ويعني أننا لا نستطيع أن ننقص شيئاً من القرآن، ولا نزيد فيه، لأن الله تكلم به كلَّه، وإنما النقص والزيادة فيما نتلوه من القرآن، فهذا راجع إلى المخلوقين فيما يتلونه من كلام ربهم.

(٥) هذا خطأ من الشيخ الكنغراوي رحمه الله، ففرق بين كلام الله، وهو سبحانه يتكلم أزلاً،وأبداً، والكلابية يزعمون أنه شيء واحد، في النفس، وبين القرآن وهو كلام مخصوص من الله، خص الله به هذه الأمة، فهو كتاب له أول، وله آخر، فأوله سورة الفاتحة، وآخره سورة الناس، أما كلام الله فلا أول له ولا آخر، فليس كلام الإمام البخاري من جنس كلام الكلابية.

(٦) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٧)خلق أفعال العباد(ص/١١٤).

يقال: فرعون مكتوب في المصحف، إلا إذا أريد اسمه، وأنه من جملة القرآن المكتوب بواسطة النقوش الدالة عليه، على أجزائه المؤلفة من الحروف، المترتبة في الوجود.

وقال: «القرآن ليس هو بطاعة، إنما هو الأمر بالطاعة، ودليله قوله: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء:١٠٦]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾[فاطر:٢٩]، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧]، حدثنا أبو نعيم، ثنا زهير، عن أبي إسحاق، (ق١٧/ب) أنه سمع رجلاً سأل الأسود: فهل من مذّكر أو مدّكر؟ فقال: [«سمعت عبد الله يقرأها «مذكر»، وقال][1]: سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها فهل من مدّكر-دالاً-»»[2].

وقال: «حدثنا حفص بن عمر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبد الله ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يقرؤها فهل من مدكر.

حدثنا عبدان أخبرني أبي عن شعبة بهذا.

حدثنا خالد بن بشر، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق بهذا.

حدثنا نصر بن علي، ثنا أبو أحمد، عن سفيان، عن أبي إسحاق بهذا.

وقال الله ﷻ:﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة:٦٧]، فذلك كله مما أمر به»[3].

يعني أن الذي أنزل بالدال، وغير ذلك مما يسر للذكر، والقراءة؛ فهو من الطاعة المأمور بها؛ فليس من كلام الله الذي هو معنى الأمر بالطاعة، على قوله، وإطلاق القرآن عليه مجاز عنده[4].

قال: «ويقال له: أترى القرآن في المصاحف؟ فإن قال: نعم، فقد زعم أن من صفات الله ما يُرى في الدنيا، ويقال له: هل تدرك الأبصار إلا اللون، وهل يكون اللون إلا في الجسم؟؛ فإن زعم أن القرآن جسم يُرى»[5].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٢)خلق أفعال العباد(ص/١١٥).

(٣) المصدر السابق. الموضع نفسه.

(٤) هذا فيه نظر، فمراد الإمام البخاري: أن القرآن كلام الله، وصفته، وليس هو بطاعة العبد وعبادته، لأن فعل العبد القائم به مخلوق، وهو القراءة، والتلاوة، والذكر، وأما القرآن الذي هو كلام الله وصفته غير مخلوق، وهو المتلو، والمقروء.

(٥) خلق أفعال العباد(ص/١١٥).

وهذا من كلام من يُلَبِّس القرآنَ بالصفة الذاتية، وهو من أبشع ما وقع للحافظ في هذا الكتاب، عليه طابع الجهمية[1].

وقال: «باب قول الله جل ذكره عن أهل النار» فذكر قوله: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]، وغير ذلك مما حكى الله من أقوال العباد[2]، كأن عقله لم يسع أن يقصها الله ﷻ بكلامه، الذي بدا منه، تكون الكلمة الواحدة إذا تكلم بها العبد مخلوقة، وإذا حكاها الله ﷻ غير مخلوقة.

وقالك «باب قول الله ﷻ: ﴿فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [آل عمران:٩٣]، قال: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾[الروم:٢٢]، فمنها العربي، ومنها العجمي، فذكر الألسنة، والألوان، وهو كلام العباد»[3].

وقال في صحيحه: «باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية، وغيرها، لقول الله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [آل عمران:٩٣]» [4].

ودار كلامه في البابين وغيرهما من كتابيه: أن القرآن لم يكن شيئاً يتألف من الحروف، وأن الله لم يتكلم بالنظم العبراني، أو العربي؛ فكفَّره المكفرون من أئمة بخارى، وعلماء خرسان.

وادعته الكلابية، لكنه لم يكن على تعطيلهم، بل دل كثير من رواياته في كتاب الأفعال والتوحيد من صحيحه؛ على كونه يقر بدخول التجدد في الصفات الفعلية، وقيام الأمور الاختيارية بذات الله العلية، مثل حديث: «يحشر الله العباد، ويناديهم بصوت يسمعه مَن بَعُد، كما يسمعه من قرب»[5]، وحديث إتيانه ﷻ يوم القيامة[6]، وحديث نزوله إلى السماء الدنيا كل ليلة[7]، وحديث: إن الله تبارك وتعالى: «إذا أحب عبدا نادى جبريل: إن

---

(١) بل هو بعيد كل البعد عن الجهمية، فهو يكشف شبهة من وقع في التشبيه من السالمية وأضرابهم ممن يعتقد أن صوت العبد وكتابته بالقرآن قديمة، وأنها صفة الرب جل وعلا.

(٢)خلق أفعال العباد(ص/١١٦).

(٣) المصدر السابق(ص/١١٨).

(٤) صحيح البخاري(٦/٢٧٤٢).

(٥) سبق تخريجه قريباً.

(٦) رواه البخاري في صحيحه(١/٢٧٧رقم٧٧٣) ومسلم في صحيحه(١/١٦٣رقم١٨٢) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٧) متفق عليه، سبق تخريجه.

الله أحب فلاناً؛ فأحبه»[1]، وحديث: «أنا عند ظن عبدي بي، إذا ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في مل خير منهم»[2] ، وعقد لذلك في صحيحه باباً فقال: «باب قول الله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن:٢٩]، و﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢]، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[الطلاق:١]، وأن حَدَثَهُ لا يشبه حدَثَ المخلوقين، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقال ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»[3].

وأخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما: «كيف تسألون أهل الكتاب، وعندكم أقرب الكتب عهداً بالله»[4].

فقال المهلب بن أبي صفرة في شرحه: «غرض البخاري من هذا الباب: الفرق بين وصف كلامه بأنه مخلوق، ووصفه بأنه حادث»[5]، يعني أنه يجوز إطلاق الحادث على القرآن.

وقال أبو جعفر أحمد بن سعيد الداودي في شرحه[6]: «الذكر في الآية القرآن، وهو محدث عندنا، وهذا ظاهر قول البخاري، لقوله: «لا يشبه حدث المخلوقين»، فأثبت أنه محدث، وهو من صفاته»، يعني من التي يدخلها التجدد، «ولم يزل سبحانه بجميع صفاته»[7]، يعني الذاتيات والمتجددات.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه(١١٧٥/٣رقم٣٠٣٧)، ومسلم في صحيحه(٢٠٣٠/٤رقم٢٦٣٧) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) رواه البخاري(٢٦٩٤/٦رقم٦٩٧٠)، ومسلم(٢٠٦١/٤رقم٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) صحيح البخاري(٢٧٣٥/٦).

(٤) رواه البخاري في صحيحه(٢٧٣٥/٦رقم٧٠٨٤).

(٥) نقله العيني في عمدة القاري(١٧٩/٢٥).

(٦) العلامة الحافظ الفقيه أبو جعفر أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الدَّاوُدِيُّ الأَسَدِي ، الأموي، الطرابلسي، التلمساني المالكي، صاحب مصنفات منها: شرحه لصحيح البخاري واسمه: «النصيحة في شرح صحيح البخاري» توفي عام: ٤٠٢هـ. انظر: الديباج المذهب لابن فرحون(٣٥/١).

(٧) ذكره الحافظ في فتح الباري(٤٩٨/١٣).

وقال في شرح حديث الإفك -في قول أم المؤمنين عائشة صلوات الله عليها: «ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ، بأمر يتلى»-:«إن الله تكلم ببراءة عائشة، حين أنزل فيها بخلاف بعض قول الناس: إنه لم يتكلم»[1].

وكَبُرَ هذا على عبد الواحد بن التِّين السفاقسي-وكان من الأشعرية- فقال: «استدلاله يُرَدُّ عليه: بأنه إذا كان لم يزل بجميع صفاته، وهو قديم، فكيف تكون صفته محدثة؟ وهو لم يزل بها، إلا أن يريد المحدث غير المخلوق، كما يقول البلخي ومن تبعه»[1].

ولم يكن البلخي -وهو الكعبي- ممن يؤمن بصفات ﷻ ويقر بأن القرآن بدا منه، لكن أظن بلغه قول داود الظاهري: «القرآن محدث، والذي في اللوح غير مخلوق»[2]؛ فتبعه على اصطلاحه الفاسد، ليلبس على الناس دينهم، وقيل هو قول بعض المعتزلة وبعض الظاهرية؛ فرضي به ابن التين لشيخه، ولا يرضى له بقول أهل السنة المثبتين لصفاته، وقدرته على ما يقوم به من الأمور الاختيارية.

ولم يكن لاعتراضه على الداودي معنى؛ لأنه لم يقل صفة الكلام محدثة، وإنما يقول كلامه المعين محدث، وهذا اصطلاح جماعة من أهل النظر؛ منهم:

زهير بن عبد الله الأثري، (ق١٨/أ) وصاحبه أبو معاذ التومني، كما تقدم ذكر ذلك[3]، وإن كان زهير يقول: «القرآن محدث في ذات الله تعالى، غير مخلوق»[4]، وقال أبو معاذ: «حادث، غير محدث، ولا مخلوق»[5].

وأن أبا الحسن الأشعري ذكر قوله في الصفات، ثم قال: «وبلغني عن بعض المتفقهة، أنه كان يقول: «إن الله لم يزل متكلماً»، بمعنى أنه لم يزل قادراً على الكلام، ويقول: «إن كلام الله محدث، غير مخلوق»[6].

وهذا ظاهر كلام البخاري، حيث قال: «وأن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين»، كما أفصح به من ذكر من الشراح المتقدمين[7]، وقاله البدر العيني وغيره من المتأخرين[1].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٤٩٨/١٣).
(٢) تاريخ بغداد(٣٧٤/٨)، وقد سبق.
(٣) تقدم في الجزء السادس(ص/ ٢٤١).
(٤) درء التعارض(٣٣٣/٢)، وانظر: مقالات الإسلاميين(ص/٢٩٩).
(٥) مقالات الإسلاميين(ص/٣٦٦).
(٦) المصدر السابق(ص/٥٨٣).
(٧) كالمهلب والداودي وغيرهما.

فلا يتبين إلا أنه كان موافقاً لجميع أهل السنة في الصفات الاختيارية، ولم يشذ عنهم في مسألة القرآن إلا في موضعين، حيث نفى صحة اسم القرآن على ألفاظ التَّالين، إلا مجازاً، وحيث زعم أن الصوت الذي يبدو من ذات الله ﷻ لا يتألف من الحروف.

فأنكر أنه تكلم بالعبرانية، أو بالعربية على حقيقة التكلم بها، كما تقدم بيانه[٢]، وهذا من بدع العقائد كما لا يخفى، وقع فيها من قلة الفقه، لوساوس أدخلها عليه أهل الكلام، فكان من المخدوعين، ولم يتعمده كفعل الخادعين؛ فلم يكن ذلك موجباً لترك حديثه عند من تأمل في أمره، وتبين سلامة سرّه، فضلاً عن حديث صاحبه، الذي مال معه في بعض القول[٣].

على أن أحاديث الصحيحين ليس المعوّل فيهما على خصوص روايتهما، بل لا يحتاج إليهما فيها، لاشتهارها عن أشياخهما، وأشياخهم، في السنن، والمسانيد، والصحاح المستخرجة عليهما، وسائر دواوين الآثار، غير أنهما صارا علمين عليهما، ينبئ عزوها إليهما عن استجماعها لما شرطاه في صحة الإسناد، وصحة الحديث، ولذا أكَبَّ عليهما أهل الطلب، إلى أن فشت فيهم مقالة الكلابية[٤].

---

(١) المتواري على أبواب البخاري لابن المنيِّر(ص/٤٢٦)، وفتح الباري للحافظ ابن حجر(١٣/٤٩٦، ٤٩٨)، وعمدة القاري للعيني(٢٥/١٧٩).

(٢) هذا غلط على الإمام البخاري، فلم ينكر الإمام البخاري أن الله تكلم بالعبرانية، أو غيرها، بل يثبت أن القرآن والتوراة والإنجيل والزبور وغيرها من الكتب السماوية أنها كلام الله، تكلم به حقيقة، ولكنه يعني ما يقوم بالتالي من الصوت، والهواء الصاعد والنازل، وغير ذلك فإنه مخلوق. وكلام الإمام البخاري إنما هو في صفة التلاوة وكيفيتها، لا في أصل الكلام، وكون الرب تكلم به حقيقة بحرف وصوت.

(٣) يعني الإمام مسلماً رحمه الله.

(٤) قد برأ الله الإمامين البخاري ومسلماً من قول الكلابية، ولا أعلم للعلامة الكنغراوي سلفاً في هذا الاتهام، بل غاية ما رمي به الإمام البخاري هو قول اللفظية، مع عدم ثبوت ذلك عنه، ومع اعتذارهم له بأنه أراد بما تكلم به ما يقوم بالعبد من فعله، وأنه مخلوق، دون الكلام المتلو والمقروء الذي هو كلام الله تعالى بالاتفاق.

فتنة الكلابية ممن كانوا من طلاب الإمام ابن خزيمة

وهي فشت فيهم من لدن أبي علي الثقفي، وأبي بكر محمد بن إسحاق الضبعي؛ إذ تجاهروا بأن الله لا يتكلم بعد التكلم، فقامت الفتنة بنيسابور، وبلغ مسألتهم أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة صاحب الصحيح، وكان إمام أهل الحديث بخراسان، وخليفة الإمام الذهلي، فأنكره أشد الإنكار، حتى كان يتهمهما بالنفاق.

وكانت نيسابور يومئذ عامرة بالفقهاء، وحفاظ الأثر؛ منهم: الحافظ أبو حامد أحمد بن محمد الشرقي، والإمام أبو حامد أحمد بن عبد الرحمن السرخكي، الحنفي، المقرئ[1]، صاحب روايات حفص بن عاصم، والفقيه حامد بن محمود بن معقل، راوي كتب محمد بن الحسن الشيباني، والحافظ أبي العباس محمد بن إسحاق الثقفي السَّرَّاج، صاحب المسند، والقاضي أبي يحيى غسان بن محمد الحنفي[2]، وأمثالهم.

وكان عامة أهل العلم والدين مع إمام الأئمة ابن خزيمة، ورفعوا أمر الثقفي والضبعي إلى الخليفة، وكان مرجع الفتيا في دار الخلافة يومئذ القاضي الإمام أبي سعيد البردعي، والشيخ الإمام أبي الحسن الكرخي، والقاضي الإمام أبي طاهر الدباس الحنفي، والقاضي أبي عمر محمد بن يوسف المالكي، وكان الوزير علي بن عيسى المحدث الصالح، فصدر الأمر من ديوان الخلافة بصلبهما، حتى أظهرا التوبة، والرجوع عن المقالة.

قال أبو عبد الله الحاكم في تاريخ نيسابور: فحدثني أحمد بن يحيى المتكلم قال: «اجتمعنا ليلة عند بعض أهل العلم، وجرى ذكر كلام الله: أقديم لم يزل، أو يثبت عند اختياره تعالى أن يتكلم به؟ فوقع بيننا في ذلك خوض، قال جماعة: «إن كلام الباري قديم، لم يزل»، وقال جماعة: «إن كلامه قديم، غير أنه لا يثبت إلا باختياره لكلامه»، فبكرت أنا إلى أبي علي الثقفي، وأخبرته بما جرى، فقال: «من أنكر أنه لم يزل؛ فقد اعتقد أنه محدث»، وانتشرت هذه المسألة في البلد، وذهب منصور الطوسي في جماعة معه إلى أبي بكر محمد بن إسحاق

---

(١) أحمد بن عبد الرحمن أبو أحمد النيسابوري، السرخكي-بضم السين، وسكون الراء، وفتح الخاء المعجمة، والكاف في آخرها- نسبة إلى سرخك، قرية على باب نيسابور. وقال أبو سعد الفقيه الحنفي: سمع أبا الأزهر العبدي، ومحمد بن يزيد السلمي، روى عنه أبو العباس أحمد بن هارون، وغيره. توفي في شهر رمضان سنة ٣١٦هـ رحمه الله تعالى. الأنساب للسمعاني(٣/٢٤٥)، طبقات الحنفية(١/٧٤).

(٢) غسان بن محمد بن عبيد الله بن سالم النيسابوري، أبو يحيى، أحد الفقهاء الكبار، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، وسمع الموطأ من عبد الله بن نافع، وسمع محمد بن عمر الواقدي، ذكره الحاكم في تاريخ نيسابور، وقال: أخبرنا عنه عبد الله بن دينار، وقال في كتاب الملتقط-من كتب أصحابنا-: وعن غسان بن محمد المروزي قال: قدمت الكوفة قاضياً عليها، فوجدت فيها مائة وعشرين عدلاً، فطلبت أسرارهم، فرددتهم إلى ستة، ثم أسقطت أربعة، فلما رأيت ذلك استعفيت من القضاء، واعتزلت. رحمه الله تعالى. طبقات الحنفية(١/٤٠٤).

–يعني ابن خزيمة–، وأخبره بذلك، حتى قال منصور: «ألم أقل للشيخ: إن هؤلاء يعتقدون مذهب الكلابية، وهذا مذهبهم»؛ فجمع أبو بكر أصحابه، وقال لهم: «ألم أنهكم غير مرة عن الخوض في الكلام»، ولم يزدهم على هذا في ذلك اليوم، وذكر أنه بعد ذلك خرج على أصحابه، وأنه صنف في الرد عليهم، وأنهم ناقضوه، ونسبوه إلى القول بقول جهم في أن القرآن محدث، وجعلهم هو كلابية[1].

قال الحاكم: سمعت أبا عبد الرحمن بن أحمد المقرئ، يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: «الذي به أقول: إن القرآن كلام الله، ووحيه، وتنزيله غير مخلوق، ومن قال: إن القرآن أو شيئاً منه، ومن وحيه، وتنزيله؛ مخلوق، أو يقول: إن الله لا يتكلم بعد ما كان يتكلم في الأزل، أو يقول: إن أفعال الله مخلوقة، أو يقول: إن القرآن محدث، أو يقول: إن شيئاً من صفات الله صفات الذات، أو اسماً[2] من أسماء الله؛ مخلوق: فهو عندي جهميٌّ، يستتاب؛ فإن تاب وإلا ضربت عنقه، هذا مذهبي، ومذهب من رأيت من أهل الشرق والغرب من أهل العلم، ومن حكى عني خلاف هذا فهو كاذب، باهت، ومن نظر في كتبي المصنفة ظهر له وبان: أن الكلابية كَذَبَةٌ فيما يحكون عني، مما هو خلاف أصلي وديانتي»[3].

وذكر عن ابن خزيمة أنه قال: «زعم بعض جهلة هؤلاء الذين نبغوا في سَنَتِنَا هذه: أن الله لا يكرر الكلام، فهم لا يفهمون كتاب الله؛ فإن الله قد أخبر في نص الكتاب، في مواضع؛ أنه خلق آدم، وأنه أمر الملائكة بالسجود له، فكرر هذا الذكر في غير موضع، وكرر ذكر كلامه مع موسى مرة بعد أخرى، وكرر ذكر عيسى ابن مريم في مواضع، وحمد نفسه في مواضع، فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾[الكهف:١]، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[الأنعام:١]، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[سبأ:١]، وكرر زيادة على ثلاثين مرة فبأي آلاء ربكما تكذبان، ولم أتوهم أن مسلماً يتوهم أن الله لا يتكلم بشيء مرتين»[4].

(١) ذكره شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل(٢/٧٨-٧٩) .
(٢) في الأصل: أسماء.
(٣) ذكره شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل(٢/٧٩) .
(٤) المصدر السابق(٢/٧٩-٨٠) .

وقال الحاكم: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق -يعني الضبعي- يقول: لما رجع، ووجد بعض المخالفين -يعني المعتزلة- الفرصة في تقرير مذهبهم بحضرتنا، (ق ١٨/ب) قال أبو علي الثقفي للإمام -هو ابن خزيمة-: «ما الذي أنكرت من مذهبنا أيها الإمام، حتى نرجع عنه؟ قال: «ميلكم إلى مذهب الكلابية، فقد كان أحمد بن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعيد، وعلى أصحابه، مثل الحارث المحاسبي وغيره»، حتى طال الخطاب بينه وبين أبي علي في هذا الباب، فقلت: «قد جمعت أنا أصول مذهبنا في صكٍّ»، فأخرجته إليه، فقلت: هذا ما جمعته بخطي، وبينته من هذه المسائل؛ فإن كان فيها شيء تكرهه؛ فبَيِّنْ لنا وجهه»، فذكر أنه تأمله، ولم ينكر منه شيئاً، وذكر نسخة الخط، وفيه: «إن الله بجميع صفات ذاته واحد، لم يزل، ولا يزال، وما أضيف إلى الله من صفات فعله مما هو غير بائن عن الله فغير مخلوق، وكل شيء أضيف إلى الله بائن عنه دونه مخلوق»[(١)].

وذكر أن أبا العباس القلانسي أحمد بن إبراهيم شيخ القلانسية وغيره وافقوا من خالف أبا بكر ابن خزيمة، وأنه كتب إلى جماعة من العلماء بتلك المسائل، وأنهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر ابن خزيمة إلى السلطان ، وأن أمير نيسابور أمر أن يمتثل أمر أبي بكر فيهم من النفي، والضرب، والحبس.

وقال أبو إسماعيل الهكاري، المعروف بشيخ الإسلام، في كتاب «ذم الكلام»: سمعت أبا نصر بن رداد، سمعت إبراهيم بن إسماعيل الخلال يقول: إني ذهبت بكتاب ابن خزيمة في الضبعي والثقفي إلى أمير المؤمنين؛ فكتب بصلبهما؛ فقال ابن خزيمة: «لا، قد علم رسول الله ﷺ النفاق من أقوام فلم يصلبهم»[(٢)].

قال أبو إسماعيل: سمعت إسماعيل بن عبد الرحمن أبو عثمان الصابوني يقول: «استتيب الضبعي والثقفي على قبر ابن خزيمة رحمه الله تعالى»[(٣)].

وأنت إذا تأملت في النسخة التي عرضها الضبعي عن قوله على الإمام ابن خزيمة؛ وجدتها خالية عن النص على موضع الخلاف، لم يقر فيها بفعل أو كلام لله تعالى غير مخلوق، إلا ما جعلوه معنى قديماً لم يزل، ويدل حديثه هذا على نكثهم التوبة، وعودهم إلى ما نهوا عنه، حتى زعم في هذا الحديث أن الإمام رضي بما كتبه، وعرضه عليه، يتطاول إلى

(١) درء تعارض العقل والنقل(٢/٨١).

(٢) ذم الكلام(٤/٤١٧رقم١٣٢٦).

(٣) المصدر السابق(٤/٤١٧رقم١٣٢٨)، وذكره شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل(٢/٨٢) .

ادعائه لو أمكنه، وكذلك كانوا يتلطفون في الدعوة إلى مذهبهم، ويأتون عليه بالعبارات المجملة، ليخفى عواره على الناس.

***

نقد بعض كلام الأشعري في الإبانة

وبمثل هذه الأساليب دعا أبو الحسن علي بن أبي بشر البصري الأشعري إلى طريقتهم، لما التحق بهم، على ما لديه من بقايا الاعتزال الجهمي.

قال في كتاب «اختلاف المصلين، ومقالات الإسلاميين»: «ذكر القول في القرآن، قالت المعتزلة، والخوارج، وأكثر الزيدية والمرجئة، وكثير من الرافضة: إن القرآن كلام الله سبحانه، وإنه مخلوق، لم يكن ثُمَّ كان»(١).

فلبَّس فيه قول أهل السنة والجماعة وسائر طوائف الإسلام المقرين بأن القرآن كلام الله، بدا منه، لَمَّا أراده بقدرته، بقول أصحاب البدع القائلين بأنه مخلوق، بدا من خلقه، وذكر ما قيل عن ابن الماجشون: «أن نصف القرآن مخلوق، ونصفه غير مخلوق»، وقد علمت ما فيه.

قال: «وحكى بعض من أخبر عنه في المقالات، أن قائلاً من أصحاب الحديث، قال: «ما كان علم من علم الله سبحانه في القرآن فلا يقول مخلوق، ولا غير الله، وما كان فيه من أمر ونهي؛ فهو مخلوق، وحكاه هذا الحاكي عن سليمان بن جرير، وهو غلط عندي، وحكى محمد بن شجاع أن فرقة قالت: إن القرآن هو الخالق، وأن فرقة قالت: هو بعضه، وحكى زرقان: أن القائل بهذا وكيع بن الجراح»(٢).

وسكت عليه الأشعري، وهذا ضلال بَيِّن، وكان زرقان [-واسمه محمد بن شداد المسمعي-؛ معتزلياً، قال الدارقطني: لا يكتب حديثه، وضعفه البرقاني وغيره(٣)، فلم يكن](٤) مُصَدَّقًا فيه على وكيع، وهو ممن يعظمه الأشعري، ويراه من الأئمة، وإنما سكت على ما قيل من ذلك لأنه قول أصحابه الكلابية، وإياهم أراد ابن شجاع، وأراد بالفرقة التي جعلت القرآن عين الخالق من يقول الصفات عين الذات، والاسم عين المسمى، من قدماء المعتزلة، ونحوهم، كأبي بكر بن كيسان الأصم، وذويه على ما تقدم بيانه.

---

(١) مقالات الإسلاميين(ص/٥٨٢).

(٢) المصدر السابق(ص/٥٣٦).

(٣) انظر: لسان الميزان(٥/١٩٩).

(٤) ما بين المعقوفتين من الهامش.

وقال الأشعري في كتابه هذا: «ذكر مقالة أهل السنة والحديث»، فذكر فيما ذكر عنهم: « أن أسماء الله لا يقال إنها غير الله»، قال: «ويقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق»، وقاله في جمل المقالات له، وزاد: «والكلام في اللفظ والوقف: من قال باللفظ وبالوقف؛ فهو مبتدع عندهم، لا يقال: اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال: غير مخلوق».

لكنهم لم يقولوا كذلك قط، وإنما اختلفوا هل يقال: لفظنا بالقرآن مخلوق، أو غير مخلوق، وأما أن يطلقوا القول بذلك في اللفظ، والنظم كله فهذا لم يكن قط، وإنما هو من قول [من](١) يقول: «القرآن معنى» من الكلابية.

وقال في كتاب الإبانة(٢) -الذي يقال إنه صنفه في آخره، وذكر فيه بأنه متمسك بما روي عن أئمة الحديث- فقال: «ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل-نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته- قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل»، فذكر جملاً من العقائد، إلى أن قال: «وإن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالاً»، قال: «ونقول: إن كلام الله غير مخلوق، وأنه لم يخلق شيئاً إلا وقد قال له: ﴿كُن فَيَكُونُ ﴾[البقرة:١١٧]، ومن قال: بخلق القرآن؛ فهو كافر»، ثم قال: «الدليل على ذلك: قوله ﷻ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ﴾[الروم:٢٥]، (ق١٩/أ) وأَمْرُ اللهِ هو كلامه، وقوله ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤] فالخلق جميع ما خلق داخل فيه».

فتأوله على معنى المفعول.

قال: «فإن قال قائل: معنى قول الله: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس:٨٢] إنما يُكَوِّنه فيكون، قيل: الظاهر أن يقول له، ولا يجوز أن يكون قول الله للأشياء كلها كوني هو الأشياء»، قال: «وإذا كان غير المخلوقات فقد خرج كلام الله عن أن يكون مخلوقاً»(٣).

وهذا من التطويل الذي لا معنى له، إلا أنه من بقايا الجهمية التي فيه، يدور على أن التكوين عين المكوَّنات(٤)، ولا يغايرها إلا القول القديم، إن كان يثبت قديماً بقدم.

---

(١) غير موجودة في الأصل والسياق يقتضيها.

(٢) الإبانة(ص/٢٠).

(٣) المصدر السابق(ص/٦٦).

(٤) هذا غريب من الشيخ الكنغراوي رحمه الله، فكلام الأشعري صحيح، وواضح وصريح أنه يجعل التكوين شيئاً، والمكونات شيئاً آخر، فالتكوين يكون بقول: ﴿كُن﴾، وهو كلام الله غير مخلوق، والمكونات التي هي المخلوقات إنما كانت بعد قول الله ﴿كن﴾، ففرق بين الأمر والخلق.

قال: «ويستحيل أن يوصف ربنا ﷻ بخلاف العلم، وكذلك يستحيل أن يوصف بخلاف الكلام من السكوت والآفات».

فدَسَّ السكوت معها[1]، ولم يكن نَفْيُ السكوت من مذهب أهل السنة والجماعة، بل يقولون: لم يزل، ولا يزال يتكلم متى شاء، ويسكت عَمَّا يشاء، لا ينافي ذلك قدرته على التكلم، ولا قدم نوع كلامه، وإنما دَسَّه لأن الكلابية تنفي ما يقوم به من الأمور الاختيارية كلاماً أو غيره[2].

وذكر قول الله ﷻ: ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾ الآية[الكهف:١٠٩] قال: «فلو كانت البحار مداداً كتبت؛ لنفدت البحار، وتكسرت الأقلام، ولم يلحق الفناء كلمات ربي، كما لا يلحق الفناء علم الله ﷻ، ومن فني كلامه لحقته الآفات، وجرى عليه السكوت»[3].

فتأول الكلمات على عدد الخلائق التي هي آثار كلامه عندهم، وأراد بالكلام ما يطلق عليه اسمه ليعمه، ويعم مسمى الكلام في اللغة، هذا كله من تلبيس الكلابية[4].

ثم ذكر عن الجهمية: أنها زعمت أن كلام الله مخلوق حَلَّ في شجرة، قال: «فلو كان كلام الله مخلوقاً لكان المخلوق قال: «يا موسى إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني»[5]، وقد قال الله ﷻ: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة:١٣]»، وهذا كما قيل: «له مسألة في كتاب الإبانة، في الإيمان أنه غير مخلوق» ذكره

---

(١) ليس هنا دس في كلام الأشعري رحمه الله، لأن ضد الكلام الخرس، والسكوت المطلق، وهذا ليس من صفات الله، لأن الله منزه عن السكوت الذي يخرجه عن دوام فاعليته وكلامه، ولكن السكوت الذي يثبت هو بمعنى عدم كلامه بشيء مخصوص، فيصح أن يقال: سكت عنه، لأنه لم يتكلم به، لا أنه يسكت سكوتاً مطلقاً، فتمرُّ لحظة بغير أن يتكلم عز وجل.

(٢) دوام كلامه عز وجل ببدو كلامه منه، وتعلقه بالمشيئة، وكونه بحرف وصوت، ليس من مذهب الكلابية، ومن مذهب السلف دوام كلام الله وأنه لم يزل متكلماً، ليس بمعنى القدرة على الكلام فقط كما توهمه الكنغراوي رحمه الله،وإنما بمعنى دوام تكلمه عز وجل بما شاء، وأما سكوته بمعنى أنه لا يتكلم بشيء في لحظة من اللحظات فهذا داخل في التعطيل، لكونه عطل الله عن صفة من صفاته، ومن يفعل أكمل مما لا يفعل، وسبق بيان معنى سكوته الذي يثبته أهل السنة.

(٣)الإبانة(ص/٦٦-٦٧).

(٤) هذا من تكلُّف المصنف رحمه الله في رده على الأشعري، لأنه لم يتأول الكلمات على عدد الخلائق، بل فسر الآية كما فسرها السلف، وأن كلمات الله لا تنفد، ولو كان جميع الشجر أقلاماً، والبحار حبراً تكتب به كلمات الله، لنفد الحبر، وتكسرت الأقلام وما نفدت كلمات الله لأنها لا نهاية لها.

(٥) كذا في الإبانة(ص/٦٨)، وهو جمع بين ألفاظ بعض الآيات، بين قوله تعالى:﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[القصص:٣٠]، وقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى ﴾[طه:١٤] .

أبو القاسم عبد الملك بن عيسى بن درباس في رسالته في الذب عن الأشعري، ينقله عن أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم الفارسي المقرئ.

وذُكِر عن أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر أنه أثبتها عنه، وأنه قال في كتابه الذي سماه «تبيين كذب المفتري»، ورد على من قال: «إن أبا الحسن لم يكن يدين الله بما ذكره في كتاب الإبانة» بأنه قول بعيد من أهل الديانة، قال: «كيف يصنف في العلم كتاباً يخلده، وقول يقول بصحته، ولا يعتقده؟ بل هم يعتقدون ما فيها أشد اعتقاد، ليسوا معتزلة، ولا نفاة لصفات الله معطلة»، قال: «ولم يزل كتاب الإبانة مستصوباً عند أهل الديانة»[1].

وما ذكره الحافظ أبو القاسم من ذلك مطابق لمعناه عنده؛ فإن أهل الديانة المنتسبين إلى الأشعري من أهل الحديث والمتفقهة ونحوهم، يدينون بما يظهر لهم من كتاب الإبانة، ويعتمدون عليه أشد اعتماد، وليسوا معتزلة، ولا متعمدين نفي صفاته، وتعطيله عن الأفعال، بل يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه، ويصفونه بما وصفه به نبيه ﷺ، لكن ليس كذلك أصحاب الأبحاث المتعمقون في كلام الأشعري من أصحابه؛ فإنهم يصرحون بتعطيله عن الصفات الفعلية، والقول المقدور عليه إلا ما قام بخلقه، وفاقاً لسائر الجهمية من المعتزلة وغيرهم، ويختلفون في كتابه هذا، وأكثرهم لا يعرفونه.

وبعضهم يقولون: «صنفه الأشعري لأصحاب الحديث، يتألفهم إليه، ولم يكن يعتقد ما يظهر لهم من معانيه».

وكذلك قال أخصامه من أهل السنة والجماعة، وسائر طوائف المسلمين، ورأوه إنما صنفه لما طمع في أهل مذهب الإمام أحمد ونحوهم، من أهل الحديث اللفظية، يخادعهم، فأتاهم بجمل من الأقوال يأنسون بها، ويرضونها، ودس معها ما يفسدها بعباراته التي خفيت مقاصدها على جمهورهم.

وكذلك فعل في هذا الموضع؛ فإنه قال: «كلام الله ﷻ من الله، لا يجوز أن يكون كلامه الذي هو منه؛ مخلوقاً في شجرة مخلوقة، كما لا يجوز أن يكون علمه الذي هو منه؛ مخلوقاً في غيره»، وقال: «يستحيل أن يخلق الله كلامه في مخلوق»، ولو كان مقصوده الإقرار بأن الإيمان[2] غير مخلوق، بدا من الله ﷻ، كما يقوله أهل السنة والجماعة؛ لم يجنح إلى تكلف

---

(١) تبيين كذب المفتري(ص/٣٨٩).

(٢) كذا في الأصل، والظاهر أن الصواب: القرآن.

هذه الزيادات، وإنما تكلفها تنبيهاً لمن يتأمل كلامه الذي تقدم ذكره، أنه لم يرد به ما يريده أهل السنة، وإنما يعني بكلام الله المعنى الذي قال به إخوانه الكلابية، وجعلوه من الله، ومن ذاتياته، وأنه يستحيل أن يكون مخلوقاً في شجرة، أو غيرها من الخلق، وأن النداء الذي كان بالعبرانية، وتلقاه موسى عليه الصلاة والسلام من جانب الوادي الأيمن، في البقعة المباركة من الشجرة، والنظم العربي المسموع من أفواه التالين؛ لا يصح على شيء منه اسم كلام الله، إلا مجازاً، وإنما هو عبارة عبرت عن كلامه، ولو لم يكن عبارة عنه؛ كان المخلوق هو القائل: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾[طه:١٤]، هذه حقيقة كلام الأشعري (ق١٩/ب).

قال: «فلو لم يكن متكلماً حتى خلق الخلق، ثم تكلم بعد ذلك؛ لكانت الأشياء قد كانت لا عن أمره، ولا عن قوله، ولم يكن قائلاً لها: كوني، وهذا ردّ القرآن، والخروج عمَّا عليه جمهور أهل الإسلام».

وهذا في الأصل من حجة المعتزلة الجهمية، وحجة شيخهم أبي الهذيل العلاف؛ فإنه كان يقول: «خلق الله الخلق بقول: كن، لا في محل، ثم خلق القرآن قائماً بخلقه»، فأخذته الكلابية منه، وقالوا: خلق الخليقة بكلامه القديم، الذي هو معنى واحد، ويعبر عنه في هذا المقام بلفظ كوني، وهذا مقصود الأشعري[١]، وهو خلاف القرآن، وخلاف سبيل المؤمنين، خارج عن قول الجماعة إذ لم يكن في سلف الأمة وأئمتها من قال الكلام معنى.

وما علمت في (الناس) [٢] من قال: إن الله خلق الخلق بكلمة كوني، في خطاب واحد جملة، إلا ما لبس فيه أبو الحسن الأشعري[٣]، وقال: «إن قول الجهمية: إن كلام الله مخلوق، يلزمهم به أن يكون الله ﷻ لم يزل كالأصنام التي لا تنطق، ولا تتكلم، لو كان لم يزل غير متكلم» يعني قبل الخلق.

وذكر قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام الذي حكاه الله سبحانه عنه في القرآن: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء:٦٣].

قال: «فلما كانت الأصنام التي لا تستحيل أن يحييها الله، وينطقها، لا تكون آلهة، فكيف يجوز أن يكون من يستحيل عليه الكلام في قدمه إلهاً، وإذا لم يجز أن يكون الله

(١) هذا غير صحيح، بل مقصود الأشعري: أن الله تكلم على الحقيقة، بحرف وصوت، وأنه تكلم حقيقة بقول: ﴿كن﴾ وهي كلمة مركبة من حرفين «الكاف»، و«النون»، وتكلم الله بها بصوته عز وجل، فبعد ذلك يوجد ما أراد الله كونه.

(٢) غير واضحة بالأصل وكتبتها تقديراً.

(٣) وأبو الحسن الأشعري لم يقل إن المخلوقات كانت بكلمة ﴿كن﴾ مرة واحدة.

سبحانه في قدمه في مرتبة دون مرتبة الأصنام التي لا تنطق؛ فقد وجب أن يكون لم يزل متكلماً»[(١)].

وهذا الاحتجاج من جنس ما قبله، مأخوذ من الهذلية، يتضمن نفي صفة الخلق، ونفي قِدَمِهِ، مبنِيٌّ على نفي تسلسل الآثار، والمقصود تقريره في أذهان معتقديه، حتى توصل به إلى مطلوب أصحابه الكلابية؛ من إثبات الكلام معنى قديماً، إن كان هذا يرفعه عن مرتبة الأصنام، التي لا تقدر على النطق بشيء من الكلام يقومُ بها[(٢)].

فهلا قال-تعالى عن شبه الأصنام-: «لم يزل قادراً على الفعل والكلام، متى شاء»؛ لو كان قصده اتباع الكتاب والسنة والعقل والفطرة؟!

وأي حاجة له إلى تلك الدورات، حتى يتمحل القول بأنه لم يزل متكلماً، لا يقدر على السكوت؟!

وهذا يؤول إلى أنه متكلم بكل شيء، وأن كل كلام في الخلق كلامه[(٣)]، كما قالته الاتحادية طائفة ابن عربي، إلا أن تكلف الفرق بين ما قارن كسب العبد، وما لم يقارنه؛ فيعود من جنس قول إخوانهم من الجهمية من المعتزلة، والنجارية، والضرارية.

قال: «وقد قال الله تعالى مخبراً عن نفسه أنه يقول: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾، وجاءت الرواية أنه يقول هذا القول، فلا يَرُدُّ عليه أحدٌ شيئاً فيقول: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾[غافر:١٦][(٤)].

فإذا كان الله ﷿ قائلاً مع فناء الأشياء، إذ لا إنسانَ، ولا مَلَكَ، ولا حَيَّ، ولا جانَّ، ولا شجرَ، ولا مدرَ؛ فقد صح أن كلام الله ﷿ خارج عن الخلق؛ لأنه يوجد ولا شيء من المخلوقات موجود»[(٥)].

---

(١) الإبانة(ص/٧١).

(٢) هذه كلها لوازم باطلة، لأن كلام الأشعري حق، موافق لكلام أئمة السنة، وليس قوله بعموم الآية﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[النحل:٤٠] نفياً لصفة الخلق، كما أننا نقول: خلق بإرادته، لا يعني نفي صفة الخلق، فالله عز وجل إذا أراد أن يخلق قال لما يريده خلقه: كن، ثم يخلقه فيكون.

(٣) هذا إلزام باطل، لا أدري من أين أتى به الشيخ الكنغراوي عفا الله عنه، لأن وصف الله بدوام الكلام، لا يعني أنه يتكلم بأي شيء، وأن يكون كل كلام هو كلامه، وليس معنى أن الله مريدٌ على الدوام أنه يريد أي شيء حقاً أو باطلاً، وإنما يريد ما يوافق حكمته عز وجل، وما يكون فيه حمد ذاته سبحانه.

(٤) هذا وارد في سياق حديث الصور الطويل، وهو حديث ضعيف جداً، من جمع إسماعيل بن رافع قاضي المدينة، وهو متروك.

انظر: مسند إسحاق بن راهويه(١/٨٤رقم١٠)، والأحاديث الطوال للطبراني(ص/٢٦٦رقم٣٦)،

(٥) الإبانة(ص/٧٢).

وهذا من دسائسه أيضاً(١)؛ فإنه لم يكن في الرواية أن الفناء يأتي على الشجر والمدر وسائر الخليقة يومئذ، ويرُدُّه صريح قول الله جلّ وعلا: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [غافر:١٦].

واختلف أهل العلم في قول الله سبحانه: ﴿وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص:٨٨]، فقال بعضهم: تأويله أن كل شيء باطل إلا ما أريد به وجه الله، واستشهدوا بقول الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

ذكره ابن جرير في تفسيره(٢).

وقال بعضهم: هو على موت أهل الأرض، ومفارقة أرواحهم الأبدان، كما في قوله عز وعلا: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾ [الرحمن:٢٦] وهو مقصود الحديث الذي جاء في: «أن الله يقبض الأرض، ويطوي السماء بيمينه، ويقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟» أخرجه أهل الصحيح وغيرهم، من غير وجه عن أبي هريرة(٣).

وأخرجه ابن جرير وغيره من وجوه، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، مثله(٤).

وفي لفظ له: «أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»(٥).

وفسَّرَهُ بعضهم بقول الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾ [الزمر:٦٨] وقالوا: الصَّعقُ: الموتُ، بمعنى فقد الحياة، فيأتي على نفوس الأحياء، إلا أن الله استثنى منها.

---

(١) ليس هذا من الدسائس، بل هو صريح في المراد، وهو مبني على صحة الحديث، ويوم القيامة تبدل الأرض غير الأرض، والسموات، ولا شجر ولا مدر، بل الجبال تنسف، والبحار تسجر، وقد ذكر هذه الحجة شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى(٥/٤١) نقلاً عن محمد بن سلام البيكندي شيخ البخارى، في كتاب السنة والجماعة، من تأليفه: «حدثنا عبيد الله يعني ابن واصل، حدثنا عبد الله بن محمد–شيخ من أهل بغداد–، حدثنا ابن صالح، قال: لقيت جهماً، فقلت: نطق الله؟ قال: لا. قلت: فهو ينطق؟ قال: لا. قلت: فمن يقول يوم القيامة: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾، ومن يرد عليه: ﴿لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ قال: إنهم زادوا في القرآن، ونقصوا منه»، فلم يكن من جواب للجهم إلا الطعن في صحة الآية.

(٢)تفسير الطبري(١/٧٣).

(٣) رواه البخاري(٤/١٨١٢رقم٤٥٣٤)، ومسلم(٤/٢١٤٨رقم٢٧٨٧).

(٤) رواه البخاري(٦/٢٦٩٧رقم٦٩٧٧)، وابن جرير في تفسيره(٢٤/٢٧).

(٥) رواه مسلم(٤/٢١٤٨رقم٢٧٨٨)، وابن جرير في تفسيره(٢٤/٢٧).

واختلفوا في بيان المستثنى، فروى ابن جرير عن عمارة(١)، عن ذي حَجَر اليحمدي(٢)، عن سعيد بن جبير، في قوله: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ، قال: «الشهداء ثنية الله حول العرش، متقلدين السيوف»(٣).

وحكى البدر العيني(٤) عن أبي هريرة ﷺ مرفوعا مثله(٥).

وعن أنس ﷺ مرفوعاً: «هم جبريل وميكائيل وإسرافيل»(٦).

وكلا الحديثين غريب، [ويرَدُّه الرواية؛ فإنه جاء في حديث الصور الذي أشار إليه: «أن الأحياء إذا ماتوا، ولم يبق إلا الله، طوى السماء والأرض، ثم دحا بهما، ثم تلقفهما، ثم قال: أنا الجبَّارُ –ثلاثاً–، ثم قال: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾، ثم قال: لنفسه: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾»، لفظ أبي الفضل ابن حجر في فتح الباري(٧).

وقال العيني في عمدة القاري: «قال سبحانه: أنا الجبار، ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾؟، فلا يجيبه أحدٌ، فيقول الله ﷻ: «﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾[غافر:١٦]»(٨).

قال ابن حجر: «قال الطبري: ذُكِرَ أن الرب جل جلاله هو القائل ذلك، مجيباً لنفسه»، ثم ذكر الرواية بذلك من حديث أبي هريرة ﷺ»(٩).

---

(١) عمارة بن أبي حفصة نابت –أوله نون، ويقال مثلثة، وهو تصحيف فيما جزم به الفلاس–: ثقة، مات سنة: ١٣٢هـ. تقريب التهذيب(ص/٤٠٨).

(٢) حجر بن فلان الهجري أو الأصبهاني، عن سعيد بن جبير: لا يعرف. المغني في الضعفاء للذهبي(ص/١٥١).

(٣) رواه سعيد بن منصور في سننه(٢/٢٦٠رقم٢٥٦٨)، وابن أبي شيبة في المصنف(٤/٢٠٦رقم١٩٣٤٣)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش(ص/٧٠رقم٤١)، والطبري في تفسيره(٢٤/٣٠) وغيرهم، وإسناده ضعيف: حجر الهجري: لا يعرف.

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٢/٢٥١).

(٥) رواه أبو يعلى–كما في المطالب العالية(١٥/١٨٢رقم٣٧٠٢)–، وابن بطة في الإبانة–الرد على الجهمية(٣/٩٨رقم٧١)، والواحدي في الوسيط(٣/٥٩٣)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٢/٢٧٧)، وغيرهم وإسناده صحيح كما قال الحاكم

(٦) رواه الطبري في تفسيره(٢٤/٢٩)، والكلاباذي في بحر الفوائد(ص/٣٦١)، وعزاه في الدر المنثور(٧/٢٥٠) إلى الفريابي، وعبد بن حميد، وأبي نصر السجزي في الإبانة، وابن مردويه، من طريق الفضل بن عيسى الرقاشي–وهو منكر الحديث–، عن يزيد الرقاشي –وهو متروك– عن أنس ﷺ. فالحديث ضعيف جداً.

(٧) فتح الباري(١٣/٣٦٨).

(٨) عمدة القاري(٢٣/١٠٢).

(٩) فتح الباري(١٣/٣٦٨)، وكلام الطبري في تفسيره(٢٤/٥١).

ولم أجده في تفسيره] [1]، (ق٢٠/أ) ولم يذكر لهما مخرجاً[2].

وأخرج ابن جرير وغيره: عن السُّدِّي، قال: «جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وملك الموت»[3].

قال العيني: «وعن الضحاك: «هم رضوان، والحور العين، ومالكٌ، والزبانية»[4].

وعن الحسن: «إلا من شاء الله يعني الله وحده»[5].

وقال ابن جرير: حدثنا بشر بن يزيد، حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾[الزمر:٦٨] قال الحسن: «يستثنى الله، ولا يدع أحداً من أهل السموات، ولا أهل الأرض إلا أذاقه الموت»، قال قتادة: «قد استثنى الله، والله أعلم إلى ما صار ثنيته».

قال[6]: ذُكِر لنا: أن نبي الله قال: «أتاني ملكٌ، فقال: يا محمد، اختر نبيًّا مَلِكًا، أو نبيًّا عبداً؛ فأومأ إِلَيَّ أن تواضع، قال: نبيًّا عبدًا، قال: فأعطيت خصلتين: أن جُعِلت أول من تنشق عنه الأرض، وأوّل شافع، فأرفع رأسي، فأجد موسى آخذاً بالعرش، فالله أعلم: أصعق بعد الصعقة الأولى [أم لا] [7]» [8].

[وروى ابن جرير: حدثني محمد بن عون، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا سعيد بن ثوبان[9] الكلاعي، عن أبي أيوب الأنصاري، قال ﷺ: «أتى رسول الله ﷺحبر من اليهود وقال: أرأيت قول الله في كتابه: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]؛ فأين الناس الخلق عند ذلك؟ قال: «هم فيها كرقم الكتاب»[10]][11].

---

(١) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٢) حديث أبي هريرة المذكور هو نفسه حديث الصور الطويل، وقد خرجه الطبري في مواضع من كتابه(١٧/١١٠، ٢٠/١٩، ٢٣/١٤، ١٣٢، ٢٤/٣٠).

(٣) تفسير الطبري(٢٤/٢٩).

(٤) عمدة القاري(١٩/١٤٥).

(٥) المصدر السابق.

(٦) أي قتادة.

(٧) زيادة من تفسير ابن جرير.

(٨) رواه ابن جرير في تفسيره(٢٤/٣١) وسنده صحيحٌ إلى قتادة.

(٩) في الأصل: ذكوان، والتصويب من تفسير ابن جرير وغيره من كتب الرواية، وكتب الرجال.

(١٠) تفسير الطبري(٢٤/٢٧).

(١١) ما بين المعقوفتين من الهامش.

وقال ابن جرير: حدثني هارون بن إدريس الأصم، ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، ثنا محمد بن إسحاق، حدثنا الفضل بن عيسى، عن عمه يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه[1]: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[الزمر:٦٨]، فقيل: من هؤلاء الذين استثنى الله، يا رسول الله؟ قال: «جبرائيل، وميكائيل، وملك الموت»، فساق الحديث في موتهم آخر من مات[2]، [وقد مضى ذكر الفضل بن عيسى في القدرية [3]، وعمه يزيد ضعيف الحديث][4].

وقال ابن جرير: حدثنا أبو كريب، حدثنا المحاربي عبد الرحمن بن محمد، عن إسماعيل بن رافع المدني، عن يزيد، عن رجل من الأنصار، عن محمد بن كعب القرضي، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ينفخ في الصور ثلاث نفخات؛ الأولى نفخة الفزع، والثانية نفخة الصعق، والثالثة نفخة القيام لرب العالمي تبارك وتعالى، يأمر الله إسرافيل بالنفخة الأولى فيقول: انفخ نفخة الفزع، فيفزع أهل السموات، وأهل الأرض، إلا من شاء الله»، قال أبو هريرة: يا رسول الله، فمن استثنى حين يقول: ﴿فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[النمل:٨٧]؟ قال: «أولئك الشهداء، وإنما يصل الفزع إلى الأحياء، أولئك أحياء عند ربهم يرزقون، وقاهم الله فزع ذلك اليوم، وأمّنهم، ثم يأمر الله إسرافيل بنفخة الصعق؛ فيقول: انفخ نفخة الصعق؛ فيصعق أهل السموات والأرض، إلا من شاء الله؛ فإذا هم خامدون، ثم [يأتي][5] ملك الموت إلى الجبار تبارك وتعالى؛ فيقول: يا رب، قد مات أهل السموات والأرض إلا من شئت، فيقول له -وهو أعلم-: فمن بقي؟ فيقول: «بقيت أنت الحي الذي لا تموت، وبقي حملة عرشك، وبقي جبريل وميكائيل»، وساق الحديث نحوه، والإسناد واه كما ترى[6].

وقال الصدر الأذرعي: «وصعق الأرواح عند النفخ في الصور لا يلزم منه موتها؛ فإن الناس يصعقون يوم القيامة إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، وليس ذلك بموت، قال: وكذلك صعق موسى عليه السلام لم يكن موتاً، والذي يدل عليه آية نفخة الصور-والله

---

(١) في الأصل: رضي الله عنهما!

(٢) سبق تخريجه قبل صفحتين.

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) مابين المعقوفتين من الهامش.

(٥) ساقطة من الأصل، وأثبتها من تفسير ابن جرير.

(٦) سبق تخريجه، وسبب وهائه: إسماعيل بن رافع المدني: متروك، وفيه مبهمان.

أعلم- موت كل من لم يذق الموت قبلها من الخلائق، وأما من ذاق الموت، أو لم يكتب عليه الموت من الحور، والولدان، وغيرهم؛ فلا تدل الآية على أنه يموت»[1].

هذه أقوال أهل السنة، ورواياتهم، ليس في شيء منها أن الخلائق تَفْنى، وتُعْدَم جميعاً، بل أشدُّها قول من قال: لا يبقى أحد من الأحياء المخلوقين إلا فقَدَ الحياة، أو صعق.

وكان هشام بن عبيد الله الرازي[2] ممن يذهب هذا المذهب فيما قيل، وذهب إليه نعيم بن حماد، وإسحاق بن راهويه.

وكانوا يحتجون به على أخصامهم من الجهمية، كما روى ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية، قال: وجدت في كتاب أبي: نعيم بن حماد؛ قال: «يقال للجهمية أخبرونا عن قول الله تعالى بعد فناء خلقه: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾، فلا يجيبه أحد، فرد على نفسه ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾، وذلك بعد انقطاع ألفاظ خلقه بموتهم، أفهذا مخلوق؟»[3].

قال: وعن إسحاق بن راهويه قال: «صح أن الله تعالى يقول بعد فناء خلقه: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾؛ فلا يجيبه أحد، فيقول لنفسه: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾»[4].

قال: ووجدت في كتاب عند أبي، عن هشام بن عبيد الله الرازي قال: «إذا مات الخلق، ولم يبق إلا الله، قال: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾؛ فلا يجيبه أحد، فيرد على نفسه، فيقول: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾، قال: فلا يشك أحد أن هذا كلام الله، وليس بوحي إلى أحد، لأنه لم يبق نفس فيها روح إلا وقد ذاقت الموت، واللهُ هو القائلُ، وهو المجيب لنفسه[5].

والظاهر أنهم احتجوا بذلك على من يقول من الجهمية (البِنية) [6] شرط في الحياة، ولا يكون الكلام المؤلف من الحروف إلا من جوف ولسان وشفتين، ويتأول تكليم موسى عليه الصلاة والسلام على الوحي، دون من يقول: «خلق الكلام اللفظي في الشجرة».

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص/٤٤٦).

(٢) هشام بن عبيد الله الرازي، السِّنِّي-بكسر السين-، الفقيه، أحد أئمة السنة، كان من بحور العلم. مات سنة: ٢٢١هـ سير أعلام النبلاء(٤٤٧/١٠).

(٣) ذكره الحافظ في فتح الباري(٣٦٨/١٣)، وعزاه لابن أبي حاتم في الرد على الجهمية.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) غير واضحة، وهكذا قرأتها، ولعل المعنى: أن الجهمية يزعمون أن الجسد شرط للحياة، فلذلك لا يصفون الله بالحياة فراراً من التجسيم!

فتعلق أبو الحسن بهذه الحجة، وزعم أنه يحاج بها كل من وصفه بكلام حادث، ودس فيها ما دس من أن الخلائق تفنى وتعدم؛ فلا يوجد شيء حادث، ويوجد كلامه، يعني المعنى القديم، الذي قال به أصحابه، وجعلوا ما ورد في الرواية عبارة عنه في هذا المقام.

وذكر قول الله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤] وقال: «التكليم هو المشافهة بالكلام»[1]، وهذا من قول أهل السنة والجماعة، يؤثر عن الأئمة، كما روى ابن جرير: حدثنا يحيى بن واضح، حدثنا نوح بن أبي مريم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، وسئل: «كيف كلم الله موسى؟ فقال: مشافهة»[2]، فكانوا يعنون: المخاطبة بدون واسطة أحد.

وتابعهم الكلابية على لفظهم كعادتهم، (ق ٢٠/ب) لكن يعنون: الإيحاء، بدون واسطة المِلَك، وِفَاقًا لإخوانهم الجهمية، وهذا قول الأشعري؛ ولذا أتبعه بقوله: «ولا يجوز أن يكون كلام المتكلم حالًّا في غيره، مخلوقًا في شيء سواه، كما لا يجوز ذلك في العلم»[3].

يريد: أنه لا يضاف إلا إلى مَنْ قام به، فضمنه القول بأن النظم الذي قام بمبلغ القرآن ومؤديه ليس مما يصح عليه اسم كلام الله إلا مجازاً.

قال: «وقال الله ﷻ :﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ ...إلخ؛ فكيف يكون القرآن مخلوقاً، واسم الله في القرآن؟ هذا يوجب أن تكون[4] أسماء الله مخلوقة، ولو كانت أسماؤه مخلوقة لكانت وحدانيته مخلوقة، وكذلك علمه وقدرته».

قال: «وقد قال الله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٧٨]، ولا يقال للمخلوق تبارك»[5].

وقد علمت ما في هذا الاحتجاج، وهو يعلم أن المراد هنا بالاسم المسمى من الذات والصفات، وأنه لا يدل إلا على أنها غير مخلوقة، ولا يخفى عليه أن هذا لم يكن من موضع النزاع، وإنما تَكَلَّفَهُ ليزداد اللبس على من يحتج به من أهل الحديث في قولهم: «القرآن غير مخلوق»، ويحملهم على قول أصحابه الكلابية أنه غير مراد.

قال: «وقد قال الله ﷻ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [آل عمران:١٨]، ولابد أن يكون شهد بهذه الشهادة وسمعها من نفسه؛ لأنه إن

---

(١) الإبانة(ص/٧٢).

(٢) تفسير الطبري(٦/٢٩).

(٣) الإبانة(ص/٧٢).

(٤) في الأصل: يكون.

(٥) الإبانة(ص/٧٣).

كان سمعها من مخلوق؛ فليست شهادة له، وإذا كانت شهادة له، وقد شهد بها؛ فلا يخلو أن يكون شهد بها قبل كون المخلوقات، أو بعد كون المخلوقات».

قال: «فلو استحالت الشهادة بالوحدانية قبل كون الخلق؛ لاستحال إثبات التوحيد ووجوده، وأن يكون واحداً قبل الخلق، لأن ما تستحيل الشهادة عليه فمستحيل، وإن كانت شهادته لنفسه بالتوحيد قبل الخلق؛ فقد بطل أن يكون كلام الله ﷻ مخلوقاً، لأن كلامه شهادته»[1].

وهذا مبني على أن الله لم يكن خالقاً في الأزل كما ترى، وما ذكره من استحالة ما يستحيل الشهادة عليه لا يسلمه أخصامه من الجهمية، لو أراد الشهادة بالقول، لكنه لم يُرِده، بل سماعه شهادته عبارة عنده عن ثبوت المشهود في نفسه، وكونه ينكشف عنه، على ما هو معروف من طريقته عند أصحابه المتكلمين، هو كله من دسائسه، ومن بقايا الجهمية التي فيه[2].

وقال: «دليل آخر: ومما يدل على بطلان قول الجهمية، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق: أن أسماء الله من القرآن، وقد قال ﷻ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى:١-٢]، ولا يجوز أن يكون ﴿ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ مخلوقاً»[3].

يقول: «اسمه الذي خلق فسوى» وهو كلامه المقروء، وهو قول: «كن» معنى واحد قديم، هذا مقصوده، الذي يدعوهم إليه[4]، ليلبس عليهم دينهم، وإنما طمع فيهم لأنهم وجدهم يقولون: خلق الخلق بقول: ﴿كُن﴾.

---

(١) المصدر السابق(ص/٧٤).

(٢) هذا تكلف من الشيخ الكنغراوي رحمه الله، وإلا فإن كون الله هو الأحد، وهو الأول الذي لا شيء قبله، وهو القديم الأزلي وما سواه فكان بعد أن لم يكن، فكلام الأشعري محمول على هذا المعنى، وهو كونه عز وجل واحداً قديماً، وما سواه مخلوق بعد أن لم يكن، ولا يعني ذلك أنه ليس خالقاً في الأزل، لأن وجود المخلوق مسبوق بفعل الله القائم بذاته، فهو عز وجل القديم وحده، وليس شيء من خلقه أزلي بأزلية الله.

(٣) الإبانة(ص/٧٥) وتمام كلامه: «كما لا يجوز أن يكون جد ربنا من الآية مخلوقاً، قال الله تعالى في سورة الجن: ﴿وأنه تعالى جد ربنا﴾، وكما لا يجوز أن تكون عظمته مخلوقة؛ كذلك لا يجوز أن يكون كلامه مخلوقاً».

(٤) هذا ليس صحيحاً، بل هي حجة سلفية قبل وجود الكلابية أساساً، وقد سبق للشيخ الكنغراوي أن أورد كلام بعض السلف في أن أسماء الله غير مخلوقة، وأن القول بخلق القرآن قول بخلقها.

وقد يقولون: إن كانت مخلوقةً فمخلوقٌ خَلَقَ مَخْلُوقاً؛ فيتساهلون في وصف القول بالخالقية، فدس دسيسته فيهم، ولم يكن ذلك معنى الآية، بل هو تحريف بيّن، وإنما أمر بتسبيح الاسم، وتنزيهه؛ إجلالاً للمسمى.

أو يكون أريد بالاسم نفس المسمى؛ فالذي خلق فَسَوَّى هو ذات الرب الأعلى، ليس هذا مما يختلف فيه أهل الملة، وسائر أصحاب العقول والفطر، والله حسيب كل داعية ضلالة.

وقال: «دليل آخر: وقد قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى:٥١] فلو كان كلام الله لا يوجد إلا مخلوقاً في شيء مخلوق؛ لم يكن لاشتراط هذه الوجوه معنى».

وهذا موافق لقول أهل السنة، إلا أنه أتبعه بقوله : «لأن الكلام قد سمعه جميع الخلق، ووجدوه بزعم الجهمية مخلوقاً في غير الله ﷻ»[(١)].

فضمنه الإشارة إلى أن المخلوق على لسان التالين ليس من كلامه إلا مجازاً، على ما هو معروف من مذهبه[(٢)].

قال: «ثم يقال لهم: إذا زعمتم أن معنى «أن الله كلم موسى» أنه خلق كلاماً كلّمه به، وقد خلق الله عندكم في الذراع كلاماً؛ لأن الذراع قالت لرسول الله ﷺ: «لا تأكلني؛ فإني مسمومة»[(٣)]؛ فيلزمكم أن ذلك الكلام الذي سمع النبي عليه السلام كلام الله ﷻ»[(٤)].

---

(١)الإبانة(ص/٧٥).

(٢) هذا غلط من الشيخ الكنغراوي، وتمام كلام الأشعري: «لأن الكلام قد سمعه جميع الخلق، ووجدوه بزعم الجهمية مخلوقاً في غير الله ﷻ وهذا يوجب إسقاط مرتبة النبيين صلوات الله عليهم أجمعين» فكلام الأشعري سديد، ولا اعتراض عليه، لأن لازم كلام الجهمية عدم التفريق بين ما يوحيه الله إلى الأنبياء والرسل خاصة بدون واسطة الملك، وبين ما يسمعه من الله من وراء حجاب، وبين ما ينقله الملك، فكلها عند الجهمية سواء، وجميع كلام الله عندهم مخلوق في غير الله، فلا مزية للنبيين على غيرهم. وهذه حجة واضحة، لا علاقة لها بمذهب الكلابية، ولا بالدَّسِّ.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد(٢/٢٠٢) وفي إسناده الواقدي وهو متروك. وقد رويت القصة من طرق وليس فيها إخبار الذراع بذلك بهذا اللفظ، وهي قصة صحيحة، مشهورة، ومما صح إخبار النبي ﷺ أن الذراع أخبرته بذلك دون حكاية لفظها. انظر: سنن أبي أبي داود(٤/١٧٣) كتاب الديات.بَاب فِيمَنْ سَقَى رَجُلًا سَمًّا أو أَطْعَمَهُ فَمَاتَ أَيُقَادُ منه. والبداية والنهاية(٤/٢٠٨) : «قصة الشاة المسمومة والبرهان الذي ظهر» وسيورد الشيخ الكنغراوي بعض تلك الروايات.

(٤) الإبانة(ص/٧٧)

فدار كلامه على أن الله لم ينشئ كلاماً كلّم به موسى عليه الصلاة والسلام، ولا يتكلم بكلام حادث، ولا يضاف إليه شيء من الكلام المخلوق، لا يفرق بين المؤدَّى والمبتَدَأ، ولا بين ما بدا منه مما بدا من خلقه.

وقصة الشاة المسمومة مشهورة في الصحيحين[1] وغيرهما، فيها عدة أحاديث، بألفاظ أخر، منها: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وفيه: «وأرسل النبي ﷺ إلى اليهودية فقال لها: أسممت هذه الشاة؟؛ فقالت نعم، ومن أخبرك؟ فقال النبي ﷺ: أخبرتني هذه في يدي: الذراع» أخرجه الدارمي في المسند، والبيهقي في الدلائل[2].

قال: «ثم يسألون عن الكلام الذي أنطق الله به الذئب، لما أخبر عن نبوة النبي ﷺ، فيقال لهم: إذا كان الله ﷻ يتكلم بكلام يخلقه في غيره، فما أنكرتم (ق ٢١/أ) أن يكون الكلام الذي سمعه من الذئب كلاماً لله، ويكون إعجازه يدل على أنه كلام الله؟! لأن الكلام من الذئب معجز، كما أن كونه في الشجرة معجز، فإن كان الذئب متكلماً بذلك الكلام المفعول، فما أنكرتم أن الشجرة متكلمة بالكلام إن كان خلق في شجرة، وأن يكون المخلوق قال: ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[القصص:٣٠]»[3].

وهذا من أغرب ما أتى به ابن أبي بشر؛ فإنه وجد الناس يحتجون بأنه لا ينبغي لمخلوق أن يقوله، ويستحيل في صفة الحكيم أن يخلقه في غيره، ويرضاه له، وهو لا يقر بالحكمة في صفاته[4]؛ فلم يمتنع عنده أن يكون مخلوقاً في الشجرة، ويكون من كلامها، لولا دلالة التحدي بالمعجزات، واتفاق الأمة على أنه من كلام الله، كما هو مذهب أهل السنة وغيرهم من أهل الملة، أو عبارة عن كلامه على ما هو معروف من مذهب أصحابه الكلابية والقلانسية؛ فسوى بينه وبين سائر كلمات الله ﷻ، [وخرج فيه عن قولهم جميعاً][5]، واحتاج

---

(١) رواه البخاري(٢/٩٢٣رقم٢٤٧٤)، ومسلم(٤/١٧٢١رقم٢١٩٠).

(٢) رواه أبو داود في سننه(٤/١٧٣رقم٤٥١٠)، والدارمي في سننه(١/٤٦رقم٦٨)، والبيهقي في دلائل النبوة(٤/٢٦٠) وإسناده صحيح.

(٣) الإبانة(ص/٧٨).

(٤) هذا على قوله القديم، لما كان مع الكلابية، وليس بعد توبته، وتصنيفه الإبانة.

(٥) ما بين معكوفتن من الهامِش.

في رفعها عن منزلة كلام الخلق بأنه لا يتكلم بكلام يخلقه في غيره، من بعد ما كان أهل السنة يحتجون به في هذا المطلب[(١)].

قال: «ثم يقال لهم: إذا كان كلام الله ﷻ مخلوقاً في غيره عندكم، فما يؤمنكم أن يكون كل كلام تسمونه مخلوقاً في شيء، وهو حق؛ أن يكون كلام الله ﷻ؟

فإن قالوا: لا تكون الشجرة متكلمة؛ لأن المتكلم لا يكون إلا حياً.

قيل لهم: ولا يجوز خلق الكلام في شجرة؛ لأن من خلق الكلام فيه لا يكون إلا حياً، فإن جاز أن يخلق الكلام فيما ليس بحي؛ فلم لا يجوز أن يتكلم من ليس بحي؟

ويقال لهم: ألا قلتم: إنه يقول من ليس بحي؛ لأنه ﷻ أخبر أن السموات والأرض قالتا: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾»[(٢)].

وهذا شبيه بما قبله، ضمَّنه التسوية بين تكلم ما ليس بحي، وبين أن يخلق الكلام فيه؛ ليسوي بينه وبين الحيوانات؛ لأنه يقول بقول المجبرة، وينكر الطبع والإرادة فيهما، تبعاً لأشياخه من المعتزلة الجهمية، وهذا مما انفرد به عن القلانسية، وسائر إخوانه الكلابية كذلك[(٣)].

ولأهل التأويل في قول الله سبحانه: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ [وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ][(٤)] لَهَا وَلِلْأَرْضِ [ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا][(١)] قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت:١١] قولان:

قيل: هو كناية عن نفوذ قدرته فيهما، وانقيادهما طباعاً لتدبيره وتسخيره[(١)].

---

(١) لم يخرج الأشعري في كلامه السابق عن كلام أهل السنة، فإنه يلزم الجهمية، ويتبرأ من زعمهم أن الله خلق كلاماً في الشجرة أو في الذئب، ويبين لهم أن الكلام الذي سمعه موسى عليه السلام من الشجرة ليس مخلوقاً، ولا هو كلام مخلوق، بل كلام الله، فكيف يقول الشيخ الكنغراوي إنه لم يمتنع عنده أن يكون مخلوقاً في الشجرة وهو ينكره ويدلل على بطلانه؟!!

(٢) الإبانة(ص/٧٩)

(٣) وهذا غريب أيضاً، لأن كلام الأشعري إنكار لما عليه الجهمية من أن الله خلق كلاماً في الشجرة، ونسبه إلى نفسه العلية، والأشعري قرر ما عليه السلف، ولم يخرج عنهم في كلامه السابق شيئاً، فليس في كلامه تسوية بين كلام الجمادات، وبين خلق الكلام فيها، وإنما بيَّن أن الجمادات قد تتكلم خلافاً للجهمية الذين يقصرون الكلام في الأحياء، ثم بيَّن أنهم كما يقولون بأن جميع كلام الناس مخلوق، والمشاهد أنه لا يقع الكلام إلا من الأحياء، فعلى قولهم يلزم أن تكون الشجرة-والجمادات- أحياء، وهذا لا يقوله أحدٌ، فتبين أن الكلام كما يصدر من الأحياء؛ قد يصدر من غيرهم بما يكون آية ومعجزة.

(٤) سقط ما بين المعقوفين من الأصل.

وقيل: أودع الله فيهما حياةً وفهماً؛ فقالتاه.

ولم يكن فيهم من قال: إنهما تكلمتا بدون الحياة، على حقيقة التكلم، حتى تمحله الأشعري وتحمله[٢].

وقال: «يقال لهم» -أي للخلقية[٣]، وكل من قال: «القرآن مراد لله، كائن بإرادته»- «فإذا كان كلام الله مخلوقاً، وكانت المخلوقات فانيات؛ فيلزمكم إذا أفنى الله الأشياء أن تكون اللعنة على إبليس قد فنيت؛ فيكون إبليس غير ملعون، وهذا ترك دين المسلمين، ورد لقول الله ﷻ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [ص:٧٨]، وإذا كانت اللعنة باقية على إبليس، وهي باقية، واللعنة كلام الله، وهو قوله: ﴿عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ﴾؛ فقد وجب أن يكون كلام الله ﷻ لا يجوز عليه الفناء، وأنه غير مخلوق؛ لأن المخلوقات يجوز عليها العدم»[٤].

فتأول اللعنة التي هي الإبعاد عن الرحمة، على القول[٥]، ليحتج ببقاء الملعون في النار، على أن الله لا يتكلم بكلام يبدو منه، ولبَّس فيه ما لبسه؛ ليغالط عباد الله، هو من جنس حجج القرامطة، وقد بناه على أن الخليقة تفنى وتعدم يومئذ، وقد علمت ما فيه.

ولو قيل: إنها تفنى؛ لم يلزم منه أن يبقى إبليس غير ملعون، أليس هو من الخليقة، وإذا عاد عادت عليه اللعنة؟[٦]

ومعلوم أن كونه بعيداً عن رحمة الله، مخذولاً، محروماً عن وسائل الخير إلى يوم الدين، مَخْزِيًّا في الدنيا والآخرة، مُخَلَّداً في النار، في أشد العذاب أبداً؛ شيءٌ، وقول الله جلّ وعلا: ﴿عَلَيْكَ

---

(١) وهذا تأويل الجهمية والمعتزلة وأهل الكلام للآية. انظر: قواعد العقائد للغزالي(ص/١٣٢)، غاية المرام للآمدي(ص/٩٤)، الفصل في الملل لابن حزم(١/٧٣).

(٢) وهذا غريب أيضاً، فكلام الجمادات من باب الآية والمعجزة أو الكرامة أمر مشهور وظاهر، فالسموات والأرض تكلمتا بكلام مفهوم وواضح، لا يحتاج إلى تأويلات الجهمية. والأشعري لم يقل: إنها تكلمت بدون الحياة الخاصة بها، لكن ليست كحياة ذوات الأرواح. وانظر: الروح لابن القيم(ص/٧٢)، والعين والأثر في عقائد أهل الأثر لعبدالباقي الحنبلي(ص/٩٥)، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني(٢/٥٨٩).

(٣) القائلين بخلق القرآن.

(٤) الإبانة(ص/٧٩-٨٠).

(٥) هذا ليس تأويلاً، بل هذا بيان أصل هذا اللعن، وأنه تكلم به الرب حقيقة، فزعم الجهمية أن القرآن مخلوق فكذلك اللعنة إنما صدرت من المخلوق عندهم وهو القرآن، وعليه يبطل اللعن لبطلان أصله الذي بني عليه وهو القرآن الكريم.

(٦) لكن من أين أتى اللعن؟ لقد أتى في القرآن، فعلى قول الجهمية لم يتكلم به الله، وإنما هو من المخلوق بزعمهم الذي هو القرآن، ففني اللعن بفنائه. هذا على القول بفناء جميع المخلوقات.

لَعۡنَتِيٓ ﴾ يوم خاطبه شيءٌ آخر، لا يلزم من انقضاء خطابه به، وانقضاء حروفه؛ انقطاع مدلوله، وانتهاء الحقيقة، التي يؤول إليها، من آثار سخط الله، وغضبه عليه(١).

قال: «ثم يقال لهم: إذا كان غضب الله غير مخلوق، وكذلك رضاه، وسخطه، فلم لا قلتم: إن كلامه غير مخلوق؟»(٢)، فتأولهن على الكلام كذلك(٣).

قال: «ومن زعم أن غضب الله، ورضاه، وسخطه: مخلوق؛ لزمه أن غضب الله على الكافرين يفنى، وأن رضاه عن الملائكة والنبيين يفنى، حتى لا يكون راضياً عن أوليائه، ولا ساخطاً على أعدائه، وهذا الخروج عن الإسلام»(٤).

ولبس فيه الحق بالباطل(٥)، فيقال له: من قال: «إن غضب الله على من غضب عليه، وسخطه إياه، ورضاه عمن رضي عنه، ومحبته له؛ يكون بعد ما يكون من العباد ما أوجبه في حكمته، وعدله، أو فضله»؛ لم يلزمه شيء من المفاسد.

ومن لبَّسهن بآثارها المخلوقة، من النعيم، والعذاب، أو تأولهن على كلامه؛ كان «حقيقة قوله»: إن الله ليس براض عن أصفيائه وأنبيائه، ولا ساخط لأعدائه، وهذا الخروج عن الإسلام عند ذوي البصائر والأفهام.

وقال: «أتزعمون أن قوله للشيء: «كن»؛ مخلوق، مراد لله؟ فإن قالوا: لا، قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون كلامه الذي هو القرآن غير مخلوق، كما زعمتم أن قول الله للشيء غير مخلوق؟

وإن زعموا أن قول الله للشيء: «كن»؛ مخلوق، قيل لهم: فإن زعمتم أنه مخلوق مراد؛ فيلزمكم أن يكون قوله للشيء: «كن» قد قال له: «كن»(٦).

---

(١) هذا حق، والأشعري لا يخالف فيه، وإنما يخالف فيه الجهمية والمعتزلة وغيرهم من القائلين بأن اللعن لم يصدر حقيقة من الله، وإنما هو مخلوق.

(٢) الإبانة(ص/٨٠).

(٣) ليس ثمة تأويل، وإنما هو من باب إلزامهم بقاعدة: القول في بعض الصفات كالقول في بعض. انظر: التدمرية لشيخ الإسلام(ص/٣١-السعوي)

(٤)الإبانة(ص/٨٠-٨١).

(٥) ليس في كلام الأشعري تلبيس، بل كلامه واضح، وهو إن من زعم أن غضب الله ورضاه مخلوق فإنه سيفنى مع المخلوقات، وكذا ما يترتب على المخلوق من آثار سيفنى، ولكن عند أهل السنة الغضب والرضى من صفات الله المتجددة، والله بصفاته عز وجل باقٍ لا يفنى ولا يبيد.

(٦) الإبانة(ص/٨١-٨٢).

فأفصح هنا أنهم إذا قالوا: القرآن (ق ٢١/ب) غير مخلوق؛ أرادوا أنه غير مراد لله، ليس مما كان بمشيئته[١].

قال: «فإن قالوا: إن لله قولاً غير مخلوق، قيل لهم: فما أنكرتم أن تكون إرادة الله للإيمان غير مخلوقة؟»[٢].

يعني بالإيمان: كلمة الله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه:١٤]، وهم يأبون أنه بدا من الله، ويقولون إنه عبارة عن قوله، الذي هو معنى واحد قديم، فأقر أنه مراد لله، وجعله مخلوقاً، بدا من خَلْقِه، وقال: «إرادة الله له غير مخلوقة»، لأنهم يقولون: إرادته معنى واحد قديم، كقولهم في كلامه، هو كله سوفسطائي[٣].

قال: «ويقال لهم: أليس لم يزل الله عالماً بأوليائه وأعدائه؛ فلا بد من: نعم، قيل لهم: فهل تقولون: إنه لم يزل مريداً للتفرقة بين أوليائه وأعدائه؟؛ فإن قالوا: نعم، قيل لهم: فإذا كانت إرادة الله لم تزل؛ فهي غير مخلوقة، وإذا كانت إرادته غير مخلوقة؛ فلم لا قلتم: إن كلامه غير مخلوق»[٤].

فلبَّس فيه الكلام المعين، والإرادة الخاصة بنوعيهما، ومباديها من الصفات الذاتية، وسوى بينها وبين العلم، لا يفرق بين «قد علم بما سيريد» و«يعلم ما قد أراد»، يدور على تعطيله عن إراداته، إلا معنى واحداً قديماً، لم يكن مما بدا منه، وعن أقواله، إلا معنى واحداً قديماً، ليس من مقدوراته، وعن علومه، إلا معنى واحداً قديماً، من ذاتياته، إن كان قصده الإثبات[٥].

---

(١) لا أدري من أين فهم الشيخ الكنغراوي هذا؟ فكلام الأشعري واضح وهو أنه ألزم الجهمية بأحد أمرين:
الأول: إما أن يقولوا: قول: ﴿كن﴾ غير مخلوق، فيلزمهم الأشعري بأن القرآن غير مخلوق، لأنهم أثبتوا صفة الكلام، والقرآن من كلام الله.
الثاني: وإما أن يقولوا: ﴿كن﴾ مخلوق، وعليه: فهذا المخلوق كان بـ﴿كن﴾ قبلها، إلى ما لا بداية، فهذا فيه تسلسل كلمة ﴿كن﴾ إلى ما لا بداية، ولا يحصل بها ما قصد بالآية من وجود المخلوقات بأمر الله.

(٢) الإبانة(ص/٨٢).

(٣) وهذا لا يقوله الأشعري في كتابه الإبانة وغيره من كتبه التي قرر فيها عقيدة السلف،وإنما قول الكلابية ومن يوافقهم.

(٤) الإبانة(ص/٨٢-٨٣).

(٥) هذا من تكلف الرد على الأشعري، ومن الظن، وإلا فظاهر كلام الأشعري إلزامهم بأن الله متصف بالإرادة، فكذلك متصف بالكلام، ولا شك أن بين الإرادة والكلام اتصال، فالله لا يتكلم حتى تسبق إرادتُه كلامَه، لا يتكلم إلا بإرادته ومشيئته، وكلاهما غير مخلوقين.

قال: «فإن قالوا: «لا نقول: لم يزل مريداً للتفريق بين أوليائه وأعدائه» زعموا أنه لا يريد التفريق بين أوليائه وأعدائه، ونسبوه إلى النقص تعالى عن قول القدرية»(١).

يعني بالنقص: قيام الإرادة الحادثة لذاته تعالى عن قوله(٢)، لم يكن هذا مما اختص به القدرية، بل قاله بعض نفاة القدر، ويقوله عامة الطوائف المثبتين للقدر؛ من أهل السنة وغيرهم، فيقولون: تحدث إرادته عن تقدير سابق الإرادة.

وقد ذكره المحاسبي عنهم في كتاب فهم القرآن له(٣)، وجعله مما اختلف فيه أهل السنة، وهم يميزون بين إرادته التفريق بين العباد، بعد أن كان من أوليائه ما تولاهم عليه، ومن أعدائه ما عاداهم عليه، وكونه لم يزل يعلم أنه يريد ذلك، وبين أن يقال: لم يزل مريداً لذلك.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن المشيئة تكون مع الفعل، والإرادة أعمُّ؛ جاز أن تسبق.

وأنكر غلاة القدرية أن الله يعلم ما يكون من العباد قبل أن يكون؛ فيلزمهم أنه لا يعلم ما يريد بهم قبل ذلك، وهذا من شَرِّ أقوال أهل البدع، لكن قول الكلابية شر منه؛ فإنهم يذهبون إلى التعطيل، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وقال: «إن الشيء المخلوق إما أن يكون بدناً من الأبدان، شخصاً من الأشخاص، أو يكون نعتاً من نعوت الأشخاص؛ فلا يجوز أن يكون كلام الله شخصاً من الأشخاص».

قال: «ولا يجوز أن يكون كلام الله نعتاً لشخص مخلوق؛ لأن النعوت لا تبقى طرفة عين، لأنها لا تحتمل البقاء، وهذا يوجب أن يكون كلام الله قد فني ومضى»(٤).

فانظر إلى التلبيس(٥)؛ فيقال له: نوع كلامه لا يفنى، لكن الكلام المعين لا يحتمل البقاء، البقاء، ولم يكن كلامه من نعوت الأشخاص المخلوقة، لكنه من نعوت الإيمان، القائم بأنفسها بلا ريب.

---

(١) الإبانة(ص/٨٣)

(٢) ظاهر كلام الأشعري أنه أراد بالنقص هو أن يظن أن الله لا يفرق بين أوليائه وأعدائه،وأنه يسوي بينهم، وهذا من سوء الظن بالله عز وجل، وقد ذكر هذا النوعَ ابنُ القيم في زاد المعاد(٣/٢٣٤) من سوء الظن الذي عليه المنافقون.

(٣) كتاب فهم القرآن للمحاسبي(ص/٣٤١).

(٤) الإبانة(ص/٨٣).

(٥) ليس في كلام الأشعري تلبيس، وإنما هو إلزام للجهمية، بأن كلام الله إن كان نعتاً لمخلوق فهو يفنى، والواقع أنه صفة لله لا للمخلوق فلا يفنى.

ولم يجز كونه من نعوت الأشخاص المخلوقة؛ لأنه من نعوت ذاته العلية، لا لأن النعوت لا تبقى آنين، ولا حاجة إلى هذه المقدمة هاهنا وهي كاذبة؛ فإن منها ما ليس يصح للعدم، وما يبقى ما شاء الله لإبقائه، وإنما دسَّها الأشعري في هذا الموضع؛ لأن أشياخه من المعتزلة يقولون: «الأجسام تتركب من جواهر، لا تخلو من نعوت وأعراض (لا تبقى)[1] آنيين؛ فإن تجددت وإلا فني محلها، ولم تكن محتاجة إلى الخالق في بقائها، إلا من حيث احتياجها إلى تجديد نعوته»، فأخذ هذا عنهم.

وقال: «الأعراض كلها لا تبقى آنين»، ولزمهم القول بأن ليس في القبر والبرزخ نبي، لأن نعت النبوة لا يتجدد بعد الموت، و(..)[2] في حكم الأنبياء، فأراد أن يبث مقالتهم هذه في في أهل الحديث، فهي من بقايا الاعتزال التي كانت فيه، لم يشاركه فيها من تقدمه من إخوانه الكلابية[3].

قال: «وأيضاً فلا يجوز أن يكون كلام الله مخلوقاً في شخص مخلوق، كما لا يجوز أن يكون نعتاً لشخص مخلوق، ولو كان مخلوقاً في شخص ككلام الإنسان مفعولاً فيه؛ كان لا يمكن التفريق بين كلام الله وكلام الخلق»[4].

مقصوده التفريق بما يخرج مآله عن حد الكلام، ومقصوده إنكار كون الصوت المسموع من القارئ قرآنًا، مما يصدق عليه كلام الله في اللغة، كأن لم يعلم أن الكلام ينسب إلى من قاله مبتدئًا، دون من قاله مؤدياً، فكابر فيه المعلوم المتواتر عن أهل اللغة، وعن السلف والأئمة.

وقال: «لو كان كلام الله مخلوقاً؛ لكان جسماً، أو نعتاً لجسم»، قال: «لو كان نعتاً لجسم كالنعوت (ق٢٢/أ)؛ فالله قادر أن يجعلها أجساماً، لكان يجب على الجهمية أن يجوزوا أن يجعل الله القرآن جسماً متجسداً».

فانظر إلى تلبيس الجهمي؛ فيقال له: ما تريد بالمخلوق وبالجسم؟، ومعلوم أنك لم ترد أنه لو كان مخلوقاً من أصله، بائناً من الله؛ لكان جسماً، أو نعتاً لجسم مخلوق؛ فإن هذا كلام لا فائدة فيه.

---

(١) طمس في الأصل، وكتبتها تقديراً.

(٢) طمس بمقدار ثلاث كلمات.

(٣) عفا الله عن الشيخ الكنغراوي فليس في كلام الأشعري شيء مما رماه به هنا، وإنما لوازم خارجة عن ظاهر كلام الأشعري.

(٤) الإبانة(ص/٨٤).

فإما أن تريد: أنه إن كان مراداً لله تعالى لكان جسماً، أو نعتاً لجسم مخلوق، وهذا كذب ممنوع.

وإما أن تريد: أنه إن كان من نعوت ذوي الأقدار أمكن انقلابه جسداً، وهذا ممنوع أيضاً؛ فإنه إنما قيل في نعوت الخلائق؛ فقيل: إن الله يخلق بعضها من بعض؛ عيناً كان، أو عَرَضًا، ومن أين لك أن تلزمهم بمثله في نعوت الرب العظيم إلا أنك جهمي، ومن قصدك إنكار قدره وعظمته، وتلقين ذلك من يستمع إليك من أهل الحديث.

تلك هي احتجاجاته ودسائسه التي دسها[1].

ثم قال: «باب ذكر الرواية في القرآن»[2]، فتشبث بقول الإمام أحمد : «القرآن من علم الله»، واحتجاجه بقوله: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾، فحكى عنه أنه قال: «وقال تعالى:﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾ [الرحمن:١-٢]؛ ففرق بين الإنسان والقرآن؛ فقال علَّم وخلق؛ فجعل يعيدها علّم وخلق، يعني فرق بينهما: القرآن من علم الله، ألا تراه يقول: علَّم القرآن وهو يعلم أنه أخطأ في ذلك[3]، وجعله عمدته فيما يدعو إليه أهل الحديث من شيعته.

فحكى عنه ذلك، وأنه قال: «فالقرآن من علم الله، وفيه أسماء الله؛ فلا نشك أنه غير مخلوق إذا زعموا أن القرآن مخلوق؛ فقد زعموا أن أسماء الله مخلوقة، وأن علم الله مخلوق، لكن الناس يتهاونون بهذا، ويقولون إنما يقولون: القرآن مخلوق، ويتهاونون، ويظنون أنه هين، ولا يدرون (ما فيه) وهو الكفر، وأنا أكره أن أبوح بهذا لكل أحد، وهم يسألون، وأنا أكره الكلام في هذا، فبلغني أنهم يدَّعون أني أمسك» قال: قال أبو بكر: أتيت أنا والعباس بن عبد العظيم العنبري أبا عبد الله فساقه[4].

ولم يكن مصدَّقًا على الإمام أحمد في كل هذا، وكيف يقول: «أنا أكره أن أبوح بهذا لكل أحد، وهم يسألون»، وهو لا يرى كتم العلم عن طالبه؟!

---

(١) وقد ذكرت سابقاً أن هذا من تكلف الشيخ الكنغراوي رحمه الله، وكلام الأشعري متوافق مع كلام السلف، ولا يظهر فيه أي دسٍّ.

(٢) الإبانة(ص/٨٧).

(٣) الإمام أحمد لم يخطئ، وكذلك الأشعري، والمخطئ هو الشيخ الكنغراوي عفا الله عنه، كما سبق بيانه.

(٤) الإبانة(ص/٨٧-٨٨)

أم كيف يقول: «أنا أكره الكلام في هذا»، ويتشكى عمن يقول: «إنه يمسك»، ويجعله دعوى غير صادقة؟!

هذا كلام ينقض آخره أوله، وكل ما ذكر عنه من التكرار والتطويل؛ هو بنقل العدو المستخف بأصحابه، أشبه منه بنقل من يرضى كلامه ويتبعه.

وحكى عن الحسين بن عبد الأول أنه قال: سمعت وكيعاً يقول: «من قال القرآن مخلوق فهو مرتد يستتاب؛ فإن تاب وإلا قتل»، ولم يقصد إلى ذكر ما روي عن وكيع دون سائر أهل العلم من أقرانه ممن هو خير منه، إلا لما نقل بعض المعتزلة عنه ما يوافق كلام الكلابية؛ أن القرآن بعض الخالق.

وذكر عنه في غير هذا الموضع ما ذكره (..)[1] بأن محمد بن الصباح البزار قال: علي بن الحسن بن شقيق قال: سمعت ابن المبارك يقول: «إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية» يتأوله على مخالفيه من كلٍّ من يقول: «القرآن مراد لله سبحانه، كان بمشيئته»، ليفزع به من يستمع إليه من صبيان العقول.

ووجد الحنفية من أهل الفقه والأثر، وأهل الكلام الكرامية، وغيرهم، لا يسلك كلامه عليهم، ولا يشكون في كفر من يرضى بتعطيله، ورأى كثيراً من أهل صناعة الحديث، أو أكثرهم؛ فيهم انحراف عن الإمام أبي حنيفة ﵁، فتناوله بالطعن، يغريهم بأصحابه[2]، ليتفاقم الشر، ويعظم الفتنة بين المسلمين، كما صوب الزنديق[3] الفريقين من الصحابة ﵃ في القتال.

فقال: «ذكر هارون بن إسحاق الهمداني، عن أبي نعيم، عن سليمان بن عيسى القارئ، عن سفيان الثوري، قال لي حماد بن أبي سليمان: «بَلِّغ أبا حنيفة المشرك أني منه بريء»، قال سليمان: ثم قال سفيان: «لأنه كان يقول القرآن مخلوق»[4].

وقد نقل هذا قبله صاحب الأفعال البخاري في كتابه[5]، قال: «قال أحمد بن الحسن، نا أبو نعيم، ثنا سليمان القارئ قال: سمعت سفيان الثوري: قال لي حماد بن أبي سليمان:

---

(١) طمس مقدار كلمة أو كلمتين.

(٢) هذا غريب من الشيخ الكنغراوي، لأن الأشعري إنما ذكر كلام السلف، ولم يأت بشيء من عنده، وذكر توبته كذلك.

(٣) يعني: عبدالله بن سبأ اليهودي الزنديق.

(٤) الإبانة(ص/٩٠).

(٥) خلق أفعال العباد(ص/٢٩).

«أبلغ أبا فلان المشرك أني بريء من دينه»، وكان يقول القرآن مخلوق»، لم يقل أبا حنيفة، [ونقله عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية(1)، قال: «وحُدِّثْتُ عن سفيان الثوري، عن حماد بن أبي سليمان: أنه كفَّر من زعم أن القرآن مخلوق»، وليس فيه ذكر أبي حنيفة](2).

ولا يصح هذا عن حماد فيه، ولا في غيره، كيف وهو كان أفضل أصحابه، وأخصهم به في حياته، وخليفته بعد وفاته، فجلس مكانه، وجلس مسعر بن كدام في حلقته إيذاناً بفضله، وفضل مكانه من شيخه ﷺ.

وما كانوا يخوضون في القرآن في تلك الأيام، ولم يكن منهم من يشك أنه كلام الله، أو يتصور كلاماً بدون صوت وحرف، ولو وجد فيهم من أنكره لم يدعوه يعيش بينهم، كما قيل: إن الجعد أنكر أن الله كلم موسى، فضَحَّى به الأمير يوم العيد بواسط، ولم يذكروا استتابته.

وكان أول من أظهر القول بخلق القرآن، وأنكر أنه بدا من الله قَولاً: الجهم بن صفوان بخراسان، فانتشر عنه في سائر البلدان، فخاضوا فيه، حتى سئل جعفر بن محمد، فقال: «ليس بخالق، ولا مخلوق».

فكان أول من قاله، وقاله معه عمرو بن عبيد، وغيره. (ق٢٢/ب)

وقال علي بن المديني: «لا أعلم أنه تكلم بهذا الكلام في زمان أقدم من هذا»، وذلك بعد موت أبي جعفر الباقر، وموت حمَّاد، وهو مات سنة تسع عشرة ومائتين، ومات أبو جعفر قبله بقليل، يقال مات سنة ثمان عشرة، رحمهم الله تعالى.

فلا يتبين إلا أن الخبر باطل من أصله، موضوع على الثوري، ومَنْ سليمان القارئ؟ فإنه لا يعرف في طبقته من يسمى سليمان بن عيسى إلا السجزي صاحب كتاب «تفضيل العقل» كذاب مُصَرَّحٌ، وأبو نعيم شيخ (الدنية)(3) ليس بكذاب، لكنه آثم برواية هذا الإفك، ليضع عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان فعله، وكان يروي عنه، ويتحامل على أهل

---

(١) الرد على الجهمية للدارمي(ص/٢٠٦رقم٣٧٧).

(٢) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٣) كذا قرأتها، ولعله وصفه بذلك لأنه كان يأخذ مالاً على التحديث، ولم أجد أحداً من أهل العلم وصف أبا نعيم بسوء، وهذا من المصنف بسبب روايته كلام سفيان الثوري في أبي حنيفة عفا الله عنه.

مذهبه، من أهل السنة الموسومين بالإرجاء، حتى قال يحيى بن معين: «إذا أثنى أبو نعيم على رجل فهو شيعي، وإذا ذكر إنساناً وقال: كان مرجئاً؛ فاعلم أنه صاحب سنة لا بأس به»[1].

ويقال: إنه كان يتعالن بالوقيعة فيه، وفي أصحابه؛ لتجويزهم رمي الجمار بالقوارير، هو مع ما شاركهم الثوري وغيره فيه، إلا أنه من رواية محمد بن اليونس الكديمي، وليس ممن يوثق بحديثه[2].

وما حمل أحمد ين الحسن الترمذي على رواية هذا الباطل في أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان أراده؛ إلا التعصب، هو الذي يقال: ادعى أنه رأى النبي ﷺ، وسأله عن الاختلاف، فقال: «أما أبو حنيفة فلا أعرفه، وأما مالك فكتب العلم، وأما الشافعي فمني وإليّ»، ذكره الخطيب عنه[3].

فإن صدق؛ فالظاهر أنه كان من الشيطان، وهو لا يتمثل بالنبي ﷺ، لكن الرجل لا معرفة له بسيماه ﷺ، فجاز أن يتبدى له الشيطان، ويقول: أنا النبي، ويلقي إليه مثل هذا، من ترجيح المفضول على الفاضل، وتضليل الأفضل الرشيد الكامل، ليشتبه على ما لديه من الجهل المبعد عن السبيل، والتعصب المقرب من مذهب أهل التعطيل.

ويحتمل أن يكون من كذب الخطيب واختلاقه؛ فإنه كان داعية ضلالة[4].

أحمد بن الحسن أوثق منه، وهارون بن إسحاق الهمداني: ثقة، لم ينسب إلى الكذب في الحديث، وقد أثنى عليه ابن خزيمة وغيره، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين[5]، قبل أن يولد ابن أبي بشر، فلا يدري الذي بينهما؛ إن كان إنساناً له وجود[6].

قال ابن أبي بشر: «وذكر هارون بن إسحاق، سمعت إسماعيل بن أبي الحكم، يذكر عن عمر بن عبيد الطنافسي: أن حماد يعني ابن أبي سليمان بعث إلى أبي حنيفة: «إني بريء مما

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين(ص/٤٣٤رقم٧٩٧)، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٥/٤٢٦).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤٩)، وفي إسناده محمد بن يونس الكديمي وهو متهم بالكذب.

(٣) تاريخ بغداد (٤/ ٢٣٠)، وتاريخ دمشق(٥١/٤٢٣) من طريق الخطيب.

(٤) هذا كلام باطل، والخطيب عالم سلفي، وهو مشهور بالصدق والثقة والأمانة والديانة، وقد أثنى عليه علماء الملة، ولا يقبل قول الشيخ الكنغراوي فيه، لأن الحامل عليه هو التعصب للحنفية. عفا الله عنه. وانظر كتاب العلامة المعلمي: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطل» فقد دافع عن الخطيب البغدادي، وعلماء السلف، ورد على الكوثري طعوناته.

(٥) تهذيب الكمال للمزي(٣٠/٧٧).

(٦) يعني أن الراوي عن هارون مجهول، وقد لا يكون إنساناً له وجود، بل شيطان تمثل بصورة إنسان.

تقول، إلا أن تتوب»، وكان عنده ابن أبي غنية[1] قال: فقال: أخبرني جارك: «أن أبا حنيفة دعاه إلى ما استتيب منه بعد ما استتيب»[2].

وهذا منقطع عن حماد؛ فإن عمر بن عبيد لم يدركه؛ فيحتمل أنه تحمله عن سليمان القارئ، ولعله جار السوء الذي أخبر يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية بما أخبره، إن صح ذا عنهما، ومن يصدقه عليهما إسماعيل بن أبي الحكم، وهو مجهول الحال[3]، ومن يصدق ابن أبي بشر على هارون.

قال: «وذكر سفيان بن وكيع قال: سمعت عمر بن حماد بن أبي حنيفة قال: أخبرني أبي، قال: الكلام الذي استتاب فيه ابن أبي ليلى أبا حنيفة هو قوله: «القرآن مخلوق»، قال: فتاب منه، وطاف به في الحِلَقِ، قال أبي: فقلت: كيف صرت إلى هذا؟ قال: خفت والله أن يقدم عليّ، فأعطيته التَّقِيَّةَ»[4].

ويقال له: إن حدثك به نفسه فلأي شيء لم تكشف عن رأسه؟!

وروى ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية: حدثنا الحسين بن الحسن، سمعت أحمد بن يونس يقول: «أول من قال: «القرآن مخلوق» رجل؛ فاستتابه ابن أبي ليلى، كما استتاب النصارى»[5] ليس فيه ذكر أبي حنيفة.

وما عرفت الحسين بن الحسن إلا أن يكون ابن بشارة، وهو مجهول الحال[6].

---

(١) عبد الملك بن حميد بن أبي غنية بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية الخزاعي الكوفي أصله من أصبهان: ثقة. تقريب التهذيب(ص/٣٦٢). ويحتمل أن يكون ابنه يحي وهو: يحي بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية الخزاعي الكوفي أصله من أصبهان: صدوق، له أفراد. مات سنة بضع وثمانين ومائة. تقريب التهذيب(ص/٥٩٣).

(٢) الإبانة(ص/٩١).

(٣) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى(٦/٤١٦) فقال: «إسماعيل بن محمد بن أبي الحكم الثقفي من ولد المختار بن أبي عبيد الثقفي وجده أبو الحكم روى عن الأعمش». وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام(١٧/ ١٠٥) فقال: «اسماعيل بن أبي الحكم بن محمد بن أبي الحكم بن المختار بن أبي عبيد الثقفي الكوفي سمع: المطلب بن زياد، وعيسى بن يونس. وعنه: أبو زرعة، وغيره. قال أبو حاتم: شيخ، وقال مطين: توفي سنة اثنين وثلاثين» فهو صدوق على أقل أحواله.

(٤) الإبانة(ص/٩٠).

(٥) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٤٣رقم٣٩٠).

(٦) ترجم له تلميذه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(٣/٥٠) بقوله: «الحسين بن الحسن أبو معين الرازي: روى عن سعيد بن أبي مريم، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وأبي سلمة، وأحمد بن يونس. كتبنا عنه، وما رأيت من أبي معين إلاخيراً»، وترجمه الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ(٢/٦٠٦) وقال عنه: «الحافظ المجود».

وسفيان بن وكيع اتهم بالكذب، ويقال كان له وراق سوء، يُدْخِلُ عليه المناكير، فيحدث بها، ويصرُّ عليها[1].

وعمر بن حماد ليس من حملة العلم المعروفين، زعم أبو محمد القرشي أنه تفقه على أبيه، وروى عن أخيه قوله: أنا إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة إلى آخر ما ذكره في نسبهم[2].

وأخرج أبو المؤيد الموفق في المناقب بإسناده عنه قال: «أقمت عند مالك مدة»؛ فذكر كلاماً في عرضه عليه قول جده في الإيمان.

وقال القاري[3] في ترجمة أخيه: «مات شاباً، ولو عاش حتى صار شيخاً؛ لكان له منزلة بين الناس»[4]، وهذا بوصف عمر أشبه.

فإن إسماعيل ولد في حياة جده، وروى عن عمر بن ذر، ومالك بن مغول، وابن أبي ذئب، وأقرانهم، وروى عنه سهل بن عثمان العسكري، وعبد المؤمن بن علي الرازي، وجماعة من أهل العلم.

وولي القضاء بالبصرة، فقال الإمام محمد بن عبد الله الأنصاري: «ما وليه أعلم منه»، وولي قضاء الرصافة ومات سنة اثنتي عشرة ومائتين، شيخاً، لعله نيف على السبعين[5].

وكان من كبار الفقهاء، منزلته بين الناس معروفة، وكان ممن يطلق القول بأن القرآن مخلوق، قال الحافظ مطيّن[6] (ق٢٣/أ): «وكان يقول في دار المأمون القرآن مخلوق، هو ديني، ودين أبي، وجدي، وكذَب عليهما»[7].

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب(١٠٩/٤).

(٢) طبقات الحنفية للقرشي(٣٩٠/١) ولفظه: «عمر بن حماد بن أبي حنيفة: روى عن أخيه إسمعيل قوله: أنا إسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت بن المرزبان من أبناء ملوك فارس، والله ما وقع علينا رق قط. ذكره الخطيب بإسناده عنه، تفقه على أبيه حماد، رحمة الله عليهما».

(٣) كذا في الأصل، وأراد به القرشي صاحب طبقات الحنفية. والله أعلم.

(٤) طبقات الحنفية(١٤٩/١) ترجمة إسماعيل بن حماد.

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد(٢٤٣/٦)، والمنتظم لابن الجوزي(٢٤٨/١٠)، وأخبار أبي حنيفة للصيمري(ص/ ١٤٣)، ولسان الميزان(٣٩٨/١)، وطبقات الحنفية للقرشي(١٤٨/١).

(٦) هو الحافظ الكبير أبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الكوفي، صنف المسند وغيره، وله تاريخ صغير. توفي سنة: ٢٧٧هـ. تذكرة الحفاظ(٦٦٢/٢).

(٧) لسان الميزان(٣٩٩/١).

وهو عندنا أنبل من أن يتعمد الكذب، ومعلوم أنه لم يقل إنهما أطلقا اسم المخلوق على القرآن، بل يقوله من نفسه، ويريد أنه حادث؛ لأنه بدا من الله سبحانه بإرادته، وأنه دينه ودين أبويه، وهذا مقصود أخيه عمر إن صحت الرواية عنه؛ فلم يكن في هذه القصة ما يشين أبا حنيفة رحمه الله تعالى، لكن لا يصدق سفيان بن وكيع، أو الحسن بن الحسين، ولا أحمد بن يونس على ابن أبي ليلى، إن أرادوا أنه كان على خلاف هذا القول، أو يؤذي مسلماً أيَّ مسلم كان على قوله في صوت التالي إنه قرآن كلام الله، وأنه مخلوق، ونحو هذا من القول، وأعاذه الله من ذلك.

ولا يتوهم على أبي حنيفة غير ما ذكرناه؛ لما تظاهرت الروايات عنه وعن أصحابه في التبري من قول من قال بخلق القرآن من الجهمية.

كما روى أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف بن إبراهيم الدقاق في كتابه، عن القاسم بن أبي صالح الهمداني، عن محمد بن أيوب الرازي قال: سمعت محمد بن سنيد بن سابق يقول: «سألت أبا يوسف فقلت: أكان أبو حنيفة يقول: القرآن مخلوق؟ فقال: «معاذ الله، ولا أنا أقوله»؛ فقلت: كان يرى رأي جهم؟ فقال: «معاذ الله، ولا أنا أراه»[1] قال البيهقي: «رواته من الثقات»[2] .

وقال أبو عمر بن عبد البر في كتاب الانتقاء: حدثنا الحكم بن المنذر بن سعد، حدثنا أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف ح.

وحدثنا أبو حامد صالح بن أحمد بن يعقوب، سمعت أبي يقول: سئل أبو المقاتل حفص بن سلم -وأنا حاضر- عن خلق القرآن؛ فقال: «القرآن كلام الله، غير مخلوق، ومن قال غير هذا؛ فهو كافر؛ فقال له ابنه سلم: يا أبت هل تخبر عن أبي حنيفة في هذا بشيء؟ فقال: نعم، كان أبو حنيفة على هذا عهدي به، ما علمت منه غير هذا، ولو علمت منه غير هذا لم أصحبه»[3].

[وقال أبو القاسم الحكيم في «السواد الأعظم»: أخبرنا الثقات بإسنادهم، عن أبي المقاتل السمرقندي، قال: سمعت أبا حنيفة ﷺ أنه قال: «القرآن كلام الله، غير مخلوق»[4]][1].

(١) عند البهقي أقوله بدل أراه.

(٢) الأسماء والصفات(١/ ٦١١رقم٥٥٠).

(٣) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء(ص/١٦٦-١٦٧).

(٤) رواه ابن عبدالبر في الإنتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء(ص/١٦٦).

ومر قول محمد بن الحسن: «من قال: القرآن مخلوق؛ لا يصلى خلفه»[٢].

ومر ما جاء في ذلك عن أبي عصمة الجامع، والنضر بن محمد، وحفص بن غياث، والفضيل بن عياض، [وعن ليث بن سعد، وابن المبارك، وعن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وعلي بن مسهر][٣]، وعن زفر، والحسن بن زياد، وعن بشر بن الوليد، وهشام بن عبيد الله الرازي، وأبي سليمان الجوزجاني، وسائر الأجلاء من أقرانهم، وممن بعدهم من الأصحاب الحنفية، ولا اختلاف بينهم أنه قول أبي حنيفة رحمهم الله تعالى.

قال أبو الحسن الأشعري: «وذُكِر عن أبي يوسف قال: «ناظرت أبا حنيفة شهرين حتى رجع عن خلق القرآن»[٤]، وهذا اختلاقٌ، من باب تحريف الكلم، تقلده الأشعري؛ فإن الحديث لم يكن هكذا، وإنما قال أبو يوسف: «ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر؛ فاتفق رأيي ورأيه على أن من قال القرآن مخلوق؛ فهو كافر» كذا في الرد على الجهمية لابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن محمد بن مسلم، حدثنا علي بن الحسن الكلاعي قال: قال لي أبو يوسف فذكره[٥].

[وقال أبو القاسم الحكيم: أخبرنا الثقات بإسنادهم، عن أبي يوسف فذكر مثله][٦].

وقال البيهقي في الأسماء والصفات: أنبأني أبو عبد الله الحافظ -يعني الحاكم- إجازة، أنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي، قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبا يوسف القاضي يقول: «كلمت أبا حنيفة سنة جرداء[٧] في أن القرآن مخلوق أم لا؟ فاتفق رأيه ورأيي على أن من قال: القرآن مخلوق؛ فهو كافر». وقال: «قال أبو عبد الله: رواة هذا الكلام ثقات»[٨].

وخالفه الذهبي في عبد الله الدشتكي؛ فلا يصح[٩].

---

(١) ما بين المعقوفيتن من الهامش.

(٢) الأسماء والصفات(١/ ٦١٠رقم٥٤٩) .

(٣) ما بين المعقوفيتن من الهامش.

(٤) الإبانة(ص/٩١).

(٥) سبق تخريجه(ص/٣٢٠).

(٦) ما بين المعقوفيتن من الهامش.

(٧) السنة الجرداء: التي لا نبات فيها، والمراد هنا: سنة كاملة. وانظر: غريب الحديث لابن الجوزي(١/١٤٩).

(٨) الأسماء والصفات(١/ ٦١١رقم٥٥١).

(٩) قال الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٤/٥٩) : «عبد الله بن أحمد الدشتكي حدث عنه علي بن محمد بن مهروية القزويني فذكر خبرا موضوعاً».

إلا أن المناظرة كانت ستة أشهر، وإنما تناظرا في حكم هنا الاختلاف، حتى اتفقا على كفر من قال إنه مخلوق، لم يبد من ذات الله سبحانه، هذا الذي يدل عليه كلا الحديثين، ولا يحتمل سواه؛ فبطل ما افتراه الخصم على أبي حنيفة والمنة لله تعالى.

ورجع الأشعري إلى بقية ما عنده من الرواية في القرآن، فقال: «وقال سليمان بن حرب: القرآن غير مخلوق، وأخذته من كتاب الله تعالى، قال الله ﷻ: ﴿لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم﴾ [آل عمران:٧٧] وكلامه ونظره واحدٌ، قال: يعني غير مخلوق»(١).

وهذا بالإغلاق والتغيير أشبه منه بالبيان والتفسير، بل يعني أن مجراهما واحد، لا يكونان بائنين منه، ولا يثبتان إلا باختياره.

قال: «ومما يبين أن الله ﷻ متكلم، وأن له كلاماً: ما رواه عفان، قال حماد بن سلمة، عن الأشعث الحمراني(٢)، عن شهر بن حوشب قال: «فضل كلام الله ﷻ على سائر الكلام؛ كفضل الله على خلقه»(٣)، وروى يعلى بن المنهال السعدي، قال إسحاق بن سليمان الرازي، الرازي، قال: قال الجراح بن الضحاك الكندي، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه»، وقال: «إن فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه»، وذلك أنه منه»(٤).

وهذا تلبيس عظيم، إذ أوهم أن الجميع من حديث الرسول ﷺ(٥)، وليس الأمر كذلك، وإنما روى أبو عبد الرحمن السلمي، عن عثمان ﷺ، عن النبي ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن

(١) الإبانة(ص/٩١).

(٢) أشعث بن عبد الملك الحمراني -بضم المهملة- بصري، يكنى أبا هانئ: ثقة، فقيه، مات سنة: ١٤٢هـ، وقيل سنة: ١٤٦هـ. تقريب التهذيب(ص/١١٣)

(٣) رواه الدارمي في سننه(٢/٥٣٣رقم٣٣٥٧) وأبو داود في المراسيل(ص/٣٦١رقم٥٣٧)، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/١٦٠رقم٢٨٧) وهو ضعيف بسبب ضعف يسير في شهر بن حوشب، وهو مرسل.

(٤) الإبانة(ص/٩٢-٩٣)، وقد خرج حديث عثمان ﷺ: عثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/١٨٧رقم٣٤١)، وابن الضريس في فضائل القرآن(رقم١٣٨)، وابن بطة في الإبانة(رقم١٠٩١)، والبيهقي في الأسماء والصفات(١/ ٥٨٠رقم٥٠٦)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(٢/١٩٨رقم١٤٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٢/٣٣٨رقم٥٥٦) وسنده حسن، ولكن عند بعضهم إدراج قول أبي عبد الرحمن السلمي: «إن فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه»، وذلك أنه منه. ضمن الحديث المرفوع، وهذا خطأ من بعض رواته. انظر: الفصل للوصل المدرج للخطيب البغدادي(١/٢٥٢-٢٥٨).

(٥) ليس ثمة تلبيس من الأشعري، لأن الرواية كذا وردت عند جماعة ممن خرجوا الحديث، وإنما هو ناقل، فبرئت عهدته.

وعلمه»، (ق٢٣/ب) قال أبو عبد الرحمن: فذاك الذي أقعدني مقعدي هذا، كذلك أخرجه الترمذي وغيره[١].

قال البخاري في كتاب الأفعال: «وقال أبو عبد الرحمن السلمي: «فضل القرآن على سائر الكلام، كفضل الرب على خلقه»[٢]، ليس فيه: «وذلك أنه منه»؛ فهو مدرج في مدرج، لعله من إسحاق بن سليمان، أو يعلى بن المنهال، وما عرفتهما[٣].

وقد رواه البيهقي بتمامه[٤] وفاقاً للأشعري، ومن يأمنهما عليه؟ ومقصودهما أنه بعض الخالق[٥].

[وحكى البيهقي عن أستاذه أحمد بن إسحاق أنه قال: «وكان فضله لم يزل؛ فكذلك كلامه لم يزل»[٦]؛ فيقال له: وكذلك جنس كلامه لم يزل؛ فصار ماذا؟][٧].

وقال الأشعري قبل ذلك: «وذكر حسين بن عبد الأول قال محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، عن عمرو بن قيس، عن أبي قيس الملائي، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «فضل كلام الله على سائر الكلام، كفضل الله على خلقه»[٨]؛ فهذا يثبت أن القرآن كلام الله»[٩].

وهذا من أغرب ما وقع لابن أبي بشر؛ فإن كون القرآن كلام الله أبين وأعظم من أن يحتاج فيه إلى رواية عطية على ضعفه، وهذا الإسناد خطأ؛ فإن عمرو بن قيس هو الملائي، كنيته أبو عبد الله[١]، وأبو قيس لا وجود له؛ فلا أدري التخبيط من أبي بشر، أو من حسين بن عبد الأول، وهو ساقط الحديث متهم[٢].

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٥٧/١)، والبخاري في صحيحه(١٩١٩/٤رقم٤٧٣٩-٤٧٤٠)، والترمذي في سننه(١٧٣/٥رقم٢٩٠٧)، وأبو داود في سننه(٧٠/٢رقم١٤٥٢)، وابن ماجه في سننه(٧٦/١رقم٢١١).

(٢)خلق أفعال العباد(ص/٤١).

(٣) أما إسحاق بن سليمان فهو: إسحاق بن سليمان الرازي أبو يحيى كوفي الأصل: ثقة، فاضل، مات سنة مائتين، وقيل قبلها. تقريب التهذيب(ص/١٠١).

وأما يعلى بن المنهال السكوني فلم أجد له ترجمة، غير أنه قد روى عنه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن عبدالله مطيَّن الحافظ، وغيرهما.

(٤) وكذلك رواه بتمامه: عثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/١٨٧رقم٣٤١)، وابن بطة في الإبانة(رقم١٠٩١)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(١٩٨/٢رقم١٤٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٣٣٨/٢رقم٥٥٦)، وهم مأمونون، فبرئت عهدة الأشعري والبيهقي.

(٥) المقصود واضح، وهو أن القرآن من لله بدا، وتكلم به سبحانه

(٦) الأسماء والصفات (١/ ٥٨٣).

(٧) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٨) سبق تخريجه(ص/٣٥٦).

(٩) الإبانة(ص/٩١-٩٢).

وقد روى الترمذي: قال حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا شهاب بن عباد العبدي، حدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، عن عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الرب ﷻ: «من شغله القرآن وذكري عن مسألتي؛ أعطيته أفضل ثواب السائلين»، «وفضل كلام الله على سائر الكلام، كفضل الله على خلقه»(٣)، المرفوع منه أوله، ما كان فيه بصيغة التكلم، وآخره من كلام عطية أو من عده، والهمداني ضعيف متكلم فيه(٤).

قال البيهقي: «وروى من وجه آخر، عن أبي هريرة مرفوعاً، وليس بالقوي»(٥).

وهو في معجم أبي يعلى الموصلي بلفظ: «فضل القرآن على سائر الكلام؛ كفضل الرحمن على سائر خلقه»(٦)، ولم يذكره البيهقي(٧)؛ لأن فيه إشارة إلى أن من الصوت المخلوق ما يصح عليه اسم القرآن، واسم كلام الله.

قال الأشعري: «وما كان كلام الله لم يكن خلقاً لله»(٨)، فيقال له: ما كان كلام الله لم يكن خلقاً له، بائناً منه ابتداء، لكن أين فيما ذكرت الدلالة على أنه لم يكن مراداً له؟!

أليس يكفي كون كلامه يبدو منه، في تشبيه فضله على كلام الخلق، بفضل ذاته عليهم، حتى يتوقف ذلك على إخراج كلامه عن صفة الكلام؟

---

(١) عمرو بن قيس الملائي -بضم الميم، وتخفيف اللام، والمد- أبو عبد الله الكوفي: ثقة متقن عابد، مات سنة بضع وأربعين ومائة. تقريب التهذيب(ص/٤٢٦).

(٢) ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: «ثقة عالم»، وقال أبو حاتم: «تكلم الناس فيه»، قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: «روى أحاديث لا أدري ماهي؟ ولست أحدث عنه، ولم يقرأ علينا حديثه»، وقال أبو زرعة أيضاً -كما في سؤالات البرذعي-: «في قلبي عليه شيء»، وقال ابن معين: «لم يكن بثقة»، .وقال الآجري: سألت أبا داود عن حسين بن عبد الأول: «فوهاه، وضعفه»، انظر: الجرح والتعديل(٥٩/٣)، سؤالات أبي عبيد الآجري(ص/٢٠٤)، سؤالات ابن الجنيد(ص/٤٢٨)، سؤالات البرذعي(ص/٦٨٠)، ومعرفة الثقات(ص/٣٠١)، ولسان الميزان(٢٩٤/٢).

(٣) سبق تخريجه(ص/٣٥٦).

(٤) محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني -بالسكون- أبو الحسن الكوفي، نزيل واسط: ضعيف. تقريب التهذيب(ص/٤٧٤).

(٥) قال البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٥٨٢-٥٨٣): «وَرُوِيَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا» ثم ذكره بإسناده ثم قال: «تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ الأَبَحُّ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ».

(٦) رواه أبو يعلى في معجمه(ص/٢٤٠رقم٢٩٤)، وابن عدي في الكامل(٤٨/٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٥٨٣رقم٥٠٩) .

(٧) قد ذكره البيهقي، وخرجه كما سبق ذكره، وقد نقل الشيخ الكنغراوي كلامه فلا أدري كيف ذهل عنه، إلا إذا كان ينقل عن الأسماء والصفات بواسطة، فيحتمل.

(٨) الإبانة(ص/٩٢).

قال: «وقد بَيَّنَ الله أن القرآن كلامه بقوله ﷻ: ﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٦]، ودل على ذلك في مواضع من كتابه»[٦].

[يعني مثل قوله تعالى: ﴿ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ ﴾ [البقرة:٧٥]، وقوله: ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [الأحقاف:٢٩]، وقوله: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ ﴾ [الأعراف:٢٠٤]، وقوله: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴾ [طه:١٣]][١].

وهذا من الاحتجاج المعكوس[٢]؛ فإنه مما احتج به الجهمية من المعتزلة والنجارية ونحوهم، ويحتج به أهل السنة والجماعة على أن الصوت المخلوق المسموع من العبد في آدائه القرآن مما يصدق عليه ويعمه اسم كلام الله، وهو يحاول فيه الحجة على أن القرآن اسم للمعنى القديم القائم بذات الله تعالى، وأنه يسمع عند تلاوة كل تَالٍ، على ما هو معروف من مذهبه.

قال: «وقد قال الله ﷻ مخبراً أن الله كلّم موسى تكليماً»[٣].

يعني قوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤]، ولا أدري ما الذي حمله على تحريف لفظه[٤] قبل المعنى، وليس هذا في مجرى الآية الأولى كما يدور عليه، بل هذا هذا صريح في أنه أسمعه كلامه الذي بدا من نفسه حرفاً حرفاً.

وفي معناه حديث خيثمة بن عبد الرحمن الجُعْفي، عن عدي بن حاتم ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيُكَلِّمُه ربُّه ليس بينه وبينه ترجمان»، وهو مشهور من حديث الأعمش، رواه عنه شُعْبَةُ، والثَّوريُّ، كما في الصحيحين[٥]، ووكيع، وأبو معاوية، كما في سنن

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) بل هو احتجاج صحيح، والذي حمل الشيخ الكنغراوي على ذلك سوء ظنه بالأشعري، والظن أنه ما زال على مذهبه الكلابي.

(٣) الإبانة(ص/٩٢).

(٤) هذا ليس تحريفاً، ولا يؤدي إلى تحريف، فقوله: أن الله كلم موسى تكليماً لا تختلف في دلالتها عن قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ ففي كلا اللفظين المتكلم هو الله.

(٥) صحيح البخاري(٥/٢٣٩٥رقم٦١٧٤، ٦/٢٧٠٩رقم٧٠٠٥)، ٢٧٢٩، رقم٧٠٧٤)، وصحيح مسلم(٢/٧٠٣رقم١٠١٦) وقد رووه من طرق عن الأعمش، وممن رواه عن الأعمش عندهما: أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي، وأبو معاوية، وحفص بن غياث، وعيسى بن يونس، وفي رواية مسلم: أن شعبة رواه عن عمرو بن مرة ، متابعاً للأعمش، وليس رواياً عنه. ورواه البخاري في صحيحه(٢/٥١٤رقم١٣٥١) من طريق شُعْبَةَ عن أبي إِسْحَاقَ قال: سمعت عَبْدَ اللَّهِ بن مَعْقِلٍ قال: سمعت عَدِيَّ بن حَاتِمٍﷺ قال: سمعت رَسُولَ اللَّهِ يقول: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ».

ابن ماجه، ومسند أحمد[1]، فما اقتصر ابن أبي بشر على ذِكْرِ وكيع إلا لعدم معرفته بكتب الحديث حتى الصحيحين.

وذكر من جهة سُنَيدِ بن داود[2]، عن أبي محمد بن حميد اليشكري المعروف بالمعمري، عن معمر، عن قتادة، ما أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره»، عن معمر عنه، في قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:٢٧] قال: «إن المشركين قالوا: إن هذا القرآن يوشك أن يَنْفَدَ، فنزلت»[3].

يعني أن المراد بكلمات الله القرآن، وأنه معنًى واحدٌ قديمٌ، لا يَفْنَى؛ فانظر إلى عجائب التخليط والتحريف، ولا يشك أهل العلم أنه لم يخطر ببال قتادة، ولا الذين أسندوا عنه قوله.

بل روى ابن جرير وغيره، عن سعيد عنه، قال في تفسير هذه الآية: «ما كان لتنفد عجائب ربي، وحكمته، وخلقه، وعلمه»[4].

وأخرجوا عن الحسن قال: «لو جُعِلَ شجرُ الأرض أقلاماً، والبحورَ مِدَاداً، وقال الله: إن من أمري كذا، ومن أمري كذا، لنفِدَ البحور، وتكسرت الأقلام»[5].

وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وعن عطاء بن يسار: أن يهود قالوا: «أتزعم أنا لم نؤت من العلم إلا قليلا، وقد أويتنا التوراة، وفيها تبيان كل شيء؟»؛ فقال رسول الله ﷺ: «هي في علم الله تعالى قليل، وقد آتاكم الله ما إن عملتم به انتفعتم» فأنزلها الله تعالى[6].

وأخرجوا عن عكرمة نحوه[7].

---

(١) رواه ابن ماجه في سننه(٦٦/١رقم١٨٥) من طريق وكيع عن الأعمش، والترمذي(٦١١/٤رقم٢٤١٥) من طريق أبي معاوية عن الأعمش، وقد سبق التنبيه إلى أن الإمام مسلماً رواه من طريق أبي معاوية ايضاً. وقد رواه الإمام أحمد في المسند(٢٥٦/٤) من طريق وكيع وأبي معاوية عن الأعمش به.

(٢) سنيد –بنون، ثم دال، مُصغراً– بن داود المصيصي، المحتسب، واسمه حسين: ضعيف، مع إمامته، ومعرفته، لكونه كان يُلَقِّن حجاج بن محمد شيخه. مات سنة٢٢٦هـ. تقريب التهذيب(ص/٢٥٧).

(٣) رواه عبدالرزاق في تفسيره(١٠٦/٣)، وابن جرير في تفسيره(٨١/٢١)، وأبو الشيخ في العظمة(٣٤٤/١رقم٧٧) وسنده صحيح إلى قتادة، ثم هو مرسل.

(٤) رواه ابن جرير في تفسيره(٨١/٢١) وأبو الشيخ في العظمة(٣٤٤/١رقم٧٧).

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره(٨١/٢١)، ورواه عبد الرزاق في تفسيره(٤١٣/٢-٤١٤)، وأبو نصر السجزي في الإبانة–كما في الدر المنثور(٥٢٨/٦)– من قول أبي الجوزاء.

(٦)رواه ابن جرير في تفسيره(٨١/٢١) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده رجل مبهم، ورواه ابن إسحق في السيرة–كما في السيرة النبوية لابن هشام(١٥٠/٢)، والدر المنثور(٣٣٣/٥)–، وابن جرير في تفسيره(١٥٧/١٥) عن عطاء بن يسار.

(٧) رواه ابن جرير في تفسيره(٨١/٢١).

وذكر الأشعري قول خَبَّابٍ ﷺ: «تَقَرَّبْ إلى الله بما استطعت، ولن تتقرب إلى الله بشيء أحب إليه من كلامه»[1]»[2].

وقد علمت أن المستطاع (ق٢٤/أ) لم يكن من كلامه عنده، لكنه عبارة عن كلامه، وسماع كلامه.

وذَكَرَ ما قيل عن ابن عباس رضي الله عنهما، في قول الله ﷻ: ﴿غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾[الزمر:٢٨] قال: «وذكر الليث بن يحيى قال: حدثني إبراهيم بن الأشعث، قال سمعت مؤمل بن إسماعيل، عن الثَّوري قال: «من زعم أن القرآن مخلوق؛ فقد كفر» ، وصَحَّتِ الرِّوَاية عن جعفر بن محمد: «أن القرآن لا خالق، ولا مخلوق»[3]، وروي ذلك عن عمّه زيد بن علي، وعن جده علي بن الحسين، ومن قال: «إن القرآن غير مخلوق، وأن من قال بخلقه كافر»، من العلماء، وحملة الآثار، ونقلة الأخبار، لا يحصون كثرة» ؛ فَسَمَّى جماعة ممن تقدم ذكرهم، وسمى معهم: عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، وسعيد بن عامر، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبا عاصم النبيل، ويعلى بن عبيد، وبشر بن المفضل، وسَلَّام بن أبي مطيع، وقبيصة بن عقبة[4].

ثم ذكر قول الواقفة، وأن الحجة من الكتاب تقوم عليهم، قال: «ويقال لهم: يلزمكم أن تقفوا في كل ما اختلف الناس فيه، ولا تقدموا في ذلك على قول؛ فإن جاز لكم أن تقولوا ببعض تأويل المسلمين إذا دل على صحتها دليل؛ فلم لا قلتم: إن القرآن غير مخلوق، بالحجج التي ذكرناها في كتابنا هذا؟»[5].

فتلطَّفَ في الدعوة إلى تأويل الكتاب، وتَضَمَّنَ كلامه الاعتراف بأن ليس لأصحابه في هذه المسألة إلا التأويل، بمعنى إخراج الكلام عن معناه الظاهر المفهوم من لفظه[6].

ثم أورد على نفسه سؤالاً قال: «فإن قال قائل: حدثونا: أتقولون: إن كلام الله في اللوح المحفوظ؟ قيل له: كذلك نقول؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-

(١) سبق تخريجه.

(٢) الإبانة(ص/٩٤).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الإبانة(ص/٩٥-٩٦).

(٥) الإبانة(ص/٩٧-٩٩).

(٦) لكن لم يكن هذا ظاهر كلام الأشعري، بل كلامه صحيح، وهو إبطال قول الواقفة، ووجوب تصريحهم بأن القرآن كلام الله، غير مخلوق.

٢٢]»، وذكر قوله: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت:٤٩] وقوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ [القيامة:١٦].

قال: «والقرآن مكتوب في مصاحفنا في الحقيقة، محفوظ في صدورنا في الحقيقة، متلُوٌّ بألسنتنا في الحقيقة، مسموع لنا في الحقيقة، كما قال الله ﷻ: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦]» (١).

فسَوَّى بين وجوده في السطور والصدور، بواسطة النقوش الدالة عليه، والعلوم المتعلقة به، وبين وجوده بنفسه صوتاً بادياً من ذوات الأعيان.

لأنه عند أصحابه بمنزلة ما في السطور والصدور ليس بكلام الله حقيقة؛ لأنهم قالوا: كلامه معنى واحد قديم، وزعم الأشعري أنه يسمع عند تلاوة كل تالٍ، وهو أخذ هذا عن شيخه أبي علي الجُبَّائي؛ فإنه كان يقول: «إن الله يتكلم بصوت كامن في الحروف المكتوبة في المصاحف، يحدثه تعالى مع صوت كل تال، فيسمع الناس كلامه مع سماعهم صوت التالي»، نقل ذلك عنه ابن الوزير في إيثار الحق(٢)، (فمال) الأشعري إلى مذهب الكلابية؛ فقال ما قاله، وتعذر فهمه على كثير من أصحابه؛ فاختلفوا فيه.

وقال أبو بكر ابن الباقلاني: «إنما يسمع قراءة التالي دون المقروء، الذي هو كلام الله»(٣).

وأورد الأشعري سؤالا آخر على نفسه من جهة خصمه، قال:« فإن قال قائل: حدثونا عن اللفظ بالقرآن: كيف تقولون فيه؟

قيل له: القرآن يقرأ في الحقيقة، ويتلى، ولا يجوز أن يقال يلفظ؛ لأن القائل لا يجوز أن يقول: إنه كلام ملفوظ به؛ لأن العرب إذا قال قائلهم: لفظت باللقمة من فمي، معناه: رميت بها، وكلام الله لا يقال يلفظ به، [لكن يقرأ](٤).

وإنما يجوزه؛ لأن المقروء عنده معنى، ودسَّ ذكر اللَّفظ باللُّقْمَةِ ليفزع به صبيان العقول، هو من الشعر الباطل.

---

(١) الإبانة(ص/١٠٠-١٠١).

(٢) إيثار الحق على الخلق(ص/١١٩).

(٣) نقله عبدالباقي الحنبلي في العين والأثر في عقائد أهل الأثر(ص/٧٤)

(٤) انظر: الإبانة(ص/١٠١).

قال: «وإنما قال قوم: «لفظنا بالقرآن» ليثبتوا أنه مخلوق، ويزينوا بدعتهم، وقولهم بخلقه، فدلسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم؛ فلما وقفنا على معناهم؛ أنكرنا قولهم، ولا يجوز أن يقال: إن شيئاً من القرآن مخلوق؛ لأن القرآن بكماله غير مخلوق»[1].

يعني أنه معنى قديم واحد، لا يتجزأ[2]؛ فأوهم أنه يوافق من يقول من أهل الحديث «لفظنا بالقرآن غير مخلوق»، وقصد سائر أهل السنة والجماعة بإسائته، وكذب عليهم؛ فإنهم لم يقولوا بخلق القرآن، وإنما قالوا: «لفظنا بالقرآن مخلوق»[3]، ويقولون: «القرآن مراد لله، حدث مسموعاً منه، ويؤديه عباده»، هذا معلوم بالضرورة بالدين، وإلا لم يكن من كلامه، وهو يأباه، فدلس كفره على من لم يقف على معناه، فلما وقفنا على معناه لم يسعنا إلا إنكار قوله[4].

وأورد على نفسه بقول الله تعالى: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢]، وتلطف في ردّه بصرفه على ما دون القرآن، من الذكر، والموعظة، قال: «وإن سألونا عن قول الله ﷻ: ﴿قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢]، قيل لهم: الله ﷻ أنزله، وليس مخلوقاً»[5].

يقول: كونه منزلاً، وليس مخلوقاً مراداً، بل معنى واحد قديم، عبر عنه بالعربية حيث أنزل، هذا قوله، وقول أصحابه[6].

وحاول الحجة في حديث الاستعاذة بكلمات الله، يقول: «لم نؤمر أن نستعيذ بمخلوق من المخلوقات، وأُمِرنا أن نستيعذ بكلام الله»[7].

(يتعامي) عن فرق الجمع من المفرد، وقد مرّ الكلام في ذلك.

وهذا مجموع ما للأشعري في مسألة الكلام، مما دس في إبانته على مذهب الكلابية[8].

---

(١) الإبانة(ص/١٠١).

(٢) هذا ليس صحيحاً، وليس هو ظاهر كلام الأشعري، بل هو يصرح أن القرآن غير مخلوق، كما يقوله السلف.

(٣) هذا ليس من قول السلف، بل السلف كفروا من يقول ببدعة اللفظية، واشتد نكير الإمام أحمد عليهم كما هو معلوم مشهور.

(٤) لم يقل الأشعري قولاً يوجب إنكاره، إنما قال بقول أهل السنة، فحمل على غير مقصده الذي هو مقصد الكلابية ونحوهم من أهل البدع.

(٥)الإبانة(ص/١٠٣).

(٦) هذا لما كان مع الكلابية، أما تصنيف الإبانة فبعد رجوعه عن مذهبهم.

(٧) الإبانة(ص/١٠٤).

(٨) وقد تبين أنه ما دس شيئاً، وإنما قرر ما عليه السلف، ولم يخرج عنهم في شيء مما ذكره الشيخ الكنغراوي عنه في الإبانة.

(ق٢٤/ب) وكفى في إبطال قيلهم بقول الله سبحانه : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤].

قال أبو الفضل ابن حجر: «قال النحاس: «أجمع النحويون على أن الفعل إذا أُكِّد بالمصدر لم يكن مجازاً؛ فإذا قال: ﴿تَكۡلِيمًا ﴾؛ وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة التي تعقل»، ذكره في فتح الباري[1].

ولا يعقل العقلاء من الكلام على الحقيقة إلا ما كان بحرف وصوت، يبدو من متكلمه.

قال: «وأجمع السلف والخلف من أهل السنة وغيرهم على أن ﴿كَلَّمَ﴾ هنا من الكلام، ونقل الكشاف[2] -يعني صاحبه الزمخشري- أنه من الكَلِم بمعنى الجرح، وهو مردود بالإجماع المذكور»[3].

قلت: وإنما أجمعوا عليه هذا الإجماع؛ لأنه المعنى الذي دل عليه سياقه وعبارته، وعلم بنقل الكافة عمن أنزل عليه، وكان تواتراً أعظم من تواتر لفظه، وهو مما أجمع عليه أتباع الرسل، من أهل الإسلام، وأهل الكتابين، لا يشذ عنهم إلا جاهل، أو زنديق.

[ويقال: إن بعض الجهمية قال لأبي عمرو بن العلاء : أريد أن تقرأ ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾، بنصب اسم «الله»؛ فقال له: «هب أني قرأتها كذا؛ فما تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾[الأعراف:١٤٣]»؛ فبهت الجهمي[4].][5].

قال أبو الفضل: «واختلف أهل الكلام في أن كلام الله؛ هل هو بحرف وصوت أو لا؟ فقالت المعتزلة: «لا يكون الكلام إلا بحرف وصوت، والكلام المنسوب إلى الله قائم بالشجرة»، وقالت الأشاعرة: «كلام الله ليس بحرف ولا صوت»، وأثبتت الكلام النفسي، وحقيقته معنى

---

(١) فتح الباري(١٣/٤٧٩).

(٢) ذكره الزمخشري في الكشاف(١/٦٢٤).

(٣) فتح الباري ج١٣/ص٤٧٩

(٤) ذكر القصة: شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية(٢/١٢)، وابن القيم في الصواعق المرسلة(٣/١٠٣٧)، وابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية(ص/١٨٢).

(٥) ما بين معقوفيتن من الهامش.

قائم بالنفس، وإن اختلفت عنه العبارة كالعربية والعجمية، واختلافها لا يدل على اختلاف المعبَّر عنه، والكلام النفسي هو ذلك المعبر عنه.

وأثبتت الحنابلة: «أن الله متكلم بحرف وصوت».

أما الحروف فللتصريح بها في ظاهر القرآن، وأما الصوت؛ فمن منع قال: إن الصوت هو الهواء المتقَطِّع، المسموع من الحنجرة، وأجاب من أثبته: بأن الصوت الموصوف بذلك هو المعهود من الآدميين، كالسمع، والبصر، وصفات الرب بخلاف ذلك؛ فلا يلزم المحذور المذكور، مع اعتقاد التنزيه، وعدم التشبيه، وأنه يجوز أن يكون من غير الحنجرة؛ فلا يلزم التشبيه»[1].

فأصاب فيما قرره أنه متكلم بحرف وصوت.

وقوله في صوته وسمعه وبصره: إنها بخلاف المعهود من الآدميين، في الاحتياج إلى توسط الهواء، ومداخلته الجوف من الحنجرة، والصماخ، والحدقة، وغير ذلك مما قيل في المعهود من صفاتهم، وما أظنه يعني أن صفاته بخلافها من كل وجه؛ فيخرجها عن حد الكلام، والسمع، والبصر، وإلا عاد كلامه من جنس كلام المعتزلة والأشاعرة، وكلام غلاتهم.

وما علمت وجه تخصيصه الحنابلة بإثبات التكلم بالحرف والصوت في صفاته، وهو قول جميع السلف، وأتباعهم، ولا سيما الحنفية من أهل الفقه والأثر، ومن أهل الكلام الكرامية، والزهيرية، والتومنية، وغيرهم، وقول قدماء المعتزلة، والصالحية، وغيرهم من القدرية، وقول قدماء الشيعة، والهشامية، وغيرهم من الطوائف.

اللهم إلا أن يكون قصده بيان اختلاف أهل الكلام، النافين لقيام الأمور الاختيارية بذات الله ﷻ خاصة، فذكر عن الحنابلة ما اشتهر عن السالمية، من إثباتهم القرآن في الصفات القديمة، أصواتاً، وحروفاً مقترنة، ولا تترتب إلا في سماع الخلق، إذا أراد إسماعهم، كما تقدمت إليه الإشارة.

وقال أبو محمد العيني في عمد القاري: «وأجمع أهل السنة: على أن الله تعالى كلّم موسى، بلا واسطة، ولا ترجمان، وأفهمه معاني كلامه، وأسمعه إياها[2] ؛ إذ الكلام ما يصح سماعه، وهذه الآية أقوى ما ورد على المعتزلة»[3].

---

(١) فتح الباري(١٣/٤٦٠)

(٢) أي كلماته، وفي المطبوع من عمدة القاري: «إياه» أي كلامه.

(٣) عمدة القاري (٢٥/١٦٩) وفيه: «وهذه الآية أقوى ما ورد في الرد على المعتزلة».

فأشار بقوله: «وأفهمه معاني كلامه» أنه ليس معنى واحداً، كما يقوله ابن كلاب وأشياعه.

قال: «وأسمعه إياها» يعني بإسماعه كلماته، الدالة عليها ضرورةُ أنَّ السمع لا يتعلق بنفس المعاني، وقد أشار بهذا بقوله: «إذ الكلام ما يصح سماعه».

ويظهر من سائر كلامه أنه ربما أظهر موافقتهم تَقِيَّةً، ولا تَمَكَّنَ من إظهار مخالفتهم بأزيد من هذا.

وقال في موضع آخر: «وكلَّم الله موسى حقيقة، لا كما زعمت القدرية -يعني بعضهم-: أن الله خلق كلاماً في شجرة، فسمعه موسى عليه الصلاة والسلام؛ لأنه لا يكون ذلك كلام الله، ولو كان من غير التأكيد لاحتمل ما قالوا[1]؛ لأن أفعال المجاز لا تؤكد بذكر المصادر، ولا يقال: أراد الجدار أن يسقط إرادة، وعلم موسى أنه كلام الله؛ لأنه كلام يعجز الخلق أن يأتوا بمثله، قال ابن مردويه بإسناده، عن جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما: إن الله ناجى موسى بمائة ألف كلمة، وأربعين ألف كلمة، في ثلاثة أيام، كلّها وصايا؛ فلما سمع موسى كلام الآدميين مَقَتَهُم مما وقع في مسامعه من كلام الرب»، وجويبر ضعيف، والضحاك لم يدرك ابن عباس»[2].

(ق٢٥/أ) يشير إلى أنه لا علة فيه سوى ضعف إسناده[3]، [وقد رواه الطبراني في معجمه أيضا[4]][5].

وجاء في وصف ما وقع في مسامع موسى عليه الصلاة والسلام من صوت الرب جل وعلا، ووصف حسنه: ما أخرجه البزار في مسنده: حدثنا سليمان بن موسى، حدثنا علي بن عاصم.

---

(١) هذا فيه نظر، لأن دعوى المجاز بدون التأكيد تحريف للنص، والأصل عدمه، فهذا احتمال جدلي، وليس جارياً على عقيدة السلف، ولا على لغة العرب.

(٢) عمدة القاري (١٥/٢٩١).

(٣) أي: أن معناه صحيح، وليس منكراً باطلاً.

(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/٢٨٤رقم٥٤٥، ٢/٤٧٩رقم١٠٩٩)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢/١٢٠رقم١٢٦٥٠)، وفي المعجم الأوسط(٤/١٨٨رقم٣٩٣٧)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(٢/٢٠٠رقم١٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٦١/١١٣) وجويبر متروك، والضحاك لم يلق ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

وأخرجه ابن شاهين: حدثنا علي بن محمد البصري، أنبأنا مالك بن يحيى أبو غسان، حدثنا علي بن عاصم عن الفضل بن عيسى الرَّقاشي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لما كلم الله موسى يومَ كَلَّمه بغير الكلام الذي كَلَّمه يوم ناداه؛ فقال له موسى: يا رب هذا كلامك الذي كلمتني به؟

قال: يا موسى، إنما كلمتك بِقُوَّة عشرة آلاف لسان، ولي قوة الألسن كلها، وأنا أقوى من ذلك.

فلما رجع موسى إلى بني إسرائيل قالوا: يا موسى، صف لنا كلام الرحمن. قال: «سبحان الله، والله إذن لا أستطيعه».

قالوا: فشَبِّه لنا. قال: «ألم تروا إلى أصوات الصواعق التي تُقْبِلُ؛ فإنه قريب منه، وليس به».

وهو عند البيهقي في الأسماء والصفات، من جهة يحيى بن أبي طالب، عن علي بن عاصم به، وقال فيه: «ألم تروا إلى أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموه؛ فإنه قريب منه»[1].

وقال: قال علي بن عاصم فحُدثت بهذا الحديث في مجلس الزهري، عن رجل، عن كعب، قال: «لما كلَّم الله موسى يوم الطور كلَّمه بغير الكلام الذي كلمه يوم ناداه، فقال له موسى: «يا رب، أهذا كلامك الذي كلمتني يوم ناديتني؟» فقال: «يا موسى، إنما كلمتك بما تطيق به، بل أخفها لك، ولو كلمتك بأشد من هذا لَمِتَّ»[2].

وحديث كعب معروف برواية الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن جزء بن جابر الخثعمي عنه، قال: «إن الله جلّ ثناؤه لما كلّم موسى؛ كلمه بالألسنة كلها، قبل لسانه، فطفق موسى يقول: «يا رب ما أفقه هذا» حتى تكلم بلسانه بمثل صوته؛ فقال

---

(١) رواه البزار-كما في كشف الأستار(٣/١٠٥رقم٢٣٥٣)-، وابن أبي حاتم في تفسيره(٤/١١١٩رقم٦٢٨٦)، والآجري في الشريعة(٣/١١١٧رقم٦٨٩)، وابن بطة في الإبانة(رقم١١٦٩)، وأبو نعيم في الحلية(٦/٢١٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٣١رقم٦٠١)، وابن الجوزي في الموضوعات(١/٧٠)، وغيرهم، وفي إسناده الفضل الرقاشي: متروك. وعلي بن عاصم: يخطئ ويصر على خطئه، قال البيهقي: «فَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ الْفَضْلُ بْنُ عِيسَى الرَّقَاشِيُّ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جَرَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ»، وقال ابن الجوزي: «هذا حديث ليس بصحيح. قال أيوب السختياني: لو ولد الفضل أخرس كان خيراً له، وقال ابن عيينة: الفضل بن عيسى لا شيء، وقال هو رجل سوء قدري، قال: وعلى بن عاصم ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال يزيد بن هارون ما زلنا نعرفه بالكذب».

(٢) خرجه بهذه الزيادة: البيهقي في الأسماء والصفات(٢/٣١رقم٦٠١) وفي إسناده علي بن عاصم وهو واهٍ، والرجل المبهم، وهو موقوف على كعب.

موسى: «أي رب، أهكذا كلامك؟»؛ فقال: «لو كلمتك بكلامي -أي على وجهه- لم تكن شيئاً»، قال: «أي ربِّ، هل في خلقك من يشبه كلامك؟»، قال: «لا، وأقرب خلقي شبهاً بكلامي أشدَّ ما تسمع من الصواعق»، أخرجه ابن جرير من طريق [ابن المبارك عن يونس، ومعمر، عن الزهري به.

وقال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني يونس، عن الزهري، وحدثنا أبو يونس المكي، حدثنا ابن أبي أويس، أخبرني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن الزهري به.،

حدثنا ابن عبد الرحيم، حدثنا عمرو، ثنا زهير، عن يحيى، عن الزهري به][1].

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره –أظن- عن معمر، عنه.

وأخرجه ابن المنذر، وابن أبي حاتم في تفسيريهما، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول، وجَزْءُ بنُ حابرٍ: مجهول[2].

وأخرج ابن جرير: حدثنا أبو أسامة، عن عمر بن حمزة، عن عبد الله بن عمر، قال: سمعت محمد بن كعب القرظي يقول: «سئل موسى: ما شَبَّهتَ كلام ربك مما خلق؟»، قال: «الرعد الساكن»، وأخرجه ابن المنذر[3].

وأخرج هو، وابن أبي حاتم، والحاكم في المستدرك، عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية، نَحوَهُ[4].

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) رواه عبدالرزاق في تفسيره(٢/٢٣٨)، والفسوي في المعرفة والتاريخ(١/٢٢٩)، وعبد الله بن أحمد في السنة(١/٢٨٢-٢٨٣رقم٥٣٩-٥٤١)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٤/١١١٩رقم٦٢٨٧)، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/١٧٨رقم٣٢١)، وابن المنذر-كما في الدر المنثور(٣/٥٣٦)، وابن جرير في تفسيره(٦/٢٩)، وخيثمة الأطرابلسي في جزء من حديثه(ص/١٦٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٦/٢٩)، وأبو بكر النجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق(ص/٣٤رقم٨-١٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٢رقم٦٠٢)، وغيرهم، وفي إسناده جزء بن جابر مجهول كما قال البيهقي، وهو موقوف على كعب الأحبار. قال ابن كثير في تفسيره(١/٥٨٩) : «موقوف على كعب الأحبار، وهو يحكي عن الكتب المتقدمة المشتملة على أخبار بني إسرائيل، وفيها الغث والسمين» .

(٣) رواه سعيد بن منصور في التفسير من سننه(٥/١٥٤رقم٩٦١)، وابن جرير في تفسيره(٦/٢٩)، وابن المنذر-كما في الدر المنثور(٣/٥٣٦)- وهو من الإسرائيليات.

(٤) رواه وكيع كما في نسخته(ص/١٠٠رقم٦)، وعبد الله بن أحمد في السنة(١/ ٢٨٤رقم٥٤٤)، وابن المنذر-كما في الدر المنثور(٣/٥٣٦)-، وابن أبي حاتم في تفسيره(٥/١٥٥٨رقم٨٩٢٦)، وأبو بكر النجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق(ص/٣٦رقم١٣)، والآجري في الشريعة(٣/١١١٨رقم٦٩٠)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٢/٦٢٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٦١/٥٢)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان

ومضى حديث الأعمش، عن أبي الضحى، عن مَسروقٍ، عن عبد الله رضي الله تعالى عنه، في قوله سبحانه:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ ﴾ [سبأ:٢٣] قال: «سمع أهل السموات صلصلة مثل صلصلة السلسلة على الصفوان، فيخرُّون،﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ ﴾ عرفوا أنه الوحي، ونادوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقَّ»، أخرجه البخاري في الأفعال عن أبي حمزة عنه، وعن عمر بن حفص بن غياث عن أبيه عنه[1].

وأخرجه أبو داود في السنن، عن أبي معاوية، حدثنا الأعمش، عن سلم –هو أبو الضحى–، عن مسروقٍ، عن عبد الله مرفوعاً: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا»[2]؛ فيشبه أن يكون أبو معاوية نقله بالمعنى عنده.

ومن حديث عكرمة: سمعت أبا هريرة ﷺ يقول: إن نبي الله ﷺ قال: «إذا قضى الله ﷻ الأمر في السماء ضربت الملائكة أجنحتها خَضَعانًا لقوله، كأنه سلسلة على صفوان؛ فإذا فُزِّعَ عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟، قالوا: الحقَّ وهو العلي الكبير»، أخرجه البخاري في صحيحه، وابن ماجه في السنن، عن ابن عيينة، عن عمرو دينار عنه[3].

وإنما ذكرت هذه الآثار ليعلم ما كان عليه السلف من الاعتناء بضبط ما ورد في تفصيل الأمور الإلهية، وتفصيل أحوال كلامه وصوته؛ إذ لا يحتاج إليها في إثبات كونه متكلماً بصوت، وكل من تصور الأمور حقَّ تصورها؛ علم أن الكلام لا يتحقق بدون حرف وصوت، وأن القادر على الكلام أكمل من الأخرس، وأن الذي أقدر عباده على التكلم أحق بصفة الكلام منهم، وأولى، ولله المثل الأعلى، وتعالى عن صفة الأخرس سبحانه.

المحجة(٢/٢٠٢) وغيرهم وفي إسناده: أبو معشر نجيح السندي، وعبدالرحمن بن معاوية ضعيفان، ويظهر أنه من الإسرائليات.

(١) سبق تخريجه.

(٢)رَوَاهُ أَبُو دَاودَ فِي سُنَنِهِ (رقم ٤٧٣٨)، وَابنُ خُزَيْمَةَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيْدِ (رقم ٢٠٧)، وَابنُ حِبَّانَ فِي صَحِيْحِهِ (رقم ٣٧)، وَالآجُرِّيُّ فِي الشَّرِيْعَةِ (ص٢٩٤ – ٢٩٥)، وَالبيهقِيُّ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (٥٠٧/١)، وَاللالَكَائِيُّ فِي شَرْحِ أُصُولِ الاعتِقَادِ (رقم ٥٤٧ – ٥٤٨)، وَالْخَطِيْبُ فِي تَارِيْخِ بَغْدَادَ (٣٩٢/١١) وغَيْرُهم عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا. وَقَدْ صَحَّحَهُ ابنُ خُزَيْمَةَ وَابنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمَا، وقَال الدَّارَقُطْنِيُّ فِي العِلَلِ (٢٤٢/٥): «وَالمَوْقُوفُ هُوَ الْمَحْفُوظُ»، وَقَالَ الْخَطِيْبُ فِي تَارِيْخِهِ: «وَهُوَ غَرِيْبٌ. ورواه أَصْحَابُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْهُ مَوقُوفًا، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ مِنْ حَدِيْثِهِ». وَلَهُ شَوَاهِدُ مَرْفُوعَةٌ مِنْ حَدِيْثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالنَّوَّاسِ، وَابنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمْ، وَانْظُرِ: السِّلْسِلَةَ الصَّحِيْحَةَ (رقم ١٢٩٣)

(٣) رواه البخاري في صحيحه(١٧٣٦/٤رقم٤٤٢٤)، والترمذي في سننه(٣٦٢/٥رقم٣٢٢٣)، وابن ماجه في سننه(٦٩/١رقم١٩٤).

وذكر أبو الليث السمرقندي في «بستان العارفين» اختلاف الناس في القرآن، وأتى عليه بتقسيم حاصر؛ فقال: «تكلم الناس في القرآن؛ فقال بعضهم: هو مخلوق، وهو مكتوب في المصاحف، وهو قول بِشرٍ المرِيسي، وحسينِ النّجار، ومن تابعهما، وقال بعضهم: غير مخلوق، وهو غير مكتوب في المصاحف، وهو قول أبي عبد الله بن كرام، والكُلَّابي، ومن تابعهما».

لكن لم يكن هذا من قول ابنِ كَرَّام بيقين، ولو جعل مكانه البخاري لأصاب[1].

قال: «وقال بعضهم: هو وحيه، وتنزيله، ولا نقول: هو مخلوق، ولا غير مخلوق، وهو قول الجهمِيِّ، ومن تابعه».

لا أدري مَنْ أراد بالجهمي؛ إذ ليس في الرجال من يعرف بالجهمي، وإنما هو لفظ نسبة، كما وقع للشيخ فيما ذكره عن محمد بن أبي بكر الملائي، عن أبي عبد الله محمد بن جعفر، عن محمد بن الأزهر، قال: سمعت أبا بكر محمد بن عسكر ببغداد، يقول: «القرآن كلام الله، غير مخلوق، ومن قال: إنه مخلوق؛ فهو كافر، ومن قال باللفظ، ووقف؛ فهو جهمي»[2].

قال: «وقال بعضهم: هو مكتوب في المصاحف، وهو غير مخلوق (ق٢٥/ب) وهو قول إبراهيم بن يوسف، وشقيق الزاهد، ومذهب مشايخنا»، ثم أشار بترك الخوض من غير أن يقول بالخلق، أو بالوقف، قال: «لأن الجدل والخصومة فيه أمر صعب؛ فالسكوت عنه أسلم لأمر دنياك، وأمر آخرتك»[3]، ولم يخل كلامه من الإجمال.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذه مسألة كلام الله تعالى، والناس فيها مضطربون، قد بلغوا فيها إلى سبعة[4] أقوال»؛ فذكر قول أهل السنة والجماعة، من سلف الأمة وأتباعهم، وقول الكرامية ونحوهم، وقول السالمية وموافقيهم، وقول الكُلَّابية، وقول الخَلْقِية[5] من الجهمية، وقول أبي البركات البغدادي صاحب المعتبر: أن كلام الله يرجع إلى ما يحدث من علمه، وإرادته القائم بذاته، وقد مال إليه أبو عبد الله ابن الخطيب الرازي في المطالب العالية، وقول الصابئة وموافقيهم من المتفلسفة ابن سينا وأحزابه: إن كلامه ما يفيض على النفوس من المعاني؛ إما من

---

(١) هذا غلط عجيب وغريب على البخاري من الشيخ الكنغراوي عفا الله عنه، فالإمام البخاري يقول في كتابه خلق أفعال العباد(ص/٤٧): «قال أبو عبد الله: حركاتهم، وأصواتهم، واكتسابهم، وكتابتهم: مخلوقة، فأما القرآن المتلو، المبين، المثبت في المصاحف، المسطور، المكتوب، الموعى في القلوب: فهو كلام الله، ليس بخلقٍ».

(٢)بستان العارفين(ص/٣٩٩).

(٣)بستان العارفين(ص/٣٩٩).

(٤) هذا وهم من الشيخ الكنغراوي، وإلا فشيخ الإسلام ذكر أنها تسعة، وسردها كلها.

(٥) أي الذين يقولون بخلق القرآن.

العقل الفَعَّال[1]، أو من غيره من المبادئ الفيَّاضة عندهم، على اختلافهم فيها، وفي مشكاة الأنوار وغيرها، من كتب أبي حامد الغزالي، المضنون بها على غير أهلها، وكلام أمثاله، ما قد يشار به إلى هذا، وهو في غير ذلك من كتبه يقول ضد هذا، وخالفهم في آخره، لكنه قول من خاض مع السيمناوية من الصوفية، ومتكلميهم، كأصحاب وحدة الوجود، حتى قال شيخهم الأكبر ابن عربي:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه[2]

فقبّحه الله تعالى، وقبّح ما جاء به.

وعدّ الشيخ محمد بن الموصلي الأصبهاني الشافعي في كتاب سيف السنة الرفيعة في المسألة تسعة أقوال[3]، وتبعه الصدر الأذرعي[4]، وعلي القاري[5]، فذكروا هذه الأقوال السبعة، وزادوا قولين:

أحدهما: أن كلام الله مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات، وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات، وهو لأبي عبد الملك الجويني الملقب بإمام الحرمين، ومن تبعه.

والثاني: أن كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته، هو ما يخلقه في غيره[6].

(..)[7] فذكر أبو المعين في التبصرة [8] قول أبي محمد بن كلاب، وأبي العباس القلانسي: القلانسي: أن كلام الله معنى، ليس من جنس الحروف والأصوات التي يتألف بها كلام العباد، وذكر ما ورد عليهما: أن التسوية في الأجناس ثابتة في العقول، لا يختلف حدودها فيما للقديم والحادث، ثم ذكر قول من قال: الكلام في الشاهد والغائب هو المعنى القائم بذات المتكلم، الذي يدبره في نفسه، ويعبر عنه بهذه الألفاظ المتركبة من الحروف؛ فقال: «وإلى هذا المذهب

---

(١) هذا من اصطلاحات المتكلمين، قال في دستور العلماء(٢/٢٣٦) : «العقل الفعال: هو العقل العاشر، المعبر في الشرع بالناموس الأكبر، وجبرائيل عليه السلام، وإنما سمي فَعَّالاً لكثرة أفعاله، وتصرفاته في عالم العناصر».

(٢) انظر كلام شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية(٢/٣٥٩-٣٦٣).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة للموصلي وهو المسمى بـ«سيف السنة الرفيعة في قطع رقاب الجهمية والشيعة»(٢/٤٩٤-٤٩٩).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية(ص/١٧٩).

(٥) شرح الفقه الأكبر(ص/١٠٩-١١١).

(٦) وهذا القولان ذكرهما شيخ الإسلام ضمن سرده الأقوال التسعة لا السبعة كما ظنه الشيخ الكنغراوي رحمه الله.

(٧) طمس بمقدار ثلاثة أسطر.

(٨) تبصرة الأدلة(١/٢٥٩، ٢٨١)

ذهب ابن الراوندي، وأبو عيسى الوراق، وأبو الحسن الأشعري، وهو اختيار أبي منصور الماتريدي، واختاره وعوّل عليه[1].

وهو قول أبي اليسر البزدوي في رسالة العقائد المنسوبة إليه، إن صحت النسبة، وقول أبي الفضل البرهان النسفي صاحب العقائد النسفية في بحر الكلام، حتى قال في قول الله ﷻ : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف:٣]: «أي وصفناه، وبيناه بلسان العرب، ولغتهم، لأن القرآن ليس بعربي، ولا عجمي؛ لأنهما[2] مخلوقتان، وحادثتان»[3].

وتهافت فيه كثير من المتأخرين المنتسبين إلى أبي منصور، بدون أن يسندوه عنه، أو يأتوا عليه بنص له من مصنفاته.

وذكر عبد الرحيم ابن الشيخ في «نظم الفرائد» قول أبي المحاسن القونوي: «كلام الطحاوي وغيره من السلف : «منه بدا، بلا كيفية قولاً» يَرُدُّ قول من قال: إنه معنى واحد، لا يُتَصَوَّرُ سماعه منه»[4].

وإن مما يؤيده: ما قال أبو الحسن الرستغفي في «إرشاد المهتدي»، وأبو المعين النسفي في تبصرته: من أن هذه العبارات دلالات على المعاني اللغوية، والأشخاص وأحوالها، كموسى وكلامه، وشخص وفرعون وغرقه، هي أيضاً دلالات على ذكر الله تعالى إياها في الأزل في أوقاته، قال: «وذلك هو المعني بكلامه»[5].

فجمع قولَ الرستغفي صاحب الماتريدي إلى قول أبي المعين؛ ليتأوله عليه، لكن يأباه سياق النقل، ويشبه أن يكون أشار إلى ألفاظ التَّالين، وقال: إنها دلالات على معانيها اللغوية، وعلى ذكر الله تعالى إيَّاها قولاً، بدا منه في الأزل، في أوقاته.

قال: «وذلك هو المعني بكلامه»، يعني في قولنا: القرآن كلام الله غير مخلوق، أو تكون هذه الجملة مما انفرد به أبو المعين.

---

(١) تبصرة الأدلة(١/٢٨٢).

(٢) أي لغة العرب، ولغة العجم.

(٣) بحر الكلام(ص/١٣٥).

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية(ص/١٩٤).

(٥) انظر: تبصرة الأدلة(١/٢٨٤-٢٨٥).

وقال البرهان النسفي في «بحر الكلام»: «ثم اختلف أهل القبلة في: أن كلام الله تعالى هل هو مسموع أم لا؟ فقال أبو الحسن الأشعري: إنه مسموع، وبه أخذ بعض المشايخ من أصحابنا»[(١)].

وأبهمهم ولم يسم منهم غير الزاهد أبي القاسم الصفَّاري، وليس من المعروفين، اللهم إلا أن يكون عنى أبا إسحاق (ق٢٦/أ) إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن شيث الصفار، صاحب كتاب «السنة والجماعة»، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة[(٢)]؛ فأخطأ في كنيته[(٣)]، وكان الذي ذكره من أغرب ما وقع له في بحر الكلام؛ فإن أهل القبلة من سلف الأمة وأتباعهم لم يختلفوا في أنه كلام الله مسموع، للعلم الضروري بأن الكلام ما يصح سماعه.

وإنما اختلفت الكلابية في معناهم الذي سموه كلام الله هل هو مسموع؟

فقال الأشعري: نعم، وزعم أن السمع والبصر يتعلقان بكل شيء، وأخذ به أبو حامد الغزالي، وغيره من أتباعه، وتبعهم هذا الصفار وغيره من مشايخ صاحب بحر الكلام عن قوله، ولم يرضه للفرق البين بين المسموعات والمبصرات وغيرها.

قال: «وإنما يدخل تحت السمع الصوت والحروف، وهذا قول أبي بكر الباقلاني، وأبي إسحاق الإسفرائني»[(٤)].

قال التفتازاني في شرح النسفية: «وهو اختيار الشيخ أبي منصور رحمه الله»[(٥)]؛ فظننته مرة يعني أبا منصور البغدادي من أصحابهم، وأنه لَبَّس فيه، فعاودت النظر في شرح مقاصده؛ فإذا هو ينقله عن الماتريدي؛ فذكر فيه ما ورد على الكلابية وسائر الجهمية: أنه إذا أريد بكلام الله تعالى الحروف المسموعة من الخلق، من غير اعتبار تعين المحل؛ فكل أحد منا يسمعه، وكذا إن أريد به المعنى، وأريد بسماعه فهمه من الأصوات المسموعة من الخلق، وذكر أجوبتهم الثلاثة التي:

---

(١) بحر الكلام(ص/١٣٦).

(٢) انظر ترجمته: طبقات الحنفية(١/٣٥).

(٣) كذا وقع في المطبوع من بحر الكلام، وفي النسخة الخطية التي اطلعت عليها ليس فيها ذكر كنيته وإنما قال: «وبه أخذ بعض المشايخ المتأخرين من أصحابنا، نحو الشيخ الإمام الأجل الزاهد الصفاري».

وهو: أحمد بن عصمة البلخي، أبو القاسم الصفار، الملقب بـ«حم» بفتح الحاء، الفقيه، المحدث، مات فى ليلة الإثنين فى شهر شوال، لعشر بقين منه، سنة ٣٢٦هـ، وهو ابن ٨٧ سنة. طبقات الحنفية(١/٧٨).

(٤) بحر الكلام(ص/١٣٧).

(٥) شرح العقائد النسفية(ص/٨٥).

– أحدها للأشعري ومتبعيه: في جواز السمع على كل شيء؛ أنه خرقت له العادة في إسماع المعنى، بلا حرف وصوت.

– الثاني: أنه أسمعه بصوتٍ مخلوق، أتاه من جميع الجهات، وليس فيه كبير تكرمة، ويشبه أن يكون للنجار وموافقيه، القائلين: ذاته في كل مكان، تعالى الله عم يصفون.

– الثالث: أنه أكرمه بإفهامه معناه بصوت تولى خلقه بنفسه، من غير كسب لمخلوق، قال: «وإلى هذا ذهب الشيخ أبو منصور الماتريدي، والأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني»، وتبعه ابن الهمام في المسامرة وآخرون».

لكن نقل ابن أبي شريف عن الماتردي خلافه في المسامرة، قال: «قد أخذ صاحب التبصرة من عبارة الشيخ أبي منصور الماتريدي في كتاب التوحيد، ما يقتضي جواز سماع ما ليس بصوت»[1].

ونقله صاحب نظم الفرائد، عن ابن أبي شريف، بهذه الألفاظ، ولم ينقلوا عبارة كتاب التوحيد، وفيه أن إدراك (السَّامعة)[2] ما ليس لها؛ مُحال عقلاً، متناقض، ومستحيل في الوجود أن يكون هذا قول أبي منصور الماتريدي، ولا يشتهر عنه عند أصحاب الكلام، ولا يعرف لأحد من الطوائف المنتسبين إليه قبل ذلك المتأخر الصفاري.

فما أظن إلا أن يكون كلامه في التوحيد قد دل على سماع موسى عليه الصلاة والسلام كلام الله الذي بدا منه قولاً، وعبر عنه ناقله بسماع ما ليس بصوت ليجره إلى معناه، وهذا صاحبه أبو القاسم الحكيم فإنه قال في مسألة ()[3]: «القرآن كلام الله وصفته، وقوله، وليس بمخلوق»، قال: «ومن وقف ولم يقل: إنه كلام الله تعالى فهو (شر) ممن قال: القرآن مخلوق، والواقف الذي يقول: لا أدري القرآن مخلوق، أم غير مخلوق».

وذكر ما أنزل الله على أنبيائه من الصحف والكتب وقال: «فهذه الكتب كلها كلام الله تعالى بصفته، وهو غير مخلوق، فمن قال كلمة منها مخلوقة فهو كافر، يسمى جهمياً ومعتزلياً، ولا شك في كفره؛ فإنه مبتدع»، كأنه يعني كفر النعمة[4].

---

(١) المسامرة(، وانظر: تبصرة الأدلة(٣٠٤/١).

(٢) كلمة غير واضحة فلعلها ما ذكرته، والمراد الأذن.

(٣) طمس في الأصل.

(٤) ظاهر كلامه الكفر المخرج من الملة، لقوله: «فمن قال كلمة منها مخلوقة فهو كافر» وهذا إنما يستخدم في المخرج من الملة، وهذا ما عليه السلف، حيث كفروا الجهمية كفر ملة، لا كفر نعمة.

وذكر مسألة أخرى: أن الذي كتب في المصاحف هو قرآن بالحقيقة، قال: «ومن أنكر، وقال: إن ما في المصاحف ليس بقرآن بالحقيقة؛ فقل له: إن جبريل عليه السلام سمع هذا القرآن بالحقيقة أم بالمجاز؟

فإن كان سمعه بالحقيقة، وأنزل على محمد ﷺ بالمجاز؛ فقد كتم بالحقيقة، وإن أنزل على محمد ﷺ بالحقيقة، فلم ينكر أنه كلام الله تعالى، [فإن قال المخالف: بعض من القرآن أنزل بالحقيقة، وبعضه أنزل بالمجاز؛ فقد صار القرآن قرآنين، وهذا محال] (1).

قال: «ومن أنكر، وقال: ليس ما في المصاحف قرآناً؛ فقد أنكر الآيات كلها؛ لأن اسم كتاب الله لا يقع إلا على شيء يكون فيه مكتوباً».

قال: «وما تقرأ أنت، ونحن نسمع منك كلام الله تعالى بالحققية، قال: وقرأ جبريل/ (ق٢٦/ب) على محمد ﷺ بحرف وصوت، ونحن نقرأ بصوت وحررف، ونكتب بحرف، وليس فرق بين الذي قال الله تعالى، وبين الذي سمع جبريل من الله تعالى، وبين الذي قرأ جبريل على محمد ﷺ، وبين الذي قرأ محمد على خلق الله تعالى، وما تقرأ بيننا؛ لأن كله كلام الله غير مخلوق، وما نقرأ ونكتب في المصاحف؛ فهو قرآن، لا نزيد فيه حرفاً، ولا ننقص منه حرفاً»(2).

(...)(3)، وزعم صاحب التبصرة أن مشايخ سمرقند وأئمتها الذين جمعوا بين الأصول والفروع كانت عادتهم أن يقولوا: «القرآن كلام الله، وصفته غير مخلوق»، ولا يقولون: «القرآن غير مخلوق» على الإطلاق، لئلا يسبق إلى وهم السامع أن هذه العبارات المركبة من الحروف والأصوات ليست بمخلوقة، كما يقوله الحنابلة(4)، فأوهم أنهم قالوا بخلق الصوت المؤلَّف من الحروف على عمومه، وليس الأمر كذلك.

بل كان المشايخ الذين جمعوا بين فقه الدين وأصوله؛ متفقين على أن القرآن اسم للنظم والمعنى، وقد يقولون: «اسم للنظم الدال على المعنى»، ومن لم يطلق منهم القول بأن القرآن غير مخلوق؛ فلئلا يتوهم السامع أن هذه الألفاظ التي يسمعها من أفواه القارئين غير مخلوقة، كما يقوله من يقوله من الحنابلة، ونحوهم من أهل الحديث اللفظية،(...)(5).

---

(1) ما بين معقوفتين من الهامش.

(2) لم أقف على كتاب أبي القاسم الحكيم.

(3) طمس مقدار اثني عشر سطراً.

(4) وهو قول السلف قاطبة كما سبق أن نقله الشيخ الكنغراوي.

(5) سقط بمقدار سطرين.

أما إطلاق الحرف فتواتر القول به عن النبي ﷺ، وعن أصحابه، ومن بعدهم، من القراء، والفقهاء، وأهل العربية.

أما إطلاق الصوت فلحديث الصحيح، عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**يقول الله: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك؛ فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار**».

مشهور برواية حفص بن غياث صاحب أبي حنيفة، عن الأعمش، عن أبي صالح عنه[1]، تابعه عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش به، أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة عن أبيه عنه[2].

وتقدم نظيره من حديث ابن عقيل، عن جابر، عن عبد الله بن أنيس، عن النبي ﷺ[3]، ومن حديث مَسْرُوق، عن ابن مسعود رضي الله عنه[4].

قال أبو العون السفاريني العلامة، في لوامع الأموار البهية: «وقد روي (في) إثبات الحرف والصوت أحاديث تزيد على أربعين، بعضها صحاح، وبعضها حسان، (وأنه أخرجها الشارح) في فتح الباري، وأخرج الإمام أحمد غالبها، واحتج به، وأخرجها الحافظ ضياء الدين المقدسي (ق ٢٧/أ) صاحب المختارة، وغيره»[5].

ومر ما نقله أبو الليث السمرقندي من الاتفاق في قراءتين إذا اختلف معناهما: أن الله تكلم بكل منهما، والاختلاف فيما اختلفتا بالفتح والكسر ونحو ذلك، والمعنى هل تكلم بكل منهما أو بأحديهما، وأذن بقراءتهما على القولين ليس إلا؟ وأن المختار الثاني.

---

(١) رواه البخاري(٤/١٧٦٧رقم٤٤٦٤)، ومسلم(١/٢٠١رقم٢٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) لم أقف على هذه الرواية عند عبد الله في السنة، ولا عند غيره،وأظنه من أوهام الشيخ الكنغراوي رحمه الله، وذلك أن رواية المحاربي عند عبدالله بن الإمام أحمد لحديث ابن مسعودٍ، لا لحديث أبي سعيد، فقد قال عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/٢٨١رقم٥٣٦) حدثني أبي رحمه الله، نا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن الاعمش، عن مسلم، عن مسروق، عن عبدالله: «إذا تكلم الله عز وجل بالوحي سمع صوته أهل السماء، فيخرون سجدا، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ قال: سكن عن قلوبهم، نادى أهل السماء: ماذا قال ربكم؟ قالﷺ: «الحق، قال كذا وكذا».

(٣) سبق تخريجه(ص/٣٦٨).

(٤) سبق تخريجه(ص/٣١٤).

(٥) لفظ السفاريني في لوامع الأنوار البهية(١/ ١٤٣) : «وقد روي في إثبات الحرف والصوت أحاديث، تزيد على أربعين حديثاً، بعضها صحاح، وبعضها حسان ويحتج بها، أخرجها الإمام الحافظ ضياء الدين المقدسي وغيره . وأخرج سيدنا الإمام أحمد غالبها واحتج به، وأخرج الحافظ ابن حجر غالبها أيضا في شرح البخاري».

فهل يمكن تنزيل هذا على مقالة الكلابية؟ وهل يتصور أن يتكلم بالفتح والكسر بدون أن يتكلم بالمفتوح أو المكسور من الحروف؟

وما أعلم شاعت مقالتهم بين الحنفية إلا من بعده، وكان أول من خاض فيها منهم أبو جعفر السّمناني في العراق، وأول من أدخلها عليهم فيما وراء النهر: أبو عبد الله الحليمي من الشافيعة الأشعرية؛ فتلقاها أهل بخارى بالرد، لما عرف من شدة أئمتها على من تكلم في القرآن، مذ أيام الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي حفص البخاري، صاحب كتب «الرد على أهل الأهواء واللفظية»، وكانوا يتدارسونه، وقلَّ من سَلَكت عليه من أهل سمرقند، وما راجت عليهم إلا من بعد ما دعا إليها أبو المعين النسفي، ونسخ مصنفات أبي منصور الماتريدي بكتابه التأويلات، التي زعم أنه تلقفها من روايات الناس عنه؛ فطوَّقَهُ بها، فتهافتوا فيها.

ولو أن الماتريدي يقول بقولهم لأفصح به في مصنفاته، ونقلوا عنه بلفظه، لتوفر دواعيهم إليه، ولم يضيعوا تصانيفه، ولم يختلفوا هذا الاختلاف في شرح مذهبه في هذه المسألة.

والعجب أنهم يدعونه، وينقلون عنه ما قد تقدمت الإشارة إليه، من احتجاجه على من يقول بحدوث صفة الفعل والتكوين بما اتفق عليه أهل السنة والجماعة، وجميع الطوائف المنتمين إلى السنة، من قدم صفة الكلام، بأن تكلم المتكلم بدون أن يوجد منه كلمه عَبَثٌ، لا يليق بحكمته، وهذا كلام من لا يعرف التكلم إلا ما كان بالكلام الحسي.

والمعروف عند الناس عنه، وعن أهل مذهبه: إثبات الكلام في صفاته، بالنقل والعقل، بأنه كمال لا نقص فيه؛ فكان أولى من خلقه، ويأبى العقل الصحيح أن يكون المخلوق أكمل من خالقه، وأن يكون الخالق المدبر لكل شيء عاجزاً عن الأمر، وعن الإخبار بشيء مما يعلمه، أو يحتاج في ذلك إلى الاستعانة بالهواء ونحوه من خلقه.

وهل يمكن للكلابية إثبات معناهم المجرد عن لوازم التكلم بالعقل؟

بل هم عاجزون عن تصوره، وتصويره، قبل إثباته، قد اضطربت أقوالهم فيه، مع اتفاقهم على تسميته بالكلام النفسي، كلمة مولَّدَة، وربما قالوا –أو قال بعضهم–: «هو من جنس حديث النفس، الذي يدور في الخلد»، وسماه أبو هاشم: الخواطر، يشير إلى حدوثه؛ فزعموا أنه الكلام حقيقة، فكابروا فيه المعلوم ببداهة اللغة، وتنَزَّل بعضهم عنه إلى أنه يقال (اسمه) عليه بالاشتراك، وقد علمت بعض ما فيه، وآخرون إلى أنه يعمه، واحتجوا جميعاً بما قيل عن الأخطل النصراني:

إن الكلام من الفؤاد –أو لفي الفؤاد– وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وعلم الناس أن النصارى أول من ضلوا في تأويل الكلمة فقيل:

تبا لمن نبذ القرآن وراءه وإذا استدل يقول قال الأخطل

ولم يكن من شعراء الجاهلية، ويذكر عن غير واحد من أهل العلم أنهم فتشوا ديوانه؛ فلم يجدوا فيه هذا البيت.

وقال محمد بن الخشاب النحوى[(١)] الموجود فيه: إن البيان[(٢)]، وذكروا قول الله سبحانه خبراً عمَّا يفعل يهود: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨] وعما فعل أهل النفاق يوم أحد: ﴿يُخۡفُونَ فِيٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبۡدُونَ لَكَۖ يَقُولُونَ لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ﴾ [آل عمران:١٥٤]، وهم كانوا يتكلمون به فيما بينهم، وقوله ﷻ: ﴿فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف:٧٧].

وقد اختلف في تفسيره: فقيل: أسر إجابتهم، أو كيفية تلك السرقة.

والمشهور أنه قال هذه الكلمة خفية، ومعلوم أن إخفاء القول غير حديث النفس، على أن العرب تطلق القول على ما تدرك السَّامِعَةُ[(٣)]، وعلى لسان الحال، تكني به عن الأفعال، قد اتسعت فيه ما لم يتسعوا في اسم الكلام.

وذكروا قول الأعور الشَّنِّي[(٤)] :

ألم تر مفتاح الفؤاد لسانه إذا هو أبدى ما يقول من الفم[(٥)]

وهذا على نقيض مطلوبهم أدلّ، ومثله قول عمر ﷺ: «زورت أو هيأت مقالة أعجبتني»[(٦)]، قال البيهقي: «فسمى تزوير الكلام في نفسه كلاماً قبل التلفظ»[(١)]، وهو لم

---

(١) كذا سماه الشيخ الكنغراوي، وقد ذكره الحافظ الذهبي في العلو باسم: «أبو محمد الخشاب نحوي العراق»، وهو: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر البغدادي ابن الخشاب، قال الذهبي: «الشيخ، الإمام، العلامة، المحدث، إمام النحو...من يضرب به المثل في العربية، حتى قيل: إنه بلغ رتبة أبي علي الفارسي» توفي سنة: ٥٦٧هـ. سير أعلام النبلاء(٢٠/٥٢٣).

(٢) نقله عنه الذهبي في العلو(ص/٢٦٦).

(٣) يعني الأُذُن.

(٤) هو بشر بن منقذ من بني شَنٍّ بن أفصى بن عبدالقيس بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، وكان شيعياً، قال ابن ماكولا: كان شاعراً خبيثاً، وقال الصفدي: شاعر هجَّاء خبيث اللسان، قتله زياد بن أبيه عام ٥٠ هـ. الإكمال لابن ماكولا(٧/٢٣٠)، تاريخ دمشق(١٠/٣١١)، الشعور بالعور للصفدي(ص/٢٥٠)، أعيان الشيعة للعاملي(١٤/٢٨).

(٥) انظر: ديوان الأعور الشني جمع وتخريج ضياء الدين الحيدري(ص/٣٩).

(٦) رواه البخاري في صحيحه(٦/٢٥٠٣رقم٦٤٤٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ضمن حديث طويل.

يسمه كلاماً إنما يقول زورت أو هيأت ليكون، ومعلوم أن المزَوَّر المهيأ ليس من جنس الكلام الكائن المتحقق.

ومثله ما روى الطبراني عن أم سلمة رضي الله عنها: سمعت رسول الله ﷺ، وقد سأله رجل فقال: «إني لأحدث نفسي بالشيء، لو تكلمت به لأحبطت أجري؛ فقال: «لا يلقى (ق٢٧/ب) ذلك الكلام إلا مؤمن»[٢]، أي لا يتصوره في ذهنه، ويمتنع من التكلم به إلا مؤمن.

وفي هذا المعنى ما هو حجة عليهم: حديث الصحاح والسنن، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ : «إن الله تجاوز لأمتي ما وسوست، أو قال: ما حدثت به أنفسها، ما لم تعمل أو تتكلم»[٣]؛ لأنه صريح في أن حديث النفس غير الكلام.

ولما تأوّله أبو بكر ابن العربي بأن المراد ما لم تتكلم الكلام النفسي، وأنه القول الحقيقي؛ ردَّ عليه الناس: بأنَّ العرب لا تعرف الكلام إلا الحِسِّيَّ.

قال أبو محمد العيني: «وإنَّما قاله تعصباً لما حكى عن مذهبه من وقوع الطلاق بالعَزْمِ، وإن لم يتلفظ»[٤].

وذَكَرَ أن ليس لأحد خلاف فيمن نوى الطلاق، ولم يتلفظ به؛ أنه لا شيء عليه، إلا ما حكى أبو سليمان الخطابي -أحد رؤوس الأشاعرة-، عن الزهريِّ، ومالك فيه، وحكاه ابن العربي، عن أشهب بن عبد العزيز، عن مالك فيه، وفي العتق، والنذر[٥].

ومَنْ يأمَنُهُما على رواية مثل هذا عنهم؟

والذي وجدنا في كتب المالكية أن من أركانها اللفظ، ووجدت في كتاب بعضهم التَّصْرِيحَ بأنَّ الطلاق لا يقع بمجرد النية[٦].

---

(١)الأسماء والصفات (٢/ ٢٨).

(٢) رواه الطبراني في المعجم الأوسط(٣/٣٧١رقم٣٤٣٠)، وفي المعجم الصغير(١/٢٢٢رقم٣٥٦)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان(١/٤٠٣) وفي إسناده شهر بن حوشب وسيف بن عميرة وفيهما ضعف، ومحمد بن عبدالحميد العطار فيه جهالة.

(٣) رواه البخاري(٦/٢٤٥٤رقم٦٢٨٧)، ومسلم(١/١١٦رقم١٢٧)، وأبو داود(٢/٢٦٤رقم٢٢٠٩)، والترمذي(٣/٤٨٩رقم١١٨٣)، وابن ماجه(١/٦٥٨رقم٢٠٤٠)، والنسائي(٦/١٥٦رقم٣٤٣٤).

(٤) عمدة القاري (١٣/٨٩)، و(٢٠/٢٥٦).

(٥) عارضة الأحوذي(٥/١٥٦).

(٦) انظر: الذخيرة للقرافي(٤/٥٨)، والتاج والإكليل للعبدري(٤/٥٨)، وشرح مختصر خليل للخرشي(٤/ص٤٨)، ومنح الجليل لمحمد عليش(٤/٨٩).

قال العيني: «ونقضه الخطابي على قائله بالظِّهَارِ وغيره[1]؛ فإنهم أجمعوا على أنه لو عزم على الظهار لم يلزمه حتى يتلفظ به، ولو حدَّثَ نفسه بالقذف لم يكن قذفاً، ولو حدَّثَ نفسه في الصلاة لم يكن عليه الإعادة، وقد حرَّم الله الكلام في الصلاة؛ فلو كان حديث النفس في معنى الكلام لكانت صلاته تبطل»[2].

وذكر قول عمر رضي الله عنه: «إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة»[3].

واتفق فقهاء الملة وعلماؤها من أئمة المذاهب وغيرهم: على أنَّ القرآن يترجم للأعاجم بألسنتهم، ويقال: هذا كلام الله؛ لينذروا به، كما في فتح الباري وغيره، لقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام:١٩]، ولأنه قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٩٦]، وحَكَى عن موسى وغيره من أنبيائه عليهم الصلاة والسلام من أقوالهم ما لم يكن عربياً؛ بلسان عربي مبين.

ولم يختلف علماؤنا فيمن عجز عن النَّظْم العربِيِّ أنَّ عليه أداء المعنى، بما تيسر له من سائر الألسنة.

واختلف فيمن قرأه بلسان العجم، مع قدرته على العربي: فقال الإمامُ: «يجزيه عما تيسر من القرآن، إلا أنه مسيء، لتركه ما وجب عليه»[3].

وروى أبو عصمة عنه أنه رجع عن ذلك، وقال: «لا يجزيه»، وهو قوله، وقول أبي يوسف، ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى[3].

وذهب مالك وأصحابه: إلى أنه لا يجزيه، ولا يحتاج إليه المصلي، وهو قول الشافعي وأحمد، فيما حكى العيني عنه، فأسقطوا فرض القراءة عمَّن يعجز عن أداء النظم العربي، قياساً على الأُمِّيِّ، مع وجود الفارق[4].

واختلفوا في إيجاب البدل: فقال محمد بن سحنون: «لا يجب»، وقال عبد الله بن مسلمة: «يجب عليه أن يقف قدر الفاتحة، وسورة فيها»، وقال القاضي عبد الوهاب

---

(١) معالم السنن للخطابي(٣/٢٤٩).

(٢) عمدة القاري (١٣/٨٩).

(٣) انظر: المبسوط للشيباني(١/١٥)، وبدائع الصنائع للكاساني(١/١١٢)، وعمدة القاري(٦/٢٠).

(٤) انظر: الحاوي الكبير للماوردي(٢/١١٣)، والمغني لابن قدامة(١/٢٨٨).

المالكي: «يأتي بدلها بالذكر»، وقال الشافعي: «بالذكر والدعاء، وإن عجز وقف قدر الفاتحة»[1].

وفي فتح الباري: «أن كل كلمة من الذكر لم يعجز عنها؛ نطق بها، ويكررها، وفي كتب الحنابلة ليس للقراءة بدل»[2]. ولم أظفر بشيء في الترجمة في كتبهم.

ودلَّ أقوال الجميع واختلافاتهم على أن لا اعتداد بالتأمل في المعنى، وإجرائه من القلب، لأن المعنى وحده لم يك شيئاً يقرأ، ولا يسمى قرآناً، ولا كلاماً، ما لم يقرأ بلفظ يدُلُّ عليه، وإنما صح اسم القرآن على التَّرْجمة المحتاج إليها في الصلاة، أو خارج الصلاة، وعمَّها اسم كلامه، وإن تكلَّم بتلك اللغة؛ لأنها في مجرى ما تكلم الله بمرادفه، وأذن بقراءته من الأحرف السبعة من لغات العرب، ومجرى لفظ التالي بما أذن له من تلك الحروف، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن الكلام يضاف لمنشئه، والمنشئ الأصل الآذن بالمرادفات والترجمة؛ منشئ لها .

وقيل للكلابية: الذي ذكرتموه من القول في النفس يتأتى من المؤق[3] اللسان ومعتقله[4]، ولم يكن شيئاً يمتاز به المتكلم، ويرتفع به صاحبه عن حد الأخرس والأبكم؟

فقالوا: المتكلم من لم يتصف بالسكوت النفسي، بأن لا يدّبر الكلام في نفسه، مع القدرة عليه، والمؤق: من لا يقدر عليه، كما هو حال البهائم والأطفال والخرسان؛ فجعلوا الأخرس متكلماً بهذا الاصطلاح الفاسد، ليتم لهم ما نقلوه عن أشياخهم (ق٢٨/أ) من دعوى امتناع حقيقة التكلم على الله سبحانه، ويكون له مرتبة المتكلمين مع من أصابه الخرس على الكِبَرِ، تعالى الله عما يصفون.

وصار بعض متأخريهم من الماتريدية: إلى أنَّ المراد بالكلام النفسي «مبدأ الكلام الحسي»، كما ذكره العرياني الكليسي[5] عن بعض أفاضل الروميين في شرح قصيدة

---

(١) انظر: المجموع للنووي(٣/٣٢٦).

(٢) فتح الباري(١٣/٥١٧).

(٣) في تهذيب اللغة(٩/٢٧٢) : «وقال الليث: المؤْق من الأرض والجميع الأمآق وهي النَّواحي الغامضة من أطرافها»، وبينه المصنف بأنه: من لا يقدر على الكلام كالبهائم.

(٤) معتقل اللسان: الذي حبس لسانه. انظر: عمدة القاري(٢٠/٢٨٥).

(٥) عثمان بن عبد الله العرياني الكليسي الحنفي، فقيه، حنفي، ماتريدي، من المتصوفة. من مؤلفاته: «بحر القلائد في شرح العقائد أي القصيدة النونية لخضر بيك»، و«الرمز الكامل في شرح الدعاء الشامل أي الحزب الاعظم». توفي سنة: ١١٦٨هـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون(٣/١٦٥، ٥٨٣).

خضربك[١]، فرجعوا إلى طريقة سلفهم فيه، ومن أقر بثبوت مبدئه في صفاته الذاتية لزمه الإقرار بأنه يبدو منه متى شاء، وإلا كان متناقضاً.

واللزوم بيّنٌ، فاعترف به من أنصف من محققيهم، منهم صاحب «نظم الفرائد»، لأن المذهب عند شيوخ الماتريدية في الصفات الإضافية والفعلية؛ دخول التجدد فيها، كما ذكره أبو البركات النسفي في الاعتماد، وغيره[٢].

وقال الصدر المحبوبي في تعديل العلوم: «الصفات قديمة، والأفعال حادثة، ولأن الكلام مجراه مجرى الأفعال، والله يحدث من أمره ما شاء، ويمتنع الإخبار عن الشيء قبل حدوثه بأنه قد حدث»[٣].

فافترقوا عن الكلابية، غير أن المشهور عندهم: أن لا يقال في كلامه: «أنه حادث، أو محدث»، ويجبنون أن يقولوا: إنه يتلفظ بصوت وحرف.

وقال علي القاري :« وإنما يقال المنظوم العبراني الذي هو التوراة، والمنظوم العربي الذي هو القرآن؛ كلامه سبحانه، لأن كلماتهما، وآياتهما؛ أدلة كلامه، يعني المبدأ الذي معنى القوة على التَّكلم، وعلامات مرامه»[٤]، يشير إلى أن المرام غير مسمى الكلام، ولأن مبدأ نظمهما من الله تعالى، ألا ترى أنك إذا قرأت حديثاً من الأحاديث قلتَ: هذا الذي قرأته ذكرته ليس قولي، بل قول رسول الله ﷺ؛ لأن مبدأ نظم ذلك القول من الرسول ﷺ.

وممن صرح بأن الله يتكلم على حقيقة من شيوخ الماتريدية: الفخرُ البَزْدَوِي، حتى أشار في أصوله إلى أنه المأخوذ من قول «كن» قال: «وهذا عندنا»[٥].

فقيل: إنه أراد نفسه، ومال مع من يردُّ صفة التكوين إلى التَّكَلُّمِ، وهو اختيار أبي بكر شمس الأئمة السرخسي، إذ قال في أصوله: «فالمراد حقيقة هذه الكلمة عندنا، لا أن يكون

---

(١) خضر بك بن القاضي جلال بن صدر الدين بن حاجي إبراهيم العلامة خير الدين الرومي الحنفي، أحد علماء الروم، ومدرسيهم، وأعيانهم، نشأ بمدينة برصا، برع في النحو والصرف والمعاني والبيان، وغيرها، وصنف، وجمع، وأفاد، ودرس، ومن تصانيفه حواشي على حاشية الكشاف، وللتفتازاني، وأرجوزة في العروض، وأخرى في العقائد، وولي تدريس الجامع الكبير بأدرنة، ومدرسة السلطان مراد، وقال انه مات سنة ٨٦٠هـ الضوء اللامع(١٧٨/٣).

(٢) المشهور عن الماتريدية: أن الصفات صفة واحدة قديمة أزلية لا تكثر فيها ولا تجدد وإنما التجدد في متعلقاتها. انظر: شرح العقائد النسفية(ص/٥٥-٥٦).

(٣) لم أقف على كتاب تعديل العلوم.

(٤) شرح الفقه الأكبر للقاري(ص/٩٩-١٠٠).

(٥)كشف الأسرار(١٧١/١).

مجازاً عن التكوين، كما زعم بعضهم؛ فإنا نستدل به على أن كلام الله غير محدث، ولا مخلوق؛ لأنه سابق على المحدثات أجمع، وحرف الفاء للتعقيب»(١)، يعني أن الشيء يحدث عقب القول.

والصحيح أنهما لم يردّا صفة التكوين إلى التكلم، [لأنه يؤول إلى أنه يقولُ لِمَا أراده: «كن»؛ فيوجد بدون أن يكون هو خلَقَهُ وأوجده](٢).

لكن وجود الأشياء عندهما بالإيجاد والخطاب جميعاً، واختاره القاري في مذهب الفخر البزدوي، وزعم أن فائدة الخطاب مع الإيجاد إظهار القدرة(٣)، وفيه ما ليس يخفى، ولعله أراد أن بعض الإيجاد بالقول كما في خطابه من يفهم بما يشاء منه، أو أراد أن الأسباب مهيأة موجهة إلى مسبباتها عن تقديره وتدبيره، لا يتوقف حصول ما أراد منها إلا على إذنه، وإذا شاء الإذن بالقول تكَلَّم على الحقيقة، وأنه المذهب عند الماتريدية.

وكان ابن الهمام يرى التَّقِيَّةَ في سلطان الأشعرية، ويقول: «التأويل جائز فيما يتشابه على العامة لخلل في فهمهم»(٤).

وقال في المسايرة: «اتفق أهل السنة-يعني القائلين: القرآن غير مخلوق، من الحنفية والشافعية- على أنه تعالى متكلم بكلام نفسي، لم يزل متكلما به-يعني قوة التكلم-، لكن اختلفوا في أنه تعالى: هل هو مُكَلِّمٌ لم يزل مُكَلِّماً؟ فعن الشيخ الأشعري: نعم، ونقل بعض متكلمي الحنفية عن أكثر أهل السنة -يعني أهل الجماعة- لا، قال ابن الهمام: «هذا عندي حسن؛ فإن معنى المكلمية لا يراد به ههنا نفس الخطاب الذي يتضمن الأمر والنهي، كـ«اقتلوا المشركين»(٥)، ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء:٣٢]، إذ ذلك الخطاب داخل في الكلام الكلام القديم، الذي الله تعالى متكلم به» يعني جنس كلامه، وجنس خطابه بالأمر والنهي، «وإنما يراد بمعنى المكلمية: إسماعه لمعنى كـ﴿فَٱخْلَعْ(٦) نَعْلَيْكَ﴾، ولمعنى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[طه:١٧]، وحاصل هذا عروض إضافة الكلام أي الحقيقي خاصَّة للكلام القديم» يعني مرادا به المبدأ، أو المعنى على المذهبين، «بإسماع مخصوص بلا واسطة» أي لا

---

(١) أصول السرخسي(١/١٨).

(٢) ما بين المعقوفين من الهامش

(٣)شرح الفقه الأكبر للقاري(ص/٧٣).

(٤) المسامرة(ص/٣٣).

(٥) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[التوبة:٥].

(٦) في الأصل: كـ«اخلع نعليك».

حرف، ولا صوت، «كما قال الأشعري، وبلا واسطة معتادة» أي بدون توسيط الملك، «كما قال» الشيخ، علم الهدى[1]، أبو منصور «الماتريدي، ولا شك في انقضاء هذه الإضافة بانقضاء الإسماع»[2]؛ فاعترضه ابن أبي شريف في المسامرة: بأن المكلمية عند الأشعري بمعنى آخر، بناه على ما ذهب إليه هو وأتباعه، من متعلق الخطاب أزلاً بالمعدوم، الذي سيوجد، وشدَّدَ سائر الطوائف النكير عليهم في ذلك، والمنكرون لهذا الأصل يفسرون المكَلِّمِيَّة بالإسماع الذي مرّ ذكره»[3].

وفيه: أن للخطاب عندهم تعلُّقاً تنجيزيًّا، (ق٢٨/ب) وهو الذي أراد ابن الهمام بالإسماع، وأشار إلى حدوثه وانقضائه.

لكنْ رؤساؤهم لا يُقِرُّون بثبوته، يقولون: «لم يحدث في الوجود إلا ما قام بالمخاطب من السمع، أو الفهم، تَعَلُّقُ صفةِ الكلام به لا يزيد على اعتبار نسبته إليها بالمعية»؛ لأنهم قالوا: «لا يقوم به شيء حادث».

وكان أصلهم هذا هو الذي حملهم على القول: بأن كلامه معنى واحد، ولم يريدوا به قوة التكلم التي قد يعبر عنها بالتكلمية وبالقائلية؛ لأنهم يأبون أن تكون له آثار، تبدو من ذاته باختياره.

بل قال شيخهم الأقدم أبو محمد ابن كلاب: «نحن نحكيه بألفاظنا»، وتبعه عليه أبو العباس القلانسي[4].

---

(١) وصف الماتريدي بعلم الهدى وإن كان تعبيراً مشهوراً عند الماتريدية، إلا أنه غلط ظاهر، فإنه من أئمة الكلام والبدعة، وقد ذكر شيخ الإسلام أنه وافق الكلابية على أصلهم، قال شيخ الإسلام-كما في مجموع الفتاوى(٤٣٣/٧)-: «فهم يوافقون بن كلاب على اصله الذى كان احمد ينكره على الكلابية وامر بهجر الحارث المحاسبي من أجله كما وافقه على اصله طائفة من اصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة كأبي المعالي الجويني وابى الوليد الباجي وابى منصور الماتريدي وغيرهم»، وقد كان من المرجئة الغلاة الذين يحصرون الإيمان بالقلب، قال شيخ الإسلام —كما في مجموع الفتاوى(٥١٠/٧)- : «وقد ذهب طائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة كأبي منصور الماتريدي وأمثاله إلى نظير هذا القول في الأصل وقالوا إن الإيمان هو ما في القلب وأن القول الظاهر شرط لثبوت أحكام الدنيا»، ومن طالع كتابه التوحيد، وكتابه التفسير علم أنه صاحب كلام وفلسفة، وأنه من أهل البدع، فهو ينصر عقيدة الكلابية، ويوافق الأشاعرة في كثير من أقوالهم،ويخالفهم في كثير. انظر: كتاب الماتريدية دراسة وتقويماً للباحث أحمد بن عوض الله الحربي.

(٢) المسامرة شرح المسايرة(ص/٧٦-٧٧).

(٣) المصدر السابق(ص/٧٧).

(٤) انظر: تبصرة الأدلة(٣٠١/١).

وقال أبو الحسن الأشعري: «لا يقال هكذا، لأن الحكاية يجب أن تكون مطابقة للمحكي، وليس كذلك الألفاظ المختلفة، مع المعنى الواحد، لكنها عبارته، إذا عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وإذا عبر عنه بالعربية كان قرآناً، ويمكن أن يعبر عنه بسائر الألسنة»[1].

وأخذ به عامة أصحابه كأبي الحسن على المهدي الطبري، وأبي عبد الله ابن مجاهد الباهلي، وأبي سليمان الخطابي، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي ابن فورك، وأبي بكر البيهقي، وأمثالهم[2].

وكان الناس يتعجبون منهم: كيف جعلوا معنى القرآن كله، ومعنى جميع ما في التوراة، والزبور، والإنجيل؛ شيئاً واحداً؟!!

ويحكى عن القاضي أبي بكر الباقلاني أنه إذا درَّس مسألة الكلام على أصول ابن كلاب والأشعري، يقول لأصحابه: «هذا الذي ذكره أبو الحسن أشرحه لكم، وأنا لم يتبين لي هذه المسألة»[3].

فيدعو إليه، ويظهر الوقف فيه، وتأوله بعضهم على الوحدة الجنسية؛ لأنه ينقسم إلى الأمر، والنهي، والنداء، والاستفهام، والخبر، وهو قول أبي المعين النسفي، وقول نور الدين الصابوني صاحب الكفاية[4]، غير أنه مال إلى أن الأمر والنهي من نوع واحد.

وذهب أبو عبد الله ابن الخطيب الرازي: إلى أن يردّ الجميع إلى الخبر[5]؛ لأن الأشعري وافق أشياخه من المعتزلة الجهمية؛ في أن الأمر لا صيغة له[6].

واختاره السيف الآمدي في مختصر المنتهى[7]، وغيره؛ ليبطلوا حقيقة الخطاب.

ولا يصح عن ابن كلاب، والقلانسي، ولا عن الأشعري، ومتقدمي أصحابه؛ إلا أنهم أرادوا الوحدة الشخصية، مع كونهم لم يثبتوا في صفاته إلا مطلق قول النفس، الذي (...)[8]

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل(٢/١٠٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى(١٢/٢٧٢)

(٣) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/١٠٠).

(٤) أحمد بن محمود بن أبي بكر، نور الدين الصابوني، البخاري: من علماء الكلام، من الحنفية، نسبته إلى عمل الصابون أو بيعه، من مؤلفاته: «البداية من الكفاية» في أصول الدين، اختصره من كتابه «الكفاية في الهداية»، ويسمى «عقيدة الصابوني». توفي عام ٥٨٠هـ. الأعلام للزركلي(١/ ٢٥٣).

(٥) المحصول للرازي(٢/٥٠-٥٤).

(٦) انظر: قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني(١/٣٢٤)، والمحصول لابن العربي(١/٥٣).

(٧) انظر: الإحكام للآمدي(٢/١٦٢).

(...)[1] لكنهم يجعلون المطلق الكلي موجوداً دون جزئياته، ويقولون: «هو شيء واحد، لم يزل، لا يتجزأ، وإنما (..)[2] باعتبار تعلقاته، تلك العبارات المنقسمة على الأنواع الخمسة، وإنما يتعلق بها في أوقات وجودها (قد) حدث الخلق وقبله، لا أنواع؛ في قول ابن كلاب، والقلانسي، وأتباعهما.

فأثبتوه على نعت المثل الأفلاطونية؛ فيكون شيء قديماً بقدمٍ، لا كلامَ، ولا متكلمَ، لكن كلامه تعلق في أزله، ولا يزال متعلقاً بتلك العبارات، ومعانيها كلها.

وقيل لهم: كلها لم يكن موجوداً في أزله، وهل يمكن نداء المعدوم، وخطابه بالاستفهام، وطلب الفعل، والترك منه؛ قبل وجوده، وبعد حصول المطلوب، وانقضاء أوانه؟!

أم كيف يجوز الإخبار بما سيكون، بأنه كان، وبما كان بأنه سيكون؟!

فاختلف جوابهم: فقال متفلسفتهم: «إنه ليس زماني؛ لا ماضي عنده، ولا حال، ولا استقبال، وإن كان يعلم الزمانيات كلها»، وهذا احتيار أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي صاحب البراهين، واختاره التفتازاني في شرح النسفية، وقول خضر بك، والدواني، وغيرهم[3].

[فدار كلامهم على أنه][4] يعلم كل ما سيأتي، وما يكون؛ بترتيبه، بدون أن يعلم ما قد قد كان مما سيكون؛ لئلا يتغير عليه الحال، تعالى الله عما يصفون.

وقال سائرهم: إنما يمتنع هذه الأمور في الأنواع المتحققة، وليس دخول كلامه فيها، وتعلقاته بها كذلك، بل من الأمور الاعتبارية.

فرجعوا إلى طريقة شيخهم الأقدم: ابن كُلَّاب، ومآله إلى نفي صفة الكلام، وفاقاً لسائر الجهمية من النَّجَّاريةِ، والمعتزلة، والإباضية، والزيدية، والإسماعيلية، والاثني عشرية، غيرَ أنَّ أولئك منهم من صرح بالنفي، (ق ٢٩/أ) ومنهم من قال: «إنه متكلم بكلام لا يقوم به»، وهؤلاء قالوا: «متكلم بكلام يقوم به، لم يتحقق بشيء من أنواعه» فالمعنى واحد.

وكانوا يتساءلون بينهم: هل كان كلامه شيئاً يتميز عن علمه، وإرادته؟ وهم يرونه لم يثبت إلا بالنقل.

---

(١) طمس بمقدار خمس كلمات تقريباً.

(٢) طمس بمقدار كلمة أو كلمتين.

(٣) انظر: شرح المقاصد في علم الكلام(١٩١/١).

(٤) ما بين المعقوفتين من الهامش.

وقد قال الإمام أحمد: «كلامه من علمه»[1]، ويزعم أهل المنطق: «أن العلم: هو قول النفس بالقضية»[2]، ورد إمامهم الرازي الإنشاء إلى الخبر، كما تقدم ذكره[3].

فقال جمهورهم: يَتَمَيَّزُ، واحتجوا بأن المتكلم قد يخبر بما لم يعلم، وبما يعلم خلافه، وقد يأمر بما لم يرده، وينهى عما يريده، كما إذا أراد إظهار عصيان مخاطبه.

فقال عضدهم الإيجي في المواقف: «ولو قالت المعتزلة: هو إرادة فعلٍ يصير سبباً لاعتقاد المخاطب عِلْمَ المتكلم بما أخبر به، وإرادته لما يريد؛ لم يكن بعيداً، لكن لم أجده في كلامهم»[4].

فقال صاحب المقاصد: «وأنا قد وجدت في كلام الإمام الزاهدي[5] من المعتزلة ما يشعر بذلك، حيث قال: «لا نسلم وجود حقيقة الإخبار والطلب، في الصورتين المذكورتين، بل إنما هو مجرد إظهار أماراتهما»[6].

ويقال لهما: الأمر أبين من أن يطلب عليه شاهد من أقاويل الجهمية، أو يتكلف النقل عن إمامهم الزاهدي من المعتزلة؛ فإن عامة أهل البدع القائلين بأن الكلام المتكلم المضاف إلى الله تعالى قائم بخلقه، يقولون: إنه مراد له، أراده فكان، وإنما اختلف قولهم عن قولكم في وصف مريديته؛ فإن أولئك منهم من قال: «مريد بلا إرادة تقوم به»، ومنهم [من] [7] قال: بل مريد بإرادات متسلسلة، وقتاً واحداً، كلها من الأمور الاعتبارية، كما هو معروف من مذهب أبي المعتمر السلمي العطار، وأتباعه.

وأنتم تقولون إنه مريد بإرادة واحدة، مجردة عن التعيينات، لم يتحقق في ذاته بشيء منها؛ فالمعنى واحد، كل كلامكم يدور على النفي والإلحاد في أسماء الله سبحانه.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) المواقف(١/٥٠).

(٣) مرَّ قبل صفحة.

(٤) المواقف(٣/١٢٩).

(٥) مختار بن محمود بن محمد، أبو الرجا، نجم الدين، الزاهدي الغزميني: فقيه، من أكابر الحنفية. وكان معتزلي العقيدة، من أهل غزمين بخوارزم، رحل إلى بغداد والروم. من كتبه «الحاوي في الفتاوي»، و«المجتبى» شرح به مختصر القدورى في الفقه، و«الناصرية» رسالة صنفها لبركة خان في النبوة والمعجزات، و«قنية المنية لتتميم الغنية». توفي سنة: ٦٥٨هـ . الأعلام للزركلي (٧/ ١٩٣).

(٦) شرح المقاصد في علم الكلام(٢/١٠١).

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

خلاف الجهمية في القرآن قول من على الحقيقة؟

واختلفوا في النظم الكريم قول من هو في الحقيقة؟

فقال بعضهم: هو قول النبي ﷺ، وفاقاً لسلفهم؛ الذي ﴿فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾، ثم قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾؛ فأنزل الله فيه: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر:١٨، ٢٥، ٢٦].

وقال بعضهم: هو قول جبريل عليه السلام، وكلا القولين لمن يقول من الأشاعرة: أسمعه الله المعنى، بلا حرف، ولا صوت، فقالوا: عبر عنه جبريل، أو نزل به على محمد ﷺ، ليعبر عنه بإنشاء النظم.

وحاولوا الحجة في قول الله سبحانه: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥].

يقولون: «لا يلقى إلى القلب إلا المعنى»، كأن لم يتصوروا، ولم يحفظوا شيئاً من (الآيات) والكلمات بلسان عربي، أو غير عربي في أذهانهم قط.

واعتل المعتلون منهم بقول الله سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢١]، وتغاضوا عن قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٣﴾ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة:٤٠-٤٦]؛ لأنه صريح في نقيض مطلوبهم.

ورد الناس عليهم قولهم: بأنه قيل في الآيتين: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ مرادا به في الأولى: الملَك، وفي الثانية: النبي ﷺ، ولم تتعارضا، لأن القول إذا أضيف إلى الرسول؛ كان المراد: أنه قول مرسلهما، الذي أرسلهما به.

وأقر سائر الأشعرية والكلابية (بأنه قوله)، وقالوا: خلق في اللوح المحفوظ، وفاقاً لمن يقوله من المعتزلة، وسائر الجهمية، ومن مال معهم من أهل الظاهر، كأبي عبد الله البخاري، وذكروا قول الله سبحانه: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢].

ويلزمهم: أن يكون كل ما كتب فيه من كلام الخلق كلامه، لأن الله كتب فيه كل ما هو كائن إلى يوم القيامة؛ كما دل عليه قوله ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩] و(أتت) كتابته فيه على علمه، ومعلوم أنه إذا كان قد كتب فيه بأنه سيكون كذا وكذا، وسيقول كذا، وسيأمر بكذا، لم يكن قد أمر به قبل أن يأمر، وتكلم به قبل أن يقوله.

وكذلك يقال فيما أخرجه ابن جرير وغيره من أهل التفسير، من طريق عكرمة، وطريق سعيد بن جبير، وطريق السدي، عن أبي المجالد، عن مِقْسَم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، (ق٢٩/ب) قال: «إن الله نَزَّل القرآن ليلة القدر، من السماء العليا إلى السماء الدنيا جملةً واحد، ثم فرق في السنين، وتلا: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾[الواقعة:٧٥]»[1].

وأخرج ابن جرير وغيره: من طريق ابن جريج، عنه، قال: «نزل القرآن جملة واحدة على جبريل في ليلة القدر، وكان لا ينزل منه إلا ما أمر».

قال ابن جريج: «كان ينزل من القرآن ليلة القدر كل شيء ينزل من القرآن في تلك السنة، نزل ذلك من السماء السابعة على جبريل في السماء الدنيا»[2].

وأخرج أحمد في المسند، وابن جرير في التفسير، وآخرون: من طريق عمران بن داود أبي العوام القطان، عن قتادة، عن أبي المليح الهذلي، عن واثلة بن الأسقع ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «نزل صحف إبراهيم أول ليلة من رمضان، وأنزلت التوراة لست مضين من رمضان، وأنزل الإنجيل لثلاث عشرة خلت من رمضان، وأنزل الزبور لثمان عشرة من رمضان، وأنزل القرآن لأربع وعشرين من رمضان »، وأخرجه البيهقي: «وقال ليس بالقوي»[3].

يشير إلى ما قيل من تليين أبي العوام، وعنعنة قتادة، وإنما مال إلى تضعيفه لأنه لم يوافق هواه.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(١٤٤/٦رقم٣٠١٩٠)، والنسائي في السنن الكبرى(٤٨٠/٦رقم١١٥٦٥)، وابن جرير في تفسيره(١٤٥/٢، ١٤٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٢٦٨٩/٨رقم١٥١٢٧)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٥١٩/٢، ٥٧٨)، وصححه، وابن منده في الإيمان(٧٠٥/٢رقم٧٠٤-٧٠٥)، والبيهقي في شعب الإيمان(٤١٥/٢رقم٢٢٥٠)، وفي الأسماء والصفات (١/ ٥٦٩رقم٤٩٥)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٥٣/١٠-١٥٥رقم١٥١-١٥٤) وغيرهم من طرق عن ابن عباس، وهو صحيح بطرقه.

(٢) تفسير الطبري(١٤٥/٢).

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند(١٠٧/٤)، وابن جرير في تفسيره(١٤٥/٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره(١٠٨/١رقم٥١٩)، والطبراني في المعجم الكبير(٧٥/٢٢رقم١٨٥)، وفي المعجم الأوسط(١١١/٤رقم٣٧٤٠)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٨٨/٩)، وفي شعب الإيمان(٤١٤/٢رقم٢٢٤٨)، وفي الأسماء والصفات (١/ ٥٦٨رقم٤٩٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٢٠٢/٦)، من طريق عبدالله بن رجاء، عن عمران القطان، عن قتادة عن أبي المليح عن واثلة بن الأسقع، وإسناده حسنٌ، وله شواهد. وانظر: السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني(٤/ ١٠٤رقم١٥٧٥).

وأخرج ابن جرير: حدثنا عمرو بن عصم الكلابي، حدثنا المعتمر بن سليمان، حدثنا عمرن أبو العوام، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي في قوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾[القدر:١] قال: «أَوَّلُ القرآن»[١]، وهذا أصوب القولين، الذي لا نكارة فيه.

وقال بعض المتكلمين: اللوح شيء يلوح للملائكة؛ فيقرؤونه، كذا في تفسير النيسابوري من الأشعرية[٢].

وقال أكثرهم -أو كثير منهم-: «أسمعه الله جبريل بصوت وحرف، خلقهما في الهواء»، وهذا اختيار الملقب بالبرهان في بحر الكلام، وأصحابه من النسفية[٣].

ويلزمهم: أن يكون كل كلام قام بالخلق، بدون كسبهم، كتسليم الحجر، وتسبيح الحصى؛ كلامه أيضاً؛ لأن معناهم الذي تكلفوا القول به؛ لم يزد أمره على إرادة حصول النظم، في المحل الذي قام به من الخلق عندهم، كما قد عرفت.

ولذا كان كثير منهم يختارون في الكلام الذي بدأ من الجمادات: أن الله خلق فيها حياة، وعقلاً، حتى تكلَّمت به، ومن لم يقله منهم، ومن إخوانهم الجهمية؛ لم يكن لهم جواب عمَّا أُلْزِمُوا به.

وجعلوا يفكرون كيف صحت إضافة القرآن إلى الله سبحانه، دون تلك الأقوال؟

فذكر عن أبي عبد الله بن شجاع الثلجي، ما حكى أبو عبد الله المروزي صاحب أحمد قال: «أتيته، ولُمْتُه، فقال: «إنما أقول: كلام الله، كما أقول: سماء الله، وأرض الله»[٤]، وهذا أشَرُّ من قول شيخه المريسي في القرآن، وأرجو أن لا يكون ثابتاً عنه؛ فإنه صاحب فقه، وعبادة، وتكلم في أحمد، وذويه بكلام شديد؛ فكانت العداوة بينه وبينهم ظاهرة[٥].

والأشعرية يقولون: «ما هو بكلام الله حقيقة»، إلا من قال منهم بالاشتراك اللفظي، وجعلوا القرآن: قرآنين، كما قد عرفت.

وجمهورهم: يقرون بأنه قرآن واحد، وأنه اسم للنظم الحادث، الذي أنكروا أنه من كلامه على الحقيقة.

---

(١) تفسير الطبري(٣٠/٢٥٨) وإسناده حسنٌ.

(٢) تفسير النيسابوري (٧/ ٣١٩)، وذكره الرازي في تفسيره(٣١/١١٤).

(٣) بحر الكلام(ص/١٣٠)، وانظر: شرح المقاصد في علم الكلام(٢/١٠٤).

(٤) ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٦/١٨٢).

(٥) والظاهر من حاله أنه كان زنديقاً خبيثاً، وإنما يلبس على الناس بالزهادة والعبادة، وكونه منتسباً إلى مذهب الحنفية لا يسوغ حسن الظن به مع ظهور بدعته وإلحاده.

وصحح أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي صاحب «أم البراهين»، وغيره من أشياخهم: إطلاقه على المعنى القديم، الذي هو كلامه عندهم من طريق المجاز[1].

لأنهم قالوا: «إنه يدل عليه»، وهو لا يدل عليه، لأنه لم يكن في الوجود كلام هو شيء واحد قديم؛ فيدل عليه النظم لغة بالمطابقة والتضمن، أو عقلاً بالالتزام، كما يدل على حياة ناظمه، وعلمه، وقدرته على الكلام، الذي يبدو منه باختياره.

وقالوا: يدل على المعنى القديم دلالة التزامية، بحسب العرف، لأنهم لبَّسُوه بمبدأ الكلام في عرفهم الفاسد.

وفَهِمَ أصحابهم: أن أشياخهم أرادوا دلالة اللفظ على معناه لغةً؛ فقالوا: ليس قولهم يدل على الكلام القديم على عمومه، بل على بعض مدلوله قديم، كما في قوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وبعض مدلوله حادث، كما في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوۡمِ مُوسَىٰ﴾ [القصص:٧٦]، وبعضه مستحيل كـ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا﴾ [مريم:٨٨] كذا ذكره الملوي وغيره، عن أبي عبد الله بن يحيي القرافي منهم[2]، يُقِرُّونَهُ.

وهذا افتراء على الله سبحانه؛ فإنه لم يقل كذلك، وإنما الذي في القرآن :﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ﴾ [البقرة:١١٦] يعني النصارى؛ فكان من نوع المدلول الحادث، وإنما تَقَوَّلُوا ذلك على الله تعالى؛ لأنَّ كلامه القديم عندهم تعلق في أزله بكل ما يتعلق به العلم، من الواجبات، والممكنات، والممتنعات، لم يكن له مخصص؛ من نحو الحكمة، والعزة، يخصصه بالحق الصدق، من الكذب الباطل عندهم، كما هو مذكور في عامة كتبهم المتبذلة، حتى ذكره هذا المتأخر البيجوري في شرح جوهرتهم[3]، تعالى الله عما يصفون.

(ق٣٠/أ) ولَمَّا تأمَّلَ أبو عبد الله الشهرستاني كلام أشياخه من الأشاعرة؛ وجده لا يوافق الكتاب والسنة، ولا المنقول عن الإمام أحمد، وغيره من الأئمة المعروفين في المحنة، ولا يسلك على من تصوره حق تصوره، من أهل الملة؛ دعا إلى نبذه في نهاية الأقدام من تصانيفه، فقال — بعد ذكره أقوال المتفلسفة، والمعتزلة، والكرامية، مع قولهم فيه- :«أجمع المسلمون قبل ظهور هذا

---

(١) عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للسنوسي(ص/١٤٣) ط/مطبعة جريدة الإسلام-مصر. عام١٣١٦هـ.

(٢) محمد بن يحيي بن عمر بن أحمد بن يونس، بدر الدين القرافي: فقيه مالكي، لغوي، أشعري. ولي قضاء المالكية في مصر، من مؤلفاته: «القول المأنوس بتحرير ما في القاموس»، و«توشيح الديباج لابن فرحون». توفي عام: ١٠٠٨هـ وقيل عام ١٠٠٩هـ.الأعلام للزركلي (٧/ ١٤١).

(٣) شرح جوهرة التوحيد للقاني(١/٣٨٩).

الخلاف على أن القرآن كلام الله، واتفقوا على أنه سور وآيات وحروف منظومة، وكلمات مجموعة، وهي مقروءة، ومسموعة على التحقيق، ولها مفتتح ومختتم، وأنه معجزة للرسول ﷺ، دالة على صدقه، وأن الأشعرية تُفَرِّق بين اللفظ والمعنى، وتثبت معنى هو مدلول اللفظ، قال السلف والحنابلة: قد تقرر الاتفاق على أن ما بين الدفتين كلام الله، وأن ما نقرؤه، ونكتبه، ونسمعه؛ عين كلام الله، فيجب أن تكون تلك الكلمات والحروف هي بعينها كلام الله، ولما تقرر الاتفاق على أن كلام الله غير مخلوق؛ وجب أن تكون تلك الكلمات أزلية غير مخلوقة، ولقد كان الأمر في أول الزمان على قولين؛ أحدهما: القدم، والثاني: الحدوث، والقولان مقصوران على الكلمات المكتوبة، والآيات المقروءة بالألسن؛ فصار الآن قول ثالث، وهو حدوث الحروف والكلمات، وقدم الكلام، والأمر الذي تدل عليه العبارات، وهو خلاف القولين؛ فكان السلف على إثبات القدم والأزلية لهذه الكلمات، دون التعرض لمعنى وراءها؛ فابتدع الأشعري قولاً، وقضى بحدوث الحروف، وهو خرق للإجماع، وحكم بأن ما نقرؤه كلام الله مجازاً، لا حقيقة، وهو عين الابتداع».

قال: «وقد بذل السلف أرواحهم، وصبروا على أنواع البلايا والمحن، من معتزلة الزمان، دون أن يقولوا: القرآن مخلوق، ولم يكن ذلك حروفاً وأصواتاً هي فعالنا واكتسابنا، بل هم عرفوا يقيناً أن لله تعالى قولاً وكلاماً وأمراً».

قال: «فتارة يجيء الكلام بلفظ الأمر، وتثبت له الوحدة الحقيقية، التي لا كثرة فيها: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾ [القمر:٥٠]، وتارة يجيء بلفظ الكلمات، وتثبت لها الكثرة البالغة، التي لا وحدة فيها، ولا نهاية لها: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:٢٧] ، فله تعالى إذاً أمر واحدٌ، وكلمات كثيرة، وذلك لا يتصور إلا بحروف؛ فعن هذا قلنا: أمره قديم، وكلماته أزلية، والكلمات مظاهر الأمر، والروحانيات مظاهر الكلمات، والأجسام مظاهر الروحانيات، والإبداع والخلق إنما يبتدئ من الأرواح والأجسام.

وأما الكلمات والحروف والأمر فأزلية قديمة، وكما أن أمره لا يشبه أمرنا؛ فكلماته وحروف كلامه لا تشبه كلامنا، وهي حروف قدسية علوية، وكما أن الحروف بسائط الكلمات، والكلمات أسباب الروحانيات، والروحانيات مدبرات الجسمانيات، وكل الكون قائم بكلمات الله، محفوظ بأمر الله».

قال: «فلا يغفلن عاقل عن مذهب السلف، وظهور القول بحدوث الحروف؛ فإن له شأناً، وهم يسلمون الفرق بين القراءة والمقروء، والكتابة والمكتوب»[١].

فاختار القول بقدم حروف القرآن، الذي هو مذهب أبي الحسن بن سالم[٢]، وأتباعه، ويذكر عن أحمد وغيره من أئمة المحنة[٣]، لكن أحمد وأصحابه؛ يقرون بأن الله قادر على ما يقوم به من الأمور الاختيارية، ويقولون: إنه يتكلم بصوت يعرض لكلماته المخزونة في علمه، والسالمية تقول: حروف كلماته أصوات، لم تزل قائمة به، ويسمع من شاء، ما شاء منها، متى شاء، وهذا لم يوافقهم عليه الشهرستاني، ولم يقل: إنه يتكلم بصوت، أو يقوم به شيء يتعلق باختياره، وإنما وافقهم في أن حروف كلماته لم تزل قائمة به، يدركها، ويفهمها من شاء من الخلق بإدراك، وفهم يقوم بذواتهم، بدون أن يقوم به شيء من نحو الإفهام والإسماع؛ فيكون محلاً للحوادث على اصطلاحهم.

وكأن كلام الشهرستاني هذا مما اطلع عليه أبو عبد الله الإيجي صاحب المواقف، ورآه لم يخرج فيه عن تعطيل أصحابه الكلابية، فرضيه، وذهب يتأول عليه كلام شيخهم الأشعري في القرآن، مخافة أن يطلع الطلبة على عواره، الذي كشف عنه الشهرستاني، من ابتداعه، ومخالفته الإجماع، وإنكاره (ق٣٠/ب) ما علم من الدين بالضرورة، من كون المقروء المكتوب بين دفتي المصاحف من القرآن؛ كلام الله تعالى حقيقة.

فزعم أنه لم يرد بقوله: «الكلام النفسي» معنى ما قابل النظم، بل ما يقابل العين[٤]؛ فكابر فيه، ليتستر عليه، وهو يعلم أنه قال هذا، وهذا؛ فكان يقول: هو صفته، لا عينه، ولا غيره، ويقول: هو معنى واحد، لا يتجزأ، إن عبر عنه بالعبرانية كان تواراة، وإن بالعربية كان قرآناً، إلى غير ذلك من أقاويله المتواترة عنه في هذه المسألة.

ولم يكن قوله هذا من إحداثه، كما تسامح الشهرستاني عنه، بل كان الذي ابتدعه أبو محمد ابن كُلَّاب، وتبعه عليه أصحابه كالحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، حتى تبعهم عليه أبو الحسن الأشعري، لموافقته ما كان لديه من تعطيل المعتزلة الجهمية.

---

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام(ص/١١٠).

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) هذا لم يقله أحمد ولا غيره من السلف لا في زمن المحنة، ولا في غيرها،وإنما قال الإمام أحمد بقدم نوع الحروف، لأن كلام الله قديم، والكلام إنما يكون بحرف وصوت، فلا شك حينئذ أن نوع الحروف قديم لأن الله تكلم بالحروف في الأزل. انظر: قاعدة نافعة في صفة الكلام لشيخ الإسلام ضمن الرسائل المنيرية(٢/٨١).

(٤) المواقف(٣/١٤٢).

وهذا مما ذكره الإيجي في المواقف عنه، وعن أصحابه، حتى صرح باتفاقهم مع المعتزلة في القول بخلق الحروف، ولم ينقل فيه القول بقدمها إلا عن الحنابلة، وإنما تمحل ما تأوله فيه على الأشعري في رسالته التي أفردها فيه، ودعا فيها إليه، وأشار إليه في خطبة المواقف بقوله: «كتاباً كريماً، وقرآناً قديماً ذا غايات ومواقف، محفوظاً في القلوب، مقروءاً بالألسن، مكتوباً في المصاحف»، على ما ذكره الشارح الجرجاني الملقب بالسيد الشريف، ونقله في الشرح[1]، قال: «ولا شبهة في أنه أقرب إلى الأحكام الظاهرة المنسوبة إلى قواعد الملة»[2] يعني: مع بعده عنها أقرب من قول جمهور الأشعرية.

هذه أقوال الناس في كلام الله تعالى، قد بلغت اثنين وأربعين قولاً، أما أهل الإثبات، المقِرُّون بأن القرآن كلامه حقيقة، فلهم فيه عشرون قولاً، وذلك أنهم اتفقوا على أنه بدا من ذاته قولاً، سمعه جبريل عليه السلام، وأداه إلى النبي ﷺ على نظامه الذي سمعه، وبلَّغه النبي ﷺ إلى أصحابه كذلك، فقرؤوه[3] بأصواتهم، وكتبوه في مصاحفهم، لا يشكون أنه كلام الله، وأنه كلم موسى عليه الصلاة والسلام تكليماً، فناداه من جانب الطور الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة، وقَرَّبَهُ نَجِيًّا، وكلَّم قبله آدم عليه الصلاة والسلام في الجنة، ثم تلَقَّى آدم عنه منه كلمات؛ فتاب عليه، كما قصه في كتابه العزيز، واختلفوا فيما وراء ذلك في أشياء بعضها يعود إلى العقائد المتعلقة بالحقائق، وبعضها إلى إطلاق الألفاظ (وعرضها).

---

(١) المواقف(١/١٦).

(٢) المصدر السابق(٣/١٤٢).

(٣) في الأصل: فقرؤه.

اختلاف عقائد الناس في كلام الله عز وجل

أما اختلافهم في العقائد ففي ثلاثة مواضع:

– **الأول**: في جنس كلماته، فإنه صح لجماعة السلف والأئمة، منهم أبو حنيفة، وجعفر بن محمد، أنه لم يزل بصفاته، يتكلم متى شاء، ويفعل ما يشاء، ويسكت عمَّا شاء[١].

ولا يصح غير هذا عن أبي منصور الماتريدي، وذويه، كأبي الحسين الرستغفي، وأبي القاسم الحكيم، وأبي الليث الفقيه، وأهل مذهبهم، وبه أخذ شيخ الإسلام ابن تيمية، وأصحابه من متأخري الحنابلة، وغيرهم، كعماد الدين ابن كثير الشافعي، وغيره، وهو قول أبي الصباح السمرقندي، وأبي حاضر الأزدي[٢].

وكل من يحقق القول بثبوت الفعل والخلق في صفاته الأزلية، منهم بعض قدماء القدرية والمعتزلة، كأبي معن ثمامة بن أشرس النميري، وأبي إسحاق النظام فيما أظن، ومنهم هشام بن الحكم رأس الشيعة في إحدى الروايتين عنه.

وقالت طائفة: إنه لم يزل متصفاً بالقائلية، بمعنى القوة على التكلم، لكن جنس كلامه وأفعاله حادث، وهذا قول هشام بن الحكم في المشهور عنه، وقول كثير من قدماء الشيعة والخوارج، ومعظم القدرية، وقول أبي محمد ابن كرام وأصحابه، وطوائف أخر من أهل (السنة) العامة[٣].

وثمة فرق أخرى لم يعرف قولهم في ذلك، مثل زهير بن عبد الله الأثري، وأبي معاذ التومني، وثوبان المرجئ، وكثير من الشكّية من القدرية، ومن الخوارج، ومن الشيعة.

– **الثاني**: اختلافهم في مكان تكليم موسى عليه الصلاة والسلام يوم ناداه، وتعين مسموعه.

---

(١) سبق ذكر ذلك.

(٢) قال ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل(١٧٠/٤) : «وقال أبو حاضر النصيبي من أهل نصيبين، وأبو الصباح السمرقندي، وأصحابهما: أن الخلق لم يزالوا مع الله تعالى»، وذكر ابن حجر في لسان الميزان(٦٥/٧) أبا الصباح هذا وقال فيه: «من المبتدعة، قال ابن حزم: كان يقول: إن الخلق لم يزلوا مع الله، وإن ذبائح أهل الكتاب لا تحل، وان أبا بكر أخطأ في قتال أهل الردة».

(٣) أي التي مقابل الشيعة، وإن لم يكونوا على منهج السلف الصالح، ولعله يعني الكلابية والأشاعرة كما سبق ذكره لكلام بعضهم .

فقيل: كان النداء في السماء العليا[1]، لكنه أتى موسى عليه الصلاة والسلام في سمعه من عند الشجرة، حيث تمثل له من نور الحجب ما رآه ناراً[2].

ثم دفعه الكثير من أهل القول الأول، والكلابية، والهشامية، وغيرهم من أهل القولين الأخيرين.

وقيل: بجواز أن يحدث الله لما ناداه من السماء صوتاً، يقوم بهواء الشجرة، حيث توجه، يحكي نداءه، فأسمعه، كما قيل عن الماتريدي: «إنه كلمه بصوت مخلوق هناك» إن صحّ هذا عنه.

وقيل: بل كان النداء من عند الشجرة، قد تدلى إليها بدون أن يزول عن علوه على خلقه، ويخلو العرش عن عظمته، وهذا قول طائفة من أهل الحديث والمقاتلية.

وقال غلاتهم: نزل إليها بكليته، وهو قول كثير من اليهود، أو أكثرهم.

وقيل: جاز أن يكون النداء من السماء العليا، وأتى مسامع موسى عليه الصلاة والسلام من عند الشجرة، وجاز نزول بعض الذات، وتدلّيه كيف شاء، (ق٣١/أ)، وهذا لإسحاق بن راهويه، وموافقيه من أئمة الحديث، واختاره أبو عبد الله ابن عبد الهادي النابلسي من متأخري الحنابلة من أهل السنة[3].

- **الثالث**: في حدوث القرآن:

اتفق أهل الإثبات من جميع الطوائف، لا سيما أهل السنة والجماعة؛ من الأصحاب الحنفية، وغيرهم، من المتقدمين، والمتأخرين، كشيخ الإسلام ابن تيمية، وأصحابه؛ منهم أبو الفداء العماد ابن كثير، والشمس الذهبي: على أنه مراد لله تعالى، تولى إنشاءه[4]؛ فكان بمشيئته، بعد أن لم يكن شيئاً في الوجود الخارجي.

---

(١) قد ورد هذا عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما، رواه ابن أبي حاتم في تفسيره(٩/٢٩٧٤رقم١٦٨٨٦) عنه قال: «كان النداء من السماء الدنيا». وروى عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم -كما في الدر المنثور(٦/٤١٢)- عن أبي صالح قال: «كان النداء من أيمن الشجرة، والنداء من السماء، وذلك في التقديم والتأخير».

(٢) هو قول أبي علي الأهوازي كما سيذكره الشيخ الكنغراوي بعد قليل.

(٣) انظر: الجواب الصحيح لشيخ الإسلام(٤/٢١).

(٤) يعني أنه تكلم به ابتداءً.

ولم يكن بين أهل الإثبات من اختلاف في ذلك، اللهم إلا ما كان من الإمام أحمد وذويه؛ فإنهم أبوا إلا أنه غير مخلوق[١]، لم يزل عنده من علمه، وقد يقولون: لم يزل متكلماً به[٢]؛ فجعلوه بعض صفاته اللازمة لذاته.

وحكى الأشعري عن ابن الثلجي، عن وكيع بن الجراح، نحو قولهم: «إنه بعض الخالق»[٣]، ولم يكن هذا مما يلائم قول أهل الإثبات، لولا أنهم يقرون بأنه إذا شاء تكلم بصوت، يسمع منه؛ فجعلوا الصوت يعرض حينئذ شيئاً فشيئاً (كما كان) عنده من علمه.

وقال أبو الحسن بن سالم [صاحب موسى بن عبد الله التستري] [٤]: «بل هو حروف وأصوات، تقوم به، قديمة مقترنة، وإنما تترتب عند إسماعها الخلق، لقصور الآلة فيهم».

وتبعه جماعةٌ، عامتهم من الحنابلة، منهم الأستاذ أبو علي الأهوازي المقرئ صاحب الوجيز، واختاروا في تكليم موسى عله الصلاة والسلام قول من قال: كان النداء من السماء العليا، وأتى مسامعه من عند الشجرة، حيث تمثل له من نور الحجب فرآه ناراً.

وما أظنهم أنكروا، أو لم يكبر عليهم أن تقوم به الأمور الاختيارية، كالإسماع، والتجلي، وغير ذلك، (وإن قيل) ذلك عنهم، وإنما قالوا بقدم الأصوات القديمة؛ لأنه الذي فهموه من قول الإمام أحمد في القرآن، فحق عليهم اسم الحشوية[٥٦].

[وكان أقربهم قولاً: أبو الحسن ابن الزاغوني: (..)[٦٧] قديمة مقترنة ذاتاً، مترتبة وجوداً(...)[٧].

---

(١) سبق بيان أنه إجماع السلف. انظر: مسائل حرب الكرماني(٣/١١٢٤-١١٥٦).

(٢) لا يعرف هذا عن الإمام ولا عن أحد من السلف، وإنما المعروف عنهم: أن الله لم يزل متكلماً، دون تقييد دوام كلامه بالقرآن، وما نقله الشيخ الكنغراوي عنهم إنما هو قول الكلابية والأشعرية، قال شيخ الإسلام في العقيدة الأصفهانية(ص/٦٠) نقلاً عن ابن الهيصم ومقراً له: «فإن الكلابية وأصحاب الأشعري زعموا أن الله لم يزل متكلما بالقرآن، وقال أهل الجماعة: إنما تكلم بالقرآن حيث خاطب به جبريل، وكذلك سائر الكتب».

(٣) مقالات الإسلاميين(ص/٥٨٦) ولفظه: «وحكى محمد بن شجاع: أن فرقة قالت: إن القرآن هو الخالق، وإن فرقة قالت: هو بعضه. وحكى زرقان: أن القائل بهذا وكيع ابن الجراح، وإن فرقة قالت: إن الله بعض القرآن، وذهب إلى أنه مسمى فيه، فلما كان اسم الله سبحانه في القرآن، والاسم هو المسمى؛ كان الله في القرآن»، فتبين أن الناقل عن وكيع هو زرقان، وليس محمد بن شجاع الثلجي.

(٤) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى(١٢/١٦٦).

(٦) أي أنهم أهل حشو للكلام، دون فقه وفهم، وهذا الوصف مشابهة لأهل التعطيل، الذين يرمون به السلف الصالح، فكان الواجب تجنبه، والبعد عنه.

(٧) طمس في الأصل

وجودها مقترنة، وأن ثبوتها في العلم لا ينافي حدوثها بعد ذلك][1].

وكان لأهل الإثبات في هذه المسألة[2] ثلاثة أقوال، يبلغ بالأخيرين منها اختلافهم في العقائد المعتلقة بكلام الله سبحانه إلى ثمانية أقوال.

اختلاف الناس في ألفاظهم في كلام الله

وأما اختلافهم في الألفاظ:

فمنهم من لم يطلق اسم الصوت، أو اسم الحرف[3] أيضاً، على ما قام به من النداء والكلام، كما ذكر ذلك عن الماتريدي وأصحابه كأبي القاسم الحكيم، وقد عرفت ما فيه، وهو إن صح عنهم أو عن غيرهم في الصوت؛ فما أظنه يصح في الحرف عن أحد من أهل السنة والجماعة.

واختلفوا: هل ينبغي أن يقال: هو عينه، أو غيره؟ ويقال: مخلوق، أو محدث، أو لا يقال؟

فجَبُنَ قوم عن الخوض فيه، واختاروا أن يحققوا القول: بأنه كلام الله، بدا منه قولاً، فتكلم بكلماته، وحروفه، على حقيقة التكلم، واغتنوا بذلك على ما مضى عليه السلف الأول.

وهذا طريقة أبي أسامة، وأبي بكر بن عياش، وأبي معاوية الضرير[4]، واختيار أبي علي اللؤلؤي، وروايته عمن أدركه من الأئمة الكوفيين، وغيرهم[5]، ومعنى ما قيل عن الشافعي، وبشر وبشر بن الوليد الكندي من الوقف فيه، ومذهب أبي يعقوب بن أبي إسرائيل المروزي، وغيره من علماء السنة والحديث[6].

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) يعني مسألة حدوث القرآن.

(٣) في الأصل: أو اسم واسم الحرف.

(٤) ذكر الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٢/ ٢٧٧) تصريح أبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي، وأبي بكر بن عياش، وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير وغيرهم بأن القرآن كلام الله، غير مخلوق، ومن قال إنه مخلوق فهو كافر.

(٥) ورواية اللؤلؤي غير مقبولة لأنه كذاب كما قال ابن معين، وأبو داود، والساجي، ويعقوب بن سفيان، والعقيلي، وقال ابن معين أيضاً: «كذوب، ليس بشيء»، وقال: «يكذب على ابن جريج»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، ليس بثقة، ولا مأمون»، وقال النسائي: « ليس بثقة، ولا مأمون»، وقال علي بن المديني: «لا يكتب حديثه»، وقال أبو ثور: «ما رأيت أكذب من اللؤلؤي»، وقال الدارقطني: «كذاب كوفي متروك الحديث». الجرح والتعديل(٣/١٥)، وتاريخ بغداد(٧/٣١٦)، ولسان الميزان(٢/٢٠٨).

(٦) سبق بيان إجماع السلف على القول بأن القرآن كلام الله، وأنه غير مخلوق، وسبق بيان إنكار السلف على الواقفة في القرآن، ولم يكن الشافعي قائلاً بالوقف، ولا غيره من أئمة السلف.

واختار الجمهور: أن يقال: «القرآن كلام الله، غير مخلوق»، وهذا قول سفيان بن عيينة، وروايته عن عمرو بن دينار، ومن دونه، وقول شعبة، وحماد بن سلمة، وأصحاب الحسن البصري، وقول الثوري، وابن المبارك، وبقية بن الوليد، وأبي عصمة الجامع، وأبي مقاتل السمرقندي، وروايتهما عن أبي حنيفة.

واختيار إبراهيم بن يوسف البلخي (صاحب) أبي يوسف، وأبي سليمان الجوزجاني صاحب محمد بن الحسن، وقول أبي عمر الدوري[(١)]، وهشام بن عمار، وعاصم بن علي، ويحيى بن يحيى، ونظرائهم.

وهو ظاهر قول جعفر بن محمد: «ليس بخالق، ولا مخلوق»، وتأوله هشام بن الحكم على أنه ليس بشيء مستقل في الوجود، وقال: «لا يقال: غير مخلوق»، واعتلَّ بأن الصفة لا توصف، وأطلق القول بأنه لا عينه، ولا غيره.

وقيل عن بعض أهل الحديث: [إن ما كان فيه من علم الله فلا يقال: هو مخلوق، ولا يقال: غير الله، وما كان من أمر ونهي؛ فهو مخلوق، ونسب إلى سليمان بن جرير من الزيدية[(٢)]، وحَكَى زرقان عن عبد الملك بن الماجشون نحواً من هذا القول[(٣)]، ولم يصدق عليه][(٤)].

وقيل: لا يقال: «مخلوق»، أو «مُحْدَثٌ»، على الإطلاق، (وهو) ظاهر قول الفضيل بن عياض، والحارث بن عمير[(٥)].

وقال هشام بن عبيد الله الرازي: «محدث إلينا، وليس عند الله بمحدث»[(٦)].

وقال زهير بن عبد الله الأثري: «محدث، غير مخلوق»[(٧)]، وقال أبو معاذ التُّومني: «حادث، «حادث، غير محدث، ولا مخلوق»[(١)].

---

(١) حفص بن عمر بن عبد العزيز، أبو عمر الدوري المقرىء الضرير، الأصغر، صاحب الكسائي: لا بأس به. مات سنة ست أو ثمان وأربعين ومائتين، ومولده تقريبا سنة ١٥٠هـ . تقريب التهذيب(ص/١٧٣).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/١٧١).

(٣) مقالات الإسلاميين(ص/٥٨٦).

(٤) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٥) ذكر الذهبي في العلو(ص/١٥٠) ما رواه ابن أبي حاتم عن محمد بن الفضل بن موسى حدثنا أبو محمد المروزي قال: سمعت الحارث بن عمير، وهو مع فضيل بن عياض يقول: «من زعم أن القرآن محدث فقد كفر، ومن زعم أنه ليس من علم الله فهو زنديق» فقال فضيل: صدقت.

(٦) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي(ص/١٦٩رقم٤٥٨).

(٧) مقالات الإسلاميين(ص/٢٩٩).

وقال أبو محمد ابن كرام، وأصحابه: «حادث، غير مخلوق» كقول الجمهور، وأطلقوا القول بأنه غيره[٢].

وقال داود بن على الظاهري: «هو محدثٌ، ولفظنا به مخلوق، وما بين المصاحف مخلوق، والذي في اللوح المحفوظ غير مخلوق»[٣].

وقال قوم: «كلامه عين ذاته»، وهذا طريقة قدماء المعتزلة: مثل هشام بن عمرو الفُوْطي، وصاحبه أبي بكر الأصم.

واختار قوم: أن يقال: «محدثٌ، مخلوقٌ» ردًّا على من قال بقدمه[٤]، وهذا اصطلاح إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، وموافقيه من أهل السنة، من الأصحاب الحنفية، وغيرهم، ممن أجاب في المحنة، وبعض أشياخ المعتزلة القدرية، كأبي سهل النحاس، وصاحبه أبي موسى المزدار، وكأبي معن ثمامة بن أشرس، (...)[٥] مع أن المعروف عن عامة المعتزلة، أنهم يقولون: «الصفات عين الذات، والاسم عين المسمى».

(ق٣١/ب) **واختلف المختلفون في لفظ التالي، وصوته بالقرآن:** هل ينبغي أن يقال: إنه محدث، مخلوق، وقد عمّه اسم كلام الله باتفاق؟ .

فقال جمهور أهل العلم: نعم، ولم يكن فيه بين طوائف المسلمين من خلاف، إلى زمن المحنة، غير أن القدرية تأبى أن تضاف أفعال العباد إلى تكوين الله ومشيئته، ويقولون: «إنه محدث من آثارهم».

ثم وقعت بين أحمد بن حنبل، والحسين بن علي الكرابيسي، وكان يقول: «القرآن بلفظي غير مخلوق، ولفظي بالقرآن مخلوق»[٦]؛ فأنكره عليه أحمد، ومنع أن يقال: «إنه مخلوق، أو غير مخلوق»، واختار مرة أن يقال: غير مخلوق[١].

---

(١) المصدر السابق(٢/٥٨٣).

(٢) الغنية في أصول الدين لأبي سعيد المتولي(ص/٩٩)، وذكر أنهم قالوا: «القرآن قول الله، وليس بكلام الله، والكلام عندهم القدرة على التكلم»، وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى(٦/٥٢٤) : «وقالت الكرامية وطائفة كثيرة من المرجئة والشيعة وغيرهم: إن الله يتكلم بأصوات تقوم به، تتعلق بمشيئته وقدرته، وأنه تقوم به الحوادث المتعلقة بمشيئته وقدرته، لكن ذلك حادث بعد أن لم يكن، وأن الله في الأزل لم يكن متكلماً، إلا بمعنى القدرة على الكلام، وأنه يصير موصوفاً بما يحدث بقدرته وبمشيئته بعد أن لم يكن».

(٣) سبق ذكره.

(٤) وهذا رد للبدعة بالبدعة.

(٥) طمس بمقدار خمس كلمات.

(٦) ذكره عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السنة(١/ ١٦٥رقم١٨٦).

ووافقه عليه طوائف من أهل الحديث، منهم محمد بن أسلم الطوسي، وقالوا: «غير مخلوق، حيث ما كنت، لا يتغير»، يعنون الذي في علمه، فالتبس عليهم الوجود العلمي، بالوجود الحقيقي[٢].

وقال محمد بن يحيى الذهلي: «غير مخلوق بجميع جهاته، وحيث تصرف»[٣]، وتبعه أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وآخرون؛ فقالوا: «غير مخلوق بجميع جهاته»[٤]، وقد يعنون، أو يعني بعضهم: أنه غير مخلوق النوع[٥]، أول ما كان، وسمع منه، غير مخلوق، ولفظ التالي على وفق نظامه، كما قال أبو بكر بن أبي داود السجستاني:

ولا تقل القرآن خلقاً قرأته فإن كلام الله باللفظ يوضح[٦]

وكان من ألطفهم قولاً فيه، وأحسنهم تعبيراً عن مرامهم، وعمّهم اسم اللفظية في غالب الاصطلاح.

هذه اختلافات أهل الإثبات فيما يتعلق بالألفاظ، إذا تأملت فيها؛ وجدت الزائد منها على ما قبلها اثني عشر قولاً؛ فيكون المجموع عشرين قولاً.

وأما أهل الخلاف: فلهم فيه اثنان وعشرون قولاً: أهونها قول الحافظ أبي عبد الله البخاري[٧]؛ فإنه يقر بأن الله يتكلم بصوت حادث، يبدو من ذاته، غير مخلوق، لكن زعم أنه لا يتألف حرفاً، ولا يقبل مدًّا، ولا ترجيعاً، ولا يصلح للجهر، والإخفاء؛ فأخرجه عن حد الكلام من حيث لا يدري، وقال بأن اسم القرآن لا يصح على لفظ التالي، إلا مجازا، وإنما

---

(١) هذا غلط على الإمام أحمد، وليس اختياراً له، كما سبق ذكر قصة أبي طالب، وغلطه في ذلك.

(٢) ليس في كلامهم التباس، ولا في تقريراتهم التباس، ولا يعنون الذي في علم الله كما ظنه الشيخ الكنغراوي، بل يعنون الكلام الذي بدا من الله، والذي هو من علم الله، ولفظ الإمام محمد بن أسلم كما ذكره الذهبي في العلو(ص/١٩٢) : «القرآن كلام الله، غير مخلوق أينما تلي، وحيثما كتب، لا يتغير، ولا يتحول، ولا يتبدل» أي أنه لا يتغير من كونه كلام الله بدا منه، إلى غيره إذا تلي، أو كتب، بل يبقى هو كلام الله، لا يزول عنه الوصف.

(٣) العلو للذهبي(ص/١٨٦رقم٤٩٨).

(٤) المصدر السابق(ص/١٨٨رقم٥٠٣).

(٥) لا يعلم عن أحد من السلف تخصيص نفي الخلق عن القرآن وكلام الله بعدم خلق النوع، بل اتفقوا جميعاً على أن القرآن غير مخلوق، وكذلك جميع كلامه غير مخلوق، نوعه، وآحاده، فهو كلام الله، لا يزال عز وجل متكلماً متى شاء، ولا يوصف كلامه مطلقاً ولا مقيداً، ولا عاماً، ولا خاصاً، ولا نوعاً ولا آحاداً، بأنه مخلوق.

(٦) في المنظومة الحائية. البيت الخامس. انظر: سير أعلام النبلاء(١٣/٢٣٤).

(٧) العجب من الشيخ الكنغراوي كيف يعد الإمام البخاري من أهل الخلاف؟ ثم في الوقت نفسه لا يعد منهم زهيراً الأثري، وأبا المعاذ التمني مع أنهما من المعتزلة من أهل الخلاف والبدع والضلال؟!

وكلام البخاري لا يخرج عن كلام السلف، فليس هو بمخالف لا في اللفظ ولا في العقيدة.

يسمى «قراءة» و«تلاوة» إلى غير ذلك من أقواله، التي تقدم ذكرها[١]، وتبعه عليه من لا فقه لديه من أهل الظواهر، وعُرِفُوا باللفظية.

ومضى ذكر قول الجعفرين: ابن حرب، وابن مُبَشِّر صاحب النظام: أن الذي في المصاحف حكاية القرآن، وليس به، وما أظن ابن مبشر ممن يعطله عن الأفعال، والظاهر أنه كان من اللفظية على مذهب البخاري[٢].

الثاني: قول الواقفة، الذين لا يقولون: «القرآن مخلوق»، ولا يقرون بأنه بَدا من الله تعالى قولاً.

والخَلْقِيَّة الذين يقولون: «إنه كلام الله، مخلوق»، ويأبون أن يقولوا: خلقه في نفسه، أو في غيره، كما ذكر ذلك في كتاب الحيدة عن بشر بن غياث المريسي، وما أستبعد أن يكون هذا قول ضرار بن عمرو، وحفص بن الفرد، وقول بعض المعتزلة؛ كهشام بن عمرو الفُوْطي، وأبي بكر بن كيسان الأصم، وأبي إسحاق النظام، وأبي علي الأسواري أيضاً.

الثالث: قول من قال: «خلقه في غيره، ويتضمن معنى قائماً بنفسه»، كما ذكر ذلك عن أبي منصور الماتريدي، وبيَّنا أنه لا يصح عنه، لكنه ظاهر قول متأخري أهل الأصول، القائلين: «القرآن اسم للنظم، الدال على المعنى»، ويشبه كلام من يقر بقيام الأفعال الاختيارية بذاته، وينكر أنه يتكلم بصوت، يبدو منه، مخافة أن يلزمه القول بالجوف، والحنجرة، ونحو ذلك[٣].

الرابع: قول من قال: «المتكلم: مَنْ يُحْدِثُ الكلام في الهواء، ونحوه»، وهذا لأبي الهذيل العلاف، وأتباعه؛ كأبي يعقوب الشحام، وأبي عثمان الأدمي، وأبي عثمان الجاحظ، وأبي المعتمر العطار، وأبي الحسين الخياط، وإخوانهم من المعتزلة الجهمية، وبه أخذ عامة متكلمي الزيدية، والإباضية، والاثني عشرية.

---

(١) تقدم بيان أن البخاري لا يقول بما ظنه الشيخ الكنغراوي من قوله، بل يقول بما يقوله السلف، من أن القرآن كلام الله حيث توجه وتصرف، وإنما يقوم به القراء من صوت، وهواء، وآلة فهي مخلوقة لأنها تقوم بالعبد، وأما المتلو المقروء فهو كلام الله. فالتالي إذا تلا لفظة : «قال» فمدها ثلاثين حركة، لم يكن هذا المد هو كلام الله، لأن المد إنما فعله التالي زيادة عما حقه في التلاوة، وإنما ينسب إلى الله أنه عز وجل تكلم بكلمة «قال»،وأنها من القرآن، وأنها كلام الله، فأراد البخاري أن يفرق المسلم بين كلام الله الذي هو صفته، وبين ما يقوم بالعبد من أفعال هي قائمة بذاته المخلوقة، فهي مخلوقة تبعاً لذاته، بخلاف المفعول كالمتلو، والمقروء من كلام الله فهذا ليس فعل العبد، ولكنه مفعوله، وهو فعل الله، فهو غير مخلوق.

(٢) لم يكن البخاري على مذهب اللفظية، وكيف يقرن معتزلي ينفي عن الله صفاته، بإمام سلفي يقر بصفات الله، وبأن القرآن كلام الله، بدا من الله عز وجل؟!

(٣) سبق ذكر هذا عن الكلابية، والأشاعرة، والماتريدية.

فاتفقوا على: أن القرآن مخلوقٌ، بدا من خلقه، وهو قول الحسين بن محمد النجار، وكان يقول: «هو إذا قرئ عَرَضٌ، وإذا كُتِبَ جِسْمٌ»(١)، فلبس المكتوب بالمرسوم، (وتبعه) الزعفراني من أصحابه، فكفَّر من قال: «غير مخلوق»(٢).

وكان أبو عيسى البرغوث يوافق أهل السنة في أنه لم يزل متكلماً، لكن يعني أنه غير عاجز عن خلق الكلام.

وقال بعضهم: نتابع أهل السنة على قولهم: «غير مخلوق»، ونحمله على أنه غير مخلوق على هذا الترتيب، والنظم من الحروف، بل مخلوق على غير هذه الحروف والأصوات، وهذه حكاية عنها(٣)؛ فأخذوا ما أخذوه من كلام البخاري، وركبوه إلى قول أصحابهم؛ فكان قولهم **خامس الأقوال**.

السادس: قول أبي القاسم الكعبي شيخ المعتزلة البلخية، (ق٣٢/أ) كالرابع، غير أنه اختار أن يقال: «محدث غير مخلوق»، ويراد أنه غير مختلق.

السابع: قول أبي علي الجبائي: «كلام الله: ما خلقه في غيره، وألفاظ التالين من خلقهم، لم تكن من خلقه، فليست من كلامه، لكنه يخلق صوتاً كامناً في الحروف، يسمعه الناس مع أصواتهم»، وتأول عليه قول الله ﷻ: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] (٤)، وهذا نوع على تخبيط البخاري أيضاً(٥).

الثامن: قول عبد العزيز بن يحيى الكناني، وذويه: «القرآن غير مخلوق، لم يزل قائماً بذات الله تعالى، ولا يجوز أن يكون خلقه في غيره، أو في نفسه، فيكون محلاً للحوادث»(٦)؛ فعطَّله عن القول والفعل، على ما يظهر من كلامه في الحيدة وغيرها(١).

---

(١) التبصير في الدين(ص/١٠١).

(٢) المواقف(٣/٧١١).

(٣) وتسمى هذه الطائفة: المستدركية، انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي(ص/١٩٨)، والمواقف(٣/٧١١).

(٤) إيثار الحق على الخلق(ص/١١٩).

(٥) ليس البخاري من أصحاب التخبيط، ولا كلامه يؤدي إلى تخبيط، وما أبعد هذا القول الذي ذهب إليه الجبائي عما ذهب إليه البخاري وأئمة السلف!

فليس في قول البخاري: أن كلام الله يخلقه في غيره، وليس فيه أن العباد يخلقون أفعالهم وتلاوتهم، وليس في كلام البخاري تجريد الرب عز وجل من خلق شيء من أفعال العباد، وليس في كلام البخاري ولا ينبني عليه أن الله يخلق صوتاً كامناً في الحروف. فقول البخاري بعيد كل البعد من أقوال أهل البدع.

(٦) الحيدة(ص/٢٢٤).

وهذا قول جعفر بن حرب الهمداني من المعتزلة، قال: «الذي في المصاحف ليس بقرآن، لكنه حكايته»، وكانا يقولان: «الإيمان مخلوقٌ، بدا من خلقه»[٢]، وبهذا أخذ أبو محمد بن كلاب، والحارث المحاسبي، وأصحابهما الكلابية، كأبي العباس القلانسي، وأتباعه.

---

(١) ليس في كلام الكناني تعطيل لله عز وجل عن قول أو فعل، فالقرآن لا يزال قائماً بذات الله من حيث إنه من علمه، وهو لما تكلم بالقرآن فبدا منه لم ينفصل عنه، بل قام الفعل بذاته كسائر أفعاله عز وجل، ولا يجوز أن يخلقه في غيره لأن كلامه صفته، وليس شيء من صفات الله مخلوقاً، وكذلك لو كان مخلوقاً وهو في الوقت نفسه قائم بذات الله للزم منه أن تكون ذات الله محلاً للحوادث المخلوقة، وهذا كقول النصارى بحلول اللاهوت في الناسوت، فكلام الكناني كلام بديع، نقله شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/٢٤٧) وأقره، وكذا ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية(ص/١٨٤). وقد قال شيخ الإسلام في دفاعه عن الكناني في درء التعارض(٢/٢٤٥) : «وقد يظن الظان أن كلامهم-يعني: ابن الزاغوني وابن العربي والماتريدي والنسفي وغيرهم- هو كلامه-يعني الكناني- بعينه، وأنه كان يقول بقولهم، وأن الله لا يقوم بذاته ما يتعلق بقدرته ومشيئته، وأن قوله من جنس قول ابن كلاب، وليس الأمر كذلك» ثم بيَّن ذلك رحمه الله.

(٢) ذكر ابن عساكر في تبيين كذب المفتري(ص/١٥٠) أنه قول المعتزلة والجهمية والنجارية، وكذلك نسبه الماتريدية للأشاعرة، وكذلك نسب القول بأن الإيمان مخلوق إلى الإمام البخاري، والإمام محمد بن نصر، والفضل بن عباس الرازي، ولكن مقصودهما غير مقصود أولئك المبتدعة، وإنما مقصودهما ما يقوم بالعبد من الأقوال والأعمال والاعتقادات التي هي فعله، قائمة بذاته، أما ما يؤمن به، وما يتلى، ويذكر باللسان، فإنه قد يكون مخلوقاً، وقد لا يكون كذلك. قال قوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(١/٤٤٥) : «مسألة: في إيمان المؤمنين الموجود بألسنتهم، كتلاوة القرآن، وذكر الله تعالى بالتوحيد، وذكر صفاته، والثناء عليه؛ فهو قديم، غير مخلوق لأن هذه صفات لذاته، كما أن كلامه صفة لذاته».

وروى ابن بطة في الإبانة الكبرى(٢/ ٢٩٩) عن حَنْبَل، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَسُئِلَ عَنْ مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ مَخْلُوقٌ فَقَالَ: هَذَا كَلَامُ سُوءٍ رَدِيءٌ، وَأَيُّ شَيْءٍ بَقِيَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " مَخْلُوقٌ؟ مَنْ قَالَ هَذَا، فَهُوَ قَوْلُ سُوءٍ، يُدْعَوْ إِلَى كَلَامِ جَهْمٍ، يُحَذَّرُ عَنْ صَاحِبِ هَذَا الْكَلَامِ، وَلَا يُجَالَسُ، وَلَا يُكَلَّمُ حَتَّى يَرْجِعَ وَيَتُوبَ، وَهَذَا عِنْدِي يَدْعُو إِلَى كَلَامِ جَهْمٍ، الْإِيمَانُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَخْلُوقٌ هُوَ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، فَهَذِهِ صِفَاتُهُ وَأَسْمَاؤُهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْإِيمَانُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ قَالَ بِقَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ، يُحَذَّرُ عَنْ صَاحِبِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَصِفَاتُ اللَّهِ وَأَسْمَاؤُهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَهَذِهِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَخْلُوقٌ فَقَدْ قَالَ مَقَالَةَ الْجَهْمِيَّةِ.
ثم روى عن إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِئٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْإِيمَانِ أَمَخْلُوقٌ هُوَ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: " وَقَرَأَ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أَمَخْلُوقٌ هُوَ؟ مَا هُوَ اللَّهُ مَخْلُوقٌ.
قَالَ ابن بطة: «فَالْقَوْلُ فِي هَذَا مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالتَّسْلِيمِ لِمَا قَالُوهُ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، لِأَنَّ أَمَلَ الْإِيمَانِ وَذُرْوَةَ سَنَامِهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ لِأَنَّ الْقَدَرِيَّةَ تَقُولُ: إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَحَرَكَاتِهِمْ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، فَالْأَصْلُ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا: التَّسْلِيمُ لِمَا قَالَتْهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَرْكُ الْكَلَامِ

وقالوا: «كلامه معنى قديم، واحد، لم يتكثر، إلا باعتبار ما حدث، من حكاياته من الإخباريات، والإنشائيات عند حدوثها»[(١)].

وهو قول أبي الحسن الأشعري، إلا أنه أشار في إبانته[(٢)] أن لا يقال في لفظ القارئ: «مخلوق، أو غير مخلوق»، وأنكر عليهم قولهم في النظم الكريم إنه حكاية كلام الله؛ لأنه لا ينطبق على المعنى الواحد.

واختار أن يقال: عبارته؛ فإنه قال: «إن عبر عنه بالعبرانية كان توارة، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآناً»[(٣)].

وتبعه عليه أصحابه، مختلفين في اسم القرآن، منهم من غاير بينه وبين كلام الله، ومنهم من قال: «إطلاقه على النظم مجاز»، وقالوا: «إنه يدل عليه التزاماً، بحسب العرف»، وزعموا أنه متعلق أزلاً بكل شيء، وبكل ما يمكن، وما لا يمكن؛ لعدم المخصِّص.

وقال شيخهم: «المعنى القديم يسمع، ويتعلق السمع والبصر بكل موجود»، ولا يميز بين الوجود الخارجي من الذهني.

وخالفه فيه أبو إسحاق الإسفرائيني، وأبو بكر ابن الباقلاني، وغيرهما من أصحابه، واختار أبو حامد الغزالي، وآخرون من الشافعية، والمالكية قوله.

وصاروا يقولون: «إذا قرأ القارئ فالمسموع شيئان: صوته الحادث، والمعنى القديم»[(٤)]، وهذا **تاسع الأقوال**.

العاشر: قول أبي الحسين ابن الراوندي، وأبي عيسى الوراق: «الكلام حقيقة في المعنى، دون اللفظ، وكلامه المعنى الذي يدل عليه نظم القرآن»[(٥)].

فاختاره أبو عبد الله الحليمي، وجماعة من أصحاب الأشعري، ونسبوه إليه، مع تصريحه بوحدة المعنى.

فِيمَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ الْأَئِمَّةُ، فَهُمُ الْقُدْوَةُ وَهُمْ كَانُوا أَوْلَى بِإِكْلَامِ مِنَّا، نَسْأَلُ اللَّهَ عِصْمَةً مِنْ مَعْصِيَتِهِ، وَعِيَاذًا مِنْ مُخَالَفَتِهِ». وانظر: مجموع الفتاوى–كتاب الإيمان(٧/٦٥٨، ٦٦٤).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٢).

(٢) الإبانة(ص/١٠١).

(٣) نقله الأشعري عن ابن كلاب كما في مقالات الإسلاميين(ص/٥٨٤)، وهو قول قديم للأشعري تراجع عنه.

(٤) هذا هو قول الكلابية، ومن تبعهم من الأشاعرة والماتريدية، حيث يجعلون صوت القارئ حادثاً مخلوقاً، والكلام المتلو المقروء يعود إلى المعنى القديم في ذات الله.

(٥) تبصرة الأدلة(١/٢٨٢).

وتبعهم أبو المعين النسفي وأصحابه، ونسبوه إلى أبي الحسن الرستغفي، وإلى شيخه الماتريدي.

وقالوا: «كثرة المعاني واختلافها مما يعلم بالضرورة»؛ فردوا القول بوحدته، وتأوله المتاولون على الوحدة الجنسية[١].

وذهب نور الدين الصابوني ليجعل الأمر والنهي نوعاً واحداً، وتمحل أبو عبد الله الرازي الملقب بفخر الدين القول بالوحدة النوعية، فرد الإنشاء إلى الخبر.

وقالوا: «لا منافاة بين وحدته في نفسه، وتكثره باعتبار العبارات الحادثة، المعبر بها عنه»، مع كون المشهور عن الأشعرية: أنهم يقولون: «إنه لم يزل متعلقاً بتلك العبارات قبل حدوثها، لا لمرجح»، ويقولون: «جاز خطاب المعدوم، والإخبار بسبق وجود ما لم يكن، في الكلام الأزلي؛ لأن دخوله في أنواع الإنشاء والإخبار اعتباري، لا حقيقة» وهذا اختيار محققهم أبي عبد الله السنوسي، وعلامتهم التفتازاني[٢].

فجعلوا يثبتون، وينفون، وكان قولهم المشتمل على هذه الزيادات **الحادي عشر من الأقوال**.

الثاني عشر: قول عبد الله ابن الجويني الملقب بإمام الحرمين، ومن تبعه من الأشعرية: «القرآن يقال على المعنى، وعلى النظم، بالاشتراك اللفظي»، فجعلوه قرآنين[٣].

الثالث عشر: قول من ينفي قيام الأمور الاختيارية به، ويقول بقدم الحروف، والأصوات، قائمة بذاته، على ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية[٤] وغيره، عن أبي الحسن بن سالم، وذويه من الحنابلة، ومن انضاف إليهم من المالكية، والشافعية؛ منهم أبو عبد الله الشهرستاني، لكنه لم يقل: «تقوم به الأصوات»، وإنما قال: «الحروف قديمة مقترنة، تترتب في مسامع الخلق، بدون أن يقوم شيء متجدد من نحو الإسماع والإفهام»[٥].

(١) تبصرة الأدلة(١/٢٨٢).

(٢) شرح المقاصد في علم الكلام(٢/١٠٥)، عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للسنوسي(ص/١٤٩).

(٣) منهاج السنة النبوية(٢/٣٦٣).

(٤) درء التعارض(٢/٢٥٥).

(٥) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام (ص/ ٩٢) وقد بوب فيه: القاعدة الثانية عشرة: في كون الباري متكلماً بكلام أزلي. وبوب فيه أيضاً: القاعدة الثالثة عشر: في أن كلام الباري واحد.

وأخشى أن يكون هو أول من جمع قول هؤلاء الحشوية إلى تعطيل أصحابه الأشعرية، واختاره عضدهم الإيجي في أحد قوليه(١)، وتأول عليه قول شيخهم كما ذكرناه آنفا؛ فكان قوله **الرابع عشر**.

وهو ظاهر قول أبي الوقت الكوراني من متأخيرهم من المتصوفة، في رسالته المسماة بـ«نوال الطول في الإيجاد بالقول»(٢).

فإنه ذكر حديث الصحيحين في تحول الصورة، التي يأتي الله فيها يوم القيامة(٣)، وحديث الطبراني، في مناجاة موسى عليه الصلاة والسلام ربَّه بمائة ألف كلمة، وأربعين ألف كلمة، في ثلاثة أيام(٤)، ثم نقل عن ابن عربي أنه قال: «لله تعالى تجلّ في صورة تقبل القول والكلام، بترتب الحروف».

فقال: «إن الكلام النفسي بمعنى المتكلم به: قديم، لا تعاقب بين كلماته، وأما الكلام اللفظي المسموع من التجلي الإلهي، في الصورة، فبين كلماته ترتب زماني، وتعاقب»، قال: «وإذا ثبت ذكر الصوت في الأحاديث المتعددة؛ وجب الإيمان به»(٥).

لكنه لم يؤمن بصدوره من ذاته العلية، لكن من الصورة التي لم يكن لها تحقق، إلا في مرائي الناس عنده، وهذا قوله في الكلام المترتب؛ فلم يخرج عن قول الشهرستاني، وأخذ به الشهاب الألوسي، وأضاف إليه القول بأن العلم بالزمانيات لا يدخله التجدد، وفاقا للتفتازاني؛ فكان قوله **الخامس عشر** من أقوال الناس.

السادس عشر: قول أبي البركات البغداي صاحب المعتبر: «كلامه يرجع إلى ما يحدث من علمه وإرادته»، وإليه ميل الرازي في المطالب العالية كما تقدم(٦).

السابع عشر: قول من حاول رده إلى إرادته، كما جنح إليه الإيجي في المواقف، وعزاه التفتازاني في المقاصد إلى الزاهدي من المعتزلة(٧).

---

(١) المواقف مع شرحه(٣/١٤٢).

(٢) وهو مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. رقم الحفظ: ٢٣٦٨-١٤-ف.

(٣) يأتي تخريجه في الجزء الثامن.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) يظهر أن الشيخ الكنغراوي نقله من جلاء العينين في محاكمة الأحمدين للألوسي(١/ ٣٣٠).

(٦) منهاج السنة النبوية(٢/٣٦٢).

(٧) شرح المقاصد في علم الكلام(٢/١٠١)، المواقف(٣/١٢٩).

(ق٣٢/ب) **الثامن عشر**: قول من سلَّم من المعتزلة أن المتكلم من يقوم به التكلم باختياره، وقال: «القرآن مخلوق، بدا من الخلق، وإنما قيل إنه كلام الله؛ فلأنه الذي خلقه، لا لأنه تكلم به، ولا يسمى متكلماً».

وهو مشهور لعباد بن سليمان الضمري، وأبي جعفر الإسكافي منهم(١)، وبه أخذ أبو القاسم الزمخشري، وبلغ من جراءته على الله سبحانه، أنه قال في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ ﴾ [النساء:١٦٤] أنه مشتق من الكلم بمعنى الجرح(٢).

التاسع عشر: قول أبي محمد ابن حزم الظاهري قال: «ما يعبر عنه بالقرآن، وبكلام الله، خمسة أمور: لفظ القارئ، ومعناه المفهوم منه، والمثبت في المصاحف، والمستقر في صدور الحفاظ، وعلمه تعالى»(٣)؛ فرده إلى علمه، قال: «وليس شيئاً غيره»؛ فنفاه بهذه الكلمة، بعد ما أنكر تسميته متكلماً، وقال: «إذا قيل: إنه عالم، لم تفهم منه إلا ما تفهم من لفظه الله»، وزعم أنه من أسماء الأعلام، وليس بمشتق؛ فدار كلامه على الجحد به(٤).

العشرون: قول أبي علي ابن سينا، وذويه من الملاحدة، والصابئة: «كلامه المعاني التي تفيض من المبادئ الأول؛ العقل الفعال، أو غيره، على النفوس الناطقة».

وهو قول أبي حامد الغزالي في مشكاة الأنوار(٥)، وكتبه المضنون بها.

فحكى عبد الرحمن بن أحمد الجامي الملقب بنور الدين(٦) من أتباعه من المتصوفة، عنه أنه قال: «كلام الباري ليس شيئاً سوى إفادته، وإفاضته مكنونات علمه، على من يريد إكرامه»(١).

إكرامه»(١).

---

(١) مقالات الإسلاميين(ص/٤٩٨).

(٢) الكشاف(١/٦٢٤).

(٣) الفصل في الملل(٣/٥-٦).

(٤) لأن ابن حزم يرى أن جميع صفات الله من العلم والقدرة والسمع والبصر هي ذات الله، وأن العلم هو القدرة، وهو السمع، وهكذا فلم يثبت معانيها، وإنما جعلها ألفاظاً مجردة تدل على الذات الإلهية، ولم يثبت ما اشتملت عليه من معاني، لأنه أنكر الصفات، وأنكر أن يقال: إن لله، صفة.

(٥) منهاج السنة النبوية(٢/٣٥٩).

(٦) عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين: مفسر، صوفي، أشعري، ولد في جام من بلاد ما وراء النهر، وانتقل إلى هراة، وتفقه، وصحب مشايخ الصوفية، وحج سنة ٨٧٧ هـ، فطاف البلاد، وعاد إلى هراة فتوفي بها، من مصنفاته: «تفسير القرآن»، و«شرح فصوص الحكم لابن عربي»، و«شرح الكافية لابن الحاجب»، و«الدرر الفاخرة» في التصوف، و«شرح الرسالة العضدية» في الوضع، وغير ذلك. توفي سنة: ٨٩٨هـ. الأعلام للزركلي (٣/ ٢٩٦).

وقد نقله أبو الوقت الكوراني في شرح منظومة شيخه أحمد بن محمد القشاش المقدسي الملقب بصفي الدين، ما عندهم في صور تجليه سبحانه، ثم قال: «فالذي يظهر من كلام هؤلاء: أن الكلام الذي هو صفته سبحانه، ليس سوى إفادته وإفاضته مكنونات علمه، على من يريد إكرامه، وأن الكتب المنزلة المنظومة من حروف ،وكلمات كالقرآن، وأمثاله أيضاً كلامه، لكنها من بعض تلك صور تلك الإفادة والإفاضة، ظهرت بتوسط العلم، والإرادة، والقدرة، في البرزخ الجامع بين الغيب والشهادة، من بعض مجاليه المثاليثة».[٢]

فباح بأنهم ردّوا ذلك إلى تخييل النفوس، وتخيلاتها، يُقَرِّرُهُ.

وهذا قول أبي الوليد ابن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد، غير أنه حاول جمع كلامهم إلى معنى الكلابية؛ فتكلم في صفة الكلام: أنها تبتني على صفة العلم، وصفة القدرة على الاختراع، قال: «فإن الكلام ليس شيئاً أكثر من أن يفعل المتكلم فعلاً يدل به المخاطب على العلم الذي في نفسه، أو يصيّر المخاطب بحيث يكشف له ذلك العلم»، فلبّس العلم بالمعلوم.

قال: «وإذا كان هذا هكذا؛ وجب أن يكون هذا الفعل من الله تعالى، في نفس من اصطفى من عباده، بواسطةٍ ما، إلا أنه ليس يجب أن يكون لفظاً ولا بد مخلوقاً، بل يكون بواسطة ملك، وقد يكون وحياً -أي بغير واسطة لفظ يخلقه-، بل يفعل فعلاً في السامع، ينكشف له به ذلك المعنى، وقد يكون بواسطة لفظ يخلقه الله في سمع المختص بكلامه سبحانه».

قال: «وقد يكون من كلام الله ما يلقيه إلى العلماء، الذين هم ورثة الأنبياء، بواسطة البراهين».

يعني أشياخه المتفلسفة، الذي هم أبعد الناس من ميراث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأجهل الخلق بالخالق، وصفاته، وكلماته.

وعنى بالبراهين: ما عند هؤلاء الفلسفية من النظريات الفاسدة، فجعلهم من المكَلَّمِين.

قال: «وبهذه الجهة صح عن العلماء: أن القرآن كلام الله»[٣].

---

(١) نقله الألوسي في **جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (١/ ٣٣١)**.

(٢) نقله الألوسي في **جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (١/ ٣٣١-٣٣٢)**.

(٣) درء التعارض(١٠/١٩٧-٢١٠).

فقد تبين لك أن القرآن الذي هو كلام الله قديم، ولم يكن في كلامه ما يتبين به معنى قدمه عنده، اللهم إلا ما أشار إلى «أنه لم يزل في علمه» إن كان يفيده.

فقال قاضي العسكر محمد بن عبد العزيز الرومي[(١)]: «لا ينبغي ادعاء قدم اللفظ، ولا توصف الذات بمعناه، لكن اقتضى ذاته أزلاً إبراز ما كان في ماهيته داعية البروز، من المعاني الموجودة في علمه الأزلي، إلى الخارج، بوجودٍ لفظي»، أي بكلام لفظي «حادث، حسبما يستدعيه الحوادث، فيما لا يزال؛ فهذا الاقتضاء صفة قديمة له، هي المسماة بالكلام النفسي، ومغايرته للعلم ظاهرة»؛ فليكن هذا **الحادي والعشرين** من الأقوال.

الثاني والعشرون: قول غلاة الصوفية من أهل الحلول، والقائلين بوحدة الوجود، كابن عربي ، وابن سبعين، وابن الفارض، وأمثالهم: «كل كلام في الوجود كلامه، لم يزل في علمه»، لم يُفَرِّقُوا قوله: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه:١٤] مِن قولِ فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[النازعات:٢٤][(٢)]؛ فقبَّحهم الله، وقبح ما جاؤوا به.

---

(١) محمد بن عبد العزيز بن محمد بن حسن جان الشهير بالبهائي مفتي الديار الرومية، وأحد أفراد الدنيا، ولاة السلطان مراد قضاء العسكر، وتنقل في القضاء في أماكن كثيرة، واشتغل بالتدريس في عدة مدارس. توفي سنة: ١٠٦٤هـ. وله فتاوى، ونوادر، وديوان شعر بالتركي. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي(٢/٤).

(٢) هذا معروف عنهم في كتبهم، وممن نقله وفنده: شيخ الإسلام ابن تيمية في عدة مواضع من كتبه، وغالب المجلدين الأول والثاني من مجموع الفتاوى في الرد عليهم، وانظر في حكاية هذا القول عنهم: منهاج السنة النبوية(٢/٣٥٩).

اختلاف الناس في إثبات الأفعال لله ﷻ

-فصل -

(ق٣٣/أ) ويشبه اختلاف الناس في صفة الفعل؛ اختلافهم في صفة الكلام، إلا أن الفعل، والخلق، والتكوين؛ أسماء للأحداث، المعَبَّر عنها بالمصدر.

ومثلها: التكلم، والقول، وكذلك الكلام إذا أريد به التكلم، وليس كذلك الكلام المنقول؛ فإنه اسم للحاصل بالمصدر، الذي يوجد شيئاً فشيئاً، حين يتكلم به منشئه، وحين يتلوه التالون، وينشده المنشدون، فتجتمع في ذهن السامع، وحفظه، واجتماعه في علم قارئه، وعلم ناظمه، قبل أن يتكلم به، وبعد انقضاء تكلمه به.

ومن هنا قال الإمام أحمد: «كلامه من علمه، غير مخلوق»، لكن وجود هذا الحاصل المجتمع في الأذهان، وفي العلوم؛ لم يكن شيئاً زائداً على ثبوت حفظه، وثبوت العلم به، فلم يكن له وجود غير وجود التكلم به، وقراءته في أوقاتهما، وغاب هذا عن الإمام أحمد، والتبس عليه العلم بالمعلوم، حي أثبته في صفات الله في جملة علومه في ظاهر قوله(١)، ونشأ منه ما نشأ من مذاهب السالمية، والكلابية، ونحوهم، كما مر بيانه، ولم يك هذا مما يتأتى في صفة الفعل، أو الخلق والتكوين، ومع ذلك كثر اختلاف الناس، وبلغت أقوالهم فيه ستين قولاً، بعضها لأصحاب السلف، وأكثرها للمبتدعة، ولأهل الزيغ، والضلالة:

الأول: قول مثبتي الفعل والتكوين، والجود والعدل في صفاته القديمة، وأنه خالق كل شيء، ومن ضرورة ذلك: الإقرار بطبائع الأشياء، وتأثير الأسباب في مسبباتها؛ بتقديره، وتدبيره، وأن العباد لهم استطاعة الفعل والترك، وأنها قبل الفعل، وتبقى معه، ولا تكفي لحدوث الأثر، بل يحتاج إلى سبب حادث، تجب فيه المشيئة عقيبه، بحسب استعداد النفس للخير والشر.

فإذا اشتملت القدرة على الإرادة: فهي الاستطاعة التامة، التي يكون الفعل المراد معها، ولا يمكن أن يتخلف عنها.

وكان منشأ شرورهم ومعاصيهم، ومنشأ استعدادهم لها: عدم استعدادهم للخيرات والطاعات؛ فهو من أنفسهم؛ فكانوا مؤاخذين بها.

---

(١) ليس هذا ظاهر قول الإمام أحمد كما ظنه الشيخ الكنغراوي، لأن الإمام أحمد أثبت كلام الله حقيقة، وبيَّن أنه بدا من الله، وإليه يعود، وأنه بحرف وصوت، ولو كان التبس عليه الكلام بالعلم لما أثبت له الحرف والصوت، لأن العلم لا يوصف بأنه بحرف وصوت، فعلم أن ظاهر كلام الإمام أحمد ليس فيه جعل الكلام من صفات علم الله، بل هو صفة مستقلة، لكن كلام الله كما أنه لا يكون إلا بعد إرادة الله، ولا يلزم من ذلك جعل الكلام صفة للإرادة، فكذلك هو من علم الله، بنص كتاب الله عز وجل، فالعلاقة بين العلم، والكلام، والإرادة، والقدرة، علاقة تلازم، فلا يكون الكلام إلا بعلم، وإرادة، وقدرة، وهي صفات متعددة متلازمة، وليست مترادفة.

وكانت أفعالهم مخلوقة لله تعالى؛ لأنَّ خالقَ السبب خالقٌ للمُسَبَّب؛ فلا جبْرَ، ولا تفويض.

وهذا قول فقهاء السلف؛ كأبي حنيفة، وأصحابه الأئمة، وأهل مذهبهم، ممن قال: «الخلق بالفعل»، وصرَّح، أو لوّح بأنه لم يزل يخلق، فلم يزل له مخلوق بعد مخلوق، بدون أن يساويه شيء في قدمه العيني، كالشيخ أبي منصور، وذويه[(١)]، [والحافظ أبي عمرو الداني][(٢)]، وكأبي الصباح السمرقندي، وأبي حاضر النصيبي[(٣)]، وعلي بن ثابت الجرجاني، ونظرائهم من أهل النظر، [وهو قول هشام بن الحكم في إحدى الروايتين عنه[(٤)]][(٥)].

الثاني: قول من وافق أصحاب القول الأول في جميع ما ذُكِرَ، غير أنهم قالوا: «الخلق يكون بالفعل، وبالقول» من السلف، ومن أصحاب السلف، كشيخ الإسلام أبي العباس، وصاحبه شمس الدين أبي عبد الله ابن قيم الجوزية، وعماد الدين ابن كثير الشافعي، وصدر الدين بن أبي العز الأذرعي، وغيرهم من أهل العلم[(٦)].

---

(١) وقد صرح أبو منصور الماتريدي بأن الخلق يكون معه القول أيضاً، قال في كتاب التوحيد(ص/٢٩٥) : «أمر التكوين كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس:٨٢] فهذا لا مرد له، ويدخل في ذلك فعل الخلق جميعاً». وانظر: تفسير السمرقندي(١/١١٤).

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) سبق بيان حال هذا الرجل هو وصاحبه أبو الصباح السمرقندي وكلاهما مبتدع ضال، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٧/ ٣٠) : «أبو حاضر آخر يقال له النصيبي: من المبتدعة، ذكر ابن حزم أنه كان يقول: إن الخلق لم يزالوا مع الخالق، وهذه المقالة اشتهرت بين المتأخرين، وسموها حوادث لا أول لها، وتمسكوا بشبهة واهية تستلزم القول بقدم العالم. نسأل الله العافية». وفيما قاله الحافظ نظرٌ، فإن هذا يستلزم القول بقدم العالم إذا لم يقل بحدوث جنس المخلوقات، وقد يكون هذا قول النصيبي والسمرقندي.

(٤) وهشام بن الحكم رافضي مجسِّم، فلا يجمع مع أصحاب هذا القول، لأنه يشبه الله بخلقه، ومن يثبت صفة الخلق والتكوين لله، لا يثبته لجسد محسوب بالأشبار. تعالى الله عما يقول الظالمون علو كبيراً.

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٦) لا يظهر بين القولين فرقٌ، إلا في دعوى الشيخ الكنغراوي، وذلك أن من ذكرهم في القول الأول لم ينفوا أن الخلق يكون بالفعل والقول.

ولكن قد يكون هناك فرق بوجود أمر آخر لم يذكره الشيخ الكنغراوي وهو: إذا اعتقدوا أن الخلق والتكوين أزلي، وأنه لا يتجدد لله فعل الخلق والتكوين، وإنما المتجدد هو المخلوق بما أودعه الله في هذا الخلق من طبائع وأسباب، يتولد بعضه من بعض، وهذا قول باطل، وهو قول الماتريدية.

وإما مع نفي صفة الكلام حقيقة، فيكون حصرهم صفة الخلق والتكوين بالفعل مع إنكار صفة الكلام بحرف وصوت، فبهذا يفترق عن القول الثاني، وهذا لم يقله أحد من السلف، بل أبو حنيفة ومن ذكر معه يثبتون صفة الكلام بحرف وصوت، ولا يعطل صفة الكلام، ويجعلها كلاماً نفسياً إلا الكلابية ومن تبعهم من الأشاعرة والماتريدية وغيرهم. انظر: الماتريدية للحربي(ص/٣٠٠).

الثالث: قول من كان مع أهل القول الأول، وقال مع ذلك بحدوث جنس الخليقة، كما قيل عن الإمام أبي جعفر الطحاوي في كتاب عقائده، أو شرحه، فلم يصح عنه، ولكنه قول جماعة من شراحه، كأبي حفص عمر بن أبي بكر الغزنوي، وأبي المحاسن القونوي، وغيرهم من المشايخ الحنفية[١].

الرابع: قول من يقول: الخلق بالفعل، وبالقول، ويوافق أهل القول الثالث في سائر ما ذكر من السلف والخلف، كما ذكر ذلك عن السدي وغيره[٢]، وهو قول الإمام أحمد، مع قوله: «لم يزل متكلماً».

قال في جزء الرد على الجهية: «ولا نقول: إنه كان، ولا يتكلم حتى خلق»[٣].

وقال ابن حامد في أصول الدين: «ولا خلاف عن أبي عبد الله: أن الله كان متكلماً قبل أن يخلق الخلق، وقبل كل الكائنات»[٤].

وهو قول كثير من أصحاب الشافعي، ومن أصحاب مالك، وبعض الحنفية كالشمس السرخسي[٥] (ق٣٣/ب).

الخامس: قول من كان من أهل القول الرابع، وأطلق على خلق الأسباب المقتضية لموجبات نفوس العباد، وجِبِلَّتِهِمْ؛ من إرادتهم ومشتهياتهم، جَبْراً، كما فعله أحمد بن علي بن رجاء العكبري في تصنيفه، فأخطأ في التسمية، وأنكر عليه، فرجع[٦].

---

(١) سبق ذكر هذا القول فيما مضى، وهذا القول لا يفارق القولين السابقين، لأن جميع السلف ومن تبعهم من الخلف يقولون بحدوث جنس الخليقة، وأفرادها، ولا يخالفهم إلا من قال بقدم العالم.

(٢) وهذا لا يختلف عن سابقه، فأصحاب هذا القول مع أصحاب الأقوال الثلاثة السابقة يقولون: بأن الله يخلق بالفعل، وبالقول، ويقولون بحدوث جنس المخلوقات، وأن جميع المخلوقات كانت بعد أن لم تكن، وليس شيء من مخلوقات الله قديماً، أزلياً بأزلية الله، فالله هو الأول، وهذه الأولية لا يشاركه فيها شيء مخلوق أبداً.

(٣) سبق نقله، وعزوه إلى كتاب الرد على الزنادقة والجهمية(ص/٣٦) وبيان أن العبارة ناقصة، فالذي في كتاب الإمام أحمد: «ولا نقول: إنه كان ولا يتكلم حتى خلق **الكلام**».

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦٣/٦).

(٥) كلام السرخسي متوافق مع قول السلف قاطبة في هذه المسألة، حيث قال في كتابه في الأصول(١٨/١) : «فإضافة الوجود والقيام إلى الأمر ظاهره يدل على أن الإيجاد يتصل بالأمر، وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[يس:٨٢]، فالمراد حقيقة هذه الكلمة عندنا، لا أن يكون مجازاً عن التكوين، كما زعم بعضهم، فإنا نستدل به على أن كلام الله غير محدث، ولا مخلوق، لأنه سابق على المحدثات أجمع، وحرف الفاء للتعقيب»، والشيخ الكنغراوي يجعل قول السرخسي ضمن هذا القول لظنه أن هؤلاء الأئمة قالوا بحدوث جنس المخلوقات، بخلاف غيرهم من أصحاب القول الأول، وهذا غلط كما سبق ذكره.

(٦) السنة للخلال(٥٥٢/٣رقم٩٢٥).

السادس: قول حماد بن سلمة، وأتباعه؛ كإسحاق بن راهويه، كالقول الرابع، إلا أنهم أنكروا ميل العباد طبعاً إلى طلب المعرفة، والإقرار بالربوبية.

وقالوا: «الكفر فطرة كالإيمان»(١)، فوقعوا في قول المجبرة(٢)، وهو قول من كفَّر الأطفال من الأزارقة، وقد نسبهم ابن حزم إلى إنكار استطاعة العباد(٣)، لا أدري من أين التقطه؟ وليس بشيء يصح.

السابع: قول قتادة بن دعامة، وعوف بن أبي جميلة الأعرابي، ومحمد بن إسحاق، والفضل بن عيسى الرقاشي، ونظرائهم من أهل الحديث والسيرة من القدرية، كالرابع، إلا أنهم التبس عليهم الإرادة والمشيئة، بالرضا والمحبة، والتبس عليهم خلق السبب المؤثر بالجبر على المسبب؛ فأنكروا أن تكون معاصي العباد مخلوقة بتأثير الأسباب، مرادة لله تعالى، ويقرّ كثير منهم بأنه يريد طاعاتهم، ويختص من يشاء بإعانته عليها.

ومن أنكر ذلك منهم، وسوى بين الطاعات والمعاصي؛ فهو:

القول الثامن: وهو قول أبي الحسن الصالحي، وأصحابه من أهل الاعتزال، من المجسمة، وقول الهشامية، إلا ما اختلف عن شيخهم ابن الحكم.

وقول طوائف أخر من الإمامية، والزيدية، ومن العجاردة، والبيهسية، والظاهر: أنه قولهم في الأفعال، وما يتولد منها في المباين، على وفق إراداتهم؛ كالقطع، والذبح(٤).

وغلا بعضهم، كموسى بن سيار البصري؛ فزعموا: أن المقتول ميّت دون أجله(٥).

وغلا بعضهم بأزيد من ذلك؛ فأنكروا: أن الله قدَّر أفعال عباده، وكتبها في اللوح عنده، وقالوا: الأمر أُنُف، كما يذكر عن معبد الجهني، وغيلان، وذويهما من قدمائهم، فكان قولهم **تاسع الأقوال**.

---

(١) شفاء العليل(ص/٢٩٣).

(٢) يعني: أن هذا القول وهو انقسام الناس إلى مطبوع على الكفر، ومطبوع على الإيمان، يؤول إلى كون المطبوع على الكفر مجبوراً على الكفر لكونه طبعه، ولكن هذا ليس بلازم، لأن الصواب أن الناس مفطورون ومطبوعون على الإيمان، ومع ذلك منهم من يؤمن ومنهم من يكفر، فلم يكن طبعهم على الإيمان مجبراً لهم عليه، فكذلك لو طبع على الكفر، واتبع الدين الحق وآمن صار من السعداء. وانظر: شفاء العليل(ص/٢٩٣-٣٠٧).

(٣) الفصل في الملل(٣/٨٠).

(٤) سبق ذكر هذا في الجزء السادس عند الكلام عن مذاهب الناس في القدر.

(٥) انظر: الفصل في الملل(٣/٤٩)، وشرح المقاصد(٢/١٦٠)، المواقف مع شرحه(٣/٢٤٧).

وهو قول عمرو بن عبيد قبل دخوله في مذهب الاعتزال، وقول طائفة من الرافضة، يقال منهم شيطان الطَّاق، وعزاه الأشعري إلى هشام بن الحكم[1]، ولم يصب.

العاشر: قول ثمامة بن أشرس النميري، وأصحابه من المعتزلة: أقروا بأن الله خلق العالم بإيجاب صفاته، وحكمته، كالقول الأول، لكن جعلوا العباد مفوضين في الأفعال، أو في الإرادات، قولان محكيان عن شيخهم.

وقالوا: التولدات أفعال لا فاعل لها، وقيل: بل قالوا: إنها مرادة لله تعالى في الجملة؛ فأضافوها إلى خلقه[2].

الحادي عشر: كالثالث، غير أن أصحاب هذا القول يوافقون الجهمية في امتناع تسلسل الآثار في الأزل، وهو قول أبي عبد الله ابن كرام، وقدماء أصحابه، وهشام بن الحكم في إحدى الروايتين عنه، وكثير من الشيعة، كسليمان بن جرير، وأصحابه من الحرورية، والإباضية، وغيرهم من الطوائف[3].

ومَنْ قال منهم: الخلقُ بالفعل، وبالقول، كان قولهم **الثاني عشر من الأقوال**.

الثالث عشر: قول محمد بن الهيصم، وأتباعه من الكرامية؛ زعموا: أن الأسباب غير مؤثرة في أفعال العباد، إلا أنها تكون معها أولى بالوجود، ويقال: إنها مخلوقة لله تعالى؛ لأنها كانت بمشيئته؛ فأقدرهم عليها، ومكنهم منها[4].

الرابع عشر: قول أبي الحسين البصري، وأصحابه من المعتزلة، ممن التبس عليهم الخلق والفعل بالقادرية، وأقروا بأن الإرادة تستدعي داعيته، وعللوا إرادة الله بعلمه بالنفع، الذي في الفعل، وأقروا بالطبائع، وفاقاً لأهل السنة، والحكمة.

ووافقوهم في أفعال العباد: أنه أقدرهم عليها، ويعلم ما يريدون، وخلق أسبابها التي تجب بها، وأبوا أن يقولوا: «إنها مخلوقة، مرادة له»؛ لأنهم كانوا يقولون: هم الخالقون لها، تبعاً لمشايخهم من أهل الاعتزال.

وهذا قولهم فيما تولد منها من الأكوان، وهو قول يحيى بن حمزة من أئمة الزيدية، واختيار العز ابن الوزير[1] صاحب العواصم والقواصم، وإيثار الحق، من أبناء أئمتهم من أهل الحديث.

---

(١) انظر: الفصل لابن حزم (٢/٩٩)، والفرق بين الفرق للبغدادي(ص/٤٩)، والملل والنحل للشهرستاني (١/٧٠).

(٢) الفرق بين الفرق(ص/٩٥)، والملل والنحل(١/٧١).

(٣) انظر: درء التعارض(١/٣٣٩-٣٤٩)، والرد على المنطقيين(ص/٤٦٤).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين(١/٤٢)، وتبصرة الأدلة للنسفي(٢/٥٤٨).

الخامس عشر: قول ابن عاصم الزايراسائي المروزي المذَكِّر، وذويه ، قريب مما قبله، كانوا يقرون بالاستطاعة الممكنة من الفعل والترك، قبل الفعل في العباد، وأن الله خالق أفعالهم، ومنعوا أن يقال: «ما لم يشأ لم يكن، لكن ما شاء أن لا يكون لا يكون»، لم يعلموا أن المعدوم ليس بشيء يراد.

وقالوا: «لا يشاء الله الكفر والمعاصي»، مع إقرارهم أنها تكون بمشيئة؛ فأرادوا أنه لا يرضاها[٢].

ومال صاحب الكتاب المسمى بالفقه الأكبر من الأشعرية معهم، في فصلٍ من كتابه عقده في أن ألفاظ العموم (ق٣٤/أ) على الجملة دون الاستغراق، يعزوه إلى الشافعي، ليبطل الحجة في قول الله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ[٣] خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الزمر:٦٢]؛ فقال: «لا يقال: إن الله يريد الكفر والمعاصي؛ لأنه يوهم الخطأ، لكن نقول: إن جميع ما يجري في سلطانه بإرادته»، حكاه ابن الوزير في إيثار الحق[٤].

السادس عشر: قول بشر بن المعتمر البغدادي، وأصحابه، من المعتزلة الخلقية، كأبي موسى المزدار، وعباد بن سلمان الضمري.

كانوا يقرون بالحكمة والعدل في صفات الله ﷻ، وأن الخلق غير المخلوق، ويأبون أن تكون أفعال العباد مخلوقة له بالأسباب المؤثرة، أو مرادة له، إلا أنه أقدرهم عليها، وعلى ما يتولد منها في المباين من الأكوان، والكيفيات، وقد علمها، ولم يشأ ألا تكون؛ فكانوا موافقين لأهل القول الثامن، غير أنهم لبسوا التخليق بالمشيئة، لم يميزوا بينهما[٥].

السابع عشر: قول ضرار بن عمرو، وأصحابه؛ كحفص بن الفرد، كالذي قبله، غير أن هؤلاء جعلوا أفعال العباد مع أسبابها أولى بالوجود، وقالوا: إذا كان الأمر كذلك، والله أقدرهم عليها، وهو يعلم أنهم يريدونها، ولم يشأ أن لا تكون؛ وجب القول بأنها مرادة له، وجاز أن يقال: «مخلوقة».

---

(١) إيثار الحق على الخلق(ص/٢٢٩).

(٢) انظر: تبصرة الأدلة(١/٣١٠).

(٣) في الأصل: وهو خالق كل شيء.

(٤) إيثار الحق على الخلق(ص/٢٤٠).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/٢٢٩، ٢٣٣، ٣٧٨)، والفصل لابن حزم (٣/٣٤، ٧٩)، الملل والنحل(١/٦٤).

وهذا قولهم فيما تولد منها، على وفق إرادتهم؛ كالقطع، والذبح، دون ما لم يكن على وفقها؛ كألم المضروب، واندفاع الثقيل، ونحو ذلك؛ فإنهم أضافوه إلى إرادته بلا واسطة(١).

الثامن عشر: قول هشام بن الحكم الفُوْطي، وذويه من المعتزلة؛ كأبي بكر بن كيسان الأصم، كالقول الثامن، غير أن هؤلاء ينفون الطبائع، والأسباب المؤثرة كلها، ونفوا تأثير قدرة العباد في المتولدات كلها، وهو اختيار المطْرَفِية من الزيدية، وطوائف أخر(٢).

التاسع عشر: قول أبي إسحاق النظام، وأصحابه من المعتزلة الوعيدية، كأبي جعفر الإسكافي، فيما حكى الشهرستاني عنه(٣)، ومن القدرية المرجئة كصالح قبة، وموسى بن عمران، وأبي شمر، ومحمد بن شبيب، وأبي العباس الناشئ، فيما حكى ابن حزم عنه.

قالوا: «ما جاوز محل القدرة الحادثة فمخلوق لله تعالى»، كالقول الذي قبله، لكن يقولون: «البارز منها عند فعل العبد؛ كان كامناً في محله، مذ خلق الله هذا العالم»، وقالوا: «إنه لا يقدر على خلاف مقتضيات حكمته، وعدله»؛ فلبسوا القدرة بالمشيئة، وبالاستطاعةِ المشتملةِ على المشيئة في صفاته سبحانه(٤).

العشرون: قول أبي علي الأسواري، وذويه من المعتزلة؛ زعموا: «أنه لا يقدر على غير ما يفعله، وغير ما علم أنه يفعله، والعباد قادرون على ما لا يفعلون، وعلى ما علم وأخبر بأنه لا يكون» يعنون أنه أقدرهم على ما علم أنهم يمتنعون منه بإرادتهم.

هو من جنس قول النظَّامية، ووافقوهم في القول بالبروز والكمون، وأن ما جاوز محل قدرتهم من المتولدات مخلوق بإرادته، بلا واسطة(٥).

الحادي والعشرون: قول أبي الهذل العلاف البصري، وأصحابه من المعتزلة الجهمية.

قالوا: «إن الله يخلق ما يخلق بـ«إرادةٍ»، و«قولِ: كُنْ» حادِثَيْنِ لا في محل»، والعباد مستقلون في أفعالهم، وما يتولد منها من الأكوان، دون الكيفيات؛ فإنها مخلوقة له، بلا واسطة(٦).

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق(ص/٢٠١)، الملل والنحل(١/١٨٥)، مقالات الإسلاميين(١/٤٣)، الفصل في الملل(٣/٥٤، ٦٩، ٩١).

(٢) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات(ص/٢٨٤).

(٣) الملل والنحل(١/٦٩).

(٤) انظر: الصفدية لشيخ الإسلام(ص/١٥٠-١٥١)، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير(ص/٣١٩).

(٥) الفصل (٤/١٤٨).

(٦) انظر: تبصرة الأدلة(٢/٥٩٥).

فأنكروا تأثير الأسباب والطبائع في الخليقة، وقالوا: «يجب عليه اختيار ما هو الأصلح للمكلف»، وكان بشر بن المعتمر يكفر شيخهم على ذلك(١).

وتبعهم المتجهمة من الإمامية على ذلك، إلا أنهم قالوا: «الخلق بإرادة حادثة، لا في محل»، ولم يقولوا: «بقولٍ، لا في محل».

وقال بعضهم: «خَلْقُهُ إرادَتُهُ، وهي عين ذاته، ليس في الوجود إلا المريد، والمراد»، واختاره أبو عبد الله ابن النعمان الملقب بالشيخ المفيد، وأبو القاسم الموسوي الملقب بالشريف المرتضى(٢)، وصاحبه أبو(٣) جعفر الطوسي، وعامة متأخريهم(٤)، فكان هذان القولان هما **الثاني والعشرون والثالث والعشرون** من أقوال الناس في هذه المسألة.

الرابع والعشرون: قول أبي القاسم الكعبي من المعتزلة البلخية، من البغداديين، كالسادس عشر، غير أنه جهمي، يغلو في نفي صفات الله، حتى قال: «إحداثه الشيء لا يستدعي حالة تقوم به»، وقال: «إرادته لفعله؛ علمه بما فيه من المصلحة، التي تعود إلى نظام العالم»(٥).

وأوجبه عليه؛ لأنه حجبه عما يعود إليه، ويجب له، من حكمته العليا، المحمودة عنده.

الخامس والعشرون: قول معمر بن عباد السلمي، وأتباعه؛ أصحاب المعاني، من المعتزلة الفرعونية، قالوا: «لا يثبت لله، ولا لعباده: إرادة، إلا إرادات متسلسلة مجتمعة، ولم يكن شيء من أفعالهم، ولا من أعراض سائر الطبائع؛ مخلوقة، مرادة له، إلا أنه يحيي ويميت»(٦).

السادس والعشرون: قول عمرو بن بحر الجاحظ، وأتباعه، من معتزلة بغداد، كالذي قبله، إلا أنهم لم يقولوا بالمعاني المتسلسلة، (ق٣٤/ب) وأقروا بتأثير الأسباب في أفعال العباد، وإراداتهم، على وفق طباعهم، أو في أفعالهم دون إراداتهم، قولان محكيان عنه.

وأبوا: أن المسبَّب أو السبب مخلوق لله تعالى، مراد له؛ لأنه من آثار طبائع العالم؛ فزعموا أنه لا يضاف إلا إليها(١).

---

(١) الفرق بين الفرق(ص/١٥٢).

(٢) له رسالة بعنوان: «إنقاذ البشر من الجبر والقدر» طبعت عام١٣٥٤ في النجف!، وطبعت ضمن رسائل العدل والتوحيد الاعتزالية(١/٢٧٤).

(٣) في الأصل: وأبي.

(٤) سبق ذكر قولهم، وانظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد(٣/ ٢٣٢).

(٥) انظر: اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية للحلي(ص/١١٩) ، و«إرشاد الطالبين» لجمال الدين المقداد(ص/١٩١).

(٦) انظر: التبصير في الدين(ص/٧٣)، والملل والنحل(١/٦٦-٦٨)، والمواقف مع شرحه(٣/٦٦٧).

السابع والعشرون: قول أبي محمد ابن كلاب، وأصحابه؛ كالحارث المحاسبي، وقول عبد العزيز بن يحي الكناني، وذويه: كالثاني عشر، إلا أنهم قالوا: الخلق بإرادة، وقول قديمين[2].

الثامن والعشرون: قول أبي العباس القلانسي، وأتباعه من الكلابية: كالذي قبله، إلا أنهم قالوا: استطاعة العبد يخلقها الله فيه مع الفعل، صالحة للترك، ولم يوجبِ السببُ إلا تخييرَهم بين المسبَّب وضده؛ فكانت إرادتهم وأفعالهم أثر استطاعتهم، وكُلٌّ مخلوقٌ لله تعالى، لأنه أقدرهم عليها، ومكنهم منها، وكانت مرادة له.

وهذا اختيار ابن الجويني من الأشعرية، في رسالته النظامية[3]، والظاهر أنه قولهم فيما تولد من أفعالهم، على وفق إراداتهم أيضاً.

وهو قول أبي الحسين ابن الراوندي، وأبي العباس الوراق، غير أنهما لا يقولان بالقول القديم، والإرادة القديمة، بل قد يقولان: صفاته عين ذاته، ويأبى أبو عيسى الوراق أن تكون أفعالهم مرادة له؛ فكان قولهما: **التاسع والعشرين، والثلاثين** من الأقوال.

الحادي والثلاثون: قول أبي المعين المكحولي النسفي، كالحادي عشر، إلا أنه وافق من قال: «الاستطاعة مع الفعل»، وجعلها علة مستلزمة له.

فدار كلامه على أن العباد ليسوا فاعلين بها شيئاً، كقول المجبِّرة، وهو يحاول دفعه بأنها كانت صالحة لترك الفعل، الذي اقترن بها، وضده لو لم يقترن بها.

وكان يقول: «الخلق بفعل قديم»، فمال مع الكلابية، مع إقراره بأن الخلق غير المخلوق، وتبعه عليه أكثر أهل الكلام من متأخري الماتريدية، حتى قيل: الحنفية جعلوا التكوين قديماً كالقدرة، وقيل: إنه لم يرد ذلك، وإنما أراد بقدم الصفات الفعلية: مباديها.

وإلى هذا ميل أبي جعفر السمناني؛ لقوله بثبوت الأحوال البهشمية، فكان قوله **الثاني والثلاثين** من أقوال الناس.

الثالث والثلاثون: قول أبي بكر محمد بن الفضل الفضلي، [ونور][4] الدين الصابوني البخاريين، وذويهما من النسفية: كالذين قبله، إلا أنهم قالوا: الاستطاعة مع كونها يثبت معها

---

(١) انظر: التبصير في الدين(ص/٧٩)، والفرق بين الفرق(ص/١٦٠)، والملل والنحل(١/٧٥)، والمواقف مع شرحه(٣/٦٦٩).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية(١/٣٨٩)، ودرء التعارض(٢/٢٥٩) فقد نقل ذلك عن الكلابية، والكرامية، وقد برأ شيخ الإسلام الإمام عبدالعزيز الكناني مما نسبه إليه الشيخ الكنغراوي من القول الباطل: أن الخلق بإرادة وقول قديمين.

(٣) العقيدة النظامية للجويني(ص/٤٣-٥٦).

(٤) مطموس بالأصل

الفعل، (...)[١] وهي صالحة لضده، وجاز إضافة الحادثات من المتولدات وغيرها إلى التكوين القديم، بلا واسطة عندهم.

الرابع والثلاثون: قول أبي الفضل البرهان صاحب «العقائد النسفية»، و«بحر الكلام»: كالذي قبله، إلا أنه قال: لا صنع للعباد في تخليق المتولدات، ووافق الكلابية في إضافتها إلى القول القديم عندهم.

ويلزمه مثله في أفعالهم، وهو يأبى إلا ما أشار إليه من إضافتها إلى تخليقهم[٢].

الخامس والثلاثون: قول أبي عبد الله المحبوبي، الملقب بـ«صدر الشريعة»، وأبي البركات النسفي، الملقب بـ«حافظ الدين»، وذويهما، ممن يصرح بقيام الأمور الاختيارية بذات الله تعالى: كالثالث والثلاثين، [إلا][٣] أنهم يقولون: «لا فعل للعباد، ولا اختيار»، وينكرون أنه مما أراد الله، بما جعلوه من الأحوال؛ اللاموجودة، واللامعدومة[٤].

السادس والثلاثون: قول أبي إسحاق الإسفرائيني، ومن تبعه من الأشاعرة: كالحادي والثلاثين، إلا أنهم قالوا: «يستحيل كون أفعال العباد مرادة لله تعالى، ولم يتعلق بها الخطاب الأزلي»؛ فزعموا أنها أفعالهم وأفعاله، فكانت بكل من القدرتين، ولا يميزون الفعل والمفعول[٥].

السابع والثلاثون: قول الحسين بن محمد النجار، وأصحابه؛ كأبي عبد الرحمن العطوي[٦]: العطوي[٦]: زعموا: «أن إرادة الله تثبت بغير داع، وأنها من خواصه، يكون منها ما يكون»[٧]. يكون»[٧].

فأنكروا الطبائع، والأسباب المؤثرة، ولم يثبتوا للعباد من الاستطاعة إلا ما يقارنها الفعل، غير صالحة لتركه، وأقروا أنهم لا يريدون إلا ما أراده.

---

(١) طمس بمقدار كلمتين.

(٢) انظر: شرح المقاصد في علم الكلام(٢/١٤٤-١٤٥).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) موقف البشر تحت سلطان القدر لمصطفى صبري(ص/٦٣-٦٤)

(٥) المصدر السابق

(٦) محمد بن عطية أبو عبد الرحمن، الشاعر العطوي، وقيل: هو ابن عبد الرحمن بن عطية، بصري، يعد من متكلمي المعتزلة، وكان يذهب مذهب الحسين النجار، اتصل بابن أبي داود فحظى عنده، وهو حسن الأشعار، جيد الأوصاف، قال المبرد: كان ظاهر الذمام والوسخ، معيرا عليه متهوماً بالنبيذ، وله فيه وفي الفتوح اشعار كثيرة. لسان الميزان(٥/٢٨٥).

(٧) انظر: الفصل في الملل(٣/١٤).

الثامن والثلاثون: قول أبي عيسى البرغوث الكاتب، ومن تبعه من النجارية: كالذي قبله، غير أن هؤلاء يقولون: «إرادة الله تثبت لغير داع من الحكمة والعلة إلا الجود[1]»[2] إن كانوا يثبتون شيئاً.

التاسع والثلاثون: قول أبي الحسن الأشعري، وأصحابه؛ كأبي الحسن الباهلي، وأبي عبد الله ابن مجاهد، وأبي بكر ابن فورك: كالثامن والعشرين، غير أن هؤلاء قالوا: «ليس العباد فاعلين شيئاً، أفعالهم مخلوقة لله تعالى بالإرادة والقول القديمين، بلا واسطة، لكن لهم كسب، هو معنى مقارنتها لاستطاعتهم، التي لو لم تسبقها قدرة الله تعالى إلى أفعالهم لكانت هي المؤثرة فيها، وهي تثبت مع الفعل صالحة لتركه»، «أو غير صالحة» (ق٣٥/أ) قولان منقولان عن شيخهم، هم من المجبرة، وقد يعبرون عن أنفسهم بأهل الجبر المتوسط[3].

الأربعون: قول القاضي أبي بكر ابن الباقلاني، وأصحابه من الأشعرية؛ كأبي سهل الصعلوكي[4]، وأبي ذر الهروي الشافعيين، وأبي الوليد الباجي المالكي، والقاضي أبي يعلى ابن الفَرَّاء، واتباعه من الحنابلة: كالذي قبله، إلا أنهم قالوا في إسناد الحوادث إلى القدرة القديمة، والإرادة والقول القديمين عندهم: إن لها تعلقات تتجدد، لا موجودة، ولا معدومة، ولم يكن تأثيره في ذلك بشيء يراد، بل من جنس التعلقات اللاموجودة واللامعدومة[5].

وقد اختار متأخرو الإباضية هذه المقالة، من سوء الاختيار، بدون أن يقولوا بالأحوال البهشمية، أو يشاركوهم في القول بالإرادة والقول القديمين، بل قد يقولون: «صفاته عين ذاته».

فقالوا: «إنه خيرة منا، وخلق باختيارنا لما اخترناه استطاعتنا، التي تثبت مع الفعل، لم تكن صالحة لإيجاد شيء، لكن لاكتساب موجود بقدرته»[6].

---

(١) أي يخلق الخلق جوداً منه، وكرماً، لا غير.

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين(٢٨٤/١)، ودرء التعارض (٢٧٧/٧).

(٣) انظر: الملل والنحل(٩٦/١-٩٩).

(٤) محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن هارون، أبو سهل الصعلوكي، الحنفي نسباً، ثم العجلي، النيسابوري، من فقهاء الشافعية، المفسر، الأديب، اللغوي، النحوي، الشاعر، المفتي، الصوفي، أخذ عن الإمام ابن خزيمة، ثم عن أبي علي الثقفي، وأفتى، ودرس بنيسابور نيفاً وثلاثين سنة. توفي سنة: ٣٦٩هـ. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة(١٥١/١).

(٥) انظر: المواقف مع شرحه(٢١٥/٣).

(٦) انظر: الملل والنحل (١٣١/١)

فكان **قولهم الحادي والأربعون** من أقوال الناس.

الثاني والأربعون: قول المجَبِّرَة، الذين قالوا: لا فعل للعباد، ولا يوصفون بشيء من الاستطاعة، كما اشتهر ذلك عن جهم بن صفوان، وشيعته.

وعزاه ابن حزم إلى طائفة من الأزارقة[١]، وعزاه أبو اليسر البزدوي في «رسالة العقائد» إلى بشر بن غياث المريسي[٢]، ولا يصح عنه، ولا عنهم، وقد عدّه ابن حزم فيمن يقول: «الاستطاعة مع الفعل» مع النجار، والبرغوث، والعطوي، ومع هشام بن الحكم، وسليمان بن جرير، وأصحابهما من الشيعة[٣]، ولم يكن هؤلاء من المجبرة.

وعدّه العز ابن الوزير في أهل الإرجاء من القدرية مع غيلان، والرقاشي، والصالحي، وصالح قبة، ونظرائهم[٤]، فأرى لا يصح عنه شيء من ذلك، اللهم إلا أن يكون مع أهل القول السادس؛ قول حماد بن سلمة، وأتباعه، فإنه ممن أخذ عنه، وكان ممن لبس الخلق بالمشيئة في صفات الله.

ونفى مختار بن محمود اليماني المعتزلي صاحب المجتبى أن يكون نَفْيَ الاستطاعة قال به أحدٌ، لكنه قول طائفة من المتفلسفة، تعرف بـ«الميخانكية»[٥]، تنكر كل شيء في العالم إلا المواد، يعنون الصور الجسمية، ويعني بعضهم الجواهر المنفردة، ويسمونها عوتات[٦]، وإلا الحركات (الآنية).

فأطن المعتزلي استبعد ذلك ممن يقر بالإسلام، ولا استبعاد فيه، وأي فرق بين هذا، وبين قول الأشاعرة، وموافقيهم: «إن العباد ليسوا فاعلين شيئاً، وإن الله يعذبهم على فعله فيهم»، ويقولون: «له أن يتصرف في ملكه بما يشاء».

وكذلك قال غيرهم من المجبرة، ممن لبس المقتضي للاختيار والرضا بالجبر والإكراه، من أهل القول الخامس.

---

(١) الفصل في الملل(١٤/٣).

(٢) أصول الدين للبزدوي(ص/٢٥٨).

(٣) الفصل في الملل(١٤/٣).

(٤) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات(٣٦٨/١)، وذكر الشهرستاني في الملل والنحل(١٤٣/١-١٤٤) أنه نقل عن بشر المريسي أن أصحاب الكبائر إذا عذبوا في النار فإنهم لا يخلدون فيها، بل يخرجون منها.

(٥) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات(ص/٢٨٥)، ولم أقف على تسميته لتلك الطائفة، ولم أجد لها ذكراً.

(٦) يحتمل رسمها في الأصل أن تكون: موتات.

ومن يجعل مبادئ الكفر والمعاصي كلها من الوجوديات التي أودعها الله في نفوسهم من أهل القول السادس.

فانتهوا إلى إنكار الرأفة، والحكمة، والعدل في صفاته سبحانه، وقيل لأحدهم: أترى الله كلّف عباده ما لا يطيقون، ثم يعذبهم عليه؟ قال: «والله قد فعل ذلك، لكن لا نجسر أن نتكلم»[1].

وكان منهم [من][2] قال: «إن كنت عاصيا لأمره؛ فأنا مطيع لإرادته»، ومن قال الخيرة في قضاء الله، ولقب به، والقصة مشهورة[3].

الثالث والأربعون: قول الغالية من هؤلاء الجبرية، من الذين ماروا في الشريعة مراء أهل الشرك، فانحازوا إليهم، أو عذروا إبليس، ومن عصى الله في طاعته من أهل النار، فجعلوهم مظلومين، وسعوا ليخاصموا الله عنه، كما عرف ذلك لطوائف من أهل التصوف، فالتحقوا بجنوده.

الرابع والأربعون: قول أحمد بن ثابت الطرقي، وموافقيه من الأشعرية، كالتاسع والثلاثين، غير أنهم ابتدعوا القول بقدم الروح، معتلين بأنها من أمر الله، وأن الأمر غير الخلق؛ فجعلوها من أوامره، ولم تكن إلا من أموره المخلوقة[4].

وكأنهم أرادوا أنه الذي يتصرف في أبدان العباد، ويحركها، بالقول القديم، (ق٣٥/ب) على وجه المباشرة، ومآله إلى نفي الأرواح الحالة فيها، ونفي استطاعتهم[5]، هم من شَرِّ المجبرة، وإن كانوا، أو كان بعضهم يقولون بحلول شيء منه في أجسام الخلق[6]؛ كانوا أضل، وأكفر من أهل الحلول الخاص، من غلاة المتصوفة، وغلاة الرافضة، ومن إخوانهم من أهل الصليب.

السابع والأربعون: قول أبي حامد الغزالي في ظاهر ما وقع له في الإحياء[7]، ومن تبعه عليه عليه من الأشعرية: كالثلاثين؛ قول شيخه ابن الجويني، غير أنهم مشوا خلف منطق اليونان؛

(١) انظر: طريق الهجرتين(ص/١٥٢).
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) انظر: طريق الهجرتين(ص/١٥٢).
(٤) انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال(١/٢٢٠)، ولسان الميزان(١/١٤٣).
(٥) ولعل هذا هو القول الخامس والأربعين.
(٦) ولعل هذا هو القول السادس والأربعين.
(٧) إحياء علوم الدين(١/١٠٥).

فأثبتوا الكلي ضمن جزئياته في الخارج، وفاقاً لمن يجعل حقائق الأشياء تتركب مما في الأذهان من السوفسطائية.

ورضيه نصير الشرك الطوسي، وأتباعه من الرافضة، وأخذوا يتناظرون: هل كانت الماهيات مجعولة؟[1] فقال لهم الناس: الذي في الخارج مخلوق لله تعالى، وهو الذي خلق تصوراتكم للكليات، فجعلها في أذهانكم، وهل يخفى عليكم مثل هذا؟ إلا أنكم تدورون على تغليط الأذهان، وإفساد الأديان.

الثامن والأربعون: قول أبي يعقوب الشحام، وأتباعه من معتزلة البصرة من الجهمية: كالحادي والعشرين، قول شيخه أبي الهذيل العلاف، مع زيادة القول بثبوت ذوات الجواهر والأعراض قبل وجودها في الخارج.

فنحوا فيها نحو أصحاب المُثُلِ المجَرَّدة من اليونانية، وقالوا: هي أزلية في حال عدمها، غير مخلوقة لله تعالى، لكنه يجعل ما شاء، ويجعل عباده ما شاؤوا منها على صفة الوجود، وهي الأثر المحدث، وقال بعضهم: «الوجود من الأعراض الثابتة في العدم، وإنما أثره جعل الذوات على هذه الصفة»[2].

التاسع والأربعون: قول أبي علي الجبائي، وأتباعه من المعتزلة البصريين، كأبي بكر ابن الإخشيد، ونظرائه: كالذي قبله، إلا أنهم قالوا: «الخلق بإرادة حادثة، لا في محل»، لم يقولوا: «بقولٍ، لا في محل»، وقالوا: «لا يستدعي جعله المعدوم على صفة الوجود، ولا عالِمِيَّة صفة تقوم به، أو حالة، لكنها أحوال، ليست موجودة ولا معدومة»[3].

وكان أول من قال بها، فسميت بالأحوال البهشمية، وتبعه عليه أصحابه، فكان قولهم **الخمسين** من الأقوال التي قيلت في هذه المسألة.

الحادي والخمسون: قول أبي القاسم الزمخشري منهم: كالذي قبله، إلا أنه زاد عليه القول: بأنه لا يسمى خالقاً، إلا مجازاً، لأنهم أنكروا قدرته على فعل يقوم به، ولم يثبتوا له من أثر إلا جعل ما ليس من خلقه على صفة ليست من خلقه، ولم يكن ذا بأثر[4].

---

(١) انظر: بغية المرتاد(ص/٤٣٥)، وشرح المقاصد في علم الكلام(١/١٠٨).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/٥٠٥)، والمواقف مع شرحه(١/٢٧٨).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق(ص/١٧٩-١٨٠)، الملل والنحل(١/٨٠)، شرح المقاصد في علم الكلام(٢/٩٤).

(٤) أساس البلاغة(١/٢٦٤).

وهو قول أبي عبد الله البصري الملقب بـ«الجُعْلِ» منهم، حكاه عنه أبو المعين المكحولي في تبصرته[١]، وكان يقول: لا فعل للعباد إلا الاختيار؛ فكان **قوله الثاني والخمسين** من الأقوال.

الثالث والخمسون: قول أبي الحسين الخياط، وأصحابه من المعتزلة البغدادية: كالسادس عشر، غير أنهم جهمية، قالوا: «إرادة الله كونه غير كاره، ولا مكره»[٢].

مقصودهم إنكار الحكمة العائدة إليه، ووافقوا مثبتي المعدومات الأزلية من البصريين، وغلوا فيه فقالوا: بثبوت الأجسام قبل وجودها في الخارج.

الرابع والخمسون: قول الثنوية من المجوس، والمانوية: قالوا: «الخير من الله، والشر من الشيطان»، وأقرَّ المجوس بأنه مخلوق، وجعلته المانوية قديماً مع الله سبحانه[٣].

الخامس والخمسون: قول أبي البركات البغدادي الفيلسوف، صاحب «المعتبر»، الذي كان يهوديا فانتسب إلى الإسلام: كالقول الأول، إلا أنه لبس الخلق بالمشيئة في الصفات الإلهية، وتبع من يقول بوجود الهيُولَى، وقدمها، من قدماء اليونانيين[٤].

السادس والخمسون: قول أبي بكر بن زكريا الرازي الطبيب، صاحب كتاب «العلم الإلهي»، وأتباعه من المتفلسفة: كالذي قبله، مع زيادة القول بقدم المكان والزمان والنفس[٥]، أُتُوا جميعاً من قلة التمييز بين النوع والعين، ولبَّسُوا ما في الذهن بما في الخارج.

السابع والخمسون: قول أبي علي بن سينا، وأضرابه من أهل الحكمة المموهة: كالذي قبله، غير أنهم قالوا: «العالم قديم العين، ومع قدمه ممكن محدث»، أي معلول الوجود أوجبه (ق٣٦/أ) الواجب لذاته؛ فكان علة تامة له، وإنما تَخَلَّفت[٦] الحوادث الأرضية من فيضه لأوقاتها، واختلفت لأن عناصرها لم تكن قابلة له، إلا شيئاً فشيئاً، استعدادتها معلولة للحركات

(١) انظر: تبصرة الأدلة(٢/٥٩٥)، والمواقف مع شرحه(١/٢٦٥-٢٦٦).

(٢) انظر: كتاب المواقف للإيجي (٣/ ٦٦٨).

(٣) الفرق بين الفرق(ص/١١٧)، والملل والنحل(١/٢٤٥-٢٤٦).

(٤) درء التعارض(٩/٤٠٥).

(٥) يقول الرازي الطبيب ومن شايعه من الملاحدة بالقدماء الخمسة وهي: «واجب الوجود»، و«النفس»، و«الهيولى»، و«الدهر»، و«الخلاء»، وأن سبب حدوث العالم: أن النفس تعلقت بالهيولى، فلم يمكن واجب الوجود أن يخلصها منها، حتى تمتزج بالعالم، فتذوق ما فيه من الشرور. انظر: الفِصَل لابن حزم(١/١٠، ٣٥، ٧٧)، ودرء التعارض(٩/٣٤٧).

(٦) كذا في الأصل، ولعلها: تخلَّقت.

المتعاقبة الفلكية، وتختلف باختلاف الأشكال والهيآت، التي تحدث هنالك، فمتى حصل الاستعداد في العنصر لشيء جاءه الفيض[(١)].

وهم أخذوا هذا من عبدة الكواكب؛ من الصابئة، وفلاسفتهم من طائفة أرسطو، مثل برقيس، ونظرائه، الذين جعلوا لها أفلاكاً قديمة، بنفوس تحركها بإراداتها، وعقول مجردة عن لوازم الوجود، صدر أولها في زعمهم عن الواجب لذاته، وصدر بعضها من بعض، وصدرت منها النفوس والأفلاك، أطلسها المحدود بكوكباتها الثمانية، ويفيض الوجود من العقل العاشر الفائض على قوابله من العنصريات، كالذي يفيء على عقولهم بدون اختيار، ولا شعور[(٢)].

فتبعهم هؤلاء على هذا الأصل الفاسد، وقد يقولون: «الواجب فياض بواسطة العقول، بدون اختيار فعل يقوم»، وقد يحكون مقالتهم عن أرسطو معلمهم الأول، لكن أولئك لم يجعلوا الحركات الفلكية من معلولات الواجب، بل قد يجعلون نفوسها مستقلة في تحريكها إياها.

ولما كان مبدأ الحركات عندهم من الأطلس، وهو مسمى العرش عند الإسلاميين منهم، حدث فيهم من قال: «العرش هو المدبر للعالم»، كما قيل ذلك عن إسماعيل الرعيني من المرِّيَّة[(٣)].

ولم يقل أرسطو: إنه معلول الوجود، وإنما جعله مفتقراً إلى واجب بنفسه، وتحرك للتشبه به إن كان لهذا التشبه معنى؛ فلم يكن فيهم من يجعل الواجب لذاته علة لوجوده، ووجود معلولاته، وحركاتها، والحادثات المترتبة عليها عندهم، وإلا لزم أن لا يتخلف عنه شيء، ولا يحدث حادث.

وإنما هو شيء ابتدع ابن سينا القولَ به، فقال: بالمحدث القديم، وتناقض قولاه فيه، لأنه بيّن الامتناع، وما تبعه عليه من تبعه إلا لأنهم يدورون على إفساد العقول والأديان.

وأنكره عليهم من وقف عليه من أصحاب العقول، وأصحاب المعقول، كما أنكره أبو حامد الغزالي، وأنكر قولهم بالعقول المعلولة، وإن كان قد يوافقهم في بعض كتبه فقيل:

طوراً يمان إذا لاقيت ذا يمن　　　وإن لقيت معديًّا فعدناني[(١)]

---

(١) انظر: درء التعارض(٣٨٤/٧)، والرد على المنطقيين(ص/١٤٨)، ومنهاج السنة النبوية(٣٣٨/١).

(٢) انظر: غاية المرام للآمدي(ص/٢٠٥)، الصفدية لشيخ افسلام(ص/٨-٩)، والمواقف(٦٨٩/٢-٦٩٠)، وشرح المقاصد في علم الكلام(٣٣٨/١).

(٣) سبق ذكر قوله عند الكلام على فتنة القدرية، والمراد بالمرية: فرقة من المعتزلة تنتسب لرجل اسمه: محمد بن عبدالله بن مرة، انظر: الفصل لابن حزم(١٥٠/٤-١٥١).

واعترف أبو الوليد ابن رشد وغيره من أصحابهم: أن صدور المتغيرات المختلفة من الواحد البسيط؛ مما تنكره العقول، والقول بالقديم المحدث مما تنكره العقول، واستناد الحوادث إلى علة تامة قديمة مما تنكره العقول، وأطال الكلام في هذه المسألة، وأظهر الوقف في قدم العا لم، وسوَّغ القولين، لكنه إلى قول سلفه أميل، ويجعل حركة الأطلس كحركة المأمور، ويجعل الواجب آمراً إن كان يحقق أمراً، أو فعلاً[٢].

وربما وصفوه كلهم بالإرادة، لكن يقولون: «إرادته نفس علمه، يوجبه النظام الأكمل، ويسمونها عناية.

وربما تشبهوا بالحكماء الذين يعللون إرادته بما يعود إلى حمد ذاته، فيقولون: «إنه يلتذ بالجود، وفيض الجود، فلا يزال في ابتهاج»، لكن يقولون: لذته عقلية، ويقولون: هي اللذيذ، وهو الملتذ.

وقد يقولون: «علمه عقله، وهو العاقل، والمعقول»، ويقولون: «هو الوجود المطلق، الفاقد لجميع الصفات الثبوتية»، كقول أبي يعقوب السجستاني، وأمثاله من القرامطة الباطنية، غير أنهم قالوا: «هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق».

واقتصر هؤلاء على اشتراط[٣] نفي الوجوديات، فجعلوه أولى (بالقدم)، واالقصد مفهوم لم يختلفوا فيه، لكن اختلف قول السيناوية[٤] عن قول الصابئة، والرعيني، وقول أرسطو وابن رشد. فينبغي أن يجعل هذان القولان: **الثامن والخمسين، والتاسع والخمسين** من أقوال الناس.

القول الستون: قول الوجودية، القائلين بوحدة الوجود؛ كأبي عبد الله بن عربي الطائي وصاحبه الصدر القونوي، وعبد الحق بن سبعين، وعمر بن الفارض، وأمثالهم من غلاة المتصوفة: كان شيخهم يقول بثبوت المعدومات الأزلية، ووأن الله يجعلها على صفة الوجود، فيوجدها، كقول أبي الحسين الخياط، وقال: إيجاده إياها: اتحاده بها، وكان يعجبه قول السيناوية بقدم الأفلاك[٥].

---

(١) نسب هذا البيت إلى عمران بن حطان أحد شعراء الخوارج. انظر: معجم الأدباء(٢/٤٠٣).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية(١/٣٢٣).

(٣) في الأصل: اشترط.

(٤) نسبة إلى ابن سينا.

(٥)الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام(ص/١٤٨-١٥٠). الصفدية(ص/٢٦٣)، درء التعارض(٩/٢٥٥).

فرأى صاحبه القونوي الاقتصار على قدم الأطلس، وفلك الثوابت؛ يسميها العرش، والكرسي، فجعل البقية من جنس العنصريات، وقال: هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، فتبعوه عليه، وعبر أكثرهم عنه بالظاهر، وعن الماهيات التي اتحذ بها بالمظاهر؛ فيقولون: هو عينها، و(لا يفرقون) بينهما، (وهو قول... [١]) وذويه، مثل البرطاني وغيره من متفلسفة الإفرنج، وبعضهم لم يفرق مثل البلياني، والتلمساني، ومثل (هغل) [٢] من الإفرنجيين، قال: «هو كل شيء، وليس بشيء»، وكلهم (..)[٣] من أجهل الخلق، والقول الذي اجتمعوا عليه من أفسد الأقوال، بل أفسدها وأرذلها[٤].

---

(١) طمس بمقدار كلمتين أو ثلاث بالأصل.

(٢) هيغل: هو غيورغ فيلهلم فريدريش هيغل (اسمه بالألمانية: Georg Wilhelm Friedrich Hegel) ولد عام: ١٧٧٠م، ومات سنة: ١٨٣١م، فيلسوف يهودي ألماني، ولد في شتوتغارت، فورتيمبيرغ، في المنطقة الجنوبية الغربيةِ من ألمانيا. وكان زنديقاً ملحداً، ويقول بتناسخ الحضارات، وأن كل حضارة أفضل من سابقتها فكان بذرة القائلين بالنشوء والارتقاء، وكذلك كان يقول بأن الوعي والفكرة قبل الواقع والمادة، ومع تأثر ماركس زعيم الشيوعية الإلحادية بفلسفة هيغل إلا أنه عكس هذه النظرية، فجعل المادة هي الأساس، ونشأ عنه إنكار وجود الله. ومن أفكاره: أن كل فكرة تولد فكرة مناقضة لها، ومن تفاعل الفكرتين تنشأ فكرة جديدة، انظر: معجم أعلام المورد(ص/٤٩٠).

(٣) طمس بمقدار كلمتين.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى(٢/٨٠، ٢٩٤، ٢٩٦).

- فصل -

(ق٣٦/ب) وقد يظن بالماتريدي وأصحابه موافقة رأي الكلابية، وليس الأمر كذلك، بل كان الحرب بينهم وبين الأشعرية في الصفات الفعلية على ساقٍ(١).

فكانوا يردون عليهم بالعقل والنقل: أنهما متفقان على أن الله خلق العالم، ويرزق عباده، ويفعل ما يريد، فهل يمكن أن يكون خالقاً بدون أن يخلق، رازقاً بدون أن يرزق، فعلاً بلا فعل قام به؟

فلم يكن لهم جوابٌ، إلا المعارضة بتلك المَغْلَطَة التي لبَّسوا فيها الكمالات بالنقائص، يقولون: «لا يكون محلاً للحوادث».

وتُرَدُّ: بأن الأفعال الاختيارية من الكمالات، لا من النقائص، ولم يزل يتصف بما شاء منها، ولا يخلو منها ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾[الرحمن:٢٩].

هذا كان المقصود بقدم الصفات الفعلية في كلامهم: أنهم لم يمنعوا التسلسل في آثاره، كانوا أفقه وأعلم وأنبل وأعقل من أن يثبتوا فعلاً قديماً غير مقدور عليه.

ومن قال من متأخريهم بحدوث جنس الخلق، وامتناع التسلسل في الأزل؛ قال: «المراد بالصفات الفعلية مبادئها، والصفات قديمة، والأفعال القديمة: حادثة» كذا في «تعديل العلوم»، وغيره من مصنفاتهم.

ولم يبالوا بذكرها، وذكر القدرة، والقوة معها في الصفات القديمة، ولم يغتنوا بهما؛ لأن المقصود عندهم إثبات القدرة على الأفعال المتصلة، لا القدرة على المباين بدون الفعل، كما عند الأشعرية؛ فإنها من الممتنع لذاته، فما يصفونه إلا بالمحال.

وهذا أيضاً لم يكن لهم عنه جواب، لكن لما سلم لهم هؤلاء امتناع التسلسل في الأزل، وحدوث جنس الخلق؛ أوردوا عليهم: أنه لا يجامع القول بقدم الصفات الفعلية، وكيف يصح أن يقال: إنه كان خالقاً قبل أن يخلق، لم يزل رازقاً قبل أن يرزق؟

---

(١) هذا الكلام من أعجب ما وقع للشيخ الكنغراوي عفا لله عنه، فالماتريدي كان على طريقة الكلابية، وهو وإن أثبت الصفات الفعلية كالتخليق والترزيق، ولكنه يجعل الصفة قديمة، وإنما المتجدد هو المفعولات، والتي هي آثار الفعل، فتقريرهم لهذا الأمر يجعل إثباتهم للتجدد في أفعال الله إثباتاً صورياً، وهذا هو مذهب الأشاعرة والكلابية: عدم اتصاف الرب عز وجل بالأفعال المتجددة، وإنما أفعاله قديمة، وهذا هو قولهم في الإرادة، والكلام النفسي، والقدرة وغيرها من الصفات.

فأجابوا: بأنه جاز ذلك، كما يجوز تسمية القادر على الخياطة خيَّاطاً، وإن [لم][1] توجد منه الخياطة، وإن كان هذا الجواب ليس بمتين، كما قال صاحب «بحر الكلام»[2]، بل في غاية السقوط.

والصواب القول الأول: أنه لم يزل يفعل ما يشاء بحكمته.

لكن القولين متفقان في اتصافه بالأفعال المتجددة، وقيام الأمور الاختيارية بذاته العلية، ونصوص المتقدمين والمتأخرين من المشايخ الحنفية في هذا الباب كثيرةٌ، في غاية الشهرة، مثل قول أبي القاسم الحكيم السمرقندي صاحب الماتريدي: «فَعَلَ ما شاء، ويفعل مايشاء».

وقول أبي الحسن الرستغفني: «التكوين إخراج المعدوم إلى الوجود»، وقول أبي الليث السمرقندي: «الإيمان غير مخلوق» يعني الكلمة، «والقرآن مكتوب في المصاحف، وهو غير مخلوق»، ينقله عن الأئمة، «وأن المذهب في قراءتين إذا اتفق معناهما، كالمحصِنات، والمحصَنات- بالكسر، والفتح- فالله تكلم بأحديهما، وأذن بالأخرى»[3].

وقول افتخار الدين البخاري[4] في خلاصة فتاويهم: «من قال: «ازجر عرش بداند» أي سيعلم ما سيكون، إذا كان أنه قد كان؛ فليس بتشبيه»[5].

وقول أبي البركات النسفي: بأن التجدد يدخل في الصفات الإضافية.

وقول بدر الدين العيني باستحالة الحدوث في الصفات الذاتية، لا في الفعليات والإضافيات[6].

وقول أبي المحاسن القونوي، وصدر الدين الأذرعي، وغيرهما: «لم يزل يتكلم متى شاء، ويفعل ما يشاء»، ينقلونه عن السلف والأئمة[7].

وقول عامة العلماء الذين صنفوا في أصول الدين من أهل مذهبهم: أنه يسمع أصوات خلقه، ودعوات عباده، ويستجيب لهم إن شاء، ويرى كل شيء يمكن رؤيته، مما أوجده في

---

(١) ساقطة من الأصل، ويقتضيها السياق.

(٢) بحر الكلام(ص/٩١-٩٢).

(٣) سبق ذكره من كتاب بستان العارفين لأبي الليث السمرقندي.

(٤) طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين، افتخار الدين البخاري: فقيه من كبار الأحناف، من أهل بخارى. له (خلاصة الفتاوى) ، توفي سنة: ٥٤٢هـ. الأعلام للزركلي (٣/ ٢٢٠).

(٥) انظر: الفتاوى الهندية(٢/٢٥٩).

(٦) سبق نقل كلامه في عمدة القاري.

(٧) شرح العقيدة الطحاوية(ص/١٣٨).

العالم، وأن المعدوم غير مرئي، وأنه يعلم (ق٣٧/ب) ما كان بأنه قد كان، وما يكون بأنه سيكون، فيعلم القائم حال قيامه قائماً، وأنه سيركع، ويسجد؛ فإذا ركع علم حينئذ أنه قد ركع، وإذا سجد علم حينئذ أنه قد سجد، فهل تأليف هذا مع قول الأشعرية والكلابية؟!

ولما أراد ذلك من مال معهم من المتأخرين، وهم مالوا إليهم من لدن أبي جعفر السمناني، وأبي المعين المكحولي النسفي، كانوا كمن تَكَلَّفَ عقد شعيرة.

فاضطربت أقوالهم: منهم من احتاج إلى رَتْقِ فَتْقِهِ بالأحوال البهشمية، يريد إثباتها على خوف من أصحابه النفاة، ومنهم من صار إلى أن التخليق بالقول الأزلي؛ وفاقاً للكلابية، فخرج عن مذهب الماتريدي وأصحابه، كما وقع ذلك لصاحب العقائد النسفية الملقب بالبرهان، وأبي الفضل في بحر الكلام له[1].

ويقال: إنما انكر أبو المعين النسفي القول بحدوث الصفات الفعلية يعني المبادئ، وفسَّرَ التكوين بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، كما قيل عن الرستغفني؛ فلم ينف دخول التجدد في الأفعال الإلهية.

وأول من ظهر منه هذا النفي فيهم: صاحب «بحر الكلام»، فقال ما قال مما ذكرناه، ومال إلى نفي الصفات الفعلية.

والمقصود أن البون بين مذهب الحنفية والماتريدية، وبين مذهب الكلابية والأشعرية بعيد جداً[2].

كان هؤلاء يدعون إلى تحقيق الإيمان، وتثبيت أهل الإيقان، وأولئك يدورون على إفساد العقول والأذهان، وإبطال ما أجمع عليه الرسل وأتباعهم من إثبات أفعال الرحمن.

---

(١) بحر الكلام(ص/٩١-٩٢).

(٢) لقد جرى على الماتريدية ما جرى على الأشاعرة، فقد كان متقدمو الفريقين-الأشاعرة والماتريدية- على مذهب الكلابية في الجملة، وعندهم إثبات بعض الصفات الخبرية، وخلل في إثبات بعض الصفات الخبرية كاليدين، والعينين، والساق، والقدمين، والأصابع، وعدم إثبات الصفات الفعلية إلا صفة التكوين، حيث يزعمون قدمها وعدم تجددها، وإنما التجدد في الآثار، ثم لما دخل فيهم بعض العقائد الاعتزالية ابتعدوا عن قول متقدميهم، فصار الأشاعرة والماتريدية أقرب إلى الاعتزال، الماتريدية من زمن أبي جعفر السمناني، والبرهان النسفي، والأشاعرة من زمن أبي المعالي الجويني، وابنه، ثم تبعهما الرازي، وزادوا قرباً من المعتزلة، وهذا مع وجود الفوارق بين المذهبين-الأشاعرة والماتريدية- في مسائل ليست كثيرة، وليست مبعدة لهما جداً عن بعضهما، انظر تلك الأمور في كتاب: الماتريدية دراسة وتقويماً للباحث أحمد بن عوض الله الحربي(ص/٤٩١-٥٠١).

ولم يكن في جميع الطوائف أضر على المسلمين من الكلابية والأشعري وأتباعه؛ فإنهم عطلوا الرب عز وعلا عن الفعل والقول، وهم يقولون: إنهم من أهل السنة والحديث، وإنهم متكلمو أهل الحديث، وينتسبون إلى من انتسبوا إليه من الأئمة، ويدّعون الانتصار للإسلام والسنة، ويقولون: نحن أهل السنة الصوفية.

ويتظاهرون بالرد على المعتزلة وغيرهم من أهل البدع، وربما خلطوا أخصامهم من الحنفية بهم، فيجعلونهم تارة من المعتزلة، وتارة بالمرجئة، فيلبسون إرجاء السنة[1] بأقوال المبتدعة.

وقد يجعلونهم جميعاً كرامية، وينابزون سائر من يردّ عليهم من أهل السنة والإثبات، ويتلطفون في الدعوة إلى طريقة جهم بن صفوان، بعبارات خفية، ويوافقون أهل الحديث في جُمَلِ أقوالهم، ليفسدوهم، ثم يتأولونها على غير تأويلها.

فأعلن من وقف على حقيقة أقوالهم بالبراءة منها، وأنكروها عليهم، كما أنكرها الحافظ أبو القاسم مسلمة بن القاسم القرطبي، صاحب الإمام الطحاوي، ومن ذكرناهم من الأصحاب الحنفية، وأنكر عليهم أبو سعيد الخراز شيخ الصوفية[2]، وأبو حامد أحمد بن محمد الشاركي الهروي[3]، شيخ الشافعية، وأبو عبد الله ابن بطة[4] شيخ الحنابلة، وأبو محمد بن أبي زيد المعروف بمالك الصغير، في آخرين كثيرين، نصوا على التجدد في الأفعال الإلهية، وأنه يغضب، ويرضى، ويجيء يوم القيامة، بعد أن لم يكن جائياً، كما نص مالك الصغير في كتابه المفرد في السنة[5].

---

(١) ليس في السنة إرجاء المرجئة البدعي، سواء كان إرجاء الفقهاء المبني على إخراج العمل من مسمى الإيمان، أو ما هو أغلظ منه كمذهب الغلاة المخرجين لعمل القلب أو قول اللسان من مسمى الإيمان، أو حصر الإيمان بقول اللسان، فلا شك أن إخراج العمل من مسمى الإيمان من الأقوال المبتدعة، وقد كان الماتريدي من غلاة المرجئة لحصره الإيمان بما في القلب، وجعله القول شرطاً له، خارجاً عن ماهية الإيمان.

وجعل بعض الحنفية من المعتزلة حقٌّ ظاهر، فرؤوس أهل الفتنة والمحنة في زمن المأمون وقبله بقليل كانوا من الحنفية مثل بشر المريسي، وابن الثلجي، وأحمد بن أبي دؤاد، وإسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، والبرغوث..

وهذا لا يضر أبا حنيفة، وإنما يضرهم هم، وليس في وصفهم بالاعتزال حق بلا ريب.

(٢) سبقت ترجمته(ص/٢٤٥).

(٣) انظر: درء التعارض(٨٣/٢)، والشاركي: أحمد بن محمد بن شارك، أبو حامد الهروي، الشافعي، مفتي هراة، وأديبها، وعالمها، ومفسرها، ومحدثها في زمانه، سمع الحسن بن سفيان، وأبا يعلى الموصلي، وعنه أبو عبد الله الحاكم، مات بهراة سنة خمس وقيل ثمان وخمسين وثلاثمائة. طبقات المفسرين للأدربي(ص/٣٢).

(٤) الإمام، القدوة، العابد، المحدث، شيخ العراق، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري، الحنبلي، ابن بطة، مصنف كتاب الإبانة الكبرى. توفي سنة: ٣٨٧هـ. سير أعلام النبلاء (٥٢٩/١٦).

(٥) وهي مقدمة كتاب الرسالة لابن أبي زيد القيرواني.

وكان أئمة خراسان من جميع مذاهب الفقهاء ينكرون على الأشعرية لَمَّا أظهروا مقالتهم، وهم تمكنوا من إظهارها في حدود الأربعمائة؛ فرد عليهم أهل العلم والدين أسوأ الرد، وجرى الذي جرى على شيخهم أبي بكر ابن فورك[1]؛ إذ قام يدعو إلى طريقتهم، ووضع شرحاً على أوائل الأدلة[2] لأبي القاسم الكعبي، شيخ المعتزلة البلخية؛ ليروجها، وقد كان الشيخ أبو منصور الماتريدي أفرد كتاباً في ردِّها.

وكان أبو الطيب الصعلوكي شيخ الشافعية في زمانه -ويقال كان من المجددين-، وكان من أشد الناس إنكاراً على أبي بكر بن فورك (ق٣٧/ب) (في) مذهبه.

قال عبد الواحد بن ياسين: «رأيت بابين قلعا من مدرسة أبي الطيب بأمره، من بيتي شابين حضرا أبا بكر ابن فورك»، نقله أبو إسماعيل الهروي الصوفي الملقب بشيخ الإسلام الأنصاري في كتاب ذم الكلام له[3].

قال: وسمعت الطيب بن محمد يقول: سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: «وجدت أبا حامد الإسفرائيني[4]، وأبا بكر القفال المروزي، وأبا منصور الحاكم على الإنكار على الكلام وأهله»[5].

وذكر أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي، في كتابه المسمى بـ«الفصول في الأصول[6] عن الأئمة الفحول» (ما كان) عليه شيخهم أبو حامد أحمد بن أبي طاهر محمد الإسفرائيني من شدة الإنكار على الأشعرية، قال: «ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن ينسبوا إلى الأشعري، ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه، على ما سمعت عدةً من المشايخ والأئمة، منهم الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي، يقولون: سمعت جماعة من المشايخ الثقات قالوا: كان الشيخ أبو حامد الإسفرائيني إمام الأئمة، الذي طبق الأرض علماً وأصحاباً، إذا سعى إلى الجمعة من قطيعته إلى جامع

(١) سبق ذكر مقتله مسموماً عند الكلام على الروح وعلاقتها بالبدن.

(٢) ذكره إسماعيل باشا في هدية العارفين(٢/٦٠).

(٣) ذم الكلام وأهله(٤/٤٠٦-٤٠٧رقم١٣٠٢) وقد سمع هذا الكلام من عبدالواحد بن ياسين مباشرة.

(٤) في ذم الكلام زيادة: وأبا الطيب الصعلوكي.

(٥)الذي في ذم الكلام(٤/٤٠٧رقم١٣٠٣): وسمعت عبدالرحمن بن محمد بن الحسين يقول: «وجدت..».

وما ذكره المصنف؛ أظنه نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية من درء تعارض العقل والنقل(٢/٨٣) فإنه ذكره كما ذكره المصنف، ولكن شيخ الإسلام نقله على الصواب في بيان تلبيس الجهمية(١/٢٧٩)، وفي الفتاوى الكبرى(٥/٢٨٥) كما في ذم الكلام المطبوع.

(٦) في الأصل: الأصل.

المنصور، يدخل الرباط المعروف بالزوزي، المحاذي للجامع، ويقبل على من حضر، ويقول: «اشهدوا عليّ: بأن القرآن كلام الله، غير مخلوق، كما قال أحمد بن حنبل، لا كما يقوله الباقلاني»، وتكرر ذلك منه، فقيل له في ذلك، فقال: «حتى ينتشر في الناس، وفي أهل الصلاح، ويشيع الخبر في أهل العلم، وأني بريء مما (هم عليه) [١]، وبريء من مذهب الباقلاني» [٢].

وقال أبو الحسن الكرجي [٣]: «سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول: سمعت الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول: سمعت الشيخ أبا حامد الإسفرائيني يقول: «مذهبي، ومذهب الشافعي، وفقهاء الأمصار: أن القرآن كلام الله، غير مخلوق»، قال: «والقرآن حمله جبريل سماعاً من الله تعالى»، قال: «وكل حرف منه كالباء، والتاء، كله كلام الله، غير مخلوق، ومن قال: «مخلوق»؛ فهو كافر، عليه لعائن الله، والملائكة، والناس أجمعين» [٤].

قال أبو الحسن: «وسمعت شيخي الإمام أبا منصور الفقيه الأصبهاني يقول: سمعت شيخنا أبا بكر الرازقاني يقول: كنت في درس الشيخ أبي حامد الإسفرائيني، وكان [٥] ينهى أصحابه عن الكلام، وعن الدخول على الباقلاني، قال: قال: يا بني، بلغني أنك تدخل على هذا الرجل، يعني الباقلاني؛ فإياك وإياه، فإنه مبتدعٌ، يدعو الناس إلى الضلالة» [٦].

قال أبو الحسن: وسمعت الفقيه أبا منصور سعد بن علي العجلي يقول: سمعت عدّة من المشايخ الأئمة ببغداد، أظن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أحدهم قالوا: «كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرقعاً، (ق٣٨/أ) خوفاً من الشيخ أبي حامد الإسفرائني» [٧].

قال أبو الحسن: «ومعروف شدة أبي حامد على أهل الكلام، حتى ميّز أصول فقه الشافعي من أصول فقه الأشعري، وعلقه عنه أبو بكر الراذقاني وهو عندي، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتاب [٨] «اللمع» و«التبصرة»، حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً

(١) في الأصل: عليهم.
(٢) نقله شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل(٢/٩٦-٩٧).
(٣) في الأصل الكرخي.
(٤) نقله شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/٩٥).
(٥) في الأصل: وقال، والتصويب من درء التعارض.
(٦) انظر: درء تعارض العقل والنقل(٢/٩٧)، وتتمة الخبر: «وإلا فلا تحضر مجلسي. فقلت: أنا عائذ بالله مما قيل، وتائب إليه، واشهدوا على أني لا أدخل إليه».
(٧) درء التعارض(٢/٩٨).
(٨) في درء التعارض: كتابيه.

لأصحابنا ميّزه، وقال: هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت الأشعرية، ولم يعدهم من أصحاب الشافعي، استنكفوا عنهم، وعن مذهبهم في أصول الفقه، فضلاً عن أصول الدين»(١).

وقال الشيخ أبو إسماعيل الهروي: «سمعت أحمد بن نافع، وخلقاً؛ يذكرون شدة أبي حامد –يعني الإسفرائيني– على ابن الباقلاني»، قال: «وأنا بلغت رسالة أبي سعد، إلى ابنه سالم ببغداد: «وإن كنت تريد الرجوع إلى هراة؛ فلا تقرب الباقلاني.

قالوا: وكان الشيخ أبو حامد الإسفرائيني إليه المنتهى في فقه الحديث، قد أثنى عليه الشيخ أبو الحسين القدوري الحنفي الفقيه، وقال: هو أنظر من الشافعي(٢).

وممن قام (ق٣٨/ب) من أهل العلم بالنكير على الباقلاني: كثير من أهل خراسان، وأهل العراق، والشام؛ منهم أبو عبد الله بن حامد بن علي بن مروان البعلي، شيخ الحنابلة.

وجرى بين الحافظ أبي عبد الله محمد بن محمد بن منده، وأبي نعيم الأصبهاني من أصحابهم ما هو معروف(٣).

وكان أبو عبد الله ابن منده إمام أهل الحديث في وقته، قد أخذ عن ألف وسبعمائة شيخ، ولازم الإمام الفقيه الحافظ أبا محمد السبذموني البخاري، الحنفي، المعروف بـ«الأستاذ»(٤)، وأكثر عنه.

وقال فيه الإمام أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري الحنفي الحافظ: «ما رأيت أحفظ من ابن منده»(٥).

---

(١) درء التعارض(٢/٩٨).

(٢) ذكره أبو إسحاق الشسرازي في طبقات الفقهاء(ص/١٣٢) عن القدوري، وانتقده.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء(١٧/٤٦٢).

(٤) اسمه: عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن الخليل الحارثي، السُّبذموني– بضم السين، أو فتحها، وفتح الباء الموحدة، وسكون الذال المعجمة، وضم الميم، وفى آخرها نون–، نسبة إلى قرية من قرى بخارى، ذكره السمعاني، وقال: المعروف بالأستاذ، مكثر من الحديث، ورحل إلى العراق والحجاز، وروى عنه الفضل بن محمد الشعراني، والحسين بن الفضل البجلي، روى عنه أبو عبد الله ابن مندة، ولد فى ربيع الآخر سنة ٢٥٨هـ، ومات فى شوال سنة:٣٠٤هـ، قال: و«كان غير ثقة، وله مناكير»، وله كتاب كشف الآثار فى مناقب أبي حنيفة، وصنف مسند أبي حنيفة، ولما أملى مناقب أبي حنيفة كان يستملي عليه أربع مائة مستملى، وذكره الذهبي فى الميزان وقال: البخاري الفقيه، أكثر عنه ابن منده، وله تصانيف، ونقل عن ابن الجوزي أن أبا سعيد الرواس قال: متهم بوضع الحديث، وقال الخطيب: «كان صاحب عجائب، ومناكير، وغرائب، وليس بموضع الحجة»، انظر: الأنساب(١/١٢٩)، والميزان للذهبي(٤/١٨٩)، ولسان الميزان(٣/٣٤٨)، وطبقات الحنفية(١/٢٨٩).

(٥) سير أعلام النبلاء(١٧/٣٥).

وقال أبو عبد الله الشمس الذهبي: «كان من أئمة هذا الشأن وثقاتهم، وكان من دعاة السنة، وحفاظ الأثر»[1].

وكان الحافظ أبو القاسم اللالكائي الشافعي، صاحب كتاب السنة، وأبو منصور الأصبهاني شيخ الصوفية، وأبو عبدالله الحاكم صاحب المستدرك»، وأبو عبد الرحمن السلمي النيسابوري، وأبو منصور الأصبهاني شيخ الصوفية، وأبو عبد الله الحاكم صاحب المستدرك، وأبو عبد الرحمن السلمي النيسابوري، وأبو علي الحسن بن علي الدقاق، وأبو زكريا يحي بن عمار السجستاني الزاهد، وأبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، وأبو إسحاق الشيرازي الشافعي، ونظراؤهم من شيوخ أهل العلم، و(شيوخ) الصوفية: متفقين في مسألة الأفعال، مع مثبتيها من الأصحاب الحنفية، وينادون بالنكير على مخالفيهم من أهل الكلام.

قال أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام: «وسمعت أحمد بن أبي نصر يقول: سمعت محمد بن الحسين السلمي يعني أبا عبد الرحمن الصوفي: يلعن الكلابية»[2].

قال: «وسمعت محمد بن العباس بن محمد يقول: كان أبو علي الدقاق يقول: «لعن الله الكلابية»[3].

قال أبو إسماعيل: «وسمعت الحسين[4] بن أبي أمامة المالكي يقول: «لعن الله أبا ذر، يعني الهروي؛ فإنه أول من أدخل الكلام في الحرم، وبثه في المغاربة»[5].

وكان أبو ذر أخذ عن الباقلاني، وسكن مكة، وكان حجاج المغرب يأتونه ليسمعوا الحديث؛ فيلقنهم طريقة أهل الكلام معه، فيعودون بها إلى بلادهم، وتخفى بدعهم على العامة؛ لأنهم يوافقون أهل السنة في جمل أقوالهم.

وقد يظهر منهم ما ليس يجوز؛ فينكره عليهم أئمتها، كأبي محمد مكي بن أبي طالب القيرواني، وأبي عمر الطلمنكي المالكي، وأبي عمرو الداني صاحب التيسير، وأبي عمر ابن عبد البر القرطبي الحافظ، ونظرائهم، قد عرف من شدتهم على أهل الكلام.

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٦/٦٦).

(٢) ذم الكلام(٤/٤٠٩رقم١٣٠٩) ولفظه: «رأينا محمد بن الحسين السلمي يلعن الكلابية».

(٣) ذم الكلام(٤/٣٩٥-٣٩٦رقم١٢٨٠).

(٤) في مطبوع ذم الكلام: الحسن بن أبي أسامة المكي.

(٥) ذم الكلام(٤/٤١٢رقم١٣١٦) وهو عن الحسن بن أبي أسامة المكي عن أبيه.

وجرى بينهم وبين أبي محمد بن حزم الظاهري الجهمي ما هو معروف[١]، وكذلك الذي كان بينهم وبين أبي الوليد الباجي صاحب أبي ذر الهروي[٢].

وكان أبو نصر السجزي، والحافظ أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني الشافعي، ممن يشدد النكير على أبي ذر، وذكر الزنجاني عن أبي العباس ابن سريج العدوي، المعروف بالشافعي الصغير عندهم: أنه كان يشدد القول في الأشعرية، ويعدهم في فرق الأهواء مع المعتزلة والجهمية والملحدة وغيرهم[٣].

فكان عامة أهل العلم من جميع الطوائف المنتسبين إلى السنة ينكرون على الكلابية، وكان أشد الناس عليهم فقهاء الحنفية ونظارهم، فكان الحرب بين الماتريدي وأصحابه، وبين الأشعرية على (ساق) كما قدمناه.

وقيل للكلابية: كيف تنفون قيام الكمالات المتجددة بذات الله تعالى؟!

ألم يقل: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:١٠٥]؟

أليس كلَّم موسى عليه الصلاة والسلام يوم الطور وهو لم يكلمه قبل ذلك؟!

ألم يخلق آدم بيديه حين خلقه، وهو لم يكن خالقه قبل ذلك؟!

كيف وأنتم تقولون: الوصف له بالخالقية حادث؟!

قالوا: «تلك إضافات للصفات، وليست بشيء».

قيل لكم: وهذا قولكم في أفعالكم وسماعاتكم وإبصاراتكم تزعمون أنها إضافات لصفاتكم، وليست بشيء، أم تقرون بثبوتها؟

قالوا: هذه أعراض موجودة، وهي من المشاهدات، فكيف ننكرها؟

قيل لهم: فكيف تكون كمالاتكم موجودة، وكمالات الرب العظيم وأفعاله ليست بشيء؟ وهل في الكفر والجحد ما هو شر من هذا؟.

وقيل لهم: أنتم تقولون: «لم يزل سامعاً لكل شيء بسمع واحد، ولم يزل بصيراً بكل شيء ببصر واحد»؛ فهل كانت المسموعات والمبصرات كلها موجودة في الأزل معه، أم كيف يسمع ويبصر ما لم يكن؟

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء(١٨/١٨٨-١٩٠، ١٩٧-١٩٩).

(٢) المصدر السابق(١٨/٥٣٩-٥٤٢).

(٣) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٠١).

فاضطربت أقوالهم، وزعم كثير منهم -أو اكثرهم-: أن المعدوم يُرى ويُسْمَع، وقالوا: كان هذا العا لم مرئياً لله تعالى قبل أن يخلقه، فجاز على مذهبهم رؤية هلال رمضان لثلاث خلون من صفر، لا قبل حدوث تلك الهيأة في السماء، فجاؤوا بأمر لا يستقيم في دين، ولا عقل.

وجرت مناظرة بين نور الدين الصابوني، وبين رشيد الدين الخوارزمي من أصحابهم، فقال له الصابوني: فأين يرى بياض الشيب من الشعرة السوداء قبل أن تشيب؟ فلم يكن له جواب.

وتأول شيخهم أبو الحسن الأشعري في أحد قوليه السمع والبصر على العلم بالمسموعات والمبصرات، فسلك فيها مسلك أبي القاسم الكعبي المعتزلي البلخي، وأخذ به المتفلسفة من أتباعه، غير أنهم يأتون عليه بالعبارات التي تخفى على العامة، كما تظاهر إمامهم (ق٣٩/أ) الرازي بإثبات السمع والبصر في صفاته، واحتج بأنه لو لم يكن عالماً بالمسموعات، والمبصرات؛ لزم النقص، في كلام طويل له هذا مآله[(١)].

وزعم أبو محمد بن حزم: أنه مما اختلف فيه أهل السنة، ليلبس على الناس دينهم، فأراد بأهل السنة أهل صناعة الحديث، ليعم من انتحلها من إخوانه الجهمية، مثل أبي إسحاق إبراهيم بن لقمان المؤدب، وأبي القاسم الكعبي، والمتفلسف أبي حاتم محمد بن حبان البستي، صاحب «الأنواع» وأمثالهم.

قال: «فقالت طائفة من أهل السنة، والأشعرية، وجفعر بن حرب من المعتزلة، وهشام بن الحكم، وجميع المجسمة: نقطع أن الله يسمع بسمع، يبصر ببصر.

وذهب طوائف من أهل السنة؛ منهم الشافعي، وداود بن علي، وعبد العزيز بن مسلم الكناني، وغيرهم: إلى أن الله تعالى سميع بصير، ولا نقول: بسمع، ولا ببصر، لأن الله تعالى لم يقله، ولكنه سميع بذاته، بصير بذاته، قال وبهذا نقول»[(٢)].

وغلط في نسب عبد العزيز، فإن اسم والده يحيى لا مسلم، ولم يصح هذا عنه، ولا عن داود، فضلاً عن الشافعي، على أنه لم يكن بين القولين مِنْ تَضَادٍّ؛ إذا قيل: سميع بصير بذاته، وقيل: يسمع بسمع، ويبصر ببصر، سواء أخذ الباء فيهما للسببية، فأريد بهما مبدؤهما في صفاته الذاتية، أو أخذت للملابسة، فأريد ثبوت مأخذ الاشتقاق لذاته العلية، فكان القولان صحيحين، سائغين، مراداهما الحق.

---

(١) المواقف مع شرحه(٢/٦٧).

(٢) الفصل في الملل(٢/١٠٩).

وإن لم يرد واحد منهما في الكتاب، والسنة، وفي الأخبار المرفوعة، بهذا لتركيب الخاص؛ فإن هذا لا يحتاج إليه في إطلاق الألفاظ، باتفاق أهل العلم المتدينين بالإسلام، وإلا امتنع أن يقال في شيء: إن الله خلقه، أو إنه مخلوق له.

ومن توهم عدم جوازه لعدم ورود لفظه؛ كان ممن اتبع الوسواس الخناس، من شياطين الجِنَّةِ والناس.

إنه يسمع كل شيء بسمع يخصه، ويبصر كل شيء ببصر يخصه، سماعاته وإبصاراته كلها من مقتضيات ذاته، ومن كمالاته التي منه، له، ويستحيل أن يسمع أو يبصر شيئاً بدون أن يقوم مأخذ الاشتقاق بذاته.

ومحال في العقول: أن يكون خالق السمع والبصر في خلقه؛ لا يسمع، ولا يبصر، فيكون السمعاء البصراء من المخلوقين؛ أكمل من خالقهم! تعالى الله عن ذلك.

هذا قول جميع أهل السنة والجماعة، والمقاتلية، والكرامية، والهشامية، وغيرهم من قدماء الشيعة، ومن المرجئة، والوعيدية، ومن المعتزلة، والقدرية[1]، لم يخالفهم فيه إلا الجهمية الذين شبهوه بالعدم، أو شبهوه بالصنم.

ومن أضل ممن ينكر: أنه سميع بسمع، بصير ببصر، ويعتل بأنه لم يرد بهذا اللفظ، ويقول: سميع بصير بذاته، مع كون هذا لم يرد أيضاً، ويجعل الباء فيهما للملابسة؛ لينفي مأخذ الاشتقاق عن ذاته، وهذا غاية سعي ابن حزم، فما أوهى اعتلاله، وما أفسد احتياله، وإنما يحتال لنفسه.

وكذلك فعل إخوانه من الجهمية، ومن المعتزلة الجهمية، ومن تبعهم من ضُلَّال الإباضية، ومتكلمي الزيدية.

وبه أخذ أبو جعفر الكليني، ونصير الشرك الطوسي، وأهل ملتهما من شيعة الروافض القطيعية، وربما أتوا عليه بشعر باطل: أن السمع والبصر من طريق التخيل!

وهذا دأبهم في المسائل الإلهية، كُلَّما قام البرهان عليهم في شيء قابلوه بقياس من الشعر، كقولهم: الرحمة تألُّمٌ في القلب، والغضب ينشأ من غليان دم الإنسان!

فقيل: هذا جهل منكم بالحقائق، وإنما يغلي دم الإنسان إذا غضب، ويألم قلبه إذا رحم لعجزه عن فعل مقتضاهما؛ إذا عجز عنه.

(١) انظر: العقيدة الأصفهانية(ص/١٠٣).

ولِمَ عكستم القضية، ولبستم السبب بالمسبَّب، والله تعالى لا يعجز عن فعل مقتضى غضبه، أو مقتضى رحمته، حتى يلزم ما ذكرتموه من خواص المخلوقين، وهو من خواص أبدانهم دون نفوسهم، ومعلوم أن الغضب والرحمة من أوصاف نفوس الأحياء العالِمِين، فأين ذهبت عقولكم؟!

فقال أهل الموافاة[1] من الجهمية؛ كالأشعري، وأصحابه: فكيف يوالي من قد كان من أعدائه؛ فيسعد، ويعادي من قد كان من أوليائه؛ فيشقى؟!

أم كيف يرضى ما قد سخط من أفعالهم، ويكره ما قد كان يرضيه؟!

فقال ابن حزم: «واحتجاج الأشعرية هنا هو نفس شبهة اليهود في إبطال النسخ، ولا فرق»[2].

وأصاب في ذلك، لكنه لم يتبع سبيل المؤمنين، وعاد إلى ما هو شر من قول هؤلاء، من الجحد بعامة صفات الرب سبحانه، لأنه من (عتاة) الجهمية، وباطنه أخبث من ظاهر اليهود.

وقال لهم أهل السنة والجماعة: الذي أحبه الله تعالى ورضيه من الأفعال غير ما أبغضه منها؛ لاختلاف الأوقات، والأحوال، والأشخاص، وهو يتولى المؤمنين، ويعادي الكافرين؛ لما اشتمل عليه الفريقان من خصال الخير والشر؛ فإذا تبدلت أحوالهم بقدرته؛ وجب علمه بذلك، وأوجب تبدل أحكامهم عنده، إن كنتم تعقلون.

وقد مضى قول أبي الحسن الأشعري: «السمع والبصر يتعلقان بكل شيء»، (ق٣٩/ب) فصار كثير من أتباعه أو عامتهم على أنهما نوعان من العلم، وحدّوهما بأنهما صفتان من قامتا به كانت المسموعات والمبصرات منكشفة له، انكشافا تامًّا.

واختلفوا: هل يزيد الانكشاف بهما على الانكشاف بالعلم؟

على قولين لهم، وردّ عليهم أهل السنة والجماعة، بما ذكره البدر العيني في عمدة القاري[3]، وغيره: أن السمع: إدراك المسموعات حال حدوثها، والبصر: إدراك المبصرات حال وجودها؛ لأن إدراك شيء منهما قبل وجوده محال بضرورة العقول والفطر.

---

(١)أي: الذين يزعمون أن الله تعالى إنما يتولى عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت، لا على أعمالهم التي هم فيها. وقد سبق ذكر معنى هذا الاصطلاح.

(٢) الفصل في الملل(٤/٤٨).

(٣) انظر: عمدة القاري للعيني(١٢/٢٢٧، ٢٥/٩١).

ولم يكن قول الكلابية في صفة العلم خيراً من قولهم فيهما؛ لأنهم يقولون: «له علم واحد، لا هو عينه، ولا هو غيره»؛ فاتخذوه مجرداً عن معنى النسبة.

وقالوا: «إنه صفة ذات، نسبته لم تزل متعلقة بكل موجود ومعدوم، فتكثر ما لها من النسب والتعلقات إلى غير ذلك، وجاز تغير تلك النسب بتغير متعلقاتها من الزمانيات، لكن لم يكن لواحد منها وجود، كما للنسب العلمية التي للمخلوقين، وإنما هي من الأمور الاعتبارية».

وهذا قولهم في إراداته، من بعد ما جردوها عن معنى الحكمة، كما عرفت، فدار كلامهم كله على النفي والتعطيل، حتى تمحل القاضي ابن الباقلاني القول بالأحوال اللاموجودة، واللامعدومة؛ وفاقاً لأبي هاشم ابن الجبائي، غير أنه كان يعبر عن النسبة العلمية بالعالِمِيَّة، وعن الإرادة والفعل بالقادرية ، ويقول: «عالمياته، وقادرياته: أحوال لذاته»[1].

وجعله القاضي ابن الباقلاني عبارة عن تعلقات تلك الصفات الموسومة بالوحدة عند أصحابه، ووافقه عليه القاضي أبو يعلى ابن الفراء من متكلمي الحنابلة، مع كونه يوافق أهل الإثبات في كثير من كلامه، وتبعهما كثير من الكلابية والأشعرية.

وسلك قولهم على كثير من الناس، ظنوا: أنهم أقروا بثبوت تلك الصفات النسبية، ودخول التجدد فيها؛ وفاقاً لأهل السنة والجماعة، غير أنهم يرون أن لا تسمى موجودة، إذ لم يكن لها وجود بائن عنه، وكان ثبوتها له في أوقاتها من مقتضيات نفسه، المتناولة لذاته، وصفاته الذاتية.

وكان أبو عبد الله الجويني –الملقب بإمام الحرمين عندهم– على هذا القول، ثم رجع عنه؛ لأنه صار ذريعة للإثبات، وأصحابه يدورون على النفي والجحد.

وقالوا: كيف تحل به الأعراض والحوادث؟!

فقيل لهم: ربنا أجل من أن تنزل به الأعراض والحوادث؛ من الأمراض، والأسقام، والبلايا، والمنكرات، لكن ليس كذلك أحواله، وأفعاله الاختيارية، وشتان بين الآفات، والكمالات، وهل يخفى هذا على من طلب الحق من ذوي العقول؟!

وقالوا: لا ينبغي لله تعالى أن تكون له حالة منتظرة، لم يستحقها في أزليته.

فقال لهم أهل السنة والجماعة من الأصحاب الحنفية وموافقيهم: ربنا مستحق في أزليته لجميع كمالاته، لكن من الكمالات ما ليس يوجد إلا على وصف التجدد، وإلا كان مشروطاً

---

(١) الملل والنحل(١/٩٥).

بسبق مثله، كالمتأخر من أجزاء الكلام، لا يجامع المتقدم منها في الوجود، وكالعلم بالمحدث إنه قد وجد، مشروط بإيجاده، ويمتنع وجوده قبله، بضرورة العقول والفطر.

وهو حين يوجد كمالٌ، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، بل فقدانه حينئذ نقص في الربوبية ينافي القيومية، أفتصفونه بالنقائص وتنزهونه عن كمالاته؟!

وكذلك أنكره عليهم أهل البصر من الفلاسفة، حتى قال لهم أبو البركات البغدادي صاحب «المعتبر»: «الإجلال من هذا التنزيه إجلالٌ»[1].

وقالوا: القول بالعلوم المتجددة يجر إلى القول بتجدد القدر، ضرورة امتناع إيجاد الولد قبل وجود أبويه.

فقيل لهم: لم يزل ربنا قادراً، متكمناً من فعل ما شاء، متى شاء بحكمته، وهذا معنى واحد من صفاته الذاتية، لا يتغير، وقد يراد بالقدرة الاستطاعة التامة، المشتملة على المشيئة، فيدخلها التجدد بحسبها.

ولما خص أبو إسحاق النَّظَّام وأصحابه القدرة بهذا المعنى، ووافقهم عليه أبو علي الأسواري؛ لزمهم إخراج كثير من الممكنات من مقدوراته في اصطلاحهم، وتبعهم عليه محمد بن عبد الله بن مرة، وأصحابه من متأخري القدرية[2]، فتاهوا عن السبيل.

وكان أبو الهذيل العلاف وأتباعه من المعتزلة الجهمية: يتأولون القدرة في صفاته على معنى صحة الترجيح، (ق٤٠/أ) بلا مرجح، وحصول مراد صاحبها بدون فعل منه.

وتبعهم أبو الحسن الأشعري، وأصحابه، وكان القاضي أبو الحسين البصري على طريقة هؤلاء المعتزلة، إلى أن تأمل في كلامهم، وتبين فساده، فعدل عنه، وأقر بثبوت العالِمِيَات، والقادريات، يعني: الإرادات، والأفعال في ذاته، على وصف التجدد، ضرورةَ حدوثِ متعلقاتها.

وتبعه أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي من الكلابية فرجع عن طريقتهم إلى قوله، ومال إليه أبو عبد الله ابن الخطيب الرازي في المطالب العالية ، وذكر أنه يلزم الأشاعرة وغيرهم من أهل الكلام، وإن أنكروه باللسان؛ لقولهم بامتناع وجود المقدور، وإيجاده في الأزل، وخروجه عن المقدورية بعد حدوثه، واستغنائه عن المؤثر في بقائه، إلى غير ذلك من أقاويلهم[3].

---

(١) ذكره شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل(٢٠٩/٢) بلفظ: «الإجلال من هذا الإجلال، والتنزيه من هذا التنزيه: واجبٌ».

(٢) انظر: الفصل في الملل(١٥٠/٤-١٥١).

(٣) انظر: شرح المقاصد في علم الكلام(١٣٠/٢).

وقد ذكرها في كتاب الأربعين له أيضاً[(١)] قال: «فإن أبا علي، وأبا هاشم من المعتزلة، وأتباعهما؛ قالوا: بأنه يريد بإرادة حادثة، ويكره بكراهة حادثة، لا في محل، إلا أن صفة المريدية والكارهية محدثة، وإذا حصل المرئي، والمسموع؛ حدث في ذاته صفة السامعية، والمبصرية، لكنهم إنما يطلقون لفظ «المتجدد» دون «الحادث».

وأبو الحسين البصري يثبت في ذاته علوماً متجددة بحسب تجدد المعلومات، والأشعرية تثبت نسخ الحكم، مفسرين ذلك برفعه، وانتهائه، والارتفاع والانتهاء عدم بعد الوجود.

ويقولون: إنه عالم بعلم واحد، يتعلق قبل وقوع المعلوم بأنه سيقع، وبعده يزول ذلك التعلق، ويتعلق بأنه قد وقع».

قال: «وأيضاً: المعدوم لا يكون مرئياً، ولا مسموعاً، وعند الوجود يبصر مرئياً، ومسموعاً، فهذه التعلقات حادثة، فإن التزم جاهل كون المعدوم مرئياً، ومسموعاً؛ قلنا: الله يرى المعدوم معدوماً، لا موجوداً، وعند وجوده يراه موجوداً، لا معدوما؛ لأن رؤية المعدوم موجوداً، وبالعكس؛ غلطٌ، وأنه يوجب ما ذكر».

وضمن كلامه هذا الإشارة إلى أن الرؤية عندهم بمعنى العلم، قال: «والفلاسفة مع بُعْدِهم عن هذا يقولون: بأن الإضافات؛ وهي القبلية، والبعدية، والمعية، موجودة في الأعيان، فيكون الله مع كل حادث، وذلك الوصف حادث في نفسه»[(٢)].

وأراد بالفلاسفة المشائين أو بعضهم؛ فإن الفلاسفة المعروفين بالحكماء، والأساطين، مع أهل الإثبات، حتى كان بعضهم يصرحون بالحركة في صفاته، مثل انكسمانس[(٣)]، وأنبدقليس[(٤)]، وزينون[(١)]، وذيمقراط[(٢)]، وساغوريوس[(٣)]، وجوز الأثير الأبهري، وغيره من

---

(١) كتاب الأربعين في أصول الدين، للفخر الرازي، وهو مطبوع، وقد شرحه غير واحدٍ منهم شهاب الدين القرافي.

(٢) الأربعين في أصول الدين(١/١٦٨-١٦٩)، وانظر: درء التعارض(٢/٢٠٧-٢٠٩).

(٣) انكسمانس، ولد نحو ٥٨٨ وتوفي ٥٢٤ ق.م، وهو آخر الفلاسفة الأيونيين الماديين. انظر في الإحالات الأربع السابقة الموسوعة الفلسفية (ص ٧٢). وقد ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/١٦٤) وسماه: «انكسيمانس»، وذكر محققه: أنه من فلاسفة المدرسة الملطية، وقال: إن الهواء أصل العالم. وأحال إلى كتب منها: الملل والنحل(٢/٧٠-٧٢)، وتاريخ الفلسفة اليونانية(ص/١٦-١٧).

(٤) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/١٦١)، وقال محققه: «أنبادقليس= أنبادوقليس. القائل بالعناصر الأربعة، وبالمحبة، والكراهية بين هذه العناصر، وفي الكون كله، وقد عرف حوالي عام ٤٤٤ قبل الميلاد. انظر عنه: الملل والنحل(٢/٧٢-٧٨)، وطبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة(١/٥٩-٦٠)، وتاريخ الحكماء لابن القفطي(ص/١٥-١٦)». انتهى باختصار.

المشائين؛ تسلسل التصورات، والإرادات في ذاته، ونزع الحسين الميبدي[٤] في أمر الزمان إلى دوام الحركة في الكيف، فلوّح إلى تعاقب أفعاله الاختيارية، بلا بداية.

وصرّح أبو البركات البغدادي في المعتبر بقيام الإرادات الحادثة بذاته، وأنه لا يمكن الاعتراف بكونه إلهاً لهذا العا لم إلا مع هذا القول.

وقد نقل الرازي عنه هذا في معرض الاحتجاج على الأشعرية، ونحوهم، ثم قال: «واعلم أن الصفة: إما حقيقية عارية عن الإضافة؛ كالسواد، والبياض، أو حقيقية تلزمها إضافة؛ كالعلم، والقدرة»، وذكر كلاماً إلى أن قال: « وإما إضافية محضة؛ ككون الشيء قبل غيره، وبعده، ويمينه، ويساره، فإن تَغَيّر هذه الأشياء لا توجب تغيّراً في الذات، ولا في صفة حقيقية، فقول: «تغير الإضافات» لا محيص عنه، وأما تغيّر الصفات الحقيقية؛ فالكرامية يثبتونه، وهم ينكرونه»، ولبَّس فيه ما لبسه، كعادته.

فيقال له: النعوت الحقيقية الموجودة في الأعيان القائمة بذوات الأعيان: ثلاثة أنواع.

١- نعت خال عن معنى النسبة والإضافة؛ كوحدانية الواحد التام، وقدره، وعظمة قدسه، وشكله وصورته.

٢- ونعت يلزمه معنى النسبة؛ كالحياة، والقدرة، والقيومية؛ فإنها صفات ذاتية، مقتضة للعلوم والإدراكات، والإرادات، والأفعال شيئاً فشيئاً.

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام في درء التعارض(١٦٢/٢)، وفي هامش محققه: «زينون الأيلي. عرف بين عامي ٤٦٤-٤٦٠ قبل الميلاد، وهو صاحب حجج جدلية معروفة. انظر عنه وعن آرائه: الملل والنحل(١٠٤/٢-١٠٧)، فجر الفلسفة اليونانية(ص/١٤٥-١٥٤)، نشأة الفكر الفلسفي(ص/٧٢-٨٦)، ربيع الفكر اليوناني(ص/١٢٥-١٣٤)، الفلسفة عند اليونان(ص/٩٣-٩٦)، وهناك فيلسوف آخر يعرف بزينون وهو زينون الرواقي» انتهى باختصار.

(٢) كذا في الأصل بالذال المعجمة، والمعروف أنه بالدال المهملة: ديمقراط. وانظر: درء التعارض(١٦٢/٢)، وذكر محققه أنه عرف واشتهر عام ٤٢٠ قبل الميلاد، وأنه أهم شخصيات المدرسة الذرية، وهم القائلون بالجزء الذي لا يتجزأ أو بالجوهر الفرد، وأحال إلى كتب منها: أخبار الحكماء(ص/١٨٢)، والملل والنحل(١٠٧/١-١٠٨).

(٣) ذكر شيخ الإسلام في درء التعارض(١٦٢/٢) أنه: «ساغوريون»، ولم أقف له على ترجمة، وكذا ذكر محقق كتاب درء التعارض.

(٤) القاضي حسين بن معين الدين الميبدي، نسبة إلى ميبدو، وهي قرية كبيرة بقرب مدينة يزد، صاحب مصنفات كثيرة في فنون شتى منها كتابه المعروف الموسوم بـ«الهداية الأثيرية في الحكمة والكلام» وقد شرحه جماعة، وله شرح على كافية ابن الحاجب. المتوفى سنة ٩١١هـ، وقيل: ٩٠٤هـ . انظر: كشف الظنون ج١/ص٦٨٣)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس(١٤٨٦/٢).

٣- ونعت في معنى النسبة، قد يسمى صفة أيضاً، ولا سيما إذا أريد به الجنس؛ مثل هذه الكمالات، والإضافات؛ من الفوقية، والتحتية، والبينونة، والاتصال، والكون في اليمين، أو اليسار، والكون مع غيره، أو قبله، أو بعده، ونحو ذلك من الأمور، وتغير الإضافات، والنسب؛ لا محيص عنه، كما ذكره، ولا يطلب المحيص عنه إلا من لا خير فيه، من أهل التعطيل.

وتغير الصفات الذاتية لم يقل به أحد، إلا ما يذكر (ق٤٠/ب) عن طائفة زرارة بن أعين الكوفي من الرافضة: أنهم قالوا: بحدوث القدرة والحياة في ذات الله تعالى، لحدوث جنس المقدور، وحدوث صفة الفعل عندهم، وعزاه الرازي إلى الكرامية؛ لأنهم قالوا: بحدوث جنس الفعل، والخلق، فألزمهم به.

وهو لازم لجميع أهل الديانة، من مثبتي الأحوال ونحوهم، ممن يعتقد اتصافه بالكمالات المتجددة، ويمنع تسلسل الآثار في الأزل، من المتفقهة، وأهل الحديث، المنتسبين إلى الأشعرية، والكلابية، ومن المعتزلة، والصالحية، وغيرهم من الطوائف.

لم يسلم منه إلا من حَقّقَ القول بقدم التكوين، من السلف، والأئمة، ومن سلك مسلكهم، كالماتريدي، وذويه من الأصحاب الحنفية، وموافقيهم كالشيخ ابن تيمية، وأصحابه.

وإلا أبا الحسن؛ فإنه ما زال يفر من القول بحدوث شيء من الصفات، مع دوام الذات، حتى أنكر أنه قديم بقدم، وقال: «الزمان حادث، لا يتقدمه شيء»، وتبعه أصحابه المتعمقون في كلامه، وزاد القاضي أبو بكر ابن الباقلاني أنه لا يتصف بالبقاء أيضاً[(١)]، والقصد مفهوم، نسأل الله السلامة.

وقالوا: «الأفعال المتجددة: حركاتٌ تستدعي كيفياتٍ؛ من الإرادات، ودواعي من العلل الغائية، تعود إلى أغراض القادرين عليها، ومصالحهم التي يتكملون بها؛ فكيف يمكن إثباتها في صفة الرب؟»[(٢)].

فأتوا عليها بهذه العبارات؛ ليفزعوا بها صبيان العقول، كما سَمَّى محمد بن الهيصم الكرامي المتجددَ من البصر، والسمع؛ بالتَّبَصُّر، والتَّسَمُّعِ، واستنكره الناسُ، لما استعجموا اللفظ عليهم، حتى وقع بعضهم في إنكار المعنى، فأهلكتهم العُجْمَةُ.

---

(١) انظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني(ص/٢٩٩).

(٢) لا يكاد يخلو كتاب من كتب المعطلة من هذا التعليل في تعطيل الرب عن صفات الفعل، وانظر على سبيل المثال: غاية المرام(ص/٢١٨-٢٢١)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل(ص/٥١)، وانظر لنقضه: درء التعارض(١/٣٢٠).

فقيل لهم: إطلاق هذه الألفاظ ونحوها على الكمالات الربانية؛ لا يخرجها عن حقائقها، سواء صح الإطلاقُ، أو لم يصح.

***

هل يوصف الله بالحركة والمتحرك

والناس مختلفون في ذلك: أما لفظ «الحركة»؛ فإن أهل اللغة يطلقونه على جنس الفعل، وقد يصفون به المحبة والحمية ونحوهما من أفعال النفس، (فكان أبو إسحاق النظام..)[(١)] لأنها تعم كل متجدد من صفات النفس؛ من إراداتها، وإدراكاتها، وعلومها.

وأثبت أصحاب المقولات العشر من السيناوية[(٢)] للآلات الطبيعية تأثيراً يزيد على ذواتها، من جنس ما لصاحب القدرة، سموه في اصطلاحهم فعلاً، وغايروا بينه، وبين «الحركة»، وزعموا أنها تكون في الأين، وفي الكيف، وفي الكم.

ولم يرد لفظها في اللغة إلا فيما يتعلق بالأين من الفعل والجري ونحوه، ولم يرد في الكتاب والسنة نفيها، ولا إثباتها، بلفظها في صفات الرب ﷻ.

وترخص المتَرَخِّصون من أهل السنة في إطلاقها؛ لورود المجيء، والاستواء، والنزول، والخلق باليدين، وغير ذلك من أفعاله اللازمة، والمتعدية، كما يأتي بيان ذلك كله في مباحث العلو، والعظمة.

وذكر حرب بن إسماعيل الكرماني أنه قول من لقيه من أئمة أهل السنة والحديث؛ كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور[(٣)].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي وغيره من أهل العلم: «الحركة من لوازم الحياة، وكل حيّ متحرك»[(٤)]، وجعلوا نفيها من أقوال الجهمية، وتبعهم عليه زهير بن عبدالله الأثري، وأبو معاذ التومني، وأصحابهما، مع قولهم: ليس بجسم، ولا محدود[(٥)].

وكان أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى يثبتون ما ثبت بالكتاب والسنة من المعاني، وربما عبروا عنها بما يرادفها، كما عبر محمد بن الحسن الشيباني عن النزول بلفظ الهبوط[(٦)].

(١) في الأصل طمس بعض الكلمات.

(٢) قال شيخ الإسلام في الرد على المنطقيين(ص/١٢٤) : «مع أن تقسيم الوجود إلى واجب وممكن هو تقسيم ابن سينا وأتباعه، وأما أرسطو والمتقدمون فلا يقسمونه إلا إلى جوهر وعرض، والممكن عندهم لا يكون إلا حادثاً، كما اتفق على ذلك سائر العقلاء، وهذا العلم هو علم المقولات العشر، وهو المسمى عندهم قاطيغورياس» ثم بين بطلانه رحمه الله.

(٣) مسائل حرب الكرماني(٣/٩٧٤).

(٤) نقض عثمان الدارمي على بشر المريسي(١/٢١٥).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/٢١٥، ٢٩٩-٣٠٠).

(٦) نقله عنه الذهبي في العلو(ص/١٥٢رقم٤١٣).

وعَبَّر يحيى بن معين صاحب أبي يوسف عن الاستواء إلى السماء بالصعود[١].

ولم أرهم تكلموا بلفظ «الحركة»، وامتنع عنه طوائف، مع إثباتهم المعنى، كما يذكر ذلك عن نعيم بن حماد الخزاعي، وصاحبه أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وهو اختيار إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبي عمر ابن عبدالبر المالكي، وأبي عبد الله ابن حامد، وغيره من الحنابلة[٢].

وكانوا يعبرون عنها بالفعل ونحوه، وكان امتناعهم عن لفظ «الحركة»؛ إما لأنها غير مأثور، كما قيل[٣]، أو لأنه لما كان مُتَحَرِّكَ الوسط توهَّمُوا فيه معنى التَّكَلُّف، ووجدوا غالب استعمالها في الحركات الطبيعية، والقسرية، ووجدوا الناس يقولون: حَرَّكْتُهُ فَتَحَرَّكَ، فكان بناؤها للمطاوعة؛ فظنوا اختصاص لفظها، أو مالوا إلى تخصيصها بما للخلق، هذا ما هنالك.

(١) انظر: العلو للذهبي(ص/١٧٥رقم٤٧٢).

(٢) ذكره عنهم جميعاً: شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/٨).

(٣) وهذا ما ذكره شيخ الإسلام عمن نقل نفيه من الأئمة.

الكلام حول كيفية الصفات

***

وأما لفظ «الكيفية»؛ فإنها كلمة مُوَلَّدة، كما عرفتَ، مأخوذة من «كيف» التي للسؤال عن الصفة المتحولة، وعن تفصيل المعلوم الأصل منها، كقول الإمام مالك: «الاستواء معلوم والكيف مجهول»[1]، وقول ابن المبارك: «ينزل كيف شاء»[2].

(ق٤١/أ) وجعلها بعض أهل العلم كنايةً عما يختص بالخلق في اصطلاحهم، كما في قول الفضيل بن عياض: «ليس لنا أن نتوهم في الله كَيفَ، وكَيفَ»[3]، وقول إسحاق بن راهويه: «إنَّما ينزل بلا كيف»[4]، ولم يختلفوا في إثبات الأصل، كما يأتي بيانه في محله.

والقول في لفظ «العلة الغائية»، كالقول في لفظ «الكيفية»؛ فإنها مولدة مثلها، وهي من اصطلاح الفلسفية، جعلوها اسماً للمعنى الذي يطلبه الفاعل، ويفعل لأجله، مما يعود إلى نفسه من المصلحة في تقديره، وإن لم يصح تقديره في الحقيقة، كما يطلب السفهاء في أفعالهم ما لا نفع لهم فيه، وما قد يضرهم، ويختص مقصود الحكم ومحموده منها باسم «الحكمة».

والكلام في لفظ «الغَرَض» قريب من الكلام في لفظ «الحركة»؛ فإنه يصح إطلاقه على ما كان من نوعي الغائية، إلا أنه كثر استعماله في الفاسد منها، وقد ينبئ عن صعوبة مناله؛ فكان بما للخلق أولى.

ولم يرد إطلاقه على ما للخالق في الكتاب والسنة؛ فلم يستعمله أهل العلم فيه، واغتنوا عنه بلفظ «الحكمة».

ولم يختلف أهل السنة في إثبات معناها: أنه لم يزل جواداً، بَرًّا، عدلاً، رؤوفاً، يريد ما فيه محبة نفسه، وحمد ذاته، من الإحسان إلى من يستأهله من عباده، حتى نص الأصحاب الحنفية في كتبهم وفتاويهم: «أن من قال: يحتمل خلوّ شيء من أفعاله من الحكمة والمصلحة فهو كافر»[5].

---

(١) أثر صحيح عن الإمام مالك، سبق تخريجه في الجزء السادس.

(٢) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٣٧٨رقم٩٥٦)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(١٢٨/٢).

(٣) ذكر شيخ الإسلام في درء التعارض(٢٣/٢) أن الخلال في السنة، ذكره عن الأثرم بسنده عن الفضيل بن عياض، وعزاه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٧٠) إلى الأثرم.

(٤)رواه قوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(١٢٨/٢)، وانظر: الأسماء والصفات للبيهقي(٢/ ٣٧٦رقم٩٥٢)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام(٣٩١/٥).

(٥) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله للشيخ الدكتور محمد بن الشيخ ربيع المدخلي حفظهما الله(ص/٥٤-٥٦).

وبينوا أنها تعود إلى كون الشيء مستحسناً عنده، حتى ذكره أبو المعين النسفي في تبصرة الأدلة[1]، وذلك لما دلَّ عليه الكتاب والسنة، وتظاهرت الآثار في إثباته، وجاء تسميته في الصحيح المرفوع بـ«الفرح»، [ومعلوم أن النفوس الكريمة تفرح بالإحسان إلى الفقير المستأهل][2].

وأقرت به الفلاسفة؛ لأن الفعل بدونه ممتنع، فقالوا: «ترجيح المرجح ما لم يترجح عنده، وبالنظر إليه بوجه من الوجوه؛ قول متناقض»، وسموه باللذة العقلية، وقالوا: «إنه لم يزل، ولا يزال في ابتهاج»، لم يكن فاقداً لجنسه في الأزلحتى يقال إنه استُكْمِلَ به.

وكذلك قال أهل السنة والجماعة، ممن يثبت الفعل والخلق، في صفاته القديمة، من فقهاء الملة وحكمائها.

فلم يلزمهم ذلك، وإنما يلزم من يقول بحدوث صفة التكوين، وجنس المكونات، من الزرارية، والهشامية، والممطورة، والقطعية، ومن الخوارج، والزيدية، ومن القدرية، والمعتزلة، ومن الكلابية، والكرامية، ونحوهم من الطوائف المنتسبين إلى السنة.

وهم يحاولون دفعه عن أنفسهم: بأن صفاته وأحواله عين ذاته، أو ليست عينه، ولا غيره، فليست استكمالاً بالغير، وما نفاه إلا الغالية من الجهمية، ومن المعتزلة الجهمية، وتبعهم أبو الحسن الأشعري، وأصحابه مع انتسابهم إلى السنة، وادعائهم الانتصار لأهل الإثبات والسنة، وحق ما قيل: «المعتزلة: الجهمية الذكور، والأشعرية: الجهمية الإناث»[3].

وكان أبو الحسن مخالطاً لأهل السنة والحديث، مخالطة المتكلم بهم، فأخذ عن زكريا الساجي صاحب البويطي ما أخذه من جُمَلِ أقوالهم، وكان يدَّعي الانتساب إلى مذهب أحمد في الكلام، كما بيناه[4].

---

(١) تبصرة الأدلة(١/٣٨٤-٣٨٦).

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) ذكره شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية(١/٢٧٢)، ومجموع الفتاوى(٨/٢٢٧، ١٦/٣٠٩)، ومعنى ذلك: أن المعتزلة أخذوا بلب مذهب الجهمية، وصرحوا بأبرز عقائد الجهمية، حتى كثر في كلام السلف إطلاق لفظ الجهمية على المعتزلة، أما الأشاعرة فهم متشبهون بالجهمية، ويتخفون بإظهار السنة، فكانوا بمنزلة المخنَّث الذي يتشبه بغير جنسه، وهو يتظاهر بمخالفته.

(٤) سبق ذلك في الجزء السادس.

وكان القدماء من أصحاب أحمد؛ كأبي بكر عبد العزيز، وغيره، وممن دخل منهم في مذهب الكلابية؛ كأبي الحسن عبد العزيز بن الحارث التميمي، وأمثاله، يذكرونه في كتبهم على طريق ذكر الموافق للسنة، في الجملة، ويذكرون ما ذكره من تناقض المعتزلة.

وكان بين أبي الحسن وابنه أبي الفضل عبد الواحد، وبين القاضي أبي بكر، وأمثاله؛ من الائتلاف، والتواصل، ما هو معروف.

وكان أبو بكر يكتب أحياناً في أجوبته في المسائل: «محمد بن الطيب الحنبلي»، ويكتب أيضاً: «الأشعري»(١).

وعلى العقيدة التي صنَّفها أبو الفضل التميمي(٢) اعتمد أبو بكر البيهقي، في الكتاب الذي صنفه في مناقب الإمام أحمد(٣)، لما أراد أن يذكر عقيدته، يدعو إليها.

وكانوا يتظاهرون بالرد على أهل الكلام، ويتلطفون في الدعوة إلى طريقتهم، كما دعا إليها أبو سليمان أحمد(٤) بن محمد بن إبراهيم(٥) البُسْتِي، الخطابي، في شرح جامع البخاري، الذي سماه «أعلام السنن»، وفي كتابه الذي أفرده في العقائد، وسماه «الغنية عن الكلام وأهله»(٦).

---

(١) انظر: درء التعارض(١/٢٧٠)، واجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٨١)،

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء(١٧/٢٧٣) : «الإمام، الفقيه، رئيس الحنابلة: أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي، البغدادي، الحنبلي، قال الخطيب: كان صدوقاً، دفن إلى جنب قبر الإمام أحمد. كان صديقاً للقاضي أبي بكر بن الباقلاني ومواداً له. توفي سنة:٤١٠هـ». ولكنه كان على عقيدة الكلابية، وفارق اعتقاد الإمام أحمد، وعمل كتاباً في الاتقاد نسبه للإمام أحمد، نحا فيه منحى الكلابية، ونسب للإمام أحمد تصوراته واعتقاده، فضلَّ وأَضلَّ

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى(١٢/٣٦٧): «وسلك طريقة ابن كلاب – في الفرق بين " الصفات اللازمة" كالحياة و" الصفات الاختيارية"، وأن الرب يقوم به الأول دون الثاني– كثير من المتأخرين : من أصحاب مالك والشافعي وأحمد : كالتميميين أبي الحسن التميمي وابنه أبي الفضل التميمي وابن ابنه رزق الله التميمي وعلى عقيدة الفضل التي ذكر أنها عقيدة أحمد اعتمد أبو بكر البيهقي فيما ذكره من مناقب أحمد من الاعتقاد».

وقال رحمه الله (٦/ ٥٣) : «وأما التميميون كأبي الحسن وابنه أبي الفضل، وابن ابنه رزق الله فهم أبعد عن الإثبات، وأقرب إلى موافقة غيرهم، وألين لهم ؛ ولهذا تتبعهم الصوفية، ويميل إليهم فضلاء الأشعرية، كالباقلاني والبيهقي؛ فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقي، مع أن القوم ماشون على السنة» انتهى بشيء من التصرف.

(٣) وهذا الكتاب في عداد المفقود اليوم.

(٤) اسمه على الصحيح: حمد.

(٥) في الأصل: أهيم.

(٦) وهو رسالة صغير طبعت عدة طبعات كان آخرها بدار المنهاج بمصر في نحو ٢٠ صفحة.

واشتد النكير عليهم من جهة الأصحاب الحنفية، وحملوا السلطان محمود بن سبكتكين على أن يتتبعهم، كما يتتبع الرافضة.

حتى كان شيخهم أبو بكر ابن فورك من الغابرين على يده، غير مأسوف عليه، كما تقدم ذكر ذلك.

ولم يتمكنوا من إظهار مقالتهم، حتى تمكنوا منه في دولة الرافضية، من بين بويه في العراق، لإهمال أمر الدين في أيامهم.

فدعا إليها القاضي أبو بكر ابن الباقلاني، وتكلف القول بالأحوال، (ق٤١/ب) يتشبه بأهل الإثبات، وتلمذ له أبو ذر الهروي، ودخل في مذهبه، وكان سبباً لدخوله المغرب والأندلس.

وتلمذ له أبو جعفر السمناني، وكان الناس يقولون: «حنفيٌّ، أشعريٌّ؟!»، يتعجبون منه، غير أنه كان يميل إلى مذهب الكرامية، على ما عليه متكلمي الحنفية، ويقول: «أصول الأشعري فيها بقايا من الاعتزال» يعني التجهم[(١)]، ويدور على أن يؤلف بين أقوال الفريقين، كمن يتكلف عقد شعيرة.

وكان أبو بكر الخطيب وغيره من الشافعية؛ يرضونه، ويحسنون الثناء عليه، لأن هواهم مع الأشعرية[(٢)].

---

(١) قال شيخ الإسلام في درء التعارض(٧/٩٧-٩٨) : «والذي كان أئمة السنة ينكرونه على ابن كلاب والأشعري: بقايا من التجهم والاعتزال، مثل: اعتقاد صحة طريقة الأعراض، وتركيب الأجسام، وإنكار اتصاف الله بالأفعال القائمة، التي يشاؤها ويختارها، وأمثال ذلك من المسائل، التي أشكلت على من كان أعلم من الأشعري بالسنة والحديث، وأقوال السلف والأئمة؛ كالحارث المحاسبي، وأبي علي الثقفي، وأبي بكر بن إسحاق الصبغي، مع أنه قد قيل: إن الحارث رجع عن ذلك، وذكر عنه غير واحد ما يقتضي الرجوع عن ذلك، وكذلك الصبغي، والثقفي قد روى أنهما استتيبا فتابا.

وقد وافق الأشعري على هذه الأصول: طوائف من أصحاب أحمد، ومالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وغيرهم، منهم من تبين له بعد ذلك الخطأ؛ فرجع عنه، ومنهم من اشتبه عليه ذلك، كما اشتبه غير ذلك على كثير من المسلمين، والله يغفر لمن اجتهد في معرفة الصواب من جهة الكتاب والسنة، بحسب عقله، وإمكانه، وإن أخطأ في بعض ذلك».

(٢) انظر: تاريخ بغداد(١/٣٥٥).

ووضع أبو أحمد الكرجي القصاب[1] منهم في تلك الأيام كتاباً في العقائد للقادر بالله، أول خليفة منهم[2]، فأمر أهل الحديث أن يجمعوا الناس عليه، وكان في الرد على الرافضة، والمعتزلة، وغيرهم من أهل الأهواء، غير الكلابية، فارتفعت رؤوسهم في العراق، إلى أن أذن الله تعالى بانقراض دولة الرافضة.

وجاءت دولة طغرلبك من الترك، وكانوا يدينون بالسنة والإثبات، على مذهب الأصحاب الحنفية؛ فنادوا بالبراءة من أهل الأهواء، وأخذوا يتتبعون رؤوس الضلالة من الرافضة، وأهل الكلام الأشعرية.

وكان خطباء أهل السنة والجماعة يلعنونهم على منابر العراق، وخراسان، بإشارة الوزير الصالح عميد الملك الكندري[3]، وفتيا شيخ الإسلام أبي نصر الصاعدي[4]، وغيره من المشايخ الحنفية.

ثم تغيرت الأمور في دولة نظام الملك، وكان أشعرياً، قد رافق أبا حامد الغزالي، والحسن بن الصباح الحميري، في طلب الكلام مدةً، فمال بسلطانه إلى الأشعرية، وصار يبني لهم المدارس، وشاعت مقالتهم في الشافعية، وكادت تعمهم.

وكانوا يبغون الغوائل على أهل السنة والإثبات، لا سيما الحنفية؛ لأنهم كانوا لسان القوم، فيحملون عليهم، وينبزونهم بالألقاب؛ ليضعوا منهم.

فإذا قالوا الحق في الإيمان والسنة؛ جعلوهم مرجئة!

وإذا بينوا أن الله يتكلم بقدرته، وأن القرآن بدا منه قولاً، وليس بأقنوم قديم؛ قالوا: جهمية!

وإذا قالوا الخطاب بالأمر والنهي واقع للمكلفين، وأنهم قادرون على الأفعال؛ قالوا: معتزلة!

---

(١) الإمام، العالم، الحافظ: أبو أحمد محمد بن علي بن محمد الكرجي، الغازي، المجاهد، وعرف بالقصَّاب لكثرة ما قتل في مغازيه، وكان والده من أصحاب علي بن حرب الطائي وصنف كتاب «ثواب الأعمال»، وكتاب «عقاب الأعمال»، وكتاب «السنة»، وكتاب «تأديب الأئمة»، عاش إلى حدود سنة: ٣٦٠هـ.

وهو القائل: «كل صفة وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها رسوله؛ فليست صفة مجاز، ولو كانت صفة مجاز لتحتم تأويلها، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، ولفسرت بغير السابق إلى الأفهام، فلما كان مذهب السلف إقرارها بلا تأويل؛ علم أنها غير محمولة على المجاز، وإنما هي حق بين». سير أعلام النبلاء(٢١٣/١٦).

(٢) يعني من الأشاعرة، وهذا فيه نظر، بل كان سلفياً مصرحاً، انظر: درء التعارض(٢٥٢/٦).

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) أبو نصر أحمد بن محمد بن صاعد بن محمد الصاعدي. قال ابن السمعاني: تعصب بأخرة في المذهب، حتى أدى إلى إيحاش العلماء، وإغراء الطوائف، حتى لُعِنوا على المنابر، حتى أبطله نظام الملك. أملى مجالس، وكان يقال له: شيخ الاسلام. توفي في شعبان سنة: ٤٨٢هـ. سير أعلام النبلاء (١٩/ ٧-٨).

وإذا بينوا وجوب تعليل الأحكام، والأفعال الإلهية، وأنه لم يزل بصفاته الذاتية، والفعلية؛ قالوا: أصحاب رأي!

وإذا نطقوا بإثبات الرب الفعال فوق خلقه، وإثبات أفعاله، وأحواله؛ جعلوهم كرامية!

وجعلوا يموهون على الناس، حتى استمع إليهم من لا فقه لديه، ومن يفزع من الألفاظ قبل تصور المعاني، كأبي سعد محمد بن أحمد بن صاعد، والغوغاء الذين كانوا مع أبي القاسم ابن الجويني في فتنته، التي أثارها بنيسابور، على أبي إبراهيم إسحاق بن محمشاذ الكرامي[1]؛ إذ خربوا المدارس، وسفكوا الدماء، وقتلوا أبا البركات الثعلبي وغيره؛ لأنهم من أهل الإثبات من المسلمين[2].

والتحق بهم أبو سعد السمعاني، فنال ما ناله من الدنيا عند نظام الملك.

وانتشرت مقالتهم في خراسان، والعراق، وانتشرت في الشام، ومصر، في دولة الأكراد الأيوبية؛ لأنهم كانوا شفعوية، وقادهم القاضيان أبو القاسم عبد الملك[3]، وأبو عمرو عثمان بن عيسى[4] المارانيان، وذويهما إلى ما أرادوه؛ من حمل على طريقتهم.

---

(١) إسحاق بن محمشاذ الكرامي، النيسابوري. وكنيته: أبو يعقوب، ولم أجد من كناه بأبي إبراهيم، قال الذهبي: «روى عن أبي الفضل التميمي حديثاً هو وضعه بقلة حياء، متنه: «يجيء في آخر الزمان رجل يقال له: محمد بن كرام تحيى السنة به»، وله تصنيف في فضائل محمد بن كرام، فانظر إلى المادح والممدوح، وسند حديثه مجاهيل»، وقال أحمد بن علي بن مهيار الخوارزمي: «كان كذاباً يضع الحديث على مذهب الكرامية». واتهمه ابن الجوزي بالوضع، توفي سنة: ٣٨٣هـ انظر: تاريخ الإسلام(٢٧/٦٠)، ولسان الميزان(١/٣٧٥)، والكشف الحثيث(ص/٦٦).

(٢) انظر خبر هذه الفتنة، وقتل أبي البركات الثعلبي في الكامل لابن الأثير(١٠/٢٥١).

(٣) عبد الملك بن زيد بن ياسين بن زيد بن قائد -بالقاف- بن جميل، ضياء الدين أبو القاسم الثعلبي، الدولعي، نسبة للدولعية، وهي قرية من قرى الموصل، قال النووي: كان شيخ شيوخنا، وكان أحد الفقهاء المشهورين، والصلحاء الورعين. توفي سنة: ٥٩٨هـ وصنف في تحريم اليراع تصنيفاً حسناً. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة(٢/٣١).

(٤) عثمان بن عيسى بن درباس، القاضي، العلامة، ضياء الدين، أبو عمرو الكردي، الهذباني، الماراني، ثم المصري، برع في المذهب، وشرح المهذب في عشرين مجلداً إلى كتاب الشهادات، وشرح اللمع في مجلدين، وناب عن أخيه قاضي القضاة صدر الدين عبد الملك. قال ابن خلكان: كان من أعلم الفقهاء في وقته بمذهب الشافعي، ماهراً في أصول الفقه، توفي سنة: ٦٠٢هـ وقد قارب تسعين سنة. طبقات الشافعية(٢/٦٠)

وصارت دعاتهم يقصدون بقايا أهل الإثبات في القاصية، فرحل أبو عبد الله الخطيب إلى الغُور(1) ليفسدهم، واتصل بالملك أبي الفتح بن سام(2)، الملقب بقسيم أمير المؤمنين، وأظهر المقالة، واستطال على القاضي الزاهد مجد الدين عبد المجيد ابن القدوة(3)، في مناظرتهما بالشتم؛ فاشتد ذلك على الناس، وبينا ابن عمه يعظهم في المسجد قال: «﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾[آل عمران:٥٣]، أيها الناس، لا نقول: إلا بما صح عن رسول الله ﷺ، وأما قول أرسطو، وكفريات ابن سينا، وفلسفة الفارابي، فلا نعلهما، فلأي شيء يشتم بالأمس شيخ من شيوخ الإسلام، يذب عن دين الله تعالى»، وبكى، وأبكاهم، حتى اضطر الملك إلى أن سكنهم، وأمر الرازي بالخروج من بلادهم؛ فجعلهم أصحابه كرامية، ورموا القاضي برأي ابن الهيصم(4).

ويقال: كان بين الرازي وبين الباطنية طائفة الحسن بن الصباح مواصلة، ويجرون له جِراية(5).

ثم اتصل بابن سام رجل آخر من هؤلاء الشفعوية، يقال له: وجيه الدين أبو الفتح محمد بن محمود المروذي(1)، وما زال به حتى حوّله شافعياً، وصار ذلك سبباً لشيوع مقالة الأشعرية في تلك البلاد.

---

(١) الغُور: بلاد في الجبال قريبة من هراة بخراسان. الأنساب(٤/٣١٩)، ويعني هنا: الغوريين ملوك بلاد أفغانستان وباكستان والجزء الغربي من الهند، والذين ورثوا دولة الغزنويين.

(٢) قال الذهبي: «السلطان الكبير، غياث الدين، أبو الفتح محمد بن سام بن حسين الغوري، أخو السلطان شهاب الدين الغوري. قال عز الدين ابن البزوري: «كان ملكاً عادلاً، وللمال باذلاً، فكان محسناً إلى الرعية، رؤوفاً بهم، كانت به ثغور الأيام باسمة، وكلها بوجوده مواسم. قرب العلماء، وأحب الفضلاء، وبنى المساجد والربط والمدارس، وأدر الصدقات، وبنى الخانات». حكم على الهند والأقاليم، وتلقب بقسيم أمير المؤمنين، وكان غياث الدين واسع البلاد مظفراً في حروبه، وفيه دهاء، ومكر، وشجاعة، وإقدام. وقيل: إنه أسقط مكس بلاده. وكان يرجع إلى فضيلة وأدب. وكان يقول: التعصب في المذاهب قبيح. وقد امتدت أيامه، وتملك بعد عمه، وله غزوات وفتوحات.

مات سنة: ٥٩٩هـ» انتهى بتصرف واختصار. سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٢٠).

(٣) وهو: القاضي مجد الدين عبد المجيد بن عمر ابن القدوة، وقد ذكر ابن كثير وغيره أنه كان على مذهب الكرامية الهيصمية. انظر خبر تلك الفتنة–والتي كانت سنة٥٩٥هـ في تاريخ الإسلام للذهبي(٤٢/٢٢–٢٣)، والبداية والنهاية (١٣/ ٢٣).

(٤) ينظر المصدرين السابقين، وتاريخ ابن الوردي (٢/ ١١٢)، الكامل في التاريخ (١٠/ ٢٦٢)، السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (١/٢٥٧-٢٥٨) .

(٥) أي يعطونه مرتَّباً.

ودعا يوسف بن عمر بن نمر الأشعري[٢] من المتصوفة إلى رأيهم، في زبيد اليمن، وأفسد من هنالك من بقايا أهل الإثبات، (ق٤٢/أ) فحملوا من قدروا عليه من الناس على تعطيل ابن كلاب، والأشعري.

وكادت البلوى تعم، غير أن الله ﷻ يعصم عباده المؤمنين بحسن النية، وصحة الفطرة، فلا يوافقونهم، إلا فيما وافق السنة، فيما ظنوا موافقته للسنة.

ولم ياخذ كلامهم مأخذه فيهم، إلا في المتعمقين خلفهم على عمى؛ مِنْ كلِّ عُتُلٍّ، جعظري[٣]، جواظ[٤]، مستكبر، قد عدم استعداد الخير، وخلا قلبه عن الإخلاص للرب العظيم، وأقام ربك من كل خَلَفٍ من المخلصين يَزَكًا[٥] لدينه، يذبون عنه، وإن قَلُّوا، كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ [سبأ:١٣].

وهذا ما انتهى إليه الأمر، وما نشأ من أغلوطة جهم بن صفوان التي جاء بها لتعطيل الرب عن القول، والفعل سبحانه وتعالى.

---

(١) يظهر لي أنه: محمد بن محمود بن محمد، شهاب الدين، أبو الفتح الطوسي، نزيل مصر، أحد مشاهير الشافعية، كان جامعاً لفنون كثيرة، معظِّماً للعلم وأهله، غير ملتفت إلى أبناء الدنيا، ولكنه كان أشعرياً متعصباً له، ووقع بينه وبين الحنابلة فتنة، قال النووي: «كان شيخ الفقهاء، وصدر العلماء في عصره، تفقه على جماعة من أصحاب الغزالي، وقدم مصر، فنشر العلم بها، وتفقه عليه جماعة كثيرة، ووعظ، وذكر، وانتفع الناس به، وكان معظَّماً عند الخاصة والعامة، وعليه مدار الفتوى في مذهب الشافعي. توفي سنة: ٥٩٦هـ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة(٢/٤٣-٤٤). وتاريخ الإسلام(٤٢/٢٦٧).

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) جَعْظَري -بفتح الجيم، وسكون العين، وبالظاء المعجمة، مفتوحة، وآخره ياء-: فسره في الحديث: «الفَظُّ الغليظ»، ويقال فيه: جعظار، وجعظارة، وقيل: هو الذي يتمدح وينتفخ بما ليس عنده، وفيه قِصَرٌ. مشارق الأنوار(١/١٥٨).

(٤) الجَوَّاظ: الجموع المنوع، وقيل: الكثير من اللحم، المختال في مشيته، وقيل: القصير البطين. النهاية في غريب الحديث والأثر(١/٣١٦).

(٥) اليزك: الحراس.

الرد على شبهة التحديد لنفي الصفات

-فصل-

وأما مَغْلَطَتُهُ[1] التي جاء بها لنفي علوه، ونفي بينونته عن شيء من خلقه؛ فهي مغلطة «التَّحديد»: أن ما كان على جهة من الجهات، بائناً عن شيء من الأشياء؛ فهو محدود، حَالٌّ في الحيِّز، مفتقر إلى الحدود.

فنفى بهذه الأغلوطة علوَّ الرب سبحانه على خلقه، وقال: «هو في كل مكان»، لا يُفَرِّقُ خلاءً من عَلاءٍ، ولا قَذِرًا من طاهرٍ.

وتبعه عليه كل معطل، ضِلِّيل، مغموص عليه بالنفاق؛ كأبي الهذيل العلاف، وأبي محمد النجار، وأضرابهما من القدرية، والمريسي فيما قيل عنه.

وجعلوا يُشَغِّبون بأنه إذا كان فوق خلقه؛ كان محدوداً بالجهات، محتاجاً إلى الحدود والأحياز.

فقيل لهم: ما تريدون بهذه الألفاظ؟ هل تريدون بالمحدود ما تحويه حدود موجودة، وأحياز وجهات موجودة؛ كالحوت أحاط به الماء، والإنسان أحاط به الهواء، وكالماء في الكوز، يمسكه ويحفظه عن الانتشار؟

هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، هو الذي ﴿يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ﴾[فاطر:٤١]، قادر أن يقبض هذا العالم في قبضته، كما قال ﷻ: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ ﴾[الزمر:٦٧] فقال ابن عباس رضي الله عنهما : «ما السموات السبع، والأرضون السبع، وما فيهن، وما بينهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»[2].

فكيف تحيط به الأحياز المحدثة، والجهات المخلوقة، كسائر المبتدعات؟ ومن أين يلزم هذا من علوه على خلقه؟!

أم تريدون بالحدود، والأحياز، والجهات: ما يقدره المقدرون من الأمور العدمية، فتقولون: إنه إذا كان موجوداً بعظمته فوق خلقه، بائناً عنهم؛ كان في حيِّزٍ عدميٍّ، وتحيط به حدود وجهات عدمية؟

---

(١) أي مغلطة الجهم بن صفوان.

(٢) رواه الطبري في تفسيره(٢٤/٢٥)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة(٤٧٦/٢رقم١٠٩٠) وإسناده حسنٌ.

فيقال لكم: العدم لا شيء، فإذا كان في «لا شيء»؛ كان لا «في شيء»، فكأنك قلت: «ليس في غيره»، فلأي شيء تنكرون هذا المعنى إن كنتم مؤمنين؟!

وهل ينبغي لعاقل أن يجحد وجود رب العالمين؟!

فلم يكن لهم جواب، ولم يكونوا قادرين على إظهار قولهم في زمن السلف والأئمة، لكن يدورون عليه، ويحاولونه، ويأتون عليه بعبارات خفية.

وتفطَّنَت له[١] علماء الإسلام، وصاحوا بالنكير عليهم، وفضحوهم.

فقال أيوب بن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ: «إن مدار القوم أن يقولوا: ليس في السماء شيء»[٢].

وقال حماد بن زيد : «إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إله»[٣].

وقال عبد الله بن المبارك: «يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء»[٤].

وتقدمت الرواية عن أبي عصمة الجامع، عن أبي حنيفة النعمان، أنه وضع كتاباً: أن الله في السماء، دون الأرض.

وهو أيضا في الفقه الأكبر[٥]، الذي اشتهر برواية الإمام أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي عنه، كما أسنده الفقيه الزاهد محمد بن الحسن بن عبد المؤمن الفويديني، حدثنا الحاكم أبو منصور أحمد بن عبد الله بن أشعث، أخبرنا أبو بكر محمد بن سليمان (الكاخشتاني)، أخبرني الشيخ الفقيه أبو سعد محمد بن محمد بن بكر البستي ببلخ، حدثنا الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد بن موسى الفارسي ح.

وأسنده أبو المعين المكحولي، أخبرنا الشيخ الإمام أبو عبد الله الحسين بن الحسن الكاشغري، الملقب بالفضل، أخبرنا أبو مالك نصر بن نصر بن حُمّ[٦] الختلي، حدثنا أبو

---

(١) أي لمكرهم وتمويههم.

(٢) رواه الذهبي في العلو(ص/١٢٩رقم٣٥٤).

(٣) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/١١٧رقم٤١)، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية-كما في العلو للذهبي(ص/١٤٣رقم٣٨٨)- وسنده صحيح.

(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/١١٢رقم٢٤)، وابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(٣/١٩٥رقم١٤٩).

(٥) الفقه الأكبر(ص/١٣٥).

(٦) أبو مالك نصر وقيل: نصرويه، ابن نصر بن حُمٍّ الخُتْلِي، المذكِّر، روى الفقه الأكبر لأبي حنيفة عن علي بن الحسن العزاز، وعنه أبو عبد الله الحسين الكاشغراني، ذكره عبد الغفار في ذيل نيسابور، وقال: روى عنه عبد الله بن محمد الحسكاني، وقال الحسكاني: كان عنده نسخة أبي هدبة ودينار بن عبد الله ومناكير وغرائب». المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور(ص/٥١٤)، ولسان الميزان(٦/١٥٨)، والنسبة إلى المواضع والبلدان للحميري(ص/٢٥٦).

الحسن علي بن الحسن بن محمد الغزّال، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن موسى الفارسي، حدثنا نصير بن يحيى الفقيه.

ورواه صاحب الفاروق[1] وغيره بأسانيدهم، عن الإمام أبي بكر نصير بن يحيى البلخي، عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله، قال: سألت أبا حنيفة عن الفقه الأكبر، قال: «لا تكفر أحداً بذنب[2]، ولا تنفي أحداً من الإيمان، -وذكر أشياء إلى أن قال- قال أبو حنيفة: «ومن قال لا أعرف ربي في السماء، أم في الأرض؛ (ق٤٢/ب) فقد كفر؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وعرشه فوق سبع سموات.

قلت: فإن قال: «إنه على العرش، ولكنه يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض»؟ قال: «هو كافرٌ، لأنه أنكر أن يكون في السماء؛ لأنه تعالى في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل»[3].

(١) كتاب «الفاروق في الصفات» تصنيف: شيخ الإسلام عبد الله بن محمد بن علي، أبو إسماعيل الأنصاري، الهروي، الحافظ، صاحب كتاب «ذم الكلام»، كان إماماً، مؤلفاً في التفسير، على حظ تام من معرفة العربية، والحديث، والتواريخ، والأنساب، قائماً بنصر السنة، والدين، من غير مداهنة، وقد تعرض بسبب ذلك إلى الإهلاك مراراً، فكفاه الله الشر. وقد كان عنده تصوف، وألف كتاب «منازل السائرين» وقع له فيه أمور غريبة منكرة، على طريقة غلاة المتصوفة، وضحها وأنكرها العلامة ابن القيم في كتابه: «مدارج السالكين». توفي سنة: ٤٨١هـ.

قال الذهبي: «غالب ما رواه في كتاب الفاروق صحاح وحسان، وفيه باب إثبات استواء الله على عرشه فوق السماء السابعة، بائنا من خلقه، من الكتاب والسنة، فساق دلائل ذلك من الآيات والأحاديث، إلى أن قال: وفي أخبار شتى أن الله في السماء السابعة على العرش، وعلمه، وقدرته، واستماعه، ونظره، ورحمته في كل مكان» وقال: «وكان طودا راسياً في السنة، لا يتزلزل، ولا يلين، لولا ما كدر كتابه «الفاروق في الصفات» بذكر أحاديث باطلة، يجب بيانها، وهتكها، والله يغفر له بحسن قصده». وقد اختصره الإمام الذهبي. انظر: سير أعلام النبلاء(١٨/٥٠٣-٥١٨).

(٢) أي بكبيرة من كبائر الذنوب التي دون الشرك والكفر بالله، وهذا تعبير درج عليه أهل السنة عندما يتكلمون عن مرتكب الكبيرة مقابل قول الخوارج والمعتزلة الذين ينزعون عن مرتكب الكبيرة اسم الإيمان، فيكفره الخوارج في الدنيا ويحكمون عليه بالخلود في النار في الآخرة إن مات على الكبيرة، والمعتزلة يجعلونه في الدنيا في منزلة بين منزلتين، فلا يجعلونه مؤمناً، ولا كافراً، بل مسلوب الوصفين مطلقاً، ويوصف بالفسق، وفي الآخرة يخلد في النار كقول الخوارج.

ولم يكن مراد أهل السنة بالذنوب جميع ما يسمى ذنباً، أو ما يسمى كبيرة في الشرع، بل هو اصطلاح خاصٌّ، يقصدون به الكبائر التي لا تكفِّر صاحبها بمجرد ارتكابها كالزنا، والربا، وشرب الخمر، والسرقة، والغيبة، والنميمة، وقذف المحصنات، والتولي يوم الزحف، ونحو ذلك.

أما في عدِّ الكبائر، وفي مصنفاتهم التي جمعوا فيها الكبائر فيذكرون ما يخرج من الملة، وما لا يخرج.

(٣) الفقه الأكبر(ص/٧٦، ١٣٥).

فأشار الإمام العالم بالله ﷻ إلى حجتين، كلتاهما عقلية، فطرية، [كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية(١)](٢)؛ فإن القلوب مفطورة على الإقرار بوجود الخالق، الصانع، المدبر لهذا العالم المخلوق، المصنوع، المدبر؛ فوقَهُ في الخارج.

وكلما ذاقوا حاجتهم إليه، أو أصابتهم شدة؛ فإنهم يجدون من نفوسهم الضرورة أن يرفعوا وجوههم، ويمدوا أيديهم نحو السماء، فيستعينوا به، فلا يدعونه إلا من فوق.

وليس ذا من خصائص المليين، بل اشترك فيه عامة صنوف العقلاء؛ إذ لم يحتاجوا فيه إلى توقيف، بعد الذي يجدونه في نفوسهم من الاضطرار، ما داموا على فطرتهم.

نعم جاء الشرع على وفق العقل؛ فإن علو الرب العظيم على خلقه؛ معلوم بالضرورة من الدين، قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ﴾ [الملك:١٦-١٧]، وقال ﷻ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل:٥٠].

وقال تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر:١٠]، وقال تعالى: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ ﴿٣﴾ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج:٣-٤]، وقال تعالى في خطاب عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥].

وقال تعالى: ﴿تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى ﴿٤﴾ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٤-٥]، وقال ﷻ: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾[البقرة:٢٥٥]، وقال عز وعلا: ﴿فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ (٣) [غافر:١٢] في آيات أخرى كثيرة.

وهو من المعاني المتواترة في السنن والآثار، كما في الحديث المشهور، المسلسل بالأولية إلى سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض؛ يرحمكم من في السماء»(٤).

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى(ص/٣٢٥)، وضمن مجموع الفتاوى (٥/٤٨).

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) أورد الآية في الأصل هكذا: إن الحكم إلا لله وهو العلي الكبير.

(٤) رواه ابن المبارك كما في مسنده(ص/١٦٥رقم٢٧٠)، وعبدالله بن وهب في الجامع في الحديث(١/٢٢٠رقم١٤٦)، والحميدي في مسنده(٢/٢٦٩رقم٥٩١)، وابن أبي شيبة في المصنف(٥/٢١٤رقم٢٥٣٥٥)، والإمام أحمد في المسند(٢/١٦٠)، والبخاري في الكنى(ص/٦٤)، وأبو داود في سننه(٤/٢٨٥رقم٤٩٤١)، والترمذي في

وروى أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن جرير بن عبد الله ﷺ، سمع النبي ﷺ يقول: «من لم يرحم من في الأرض؛ لم يرحمهم من في السماء»[1]، قال الذهبي: «رواته ثقات»[2].

وروى شعبة، وأبو الأحوص، وأبو عوانة، وعمار بن زُرَيق، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه ﷺ: «ارحم من في الأرض؛ يرحمك من في السماء»، رفعه عمار بن زريق إلى النبي ﷺ[3].

وكحديث الجارية، التي قال لها النبي ﷺ: «أين الله؟»، فقالت: في السماء، قال: «هي مؤمنة»[4].

وهو متواتر، رواه جمع من الصحابة، وتناقله الأئمة، ودل سياق الأحاديث في ذلك أنها لم تكن جارية بل جواري.

فروى محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة، ثنا عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن رواحه ﷺ: أنه سَمَّى شاة من غنمه لرسول الله ﷺ[1]، وأوصى بها جارية كانت

سننه(٣٢٣/٤رقم١٩٢٤)، وعثمان الدارمي في النقض على بشر المريسي(٥١٢/١)، وفي الرد على الجهمية(ص/٤٨رقم٦٩)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١٧٥/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى(٤١/٩)، وفي الأسماء والصفات (٢/ ٣٢٨رقم٨٩٣)، وغيرهم. قال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والألباني. انظر: العجالة في الأحاديث المسلسلة للفاداني(ص/١٠)، والسلسلة الصحيحة(٦٣٠/٢رقم٩٢٥).

(١) رواه مسدد في مسنده-كما في اتحاف الخيرة المهرة(٥/ ٥١٤رقم٢/٥١٥٢)-، ومن طريقه: الطبراني في المعجم الكبير(٣٥٦/٢رقم٢٥٠٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(٥٩٨/٢) من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن جرير ﷺ. وإسناده صحيح. وأصله في صحيح البخاري(٢٦٨٦/٦رقم٦٩٤١)، وصحيح مسلم(١٨٠٩/٤رقم٢٣١٩) ولفظ البخاري: «لَا يَرْحَمُ الله من لَا يَرْحَمُ الناس»، ولفظ مسلم: «من لَا يَرْحَم الناس لَا يَرْحَمْهُ الله عز وجل».

(٢) العلو(ص/١٩رقم٢٨).

(٣) روي موقوفاً، ومرفوعاً، أما المرفوع فرواه: الطيالسي في مسنده(ص/٤٤رقم٣٣٥)، وأبو يعلى في المسند(٤٧٤/٨رقم٥٠٦٣)، والطبراني في المعجم الكبير(١٤٩/١٠رقم١٠٢٧٧)، وفي المعجم الأوسط(١٠٠/٢رقم١٣٨٤، ٢٣٩/٣رقم٣٠٣١)، وفي المعجم الصغير(١٧٨/١رقم٢٨١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٢١٠/٤)، وفي تاريخ أصبهان(٢٦٣/١)، والقطاعي في مسند الشهاب(٣٧٥/١رقم٦٤٧)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٢٧٧/٤)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة(٣٩٤/٣)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٥٢)، وغيرهم من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة عن ابن مسعود ﷺ به، ولم يتفرد عمار بن زريق برفعه، بل تابعه: الأعمش، وشعبة، وزيد بن أبي أنيسة، وأبو الأحوص وغيرهم،

وأما الموقوف فرواه: هناد في الزهد(٦١٦/٢رقم١٣٢٣)، وابن أبي شيبة في المصنف(٢١٤/٥رقم٢٥٣٦٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٣٩٥/٣رقم٦٥٧)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١٠٥) وغيرهم. ومداره على أبي عبيدة عن أبيه، وفي سماعه منه نظر. ولكن الحديث صحيح موقوفاً ومرفوعاً بشواهده.

(٤) سيأتي تخريجه.

له في الغنم، فكان يتعاهدها، وينظر إليها كلما أتى الغنم، حتى سمنت، وصلحت، فجاء يوماً ففقدها من الغنم، فسألها عنها، فقالت: ضاعت، فلطم وجهها؛ فلما سريّ ذلك عنه؛ أتى النبي ﷺ، فأخبره بالقصة فقال: لم أملك نفسي أن لطمتها، قال: فاعظم ذلك النبي ﷺ، وقال: «لعلها مؤمنة»، قال: يا رسول الله، إنها سوداء. قال: «ائت بها»، فلما جاء بها؛ قال لها النبي ﷺ: «أين الله؟»، قالت: «في السماء» فقال: «من أنا؟»، قالت: «أنت رسول الله»، قال: «هي مؤمنة»، قال: فقال عبد الله بن رواحة: «فهي حرة، يا رسول الله»(٢).

وهو عند الأستاذ أبي محمد عبد الله بن يعقوب البخاري السبذموني الفقيه في المسند، عن أحمد بن سعيد النيسابوري، ثنا محمد بن حميد، ثنا هارون بن المغيرة، ثنا أبو حنيفة، عن عطاء بن أبي رباح: أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ حدثوه: أن عبد الله بن رواحة كانت له راعيةٌ، تتعاهد غنمه، وأنه أمرها بتعاهد شاة من بين الغنم، فتعاهدتها... الحديث بنحوه(٣).

وروى مالك في الموطأ، عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم ﷺ، أنه قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إن جارية كانت ترعى غنمي، فجئتها، وقد فقدت شاة من الغنم، فسألتها عنها، فقالت: «أكلها الذئب»، فأسفت عليها، وكنت من بني آدم (ق٤٣/أ)، فلطمت وجهها، وعليّ رقبة، أفأعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ: «أين الله؟» فقالت: «في السماء»، فقال: «من أنا؟»، فقالت: «أنت رسول الله»، فقال رسول الله: «أعتقها»(٤).

---

(١) أي عينها ليسمنها ثم يذبحها لرسول الله ﷺ.

(٢) كتاب الآثار لمحمد بن الحسن(١/٣٦٦رقم٣٧٥)، وقد رواه طلحة بن محمد، وأبو عبدالله بن خسرو-كما في مسند أبي حنيفة للحارثي(١/١٤٦رقم٤٥)- من طريق محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، عن عطاء بن أبي رباح، أن رجالاً من أصحاب النبي ﷺ، حدثوه عن عبدالله بن رواحة به، وسنده ضعيف، محمد بن الحسن ضعيف، وأبو حنيفة مضعف في الحديث.

(٣) رواه أبو محمد البخاري في مسنده-كما في جامع مسانيد أبي حنيفة(٢/١٦٢-١٦٣)- وإسناده ضعيف جداً، محمد بن حميد متروك، وأبو حنيفة مضعف في الحديث.

(٤) رواه الإمام مالك في الموطأ(٢/١٤٨٦)، ومن طريقه: الإمام الشافعي في الأم(٥/٢٨٠)، وفي الرسالة(ص/٧٥)، وسحنون في المدونة(٣/١٢٥) وغيرهما، وسنده صحيحٌ، غير أن مالكاً أخطأ في اسم الصحابي فجعله عمر بن الحكم، بدل معاوية بن الحكم ﷺ، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة(٤/٥٨٧) : «فقد اتفقوا على أنه وهم فيه، والصواب معاوية بن الحكم».

وقال النسائي في تفسير قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩]: أخبرنا قتيبة، عن مالك، عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار، مثله[1].

قيل: هي قصة واحدة، وإنما اختلف أبو حنفية، وهلال بن أسامة في اسم صاحب الجارية، وهو هلال بن علي بن أسامة بن أبي ميمونة: «شيخ، يكتب حديثه»، قاله أبو حاتم، وقال النسائي: «ليس به بأس»[2].

وقد اختلف عليه في ذلك: فروى مالك كما ذُكِرَ، وروى أبو داود، والنسائي، ومسلم في صحيحه، من طريق يحيى بن أبي كثير، عنه، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم السلمي ﷺ قال: «كانت لي غنم بين أُحُدٍ والجوَّانِيَّة، فيها جارية، فاطلعتها ذات يوم؛ فإذا الذئب قد ذهب منها بشاة، وأنا رجل من بني آدم، فأسفت، فصككتها، فأتيت النبي ﷺ، فذكرت ذلك له، فَعَظَّمَ ذلك عَلَيَّ، فقلت: «يا رسول الله، أفلا أعتقها؟»، قال: «ادعها»، فدعوتها، فقال لها: «أين الله؟»، قالت: «في السماء»، قال: «من أنا؟»، قالت: «أنت رسول الله»، قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة»، ليس فيه: «علي رقبة»[3].

ورواه السِّلَفِيُّ[4] من طريق فليح بن سليمان، عن هلال، به نحوه[5].

فقيل: هذا أصح، وهم مالك في اسم صاحبها، وفيه نظر؛ لما علم من حفظه، وإتقانه.

والظاهر أن هلالاً رواه بالوجهين، ولم يحفظ اسم الرجل، ومثل هذا يقع كثيراً للناس في الأمور المشهورة؛ فيحفظون القصة دون الاسم[6].

---

(١) السنن الكبرى (١١٤٥٦/٦).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب(٧٢/١١)، وفيه: وقال الدارقطني: «هلال بن علي: ثقة»، وقال مسلمة في الصلة: «ثقة قديم». وهو من رجال الجماعة.

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند(٤٤٨/٥)، ومسلم في صحيحه(٣٨١/١رقم٥٣٧)، وابن الجارود المنتقى(ص/٦٣رقم٢١٢)، وأبو داود في سننه(٢٤٤/١رقم٩٣٠، ٢٣٠/٣رقم٣٢٨٢)، والنسائي في سننه(١٤/٣رقم١٢١٨)، وابن حبان في صحيحه(٣٨٣/١رقم١٦٥)، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم(١٣٧/٢رقم١١٨٣) كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير عن هلال عن عطاء عن معاوية بن الحكم به.

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو طاهر بن أبي أحمد بن سلفة، الأصفهاني، السِّلَفِيّ، الحافظ الكبير، الشهير، كان إماماً في علوم شتى، وانتهى إليه علو الإسناد، قال السمعاني: هو ثقة، وَرِعٌ، مُتقنٌ، مثبت، حافظ، فَهِم، له حظ من العربية، كثير الحديث، حسن الفهم والبصيرة فيه.. توفي سنة: ٥٧٦هـ سير أعلام النبلاء(٥/٢١)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة(٧/٢).

(٥) رواه الذهبي في كتاب العلو(ص/٢٧رقم٥٠) من طريق السلفي به.

(٦) قال الحافظ ابن عبدالبر في التمهيد(٧٦/٢٢) : «هكذا قال مالك في هذا الحديث: عن هلال، عن عطاء، عن عمر بن الحكم. لم يختلف الرواة عنه في ذلك، وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث، وليس في الصحابة رجل يقال

ويشهدُ مكانُ القصةِ، وصاحبُها، وبعدُهُ عن مواطن بني سليم؛ بأن حديث أبي حنيفة أصح، وهو أثبت من هلال بلا ريبٍ، فمن ذا يسأل عن مثله، وقد قال يحي بن معين: «كان أبو حنيفة لا يحدث بما لا يحفظ»[(١)].

ومحمد بن الحسن أحد الأثبات، إمامٌ مخرَّجٌ له في صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك، وغير ذلك من كتب الصحاح، ودواوين السنة[(٢)].

والظاهر تعدُّدُ القصة[(٣)]، كما تقدمت الإشارة إليه.

وجائز أن يكون قصة عمر بن الحكم، غير قصة أخيه معاوية؛ فإن فقدان الشاة من الغنم كثير الوقوع.

[وحكى أبو عمرو عثمان بن أبي الحسن السهروردي في أصول الدين[(٤)] له، وأبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني في رسالته في السنة[(٥)]، عن محمد بن إدريس الشافعي، أنه احتج في كتابه المبسوط[(٦)] في مسألة «إعتاق المؤمنة» بحديث معاوية بن الحكم، وأنه أراد أن

له عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية بن الحكم، كذلك قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال وغيره، ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة، وحديثه هذا معروف له». ونقل الحافظ ابن حجر في الإصابة(٥٨٧/٤) الاتفاق على وهم الإمام مالك.

(١)تاريخ بغداد(٤٤٩/١٣). وقول الشيخ الكنغراوي أن أبا حنيفة رحمه الله أثبت من هلال غلط ظاهر، وهو خلاف ما عليه أهل الحديث. وانظر ترجمة الإمام أبي حنيفة في : تهذيب الكمال(٤١٧/٢٩-٤٤٤)، وتهذيب التهذيب(٤٠١/١٠).

(٢) انظر ترجمته في: لسان الميزان(١٢١/٥)، وقد ضعفه أكثر أهل الحديث، بل كذبه ابن معين، وقد خرج له الحاكم في المستدرك على الصحيحين(٥٣٢/٣)، ولم أر له شيئاً عند ابن خزيمة وابن حبان، ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة، بل قال ابن عدي في الكامل في الضعفاء(١٧٥/٦) : «ومحمد بن الحسن هذا ليس هو من أهل الحديث، ولا هو ممن كان في طبقته يعنون بالحديث، والاشتغال بحديثه شغل لا يحتاج إليه، لأنه ليس هو من أهل الحديث فينكر عليه، وقد تكلم فيه من ذكرنا، وقد استغنى أهل الحديث عما يرويه محمد بن الحسن وأمثاله»انتهى باختصار.

(٣) يظهر تعدد القصة بين حديث عبدالله بن رواحة، وحديث معاوية-أو عمر، وهما واحدٌ- السلمي، ولكن الحديث من رواية عطاء بن أبي رباح عن ابن رواحة لا يصح، لأن مداره على أبي حنيفة وهو مضعَّفٌ في الحديث، وفي الطريق إليه ضعفٌ أيضاً.

(٤) نقله عنه العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٠٨-١١٠).

(٥) نقله عنه الحافظ الذهبي في العلو(ص/٢٤٧رقم٥٦٧).

(٦) من كتب الإمام الشافعي الفقهية، وهناك كتاب آخر ألفه البيهقي سماه المبسوط وهو في فقه الإمام الشافعي أيضاً، وكلا الكتابين في عداد المفقود اليوم. قال ابن النديم في

يعتق الجارية السوداء عن الكفارة، فسألها النبي ﷺ، فامتحنها ليعرف أنها مؤمنة أم لا؟ فقال لها: «أين ربك؟»، فأشارت إلى السماء، إذ كانت أعجمية، (فقال: «من أنا»)[1] فأشارت إليه، وإلى السماء، تقول: «إنك رسول الذي في السماء» فقال: «أعتقها، فإنها مؤمنة»[2]][3].

وروى أبو حفص ابن شاهين في «الصحابة»، من حديث زهير بن عباد الرؤاسي، ثنا حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عُكَّاشَةَ الغَنَوِيِّ: «أنه كانت له جارية في غنم ترعاها[4]، ففقد منها شاة؛ فضرب الجارية على وجهها، ثم أخبر النبي ﷺ بفعله، وقال: «لو أعلم أنها مؤمنة لأعتقتها»، فدعاها النبي ﷺ، فقال: «أتعرفيني؟»، قالت: «أنت رسول الله»، قال: «فأين الله؟» قالت: «في السماء» قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة»[5].

وروى أبو أحمد العسال في «السنة»، من حديث أسامة بن زيد الليثي، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، قال: «جاء حاطب إلى رسول الله ﷺ بجارية له، فقال: «يا رسول الله، إن علي رقبة، فهل تجزئ هذه عني؟»، فقال لها رسول الله ﷺ: «من أنا؟»، قالت: «أنت رسول الله»، قال: «فأين ربك؟»، فأشارت إلى السماء، قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة»[6].

الفهرست(ص/٢٩٥) : «كتاب المبسوط في الفقه: رواه عنه الربيع بن سليمان، والزعفراني، ويحتوي هذا الكتاب على كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب الاعتكاف، كتاب قال محمد بن إسحاق». وقال أيضاً(ص/٢٩٧) : «الزعفراني أبو عبد الله الحسن بن محمد بن الصباح، وروى المبسوط عن الشافعي، على ترتيب ما رواه الربيع، وفيه خلف يسير، وليس يرغب الناس فيه، ولا يعملون عليه، وإنما يعمل الفقهاء على ما رواه الربيع، ولا حاجة بنا الى تسمية الكتب التي رواها الزعفراني، لأنها قد قلَّت، واندرس أكثرها، وليس ينسخ فيما بعد. وتوفي سنة: ٢٦٠هـ ».

(١) ما بين القوسين مطموس بالأصل.

(٢) عزا شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى(١٩٢/٥)، هذه الرواية عن الإمام الشافعي إلى كتاب الصابوني، وعزاه العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٠٨-١١٠) إلى كتاب أصول الدين لأبي عمرو السهروردي.

(٣) ما بين معكوفيتن من الهامش.

(٤) في الأصل: ترعيها.

(٥) ذكره ابن الأثير في اسد الغابة(٧٤/٤)، والذهبي في العلو(ص/١٧رقم٢٢)، والحافظ ابن حجر في الإصابة(٥٣٥/٥)، وقال الذهبي: «لا يعرف عكاشة إلا بهذا الخبر».

(٦) ذكره الحافظ الذهبي في العلو(ص/١٧رقم٢٣)، وعزاه لكتاب المعرفة للعسال، والحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير(٢٢٣/٣) وعزاه لكتاب السنة للعسال، وهما كتاب واحد، وإسناد

وروى أبو داود في «السنن» بعد حديث معاوية بن الحكم: حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد -هو ابن سلمة-، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن الشَّرِيدِ: أن أمه أوصته أن يعتق عنها رقبة مؤمنة، فأتى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله، إن أمي أوصت أن أعتق عنها رقبة مؤمنة، وعندي جارية سوداء نوبية»، قال: فذكر نحوه، وذكر أن خالد بن عبد الله أرسله، ولم يذكر الشريد.

وهو عند أحمد في «مسنده»، من حديث عبد الصمد، وحديث مهنا بن عبد الحميد أبي شبل، عن حماد بن سلمة، بإسناده عن الشريد الثقفي، فساقه، وقال فيه: فقال النبي ﷺ : «من ربك؟».

وعند أبي محمد الدارمي في «السنن»، من حديث أبي الوليد الطيالسي، عن حماد بن سلمة به، وقال فيه: «أتشهدين أن لا إله إلا الله» كأن حماداً ينقله بالمعنى[1].

وروى ابن منده، وابن السكن، والباوردي، من طريق محمد بن يحيى القطعي، عم زياد بن الربيع، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن محمد بن الشريد جاء بجارية سوداء إلى رسول الله ﷺ، قال: «إن أمي جعلت عليها عتق رقبة مؤمنة، فتجزئ عنها أن أعتق هذه؟»، فقال النبي ﷺ للجارية: «أين ربك؟»، فرفعت يدها إلى السماء، فقال: «من أنا؟»، قالت: «أنت رسول الله»، قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة» كذا قال محمد بن الحسن بن مكرم، عن القطعي.

ورواه أبو نعيم، من طريق إبراهيم بن حرب العسكري، عن القطعي، بإسناده، وقال: عمرو بن الشَّريد.

وأخرجه ابن شاهين في كتاب الجنائز، من طريق ابن صاعد، عن القطعي، بإسناده، وقال فيه: محمد بن الشريد، أو الشريد[2].

الحديث ضعيفٌ لانقطاعه بين يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب، وجده حاطب بن أبي بلتعة، فإنه لم يدركه. انظر: ترجمة حاطب في تهذيب التهذيب(١٤٧/٢)، وترجمة حفيده يحيى(٢١٨/١١).

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٢٢٢/٤، ٣٨٨)، والدارمي في سننه(٢٤٤/٢رقم٢٣٤٨)، وأبو داود في سننه(٢٣٠/٣رقم٣٢٨٣)، والنسائي في سننه(٢٥٢/٦رقم٣٦٥٣)، وابن حبان في صحيحه(٤١٨/١رقم١٨٩)، والبيهقي في السنن الكبرى(٣٨٨/٧) وغيرهم من طريق حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن الشريد بن سويد ﷺ به. وقد روي من وجه آخر من حديث محمد بن عمرو سيأتي.

(٢) رواه ابن منده في الصحابة، وابن السكن، والباوردي، وابن شاهين في الجنائز-كما في الإصابة(٣٤٠/٦)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(١٩٤/١) كلهم من طريق زياد بن الربيع عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة عن أبي

والمحفوظ الشريد، كما قال أبو الفضل بن حجر في الإصابة، وفي تخريج أحاديث (ق٤٣/ب) الرافعي[1].

وروى أبو جعفر الطحاوي في بيان المشكل، عن أبي هريرة ﷺ: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ بجارية عجماء، لا تفصح، فقال: «إن علي رقبة مؤمنة»، فقال لها رسول الله ﷺ: «أين الله؟» فأشارت إلى السماء، فقال رسول الله ﷺ: «أعتقها، فإنها مؤمنة»[2].

ورواه أبو داود الطيالسي، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة: أن رجلاً أتى النبي ﷺ بجارية سوداء، فقال: «يا رسول الله، إن علي رقبة مؤمنة»، فقال لها: «أين الله؟»، فأشارت إلى السماء بأصبعها، فقال لها: «من أنا»، فأشارت إلى النبي ﷺ، وإلى السماء، تعني: أنت رسول الله فقال: «أعتقها، فإنها مؤمنة».

وفي مسند أحمد، من طريق المسعودي، عن عون، عن أخيه عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة ﷺ، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ بجارية أعجمية، فذكر مثله[3].

قال الذهبي: «وسمعناه في مسند أبي هريرة للقاضي البَرْتي»، يعني أبا العباس أحمد بن محمد البرتي الحنفي، الفقيه[4]، صاحب أبي سليمان الجوزجاني.

ورواه الحاكم في المستدرك[1]، من حديث عون بن عبد الله بن عتبة، حدثني أبي، عن جده، فذكره، وفي اللفظ مخالفة.

هريرة ﷺ، عن محمد بن الشريد، وفي رواية: عن عمرو بن الشريد، وهو خطأ، والصواب: عن الشريد بن سويد كما بينه الحافظ في الإصابة. ونظر: أسد الغابة لابن الأثير(٥/٩٨).

(١) الإصابة(٦/٣٤٠)، وانظر: التلخيص الحبير(٣/٢٢٢-٢٢٤).

(٢) رواه البزار في مسنده-كما في كشف الأستار(١/٢٩رقم٣٨)-، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/٢٨٣رقم١٨١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٢/٥٢٢رقم٤٩٩١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(١/١٩٤) من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وسمى أبو نعيم الرجل في روايته : عمرو بن الشريد. ورواه عن محمد بن عمرو: أبو معاوية الضرير، ويزيد بن زريع، وعبدالعزيز القسملي. وسبق ذكر رواية حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن الشريد بن سويد دون ذكر أبي هريرةﷺ.

والرواية هنا أصحّ، وإسناده حسن.

(٣) رواه الطيالسي-كما في بيان تلبيس الجهمية(٢/٤٤٠)-، والإمام أحمد في المسند(٢/٢٩١)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده(١/١٦٠رقم١٥-بغية الباحث)،وأبو داود في سننه(٣/٢٣٠رقم٣٢٨٤)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/٢٨٤رقم١٨٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٢/٥٢١رقم٤٩٩٠)، والطبراني في المعجم الأوسط(٣/٩٥رقم٢٥٩٨)، والبيهقي في السنن الكبرى(٧/٣٨٨) وغيرهم من طريق المسعودي قال أخبرني عون بن عبد الله بن عتبة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة به.

(٤) انظر: العلو للذهبي(ص/١٦).

[وأخرج ابن خزيمة في «كتاب التوحيد»، من طريق عبد الرزاق، ثنا معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن رجل من الأنصار: أنه جاء بأمة سوداء، فقال: «يا رسول الله، إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة؛ أعتقتها»، فقال: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟»، قالت: «نعم»، قال: «أتشهدين أن محمداً رسول الله؟»، قالت: «نعم»، قال: «أتؤمنين بالبعث؟»، قالت: «نعم»، قال: «أعتقها»[٢].

ويجمع بين الروايتين بأن قوله: «أتشهدين أن لا إله إلا الله»، كان بعد قوله: «أين الله»، وإشارتها إلى السماء][٣].

وروى الطبراني في الأوسط، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الفقيه، عن المنهال، والحكم، عن سعيد، عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ومعه جارية سوداء أعجمية، فذكر الحديث[٤].

وقد رواه أبو معاوية الضرير، عن سعيد بن المرزبان، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ، ومعه جارية سوداء أعجمية، فقال: «علي رقبة، فهل تجزئ هذه عني؟»، فقال: «أين الله؟»، فأشارت بيدها إلى السماء، فقال: «من أنا؟»، قالت: «أنت رسول الله»، قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة». قال الذهبي: «هذا محفوظ عن أبي معاوية»[٥].

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير(١٧/١٣٦رقم٣٣٨)، والحاكم في المستدرك(٣/٢٨٩)، وعنه البيهقي في السنن الكبرى(٧/٣٨٨) وفي إسناده أبو معدان المنقري لا يعرف.

(٢) رواه عبدالرزاق في المصنف(٩/١٧٥رقم١٦٨١٤)، ومن طريقه: الإمام أحمد في المسند(٣/٤٥١)، وابن الجارود في المنتقى(ص/٢٣٤رقم٩٣١)، وابن خزيمة في التوحيد(١/٢٨٦رقم١٨٥).

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) رواه البزار في مسنده(رقم٤٧٤٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٣/١٠٣٢رقم٥٧٨٥)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢/٢٦رقم١٢٣٦٩)، وفي المعجم الأوسط(٥/٣٥٠رقم٥٥٢٣)، كلهم من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف سيء الحفظ. انظر: تقريب التهذيب(ص/٤٩٣).

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف(٦/١٦٢رقم٣٠٣٤٣) من طريق ابن أبي ليلى عن سعيد بن جبير عن بن عباس وعن الحكم يرفعه. وهذا من سوء حفظ ابن أبي ليلى.

(٥) رواه البزار في مسنده-كما في كشف الأستار(١/٢٨رقم٣٧)-، والهروي في الأربعين في دلائل التوحيد(ص/٥٣رقم١١) من طريق أبي معاوية عن سعيد بن المرزبان عن عكرمة عن ابن عباس به. وفي إسناده سعيد بن المرزبان العبسي، مولاهم، أبو سعد البقال، الكوفي، الأعور: ضعيفق، مدلس. مات بعد سنة ١٤٠هـ تقريب التهذيب(ص/٢٤١).

ووقع عند الرافعي: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، ومعه أعجمية، أو خرساء، فانتقده عليه أبو الفضل ابن حجر، إذ لم يكن هذا في شيء من طرق الحديث، بل دلت الروايات كلها أنها كانت تسمع، وتفهم الكلام، وتتكلم، غير أنها لا تفصح.

والظاهر أن الرافعي أخذه عن صحبه من الأشعرية الجهمية؛ فإنهم يعللون أنفسهم بهذا، لكن لو كان الأمر كما زعموا لم يفدهم شيئاً، فإنها أشارت إلى السماء، ولم تشر إلى جميع الجهات؛ إثباتا، ولا نفياً، كما يدورون عليه.

وربما اعتلوا بأنه يأبى عقل الخرس وفطرهم عن إثبات ما ليس فوق، ولا سائر الجهات.

فيقال لهم: ذلك لأن عيبهم في آذانهم، وألسنتهم، دون عقولهم وأفئدتهم، فإنها سالمة، بخلاف الجهمية؛ فإن مرضهم في القلوب، ومصابهم في العقول، نسأل الله العافية.

وإنما خُصَّت هذه الجواري بالامتحان في ذلك لأنهن مظنة الجهل، والغفلة، ولم يكن ثمة أحد يعقل أن للخلق رباً، وينكر أنه في السماء.

قال شمس الدين الذهبي: «ففي الخبر مسألتان:

إحداهما شرعية: قول المسلم: «أين الله».

وثانيهما: قول المسؤول في السماء.

فمن أنكر هاتين المسألتين؛ فإنما ينكر على المصطفى ﷺ»[(١)].

يشير إلى تواتر الخبر بذلك عنه ﷺ.

والآثار التي تدخل في هذا الباب أكثر من أن تحصى:

قال رسول الله ﷺ: «ألا تأمنوني، وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً، ومساء»، متفق على صحته من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه[(٢)].

وقال رسول الله ﷺ في خطبته، يوم الجمعة بعرفة: «ألا هل بلغت»، يرفع أصبعه إلى السماء، وينكبها إليهم، ويقول[(١)]: اللهم اشهد» وهو في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما[(٢)].

ورواه الطبراني في المعجم الأوسط(١٢٩/٧رقم٧٠٧٠) حدثنا محمد بن يحيى ثنا يزيد بن حكيم ثنا يحيى بن السكن عن قيس بن الربيع ثنا حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي عن حنين عن بن عباس به. وقيس ضعيفٌ، والثلاثة قبله مجاهيل.

(١) العلو(ص/٢٨).

(٢) صحيح البخاري(١٥٨١/٤رقم٤٠٩٤)، وصحيح مسلم(٧٤١/٢رقم١٠٦٤).

وروى البخاري في الأفعال، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ خطب الناس يوم النحر، ثم رفع رأسه إلى السماء، فقال: «اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟»[٣].

وروى أبو عبد الرحمن النسائي، وعنه أبو بكر بن السني في «عمل اليوم والليلة»، عن عائشة رضي الله عنهما، قالت: ما رفع رسول الله ﷺ رأسه إلى السماء، إلا قال: «يا مصرف القلوب، ثبت قلبي على طاعتك»[٤].

وروى أبو داود في السنن، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن ربكم تبارك وتعالى حيي، كريم، يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صِفراً»، وهو مشهور في دواوين الأثر أيضاً، رواه أحمد في المسند، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم في المستدرك، وابن حبان في صحيحه، من هذا الطريق[٥].

وروي عن علي، وابن عمر، وأنس، وغيرهم عن النبي ﷺ[٦].

---

(١) مطموس بالأصل ولعلها كما أثبت وينظر في مصادر الحديث.

(٢) صحيح مسلم(٢/٨٨٦-٨٩١رقم١٢١٨) وفيه: «فقال بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إلى السَّمَاءِ، وَيَنْكُتُهَا إلى الناس، اللهم اشْهَدْ اللهم اشْهَدْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». ولفظة «ينكبها» خرجها أبو داود في سننه(٢/١٨٢-١٨٥رقم١٩٠٥)، وابن ماجه(٢/١٠٢٢-١٠٢٧رقم٣٠٧٤)وغيرهما.

(٣) رواه البخاري في صحيحه(٢/٦١٩رقم١٦٥٢)، وفي خلق أفعال العباد(ص/٧٦) واللفظ له.

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند(٢/٤١٨)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند(ص/٤٣٩رقم١٥١٨)، والنسائي في السنن الكبرى-عمل اليوم والليلة-(٦/٨٣رقم١٠١٣٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة(ص/٢٦٤رقم٣٠٥)، وأبو يعلى في مسنده(٨/٢٤٥رقم٤٨٢٤)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال(٤/٥٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٢٧/٥٢)، والذهبي في العلو(ص/٢٧رقم٤٩)، وغيرهم من طريق صالح بن محمد بن زائدة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها به. وصالح بن محمد بن زائدة، أبو واقد الليثي: قال ابن معين، وغيره: ليس بذاك. كان صاحب ليل، وتأله، وجهاد. الكاشف للذهبي(١/٤٩٨). وانظر: الضعيفة(رقم٤١٩٥).

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند(٥/٤٣٨)، وأبو داود في سننه(٢/٧٨رقم١٤٨٨)، والترمذي في سننه(٥/٥٥٦رقم٣٥٥٦)، وابن ماجه في سننه(٢/١٢٧١رقم٣٨٦٥)، وابن حبان في صحيحه(٣/١٦٠رقم٨٧٦)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/٦٧٥) وغيرهم، من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، وهو حديث صحيح، وله شواهد. انظر: صحيح أبي داود للشيخ الألباني(رقم١٣٣٧).

(٦) أما حديث علي رضي الله عنه فرواه الدارقطني في الأفراد-كما في أطراف الغرائب والأفراد(١/٢١٢رقم٢٩٩)- من طريق يحيى بن عنبسة، عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب عن علي رضي الله عنه به، ، وقال الدارقطني: «تفرد به يحيى بن عنبسة وكان ضعيفاً».

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما: فرواه الطبراني في المعجم الكبير(١٢/٤٢٣رقم١٣٥٥٧) وفي إسناده الجارود بن يزيد وهو متروك، وكذبه أبو حاتم وغيره. انظر: لسان الميزان(٢/٩٠).

وقال النبي ﷺ لسعد بن معاذ ﷺ لَمَّا حكم في قريظة: «قد حكمت فيهم بحكم الله، من فوق سبع سموات»، لفظ رواية الإمام أبي يوسف في كتاب الخراج له[1].

وقال يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن إسحاق، عن معبد بن كعب بن مالك، عن النبي ﷺ: «لقد حكمت حكما حكم الله به من فوق سبعة أرقعة»[2].

وهو عند النسائي (ق٤٤/أ) من حديث محمد بن صالح، عن سعد بن إبراهيم بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص ﷺ، بلفظ : «لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سموات»[3].

وروى يحيى بن سعيد في «المغازي»، عن محمد بن إسحاق: «أن عبداً أسود لأهل خيبر، كان في غنم له، جاء، فقال عن النبي ﷺ: «من هذا؟»، قالوا: «رسول الله»، فقال: «أنت رسول الله؟»، قال: «نعم»، قال: «الذي في السماء؟» قال: «نعم»، فتشهد، وقاتل، حتى استشهد»، أخرجه الموفق بن قدامة [من طريق الأموي، عنه مطولاً، وفيه: قال: اسم العبد أسْلَم[4]، وكذلك] سماه الرّشاطي في الأنساب[5].

وأما حديث أنس ﷺ: فرواه عبد الرزاق في المصنف(٢/٢٥١رقم٣٢٥٠)، وأبو يعلى في مسنده(٧/١٤٢رقم٤١٠٨)، وابن عدي في الكامل(٤/٦١)، والطبراني في الدعاء(ص/٨٤رقم٢٠٤)، والحاكم في المستدرك(١/٦٧٥)، وغيرهم، من طرق واهيةٍ عن أنس ﷺ.

وروي من حديث جابر ﷺ، رواه أبو يعلى في مسنده(٣/٣٩١رقم١٨٦٧)، والطبراني في المعجم الأوسط(٥/٣١رقم٤٥٩١) وفي إسناده يوسف بن محمد بن المنكدر التيمي ضعيف. تقريب التهذيب(ص/٦١١).

(١) كتاب الخراج(ص/٢٠١) عن محمد بن إسحاق صاحب المغازي به، بدون إسناد.

(٢) رواه ابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٦٩)، وعزاه الذهبي في العلو(ص/٣٥) إلى يحيى بن سعيد الأموي في المغازي، وقال: «هذا مرسل»، وذلك لأن معبداً تابعي. ولكن المتن صحيح مشهور.

(٣) رواه عبد بن حميد في المنتخب من المسند(ص/٧٩رقم١٤٩)، والبزار في مسنده(٣/٣٠١رقم١٠٩١)، والنسائي في السنن الكبرى(٥/٦٢رقم٨٢٢٣)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٢/١٣٤)، وغيرهم من طريق محمد بن صالح التمَّار، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه: أن سعداً حكم على بني قريظة: أن يقتل منهم كل من جرت عليه المواسي، وأن تسبى ذراريهم، وأن تقسم أمواهم، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «لقد حكم فيهم حكم الله الذي حكم الله به فوق سبع سماواته». وسنده صحيح.

(٤) إثبات صفة العلو لابن قدامة(ص/٥٠)، وذكره الذهبي في العلو(ص/٦٣رقم١٢٢) مختصراً.

(٥) نقل كلام الرشاطي: الحافظ ابن حجر في الإصابة(١/٦٣)، والرشاطي هو: عبد الله بن علي بن عبد الله اللخمي الرشاطي، الأندلسي. توفي سنة: ٥٤٢هـ و اسم كتابه: «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار». انظر: كشف الظنون(١/١٣٤).

وقال محمد بن إسحاق: حدثني يزيد بن سنان، عن سعيد بن الأجيرد، عن العرس بن قيس الكندي، عن عدي بن عميرة ﷺ قال: كان بأرضنا حَبْرٌ من اليهود، ويقال له: ابن شهلاء، فالتقيت أنا وهو، فقال: «إني أجد في كتاب الله: أن أصحاب الفردوس قوم يعبدون ربهم على وجوههم، لا أعلم هذه الصفة إلا فينا معشر يهود، وأجد نبينا يخرج من اليمن، لا نراه إلا يخرج منا»، قال عدي: «فوالله ما لبثت حتى بلغنا أن رجلاً من بني هاشم يتنبأ، فذكرت حديث ابن شهلاء، فخرجت إليه، إذا هو ومن تبعه يسجدون على وجههم، ويزعمون أن إلههم في السماء، فأسلمت، واتبعته»(١).

وروى مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده ما من رجل دعا امرأته إلى فراشه، فتأبى عليه؛ إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها، حتى يرضى عنها زوجها»(٢).

وروى البخاري، والنسائي، وغيرهما من حديث زينب أم المؤمنين: أنها كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ، تقول: «زوجكن أهاليكن، وزوجني الله تعالى من فوق سبع سموات»، لفظ ثابت عن أنس(٣).

وقال عيسى بن طهمان، عن أنس ﷺ: «كانت تقول: إن الله أنكحني في السماء»(٤).

وروى أبو القاسم التيمي في كتابه «الحجة»، [وموفق الدين بن قدامة في كتاب «العلو»](٥)، من طريق داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي أنها قالت(٦) للنبي ﷺ: «زوجنيك الرحمن من فوق عرشه»(٧).

---

(١) رواه ابن قدامة في إثبات صفة العلو لابن قدامة(ص/٥٠)، العلو للعلي الغفار ج١/ص٢٦رقم٤٨)، وذكره ابن القيم في حاشيته على تهذيب سنن أبي داود(٣١/١٣)، وفي اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٦٦).

(٢) صحيح مسلم(١٠٦٠/٢رقم١٤٣٦).

(٣) صحيح البخاري(٢٦٩٩/٦رقم٦٩٨٤)، وسنن الترمذي(٣٥٤/٥رقم٣٢١٣)، وسنن النسائي الكبرى(٤٣٣/٦رقم١١٤١٠) واللفظ للبخاري، وهو من حديث أنس ﷺ.

(٤) رواه البخاري في صحيحه(٢٧٠٠/٦رقم٦٩٨٥).

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٦) يعني أم المؤمنين زينب رضي الله عنها.

(٧) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين(٢٧/٤)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(٤٦١/٢رقم٤٥١)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٦١)، والذهبي في العلو(ص/٤٦رقم٧٥)، وفي إسنتده علي بن عاصم: يخطئ ويصرُّ على خطئه فضعف لذلك، والشعبي لم يدرك زينب رضي الله عنها، فسنده منقطع.

وروى محمد بن سعد في «الطبقات»، أبنا مالك بن إسماعيل النهدي، أنبا عمر بن زياد، عن عبد الملك بن عمير، قال: جاء حسان بن ثابت ﷺ إلى النبي ﷺ، فقال: «أُسْمِعُكَ يا رسول الله؟» قال: «قل حقًّا» قال:

شهدت بإذن الله أن محمداً رسول الذي فوق السموات من عَلِ

فقال رسول الله ﷺ: «وأنا أشهد»[1].

ساقه ابن قدامة من طريق أبي حيان، عن حبيب بن أبي ثابت: أن حسان بن ثابت أنشده النبي ﷺ[2].

قالوا: هذا مرسل، قيل: نعم، لكنه في غاية الشهرة، وهل يحتاج شعر حسان إلى تكلف وصل الرواة؟

وروى يحيى بن أيوب البصري، عن عمارة بن غزية، عن قدامة بن محمد بن إبراهيم، عن عبد الله بن رواحة ﷺ -وقال أبو عمر ابن عبدالبر القرطبي المالكي الحافظ: ورويناه من وجوه صحاح-:

---

(١) رواه محمد بن سعد في الطبقات-كما في العلو للذهبي(ص/٤٨رقم٨٢)-، والأزرقي في أخبار مكة(١/١٢٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(١٢/٤٠٧) وإسناده منقطع بين عبدالله بن عمير وحسان ﷺ.
والبيت في ديوان حسان بن ثابت(ص/٢١٨).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الأدب(ص/٣٤٥رقم٣٦٥)، وأبو يعلى في مسنده(٥/٦١رقم٢٦٥٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(١٢/٤٠٧)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٦٧) وإسناده منقطع بين حبيب وحسن ﷺ.

أن عبد الله بن رواحة مشى ليلة إلى أمة له، فنالها[1]، فرأته امرأته، فلامته، فجحدها، فقالت له: إن كنت صادقاً؛ فاقرأ القرآن، فإنَّ الجنب لا يقرأ القرآن، فقال:

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مثوى الكافرينا

وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمين.

فقالت امرأته: «آمنت بالله، وكذبت عيني»، وكانت لا تحفظ القرآن[2].

[وذكره محمد بن عثمان بن أبي شيبة الحافظ[3]، وقال: «روينا هذه القصة من وجوه صحاح، عن ابن رواحة ﷺ»][4].

ومن شعر لبيد بن ربيعة العامري ﷺ:

سَوَّى فاغلق دون غُرْفَةِ عَرْشِهِ سَبْعاً طباقاً دون فَرْعِ المعْقل[5]

ذكره سلمة بن الفضل قاضي الري في مغازيه[6].

(١) أي جامعها.

(٢) رواه ابنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ العِيَالِ(رقم٥٧٢) بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ يَزِيْدَ بنِ الهَادِ، وفِي مَنَازِلِ الأَشْرَافِ(٢٣٨) بِسَنَدٍ فِيْهِ ضَعْفٌ عَنْ عِكْرِمَةَ، وفِي كِتَابِ العِيَالِ (رقم٥٧٣)، بِسَنَدٍ حَسَنٍ، وابنُ قُدَامَةَ فِي «إِثْبَاتِ العُلُوِّ»(ص/١٠٠) بِسَنَدٍ صَحِيْحٍ عَنْ نَافِعٍ، وَعُثْمَانُ بنُ سَعِيْدٍ الدَّارِمِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ(رقم٨٢) بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ قُدَامَةَ بنِ إِبْرَاهِيْمَ كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِاللهِ بنِ رَوَاحَةَ مُرْسَلاً، وَهُنَاكَ طُرُقٌ أُخْرَى كُلُّهَا مُرْسَلَةٌ. وَهَذِهِ المُرْسَلاتُ تَدُلُّ عَلَى شُهْرَةِ القِصَّةِ، فَبِتَعَدُّدِ مَخَارِجِهَا وَبِهَذِهِ الطُّرُقِ تَكُونُ صَحِيْحَةً.

قَالَ الحَافِظُ ابنُ عَبْدِالبَرِّ فِي الاسْتِيعَابِ(٣/٩٠٠):«وَقِصَّتُهُ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي حِيْنِ وَقَعَ عَلَى أَمَتِهِ مَشْهُورَةٌ، رُوِّينَاهَا مِنْ وُجُوهٍ صِحَاحٍ» وَاللهُ أَعْلَمُ.

(٣) كذا ذكره الشيخ الكنغراوي، وهو نقله من كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٩٨) ونص كلامه: «قال محمد بن عثمان الحافظ: «رويت هذه القصة من وجوه صحاح عن بن رواحة»»، وهو يعني محمد بن عثمان بن قايماز الحافظ الذهبي، في كتابه العرش(٢/١٠٧)، ولفظه: «روي من وجوه صحاح مرسلة عن عبدالله بن رواحة، أخرجه أبو عمر بن عبدالبر في كتاب الاستيعاب له».

(٤) ما بين معكوفيتن من الهامش.

(٥) ذكره الذهبي في العلو(ص/١١٦) عن ابن إسحاق عن لبيد، وذكره في البدء والتاريخ(١/١٦٦)، وذكره أهل اللغة كالخليل بن أحمد في كتاب العين(٤/٤٠٦) المنسوب له، وابن سيده في المحكم(٥/٤٩٦)، وغيرهما عن لبيدﷺ.

والغُرفةُ: العلِّيَّة، ويقال للسماء السابعة: «غُرْفة»، و«المعقل»، وفي بعض النسخ: «المنقل» وهو: ظهر الجبل، أو الطريق في الجبل.انظر: تهذيب اللغة(٨/١١١)، لسان العرب لابن منظور(٩/٢٦٤)، وتاج العروس للزبيدي(٢٤/٢٠٩).

(٦) عزاه له الذهبي في العلو(ص/١١٦)، وسلمة بن الفضل الأبرش أحد رواة مغازي ابن إسحاق، وله عليه زيادات.

وذكر صاحب «إطلاح المنطق» في كتابه، عن جرير الخطفي[1]، أنه لما وفد على عبد الملك بن مروان ليمتدحه، قال: ما جاء بك يا جرير؟ قال

أتاك بي الله الذي فوق عرشه ونور إسلام عليك دليل[2]

وروى الهيثم بن عدي[3]، عن عوانة بن الحكم[4]، قال: «لما استخلف عمر بن عبد العزيز؛ العزيز؛ وفد إليه الشعراء، فأقاموا ببابه أياماً، لا يؤذن لهم، فبينما هم كذلك؛ مر بهم عدي بن أرطاة، فدخل على عمر، فقال: «الشعراء ببابك، وسهامهم مسمومة»، فقال: «ويحك، ما لي وللشعراء؟»، فقال: إن رسول الله ﷺ قد امتدح؛ فأعطي، امتدحه العباس بن مرداس السلمي، فأعطاه حُلَّةً، قال: أَوَ تروي من شعره شيئاً؟ قال: نعم، فأنشده:

رأيتك يا خير البرية كلها نشرت كتاباً جاء بالحق مُعْلِما

الأبيات، منها:

تعالَى عُلُوًّا فوق سبعٍ إلهنا وكان مكان الله أعلى وأعظما[5]

ولما قبض رسول الله ﷺ؛ قال أبو بكر الصديق ﷺ: «يا أيها الناس، إن كان محمد إلهكم الذي تعبدون؛ فإنه قد مات، وإن كان إلهكم الذي في السماء؛ فإن إلهكم لم يمت» وتلا: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ الآية [آل عمران:١٤٤]. (ق٤٤/ب)

مشهورٌ، أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا محمد بن فضيل، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقد رواه بعض الناس باختصار[1].

(١) جرير بن عطية بن الخطفي التميمي، الشاعر المشهور، صاحب ديوان الشعر، كان من فحول شعراء الإسلام، وكانت بينه وبين الفرزدق مهاجاة، ونقائض، وهو أشعر منه عند أكثر أهل العلم بهذا الشأن. وتوفي سنة: ١١٠ هـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان(٣٢١/١)، أبجد العلوم(٧٥/٣)..

(٢) ذكره الذهبي في كتاب العلو(ص/١٢٨-١٢٩رقم٣٥١)، ولم أقف عليه في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، ولا في ترتيبه، وقال الذهبي في كتاب العرش(١٦٤/٢) : «وهي في نسخة قديمة في كتاب إصلاح المنطق».

(٣) الهيثم بن عدي الطائي، أبو عبد الرحمن، الأخباري، تركوه، وقال ابن معين، والبخاري: «كان يكذب»، وقال أبو داود السجستاني: كذاب، المغني في الضعفاء(٧١٧/٢)، ولسان الميزان(٢٠٩/٦).

(٤) عوانة بن الحكم أخباري مشهور عراقي يروي عن طائفة من التابعين، وهو كوفي عداده في بني كلب عالم بالشعر وأيام الناس وقل أن روى حديثاً مسنداً ولهذا لم يذكر بجرح ولا تعديل والظاهر أنه صدوق. مات سنة: ١٥٨ هـ. تاريخ الإسلام(٥٥٥/٩).

(٥) رواه ابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٦٧)، وذكره الذهبي في العلو(ص/٤٩رقم٨٤)، وفي كتاب العرش(١٠١/٢رقم٨٧).

ولَمَّا قدم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الشام؛ استقبله الناس، وهو على بعيره، فقال معاوية: «يا أمير المؤمنين، لو ركبت بَرْذُوناً، يلقاك عظماء الناس، ووجوههم» فقال عمر: «ألا أريكم(٢) ههنا، إنما الأمر مِنْ ههنا»، وأشار بيده إلى السماء، رواه وكيع بن الجراح، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم(٣).

وروى أبو سعيد الدارمي، ثنا موسى بن إسماعيل -هو التبوذكي-، ثنا جرير بن حازم قال: سمعت أبا يزيد المدني(٤)، قال: «لقيت امرأةٌ عمرَ بنَ الخطاب، يقال لها: خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها، وهو يسير مع الناس، فاستوقفته، فوقف لها، ودنا منها، وأصغى إليها، حتى قضت حاجتها، وانصرفت، فقال له رجل: «يا أمير المؤمنين، حَبَسْتَ رجلاً من قريش على هذه العجوز!» قال: «ويلك، تدري من هذه؟ قال: لا، قال: «هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات»(٥)، يعني قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة:١].

ويذكر عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، أنه لما أخذ البيعة يوم الشورى لعثمان ﷺ، وبايع الناس: رفع رأسه إلى السقف، وقال: «اللهم اشهد»(٦).

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٤٢٧/٧رقم٣٧٠٢١)، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/٥٣رقم٧٨)، وفي النقض على بشر المريسي(٥١٩/١)، والبزار في مسنده(١٨٢/١رقم١٠٣، ورقم٥٩٩١)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(٤٦٠/٢رقم٤٤٩)، والذهبي في العلو(ص/٧٦رقم١٦٥)، وإسناده صحيح.

(٢) في جميع المصادر عدا كتاب العلو: أراكم.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٩/٧، ٩٣رقم٣٣٨٤، ٣٤٤٤٣)، والخلال في السنة(٣١٧/٢رقم٣٩٧)، وأبو نعيم في الحلية(٤٧/١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٤/٤٤)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١٠٢)، العلو(ص/٧٧رقم١٦٧)، وإسناده صحيح، وقال الذهبي في العلو: إسناده كالشمس.

(٤) أبو يزيد المدني، عن أبي هريرة، وابن عباس، وعنه أيوب، وابن أبي عروبة، وجرير بن حازم: ثقة، روى له البخاري، ومسلم. الكاشف(٤٧٢/٢).

(٥) رواه عثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/٥٣رقم٧٩)، وفي النقض على المريسي(٣١٦/١)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٣٣٤٢/١٠رقم١٨٨٤١)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٣٢٢/٢رقم٨٨٦)، والذهبي في العلو(ص/٧٧رقم١٦٩)، وإسناده منقطع.

(٦) رواه ابن جرير الطبري في تاريخه(٥٨٦/٢)، وذكره ابن الأثير في الكامل في التاريخ(٤٦٤/٢)، والذهبي في تاريخ الإسلام(٣٠٥/٣)، وذكره أيضاً في العلو(ص/٧٨رقم١٧٢) وقال: «رواه علماؤنا في جزء في مقتل عمرﷺ»، وقال: «لا يصح سنده».

وقال جويرية بن أسماء(١): سمعت نافعاً(٢) يقول: قالت عائشة رضي الله عنها: «وأيم الله، إني لأخشى أن لو كنت أحب قتلَهُ لقُتِلْتُ، ولكن علم الله من فوق عرشه أني لم أحب قتله»(٣) تعني(٤) عثمان رضي الله عنه.

وروى الحسن بن سفيان، والدارمي، بإسنادهما: أنه استأذن ابن عباس على عائشة صلوات الله عليها، فقالت: «لا حاجة لي بتزكيته»، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر: «يا أمتاه، إن ابن عباس من صالحي بيتك، جاء يعودك»، فدخل عليها، فقال: «يا أماه، أبشري، فوالله ما بينك وبين أن تلقي محمداً والأحبة إلا أن تفارق روحك جسدك، كنتِ أحبَّ نساء رسول الله ﷺ إليه، ولم يكن يُحِبُّ إلا طيِّباً، وأنزل الله براءتك من فوق سبع سموات»(٥).

ورواه البخاري في صحيحه بلفظ: «ونزل عذرك من السماء»(٦) مختصراً.

[وأخرج الموفق ابن قدامة، عن علي بن الأقمر قال: كان مسروق بن الأجدع إذا حدث عن عائشة رضي الله عنها قال: حدثتني الصديقة بنت الصديق، المُبَرَّأَة من فوق سبع سموات» صحيح الإسناد(٧).

---

(١) جويرية -تصغير جارية- بن أسماء بن عبيد الضبعي-بضم المعجمة، وفتح الموحدة- البصري: صدوق، مات سنة: ١٧٣هـ تقريب التهذيب(ص/١٤٣).

(٢) نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر: ثقة، ثبت، فقيه، مشهور، مات سنة: ١١٧هـ أو بعد ذلك. تقريب التهذيب(ص/٥٥٩).

(٣) رواه عثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/٥٧رقم٨٣)، وذكره الذهبي في العلو(ص/٨٢رقم١٨٤)، وإسناده منقطع.

(٤) في الأصل: يعني.

(٥) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى(٨/٧٥)، والإمام أحمد في المسند(١/٢٧٦)، وابن أبي الدنيا في المحتضرين(ص/١٥٩رقم٢١٧)، وأبو يعلى في مسنده(٥/٥٦رقم٢٦٤٨)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١٠٧)، وهو حديث صحيح.

(٦) صحيح البخاري(٤/١٧٧٩رقم٤٤٧٦).

(٧) رواه الطبراني في المعجم الأوسط(٥/٣١٣رقم٥٤١١)، من طريق محمد بن سهل أبي حاتم السجستاني عن أبي جابر محمد بن عبدالملك، عن محمد بن جحادة عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن الأقمر به، وإسناده ضعيف لأن الحسن بن أبي جعفر: «ضعيف الحديث، مع عبادته وفضله»، كما في تقريب التهذيب(ص/١٥٩).

ورواه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق(٢/٢٧٥)، وابن بشران في الأمالي(١٦٠٠)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١١٠) من طريق أبي مسعود الجرار عن علي بن الأقمر به، وأبو مسعود: «متروك، كذبه بن معين» كما في تقريب التهذيب(ص/٣٣٢).

وتصحيح سنده إنما هو من الذهبي في العلو(ص/١٢١-١٢٢رقم٣١٧) بناء على ما ذكره من سنده حيث قال: «الثقة عن علي بن الأقمر..، والثقة هومحمد بن جحادة في رواية الطبراني، ولكن الراوي عنه ضعيف.، وأما سند ابن قدامة

ونقل الحافظ أبو القاسم بن عساكر في تاريخه، عن هشام بن سعد: أن عبد الله بن الكواء قدم على معاوية ﵁، فسأله عن أهل الأمصار، إلى أن قال: فأخبرني عن أهل الشام، قال: «جندُ أمير المؤمنين، لا أقول فيهم شيئاً»، قال: «لتقولَنَّ»، قال: «أطوع الناس لمخلوق، وأعصاهم للخالق، ولا يحسبون للسماء ساكناً»[(1)][(2)].

وروى القاضي أبو أحمد العسال في «المعرفة»، وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي في «كتاب العرش»، عن عمر بن عبد الملك، قال: خطبنا علي ﵁ فقال: إن رسول الله ﷺ حدثني عن ربه، فقال: «وعزتي وجلالي، وارتفاعي على عرشي: ما من أهل قرية، ولا بيت، ولا رجل ببادية، كانوا على ما كرهت من معصيتي؛ فتحولوا عنها إلى ما أحببت من طاعتي، إلا تحولت لهم مما يكرهون من عذابي، إلى ما يحبون من رحمتي»[(3)].

وروى عبد الله بن لَهِيعَةَ -وهو أحد العلماء-، عن دَرَّاجٍ، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد ﵁ مرفوعاً: «إن الشيطان قال: وعزتك، لا أبرح أغوي عبادك ما دامت أوراحهم في أجسادهم، قال: «وعزتي، وجلالي، وارتفاع مكاني: لا أزال أغفر لهم؛ ما استغفروني»[(4)].

فالراوي عن ابن الأقمر متروك. والله أعلم. ولكن صح بلفظ: «المبرأة»، أو «المبرأة في كتاب الله» دون ذكر الفوقية. رواه ابن سعد في الطبقات(٦٦/٨)، والآجري في الشريعة(٢٤٠٤/٥، برقم١٨٨٦)، وأبو نعيم في الحلية (٤٤/٢) وهو صحيح.

(١) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٣٥٩/١، ١٠٢/٢٧) من طريق هشام بن سعد عن شيخ عن ابن الكواء به.وإسناده ضعيف لجهالة شيخ هشام بن سعد. وقد رواه ابن عساكر في تاريخه(٣٥٩/١) من طريق أبي عبيدة معمر بن المثنى قال: سال معاوية.. وإسناده معضل.

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في كتاب العرش(ص/٦١رقم١٩)، وابن بطة في الإبانة-كتاب الرد على الجهمية(١٧٧/٣-١٧٨رقم١٣٤)، وأبو الشيخ، وابن مردويه كما في الدر المنثور(٦١٦/٤)، وأبو أحمد العسال في «كتاب المعرفة»-كما في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٥٣)-. وقال الذهبي في العلو(رقم١٢٣): «وإسناده ضعيف».وعلته الهيثم بن الأشعث ضعيفٌ، وأبو حنيفة اليمامي فيه جهالة.

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند(٢٩/٣)، وأبو يعلى في مسنده(٥٣٠/٢رقم١٣٩٩)، الحاكم(٢٩٠/٤)، والبغوي في شرح السنة(/٧٦رقم١٢٩٣)، وفي تفسيره(٤٠٧/١)، به، ورواية دراج عن أبي الهيثم فيها ضعفٌ، ولكن هذا الحديث قد ورد من طريق آخر، فقد رواه الإمام أحمد في المسند(٤١/٣)، وأبو يعلى في مسنده(٤٥٨/٢رقم ١٢٧٣)، والطبراني في المعجم الأوسط(٣٣٣/٨رقم٨٧٨٨)، وفي الدعاء(ص/٥٠٣رقم١٧٧٩)، وابو نعيم في حلية الأولياء(٣٣٢/٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٣٣٥/١رقم ٢٦٥)، وغيرهم من طريق يزيد بن الهاد عن عمرو بن أبي عمر عن أبي سعيد الخدري﵁ به. وإسناده منقطع. وليس فيه: «وارتفاع مكاني»، وإنما وردت من طريق دراج. والحديث بجملته حسن لغيره. انظر: الصحيحة(رقم١٠٤).

وقال علي بن معبد بن شداد الرقي(١)-وهو من كبار فقهائنا، الأثبات، من أصحاب محمد محمد بن الحسن-: حدثنا وهب بن راشد، عن فَرْقَدٍ(٢)، عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أوحى الله تعالى إلى نبي من الأنبياء: إن عبادي يدخلون بيوتي بقلوب غير طاهرة، وأيد غير نقية، أَبِي يَغْتَرُّونَ؟ وإيَّايَ يخدعون؟ وعزتي، وجلالي، وعلوي، وارتفاعي؛ لأبلينهم ببلية، أترك الحليم فيها حيران، لا ينجو منهم إلا من دعا كدعاء الغريق»، أخرجه الطبراني، ومن طريقه الموفق ابن قدامة في «العلو»(٣).

وقالوا أبو مسلم الكجي في مسنده(٤): حدثنا سهل بن بكَّارٍ.

وأخرج الموفق في العلو، من طريق إبراهيم بن عبد الله (بن)(٥) مسلم، ثنا سهل بن بكار، ثنا عبد السلام -هو ابن عجلان-، عن عَبِيدَةَ الهُجَيمِيِّ(٦) قال: قال أبو جُرَيٍّ جابرُ بن سُلَيمٍ ﷺ: «ركبت(٧) قعوداً(٨)...» الحديثَ، فيه: «فقال رجل: يا رسول الله، ذكرت إسبال الإزار، وقد وقد يكون بالرجل القَرْحُ، أو الشيءُ يَسْتَحْيِي منه، فقال: «لا بأس إلى نصف الساق، أو إلى الكعبين، إن رجلاً ممن كان قبلكم لبس بُرْدَين، فتبختر فيهما، فنظر الله إليه من فوق عرشه فمقته، فأمر الأرض فأخذته، فهو يتجلجل في الأض، فاحذروا وقائع الله»(٩).

---

(١) علي بن معبد بن شداد الرقي، نزيل مصر: ثقة، فقيه، مات سنة ٢١٨هـ تقريب التهذيب(ص/٤٠٥).

(٢) فرقد بن يعقوب السبخي بفتح المهملة والموحدة وبخاء معجمة أبو يعقوب البصري: صدوق، عابد، لكنه لين الحديث، كثير الخطأ. مات سنة ١٣١هـ تقريب التهذيب(ص/٤٤٤).

(٣) رواه الطبراني-كما في العلو للذهبي(ص/٥٢رقم٨٨)-، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٣/٤٨)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٧٥) وفي إسناده فرقد السبخي لين الحديث. وقال الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص/٥٢رقم٨٨): «ولا يصح هذا لكنه محتمل».

(٤) أبو مسلم الكجي، الحافظ، المسند، إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز البصري، صاحب «كتاب السنن»، و«بقية الشيوخ»،توفي سنة: ٢٩٢هـ تذكرة الحفاظ للذهبي(٢/٦٢٠).

(٥) مطموس بالأصل والتصويب من العلو لابن قدامة.

(٦) عبيدة أبو خداش الهجيمي، البصري: مجهول. تقريب التهذيب(ص/٣٧٩).

(٧) مطموس بالأصل والتصويب من العلو لابن قدامة.

(٨) القَعُود من الإبل خاصّةً، البكر الذّكَر، وهو ما اقتعده الراعي فركبه، وحمل عليه زادَه ومتاعَه، والجميع قِعدان. تهذيب اللغة لأزهري(١/١٣٨-١٣٩).

(٩) رواه عثمان الدارمي في نقضه على بشر المريسي(١/٣٣٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(٢/ ٥٤٧رقم١٥٣٢)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٦٦)، والأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(٢/١٢٥رقم٧١)، والذهبي في العلو(ص/٤٠رقم٦٧)، وإسناده ضعيف لجهالة عبيدة الهجيمي.

وأخرج أبو الحسن الدارقطني، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «خرج نبي من الأنبياء يستسقي بالناس، فمر بنملة مستلقية على قفاها، رافعة يديها إلى السماء تستسقي، فقال لأصحابه: ارجعوا (فقد) سُقِيتُم»[1].

رواه أحمد بن حنبل: ثنا وكيع، ثنا مِسْعَرٌ، عن زيد العمِّي، عن أبي الصديق الناجي، قال: خرج سليمان بن داود عليهما السلام يستسقي بالناس، فمر بنملة مستلقية على قفاها، رافعة يديها إلى السماء، فذكره نحوه.

وكذلك رواه أبو جعفر الطحاوي، وأبو القاسم الطبراني، عن أبي الصديق الناجي، غير مرفوع[2].

ورواه الطبراني في معجمه، حدثنا الدَّبَرِي، عن عبد الرزاق، (ق٤٥/أ) عن مَعْمَرٍ، عن الزهري، نحوه، لم يرفعه[3].

---

(١) رواه الدارقطني في سننه(٦٦/٢)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٤٧٣/١)، من طريق محمد بن عون مولى أم يحيى بنت الحكم عن أبيه قال قال محمد بن مسلم بن شهاب أخبرني أبو سلمة عن أبي هريرة ﷺ به.

ومحمد بن عون وثقه الدارقطني، وأبوه لم يوثق من معتبر، ونص البخاري أنه لم يسمع من الزهري.

ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار(٣٣١/٢)، وأبو الشيخ في العظمة(١٧٥٣/٥)، والخطيب في تاريخ بغداد(٦٥/١٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٢٨٦/٢٢)، من طريق محمد بن عزيز حدثنا سلامة عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ به. وفي محمد بن عزيز وسلامة كلام كثير، ويظهر أنهما إلى الضعف أقرب، ولم يسمع سلامة من عمه عقيل الأيلي، فالحديث ضعيف بهذين الإسنادين، وقد صححه الحاكم.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٦٢/٦رقم٢٩٤٨٧، ٧١/٧رقم٣٤٢٧٣) وأحمد في الزهد(ص/٨٧)، وابن أبي حاتم تفسيره(٢٨٥٨/٩رقم١٦٢٠٣)، والطحاوي في كتاب الأخبار-كما قال ابن بشكوال في كتاب المستغيثين بالله(ص/١٦٧)-، والطبراني في الدعاء(ص/٣٠٠رقم٩٦٨)، وأبو الشيخ في العظمة(١٧٥٢/٥)، وأبو بكر الشافعي في كتاب الفوائد الغيلانيات(ص/٥١٨رقم٦٤٧)، والمحاملي في الأمالي-رواية ابن مهدي الفارسي (ص/٢٧رقم١٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(١٠١/٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٢٨٦/٢٢-٢٨٧)، من طريق مسعر بن كدام ومنصور عن زيد العمي، عن أبي الصديق الناجي قال: «خرج سليمان بن داود يستسقي بالناس، فمر بنملة مستلقية على قفاها، رافعة قوائمها إلى السماء، وهي تقول: اللهم إنا خلق من خلقك، ليس بنا غنى عن رزقك، فإما أن تسقينا، وإما أن تهلكنا، فقال سليمان للناس: ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم». وزيد العمي ضعيف.

ورواه ابن حبان في الثقات(٤١٤/٨)، وأسقط ذكر زيد العمي، وسنده ضعيف لانقطاعه، وجهالة عبدالرحيم بن موسى الأبلي.

ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٢٨٨/٢٢) من طريق غالب بن عبدالله حدثني السدي بنحوه. وغالبٌ مجهول.

ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٢٨٧/٢٢) من طريق عكرمة بن إبراهيم نا عبدالملك بن عمير عن رجل من بني سليم عن كعب الأحبار رحمه الله به. وعكرمة بن إبراهيم: ضعيف، والراوي عن كعبٍ مبهمٌ.

(٣) رواه عبد الرزاق في المصنف(٩٥/٣رقم٤٩٢١)، والطبراني في الدعاء(ص/٣٠٠رقم٩٦٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٢٨٨/٢٢)، عن معمر، عن الزهري: «أن سليمان بن داود خرج هو وأصحابه يستسقون، فرأى نملة قائمة،

وأَخْلِقْ بِهَذه النملة وأخواتها من العجماء أن تكون أعرفَ بالربِّ الأعلى من الجهمية!

ومعلوم أنها تحس بحاجتها للرزق، وتحتال لاحتيازه وادخاره، وتألف إلى من يأتيها به، وتفطن له، وتميزه عن غيره، وتحمده بمنطقها، وتشكي إليه، فكيف لا تفطن بالخالق، الرازق، الأعلى، سبحانه: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء:٤٤].

وإنما [ذكرت][1] هذا مع عدم صحة رفعه، وذكرت أمثاله؛ لجلالة من رواها من السلف، والأئمة، ليعلم بها ما الذي كانوا عليه من اعتقاد علو الرب العظيم، فوق خلقه.

فإن الزهري من أئمة التابعين، كان أجل أهل طبقته، إلا ما كان من حماد بن أبي سليمان.

وكان مِسْعَرُ بنُ كِدَامٍ أفضل أهل زمانه، لا يفضل عليه أحد من أقرانه، إلا أبا حنيفة، فإنه كان يفضله على نفسه، ويجلس في حلقته، ويُعَدُّ في أهل مذهبه، لاتفاقهما في الأصول[2].

وروى عاصم بن أبي النَّجُودِ[3]، الإمام المشهور في القراءة، عن أبي صالحٍ[4]، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله: «لما أُلْقِيَ إبراهيمُ عليه السلام في النارِ قال: «اللهم إنك واحد في السماء، وأنا واحد في الأرض عبدُكَ».

أخرجه أبو سعيد الدارمي، حدثنا أبو هاشم الرفاعي[1]، [وروى أبو نعيم الأصبهاني، حدثنا أبو عمرو بن حمدان، ثنا الحسن بن سفيان، حدثنا يزيد بن محمد الرفاعي[2]،][3] ثنا إسحاق بن سليمان، حدثنا أبو جعفر الرازي[4]، عن عاصم بن بَهْدَلَةَ به[5].

رافعة إحدى قوائمها تستسقي، فقال لأصحابه: ارجعوا فقد سقيتم، إن هذه النملة استسقت فاستجيب لها»، وسنده صحيح عن الزهري.

(١) ما بين المعقوفيتن من الهامش.

(٢) لعله يعني أنه يوافقه في القول بإرجاء الفقهاء، وقد رمي مسعر بالإرجاء، لكنه قد ثبت عنه أن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، كما رواه أبو نعيم في حلية الأولياء(٧/٢١٨)، وإنما ذكر عنه فيما يتعلق بالإرجاء أمران:

الأول: أنه لم يكن يرى الاستثناء في الإيمان، وقال: «أشك في كل شيء إلا في إيماني»، ولعل هذا ما عناه الشيخ الكنغراوي في موافقة مسعر لأبي حنيفة رحمهما الله.

الأمر الثاني: تفسيره حديث:«من غشنا فليس منا» أي ليس مثلنا، قال الإمام أحمد: «هذا تفسير مسعر، وعبدالكريم أبي أمية، كلام المرجئة». انظر: السنة للخلال(٣/٥٧٢-٥٧٤، ٥٧٦). والله أعلم.

(٣) عاصم بن بهدلة وهو بن أبي النجود بنون وجيم الأسدي، مولاهم الكوفي، أبو بكر المقرئ: صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون. مات سنة: ١٢٨هـ. تقريب التهذيب(ص/٢٨٥).

(٤) ذكوان أبو صالح السمان الزيات، المدني: ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة. مات سنة:١٠١هـ تقريب التهذيب(ص/٢٠٣).

وقال الذهبي: «رواه جماعة عن إسحاق»[٦].

قلت: وهو مجمع على ثقته، كان من كبار الأولياء، قال أبو مسعود الرازي[٧]، عن أبي أسامة[٨]: «كنا نستسقي به»[٩].

وروى الليث بن سعد -إمام أهل مصر في عصر مالك، والأوزاعي، وكان ممن صحب أبا حنيفة، ومن أهل مذهبه، الموافقين له في الأصول؛ كمسعرٍ، وزُفَر، وأبي يوسف، وشعيب بن إسحاق، ونظرائهم من الأئمة الكبار-، عن زيادة بن محمد الأنصاري، عن محمد بن كعب القُرَظِيِّ، عن فَضَالَةَ بن عُبَيد الأنصاري، عن أبي الدرداء رضي الله عنهما، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اشْتَكَى، أو اشْتَكَى أَخٌ له؛ فليقل: ربَّنَا اللهُ الذي في السماء، تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء؛ اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حُوبَنَا، وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع؛ فيبرأ».

---

(١) محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، أبو هشام الرفاعي الكوفي، قاضي المدائن: ليس بالقوي، وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وجزم الخطيب بأن البخاري روى عنه، لكن قد قال البخاري: «رأيتهم مجمعين على ضعفه»، مات سنة: ٢٤٨هـ. تقريب التهذيب(ص/٥١٤).

(٢) كذا في الأصل، وقد انقلب الاسم في الكتابة، أو سقط ذكر اسمه وهو محمد بن يزيد بن محمد الرفاعي كما سبق ذكره في ترجمته.

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم، مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان، وأصله من مرو وكان يتجر إلى الري: صدوق سيء الحفظ، خصوصاً عن مغيرة. مات في حدود الستين، ومائة. تقريب التهذيب(ص/٦٢٩).

(٥) رواه عثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/٥٢رقم٧٥)، وفي النقض على بشر المريسي(١/٤٩٠)، والبزار في مسنده(١٦/١٩رقم٩٠٤٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(١/١٩)، والخطيب في تاريخ بغداد(١٠/٣٤٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٦/١٩٠)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٩٣)، والذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٦/٣٧١)، وغيرهم وإسناده ضعيف، أبو جعفر الرازي سيء الحفظ، وأبو هاشم الرفاعي متكلم فيه.

(٦) قال الذهبي في العلو(ص/٢٠) : «هذا حديث حسن الإسناد رواه جماعة عن إسحاق»، وهذا فيه نظر، لضعف أبي جعفر الرازي.

(٧) أحمد بن الفرات بن خالد الضبي أبو مسعود الرازي، نزيل أصبهان: ثقة حافظ، تُكُلِّم فيه بلا مستند. مات سنة: ٢٥٨هـ تقريب التهذيب(ص/٨٣).

(٨) حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته: ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره. مات سنة:٢٠١هـ، وعمره ٨٠ سنة. تقريب التهذيب(ص/١٧٧).

(٩) ذكره المزي في تهذيب الكمال(٢/٤٣٠)، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب(١/٢٠٥). وهو إسحاق بن سليمان الرازي، أبو يحيى، كوفي الأصل: ثقة فاضل، مات سنة: ٢٠٠هـ ، وقيل قبلها. تقريب التهذيب(ص/١٠١). والمراد بقوله: «نستسقي به» أي: نتوسل إلى الله بدعائه.

أخرجه أبو داود السجستاني في «السنن»: حدثنا يزيد بن خالد بن موهب الرملي، عن الليث، عن زيادة به.

وأخرجه الطبراني، حدثنا مُطَّلِب بن شعيب، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني زيادة بن محمد، [عن محمد بن كعب، عن فَضَالَة بن عُبيد، عن أبي الدرداء رضي الله عنهما: أنه أتاه رجل، فذكر أن أباه احتُبِسَ بولُهُ، وأصابه الأسْرُ[1] بحصاة البول، فعَلَّمَهُ رُقْيَةً سمعها من رسول الله ﷺ: ﷺ: «ربَّنَا اللهُ الذي في السماء» الحديث[2]][3]

وأخرج أبو إسماعيل الهروي في «الفاروق»، من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان –هو الثوري–، عن منصور، عن يونس بن خباب، عن طلق بن حبيب، عن رجل كان به الأسْرُ، ورحل إلى الشام، فلقي شيخاً فشكى إليه، فقال: ما أدري غير كلمات سمعت رسول الله ﷺ يقولُهُنَّ: «ربَّنَا الله الذي في السماء» الحديث[4].

وروى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب– الإمامُ، الذي كانت رئاسة العلم إليه، وإلى مالكٍ، وعبد العزيز بن الماجشون، في أيامهم بالمدينة–، عن أبي هريرة ﷺ قال: «إن الميت تحضره الملائكة، فإذا كان الرجل الصالح قالوا: اخرجي أيتها الروح الطيبة، كانت في الجسد الطيب، اخرجي حميدة، وأبشرى بروح وريحان، ورب غير غضبان، فلا يزال يقال له ذلك حتى تخرج، ثم يعرج بها إلى السماء، فيفتح لها، فيقال: من هذا؟ فيقال: فلان، فيقولون: مرحباً

(١) الأسر: احتباس البول، والرجل منه مأسور. النهاية في غريب الحديث والأثر(١/٤٨).

(٢) رواه أبو داود في السنن(٤/١٢رقم٣٨٩٢)، وعثمان الدارمي في النقض على بشر المريسي(١/٥١٤)، وفي الرد على الجهمية(ص/٤٨رقم٧٠)، والبزار في مسند(رقم٤٠٨٠)، والنسائي في السنن الكبرى(٦/٢٥٧رقم١٠٨٧٧)، والطبراني في المعجم الأوسط(٨/٢٨٠رقم٨٦٣٦)، وفي الدعاء (ص/٣٣١رقم١٠٨٢)، وابن عدي في الكامل(٣/١٩٧)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/٤٩٤، ٤/٢٤٣)، والبيهقي في الدعوات الكبير(٢/٣٠٤رقم٥١٨)، وفي الأسماء والصفات (٢/ ٣٢٧رقم٨٩٢)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٤٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٣/٣٨٩رقم٦٤٨)، وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة(٢/١٠٧، ١١٤، رقم٥٩، ٦٥)، وبعضهم يجعله من مسند فضالة، أو لا يذكر فيه أبا الدرداء، وأكثرهم يجعلونه من مسند أبي الدرداء. وذكره الذهبي في العلو(ص/٢٩) وقال: «أخرجه أبو داود وزيادة لَيِّنُ الحديث»، وهو منكر الحديث.

ورواه الإمام أحمد في المسند(٦/٢٠) من طريق أبي بَكْرِ بن أبي مَرْيَمَ، عنِ الأَشْيَاخِ، عن فَضَالَةَ بن عُبَيْدٍ الأنصاري قال: علمني النبي ﷺ رُقْيَةً..» الحديث. وإسناد ضعيف لضعف أبي بكر بن أبي مريم، وجهالة الأشياخ.

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) رواه النسائي في السنن الكبرى(٦/٢٥٦–٢٥٧رقم١٠٨٧٤–١٠٨٧٥)، وابن الأعرابي في معجمه(١/٣٥٨رقم٦٩٦) وفي سنده اضطراب، ويونس بن خباب ضعيف، وقد كذبه الجوزجاني والقطان، وضعفه أكثر العلماء، وكان شتاماً لعثمان ﷺ. انظر: تهذيب التهذيب(١١/٣٨٥).

بالنفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، ادخلي حميدة، وأبشري بروح وريحان، ورب غير غضبان، فلا يزال يقال لها ذلك، حتى ينتهى بها إلى السماء التي فيها الله ﷻ» أخرجه أحمد، وابن ماجه، والحاكم في المستدرك على شرط الصحيحين[1].

وروى أحمد وغيره، من حديث المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البَرَاءِ بن عازب ﷺ، عن النبي ﷺ نحوه، وقال: «حتى ينتهى بها إلى السماء السابعة، فيقول الله تعالى أعيدوه»[2].

قال الذهبي: «إسناده صالح»[3].

وروى أبو عبد الله بن منده في «كتاب الروح»، من طريق عيسى بن المسيب، عن عدي بن ثابت، عن البراء نحوه، وقال :«إلى الرحمن»[4].

ومن طريق محمد بن مسلمة، عن خُصَيف الجزري، عن مجاهد، عن البَرَاءِ، وقال: «توضع بين يدي الله (ق٤٥/ب) ﷻ»[1].

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٣٦٤/٢)، وابن ماجه في سننه(١٤٢٣/٢رقم٤٢٦٢)، وعبد الله بن أحمد في السنة(٦١٠/٢رقم١٤٤٩)، والنسائي في السنن الكبرى(٤٤٣/٦رقم١١٤٤٢)، وابن جرير في تهذيب الآثار- مسند عمر بن الخطاب‌ﷺ(٥٠٣/٢)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢٧٦/١)، والآجري في الشريعة(١٣٥٤/٣رقم٩٢٣)، وابن منده في الإيمان(٩٦٨/٢رقم١٠٦٨)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر(ص/٤٥رقم٣٥)، وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة(٩٨/٢رقم٥٣)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٥٤)، من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب أنبأ محمد بن عمرو بن عطاء عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة‌ﷺ به. وسنده صحيح.

ورواه النسائي في سننه(٨/٤رقم١٨٣٣)، وفي الكبرى(٦٠٣/١رقم١٩٥٩)، وابن حبان في صحيحه(٢٨٤/٧رقم٣٠١٤)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٥٠٤/١)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر(ص/٤٦رقم٣٦)، من طريق قتادة عن قسامة بن زهير عن أبي هريرة ﷺ به، وصححه الحاكم على شرط الشيخين. وأصل الحديث في صحيح مسلم(٢٢٠٢/٤رقم٢٨٧٢).

(٢) رواه ابن المبارك في الزهد(٤٣٠/١رقم١٢١٩)، وعبدالرزاق في المصنف(٥٨٠/٣رقم٦٧٣٧)، والطيالسي في مسنده(ص/١٠٢رقم٧٥٣)، وابن أبي شيبة في المصنف(٥٤/٣رقم١٢٠٥٩)، والإمام أحمد في المسند(٢٨٧/٤)، وعبد الله بن أحمد في السنة(٦٠٣/٢رقم١٤٣٨)، وهناد في الزهد(٢٠٥/١رقم٣٣٩)، وابن جرير في تهذيب الآثار- مسند عمر بن الخطاب‌ﷺ(٤٩٤/٢رقم٧٢٠)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢٧٣/١رقم١٧٥)، والآجري في الشريعة(١٢٩٤/٣رقم٨٦٤)، وابن منده في الإيمان(٩٦٢/٢رقم١٠٦٤)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٩٣/١)، وقام السنة في الحجة في بيان المحجة(٩٠/٢رقم٤٩)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(١١٣٥/٦رقم٢١٤٠)، وغيرهم. وإسناده صحيح.

(٣) العلو للذهبي(ص/٦٢رقم١١٧).

(٤) رواه ابن منده في كتاب «الروح والنفس»-كما في الروح لابن القيم(ص/٤٦)-، وابن جرير في تهذيب الآثار- مسند عمر بن الخطاب‌ﷺ(٥٠٠/٢رقم٧٢٣)، وعيسى بن المسيب ضعيفٌ، لكن الحديث صحيح بطرقه.

ومن حديث محمد بن يزيد النيسابوري، عن حماد بن قيراط، عن محمد بن الفضل، عن يزيد بن عبد الرحمن الصائغ، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ نحوه، وقال فيه: «ينتهى بها بين يدي الملك الجبار»(٢).

وروى يحي بن صاعد، حدثنا بكر ابن أخت الواقدي، عن إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، عن أبي كعب(٣)، مولى علي بن عباس، عن مولاه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير إلا خرقت السموات، حتى تفضي إلى الله ﷻ»(٤).

وروى ابن جرير، والعسال، بإسناد صحيح، عن ابن مسعود ﷺ، أنه قال: «من قال: سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر؛ تلقاهن ملك، فيعرج بهن إلى الله ﷻ، فلا يمر بملأ من الملائكة، إلا استغفروا لقائلهن، حتى يُحَيِّي بهن وجه الرحمن ﷻ»(٥).

---

(١) رواه ابن منده في كتاب «الروح والنفس»-كما في الروح لابن القيم(ص/٤٧)-، وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة(٢/٩٦رقم٥٠)، وفي إسناده خصيف فيه ضعف، والراوي عن محمد بن مسلمة وهو: عروة بن مروان الرقي: ليس بقوي في الحديث.

(٢) رواه ابن منده في كتاب «الروح والنفس»-كما في الروح لابن القيم(ص/٤٩) وابن مردويه-كما في الدر المنثور(٣/٣١٨)- من طريق حماد بن قيراط، عن محمد بن الفضل، عن يزيد الصائغ، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما به. وإسناده ضعيف جداً: حماد بن قرياط: ضعيفٌ، ومحمد بن الفضل بن عطية: متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

(٣) في الأصل: أبي بن كعب، والتصويب من كتاب العلو للذهبي، والدعاء للطبراني، وكتب الرجال مثل: تعجيل المنفعة(ص/٥١٧)، واسمه سالم.

(٤) ذكره الذهبي في العلو(ص/٣٦رقم٦٣)، وقال: «ليس إسناده بقوي من قبل إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت فإنه صعيف».

ورواه الطبراني في الدعاء(ص/٤٩٢رقم١٧٣٠) من طريق إسماعيل بن قيس الأنصاري عن أبي كعب سالم مولى علي بن عبد الله بن عباس، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه ﷺ به. وإسماعيل ضعيفٌ، وأبو كعب سالم مجهول.

وله شاهد من حديث أنس ﷺ رواه الديلمي في مسنده(١/٢٨٥رقم١١١٩)-وذكر السيوطي في اللالئ المصنوعة(٢/٢٩٠) سنده- من طريق محمد بن إبراهيم عن علي بن عاصم عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله: «إذا قال العبد لا إله إلا الله خرقت السموات حتى تقف بين يدي الله فيقول اسكني فتقول كيف أسكن ولم تغفر لقائلها فيقول ما أجريتك على لسانه إلا وقد غفرت له» وعلي بن عاصم ضعيفٌ، وانظر: اللآلي المصنوعة (٢/٢٨٩-٢٩٠).

(٥) رواه مسدد في مسنده-كما في المطالب العالية(١٤/١١٩رقم٣٤٠٦)-، وعبد بن حميد، وابن المنذر-كما في الدر المنثور(٧/٨)-، وعثمان الدارمي في نقضه على بشر المريسي(٢/٧١٧)، وابن جرير في تفسيره(٢٢/١٢٠)،

وروى محاضر بن المورِّع[1] -وسمعه محمد بن أسلم الطوسي، وغيره منه-، حدثنا الأحوص بن حكيم، حدثنا خالد بن معدان، عن عبادة بن الصامت ﷺ، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «من توضأ فأحسن الوضوء، ثم أقام الصلاة، فأتم ركوعها، وسجودها، والقراءة فيها، قالت: حفظك الله، كما حفظتني، ثم صعد بها إلى السماء، ولها نور، وضوء، وفتحت لها أبواب السماء، حتى ينتهى بها إلى الله ﷻ، فتشفع لصاحبها» الحديث[2].

ورواه مروان بن معاوية الفزاري عن الأحوص به[3].

وأخرج أحمد، وغيره، من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الجبار بن وائل بن حجر، عن أبيه: أنه صلى خلف رسول الله ﷺ، فسمع رجلاً قال: «الحمد لله، حمداً كثيراً، طيباً، مباركاً فيه»، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال: «من صاحب هذه الكلمات؟» قال: «أنا، يا رسول الله، وما أردت بها إلا خيراً»، قال: «لقد فتحت لها أبواب السماء، فما نَهْنَهَهَا[4] شيء دون العرش»، وفي لفظ: «دون الرحمن»[5].

والطبراني في المعجم الكبير(٩/٢٣٣رقم٩١٤٤)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٢/٤٦١)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/١٠٤رقم٦٦٧)، وفي شعب الإيمان(١/٤٣٤رقم٦٢٥)، من طريق المسعودي عن عبدالله بن مخارق بن سليم عن أبيه عن ابن مسعود، ورواه عن المسعودي: أبو نعيم، ويحيى القطان، وغيرهما، وإسناده صحيح كما قال الذهبي في العلو(ص/٧٩رقم١٧٤)، وقال العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٥٩): «أخرجه العسال في كتاب المعرفة بإسناد كلهم ثقات».

(١) محاضر -بضاد معجمة- بن المورع -بضم الميم، وفتح الواو، وتشديد الراء المكسورة، بعدها مهملة- الكوفي: صدوق له أوهام. مات سنة: ٢٠٦هـ تقريب التهذيب(ص/٥٢١).

(٢) رواه العقيلي في الضعفاء(١/١٢٠)، والشاشي في مسنده(٣/٢٠٢-٢٠٣رقم١٢٩٠-١٢٩١)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال(رقم٤٢)، والبيهقي في شعب الإيمان(٣/١٤٣رقم٣١٤٠)، وعبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة(رقم٣١)، من طريق الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن عبادة بن الصامت ﷺ به.

ورواه -بدون موضع الشاهد-: الطيالسي في مسنده(ص/٨٠رقم٥٨٥)، والبزار في مسنده(٧/١٤٠، ١٥١رقم٢٦٩١، ٢٧٠٨) والأحوص ضعيف، وقد توبع. فقد رواه الطبراني في مسند الشاميين(١/٢٣٩رقم٤٢٧) من طريق حفص بن عمر الرازي الإمام عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبادة بن الصامت ﷺ به. وحفص ضعيف، وشيخ الطبراني أحمد بن الحسين بن مابهرام الأيذجي: مجهول.

(٣) رواه العقيلي في الضعفاء(١/١٢٠).

(٤) فما نهنهها شيء دون العرش: أي ما منعها وكَفَّها عن الوصول إليه. النهاية في غريب الحديث والأثر(٥/١٣٨).

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند(٤/٣١٧)، وابن ماجه في السنن(٢/١٢٤٩رقم٣٨٠٢)، والنسائي في سننه(٢/١٤٥رقم٩٣٢)، وفي الكبرى(١/٣٢٣رقم١٠٠٤)، والطبراني في المعجم الكبير(٢٢/٢٥-٢٦رقم٥٤-٥٦)، وفي الدعاء(ص/١٧٦رقم٥١٧-٥٢٠) من طريق عبدالجبار بن وائل بن حجر عن أبيه، وقد قال ابن معين: لم يسمع من أبيه، فالسند منقطع.

وروى النسائي، وغيره، عن أنس: «كنت جالساً مع رسول الله ﷺ في الحلقة، إذ جاء رجل، فسلَّم، فرد عليه، فلما جلس، قال: «أحمد الله حمداً كثيراً، طيباً، مباركاً فيه، كما يحب ربُّنا، ويرضى»، فقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده لقد ابتدرها عشرة أملاك، كلهم حريص على أن يكتبها، فما دروا كيف يكتبونها، حتى رفعوا إلى ذي العزة فقال: «اكتبوها كما قال عبدي»[(١)].

وروى الإمام البَرْقِيُّ، والنَّسائي، ومسلم، والبخاري في صحيحيهما، وغيرهم، من طرق، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «إن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق الخلق: إن رحمتي سبقت غضبي، فهو عنده فوق العرش»[(٢)].

وفي لفظ للبخاري[(٣)]: «كتب عنده فوق العرش»، وفي لفظ لمسلم: «فهو موضوع عنده»[(٤)].

فقال بعض الشراح[(٥)]: «فوق العرش؛ أي: دونه»، فقال بدر الدين العيني: «والأحسن أن يقال: معنى قوله: «فهو عنده فوق العرش» أي: علم ذلك عند الله فوق العرش، لا ينسخ، ولا يبدل، أو ذكر ذلك عند الله فوق العرش، ولا محذور من إضمار لفظ العلم، أو الذكر، على أن العرش مخلوق»، قال: «فلا محذور أن يكون كتابه فوق العرش»[(٦)].

وروى سفيان الثوري، وغيره، عن أبي هاشم يحيى بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عباس، أنه قيل له: «إن أناساً يقولون بالقدر، فقال: «يكذبون بالكتاب، لئن أخذتُ شَعْرَ أحدهم

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(١٥٨/٣)، والنسائي في الكبرى(٤٠٩/٤رقم٧٧١٨، ٩٢/٦رقم١٠١٧٣)، وابن حبان في صحيحه(١٢٥/٣رقم٨٤٥)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة(٢٥٨/٥رقم١٨٨٦)، والذهبي في العلو(ص/٩٦رقم٢٣٢)، وغيرهم من طريق خلف بن خليفة، عن حفص بن أخي أنس، عن أنس ﷺ به، وإسناده حسنٌ.

(٢) صحيح البخاري(٢٧٤٥/٦رقم٧١١٥)، وصحيح مسلم(٢١٠٧/٤رقم٢٧٥١)، وسنن الترمذي(٥٤٩/٥رقم ٣٥٤٣)، وسنن النسائي الكبرى(٤١٧/٤رقم٧٧٥٠)، سنن ابن ماجه(٦٧/١رقم١٨٩).

(٣) صحيح البخاري(١١٦٦/٣رقم٣٠٢٢).

(٤) صحيح مسلم (٤/ص٢١٠٧رقم٢٧٥١).

(٥) ذكره الخطابي في أعلام السنن(١٤٧١/٢) وعنه العيني في عمدة القاري(١١١/١٥)، وذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري(٢٩١/٦) دون تسمية القائل.

(٦) قاله الخطابي في أعلام السنن(١٤٧٢/٢-١٤٧٣) وذكر معناه: الحافظ ابن حجر في فتح الباري(٢٩١/٦)، والعيني في عمدة القاري(١١١/١٥).

لأنضونه[1]، إن الله كان على عرشه، وكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، وإنما يجري الناس على أمر قد فرغ منه»[2].

وحدث يحيى بن عبد الله بن بكير، عن ابن لَهِيعة، حدثني عطاء بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «اللوح المحفوظ كمسيرة خمسمائة عام، فقال للقلم قبل أن يخلق الخلق، وهو على عرشه: «اكتب علمي في خلقي»، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة»[3].

وروى مكي بن إبراهيم البلخي- أحد الأئمة الأثبات، من أصحاب أبي حنيفة-، حدثنا هشامٌ، عن الحسن قال: قال الله ﷻ: «لما خلقت خلقي، واستويت على عرشي؛ كتبت: إن رحمتي سبقت غضبي، ولولا ذلك لهلكوا» أخرجه أبو عبد الله بن منده[4].

وروى محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جَدِّهِ ﵁ قال: «جاء رجل أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله، هلكت الأنفس، وجاع العيال، وهلكت الأموال، فاستسق لنا ربك، فإنا نستشفع بالله عليك، وبكَ على الله»، فقال النبي ﷺ: «سبحان الله! سبحان الله! فما زال يسبح، حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه»، ثم قال: «ويحك أتدري ما الله؟ إن شأنه أعظم من ذلك، لأنه لا يستشفع به على أحد، إنه لفوق سمواته على عرشه»[5].

---

(١) أي لأنزعنه. انظر: لسان العرب(١٥/٣٢٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره(٢/٦٣١رقم٣٣٩٠)، وأبو الشيخ في كتاب العظمة(٢/٥٨٨رقم٢٢٢)، وابن مردويه-كما في الدر المنثور(٦/٧٤)-، وذكره الذهبي في كتاب العلو وقال: «إسناده لولا ابن لهيعة جيدٌ».

(٤) ذكره عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٦٣) وهو مرسل.

(٥) رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي التَّارِيْخِ الكَبِيْرِ (٢/٢٢٤) - مُخْتَصَرًا -، وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (رقم ٤٧٢٦)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السُّنَّةِ (رقم ٥٧٥ - ٥٧٦)، وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ (رقم ٧١)، وَمُحَمَّدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ العَرْشِ (رقم ١١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيْحِهِ (٢/١٢٠)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الكَبِيْرِ (رقم ١٥٤٧)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيْرِهِ (٨/٢٥١٥)، وابنُ خُزَيْمَةَ فِي التَّوْحِيْدِ (١/٢٣٩ - ٢٤٠)، وَالآجُرِّيُّ فِي الشَّرِيْعَةِ (٣/١٠٩٠ - ١٠٩١)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي العَظَمَةِ (رقم ١٩٨)، والدَّارِقطنِيُّ فِي الصِّفَاتِ (٣٨ - ٣٩)، وابنُ مَنْدَهْ فِي التَّوْحِيْد (رقم ٦٤٣ - ٦٤٤)، والبَيْهَقِيُّ فِي الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ (٢/٣١٧ - ٣١٨)، واللالَكَائِيُّ فِي شَرْحِ أُصُولِ الاعْتِقَادِ (رقم ٦٥٦)، وابنُ عَبْدِ البَرِّ فِي التَّمْهِيْدِ (٧/١٤١)، والبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ (١/١٧٥ - ١٧٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي العُلُوِّ (ص/٤٤) وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيْقِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ عَنْ يعقوبَ بنِ عُتْبَةَ عَنْ جُبَيْرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيْهِ عَنْ جَدِّهِ بِهِ. وَأُعِلَّ بِعِلَّتَيْنِ: عَنْعَنَةِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ لأَنَّهُ مَشْهُورٌ بِالتَّدْلِيْسِ مَعَ إِمَامَتِهِ فِي المغَازِي وَحُسْنِ حَدِيْثِهِ فِي الأَحْكَامِ، وبِجَهَالَةِ جُبَيْرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرٍ. وقَالَ الذَّهَبِيُّ: «هَذَا حَدِيْثٌ غَرِيْبٌ جِدًّا، فَرْدٌ، وابنُ إِسْحَاقَ حُجَّةٌ فِي المغَازِي إِذَا أَسْنَدَ وَلَهُ مَنَاكِيْرُ وَعَجَائِبُ. فَاللهُ أَعْلَمُ أَقَالَ النَّبِيُّ هَذَا أَمْ لا؟..»، وَاسْتَغْرَبَهُ ابنُ كَثِيْرٍ فِي

رواه جماعة عن وهب بن جرير، عن أبيه جرير بن حازم، عن ابن إسحاق؛ منهم يحي بن معين، وعلي بن المديني، وسلمة بن شبيب، وأحمد بن الأزهر، ومحمد بن يزيد أخو كرخويه[1]، ومنهم عبد الأعلى بن حماد، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار بُنْدَار، وقال هؤلاء في حديثهم: «عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد» والأول أصح.

قال أبو داود السجستاني[2]: «ورواه جماعة عن ابن إسحاق».

وروى عبد الله بن أحمد في السنة، وأبو بكر بن المنذر (٤٦/أ)، وأبو أحمد العَسَّال، وأبو القاسم الطبراني، وأبو الشيخ الأصبهاني، وأبو القاسم اللالكائي، وأبو عمر الطلمنكي، وأبو بكر البيهقي، وغيرهم، عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود ﷺ قال: «العرش فوق الماء، والله فوق العرش، ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم»[3].

وأخرج اللالكائي، من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن عاصم، عن زرٍّ، عن عبد الله، قال: «بين السماء القصوى وبين الكرسي خمسمائة سنة، وما بين الكرسي والماء خمسمائة سنة، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، لا يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم»[4].

وروى البيهقي، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، قال: «بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماء خمسمائة عام،

تَفْسِيْرِهِ (٣١٠/١)، وَضَعَّفَهُ الألبَانِيُّ. وَقَالَ ابنُ مَنْدَهْ: «وَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيْحٌ مُتَّصِلٌ مِنْ رَسْمِ أَبِي عِيْسَىٰ والنَّسَائِيِّ»، وَقَوَّاهُ شَيْخُ الإسْلامِ فِي مَجْمُوعِ الفَتَاوَىٰ (٤٣٥/١٦)، وَحَسَّنَهُ ابنُ القَيِّمِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَىٰ مُخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ لِلْمُنْذِرِيِّ (١٢/١٣) وَدَلَّلَ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَرَدَّ عَلَىٰ قَوْلِ المضَعِّفِيْنَ.

(١) أخرجه من طريقه: الدارقطني في كتاب الصفات(ص/٣١رقم٣٨)، وأبو الطاهر السلفي في الجزء ٢٤ من المشيخة البغدادية (رقم٦)، والذهبي في كتاب العلو(ص/٤٤رقم٧٣) من طريق الدارقطني.

(٢) سنن أبي داود (٩٦/٥).

(٣) رواهُ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ (ص/٨٨رقم ٨١)، وفي الرد على المريسي(٤٧١/١، ٤٢٢، ٥١٩-٥٢٠)، وابنُ خُزَيْمَةَ فِي كِتَابِ التَّوحيدِ (٢٤٢/١رقم١٤٩-١٥٠، ٨٨٥/٢رقم ٥٩٤)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي المعْجَمِ الكَبِيْرِ (٢٠٢/١٢رقم ٨٩٨٧)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي العَظَمَةِ(٥٦٥/٢رقم ٢٠٣، ٢٧٩)، وابن بطة في الإبانة-كتاب الرد على الجهمية(١٧١/٣رقم١٢٨)، والبَيْهَقِيُّ فِي الأسْماءِ والصِّفاتِ (٢٩٠/٢رقم٨٥١)، وابنُ عَبْدِ البَرِّ فِي التَّمْهِيْدِ (١٣٩/٧)، واللالَكَائِيُّ فِي شَرْحِ أُصُولِ الاعْتِقَادِ (٣٩٥/٣رقم ٦٥٩)، وابنُ قُدَامَةَ فِي «إِثْبَاتِ العُلُوِّ»(ص/١٠٤ - ١٠٥)، وَالذَّهَبِيُّ فِي العُلُوِّ (ص/٤٥) - وَعَزَاهُ فِي الدُّرِّ المنْثُورِ (١٠٩/١) إِلَىٰ ابنِ المنْذِرِ، وابنِ مَرْدَوَيْهِ - وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِ العَرْشِ (رقم ١٠٥): «رَوَاهُ اللالَكَائِيُّ، والبَيْهَقِيُّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيْحٍ عَنْهُ».

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣٩٥/٣رقم٦٥٩)، ومن طريقه: ابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١٠٤)، والذهبي في العلو(ص/٧٩رقم١٧٥)، وفي إسناده الحسن بن أبي جعفر: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله. مات سنة: ١٦٧هـ تقريب التهذيب(ص/١٥٩).

وبين السابعة والكرسي خمسمائة عام، والكرسي فوق الماء، والله فوق الكرسي، ويعلم ما أنتم عليه»(١).

وروى المسعودي، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله، نحوه، وقال: «والله فوق ذلك، لا يخفى عليه شيء من أعمالكم»(٢)، وله طرق قاله الذهبي(٣).

وروى أبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وعبد الله بن أحمد في السنة، وابن منده في التوحيد، والضياء في المختارة، من حديث سماك بن حرب، عن عبد الله بن عَمِيرَةَ، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «أتدرون كم بين الأرض إلى السماء؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «أحدٌ، أو اثنان، أو ثلاثٌ، وسبعون سنةً»، ثم عد سبع سموات كذلك، ثم فوق ذلك بحر بين أعلاه وأسفله كما بين سماء إلى سماء، وفوق ذلك ثمانية أوعال، بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء إلى سماء، والعرش فوق ذلك، والله فوق العرش» لفظ رواية عمرو بن قيس، عن سماك، وقال الوليد بن أبي ثور، عنه: «بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله ﷻ فوق ذلك»، ورواه إبراهيم بن طهمان أحد الأئمة الكبار من أصحاب أبي حنيفة، عن سماك به نحوه(٤).

---

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢)رَوَاهُ البَيْهَقِيُّ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (٢/٢٩١ – ٢٩٢) وَلَعَلَّهُ مِنْ أَوْهَامِ المسْعُودِيِّ فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ اخْتَلَطَ، وَقَالَ عَلِيُّ بنُ المدِيْنِيِّ: «كَانَ ثِقَةً إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَغْلَطُ فِيمَا رَوَىٰ عَنْ عَاصِمِ بنِ بَهْدَلَةَ وَسَلَمَةَ». انظر: الكَوَاكِبُ النَّيِّرَاتُ (ص/٥٤).

(٣) العُلُوُّ (ص/٤٦)

(٤) ***أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (رقم ٢٢٩٢)، والإمامُ أَحْمَدُ فِي المُسْنَدِ(١/٢٠٦، ٢٠٧)، وعبدالله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند(١/٢٠٧)، وأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (٥/٦٢رقم ٤٧٢٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ (٥/٣٤٨رقم٣٣٢٠)، وابنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ (١/٦٩رقم١٩٣)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السُّنَّةِ(١/٣٩٤رقم ٥٨٩)، وَمُحَمَّدُ بنُ عُثْمَانَ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ العَرْشِ (رقم ٩، ١٠)، وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ (ص/٥٠رقم ٧٢)، والبَزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ (٤/١٣٥رقم١٣١٠)، وَأَبُو يَعْلَىٰ فِي مُسْنَدِهِ (١٢/٧٥رقم٦٧١٣)، وابنُ خُزَيْمَةَ فِي التَّوْحِيْدِ (١/٢٣٤- ٢٣٧رقم١٤٤، ١٤٥)، وَالآجُرِّيُّ فِي الشَّرِيْعَةِ (٣/١٠٨٧رقم ٦٦٣ - ٦٦٥)، وابن بطة في الإبانة-كتاب الرد على الجهمية(٣/١٤٨-١٥٠رقم١٠٧)، وابنُ مَنْدَهْ فِي التَّوْحِيْدِ (١/١١٤رقم ٢١)، وابنُ عَدِيٍّ فِي الكَامِلِ (٧/ ٢٠٠)، وَالعُقَيْلِيُّ فِي الضُّعَفَاءِ (٢/٢٨٤)، واللالَكَائِيُّ فِي شَرْحِ أُصُولِ الاعْتِقَادِ (٣/٣٨٩رقم ٦٥٠)، وَالحَاكِمُ فِي المُسْتَدْرَكِ (٢/٢٨٨، ٤١٢)، والبَيْهَقِيُّ فِي***

قال أبو داود: حدثنا أحمد بن حفص، حدثني أبي، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن سماك بإسناده، وقال الترمذي: «وروى شريك، عن سماك بعض هذا الحديث، ولم يرفعه».

وروى أحمد في المسند(١) من طريق يحيى بن العلاء، عن عمه شعيب بن خالد، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن العباس، عن النبي ﷺ نحوه، وقال: «خمسمائة سنة» كما في حديث ابن مسعود.

الأسْماءِ والصِّفات (٢/٢٨٥، ٣١٦)، وابنُ عَبْدِ البَرِّ فِي التَّمْهِيْد (٧/١٤٠)، والجَوْرَقَانِيُّ فِي الأَبَاطِيلِ (١/٧٧)، وابنُ الجَوْزِيِّ فِي العِلَلِ المُتَنَاهِيَة (١/٢٤)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيْقِ سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ عَنْ عَبْدِ الله بنِ عَمِيْرَةَ عَنِ الأَحْنَفِ بنِ قَيْسٍ عَنِ العَبَّاسِ بِهِ.

وَعَبْدُ اللهِ بنُ عَمِيْرَةَ فِيْهِ جَهَالَةٌ كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ، وقَال البُخَارِيُّ: «لا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنَ الأَحْنَفِ بنِ قَيْسٍ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ غَرِيْبٌ»، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ، وَخَالَفَهُ الذَّهَبِيُّ لِضَعْفِ سَنَدِ الحَاكِمِ، وَصَحَّحَهُ الجَوْرَقَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «الأَبَاطِيل والمَنَاكِيْر والصِّحَاح وَالمشَاهِيْر»، وَالضِّيَاءُ فِي الأَحَادِيْث المُخْتَارَةِ (رقم ٤٦٠ ـ ٤٦٤)، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابنُ العَرَبِيِّ فِي عَارِضَةِ الأَحْوَذِيِّ (١٢/٢١٧): «حَسَنٌ صَحِيْحٌ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِ العَرْشِ (رقم ٢٤): و«إِسْنَادٌ حَسَنٌ وَفَوْقَ الحَسَنِ».

وَقَوَّاهُ شَيْخُ الإِسْلامِ فِي الفَتَاوَىٰ (٣/١٩٢) حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الحَدِيْثَ قَدْ رَوَاهُ إِمَامُ الأَئِمَّةِ ابنُ خُزَيْمَةَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيْدِ الَّذِي اشْتَرَطَ فِيْهِ أَنَّهُ لا يَحْتَجُّ فِيْهِ إِلَّا بِمَا نَقَلَهُ العَدْلُ عَنِ العَدْلِ مَوْصُولًا إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، وَالإِثْبَاتُ مُقَدَّمٌ عَلَىٰ النَّفْيِ، وَالبُخَارِيُّ إِنَّمَا نَفَىٰ مَعْرِفَةَ سَمَاعَهُ مِنَ الأَحْنَفِ، وَلَمْ يَنْفِ مَعْرِفَةَ النَّاسِ بِهَذَا، فَإِذَا عَرَفَ غَيْرُهُ كَإِمَامِ الأَئِمَّةِ ابنِ خُزَيْمَةَ مَا ثَبَتَ بِهِ الإِسْنَادُ، كَانَتْ مَعْرِفَتُهُ وَإِثْبَاتُهُ مُقَدَّمًا عَلَىٰ نَفْيِ غَيْرِهِ وَعَدَمِ مَعْرِفَتِهِ»، وابنُ القَيِّمِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَىٰ مُخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٣/٨)، وَقَالَ فِي الصَّواعِقِ المُرْسَلَةِ (٢/٢٠٧ ـ مُخْتَصَرُهَا): «إِسْنَادٌ جَيِّدٌ».

وَقَالَ الشَّيْخ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَسَنٍ فِي قُرَّةِ عُيُونِ المُوَحِّدِينَ (ص/٢١٣): «وَهَذَا الحَدِيْثُ لَهُ شَوَاهِدُ فِي الصَّحِيْحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مَعَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ صَرِيحُ القُرْآنِ، فَلا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ ضَعَّفَهُ».

تَنْبِيْهٌ: مُعْظَمُ مَنْ خَرَّجَ حَدِيْثَ العَبَّاسِ لَمْ يَذْكُرُوا المسَافَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي المتْنِ، وَإِنَّمَا «إِمَّا وَاحِدٌ، وَإِمَّا اثْنَانِ، وَإِمَّا ثَلاثٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً»، وَرِوَايَةُ: «خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ» هي رِوَايَةُ الحَاكِمِ، وَالإِمَامِ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَبِي يَعْلَىٰ، وَرِوَايَةٍ لابنِ أَبِي شَيْبَةَ، وابنِ عَدِيٍّ مِنْ طَرِيْقِ يَحْيَىٰ بنِ العَلاءِ وَهُوَ كَذَّابٌ يَضَعُ الحَدِيثَ.

(١) رواه الإمامُ أَحْمَدُ فِي المسْنَدِ (١/٢٠٦، ٢٠٧)، وَمُحَمَّدُ بنُ عُثْمَانَ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ العَرْشِ (رقم ٩، ١٠)، وَأَبُو يَعْلَىٰ فِي مُسْنَدِهِ (١٢/٧٥رقم٦٧١٣)، وابنُ عَدِيٍّ فِي الكَامِلِ (٧/ ٢٠٠)، وَالحَاكِمُ فِي المسْتَدْرَكِ (٢/٢٨٨، ٤١٢).

ويحي بن العلاء ضعيف[١]، ولا يثبت ذكر الخمسمائة عن النبي ﷺ، وقيل المراد بهما التكثير دون التحديد، وقال العيني، وغيره: «يجمع بينهما: بأن اختلاف المسافة باعتبار بطء السير، وسرعته»[٢].

وأخرج ابن منده في «الصفات»، وأبو إسماعيل الهروي في «الفاروق»، من طريق الأحوص بن حكيم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عائذ الثمالي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أقرب الخلق إلى الله تعالى جبريلُ، وإسرافيلُ، وميكائيلُ، وإنهم من الله تعال بمسيرة خمسين ألف سنة»[٣].

وقد ضعف بعض أهل الحديث الأحوص، وكان ابن عيينة يفضله على ثور في الحديث، وقال ابن عدي: «ليس فيما يرويه حديث منكر، إلا أنه يأتي بالأسانيد لا يتابع عليها»[٤].

وروى هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، ثنا عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد[٥]، عن القاسم، عن أبي أمامة ﷺ قال: «كان من أشد الناس تكذيباً لرسول الله ﷺ، وأكثرهم ردًّا عليه؛ اليهود، فسألوه: «أي البقاع شر؟»، فقال: «حتى أسأل صاحبي جبرئيل»، فجاءه، فسأله، فقال: حتى أسال ربي، قال: فسأل ربه، فقال: «شَرُّ البقاع أسواقها، وخير البقاع مساجدها»، فهبط جبرئيل، فقال: "يا محمد، لقد دنوت من الله ﷻ دُنُوًّا ما دنوت مثله قط، فكان بيني وبينه سبعون حجاباً من نور؛ فقال: «إن شر البقاع أسواقها، وخير البقاع مساجدها»[٦].

---

(١) يحي بن العلاء البجلي، أبو عمرو، أو أبو سلمة الرازي: رُمِي بالوضع. مات قريباً من سنة: ١٦٠هـ تقريب التهذيب(ص/٥٩٥).

(٢) عمدة القاري(١٥/١١٢).

(٣) رواه أبو الشيخ في العظمة ج٢/ص٦٨٣)، والديلمي في مسنده(١/٢١٥رقم٨٢١)، وابن شاهين في فوائده(رقم٢٠)، وأبو زكريا البخاري في فوائده–كما في اللآلىء المصنوعة (١/٢٣)–، وذكره الذهبي فيي العلو(ص/٩٠رقم٢١٦) وقال: «رواه ابن منده في «الصفات»، وشيخ الإسلام في «الفاروق»، وإسناده لين، لأن الأحوص ليس بمعتمد».

(٤) الكامل في الضعفاء(١/٤١٥)، وانظر ترجمته أيضاً في تهذيب التهذيب(١/١٦٨).

(٥) علي بن يزيد بن أبي زياد الألهاني، أبو عبد الملك الدمشقي، صاحب القاسم بن عبد الرحمن: قال الذهبي: « ضعفه جماعة و لم يترك»، وقال ابن حجر: ضعيف، مات سنة بضع عشرة ومائة. الكاشف للذهبي(٢/٤٩)، تقريب التهذيب(ص/٤٠٦).

(٦) رواه ابن زنجويه–كما في كنز العمال(٤/٥٧رقم٩٩٠٤)–، وذكره الذهبي في العلو(ص/٩٨رقم٢٣٧)، والتبريزي في مشكاة المصابيح(١/٢٣٠رقم٧٤١) ولم يعزه لأحد، وحسنه الشيخ الألباني.

وروى عثمان بن أبي شيبة: ثنا جرير، عن عطاء، عن محارب بن دِثَارٍ، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «قال رجل: يا رسول الله، أي البقاع خير؟ قال: «لا أدري»، فأتاه جبرئيل، فسأله، فقال: «لا أدري»، قال: «سل ربك»، قال: «ما أسأله عن شيء»، فانتفض انتفاضة، كاد يصعق منها محمد ﷺ، فلما صعد جبرئيل؛ قال الله ﷻ: «سألك محمد أي البقاع خير؟ حدِّثْهُ أن خير البقاع: المساجد، وإن شر البقاع: الأسواق»[1]، قال الذهبي: «هذا حديث غريبٌ، صالحُ الإسناد»[2].

وروى إسحاق بن راهوية في مسنده، وابن ماجه، والترمذي، وغيره، ممن طريق يعلى بن عبيد، عن وكيع بن حُدس، عن أبي رزين العقيلي، قال : «قلت: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ قال: «كان في عماءٍ، ما فوقه (ق٤٦/ب) هواء، وما تحته هواء، ثم خلق العرش، ثم استوى عليه»، لفظ عمرو بن موسى عن حماد بن سلمة عنه، وقال عبد الصمد بن عبد الوارث عنه: «ثم كان العرش فارتفع على عرشه».

وقال شعبة، وغيره: عن يعلى، عن وكيع بن عدس[3].

وروى حربٌ، عن ابن راهويه: «تحته هواء، وفوقه هواء، يعني السحاب»[1]، وقال أبو عبيد : : «العماء الغمام»[2].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب العرش(ص/٨٤رقم٧٤)، وأبو يعلى في مسنده-كما في المطالب العالية(٣/٤٦٨رقم٣٥٠)-، والحارث في مسنده(١/٢٤٩رقم١٢٤-زوائده)، وابن حبان في صحيحه(٤/٤٧٦رقم١٥٩٩)، والآجري في أخلاق العلماء(رقم١٠٠)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/١٦٧، ٢/٩)، والبيهقي في السنن الكبرى(٣/٦٥، ٧/٥٠)، وفي الأسماء والصفات (١/ ٥٣٥رقم٤٦١)، والخطيب في الفقيه والمتفقه(٢/٢٧٠)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله(٢/٤٩-٥٠) من طريق جرير بن عبدالحميد عن عطاء بن السائب، عن محارب، عن ابن عمر به. وجرير سمع من عطاء بعد اختلاطه، فالسنة ضعيف، لكنه حسنٌ بشواهده.

(٢) العلو(ص/٩٩رقم٢٣٨).

(٣) رواه الطيالسي في مسنده(١٠٩٣)، والإمام أحمد في المسند(٤/١١، ١٢)، والترمذي في سننه(رقم٣١٠٩)، وابن ماجه في سننه(رقم١٨٢)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة(١/٢٤٥)، وابن أبي عاصم في السنة(رقم٦١٢)، ومحمد بن عثمان ابن أبي شيبة في كتاب العرش(رقم٧)، والطبري في تفسيره(١٢/٤)، وفي تاريخه(١/١٣)، والطبراني في المعجم الكبير(١٩/٢٠٧رقم٤٦٨)، وابن حبان في صحيحه(رقم٦١٤١)، وأبو الشيخ في العظمة(١/٣٦٣- ٣٦٤)، وابن عبدالبر في التمهيد(٧/١٣٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/٣٤١، ٤٠٧)، وابن بطة في الإبانة(٣/١٦٨- ١٧٠- كتاب الرد على الجهمية)، وأبو العلاء العطار في فتيا في الاعتقاد(رقم١٨)، وغيرهم وإسناده صحيح. والحديث حسنه الترمذي، والذهبي في العلو(ص/١٨)، وصححه ابن حبان، وابن القيم في إعلام الموقعين(٥/١٦١).

وقال الحسن بن عمران الحنظلي الهروي: سمعت أبا الهيثم خالد بن يزيد الرازي، يقول: «أخطأ أبو عبيد، إنما العمى مقصور، ولا يدرى أين كان الرب»[٣].

[وروى عبد الله بن صالح كاتب الليث: حدثني معاوية بن صالح، عن بعض المشيخة – يعني من التابعين– قال: «أول ما خلق الله عرشه على الماء؛ خلق ملائكة، فقالوا: ربَّنا، لم خلقتنا؟ قال: «لحمل عرشي»، قالوا: ومن يقوى على ذلك؟ قال: «فقولوا: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فيحملكُم والعرشَ قُوَّةُ الله تعالى»[٤]][٥].

وأخرج مسلم في صحيحه، من طريق يزيد بن كيسان، عن أبي حازم الأشجعي، عن أبي هريرة ﵁: أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه، فتأبى عليه، إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها، حتى يرضى عنها زوجها»[٦].

وأخرج الذهبي في العلو، من طريق صالح بن محمد بن زائدة، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «ما رفع رسول الله ﷺ رأسه إلى السماء إلا قال: يا مصرفَ القلوب، ثَبِّت قلبي على طاعتك»[٧].

وأخرج أبو القاسم البغوي، من طريق محمد بن زياد بن فروة العبدي، عن أبي شهابٍ الحناط، عن الأعمش.

---

(١)الإبانة لابن بطة(٣/١٧٠- كتاب الرد على الجهمية)، والعلو للذهبي(ص/١٨) وهو صحيح عن إسحاق رحمه الله.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد(٢/٨).

(٣) قال الأزهري في تهذيب اللغة(٣/١٥٦) : «وقد بلغني عن أبي الهيثم –ولم يعزه لي إليه ثقة–: أنه قال في تفسير هذا الحديث، ولفظه: «إنه كان في عمى» مقصورٌ، قال: وكلّ أمر لا تدركه القلوب بالعقول فهو عَمًى. قال: والمعنى أنه كان حيث لا يُدركه عقول بني آدم، ولا يَبلغ كنههَ وصف.

قلت أنا: والقول عندي ما قاله أبو عُبيد، أنه العماء ممدود، وهو السحاب، ولا يُدرى كيف ذلك العَمَاء بصفة تحصُره، ولا نعتٍ يَحدّه، ويُقَوِّي هذا القول قول الله جلّ وعزّ:﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾[البَقَرَة:٢١٠]. فالغمام معروف في كلام العرب، إلاّ أنا لا ندري كيف الغمام الذي يأتي الله جلّ وعزّ يوم القيامة، في ظُلَل منه؟ فنحن نؤمن به، ولا نكيِّف صفته، وكذلك سائر صفات الله جلّ وعزّ» ا.هـ كلامه رحمه الله.

(٤) رواه عثمان الدارمي في نقضه على بشر المريسي(١/٤٥٩)، وذكره الذهبي في العلو(ص/١٢٧رقم٣٤٦)، ولم يذكر الدارمي بعض المشيخة.

(٥) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٦) صحيح مسلم(٢/١٠٦٠رقم١٤٣٦).

(٧) سبق تخريجه(ص/٥٢٦).

وأبو القاسم اللالكائي، من طريق الثوري، عن الأعمش، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، قال: «إن العبد ليهم بالأمر من التجارة، والإمارة، حتى إذا تيسر له؛ نظر الله إليه من فوق سبع سموات، فيقول للملائكة: اصرفوه عنه، فإنه إن يسرته له أدخلته النار»(1).

وروى ابن جوصا الحافظ(2): حدثنا علي بن معبد بن نوح، حدثنا صالح بن بيان، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «إن العبد ليشرف على حاجة من حاجات الدنيا، فيذكره الله من فوق سبع سموات، فيقول لملائكته: «إن عبدي هذا قد أشرف على حاجة، إن فتحتها له؛ فتحت له باباً من أبواب النار»(3) غريب من حديث شعبة، وصالحٌ: ضعيف، وما قدمناه من حديث ابن مسعود موقوفا أصح.

وروى (إمام الأئمة) ابن خزيمة في كتاب التوحيد: حدثنا رجاء بن محمد.

وأخرجه موفق الدين بن قدامة، والذهبي في العلو، من طريق أبي يحيى عبد الكريم بن الهيثم الديرعاقولي، حدثنا رجاء بن محمد البصري، حدثنا عمران بن خالد بن طليق بن محمد بن عمران بن حصين، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، قال: «اختلفت قريش إلى حصين بن عبيد والد عمران، فقالوا: «إن هذا الرجل يذكر آلهتنا، فنحب أن تكلمه، وتعظه»، فمشوا معه إلى قريب من باب النبي ﷺ، فجلسوا، ودخل حصين، فلما رآه رسول الله ﷺ قال: «أوسعوا للشيخ»، فقال: «ما هذا الذي يبلغنا عنك، أنك تشتم آلهتنا، وتذكرهم، وقد كان أبوك جَفْنَةً وخبزاً؟» فقال: «إن أبي وأباك في النار، كم تعبد إلهاً اليوم؟»، قال: «سبعةً في الأرض، وإلهاً في السماء»، قال: «فإذا أصابك الضيق فمن تدعو؟»، قال: «الذي في السماء»، قال: «فإذا

(1) رواه هناد في الزهد(1/238رقم404)، ونعيم بن حماد في زوائده على الزهد لابن المبارك(ص/33رقم129)، والبغوي-كما قال الذهبي في العلو(ص/57رقم99)-، وأبو نعيم في حلية الأولياء(8/252)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(4/668رقم1219) من طريق الأعمش عن خيثمة الجعفي عن ابن مسعود، ورواه السرقسطي في غريب الحديث(2/907رقم491) عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن خيثمة عن رجل عن ابن مسعود رضي الله عنه، ففيه جهالة هذا الرجل، ومع ذلك قال الذهبي في العلو(ص/80) : «أخرجه اللالكائي بإسناد قوي» فكأنه لم يطلع على رواية سفيان.

(2) أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصا ، أبو الحسن الدمشقي، حافظ، محدث، إمام أهل الشام في زمانه.توفي سنة: 320هـ سير أعلام النبلاء(15/15).

(3) رواه ابن جوصا الحافظ-كما قال الذهبي في العلو(ص/52)-، ومن طريقه: أبو نعيم في حلية الأولياء(3/304، 7/208)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(رقم18) وقال الذهبي في العلو: «صَالِحٌ تَالِفٌ، تَرَكَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ وَلا يَحْتَمِلُ شُعْبَةَ هَذَا».

هلك المال فمن تدعو؟»، قال: «الذي في السماء»، قال: «فيستجيب لك وحده، وتُشْرِكُهُم؟...» الحديث في إسلامه[١].

وأخرج الذهبي، عن شبيب بن شيبة، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، قال: قال النبي ﷺ لأبي: «كم تعبد اليوم إلهاً؟»، فقال: «ستة في الأرض، وواحداً في السماء»، قال: «فأيهم (تعد) لرغبتك ورهبتك؟»، قال: «الذي في السماء»، قال: «يا حصين، أما لو أسلمت علمتك كلمتين، ينفعانك»، (فلما) أسلم، قال: «يا رسول الله، علِّمني الكلمتين»، قال: «قل: اللهم ألهمني رشدي، وأعذني من شَرِّ نفسي»[٢].

---

(١) رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/٢٧٧رقم١٧٧)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٤٩)، والذهبي في العلو(ص/٢٤رقم٤٣).

(٢) علقه البُخَارِيُّ فِي خلق أفعال العباد (ص/٤٣)، ووصله فِي التاريخ الكَبِيْرِ (٣/١)، والترمذي في سُنَنِهِ (٣٤٨٣)، وَفِي العلل (رقم٦٧٧)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الآحَادِ وَالْمَثَانِي (رقم٢٣٥٥)، والدارمي في الرد على بشر المريسي (١/٢٧٧)، والبزار فِي مسنده (٣٥٧٩)، والروياني فِي مُسْنَدِهِ (رقم٨٥)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الكَبِيْرِ (رقم٣٥٥١)، (١٨/١٧٤رقم٣٩٦)، والأَوْسَطِ(١٩٨٥)، وَفِي الدعاء(١٣٩٣) واللالكائي فِي شرح أصول الاعتقاد (رقم١١٨٤) والبيهقي في الأسماء والصفات (ص/٤٢٣-٤٢٤)، والذهبي في العلو(ص/٢٥رقم٤٥) من طَرِيْقِ أَبِي معاوية عَنْ شبيب بن شَيْبَةَ عَن الحسن عَنْ عمران بن حصين قال قال النبي ﷺ لأبي: «يا حصين، كم تعبد اليوم إلهًا؟» قال أَبِي: سبعة؛ ستًّا في الأرض، وواحدًا في السماء. قَالَ: «فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك؟» قَالَ: الذي في السماء.قَالَ: «يا حصين! أما إنك لو أسلمت علمتك كلمتين تنفعانك» قَالَ: فلما أسلم حصين؛ قَالَ: يا رسول الله، علمني الكلمتين اللتين وعدتني. فَقَالَ: «قل: اللهم ألهمني رشدي، وأعذني من شر نفسي» هَذَا لفظ التِّرْمِذِيِّ، وبعض من رَوَاهُ لم يذكر الشطر المتعلق بالدعاء، وَرَوَاهُ الخرائطي فِي مكارم الأخلاق (ص/٢٤٧-المنتقى منه) مقتصرًا على الشطر المتعلق بالدعاء. وَفِي إِسْنَادِهِ شبيب بن شَيْبَةَ وفِيْهِ ضعف، وأعله بَعْضِ العُلَمَاء بعنعنة الحسن عَنْ عمران، والصحيح أنه سَمِعَ منه، والحسن قليل التدليس فتحمل عنعنته على السماع. ومع ذَلِكَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيْبٌ. وسقطت كلمة "حَسَنٌ" من بَعْضِ مطبوعات سنن التِّرْمِذِيُّ، وأقر النووي تحسينه فِي رياض الصالحين (ص/٢٦٩)، وصححه الحَاكِمُ على شرط الشيخين، وابن حبان، ابن القَيِّمِ فِي الوابل الصيب (ص/٢٣٣).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي العلل (ص/٣٦٤): «سألت محمدًا عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث أبي معاوية قال محمد: وروى موسى بن إسماعيل هذا الحديث عن جويرية بن بشير عن الحسن عن النبي ﷺمرسلاً. قال أبو عيسى: وحديث الحسن عن عمران بن حصين في هذا أشبه عندي وأصح. وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن عمران بن حصين، رَوَى إسرائيل عن منصور عن ربعي بن حراش عن عمران بن حصين عن أبيه عن النبي ﷺ شيئًا من هَذَا».

وأخرج شمس الدين ابن القيم في غزو الجيوش الإسلامية(١)، من طريق الوَضِين بن عطاء(٢)، عن عُبَادَةَ بن نُسَي(٣).

وأخرج الحارث بن أبي أسامة في مسنده، من وجه آخر، عن عبادة بن نُسَي، عن عبد الرحمن بن غَنْم(٤)، عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يكره في السماء أن يُخَطَّأَ أبو بكر في الأرض»(٥).

ومما يدلُّ على ذلك: أحاديث المعراج.

كحديث شريك بن أبي نَمِر، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ، وفيه: «ثم رفعت لي سدرة المنتهى، ودنا الجبار فتدلى؛ فكان قاب قوسين أو أدنى»(٦).

وفيه أيضاً: «فأشار إليه جبريل: أن نعم، إن شئت، فعلا به إلى الجبار، فقال -وهو بمكانه-: يا رب خفف عنا»، وهو في صحيح البخاري(٧).

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٥٩)، ولم يورده من طريق الوضين كما ذكره المؤلف، وإنما الذي قال: وروى الحارث بن أبي أسامة في مسنده من حديث عبادة بن نسي فذكره.

(٢) الوضين -بفتح أوله، وكسر المعجمة، بعدها تحتانية ساكنة، ثم نون- بنُ عطاء بن كنانة، أبو عبد الله، أو أبو كنانة، الخزاعي الدمشقي: صدوقٌ، سيء الحفظ، ورمي بالقدر، مات سنة: ١٥٦هـ، وهو بن سبعين سنة. تقريب التهذيب(ص/٥٨١).

(٣) عبادة بن نُسي-بضم النون، وفتح المهملة الخفيفة- الكندي، أبو عمر الشامي، قاضي طبرية: ثقة، فاضل، مات سنة: ١١٨هـ تقريب التهذيب(ص/٢٩٢).

(٤) عبد الرحمن بن غَنْم -بفتح المعجمة، وسكون النون- الأشعري، مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين. مات سنة: ٧٨هـ تقريب التهذيب(ص/٣٤٨).

(٥) رواه الطبراني في المعجم الكبير(٦٧/٢٠)، وفي مسند الشاميين(٣٨٤/١رقم٦٦٨، ٢٧٥/٣رقم٢٢٤٧)، والشاشي في مسنده(٢٤٢/٣رقم١٣٤١)، وابن شاهين في السنة(ص/١٦٠رقم١٠٩)، والإسماعيلي في معجم شيوخه(٦٥٥/٢)، من طريق أبي يحيى عبدالحميد الحماني عن أبي العطوف جراح بن منهال، عن الوضين بن عطاء، عن عبادة بن نسي به. وأبو العطوف: متروك، واتهم بالكذب. انظر: لسان الميزان(٩٩/٢).

ورواه الحارث في مسنده(٨٨٦/٢رقم٩٥٦-زوائده)، والقطيعي في زوائده على فضائل الصحابة للإمام أحمد(٤٢١/١رقم٦٥٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية(١٩١/١رقم٢٩٧)، وابن الجوزي في الموضوعات(٢٣٧/١)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(٥٦)، من طريق أبي الحارث الوراق، عن بكر بن خنيس، عن محمد بن سعيد، عن عبادة بن نسي به. وأبو بكر الوراق نصر بن حماد: «حافظ، متَّهم، قال أبو زرعة: لا يكتب حديثه» كما في الكاشف(٣١٨/٢)، ومحمد بن سعيد هو المصلوب على الزندقة، وهو كذاب يضع الحديث.

(٦) هذه اللفظة مما انتقدت على شريك بن أبي نمر الراوي عن أنس، وقد خالف غيره من الثقات في أكثر من عشرة أشياء ذكرها الحافظ في الفتح (٤٨٥/١٣).

(٧) صحيح البخاري. كتاب التوحيد. ٣٧-بَاب قَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[النساء:١٦٤](٢٧٣٠/٦رقم٧٠٧٩).

وأحاديث نزوله ﷻ كل ليلة إلى السماء الدنيا، وقد جمعها الذهبي في جزء، وقال: «وذلك متواتر، أقطع به»[(١)].

وأحاديث الرؤية: وستقف عليها[(٢)].

وأحاديث الشفاعة: منها: حديث أنس ﷺ، عن النبي ﷺ، الذي فيه: «فيأتوني، فأستأذن على ربي ﷻ في داره، فإذا رأيته؛ وقعت ساجداً»، لفظ قتادة، عن أنس؛ في الصحيح[(٣)].

وروى الليث (ق٤٧/أ) عن ابن الهاد، عن عمرو، عن أنس، عن النبي ﷺ : «فأدخل؛ فأجد الجبار مستقبلي، فأسجد له» علَّقه الذهبي[(٤)].

وأخرج الموفق، والذهبي، عن زائدة بن أبي الرُّقَاد[(٥)]، عن زياد النميري، عن أنس، عن النبي ﷺ : «فأدخل على ربي ﷻ وهو على عرشه تبارك وتعالى»[(٦)].

وروى أبو أحمد العسال في المعرفة، بإسناد قوي، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ: «فآتي باب الجنة، فيفتح لي، فآتي ربي تبارك وتعالى -وهو على كرسيه أو سريره-، فأخر له ساجداً»[(٧)].

وروى جويبر بن سعيد -وهو أحد العلماء[(١)]-، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «قالت امرأة العزيز ليوسف عليه الصلاة والسلام: «إني كثيرة الدرِّ والياقوت،

---

(١) قال الذهبي في العلو(ص/١٠٠): «وقد ألفت أحاديث النزول في جزء. وذلك متواتر أقطع به».

(٢) انظر ما يأتي: (ص/٧٨١).

(٣) رواه البخاري في صحيحه(٦/٢٧٠٨رقم٧٠٠٢) معلقاً عن حجاج بن منهال عن همام عن قتادة عن أنس به، ووصله الإمام أحمد في المسند(٣/٢٤٤) عن عفان عن همام عن قتادة عن أنس به. وذكر الحافظ في تغليق التعليق (٥/٣٤٩) أن أبا نعيم في مستخرجه، والإسماعيلي في مستخرجه أخرجاه من طريق حجاج بن منهال به موصولاً.

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند(٣/١٤٤)، والدارمي(١/٤١رقم٥٢)، والنسائي في الكبرى(٤/٤٠١رقم٧٦٩٠)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة(١/٢٧٦رقم٢٦٨)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢/٧١٢رقم٤٥٥)، وابن منده في كتاب الإيمان(٢/٨٤٦رقم٨٧٧)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة(٦/٣٢٣رقم٢٣٤٥)، وغيرهم من طريق يزيد بن الهاد عن عمرو بن أبي عمر عن أنس ﷺ به، وإسناده حسن. وذكره الذهبي في العلو(ص/١٠٥رقم٢٥٩).

(٥) زائدة بن أبي الرقاد-بضم الراء، ثم قاف- الباهلي، أبو معاذ البصري، الصيرفي: منكر الحديث. تقريب التهذيب(ص/٢١٣).

(٦) رواه ابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٧١-٧٢)، والذهبي في العلو(ص/٣٦رقم٦٤)، وقال الذهبي: « زَائِدَةُ ضَعِيفٌ، وَالْمَتْنُ بِنَحْوِهِ فِي الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ، مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ».

(٧) ذكره الذهبي في العلو(ص/٣٦)، والشيخ الكنغراوي نقله منه بلفظه، والحكم على الإسناد بالقوة من كلام الذهبي، وقال الذهبي في كتاب العرش(٢/ ٥٩): «وأخرجه العسال من حديث ثابت البناني بإسناد صحيح».

فأعطيك ذلك حتى تنفق في مرضات سيدك الذي في السماء»، أخرجه الموفق ابن قدامة، وقال الذهبي: «إسناده قوي إلى جويبر»(٢).

وروى أبو يعلى الموصلي، وأبو سعيد الدارمي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ في قصة ماشطة بنت فرعون، أنها قالت له: «ربُّنا وربُّك الله الذي في السماء»(٣).

وأخرج العبسي في كتاب العرش، عن عباس القمي(٤)، قال: «بلغني أن داود عليه السلام كان يقول في دعائه: اللهم أنت تعاليت فوق عرشك، وجعلت خشيتك على الناس في السموات والأرض» إسناده قوي(٥).

وروى أبو القاسم البغوي، والموفق، من طريقه، حدثنا علي بن مسلم، حدثنا سيَّار، حدثنا جعفر بن سليمان، حدثنا ثابت البُنَاني، قال: «كان داود عليه السلام يطيل الصلاة، ثم يركع، ثم يرفع

---

(١) جويبر -تصغير جابر، ويقال: اسمه جابر، وجويبر لقب- بن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي، نزيل الكوفة، راوي التفسير، ضعيف جدا، مات بعد سنة:١٤٠هـ. تقريب التهذيب(ص/١٤٣).

(٢) رواه ابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٩٦-٩٧). وأورده الذهبي في العلو(ص/٨٨) وقال: «حديث جويبر بن سعيد -وهو واه- عن الضحاك عن ابن عباس» وذكره، ثم قال: «إسناده قوي عن جويبر». وقال في كتاب العرش (٢/ ١٧٥): «وصح عن جويبر»، وهذا فيه نظر، لأن الراوي عن جويبر هو: أبو حذيفة إسحاق بن بشر البخاري وهو متروك، وكذبه غير واحد من المحدثين. انظر: لسان الميزان(١/٣٥٤). والضحاك لم يلق ابن عباس. والحديث أورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٥٠).

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند(١/٣٠٩)، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/٥١رقم٧٣)، والبزار في مسنده(١١/ ٢٧٦رقم٥٠٦٧)، وأبو يعلى في مسنده(٤/٣٩٤رقم ٢٥١٧)، وابن حبان في صحيحه(٧/١٦٣رقم٢٧٠٣)، والطبراني في الكبير(١١/٤٥٠رقم ١٢٢٧٩، ١٢٢٨٠)، وفي الأحاديث الطوال(رقم٤٢)، والحاكم في المستدرك(٢/٥٣٨)، والبيهقي في الشعب(٢/٢٤٣رقم١٦٣٦)، وفي دلائل النبوة(٢/ ٣٨٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(١٦/٤٢٠)، وابن الجوزي في المنتظم(١/٣٤٦)، والضياء في الأحاديث المختارة(١٠/٢٧٥رقم٢٨٨-٢٩١)، من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به. وإسناده فيه ضعفٌ، لأن حماد بن سلمة سمع من عطاء بن السائب قبل اختلاطه وبعده، ولم يكن يميزه. وضعفه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة(١٣/ ٩٠١رقم٦٤٠٠).

(٤) مذكور باسم عباس العمي، وكذلك «القمي»، ذكره ابن معين في تاريخه-رواية الدوري(٤/٣٢٣) وقال: «روى عوف عن شيخ بصري يقال له عباس العمي، وليس به بأس»، ونقله ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات(ص/١٤٩رقم٨٢٧).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في كتاب العرش(٦١رقم٢٠)، وفي المصنف(٦/٤٩رقم٢٩٣٨١، ٧/٦٧رقم٣٤٢٤٦)، والإمام أحمد في الزهد-كما في الدر المنثور(٧/٢١)-، والدارمي في سننه(١/١٠٩رقم٣٣٦) من طريق مروان بن معاوية عن عوف الأعرابي عن عباس العمي به. وإسناده صحيح كما قال ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٦٥)، وهو من الإسرائيليات.

رأسه إلى السماء، ثم يقول: «إليك رفعت رأسي، يا عامر السماء، نظر العبيد إلى أربابها، يا ساكن السماء»[1]، قال الذهبي: «إسناده صالح»[2].

[وقال ابن القيم: «ورواه اللالكائي بإسناد صحيح، ورواه الإمام أحمد في كتاب الزهد»[3]][4].

وروى أبو حذيفة إسحاق بن بشر البخاري، في المبتدأ: أبنا سعيد، عن قتادة، عن الحسن، قال: «سمع يونس عليه السلام تسبيح الحصا، وتسبيح الحيتان، فجعل يسبح، ويهلل، ويقدس، وكان يقول في دعائه: سيدي في السماء مسكنك، وفي الأرض قدرتك، وعجائبك، سيدي من الجبال أهبطتني، وفي البلاد سيرتني، وفي الظلمات الثلاث حبستني، فلما كان تمام أربعين يوماً، وأصابه الغَمُّ، فنادى في الظلمات: أن لا إله إلا أنت، سبحانك إني كنت من الظالمين»[5].

قالوا: إسحاق بن بشر: ساقطُ الحديث، تكلم فيه علي ابن المديني، وغيره.

قلت: نعم، تكلموا فيه، ولم يتكلم فيه أحد من جهة الاعتقاد، ولم يكونوا ينكرون مثل هذه الروايات، وكان عالماً بالأخبار، ويذكر بالفقه، ويعد في الآخذين عن الإمام أبي حنيفة، رواياته عنه في (كتب) الأستاذ، وغيره.

وأكثر ما قيل فيه؛ لأنه كان يرسل عمن لم يلقه، قال أحمد بن سيار المروزي: «كان يروي عمن لم يدرك، وكانت فيه غفلة، مع أنه كان يزنٌّ بحفظ»[6].

وقال محمد بن عمر الدارابجردي[1]: ثقة[2]، وقال شمس الدين ابن القيم في هذا الخبر: «إسناده صحيح»[3].

---

(١) رواه علي بن الجعد في مسنده(ص/٢١٠رقم١٣٨٨)، والإمام أحمد في الزهد(ص/٨٨)-وقد سقط ذكر الإمام أحمد من السند في المطبوع-، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٢/٣٢٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٣/٤٠٠رقم٦٦٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(١٧/٩٣)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٩٥-٩٦)، والذهبي في العلو(ص/٦٧رقم١٣٤)، من طريق سيار بن حاتم عن جعفر بن برقان عن ثابت به، وإسناده حسنٌ.

(٢) العلو(ص/٦٧رقم١٣٤).

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٦٩).

(٤) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٥) رواه من طريق إسحاق بن بشر البخاري: ابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٩٦)، وذكره الذهبي في العلو(ص/٦٧رقم١٣٥)، وفي إسناده إسحاق بن بشر: متروك، وكذبه بعض العلماء، والخبر من الإسرائيليات.

(٦) تاريخ بغداد(٦/٣٢٦)، وتاريخ الإسلام(١٤/٤٩).

وروى أبو صفوان عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن مروان الأموي، حدثنا يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن كعب الأحبار، قال: قال الله ﷻ في التوراة: «أنا الله فوق عبادي، وعرشي فوق جميع خلقي، وأنا على عرشي، أدبر أمور عبادي، ولا يخفى علي شيء في السماء، ولا في الأرض»(٤). قال الذهبي: «رواته ثقات»(٥).

وتقدم قول سعيد بن عامر الضبعي عالم البصرة: «الجهمية أشرُّ قولاً من اليهود النصارى، قد اتفقت اليهود، والنصارى، وأهل الأديان، مع المسلمين: أن الله تبارك وتعالى على عرشه، وقالوا هم: ليس على العرش شيء»(٦).

وقال أبو عمرو الأوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله ﷻ فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته»(٧).

وتقدم قول شَريكِ بن عبد الله النَّخَعِيِّ في منكري أحاديث النزول إلى السماء الدنيا، وأحاديث الرؤية في الجنة: «أما نحن؛ فقد أخذنا عن أبناء التابعين، عن الصحابة، فهم عمن أخذوا؟»(٨).

---

(١) الدارابجري، وقد يسقطون الألف فيقولون: الداربجردي: بفتح الدال، والراء المهملتين، وسكون الباء المنقوطة بواحدة، وكسر الجيم، وسكون الراء، وكسر الدال المهملتين، هذه النسبة إلى دارابجرد، وهي بلدة من بلاد فارس. الأنساب للسمعاني(٢/٤٣٦، ٤٦٦)

(٢) قال الذهبي في تاريخ الإسلام(١٤/٤٩): «تفرد الدارابجردي بتوثيق أبي حذيفة، وما هو ممن يعبأ بتوثيقه»، وقال في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(١/٣٣٦) : «تفرد الدارابجردي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت اليه أحد، لأن أبا حذيفة بَيِّن الأمر، لا يخفى حاله على العميان».

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٦٢)، وقال الذهبي في العلو(ص/٦٧رقم١٣٥): «أبو حذيفة كذاب».

(٤) رواه أبو الشيخ في العظمة(٢/٦٢٥رقم٢٤٤)، وابن بطة في الإبانة-كتاب الرد على الجهمية(٣/١٨٥رقم١٣٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٦/٧)، قال ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٦٤) : «رواه أبو الشيخ وبن بطة وغيرهما بإسناد صحيح عنه».

(٥) العلو(ص/١٢١رقم٣١٥).

(٦) سبق تخريجه. وانظر: الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام(٥/٤٢).

(٧) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/٣٠٤رقم٨٦٥) بإسناد صحيح كما قال ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٦٩).

(٨) رواه عبد الله بن الإمام أحمد(١/٢٧٣رقم٥٠٩)، وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية(٣/٢٠٢رقم١٥٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٣٧٤رقم٩٤٩) وإسناده صحيح.

وتقدم قول محمد بن الحسن الشيباني (في الأحاديث): «إن الله يهبط إلى السماء الدنيا»[(١)]، ونحو هذا من الأحاديث، قد روتها الثقات، فنحن نرويها، ونؤمن بها، ولا نفسرها»[(٢)]، يعني لا نتأولها.

وقوله: «اتفق الفقهاء في المشرق والمغرب على الإيمان (بالقرآن، والأحاديث، التي جاء بها الثقات عن رسول الله، ﷺ في صفة الرب) ﷻ من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه،(فمن فسَّر شيئاً من ذلك؛ فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا، ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا، فمن قال) بقول جهم؛ فقد فارق الجماعة، لأنه وصفه بصفة لا شيء»[(٣)].

[وفي «تحفة المتقين، وسبيل العارفين» للشيخ عبد القادر الجيلاني: «والله تعالى بذاته على العرش، علمه محيط بكل مكان»[(٤)].

وفي الغنية له: « ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: (إنه في السماء على العرش) كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وينبغي إطلاق ذلك من غير تأويل، وكونه تعالى على العرش؛ فمذكور في كل كتاب أنزل، على كل نبي أرسل، بلا كيف»[(٥)]][(٦)].

وقال هارون بن معروف: حدثنا ضمرة، عن صدقة، قال: سمعت سليمان التيمي يقول: «لو سئلت أين الله؟ لقلت: في السماء»[(٧)].

ويذكر عن عطاء السلمي البصري -[المتوفي سنة ٨٣] [(٨)]، أحد الزهاد والخائفين الكبار في ذلك العصر-: أنه كان لا يرفع بصره إلى السماء حياءً من الله ﷻ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٤٣٣رقم٧٤١)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١١٧)، والذهبي في العلو(ص/١٥٣رقم٤١٣).

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٤٣٢رقم٧٤٠)، وابن قدامة في ذم التأويل(ص/١٤رقم١٣)، وذكره الذهبي في العلو(ص/١٥٣رقم٤١٤)

(٤) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٧٥).

(٥) الغنية للجيلاني(١/٨٦-٨٧).

(٦) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٧) علقه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٧) على ضمرة، ورواه موصولاً: بن أبي خيثمة في تاريخه-كما في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٦٧)-، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٤٠١رقم٧٧١)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١١٤)، وذكره الذهبي في العلو(ص/١٣٠رقم٣٥٧) معلقاً، وإسناده حسن.

(٨) ما بين المعقوفين من الهامش.

قال أهل العلم: من ههنا نهي المصلي أن يرفع بصره إلى السماء.

وقال بِشْرُ بن عمر الزهراني، سمعت غير واحد (ق٤٧/ب) من المفسرين يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥٠] ارتفع[(١)].

[وروى سلمة بن شبيب[(٢)]، ثنا إبراهيم بن الحكم[(٣)]، ثنا أبي[(٤)]، عن عكرمة، قال: بينما ينما رجل مُسْتَلْقٍ على (مُثُلَةٍ)[(٥)] في الجنة، فذكر كلاماً، إلى أن قال: فقال له الرب من فوق فوق عرشه: «كل يا ابن آدم، فإن ابن آدم لا يشبع»[(٦)]][(٧)].

ورى نوح بن ميمون[(٨)]، عن بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان، في قوله تعالى: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم﴾ [المجادلة:] قال: «هو على عرشه، وعلمه معهم»[(٩)].

[وروى أبو العباس السرَّاج، عن مالك بن دينار، أنه قال: «إن الصديقين إذا قرئ عليهم القرآن طَرِبَتْ قلوبهم إلى الآخره، ثم قال: خذوا، فيقرأ، ويقول: «اسمعوا الى قول الصادق من فوق عرشه»[(١٠)]][(١١)].

ومرّ أبو سعيد إبراهيم بن طهمان الهروي، صاحب أبي حنيفة، بنيسابور، وهو يريد الحج، فوجدهم قد تعلقوا بقول الجهمية، فقال: «الإقامة على هؤلاء أفضل من الحج»، فسكنها مدة

---

(١)اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٦٤).

(٢) سلمة بن شبيب المسمعي النيسابوري، نزيل مكة: ثقة، مات سنة بضع وأربعين ومائتين. تقريب التهذيب(ص/٢٤٧).

(٣) إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني: ضعيف، وصل مراسيل. تقريب التهذيب(ص/٨٩).

(٤) الحكم بن أبان العدني، أبو عيسى: صدوقٌ، عابد، وله أوهام. مات سنة ١٥٤هـ وكان مولده سنة:٨٠هـ تقريب التهذيب(ص/١٧٤).

(٥) كذا في إثبات صفة العلو، وفي حلية الأولياء، واجتماع الجيوش الإسلامية: متنه.

(٦) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء(٣/٣٣٤)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١١٠)، وذكره الذهبي في العلو(ص/١٢٦رقم٣٣٨)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٦٧)، وقال الذهبي: إسناده ليس بذاك.

(٧) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٨) نوح بن ميمون بن عبد الحميد البغدادي، أصله من مرو، ويعرف بالمضروب: ثقة، مات سنة ٢١٨هـ تقريب التهذيب(ص/٥٦٧).

(٩) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٤٠٠رقم٦٧٠)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١١٨).

(١٠) رواه الإمام أحمد في الزهد(ص/٣٢١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٢/٣٥٨)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١١٢) وسنده صحيح.

(١١) ما بين المعقوفين من الهامش

يذكرهم بالآيات والحكمة، ويكشف شبهاتهم، حتى استقاموا على السنة، وصارت إحدى الأمصار المعروفة بالسنة والإثبات(1).

وروى شريح بن النعمان، عن عبد الله بن نافع قال: قال مالك بن أنس: «الله في السماء، وعلمه في كل مكان»(2).

وقال علي بن الحسن بن شقيق: قلت لعبد الله بن المبارك: «كيف نعرف ربنا؟» قال: «في السماء السابعة، على عرشه»، ولا نقول كما تقول الجهمية: إنه هاهنا في الأرض»(3).

وروى الزبير بن بكار: حدثني النضر بن شميل، حدثني الخليل بن أحمد، قال: أتيت ربيعة الأعرابي -وكان من أعلم من رأيت، وكان على سطح- فلما رأيناه(4)، أشرنا إليه، فقال: استووا استووا فلم ندر ما قال، فقال لنا شيخ: يقول لكم: ارتفعوا، قال الخليل: هذا من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ [فصلت:11] يقول: إلى السماء صعد، وهو كقولك الرجل كان قاعداً فاستوى قائماً، وكان قائماً قاعداً، وكل في كلام العرب جائز»(5).

وروى أبو أحمد الحاكم، وأبو بكر النقاش المقرئ، المفَسِّر، قال: حدثنا أبو العباس السراج، قال: سمعت قتيبة بن سعيد، يقول: «هذا قول الأئمة في الإسلام، والسنة، والجماعة: «نعرف ربنا في السماء السابعة، على عرشه»(6).

---

(1) تاريخ بغداد(6/107).

(2) رواه صالح بن الإمام أحمد في في مسائله(2/397رقم1072)، وعبدالله بن الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال(1/530رقم 1248)، وفي السنة(1/106، 280رقم11، 532)، وأبو بكر النجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق(ص/31رقم2)، والآجري في الشريعة(3/1076-1077رقم652، 653)، وابن عبد البر في التمهيد(7/138)، وفي الإنتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء(ص/35)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(3/401رقم673)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/115) وإسناده صحيح.

(3) رواه عثمان الدارمي في الرد على بشر المريسي(1/510)، وفي الرد على الجهمية(ص/47رقم67)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة(1/111، 307رقم22، 598)، وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية(3/155رقم112)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/117) وإسناده صحيح، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الحموية-كما في مجموع الفتاوى (5/184) -: «وهذا مشهور عن ابن المبارك، ثابتٌ عنه من غير وجه».

(4) في الأصل: رأينا.

(5) انظر: التمهيد لابن عبد البر(7/132)، وتاريخ دمشق(33/297)، والعلو(ص/159-160رقم437)، وحاشية ابن القيم على سنن أبي داود(13/21)، اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/79).

(6) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض(6/260)، والذهبي في العلو(ص/174رقم470)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/144).

وروى أبو إسماعيل الهروي شيخ الصوفية، عن الحسن بن محمد بن الحارث، قال: «سئل علي ابن المديني -وأنا أسمع-: «ما قول الجماعة؟»، قال: «يؤمنون بالرؤية، وبالكلام، وأن الله عز وجل فوق السموات، على عرشه استوى»[1].

وقال إسحاق بن راهويه: «إجماع أهل العلم: أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة»[2].

وكذلك نقل أبو عبيد القاسم، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم، إجماع من قبلهم، من أهل العلم والدين، على ذلك، فهذا اعتقاد أتباع التابعين لِمَا فهموه من التابعين، عن الصحابة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقول من بعدهم من أئمة العلم، وشيوخ أهل الدين جميعاً، حتى قال عبد الله بن مسلمة القعنبي: «من لا يؤمن أن الرحمن على العرش استوى، كما يقر في قلوب العامة؛ فهو جهمي».

أخرجه عبد العزيز القحيطي، عن بنان بن أحمد، قال: «كنا عند القعنبي، فسمع رجلاً من الجهمية يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:٥]» فذكره[3].

وكان القعنبي من كبار الحفاظ الأثبات، الآخذين عن مالك، وطبقته، ولما قدم على مالك؛ قال مالك: «قوموا بنا إلى خير أهل الأرض»[4].

وكان عبد الله بن داود الخُرَيبي صاحب أبي حنيفة، يخيره على مالك[5].

وقال عبد الصمد بن الفضل البلخي: «ما رأت عيناي مثل أربعة: رجلان بالعراق ورجلان ببلخ: أما بالعراق: فقتيبة، والقعنبي، وأما ببلخ: فخلفٌ ، وشَدَّاد»[5]، ويعني خلف بن أيوب[6]، وشداد بن حكيم[1]، صاحب الإمام زفر رحمهم الله تعالى.

---

(١) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٧٥رقم٤٧٣)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٤٦).

(٢) رواه الخلال في السنة كما ذكره الذهبي في العلو(ص/١٧٩رقم٤٨٧)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٤٠)، وفي الصواعق المرسلة(٤/١٢٩٤).

(٣) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٦٦رقم٤٥١).

(٤) تهذيب الكمال(١٦/١٤١).

(٥) المصدر السابق(١٦/١٤٠).

(٦) خلف بن أيوب العامري، أبو سعيد البلخي: فقيه أهل الرأي، ضعفه يحيى بن معين، ورمي بالإرجاء، وقال الذهبي: «رأس في الإرجاء، ثقة، قال الحاكم: كان مفتي بلخ وزاهدها، زاره صاحب بلخ فأعرض عنه». مات سنة ٢١٥هـ، وقيل:٢٠٥هـ. الكاشف للذهبي(١/٣٧٣)، تقريب التهذيب(ص/١٩٤).

وقال عبد الله بن الزبير الحميدي[٢] -صاحب سفيان بن عيينة-: «ونقول: الرحمن على العرش استوى، ومن زعم غير هذا؛ فهو مبطل جهمي»[٣].

وقال يحيى بن معاذ الرازي[٤]: «إن الله على العرش، بائن من خلقه، أحاط بكل شيء علماً، لا يشذ عن هذه المقالة إلا جهمي، يمزج الله بخلقه»[٥].

وقال حماد بن هناد البوشنجي: «هذا ما رأينا عليه أهل الأمصار، وما دلّت عليه مذاهبهم فيه، وإيضاح منهاج العلماء، وصفة السنة وأهلها: إن الله فوق السماء السابعة، على عرشه، بائن من خلقه، وعلمه، وسلطانه، وقدرته؛ بكل مكان»[٦].

وقال أبو جعفر العبسي الحافظ: «تواترت الأخبار: أن الله تعالى خلق العرش، فاستوى عليه، فهو فوق العرش، متخلصاً[٧] من عباده، بائناً منهم»[٨].

وكذلك قال غير واحد من أهل العلم، ونقلوا إجماع الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم من السلف، والأئمة، على ذلك، ونقلوا ما تيسر لهم نقله، من الآثار المحفوظة عنهم في ذلك، وهي أكثر من أن تحصى، توجد عامتها في كتب الحديث.

ويوجد شيء كثير منها في التفاسير المأثورة، مثل تفسير وكيع بن الجراح، وسُنَيد بن داود المصيصي[١]، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وتفسير أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه،

---

(١) شداد بن حكيم البلخي، أبو عثمان، قال ابن حبان: «أحب مجانبة حديثه، لبغضه في الإرجاء، وبغضه من انتحل السنن، أو طلبها، وكان مرجئاً، مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات» وقال الخليلي في الإرشاد: «صدوق». لسان الميزان(٣/١٤٠).

(٢) عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي أبو بكر ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب بن عيينة من العاشرة مات بمكة سنة تسع عشرة وقيل بعدها قال الحاكم كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره. تقريب التهذيب(ص/٣٠٣).

(٣) أصول السنة للحميدي(ص/٤)

(٤) يحيى بن معاذ الرازي، الواعظ، من كبار المشايخ، له كلام جيد، ومواعظ مشهورة. توفي سنة:٢٨٥هـ تاريخ بغداد(١٤/٢١١)، سير أعلام النبلاء(١٣/١٥).

(٥) ذكره شيخ الإسلام في الاستقامة(١/١٨٦)، والذهبي في العلو(ص/١٩٠رقم٥٠٧)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٧٠).

(٦) ذكره الذهبي في العلو(ص/٢٠٧رقم٥٢٧)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٥٣).

(٧) أي متميز عنهم، بائن منهم.

(٨) كتاب العرش لابن أبي شيبة(ص/٥١)، وذكره شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية(٢/٥٢٧)، والذهبي في العلو(ص/١٩٨).

وعبدُ بن حُميد الكِشِّي، وبَقِيُّ بن مَخْلد القرطبي، وعبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بـ«دحيم»، وتفسير أبي محمد ابن أبي حاتم، وأبي جعفر ابن جرير الطبري، وأبي بكر ابن المنذر النيسابوري، وأبي الشيخ الأصبهاني، وأبي عبد الله ابن ماجه، وأبي بكر ابن مَرْدَوَيْه، وتفسير أبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، وأبي الحسن ابن علي بن أحمد الواحدي، وأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ق٤٨/أ) وغيرهم.

حتى قال أبو عبد الله القرطبي المتكلم في تفسيره: «وقد كان السلف الأول ﷺ لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى، كما نطق به كتابه، وأخبرت رسله»(٢).

وكذلك أَقَرَّ به أبو محمد ابن عبد السلام في قواعده الكبير(٣)، وأقر به آخرون من أهل الكلام.

وقد كان السلف من الأئمة يكفرون الجهمية، كما تقدَّم عن أبي حنيفة أنه بتَّ بكفر من شك أنه في السماء.

وقال: «من أنكر أنه في السماء؛ فقد كفر»(٤).

وجاء عن أبي يوسف مثل قوله(٥).

ومن قول وهب بن جرير: «إياكم ورأي جهم، فإنهم يحاولون أنه ليس شيء في السماء، وما هو إلا من وحي إبليس، ما هو إلا الكفر»(٦).

وقال عباد بن العوام: «أرى أن لا يناكحوا، ولا يوارثوا»(٧).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «أرادوا أن ينفوا أن يكون الله كلم موسى، وأن يكون على العرش، أرى أن يستتابوا، فإن تابوا؛ وإلا ضربت أعناقهم»(١).

---

(١) سنيد -بنونٍ، ثم دال، مصغرا- بن داود المصيصي، المحتسب، واسمه حسين: ضعف، مع إمامته، ومعرفته، لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه. مات سنة:٢٢٦هـ. تقريب التهذيب(ص/٢٥٧).

(٢)تفسير القرطبي(٧/٢١٩).

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام(١/١٧١).

(٤) سبق تخريجه(ص/٥١٥).

(٥) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٣٨).

(٦) سبق تخريجه(ص/١٩٦).

(٧) سبق تخريجه أيضاً(ص/١٩٦).

وقال أبو الحسن محمد بن العطار: سمعت محمد بن مصعب العابد-هو القرقساني، صاحب الأوزاعي-: «من زعم أنك لم تتكلم، ولا تُرَى في الآخرة؛ فهو كافر بوجهك، أشهد أنك فوق العرش، فوق سبع سموات، ليس كما تقول أعداء الله الزنادقة»[٢].

[وتقدم عن إسماعيل بن أبي أويس ابن أخت مالك: أنه كان يسميهم زنادقة العراق[٣].

وتقدم قول ابن المبارك: «إنا نحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية»[٤]][٥].

وتقدم عن خارجة بن مصعب السرخسي-صاحب أبي حنيفة-، قال: «الجهمية كفار، أبلغ نساءهم أنهن طوالق، لا يحللن لهم، لا تعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنائزهم، ثم تلا: ﴿طه..﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:١-٤]»[٦].

وقال أبو بكر الخلال في السنة: وأخبرني عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال: «سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عمن قال: إن الله تعالى ليس على العرش، فقال: «كلامهم كله يدور على الكفر»[٧].

وروى يحيى بن منده في تاريخه، عن أبي إبراهيم المزني -صاحب الشافعي-، قال: «لا يصح لأحد توحيدٌ؛ حتى يعلم أن الله على العرش بصفاته»[٨].

---

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٨) بنحوه مختصراً، وصالح بن الإمام أحمد في سيرة أبيه(ص/٦٦)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة(١/١٢١رقم٤٨)، وفي العلل ومعرفة الرجال(٣/١٨١رقم٤٧٨٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات للبيهقي(١/٦٠٨رقم٥٤٦)، واللالكائي في شرح أصول اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٢/٣١٦رقم٥٠٥)، وغيرهم . قال الحافظ الذهبي في العلو(ص/١٥٩رقم٤٣٤): «نقل غير واحد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن الذي يقول فيه علي بن المديني حافظ الأمة لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني ما رأيت أعلم من ابن مهدي».

(٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/١٧٣رقم٢١٠)، وعنه النجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق(ص/٧٠رقم١١٠)، وإسناده صحيح.

(٣) انظر ما تقدم في الجزء السادس(ص/٢٠٠).

(٤) سبق تخريجه(ص/٢٠٠).

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٦) سبق تخريجه(ص/٢٠١)

(٧) عزاه لكتاب السنة للخلال: شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية(٢/١٦٣)، والعلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٢٣).

(٨) رواه الذهبي في العلو(ص/١٨٥رقم٤٩٦) من طريق ابن منده بسنده عن المزني.

وقال عبد الرحمن بن محمد الحنظلي الحافظ: أخبرني حرب بن إسماعيل الكرماني، فيما كتب إلي: «إن الجهمية أعداء الله، وهم الذي يزعمون أن القرآن مخلوق، وأن الله لم يكلم موسى، ولا يرى في الآخرة، ولا يعرف لله مكان، وليس على عرش، ولا كرسي ، وهم كفار؛ فاحذرهم»[1].

وقال أبو سعيد الدارمي في نقضه على المريسي: «وقد اتفقت كلمة المسلمين والكافرين: أن الله سبحانه في السماء، وعرفوه بذلك، إلا المريسي، وأصحابه، حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث»[2].

وذكر أن المعارض لذلك بتأويل الصفات؛ حكم على الله، ورسوله، بحكم بشر بن غياث، لا يعتمد فيها على عالم أقدم منه، أو أرشد منه عنده، فاغتنما ذلك كله منه، إذ صرح باسمه، وسلم فيها لحكمه، لما أن الكلمة قد أجمعت من عامة الفقهاء في كفره، وهتك ستره، وافتضاحه في مصره، وفي سائر الأمصار الذين سمعوا بذكره[3].

وكان أبو سعيد الدارمي أحد أوعية العلم، ودعاة السنة، صحب يحيى بن معين، وعلي بن المديني، ولحق مسلم بن إبراهيم، وسعيد بن أبي مريم، والطبقة.

وأخذ عن أبي يعقوب البويطي في الفقه، وأخذ عنه جماعة من كبار أهل العلم؛ منهم أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين الرازي الحافظ، محدث نيسابور، المتوفى سنة خمس عشرة وثلاثمائة، وكان من الأئمة الحنفية، وليس بالجصاص كما قد يظنه من يظنه، بل هذا أقدم، يروي عنه أبو أحمد الحاكم، وأبو علي النيساوري.

وقال أبو عبد الله ابن البَيِّع الحاكم: سمعت محمد بن صالح بن هانئ يقول: سمعت إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة، يقول: «من لم يقر بأن الله على عرشه استوى، فوق سبع سموات، بائن من خلقه؛ فهو كافر، يستتاب، فإن تاب؛ وإلا ضربت عنقه، وألقي على مزبلة، لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة، وأهل الذمة»[4].

(١) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٩٤رقم٥١٢).

(٢) نقض الدارمي على بشر المريسي(١/٢٢٨).

(٣) المصدر السابق(١/٢٢٩).

(٤) ذكره العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١١٧) نقلاً عن تاريخ نيسابور للحاكم.

والروايات عن الأئمة، والمشايخ المتقدمين في هذا الباب كثيرة، ويمكن أنهم ذهبوا إلى هذا التشدد؛ لأنهم يرون من أنكر ذلك من الجهمية في زمانهم، كانوا يجعلونه كناية عن الجحد والتكذيب، ولم يفهموا منهم إلا ذلك.

وليس كذلك من يؤمن بوجود الرب تعالى على حقيقة الوجود، وأن ذاته مغايرة لذوات مخلوقاته، وليس داخل العا لم، ولا يقول: فوقه، وينزهه عن الجهات كلها في زعمه، ولا يرى ذلك منافياً لوجوده، لأنه التبس عليه الوجود الخارجي بالوجود الذهني، وقد يرجى له العذر إذا كان يتوهم الإجماع على قوله، لجهله بالكتاب والسنة، وبما كان عليه سلف الأمة، وفقهاء الملة.

وهذا الذي اختاره شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى فيهم، لشيوع البلوى في زمانه، ووافقه عليه كثير من متأخري أهل العلم والتحقيق، من أجلهم صدر الملة والدين ابن أبي العز الأذرعي، (ق٤٨/ب) فقالوا: لازم المذهب ليس بمذهب، ولزوم الكفر ليس بكفر، ما لم يعلم بلزومه، فتقوم عليه الحجة.

نعم هو ظاهر بديهي لأصحاب الفطر الصحيحة، لكن الكلام هنا في فاسدي التصور، الذين لا يفرقون لِما قدروه في أذهانهم، من الحقائق الموجودة في الأعيان، ويقولون: نحن نعقل موجوداً لا فوق، ولا في جهة من الجهات.

وينبغي أن يقال لهم: نعم، أنتم تعقلون ذلك، وتتصورونه، لكن الذي تصورتموه كان مقدراً في أذهانكم، وهو محال الوجود في الخارج، ممتنع لذاته بضرورة العقول والفطر.

فقال أبو محمد ابن قتيبة الدينوري العلامة: «ولو أن هؤلاء رجعوا إلى فطرتهم، وما ركبت عليه ذواتهم، من معرفة الخالق؛ لعلموا أن الله ﷻ هو العلي، وهو الأعلى، وأن الأيدي ترفع بالدعاء إليه، والأمم كلها عربيها وعجميها تقول: إن الله في السماء، ما تركت على فطرتها»[1].

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة(ص/٢٧٢).

بيان

أن متقدمي الحنفية على عقيدة السلف في إثبات العلو

– فصل –

وكان الإمام أبو حنيفة أول من كتب في الرد على الجهمية؛ بأن الله في السماء، واحتج عليه في الفقه الأكبر بالنقل، والعقل، كما قدمناه[1].

وكان الإمام أبو يوسف ربَّما تعرض لذكرهم في مجلس درسه، ينهى عن كلامهم، وينكره، ومَرَّ قوله: «العلم بالكلام هو الجهل» لفظ رواية الإمام أبي علي الحسن بن زياد الؤلؤي عنه[2].

ومَرَّ قول الإمام محمد بن الحسن الشيباني: «فمن قال بقول جهم: وَصَفَهُ بِصِفَةِ لا شَيْءَ»[3].

وروى الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه: حدثنا علي بن الحسن بن يزيد السلمي، سمعت أبي، يقول: سمعت هشام بن عبيد الله الرازي حَبَسَ رَجُلاً في التجهم، فجيء به إليه ليمتحنه، فقال: «أتشهد أن الله على عرشه، بائن من خلقه؟»، فقال: «لا أدري ما بائن من خلقه؟»، قال: «رُدُّوه، فإنه لم يتب بعد»[4].

وكان هشام بن عبيد الله من فقهاء محمد بن الحسن الكبار، قد أخذ عن ألف وسبعمائة شيخ، وانتهت إليه رياسة العلم في بلاده، حتى قال أبو حاتم الرازي: «ما رأيت أعظم قدراً منه بالرَّيِّ، ومن أبي مُسْهِر بدمشق»[5].

قال حجة الإسلام ابن القيم: «والمتقدمون من أصحاب أبي حنيفة على هذا، رحمهم الله تعالى»[6].

قلت: هذا معلوم من طريقتهم، وكان حديث الجارية ورد لسانهم، يحتجون به على الشَّكِّيَّةِ، إذ دل سياقه على تقصيرها في اكتساب العلم، وتفويت المفروض من العمل، كما قال أبو جعفر الطحاوي في بيان مشكل الآثار: «فيه جواز عتق من لم يصل، ولم يصم، ممن عليه عتق رقبة مؤمنة»[7]، يشير إلى أنها كانت كذلك، ومع هذا لما رآها النبي ﷺ تقر بأنه رسول

---

(١) انظر ما سبق(ص/٥١٥).

(٢) انظر: تاريخ بغداد(٦١/٧).

(٣)انظر ما سبق(ص/٢٠٢).

(٤) عزاه إليه: شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية(٥٢٦/٢)، والذهبي في العلو (ص/١٦٩رقم٤٥٧).

(٥) نقله الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب(٤٣/١١).

(٦) اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٣٨).

(٧) انظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي(٥٢١/١٢، ٥٢٦).

الذي في السماء قال: «هي مؤمنة»، وقد أسنده الإمام محمد بن الحسن في الآثار في كتاب الإيمان، كما تقدم ذكره[١].

وقال الإمام أبو عصمة نوح ابن أبي مريم: «سمَّاها[٢] النبي ﷺ مؤمنة؛ أن عرفت أن الله في السماء» يعني مع تصديقها الرسالة. رواه عبد الله بن أحمد في «السنة»، عن أحمد بن سعيد الدارمي الحافظ، سمعت أبي، يقول: سمعت أبا عصبة نوح ابن أبي مريم رحمه الله، وسأله رجل عن الله ﷻ: في السماء هو؟ فحدث بحديث النبي ﷺ (سأل) الأمةَ: «أين الله؟»، قالت: «في السماء»، قال: «أعقتها، فإنها مؤمنة»[٣].

(...أبو حنيفة، فوضع كتاباً في الرد..، وسئل عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد:٤]فقال هو..)[٤].

(١) انظر ما سبق(ص/٥١٨)

(٢) في الأصل: سمها.

(٣) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/٣٠٦رقم٥٩٦) وإسناده حسنٌ.

(٤) طمس بمقدار سطرين لم يظهر منها إلا بعض الكلمات. ولعل الكلام فيه اختصار لما رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٣٣٧رقم٩٠٥) عن نعيم بن حماد أنه قال: سمعت نوحا الجامع يقول: كنت عند أبي حنيفة أول ما ظهر، إذ جاءته امرأة من ترمذ كانت تجالس جهماً، فدخلت الكوفة، فأظنني أقل ما رأيت عليها عشرة آلاف نفس، فقيل لها: إن ههنا رجلاً قد نظر في المعقول، يقال له: أبو حنيفة فأتيه، فأتته، فقالت: أنت الذي تعلم الناس المسائل، وقد تركت دينك؟ أين إلهك الذي تعبده؟ فسكت عنها، ثم مكث سبعة أيام لا يجيبها، ثم خرج إلينا، وقد وضع كتاباً: إن الله ﷻ في السماء دون الأرض. فقال له رجل: أرأيت قول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ قال: هو كما تكتب إلى الرجل: «إني معك وأنت غائب عنه».

- فصل -

وشق هذا وأمثاله على ضُلَّال الجهمية؛ فكانوا يبغون الغوائل على فقهاء الملة، مع أخصامهم من الشيعة، والشكية، ويقصدونهم بالطعن، والأذى، ليضعوا منهم، [ويخصون الإمام أبا عصمة بمزيد العداوة؛ لأنه من أول من (رَدَّ) [(١)] عليهم بعد شيخه، فبين للناس فساد أقوالهم، وفضحهم] [(٢)]؛ فتعَلَّقُوا بما قيل: تَكَلَّم فيه عبد الله بن المبارك –وهو لم يثبت عنه–[(٣)].

وقال ابن شبويه: «الحديث الذي رواه عن مقاتل بن حيان في الشمس والقمر؛ لا أصل له»[(٤)]، فألصقه به.

ولم يكن من معروف حديثه، بل يعرف من رواية غيره، فتأمل[(٥)].ولو كان ممن رواه لم يضره[(٦)].

وذكر ابن حبان الجهمي[(٧)]، حديثه عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ: «نهى رسول الله ﷺ أن يقطع الخبز بالسكين، وقال: «أكرموا الخبز؛ فإن الله أكرمه» ينكره لتفرده به[(١)].

---

(١) يوجد طمس بعض كلمات، وكتبت هذه الكلمة تقديراً لاستقامة المعنى بها.

(٢) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٣) لعله يعني ما ذكره الإمام البخاري في التاريخ الكبير(٣٩٦/٧) في ترجمة معلى بن هلال حيث قال رحمه الله: «قال ابن المبارك لوكيع: عندنا شيخ، وهو أبو عصمة نوح بن أبي مريم، يضع كما يضع معلّى»، وتضعيفه لأنه معلّق، حيث إن البخاري لم يدرك ابن المبارك، ولم يذكر من حدَّثه.

(٤) رواه العقيلي في الضعفاء (٣٠٤/٤) عن أحمد بن محمد بن شبويه قال: بلغني [عن] ابن المبارك أنه قال –في الحديث الذي يرويه أبو عصمة، عن مقاتل بن حيان، في الشمس والقمر–: «ليس له أصل».

(٥) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب(٤٣٤/١٠) : «الحديث الذي أشار إليه ابن المبارك في الشمس والقمر: هو حديث طويل، آثار الوضع عليه ظاهرة، وأورده أبو جعفر الطبري في أول تاريخه، في بدء الخلق، وأشار إلى عدم صحته، مع قلة كلامه على الحديث في ذلك الكتاب»، والذي ذكره ابن جرير الطبري في أول تاريخه(٦٥/١-٧٨) ليس من رواية نوح بن أبي مريم، ولكن رواه من طريق نوح بن أبي مريم: أبو الشيخ في العظمة(١١٦٣/٤)، وأبو الليث السمرقندي في تنبيه الغافلين (ص/١١٢رقم١٢٢)، والخطيب في المتفق والمفترق(٣/ ٢٠٥٩رقم١٧٢٤)، وهو حديث موضوع كما قال الحافظ ابن حجر. وانظر:اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي(٤٩/١- ٥٦).

(٦) هذا فيه نظر، لأن الحديث ظاهر الركاكة، ولوائح الوضع عليه ظاهرة، وروايته مثل ذلك الحديث من أسباب الاتهام بالكذب عند أهل الحديث. انظر: المنار المنيف لابن القيم(ص/٩٩).

(٧) أطلق الشيخ الكنغراوي لفظ «الجهمي» على ابن حبان لكونه وقع في بعض تأويلات الأشاعرة، ولم يكن ابن حبان جهمياً، ولكنه ممن تأثر بهم في تأويل بعض الصفات.

ولا ينكر على مثله التفرد لسعة علمه، هو الإمام الجامع، الذي جمع الفقه، والسيرة، والحديث، وغير ذلك من العلوم، إلى الصدق والأمانة.

على أن الحديث له شواهد: منها: حديث بشر بن المبارك العبدي، حدثنا غالب القطان، حدثتني كريمة بنت هشام الطائية، عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قال: «أكرموا الخبز» أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، والحاكم في المستدرك عنه، به وقال: «صحيح الإسناد»، وأقره الحافظ الذهبي(٢). فبطل ما تشبَّث به ابن حبان فيه.

(ق٤٩/أ) وأسند الحاكم أبو عبد الله، عن عبد الله بن الزبير الحميدي عنه، -وما أظنه أدركه، بين وفاتيهما نحو سبعين سنة-، عن عكرمة، ما أسنده الخليلي في إرشاده عنه، عن رجل، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً في فضائل القرآن، سورة، سورة، وأنه قيل له: «من أين لك هذا عن عكرمة، وليس عند أصحابه؟»، فقال: «رأينا الناس اشتغلوا بفقه أبي حنيفة، وسيرة ابن إسحاق؛ فوضعناه».

فأسقط الحاكم، أو من رواه عنه؛ الرجل المبهم من السند، ليعود ضمير «قيل له» إلى أبي عصمة، وكان هذا من عجائب دسائسه(٣).

(١) رواه ابن حبان في المجروحين(٤٨/٣)، وابن عدي في الكامل(٤٣/٧) وقد تفرد به نوح بن أبي مريم عن يحيى الأنصاري الحافظ المكثر، ومثل هذا التفرد ممن هو مطعون في روايته يؤكد أنه لا يصح.

(٢) المستدرك (١٣٦/٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٤/٥رقم٥٨٦٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(١٠٦/٥٥) من طريق بشر بن المبارك العبدي عن غالب القطان عن كريمة بنت همام الطائية، عن عائشة رضي الله عنها. وصحح إسناده الحاكم، وسكت عنه الذهبي. وفي إسناده بشر بن المبارك الراسبي العبدي، لم يوثق من معتبر. فهو مجهول. وهو منكر من هذا الوجه، لأن الحديث معروف من رواية أبي معشر نجيح السندي-وهو ضعيف- عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسِّكِّينِ، فَإِنَّهُ مِنْ صَنِيعِ الْأَعَاجِمِ، وَانْهَسُوهُ فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ» رواه أبو داود في سننه(٣٤٩/٣رقم٣٧٧٨) وغيره، قَالَ أَبُو دَاوُد: «وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ».

(٣) هذا الكلام غلط ظاهر من الشيخ الكنغراوي، وذلك أنه التبس عليه كلام الخليلي بكلام الحاكم، فقد قال الخليلي في الإرشاد(٣/ ٩٠٢) : «قَدْ صَحَّ عِنْدَنَا مَا قَالُوا: إِنَّهُ كَذَّابٌ، وَرَوَى فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ سُورَةً سُورَةً عَنْ رَجُلٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ قَالَ: لِأَنَّ النَّاسَ قَدِ اشْتَغَلُوا بِمَغَازِيَ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَغَيْرِهِ فَحَرَّضْتُهُمْ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ»، وهذا الذي فيه عودُ الضمير، ولم يذكر من حدَّثه.

أما رواية الحاكم فهي في المدخل إلى كتاب الإكليل(ص/٥٤) حيث قال: «سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الْحَافِظَ يَقُولُ: سمعت محمد بن يونس المقرى يَقُولُ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ أَحْمَدَ بن نصر يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عَمَّارٍ الْمَرْوَزِيَّ يَقُولُ: قِيلَ لِأَبِي عِصْمَةَ: مِنْ أَيْنَ لَكَ عِنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ سُورَةٍ سُورَةٍ، وَلَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِ عِكْرِمَةَ هَذَا؟ فَقَالَ: «إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْقُرْآنِ، وَاشْتَغَلُوا بِفِقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَغَازِي مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، فَوَضَعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ حسبة». ورجاله ثقات، لكن في صحة هذا السند نظر، لأن أبا عمار المروزي وهو الحسين بن حريث لم يدرك نوح بن أبي مريم، فإسناده منقطع.

ومحال من قاضي بلاده، المشهود له بالإمامة: أن يقر به على نفسه، وكيف يقوله وهو الذي يشغل الناس بفقه أبي حنيفة، وسيرة ابن إسحاق؟![1]

وإنما حكاه عن الرجل، وأشار أنه عَرَّض به، فزعم الحاكم الشيعي أنه يتهم به الإمام الجامع، وتبعه من بعده من أهل صناعة الحديث (المهامزين) [2] في الأصحاب الحنفية، كالعراقي، وغيره[3].

وما علمنا أحداً من أهل السنة والجماعة، وأهل البصر والنصيحة؛ تكلم فيه بسوء[4].

وقال أبو زرعة، وغيره: «ضعيف الحديث»[5]، بدون قدح في عدالته، فظنوا به ما لا يظن في نفسه، كقلة الحفظ، وسهولة الأخذ.

وساق له أبو أحمد ابن عَدِيٍّ في «الكامل» عدة أحاديث، ثم قال: «وعامَّة ما أوردت له لا يتابع عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه»[6]، فلم يستحِلَّ تركها، مع انفراده بها، لعلمه بثباتة شأنه، وجلالته في الإسلام والسنة[1].

ومنه يتبين أن ذكر الشيخ الكنغراوي للإمام عبدالله بن الزبير الحميدي غلط، إذا لا وجود له في القصة.

(١) هذا ليس محالاً، لما له من نظائر، وكذلك فقد تتابع أهل الحديث على ذكره، وهم أجل من أن يتتابعوا على محالٍ، وكذلك قد يكون ممن يجيز الوضع لترغيب الناس كما عليه بعض الوضاعين. انظر: فتح المغيث للسخاوي(١/٣٠٥) وتدريب الراوي للسيوطي(١/٢٨٣).

(٢) أي: الذين يهمزون الحنفية.

(٣) جعل الشيخ الكنغراوي مردَّ هذا الأمر، وهو اتهام أبي عصمة نوح بن أبي مريم بالوضع إلى الحاكم وما ذكر عنه من التشيع، أو إلى العصبية التي حصلت في بعض العصور بين الأحناف والشافعية، وهذا غلط منه رحمه الله، فاتهام نوح بن أبي مريم بالكذب، ووضع الحديث قد ذكره الإمام البخاري في تاريخه الكبير(٧/٣٩٦)، وغمزه ابن المبارك، وضعفه فيما ذكره العقيلي في الضعفاء(٤/٣٠٤)، والحاكم رحمه الله أورد القصة بإسناده الصحيح إلى أبي عمار المروزي، وهو من أهل الحديث المراوزة، وليس شيعياً، ولا متعصباً لمذهبٍ من مذاهب الفقهاء، بل كان من أئمة أهل الحديث، وقد نقل الأئمة هذه القصة مقرين لها، وصححها الخليلي في الإرشاد، ونوح بن أبي مريم قد اتهم بالكذب، وروى أحاديث موضوعة.

(٤) وهذا فيه نظر أيضاً، لأن جملة من علماء الأحناف نقلوا القصة مقرين لها مثل: الحافظ الزيلعي الحنفي في تخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتاب الكشاف(٤/٣٤٣)، وبدر الدين العيني الحنفي في عمدة القاري(٢/١٥٠)، وملا علي القاري الحنفي في شرح نخبة الفكر(ص/٤٤٨)، وعبدالحي اللكنوي الحنفي في الآثار المرفوعة(ص/١٥)، وذكره ابن الجوزي الحنبلي في الموضوعات(ص/١٨)، والقرطبي المالكي في الجامع في أحكام القرآن(١/٧٨)، وغيرهم كثير، من شتى المذاهب.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٤٨٤).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٤٢-٤٣).

وقال أحمد بن حنبل: «كان أبو عصمة يروي أحاديث مناكير، لم يكن في الحديث بذاك، وكان شديداً على الجهمية، والرد عليهم، تعلم منه نعيم بن حماد الردَّ على الجهمية»[2].

وقرأ عبدان المروزي الحافظ كتاب الجنائز على أصحابه، وعنده رجل من الأصحاب الحنفية، فقال له: من أين أخذتم بالتلقين؟ فقال: «يروى عن النبي ﷺ»، فقال عمن؟ قال: حدثنا إبراهيم بن رستم، عن أبي عصمة، عن الرُّكن[3]، عن مكحول، عن عثمان بن عفان ﷺ، مرفوعاً: «الصلاة على الجنائز بالليل والنهار سواء، يكبِّرُ أربعاً، ويسلم تسليمتين».

فقال عبدان المروزي: «يا أبا فلان من ههنا أُتي أبو عصمة، حيث ترك حديثه، يروي مثل هذا عن الركن، قال عبد الله بن المبارك: «لأن أقطع الطريق أحب إليّ من أن أروي عن عبد القدوس الشامي، وعبد القدوس خير من مائة مثل الركين»[4].

فبَيَّن عبدان رحمه الله تعالى أن الذين تركوا حديث أبي عصمة، لم يكن فيه من حجة، إلا أنهم اعتلوا بروايته عن الركن، وغيره من الضعفاء ما ينكر من أحاديثهم.

والركن متفق على ضعفه، كعبد القدوس، لكنه لم يكن جهميًّا، ولا من قُطَّاع الطريق.

وقد روى عنه آدم بن أبي إياس، وغيره، وحديثه هذا -وإن لم يصح رفعه بهذا اللفظ-؛ لكنه صحيح المعنى، شائع به العمل.

فجاز أن يكون من قول أمير المؤمنين، وجاز أن يقول هو عن النبي ﷺ، وكذا رواه الإمام الجامع، ولم ينكره، فلم يكن في مثل هذا ما يوجب توهينه[5].

---

(١) هذا الكلام فيه نظر، فابن عدي نقل أقوال الأئمة في تضعيفه، ودلل على صحة كلامهم، ثم ختم بوصف أحاديث بأنه لا يتابع عليها، أي أنها أفراد ومناكير، ثم رأى أنه غير متروك، وهذا يدل على ضعفه عنده، لا على ثباتته.

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد(٣/٤٣٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٤٨٤).

(٣) في الأصل في هذا الموضع: الركين، وفي بقية المواضع-على الصواب-: الركن، وهو: الركن بن عبدالله الشامي، قال ابن المبارك: «لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن عبد القدوس، وعبد القدوس خير من مائة مثل ركن»، وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء»، وقال النسائي، وابن حماد، والدارقطني، والأزدي: «متروك»، وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به بحال». انظر: الضعفاء لابن الجوزي(١/٢٨٦).

(٤) رواه الخطيب في تاريخ بغداد(٨/٤٣٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(١٨/١٩٦)، وابن الجوزي في الموضوعات(٢/٤٠٢)، وأعله ابن الجوزي، وتبعه السيوطي في اللآلىء المصنوعة(٢/٣٥٨-٣٥٩) بالركن وهو متروك، وأبي عصمة وهو يضع الحديث، وإبراهيم بن رستم: منكر الحديث عن الثقات. انتهى ملخصاً، وكذلك الذي حدث عبدان به اسم مبهم، وهو منقطع بين مكحول وعثمان ﷺ، ففي الحديث خمس علل، وسيأتي الكلام على إبراهيم بن رستم.

(٥) لا يكون هذا جائزاً لأنه مما تفرد به متروكان، اتهما بوضع الحديث، وإكثار الراوي الرواية عن المتروكين والكذابين من أسباب تضعيف الراوي.

وقد روى عنه جماعة من الأئمة، حتى روى عنه شعبة بن الحجاج، إمام المتقين، عنه، مع كونه أكبر منه، من طبقة شيوخه، وحديثه عنه في سنن أبي داود، عُنِيَ بضبط لفظه، عن لفظ غيره[١]، ورواه الترمذي في سننه[٢]، وابن ماجه في تفسيره[٣].

وكل ذلك مما يدل على أنه ثقة في نفسه، جائز الحديث[٤]، كيف وهو أحد الفقهاء المقتدى بهم في الدين.

وممن تلمذَ له: إبراهيم بن رستم، الذي شهد بفضله الموافق والمخالف، وروى عنه أحمد بن حنبل، ونظراؤه من أئمة الحديث[٥].

وقال يحيى بن معين، وعنه عثمان بن سعيد الدارمي: ثقة[٦].

وأقر كل من عرفه بوثاقته، وجلالته[٧].

---

(١) أخرج له أبو داود في السنن(١/٢٢٣رقم٨٤٦) قال: حدثنا محمد بن عِيسَى، ثنا عبد اللَّهِ بن نُمَيْرٍ وأبو مُعَاوِيَةَ وَوَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بن عُبَيْدٍ كلهم عن الْأَعْمَشِ، عن عُبَيْدِ بن الْحَسَنِ سمعت: عَبْدَ اللَّهِ بن أبي أَوْفَى يقول: كان رسول اللَّهِ ﷺ إذا رَفَعَ رَأْسَهُ من الرُّكُوعِ يقول: «سمع الله لِمَنْ حَمِدَهُ، اللهم رَبَّنَا لك الْحَمْدُ، مِلْءُ السماوات، وَمِلْءُ الأرض، وَمِلْءُ ما شِئْتَ من شَيْءٍ بَعْدُ» قال أبو دَاوُد: قال سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ بن الْحَجَّاجِ: عن عُبَيْدٍ أبي الْحَسَنِ، بهذا الْحَدِيثُ ليس فيه بَعْدَ الرُّكُوعِ. قال سُفْيَانُ: لَقِينَا الشَّيْخَ عُبَيْدًا أَبَا الْحَسَنِ بَعْدُ، فلم يَقُلْ فيه: بَعْدَ الرُّكُوعِ. قال أبو دَاوُد: وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عن أبي عِصْمَةَ، عن الْأَعْمَشِ، عن عُبَيْدٍ، قال: بَعْدَ الرُّكُوعِ» انتهى. فهذا هو الموضع الذي ذكره فيه أبو داود، فلم يعتمد على روايته، بل وافق في روايته أربعة من الثقات وهم: عبد اللَّهِ بن نُمَيْرٍ وأبو مُعَاوِيَةَ وَوَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بن عُبَيْد، فالعمدة عليهم. وإنما أشار أبو داود إليها، ولم يعتمدها.

(٢) وهذا فيه نظر، وإنما روى عنه في العلل الصغير الملحق بالجامع(٥/٧٥١).

(٣) كتاب التفسير لابن ماجه في حكم المفقود، ولكن ذكر المزي في تهذيب الكمال(٣٠/٦١) أن ابن ماجه روى عنه في التفسير.

(٤) وهذا الكلام من الشيخ الكنغراوي خالف فيه أهل الحديث من جميع المذاهب قاطبة، ولا أعلم أحداً وثقه، أو جعله في مرتبة حسن الحديث، بل أجمع العلماء على تضعيف روايته، قال الخليلي: «أجمعوا على ضعفه». تهذيب التهذيب(١٠/٤٣٤).

(٥) ذكر ذلك الخطيب في تاريخه(٦/٧٢)، ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند ولا في شيء مما طبع من كتبه شيئاً.

(٦) ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(٢/٩٩)، وفي رواية قال: ليس بالقوي.

(٧) وهذا فيه نظر، فقد ذكره ابن عدي في الكامل في الضعفاء(١/٢٦٣)، وقال: «حدث عن يعقوب القمي وفضيل بن عياض وغيرهما مناكير»، ثم ذكر جملة منها، وقال إنه صالح فيما عداها. وكذلك العقيلي، ذكره في الضعفاء(١/٥٢)، وقال: «كثير الوهم» ، وذكره ابن حبان في الثقات(٨/٧٠)، وقال: «يخطىء»، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(٢/٩٩) سألت أبي عنه فقال: «كان يرى الإرجاء»، قلت: ما حاله في الحديث؟ قال: «ليس بذاك، محله الصدق، وكان آفته الرأي، وكان يذكر بستر وعبادة» ثم ذكر قصة رفضه تولي القضاء، وقال الدارقطني: ليس بالقوي. انظر: الضعفاء لابن الجوزي(١/٣٢)، ولسان الميزان(١/٥٦).

ويشبه ما قيل من القدح في أبي عصمة، بما تكلم المتكلمون في سميه نوح بن دارج الكوفي، الفقيه، أو تعلقوا بما أرجف بعض خصومه، أنه يقضي، وقد عمي.

وقد كان الشيخ أعرف منهم بحقيقة مصيبته، ورماه ابن حبان بالنكارة في حديثه، وجعل يبالغ في كثرتها، وكذب في ذلك؛ لأنه لم يطلع عليها[1]، قال أبو حاتم الرازي: «ليست أحاديثه في أيدي الناس»[2].

وقال أبو أحمد ابن عدي: «نوح ليس بالمكثر فيكتب حديثه»[3]؛ إذ لم يجد فيه شيئاً منكراً.

وقال أبو زرعة الرازي «كان قاضي الكوفة، أرجو أن لا يكون به بأس»[4].

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: «ثقة»[5].

(ق٤٩/ب) وروى عنه: غير واحد من أئمة الحديث؛ منهم سعيد بن منصور، وعلي بن حجر.

وتلمذ له: محمد بن بسطام التيمي، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وأحسنا الثناء عليه[6].

وكان ما تكلموا فيه من جنس ما تكلموا في اللؤلؤي: إذ أكثروا فيه الحكايات، تَمُجُّها أذواق أهل الفطر الصحيحة، وقد علم الناس ما كان عليه من الديانة، والتقوى، حتى ترك القضاء قديماً، لما أشار عليه بذلك داود الطائي الزاهد.

---

(١) قال ابن حبان في المجروحين(٣/٤٦): «وكان أعمى، وهو ممن يروي الموضوعات عن الثقات، حتى ربما يسبق إلى القلب أنه كان يتعمد لذلك، من كثرة ما يأتي به».

(٢) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(٨/٤٨٤): «سألت أبي عن نوح بن دراج. فقال: ليس بالقوي، وليس أرى حديثه في أيدى الناس فيعتبر بحديثه، أمسك الناس عن رواية حديثه». وأما في ترجمة ابن أبي مريم(٨/٤٨٤) فقال عنه: متروك.

(٣) لفظ كلام ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال(٧/٤٥)- كما في المطبوع-: «ولنوح بن دراج غيرهما من الحديث، وليس بالكثير، ويكتب حديثه»، فقد ذكر له الحافظ عدي أحاديث منكرة.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٤٨٤).

(٥) تهذيب التهذيب(١٠/٤٣٠).

(٦) أطبق أهل الحديث على توهين نوح بن دراج، بل منهم من رماه بالكذب، وأنه متروك الحديث، قال ابن معين: «كذاب خبيث»، وقال أبو داود: «كذاب، يضع الحديث»، واعتمادهم على ما علموه من حاله، وما تبيَّن لهم من حديثه، ولم يؤثر له توثيق إلا عن ابن نمير، وأبي زرعة، ولا شك أنهما قد أخطئا في ذلك، فجرح الأئمة مفسَّرٌ، مبيَّن، فلا يجوز القدح ولا التشكيك في حكم الأئمة عليه بأنه متروك، كذاب.

وكان محمود الأمر عند أهل مذهبه، وغير أهل مذهبه، حتى قيل: كان هو المجدد على رأس المائتين، وهو حري بذلك، إلا أن هناك من هو أكبر منه من أتباع التابعين، مثل محمد بن عبد الله الأنصاري، ومكي بن إبراهيم البلخي[١].

وكان أحمد بن عبد الحميد الحازمي يقول «ما رأيت أحسن خُلُقًا من الحسن بن زيد».

وقال يحيى بن آدم: «ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد»[٢].

وحمل عنه غير واحد من أهل العلم، وأخرج له أبو عوانة الإسفرائيني في صحيحه، وأبو عبد الله الحاكم في المستدرك، مع ما لديه من التحامل على أهل السنة[٣].

وقال الحافظ مسلمة بن القاسم القرطبي: «ثقة»[٣].

وتكلم بعض الجهمية في مسلمة، وزعم أنه يقدح فيه بالتجسيم على اصطلاحهم؛ لأنه كان من أهل الإثبات، ويذب عن أئمة أهل الإثبات، وكان من أصحاب الطحاوي[٤].

وإنما استطردت هذا وأمثاله؛ لأن بعض الناس صاروا يفرطون في فقهاء الملة من الأصحاب الحنفية، ويستمعون إلى قيل أخصامهم من الجهمية، وغيرهم من الطوائف المتسترين بصناعة الحديث، قبل الكشف عن أحوالهم، وعن عقائدهم، ويظنون أولئك أولى بالسنة.

فأردت أن أبين للناس من كان يعاديهم، ومن يحسن الثناء عليهم، وأن الأمر بالعكس، وأن الحنفية هم كانوا أعلام السنة والإثبات[٥]، وأشد الناس على الجهمية، يردون عليهم، ويبينون للناس فساد أقوالهم؛ بالعقل والنقل[٦].

---

(١) الإمام الشافعي رحمه الله هو مجدد المائة الثانية، ولم يذكره، وهذا فيه نظر، وجميع من ذكره لم يذكره الأئمة فيمن يوصف بالتجديد في المائة الثانية. انظر: طرح التثريب للعراقي وابنه(١/٩٦)، وفتح الباري(١٣/٢٩٥).

(٢) ذكره السمعاني في الأنساب(٥/١٤٦).

(٣) انظر: لسان الميزان(٢/٢٠٨).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء(١٦/١١٠)، ولسان الميزان(٦/ص٣٥).

(٥) هذا الكلام فيه نظر، ولم يكن الأحناف على سبيل العموم أعلام السنة والإثبات، بل كانوا أهل رأي، وفي مصادمة مع أهل الحديث إلا ما ندر، وكان منهم من هو على عقيدة السلف، ولكن منهم من كان من أعلام التجهم والضلال، فقد كان بشر المريسي ممن ينتسب إلى فقهاء الحنفية، وكذلك ابن الثلجي، وكذلك حماد بن إسماعيل بن أبي حنيفة كان جهمياً، وأكثر من نصروا مذهب الجهمية كانوا ينتسبون إلى مذهب الحنفية، ثم انتشر مذهب المعتزلة والكلابية في جميع المذاهب إلا من ثبته الله على السنة، ونفى تلك البدع، وقام ضدها.

(٦) هذا الكلام فيه نظرٌ، فالذين تكلموا في نوح بن أبي مريم، وفي نوح بن دراج، وفي الحسن بن زياد اللؤلؤي هم أعلام أعلام أهل الحديث، وهم أئمة أهل السنة والإثبات، بل كان من موجبات طعنهم في أولئك مخالفتهم عقيدة السلف في مسائل الإيمان، وكذلك إغراقهم في الرأي، وقلة اعتنائهم بالآثار، مما أدى إلى تساهلهم في الأخذ والتحديث، وقلة

هذا ما كان عليه أهل مذهب أبي حنيفة في العراق، وخراسان، وفي المشارق، والمغارب، كشداد بن حكيم، وخلف بن أيوب، والمعلى بن منصور[1]، وعلي بن معبد بن شداد، وإبراهيم بن رستم، وإبراهيم بن يوسف[2]، وأخيه عصام[3]، ويوسف بن أبي يوسف، وبشر بن الوليد، وإسماعيل بن توبة[4]، وعيسى بن أبان[5]، ومحمد بن مقاتل، وسليمان بن شعيب[6]، وأبي سليمان الجوزجاني، وأبي حفص البخاري[7]، وابنه أبي عبد الله، ويحي بن المعلى[8]، وأبي بكر الجصاص[9].

اعتنائهم بضبط رواياتهم، مما نتج عنه كثرة الأخطاء، والتفرد عن الأثبات بما ليس من حديث أهل الثقة، مع ما عندهم من أمور أخرى موجبة للجرح كما سبق ذكره في تراجمهم، والله أعلم. وأئمة الحديث لم يكن كلامهم في أهل الرأي فقط، بل تكلموا حتى فيمن كان من أهل الحديث، ولكنه كان ضعيفاً سيء الحفظ، فقد تكلموا في شريك النخعي، وفي مسلم بن خالد الزنجي، وفي محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وفي ليث بن أبي سليم، وفي نعيم بن حماد، بل تكلم ابن المديني في أبيه، وبعضهم تكلم في ابنه، وأخيه، كل هذا ديانة، وحماية لحديث الرسولﷺ، وصيانة له، فلم يكن كلامهم عن هوى، أو عن شهوة، أو عن تحامل، كما قد يظنه متعصبة بعض المذاهب. رحم الله أهل الحديث، وجمعنا بهم في الفردوس. والله أعلم.

(١) معلى بن منصور الرازي، أبو يعلى نزيل بغداد: ثقة، سني فقيه، طلب للقضاء فامتنع، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب. مات سنة ٢١١هـ على الصحيح. تقريب التهذيب(ص/٥٤١).

(٢) إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي البلخي الماكياني-بكسر الكاف بعدها تحتانية-: صدوق، نقموا عليه الإرجاء مات سنة: ٢٤٠هـ، أو قبلها. تقريب التهذيب(ص/٩٥).

(٣) عصام بن يوسف البلخي أخو إبراهيم بن يوسف قال ابن عدي :ر«وى أحاديث لا يتابع عليها». مات ببلخ سنة ٢٢٥هـ . وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان صاحب حديث ثبتاً في الرواية، ربما أخطأ». وقال ابن سعد: «كان عندهم ضعيفاً في الحديث». وقال الخليلي: «هو صدوق». لسان الميزان(٤/١٦٨).

(٤) إسماعيل بن توبة بن سليمان بن زيد الثقفي أبو سليمان أو أبو سهل الرازي، أصله من الطائف، ثم نزل قزوين: صدوق . مات سنة ٢٤٧هـ. تقريب التهذيب(ص/١٠٦).

(٥) عيسى بن أبان، فقيه العراق، تلميذ محمد بن الحسن وقاضي البصرة، وله تصانيف، توفي سنة: ٢٢١هـ سير أعلام النبلاء(١٠/٤٤٠).

(٦) سُلَيْمَان بن شُعَيْب بن سُلَيْمَان الكيساني، من أَصْحَاب مُحَمَّد بن الحسن. وَله النَّوَادِر عَنهُ . توفّي سنة: ٢٧٨هـ قَالَ السَّمْعَانِيّ: ثِقَة. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٢٥٢).

(٧) أَحْمد بن حَفْص الْمَعْرُوف بِأبي حَفْص الْكَبِير البُخَارِيّ الإِمَام الْمَشْهُور. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٦٧).

(٨) يحيى بن المعلى بن منصور الحرازى، يروى عن أبي نعيم حدثنا عنه أحمد بن يحيى بن زهير بتستر وغيره من شيوخنا. قاله ابن حبان في الثقات(٩/٢٦٧)

(٩) أَحْمد بن عَليّ أَبُو بكر الرَّازِيّ الإِمَام الْكَبِير الشان الْمَعْرُوف بالجصاص توفي سنة ٣٧٠هـ. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٨٤)

ونصير بن يحيى[1]، وزياد بن عبد الرحمن[2]، وأبي جعفر البركوي[3]، وأبي بكرة البكراوي[4]، وأبي خازم البصري[5]، وأبي القسم البرديغزي[6]، وأبي بكر الرازي الكبير، وأبي حامد السرخكي المقرئ[7]، وأبي سعيد البردعي[8]، وأبي محمد ابن صاعد، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي طاهر الدبَّاس[9]، وأبي الحسن الكرخي، وأبي الفضل الحاكم الشهيد، وأبي محمد الحارثي (الأستاذ) ، وأبي العباس المزني الحاكم[10]، وأبي الحسين النيسابوري المعروف بقاضي الحرمين، الذي كان علي بن عيسى الوزير السني الصالح يفضله على جميع علماء

(١) نصير بن يحيى، وَقيل نصر الْبَلْخِي، تفقه على أبي سُلَيْمَان الْجوزجَانِي، عَن مُحَمَّد. روى عَنهُ أَبُو عتاب الْبَلْخِي مَاتَ سنة ٢٦٨هـ رَحمَه الله تَعَالَى. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٢٠٠).

(٢) ذكره القرشي في طبقات الحنفية(١/١٨٣) من شيوخ حامد بن محمود بن معقل النيسابوري الشاماتي، ومن تلاميذ أبي سليمان الجوزجاني.

(٣) محمد بن بير على البركوي، تقي الدين الرومي، الفقيه الصوفي! الحنفي، ولد بباليكسر. سنة ٩٢٦هـ وتوفي سنة٩٨١هـ. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين(٢/٢٥٢).

(٤) بكار بن قُتَيْبَة بن أَسد بن أبي بردعة بن عبيد الله بن بشر بن عبيد الله بن أَبى بكرَة نفيع بن الْحَارِث الصَّحَابِيّ الثَّقَفِيّ البكراوي الْبَصْرِيّ الْفَقِيه قَاضِي مصر أَبُو بكرَة. توفي سنة: ٢٧٠هـ. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ١٦٨).

(٥) عبد الحميد بن عبد الْعَزِيز، القَاضِي أَبُو خازم، أَصله من الْبَصْرَة، وَأخذ الْعلم عَن بكر الْعمي، جليل الْقدر، ولي الْقَضَاء بِالشَّام والكوفة والكرخ من مَدِينَة السَّلَام، تفقه عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَر الطَّحَاوِيّ وَأَبُو طَاهِر الدباس، ولقيه أَبُو الْحسن الْكَرْخِي وَحضر مَجْلِسه وَكَانَ مُنْقَطِعًا إِلَى البردعي، وَتَوَلَّى الْقَضَاء للمعتضد ثمَّ ابْنه المكتفي بعده وَله مَعَه قصَص كَثِيرَة مَاتَ سنة ٢٩٢هـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٢٩٦).

(٦) كذا في الأصل، وفي طبقات الحنفية(١/٣٠٠) : عبد الرحمن بن رجاء بن القاسم الفقيه **البزديغزي** من أهل نيسابور أحد الفقهاء الكبار كان من كبار أصحاب أيوب بن الحسن وأحمد بن حرب ذكره الحاكم فى تاريخ نيسابور قال سمع عمرو بن زرارة ومحمد بن رافع روى عنه أبو العباس أحمد بن هارون الفقيه وأبو جعفر محمد بن سليمان المذكور حدثني أبو محمد بن أبي عبد الله قال توفي عبد الرحمن بن رجاء سنة تسع ومائتين

(٧) أبو حامد أحمد بن عبد الرحمن النيسابوري السرخكي، الفقيه الحنفي، توفي في شهر رمضان سنة ٣١٦هـ. اللباب في تهذيب الأنساب(٢/١١٣).

(٨) أَحْمد بن الْحُسَيْن أَبُو سعيد البردعي سكن بَغْدَاد أحد الْفُقَهَاء الْكِبَار، قتلته القرامطة مع الْحُجَّاج سنة ٣٦١٧هـ . الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٦٦).

(٩) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سُفْيَان أَبُو طَاهِر الدباس الْفَقِيه قَالَ ابْن النجار: «إِمَام أهل الرَّأْي بالعراق». الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ١١٦)

(١٠) أَحْمد بن هَارُون بن إِبْرَاهِيم أَبُو الْعَبَّاس الْفَقِيه الْحَاكِم الْمُزنِيّ الْمَعْرُوف بالتبان شيخ أَصْحَاب أبي حنيفَة ومفتيهم فى عصره. توفيّ ٣٤٧هـ. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ١٢٩).

عصره(1)، وكأبي سهل الزجاجي الغزالي(2)،وأبي جعفر الهندواني، المعروف بأبي حنيفة الصغير(3)، الصغير(3)، وأبي حامد ابن الطبري(4)،وأبي عبد الله التاجر(5)، وابني أبي نصر ابن محمد بن سهل سهل النيسابوري(6)، وأبي الحسين الزعفراني(7)، وأبي بكر الخوارزمي(8)، والقاضي أبي الهيثم بن بن خيثمة(9)، الذي أخذ عنه كبار العلماء، ولم يبق في خراسان قاض على مذهب الأئمة الكوفيين إلا وهو ينتمي إليه.

---

(1) أَحْمد بن مُحَمَّد بن عبد الله أَبُو الْحسن النَّيْسَابُورِي القَاضِي عرف بقاضي الْحَرَمَيْنِ شيخ أَصْحَاب أبي حنيفَة رَضِي الله عَنهُ فى زَمَانه بِلَا مدافعة. توفي سنة: ٣٦٢هـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ١٠٧).

(2) أَبُو سهل الزجاجي، صَاحب كتاب الرياض، درس على أبي الْحسن الْكَرْخِي وَرجع إِلَى نيسابور فَمَاتَ بهَا، ودرس عَلَيْهِ أَبُو بكر الرَّازِيّ وتفقه بِهِ فُقَهَاء نيسابور. لا يعرف له اسمٌ. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٢٥٤).

(3) مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عمر أَبُو جَعْفَر الْفَقِيه الْبَلْخِي الهندواني ذكره صَاحب الْهِدَايَة فى بَاب صفة الصَّلَاة إِمَام كَبِير من أهل بَلخ قَالَ السَّمْعَانِيّ كَانَ يُقَال لَهُ ابو حنيفَة الصَّغِير لفقهه. توفي سنة: ٣٦٢هـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٦٨)

(4) أَحْمد بن الْحُسَيْن بن عَليّ، أَبُو حَامِد الْفَقِيه الْمروزِي، عرف بِابْن الطَّبَرِيّ الْحَنَفِيّ، أملى ببخارى، وَكَانَ يرجع إِلَى معرفَة الحَدِيث، وَكَانَ كَبِير الْقدر، صَالحا ورعا، عَارِفًا بِمذهب أبي حنيفَة، بَصيرًا بالأثر. مات سنة: ٣٧٦ أو ٣٧٧هـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٦٥).

(5) مُحَمَّد بن سهل بن إِبْرَاهِيم بن سهل، أَبُو عبد الله الْمَعْرُوف بالتاجر، قَالَ الْحَاكِم فى تَارِيخ نيسابور: «من أَئِمَّتنَا الْمُسلمين، من أَصْحَاب أبي حنيفَة، والملازمين لمجلس أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن هَارُون الْفَقِيه الْحَنَفِيّ الْحَاكِم الْمُزنِيّ»، مَات سنة: ٣٦٠هـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٦٠).

(6) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سهل بن إِبْرَاهِيم بن سهل أَبُو نصر القَاضِي النَّيْسَابُورِي، إِمَام أَصْحَاب أبي حنيفَة فى عصره بخراسان، وَأَحْسَنهمْ سيرة فى الْقَضَاء. وَلم يزل ينْسب إِلَى الزّهْد والورع، توفّي بنيسابور سنة: ٣٨٨هـ. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ١١٧).

(7) مُحَمَّد بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن عَبدُوس بن كَامِل، أَبُو الْحسين الدَّلال، عرف بالزعفراني، كَانَ فَقِيها صَالحا. وقَالَ التنوخي: كَانَ أَبُو الْحسن الزَّعْفَرَانِي ثِقَة. وَكَانَ يخْتَلف إِلَى أبي بكر الرَّازِيّ وَيَأْخُذ عَنهُ الْفِقْه. مَاتَ سنة: ٣٩٣ أو ٣٩٤هـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٦).

(8) مُحَمَّد بن مُوسَى بن مُحَمَّد الْخَوَارِزْمِيّ أَبُو بكر، فَقِيه بَغْدَاد، وَكَانَ حسن الْفَتْوَى، وَحسن التدريس، قَالَ البرقاني: وَكَانَ لَهُ إِمَام حنبلي، يُصَلِّي بِهِ، ووصفَ حُسن اعْتِقَاده وَجَمِيل طَرِيقَته. مَاتَ لَيْلَة الْجُمُعَة الثَّامِن من عشر من جمادي الأولى سنة ٤٠٣هـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ١٣٥).

(9) عتبة بن خيثمة بن محمد بن حاتم بن خيثمة التميمي، النيسابوري، القاضي، الإمام أبو الهيثم، أستاذ الفقهاء والقضاة من أصحاب أبي حنيفة، عديم النظير في الفقه والتدريس، تولى القضاء سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة إلى سنة خمس وأربعمائة فأجراه أحسن مجرى. توفي سنة: ٤٠٦هـ المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور(ص/٤٣٧).

وكالحاكم عبد الرحمن بن محمد، وأبي العلاء صاعد بن محمد، والقاضي أبي جعفر الأستروشني[١]، وأبي علي الحسين بن خضر، وأبي الحسن القدوري، وأبي عبد الله الصيمري، وأبي إسحاق النوقدي الزاهد[٢]، وأبي نصر بن إسحاق بن شيث الصفار[٣]، الذي يثني عليه الحاكم النيسابوري، ويقر بفضله، وابنه أبي إبراهيم الصفار الشهيد، الذي كان من كبار الأمارين بالمعروف [٤].

والحافظ أبي العباس المستغفري[٥]، وابنه أبي ذر، وأبي يعقوب السياري[٦]، وأبي منصور السمعاني، وشمس الأئمة الحلواني[٧]، وشمس الأئمة الزرنجري[٨]، وأبي علي الزندويسني[٩]، وأبي وأبي علي إسماعيل بن الحسن البيهقي[١٠].

---

(١) مُحَمَّد بن الْحسن بن المحسن الأستروشني، أَبُو جَعْفَر، تفقه عَلى الصَّيْمَرِيّ، وعَلى قَاضِي الْقُضَاة أبي عبد الله الدَّامغَانِي، ثمَّ استوطن بَيت الْمُقَدّس. مات سنة: ٤٧٠هـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٤٦).

(٢) مُحَمَّد بن مَنْصُور بن مخلص، أَبُو إِسْحَاق الْحَاكِم النوقدي، الإِمَام الزَّاهِد، الْمدرس الْمُفْتِي بسمرقند. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ١٣٤)

(٣) أَحْمد بن إِسْحَاق بن شيث بن نصر، أَبُو نصر، الْفَقِيه الأديب، الصفار، من أهل بُخَارى، كَثُرت تصانيفه، وانتشر علمه، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٥٩).

(٤) إِسْمَعِيل بن أَحْمد بن إِسْحَاق بن شِيث الصفار، أَبُو إِبْرَاهِيم الشَّهِيد، كَانَ إِمَامًا فَاضلاً، قوالاً بِالْحَقِّ، لَا يَخَاف فى الله لومة لائم، قَتله الخاقان سنة: ٤٦١هـ. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ١٤٦).

(٥) جَعْفَر بن مُحَمَّد بن المعتز بن مُحَمَّد بن المستغفر النَّسَفِيّ، المستغفري، خطيب نسف، كَانَ فَقِيها فَاضلاً، ومحدثا مكثراً، صَدُوقًا، حَافِظًا، لم يكن بِمَا وَرَاء النَّهر فى عصره. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ١٨٠).

(٦) يُوسُف بن مَنْصُور بن إِبْرَاهِيم السياري، أَبُو يَعْقُوب النَّيْسَابُورِي، تفقه على الْحَاكِم أبي إِسْحَاق مُحَمَّد بن مَنْصُور النوقدي وَكَانَ يروي كتاب الْمُخْتَلف لأبي الْقَاسِم الصفار، عَن الْفَقِيه أبي جَعْفَر الهندواني، يروي عَنهُ القَاضِي أَبُو الْيُسْر. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٢٣٣).

(٧) عبد الْعَزِيز بن أَحْمد بن نصر بن صَالح الْحلْوانِي، الملقب شمس الْأَئِمَّة، من أهل بُخَارى، إِمَام أَصْحَاب أبي حنيفَة بهَا فى وقته. وَمن تصانيفه «الْمَبْسُوط» توفّي سنة: ٤٤٨ أو ٤٤٩ هـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٣١٨).

(٨) بكر بن مُحَمَّد بن عَليّ بن الْفضل الْأنْصَارِيّ، الزرنجري، أَبُو الْفَضَائِل، الملقب شمس الْأَئِمَّة، من أهل بُخَارى، برع فى الْفِقْه وَكَانَ يضْرب بِهِ الْمثل فى حفظ مَذْهَب أبي حنيفَة، وَكَانَ مصيبا فى الفتاوى، وَجَوَاب الوقائع، وَكَانَت لَهُ معرفَة بالأنساب والتواريخ، وَكَانَ أهل بَلَده يسمونه أَبَا حنيفَة الْأَصْغَر، مَاتَ سنة: ٥١٢هـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ١٧٢).

(٩) الزندويسني، ويقال: الزندويستي، مؤلف كتاب «رَوْضَة العلماء ونزهة الفضلاء»، أبو الحسن عَليّ بن يحيى، وقيل: أبو علي الحسين بن يحيى. والله أعلم. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٣١٣)، الأعلام للزركلي (٥/ ٣١).

(١٠) إسماعيل بن الحسين بن عبد الله البيهقي، أو أبو محمد: فقيه حنفي زاهد. كان إمام وقته في الفروع والأصول. من مؤلفاته: «الكفاية» مختصر شرح القدوري. توفي سنة: ٤٠٢هـ الأعلام للزركلي (١/ ٣١٢).

وإمام الحرمين أبي المظفر يوسف بن إبراهيم الجرجاني(١)، وشيخ الإسلام أبي نصر بن أحمد بن محمد الصاعدي(٢).

في آخرين كثيرين من أقرانهم، ممن حفظ عنه صريح القول بذلك، ومنهم من دلت عليه أقوال أصحابه، وأقوال أهل المعرفة به، وشهادتهم، وحسن الثناء عليه، إلى غير ذلك مما يعرف به مذهب الرجل، مع ما علم من كون الإثبات هو الأصل، المأثور عن سلف الأمة، وفقهاء الملة.

كيف وهم أهل الفقه الأكبر، وكانوا يتداولونه في أعصارهم، وله عند أصحابهم عدة شروح.

(ق٥٠/أ) وكانوا متفقين على ذم الكلام وأهله، يصرِّحون بأنه ليس بعلم، ولا يدخل كتبه في الوصية بكتب العلم، وأنها تباع كما تباع كتب الأحاديث الفاسدة، فيشتريها أهل السوق؛ ليلفوا بها السلع.

قد تواتر إجماعهم على ذلك في فتاويهم، وسارت بها الركبان، وثبتت في الصحائف، ولا يصح غير هذا عن أبي منصور(٣)، وذويه.

وقد اختلف المختلفون من أهل الأصول في قول الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] هل كان من المتشابه الذي لا يدرى مقصوده، كما يقوله من يقوله من أهل الكلام؟

فقيل: نعم.

وأَبَى أصحاب الحنفية أن يقال: هو متشابه بهذا المعنى؛ لأنه معلوم بأصله، فيجب الإيمان به على حقيقته.

---

(١) أَبُو المظفر الْجِرْجَانِيّ القَاضِي عرف بِإِمَام الْحَرَمَيْنِ يُوسُف جد إِبْرَاهِيم ابْن مُحَمَّد بن يُوسُف القابوني كَمَال الدّين ذكره صَاحب حماه فِي تَارِيخه. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٢٧٦).

(٢) كذا ذكره الشيخ الكنغراوي، ولقب بشيخ الإسلام من ذرية صاعد اثنان مشهوران:

الأول: أحمد بن محمد بن صاعد بن محمد، أبو نصر، قاضي القضاة، الرئيس، شيخ الإسلام، صدر المحافل، المقدم، كان من أوجه الأحفاد عند القاضي الإمام صاعد، توفي سنة: ٤٨٢هـ . المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور(ص/١١٨).

والثاني –ابنه-: مُحَمَّد بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن صاعد بن مُحَمَّد، أَبُو سعد، عرف بشيخ الْإِسْلَام، قَالَ السَّمْعَانِيّ: «كَانَت الرياسة قد انْتَهَت إِلَيْهِ، والتقدم، وَالْقَضَاء بنيسابور، وَكَانَت لَهُ دنيا عريضة، وَكَانَ يَلِيق بِهِ الْقَضَاء بفضله وتثبته وأبوته، وَعمر الْعُمر الطَّوِيل، حَتَّى حدث بالكثير». مَاتَ سنة: ٥٢٧هـ. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٢٢).

(٣) أي الماتريدي.

وقالوا: لا يلزم إبطال الأصل من التشابه في الوصف، تبعاً لمن تقدمهم من أهل الأصول، من الحنفية، وهو في غاية الشهرة عنهم، حتى نطق به أبو اليسر البزدوي الملقب بـ«صدر الإسلام»، وغيره، ممن يميل مع أهل الكلام، المختلفين فيه.

وما ذهب [إليه] [1] أهل الأصول من الأصحاب الحنفية؛ ظاهر.

فإن الكلام قل أن يخلو من المتشابه في الوصف؛ لأنه زائد على مدلوله، كما تقول: جاءني زيد، ويعلم منه مجيئه، لكن لم يكن فيه دلالة كيف جاء؛ لتشابه الوصف على السامع، ويتوقف فيه، ولا يلزم منه توقفه في اعتقاد مجيئه، إذا صدق المخبر، ولا ينبغي إطلاق القول فيه بأنه كلام متشابه.

وكما يقول الرجل: «أنا مؤمن»، فيعلم منه وجود الإيمان منه، ولا دلالة فيه على كيفية ذلك الإيمان، هل كان مثمراً لأداء الصلاة، والصوم في أوقاتها؟ فلا يعلم ذلك من لفظه، لكنه محكم في مدلوله، لم يكن من المتشابه المعني، فلا يجوز الشك، والاستثناء فيه، وهذا مثله.

وقد عُنِي أصحابنا من أهل الأصول في شرح هذا المقام، قالوا: هو كما ترى الرجل عن يمين النهر، ثم تراه على يسارها، فلا تشك أنه عبرها، ولم تعلم كيفية عبوره، هل عبرها على جسر، أو خاضها، فقطعها مشياً، أو سباحة، أو أجازها من فوقها طيراناً؟

ولم يلزم من جهلك بالكيفية التوقف في أصل العبور.

وكذلك الاستواء على العرش، هو حق معلوم أصلاً، [كذا في شرح البزدوي وغيره، فالنص محكم في مدلوله الظاهر، المفهوم منه] [2]، لم يكن فيه اختلاف بين فقهاء الملة، بل قد يختلفون في فروع القول به.

كما تواتر اختلافهم: هل يقول الرجل في دعائه: أسألك بمقعد العز من عرشك، ويكون ذلك في معنى السؤال بأوصاف الله ﷻ، كعظمته، وقدرته؟

أم لا ينبغي أن يقوله؛ لأن ظاهره سؤال بالعرش، والسؤال بغير الله لا يجوز باتفاقهم؟

فكرهه أبو حنيفة من أجل ذلك، وهو قول محمد بن الحسن في الجامع الصغير، واختاره طوائف منهم شمس الإسلام أبو عبد الله ابن قيم الجوزية من الحنابلة.

---

(١) زيادة ليتضح المعنى.

(٢) ما بين المعقوفتين من الهامش.

ورخص فيه أبو يوسف، وهو اختيار جماعة، منهم الفقيه أبو الليث السمرقندي، وأبو الحسين القدوري، في شرح مختصر الشيخ أبي الحسن الكرخي، عند قوله: «قال بشر بن الوليد: سمعت أبا يوسف يقول: قال أبو حنيفة: «لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به»، قال: و«كره أن يقول: أسألك بمعقد العز من عرشك، وأكره أن يقول: بحق فلان، وبحق أنبيائك، ورسلك، وبحق البيت الحرام».

قال أبو الحسين: «أما المسألة له بغير الله فمكروه في قولهم، لأنه لا حق لغير الله عليه، وإنما الحق له على خلقه، وأما قوله: «بمعقد العز من عرشك» فكرهه أبو حنيفة، ورخص فيه أبو يوسف».

قال أبو الحسين: «وروي أن النبي ﷺ دعا بذلك»(1) (ق٥٠/ب) يشير إلى حديث داود أبي عاصم، عن ابن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ بذلك.

---

(1) رواه البيهقي في الدعوات الكبير(٢/ ١٨رقم٤٤٣) وابن الجوزي في الموضوعات(٢/٦٣)، من حديث ابن مسعودﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «تُصَلِّي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ تَشَهَّدُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، فَإِذَا جَلَسْتَ فِي آخِرِ صَلَاتِكَ فَأَثْنِ عَلَى اللَّهِ ﷻ وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ كَبِّرْ وَاسْجُدْ، وَاقْرَأْ وَأَنْتَ سَاجِدٌ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قُلِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعَاقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَمُنْتَهَى الرَّحْمَةِ مِنْ كِتَابِكَ، وَاسْمِكَ الْأَعْظَمِ، وَجَدِّكَ الْأَعْلَى، وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّةِ، ثُمَّ تَسْأَلُ بَعْدُ حَاجَتَكَ، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَسَلِّمْ عَنْ يَمِينِكَ، وَعَنْ شِمَالِكَ، وَاتَّقِ السُّفَهَاءَ أَنْ تُعَلِّمُوهَا فَيَدْعُونَ رَبَّهُمْ فَيُسْتَجَابَ لَهُمْ»، وفي إسناده عمر بن هارون البلخي وهو متروك.

وله شاهد من حديث أبي هريرةﷺ بنحوه، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٣٦/٤٧١) وفي إسناده مجاهيل، وكذلك فيه الحسن بن يحيى الحسني منكر الحديث.

وقد روى الرافعي في أخبار قزوين(٣/١٣٥) من حديث أبي بكر الصديقﷺ أن النبي ﷺ علمه هذا الدعاء: « يَا كَبِيرُ كُلِّ كَبِيرٍ، يَا سَمِيعُ يَا بَصِيرُ، يَا مَنْ لا شَرِيكَ لَهُ وَلا وَزِيرَ، يَا خَالِقَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ الْمُنِيرِ، يَا عِصْمَةَ الْبَائِسِ الْخَائِفِ الْمُسْتَجِيرِ، يَا رَازِقَ الطِّفْلِ الصَّغِيرِ، يَا جَابِرَ الْعَظْمِ الْكَثِيرِ، يَا قَاصِمَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، أَسْأَلُكَ، وَأَدْعُوكَ دُعَاءَ الْبَائِسِ الْفَقِيرِ، وَأَدْعُوكَ دُعَاءَ الْمُضْطَرِّ الضَّرِيرِ، أَسْأَلُكَ بِمَعَاقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَبِمَفَاتِيحِ الرَّحْمَةِ مِنْ كِتَابِكَ، وَبِأَسْمَائِكَ الثَّمَانِيَةِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى قَرْنِ الشَّمْسِ، أَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا» وفي إسناده مجاهيل، وفيه عبدالله بن قيس-وتصحف في المطبوع إلى عبدالعزيز- كذبه الأزدي. كما في لسان الميزان(٣/٣٢٨)، وإن لم يتصحف ففيه جهالة.

وأصح ما ورد في الباب ما رواه الطبراني في المعجم الكبير(٢٥/١٢رقم٣)، وفي الدعاء(ص/٩٦رقم٢٣٦) عن صَفِيَّةَ وَدُحَيْبَةَ ابْنَتَيْ عُلَيْبَةَ عن جدتهما قَيْلَةَ بِنْتِ مَخْرَمَةَ ﵄ أنها كَانَتْ إِذَا أَخَذَتْ حَظَّهَا مِنَ الْمَضْجَعِ بَعْدَ الْعَتَمَةِ، قَالَتْ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَأَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ، وَضَعْتُ جَنْبِي لِرَبِّي، وَأَسْتَغْفِرُهُ لِذَنْبِي» حَتَّى تَقُولَهَا مِرَارًا، ثُمَّ تَقُولَ : «أَعُوذُ بِاللَّهِ، وَبِكَلِمَاتِهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلا فَاجِرٌ، مِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا، وَشَرِّ مَا يَنْزِلُ فِي الأَرْضِ وَشَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَشَرِّ فِتَنِ النَّهَارِ، وَشَرِّ طَوَارِقِ اللَّيْلِ، إِلا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ، آمَنْتُ بِاللَّهِ، وَاعْتَصَمْتُ بِهِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اسْتَسْلَمَ لِقُدْرَتِهِ كُلُّ شَيْءٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَلَّ لِعِزَّتِهِ كُلُّ شَيْءٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَوَاضَعَ لِعَظَمَتِهِ كُلُّ شَيْءٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَشَعَ لِمُلْكِهِ كُلُّ شَيْءٍ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعَاقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَمُنْتَهَى الرَّحْمَةِ مِنْ كِتَابِكَ وَجَدِّكَ الأَعْلَى،

مشهور برواية عمر بن هارون البلخي، عن ابن جريج، عن داود، وقد تكلم بعض أهل الحديث في عمر بن هارون من جهة حفظه، ونحو ذلك، وكان صاحب سنة، وقال الجوزجاني: «لم يقنع الناس بحديثه».

وأخذ به أبو الحسن وغيره من الأصحاب الحنفية، لمكان أبي يوسف؛ فإنه كان مقدماً على عمر بن هارون، والظاهر أنه لم يقل به حتى صحَّ عنده عمن فوقه.

قال أبو الحسين: «ولأن معقد العز من العرش إنما يراد به القدرة التي خلق الله بها العرش، مع عظمته، فكأنه سأله بأوصافه»[1].

فانظر ما الذي اختلف فيه الأصحاب؟ ولماذا اختلفوا فيه؟

وقد اختلفت الروايات في لفظهم، ولفظ الحديث، هل هو من القعود، أو العقد؟

وشق اختلافعهم في مثل هذا على أهل الكلام الجهمية، كيفما قرئ، ولم يدروا ماذا يقولون في وجه القول بالجواز، حتى حدث من قال: لعل وجهه أن يجعل العزّ صفة للعرش، فأبان عن جهل عظيم؛ لأن الحلف بغير الله نكرة في قولهم جميعاً.

بل أجمع جميع أهل الفقه المعتد بهم في الإجماع، على عدم جوازه.

فأقر صاحب المدارك النسفي الملقب بحافظ الدين: أن مذهب الأئمة في الاستواء ونحوه التسليم، وترك التأويل.

وأقر به آخرون من أهل الكلام، والتأويل، لأن نصوصهم في ذلك صريحة، وعلم الناس أنهم لم يكونوا من أهل الجمود، والتجهيل.

ومذهب الأئمة في هذا هو مذهب عامة المشايخ المتقدمين من أصحابهم، ولذا خصوا باسم المتقدمين في الاصطلاح، على اختلاف فيه.

قيل: إلى شمس الأئمة الحلواني، وقيل: إلى الشمس (الكردي...)[2].

فإن مذهب الإثبات كان شائعاً فيهم إلى ذلك الوقت، وإن دخل الوهن على أهل السنة بعد ابن سبكتكين و(بعد) أيام نظام الملك.

وَاسْمِكَ الأَكْبَرِ، وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّاتِ الَّتِي لا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ، وَلا فَاجِرٌ أَنْ تَنْظُرَ إِلَيْنَا نَظْرَةً مَرْحُومَةً، لا تَدَعْ لَنَا ذَنْبًا، إلا غَفَرْتَهُ، وَلا فَقْرًا إلا جَبَرْتَهُ، وَلا عَدُوًّا إلا أَهْلَكْتَهُ، وَلا عُرْيَانًا إلا كَسَوْتَهُ، وَلا دَيْنًا إلا قَضَيْتَهُ، وَلا أَمْرًا لَنَا فِيهِ صَلاحٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ إلا أَنْطَيْتَنَاهُ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ آمَنْتُ بِاللَّهِ وَاعْتَصَمْتُ بِهِ..» وإسناده حسن.

(١) ذكره عنه شيخ الإسلام في التوسل والوسيلة(ص/٥٠)، والعلامة ابن القيم في إغاثة اللهفان(١/٢١٦).

(٢) طمس بمقدار كلمتين أو ثلاث كلمات.

وهذا برهان الدين أبو علي المرغيناني صاحب الهداية، نقل اختلاف الأئمة؛ هل يقول الرجل: «أسألك بمعقد العز من عرشك»، وتكلم في معناه، ولم يجعله من المتشابه الذي لا يدرى معناه، على كلا القراءتين، وصوب القول بالكراهية، وعلله بفقدان التلازم بين «العز القديم»، و«العرش المحْدَث»، هذا ملخص كلامه فيه(١)، فلم يخرج عن طريقة أهل الإثبات(٢).

وإنما ينفي دوام الاتصال، على ما يدل عليه صريح العقل والنقل، ويكره السؤال بالمتجدد من الأفعال، إما لاستحالة المماسة عليه عنده، وإما لاستحالة القعود، الذي هو أخص من المماسة، ولعدم صحة الأثر بذلك(٣).

وأين هذا من كلام من يحاول في الاستواء والارتفاع؟ ويتمحل تأويله على الملك والاستيلاء؟ ومن يناقش في عُلُوِّ الرب وعظمته سبحانه؟

الجهمية لا يطيقون سماع مثل هذا الكلام، فضلاً أن يتكلموا به، ويقولوه.

وهذا افتخار الدين طاهر بن قوام الدين أحمد بن عبد الرشيد البخاري، ابن أخت ظهير الدين أبي المحاسن الحسن ابن الظهير الكبير علي بن عبد العزيز المر غيناني، هو وآباؤه كلهم فقهاء أجلة، [آخذون عن فقهاء أجلة، مثل عم خاله شمس الأئمة محمود بن عبد العزيز الأوزجندي، والسيد أبي شجاع محمد بن حمزة السمرقندي، وركن الدين مسعود بن الحسين الكشتاني الخطيب، وبرهان الدين الكبير عبدالعزيز بن عمر بن مازة، وقوام الدين أبي المحامد حماد ابن ركن الإسلام الزاهد أبي إسحاق إبراهيم ابن الشيخ الشهيد أبي إبراهيم إسماعيل بن أبي نصر الصفار البخاري(٤)](٥).

---

(١) الهداية شرح البداية(٤/٩٦).

(٢) في كلام المرغيناني خروج عن طريقة أهل الإثبات حيث ذكر في تعليله المنع : «لأنه يوهم تعلق عزه بالعرش وهو محدث، والله تعالى بجميع صفاته قديم»، ووصف الصفات كلها بالقدم هو مذهب الكلابية ونحوهم، لأن من صفات الله ما هو متجدد الآحاد، مع قدم نوعه، كصفة الكلام، والغضب، والرضا.

ومن أخطائه ذكره استحالة القعود على الله ﷻ، وهذا ليس مستحيلاً إلا عند من يشبه الله بخلقه في ذهنه، فيظن أن إثبات أي صفة يلزم منه التشبيه بناء على ما في ذهنه، فينفي الصفة بسبب خياله الفاسد.

(٣) قعود الرب ﷻ على عرشه ليس مستحيلاً عقلاً كما ذكره صاحب الهداية، وخالف فيه أهل السنة، وقد وردت روايات صححها بعض الأئمة، لكنها لا تخلو من ضعف، خرجتها، وبينت حالها في تعليقي على كتاب «إثبات الحد لله وأنه قاعد وجالس على عرشه» للدشتي،. وهو مطبوع.

(٤) سبقت ترجمته(ص/٤٨٦).

(٥) ما بين المعكوفين من الهامش.

قال في خلاصة الفتاوى: «ولو قال: «خداي ازبر عشي بداند» فهو ليس تشبيهاً، ولو قال: «ارزير عرش ميداند» فهو تشبيه»[(١)].

يقول: لو قال في شيء يحدث: «إن الله سيعلم حدوثه من فوق العرش»؛ فليس بتشبيه، ولو قال: «يعلمه من تحت العرش»؛ فهو تشبيه، فصرح بالإثبات مع التنزيه بعبارة موجزة حسنة.

ولم يذكر فيه خلافاً، لأن من خالف في مثل هذا فلا اعتداد بقوله، ولا يعدّ من أهل المذهب.

وقد تابعه جماعة على نقل هذه الفتوى بدون ذكر خلاف أيضاً، منهم صاحب الذخيرة محمود بن الصدر بن السعيد[(٢)]، وصاحب المحيط رضي الدين السرخسي[(٣)]، مع ما دخل عليها من أقوال أهل الاعتزال، في إنكار الوصف له بنظر العين، ونحو ذلك.

وهذا ظهير الدين أبو بكر محمد بن أحمد القاضي المحتسب ببخارى، صاحب الفتاوى الظهيرية[(٤)]، كان أول ما نطق في كتابه (ق٥١/أ) بإثبات الفوقية، قال: «الحمد لله المتفرد بالعلاء»[(٥)].

وهذا سراج الدين أبو محمد الأوشي، صاحب «بدء الأمالي»، وهو ممن (يتهم) بما قد يوافق مذهب أهل الكلام، ومع ذلك صرح في قصيدته بإثبات الفوقية، فقال:

---

(١) انظر: الفتاوى الهندية(٢/٢٥٩).

(٢) العلامة برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازه البخاري الحنفي، المتوفى سنة ٦١٦هـ. من مؤلفاته الذخيرة، وهو مختصر لكتابه: «المحيط البرهاني في الفقه النعماني». كشف الظنون(٢/١٦١٩).

(٣) محمد بن محمد بن محمد السرخسي رضي الدين، برهان الاسلام، الفقيه الحنفي المتوفي سنة ٥٧١هـ من مؤلفاته: «المحيط الرضوي».. الأعلام للزركلي (٧/ ٢٤).

(٤) محمد بن أحمد بن عمر البخاري، أبو بكر، ظهير الدين: فقيه حنفي، كان المحتسب في بخارى. من كتبه: «الفتاوى الظهيرية». توفي سنة: ٦٩١هـ. الأعلام للزركلي (٥/ ٣٢٠).

(٥) نقل بداية الكتاب -وفيه ما ذكره الشيخ الكنغراوي-: صاحب كشف الظنون(٢/١٢٢٦).

وربُّ العرش فوق العرش لكن   بلا وصف التمكن واتصال[1]

فنفى الوصف بالتمكن، الذي هو معنى كون الشيء لا يقر بنفسه، فيطلب بطبعه ما يستقر عليه، وهو معنى المكان في اصطلاح كثير من نظار المثبتين، أو أكثرهم، فأصاب في نفي هذا المعنى، لأنه منفي عنه باتفاق أهل السنة والجماعة، بل باتفاق أهل الملة، ونفى الاتصال، ولم ينف الانفصال، مع كمال تيسره في النظم، كما لو قال: «بلا وصف اتصال وانفصال»، لكن لم يتلق هذا النفي من أشياخه من الأصحاب الحنفية، والماتريدية، وكان الذي تلقاه عنهم مذهب الإثبات.

وكذا نص على ثبوت الجلال في صفات الكمال.

قوله: «عن جهات الست خال»، أي ليس له الجهات الست فتحويه، أُراه أخذه عن العقيدة المنسوبة إلى الإمام الطحاوي، ومعلوم أنه ليس فوق العرش شيء آخر يماسه، يصح عليه اسم الجهة، التي هي في عرفهم، كالمكان المتصل بالشيء، والسطح المتصل به، كالهواء، وغير ذلك من الموجودات.

يقولون: «قبلة أهل المشرق جهة المغرب، وقبلة أهل الشمال جهة الجنوب»، فيقع اسمها على الآفاق المشهورة، ولا تقع على الجهات العدمية عندهم قط، لأنهم لا يبحثون عنها.

وهب أنه أراد به نفي الجهات الستِّ الوجودية، والعدمية؛ فإنه لا يلزم منه إنكار كونه فوق العرش (فيكون قدتناقض) القول فيه، لجواز أن يكون مذهبه في ذات الله ﷻ عدم تناهي قدره (..)[2] ، وإنما نفى عنه الجهات الست، ولم ينف أن يكون له جهة واحدة، مما يلي العرش بلا اتصال، فكفيما (أورد الأمر) فإن كلامه يدل على كونه من أهل الإثبات، ويدل أيضاً على كون مذهب الإثبات هو الشائع في ديارهم في ذلك الزمان.

وما وقع في شرح الفقه الأكبر الذي طبع في حيدرباد، ونسبوه إلى الشيخ أبي منصور الماتريدي، أنه قال في علو الرب على عرشه: «إنه علو عظمة، لا علو ارتفاع مكان»؛ فليس بشيء يصح منه.

وإني أتعجب منهم كيف نسبوا هذا الكتاب إلى الماتريدي، وهو معروف لأبي إسماعيل الخاطري من أهل الكلام المتأخرين، ويتضمن النقل عمن كان بعد الماتريدي؟!

---

(١) قصيدة بدء الأمالي-البيت الثاني عشر.

(٢) طمس بمقدار كلمتين.

وجاز أن يكون ما ذكروه من كلام بعض أهل الإثبات من الماتريدية، فيعني أن علوه ليس من جنس العلو الذي يحصل للمخلوق، بسبب ارتفاع المكان، بل هو مقتضى عظمة قدره، التي لا يسعها هذا العالم، فكان فوقه له العلو، ولخلقه السفل.

هذا معنى هذا الكلام عندي، وأستبعد ممن ينفي العلو والتعظيم، أن يقول: هو علوُّ عظمته.

ولقد تصفحت الجهمية أقوال المشايخ المتقدمين، هل يجدون فيها ما يتعلقون به في نفي الفوقية؛ ليضيعوا الناس، فما قدروا إلا على ما لبسوه على أنفسهم، مما هو حجة عليهم في الحقيقة، كاختلاف المقول فيمن قال: «مرابر آسمان خداي است وبر زمين فلان»، أي «لي في السماء اللهُ، وفي الأرض فلانٌ»، هل يكفر؟

فقيل: نعم، وذلك لأنه أشرك من في الأرض بمن في السماء.

وقيل: لا، لجواز أن لا يقصد الإشراك، ويقصد أن لي في السماء الرب، وفي الأرض غيره فلان الذي سخره لي[1].

وكاختلافهم في رجلين بينهما خصومة، فقال أحدهما للآخر: نردبان بِنَّهُ، وبآسمان برو وباخداي جنّك كُنَّ.

فقال قائلون: يكفر، لأنه أمره بمحاربة الله تعالى، ورضي له بذلك.

ومثله لو قال له رجل: «الله أنعم عليك، فأحسن كما أحسن الله إليك»، فقال: «روبا خداي جنك كن».

والأصح أنه لا يكفر؛ لأن هذه الكلمات يقصد بها الزجر والتوبيخ، ولم يكن منه ما يدل على رضاه بالكفر، اللهم إلا إهانته له.

وقيل: يكفر بالأولى؛ لأنه قصد إلى ذكر السلم، كالذي يدل على السبب، ويهون عليه محاربته الله، ويغريه بها.

والصواب ما تقدم، هذا فقه المسألة[2].

فأين هو مما يدور عليه هؤلاء؟

---

(١) الفتاوى الهندية(٢/٢٥٩).

(٢) المصدر السابق(٢/٢٥٩).

كيف وفي دوران الأسئلة والأجوبة على الأمر بالمحاربة، ونحوها، مع ذكر السماء (ق٥١/ب)، وبدون ذكر السماء؛ ما قد دل على ما استقر في فطر المفتين، والمستفتين، من علو الرب على عرشه سبحانه.

وممن يدين الله تعالى بإثبات الفوقية له من متأخري الحنفية: العلامة المسند أبو اليمن زيد بن الحسين الكندي، وصاحبه الملك المعظم عيسى ابن العادل أبي بكر بن أيوب النيسابوري الكردي، صاحب دمشق، والكرك، وكان من أهل الفقه، والحديث.

والقاضي العلامة أبو العباس أحمد بن محمد بن المظفر ابن المختار الرازي الصوفي، نزيل بلاد الروم، صاحب «قرع الصفات في تقريع نفاة الصفات»، الذي ذكر فيه إطباق الناس، وإجماع الخلق من الماضين، والغابرين؛ على رفع الأيدي إلى السماء، عند الدعاء، وأن رفعها في السؤال إلى المسؤول؛ أمر معقول، متعارف.

قال: «ومن نظر في قصص الأنبياء، وأخبار الأوائل القدماء، وأنبياء الأمم الماضية، والقرون الخالية؛ اتضحت له هذه المعاني»[(١)].

وساق شبه النفاة، ونقضها نقض من يقلع غروسها كلَّ القلع، كما قاله العلامة ابن القيم الجوزية[(٢)].

ومنهم الشيخ الفقيه شمس الدين أبو محمد ابن الحريري[(٣)]، الذي كان ينتصر لشيخ الإسلام ابن تيمية، في زمانهما بقدر استطاعته، ويشهد له بحسن طريقته في أصول الدين.

والعلامة المحقق صدر الملة والدين: ابن أبي العز الأذرعي، شارح العقدية الطحاوية، الذي أنكر فيه على من مال[(٤)] مع أهل الكلام من شراحها المتأخرين، بأنهم خرجوا عن طريقة الأصحاب الحنفية[(٥)].

وقاضي القضاة بدر الدين العيني، مع أنه كان محاطاً بأهل الكلام الأشعرية، وتكلَّم ببعض كلامهم في شرح البخاري، وغيره، ويظهر من سائر أقواله أنه كان يعاملهم بالتقية.

---

(١) نقله العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٩٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) مُحَمَّد بن عُثْمَان بن أبي الْحسن بن عبد الْوَهَّاب الْأنْصَارِيّ عرف بِابْن الحريري قَاضِي الْقُضَاة بِدِمَشْق. الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٩٠).

(٤) تكرر قوله من مال.

(٥) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز(ص/٧٣).

ومنهم المحقق كمال الدين بن الهمام، وقد خاض معهم في سلطانهم، وكان يقول: «النصوص عندنا على ظواهرها، لكن يجوز تأويلها لخلل في فهم العامة»، فيعلن بالتقية.

وشمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي[1]، صاحب التصانيف، التي من جملتها كتاب «الاستواء»، وكان له عناية برواية كتاب «نقض عثمان بن سعيد على المريسي العنيد»، ورويناه بالإجازة من طريقه.

والشيخ الرضي محمد بن أبي بكر بن محمد بن سليمان السراتي، شارح طريقة البركوي، الذي دعا إلى مذهب الإثبات، وأنكر على الروميين ما تلبسوا به من مذهب النفاة الجهمية.

ومنهم المسْنِد، الرحلة، عبد القادر بن خليل المدني الشهير بـ«كدك زاده»[2]، صاحب العلامة أبي العون السفاريني الحنبلي[3]، والإمام صفي الدين أبي الفضل محمد بن أحمد البخاري النابلسي الأثري[4]، وقد أفرد كتاباً في مسألة العلو، جمع فيه أقوال مثبتيه من الأصحاب الحنفية رحمهم الله تعالى.

(١) محمد بن علي بن أحمد (المدعو محمد) ابن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقيّ الصالحي الحنفي، شمس الدين: مؤرخ، عالم بالتراجم والفقه. من أهل الصالحية بدمشق، ونسبته إليها. قال الغزي: «كانت أوقاته معمورة كلها بالعلم والعبادة، وله مشاركة في سائر العلوم حتى في التعبير والطب». توفي سنة: ٩٥٣هـ. الأعلام للزركلي (٦/٢٩١).

(٢) الحافظ الرحلة عبد القادر بن خليل كَدك زاده المدني، انظر ترجمته في: تصحيح كتاب الأعلام(ص/٨٤).

(٣) هو العلامة محدث الشام وأثريه، مسند عصره وشامته، أبو العون شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني النابلسي الحنبلي، الزاهد، كان ناصراً للسنة، قامعاً للبدعة، قوّالا بالحق، مقبلا على شأنه، ملازما لنشر علوم الحديث، محبًّا في أهله، له شرح على ثلاثيات مسند الإمام أحمد بن حنبل، و«شرح عمدة الأحكام» سماه: «كشف اللثام بشرح عمدة الأحكام»، و«لوامع الأنوار البهية شرح الدرر البهية». فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات(٢/١٠٠٢).

(٤) محمد بن أحمد بن محمد بن خير الله، أبو الفضل، صفي الدين الحنفي الاثري الحسيني البخاري: فاضل، من أعلم أهل الشام بالحديث في عصره. أصله من بخارى.سكن نابلس (بفلسطين) وتوفي فيها بالطاعون له «القول الجلي» في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية توفي سنة: ١٢٠٠هـ الأعلام للزركلي (٦/ ١٥).

بيان
اتفاق الأئمة
على إثبات العلو

-فصل -

وما اعتقده أبو حنفية وأصحابه من أهل الفقه الأكبر، من إثبات فوقية الرب على عرشه، وبينونته من خلقه، هو الذي يعتقده مالك، وأئمة أصحابه، كأبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم، وعبد الله بن وهب، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، وأشهب بن عبد العزيز، ويحيى بن يحيى المصمودي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأسد بن الفرات، وأصبغ بن الفرج، وأبي سعيد سحنون بن سعيد، والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد، والقاسم ابن أصبغ، ومحمد بن أحمد بن عبد العزيز اليمني، وذويه[1] إلى أن فشا فيهم قول الأشعرية.

فروى يحيى الطليلطي في «سير الفقهاء»[2]، عن أصبغ بن حبيب المالكي، قال: «وهو مستوٍ على عرشه، وعلمه، وإحاطته بكل مكان»[3].

وقال أبو محمد بن أبي زيد القيرواني، المعروف عندهم بـ«مالك الصغير»، في مختصر المدونة: «وأنه تعالى فوق عرشه بذاته، دون أرضه»[4].

وقال في رسالته المشهورة[5]: «وأنه تعالى فوق عرشه بذاته، وعلمه في كل مكان» يعنون معلوماته.

وقال أبو إسحاق بن شعبان المصري في «تسمية الرواة عن مالك» له: «على عرشه استوى، وهو دانٍ بعلمه».

وقال أبو عمرو الداني المقرئ، العلامة، في أرجوزته في الديانة، (٥٢/أ) بعد قوله:

كلم موسى عبده تكليماً   ولم يزل مدبرا حكيما
كلامه وقوله قديم   وهو فوق عرشه العظيم[6]

---

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(١/٣٩، ٣/٥٣٧).

(٢) يحيى بن إبراهيم بن مزين الطليطلي، ثم القرطبي، أبو زكريا الفقيه، أحد الأعلام بالأندلس، وكان حافظاً للموطأ، قائماً عليه، فقيهاً، مفتياً، مصنفاً، له تواليف منها: تفسير غريب الموطأ، وتفسير علل الموطأ، وأسماء رجال الموطأ، وكتاب فضائل القرآن، وغير ذلك. ولم يكن في الحديث بذاك الحافظ. ٢٥٩هـ تاريخ العلماء بالأندلس لابن الفرضي(٢/١٧٨)، وتاريخ الإسلام(١٩/٣٦٨).

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٧٦).

(٤) المصدر السابق(ص/٨٧).

(٥) رسالة ابن أبي زيد القيرواني-المقدمة في صفحتها الأولى.

(٦) الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات لأبي عمرو الداني(ص/١٨٠بيت٥٣٧)، ونقله هذا البيت وغيره: الإمام الذهبي في العلو(ص/٢٤٨).

وقال أبو عمرو الطلمنكي، المقرئ، صاحب الروضة[1]، في كتاب «الوصول إلى معرفة الأصول»[2]: «وأن الله تعالى فوق السموات بذاته، مستوٍ بذاته على عرشه، كيف شاء».

وقال: «إن الاستواء من الله على عرشه على الحقيقة، لا على المجاز»، ينقله عن جميع أهل السنة[3].

وكذلك قال أبو عمر ابن عبد البر القرطبي، الحافظ، ونقل إجماع الصحابة على ذلك، واحتج فيه بالنقول، والمعقول، على طريقة الأصحاب الحنفية، فأجاد[4].

كذلك أبو عبد الله القرطبي في «شرح الأسماء الحسنى»، عن القاضي عبد الوهاب المالكي، إمام أهل مذهبه في العراق: التصريح بأن الله سبحانه على عرشه بذاته[5].

وقال الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي نعيس بن أبي زمنين في «أصول السنة»: «ومن قول أهل السنة: أن الله ﷻ خلق العرش، واختصه بالعلو، والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء، كما أخبر عن نفسه»[6].

قال: «ومن قول أهل السنة: أن الله بائن من خلقه، محتجب عنهم بالحجب»[7].

وقال أبو بكر بن موهب المالكي العلامة، في شرح رسالة ابن أبي زيد: «أما قوله: «إنه فوق عرشه المجيد بذاته» فمعنى «فوق»، و«علا» عند جميع العرب واحد، وفي الكتاب والسنة تصديق ذلك، وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، وقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ

---

(١) «الروضة في القراءات السبع» للإمام أبي عمر أحمد بن عبد الله بن طالب الطلمنكي، الشلمنكي، الأندلسي، المتوفى سنة: ٤٤٦هـ. كشف الظنون(١/٩٣١).

(٢) «كتاب الوصول إلى معرفة الأصول في مسائل العقود» في السنة تأليف: أبي عمر الطلمنكي. فهرسة ابن خير الإشبيلي(ص/٢٢٥رقم٥١٥).

(٣) كتاب الإمام الطلمنكي في السنة من الكتب التي في عداد الكتب المفقودة إلى الآن، ولقد حفظ لنا بعض نصوصه، ومنه النص الذي نقله الشيخ الكنغراوي : شيخ الإسلام –كما في مجمع الفتاوى(٣/٢٦٠)–، والحافظ الذهبي في كتاب العلو(ص/٢٤٦رقم٥٦٦)، وغيرهما.

(٤)التمهيد لابن عبد البر(٧/١٢٩، ١٣٤).

(٥) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى(٢/١٢٣).

(٦) أصول السنة لابن أبي زمنين(ص/٨٨).

(٧) المصدر السابق(ص/١٠٦).

﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾[النحل:٥٠]، وساق حديث الجارية[١]، وحديث المعراج إلى سدرة المتنهى[٢].

قال: «وقد تأتي لفظة «في»[٣] في لغة العرب بمعنى فوق، لقوله: ﴿فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك:١٥]، و﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، و﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦].

قال أهل التأويل: يعني فوقها، وعليها، فكذلك قال الشيخ أبو محمد: «إنه فوق عرشه»، ثم بين أن علوه فوق عرشه إنما هو بذاته؛ لأنه تعالى بائن من جميع خلقه، بلا كيف، وهو في كل مكان بعلمه، لا بذاته، لا تحويه الأماكن، وأنه أعظم منها». وسرد كلاماً طويلاً، إلى أن قال: «فلما أيقن المتَيَقِّنُون إفراد ذكره بالاستواء على عرشه، بعد خلقه سمواته وأرضه، وتخصيصه بصفة الاستواء؛ علموا: أن الاستواء غير الاستيلاء، ونحوه، فأقروا بوصفه بالاستواء على عرشه، وأنه على الحقيقة، لا على المجاز، لأنه الصادق في قيله، ووقفوا عن تكييف ذلك، وتمثيله؛ إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾»[٤].

فهذا ما كان عليه المتقدمون من المالكية، إلى أن نشبت فيهم مقالات الأشعرية، وكان الغالب عليهم الإثبات بعد ذلك أيضاً، ومن ههنا كان ابن تومرت وجنوده يجعلون من قاتلوهم من الملثمين، وأهل ولايتهم في المغرب والأندلس؛ مجسمة، حشوية، وكرامية، ولم يزل بقايا الملثمين؛ المعروفون بالطوارق في الصحراء، على مذهب أسلافهم[٥].

---

(١) خرجه مسلم في صحيحه، وقد سبق تخريجه(ص/٥١٩).

(٢) سبق تخريجه(ص/٥٥٣).

(٣) ساقطة من الأصل، واستدركتها من كتاب العلو للذهبي.

(٤) ذكره الذهبي في العلو للعلي الغفار(ص/٢٦٤رقم٥٩٢).

(٥) هنا ينتهي الجزء السابع بتجزئة المؤلف، وقد كتب بعده من أول الجزء الثامن إلى قول الشافعي: ((الكلام باطل لا يدل إلا على باطل))، ثم ضرب عليه.

الجزء الثامن

مذهب المتقدمين من أهل العلم هو الإثبات

- فصل -

(ق٢٤٦/أ) [(١)] وما كان عليه أهل مذهب الإمام أبي حنيفة، وأصحاب مالك من الإثبات؛ هو مذهب سائر المتقدمين، من صنوف أهل العلم، وطوائف أهل السنة.

فروى أبو الحسن على بن أحمد بن يوسف الهكَّاري[(٢)]، الملقب بشيخ الإسلام، بإسناده، عن أبي علي الحسين بن هشام البَلَدِيِّ، قال: «هذه وصية الشافعي، وفيها: وأن الله ﷻ يرى في الآخرة، وينظر إليه المؤمنون عِيَاناً جهاراً، ويسمعون كلامه، وأنه فوق العرش»[(٣)].

قال أبو الحسن الهكَّاري: وأخبرنا أبو علي[(٤)] الخليل بن عبد الله الحافظ، أنبأنا أبو القاسم يعلى[(٥)] بن علقمة الأبْهُرِي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، عن أبي شعيب، شعيب، وأبي ثور، عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، قال: «القول في السنة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها، أهل الحديث الذين رأيتهم، وأخذت عنهم، مثل سفيان، ومالك، وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأن الله على عرشه في سمواته، يُقْرُبُ من خلقه كيف شاء، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء» إلى آخره[(٦)].

واعترض المعترضون بقولهم ليس هذا في كتاب ابن أبي حاتم، والإسناد إليه مجهول[(٧)]، وكذلك الإسناد الأول، والهكاري يتهم بالوضع[(١)]؛ فلا يصح هذا عن الشافعي.

---

(١) يبدأ ترقيم هذا الجزء من اللوحة رقم٢٤٦، وينتهي إلى لوحة رقم٢٠٨ أي أن الأرقام تنازلية، أما الصفحات فترتيبها صحيح، تبدأ من رقم ١.

(٢) علي بن أحمد شيخ الإسلام أبو الحسن الهكاري، قال أبو القاسم بن عساكر: لم يكن موثوقاً به، وقال ابن النجار: متهم بوضع الحديث، وتركيب الأسانيد، قاله في ترجمة عبد السلام بن محمد. تاريخ دمشق(٤١/٢٣٨)، ولسان الميزان(٤/١٩٥).

(٣) رواه ابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١٢١)، من طريق الهكاري به، وأورده الذهبي في العلو(ص/١٦٥ رقم ٤٤٤) وقال: «بإسناد لا أعرفه».

(٤) كذا في الأصل، وفي كتاب ابن قدامة: أبو يعلى، وهي كنية الخليلي الحافظ، صاحب كتاب الإرشاد.

(٥) كذا بالأصل، وهو: أبو سعيد القاسم بن علقمة الشروطي الأبهري، قال الخليلي في الإرشاد(٢/٧٧٥): «وكان قيما فيما يرويه، وله في الفقه والشروط محل كبير مات سنة ٣٨٨هـ»، واتهمه ابن الجوزي بحديث، وهو ثقة، والتبعة على غيره.

(٦) رواه ابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/١٢٣) من طريق الهكاري به. وذكره الذهبي في العلو للذهبي (ص/١٦٥ رقم ٤٤٣) عن الهكاري وابن قدامة.

(٧) الإسناد ليس مجهولاً، بل معروف، ورجاله ثقات، ما عدا الهكاري فهو متهم بالوضع.

قيل لهم: هب أنه كذلك، لكن روى الشافعي في مسنده[٢]، أنبأنا إبراهيم بن محمد -يعني ابن أبي يحي-، حدثنا موسى بن عُبَيدَةَ -هو الرَّبَذِيُّ-، حدثني أبو الأزهر معاوية بن إسحاق بن طلحة عن عبد الله بن عبيد بن عمير، أنه سمع أنس بن مالك ﷺ، يقول: «أتى جبريل بمرآة بيضاء، فيها نكتة سوداء إلى النبي ﷺ، فقال: «ما هذه؟»، قال: «هذه الجمعة الحديث في يوم المزيد»، وفي آخره: «وهو اليوم الذي استوى فيه ربك على العرش، وفيه خلق آدم، وفيه تقوم الساعة»[٣].

وتقدم احتجاج الشافعي في مبسوطه[٤]، في مسألة إعتاق المؤمنة من (العقائد) بحديث الجارية، التي قال لها النبي ﷺ: «أين الله؟»، ووجدها تعرف أنه في السماء، وتصدق أنه رسوله؛ فقال: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة».

وقال الشافعي: «خلافة أبي بكر الصديق حق قضاها الله في سمائه، وجمع عليها قلوب عباده»، قد صح هذا عن الشافعي، قاله الحافظ أبو عبد الله ابن القيم[١].

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) مسند الإمام الشافعي(١/٧٠)، وليس هو من تأليف الشافعي، إنما جمعه بعض النيسابوريين من مسموعات أبي العباس الأصم (ت٣٤٦هـ) التي انفرد بروايتها عن الشافعي. كما ذكره الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة (١/٢٣٨-٢٣٩)، وانظر نقد ابن حجر لطريقة جامع هذا المسند في المصدر نفسه (١/٢٣٩). الإشارة إلى كلام الشافعي الذي صح عنه، وقد ذكره المؤلف في موضع آخر وهو: ((لله تبارك وتعالى أسماء وصفات، جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدا من خلق الله، قامت عليه الحجة، أن القرآن نزل بها، وصح عنده، بقول النبي ﷺ فيما رواه العدل؛ فإن خالف بعد ثبوت الحجة عليه، فهو بالله كافر، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، والروية...».

ثم مثل رحمه الله تعالى ببعض الصفات، التي يرى النفاة إثباتها تجسيما، ثم قال: ((فإن هذه المعاني، التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ، مما لا يدرك حقيقته بالفكر والرُّوِيَّة، فلا يكفر بالجهل بها أحد، إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها...».

(٣) رواه الشافعي في الام (١/٢٠٨-٢٠٩)، والبيهقي في معرفة السنن (٢/٥٣٢-٥٣٣ رقم ١٨٢١)، عن عبد الله بن عمير عن أنس ﷺ بلفظ: «وهو اليوم الذي استوى فيه ربك على العرش».

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/٤٧٧ رقم ٥٥١٧)، وعبد الله بن أحمد في السنة(١/٢٥٠ رقم ٤٦٠)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص/٩١ رقم ١٤٥) والطبري في تفسيره (٢٦/١٧٥)، عن عثمان بن عمير أو عثمان بن أبي حميد عن أنس ﷺ وعثمان بن عمير بالتصغير ويقال: ابن قيس، والصواب أن قيسًا جد أبيه، وهو عثمان بن أبي حميد أيضا، البجلي، أبو يقظان، الكوفي الأعمى، ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع، من السادسة، مات في حدود (١٥٠هـ) . التقريب (ص/٦٦٧) ، وحسنه لغيره الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣٧٦١).

(٤) الأم (٥/٢٨٠).

وقال الحافظ الذهبي: «تواتر عن الشافعي ذم الكلام وأهله»(٢)، يشير إلى قوله: «الكلام باطل لا يدل إلا على باطل»(٣)، وقوله: «لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما كنت أظنه، وإن العبد أن يلقى الله بكل ذنب سوى الإشراك، خير له من أن يلقاه بالكلام»(٤)، وكان من أرضى الناس عند أهل الإثبات.

قال أبو عمر ابن عبد البر في كتاب العلم له: حدثني عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا ابن رحمون، قال سمعت محمد بن أبي بكر بن داسة، يقول: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني، يقول: «رحم الله مالكاً كان إماماً، رحم الله الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً»(٥).

وقال أبو القاسم الطبري اللالكائي الشافعي: وجدت في كتاب أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي مما سمع منه، يقول: «مذهبنا واختيارنا: اتباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين من بعدهم(٦)، والتمسك بأهل الأثر؛ مثل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والشافعي، من لزوم الكتاب والسنة، ونعتقد أن الله ﷻ على عرشه، بائن من خلقه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]»(٧).

وقال الحافظ الذهبي: «أنبأنا ابن سلامة، عن أبي جعفر الطرطوسي، عن يحيى بن منده، حدثنا أحمد بن الفضل الباطرقاني، سمعت أبا عمر السلمي، سمعت أبا حفص الرفاعي، سمعت عمرو بن تميم المكي قال: سمعت محمد بن إسماعيل الترمذي، سمعت المزني أبو إبراهيم

---

(١) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص/٩٥) عن الإمام الشافعي، وصححه.

(٢) كتاب العلو للذهبي (ص/١٦٦).

(٣) ذكره شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل(١/٣٠٩).ونحوه عن الإمام مالك كما في ذم الكلام للهروي (٥/٧٢-٧٣ رقم ٨٦٠)، وأحاديث في ذم الكلام للعجلي(ص/٩٦-٩٧) بلفظ: «باطل يدل على باطل».

(٤) رواه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص/١٣٧)، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري (ص/٣٣٧)، بنحوه وفيه: «ولأن يبتلى المرء بكل ذنب نهى الله عزوجل عنه ما عدا الشرك به خير له من الكلام».

(٥)جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١١٨رقم٢١٩٦).

(٦) وقع في المطبوع من شرح أصول الاعتقاد في هذا الموضع : «بإحسان وترك النظر في موضع بدعهم».

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٨٠-١٨١)، والأثر طويل اقتصر منه المؤلف على موضع الشاهد.

يقول: «لا يصح لأحد توحيد حتى يعلم أن الله على العرش بصفاته»، قلت: مثل أي شيء قال: «سميع بصير عليم قدير» أخرجها يحيى بن منده في تاريخه[1].

وكان أبو إبراهيم المزني أنبل تلامذة الشافعي ، قاله الذهبي[2].

وهذا قول تلميذه الآخر أبي يعقوب البويطي، وصاحبه الربيع بن سليمان.

وروى أبو عبد الله ابن بطة في إبانته: حدثنا أبو الحسن أحمد بن زكريا بن يحيى الساجي، قال: قال أبي: «القول في السنة، التي رأيت عليها أصحابنا أهل الحديث، الذين لقيناهم: أن الله تعالى على عرشه في سمائه، ويقرب من خلقه كيف شاء»[3].

وكان زكريا الساجي ممن لقي أبا الرَّبيع الزهراني[4]، وطبقته، ورحل إلى المزني، والربيع؛ فتفقه بهما للشافعي.

وتقدم من كلام أحمد بن حنبل في هذا الباب[5].

وروى أبو القاسم اللالكائي في السنة، بإسناده، عن حنبل بن إسحاق، قال: «قيل لأبي عبد الله -يعني أحمد-: «ما معنى قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[المجادلة:٧]، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد:٤]؟»، قال: «علمه محيط بالكل، وربنا على العرش بلا حَدٍّ، ولا صفة، ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[البقرة:٢٥٥]»[6].

وروى أبو بكر الخلال في «السنة»: أخبرني علي بن عيسى، أن حَنْبلاً حدَّثهم، قال: «سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى: «أن الله ينزل إلى سماء الدنيا»، و«أن الله يُرى»، و«أن الله يضع قدمه»، وما أشبه هذه الأحاديث.

فقال أبو عبد الله: «نؤمن بها، ونُصدِّق بها، ولا كيف، ولا معنى، -أي: لا نكيفها، ولا ندعي لها معنى غير معناها المفهوم-، ولا نرّد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به رسول الله ﷺ

(١) رواه الذهبي في كتاب العلو(ص/١٨٥رقم٤٩٦)، وقد سبق(ص/٥٦٤).

(٢) في كتاب العلو (ص/١٨٦).

(٣) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الأسلامية (ص/١٥٥)، والذهبي في العلو (ص/٢٠٥رقم٥٢٤)، وفي العرش (٣٥٤/٢رقم٢٤٠)، ولم أجده في كتاب الإبانة.

(٤) سليمان بن داود العتكي أبو الربيع الزهراني البصري نزيل بغداد ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة من العاشرة مات سنة أربع وثلاثين خ م د س، انظر تقريب التهذيب (ص/٢٥١رقم٢٥٥٦).

(٥) انظر ما سبق:

(٦) اعتقاد أهل السنة (٤٠٢/٣رقم٦٧٥)، وانظر: السنة للخلال(٢٤/٦-٢٥)، وصفة العلو لابن قدامة(ص/١١٦).

حق، إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نرّد قوله، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه، بلا حَدٍّ، ولا غاية، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]"»[1]. **(ق٢٤٦/ب)**

وقد تعلقت به الجهمية من الكلابية ونحوهم؛ فزعموا أنه كان موافقاً لهم في نفي الحَدِّ.

فقيل لهم: إنه لم يرد بذلك ما أردتموه؛ أن لا يكون بائناً من خلقه، متميزاً عنهم بذاته، وإنما أراد أنه لا يجعل له حدًّا، ولا صفة برأيه، وأنه لا يبلغ أحد معرفة حَدِّ عظمته، وكمالاته؛ لأن المؤمنين يرونه في الجنة بدون إدراك غاية له، وأنه لا يحيط به الحدود، والغايات المخلوقة.

كما روى أبو بكر الخلال، أخبرني عبد الله بن حنبل، أخبرني حنبل بن إسحاق، قال: قال عمي-يعني أحمد بن حنبل-: «نحن نؤمن أن الله تعالى على عرشه استوى، كيف شاء، وكما شاء، بلا حَدٍّ، ولا صفة يبلغها واصفون، أو يحدها أحدٌ، وصفات له، ومنه، وهو كما وصف نفسه: لا تدركه الأبصار بِحَدٍّ، ولا غاية، وهو يدرك الأبصار، وهو عالم الغيب والشهادة، وهو علام الغيوب، وليس من الله شيء محدود، ولا يبلغ علم قدرته أحد، غلب الأشياء بعلمه وقدرته وسلطانه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] ، وكان الله قبل أن يكون شيء، والله هو الأول، وهو الآخر، ولا يبلغ أحدٌ حَدَّ صفاته»[2].

وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد: «ليس كمثله شيء في ذاته، كما وصف به نفسه، قد أجمل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه، فحدَّ لنفسه صفة، ليس يشبهه شيء، فنعبد الله بصفاته غير محدودة، ولا معلومة إلا بما وصف به نفسه»، قال: «ولا يبلغه صفة الواصفين، نؤمن بالقرآن كله؛ محكمه، ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شُنِّعَتْ.

وما وصف به نفسه؛ من «كلام»، و«نزول»، و«خلوه[3] بعبده يوم القيامة»، و«وضعه كَنَفَهُ علَيهِ»، هذا كله يدل على أن الله تبارك وتعالى يُرَى في الآخرة، والتحديد في هذا كله بدعة، والتسليم لله بأمره بغير صفة، ولا حَدٍّ، إلا ما وصف به نفسه، سميع بصير، لم يزل متكلماً، عالماً، غفوراً، عالم الغيب والشهادة، علاّم الغيوب.

---

(١) رواه أبو يعلى في اعتقاد الإمام المبجل ابن حنبل رواية التميمي(ذيل طبقات الحنابلة) (٣٠٧/١)، وهو مطبوع مفردا بعنوان العقيدة رواية أبي بكر الخلال (ص/١٢٧)، ورواه ابن قدامة في ذم التأويل من رواية الخلال (ص/٢٢ رقم٣٣)، وذكره في لمعة الاعتقاد (ص/٩)، وفي تحريم النظر في كتب الكلام (ص/٣٨-٣٩)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٢/٣٠-٣١).

(٢) عزاه شيخ الإسلام ابن تيمية لكتاب السنة للخلال كما في درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣٠)، وكذلك ابن القيم في اجتماع الجيوش (ص/١٣١-١٣٢)، وهو في السنة للخلال(٢٤/٦-٢٥) بنحوه.

(٣) في الأصل: خلوة.

فهذه صفات وصف بها نفسه، لا تُدْفَع ولا تُرَدّ، وهو على العرش بغير حَدٍّ، كما قال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]».

قال: «وهو كما وصف به نفسه: سميعٌ، بصيرٌ، بلا حَدٍّ، ولا تقدير، قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم:٤٢]، فنثبت أن الله سميع بصير، صفاته منه، لا نتعدى القرآن، والحديث، والخبر.

«يضحك الله»، ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول ﷺ، وتثبيت القرآن، لا يصفه الواصفون، ولا يحدُّه أحد، تعالى الله عما يقول الجهمية، والمشبهة.

قلتُ: والمشبهة ما يقولون؟ قال: «من قال: «بصر كبصري»، و«يدٌ كَيَدِي»، و«قدم كقدمي»؛ فقد شبه الله بخلقه، وهذا يحدُّه، وهذا كلام سوء، وهذا محدود، والكلام في هذا لا أحبه»[(١)].

هذا قول الإمام أحمد بلا ريب، وهو يدل على أنه كان مطلعاً على كلام الجهمية، ويشتد عليه، ويجتهد في رده ما أمكنه، وربما وقع منه ما يوافق بعض غرضهم من مجمل الألفاظ، ولا يريد إلا حقاً، ولا يشك أن الله فوق عرشه.

ولما ذكر له قول الأصحاب الحنفية، وما جاء عن عبد الله بن المبارك صاحب أبي حنيفة من التصريح بإثبات الحد بلفظه؛ رضيه، وأقرّ به، وسرّه ذلك؛ لأن المراد بإثبات الحد: الإقرار بمباينة ذاته العلية لذوات خلقه، وبينونته عن عباده، متميزاً عنهم بذاته، فوق عرشه سبحانه.

فروى الخلال في «السنة»: حدثنا أبو بكر المروذي: «سمعت أبا عبد الله قيل له: «روى علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك، أنه قيل له: «كيف نعرف الله ﷻ؟» قال: «على العرش بِحَدٍّ»، قال: «قد بلغني ذلك عنه»، وأعجبه.

ثم قال أبو عبد الله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]، ثم قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]»[(٢)].

---

(١) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٣٢/٢)، والفتاوى الكبرى (٦٥/٥).

(٢) روه ابن بطة في الإبانة (١٥٨/٣رقم١١٤)، ورواه الخلال في السنة-كما في بيان تلبيس الجهمية (٤٢٨/١) وإسناده صحيح.

قال الخلال: وأنبأنا محمد بن علي الوراق[1]، حدثنا أبو بكر الأثرم[2]، حدثني محمد بن إبراهيم القيسي[3]، قال: «قلت لأحمد بن حنبل: «يحكى عن ابن المبارك، قيل له: «كيف نعرف ربنا؟» قال: «في السماء السابعة، على عرشه بِحَدٍّ»، قال أحمد: «هو هكذا عندنا»[4].

وقال يوسف بن موسى القطان[5]: «قيل لأبي عبد الله: «الله فوق السماء السابعة، على عرشه، بائن من خلقه، وقدرته وعلمه بكل مكان؟»، قال: «نعم، هو على عرشه، ولا يخلو شيء من علمه»[6].

وحدث أبو بكر عبد العزيز بن جعفر غلام الخلال، عن مولاه أبي بكر الخلال، عن الخضر بن المثنى الكندي، شيخ من أصحابه، عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه، بكتاب «الرد على الجهمية»، وفيه: «قلنا لهم: ما أنكرتم أن يكون الله تعالى على العرش، وقد قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]؟

قالوا: هو تحت العرش، وفي السموات، وفي الأرض، وفي كل مكان، وتلوا ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام:٣].

---

(١) الحافظ، المُجَوِّدُ، العالم، أبو جعفر محمد بن علي بن عبد الله بن مهران البغدادي، الوراق، الملقب بـ«حمدان الوراق»، العبد الصالح. توفي سنة:٢٧٢هـ انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٩).

(٢)الإمام الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي، الأثرم، الطائي، وقيل: الكلبي، أحد الأعلام، ومصنف السنن، وتلميذ الإمام أحمد. توفي سنة: ٢٧٣هـ سير أعلام النبلاء (١٢/ ٦٢٣).

(٣) قال ابن أبي يعلى طبقات الحنابلة (١/٢٦٧): نقل عن إمامنا أشياء، منها: ما رواه الأثرم قال: حدثني محمد بن إبراهيم القيسي قال: قلت لأحمد بن حنبل: يحكى عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف ربنا عز وجل؟ قال: «في السماء السابعة على عرشه بِحَدٍّ». فقال أحمد: «هكذا هو عندنا»، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً. ولعله المترجم في الثقات لابن حبان (٩/١٤٧)، والملقب بـ«نبيرة»، قال ابن حبان:«مِمَّنْ رحَلَ، وجمع، وعُنِيَ بالعلم وجمعه، وشمر الغزو وأسبابه، مع الورع الخفى، والجهد والسخاء الوافر. مات بعد ثمانين والمائتين».

(٤) رواه الخلال-كما في درء التعارض (٢/ ٣٤) -، وابن بطة في الإبانة (٣/ ١٥٦رقم١١٣)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص/ ١١٨) من طريق الأثرم عن محمد بن إبراهيم القيسي به. وإسناده صحيح إن كان هو المترجم في الثقات لابن حبان. والله أعلم.

(٥) يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي، نزيل الري، ثم بغداد: صدوق، مات سنة ٢٥٣هـ. تقريب التهذيب(ص/٦١٢).

(٦) ذكره ابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(٣/١٥٩رقم١١٥)، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة(١/٤٢١)، وابن قدامة في صفة العلو(ص/١١٦)، والذهبي في العلو(ص/١٧٦رقم٤٧٤) .

قال أحمد: «فقلنا: قد عرف المسلمون أماكن كثيرة، ليس فيها من عظمة الله شيء؛ أجسامكم، وأجرامكم، والحشوش، والأماكن القذرة، ليست فيها من عظمة الرب تعالى شيء، وقد أخبرنا الله ﷻ أنه في السماء، فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾[الملك:١٦]، ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[الملك:١٧]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[آل عمران:٥٥]، ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء:١٥٨]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾[النحل:٥٠]»[١].

وروى أبو جعفر العبسي في كتاب العلو[٢] عن عبد الوهاب بن عبد الكريم الوراق – الذي قيل لأحمد: "من نسأل بعدك"؛ فقال: "عبد الوهاب"– أنه حدث بقول ابن عباس رضي الله عنهما: «ما بين السماء السابعة إلى كرسيه سبعة آلاف نور، وهو فوق ذلك؛ فقال عبد الوهاب: «من زعم أن الله هاهنا؛ فهو جهمي خبيث؛ إن الله ﷻ فوق العرش وعلمه محيط بالدنيا والآخرة»[٣].

وعلى هذا أصحاب أحمد؛ كابنيه القاضي صالح، والحافظ أبي عبد الرحمن عبد الله، والإمام أبي داود السجستاني، وابنه الحافظ أبي بكر، وأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم، وأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، وحرب بن إسماعيل الكرماني، وأبي بكر المروذي، ونظرائهم.

(**ق٢٤٥**/أ) وروى أبو إسحاق الحربي عن أحمد بن نصر الخزاعي الشهيد[٤]: أنه سئل عن علم الله؛ فقال: «علم الله معنا، وهو على عرشه»[١].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية(ص/٣٧-٣٨).

(٢) يعني كتاب «العرش» لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة رحمه الله .

(٣) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٩٣رقم٥١١) ولم يعزه إلى كتاب العرش لابن أبي شيبة، وعزاه إليه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٤٤)، ولم أقف على هذا الأثر في المطبوع منه، ولكنه خرَّج(ص/٥٩رقم١٦) أثر ابن عباس رضي الله عنهما: «تفكروا في كل شيء، ولا تفكروا في الله، فإن بين السماء السابعة إلى كرسيه ألف نور، وهو فوق ذلك»، وهذا الأثر رواه أيضاً: أبو أحمد العسال في كتاب المعرفة–كما في الصواعق المرسلة(١٢٤٩/٤)–، وأبو الشيخ في كتاب العظمة(٢٤٠/١رقم٢٢)، وابن بطة في الإبانة–كتاب الرد على الجهمية(١٥٠/٣-١٥٢رقم١٠٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢٣٢/٢رقم٨٨٧)، والذهبي في العلو(رقم٢١٠) وإسناده ضعيف.

(٤) أحمد بن نصر بن مالك ابن الهيثم الخزاعي، أبو عبد الله: ثقة. قتل ظلما سنة:٢٣١هـ. تقريب التهذيب(ص/٨٥).

وقال أبو عبد الله الحاكم: قرأت بخط أبي عمرو المستملي، سئل محمد بن يحي الذهلي عن حديث عبد الله بن معاوية، عن النبي ﷺ: «ليعلم العبد أن الله معه حيث كان»[٢]؛ فقال: «يريد: أن الله علمه محيط بكل ما كان، والله على العرش»[٣].

وقال الحاكم: حدثنا يحيى العنبري، حدثنا أحمد بن سلمة، حدثنا محمد بن أسلم هو الطوسي: «قال لي عبد الله بن طاهر: «بلغني أنك لا ترفع رأسك إلى السماء»؛ فقلت: «ولم؟، وهل أرجو الخير إلا ممن هو في السماء؟»[٤].

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه في سننه: «باب ما أنكرت الجهمية»[٥]؛ فساق أحاديث صريحة في إثبات الرؤية، والفوقية.

وقال أبو عبد الله الذهبي الحافظ في العلو: «وممن لا يَتَأول، ويؤمن بالصفات، وبالعلو في ذلك الوقت: الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي الدارمي، وكتابه ينبئ بذلك[٦]، وذكر جماعة آخرين من الحفاظ الكبار، منهم أبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي، وأبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح، وأبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي صاحب المسند، وأبو عبد

(١) ذكره الذهبي في العلو (ص/١٧٣رقم٤٦٨)، وقال البخاري في خلق أفعال العباد (ص/١١٢): «ومثل قول القائل علم الله معنا وفينا وأنا في علم الله إنما المراد من ذلك أن الله يعلمنا».

(٢) رواه البغوي في معجم الصحابة (٤/ ٣٠٣رقم١٧٥٩)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ١٠٢)، والطبراني في المعجم الصغير (١/٣٣٤رقم٥٥٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/ ١٧٨٤رقم٤٥٢٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/١٨٧ رقم٣٢٩٧)، بلفظ: «أن يعلم أن الله عز وجل معه حيث كان»، ورواه البخاري في التاريخ الكبير(٥/٣١)، والبيبيهقي في السنن الكبرى (٤/٩٥رقم٧٠٦٧)، بلفظ«أن يعلم أن الله عز وجل معه حيث ما كان»، وصحح إسناده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/ ٣٨)، ورواه أبو داود في سننه (١٥٨٢) باسناد منقطع ولم يذكر هذه الزيادة ، ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/٣٠٠-٣٠١ رقم١٠٦٢) باسناد منقطع مع ذكر هذه الزيادة.

(٣) انظر: العلو للذهبي (ص/١٨٦رقم٤٩٧).

(٤) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٩١رقم٥٠٩).

(٥) سنن ابن ماجه (١/٦٣).

(٦) قال الشيخ الألباني في مختصر العلو (ص/٢١٤): يعني كتابه المعروف بـ"سنن الدارمي"، ومن أبوابه في آخره: "باب في شأن الساعة ونزول الرب تعالى" و"باب النظر إلى الله تعالى".

الرحمن بقي بن مخلد القرطبي[١] مصنف المسند[٢]، والتفسير، ويعقوب بن سفيان الفسوي الفارسي، وأبو بكر أحمد بن أبي خيثمة[٣]، وأبو زرعة الدمشقي، ومحمد بن نصر المروزي.

ومنهم العباس بن محمد الدوري صاحب يحيى بن معين، ويحيى بن أبي طالب ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وأبو جعفر محمد بن عبد الملك الدقيقي، وأبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، وحمدان بن علي الوراق، فذكر ما يدل على ذلك من أقوالهم»[٤].

وذكر ما يوافقه عن عبد الله بن محمد بن عايشة، وأبي جعفر النفيلي، وهشام بن عمار مقرئ أهل الشام، وأحمد بن سنان الواسطي، وعن أبي عوانة الإسفرائيني صاحب الصحيح، وعن أبي مسلم الكجي صاحب المسند، وأبي بكر أحمد بن إبراهيم البغدادي المعروف بشاذان[٥].

---

(١) بقي بن مخلد بن يزيد أبو عبد الرحمن الأندلسي، الإمام، القدوة، شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن الأندلسي، القرطبي، الحافظ، صاحب (التفسير) و (المسند) اللذين لا نظير لهما، وكان إماما مجتهدا صالحا، ربانيا صادقا مخلصا، رأسا في العلم والعمل، عديم المثل، منقطع القرين، يفتي بالأثر، ولا يقلد أحدا،

ولد: في حدود سنة مائتين، أو قبلها بقليل، توفي: لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة، سنة ست وسبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٨٥-٢٩٦).

(٢) قال ابن حزم: «و(مسند) بقي روى فيه عن ألف وثلاث مائة صاحب ونيف، ورتب حديث كل صاحب على أبواب الفقه، فهو مسند ومصنف، وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله، مع ثقته وضبطه، وإتقانه واحتفاله في الحديث.

وله مصنف في فتاوى الصحابة والتابعين فمن دونهم، الذي قد أربى فيه على (مصنف) ابن أبي شيبة، وعلى (مصنف) عبد الرزاق، وعلى (مصنف) سعيد بن منصور ... ثم إنه نوه بذكر (تفسيره) ، وقال:

فصارت تصانيف هذا الإمام الفاضل قواعد الإسلام، لا نظير لها، وكان متخيرا لا يقلد أحدا، وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل، وجاريا في مضمار البخاري، ومسلم، والنسائي». سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩١).

(٣) أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، صاحب (التاريخ الكبير)، قال الخطيب: كان ثقة، عالما، متقنا، حافظا، بصيرا بأيام الناس، راوية للأدب، أخذ:علم الحديث عن: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.وعلم النسب عن: مصعب الزبيري.وأخذ أيام الناس عن: أبي الحسن علي بن محمد المدائني. والأدب عن: محمد بن سلام الجمحي.وله كتاب (التاريخ) الذي أحسن تصنيفه، وأكثر فائدته، فلا أعرف أغزر فوائد منه. وقال ابن قانع: مات في شهر جمادى الأولى، سنة تسع وسبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٩٢).

(٤) العلو للذهبي(ص/١٩٤).

(٥) الشيخ، الإمام، المحدث، الثقة المتقن، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان بن حرب بن مهران البغدادي، البزاز، والد أبي علي بن شاذان، قال الخطيب: كان ثقة، ثبتا،كثير الحديث، ولد في ربيع الأول، سنة ثمان وتسعين ومائتين، وسمع وهو ابن خمس سنين. وكان أبو بكر من أصحاب الحديث والآثار

توفي سنة ثلاث وثمانين وثلاث مائة. العلو للعلي الغفار (ص/٢٣٠-٢٣١). سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٢٩).

وعن أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي صاحب السنن، وشيخه أبي عبد الله البخاري صاحب الجامع، وأنه بوّب له في جامعه؛ فذكر قوله: "باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧]، قال أبو العالية: «استوى إلى السماء: ارتفع»، وقال مجاهد: «استوى: علا على العرش»، وقالت زينب أم المؤمنين رضي الله عنها: «زوجني الله من فوق سبع سموات»[(١)].

وذكر البخاري في كتاب خلق الأفعال له قول الله عز وجل: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم:٥٢] فقال: «كان الله في السماء، وكان النداء في السماء»[(٢)].

وحكى عن حماد بن زيد: «القرآن كلام الله، نزل به جبريل، ما يحاولون إلا أنه ليس في السماء إله»[(٣)].

وعن ابن المبارك: «لا نقول كما قالت الجهمية: إنه في الأرض ها هنا، بل على العرش استوى».

وقيل له: «كيف يعرف [(٤)]ربنا؟»، قال: «فوق سمواته على عرشه»[(٥)].

وعن سعيد بن عامر[(٦)]: «الجهمية شر قولاً من اليهود والنصارى، قد اجتمعت اليهود والنصارى وأهل الأديان أن الله تبارك وتعالى على العرش، وقالوا هم: ليس على العرش شيء»[(٧)].

---

(١) صحيح البخاري (٦/٢٦٩٩ رقم٦٩٨٤).

(٢) خلق أفعال العباد(ص/٤١)، ولفظه: قال ابن عباس: «لما كلم الله موسى كان النداء في السماء».

(٣) خلق أفعال العباد (ص/٣١). ولفظه: «القرآن كلام الله نزل به جبرائيل، ما يجادلون إلا أنه ليس في السماء إله».

(٤) كذا، وفي بعض المصادر: كيف نعرف ربنا.

(٥) سبق تخريجه(ص/٥٦٠).

(٦) سعيد بن عامر الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة أبو محمد البصري ثقة صالح وقال أبو حاتم ربما وهم مات سنة ثمان ومائتين وله ست وثمانون. تقريب التهذيب (ص/٢٣٧).

(٧) سبق تخريجه(ص/١٩٦).

وعن علي بن عاصم[(١)]: «احذر المريسي وأصحابه؛ فإن كلامهم يستجلب الزندقة، أنا كلمت أستاذهم جهماً؛ فلم يثبت لي أن في السماء إلهًا»[(٢)].

وعن يزيد بن هارون: «من زعم أن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] على خلاف ما يقرّ[(٣)] في قلوب العامة؛ فهو جهمي»[(٤)].

وعن محمد بن يوسف الفريابي[(٥)]: «من قال: إن الله ليس على العرش؛ فهو كافر»[(٦)].

وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني قاضي أصبهان[(٧)]: «جميع ما في كتابنا، كتاب السنة [الكبير][(١)] الذي فيه الأبواب من الأخبار التي ذكرنا أنها توجب

---

(١) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولاهم صدوق يخطىء ويصر ورمي بالتشيع مات سنة إحدى ومائتين وقد جاوز التسعين. تقريب التهذيب (ص/٤٠٣)، وقد تكلم فيه الأئمة، ووهنوه، حتى وصفه النسائي بأنه متروك، وكذبه يزيد بن هارون، وتكلم فيه ابن معين بكلام شديد. انظر: . تهذيب التهذيب(٧/٣٠).

(٢) ذكره البخاري في خلق أفعال العباد (ص/٣٢)، ورواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٦/١٠٦-١٠٧رقم٣٥٥) بنحوه.

(٣) قال الذهبي في العلو (ص/١٥٧-١٥٨) معقباً: «يقر مخفف والعامة مراده بهم جمهور الأمة وأهل العلم والذي وقر في قلوبهم من الآية هو ما دل عليه الخطاب مع يقينهم بأن المستوي ليس كمثله شيء هذا الذي وقر في فطرهم السليمة وأذهانهم الصحيحة ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوهوا به ولما أهملوه ولو تأول أحد منهم الإستواء لتوفرت الهمم على نقله ولو نقل لأشتهر فإن كان في بعض جهلة الأغبياء من يفهم من الإستواء ما يوجب نقصا أو قياسا للشاهد على الغائب وللمخلوق على الخالق فهذا نادر فمن نطق بذلك زجر وعلم وما أظن أن أحدا من العامة يقر في نفسه ذلك والله أعلم».

وقال ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص/١٣٤) معقباً ناقلاً عن شيخ الإسلام:«قال شيخ الإسلام: والذي تقرر في قلوب العامة هو ما فطر الله تعالى عليه الخليقة من توجهها إلى ربها تعالى عند النوازل والشدائد والدعاء والرغبات إليه تعالى نحو العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة من غير موقف وقفهم عليه ولكن فطرة الله التي فطر الناس عليها وما من مولود إلا وهو يولد على هذه الفطرة حتى يجهمه وينقله إلى التعطيل من يقيض له».

(٤) سبق تخريجه(ص/٢٥٩).

(٥) محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم الفريابي بكسر الفاء وسكون الراء بعدها تحتانية وبعد الألف موحدة نزيل قيسارية من ساحل الشام ثقة فاضل يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق مات سنة (١١٢). تقريب التهذيب (ص/٥١٥).

(٦) ذكره عبد الله بن أحمد في السنة (١/١٣١)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص/٣٧).

(٧) أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل اسم أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني ولي القضاء بأصبهان وروى عن جده لامه أبي سلمة التبوذكي، وكان من حفاظ الحديث والفقه وكان الى القول يذهب بترك القياس قال أبو نعيم الحافظ كان ظاهري المذهب ومات في ربيع الآخر سنة سبع وثمانين ومائتين. لسان الميزان(٧/١٨)، طبقات أصبهان(٣/٣٨٠).

العلم، فنحن نؤمن بها لصحتها، وعدالة ناقليها، ويجب التسليم لها على ظاهرها، وترك تكلف الكلام في كيفيتها»(٢)، فذكر من ذلك النزول إلى السماء الدنيا(٣) والاستواء على العرش(٤).

قال الحافظ الذهبي: «سمعت عاتكة بنت أبي بكر(٥) هذا الكلام من أبيها، وكانت فقيهة عالمة، وكان أبوها شيخ الظاهرية بأصبهان، كما أن شيخهم بالعراق داود بن علي»، وذكر أنه لم يلحق جدّه أبا عاصم النبيل(٦)، ولحق جدّه لأمه موسى بن إسماعيل التبوذكي(٧).

وذكر عن صاحبه القاضي أبي أحمد العسال: أنه عقد في كتاب المعرفة له(٨) باباً في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فساق ما ورد فيه من أقوال السلف كربيعة، ومالك، والثوري، وابن المبارك، وأبي رافع يحي بن رافع، وكعب الأحبار، وذكر

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) ذكره الذهبي في العلو (ص/١٩٧رقم٥١٦)، وفي العرش (٢/ ٣٤٩-٣٥٠رقم٢٣٨).

(٣) انظر السنة لابن أبي عاصم (١/٢١٦رقم١٠٥): «باب ذكر نزول ربنا تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا»، وفي(١/٢٢١رقم٥٠٤) اقال: «وأخبار النزول دالة على أنه في السماء دون الأرض».

(٤) انظر السنة لابن أبي عاصم (١/٢٥١رقم٥٧٣): «وفيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عجب ربك من قوم يقادون في السلاسل إلى الجنة، ومن ذكر عرش ربنا تعالى من على العرش استوى وتقدس علوا كبيرا».

(٥) عاتكة بنت أحمد بن عمرو بن أبي عاصم كانت تروي عن أبيها عن جدها. الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي(٢/ ٥٢٠).

(٦) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري ثقة ثبت مات سنة(١١٢) أو بعدها.

(٧) موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي الحافظ عن شعبة وهمام وخلق وعنه البخاري وأبو داود وابن الضريس وابن أبي عاصم سبطه قال عباس الدوري كتبنا عنه خمسة وثلاثين ألف حديث قلت ثقة ثبت مات ٢٢٣. الكاشف (٢/٣٠١).

(٨) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن سليمان بن عبد الله مولى العلاء بن كسيب العنبري العسال، أبو أحمد ولي القضاء، مقبول القول، من كبار الناس في المعرفة والإتقان والحفظ، صنف الشيوخ، والتأريخ، والتفسير، وعامة المسند، مات في رمضان سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. تاريخ أصبهان لأبي نعيم (٢/ ٢٥٣)، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء(١٦/٧) عن كتابه المعرفة: « طالعت كتاب المعرفة له في السنة، ينبئ عن حفظه وإمامته»، وذكره في هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين(٢/٤٣) باسم: «كتاب المعرفة في السنة».

حديث ابن مسعود ﷺ الذي يقول فيه: «والعرش فوق الماء، والله ﷻ فوق العرش، ولا يخفى عليه شيء من أعمالهم»[١].

وروى الحافظ أبو محمد بن أبي حاتم في «تفسيره»: حدثنا عصام بن الورَّاد، ثنا آدم، ثنا أبو جعفر -يعني الرازي-، عن الرَّبيع بن أنس، عن أبي العالية، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] قال: «ارتفع»، قال: «وروي عن الحسن -يعني البصري-، والربيع بن أنس مثله»[٢].

وقال الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السجزي في «إبانته»: «أئمتنا كسفيان الثوري، ومالك، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، والفضيل، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق؛ متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وعلمه بكل مكان، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى، ويتكلم بما شاء»[٣].

وقال إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري صاحب الصحيح، في «كتاب التوحيد» له(**ق٢٤٥/ب**): «باب استواء خالقنا العلي الأعلى الفعّال لما يشاء، على عرشه، وكان فوقه، فوق كل شيء عالياً». ثم ساق الأدلة على ذلك من القرآن والسنة[٤].

ثم قال: «باب الدليل على الإقرار بأن الله فوق السماء من الإيمان»[٥]؛ فذكر حديث الجارية، كقول الأصحاب الحنفية، فما[٦] كان أصلبه في السنة والإثبات رحمه الله تعالى، حتى حتى قيل: كان من غلاة المثبتة[٧]؛ لما استكثر في كتابه من الحجج الواضحة، الفاضحة للجهمية، والمعطلة.

---

(١) سبق تخريجه(ص/٥٤٥).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/٧٥ رقم ٣٠٨).

(٣) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٦/ ٢٥٠)، والذهبي في العلو (ص/٢٤٨رقم٥٦٩).

(٤) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٣١-٢٥٣).

(٥) المصدر السابق(١/ ٢٧٨).

(٦) في الأصل: كما.

(٧) هذه العبارة قالها الذهبي في العلو(ص/ ٢٠٧) بعد أن ساق ما قاله الحافظ أبو عبد الله الحاكم: سمعت محمد بن بن صالح بن هانيء يقول: سمعت إمام الأئمة أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول من لم يقر بأن الله على عرشه استوى فوق سبع سمواته بائن من خلقه فهو كافر يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه وألقي على مزبلة لئلا يتأذى بريحته أهل القبلة وأهل الذمة».قال الذهبي: «كان ابن خزيمة رأسا في الحديث، رأساً في الفقه، من دعاة

فهم لا يطيقون كلامه، وربما نالوا من أصحابه وجعلوهم كرامية[1].

يقولون: «الكرامية كان عامتهم حنفية، وبعضهم شافعية»[2]، ولا يجرؤون على إظهار عداوته، حتى تجاهر [هذا المنافق -(متمحلَ) [3] تفسرٍ][4]-؛ ابنُ خطيب الري برفضه؛ فجعل يَلَغُ فيه، ويُسَمِّي كتابه بغير اسمه[5]، ولم ينقص ذلك من قدر إمام الأئمة عند المسلمين؛ فإن علماءهم من المذاهب الأربعة كانوا مجمعين على ديانته، وجلالته، متفقين على الاحتجاج بروايته، بل كان ذلك زيادة في شرفه رحمه الله تعالى، كما قيل:

فإذا[6] أتتك مسبتي من ناقص   فهي الشهادة لي بأني كامل[7]

كيفَ، وهذا الذي (تعالن) بذمه منافق معلوم النفاق، [يدعو إلى طريقة جهم في النفي والتعطيل.

السنة، وغلاة المثبتة، له جلالة عظيمة بخراسان، أخذ الفقه عن المزني، وسمع من علي بن حجر وطبقته، توفي سنة ٣١١هـ. وله بضع وثمانون سنة، رحمة الله عليه آمين». ويظهر أن وصفه للإمام الأئمة ابن خزيمة بأنه من غلاة المثبتة بسبب شدته في ألفاظه، حيث قال في سير أعلام النبلاء(١٤/٣٧٤) بعد نقله لهذا النص: «وكلام ابن خزيمة هذا وإن كان حقًّا فهو فَجٌّ، لا تحتمله نفوس كثير من متأخري العلماء». هكذا قال الذهبي، وهذا عذره، وليس لأجل جهميته، أو عدم تحمله النصوص، ولكن كلام الذهبي رحمه الله غلط ظاهر، لأن هذا ليس من الغلو، ولا من الكلام الفَجِّ، بل هو جارٍ على ما كان عليه السلف في صلابتهم في السنة، وشدتهم على أهل الأهواء، وهذا هو مقتضى الكتاب والسنة في الإغلاظ على الكفار والمنافقين، ومن تشبه بهم من أهل الأهواء والبدع. والله أعلم.

(١) كما فعل ذلك الجويني في الإرشاد(ص/٣٩)، وغيره وانظر: بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام(١/٢٠).

(٢) لأن ابن خزيمة كان شافعياً، كما ذكر ذلك الذهبي في السير(١٤/ ٣٦٥) وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ١٠٩)، وفي مجموع الفتاوى (٣/ ١٩٧) قال شيخ الإسلام:« فقال المنازع: إنه انتسب إلى أحمد أناس من الحشوية والمشبهة ونحو هذا الكلام فقلت: المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم: فهؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية؛ وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم والكرامية المجسمة كلهم حنفية».

(٣) في الأصل كأنها: مستكملاً

(٤) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٥) اشتهر فخر الدين الرازي بابن خطيب الري لأن والده ضياء الدين كان معروفاً بلقب خطيب الري كما طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧/ ٢٤٢)، وقد سمى الفخر الرازي كتاب التوحيد لابن خزيمة بكتاب الشرك كما في تفسيره (١٣٠/٢٧) حين قال:«واعلم أن محمد بن إسحاق بن خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتاب الذي سماه بالتوحيد وهو في الحقيقة كتاب الشرك».

(٦) كذا، ويروى: وإذا.

(٧) البيت هو للمتنبي كما في ديوانه (ص/١٦٦) وفيه:(مذمتي من ناقص).

وكان شيخه][1] من أَهلِ وَلايَةِ الملاحدةِ الباطنيةِ، مِن أُجَرائِهِم، ومن دعاة الصابئة المشركين، من أهل ملة النمرود، الذين يعادون الحنفاء، فإذا خصوا الرجل بمزيد العداوة دل ذلك على مزيد فضله في ملة الخليل صلوات الله عليه وسلامه.

كان ابن خزيمة إمام أهل الحديث في عصره، انتهت إليه رياستهم في خرسان بعد شيخه الإمام محمد بن يحيى الذهلي رحمهما الله تعالى، ولم يكن له نظير من المجتهدين المنتسبين إلى الشافعي، وكان أبو إبراهيم المزني شيخه في الفقه، ويقول: «هو أعلم بالحديث مني»[2].

وقال أبو القاسم أحمد بن سليمان بن أيوب اللخمي الطبراني الشافعي، الحافظ الكبير، في كتاب «السنة»: «باب ما جاء في استواءِ الله على عرشه، بائن من خلقه»، فساق أحاديث، منها حديث أبي رزين العقيلي: قلت: «يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟»، وقد مرّ الكلام فيه[3].

وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الشافعي صاحب المستخرج، في كتاب اعتقاد السنة له: «ويعتقدون أن الله تعالى مدعو بأسمائه الحسنى، موصوف بصفاته التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها نبيه، خلق آدم بيده، ويداه مبسوطتان؛ بلا اعتقاد كيف، استوى على العرش؛ بلا كيف؛ فإنه انتهى إلى أنه استوى على العرش، ولم يذكر كيف كان استواؤه»، وذكر سائر معتقداته[4].

وحكى شمس الدين ابن قيم الجوزية في «غزو الجيوش الإسلامية إلى الجهمية الجهنمية»: عن بشر بن الحارث الحافي، وصحَّحَهُ، أنه قال: «إني لأرفع يديّ إلى الله تعالى، ثم أردهما، وأقول: إنما يفعل هذا من له جاه عند الله تعالى»[5].

---

(١) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٢) وفيه قصة وقد رواها البيهقي في السنن الكبرى (٨/٤٤رقم١٥٧٧٦)، وذكرها ابن كثير في طبقات الشافعيين (ص/٢٢١).

(٣) كلام الطبراني ذكره الذهبي في العلو(ص/٢٢٧رقم٥٤٦)، وسبق تخريج الحديث(ص/٢٥٢).

(٤) اسم الكتاب هو «اعتقاد أئمة الحديث» والكلام في (ص/٤٩-٥٠)، ولكنه قال:«وأنه عز وجل استوى على العرش بلا كيف، فإن الله تعالى انتهى من ذلك إلى أنه استوى على العرش، و لم يذكر كيف كان استواؤه».

(٥) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص/١٧١).

وله عقيدة رواها أبو عبد الله ابن بطة في إبانته، أنه قال فيها: «والإيمان بأن الله على العرش استوى كما شاء، وأنه عالم بكل مكان»[1].

وروى موفق الدين أبو محمد ابن قدامة الحنبلي: حدثني أبو المجد عيسى، أنبأنا الشيخ أبو طاهر المبارك بن أبي المعالي ابن المعطوس، أنبأنا أبو القاسم محمد بن محمد بن المهتدي بالله، أنبانا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي، أنبأنا أبو الفضل عبد الله بن عبد الرحمن الزهري، حدثني حمزة بن الحسين بن عمر البزاز، حدثني عبد الله بن محمد بن عبيد، حدثني عباس بن دهقان قال: قلت لبشر بن الحارث: «أحب أن أخلو معك»، قال: «إذا شئت»؛ فبكرت يوماً، فرأيته قد دخل قُبَّةً، فصلى فيها أربع ركعات لا أحسن أن أصلي مثلها؛ فسمعته يقول في سجوده: «اللهم إنك تعلم فوق عرشك، أني لا أوثر على حُبِّك شيئاً»؛ فلما سمعته أخذني الشهيق، والبكاء؛ فلما سمعني قال: «اللهم إنك لتعلم أني لو أعلم أن هذا ههنا لم أتكلم به»[2].

وحكى أبو نعيم الأصبهاني، وأبو الفرج ابن الجوزي عن أبي عبيدة الخواصّ[3]: أنه مكث كذا وكذا سنة لم يرفع رأسه إلى السماء حياء من الله [4].

وقال أبو نعيم في حلية الأولياء: «طريقنا طريق السلف، المتبعين للكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، قال: ومما اعتقدوه أن الله في سمائه دون أرضه»[5].

وروى أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب «العَظَمَة»، بإسناده عن ذي النُّونِ المصري[1]،

(١) ذكره الذهبي في العلو (ص/١٧٢رقم٤٦٥)، وفي العرش (٢/ ٣١١-٣١٢رقم٢١٦).

(٢) رواه ابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص/١٢٠)، والذهبي في العلو (ص/١٧٢رقم٤٦٦).

(٣) عَبَّادُ بنُ عَبَّادٍ الرملي الأرسوفي، أبو عتبة الخواص، ويقال: أبو عبيدة، من أهل الشام، من العباد الخشن، شهد الأوزاعي وغيره، روى عنه أهل الشام الرقائق.ثقة، انظر: الثقات لابن حبان(٨/٤٣٥)، تهذيب التهذيب(٥/٨٥).

(٤) صفة الصفوة(٤/٢٧٦).

(٥) كذا قال، وهو وهمٌ من الشيخ الكنغراوي رحمه الله. وقد ذكره شيخ الإسلام في الحموية(ص/٣٦٩-٣٧٠)-وانظر: مجموع الفتاوى(٥/٦٠)- فقال: «وقال أبو نعيم الأصبهاني صاحب الحلية في عقيدة له»، ونحوه في بيان تلبيس الجهمية(٢/٤٠) وكذا ذكره ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود(١٣/٣٦)، واجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٧٧)، فالكلام ليس في الحلية، وإنما في كتاب لأبي نعيم في الاعتقاد.

قال: «أشرقت لنوره السموات، وأنار بوجهه الظلمات، وحجب جلاله عن العيون، وناجاه على عرشه ألسنةُ الصُّدُورِ»[2].

وحكى الحافظ شمس الدين الذهبي في كتاب «العلو»، عن إسماعيل بن على الربعي، أنه سمع سهل بن عبد الله التستري قال: «وإنما سمي الزنديق زنديقاً؛ لأنه وزن(**ق٢٤٤/أ**) دق الكلام بمخبول عقله، وترك الأثر، وتأول القرآن، فعند ذلك لم يؤمن بأن الله على عرشه»[3].

وقال الشيخ أبو عبد الله نفطويه إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي المقرئ، في كتاب «الرد على الجهمية» له: سمعت داود بن علي يقول: «كان المريسي -لا رحمه الله- يقول: «سبحان ربي الأسفل»، قال: «وهذا جهل من قائله، وردّ لنص كتاب الله؛ إذ يقول: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]» [4].

وحكى غير داود الظاهري، عن المريسي، أنه كان يقول: «سبحان ربي الأعلى الأسفل»[5]، كما تقدم ذكر ذلك مع سائر ما قيل عنه، وأن الأئمة كانوا متفقين على تضليله.

وروى نفطويه ابن عرفة في «الرد على الجهمية» أيضاً، وأبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي[1]، في «تهذيب اللغة»[2]: أنبانا محمد بن العباس، أنبأنا نفطويه، حدثنا داود

---

(١) ذو النون المصري الزاهد العارف، قال الدار قطني روى عن مالك أحاديث فيها نظر، قلت اسمه ثوبان بن إبراهيم ويقال الفيض بن أحمد ويقال كنيته أبو الفيض ويقال أبو الفياض، وقال ابن يونس كان عالما فصيحا حكيما أصله من النوبة مات سنة خمس وأربعين ومائتين. ميزان الاعتدال (٥٣/٣).

(٢) رواه أبو الشيخ في كتاب العظمة(٣٩٨/١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٣٤٩/٩)، وإسناده صحيح.

(٣) العلو (ص/١٩٩-٢٠٠رقم٥٢١) ، وذكره أيضا في السير (٣٣٢/١٣).

(٤) ذكره الذهبي في العلو (ص/٢١٦رقم٥٣٨) وعبارة: «لا رحمه الله» الظاهر أنها من الذهبي، لأنه لم يوردها في كتاب العرش(٣٧٢/٢رقم٢٤٦)، ولا ابن القيم في اجتماع الجيوش (ص/١٦٨)، بل عقب ابن القيم على قول ابن عرفة بقوله: «ورحمه الله لقد لين القول في المريسي صاحب هذا التسبيح، ولقد كان جديرا بما هو أليق به من الجهل».

(٥) ذكر الذهبي في العرش(٢/ ٣٠٨رقم٢١٢) «عن يزيد بن هارون، وسأله رجل من أهل بغداد فقال: "سمعت المريسي يقول في سجوده: سبحان ربي الأسفل. فقال يزيد: إن كنت صادقاً إنه كافر بالله العظيم".أخرجها ابن أبي حاتم في كتابه».

بن علي قال: «كنا عند ابن الأعرابي -يعني أبا عبد الله إمام اللغة-، فأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ما معنى قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:٥]؟، قال: «هو على العرش كما أخبر»[٣]، فقال الرجل: «ليس كذلك، إنما معناه استولى»، فقال: «اسكت، وما يدريك ما هذا؟، العرب لا تقول للرجل: استولى، على الشيء حتى يكون له فيه مضاد، فأيهما غلب قيل: استولى، والله لا مضاد له، وهو على عرشه كما قال»[٤].

وروى الحافظ أبو اليُمْنِ زيد بن الحسن الكندي الحنفي اللغوي، حامل راية الأثر في زمانه: أنبأنا أبو منصور القزاز، أنبانا أبو بكر الخطيب، أنبأنا أحمد بن سليمان المقرئ، أنبأنا أحمد بن محمد بن على القرشي، أنبأنا أبو بكر ابن الأنباري، حدثنا محمد بن النضر ابن بنت معاوية بن عمرو قال: «كان أبو عبد الله الأعرابي جارنا -وكان ليله أحسن ليل -، وذكر أن[٥] ابن أبي دؤاد سأله: أتعرف في اللغة استوى بمعنى استولى؟، فقال: «لا أعرفه»[٦].

ومما حفظ في هذا الباب عن أهل العربية: ما ذكره أبو عمر ابن عبد البر في «التمهيد»، عن الخليل بن أحمد قال: «استوى إلى السماء: ارتفع»[٧].

---

(١) العلامة أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري، الهروي اللغوي الشافعي، وكان رأسا في اللغة والفقه، ثقة، ثبتا، دينا ، مات: في ربيع الآخر سنة سبعين وثلاث مائة، عن ثمان وثمانين سنة. سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣١٥-٣١٧).

(٢) لم يروه الأزهري في تهذيب اللغة، وإنما رواه عنه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد(٥/٢٨٣)،كما ذكر ذلك الذهبي في العلو(ص/١٨٠رقم٤٩٠).

(٣) تأمل أنه لم ينكر هذا السؤال، لأن السائل إنما سأل عن المعنى لا عن الكيفية، وبه تعرف أن ما ورد في أثر الإمام مالك إنما هو السؤال عن الكيفية خلاف ما يدعيه بعض أهل الكلام وغيرهم، ولذلك أنكر على السائل، ومن مجموع الأثرين يعلم أن السلف كانوا يعلمون معاني نصوص الصفات ولا يمنعون من السؤال عنها وان الذي ينكرونه أمران: السؤال عن الكيفية كما في أثر مالك، والتفسير الباطل للنصوص كما في أثر ابن الأعرابي.

(٤) رواه ابن عرفة-كما في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٦٧)-، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/٢٨٣-٢٨٤)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٣٩٩ رقم ٦٦٦)،وعندهم زيادة في الرواية وهو قوله:«والاستيلاء بعد المغالبة أما سمعت النابغة: ألا لمثلك أو من أنت سابقه سبق الجواد إذا استولى على الأمد».

(٥) في العلو للذهبي (ص/١٨٠ رقم ٤٨٩).

(٦) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٣٩٩ رقم ٦٦٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/٢٨٣).

(٧) وفيه قصة كما في التمهيد (٧/١٣٢): «وقد ذكر النضر بن شميل -وكان ثقة مأمونا جليلا في علم الديانة واللغة- قال: حدثني الخليل، وحسبك بالخليل قال: أتيت أبا ربيعة الأعرابي، وكان من أعلم من رأيت، فإذا هو على سطح، فسلمنا، فرد علينا السلام وقال لنا: استووا، فبقينا متحيرين، ولم ندر ما قال، فقال لنا أعرابي إلى

وأخرج البيهقي في «الأسماء والصفات»، عن يحيى بن زكريا[1] الفراء صاحب الإمام الكسائي[2]: «استوى: أي صعد»[3].

وقال الحافظ أبو القاسم اللالكائي في «السنة»: «وجدت بخط الدارقطني، عن إسحاق الكاذي[4]، قال سمعت ثعلب يقول: "استوى: أقبل عليه، وإن لم يكن معوجاً، ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة:٢٩]أقبل، واستوى على العرش: علا، واستوى وجهه: اتصل، واستوى القمر: امتلأ، واستوى زيد وعمرو: تشابها، واستوى فعلاهما وإن لم تتشابه شخوصهما، هذا الذي يعرف من كلام العرب»[5].

وقال أبو منصور الأزهري في «تهذيبه»، في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: «قال الأخفش: "استوى، أي: علا، تقول: استويت على ظهر البيت؛ أي علوته»[6].

وحكى أبو إسماعيل الهروي في «الفاروق»، عن أبي منصور الأزهري، قال: «الله تعالى على العرش، ويجوز أن يقال في المجاز[1]: هو في السماء، لقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾[الملك:١٦]» [2].

جنبه: إنه أمركم أن ترتفعوا، قال الخليل: هو من قول الله عز وجل:﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾، فصعدنا إليه فقال: هل لكم في خبز فطير، ولبن هجير، وماء نمير؟ فقلنا: الساعة فارقناه، فقال: سلاما، فلم ندر ما قال، فقال الأعرابي: أنه سالمكم متاركة لا خير فيها، ولا شر، قال الخليل: هو من قول الله عز وجل:﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾[الفرقان:٦٣]»، ورواها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٣/٢٩٧).

(١) كذا في الأصل، وهو يحيى بن زياد بن عبد الله الأسدي مولاهم الكوفي نزيل بغداد الفراء النحوي المشهور صدوق مات سنة سبع ومائتين. تقريب التهذيب (ص/٥٩٠).

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، الإمام أبو الحسن الكسائي، كان إمام الكوفيين في اللغة والنحو، وسابع القراء السبعة. توطن في بغداد. ومن مصنفاته «معاني القرآن العظيم»، وكانت وفاته في بلدة ري سنة:١٩٢هـ طبقات المفسرين للداودي(ص/٢١).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣١٠رقم٨٧١)، ونسب الفراء هذا التفسير لابن عباس، وعقب البيهقي: «وأما ما حكي عن ابن عباس رضي الله عنهما فإنما أخذه عن تفسيره الكلبي، والكلبي ضعيف»، وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص/١٦٧) وقال: «قلت مراد الفراء اعتدال القائم والقاعد في صعوده على الأرض»، وذكره الأزهري في تهذيب اللغة (١٣/ ٨٥).

(٤) أبو الحسين إسحاق بن أحمد بن محمود بن إبراهيم الكاذي، وكان ثقة، توفي سنة: ٣٤٦هـ». تاريخ بغداد (٦/٣٩٩).

(٥) اعتقاد أهل السنة(٣/٣٩٩-٤٠٠رقم٦٦٨)، وذكره الذهبي في العلو(ص/٢١٣رقم٥٣٢).

(٦) تهذيب اللغة (١٣/ ٨٥)، وانظر: لسان العرب (١٤/٤١٤)، واجتماع الجيوش (ص/١٦٨).

وروى أبو جعفر ابن جرير في «تفسيره»، في قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الفرقان:٥٩]، وأبو محمد البغوي في «معالم التنزيل»، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] كلاهما عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، قال: «صعد»(٣).

وحكى الشيخ أبو عمرو الطلمنكي عنه، قال: «استوى بمعنى: علا»، وعن بعضهم استوى أي «ظَهَر»، والمعنى واحد(٤).

قال ابن جرير: «وحسب امرئ أن يعلم: أن ربه هو الذي على العرش استوى؛ فمن تجاوز ذلك؛ فقد خاب وخسر»(٥).

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد ين يحيى بن منده العبدي، الأصبهاني، صاحب «كتاب التوحيد»، و«كتاب الصفات»(٦) وغير ذلك: «وهو يسمع، ويرى وهو بالمنظر الأعلى، وعلى العرش استوى، فالقلوب تعرفه، والعقول لا تُكَيِّفُهُ، وهو بكل شيء محيط»(٧).

وقال أبو الحسن بن علي بن خلف البربهاري صاحب أبي بكر المروذي: «الكلام في الرب محدث وبدعة وضلالة، فلا يتكلم في الله إلا بما وصف به نفسه، ولا يقول في صفاته: لم ولا كيف، يعلم السر وأخفى، وعلى عرشه استوى، وعلمه بكل مكان، والقرآن كلام الله وتنزيله ونوره، ليس بمخلوق»(٨).

---

(١) أي فيما يجوز لغة، وليس المراد بالمجاز هنا الذي هو خلاف الحقيقة.

(٢) ذكره الذهبي في العلو (ص/٢٣٠رقم٥٥٠).

(٣) تفسير البغوي (١٦٥/٢)، ولم أجده في الطبري، ولكن عزاه له ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٦٧).

(٤) ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٥/ ٥١٩-٥٢٠).

(٥) صريح السنة للطبري (ص/٢٧)، وفيه زيادات وقد نقله المصنف هنا باختصار، ورواه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٨٦).ورواه الذهبي في سير أعلام النبلاء(٢٨٠/١٤) وعقب عليه بقوله: «وهذا تفسير هذا الإمام مشحون في آيات الصفات بأقوال السلف على الإثبات لها، لا على النفي والتأويل، وأنها لا تشبه صفات المخلوقين أبداً».

(٦) قد طبع كتابه التوحيد، أما كتاب الصفات ففي حكم المفقود.

(٧) ذكره الذهبي في العلو (ص/٢٣٥رقم٥٥٥)، وفي كتاب العرش (٢/ ٤٢٠).

(٨) شرح السنة للإمام البربهاري(ص/٢٤-٢٥) بنحوه، مع ملاحظة أن هناك اختلافاً وزيادات يسيرة.

وهذه طريقة أهل مذهب أحمد بن حنبل: كأبي بكر أحمد بن سليمان النجاد، وأبي الحسين عبد الله بن جعفر ابن المنادي، وأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي، وأبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام الخلال، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن شاقلا، وكأبي عبد الله ابن بطة العكبري الزاهد صاحب الإبانة الكبرى، وصاحبه أبي حفص عمر بن المسلم العكبري، وموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، صاحب «صفة العلو»، ونظرائهم.

وقال الحافظ أبو بكر محمد بن الحسين الآجري الشافعي في «كتاب الشريعة»:« فإن قيل: «فإيش معنى قوله :﴿ **مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ** ﴾ [المجادلة:٧]؟»، قيل: «علمُهُ (**ق٢٤٤/ب**) واللهُ على عرشه»، قال: «كذا فسره أهل العلم، ولأنه يدل أولها وآخرها على أنه العلم، هو على عرشه هذا قول المسلمين»[(١)] لم يستثن.

وساق الحافظ أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي في «شرح السنة» له، بعض ما جاء في كتاب الله ﷻ من نصوص الفوقية، ثم قال: «فدلت هذه الآيات أنه في السماء، وعلمه بكل مكان» [(٢)].

وبه يقول سائر أهل العلم والخبر، الشافيعة؛ منهم الشيخ أبو حامد الإسفرائيني، وصاحبه أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي المفسر، وأبو إسحاق الشيرازي، وأبو أحمد الحسين ابن الحداد، وأبو الحسين العمراني اليماني صاحب البيان، وأبو بكر محمد بن محمود بن سورة النيسابوري الذي كلّم أبا المظفر السمعاني حين فارق مذهب الحنفية، وتشفع؛ فحذره من متابعة الأشعرية النفاة، قال: «إياك أن تداهن في ثلاث مسائل: مسألة القرآن، ومسألة النبوة، ومسألة استواء الله على عرشه»، حكاه الحافظ أبو منصور عبد الله بن محمد بن الوليد في كتاب إثبات العلو له[(٣)].

ومنهم شيخ الإسلام أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، قال في «كتاب الحجة» له: «وإن الله مستو على عرشه، بائن من خلقه، كما قال في كتابه»[(٤)].

---

(١) الشريعة للآجري (٣/١٠٧٥-١٠٧٦) بنحوه، وفيه زيادات وقد نقله المصنف هنا باختصار، وذكره الذهبي في العلو (ص/٢٢٨رقم٥٤٧).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٣٨٧-٣٨٨).

(٣) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش (ص/١١٠-١١١).

(٤) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض (٦/٢٥١)، والذهبي في العلو (ص/٢٥٧رقم٥٧٨).

ومنهم محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، صاحب «معالم التنزيل» قال فيه: «وأولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش صفة الله تعالى بلا كيف، يجب الإيمان به»(١).

وقال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة:٢٩]:«قال ابن عباس وأكثر مفسري السلف: «ارتفع إلى السماء»(٢).

ومنهم العلامة أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي قال في «عقيدة أهل السنة»(٣):

عقائدهم ان الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغوائب
وان استواء الرب يعقل كونه ويجهل فيه الكيف جهل الشهارب

قال الحافظ الذهبي: «وعلى هذه العقيدة مكتوب بخط العلامة تقي الدين ابن الصلاح: «هذه عقيدة أهل السنة، وأصحاب الحديث» (٤) .

ومنهم الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد الطلحي الأصبهاني، صاحب كتاب «الترغيب والترهيب»، قال في كتاب «الحجة» له: «قال أهل السنة: إن الله فوق السموات، لا يعلوه خلق من خلقه»، وبسط الاستدلال على ذلك بالكتاب والحديث، وقال: «قال علماء السنة: إن الله عز وجل على عرشه، بائن من خلقه، وقالت المعتزلة: «هو بذاته في كل مكان»، وقالت الأشعرية: «الاستواء عائد إلى العرش»، قال: «ولو كان كما قالوا؛ لكانت القراءة برفع العرش»(٥).

قال: «وقال(٦) أهل السنة خلق الله السموات [والأرض](٧)، وكان عرشه مخلوقا قبل خلق خلق السموات والأرض، ثم استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض على ما ورد به النص، وليس معناه المماسة(٨).

---

(١) تفسير البغوي (٢/١٦٥)، وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش (ص/١٢٢).

(٢) تفسير البغوي (١/٥٩)، وذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٩٩).

(٣) ذكر بعضها الذهبي في العلو(ص/٢٦٢-٢٦٣).

(٤) العلو للذهبي (ص/٢٣٦).

(٥) الحجة في بيان المحجة (٢/١١٢)

(٦) في المطبوع قال، وقد ذكر المحقق أن في النسخة ج وقال كما هو مثبت أعلاه.

(٧) ساقطة من الأصل وهي في المطبوع.

(٨) قال شيخ الإسلام في درء التعارض (٦/٢٨٨-٢٨٩): «فيقال: الناس لهم في هذا المقام أقوال.

بل هو مستو على عرشه بلا كيف، كما أخبر عن نفسه»[1].

قال: «وزعم هؤلاء أنه لا يجوز الإشارة إلى الله سبحانه بالرؤوس، والأصابع إلى فوق، فإن ذلك يوجب التحديد، وقد أجمع المسلمون أن الله هو العلي الأعلى، ونطق بذلك القرآن، فزعم هؤلاء أن ذلك بمعنى علو الغلبة، لا علو الذات.

وعند المسلمين: أن لله[2] عز وجل علو الغلبة والعلو من سائر الوجوه[3]؛ لأن العلو صفة مدح، فثبت أن لله تعالى علو الذات، وعلو الصفات، وعلو القهر والغلبة.

وفي منعهم الإشارة إلى الله تعالى من جهة الفوق؛ خلافٌ منهم لسائر الملل؛ لأن جماهير المسلمين، وسائر الملل، قد وقع منهم الإجماع على الإشارة إلى الله تعالى من جهة الفوق في الدعاء، والسؤال، واتفاقهم[4] بأجمعهم على ذلك حجة»[5]، يعني عقلية.

وذكر قوله سبحانه: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر:٣٦-٣٧]، قال: «فكان قد فهم من موسى علي الصلاة والسلام أنه يثبت إلهاً فوق السماء، حتى رامَ بِصَرْحِهِ أن يَطَّلِعَ

منهم من يقول: «هو نفسه فوق العرش، غير مماس، ولا بينه وبين العرش فرجة» وهذا قول ابن كلاب، والحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، والأشعري، وابن الباقلاني، وغير واحد من هؤلاء، وقد وافقهم على ذلك طوائف كثيرون من أصناف العلماء من أتباع الأئمة الأربعة، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم، وهؤلاء يقولون: إنه بذاته فوق العرش، وليس بجسم، ولا هو محدود، ولا متناه.

ومنهم من يقول: هو نفسه فوق العرش، وإن كان موصوفاً بقدر له، لا يعلمه غيره.

ثم من هؤلاء من لا يجوز عليه مماسة العرش، ومنهم من يجوز ذلك. وهذا قول أئمة أهل الحديث والسنة وكثير من أهل الفقه، والصوفية، والكلام.

غير الكرامية وأتباعهم؛ فلا يطلقون لفظ الجسم نفياً، ولا إثباتاً، وأما كثير من أهل الكلام فيطلقون لفظ الجسم كهشام بن الحكم وهشام الجواليقي وأتباعهما»، وانظر العرش للذهبي(ص/٢٦١).

(١) انظر الحجة (٢/٨٢-١١٦)

(٢) في المطبوع من الحجة(٢/١١٧): "الله"، والصواب ما هو مثبت كما في الأصل، وهو ظاهر ويدل عليه ما بعده.

(٣) في المطبوع من الحجة: من سائر وجوه العلو.

(٤) في المطبوع من الحجة: فاتفاقهم.

(٥) الحجة في بيان المحجة (٢/١١٧).

إليه (إنَّ فِرعونَ)[١] اتهمه بالكذب في ذلك، والجهمية لا تعلم أن الله فوقها، موجود بذاته[٢]، فهم أعجز فهما من فرعون، وأجهل وأضل»[٣]، وذكر حديث الجارية[٤].

قلت: وكذلك قال غيره من أهل العلم: إن الجهمية النفاة الذين يقولون: «ليس داخل العالم، ولا خارجه»، قولهم قول فرعون اللعين، وسموهم الفرعونية.

وقال أبو عمرو السهروردي في «أصول الدين»[٥]، وأبو عثمان الصابوني في رسالة «السنة»[٦] بعد ذكرهم حديث الجارية، التي قال لها النبي ﷺ: «أين الله؟»: «حكم بإيمانها لَمَّا لَمَّا أقرّت بأن ربها في السماء، وعرفت ربها بصفة العلو والفوقية»[٧].

(١) ليست في المطبوع من الحجة (٢/١١٨)، ويبدو أنه سبق نظر من المؤلف.

(٢) في المطبوع (٢/١١٨): بوجود ذاته.

(٣) الحجة في بيان المحجة(٢/١١٨).

(٤) سبق تخريجه(ص/٥١٨).

(٥) في اجتماع الجيوش كلام عن هذا الكتاب وقد ذكر شيئا من مقدمته.

(٦) يعني كتابه: «عقيدة السلف أصحاب الحديث» ت.بدر البدر(ص/٢٢).

(٧) عقيدة السلف أصحاب الحديث(ص/٢٢)، وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش (ص/١١٠).

قال السهروردي: «وعلماء الأمة، وأعيان الأئمة من السلف والخلف، لم يختلفوا في أن الله سبحانه (**ق٢٤٣/أ**) مُسْتَوٍ على عرشه، وعرشه فوق سبع سموات»[١].

ومنهم الحافظ أبو العلاء الحسن بن الحسين[٢] الهمذاني المقرئ[٣]، صاحب أبي بكر محمد بن محمود بن سَوْرَةَ الفقيه[٤]، وصاحبه الحافظ عبد القادر بن محمد الرُّهَاوي[٥].

وهذا طريق السَّادَةِ الأخيار من الصوفية:

قال شيخهم أبو عبد الله عمرو بن عثمان المكي [٦] في كتاب «آداب المريدين» له: «فهو ﷻ القائل: ﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾ لا الشجرة، الجائي قبل أن يكون جائياً، لا أمرُهُ، المستوي على عرشه، فسمع موسى كلامَ الله، يداه مبسوطتان، وهما غير نعمته وقدرته، وخلق آدم بيده»[٧].

وقال الشيخ العارف أبو منصور مَعْمَرُ بن أحمد بن زياد الأصبهاني -وكان من أصحاب الطبراني-: «أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة[٨]، وأجمع ما كان عليه أهل

(١) اجتماع الجيوش (ص/١١٠)، وفيه: «سبع سمواته».

(٢) كذا في الأصل، تبعاً لابن القيم في اجتماع الجيوش (ص/١١٠)، وصوابه: بن أحمد بن الحسن.

(٣) الإمام، الحافظ، المقرئ، شيخ الإسلام، أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد الهمذاني، العطار، شيخ همذان بلا مدافعة، توفي أبو العلاء بهمذان، في جمادى الأولى، سنة: ٥٦٩هـ، وله نيف وثمانون سنة. سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٠-٤٦).

(٤) محمد بن محمود بن سورة الفقيه أبو بكر التميمي مشهور من بيت الثروة والمرورة والفضل ختن أبي عثمان الصابوني على ابنته أبو سبطيه الحسن والحسين، توفي ليلة الإثنين الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة: ٤٧٧هـ. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني (ص/٦٤).

(٥) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/١٣٨٧-١٣٨٨): عبد القادر بن عبد الله الحافظ الإمام الرحال أبو محمد الرهاوي الحنبلي محدث الجزيرة ولد بالرهاء سنة ست وثلاثين وخمس مائة ونشأ بالموصل وكان مملوكا لبعض المواصلة السفارين فأعتقه فطلب العلم وأقبل على الحديث وممن سمع منه الحافظ أبي العلاء بهمذان توفى الحافظ الرهاوي بحران في ثاني جمادى الأولى سنة ٦١٢هـ.

(٦) عمرو بن عثمان بن كرب بن غصص أبو عبد الله المكي، وكان من مشايخ الصوفية سكن بغداد حتى مات بها وحدث وله مصنفات في التصوف، مات سنة سبع وتسعين ومائتين على الصحيح. تاريخ بغداد (١٢/٢٢٣).

(٧) ذكره شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية (٢/٥٢٧)، الذهبي في العلو (ص/٢١٢رقم٥٣١).

(٨) في الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (١/٢٤٧): «أصحابي وسائر المسلمين بوصية من السنة وموعظة من الحكمة»، وفي الفتوى الحموية(ص/٣٧٧) : «أصحابي بوصية من السنة وموعظة من الحكمة».

الحديث، وأهل التصوف، والمعرفة[1]»، فذكر أشياء، إلى أن قال: «وأن الله استوى على عرشه بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، والاستواء معقول، والكيف مجهول، وأنه بائن من خلقه، وخلقه بائنون منه، فلا حلول، ولا ممازجة، ولا ملاصقة، وأنه سميع بصير، عليم خبير، يتكلم، ويرضى ويسخط، ويَعْجَبُ، ويَضْحَكُ، ويتجَلَّى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، بلا كيف، ولا تأويل، كيف شاء؛ فمن أنكر النزول، أو تأول؛ فهو مبتدع ضال»[2].

وقال الحافظ أبو منصور عبد الله بن محمد بن الوليد، صاحب كتاب «إثبات العلو» في رسالته إلى الحافظ أبي القاسم سعد بن على الزنجاني المجاور بمكة: أنبأنا عبد القادر الحافظ –يعني الرهاوي– بحَرَّان، أنبأنا الحافظ أبو العلاء يعني الهمذاني، أنبانا أبو جعفر بن أبي علي الحافظ –هو الهمذاني شيخ الصوفية–، قال: «سمعت أبا المعالي الجويني –وقد سئل عن قوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]– فقال: «كان الله ولا عرش»، وجعل يتخبط في الكلام؛ فقلت: «قد علمنا ما أشرت إليه؛ فهل عندك للضرورات من حيلة؟»، فقال: «ما تريد بهذا القول، وما تعني بهذه الإشارة؟»، فقلت: «ما قال عارف قط: يا ربَّاه، إلا قبل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قصدٌ، لا يلتفت يمنة، ولا يسرة» يقصد الفوق؛ «فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة؟ فنبئنا بتخليص من الفوق والتحت»، وبكيتُ، وبكى الخلق؛ فضرب الأستاذ بكمّه على السرير، وصاح بالحيرة، وخرق ما كان عليه، وانخلع، وصارت قِيَامَةٌ في المسجد[3]، ونزل ولم يجبني، إلا: «يا حبيبي، الحيرة، الحيرة، والدهشة، الدهشة»، فسمعت أصحابه يقولون: سمعناه يقول: «حيَّرني الهمذاني»[4].

(١) في الحجة: «أهل الحديث والأثر وأهل المعرفة والتصوف من السلف المتقدمين»، وفي الحموية(ص/٣٧٣): «بالأهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين».

(٢) رواه عنه أبو القاسم التيمي في الحجة (٢٤٧/١).

(٣) أي حصلت جلبة واضطراب.

(٤) ذكره الذهبي في العلو(ص٢٥٩رقم٥٨٢) وروى الذهبي في سير أعلام النبلاء(٤٧٧/١٨)، وتاريخ الإسلام (٢٣٨/٣٢) قصة الهمذاني دون ذكر ما يتعلق بالزنجاني، وإسنادها صحيح.

وحكى محمد بن طاهر ابن القيسراني المقدسي الصوفي، في كتابه عن أبي جعفر الهمذاني: أنه حضر مجلس أبي المعالي الجويني، فذكر القصة، إلى أن قال: «فصرخ أبو المعالي، ولطم على رأسه، وقال: «حَيَّرَنِي الهمذاني، حيرني الهمذاني»[1].

وتقدم من كلام أبي إسماعيل عبد الله بن أحمد ابن مَتّ، المعروف بشيخ الإسلام الأنصاري، صاحب «الفاروق»، وكتاب «ذم الكلام»، ومن كلام الشيخ أبي محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني، صاحب «الغنية»، و«التحفة».

وقال جمال الدين أبو زكريا يحيى بن يوسف بن يحيى بن منصور الصَّرْصَرِي الأنصاري، الصوفي، المحدِّث في قصيدته «العينية»[2]:

سميع بصير ما له في صفاته شبيه يرى من فوق سبع ويسمع
قضى خلقه ثم استوى فوق عرشه ومن علمه لم يخل في الأرض

وفي رائيته:

هو الله ربي في السماء محتجب وليس بمخلوق حوته قصور
إليه تعالى طيب القول صاعد وينزل منه بالقضاء أمور
لقد صح إسلام الجويرية التي بأصبعها نحو السماء تشير

في «الدالية» بعد ذكره الرافضة والمعتزلة:

والجاحد الجهمي أسوأ منهما حالاً وأخبث في المقال وأفسد
أمسى لرب العرش قَالٍ مُنزِّها من أن يكون عليه رب يعبد

قال:

ويقول لا سمع ولا بصر ولا وجه لربك ذي الجلال ولا يد
من كان هذا وصفه لإلهه فأراه للأصنام سِرًّا يسجد
الحق أثبتها بنص كتابه ورسوله وغدا المنافق يجحد
فمن الذي بأولى بأخذ كلامه جهم أم الرحمن قولوا وارشدوا

---

(١) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٨/٤٧٤-٤٧٥)، وتاريخ الإسلام(٣٢/٢٣٦)، وذكره ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص/٣٢٥).

(٢) هذه الأبيات وما بعدها ذكرها ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٢٠٠-٢٠٧).

والصـــحب لم يتـــأولوا سماعهـــا فهمـــوا إلى التأويـــل أم هـــو أرشـــد
هـــو مشـــرك ويظـــن جهـــلا أنـــه في نفـــي أوصـــاف الإلـــه موحـــد
يـــدعو مـــن اتبـــع الحـــديث مشـــبها هيهـــات لـــيس مشـــبها مـــن يســـند
لكنـــه يـــروي الحـــديث كمـــا أتـــى مـــن غـــير تأويـــل ولا يـــتردد[١]

وفي لاميته:

هـــذا اعتقـــاد الشـــافعي ومالـــك وأبـــي حنيفـــة ثم أحمـــد ينقـــل
فـــإن اتبعـــت ســـبيلهم فموفـــق وإن ابتـــدعت فمـــا عليـــك مقـــول

وهذا ما دعا إليه حكيم السنة، شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، الدمشقي، الذي شهدت له أعداؤه بعلو كَعْبِهِ في العلوم العقلية، مع ما عُلِمَ من تَبَحُّرِهِ في علوم المنقول.

فنقل في «منهاج السنة»[٢]، أنه قول جمهور أهل العلم، من الخلف من بعد السلف؛ لأنه قول عامة الحنفية، وعامة أهل البَصَر من أتباع سائر الأئمة.

وأتى عليه في فسطاط الإنصاف والعدل، في «درء تعارض العقل والنقل»، وغير ذلك من مصنفاته الجليلة، من البيان الشافي؛ ما هتك به أستار النفاة، وتركهم صرعى.

وأوضح أن قول من قال منهم: «لا فوق، ولا في جهة من الجهات، لا داخل العالم، ولا خارجه»، هو أسوأ، وأدخلُ في النفي من قول الجاحد؛ لأن الكناية أبلغ من التصريح، وبسط أدلة أهل الإثبات، وبراهينهم، حتى لا يبقى معها في النفس أدنى ريبة، جزاه الله تعالى خيراً.

وهذا منهاج حجة الإسلام، شمس الملة والدين، أبي عبد الله ابن قيم الجوزية، وكان في أوله من أهل الكلام[٣]، ولما صحب شيخ الإسلام ابن تيمية أبصر، وصار من دعاة السنة

(١) في الأصل: يتاود، والمثبت من: اجتماع الجيوش الإسلامية.

(٢) انظر منهاج السنة النبوية (٢/٣٢٧-٣٢٨): «وأما الاستواء على العرش فهو من الصفات الخبرية، وهذا قول كثير من أصحاب الأئمة الأربعة، وأكثر أهل الحديث، وهو آخر قولى القاضي أبي يعلى، وقول أبي الحسن ابن الزاغوني، وهو قول كثير من أهل الكلام من الكرامية وغيرهم»، وقال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٠٩): «وهذا الذي ذكره ابن كلاب وغيره من أن المنازع من المسلمين في أن الله فوق العرش كانوا قليلين جداً، يبين خطأ من قال: إن النزاع إنما هو مع الكرامية والحنبلية، بل جماهير الخلق من جميع الطوائف على الإثبات».

(٣) انظر النونية مع شرح ابن عيسى (٢/ص٧٢-٧٣)، قال ابن القيم في نونيته:

والإثبات، وصنف التصانيف المفيدة في ذلك، منها «الشافية الكافية»، و«غزو الجيوش الإسلامية على الفرقة الجهمية الجهنمية»، و«كتاب الروح»[1]، وغير ذلك.

ومثله عماد الملة والدين، أبو العباس أحمد بن إبراهيم الواسطي، العلامة، شيخ الصوفية في زمانه، وكان/(**ق٢٤٣/ب**) على مذهب الشافعية في أوله، ثم صحب شيخ الإسلام، ورأى كثرة أهل الكلام فيهم؛ فتحول حنبليًّا[2].

ومن يدين بالإثبات من متأخري الشافعية كثيرون أيضاً، منهم الحافظ الكبير جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن زكي الدين المزي، صاحب «تهذيب الكمال»، والعلامة المفسر عماد الملة والدين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، والعلامة الحافظ النقاد شمس الملة والدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَيماز التُّرْكُماني، الذهبي، صاحب شيخ الإسلام ابن تيمية.

ومنهم المحقق زين الدين عمر بن مظفر ابن الوردي[3]، والشيخ الفاضل أبو عبد الله جمال الدين اليافعي، والإمام المقرئ شمس الملة والدين، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد

يا قوم والله العظيم نصيحة ... من مشفق وأخ لكم معوان
جربت هذا كله ووقعت ... في تلك الشباك وكنت ذا طيران
حتى أتاح لي الإله بفضله ... من ليس تجزيه يدي ولساني
حبر أتى من أرض حران ... فيا أهلا بمن جاء من حران

قالها بعدما رد على الأشاعرة والنفاة في النونية، فبين أنه وقع فيما وقعوا فيه، حتى أتاح الله من أزال عنه ذلك وهو شيخ الاسلام.

(١) المؤلف يثبت أن ابن القيم رحمه الله صنف كتاب الروح بعد اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا ما وصل إليه بعض الباحثين، خلافا لما شاع من أن هذا الكتاب ألفه ابن القيم في أول حياته وقبل اتصاله بابن تيمية.

(٢) أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن مسعود، عماد الدين الواسطي البغدادي، ثم الدمشقيّ، فقيه كان شافعياً، وأقام بالقاهرة مدة، خالط بها طوائف من المتصوفة فتصوف، وقدم دمشق فتتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية، فصار سلفياً، وانتقل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ورد على المبتدعة. ومن مؤلفاته: «اختصار دلائل النبوة»، و«شرح منازل السائرين». توفي بدمشق عام٧١١هـ. انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٨٦).

(٣) عمر بن مظفَّر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعرّي الكندي، شاعر، أديب، مؤرخ. من كتبه «تتمة المختصر» يعرف بتاريخ ابن الوردي، جعله ذيلا لتاريخ أبي الفداء ابن كثير وخلاصة له، توفي سنة:٧٤٩هـ. الأعلام للزركلي (٥/ ٦٧).

الجزري صاحب عماد الدين ابن كثير، والحافظ أبو محمد أحمد بن إبراهيم المقدسي[١]، تلميذ الحافظ الذهبي، وحافظ الشام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي، ومنهم الشيخ أبو عبد الله محمد الشيباني[٢] صاحب «القصيدة الشيبانية»[٣]، قال فيها:

إلــه علــى عــرش الســماء قــد اســتوى وبــاين مخلوقاتــه وتوحــدا

فــلا جهــة تحــوي الإلــه ولا لــه مكــان تعــالى عنهمــا وتمجــدا

وقد علمت ما يراد بالجهة والمكان في اصطلاحهم[٤]، وهي قصيدة لطيفة قال في آخرها:

فهذا اعتقاد الشافعي إمامنا ومالك والنعمان حقًّا وأحمدا

وعلى هذا عامة متأخري الحنابلة، مثل شرف الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح، وبنيه، والعلامة زين الدين عبد الرحمن بن رجب، وشرف الدين موسى بن أحمد الحجّاوي، وعبد الباقي ابن البدر الأثري، وابنه المسْنِد أبي المواهب، وأبي التقى عبد القادر بن عمر التغلبي، وصاحبه عبد الله بن إبراهيم نزيل المدينة، ومرعي بن يوسف الكرمي، والعلامة المحقق شمس الدين أبي العون السفاريني صاحب «الدرة المضية»، وشرحها.

ومحمد بن عبد الوهاب التميمي[٥]، وشهاب الدين أحمد بن عبد الله البعلي[١]، والشيخ مصطفى السيوطي الدمشقي[٢] شارح «غاية المنتهى»، وأصحابهم.

---

(١) قال الذهبي في المعجم المختص بالمحدثين (ص/٣٣): «أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال، الإمام العالم المحدث شهاب الدين أبو محمود المقدسي، طالب مفيد سريع القراءة،ولد سنة أربع عشرة وسبع مائة وسمع الكثير وقرأ كتبا بالقدس، ومصر، والثغر، قرأ علي كتاب ابن ماجه،مات في ربيع الأول ،ويقال له الخواصي قيل: إنه من ذرية إبراهيم الخواص، حدث ودرس، وصنف فضائل بيت المقدس وغير ذلك». وذكره بكنية أبي محمد: حاجي خليفة صاحب كشف الظنون (٢/١٠٠٥)، والقنوجي في الحطة(ص/٢١٨) مات سنة ٧٦٥هـ.

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عرام بن إبراهيم بن ياسين بن أبي القاسم ابن محمد الربعي الشيباني الأسواني الاسكندراني الشافعي تقي الدين أبو عبد الله الإمام المحدث الفقيه المفتي، حدث وأفتى ودرس وصنف وخرج وتفرد بأشياء من مسموعاته، وكانت وفاته في سنة ٧٧٧هـ الدرر الكامنة(٣/٣٧٣).

(٣) القصيدة الشيبانية–مع شرحها «بديع المعاني في شرح عقيده الشيباني» لابن فرقد(ص/١٢).

(٤) انظر ما سبق(ص/٥٨٦).

(٥) هو شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب بن سليمان التميمي، مجدد الدعوة السلفية، ومن يسر الله على يديه تأسيس دولة سلفية قائمة على تحكيم الشريعة، وتقرير عقيدة السلف، وهو ما نتج عن اتفاقه مع الإمام محمد بن سعود رحمه الله عام ١١٥٧هـ. وقد كان الشيخ مجتهداً في الدعوة إلى التوحيد، وتأليف الكتب في بيان حقيقة دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام، واستمر داعياً، ومناصحاً، ومجاهداً إلى أن توفي عام ١٢٠٦هـ رحمه الله.

وقد أخذ به أبو سليمان محمد بن عبد الله بن إسماعيل الفلالي المالكي صاحب المغرب الأقصى، وكان يقول: «إنه على مذهب الحنبلية في الاعتقاد»، وكذلك وجدته يقول في كتابه الذي جمع فيه أحاديث الأئمة الأربعة والحفاظ الستة، وبدأ فيه بذكر الإمام أبي حنيفة(٣).

وتقدم ذكر من كان يدين بالإثبات، ويدعو إليه من متأخري الأصحاب الحنفية رحمهم الله تعالى.

انظر: مقدمة تحقيقي لفتح المجيد، وكتاب «دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وأثرها في العالم الإسلامي» للشيخ صالح العبود.

(١) أحمد بن عبد الله بن عبد الغني، المحدث الفقيه شهاب الدين أبو طاهر الدريني البعلي الحنبلي، طلب وكتب وتنبه وجلس مؤدبا، كتب عنه الذهبي. توفي سنة ٧٣٥هـ. المعجم المختص بالمحدثين للذهبي(ص/٢٢).

وهذا متقدم، لا يتناسب ذكره مع من تأخر عن طبقته، ولعل الشيخ الكنغراوي يعني: أحمد بن عبد الله بن أحمد الحلبي الاصل، البعلي، مفتي الحنابلة بدمشق، من مؤلفاته: «الروض الندي بشرح كافي المبتدي»، و«ذخر الحرير بشرح مختصر التحرير»، و«منية الرائض لشرح عمدة كل فارض». توفي سنة: ١١٨٩هـ.معجم المؤلفين (١/ ٢٨٥)

(٢) مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرّحيباني مولداً، ثم الدمشقيّ: فرضي، كان مفتي الحنابلة بدمشق. ولد في قرية الرحيبة من أعمالها، وتفقه واشتهر، وولي فتوى الحنابلة سنة ١٢١٢ هـ وتوفي بدمشق. له مؤلفات، منها «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى». توفي سنة ١٢٤٣هـ. الأعلام للزركلي (٧/ ٢٣٤).

(٣) محمد (المتوكل على الله، المعتصم باللّه) بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف الحسني، المالكي مذهباً، الحنبلي اعتقاداً: من ملوك الدولة السجلماسية العلوية بالمغرب، ومن خيار رجالها. وهو أول من اتخذ منهم مرّاكش عاصمة له، وكان في أيام أبيه أميراً عليها، وأصلح كثيراً من مبانيها. وبويع بها بعد وفاة أبيه سنة: ١١٧١هـ، وكانت الدولة في اضطراب، فقام بالأعباء. وهابته ملوك الإفرنج، فوفدت عليه رسلهم بالهدايا. وازدهر المغرب في أيامه، وراجت بضاعة العلم، فكان يجمع العلماء والفقهاء ويذاكرهم. وألف تآليف بإعانة بعض الفقهاء، منها كتاب «مساند الأئمة الأربعة»، و«الفتح الرباني فيما اقتطفناه من مسانيد الأئمة وفقه الإمام الحطاب والشيخ ابن أَبي زَيْد القيرواني»، و«الجامع الصحيح الأسانيد المستخرج من ستة مسانيد» في أربعة مجلدات. توفي عام ١٢٠٤هـ الأعلام للزركلي (٦/ ٢٤١).

وتولى بعده المولى سليمان، وكان سلفياً مثل أبيه، وأرسل وفداً للحج، وزيارة الدولة السعودية، وصار بينهم ترابط وتآلف، وله خطبة مشهورة، قرر فيها الدعوة إلى التوحيد الخالص لله ﷻ، ودعى إلى نبذ البدعة والخرافة. توفي رحمه الله عام ١٢٣٨هـ انظر: الأعلام للزركلي(٣/١٣٣).

مذهب قدماء بعض الفرق البدعية على

- فصل -

والمقصود بما ذكرناه في هذه الفصول: أن السلف والخلف من فضلاء الأمة وخيارهم، من جميع الطوائف المنتمين إلى السنة؛ كانوا على الإثبات، خلاف ما يوهم أهل الكلام النفاة، من الإجماع على قولهم.

وقد يدعيه من يدعيه منهم فيقولون: «الإثبات مذهب الهشامية، ونحوهم من قدماء الرافضة، ومذهب الحشوية، والكرامية الذين كانوا مرجئة، يتعصبون لأصحاب الرأي، يقولون: الفقه فقه أبي حنيفة وحده، وأخذ به متأخرو أهل الحديث من الحنابلة، ومن تبعهم، وكان سائر الناس على خلاف قولهم».

وكذبوا في ذلك؛ فإنه كان جميع السلف الأول، وعامة أهل القرون المشهود لهم بالخير، على مذهب الإثبات، ويدين به قدماء الحرورية كما يدين به قدماء الشيعة، وقد تقدمت النقول في ذلك عن عبد الله ابن الكواء، وعن عكرمة، وعن أبي عبيدة معمر بن المثنى، ويدين به قدماء القدرية والمعتزلة والطوائف المختلفين في الإرجاء، ويدين به قدماء الكلابية كما يدين به الكرامية.

فحكى أبو الحسن الأشعري، عن شيخهم أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان أنه كان يقول: «إن الله مستو على عرشه كما قال، وإنه فوق كل شيء»(١).

وحكى أبو بكر ابن فورك فيما جمعه من مقالاته في «كتاب المجرد» عنه أنه قال: «وأخرج من النظر والخبر قولَ من قال: «لا هو داخل العالم، ولا خارجه» فنفاه نفياً مستوياً؛ لأنه لو قيل له: صفه بالعدم؛ ما قدر على أن يقول أكثر من هذا، وردّ أخبار الله نصًّا، وقال في ذلك ما لا يجوز في نص ولا معقول، وبسط الكلام، وأن رسول الله ﷺ قال بالأين، واستصوب قول الجارية: «في السماء»، وشهد لها من أجله بالإيمان».

قال: «ولو لم يشهد لصحة مذهب الجماعة في هذا خاصة إلا ما ذكرناه من هذه الأمور؛ لكان فيه ما يكفي، وقد غرس في بنية الفطرة ومعارف الآدميين من ذلك ما لا شيء أبين منه، ولا أوكد؛ لأنك لا تسأل أحداً من الناس عربياً ولا عجمياً، ولا مؤمناً ولا كافراً، فتقول: أين ربك؟ إلا قال: «في السماء»، أفصح أو أومأ بيده، أو أشار بِطَرْفِهِ إن كان لا يفصح، ولا يشير إلى غير ذلك من أرض ولا سهل ولا جبل، ولا رأينا أحداً إذا (عنّ)

(١) مقالات الإسلاميين(١/٢٩٩).

[له](١) دعاء إلا رافعاً يديه إلى السماء، ولا وجدنا أحداً غير الجهمية يسأل عن ربه، فيقول: «في كل مكان» كما يقولون، وهم يدّعون أنهم أفضل الناس كلهم، فتاهت العقول، وسقطت الأخبار، واهتدى جهم وخمسون رجلاً معه، نعوذ بالله من مُضِلات الفتن»(٢).

وقال صاحبه الحارث بن أسد المحاسبي في «المفهم» في قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]؛ «فإذا صعدوا إلى العرش؛ فقد صعدوا إلى الله عز وجل، وإن لم يروه، ولم يساووه في الارتفاع في علوه، وفي قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦] يعني فوق العرش،(**ق٢٤٢/أ**) والعرش على السماء؛ فإن من كان فوق كل شيء على السماء «في السماء»(٣).

وقال أبو عبد الله الحاكم: قال الفقيه أبو بكر محمد بن إسحاق الصبغي النيسابوري: «قد تضع العرب «في» موضعَ «على»، قال الله تعالى: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة:٢]، وقال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ(٤) فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[طه:٧١]، ومعناه «على الأرض»، و«على النَّحل»، فكذلك قوله: ﴿مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦] أي «من على العرش»(٥).

وهذا قول أبي العباس القلانسي وذويه، وهو قول الحسين بن الفضل البجلي، وقول عبد العزيز بن يحيى الكناني، وله كتاب في الرد على الجهمية، قال فيه: «زعمت الجهمية: أن معنى استوى «استولى»، وردّ بأنه خلق العرش قبل السموات والأرض، ثم استوى عليه بعد خلقهن؛ فيلزمهم أن العرش أتت عليه مدة ليس الله بِمُسْتَوٍ عليه!» وذكر كلاماً طويلاً في تقرير العلو، والاحتجاج عليه(٦).

وقال أبو الحسن الأشعري في إبانته: «إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: نقول: الله ﷻ مستو على عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، قال: ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إلى نحو السماء؛ لأن الله ﷻ مستو على العرش، الذي هو

(١) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل وزدته من اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم.

(٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى(٥/٣١٧)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم(ص/١٧٩).

(٣) فهم القرآن للمحاسبي(ص/٣٥١).

(٤) في الأصل: لأصلبنكم..

(٥) ذكره الذهبي في العلو(ص/٢٢٧رقم٥٤٥).

(٦) ذكره العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٣٦)، وهذا يؤكد أنه كان على عقيدة السلف، بخلاف ما كان قد ذكره الشيخ الكنغراوي من أنه كُلَّابي.

فوق السموات؛ فلولا أن الله ﷻ على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يحطونها نحو الأرض»، قال: «وقال ﷻ لعيسى ابن مريم ﵇: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، وقال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۝١٥٧ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النساء:١٥٧-١٥٨].

وأجمعت الأمة على أن الله ﷻ رفع عيسى إلى السماء، ومن دعاء أهل الإسلام جميعاً إذا هم رغبوا إلى الله ﷻ في الأمر النازل بهم، يقولون: «يا ساكن العرش»، ومِنْ حَلِفِهِمْ جميعاً «لا، والذي احتجب بسبع»[(١)].

وأقرّ كذلك بعلوّ الربّ على العرش في كتابه الكبير في إثبات الصفات، وفي «جُمَل المقالات»[(٢)]، وغير ذلك من تصانيفه.

وقال في كتاب «الأمالي»: «باب القول في الأماكن: «زعمت النجارية: أن الله بكل مكان؛ على معنى الصنع والتدبير، واختلف أصحاب الصفات؛ فقال أبو محمد ابن كلاب: إن الله لم يزل لا في مكان، وهو اليوم لا في مكان، وقال آخرون منهم: إنه مستو على عرشه، بمعنى أنه عال عليه، كما قال تعالى: ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾، وقال تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[طه:٥]، فامتدح نفسه أنه على العرش استوى، بمعنى: أنه علا عليه، وعلمنا أنه لم يزل عالياً رفيعاً قبل خلق الأشياء، وقبل خلق العرش الذي هو عال عليه سبحانه وتعالى»[(٣)].

فتأوّله على العلو الأزلي، وعلى هذا قدماء أصحابه؛ كأبي الحسن علي بن مهدي الطبري، وأبي عبد الله بن مجاهد الباهلي، وغيرهما، حتى اختلفوا: هل يوصف بشيء من الأكوان؟ فقال أبو إسحاق الإسفرائيني: «له كون واحد لا يتغير»[(٤)].

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في تمهيده : «فإن قال قائل: فهل تقولون: إن الله في كل مكان؟ قيل: معاذ الله، بل هو مستو على عرشه، كما أخبر في كتابه فقال ﷻ:﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقال تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ﴾ [فاطر:١٠]، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾[الملك:١٦]، ولو كان في كل

---

(١) الإبانة للأشعري(ص/١٠٥).

(٢) مقالات الإسلاميين(ص/٢٩٠-٢٩٧).

(٣) ذكره العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٨٩).

(٤) انظر: الصواعق المرسلة(٤/١٣٢٨).

مكان؛ لكان في جوف الإنسان، وفي فمه، وفي الحشوش، وفي المواضع التي يُرْغَب عن ذكرها، تعالى عن ذلك.

قال: ولا يجوز أن يكون معنى استوائه على العرش استيلاءه، كما قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق ....[1]

لأن الاستيلاء القدرة والقهر، والله تعالى لم يزل قادراً، قاهراً، عزيزاً، مقتدراً، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ﴾[الأعراف:٥٤] يقتضي استفتاح هذا الوصف، بعد أن لم يكن؛ فبطل ما قالوه»[2].

ثم قال: باب: «فإن قال قائل: ففصلوا لي صفات ذاته من صفات أفعاله لأعرف ذلك، قيل له: صفات ذاته هي التي لم يزل ولا يزال موصوفا بها، وهي الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والبقاء والوجه واليدان والعينان والغضب والرضا.

وصفات فعله هي الخلق والرزق والعدل والإحسان والتفضل[3] والإنعام والثواب والعقاب والحشر والنشر، وكل صفة كان موجودا قبل فعله لها»، فأشار إلى أن الاستواء من صفات الأفعال التي هي عبارة عن المخلوقات في اصطلاحهم.

وقال أبو بكر البيهقي في كتاب الأسماء والصفات: «اختلف أهل السنة -يعني أصحابه هؤلاء- في الاستواء، هل هو صفة ذات، أو صفة فعل؟

فمن قال: «معناه: علا»؛ قال: «هي صفة ذات»، ومن قال غير ذلك؛ قال: «هي صفة فعل»، وأن الله فعل فعلاً سماه استواء على عرشه، لا أن ذلك قائم بذاته»[4].

وكذلك جعل غيره من الأشعرية الاستواء عائداً إلى العرش، وقالوا: إنه فعل فيه فعلاً يدل **(ق٢٤٢/ب)** على أنه فوقه، كتقريبه إليه، وظهور نوره عليه؛ فكانوا يقرون بعلوه، مع إنكارهم القدَر، وعظمةَ القدر في صفاته، ويجعلونه من الأمور التي لم تعلم إلا بالنقل، وتعلقوا فيه بما روى ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» قال: «وحدثنا يونس بن عبد الأعلى، سمعت الشافعي يقول-وقد سئل عن صفات الله وما يؤمن به-: «لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه أمته، لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة ردّها؛ لأن

---

(١) ذكر شطر البيت، وتتمته: من غير سيف ودم مهراق.

(٢) ذكر الإمام الذهبي في العلو(ص/٢٣٧رقم٥٥٩) أن الباقلاني قاله في كتاب الإبانة له، ثم بعد أن سرد كلامه قال: «وقال مثل هذا القول في كتاب التمهيد له»، ولم أقف على هذا الكلام في كتاب التمهيد للباقلاني.

(٣) غير واضحة في الأصل،

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي(٢/ ٣٠٩).

القرآن نزل بها، وصحَّ عن رسول الله ﷺ القول بها فيما روى عنه العدول؛ فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر، وأما قبل ثبوت الحجة عليه فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر[1]، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، ونثبت هذه الصفات، وننفي عنها التشبيه، كما نفى التشبيه عن نفسه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]»[2].

لكن الشافعي لم يرد بهذا ما أرادوه، وإنما قاله في نعوته الخبرية؛ كاستوائه على عرشه بعد خلقه السموات والأرض، ونزولِه إلى السماء الدنيا كلَّ ليلة، ومجيئِه يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله الاختيارية، التي ورد بها النقل، ووجب الإيمان بها.

وليس كذلك كونُه فوق خلقه؛ فإنه مما يدرك بالعقل والفطرة، ويعلمه عامة العقلاء، على اختلافهم في الملل والنحل، لم يَشُذَّ عنهم إلا الجهميةُ؛ فكابروا فيه العقل، واختبطوا في النقل تأويلاً وتجهيلاً.

وصار بعضهم يتظاهر بإثباته تبعاً لأسلافه؛ فيقِرُّ بلفظه، ويفسره بما ينفي معناه، كما يَحْكِي أبو عبد الله الشهرستاني، ومن تبعه: عن محمد بن الهيصم الكرامي، وأتباعه: أنهم قالوا: «إنه فوق العرش، بائنٌ من خلقه بمسافة غير متناهية»[3]، لكنه من نقل الأخصام كما ترى.

وحكى أبو بكر ابن فورك، عن بعض أصحابه من الأشعرية، أنه قال: «استوى» بمعنى «علا»، قال: «ولا يريد بذلك علوًّا بالمسافة، والتحيُّز، والكون في المكان، متمكناً فيه، ولكن يريد معنى قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك:١٦] على معنى نفي الحدِّ عنه، وأنه ليس مما يحويه طَبَق، أو يحيط به قُطْرٌ، ووصف الله سبحانه بذلك طريقُهُ الخَبَرُ؛ فلا يتأَوَّل ما ورد به الخبر»، فكان يتأوله، ويقول: «لا يتأول»!

نقل ذلك عنه أبو بكر البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات»، قال: «وهو على هذه الطريقة من صفات الذات، والمختار هو أن يقال: فوق الأشياء كلها، بائن منها، بمعنى أنها

---

(١) في الأصل الكفر.

(٢) عزاه الحافظ في الفتح (٤٠٧/١٣) لمناقب الشافعي لابن أبي حاتم عن يونس عنه، ولم أقف عليه فيه، رواه القاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٢٨٣/١-٢٨٤). وإسناده صحيح.

(٣) انظر: المواقف(٣٣/٣).

لا تحلّه ولا يحلّها، ولا يماسُّها ولا يشبهها» قال: «وليست البينونة بالعُزْلَة»[1]؛ فدار كلامه على أنه بائنٌ، بلا بينونة.

وحكي عن علي بن محمد الطبري منهم، أنه قال: «عال على عرشه، لا قاعد، ولا قائم، ولا مُمَاسٌّ، ولا مباين»[2]، فآل أمرهم إلى نفي الفوقية.

وكانوا يحاولونه، ولا يجسرون على الإفصاح به، حتى باح به أبو بكر ابن فورك في آخره عند السلطان محمود بن سبكتكين رحمه الله؛ فقتله عليه بالسُّمِّ كما تقدَّم ذِكرُه.

وقيل: أول من تجاهر به منهم: أبو المعالى ابن الجويني؛ فتبعه عليه صاحبه أبو حامد الغزالي، ومن دونه من أصحابهم؛ فصاروا يدعون إليه في كتبهم، ومحاوراتهم، ودعا إليه تلميذه أمغار[3] بن تومرت بالسيف في المغرب، ودعا إليه أبو المعين النَّسفي في تصانيفه في المشرق، وِفَاقًا لمن تقدمه من المريسية؛ فكادت البلوى تَعُمّ.

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٠٨).

(٢) المصدر السابق. الموضع نفسه.

(٣) ذكر ابن خلدون في تاريخه(٦/٣٠١) أن محمد بن تومرت كان يقال له في صغره «أمغار»، وفي دائرة المعارف الإسلامية: (اسمه كما يقول ابن خلدون «أمغار»، وهي كلمة بربرية معناها رئيس، ومعنى ابن تومرت في هذه اللغة ابن عمر الصغير، وهو اسم أبيه الذي كان يدعى أيضاً عبد الله، وأسماء أسلافه بربرية كذلك) انظر: الأعلام للزركلي(٦/٢٢٩).

- فصل -

هل هناك تلازم بين تأويل الاستواء وإنكار

وقد يظن أن كل [من][1] تأوّل الاستواء من المعتزلة وغيرهم ينكرون فوقيته، وليس الأمر كذلك، وقد تقدم ما حكى محمد بن شجاع الثلجي في ذلك عن شيخه المريسي[2].

وروى أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد» في ترجمة القاضي أبي حَريز أحمد بن أبي دؤاد الإيادي، عن ابنه حَريز بن أحمد، قال: «كان أبي إذا صلى رفع يديه إلى السماء، وخاطب ربَّه، فذكر كلاماً»[3].

وقال أبو جعفر بن جرير الطبري في «تفسيره»: «والعجب ممن أنكر المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، الذي هو بمعنى العلو والارتفاع، هرباً عند نفسه من أن يلزمه بزعمه؛ أن تأويله بمعناه المفهوم كذلك: أن يكون إنما علا وارتفع، بعد أن كان تحتها، إلى أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر، ثم لم ينج مما هرب منه؛ فيقال له: زعمت أن تأويل قوله تعالى «استوى» أقبل، أوَ كان مُدْبِرًا عن السماء؛ فأقبل إليها؟ فإن زعم أن ذلك ليس بإقْبَالِ فِعْلٍ، لكنه إقبال تَدْبِيْرٍ، قيل له: فكذلك قيل: علا عليها علو ملك وسلطان، لا علو انتقال وزوال»[4] .

وفيه: أنه من باب التأويل الذي ينكره على خصمه، والعجب منه كيف يقول هذا، وقد فسَّر الاستواء بمعنى العلو والارتفاع، واختار في تمام كلامه: أن استواءه إليها كان بعد خلقها دُخانًا، وقبلَ أن يسويهن سبع سموات، لقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا ...﴾ [فصلت:١١]الآية.

قال: «وقال بعضهم: إنما استوى إلى السماء ولا سماء، كقول الرجل لآخر: اعمل هذا الثوب، وإنما معه غَزْلٌ»[5].

وهل يجوز أن يقال: إن علو الملك حدث له بعد خلق السماء دخانًا؟!

فخشيت أن يكن هذا مدسوساً في كتابه (ق٢٤١/أ) من بعده؛ لأن آخره يخالف أوله، والظاهر أنه تكلفه على وجه الجدل: أن من قال فيه: «ارتفع»، وتأوُّلُه على علو الملك؛ أقرب

(١) غير موجودة في الأصل والسياق يقتضيها.

(٢) انظر ما سبق(٤٤٥).

(٣) تاريخ بغداد (١٤٣/٤)

(٤) تفسير الطبري(١٩٢/١).

(٥) المصدر السابق.

ممن فسره بالإقبال عليه، فمال مع من تأوله بذلك، وهو يدين بما دل عليه العقل والنقل: أن الله فوق عرشه، فوق جميع خلقه.

وحكى أبو إسحاق الثعلبي، عن الفرَّاء، وجماعة، في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] أن معناه: «أقبل على خلق العرش، وعمد إلى خلقه»، واختاره.

قال: «ويدل عليه قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ أي عمد إلى خلق السماء»[(١)].

وهذا من أضعف الوجوه، مردودٌ: بأن العرش كان على الماء قبل خلق السموات والأرض، كما قال عز وجل: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [هود:٧].

وثبت في الصحيح، عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: «**كان الله، ولم يكن قبله شيء، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر الحكيم كلَّ شيء، ثم خلق السموات والأرض**»[(٢)].

فإذا كان العرش مخلوقاً قبل السموات والأرض، فكيف يكون استواؤه عَمْدُهُ إلى خلقه؟! لو كان هذا يعرف في اللغة: أن «استوى على كذا» بمعنى أنه «عمد إلى فعله»، وهذا لا يعرف قط في اللغة، لا حقيقة، ولا مجازاً، لا في نثر، ولا في نظم.

ومن قال: «استوى» بمعنى «عمد» ذكرهُ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١] لأنه عدي بحرف الغاية، كما يقال: «عمدت إلى كذا»، و«قصدت إلى كذا»، ولا يقال: «عمدت على كذا، وقصدت».

مع أن ما ذكر في تلك الآية لا يعرف في اللغة أيضاً، ولا هو قول أحد من مفسري السلف، كما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية في «شرح حديث النزول»[(٣)].

فغلط أبو إسحاق الثعلبي في تأويله الاستواء على العرش بذلك، وما أظنه ممن ينكر أن الله فوقَهُ فوقَ جميع خلقه.

---

(١) انظر: تفسير الثعلبي(٤/٢٣٨، ٨/٢٨٧).

(٢) سبق تخريجه(ص/٢٥٣).

(٣) شرح حديث النزول(ص/١٤٦-١٤٧).

وإنما تأول الاستواء بعضُ من يقرّ بالفوقية؛ لأنهم قالوا: من كان لم يزل، ولا يزال عالياً على المخلوقات كلها؛ لم يصحَّ أن يقال: «ثم إنه ارتفع إلى السماء وهي دخان»، أو يقال: «علا على العرش بعد خلق السموات والأرض».

هذه شبهتهم، وقد أجاب عنها شيخ الإسلام -روّح الله روحه-[1]: بأن هذا كما ينزل إلى السماء الدنيا، ثم يصعد، بدون أن يصير شيء من المخلوقات فوقه، وأن قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] فُسِّرَ بـ«ارتفع»؛ لأنه مذكور في القرآن في موضعين في سورة ﴿حم﴾، وفي سورة البقرة؛ فنص الله تعالى في كل منهما أنه كان بعد خلقه الأرض، وما فيها؛ فتضمن استواؤه إلى السماء معنى الصعود؛ لأن السماء ليست في الأرض، يشير إلى أنه كان بعد نزولٍ كان منه.

وذكر أن الذي أخبر أنه كان بعد خلق السموات والأرض في ستة أيام الاستواءُ على العرش، وأنه علوٌّ خاصٌّ، لا مطلق العلو، وأنه يجوز أنه كان مستوياً عليه قبل خلق السموات والأرض لما كان عرشه على الماء، ثم لما خلق هذا العالم كان عالياً عليه، ولم يكن مستوياً عليه؛ فلما خلق هذا العالم استوى عليه، وأن قوله: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى[2] ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ﴾ [الحديد:٤] يدلُّ على أنه مستو عليه عند نزول القرآن؛ فأفاد وأجاد.

وأنت خبير أنه إذا كان عالياً على العرش في استوائه عليه، وبدون استوائه عليه؛ فكان استواؤه عليه أخصَّ من مطلق العلو؛ كان في معنى الاتصال، إلا أن يصار إلى أنه من تجلياته، كما هو مذهبه المختار عنده في نزوله إلى سماء الدنيا، وفي استوائه إلى السماء، على ما يأتي بيانه.

---

(١) في كتابه شرح حديث النزول(ص/١٤٦-١٤٧).

(٢) في الأصل: عليه. وهو سبق قلم.

الخلاف في إثبات المماسة والمكان

وقد اختلف أهل السنة المقرون بالفوقية، والاستواء على العرش في نعوته؛ هل كان استواؤه عليه بالاتصال، والمماسَّة، فيصح القول بالاستقرار، وبالمكان، ونحوه أم لا؟

فأخرج البيهقي، من طريق محمد بن مروان السدي، وطريق محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح باذام، عن ابن عباس رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]قال: «استَقَرَّ»[١]، وهذا إسناد ساقط.

وحكى أبو إسحاق الثعلبي، عن مقاتل -يعني ابن سليمان- مثله[٢].

فقيل: هو قول المجسمة.

لكن حكاه أبو عمرو الطلمنكي الإمام المقرئ، عن عبد الله بن المبارك، ومن تابعه، قال: «وهم كثير، وهو قول القتبي[٣]»[٤].

وقال أبو أحمد الكرجي القصَّاب في عقيدته، التي ألفها للخليفة القادر بالله، فأمر بحمل الناس عليها: «كان الله ربنا عز وجل وحده، لا شيء معه، ولا مكان يحويه، فخلق كل شيء بقدرته، وخلق العرش لا لحاجة إليه؛ فاستوى عليه استواء استقرار، كيف شاء، وأراد، لا استقرار راحة، كما يستريح الخلق» إلى أن قال: «ولا يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به نبيه؛ فهي صفةٌ حقيقةً، لا مجازاً»[٥].

وقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر في «التمهيد»: «والاستواء معلوم في اللغة مفهوم، وهو العلو والارتفاع على الشيء، والاستقرار والتمكن فيه» وذكر قول أبي عبيدة في هذه الآية : «علا» قال: «وقال غيره: «استوى: استقر»، وقال: «الاستواء: الاستقرار في العلو»[٦].

وقال أبو محمد البغوي في «معالم التنزيل»، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان:٥٩]: «قال الكلبي ومقاتل: «استقر»، وقال أبو عبيدة: «صعد»، [قلت: لا يعجبني قوله: «استقرَّ»، بل أقول كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم»][٧]، قال:

(١)الأسماء والصفات للبيهقي(٢/ ٣١١رقم٨٧٣)، والسدي الصغير والكلبي كذابان، وأبو صالح ضعيف في التفسير.

(٢) تفسير الثعلبي(٤/٢٣٨) وعزاه للكلبي ومقاتل.

(٣) أي عبدالله بن مسلم ابن قتيبة. وقد ذكره في كتابه: تأويل مختلف الحديث(ص/٢٧١).

(٤) ذكره عنه شيخ الإسلام في شرح حديث النزول كما في مجموع الفتاوى(٥/٥١٥).

(٥) ذكره هذه العقيدة الذهبي في العلو(ص/٢٣٩رقم٥٦٠).

(٦) التمهيد لابن عبد البر(٧/١٣١).

(٧) ما بين المعقوفتين، إنما هو كلام الذهبي رحمه الله في العلو(ص/٣٦١-٣٦٢) خلاف ما توهمه عبارة المؤلف.

«وأوّلت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش: صفةٌ، بلا كيف، يجب الإيمان به»(١).

وإنما لم يعجبه القول بالاستقرار؛ لأن لفظه قد يوهم طلب القرار، وطلب المَقرّ للتمكن فيه، ويوصف به من لا يثبت بنفسه، ويحتاج إلى المكان الذي يقر فيه، ويعتمد عليه، وهذا منفي عن الله ﷻ بلا ريب، لم يقل به أحد من أهل الإسلام(**ق١٤٢/ب**)، وحاشا هؤلاء الأجلة أن يرضوا به، وإنما أرادوا به ما أرادهم(٢) من ظهوره وعلوه، وكونه على عرشه.

والأولى ترك هذا اللفظ، وما هو بالمفسر في معنى الاتصال، والمماسة، وقد نقله الطلمنكي عمّن ذكره من أئمة السلف كما ترى، ثم قال: «وقد أجمع المسلمون من أهل السنة على أن الله على عرشه، بائن من جميع خلقه».

وجاء في بعض الآثار ما هو أدل منه على الاتصال: من ذلك حديث: «أسألك بمعقد العز، أو بمقعد العز من عرشك»، وقد استوفينا الكلام فيه(٣).

وحديث محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ: «إنه لفوق سمواته على عرشه، وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب»، وابن إسحاق له مناكير، لم يكن بالمتين في حفظه(٤).

---

(١) تفسير البغوي(٢/١٦٥).

(٢) كذا في الأصل، ولعلها: ما أراده.

(٣) انظر ما سبق (٥٨٢).

(٤) رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي التاريخ الكبيْرِ (٢/٢٢٤) -مختصرًا-، وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (٤٧٢٦)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السُّنَّةِ (رقم٥٧٥-٥٧٦)، وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ (رقم٧١)، وفي الرد على بشر المريسي (ص/٤٤٧)، وَمُحَمَّدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ العَرْشِ (رقم١١)، وَأَبُو عَوَانَهْ فِي صَحِيْحِهِ (٢/ ١٢٠)، وَالطَّبَرانِيُّ فِي الكبيْرِ (رقم١٥٤٧)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيْرِهِ (٨/٢٥١٥)، وابنُ خُزَيْمَةَ فِي التَّوْحِيْدِ (١/٢٣٩-٢٤٠)، وَالآجُرِّيُّ فِي الشَّرِيْعَةِ (٣/١٠٩٠-١٠٩١رقم٦٦٧)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي العَظَمَةِ (٢/٥٥٤-٥٥٦رقم١٩٨)، والدَّارَقطنِيُّ فِي الصِّفَاتِ (٣٨-٣٩)، وابنُ منده فِي التَّوْحِيْد (٣/١٨٨رقم٦٤٣-٦٤٤)، والبَيْهَقِيُّ فِي الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ (٢/٣١٧-٣١٨)، واللالَكَائِيُّ فِي شَرْحِ أُصُولِ الاعْتِقَادِ (رقم٦٥٦)، وابنُ عَبْدِ البَرِّ فِي التَّمْهِيْدِ (٧/١٤١)، وابن حزم في الفصل في الملل والنحل(٢/٨١)، والبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ (١/١٧٥-١٧٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي العُلُوِّ (ص/٤٤) وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيْقِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ عَنْ يعقوبَ بنِ عُتْبَةَ عَنْ جُبَيْرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيْهِ عَنْ جَدِّهِ بِهِ.

وورد في بعض الطرق: عن محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة وجبير بن محمد، وهو خطأ.

قال الدارقطني في الصفات: "ومن قال فيه عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد فقد وهم، والصواب عن جبير بن محمد كما ذكرناه ههنا".

وَأُعِلَّ بِعِلَّتَيْنِ: عَنْعَنَةِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ لأَنَّهُ مَشْهُورٌ بِالتَّدْلِيْسِ مَعَ إِمَامَتِهِ فِي الْمَغَازِي وَحُسْنِ حَدِيْثِهِ فِي الأَحْكَامِ، وبِجَهَالَةِ جُبَيْرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرٍ.

قال البيهقي: "وهذا حديث ينفرد به محمد بن إسحاق بن يسار، عن يعقوب بن عتبة، وصاحبا الصحيح لم يحتجا به، إنما استشهد مسلم بن الحجاج بمحمد بن إسحاق في أحاديث معدودة، أظنهن خمسة قد رواهن غيره، وذكره البخاري في الشواهد ذكراً من غير رواية، وكان مالك بن أنس لا يرضاه، ويحيى بن سعيد القطان لا يروي عنه، ويحيى بن معين يقول: ليس هو بحجة، وأحمد بن حنبل يقول: يكتب عنه هذه الأحاديث ـ يعني المغازي ونحوها ـ فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا ـ يريد أقوى منه ـ فإذا كان لا يحتج به في الحلال والحرام فأولى أن لا يحتج به في صفات الله سبحانه وتعالى، وإنما نقموا عليه في روايته عن أهل الكتاب، ثم عن ضعفاء الناس وتدليسه أساميهم، فإذا روى عن ثقة وبين سماعه منهم فجماعة من الأئمة لم يروا به بأسا، وهو إنما روى هذا الحديث عن يعقوب بن عتبة، وبعضهم يقول عنه وعن جبير بن محمد بن جبير، ولم يبين سماعه منهما، واختلف عليه في لفظه كما ترى. وقد جعله أبو سليمان الخطابي ثابتًا"

وقَالَ الذَّهَبِيُّ: «هَذَا حَدِيْثٌ غَرِيْبٌ جِدًّا، فَرْدٌ، وابنُ إِسْحَاقَ حُجَّةٌ فِي الْمَغَازِي إِذَا أَسْنَدَ وَلَهُ مَنَاكِيْرُ وَعَجَائِبُ. فَاللهُ أَعْلَمُ أَقَالَ النَّبِيُّ هَذَا أَمْ لا؟. . »، وَاسْتَغْرَبَهُ ابنُ كَثِيْرٍ فِي تَفْسِيْرِهِ (٣١٠/١)، وقال في البداية والنهاية (١٨/١-التركي): "وقد صنف الحافظ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي جزءا في الرد على هذا الحديث، سماه «ببيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأطيط» واستفرغ وسعه في الطعن على محمد بن إسحاق بن بشار راويه.

وذكر كلام الناس فيه، ولكن قد روى هذا اللفظ من طريق أخرى عن غير محمد بن اسحاق، فرواه عبد بن حميد وابن جرير في تفسيريهما، وابن أبي عاصم والطبراني في كتابي السنة لهما، والبزار في مسنده والحافظ الضياء المقدسي في مختارته من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن خليفة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "أتت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ادع الله أن يدخلني الجنة قال فعظم الرب تبارك وتعالى وقال: "إن كرسيه وسع السموات والارض وإن له أطيطا كأطيط الرحل الجديد من ثقله». عبد الله بن خليفة هذا ليس بذاك المشهور. وفي سماعه من عمر نظر. ثم منهم من يرويه موقوفاً ومرسلاً، ومنهم من يزيد فيه زيادة غريبة والله أعلم". وَضَعَّفَهُ الألبَانِيُّ.

وَقَالَ ابنُ منده: «وَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيْحٌ مُتَّصِلٌ مِنْ رَسْمِ أَبِي عِيْسَى والنَّسَائِيِّ»، بل وأبي داود حيث قال الذهبي في كتاب العرش(ص/٢٣١رقم١٩)، وابن القيم في الصواعق(٤٣٦/٢-مختصر الصواعق)-واللفظ له-: «وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عِنْدَهُ»، وثبته الخطابي، واحتج به الإمام البخاري في كتاب خلق أفعال العباد(ص/٤٢)، وكذا ابن خزيمة في كتاب التوحيد، وكذا ابن حزم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا الحديث قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث انتصارا للجهمية وإن كان لا يفقه حقيقة قولهم وما فيه من التعطيل

أو استبشاعا لما فيه من ذكر الأطيط كما فعل أبو القاسم المؤرخ، ويحتجون بأنه تفرد به محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن جبير، ثم يقول بعضهم ولم يقل ابن إسحاق حدثني، فيتحمل أن يكون منقطعاً، وبعضهم يتعلل بكلام بعضهم في ابن إسحاق، مع أن هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل متداولاً بين أهل العلم، خالفاً عن سالف، ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون ذلك رواية مصدق به، راد به على من خالفه من الجهمية، متلقين لذلك بالقبول، حتى قد رواه الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه في التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بأحاديث الثقات المتصلة الإسناد... واحتج به الحافظ أبو محمد بن حزم في مسألة استدارة الأفلاك مع أن أبا محمد هذا من أعلم الناس، لا يقلد غيره ولا يحتج إلا بما تثبت عنده صحته»، وَقَوَّاهُ شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي مَجْمُوعِ الفَتَاوَى (٤٣٥/١٦) حيث قال رحمه الله: « ولفظ «الأطيط» قد جاء في حديث جبير بن مطعم الذي رواه أبو داود في السنن وبن عساكر عمل فيه جزءاً، وجعل عمدة الطعن في ابن إسحاق، والحديث قد رواه علماء السنة كأحمد وأبى داود وغيرهما وليس فيه إلا ما له شاهد من رواية أخرى ولفظ «الأطيط» قد جاء في غيره، وحديث ابن خليفة رواه الإمام أحمد وغيره مختصراً وذكر أنه حدث به وكيع».

وَحَسَّنَهُ ابنُ القَيِّمِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى مُخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ لِلْمُنْذِرِيِّ (١٢/١٣) وَدَلَّلَ عَلَى ذَلِكَ، وَرَدَّ عَلَى قَوْلِ الْمُضَعِّفِيْنَ، حيث قال رحمه الله: «قال أهل الإثبات: ليس في شيء من هذا مستراح لكم في رد الحديث . أما حملكم فيه على بن إسحاق فجوابه أن بن إسحاق بالموضع الذي جعله الله من العلم والأمانة . قال علي بن المديني: حديثه عندي صحيح، وقال شعبة: ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، وقال أيضاً: هو صدوق، وقال علي بن المديني أيضاً: لم أجد له سوى حديثين منكرين . وهذا في غاية الثناء والمدح إذ لم يجد له عل كثرة ما روى إلا حديثين منكرين.

وأما قولكم: «إنه لم يصرح بسماعه من يعقوب بن عتبة»، فعلى تقدير العلم بهذا النفي لا يخرج الحديث عن كونه حسناً، فإنه قد لقي يعقوب وسمع منه، وفي الصحيح قطعة من الاحتجاج بعنعنة المدلس كأبي الزبير عن جابر وسفيان عن عمرو بن دينار ونظائر كثيرة لذلك.

وأما قولكم: «تفرد به يعقوب بن عتبة، ولم يرو عنه أحد من أصحاب الصحيح»، فهذا ليس بعلة باتفاق المحدثين، فإن يعقوب لم يضعفه أحد، وكم من ثقة قد احتجوا به وهو غير مخرج عنه في الصحيحين، وهذا هو الجواب عن تفرد محمد بن جبير عنه فإنه ثقة .

وأما قولكم: «إن بن إسحاق اضطرب فيه إلى آخره»، فقد اتفق ثلاثة من الحفاظ وهم: عبد الأعلى وابن المثنى وابن يسار على وهب بن جرير عن أبيه عن ابن إسحاق أنه حدث به عن يعقوب بن عتبة وجبير بن محمد عن أبيه، وخالفهم أحمد بن سعيد الدمياطي فقال: عن وهب بن جرير عن أبيه سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير، فإما أن يكون الثلاثة أولى، وإما أن يكون يعقوب رواه عن جبير بن محمد، فسمعه منه ابن إسحاق ثم

وأخرج البيهقي، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا أبي، ثنا محمد بن جحادة، عن سلمة بن كهيل، عن عمارة بن عمير، عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: «الكرسي موضع القدمين، وله أطيط كأطيط الرحل»، وهذا موقوف غريب من هذا الوجه، لا يصح[1].

سمعه من جبير نفسه فحدث به على الوجهين، وقد قيل إن الواو غلط، وأن الصواب عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد عن أبيه والله أعلم.

وأما قولكم: «إنه اختلف في لفظه فبعضهم قال: «ليئط به»، وبعضهم لم يذكر لفظة "به"» فليس في هذا اختلاف يوجب رد الحديث، فإذا زاد بعض الحفاظ لفظة لم ينفها غيره، ولم يرو ما يخالف فإنها لا تكون موجبة لرد الحديث. فهذا جواب المنتصرين لهذا الحديث.

قالوا : وقد روى هذا المعنى عن النبي من غير حديث ابن إسحاق».

وله شواهد منها: مرسل أَبِي وَجْزَةَ يَزِيْدَ بنِ عُبَيْدٍ السلميِّ قَالَ: لَمَّا قَفَلَ رَسُولُ اللهِ-- صلى الله عليه وسلم -- مِنْ غزوةِ تبوكٍ أتاهُ وفدٌ من بَنِي فزارةَ، فقالوا: يا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ ربَّكَ أنْ يُغْنِيَنَا، وَاشْفَعْ لَنَا إِلَى ربِّكَ، وَيَشْفَعْ ربُّكَ إليكَ. فقالَ رَسُولُ اللهِ-- صلى الله عليه وسلم --: ((وَيْلَكَ هَذَا أَنَا أَشْفَعُ إلى ربِّي فَمَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ ربُّنَا إِلَيْهِ؟! لا إِلَه إلاَّ اللهُ العَظِيْمُ، وَسِعَ كُرسِيُّهُ السَّمَواتِ والأَرْضِ، فَهِيَ تَئِطُّ مِنْ عَظَمَتِهِ، كَمَا يَئِطُّ الرَّحْلُ الْجَدِيدُ» رواه ابن سعد في الطبقات(٣٩٧/١)، وابن شاهين في الصحابة —كما في الإصابة(٧١٨/٦)، وأبو الشيخ في العظمة(٦٣٧/٢-٦٣٨)، والبيهقي في دلائل النبوة(١٤٣/٦)، وابن الجوزي في المنتظم(٣٥٣/٣-٣٥٤)من طريق محمد بن ابي ذئب المدني عن عبدالله بن محمد بن عمر بن حاطب الجمحي عن أبي وجزة رحمه الله به. وعبدالله بن محمد بن عمر بن حاطب لم أقف له على ترجمة.

(١) رواه عبد الله في كتاب السنة (رقم٥٨٨، ١٠٢٢)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش (رقم٦٠)، والطبري في تفسيره (٣/ ٩)، وابن المنذر -كما في الدر المنثور (٢/ ١٧)-، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٢٧)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص/ ٢١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (رقم٨٥٩)، وغيرهم عن أبي موسى رضي الله عنه. وإسناده ضعيف، لانقطاعه بين عمارة بن عمير وأبي موسى. وقد صححه الشيخ الألباني رحمه الله في مختصر العلو (ص/ ٧٥)، وقال في الضعيفة (رقم٩٠٦): "و إسناده صحيح إن كان عمارة بن عمير سمع من أبي موسى، فإنه يروي عنه بواسطة ابنه إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، ولكنه موقوف".

وروى عطية، عن ابن عباس رضي الله عنهما، في قول الله تعالى: ﴿تَكَادُ[1] ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّ[2]﴾ [الشورى:٥] قال: «يعني من ثقل الرحمن، وعظمته جلّ جلاله»[3]،

وليس عطية بحجة[4].

والله تعالى قادر على أن يثقل عليه؛ فيئط به بدون أن يمسه، كما تجلى للجبل فجعله دكاً بدون أن يدنو منه.

وقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾ قال: "مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ وَلا يُقْدَرُ قَدْرَ عَرْشِهِ" رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٩)، وأبو الشيخ في العظمة (رقم٢١٧)، والدارقطني في الصفات (٣٦-٣٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٢٥١)، والهروي في الأربعين في دلائل التوحيد (رقم١٤)، والضياء في المختارة (رقم٣٣١، ٣٣٢) وغيرهم وإسناده صحيح. وقال الهروي: "ويروي عن أبي موسى وأبي هريرة وعكرمة وأبي مالك".

(١) في الأصل: يكاد .

(٢) في الأصل: فوقهم.

(٣) رواه ابن جرير في تفسير(٧/٢٥) بإسناده المسلسل بالعوفيين عن ابن عباس .

وروى ابن أبي شيبة في كتاب العرش(ص/٥٨)، وعبد بن حميد وابن المنذر –كما في الدر المنثور(٣٣٧/٧)-وابن جرير(٧/٢٥)، وأبو الشيخ في العظمة(٦١٤/٢)، والحاكم في المستدرك(٤٨٠/٢) من طريق إسرائيل عن خصيف بن عبدالرحمن الجزري عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : {تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّ} قال: «من الثقل» رواه عن إسرائيل: عبيد الله بن موسى-في رواية أحمد بن مهران عنه-، وزهير بن معاوية وذكرا فيه عكرمة، وخالفه العباس الدوري عن عبيدالله بن موسى فذكر فيه مجاهد، فإما أن يكون أخذه خصيف عنهما، وإما أن يكون من اضطرابه ولا يضر إنشاء الله هنا لأنه يرجع إلى ثقة، وإما أن نرجح أنه عن عكرمة.

وخصيف مختلف فيه، رمي سوء الحفظ ورواية المنكرات، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء(١٤٦/٦): « حديثه يرتقي إلى الحسن»، والأثر صححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) قال الحافظ في تقريب التهذيب(ص/٣٩٣): «صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً»، وقال الذهبي في الكاشف(٢/ ٢٧): ضعفوه، وقال في الميزان (٥/ ١٠٠): ضعيف.

وجاء إثبات المكان في حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس ﷺ، عن النبي ﷺ في قصة المعراج، في الصحيح، كما تقدم ذكره[1]، لكنه كناية عن منظره الأعلي، حيث تجلى، وظهر نوره، لما دنا فتدلى؛ فكان قاب قوسين، أو أدنى، لم يكن فيه دلالة على اتصاله بشيء من خلقه.

وتقدم الحديث الذي قيه قوله: «وعزتي، وجلالي، وارتفاع مكاني»، وعرفت أنه من رواية عبد الله بن لهيعة، وفيه ضعف، لين الحديث[2].

وجاء هذا اللفظ في حديث آخر: أخرجه الموفق بن قدامة في العلو[3]، من طريق محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري، عن مالك بن دينار، عن أنس ﷺ، ومحمد بن زياد–ويقال له: أبو سلمة–: ساقطٌ[4].

وحكى وهب بن منبه، ما أوحى الله إلى أرميا[5] ﷺ في شأن بيت المقدس، وفيه: «فسبحان جلالي، وعلو مكاني»[6].

ولا يحتج بالإسرائيليات المنقطعة، لكن كان السلف ينطقون به، يريدون عرشه، كقول العابس بن مرداس، في قصيدته، التي امتدح بها النبي ﷺ:

تعالى علوًّا فوق سبعٍ إلهنا   وكان مكان الله أعلى وأعظما

مشهورٌ، ويروى فوق عرش[7].

---

(١) راجع(ص/٥٥٣).

(٢) راجع(ص/٥٣٤)

(٣) رواه البيهقي في الزهد الكبير(ص/٢٤٢رقم٦٣٩) وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٦٥) وفي إسناده محمد بن عبدالله بن زياد كذبه الأئمة.

(٤) محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري، أبو سلمة البصري، مشهور بكنيته، ومنهم من سماه محمد بن عمر بن عبد الله: كذبوه، مات وقد جاوز المائة. تقريب التهذيب(ص/٤٨٨).

(٥) ذكره الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية(٢/ ٣٢) في باب ذكر جماعة من أنبياء بنى إسرائيل عليهم السلام ممن لا يعلم وقت زمانهم على التعيين، إلا ، أنهم بعد داود وسليمان عليهما السلام، وقبل زكريا ويحيى عليهما السلام، وقال: «وَمِنْهُمْ أَرْمِيَا بْنُ حَلْقِيَا مِنْ سِبْطِ لَاوِي بْنِ يَعْقُوبَ» وذكر ما روي فيه من أخبار. ولا يصح في تسميته حديث.

(٦) رواه الطبري في تفسيره(١٥/٣٧)، وفي تاريخه(١/٣٢١).

(٧) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٩٨).

وقول مجاهد، في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]: «بين السماء السابعة وبين العرش: سبعون ألف حجاب؛ فما زال يقرب موسى، حتى كان بينه وبينه حجابٌ؛ فلما رأى مكانه، وسمع صريف القلم؛ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾[الأعراف: ١٤٣]، قال الحافظ الذهبي: «هذا ثابت عن مجاهد إمام التفسير»[(١)].

وحكى محمد بن إسحاق قولَ لبيد بن ربيعة:

سوّى فأغلق دون غرفة عرشه　　　سبعا طباقا دون فرع المعقل

الأبيات.

ثم قال: «فلو سُخِّرَ بنو آدم في مسافة ما بين الأرض إلى مكانه الذي استقل به عرشه؛ ساروا إليه خمسين ألف سنة، قبل أن يقطعوه»[(٢)].

وقال سليمان بن حرب: «سأل بشرُ بن السَّرِيِّ حمادَ بنَ زيد فقال: «يا أبا إسماعيل، الحديث الذي جاء: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا» يتحوَّلُ من مكان إلى مكان؟

فسكت حماد بن زيد، ثم قال: «هو في مكانه، يقرب من خلقه كيف شاء»، رواه أبو بكر الخلال في «السنة»، حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، ثنا أحمد بن محمد المقدمي، ثنا سليمان بن حرب، فذكره.

ورواه أبو عبد الله ابن بطة في «الإبانة»، حدثني أبو القاسم حفص بن عمر الأردبيلي، حدثنا أبو حاتم الرازي، حدثنا سليمان بن حرب، فذكره[(٣)].

وقال إبراهيم بن الأشعث: سمعت الفضيل بن عياض يقول: «إذا قال الجهمي: «أنا أكفر برب يزول عن مكانه»، فقل: «أنا أومن برب يفعل ما يشاء»، رواه أبو بكر الأثرم في «السنة» حدثنا إبراهيم بن الحارث يعني العبادي، حدثني الليث بن يحيى قال: سمعت إبراهيم بن الأشعث يقول: فذكره.

---

(١) رواه الطبري في تفسيره(٩٥/١٦)، وأبو الشيخ في العظمة(٦٩٠/٢رقم٢٨٠)، وغيرهما وإسناده صحيح. وقال الحافظ الذهبي في العلو(ص/١٢٨رقم٣٥٠): «هذا ثابت عن مجاهد إمام التفسير».

(٢) ذكره الذهبي في العلو(ص/١١٦رقم٣٠٩) عن سلمة الأبرش عنه.

(٣) رواه العقيلي في الضعفاء(١٤٣/١)، والخلال في السنة–كما في درء تعارض العقل والنقل(٢٤/٢)–، وابن بطة في الإبانة وإسناده صحيح.

ورواه الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله ابن منده، حدثنا عبد الصمد بن محمد العاصمي ببلخ، أنبأنا إبراهيم بن أحمد المستملي، أنبأنا عبد الله بن أحمد بن خراش، حدثنا أحمد بن الحسن بن زياد، حدثنا إبراهيم بن الأشعث، فذكره[١].

ونطق به كثير من علماء الخلف، وأئمة الحديث: منهم: الحافظ أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، قال في نقضه على المريسي الجهمي القائل «هو في كل مكان»: «ويحك، هذا المذهب أنزه لله تعالى من السوء، أم مذهب من يقول: هو بكماله، وجماله، وعظمته، وبهائه؛ فوق عرشه، فوق سمواته، فوق جميع الخلائق، في أعلى مكان، وأطهر مكان، حيث لا خلق هنالك، ولا إنس، ولا جان، أي الحزبين أعلم بالله، وبمكانه؟!»[٢].

وتقدم ما قال يونس عليه السلام، أنه كان يقول في دعائه: «سيدي في السماء مسكنك، وفي الأرض قدرتك، وعجائبك»[٣].

(١) علقه البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٣٦)، ورواه موصولاً: ابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(٣/٢٠٤رقم١٥٩) من طريق الأثرم به.

(٢) نقض عثمان الدارمي على بشر المريسي(١/٤٤٩).

(٣) راجع(ص/٥٥٦).

وما روي (ق٢٤٠/أ) عن داود ﷺ: أن كان يرفع رأسه إلى السماء، ثم يقول: «إليك رفعت رأسي، يا عامر السماء، نظر العبيد إلى أربابها، يا ساكن السماء»(١).

وروى حماد بن واقد العيشي، وغيره، عن محمد بن ذكوان، ما رواه جماعة منهم محمد بن سعد العوفي، قال: أنبأنا عبد الله بن بكر السهمي، حدثنا يزيد بن عوانة، عن محمد بن ذكوان، عن عمرو بن دينار.

وقال بعضهم: عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «ما بال أقوامٍ تُبلغني عن أقوام: أن الله خلق سموات سبعاً؛ فاختار الله العليا منها، فسكنها، وأسكن سمواته من شاء من خلقه...» الحديث.

أخرجه الحافظ أبو بكر بن خزيمة في «التوحيد»، وآخرون في كتب السنة(٢).

لكن ابن ذكوان: «ضعيف»، ومثله حماد بن واقد، ويزيد بن عوانة، وهذا حديث منكر، قاله أبو حاتم الرازي، ثم الحافظ الذهبي(٣).

وأخرج محمد بن جرير، وغيره، من غير وجه، عن الليث بن سعد -وناهيك بالليث-، حدثنا زيادة بن محمد الأنصاري، عن محمد بن كعب القرظي، عن فَضالة بن عبيد، عن أبي الدرداء رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «عدنٌ دارهُ -يعني دار الله-، التي لم ترها عين، ولم تخطر على قلب بشر، وهي مسكنه، ولا يسكنها معه غير ثلاثة: النبيين، والصديقين، والشهداء، يقول الله تبارك وتعالى: طوبى لمن دخلك»(٤).

وروى البخاري في صحيحه، من حديث همام بن يحيى، عن قتادة، عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ في الشفاعة: «فأستأذن على ربي في داره، فيؤذن لي عليه».

---

(١) راجع(ص/٥٥٦)

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف(ص/٢٦٥رقم٣٤٣)، والعقيلي في الضعفاء(٣٨٨/٤)، وابن عدي في الكامل(٢٤٨/٢)، والطبراني في المعجم الكبير(٤٥٥/١٢رقم١٣٦٥٠)، وفي المعجم الأوسط(١٩٩/٦رقم٦١٨٢)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٨٣/٤)، والبيهقي في شعب الإيمان(١٣٩/٢رقم١٣٩٣)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٧٤)، من طريق محمد بن ذكوان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر به. و محمد بن ذكوان ضعيفٌ، وقد رواه عنه: يزيد بن عوانة، وحماد بن واقد وهما ضعيفان.

(٣) انظر: العلو للذهبي(ص/٢٢).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في العرش(ص/٩٣/٨٦)، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/٧٦رقم١٢٨)، وابن جرير في تفسيره(١٨٠/١٠)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٣٢٢/١رقم١٩٩)، وابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(٢١٥/٣رقم١٦٩) وفي إسناده زيادة بن محمد الأنصاري، وهو متروك، منكر الحديث.

رواه هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عَروبة، وأبو عوانة، عن قتادة، لم يقولوا: «في داره»[1].

والمراد بها، وبمسكنه، ونحو ذلك: موضع عرشه، ومهبط نوره في تجلياته، كما يراد بمكانه نفس عرشه، ويراد به سماؤه، الذي استقل به فوقه.

وإنما امتنع من هذه الألفاظ من امتنع منها؛ لئلا يتأول عليهم القول بالمقرّ، الذي يحتاج إليه من لا يستقر بنفسه، ونحو ذلك من المعاني؛ التي لا تليق بذاته العلية، ولأنها قد تشعر بالتمكن، والاتصال.

إثبات أن الله بائن من خلقه

وكثير منهم ينفونه، يقولون بالبينونة: فقالوا: «هو لا في مكان»، وهو قول أبي محمد بن كلاب، وأتباعه، وقول أبي معاذ التومني من مقدمي أهل النظر، وقول صاحبه زهير بن عبد الله الأثري، لقوله: «لا يجوز عليه الحلول، والمماسة»[2]، وهو قول بعض المجسمة من قدماء الشيعة، وعزي إلى شيخهم هشام بن الحكم، والمشهور عنه أنه يقول: «فوق العرش بمماسة»، وهو قول كثير من الكرَّامية[3].

وحفظ القول بالبينونة عن غير واحد من السلف والأئمة:

كما روى أبو عثمان الصابوني، بإسناده الثابت، عن عبد الله بن المبارك، قال: «نعرف ربنا بأنه فوق سبع سموات، بائناً من خلقه، ولا نقول -كما قالت الجهمية-: إنه ههنا، وأشار بيده إلى الأرض»[4].

وقال أبو حاتم الرازي: حدثنا أبو عمران الطرسوسي، قلت لسنيد بن داود: «هو ﷻ على عرشه بائن من خلقه؟» قال: «نعم»[5].

وتقدَّم عن هشام بن عبيد الله الرازي مثله؛ ردًّا على الجهمية[6]، وحكى يوسف بن موسى القطان وغيره، عن أحمد بن حنبل مثله[7].

---

(١) سبق تخريجه(ص/٥٥٤).

(٢) مقالات الإسلاميين(ص/٢٩٩).

(٣) المصدر السابق(ص/٣٣).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ذكره الذهبي في العلو(ص/١٧١رقم٤٦٢)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٤٦).

(٦)انظر ما سبق(ص/٥٦٧).

(٧) راجع (ص/٥٥٩)

وقاله يحيى بن معاذ الرازي، وحماد بن هناد[1]، وحرب بن إسماعيل، وأبو القاسم الطبراني، وأبو القاسم اللالكائي، وغيرهم.

ونقله غير واحد منهم عن إجماع من قبلهم من أهل العلم، لكن كلامهم ليس بصريح في نفي الاتصال بالعرش، بل قد يعنون بخلقه أهل أرضه ومن دون عرشه، كما قال الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي: «هو بائن من خلقه، فوق عرشه، بفرجة بينه وبين السموات السبع فيما بينه وبين خلقه من الأرض»[2].

وقال أبو عبد الله ابن أبي زمنين المالكي: «ومن قول أهل السنة: أن الله بائن من خلقه، محتجب عنهم بالحجب»[3].

وتقدم قول أبي الفتح المقدسي الشافعي: «إن الله مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه»[4]، وقول أبي منصور الأصبهاني الصوفي: «بائن من خلقه، وخلقه بائنون منه، فلا حلولَ، ولا ممازجةَ، ولا ملاصقة»[5].

وقال الحافظ أبو القاسم الطَّلْحِيُّ[6]: «قال علماء السنة: إن الله عز وجل على عرشه، بائن من خلقه»[7].

قال: «وقال أهل السنة: خلق الله تعالى السموات، وكان عرشه مخلوقاً قبل السموات والأرض، ثم استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض، على ما ورد به النَّصُّ، وليس معناه المماسة، بل هو مستو على عرشه، بلا كيف، كما أخبر عن نفسه»[8].

---

(١) قال حماد بن هناد البوشنجي الحافظ أحد أئمة الحديث في وقته: «هذا ما رأينا عليه أهل الأمصار وما دلت عليه مذاهبهم فيه وإيضاح منهاج العلماء وصفة السنة وأهلها أن الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وعلمه وسلطانه وقدرته بكل مكان» العلو للعلي الغفار ج١/ص٢٠٧)، اجتماع الجيوش الإسلامية ج١/ص١٥٣) وانظر: تاريخ بغداد(٥/٣٠٨).

(٢) نقض الإمام الدارمي(١/٤٤١).

(٣) أصول السنة لابن أبي زمنين(ص/١٠٦).

(٤) راجع (ص/٦١٧).

(٥) راجع(ص/٦٢٢).

(٦) هو التيمي الأصبهاني، صاحب كتاب الحجة في بيان المحجة.

(٧) الحجة في بيان المحجة(٢/١١٢)، ولفظه: قال بعض علماء السنة.

(٨) انظر: الحجة في بيان المحجة(١/٢٤٨)، وقارنه بما هنا ففيه بعض الفروق.

واحتج أبو القاسم ابن خلف الأندلسي[1] على أنه على العرش، فوق سبع سموات، من غير مُمَاسَّةٍ، ولا تكييف، ويحكيه عن أهل العلم،(**ق٢٤٠/ب**) وكان ممن يقول بحدوث جنس الخلائق والأماكن، فقال: «نقول: استوى مِنْ لا مكان إلى مكان، ولا نقول: انتقل، وإن كان المعنى في ذلك واحداً»[2]؛ فنطق بإثبات المكان مع نفي المماسة.

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني في «الغُنْيَةِ»: «وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش، لا على معنى القعود والمماسة كما قالت المجسمة والكرَّامِيَّة»[3].

وذكر مقالة الجهمية، فقال: «ويزعمون أن القرآن مخلوق، وأن الله تعالى لم يكلم موسى، وأنه تعالى لم يتكلم، ولا يرى، ولا يعرف له مكان، وليس له عرش، ولا كرسي، ولا هو على العرش»[4].

وقال أبو القاسم القشيري الصوفي -وكان من رؤوس الأشعرية- : «سئل ذو النون عن قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فقال: «أَثْبَتَ ذاتَه، ونَفَى مكانه»[5].

فقيل: هذا النقل باطل عن الرجل؛ لمخالفته المحفوظ عنه: «أنه على عرشه»، ولأنه مناف لمعنى الآية، لكن جاز أن يريد بالمكان الحيِّز المخلوق بين جهات العالم، كما في قول صاحب الشيبانية:

فلا جهة تحوي الإله مكان [6]

(١) قال العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٨٨) : «قول الإمام أبي القاسم عبد الله بن خلف المقرئ الأندلسي رحمه الله. قال في الجزء الأول من كتاب «الاهتداء لأهل الحق والاقتداء» من تصنيفه من شرح الملخص للشيخ أبي الحسن القابسي رحمه الله تعالى».

(٢)اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/٩١).

(٣) الغنية للجيلاني (١/ ٨٦).

(٤) المصدر السابق(١/١٢٨).

(٥) الرسالة القشيرية(ص/٢٨- ٢٩).

(٦) كذا ذكره هنا باختصار، ولم يراع لفظ البيت، ولفظ:

فلا جهة تحوي الإله ولا له مكان تعالى عنهما وتمجدا

وكذلك وجدت في كتاب كان عند والدتي رحمها الله تعالى، ثم ضاع عنا، من تأليف بعض المتأخرين من الماتريدية بالتركية: أن مما يقولون: «إنه منزه عن المكان، وإن المكان اسم لما دون العرش إلى الفرش».

وما علمت لأبي منصور الماتريدي ومتقدمي أصحابه قولاً في لفظ المكان، ولم ينفه سراج الدين الأوشي، لكن نفى التَّمَكُّن والاتصال، مع إثبات الفوقية؛ لأنه قال بخلوه عن الجهات الست كما عرفت.

ولعله يعني بالتّمَكُّن معنى استقرار المحتاج إلى المكان، الذي يعتمد عليه، فنفاه لذلك؛ ولأنه لم يرد لفظه في الآثار، وقد ينبئ عن التكلف.

الكلام على الجهة والحيِّز

وتقدم الكلام في لفظ الجهة، وأنه يأتي بمعنى السطح المتصل، والحيز الحاوي؛ فنفاها من ينفي المعنيين، وأثبتها بعض أهل السنة ممن يقول باتصاله بالعرش، وبعض الكلابية، مع قولهم بنفي المماسة كأبي يعلى الفراء في آخر قوليه.

وما علمت السلف نطقوا بلفظها إثباتاً، ولا نفياً، مع جوازه في اللغة؛ إذا أريد به إثبات الفوقية.

وقد نقل أبو عبد الله القرطبي وغيره من أهل الكلام: إجماعَ السلف على إثباته[١]، لكن يعنون إثبات المعنى دون اللفظ.

ويقرب من الكلام فيه الكلام في اسم المتحيز، فإنه لم يرد في الشرع أيضاً، واشتهر استعماله في معنى الحلول في أحياز العالم؛ فامتنع أهل السنة والإثبات عن إطلاقه، وإن صح في اللغة؛ إذا أريد به أنه منحاز عن خلقه فوق عرشه.

(١) يعني إثبات الجهة والحيز. انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية(ص/١٦٦).

الكلام في الحدِّ لله

واختلف استعمالهم لفظ «الحَدِّ»، ومسالكهم فيه: وكان السلف ينكرون على من نفاه لينفي الفوقية، ولما اعترضت امرأة جهم على من قال: «الله على عرشه»، بقولها: «محدود على محدود»؛ قال الأصمعي: «هي كافرة بهذه المقالة»[١].

وقال أبو داود الطيالسي: «كان سفيان وسفيان[٢]، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشريك، وأبو عوانة، لا يَحُدُّون، ولا يشبهون، ولا يمثلون، ويروون الحديث، ولا يقولون: كيف؟»[٣].

قوله: «ولا يحدون» أي: لا يجعلون له حَدًّا برأيهم.

وتقدم قول أحمد بن حنبل -فيمن قال: بصره كبصري، ويده كيدي-: «هذا يحدُّه»[٤]؛ فسمى التشبيه حدًّا، ونفاه.

وتقدم قوله: «ربنا على العرش، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه، بلا حَدٍّ، ولا غاية»[٥]، وقوله: «لا تدركه الأبصار بِحَدٍّ، ولا غاية»[٦]، نفي أن يكون لعظمته حَدٌّ يُعْرَفُ، أو غاية تُدْرَكُ.

وقال أبو جعفر الطحاوي في العقيدة المنسوبة إليه: «تعالى عن الحدود والغايات»[٧]، ينزهه أن يحيط به خلقه، وفسره بقوله: «لا تحويه الجهات السّتُّ كسائر المبتدعات».

وجاز أن يكون مرادهما: أن لا نهاية لعظمته فوق العرش، وهو اختيار الشيخ عبد القادر الجيلاني، لقوله في «الغُنْيَةِ»: «لا يجوز عليه الحدود، ولا نهاية»[٨]، وقول كثير من الكلابية، منهم القاضي أبو يعلى ابن الفراء[٩]، وهو معنى قول زهير بن عبد الله الأثري: «ليس

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام (ص/٣٨)، والعلو للذهبي (ص/١٥٩رقم٤٣٦).

(٢) يعني: سفيان لثوري، وسفيان بن عيينة.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية(ص/٢٣٩).

(٤) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض(٢/٣١-٣٢)، من رواية حنبل.

(٥) عزاه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص/١٣١) للخلال في السنة.

(٦) سبق تخريجه(ص/٥٩٩).

(٧) انظر: شرح العقيدة الطحاوية(ص/٢٣٨).

(٨) الغنية(١/٨٧).

(٩) لم يكن القاضي أبو يعلى كلابياً، بل كان على طريقة أهل الحديث، ولكن حصلت من موافقة للكلابية في الصفات الفعلية.

بمحدود»، إلا أن يكون أراد به نفي الجهة؛ لقوله: «لا يجوز عليه الحلول والمماسة»، وقد تبعه صاحبه أبو معاذ التومني(١).

ومن الطوائف من نطق بإثبات الحَدِّ، وأراد به مغايرته لخلقه، كما اشتهر عن أبي جعفر الشاركي من الشافعية في قصة أبي حاتم محمد بن حبان البستي؛ إذ ظهر منه القول بإنكار الحد في سجستان، وكان مع بلوغه الغاية في علم الأثر صاحب كلام وفلسفة؛ فقام عليه الناس بالنكير؛ فقال له أبو جعفر الشاركي: «أبا حاتم، أنت هو؟ قال: لا، قال: هو أنت؟ قال: لا، قال: فهذا يحد»(٢)، ولم يقنعوا بهذا القدر، وأخرجوه (**ق٢٣٩/أ**) من بلدهم.

قال أبو إسماعيل الهروي شيخ الصوفية: «سألت يحيى بن عمار، عن أبي حاتم ابن حبان، فقال: «رأيته، ونحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا، فأنكر الحدَّ لله؛ فأخرجناه»(٣).

وحكى أبو إسماعيل عنه أشياء أخر تدل على فساد عقيدته، فأضلّه [الله] على علم، نسأل الله العفو والعافية.

وكان عبد الله بن المبارك صاحب الإمام أبي حنيفة ينطق بإثبات الحد لله تعالى، تحقيقاً لمعنى الفوقية، ردًّا على الجهمية، كما تقدم ذكر ذلك عنه، وأن قوله بلغ أحمد؛ فأعجبه وسرّ به.

وروى عثمان بن سعيد الدارمي، عن إسحاق بن راهويه، عن ابن المبارك، أنه قال: «رأس المنارة أقرب على الله من أسفلها»(٤)؛ فقاله إيضاحاً للمراد من عُلُوِّه، وأنه اعتقاد أهل السنة والجماعة.

وكانوا يتكلمون بمثل هذا في مجالسهم ومحاوراتهم، كما اشتهر عن السلطان ركن الدين طغرل بك بن سلجوق، أنه رأى في حداثته رؤيا: عُرِجَ به إلى السماء، وقيل له: قد صرت في قرب الله تعالى، فادْعُهُ؛ فسأله أن يعمره سبعين سنة، وكان يحدث به حتى في مرض موته عند تمامها(٥).

---

(١) انظر ما سبق(ص/٦٤٦).

(٢) انظر: لسان الميزان للحافظ ابن حجر(١١٤/٥).

(٣) ذم الكلام للهروي(٤٠٢/٤رقم١٢٩٢).

(٤) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد(٥٠٤/١).

(٥) ذكرها الصفدي في الوافي بالوفيات(٧١/٥).

ويدل ذلك على ما كان عليه الأصحاب الحنفية، وأهل ما وراء النهر، وخراسان في ذلك العصر من مذهب الإثبات.

- فصل -

إبطال شبهة الجهمية بكروية الأرض ودورانها

وكأني بجاهلهم يقول: إن كان الله فوق لزم الوصف له بأنه فوق، وتحت؛ لاختلاف سمت الرؤوس والأقدام في وجهي الأرض، ولأن أهل الهيئة المتأخرين اتفقوا على أن الأرض تتقلب، وتتقلب الكواكب في مواضعها، ويدور المستنيرات منها على مُنَيِّرَاتِهَا؛ فليس لنا على هذا القول من جهة تختص بالفوقية، حتى يمكن الاستدلال بتوجه القلوب إليها على مكانه أو يحتج عليه بالنقل.

فيقال لهم: أما قول أهل الهيئة الحديثة فإنما هم قوم من أبناء النصارى، قالوا برأيهم ما شاؤوا، وأكثرهم زنادقة، تكلَّفوا القول بذلك؛ لمناقضة[1] أهل الأديان، ومناقضة أهل الإسلام، وانتهوا فيها إلى أن النجوم التي نشاهدها كل ليلة منها ما قد غاب تحت الأفق مذ كان النهار، ومنها ما قد خرب وعدم من الأحقاب الكثيرة، إلى غير ذلك من سفاسف أقوالهم، التي كابروا فيها المحسوس المعلوم.

وقد اطلعت على حججهم وشبهاتهم، التي أعظمها استبعادهم اتباع الرَّقَّاص[2] الفلكياتِ في تَحَوُّلاتِهِ، واستعظامهم دوران الثوابت، واحتجاجهم على كِبَرِهَا وبُعْدِهَا من الأرض ببعد مناظرها في الخلاء، قياساً لها على مرائي ما في الملأ، من بعد ما لَبَّسوا إدراك البصر بانتشار الضياء، وزعموا أنها غير متناهية عدداً، تتماسك بالتجاذب، فأنكروا السموات العلى فوقها.

ثم ظهر لهم أن ليس وراء درب التَّبَّانِ من كوكب، فبُيِّنَتِ الضلالة فيما بنوه على حديث التجاذب، وأن لا ممسك لها إلا الله عز وجل، وليس هنا موضع بسط الكلام على هذه الأمور، وإنما المقصود هنا الرد على نفاة الفوقية.

ولو أن الأمر كما يَدَّعِي هؤلاء أن الأرض تتقلب، والنَّيِّرَات تتقلب، ويدور بعضها على بعض لم يضرنا ذلك في هذا المطلب، إذ لم يكن تحييث الحيث، وتأيين الأين، وتعيين الجهات لنا، ولِسَمْتِ رؤوسنا وأقدامنا[3] دون الله ﷻ، بل لابد من الرجوع في ذلك إلى وضع عرشه وكرسيه، الذي هو موضع القدمين، كما يأتي.

(١) تكرر لفظ لمناقضة.

(٢) الرقَّاص: بندول الساعة. المعجم الوسيط(١/٣٦٥).

(٣) سمت الرؤوس والأقدام: الجهة التي تقابلها.

فإن العلو لذاته، والسفل لما تحت قدميه، ولم يكن توجه القلوب في الأرض المنتكسة ونحوها إلى خاص من السمت إلا مطلق العلو، ومطلق خارج العالم، الذي ليس هناك إلا الله سبحانه، إن كنتم تعقلون.

وإني لأتعجب من قول هؤلاء الجهمية: «إن كان فوق العرش، خارج العالم؛ لكان متَحَيِّزًا، محتاجاً إلى الحَيِّزِ الذي هناك»، كيف قالوا ذلك؟!

فهل كانت الأحياز عندهم قبل الأعيان؟! وليس هذا من قول أهل الملة، ولا من قول محققي الفلاسفة، وإنما قاله أصحاب المُثُلِ من اليونانيين، وقلدهم فيه مَنْ قَلَّدَهم من المتأخرين.

فَقَدَّرُوا ما قدروه في أذهانهم، من الأبعادِ، **(ق٢٣٩/ب)** مُجَرَّدَةً عن الأعيان، وقالوا: إنها تقدر، وتَقْبَلُ المساحة، ونفوذَ الأجسام فيها، ويدل ذلك كله على وجودها، لا يفرقون ما بالفعل داخل الأعيان، وما بالفرض خارجها.

ولم يكن لما فرضوه في أذهانهم حَدٌّ يقف عنده، فأثبتوها غير متناهية، وسموها الخلاء؛ فلبسوا فيه انتفاء الملأ بالخلوات التي تكون بين الأعيان، تتبعها في الوجود؛ فكان المنتفي موجوداً في زعمهم، نَفَذَ فيه الملأ، أو لم يملأه شيء، وتعذر عليهم رفعه من أذهانهم وخيالاتهم؛ فذهبوا إلى أنه قديم بالذات، وجعلوا للأعيان والأجسام بُعْدَينِ؛ بُعْدٌ تَنْفُذُ فيه، وبُعْدٌ يقوم بها.

فقيل لهم: لو جاز اجتماع البُعْدَينِ في شيء لجاز التنافر بين الجسمين؛ فقالوا: هو ممتنع، وما نعلم وجه امتناعه! فانظر إلى الضلالة!

وهذا أصل غواية الجهم بن صفوان؛ إذ كفر بربه، وقال: «هو هذا الهواء»، وأصل غواية كل من قال من المعتزلة والنجارية: «هو بذاته في كل مكان»؛ فَلَبَّسُوهُ بالحَيِّز المجرد.

فقيل لهم: الأحياز والأبعاد لا معنى لها، إلا الامتداد القائم بذات الأعيان، والأجسام، وهيئاتها في انفصالاتها، يتبعها في الوجود، وليس وراءها معنى الامتداد، إلا ما قدرته في ذهنك، وفرضته حيث شئت، ليس البُعْدُ أمراً قائما بنفسه؛ فيستقل بالوجود، أو يثبت قبل الأعيان، فأين ذهبت عقولكم؟!

الرد على شبهة الجهمية في نفي العلو بأن الله إله في السماء، وإله في الأرض

وحاولت الجهمية الحجة في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤]، وقوله:﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام:٣].

فقال لهم أهل التفسير، وأهل اللغة: هو المعبود في السموات وفي الأرض، هذا معنى هاتين الآيتين[1]؛ فأين ما يدل على مطلوبكم؟ وما احتجاجكم بهما دون نصوص الفوقية؟!

وهلا أخذتم معهما بقوله تعالى:﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر:٦٧] إن كنتم من أهل القرآن، وممن يحتج بالقرآن ويتبعه، فهل يمكن أن يكون فيهما، وهما في قبضته وفي يمينه؟!

قالوا: قد قال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴾ [النساء:١٠٨]، وقال: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ ﴾ [فصلت:٥٤].

فقيل لهم: هما على إحاطة العلم بالأعمال، كقول شعيب عليه السلام في خطاب قومه: ﴿إِنَّ رَبِّى بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [هود:٩٢] يدل عليه سياقهما.

فإنه قال في الأولى :﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطًا ﴾ [النساء:١٢٥-١٢٦] يعني أنه اتخذه خليلا لعلمه بطاعته، وإخلاصه، ومسارعته إلى رضاه، ومحبته، لا لحاجة به إليه، وله ما في السموات والأرض.

وقال في الثانية: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ [حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ][2] أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ ﴾ [فصلت:٥٣-٥٤] أي: لا يخفى عليه شيء من أعمال أبدانهم، وأفعال قلوبهم.

وقال الله تعالى: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى تَكْذِيبٍ ﴿١٩﴾ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ﴾ [البروج:١٩-٢٠] وهذا أيضاً عل إحاطة العلم، أو يكون المراد إحاطة القدرة، وأنه سَادٌّ عليهم المسالك، لا يقدرون على الفرار منه، ليس في القرآن إحاطة الذات؛ إلا في قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر:٦٧].

---

(١) انظر للرد على هذه الشبهة: خلق أفعال العباد للبخاري(ص/٤٣)، والشريعة للآجري(١١٠٣/٣)، والإبانة لابن بطة-الرد على الجهمية(١٩١/٣)، ومجموع الفتاوى(٧٠/٥)، والرد على القائلين بوحدة الوجود لملا علي القاري الحنفي(ص/٢٣).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

الرد على شبهة الجهمية في نفي العلو بقوله: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾

وذكروا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة:٨٣-٨٥]

فقيل لهم: إنه لم يقل أنا أقرب إليه، ولم يقل: ونحن أقرب إليه دائماً، بل خصه بحالتي الاحتضار، وتلقي الملكين، وإنما يقول: «نحن أقرب إليه بملائكتنا»، كما يقول الملك: «دخلنا بلد كذا، وفتحنا بلد كذا»، يعني دخول عساكره، هذا الذي يدل عليه سياق الكلام وتمامه، ألا ترى إلى قوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٧-١٨]؟.

الرد على شبهة الجهمية في نفي العلو بحديث: «إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»

قالوا: فإنه ثبت في الصحيحين عن أبي عثمان النهدي، عن أبي موسى الأشعري ﷺ: «كنا مع النبي ﷺ في سفر، وكنا إذا علونا كَبَّرْنَا؛ فقال النبي ﷺ: «**أيها الناس؛ اربعوا على أنفسكم**، (ق٢٣٨/أ) **فإنكم لا تدعون أصَمَّ، ولا غائباً، إنما تدعون سميعاً قريباً، إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلة أحدكم**».

قيل لهم: ليست هذه اللفظة في صحيح البخاري، وهو أخرجه من طريق عبد الله بن المبارك، وأخرجه أبو بكر ابن السني من طريق يحيى بن سعيد القطان، ومسلم من طريق يزيد بن زريع، وطريق المعتمر بن سليمان: أربعتهم، عن أبيه سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي به، إلى قوله: «**لا تدعون أصم ولا غائبا**»، لم يزد عليه[1].

وأخرجه البخاري، من طريق سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب السختياني، عن أبي عثمان، وقال فيه: «**ولكن تدعون سميعاً بصيراً**»[2].

وأخرجه مسلمٌ، من طريق خلف بن هشام، عن حماد بن زيد، عن أيوب، وقال: «**ولكن تدعون سميعاً قريباً**»، ومن طريق أبي الرَّبِيعِ الزهراني، عن حماد بن زيد به، وزاد: «**وهو معكم**»[3].

وأخرجه البخاري، من طريق سفيان الثوري، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان به، وقال: «**إنه معكم، إنه سميع قريب**»[4].

ومن طريق عبد الواحد بن زياد، عن عاصم الأحول[5]، ومن طريق أبي معاوية الضرير، ومحمد بن فضيل، عن عاصم الأحول به، نحوه[6].

---

(١) رواه البخاري في عدة مواطن وهي (٤/ ٥٧رقم٢٩٩٢، ٥/ ١٣٣رقم٤٢٠٥، ٨/ ٨٢، ١٢٥رقم٦٣٨٤، ٦٦١٠، ٩/ ١١٧رقم٧٣٨٦) زاد في المواضع حسب الترتيب: الأول: «إِنَّهُ مَعَكُمْ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَعَالَى جَدُّهُ»، الثاني: « إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا وَهُوَ مَعَكُمْ»، الثالث: «وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا»، الرابع وهو من رواية ابن المبارك: «إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا»، الخامس: «تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا»، ورواية ابن السني في عمل اليوم والليلة(٥١٨).

(٢) صحيح البخاري (٨/ ٨٢رقم٦٣٨٤، ٩/ ١١٧رقم٧٣٨٦).

(٣) صحيح مسلم(٤/ ٢٠٧٦رقم٢٧٠٤)

(٤) صحيح البخاري(٤/ ٥٧رقم٢٩٩٢).

(٥) صحيح البخاري(٥/ ١٣٣رقم٤٢٠٥).

(٦) هذه الرواية عند مسلم(٤/ ٢٠٧٦رقم٢٧٠٤)، وليست عند البخاري.

وأخرجه مسلم، من طريق حفص بن غياث، عن عاصم الأحول به، نحوه(١)، وأخرجه النسائي من طريق سويد عن زهير، عن عاصمٍ، نحوه(٢).

هذه طرق الحديث المعوَّل عليها، ومعناه ظاهر؛ فهو معية العلم، وقرب البصر، وقرب السمع، والإجابة.

نعم أخرج مسلم تلك اللفظة، من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، نا خالد الحذَّاء، عن أبي عثمان(٣).

وأخرجه أبو داود، من طريق حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، وعلي بن زيد بن جُدْعان، وثابت البُنَاني، عن أبي عثمان، وقال فيه: **«إن الذي تدعونه بينكم وبين أعناق ركابكم»**(٤).

وأخرجه الترمذي، من حديث محمد بن بشار بُنْدَار، عن مرحوم بن عبد العزيز، عن أبي نعامة السعدي، عن أبي عثمان، وقال: **«هو بينكم وبين رؤوس رحالكم»**(٥).

وبندار متكلم فيه: كان ابن معين لا يعبأ به، ويستضعفه، وكان القواريري لا يرضاه(٦).

وحماد بن سلمة: صاحب غرائب في الصفات، تحايده البخاري في صحيحه(٧).

وابن جدعان: ضعيف(٨).

وما أقرب أن يكون حماد بن سلمة أخذ هذا عنه، وجمعه إلى حديث صاحبيه.

---

(١) صحيح مسلم (٤/ ٢٠٧٧).

(٢) سنن النسائي الكبرى(٥/٢٥٥رقم٨٨٢٣).

(٣) صحيح مسلم(٤/ ٢٠٧٧رقم٢٧٠٤).

(٤) سنن أبي داود(٢/٨٧رقم١٥٢٦).

(٥) سنن الترمذي(رقم٣٣٧٤).

(٦) محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر، بُنْدَار: ثقة، مات سنة ٢٥٢هـ وله بضع وثمانون سنة. روى له الجماعة. تقريب التهذيب(ص/٤٦٩)،وقد تابعه على روايته الحسين بن حريث، ويعقوب العبدي وهما ثقتان، في زوائد الزهد لابن المبارك(١١٢١).

(٧) لكنه إمام ثقة، وهو أوثق الناس في ثابت البناني، وقد احتج به مسلم، قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي(٢/٤٩٩): «وحكى مسلم في التمييز: إجماع أهل المعرفة على أن حماد على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت».

(٨) علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري، أصله حجازي، وهو المعروف بـ: علي بن زيد بن جدعان، ينسب أبوه إلى جد جده: ضعيف، مات سنة:١٣١هـ، وقيل قبلها. تقريب التهذيب(ص/٤٠١).

على أن الجُرَيرِيَّ قالوا: أُنْكِرَ عام الطاعون، وكان يحدِّثُ وهو مختلط[1].

والحذَّاءُ: فيه لين، قال أبو حاتم الرازي: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»[2].

والثَّقَفِيُّ: «ثقة، فيه ضَعْفٌ»، قاله محمد بن سعد، و«كان يحدث من كتب الناس، ولا يحفظ ذاك الحفظ»، قاله عبد الرحمن بن مهدي، و«اختلط في آخره»، قاله يحيى بن معين، وعقبة بن مكرم[3].

فهذا حال تلك الزيادة؛ فإن صحت[4]؛ كان المعنى: إنه أقرب سمعاً من رؤوس رحالكم، أسرعُ إجابة من عنق راحلة أحدكم.

---

(١) سعيد بن إياس الجريري -بضم الجيم-، أبو مسعود البصري: ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين. مات سنة ١٤٤هـ تقريب التهذيب(ص/٢٣٣).. لكنه متابع، ولا يضر اختلاطه، لأن مدار الحديث ليس عليه.

(٢) خالد بن مهران أبو المنازل -بفتح الميم، وقيل: بضمها، وكسر الزاي- البصري، الحذاء-بفتح المهملة، وتشديد الذال المعجمة-، قيل له ذلك: لأنه كان يجلس عندهم. وقيل: لأنه كان يقول: أحذ على هذا النحو، وهو ثقة يرسل. أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان. تقريب التهذيب(ص/١٩١)، روى له أئمة الإسلام كلهم. قال الحافظ الذهبي في المغني في الضعفاء(ص/٢٠٦) : «ثقة جبل، والعجب من أبي حاتم يقول: لا احتج بحديثه!»

(٣) انظر: تهذيب التهذيب(٦/٣٩٧).

(٤) وهي زيادة صحيحة، خرجها مسلم في صحيحه، ولها طرق عديدة، ومخارج متعددة، ولم ينتقد هذا الحديث بهذا اللفظ أحد على الإمام مسلم، والأمة قد تلقت أحاديث الصحيحين بالقبول، إلا أحرفا يسيرة، وليس هذا منها. فلا شك في صحتها. والله أعلم.

الرد على شبهة الجهمية في نفي العلو بكونه عز وجل الظاهر والباطن

قالوا: فما تقولون في قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣]، وقد أخرج مسلم، والترمذي، من حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: **«أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»**.

وأخرج مسلم، من طريق الأعمش، عن أبي صالح به، مثله[(١)]؟.

قيل لهم: هذا حديث حسنٌ، ولولا ما قيل في سهيل من قلة الحفظ، وما يخشى من تدليس الأعمش لكان من الصحيح المتفق عليه[(٢)].

والمعنى ظاهر: أنه مع كونه فوق جميع خلقه، ليس دونه شيء يحجبهم عن سمعه وبصره، ولا يخفى عليه شيء في بطون الأرضين، واقرؤوا إن شئتم ما بعدها: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤]، كل ذلك حجة عليكم.

ومثله قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة:٧].

وجاز أن يقال: هو معهم، لأنهم تحت كرسيه الذي وسع السموات والأرض، أين كانوا داخله، أليس ما كان تحت كرسي الرجل منكم تحت قدميه كان معه؟! فالله أجَلُّ وأعظمُ.

---

(١) صحيح مسلم(٢٠٨٤/٤رقم٢٧١٣)، وسنن أبي داود(٣١٢/٤رقم٥٠٥١)، وسنن الترمذي(٤٧٢/٥، ٥١٨رقم٣٤٠٠، ٣٤٨١)، وسنن ابن ماجه(١٢٥٩/٢رقم٣٨٣١).

(٢) هذا الحديث خرجه مسلم في صحيحه، ولم ينتقده أحد من أهل الحديث على إخراجه، فهو من الصحيح المتفق عليه، لتلقي الأمة أحاديث الصحيحين بالقبول، وكذلك فإن الأعمش وإن كان مدلساً، فإنه قليل التدليس، وعنعنته عن شيوخه الذين أكثر عنهم مقبولة، قال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٣١٦/٣) : «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: حدثنا؛ فلا كلام، ومتى قال: عن؛ تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال» وروايته هنا عن أبي صالح، فهي محمولة على الاتصال، ثم هو متابع من سهيل.

الرد على شبهة الجهمية في نفي العلو بأثر: «لا تقل الله حيث كان فإنه

وتشبثوا بما رواه الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي، في كتاب النقض، من جهة شيخهم المريسي، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: «لا تقل: الله حيث كان، فإنه بكل مكان».

وعن أبي الأحوص، عن زيد بن جبير، عن أبي البختري مثله[(١)].

فقال عثمان بن سعيد: فتأويل هذا **(ق٢٣٨/ب)** أيها المعارض، على ما فسرنا، أنه من فوق عرشه بكل مكان، بالعلم به، ومع كل صاحب نجوى».

قال: «والعجب منك، ومن إمامك المريسي؛ إذ يحتج في ضلاله بالتمويه، عن ابن عمر، وعن أبي البَخْتَرِيِّ، ويدع المنصوص المفسر عن ابن عمر، في الرؤية والعرش»[(٢)].

---

(١) نقض الإمام الدارمي(١/٤٩٥-٤٩٦)، أما حديث ابن عمرﷺ فرواه عبدالرزاق في المصنف(٨/٤٧١رقم١٥٩٣٩)، وابن أبي شيبة في المصنف(٣/٩١رقم١٢٤٠٤) عن عمرو بن دينار أن ابن عمر «كان يكره أن يسمع الرجل يقول لا والله حيث كان فإنه بكل مكان». وإسناده صحيح.

وأما أثر أبي البختري: رواه أبو نعيم في حلية الأولياء(٤/٣٨٠) عن زيد بن جبير قال: قال لي أبو البختري الطائي: «لا تقل: والله حيث كان، فإنه بكل مكان». وإسناده صحيح.

(٢) نقض الدارمي(١/٤٩٧).

الرد على شبهة الجهمية في نفي العلو بأثر: «استوى على جميع بريته فلا يخلو منه مكان»

ونزع بعضهم بحديث عبد الله بن داود الواسطي التمار، عن إبراهيم بن عبد الصمد، عن عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]: «استوى على جميع بَرِيَّتِه، فلا يخلو منه مكان»[١].

أورده أبو عمر ابن عبد البر في «التمهيد»، وقال: «هذا حديث منكر على ابن عباس، ونقلته مجهولون، وضعفاء، فأما عبد الله بن داود[٢]، وعبد الوهاب[٣] فضعيفان، وإبراهيم بن عبد الصمد[٤]: مجهول»[٥].

قلت: آفته عبد الله بن داود الواسطي التمار، ما أراه يرتفع فوقه؛ فإنه صاحب أباطيل، اتهمه البخاري[٦]، وقال الذهبي: «كل البأس به»[٧].

(١) ذكره ابن عبدالبر في التمهيد(١٣٢/٧) معلَّقاً بدون إسناد إلى عبدالله بن داود الواسطي عن إبراهيم بن عبدالصمد عن عبدالوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس به.

وهو أثر موضوع فيه آفات: الانقطاع بين ابن عبدالبر وعبدالله بن داود التمار، وأخشى أن يكون موضوعاً على التمار فإنه مع ضعفه كان صاحب سنة، والتمار ضعيف، وإبراهيم بن عبد الصمد مجهول، وعبدالوهاب بن مجاهد ضعيف، وكذبه الثوري، وهو لم يسمع من أبيه.

(٢) عبد الله بن داود الواسطي أبو محمد التمار: ضعيف. تقريب التهذيب(ص/٣٠١).

(٣) عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي: متروك، وقد كذبه الثوري. تقريب التهذيب(ص/٣٦٨).

(٤) ترجمه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان(٧٨/١)، وذكر فيه كلام الحافظ ابن عبدالبر.

(٥) في التمهيد(١٣٢/٧) ولفظه: «فأما عبدالله بن داود الواسطي وعبدالوهاب بن مجاهد فضعيفان، وإبرهيم بن عبدالصمد مجهول لا يعرف، وهم لا يقبلون أخبار الآحاد العدول، فكيف يسوغ لهم الاحتجاج بمثل هذا من الحديث لو عقلوا أو أنصفوا».

(٦) قال فيه الإمام البخاري في التاريخ الكبير(٨٢/٥) : «فيه نظر»، وهذا من ألفاظ الجرح الشديد عند الإمام البخاري على ما ذكره الحافظ الذهبي، وبعض العلماء يفصلون فيها، ولا يحكمون أنها بالجرح الشديد مطلقاً.

(٧) ذكر الحافظ الذهبي كلام الحافظ ابن عدي في الكامل في الضعفاء(٢٤٣/٤): «هو ممن لابأس به إن شاء الله»، ثم قال: «قلت: بل كل البأس به، ورواياتة تشهد بصحة ذلك، وقد قال البخاري: «فيه نظر»، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً». انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٩٢/٤).

الرد على شبهة الجهمية في نفي العلو بحديث: «لو دليتم رجلا بحبل إلى الأرض السفلى».

وتعلق المتعلقون منهم بالحديث الذي قيل فيه: **«لو دليتم رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى؛ لهبط على الله»**.

أخرجه الترمذي، من طريق شيبان النحوي، عن قتادة، حدثنا الحسن، عن أبي هريرة ﷺمرفوعاً، وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه»، وأعله بعنعنة الحسن، عن أبي هريرة، إذ قيل: «لم يسمع منه»[١].

وقد أخرجه ابن جرير[٢]، وغيره، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، مُرسلاً.

فإن صحَّ؛ فقوله: **«لهبط على الله»** أي: أمامه، وبمرأى منه، أي: على علمه[٣]، كما في في قولهم: «على الخبير سقطت»، وكما تقول: «شرب فلان على ملأ الناس» أي: أمامهم، و«نادى على رؤوسهم» أي: بمسمع منهم، و«نزلت على فلان» أي: في داره، ونحو ذلك من الكلام، وأنَّى له الصحة؛ وقد اضطرب فيه كما ترى؟

---

(١) رَوَاهُ الإمامُ أَحْمَدُ فِي المُسْنَدِ (٢/ ٣٧٠)، والتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ (رقم ٣٢٩٨)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السُّنَّةِ (رقم ٥٧٨)، والبَزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ، وابنُ أَبِي حاتِمٍ فِي تفسيرِهِ - كمَا فِي تَفْسِيْرِ ابنِ كَثِيْرٍ (٤/ ٣٠٤) -، والبَيْهَقِيُّ فِي الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ (٢/ ٢٨٧ - ٢٨٩)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي العَظَمَةِ (رقم ٢٠٢)، وَالجَوْرَقَانِيُّ فِي الأَبَاطِيْلِ (رقم ٦٥)، وابنُ الجَوْزِيِّ فِي العِلَلِ المُتَنَاهِيَةِ (١/ ٢٨)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيْقِ الحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَعَلَّهُ التِّرْمِذِيُّ وَالجَوْرَقَانِيُّ وابنُ الجَوْزِيِّ بِالانْقِطَاعِ بَيْنَ الحَسَنِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي العُلُوِّ (ص/ ٧٤): «رُوَاتُهُ ثِقَاتٌ، وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ سُرَيْجِ ابنِ النُّعْمَانِ عَنِ الحَكَمِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ عَنْ قَتَادَةَ، وَهُوَ فِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ، لَكِنَّ الحَسَنَ مُدَلِّسٌ، وَالمَتْنُ مُنْكَرٌ».

والَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الحَدِيْثَ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ المَرْفُوعَةِ وَالمَوْقُوفَةِ، أَمَّا المَرْفُوعَةُ: فَمِنْهَا: حَدِيْثُ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَحْوِهِ؛ رَوَاهُ: إِسْحَاقُ بنُ رَاهَوَيْهِ فِي مُسْنَدِهِ - كَمَا فِي الدُّرِّ المَنْثُورِ (١/ ١٠٨) -، وَمُحَمَّدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ العَرْشِ (ص/ ٦٠ رقم ١٧)، والبَزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ (٩/ ٤٦٠ رقم ٤٠٧٥)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي العَظَمَةِ (رقم ١٩٩)، وابنُ مَرْدَوَيْهِ - كَمَا فِي الدُّرِّ المَنْثُورِ (١/ ١٠٨) -، والبَيْهَقِيُّ فِي الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ (٢/ ٢٨٩)، وَالجَوْرَقَانِيُّ فِي الأَبَاطِيْلِ (١/ ٦٨ - ٦٩ رقم ٦٣، ٦٤)، وابنُ الجَوْزِيِّ فِي العِلَلِ (رقم ٧)، وَالذَّهَبِيُّ فِي تَذْكِرَةِ الحُفَّاظِ (٢/ ٧٤٨) مِنْ طَرِيْقِ أَبِي نَصْرٍ - وَالصَّحِيْحُ أَنَّهُ: حُمَيْدُ بنُ هِلالٍ - عَنْ أَبِي ذَرٍّ. والسَّنَدُ مُنْقَطِعٌ، لأَنَّ حُمَيْدًا لَمْ يَلْقَ أَبا ذَرٍّ. وَأَمَّا قَوْلُ الذَّهَبِيِّ: «وَأَبُو نَصْرٍ لا يُعْرَفُ، والخَبَرُ مُنْكَرٌ» فَفِيْهِ نَظَرٌ، لأَنَّهُ ثِقَةٌ مَعْرُوفٌ، وَالخَبَرُ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ. واللهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا المَرَاسِيْلُ وَالمَوْقُوفَاتُ فَعَدِيْدَةٌ، وَسَبَقَ أَثَرُ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ أَثَرٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ.

(٢) تفسير ابن جرير (٢٢/٣٨٥).

(٣) تفسيره بالعلم هنا خطأ ظاهرٌ، لأن ظاهر الحديث يخالفه، وإنما يراد به إحاطة الله بالمكان، وأنه لو دلي بالحبل لسقط على الله أي بمرأى منه عز وجل، وأمامه لأنه يحيط بخلقه.

وأخذوا يتساءلون بينهم: هل كان محايثاً بذاته للعالم؟

ثم عوّل رأي جمهورهم على أنه في كل مكان، على معنى الصُّنْعِ والتدبير، وليست ذاته داخل العالم، ولا خارجه.

فانسلخوا عن كل ما احتجوا به من النقول، انسلاخهم جميعاً عن أحكام فطر العقول.

فإن كل موجودين؛ إما أن يكونا متحايثين، يوجد أحدهما تبعاً للآخر، فيكون نعتاً من نعوته، وإما أن يكونا متباينين، يوجد كل منهما على جهة من الآخر.

وما من شيئين قائمين بأنفسهما إلا وهما متصلان، أو منفصلان، وعلى كلا التقديرين يكون أحدهما فوق الآخر، أو تحته، أو أمامه، أو خلفه، أو عن يمينه، أو عن يساره، هذه قضايا بديهية، فطرية، مما اجتمع عليه عامة صنوف العقلاء بداهة[1] عقولهم، لا يشكون فيها ما داموا على فطرهم، ولا ينازع فيها إلا فاسد العقل، لا يتصور الأمور حَقَّ تصورها، أو سوفسطائي، قصده تغليط الأذهان.

قالوا: هذه من أحكام راحة الوهم[2]، وليست كبداهة العقل.

ولما قيل لهم: ما فرق بينهما؟

قالوا: العقل هو الحاكم في الكليات، والواهمة تدرك المعاني الجزئية.

قيل لهم: فهذه قضايا كلية، فكيف كانت من أحكام الوهم عندكم؟

وما تقولون في قول القائل: «كل جسمين يجب أن يكون أحدهما على جهة من الآخر»، فهل تجعلونه من أحكام الوهم، وتردونه أيضاً؟

فاضطربت أقوالهم: فقال أكثرهم، أو كثر منهم: هذا من أحكام الوهم في الحسيات، [وهي مقبولة فيها][3]؛ لأن جزئيات الجسم كانت محسوسة، مدركة بالحسِّ، فانتزع العقل الكلي منها.

قيل لهم: وما تعنون بهذا؟ هل تدَّعون أنكم أحسستم، ورأيتم جميع أجسام العالم؟

قالوا: لا، ولكن من شأنها أن تدرك بالحس، وترى بالأبصار.

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها: ببداهة.

(٢) أي مما يرتاح لها العقل، لكونها لا تحتاج إلى تأمل وتفكير وتعمُّق في التدبر.

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش، والمعنى: أن الوهم مقبول وجارٍ في الأمور المحسوسة.

قيل لهم: فشأن الله أعظم، وهو أجل من تعلق به الحس، كما سمعه من كلّمه من ملائكته، ورسله، عليهم الصلاة والسلام، وكما يُرى في الآخرة بالأبصار، وإن لم تدركه من شِدَّةِ النُّورِ، أومن كمال عظمته.

وإنما تكون تلك القضايا من الوهميات المردودة إذا أريد بالموجود ما يعم الوجود الذهني، وهو[1] عبارة عن وجود تصور المعقول، وتعقله في الأذهان، فلم يكن لإخراجكم إياه من أحكام القضايا الحسية معنًى، إلا إدخاله في عداد المعقولات، التي لا توجد، ولا يمكن وجودها في الخارج.

ولذا كان شيخكم جهم بن صفوان ينكر وجوده، يقول: «ليس بموجود، ولا معدوم»، واختاره الملاحدة من القرامطة، فوافقوا إخوانهم من زنادقة الأمم الجاحدين به.

فكابروا في شواهد الآفاق والأنفس، وآل أمرهم إلى أن الحوادث تحدث بلا محدث، ويترجح وجودها بلا مرجح، أو يخلق بعضُهَا بعضاً؛ فيستغني الممكن عن الاحتياج إلى الغير، وأن الجمادات هي التي تُوجِدُ الأحياء، وتدبِّر الأمور.

أو أن المعدوم يخلق الموجود، أو أن الكائنات الحادثات كانت كامنة في الفاسدات الفانيات، وأن العلوم والفضائل كانت مختفية في الفحم الكلي، (ق٢٣٧/أ) الذي هو اسم مُجَرَّدٌ من جنسه المادة الكلية، إلى غير ذلك من هذياناتهم، التي هي أشبه بكلام المجانين والموسوسين، ويقولها من يقولها من متفلسفة الإفرنج، وضُلاَّل الطبائعيين.

وقالت طوائف من أهل المنطق اليوناني: «كل هذه القضايا من أحكام الوهم، والمحسوسات كلها موهومات»، فلم يثبتوا شيئاً خارج أذهانهم، وحواسهم؛ فشَكُّوا فيها.

وربما أنكروها؛ فقالوا: الحس هو المحسوس، والعلم هو المعلوم، على ما هو معروف من طريقتهم، مصرح به في كتبهم المبتذلة، فكانوا سوفسطائية، ومن شَرِّ السُّوفسطائية.

(١) في الأصل: هو، وما أثبته يقتضيه السياق.

المغلطة الرابعة من مغلطات الجهمية لنفي العلو

-فصل-

وقالت الجهمية: «إثبات الفوقية لله تعالى يستلزم كونه جسماً»، وهذه هي المِغْلَطَةُ الرابعة التي جاء بها شيخهم جهم بن صفوان لنفى إمكان رؤيته، ونفى ممكن الرؤية من صفاته؛ كالوجه، واليدين، والأصابع، والقدمين.

فقالوا: إن كان يُرى أو يُرى منه شيء؛ كان جسماً، وكل جسم محدث.

وقال لهم الناس: هذا قياس فاسد، لم يتكرر فيه الحَدُّ الأوسط[1] بمعنى واحدٍ، إن صدقت صُغْرَاه؛ لزم منه كذب كُبْرَاهُ، وإن صدقت الكبرى؛ كانت الصغرى كاذبةً بيقين.

وقد اختلف الناس هل يصح إطلاق اسم الجسم على الله عز وجل؟

على ثلاثة أقوال:

١-فقال قوم: نعم، لأنه ينبئ عن المقدار، ويقال على ذوي الأقدار، كما في قوله سبحانه: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾ [البقرة:٢٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡۖ﴾ [المنافقون:٤]، وكما يقال: هذا رجل جسيم، وزيد أجسم من عمرو.

ولابد من إثبات القدر له؛ لأنه من الأحكام العامَّةِ لكل موجودٍ يقوم بنفسه، وما ليس له قدر؛ لا وجود له.

ولقوله عز وعلا: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧].

ولأنه نفس ضرورة اتصافه بالحياة، والعلم، وضرورة ثبوته بصريح القرآن، وله من الصفات المقدارية المعبر عنها بالصفات الجزئية، وبالصفات المستحقَّة لِكمالات الذوات؛ كالوجه، واليدين، ونحو ذلك، مما دل عليه العقل، ومما ثبت بالنقل.

وهذا قول أبي الحسن مقاتل بن سليمان المفَسِّر، وأتباعه من المرجئة، واختيار الكرَّامية، طائفة أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني الزاهد، من الحنفية، وغيرهم من الطوائف المنتسبين إلى السنة، وبعضِ أهل الحديث، وقول أبي الحسن الصالحي، وأتباعه من القدرية، وقول الهِشَامين؛ ابن الحكم الكندي، وابن سالم الجواليقي، وأصحابهما من الرافضة[2].

(١) الحد الأوسط: الأمر المشترك بين المقيس، والمقيس عليه، فتكرره بين الأصل والفرع شرط لصحة القياس، أما إن لم يتكرر دلَّ على عدم التماثل في الحكم.

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/٢٠٧) : «شرح اختلاف الناس في التجسيم».

٢-وناقضهم قومٌ، فقالوا: ليس بجسم، مع إقرارهم بالفوقية، وجملة ما ورد به السمع من صفاته، لأن معناه في اللغة «البدن».

قال الجوهري في صحاحه: «قال أبو زيد[١] : «الجسم: الجسد، وكذلك الجسمان، والجثمان»، وقال الأصمعي: «الجسم، والجسمان، والجُثمان: الشخص»، قال: «والأجسم: الأضخم»[٢] بالبدن.

ويقال: هذا الثوب له جسم، وهذا ليس له جسم؛ فيراد به غِلَظُهُ، ويتضمن معنى الكثافة، ولم يرد عن العرب إطلاقه على الأعيان اللطيفة كروح الإنسان، بل المشهور أنهم يفرقون بين الروح والجسم، ولم يسمع في شيء من كلامهم تسمية النور، أو النار، ولا الهواء جسماً؛ فلا يصح على الله تعالى.

وهو قول كثير من الطوائف الأربعة[٣]، وعامة متأخريهم، ممن يقر بالقدر في صفاته، وممن لا يقر به، وقول قدماء المعتزلة، والضرارية، وقول الزهرية[٤]، والتومنية، وقول أبي محمد بن كلاب، وأصحابه كأبي العباس القلانسي، وأبي الحسن الأشعري، وأتباعهما، وقول أبي جعفر شيطان الطاق، وأتباعه من الرافضة، واختيار معظم الزيدية، والحرورية[٥].

٣-وقال المحققون من أهل الأثر والنظر: لا ينبغي إطلاقه على الله جل وعلا إثباتاً، ولا نفياً، اللهم إلا بالتفسير، والاستفسار، لأنه صار من الألفاظ المشتبهة، وضلت فيه أفهام، وأقوام.

وهذا مذهب سلف الأمة، وفقهاء الملة، كما ذكر عن الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى، أنه سئل عن ذلك، فقال: «لعن الله عمرو بن عبيد، هو الذي فتح على الناس الكلام في هذا»[٦].

ولم يوجد تسميته جسماً، ولا ذم المجسمة، في كلام أصحاب الفتيا المتقدمين، من أتباعه، أو أتباع سائر الأئمة.

(١) سعيد بن أوس الأنصاري البصري، أبو زيد النحوي: ثقة، علامة، ذو تصانيف. توفي ٢١٥هـ الكاشف للذهبي(٤٣٢/١).

(٢) الصحاح للجوهري(١٨٨٧/٥-١٨٨٨).

(٣) لعله يعني: أتباع المذاهب الأربعة، أو أصحاب الفرق المشهورة: الخوارج والمرجئة والشيعة والقدرية.

(٤) أي أتباع زهير بن عبدالله الأثري.

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/٢٠٧) : «شرح اختلاف الناس في التجسيم».

(٦) سبق ذكره(ص/١٩٦).

وإنما الذي يوجد في كلامهم ذم المشبهة مع الجهمية، فمنع الأكثرون الصغرى[1]، ومن لم يمنعها؛ منع الكبرى[2]، لبطلان كل منهما، على فرض صدق الأخرى، كما قد أشرنا إليه.

(١) المقدمة الصغرى: قولهم: إن كان الله يرى أو يرى شيء منه فهو جسم.

(٢) المقدمة الكبرى: قولهم: كل جسم محدث.

***

المغلطة الخامسة من مغلطات الجهمية لنفي العلو

واشتد هذا على النفاة؛ فاحتجت النجارية بالمغلطة الخامسة، التي دعا بها شيخهم جهم إلى الجحد بصفات الله ووحدانيته.

فقالوا: من المحال أن يكون «فوق» يشار إليه، أو يمكن رؤيته بالحاسة، له وجه من خلف، (ق٢٣٧/ب) ويدان تتميزان من قدمين، يصح عليه اسم النفس، يتصف بالحياة، والعلم، والقدرة، والعظمة، والبصر، والسمع، والكلام، والأفعال، ولا يكون جسماً، مركباً من الأبعاض، والأعراض. وكل ذي قَدْرٍ: جسمٌ مركب من الأعراض، وكل مركب حادث.

فجعلوا حقائق الأشياء، وصفاتها الذاتية؛ من مسمى الأبعاض، والأعراض، وسَمَّوا تلازمها تركيباً، وتأليفاً؛ فتبعوا فيه اصطلاح أصحاب الهيُولَى من اليونانيين.

فإنهم سموا حقيقة الشيء صورةً، وذاتياته أجزاءً، وغايروا بينها، وبين ذاته، وقالوا: «ذاته: مادَّته، وهي هيولاه، وإن الجسم مركب من الهيُولَى، والصورة».

ثم اختلفوا في مسمى الهُيُولَى:

منهم من أراد بها «صورته الجسمية، التي هي معنى شكلها، مع مقدارها»، وهذا مذهب أهل الهندسة من أصحاب المثل الأفلاطونية، ونحوهم.

ومنهم من قال: «الهيُولَى محل الصورتين: النوعية، والجسمية»؛ فجردوها عنها في أذهانهم، وجعلوها من عوارضها.

فتعلق جهم، وأتباعه، كالنجار، والبرغوث بكلامهم؛ فقالوا ما قالوه، مما ذكرناه، هو كله ضلال، لا يتم لطائفة منهم قياس، إلا كانت إحدى مقدمتيه كاذبة، و(تَرد عليهم)، قد لَبَّسوا فيه على أنفسهم بسبب الإجمال والاشتراك في ألفاظه، حتى إذا حَرَّرْتَ المراد منها، وأردتَ تصحيح مادته فسدَتْ صُورته، وتبين لك أن الحد الأوسط لم يتكرر فيه.

فإن الموصوف ليس بمركب، والصفات ليست أجزاء، وإن سمي اجتماعهما تركيباً في الاصطلاح اليوناني، لم يدل ذلك على الحدوث، ولا ينافي القدم، ومن المحال البَيِّنِ أن يكون ما في الخارج مركَّباً من الصور الذهنية، أو يكون القائم بنفسه هو مجموع أعراض، لا تقوم بأنفسها؛ فلم يصح ما ذكروه في أجسام العالم، وأبدان بني آدم، فضلاً عن أرواحهم،، وعن نفوس الجن، والملائكة، فضلاً عن نفس الرب العظيم الأعلى.

وقد ذُكِرَ القول بتركيب الجسم من الأعراض: عن ضرار بن عمرو، وأصحابه، وعن أبي إسحاق النَّظَّام، وأتباعه أيضاً، وليسوا، أو ليس كلهم ممن يجعل الموصوف مركباً، وإنما كانوا

يقولون: «إنه ذو صفات تلزمه، إذا عدمت لم يبق منه شيء يقوم به يسمى جوهراً، أو مادة»، وهذا قول أكثر طوائف المسلمين، وجمهور العقلاء.

ويحتمل أنه مقصود النجارية أيضاً، فأرادوا جميعاً الرد على من يجعل الصفات تفارق محلها، وتخلفه فيه أخرى، من أصحاب الهيُولَى، ونحوهم.

وإنما قلتُ: إنهم ليسوا ممن يسمي الموصوف مركباً، لأنهم كانوا يقولون: «الصفات عين الذات»، على ما عرف من اصطلاح المعتزلة، من لدن شيخهم واصل بن عطاء، يعنون: أنها من لوازم الذات، ومقتضياتها، ويَرُدُّون بها على من احتج عليهم بحجة التركيب من الجهمية، ويفرقون «مسمى الأجسام» من «مسمى الأرواح».

ويقول النَّظَّام، وأتباعه: «الجسم ما يقبل التجزئة، إلى غير نهاية»[1]، قد تبعوا فيه طريقة أنكساغراس[2] من الأوائل، ولزمهم فيه القول بالطَّفْرَةِ، على ما عرفت.

وحكى ابن حزم، وغيره، عنه[3]: أن الألوان جسم، وقد يكون جسمان في مكان واحد[4]، إلا أنه من نقل أخصامه أيضاً، بنوه على أن الألوان عيْنُ الملَوَّن في اصطلاحه.

وحكوا عن هشام بن الحكم ما هو أبشع من ذلك: أن الألوان والحركات جسم[5]؛ لانقسامها في الأبعاد الثلاثة، فأظنهم بنوه على ما نقلوا عنه في الشيء، أنه اسم للجسم.

وقد نقل عنه أيضاً: أن الموجود شيئان: جسم، وما يقوم به، من الفعل والحركة[6].

وكان يقول: «صفاته ليست عينه، ولا غيره»، يرد على الجهمية، ووافقه عليه صاحبه هشام بن سالم الجواليقي[7].

وهذا قولهما في إراداته، مع إقرارهما بأنها حركات تتجدد في ذاته.

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق(ص/٥٠).

(٢) اسمه المشهور به: انكساغورس، وقد سبقت ترجمته(ص/٧٤).

(٣) أي عن النظَّام.

(٤) الفصل في الملل(٤/١٥٤).

(٥) المصدرالسابق(٥/٤٢).

(٦) الفصل في الملل(٥/٤٢-٤٣).

(٧) المواقف مع شرحها(٣/٦٨٢).

وقال أبو مالك الحضرمي، وعلي بن ميثم، وأصحابهما من الرافضة، في إراداته، ونحوها مما يدخله التجدد من صفاته: «هي حركات غير ذاته، تقوم بها»، وهو اصطلاح الكرامية وغيرهم من الطوائف(١).

واختار أبو محمد بن كلاب، وأصحابه، كالقلانسي، والأشعري: أن يقال: «لا عينه، ولا غيره»؛ لأنهم لا يقرون بثبوت التجددات في صفاته.

وأنكروا جميعاً قول المعتزلة: «إنها عين الذات»؛ لأنها صارت ذريعة لنفيها، ولأن المفهوم منها غير الذات المجردة عنها؛ لكن الذات المجردة عنها لم يكن لها حقيقة، والحقيقة الموجودة لا يمكن أن تتجرد عن صفاتها اللازمة، الداخلة في مسمى اسمها، التي هي بها هي(٢).

وكان السلف والأئمة لا يطلقون لفظ العين، ولا لفظ الغير على الصفات، لا نفياً، ولا إثباتاً، وكانوا متفقين على إثباتها، لم يكن فيهم من يجعل الموصوف مُرَكَّباً.

(ق٢٣٦/أ) ولم يسلك هذا على المعتزلة، فضلا عن سائر الطوائف، إلى أن أحدث أبو الهذيل العلاف ما أحدثه في الجسم، فوافق الجهمية في أن كل ذي قدر جسم، وكل جسم مركب محدث.

وكان يباطنهم، ويتظاهر بالرد عليهم، يقول: هو في الحياة، هي عين ذاته، لا كحياتنا، قادر بقدرة، هي عينه، لا كقدرتنا، عالم بعلم، هو عينه، لا كالعلوم، سميع بسمع، هو عينه، لا كالأسماع، بصير ببصر، هو عينه، لا كالأبصار.

وكانت بينه وبين هشام بن الحكم مناظرات؛ فقال له هشام: فقل: «جسم، لا كالأجسام، له قدرٌ، هو عينه، لا كالأقدار»، حكاه أبو الفتح الشهرستاني في الملل والنحل، وقال: «كان هشام بن الحكم صاحب غور في الأصول، لا يجوز أن يغفل عن إلزاماته على المعتزلة»(٣).

قلت: وإنما أبى أبو الهذيل ذلك؛ لأنه أنكر المقدار، إلا لمركب من الجواهر المنفردة، التي لا تقبل التجزي، فعلاً، وحسًّا، ولا وهماً، وفرضاً، وتتعاقب عليها الأعراض، والصفات، ولا يلزمه شيء منها، كقول أصحاب الهيولَى.

فاحتج بهذه المقدمة الكاذبة، على نفي الصفات المقدارية، والفوقية.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/٤٢)، والفرق بين الفرق(ص/٥٢).

(٢) كذا في الأصل بتكرار «هي».

(٣) الملل والنحل(١/١٧٢).

وتكلم في نصوص العظمة، فقال: إذا شاء أن يُعَظِّمَ خلق تَعْظِيماً يقوم بخلقه، فانظر إلى عظم الضلالة!

ووافقه [1] أبو الحسين ابن الراوندي، إلا أنه قال: «الجوهر المنفرد لا ينقسم وهماً، ولا فرضاً، ولا (يخلو)[2] من خط من الأبعاد الثلاثة (...)[3]، ويرجع أمرها إلى عدده عند من يثبته.

ووافقه أبو الحسن الصالحي، وأصحابه، من المعتزلة، مع قولهم: «إن الله جسم».

ويقال: إنه كان يقول: «الجوهر الفرد: جسم لا طول له، ولا عرض، ولا عمق، وليس بذي نصف»، كذا حكى عنه إخوانه من أهل الاعتزال في كتبهم[4].

والظاهر أنه وَصْفُهُ للرَّبِّ سبحانه، فكفر بجلاله.

وكان أبو الهذيل العلاف يقول: «ليس بجسم، ولا جوهر، لأن الجسم يتألف منه»، فقال له النَّظَّام في مناظرة بينهما: «يا أبا الهذيل، أخبرني عن فراركم أن يكون جوهراً، مخافة أن يكون جسماً، فهل فررتم من أن يكون جوهراً مخافة أن يكون عرضاً، والجوهر أَضعف من العَرَض»، يشير إلى أنه من جنس الهُيُولَى، مما يمتنع وجوده في الخارج.

ولم يكن له جوابٌ، وأصرَّ أنه يوجد، ويُرْجِعُ مقاديرَ الأشياء إلى عدده[5].

وتبعه عليه أصحابه، كأبي يعقوب الشحَّام، وأبي علي الجبائي، وابنه أبي هشام، وأبي بكر بن الأخشيد، وأبي الحسين الخياط، وأبي القاسم الكعبي، وأبي الحسين البصري.

ووافقوا على إنكار علو الرب، ونفي رؤيته بالأبصار، واختلفوا في بصره وسمعه، فتأولها الخياط، والكعبي: على علمه بالمبصرات، والمسموعات.

وقال الجبائي: كونه سميعاً بصيراً، معناه: أنه حي لا آفة به، وتبعه ابنه، وابن الأخشيد، وأبو الحسين، وأخذ به من يقلدهم من الحرورية، والزيدية، وعامة المتأخرين من الإمامية، والاثني عشرية[6].

---

(١) في الأصل وافقه.

(٢) غير واضحة بالأصل، وكتبتها تقديراً.

(٣) طمس بمقدار كلمتين.

(٤) انظر: شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني(١/٣١١).

(٥) أي عدد الجواهر.

(٦) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٧٧).

ووافقهم أبو الحسن الأشعري، وأصحابه، من الكلابية، في إثبات الجزء الذي لا يتجزأ، ونفي مقادير الأشياء، لا بمعنى كثرة الأجزاء.

فأنكروا القَدْرَ، والعظمة في صفات الله ﷻ، مع إقرارهم برؤيته، وإقرار شيخهم، والكثير منهم، بعلوه على عرشه، وبأن له وجهاً، وعينين، ويدين، وأصابع، وقدماً، وجَنْبا[1] إلى سائر ما ثبت بالسمع، فلزمهم فيه من التناقض ما ليس يخفى.

وطلبوا التخلص من ذلك بقولهم: إنما أثبتناها بلا كيف، واعتلوا بأن السلف والأئمة كانوا يؤمنون بها من غير تشبيه، ولا تأويل، ولا يكيفونها.

فقيل لهم: إنهم كانوا يؤمنون بها، ولا يكيفونها، ولا ينكرون عظمة ذاته، وجلال قدره، وأنتم لا تؤمنون بشيء منها، بل تصرفون نصوصها عن حقائقها، المفهومة منها، وفاقاً لمن تأولها من إخوانكم النفاة، من المعتزلة، والنجارية، وغيرهم.

وتقصدون إلى نفيها بنفي الكيفية عنها، وتدَّعون بأن لها معاني مجهولة، لا يمكن معرفتها، وهذا شرٌّ من قول أصحاب التأويل، فلم يكن له جواب.

---

(١) اختلف العلماء في إثبات الجنب في صفات الله، فمنهم من أثبته، ومنهم من لم يثبته. انظر: نقض الإمام الدارمي على المريسي(٨٠٧/٢)، والجواب الصحيح لشيخ الإسلام(٤١٥/٤)، والصواعق المرسلة للعلامة ابن القيم(٢٤٧/١-٢٥٠).

اختلاف أهل التأويل في صفات الله المتضمنة قدر الله وعظمته

واختلف فيها المختلفون منهم(١):

وقالوا: الأشعري له فيها قولان، لأنه كان يصرح بنفيها في كتبه، تبعاً لشيوخه المعتزلة، قبل رجوعه عن مذهبهم.

فمالوا معهم(٢)، وصاروا يقولون: إنه عال على عرشه، بلا مماسة، ولا بينونة، بالعزلة(٣)، كما ذكر ذلك أبو بكر البيهقي، وغيره، عن أبي بكر بن فورك، وعلي بن محمد الطبري(٤)، فدار كلامهم على نفي ما أثبتوه من الفوقية، حتى تجاهر الملقب بإمام الحرمين، من رؤسائهم، بنفيها، وتبعه أبو حامد الغزالي، وعامة متأخريهم(٥).

وأخذوا يتساءلون بينهم: هل كان كل جسم مركباً من الأجزاء المتفرقة؟

فقال جمهورهم: نعم، وخالفهم فيه أبو الفتح الشهرستاني، فقال: «جاز أن يكون بعض الأجسام متصلاً، واحداً في ابتداء خلقه، لكنه ينقسم وينتهي (ق٢٣٦/ب) قسمتُهُ إلى الجواهر المنفردة، [واختاره عضدهم الإيجي في رسالة أفردها فيه] (٦).

وهذا قول الهيصمية، والمهاجرية، من المجسمة من الكرامية، وقالوا: من الأجسام ما ليس يقبل القسمة الفَكِّيَّة(٧).

ولم يكن في سائر الحنفية من قال بالجزء الذي لا يتجزأ فرضاً، أو وهماً، اللهم إلا أبا جعفر السمناني، وإلا أبا الفضل البرهان النسفي، وذويه من المتأخرين، الذين مشوا خلف كلام الأشعرية.

وحكى أبو المعين المكحولي في التبصرة(٨)، عن أهل الحساب والهندسة: «أن الجسم – على رأيهم–: هو ما له الأبعاد الثلاثة»، قال: ويعنون بالأبعاد الثلاثة: الطول، والعرض، والعمق.

---

(١) أي من أهل التأويل.

(٢) أي مال الأشاعرة مع المعتزلة.

(٣) أي أن علو الله يكون بالعزلة والتباعد.

(٤) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي(٣٠٨/٢)، والطبري هو: أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري، الفقيه، المتكلم، وله كتاب:«مشكل الأحاديث الواردة في الصفات»، توفي سنة: ٣٨٠هـ تاريخ الإسلام(٦٨٣/٢٦).

(٥) غير واضحة بالأصل.

(٦) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٧) الفَكِّيَّة من الانفكاك والانفصال، أي من الأجسام ما يتغير إذا انفصل، وانفكت أجزاؤه، فتتغير ماهيَّته.

(٨) تبصرة الأدلة(ص/٤٧).

وهم يسمون الجوهر الواحد، الذي لا يتجزأ فِعْلاً: نقطة، ويقولون: إنه إذا تركب بآخر مثله حدث هناك طول، ويسمونه خَطًّا، ويقولون في تحديدهم: الخط هو المستقيم طولاً فقط، ثم إذا تركت من الجانب الآخر يسمى سطحاً، ويقولون: السطح: ما له طول، وعرض، ثم إذا تركب بآخر من الجانب الأسفل، ومن الجانب الأعلى؛ تحصَّل عمقٌ، وسُمْكٌ، ويسمى جسماً، ويقولون: لا يحصل الجسم بأقل من ثمانية أجزاء، كل منها نقطة».

وقال(١): «أوائل أصحابنا، والمعتزلة بأسرهم على هذا».

واختار في حد الجسم: أنه المؤلف، أو ما له الأبعاد الثلاثة(٢).

وفيه: أن المشهور عن أهل الحساب، والمهندسين، وموافقيهم من أهل الكلام: أنهم يصفون النقطة الجوهرية، التي لا تتجزأ فِعْلاً: بالأبعاد الثلاثة.

والظاهر أن الذي ذكره اصطلاح بعضهم، واصطلاحُ من يُقِرُّ بجلال الرب العظيم، ولا يُطْلِقُ اسمَ الجسمية، أو الأبعاد الثلاثة: على «عظمة قدْرِهِ»، من قدماءِ المعتزلة، ومتقدمي أصحاب أبي منصور الماتريدي، أو من تقدمهم من نظار الحنفية.

وقد يُظَنُّ بأهل هذا الاصطلاح موافقة قول ذيمقراطيس(٣)، في أجسام العالم: أنها تتركب، وتنحل إلى أجزاء صغار، لها مقدار، ولا تتجزأ بالانفصال.

وليس الأمر كذلك؛ فإنه كان من أصحاب الهيُولَى، يقول بتركب الأجسام من الأجزاء المتماثلة، وبتعاقب الحقائق المختلفة عليها، ولم يكن هذا من قول سلف الأمة، ونظار أهل الملة، بل لا يشكون باختلاف طبائعها، وذواتها(٤)، وأنها لا تخلو من الأقدار، والأشكال، منها ما ليس يقبل غير صورته الاتصالية، ومنها ما ينقسم إلى حدٍّ يقف عنده، ولا يقبل ما هو دونه، وإذا عولج للفَكِّ انقلب شيئا آخر، وهذا الذي يدل عليه الحس والعقل.

قال: «والشيخ أبو منصور رحمه الله ذكر هذا الحد، لا كالمتثبت به، بل كالمتساهل(٥)، الملقي زمام كلامه إلى خصمه، يقوده إلى مرامه».

---

(١) أي النسفي.

(٢) تبصرة الأدلة(ص/٤٨).

(٣) سبقت ترجمته في الجزء السابع.

(٤) أي لا يشكون أن طبائعها وذواتها مختلفة.

(٥) في التبصرة: كالمساهل.

وقال[1]: «إن كان الجسم في الشاهد اسم ذي الجهات، أو اسم محتمل النهايات، أو اسم ذي الأبعاد الثلاثة، فغير جائز القول به في الله سبحانه وتعالى.

وربما يشير[2] في أثناء كلامه إلى معنى التأليف، وذلك لأن من دأبه لا يشتغل بتعَرُّفِ[3] حقيقة شيء، إذا لم يكن له على ذلك حاجة في أمر دينه، وهذا من هذا القبيل»[4].

قلت: وأنت إذا تأملت في هذه النقول؛ وجدتها مما يؤيد: أن الشيخ الماتريدي لم يكن من نفاة عظمة الرب، وعلوه، كما يظنه من يظنه من أهل الكلام، ويدَّعُونه، حتى لم يجد أبو المعين عنه في نفي الجسم إلا هذه الجملة، التي هو غير مأمون عليها، وهي لا تدل إلا أنه ينفي التأليف عنه، ويأبى أن يكون محاطاً بالغير، ولا يقول يتناهيه من جميع الجهات، إن صحت عنه هذه الألفاظ.

ويتبين منها أيضاً: أن ليس كل من لا يطلق عليه اسم الجسم، ولا يصفه بالأبعاد؛ لأنهم ينفون قدر ذاته، بل لأنها أخص من معنى المقدار في اصطلاحهم، وفي لغة العرب.

فإن أهل اللغة يقسمون «الأعيان» إلى طويل، وعريض، وقصير، و«المسافة» و«الزمان» إلى قريب، وبعيد، وقد يصفونها بالطول والقصر أيضاً.

ويقسمون «المكان» إلى عريض، وغير عريض، يقولون: بلاد عريضة، وطريق ضيِّق، وربما أطلقوه على ما لم يحمد سعته، كقولهم عريض القفا.

ويقسمون المنخفض من الأرض إلى عميق، وغير عميق، ولا يوقعون اسمه إلا عليه؛ فلم يجز إطلاق القول بها في الله سبحانه، ولم يلزم من عدم إطلاقها عليه إنكار عظمة ذاته، وجلال قدره.

---

(١) القائل: أبو منصور الماتريدي.

(٢) يعني أبا منصور الماتريدي.

(٣) كذا في الأصل، وفي بعض النسخ الخطية لتبصرة الأدلة، واعتمد المحقق(٤٨/١) النسخ التي فيها: بتعريف.

(٤) تبصرة الأدلة(ص/٤٧-٤٨).

وإني لأتعجب ممن ينتسب إلى الملة، وإلى السنة، وينفي القَدْرَ في صفاته، وهو من لوازم القيام بالنفس، ولوازم وحدانية القائم بنفسه، والنصوص فيه كثيرة.

منها: قوله سبحانه: ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾[الرعد:٩]، وقوله: ﴿**إن الحكم إلا لله وهو العلي الكبير**﴾[1]. وقوله: ﴿**وسبح اسم ربك ذي الجلال والإكرام**﴾[2].

وقوله: ﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾[الواقعة:٧٤]، ولما نزلت قال النبي ﷺ: «اجعلوها في ركوعكم»، ولما نزلت سبحان ربي الأعلى[3] قال: «اجعلوها في سجودكم»، أخرجه أبو داود، والطحاوي، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك، من حديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه[4] (ق٢٣٥/أ).

فسنَّه النبي ﷺ[5]، كما أخرجه مسلم في الصحيح، وأصحاب السنن الأربعة، والدارقطني وغيرهم، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه[6].

وصار من دأب المسلمين، كلما صلوا فرضاً، أو نفلاً، أن يشهدوا لربهم بعظمته، وعلوه، ثلاثاً ثلاثاً، فصاعداً، في ركوعهم، وسجودهم، كما يشهدون له في كل تحريمة؛ أنه أكبر من كل شيء.

---

(١) كذا بالأصل، ولا توجد آية هكذا ولعله يعني آية سورة الرحمن: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[الرحمن:٧٨].

(٢) كذا بالأصل، ولا توجد آية هكذا بل هما آيتان: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[الأنعام:٥٧]. ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾[سبأ:٢٣].

(٣) كذا بالأصل، والذي في الرواية: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾.

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند(٤/١٥٥)، والدارمي(١/٣٤١رقم١٣٠٥)، وأبو داود(١/٢٣٠رقم٨٦٩)، وابن ماجه(١/٢٨٧رقم٨٨٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(١/٢٣٥)، وابن خزيمة في صحيحه(١/٣٣٤رقم٦٧٠)، وابن حبان في صحيحه(٥/٢٢٥رقم ١٨٩٨)، والآجري في الشريعة(٣/١٠٩٩رقم٦٧٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/٣٤٧)، وغيرهم من طريق إياس بن عامر عن عقبة بن عامر رضي الله عنه به، وإياس بن عامر لم يروه عنه غير موسى الغافقي، وقال العجلي: لا بأس به، وقال ابن حبان: «من ثقات المصريين»، وصحح له ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، و لم يضعفه أحد من المتقدمين. فالإسناد حسن.

(٥) أي سنَّ قول «سبحان ربي العظيم» في الركوع، و«سبحان ربي الأعلى» في السجود.

(٦) صحيح مسلم(١/٥٣٦رقم٧٧٢)، وسنن أبي داود(١/٢٣٠رقم٨٧١)، وسنن الترمذي(٢/٤٨رقم٢٦٢)، وسنن ابن ماجه(١/٢٨٧رقم٨٨٨)، وسنن النسائي(٢/١٧٦رقم١٠٠٨)، وسنن الدارقطني(١/٣٤١).

ولا تشهد ألسنتهم إلا بما تؤمن به قلوبهم، ليس هذا كله مجازاً، مصروفاً عن معناه الظاهر، المفهوم من لفظه، أو بعض معانيه، التي يعمها لفظه، وليس ثمة قرينة للمجاز، بل للحقيقة.

كيف، ونحن نرى عامة المسلمين، مهما وصف الله تعالى عندهم بالعلوّ، والرفعة، والجلال، والكبرياء، والعظمة؛ أقروا به، ولم ينكروا منه شيئاً، ما داموا على فطرتهم.

بخلاف ما إذا قيل لهم: «ليس بعالٍ، ولا سافل، ولا كبير، ولا صغير»، استنكرته القلوب، والطباع، ومَجَّتْهُ الأفهام، والأسماع؛ إذ ليس ذا من صفات الموجودين، ويعلم كل أحد أنه لم يكن من أقوال المسلمين، حتى لا يجسر عليه من يقول به عند العامة، ويأتون عليه بالعبارات التي تخفى عليهم.

ولو لم يكن في الباب إلا قوله سبحانه في سورة الزمر: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ لكفى؛ فإنه مفسر في القَدْرِ الحِسِّيِّ، حتى لا يقبل التأويل، محكم في مدلوله، قد تولى ربنا تفسيره بقوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

وتظاهرت الروايات في الصحاح، والسنن، عن علقمة، عن عبد الله، وأخرجه ابن جرير، وغيره، عن خيثمة بن سليمان، عن علقمة، عن عبد الله: «جاء حَبْرٌ إلى النبي ﷺ فقال: «يا محمد، يا أبا القاسم، إنا نجد: أن الله يجعل السموات يوم القيامة على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع، والشجر على إصبع، والماء على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، ويهزهن؛ فيقول: «أنا الملك»؛ فضحك رسول الله ﷺ تعجباً مما قاله، تصديقاً له، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]الآية»[1].

وروى الترمذي: حدثنا ابن أبي عمر -هو محمد بن يحي العدني-، ثنا سفيان، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «يا رسول الله، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ﴾؛ فأين المؤمنون يومئذ؟ قال: «على الصراط يا عائشة». قال: «هذا حديث حسن صحيح»[2].

---

(١) رواه البخاري (٦/ ٢٦٩٧رقم٦٩٧٨)، ومسلم (٤/ ٢١٤٧رقم٢٧٨٦)، والترمذي في سننه(٥/٣٧١رقم٣٢٣٨)، والنسائي في الكبرى(٤/٤٠٠رقم٧٦٨٧)، وابن جرير في تفسيره(٢٤/٢٦)، وغيرهم.

(٢) سنن الترمذي(٥/٣٧٢رقم٣٢٤٢).

وقد رواه مسلم في صحيحه، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا علي بن مسهر، عن داود، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، أنها قالت: «سألت رسول الله ﷺ عن قوله ﷻ: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ [إبراهيم:٤٨]؛ فأين يكون الناس يومئذ؟ فقال: «على الصراط»[١].

وروى الترمذي، حدثنا سويد بن نصر، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن عنبسة بن سعيد بن الضريس الرازي قاضيها، [عن حَبِيبِ بن أبي عَمْرَةَ عن مُجَاهِدٍ][٢]، قال: قال ابن عباس: أتدري ما جهنم؟ قلت: «لا»، قال: «أجل، والله ما تدري»، حدثتني عائشة، أنها سألت رسول الله ﷺ عن قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ قالت: قلت: «فأين الناس يومئذ، يا رسول الله؟» قال: «على جسر جهنم» ، وفي الحديث قصة، قال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه[٣].

وأخرج ابن جرير، ثنا ابن حميد، ثنا هارون بن عنترة، عن عنبسة، عن حبيب ابن أبي عمرة، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ نحوه[٤].

وقال ابن جرير: حدثني محمد بن عون، ثنا أبو المغيرة[٥]، حدثنا ابن أبي مريم، يعني أبا بكر بن محمد الغساني، ثنا سعيد بن ثوبان الكلاعي، عن أبي أيوب الأنصاري ﵁، قال: أتى رسول الله ﷺ حبر من اليهود، قال: «أرأيت إذ يقول الله في كتابه: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾، فأين الخلق عند ذلك؟ قال: «هم فيها كرقم الكتاب[٦]»[٧]، والأول أثبت.

وروى الترمذي، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن -هو الدارمي-، واللفظ له، قال: أخبرنا محمد بن الصلت.

---

(١) صحيح مسلم(٤/٢١٥٠رقم٢٧٩١).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والمثبت من: سنن الترمذي.

(٣) سنن الترمذي(٥/٣٧٢رقم٣٢٤١).

(٤) تفسير الطبري(٢٤/٢٨) وابن حميد، وهارون بن عنترة: متروكان، ووقع في المطبوع من تفسير الطبري: هارون بن المغيرة. والحديث له طرق صحيحة تغني عن هذه الرواية.

(٥) عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة الحمصي ثقة من التاسعة مات سنة: ٢١٢هـ. تقريب التهذيب(ص/٣٦٠).

(٦) معنى رقم الكتاب: أي: قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط. لسان العرب(١٢/٢٤٨).

(٧) رواه ابن جرير في تفسيره(٢٤/٢٧) وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم: ضعيفٌ، وسعيد بن ثوبان: مجهول.

وأخرج ابن جرير، حدثني سليمان بن عبد الجبار، وعباس بن أبي طالب، قالا: حدثنا محمد بن الصلت، حدثنا أبو كدينة -يعني يحيى بن المهلب-، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضُّحَى، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «مرَّ يهودي بالنبي ﷺ، فقال له: يا يهودي، حَدِّثْنَا، فقال: «كيف تقول يا أبا القاسم، إذا وضع الله السموات على ذه، والأرض على ذه، والماء على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلق على ذه؟»، وأشار أبو جعفر محمد بن أبي الصلت بخنصره أوَّلاً، ثم تابع حتى بلغ الإبهام؛ فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ الآية[الزمر:٦٧] [(١)].

وروى الدَّارِمي في «مسنده»، حدثنا أبو اليَمَان الحكم بن نافع، أخبرنا شعيب بن أبي حمزة.

وأخرجه ابن جرير، حدثني الحسن بن علي بن عياش الحمصي، حدثنا بشر بن شعيب، أخبرني أبي، عن الزهري.

ورواه محمد بن يحيى الذهلي في «الزُّهْرِيَّات»، عن إسحاق بن يحيى الكلبي، عن الزهري.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» ، حدثنا سعيد بن عُفَيرٍ، حدثني الليث بن سعد، حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي، عن الزهري.

وأخرجه محمد بن إسحاق بن خزيمة في «صحيحه»، عن عبد الله بن سالم، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، سمعت أبا سلمة، سمعت أبا هريرة ح[(٢)].

وروى البخاري في «صحيحه»، حدثنا محمد بن مقاتل، أخبرنا عبد الله، يعني ابن المبارك.

وأخرجه النسائي، عن سُوَيد بن نَصْر، عن ابن المبارك، أخبرنا (ق٢٣٥/ب) يونس، يعني الأيلي ح

وقال: أخبرنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب ح.

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، حدثني حرملة ح.

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٢٥١/١)، والترمذي في سننه(٣٧١/٥رقم٣٢٤٠)، وابن أبي عاصم في السنة(٢٤٠/١رقم٥٤٥)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة(٢٦٦/١رقم٤٩٤)، وابن جرير في تفسيره(٢٦/٢٤)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١٨٤/١رقم١٠٦)، والطبراني في المعجم الأوسط(٦٧/٥رقم٤٦٨٩)، وغيرهم، وعطاء بن السائب كان قد اختلط، و لم يذكر أبو كدينة فيمن روى عنه قبل الاختلاط، فالإسناد فيه نظر.

(٢) حرف الحاء علامة تحويل الإسناد.

وأخرجه ابن ماجه في «السنن»، حدثنا حرملة بن يحي، ويونس بن عبد الأعلى.

وأخرجه النسائي، عن يونس بن عبد الأعلى، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني يونس، عن الزهري، حدثني سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يقبض الله الأرض يوم القيامة، ويطوي السموات بيمينه، ثم يقول: «أنا الملك، أين ملوك الأرض؟»»[1].

وروى مسلم في «صحيحه» قال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، نا أبو أسامة[2].

وقال أبو داود في «السنن»، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء، أن أبا أسامة أخبرهم، عن عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر[3]، عن سالم بن عبد الله، أخبرني عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «يطوي الله السموات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: «أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»، ثم يطوي الأرض بشماله»، لفظ حديث أبي بكر بن أبي شيبة، وقال محمد بن العلاء: «بيده الأخرى»، ثم يقول: «أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»[4].

وقال ابن جرير: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا أبو أسامة، ثنا عمر بن حمزة، ثني سالم، عن أبيه، أنه أخبره، أن رسول الله ﷺ قال: «يطوي الله السموات؛ فيأخذهن بيمينه، ويطوي الأرض؛ فيأخذها بشماله، ثم يقول: «أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»[5].

وقال البخاري في «صحيحه»: حدثنا مُقَدَّمُ بن محمد، حدثني عمي القاسم بن يحيى، عن عبيد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، عن رسول

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٢/ص٣٧٤)، والبخاري(٤/١٨١٢رقم٤٥٣٤، ٥/٢٣٨٩رقم٦١٥٤)، ومسلم(٤/٢١٤٨رقم٢٧٨٧)، والدارمي في سننه(٢/٤١٨رقم٢٧٩٩)، وابن ماجه(١/٦٨رقم١٩٢)، والنسائي في الكبرى(٤/٤٠١رقم٧٦٩٢، ٦/٤٤٧رقم١١٤٥٥)، وابن جرير في تفسيره(٢٤/٢٧)، وابن خزيمة في التوحيد(١/٥٨رقم٣٥)، وغيرهم.

(٢) حماد بن أسامة الكوفي.

(٣) قال الذهبي في ذكر من تكلم فيه وهو موثق(ص/١٤٢) : «عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر العمري. روى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه: صدوق يغرب. ضعفه ابن معين».

(٤) رواه مسلم(٤/٢١٤٨رقم٢٧٨٨)، وأبو داود(٤/٢٣٤رقم٤٧٣٢).

(٥) تفسير الطبري(٢٤/٢٨).

الله ﷺ، أنه قال: «إن الله يقبض يوم القيامة الأرض، وتكون السموات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك».

رواه سعيد عن مالك، وقال عمر بن حمزة: سمعت سالماً، سمعت ابن عمر، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا[1].

ووصل الدارقطني تعليقه، في «غرائب مالك»، وأبو القاسم اللالكائي في «السنة»، من طريق أبي بكر الشافعي، عن محمد بن خالد الأجري، عن سعيد بن داود بن أبي زَنبَر المدني، عن مالك، عن نافع به[2].

وقال ابن جرير في التفسير: «حُدِّثْتُ عن حرملة بن يحيى، حدثنا إدريس بن يحيى القائد، أخبرنا حيوة، عن عَقيل، عن ابن شهاب، أخبرني نافع مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يقبض الأرض يوم القيامة بيده، ويطوي السماء بيمينه، ويقول: أنا الملك»[3].

وروى مسلم في «الصحيح»، حدثنا سعيد بن منصور، نا يعقوب بن عبد الرحمن، ثني أبو حازم، عن عبيد الله بن مقسم: أنه نظر إلى عبد الله بن عمر كيف يحكي رسول الله ﷺ، قال: «يأخذ الله سمواته وأرضيه بيده؛ فيقول: أنا الله، -ويقبض أصابعه، ويبسطها-، أنا الملك، حتى نظرت المنبر يتحرك من أسفل شيء منه، حتى إني أقول: أساقط هو برسول الله ﷺ؟».

حدثناه سعيد بن منصور، نا عبد العزيز بن أبي حازم، حدثني أبي، عن عبيد الله بن مقسم، عن عبد الله بن عمر، قال: «رأيت رسول الله ﷺ على المنبر، وهو يقول: «يأخذ الجبار عز وجل سمواته وأرضيه بيديه»، ثم ذكر نحو حديث يعقوب[4].

وقال ابن جرير: حدثنا علي بن داود -أبو الحسن الآدمي-، حدثنا ابن أبي مريم-هو سعيد بن الحكم-، أخبرنا ابن أبي حازم، حدثني أبو حازم، عن عبيد الله بن مقسم، أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول: رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: «يأخذ

---

(١) صحيح البخاري(٦/٢٦٩٧رقم٦٩٧٧).

(٢) رواه الدارقطني في غرائب الإمام مالك -كما في فتح الباري(١٣/٣٩٦)، وفي تغليق التعليق(٥/٣٤٢)-، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٤١٧رقم٧٠١).

(٣) تفسير الطبري(٢٤/٢٧).

(٤) صحيح مسلم(٤/٢١٤٨-٢١٤٩رقم٢٧٨٨).

الجبار سمواته، وأرضه بيديه، وقبض رسول الله ﷺ يديه، وجعل يقبضهما، ويبسطهما، ثم يقول: أنا الرحمن، أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ وتمايل رسول الله ﷺ عن يمينه، وعن شماله، حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه، حتى أقول: «أساقط هو برسول الله ﷺ»[1].

حدثني أبو علقمة الفَرَوي عبد الله بن محمد، حدثني عبد الله بن نافع، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن عبد لله بن عمير، عن عبد الله بن عمر، أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يأخذ الجبار سمواته، وأرضه بيده، وقبض يده، فجعل يقبضها، ويبسطها، فذكر مثله[2].

وقال: حدثنا الربيع -يعني ابن سليمان الجيزي-، حدثنا ابن وهب، أخبرني أسامة بن زيد، عن أبي حازم، عن عبد الله بن عمر، أنه رأى رسول الله ﷺ على المنبر، يخطب الناس، فمرّ بهذه الآية: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميع قبضته يوم القيامة﴾، فقال رسول الله ﷺ: «يأخذ السموات والأرضين السبع، فيجعلهما في كفيه، ثم يقول بهما، كما يقول الغلام بالكُرَةِ، أنا الله الواحد، أنا الله العزيزُ، حتى رأينا المنبر، وإنه ليكاد أن يسقط به[3].

وروى ابن جرير، [حدثني علي بن الحسن الأزدي، ثنا يحي بن يمان، عن عمار بن عمرو، عن الحسن، في قوله: ﴿والأرض جميع قبضته يوم القيامة﴾، قال: «كأنها جوزة، بِقَضِّها[4]، وقَضِيضِهَا»[5].

وأخرج ابن جرير، وغيره،][6] عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس رضي رضي الله عنهما، قال: «ما السموات السبع، والأرضون السبع في يد الله، إلا كخردلة في يد أحدكم»[1].

---

(١) تفسير الطبري(٢٤/٢٧)، ورواه الطبراني في المعجم الكبير(١٢/٣٥٥رقم١٣٣٢٧)، من طريق يحيى بن أيوب المصري عن ابن أبي مريم به، ورواه ابن منده في التوحيد(٢/ ١٠١رقم٢٤٥) من طريق أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَامِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، به، وإسناده صحيح.

(٢) تفسير الطبري(٢٤/٢٧).

(٣) تفسير الطبري(٢٤/٢٦).

(٤) في الأصل: فقضها، والمثبت من تفسير الطبري.

(٥) تفسير الطبري(٢٤/٢٥).

(٦) ما بين المعقوفتين من الهامش.

وروى الطبراني، بإسناد صحيح، عن قتادة، عن النضر بن أنس، أنه حدثه، عن ربيعة الجرشي، وله صحبة، في قوله عز وجل: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧] (ق٢٣٤/أ) قال: «بيده» لفظ رواية الحافظ ابن حجر في الإصابة(٢).

وقال ابن جرير في تفسيره قال: «ويده الأخرى ليس فيها شيء»(٣)، وحمله على أنه إنما يقبض الأرضين، ويطوي السموات بيمينه، وحمل حديث ابن مسعود على ذلك أيضاً(٤).

وأخرج، عن عطية العوفي، وعن الضحاك، كلاهما، عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، يقول: «قد قبض الأرض والسموات بيمينه، وليس في شماله شيء، وإنما يستعين بشماله المشغولة يمينه» لكن عطية ضعيف، والضحاك عن ابن عباس منقطع(٥).

والذي يدل عليه مجموع الأحاديث، مع ظاهر القرآن: أنه يقبض الأرض جميعاً بشماله، ويطوي السموات بيمينه، ويجعلها، والأرض، وسائر الخلق؛ على أصابع يمينه، وتبقى شماله حينئذ ليس فيها شيء.

وأخرج ابن جرير: حدثنا ابن حميد، حدثنا سلمة، حدثني ابن إسحاق، عن محمد، عن سعيد، يعني ابن المسيب، قال: «أتى رهط من اليهود نبي الله ﷺ فقالوا: «يا محمد، هذا الله خلق الخلق؛ فمن خلقه؟ فغضب النبي ﷺ حتى انتقع لونه، ثم ساورهم(٦) غضباً لربه؛ فجاءه جبريل فسكَّنَهُ، وقال: «اخفض عليك جناحك يا محمد»، وجاء من الله جواب ما سألوه عنه، قال: يقول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلخ؛ فلما تلاها عليهم النبي ﷺ قالوا: «صف لنا ربك كيف خلقه؟ وكيف عضده؟ وكيف ذراعه؟»؛ فغضب النبي ﷺ أشد من غضبه الأول، ثم ساورهم، فأتاه جبريل؛ فقال مثل مقالته، فأتاه بجواب ما سألوه عنه: ﴿وَمَا

(١) رواه الطبري في تفسيره(٢٤/٢٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة(٢/٤٧٦رقم١٠٩٠) وإسناده حسنٌ.

(٢) الإصابة(٢/٤٧٢)، ولعل الطبراني رواه في كتاب السنة.

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الأهوال(رقم١٩٢)، وابن جرير في تفسيره(٢٤/٢٥)، وعبد الله بن الإمام أحمد(٢/٥٠١رقم١١٥٧)، وإسناده حسنٌ.

(٤) تفسير الطبري(٢٤/٢٥).

(٥) رواه الطبري في تفسيره(٢٤/٢٥-٢٦).

(٦) أي: كاد يبطش بهم.

قَدْرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ الآية[١].

حدثنا ابن حميد، حدثنا يعقوب -هو القمي-، عن جعفر، هو ابن الزبير الحنفي،- ويقال: الباهلي-، عن سعيد، يعني ابن جبير، قال: «تكلمت اليهود في صفة الرب، فقالوا: ما لم يعلموا، ولم يروا، فأنزل الله على نبيه ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾، ثم بين للناس عظمته فقال: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ؛ فجعل صفتهم التي وصفوا الله بها شركاً»[٢].

وكلا الخبرين منقطع ضعيف، **جعفر بن الزبير**: يحدث بما ليس يحفظ، لا يعتمد على رواياته[٣]، **ومحمد بن أبي محمد** -شيخ ابن إسحاق-: مجهول[٤].

فإن صح ما روياه؛ كانت قصة هؤلاء اليهود سبب نزولها، ثم جاء الحبر الذي حدث بأن الله يضع خلائقه على أصابعه؛ فضحك النبي ﷺ تعجباً لما قاله، تصديقاً له، وقرأ الآية.

(١) رواه ابن جرير في تفسيره(٢٤/٢٨، ٣٠/٣٤٣)، والثعلبي في تفسيره(٨/٢٥٣، ١٠/٣٣٣)، وفي إسناده محمد بن حميد: متروكٌ، وقد رواه ابن إسحاق-كما في السيرة النبوية لابن هشام(٣/١١٠)- قال: حدثت عن سعيد بن جبير، فذكره مرسلاً.

(٢) تفسير الطبري(٢٤/٢٨).

(٣) بل هو متروك. قال الحافظ في تقريب التهذيب(ص/١٤٠) : «جعفر بن الزبير الحنفي، أو الباهلي، الدمشقي، نزيل البصرة: متروك الحديث، وكان صالحاً في نفسه. مات بعد ١٤٠هـ».

(٤) محمد بن أبي محمد الأنصاري، مولى زيد بن ثابت، مدني: مجهول. تفرد عنه ابن إسحاق. تقريب التهذيب(ص/٥٠٥).

الرد على من ينكر صفة الأصابع لله

واشتد ذلك على الجهمية، واضطربت أقوالهم فيه:

فزعم أبو بكر ابن فورك: «أن المراد بالأصابع هنا: أصابع بعض مخلوقاته»، [أو قال: «يجوز أن يكون الأصبع خلقاً يخلقه الله، فيحمله ما لا يحمل الإصبع»](١).

وقال أبو الحسن علي بن مهدي الطبري: «إنا لا ننكر هذا الحديث، ولا نبطله؛ لصحة سنده، ولكن ليس فيه أن(٢) يجعل ذلك على أصبع نفسه، وإنما فيه أن يجعل ذلك على أصبع؛ فيحتمل أنه أراد أصبعاً من أصابع خلقه»(٣).

ويذكر عن محمد بن شجاع الثلجي أنه قال: «يحتمل أن يكون خلقٌ خلقه الله تعالى، يوافق اسمُهُ اسمَ الأصبع»(٤).

وهذا كله تحريفٌ، مجازفةٌ، وتجهيلٌ عن مخالفة مدلول العبارة.

قال: «وما ورد في بعض الروايات من أصابع الرحمن، يؤول بالقدرة، أو الملك»، وكذلك قالوا: «يده: قدرته، أو ملكه»(٥).

ويقال لهم: فلأي شيء قال: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ فخص؟ ألم تكن في ملكه، وفي قدرته قبل ذلك؟ فلم يكن لهم جواب.

وزعم أبو سليمان الخطابي: أن الحديث قد رواه غير واحد من أصحاب عبد الله، فلم يذكر فيه قوله: «تصديقاً لقول الحبر»(٦)، يحاول توهينه، وكذب في ذلك؛ فإنه لم يكن في أصحاب عبد الله من روى القصة ولم يذكره، وإن خلا من بعض طرقه على وجه الاختصار، اكتفاء بما دلَّ من ضحكه ﷺ.

وأنكر(٧) أن يكون ذكر الأصابع له أصل في الكتاب(٨)، يعتل بأن يده ليست بجارحة، بجارحة، يدور على إبطال الصفة من باب التجهيل.

---

(١) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٢) كذا في الأصل في الموضعين، وفي الأسماء والصفات: أنه.

(٣) نقله عنه، ونقل ما سبق عن ابن فورك: البيهقي في الأسماء والصفات(٢/١٧٢).

(٤) ذكره عنه ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه(ص/٢٤٢).

(٥) المصدر السابق.

(٦) ذكره عنه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٦٩).

(٧) أي الخطابي

(٨) ذكره البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٦٩).

ويُردُّ: بأن كونها غير جارحة لا يلزم منه أن تكون ناقصة الأصابع، عند أهل إثبات، والتنزيه.

قال: «وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بما أنزل الله من كتاب»، والنبي ﷺ أولى الخلق بأن يكون قد استعمله مع هذا الخبر، والدليل على ذلك: أنه لم ينطق فيه بحرفٍ، تصديقاً له، أو تكذيباً، إنما ظهر منه في ذلك الضَّحِكُ الْمُخَيِّلُ لِلرِّضَا مرة، وللتعجب والإنكار أخرى، ثم تلا الآية، والآية محتملة للوجهين معاً، ليس فيها للأصبع ذكر. وقول من قال من الرواة: تصديقاً لقول الحبر؛ ظنٌ، وحسبان، والأمر فيه ضعيف»[1].

وحقيقة هذا الكلام: أن النبي ﷺ لم يكن عنده علم ذلك، وكان عليه أن يتوقف فيه لما سمعه من الحبر، وأنه مما يحتمل الصدق من أحاديث أهل الكتاب، وهو لا يقر بذلك!

وزعم أن النبي ﷺ لم يتوقف، بل ظهر منه الضحك الدالّ؛ إما على تصديقه، وإما على تكذيبه، فكان من أسمج ما وقع للخطابي، وضمنه الطعن فيمن كان من ألزم الناس به من فقهاء صحابته، ومن أخذ عنه من سادات وعلماء ملته، حتى قال: «فالاستدلال بالتبسم والضحك في مثل هذا الأمر الجسيم قدره، الجليل خطره؛ غير سائغ»، وما أستبعد أن يكون قصده الإشارة (ق٢٣٤/ب) إلى ما كان عليه سلف الأمة من مذهب الإثبات، المعبر عنه بالتجسيم، في اصطلاح طائفته الجهمية.

وذكر حديث أبي هريرة المتقدم: «يقبض الله الأرض، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك»، فقال: «ليس فيه ذكر الأصابع، وتقسيم الخليقة على أعدادها؛ فدلّ على أن ذلك من تخليط اليهود، وتحريفهم، وأن ضحك النبي ﷺ إنما كان على معنى التعجب منه، والنكر[2] له»[3]. فانظر إلى الجراءة!

فيقال له: إن كان ضحكه على معنى النكر له، وكان ذلك من تخليط اليهود، فلأي شيء جعلته قبل هذا مما يحتمل الصدق، وينبغي له أن يتوقف فيه؟

وهل في التناقض والجراءة أبلغ من هذا؟

(١) نقله البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٦٩) عن الخطابي.

(٢) في الأسماء والصفات: والنكير.

(٣) نقله عنه البيهقي في الأسماء والصفات (١٧١/٢).

ونِعِمَّا قال إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة -بعد أن أورد الحديث في كتاب التوحيد من «صحيحه»، بطرقه-: «قد أجلّ الله تعالى نبيه ﷺ عن أن يوصف ربه بحضرته بما ليس هو من صفاته[1]؛ فيُجْعَلُ بدل الإنكار والغضب على الواصف، بل لا يصف النبي ﷺ بهذا الوصف من يؤمن بنبوته»[2].

وذهب أبو العباس القرطبي في المفهمِ مَذْهَبَ الخطابي، وقال: «ثم لو سلمنا أن النبي ﷺ صرح بتصديقه؛ لم يكن ذلك تصديقاً له في المعنى، بل في اللفظ الذي نقله من كتابه، عن نبيه، ويقطع بأن ظاهره غير مراد»[3].

وفيه: أنه لم ينقل شيئاً من لفظ كتابه، وإنما ينقل المعنى بالعربية، وهو الذي صدقه النبيﷺ.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: «ولو كان الأمر على خلاف ما فهم الراوي بالظن؛ للزم منه تقرير النبي ﷺ على الباطل، وسكوته عن الإنكار، وحاشا لله من ذلك»[4].

وقال أبو القاسم الزمخشري: «وإنما ضحك أفصح العرب ﷺ، وتعجب لأنه لم يفهم منه إلا ما يفهمه علماء البيان، من غير تصور إمساك، ولا إصبع، ولا هزّ، ولا شيء من [غير] ذلك، ولكن فهمه وقع أول شيء وآخره، على الزبدة، والخلاصة، التي هي الدلالة على [القدرة][5] الباهرة، وأن الأفعال العظام التي [تتحير فيها الأفهام والأذهان، و][5] لا تكتنهها[6] الأوهام، هينة عليه»[7].

فدلّ ذلك من المعتزلي على قصور فهمه، وقلة تصوّره معنى النبوة، وجهله بمنصب الرسول ﷺ؛ لأن فيه ازدراء به، وافتراء عليه، وعلى علماء البيان؛ إذ جعلهم لم يفهموا ما دل عليه مفردات الكلام من بعد مدلول سياقه.

(١) في كتاب التوحيد (١٧٨/١):فيسمعه فيضحك عنده ويجعل بدل النكير والغضب على المتكلم به ضحكا تبدو نواجذه تصديقا وتعجبا لقائله، لا يصف النبي ﷺ بهذه الصفة مؤمن مصدق برسالته».

(٢) كتاب التوحيد(١٧٨/١).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم(٣٩٠/٧)

(٤) فتح الباري(٣٩٩/١٣).

(٥) ساقط في الأصل.

(٦) كنه الأمر حقيقته ، النهاية لابن الأثير (٢٠٦/٤)، فمراده انه لا تعرف حقيقتها.

(٧) الكشاف (٤٠٩/٣).

وقد تأمل أبو عبد الله ابن خطيب الري في كلامه، وجعله مما لا طائل تحته، كما لو خفي عليه ما فيه، ثم اعترض عليه بقوله: «هل يُسَلّم أن الأصل في الكلام حمله على الحقيقة، أم لا؟ وعلى الثاني يلزم خروج القرآن بكليته من كونه حجة؛ كان لكل أحد حينئذ أن يؤول الآية بما شاء، وعلى الأول، وهو الذي عليه الجمهور -يعني من عدا الباطنية- يلزمه بيان أنه لا يمكن حمل اللفظ الفلاني على معناه الحقيقي، لتعين المصير إلى التأويل، ثم إن كان هناك مجازان؛ وجب إقامة الدليل على تعيين أحدهما، ففي هذه الصورة لا شك أن لفظ «القبضة»، و«اليمين»، مشعر بهذه الجوارح، إلا أن الدلائل العقلية قامت على امتناع الأعضاء، والجوارح لله تعالى، فوجب المصير إلى التأويل»[1].

وفيه: أن الذي دلّ عليه العقل والنقل، من امتناع الأعضاء والجوارح، التي هي آلات زائدة على الذات، والحقيقة؛ لا يلزم منه نفي ما هو من ذاتياته، لا يمكن انفكاكه عنه، من «القبضة»، و«اليمين»، ونحو ذلك من الصفات الجزئية، التي من تمام عظمة قدره سبحانه، وإنما ينفيها بالحجج التي جاء بها جهم بن صفوان، وأرادها الرازي بالدلائل العقلية هنا، لو لم تكن من المغلطيات، وقد عرفت أكثرها، وستقف على بقيتها.

ودلائل ثبوت اليدين والأصابع من النقل كثير:

منها: قوله سبحانه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾ [المائدة:٦٤]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ﴾ [الفتح:١٠]، ومن المحال أن يبايع من لا يد له بالأيدي، أو يوصف ببسط اليدين.

ومنها: قوله عز وجلّ: ﴿يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ﴾[ص:٧٥].

وروى البخاري، ومسلم، في صحيحيهما، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: **«يجتمع المؤمنون يوم القيامة، فيقولون: لو استشفعنا إلى ربنا، فيأتون آدم، فيقولون: أنت أبو الناس، خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته...»**الحديث[2].

---

(١) تفسير الرازي(٢٧/١٤).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٣٠٩/٦رقم٣١٦٧٧)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند(ص/٣٥٧رقم ١١٨٦)، والبخاري في صحيحه(١٦٢٤/٤رقم٤٢٠٦)، ومسلم في صحيحه(٢٠٤٣/٤رقم٢٦٥٢)، وابن ماجه في سننه(١٤٤٢/٢رقم٤٣١٢)، والنسائي في السنن الكبرى(٣٦٤/٦رقم١١٢٤٣)، وأبو عوانة في مسنده(١٥٣/١رقم

وروى مسلم في صحيحه، من حديث الحارث بن أبي ذباب، عن يزيد بن هرمز، وعبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ: **«احتج آدم وموسى عند ربهما، قال موسى: «أنت آدم الذي خلقك الله بيده» الحديث**[1].

أخرجه البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه، عن طاوس عن أبي هريرة، وفيه: فقال له آدم: **«يا موسى، اصطفاك الله بكلامه وخطّ لك بيده»**، وفي لفظ لمسلم، وابن ماجه: **«وكتب لك التوراة بيده»**[2].

وروى البخاري، ومسلم، وغيرهما، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ(ق٢٣٣/أ): **«إن الله كتب كتاباً، قبل أن يخلق الخلق: «إن رحمتي سبقت غضبي»؛ فهو مكتوب عنده فوق العرش»**[3]، وهو عند البيهقي بلفظ: **«كتب الله ربكم تبارك وتعالى على نفسه بيده»** نحوه[4].

وروى أبو داود، والترمذي، عن أبي موسى الأشعري ﷺ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إن الله تعالى خلق آدم ﷺ من قبضة قبضها من جميع الأرض»**[5].

وأخرج البيهقي، عن عروة بن رويم، عن الأنصاري يرفعه إلى الله سبحانه: **«لا أجعل من خلقت بيدي، ونفخت فيه من روحي، كمن قلت له: كن فيكون»**[6].

---

٤٤٤)، وغيرهم.

(١) صحيح مسلم(٢٠٤٣/٤رقم٢٦٥٢).

(٢) صحيح البخاري(٢٤٣٩/٦رقم٦٢٤٠)، وصحيح مسلم(٢٠٤٢/٤رقم٢٦٥٢)، وسنن أبي داود(٢٢٦/٤ رقم٤٧٠١)، وسنن ابن ماجه(٣١/١رقم٨٠)، وسنن النسائي الكبرى(٣٤٦/٦رقم١١١٨٧).

(٣) صحيح البخاري(٢٧٠٠/٦رقم٦٩٨٦)، وصحيح مسلم(٢١٠٧/٤رقم٢٧٥١).

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند(٤٣٣/٢)، والترمذي في سننه(٥٤٩/٥رقم٣٥٤٣)، وابن ماجه في سننه(٦٧/١رقم١٨٩)، وابن حبان في صحيحه(١٤/١٤رقم٦١٤٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٥٠/٢رقم٦٢٣) وغيرهم من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به وإسناده حسنٌ.

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند(٤٠٠/٤، ٤٠٦)، وأبو داود في سننه(٢٢٢/٤رقم٤٦٩٣)، والترمذي في سننه(٢٠٤/٥رقم٢٩٥٥)، والبزار في مسنده(٤٢/٨رقم٣٠٢٦)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١٥١/١رقم٨٣)، وابن حبان في صحيحه(٢٩/١٤رقم٦١٦٠)، وغيرهم. وإسناده صحيح.

(٦) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة(٤٦٩/٢رقم١٠٦٥)، والطبراني في مسند الشاميين(٢٩٨/١رقم٥٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان(١٧٢/١رقم١٤٩)، والأسماء والصفات(١٢١/٢-١٢٣رقم٦٨٨، ٦٨٩)، وابن عساكر في

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، مرفوعاً نحوه[1].

وعن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«خلق الله جنة عدن بيده، وغرس أشجارها بيده؛ فقال لها: تكلمي؛ فقالت: قد أفلح المؤمنون»**[2].

وعن عبد الله بن الحارث، عن أبيه، قال: قال النبي ﷺ: **«الله ﷻ خلق ثلاثة أشياء بيده: خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس الفردوس بيده»** الحديث[3].

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: **«خلق الله تبارك وتعالى أربعة أشياء بيده: العرش، وجنات عدن، وآدم، والقلم»**[4].

وروى أبو داود، والترمذي، والطحاوي، من طريق مالكٍ، عن يزيد بن أبي أنيسة، عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار الجهني، عن عمر ﷺ، مرفوعاً: **«إن الله خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذريته »** الحديث[5].

تاريخ دمشق(٣٤/١١٠) عن عروة بن رويم عن الأنصاري، وهو جابر بن عبدالله الأنصاري ﷺ كما وقع رواية الطبراني والبيهقي وابن عساكر، وإسناد عبدالله بن الإمام أحمد: صحيحٌ.

(١) هو نفسه الحديث السابق، ومداره على عروة بن رويم، فمن الرواة عن عروة بن رويم من ذكر الصحابي: الأنصاري، ومنهم من ذكر : جابر بن عبدالله كما سبق.

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في صفة الجنة(ص/٢١رقم١٨)، وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الرد على الجهمية(٣/٣٠٢رقم٢٣١)، وأبو نعيم في صفة الجنة(ص/٤٤رقم١٧)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٢/٤٢٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/١٢٤رقم٦٩١) من طرق عن قتادة عن أنس ﷺ به مرفوعاً، وفي طرقه ضعفٌ، ولكنه صحيح بشواهده، وأما من حديث أنس ﷺ، فأصح ما ورد فيه عنه: ما رواه الآجري في كتاب الشريعة(٣/١١٨٥رقم٧٥٩) بسند صحيح عن قتادة عن أنس عن كعب الأحبار من قوله.

(٣) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى(١/٢٧) مختصراً، وابن أبي الدنيا في صفة الجنة(ص/٤٢رقم٣٩)، والدارقطني في الصفات(ص/٢٦رقم٢٨)، وأبو الشيخ في العظمة(٥/١٥٥٥رقم١٠١٧)، وأبو نعيم في صفة الجنة(ص/٤٨رقم٢٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/١٢٥رقم٦٩٢) من طريق عون بن عبد الله بن الحارث عن أخيه عبدالله بن عبدالله بن الحارث، عن أبيه عبد الله بن الحارث به. وعونٌ لم أقف على من وثقه.

(٤) رواه عثمان الدارمي في نقضه على بشر(١/٢٦١)، والآجري في الشريعة(٣/١١٨٢رقم٧٥٦) والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٢/٣٤٩)، واللالكائي في شرح أصول اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٤٢٩رقم٧٣٠)، قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

(٥) رواه الإمام مالك في موطئه(٢/٨٩٨رقم١٥٩٣)، ومن طريقه: الإمام أحمد في المسند(١/٤٤)، وأبو داود (٤/٢٢٦رقم٤٧٠٣)، والترمذي(٥/٢٦٦رقم٣٠٧٥)، وابن أبي عاصم في السنة(١/٨٧رقم١٩٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٠/٢٤رقم٣٨٨٦)، والفريابي في القضاء والقدر(ص/١٣٧رقم٦١)، واللالكائي في شرح اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٥٥٨رقم٩٩٠)، وغيرهم، وإسناده صحيح.

ثم رواه أبو داود، من طريق بقية بن الوليد، حدثني عمر بن جعفر القرشي، حدثني زيد

ابن أبي أنيسة(١).

ورواه الطحاوي، من طريق محمد بن سلمة الحراني، حدثنا أبو عبد الرحيم -هو خالد بن أبي يزيد-، حدثني زيد -يعني ابن أبي أنيسة-(٢).

ومن طريق محمد بن يزيد بن سنان، حدثنا يزيد -يعني أباه-، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة الأزدي، عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً نحوه(٣).

[وروى ابن جرير، ثنا ابن حميد، ثنا حكَّام، عن عَنْبَسَةَ، عن عمارة، عن أبي محمد رجل من المدينة، سألت عمر بن الخطاب، عن قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢] الآية، قال: سألت النبي ﷺ؛ فقال: **«خلق الله آدم بيده، ونفخ فيه من روحه، ثم أجلسه؛ فمسح ظهره بيده اليمنى؛ فأخرج ذريته، فقال: «ذَرٌّ ذرأتهم للجنة»، ثم مسح ظهره بيده الأخرى، وكلتا يديه يمين؛ فقال: «ذَرٌّ ذرأتهم للنار»**(٤).

وقال ابن جرير: ثنا أبو صالح، حدثني معاوية -يعني ابن صالح-، عن بعض أهل الشام، قال: **«إن ربك أخذ لؤلؤة فوضعها على راحتيه ودملجها(٥) بين كفيه، ثم غرسها وسط أهل الجنة، ثم قال: «امتدي حتى تبلغي رضائي»، ففعلت، فلما استوت؛ تفجرت من أصولها أنهارُ الجنة، وهي طوبى»**(٦)، وهذا خبر مقطوع](٧).

---

(١) سنن أبي داود(٤/٢٢٧رقم٤٧٠٤).

(٢) شرح مشكل الآثار(١٠/٢٧رقم٣٨٨٨).

(٣) المصدر السابق(١٠/٢٥رقم٣٨٨٧).

(٤) رواه الطبري في تفسيره(٩/١١٤)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٢٥رقم٢٥) وإسناده ضعيف لجهالة عمارة، ونحوه أبو محمد وهو نعيم بن ربيعة، وفي إسناد ابن جرير: محمد بن حميد: وهو متروك.

(٥) عند ابن جرير:ثم دملجا. قال الأزهري في تهذيب اللغة(١١/١٧١-١٧٢) : «دملج: قال الليث: الدُّمْلُجُ: المِعضَدُ من الحُلِيّ، قال: والدَّمْلَجَةُ تَسْويةُ صَنعَةِ الشَّيء، كما يُدَملَجُ السِّوار. وقال اللحيانيّ: دُمِلجَ جسمُهُ دَمْلَجَةً: أي طُوِيَ طَيّاً، حتى اكْتَنَزَ لحْمُه».

(٦) تفسير الطبري(١٣/١٤٨)، والرد على الجهمية لابن منده(ص/٤٣رقم٥٨)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور(٤/٦٤٤) لابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، عن أبي جعفر رجل من أهل الشام به.

وذكر في الدر المنثور(٤/٢٣٨) أن ابن أبي حاتم أخرج عن خالد بن معدان قال: «إن الله خلق في الجنة جنة عدن دملج لؤلؤة، وغرس فيها قضيبا، ثم قال لها امتدي حتى أرضى، ثم قال لها: أخرجي ما فيك من الأنهار والثمار، ففعلت، فقالت: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[المؤمنون:١].

(٧) ما بين المعقوفين من الهامش.

وأخرج ابن جرير، وغيره، من طريق عبد الرحمن بن قتادة البصري، عن أبيه، عن هشام بن حكيم رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: **«إن الله أخذ ذرية آدم من ظهورهم، ثم أشهدهم على أنفسهم، ثم أفاض بهم في كفيه، ثم قال: «هؤلاء في الجنة، وهؤلاء في النار»** الحديث[1].

وأخرج البيهقيُّ، عن ابن مسعود، أو عن سلمان رضي الله عنهما، قال: **«إن الله خَمَّرَ طينة آدم»** الحديث، فيه: **«ثم ضرب بِيَدِهِ[2]، فخرج كل طيب بيمينه، وكل خبيث بيده الأخرى»**[3].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: **فقال لما في اليمين: «في الجنة»، ولما في الأخرى: «في النار»**[4].

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٤/١٨٦)، والبخاري في التاريخ الكبير(٨/١٩١)، وابن أبي عاصم في السنة(١/٧٣رقم١٦٨)، وفي الآحاد والمثاني(١/٤٢٤رقم٥٩٩)، وابن جرير في تفسيره(٩/١١٧)، والفريابي في القدر(ص/٣٨رقم٢٢)، والآجري في الشريعة(٢/٧٤٨رقم٣٣٠)، وابن حبان في صحيحه(٢/٥٠رقم٣٣٨)، والطبراني في المعجم الكبير(٢٢/١٦٨رقم٤٣٤)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٤١رقم٥٤)، وبعضهم يذكره من مسند عبدالرحمن بن قتادة، وبعضهم من مسند هشام بن حكيم، وبعضهم يذكر عبدالرحمن بن قتادة عن أبيه، وبعضهم لا يذكر أباه، وهذا اختلاف لا يضر، لأنه يدور على صحابة. وإسناده صحيح.

(٢) في الأصل: يده، والمثبت من: الأسماء والصفات للبيهقي، ومصادر التخريج، وفي بعضها: بيديه.

(٣) رواه الدارقطني في الأفراد (٣/ ١٢٥ – أطرافه) من حديث سلمان الفارسي مرفوعًا وقال: «تفرد به يحيى بن كثير أبو النضر البصري التيمي وعاصم مرفوعًا، ورواه عمرو بن علي عن معتمر ويزيد بن زريع ويحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذ عن التيمي عنه [يعني: عن أبي عثمان النهدي] عن سلمان أو ابن مسعود قال: «إن الله عز وجل خمر طينة آدم..» وهذا هو المحفوظ موقوف» وقال في العلل (٥/ ٣٣٨): «. . موقوفًا. وهو الصحيح ومن رفعه فقد وهم» والموقوف رواه: ابن سعد في الطبقات (١/ ٢٧)، وعثمان الدارمي في النقض على بشر المريسي (١/ ٢٧٣ – ٢٧٥)، وسعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم –كما في الدر المنثور (٢/ ١٧٤) –، والفريابي في كتاب القدر (رقم١٠ – ١٣)، والآجري في الشريعة (رقم٤٣١ – ٤٣٢)، وابن جرير في تفسيره (٣/ ٢٢٥)، وأبو الشيخ في العظمة (٥/ ١٥٤٦)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٦٣ – ٢٦٤)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ١٦٩ – كتاب القدر)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٥٩)، وغيرهم من طرق عن سليمان التيمي عن ابن مسعود أو عن سلمان، وبعض الرواة عن سلمان بدون شك. وإسناده صحيح.

(٤) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٤٨رقم٧١٣) وإسناده حسنٌ ، ورواية الصغاني عن أبي صالح كاتب الليث تقويها، وتجعلها معتمدة، ويحيى بن أبي أسيد تابعي قديم، وروى عنه جمع من الثقات، ولم يجرح بشيء، ولم يأت بمنكرٍ، فهو حسن الحديث.

وأخرج ابن جرير، وغيره، من غير وجه، عن ابن عباس رضي الله عنهما: **«مسح الله ظهر آدم فاستخرج منه كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة»**(١).

وعن وكيعٍ، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عنه: **«فأخرج كل طيب في يمينه وأخرج كل خبيث في الأخرى»**(٢).

وعن يحي بن عيسى، عن الأعمش، به: «**فقبض قبضتين، فقال لأصحاب اليمين: «ادخلوا الجنة بسلام»، وقال للآخرين: «ادخلوا النار ولا أبالي»**(٣).

وروى الترمذي، حدثنا محمد بن بشَّار، ثنا صفوان بن عيسى –هو القسَّام–، حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لَمَّا خلق الله آدم، ونفخ فيه الروح؛ عطس؛ فقال: الحمد لله، فحمد الله بإذنه، فقال له ربه: «يرحمك الله، يا آدم، اذهب إلى أولئك الملائكة، إلى ملأ منهم، وهم جلوس، فقل: «السلام عليكم»، قالوا: «وعليك السلام، ورحمة الله»، ثم رجع إلى ربه، فقال: «إن هذه تحيتك، وتحية بنيك بنيهم»، فقال الله له –ويداه مقبوضتان–: «اختر أيهما شئت»، قال: «اخترت يمين ربي» –وكلتا يديه يمين مباركة–، ثم بسطها، فإذا فيها آدم وذريته، فقال: «أي ربّ، ما هؤلاء؟»،قال: «هؤلاء ذريتك؛ فإذا كل إنسان مكتوب عمره بين عينيه» الحديث، في جعله ستين سنة من عمره لداود عليهما السلام.**

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، من رواية زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة»(٤).

قلت: ويدل قوله: **«فإذا فيها آدم وذريته»** على أنه إنما عرض عليه أشكالهم، وصورهم.

وروى مسلم في صحيحه، من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس الثقفي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: **«إن المقسطين**

(١) رواه الطبري في تفسيره(١١٢/٩) من طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو صحيح عنه.

(٢) رواه محمد بن نصر كما في أحكام أهل الذمة(٩٨٨/٢)–، وابن جرير في تفسيره(١١١/٩) ورجاله ثقاتٌ، ويخشى من عنعنة الأعمش، وحبيب.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره(١١١/٩)، وتاريخه(٨٦/١).

(٤) رواه الترمذي(٤٥٣/٥رقم٣٣٦٨)، والنسائي في الكبرى(٦٣/٦رقم١٠٠٤٦)، وابن حبان في صحيحه(٤٠/١٤رقم٦١٦٧)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١٣٢/١)، والبيهقي في الكبرى(١٤٧/١٠)، وإسناده حسنٌ.

عند الله على منابر من نور، على يمين الرحمن –وكلتا يديه يمين–، الذين يعدلون في حكمهم، وأهليهم وما ولوا»[1].

فتعلقت الجهمية بقوله: **«وكلتا يمين»**، يزعمون أن ظاهره إثباتهما من جانب واحد، لينفوهما معاً، بتأويلهم الفاسد.

وقيل لهم: بل ظاهره إثباتهما معاً، وأن شماله مثل اليمين، في القوةِ، والبركة، ولا نقص (فيها) [2].

وقد ثبت لفظ الشمال في حديث آخر، تكلَّم البيهقي في إسناديه[3]، بأن في أحدهما يزيد بن أبان الرقاشي[4]، وفي الآخر جعفر بن الزبير[5](ق٢٣٣/ب)، لكنهما كانا من أهل السنة والجماعة، لم يذكرهما أحد بشيء من البدع والأهواء، إلا ما قيل عن يزيد بالقدر، ولم يثبت، وكان يوصف بالصلاح والعبادة، وهو من رجال الترمذي، وكلاهما من رجال ابن ماجه في السنن.

وروى البخاريُّ، ومسلم، في صحيحيهما، وغيرُهما، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: **«يمين الله ملأى، [لا]**[6] **يغيضها نفقة، سَحَّاء**[7] **الليل والنهار»، قال**: «**وبيده الأخرى: القبض، والبسط، يرفع، ويخفض»**.

---

(١) صحيح مسلم(٣/١٤٥٨رقم١٨٢٧).

(٢) يوجد طمس بمقدار ثلاث كلمات ولعلها: فيها بوجه من الوجوه.

(٣) قال البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٣٩) بعد أن خرج حديث ابن عمر، وفيه: «ثُمَّ يَطْوِي الْأَرَضِينَ بشِمَالِهِ» . قال البيهقي: «رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ هَكَذَا. وَذِكْرُ الشِّمَالِ فِيهِ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ عَنْ سَالِمٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ نَافِعٌ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، لَمْ يَذْكُرَا فِيهِ الشِّمَالَ، وَرَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَحَدٌ مِنْهُمُ الشِّمَالَ، وَرُوِيَ ذِكْرُ الشِّمَالِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ؛ تَفَرَّدَ بِأَحَدِهِمَا جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَبِالْآخَرِ يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، وَهُمَا مَتْرُوكَانِ، وَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ؟ وَصَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ سَمَّى كِلْتَيْ يَدَيْهِ يَمِينًا». فذكر الشمال عند مسلم في صحيحه، وإضافة إلى رواية مسلم رواه يزيد الرقاشي وجعفر بن الزبير.

(٤) يزيد بن أبان الرقاشي –بتخفيف القاف، ثم معجمة– أبو عمرو البصري، القاصّ–بتشديد المهملة–، زاهد ضعيف. مات قبل سنة ١٢٠هـ. تقريب التهذيب(ص/٥٩٩).

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) أي كثيرة العطاء.

وقال البخاري في لفظه، والترمذي: «**وبيده الأخرى: الميزان، يخفض، ويرفع**»[1].

وروى مسلم، عن أبي موسى الأشعري ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**إن الله ﷻ يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتى تطلع الشمس من مغربها**»[2].

وأخرج البيهقي، عن أبي مسعود البدري ﷺ، مرفوعاً: «**الأيدي ثلاث: يد الله هي العليا، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلى، إلى يوم القيامة؛ فاسْتَعِفَّ من السؤال ما استطعت**»[3].

وروى مسلم، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرِّفُه حيث يشاء**»[4].

وروى الترمذي، من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، عن النبي ﷺ نحوه، قال: «وهكذا روى غير واحد، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، وروى بعضهم، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ».

قال: «وفي الباب: عن النواس بن سمعان، وأم سلمة، وعبد الله بن عمرو، وعائشة ﷺ، وهذا حديث حسن»[5].

وروى البخاري، ومسلم، في صحيحيهما، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يتكفؤها الجبار بيده، كما يتكفأ أحدكم خبزته في السفر، نُزُلاً لأهل الجنة»[6].

(١) رواه صحيح البخاري(٤/١٧٢٤رقم٤٤٠٧، ٦/٢٦٩٧رقم٦٩٧٦)، ومسلم(٢/٦٩١رقم٩٩٣).

(٢) صحيح مسلم(٤/٢١١٣).

(٣) رواه الطيالسي في مسنده(ص/٤٠رقم٣١٢)، وابن جرير في تهذيب الآثار -مسند عمر ﷺ(١/٤٢رقم٧١)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٣١رقم٧٠٠) من حديث عبدالله بن مسعود ﷺ، وليس أبا مسعود البدري، وفي إسناده إبراهيم الهجري: ضعيفٌ. ولكن صح من حديث مالك بن نضلة ﷺ. انظر: صحيح أبي داود(رقم١٤٥٥).

(٤) صحيح مسلم(٤/٢٠٤٥رقم٢٦٥٤) بنحوه.

(٥) سنن الترمذي(٤/٤٤٨رقم٢١٤٠).

(٦) صحيح البخاري(٥/٢٣٨٩رقم٦١٥٥)، وصحيح مسلم(٤/٢١٥١رقم٢٧٩٢).

وقال الترمذي: حدثني الحسن بن عرفة، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن محمد ين زياد الألهاني، قال: سمعت أبا أمامة ﵁، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفاً، لا حساب عليهم ولا عذاب، مع كل ألف سبعون ألفاً، وثلاث حثيات من حثياته»**، قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب»[(1)].

وعند البيهقي، في حديث أنس ﵁: فقال عمر بن الخطاب ﵁: **«إن شاء أدخل خلقة الجنة بِكَفٍّ واحد، فقال النبي ﷺ:** «صدق عمر»[(2)].

وأخرج البيهقي، من حديث الأحوص بن مالك، عن أبيه، عن النبي ﷺ: **«كل ما أتاك الله لك حِلٌّ، وساعد الله أشدّ من ساعدك»**[(3)] .

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أنه سئل: «أي الخلق أعظم؟» قال: «الملائكة»، قيل: «مما خلقت؟»، قال: «من نور الذراعين والصدر»؛ فبسط الذراعين، فقال: «كونوا ألفي ألفين»، قال ابن أيوب: فقلت لابن جريج: «ما ألفا ألفين؟»، قال: «ما لا يحصى كثرة»[(4)].

وهذا موقوف كما ترى، وفيه انقطاع[(5)]، وقد روي موصولاً أيضاً، قاله البيهقي[(6)].

---

(١) باب٢ (ص: ٢٥)

رواه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٦٨،٢٥٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٣١٥)، والترمذي في سننه (٢٤٣٧) وقال: حسن غريب، وابن ماجه في سننه (رقم٤٢٨٦)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم٥٨٩،٥٨٨)، وفي الآحاد والمثاني (رقم١٢٤٧)، والطبراني في الكبير (٨/ ١٥٥)، وابن حبان في صحيحه (رقم٧٢٤٦) وغيرهم وهو حديث صحيح.

(٢) رواه معمر في جامعه(٢٨٦/١١رقم٢٠٥٥٦)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الصغير(٢١٤/١رقم٣٤٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٥٣رقم٧٢١)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة(٢٥٤/٧رقم٢٧٠٣)، وإسناده صحيح.

(٣) رواه معمر في جامعه(٢٦٩/١١رقم٢٠٥١٣)، والحميدي في مسنده(٣٩٠/٢رقم٨٨٣)، والإمام أحمد في المسند(٤٧٣/٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(٨/ ٤٣)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٧٦/١)، والبيهقي في الكبرى(١٠/١٠) وإسناده صحيح.

(٤) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٧٨رقم٧٤٤) من طريق ابن جريج عن رجل عن عروة به، ولكن رواه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة (٩٨٧) وابن منده في الرد على الجهمية (٧٨) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن عمرو ﵄ وإسناده صحيح موقوفاً.

(٥) هذا بالنسبة لسند البيهقي فقط.

(٦) في الأسماء والصفات(١٧٨/٢) وقد ذكرت من وصله.

والذي صَحَّ في خلق الملائكة: حديثُ مسلم، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم»**[1].

ولم يرد ذكر الصدر، ولا الذراعين، في حديث آخر، اللهم إلا أن البيهقي أدخل في الأسماء والصفات، ما رواه الترمذي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: **«إن غِلَظَ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً»** وزاد فيه: **«بِذِرَاعِ الجَبَّار»**[2].

وهي زيادة باطلة[3]، إلا أن يقال: الجَبَّارُ رجل من الناس، نسب إليه الذراع كما اختاره[4]؛ فإن الله أجلُّ، وأعظم من أن يكال بذراعه بعض مخاليقه، فيكون أكبر منه.

ومما جاء في إثبات اليد، والوصف له، بما لا ينبغي لغير ذي يدٍ: قوله ﷻ: **﴿تبارك الذي بيده الملك﴾**[الملك:١].

وحديث الصحيحين، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: **«قال الله ﷻ: يسب ابن آدم الدهر، وأنا الدهر، بيدي الليل والنهار"»**[5].

---

(١) صحيح مسلم(٤/٢٢٩٤رقم٢٩٩٦).

(٢) رواه الترمذي(٤/٧٠٣رقم٢٥٧٧)، وليس فيه : «بذراع الجبار»، ولكن رواه الإمام أحمد في المسند(٢/٣٣٤)، وابن أبي عاصم في السنة(١/٢٧١رقم٦١٠-٦١١)، وعبد الله بن أحمد في السنة(٢/٥١٠رقم١١٩٣)، وابن حبان في صحيحه(١٦/٥٣١رقم٧٤٨٦)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٥٠رقم٧٩)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٤/٦٣٧)، والبيهقي في لأسماء والصفات(٢/ ١٧٦رقم٧٤٣) وإسناده صحيح مرفوعاً، وموقوفاً.

(٣) بل هي زيادة صحيحة، وليس ثمة ما يدعو إلى الحكم ببطلانها، سواء كان ذلك من الناحية الإسنادية أو المتنية.

(٤) يعني البيهقي، حيث قال: «فَقَوْلُهُ: «بِذِرَاعِ الْجَبَّارِ» أَيْ بِذِرَاعِ الْجَبَّارِ الْمَوْصُوفِ بِطُولِ الذِّرَاعِ وَعِظَمِ الْجَسَدِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ذِرَاعًا طَوِيلًا يُذْرَعُ بِهِ يُعْرَفُ بِذِرَاعِ الْجَبَّارِ، عَلَى مَعْنَى التَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ، لَا أَنَّ لَهُ ذِرَاعًا كَذِرَاعِ الْأَيْدِي الْمَخْلُوقَ». وقال ابن حبان بعد تخريجه للحديث: « الْجَبَّارُ : مَلِكٌ بِالْيَمَنِ، يُقَالُ لَهُ : الْجَبَّارُ»، وكذلك اختاره الإمام أبو بكر بن إسحاق الصبغي شيخ الحاكم، حيث نقل عنه بعد أن أخرج الحديث من طريقه: «قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَعْنَى قَوْلِهِ: «بِذِرَاعِ الْجَبَّارِ» أَيْ: جَبَّارٌ مِنْ جَبَابِرَةِ الْآدَمِيِّينَ مِمَّنْ كَانَ فِي الْقُرُونِ الْأُولَى، مِمَّنْ كَانَ أَعْظَمَ خَلْقًا، وَأَطْوَلَ أَعْضَاءً وَذِرَاعًا مِنَ النَّاسِ».

وقال الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية(ص/٢٤٣): «وَنَرَى أَنَّ الْكَاتِبَ سَبَقَ إِلَى وَهْمِهِ، أَنَّ الْجَبَّارَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَتَبَ ﷻ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ أَحَدُ الْجَبَّارِينَ، الَّذِينَ عَظُمَ خَلْقُهُمْ، وَأُوتُوا بَسْطًا فِي الْجِسْمِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾».

(٥) سبق تخريجه(ص/٢٣٢).

وقول النبي ﷺ: **«والذي نفسي بيده»**، ثبت في غيرما حديثٍ، في الصحاح، وغيرها[1].

وأخرج مسلم، في «التَّهجُّد»، من «صحيحه»، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: أنه كان إذا قام إلى الصلاة، قال: **«وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين»** الحديثَ، فيه: **«لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك»**[2].

وروى البخاري، ومسلم، والترمذي، من غير وجه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: **«ما تصدق أحد بصدقة من طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت تمرة؛ فتربو في كفّ الرحمن، حتى تكون مثل الجبل، أو أعظم، كما يربي أحدكم فلوّه، أو فصيله»**[3].

قال الترمذي: «وفي الباب: عن عائشة، وعدي بن حاتم، وأنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وحارثة بن وهب، وعبد الرحمن بن عوف، وبريدة رضي الله عنهم»[4].

وقال ابن ماجه في السنن: حدثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا حميد بن أبي سوية، قال: «سمعت ابن هشام، يسأل عطاء بن أبي رباح، عن الركن اليماني، وهو يطوف» الحديثَ، فيه: «فلما بلغ الركن الأسود قال: «يا أبا محمد، ما بلغك في هذا الركن الأسود؟»، قال عطاء: حدثني أبو هريرة رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ: **«من فاوضه، فإنما يفاوض يد الرحمن»**[5].

---

(١) سبق تخريج عدة أحاديث اشتملت على قولهﷺ: «والذي نفسي بيده»، انظر: (ص/٤٨، ٥٢٨، ٥٤٣، ٥٥٠)، وغيرها.

(٢)صحيح مسلم(٥٣٤/١رقم٧٧١).

(٣) صحيح البخاري(٥١١/٢رقم١٣٤٤، ٢٧٠٢/٦رقم٦٩٩٣)، وصحيح مسلم(٧٠٢/٢رقم١٠١٤)، وسنن الترمذي(٤٩/٣رقم٦٦١).

(٤) سنن الترمذي(٤٩/٣).

(٥) رواه ابن ماجه(٩٨٥/٢رقم٢٩٥٧)، وعثمان الدارمفي في نقضه على بشر المريسي(٢٨١/١)، والفاكهي في أخبار مكة(٨٧/١رقم١٥)، ولفظ الدارمي«يفاوض كف الرحمن»، وإسناد الحديث ضعيفٌ، فيه حميد بن أبي سويَّة المكي: ضعيف، منكر الحديث، ورواية إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده ضعيفة، وهذه منها.

وأخرج البيهقي، بسنده، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً: **«يأتي الركن الأسود يوم القيامة أعظم من أبي قبيس[(١)]، له لسانٌ، وشفتان،**(ق٢٣٢/أ) **يتكلم عمن استلمه بالنية، وهو يمين الله التي يصافح بها خلقه»**[(٢)].

وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث»، وأبو سعيد مفضل بن محمد الجندي في «فضائل مكة»، من حديث ابن جريج، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: **«إن هذا الركن الأسود هو يمين الله في الأرض، يصافح به عباده مصافحة الرجل أخاه»**[(٣)].

ومن حديث الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، مثله، وزيادة: **«فمن لم يدرك بيعة رسول الله ﷺ، ثم استلم الحجر؛ فقد بايع الله، ورسوله»**[(٤)].

وروى الترمذي، من طريق عبد الرزاق، أخبرنا إبراهيم بن ميمون، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«يد الله مع الجماعة»**[(٥)].

ومن حديث المعتمر بن سليمان، حدثنا سليمان المدني -قال[(٦)]: «هو عندي سليمان بن سفيان، وقد روى عنه أبو داود الطيالسي، وأبو عامر العقدي، وغير واحد من أهل العلم»-، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: **«إن**

---

(١) وهو جبل بمكة.

(٢) رواه ابن خزيمة في صحيحه(٤/٢٢١رقم٢٧٣٧)، المعجم الأوسط(١/١٧٧رقم٥٦٣)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/٦٢٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٦٢رقم٧٢٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية(٢/٥٧٦رقم٩٤٥) وإسناده ضعيفٌ، عبدالله بن المؤمل المكي: ضعيف، يروي منكرات.

(٣) رواه عبد الرزاق في المصنف(٥/٣٩رقم٨٩١٩-٨٩٢٠)، وابن أبي عمر في مسنده-كما في المطالب العالية(٦/ ٤٣٢ رقم١٢٢٣)، والفاكهي في أخبار مكة(١/٨٩رقم٢٠)، والأزرقي في أخبار مكة(١/٣٢٣) وابن قتيبة في غريب الحديث(٢/ ٣٣٧) من طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما. وإسناد عبدالرزاق الثاني صحيحٌ.

(٤) رواه الفاكهي في أخبار مكة(١/٨٨رقم١٧)، والأزرقي في أخبار مكة(١/٣٢٥)، وابن الجوزي في مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن(١/ ٣٧١رقم٢٢١) وفي إسناده حفص بن عمر العدني وهو ضعيفٌ.

(٥) رواه الترمذي(٤/٤٦٦رقم٢١٦٦)، وابن بطة في الإبانة-كتاب الإيمان(١/ ٣٤٧رثم٢٢٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٣٤رقم٧٠٢)، والخطيب في الفقيه والمتفقه(١/٤١١)، وإسناده صحيح. وعندهم جميعاً: «يد الله على الجماعة» إلا الترمذي «مع الجماعة».

(٦) أي: الترمذي، وقاله بعد إخراجه للحديث.

الله لا يجمع أمتي -أو قال: أمة محمد- على ضلالة، ويد الله على الجماعة، ومن شذّ شذّ إلى النار»[(١)].

وأخرج البيهقي، بسند فيه ابن لَهِيعَة، عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«يد الله مع القاضي حين يقضي، ويد الله مع القاسم حين يقسم»**[(٢)].

والآثار في هذا الباب أكثر مما ذكرناه، وقد اختبط فيه أهل الكلام أيّ اختباط، وكانوا يقولون: «يده قدرته ونعمته»؛ فرد عليهم الإمام أبو حنيفة، وغيره من السلف، والأئمة: بأن فيه إبطال الصفة[(٣)].

وعلم أبو الحسن الأشعري، وأصحابه، أنه لا يسوغ تأويلها في مذهب أهل السنة، فقال متقدموهم، وكثيرون منهم: «يده صفة له، بلا جارحة»، فاقروا به، ثم ذهبوا فيها مذهب أهل التجهيل!

قال أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات»: «فكل موضع ذكرت فيه من كتاب، أو سنة صحيحة، فالمراد بذكرها تعلقها بالكائن المذكور معها، من الطَّيِّ، والأخذ، والقبض، والبسط، والمسح، والقبول، والإنفاق، وغير ذلك، تعلق الصفة الذاتية بمقتضاها، من غير مباشرة، ولا مماسة»[(٤)].

---

(١) رواه الترمذي في جامعه (٤/ ٤٦٦ رقم ٢٢٥٥)، وفي العلل الكبير (ص/٣٢٣ رقم ٥٩٧)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٣/ ٢٧ رقم ٥٤٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٩ رقم ٨٠)، والدولابي في الكنى (٢/ ٨٢٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٤٤٧ رقم ١٣٦٢٣)، وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (٣/ ٧٤٧ رقم ٣٦٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٩٩ - ٢٠١)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٣٣ رقم ٧٠١)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٤٠٨ - ٤٠٩)، وابن حزم في الإحكام (٤/ ٥٦٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٠٦ رقم ١٥٤)، وغيرهم وفي سنده اختلاف واضطراب.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند(٥/٤١٤)، والمحاملي في الآمالي(ص/٣٨٧رقم٤٤٧)، والشاشي في مسنده(٣/٨٤رقم١١٤١)، والبيهقي في الكبرى(١٠/١٣٢)، وفي الأسماء والصفات(٢/ ١٣٧رقم٧٠٣)، وإسناده صحيح، وقد رواه عبدالله بن المبارك عن ابن لهيعة، وروايته عنه من صحيح حديث ابن لهيعة.

(٣) الفقه الأكبر(ص/٢٧).

(٤) حكاه البيهقي عن بعض أهل النظر. الأسماء والصفات(٢/ ١٥٩).

وكذا قال غيره من الأشعرية؛ فأرادوا بالطي، والأخذ، وغيرها من الأمور المذكورة معها: متعلقات تلك الأفعال في خلقه، وجعلوا الصفة تتعلق بها، بدون مماسة، ومباشرة منه لشيء من تلك الأفعال؛ فضمنوه القول بنفيها، بناء على مذهبهم في التعطيل.

وكان الذي تكلفوه من ذلك شرًّا من قول أهل التأويل؛ لأن فيه إبطال الصفة المعلومة، وإثبات صفة أخرى، لا حقيقة لها، زعموا أنها لا تعلم بأكثر مما ذكروه، وهو محال.

وزعموا أنها من الصفات السمعية، وحاشا السمع أن يدل على إثبات المحال.

والحق أن ثبوت اليدين بالنقل والعقل، لأنه صفة كمال، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، والقادر على الإمساك، والبطش، والخلق باليدين، أكمل في نظر العقل السليم من فاقدهما، بل فقدهما نقص في الربوبية، ونظيرهما النفس، والوجه، كما لا يخفى.

إثبات صفة

وجاء في إثبات النفس: قوله سبحانه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾[آل عمران:٢٨، ٣٠]، وقوله عز وجل: [في موضعي الأنعام] [١]: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:١٢] [٢]، وقوله في خطاب موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه:٤١]، وفي حكاية قول عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦].

[وفي الصحيحين، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: **«لا أحد أغير من الله، ولذلك حرم الفواحش، ما ظهر منها، وما بطن، ولا شيء أحب إليه المدح من الله، ولذلك مدح نفسه»**[٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني؛ فإن ذكرني في نفسه؛ ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ؛ ذكرته في ملأ خير منه»**[٤]][٥].

وعند البيهقي، عن أنس رضي الله عنه، يرفعه: **«ابن آدم، اذكرني في نفسك؛ أذكرك في نفسي؛ فإن ذكرتني في ملأ؛ ذكرتك في ملأ من الملائكة، أو قال: ملأ خير منه»**[٦].

وروى مسلم في «صحيحه»، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، عن الله عز وجل: **«إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً»**[٧].

وروى مسلم، والطحاوي، عن جويرية رضي الله عنها: من دعاء النبي ﷺ: **«سبحان الله رضا نفسه»**[٨].

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٢) الآية الثانية في سورة الأنعام(آية/٥٤) قوله عز وجل: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾.

(٣) صحيح البخاري(٤/١٦٩٦رقم٤٣٥٨)، وصحيح مسلم(٤/٢١١٣رقم٢٧٦٠).

(٤) صحيح البخاري(٦/٢٦٩٤رقم٦٩٧٠)، وصحيح مسلم(٤/٢٠٦١رقم٢٦٧٥).

(٥) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٦) رواه معمر في جامعه(١١/٢٩٢رقم٢٠٥٧٥)، ومن طريقه: الإمام أحمد في المسند(٣/١٣٨)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند(ص/٣٥٣رقم١١٦٩)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/١٦رقم٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٥١رقم٦٢٦) وإسناده صحيح.

(٧) صحيح مسلم(٤/١٩٩٤رقم٢٥٧٧).

(٨) رواه الإمام أحمد في المسند(٦/٤٢٩)، ومسلم في صحيحه(٤/٢٠٩١رقم٢٧٢٦)، وابن ماجه في سننه(٢/١٢٥١رقم٣٨٠٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٥/٣٠٠رقم٦٠٣٦)، وابن حبان في صحيحه(٣/١١٠رقم٨٢٨)، وغيرهم.

وتقدم حديث كتابه الذي كتبه على نفسه: **«إن رحمتي سبقت غضبي»**[١].

واسم النفس مما (يحمل) على (الذات) حمل المواطأة، وإذا وقع بالإضافة كان من طريق التجريد، كما لا يخفى، وإنما كان في مجرى الصفات لتضمنه معنى الحياة، والحركة، والحب، والبغض، والغضب، والرضا، ونحو ذلك من (لوازم الذات)[٢]، ومقتضياتها، التي لا نقص فيها فيها بوجه من الوجه.

واختلف فيه (المخالفون)[٣] من أهل الكلام؛ لاختلافهم في هذه الصفات والكمالات، فقال أبو الحسن بن بطال، وغيره من الأشعرية: «في هذه الآيات والأحاديث: إثبات النفس لله تعالى، وللنفس معان، والمراد بنفس الله تعالى ذاته، وليس بأمر مزيد عليه؛ (فوجب أن تكون نفسه هي: هو)[٤]»[٥]؛ فدار كلامهم بين النفي والإثبات.

وقال أبو بكر البيهقي، وغيره: «معنى من قال: إن الله تعالى نفسٌ، أنه موجود، ثابت، غير منتف، ولا معدوم، وكل موجود (ق٢٣٢/ب) نفسٌ، وكل معدوم ليس بنفس، والنفس في كلام العرب على وجوه: فمنها نفس منفوسة، مجسمة مُرَوَّحَةٌ، ومنها غير مروّحة».

يعني بالمجسمة: ما له قدر، فنفوهما معاً.

وقالوا[٦]: «ومنها نفس بمعنى إثبات الذات، كما تقول: هذا نفس الأمر، تريد إثباته، فعلى هذا يقال في الله سبحانه: إنه نفس»[٧].

وهذا لا يزيد على إثباته في الوجود الذهني، ولبسوا بين الوجودين، إن كانوا يدرون ما يقولون، ويدريه المتعمقون منهم في الكلام، والله حسيبهم.

وناقضهم فيه المشبهة من الحنابلة، على ما حكاه أبو الفرج ابن الجوزي، في رسالة له على مذهب النفاة، عن أبي عبد الله بن حامد، أنه قال: «رأيت بعض أصحابنا يثبتون لله وصفاً ذاتياً، بأنه يتنفس، وقالوا: الرياح الهابَّة مثل الرياح العاصفة، والعقيم، والجنوب،

---

(١) انظر: ما سبق(ص/٥٤٣).

(٢) غير واضح في الأصل بسبب طمس، وكتبتها تقديراً.

(٣) غير واضحة بالأصل، وكتبتها تقديراً.

(٤) في الأصل: فوجب أن يكون هو، والمثبت من: شرح ابن بطال.

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٢٨/١٠).

(٦) يعني: البيهقي وغيره.

(٧) الأسماء والصفات للبيهقي(٥٣/٢).

والشمال، والصّبا، والدَّبُور، مخلوقة، إلا ريحاً من صفاته، هي ذات نسيم حياتي، وهي من نَفسِ الرحمن»[1].

ذكره في آخر الرسالة، وأنهم تعلقوا فيه، بما روي عن جابر ﷺ، مرفوعاً: **«إذا رأيتم الريح؛ فلا تسبوها؛ فإنها من نفس الرحمن، تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب؛ فاسألوا الله خيرها، واستعيذوا بالله من شرها»**[2].

قال: «فالنفس بمعنى التنفيس عن المكروب، ومثله ما رواه أبو هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: **«إني أجد نفس ربك من قبل اليمن»**[3]، يعني تنفيسه عن المكروب، بنصرة أهل المدينة من جانب اليمن، وهذا لا يختلف فيه المسلمون»[4].

وكفَّر القائلين بالتَنَفُّسِ بأنه يلزمهم القول بأنه مخلوق، وهم من شر المبتدعة، بلا ريب، من الكلابية؛ فالتبس عليهم التنفيس بالتنَفُّس، فأثبتوه في صفاته القديمة، ولبسوه بالريح التي يكون بها التنفيس، فقالوا: إنه غير مخلوق، كل ذلك من جنس قولهم في كلامه، الذي جعلوه من علمه، وكقولهم في لفظ القارئ، وفي بعض صلاته: إنه غير مخلوق؛ فكان من شر بدع الأقوال، مع ما شابه من بدعة الاعتقاد.

---

(١) دفع شبه التشبيه لابن الجوزي(ص/٢٧٤).

(٢) رواه ابن بطة-كما في إبطال التأويلات لابن أبي يعلى(١/٢٤٩)- من حديث جابرﷺ، ولم أقف على سنده. ورواه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٢٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٢٧)، وعبد بن حميد في مسنده (رقم ١٦٧ - المنتخب)، والبخاري في الأدب المفرد (رقم ٧١٩)، والترمذي في سننه (٤/ ٥٢١ رقم ٢٢٥٢) وقال: «حسن صحيح»، وابن أبي الدنيا في كتاب المطر والرعد والبرق والريح (رقم ١٢٨)، والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٢٣١ - ٢٣٢)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (رقم ٢٨٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/ ٣٨٠ - ٣٨٢)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٩٨) وصححه على شرط الشيخين، والضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٤٢٤)، وغيرهم، من حديث أبي بن كعبﷺ.وقد اختلف في رفعه ووقفه، وهو حديث صحيح مرفوعاً وموقوفاً. واللفظ للنسائي والحاكم.

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند(٢/٥٤١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٤/٢٦٣رقم٢٢٧٦)، والطبراني في المعجم الأوسط(٥/٥٧رقم٤٦٦١)، وفي مسند الشاميين(٢/١٤٩رقم١٠٨٣) وغيرهم وإسناده صحيح.

(٤) دفع شبه التشبيه(ص/٢٧٣-٢٧٤).

إطلاق لفظ «الشخص» على الله

ويقرب من القول في «النَّفْسِ» القول في اسم «الشخص»:

وقد ثبت في الصحيحين، وغيرهما، عن النبي ﷺ: **«لا شخص أغير من الله»**.

أخرجه مسلم: حدثني عبيد الله بن عمر القواريري، وأبو كامل فضيل بن حسين الجحدري -واللفظ لأبي كامل-، قالا: نا أبو عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن ورّاد كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، قال: «قال سعد بن عبادة: لو رأيت رجلاً مع امرأتي، فضربته(1) بالسيف غير مُصَفَّحٍ عنه»؛ فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «**أتعجبون من غَيْرَةِ سعدٍ؟! فوالله لأنا أغير منه، والله أغير مني، من أجل ذلك حرم الفواحش، ما ظهر منها، وما بطن، ولا شخص أغير من الله، ولا شخص أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين، ولا شخص أحب إليه المدحة من الله، من أجل ذلك وعد الله الجنة**».

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، نا حسين بن علي، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، بهذا الإسناد مثله، وقال: «**غير مصفح**»، ولم يقل: «عنه»(2).

[وأخرجه الدارمي، حدثنا ابن عدي، ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الملك بن عمير، بإسناده مثله.

وأخرجه أبو عوانة الإسفرائيني، من طريق زكريا بن عدي، عن عبيد الله بن عمرو الرقي، به مثله(3)](4).

وبوّب له البخاري في «الصحيح»، قال : «باب قول النبي ﷺ: «**لا شخص أغير من الله**»، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة؛ فساقه، وقال فيه: **«ولا أحد أحب إليه العذر من الله، ولا أحد أحب إليه المدحة من الله»**(5)، وليس فيه: «لا شخص»، فأشار إلى أن المعنى واحد.

وتناقله أهل السنة والحديث، وما علمناهم أنكروا إطلاقه على الله سبحانه، حتى وقف عنه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي صاحب المستخرجين، فقال: «ليس في قوله: «لا شخص

(1) كذا والذي في الحديث: لضربته.

(2) صحيح مسلم(٢/١١٣٦رقم١٤٩٩).

(3) سنن الدارمي(٢/٢٠٠رقم٢٢٢٧)،

(4) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(5) صحيح البخاري(٦/٢٦٩٨رقم٦٩٨٠).

أغير من الله»، إثبات أن الله «شخص»، بل هو كما جاء: «ما خلق الله أعظم من آية الكرسي»[١]؛ فإنه ليس فيه: أن آية الكرسي مخلوقة، بل المراد أنها أعظم من المخلوقات، وهو كما يقول: «امرأة كاملة الفضل، حسنة الخلق، ما في الناس رجل يشبهها» يريد تفضيلها على الرجال، لا أنها رجل».

وقاسه أبو الحسن بن بطال على المستثنى من غير جنسه، كقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء:١٥٧]؛ فقال الحافظ ابن حجر: «وهذا هو المعتمد»[٢].

وفيه: أنه إنما قيل ما قيل في حديث آية الكرسي؛ لأن اللفظ المروي: «ما خلق الله من جنة، ولا نار، ولا سماء، ولا أرض، أعظم من ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾[البقرة:٢٥٥]»[٣]، ولو لم يذكر فيه المفعول المفضل عليه، لم يحسن الاقتصار فيه على الخلائق.

وقيل: تجوز في الخلق عن الإنشاء فعلاً، أو قولاً، ومن أراد تفضيل امرأة على الرجال قال: «ليس فيهم من يشبهها»، ولو قال: «ما في الناس رجل يشبهها» لم يكن هذا من فصيح الكلام، كما لا يخفى.

ولا معنى لقياسه على المستثنى المنفصل، الحديثُ ظاهرٌ في إطلاق اسم الشخص على الرب سبحانه، أخطأ الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى فيما وقف عنه، وكان من أهل الإثبات، يقول: إنه استوى على عرشه، ولم يذكر كيف استواؤه، كقول السلف والأئمة رحمهم الله تعالى.

وخالف فيه[٤] المخالفون[٥] في علوه، وفي ثبوت نفسه الكريمة، من الجهمية، والأشعرية:

فذهب أبو سليمان الخطابي (ق٢٣١/أ) يقدح في صحة مبناه، قال: «وليس كل الرواة يراعي لفظ الحديث، بل كثير منهم يحدث بالمعنى، وليس كلهم فقهاء، بل في كلام آحاد الرواة جفاءٌ، وتعجرف»[٦].

فأسرف على نفسه، ولم يشفق على رأسه، إنما يحاول الطعن في الجبال الراسيات.

(١) أثر صحيح، سبق تخريجه(ص/٣٢٦).

(٢) كلام ابن بطال في شرحه على صحيح البخارى(١٠/ ٤٤٢)، وكلام الحافظ في فتح الباري(١٣/٤٠١).

(٣) انظر ما سبق(ص/٣٢٦).

(٤) أي في إطلاق لفظ «الشخص» على الله.

(٥) في الأصل: «المخالفو» سقطت النون.

(٦) نقله البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٥٦)، والحافظ في فتح الباري(١٣/٤٠١).

كان المغيرة بن شعبة من أئمة الإسلام، من فقهاء أصحاب النبي ﷺ[(١)].

وكان مولاه ورّاد كاتبه، من أعيان أهل العلم، من التابعين[(٢)].

وكان عبد الملك بن عمير من الفقهاء الأجلاء، قال العجلي: «كان من فضلاء الكوفة»، وقال: «له مائة حديث، وكان ثقة».

وروى أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل، عن سفيان بن عيينة، قال: سمعت عبد الملك بن عمير يقول: «والله إني لأحدث بالحديث؛ فما أدع منه حرفاً واحداً»، وقال البخاري: «وكان من أفصح الناس»[(٣)].

وكان أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري غايةً في الحفظ والإتقان، قال يحي القطان، ويحي بن معين، وأحمد بن حنبل: «ما أشبه حديثه بحديث الثوري وشعبة»[(٤)].

وكان عبيد الله بن عمرو الرقي من الثقات الأثبات، من أصحاب الفتوى، غير منازَعٍ في دهره[(٥)].

وكان زائدة بن قدامة من أصدق الناس وأبرهم، من أهل العلم المعروفين بالصلابة في السنة[(٦)].

وكان زكريا بن عدي من خيار خلق الله، يروي عن أصحاب الأعمش، ويميز ألفاظهم، قال المنذر بن شاذك: «ما رأيت أحفظ منه»[(٧)].

وكان الحسين بن علي الجعفي، وأبو كامل الجحدري من أكابر العلماء، وحفاظ الأثر أيضاً[(٨)].

وكانوا يحدثون به على الكراسي، في مجامع أهل العلم، بلا نكير، لا يضره كلام الخطابي.

---

(١) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم(١/١٤).

(٢) انظر: تهذيب الكمال(٣٠/٤٣١).

(٣) انظر جميع النقول السابقة في: تهذيب الكمال(١٨/٣٧٠).

(٤) المصدر السابق(٣٠/٤٤١)، وتذكرة الحفاظ(١/٢٣٦).

(٥) تهذيب الكمال(١٩/١٣٦)، وتذكرة الحفاظ(١/٢٤١).

(٦) تهذيب الكمال(٩/٢٧٣)، وطبقات الحفاظ للسيوطي(ص/٩٨).

(٧) سير أعلام النبلاء(١٠/٤٤٢)، وتهذيب الكمال(٩/٣٦٤).

(٨) تذكرة الحفاظ للذهبي(١/٣٤٩)، وتهذيب الكمال(٦/٤٤٩).

قال(1): «وقال بعض كبار التابعين: «نعم المرء ربنا لو أطعنا، وما عصينا»، ولفظ المرء إنما يطلق على الذكور من الآدميين؛ فأرسل الكلام، ولعل لفظ الشخص جرى على هذا السبيل»(2).

وهذا كذب ما نراه إلا من اختلاق الخطابي(3)، وحاشا بعض كبار التابعين أن يقوله.

ومثله ما نقل أبو بكر البيهقي، عن أبي وائل، أنه قال: «بينما عبد الله يمدح ربه، إذ قال معضد: «نعم المرءِ هو»؛ فقال عبد الله: «إني لأجِلُّه، ليس كمثله شيء»(4).

ولو صح لم ينحصر علمه عند البيهقي، ولم يكن فيه إثبات المثل، حتى يرد عليه بقول الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:11]، وإنما يحتج به في مثل هذا أهل الكلام، هو من دسائسهم.

قال الخطابي : «فاعتوره الفساد من وجوه:

- أحدها: أن اللفظ لا يثبت إلا من طريق السمع.
- والثاني: إجماع الأمة على المنع منه.
- والثالث: أن معناه أن يكون جسماً مؤلَّفاً»(5). وتبعه عليه أبو بكر ابن فورك(6).

قال الخطابي: «وقد منعت المجسمة من إطلاق لفظ الشخص على الله، مع قولهم بالجسم؛ فدل ذلك على ما قلناه من الإجماع على منعه في صفته ﷻ»(7).

وأخذه منه ابن بطال فقال: «وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص؛ لأن التوقيف لم يرد به، وقد منعت منه المجسمة، مع قولهم بأنه جسم، لا كالأجسام»(1).

---

(1) أي: الخطابي.

(2) ذكره عنه البيهقي في الأسماء والصفات(2/ 56)، والأثر المذكور عن بعض التابعين رُوي عن معضد بن يزيد العجلي. نقله عثمان الدارمي في نقضه على بشر المريسي(2/740) عن المعارض من روايته، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات(2/ 58رقم634).

(3) ليس هذا من اختلاق الخطابي، بل قد ذكره عثمان الدارمي عن المريسي، ورواه البيهقي بنحوه بسند صحيح.

(4) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(2/ 58رقم634) وإسناده صحيح.

(5) ذكره البيهقي في الأسماء والصفات (2/ 56).

(6) مشكل الحديث وبيانه لابن فورك(ص/95).

(7) هذا كلام ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه(1ص/98).

فاعترضه الحافظ ابن حجر: بأن المنقول عنهم خلاف ما قال[٢]، وأصاب في ذلك.

ولا التفات إلى ادعائهم الإجماع، ولم يكونوا من أهله، العارفين بمواضعه، وهو على خلاف قولهم أقرب، وإنما يحتاج إلى التوقيف في أسمائه الحسنى التي يدعى بها، وينادى، وليس كذلك إطلاق اللفظ في مقام الإخبار، إذا صح المعنى، على أنه قد ثبت من جهة السمع، كما عرفت، ولم يكن فيه ما يشعر بالتأليف، والتركيب، بل قال القاضي عياض: «وقد يكون المراد بالشخص: «المرتفع»، لأن الشخص: ما ظهر، وارتفع»[٣].

وقال شمس الدين أبو عبد الله القرطبي: «أصل وضع الشخص لجرم الإنسان، وجسمه، واستعمل في كل شيء ظاهر، يقال: شخص الشيء: إذا ظهر، وهذا المعنى محال على الله تعالى، فوجب تأويله، فقيل: معناه: لا مرتفع، وقيل: لا شيء، وهو أشبه من الأول، وأوضح، وقيل: لا موجود، ولا أحد، وهو أحسنها»[٤].

قلت: الشخص ما ظهر للعيون، كثر استعماله في ذوي العقول من البشر، وفي أجسام البشر، لكن لم يمنع ذلك من إطلاقه على أرواحهم، وعلى نفوس الجن، والملائكة، فإنها قد تظهر لبعض العيون، وليس كذلك ربنا (ﷻ)؛ فإنه لا تدركه الأبصار، ولم تره العيون في الدنيا، فمنع منه لذلك من منعه من (أهل السنة والحديث) [٥]، ومنهم القرطبي.

والصواب: الإطلاق؛ لأن من شأنه الظهور، يرى في الآخرة، قال ﷺ: **«وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم، إلا رداء الكبرياء على وجهه»**، ثبت ذلك في الصحيحين، وغيرهما، عن أبي موسى الأشعري ﵁[٦].

ومال شمس الدين القرطبي إلى صحة الإطلاق في آخر كلامه قال: «وقد ثبت في الرواية الأخرى، وكأن لفظ الشخص أطلق، مبالغة في تثبيت إيمان، من يتعذر على فهمه موجود ليس بجسم، نحو قوله ﷺ: **«أين الله؟ قالت: في السماء»**؛ فحكم بإيمانها مخافة أن تقع في

---

(١) شرح صحيح البخارى لابن بطال (١٠/ ٤٤٢).

(٢) فتح الباري(١٣/٤٠٠).

(٣) إكمال المعلم(٥/٩٣)، وانظر: فتح الباري(١٣/٤٠١)

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم(٤/٣٠٥).

(٥) غير واضحة بالأصل.

(٦) صحيح البخاري(٤/١٨٤٨رقم٤٥٩٧)، وصحيح مسلم(١/١٦٣رقم١٨٠).

التعطيل؛ لقصور فهمها عما ينبغي له من تنزيهه مما يقتضي التشبيه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً»[1].

وهذا عجيب من القرطبي جدًّا (ق٢٣١/ب)؛فإن حقيقة هذا الكلام أن النبي ﷺ خاطب الجارية، وأقرها على اعتقاد الفوقية، مخافة أن تقع في التعطيل؛ لقصور فهمها عن إثبات ما ليس في جهة، وخاطب المغيرة بن شعبة ﷺ بمثل ذلك مما يدل على التجسيم؛ لئلا يذهب إلى النفي والتعطيل كذلك، وهو كان من أفضل الناس، لا يمكن نسبته إلى قصور الفهم، إلا أن يراد أنه يأبى عقله عن ذلك، هو كله بكلام أهل التعطيل أشبه، والظاهر أنه كان على اعتقادهم، لكنه محاط بالتومرتية[2]، يعاملهم بالتقية، والله تعالى أعلم.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم(٤/٣٠٥).

(٢) أي أصحاب ابن تومرت وهم أشاعرة معطلة.

إثبات صفة الوجه

وجاء في إثبات الوجه لله تعالى:

قوله: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[الرحمن:٢٧]، وتاهَ مَن قال من النفاة: «وجه ربك أي ذاته»؛ فإن اللغة تأباه، واحتجوا بأن مفادها بقاء الذات؛ فقيل لهم: إنما كان كذلك؛ لأن ما كان من الأشياء قابلاً للفناء؛ كان وجهه مُعَرَّضاً للآفات، أول ما يبدو سمات التغيُّرِ في وجهه؛ فإذا قيل: وجهه باق، سالم؛ دلّ ذلك على سلامة الذات، وبقائه.

ونِعِمَّا قال حميد بن هلال -الذي كان من أعلم أهل زمانه من التابعين-: **«رحم الله رجلاً أتى على هذه الآية؛ فسأل الله تعالى بذلك الوجه الجميل»** أخرجه البيهقي(١).

وساق بسنده: ما رواه أبو داود في «السنن»، عن جابر بن عبد الله ﵄، قال: قال النبي ﷺ: **«لا ينبغي لأحد أن يسأل بوجه الله إلا الجنة»**(٢).

(١) رواه ابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف(ص/٢١٦رقم٢٤٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٢/٢٥٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١١٣رقم٦٧٧) عن حميد بن هلال رحمه الله قال: قال رجل.. وإسناده صحيح، ورواه ابن المنذر-كما في الدر المنثور(٧/٦٩٩) بلفظ: قال رجل: «يرحم الله رجلا أتى على هذه الآية: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[الرحمن:٢٧] فسأل الله تعالى بذلك الوجه الكافي الكريم».

(٢) رواه أبو داود في سننه (رقم ١٦٧١)، والبزار في مسنده - كما في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٢٣) -، وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٣/ ٢٥٧)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٥٧)، وابن منده في الرد على الجهمية (رقم ٩٥)، والبيهقي في سننه (٤/ ١٩٩)، وفي شعب الإيمان (٣/ ٢٧٦)، وفي الأسماء والصفات (٢/ ٩٣ - ٩٤)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٥١)، والضياء المقدسي في المختارة - كما في الجامع الصغير (٦/ ٤٥١ - فيض القدير) - وغيرهم من طريق سليمان بن معاذ عن محمد بن المنكدر عن جابر به.
وسليمان بن معاذ الضبي التميمي البصري، قد تفرد به، وقيل هو: سليمان بن قرم بن معاذ الضبي الكوفي، وقيل غيره، واختلف فيه توثيقا وتجريحا، فقد روى له مسلم في صحيحه، واستشهد به البخاري، وصحح له الطحاوي، وأبو عوانة، والدارقطني، والبيهقي، وحسن له الترمذي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عبد الله بن الإمام أحمد: «كان أبي يتتبع حديث قطبة بن عبد العزيز وسليمان بن قرم ويزيد بن عبد العزيز بن سياه، وقال هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثا من سفيان وشعبة، وهم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم»، وقال مرة: «لا أدري به بأسا، ولكنه كان يفرط في التشيع»، وقال ابن عدي: «أحاديثه حسان»، وضعفه ابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال أبو زرعة: ليس بذاك.
فمما سبق يتبين أن تحسين هذا الحديث أو تصحيحه قوي، لا سيما أن سليمان بن معاذ من رجال مسلم واستشهد به البخاري، ومن خرج له الشيخان أو أحدهما فقد جاز القنطرة، مع ما قاله فيه الإمام أحمد من التوثيق، وأنه صاحب كتاب. والله أعلم.

وروى البيهقي، عن ابن عباس، يرفعه: **«من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سألكم بوجه الله فأعطوه»**[(١)].

وعن عمر بن عبد العزيز، وعطاء، وطاوس، في كراهة السؤال بوجه الله[(٢)].

[وروى الترمذي في «السنن»، والبيهقي في «الأسماء والصفات»، وغيرهما، من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ابن بنت شرحبيل، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس: **«بينما نحن عند رسول الله ﷺ، إذ جاءه علي بن أبي طالب، الحديث الطويل، فيه: «أسألك يا الله، يا رحمن، بجلالك، ونور وجهك»**[(٣)].

والحديث ذكره ابن عدي في الكامل، وضعفه ابن القطان، والشيخ الألباني في ضعيف الترغيب (رقم٥٠٦)، وسكت عنه أبو داود، وذكره البغوي في الأحاديث الحسان من المصابيح (٢/ ٦١)، وذكره النووي في رياض الصالحين (ص/٣٩٠)، وصححه الضياء المقدسي، ورمز السيوطي لصحته.

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(١/ ٢٤٩ - ٢٥٠)، وأبو داود في سننه (رقم٥١٠٨)، والترمذي في العلل الكبير (رقم٦٨٢)، وأبو يعلى في مسنده (رقم٢٧٥٥،٢٥٣٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٢٥٨) والبيهقي في الأسماء و الصفات (٢/ ٩٣)، وغيرهم وإسناده حسن، فيه أبو نهيك عثمان بن نهيك الفراهيدي، روى عنه جمع من الثقات، و لم يأت بما ينكر عليه، و لم يذكره أحد ممن كتب في الضعفاء. وهو حديث صحيح بشواهده.

(٢) روى البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٩٥) بسند صحيح عن عبد الكريم بن مالك قال: إن رجلا جاء إلى عمر بن عبد العزيز فرفع إليه حاجته ثم قال: «أسألك بوجه الله تعالى»، فقال عمر - رحمه الله -: «قد سألت بوجهه فلم يسأل شيئا إلا أعطاه إياه»، ثم قال عمر - رحمه الله -: «ويحك ألا سألت بوجهه الجنة».

وروى ابن أبي شيبة في المصنف(٢/٤٣٨رقم١٠٧٩٤)بسند صحيح عن عَطَاءٍ: «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَسْأَلَ بِوَجْهِ اللهِ، أو بِالْقُرْآنِ شيئا من أَمْرِ الدُّنْيَا».

وروى ابن سعدٍ في الطبقات الكبرى(٥/٥٣٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٩٥) بسند صحيح عن طاوُسٍ:«أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَسْأَلَ الْإِنْسَانُ بِوَجْهِ اللَّهِ».

(٣) رواه الترمذي(٥/٥٦٣رقم٣٥٧٠)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/٤٦١)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٠٨رقم٦٧٣)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع(٢/٢٥٩رقم١٧٩٢)، وابن مردويه-كما في الدر المنثور(٤/٥٨٤). قال الذهبي في سير أعلام النبلاء(٩/٢١٨) : «هذا عندي موضوع، والسلام. ولعل الآفة دخلت على سليمان ابن بنت شرحبيل فيه، فإنه منكر الحديث، وإن كان حافظاً. فلو كان قال فيه: عن ابن جريج لراج، ولكن صرح بالتحديث، فقويت

الريبة، وانما هذا الحديث يرويه هشام بن عمار، عن محمد بن إبراهيم القرشي، عن أبي صالح، عن عكرمة، عن ابن عباس. ومحمد هذا ليس بثقة، وشيخه لا يدرى من هو؟». وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة(٧/ ٣٨٢رقم٣٣٧٤).

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم»، وقال البيهقي: «تفرد به سليمان»[1].

لكن أخرجه أبو بكر بن السني في «اليوم والليلة»: أخبرنا عبد الله بن محمد بن مسلم، ومحمد بن خريم بن مروان، قالا: ثنا هشام بن عمار، ثنا محمد بن إبراهيم القرشي، ثنا أبو صالح، ثنا عكرمة، عن ابن عباس، فساقه[2]][3].

وروى البخاري في «صحيحه»، والنسائي في «السنن»، عن جابر ﷺ: «لما نزل على رسول الله ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾، قال: «**أعوذ بوجهك**»، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾[الأنعام:٦٥] قال: «أعوذ بوجهك»[4].

وروى مالك في الموطأ، عن يحيى بن سعيد، أنه قال: «أسري برسول الله ﷺ؛ فرأى عفريتا من الجن» الحديث، فيه: فقال جبريل: فقل: «**أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر**»[5].

وصله البيهقي، عن ابن مسعود ﷺ، في قصة ليلة الجن[6].

وأخرج بإسناد له مصححاً، عن علي ﷺ، أن رسول الله ﷺ كان يقول عند مضجعه: «اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم، وكلماتك التامة، من شر ما أنت آخذ بناصيته[7]» الحديث[1].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٠٨).

(٢) رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة(ص/٥٢٨رقم٥٧٩)، والطبراني في الكبير(١١/٣٦٧رقم١٢٠٣٦)، وفي الدعاء(ص/٣٩٦رقم١٣٣٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٥١/٢٤٩)، وابن الجوزي في الموضوعات(٢/٥٩)، من طريق هشام بن عمار به. قال ابن عساكر في تاريخه(٥١/٢٥٠) : «والحديث غير محفوظ. وروى سليمان بن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل، عن الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، وعكرمة، عن ابن عباس، وليس يرجع من هذا الحديث إلى صحة». وقال ابن الجوزي: «لا يصح، محمد بن إبراهيم مجروح وأبو صالح إسحاق بن نجيح متروك».

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٤) صحيح البخاري(٤/١٦٩٤رقم٤٣٥٢)، وسنن النسائي الكبرى(٤/٤١٢رقم٧٧٣١).

(٥) موطأ الإمام مالك(٢/٩٥٠رقم١٧٠٥) مرسلاً، وقد ورد موصولاً وسنده ضعيف كما سيأتي.

(٦) رواه النسائي في الكبرى(٦/٢٣٧رقم١٠٧٩٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/٩٥رقم٦٦٣)، وابن عبد البر في التمهيد(٢٤/١١٢)، وفي الاستذكار(٨/٤٤٣) وفي إسناده عباس، وقيل : عياش السلمي الشامي، وهو مجهول.

(٧) في الأصل: بناصيتها، والمثبت من: الأسماء والصفات للبيهقي، وبقية مصادر التخريج إلا ما وقع في رواية عند الضياء المقدسي في المختارة، فكما في الأصل.

وأخرج، عن سعيد بن المسيب، في دعائه: «أعوذ بوجهك الكريم وباسمك العظيم»[٢].

وعن كعب الأحبار: «أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس كمثله شيء»[٣].

وروى أحمد في «المسند»، حدثنا عفان، ثنا أبو خلف موسى بن خلف، كان يعد من البدلاء، [حدثنا يحي بن أبي كثير.

ورواه الترمذي في «السنن»، من طريق أبان بن يزيد، حدثنا يحي بن أبي كثير][٤]، عن زيد بن سلام، عن جده ممطور، عن الحارث الأشعري.

وأخرجه العز ابن الأثير في «أُسْدِ الغابة»، من طريق محمد بن عبد الله بن عمار، حدثنا المعافى بن عمران، عن موسى بن خلف، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، أن جده أبا سلام ممطوراً حدثه، قال: حدثني الحارث الأشعري: أن نبي الله ﷺ قال: **«إن الله ﷻ أمر يحيى بن زكرياء -عليهما السلام-، بخمس كلمات...» الحديث الطويل، فيه: «وآمركم بالصلاة، فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده، ما لم يلتفت؛ فإذا صليتم فلا تلتفتوا»**. [قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»[٥]][١].

---

(١) رواه أبو داود في سننه(٤/٣١٢رقم٥٠٥٢)، والنسائي في السنن الكبرى(٤/٤١٢رقم٧٧٣٢)، والطبراني في المعجم الأوسط(٧/٣٧رقم٦٧٧٩)، وفي الصغير(٢/١٨٥رقم٩٩٨)، وفي الدعاء(ص/٩٧رقم٢٣٧)، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبيﷺ(٣/٥٧رقم٥١٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/٩٧-٩٨رقم٦٦٤)، والضياء المقدسي في المختارة(٢/٣٢١رقم٧٠٠-٧٠١) من طريق عمار بن زريق عن أبي إسحاق، عن الحارث وأبي ميسرة عن علي ﷺ به، ولم يذكر الطبراني في الصغير الحارث، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/٩٧رقم٦٦٤) من طريق حماد بن عبدالرحمن الكلبي-وهو ضعيف- عن أبي إسحاق عن أبيه عن علي ﷺ به، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف(٦/٤٠رقم٢٩٣١٧) عن أبي ميسرة عن النبي ﷺ مرسلاً، ورجح أبو حاتم في العلل أنه مرسل، فالحديث ضعيفٌ.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١١٢رقم٦٧٥).

(٣) رواه الإمام مالك في الموطأ(٢/٩٥١رقم١٧٠٧)، ومعمر في الجامع(١١/٣٦رقم١٩٨٣٣)، وابن أبي شيبة في المصنف(٦/٧٧رقم٢٩٦٠١)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١١٢رقم٦٧٦) من طرق عن كعبٍ رحمه الله، وهو صحيح.

(٤) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند (٤/ ١٣٠)، والترمذي (٥/ ١٤٨رقم ٢٨٦٣)، وابن خزيمة في صحيحه (رقم٩٣٠)، وابن حبان في صحيحه (رقم٦٢٣٣)، **والحاكم في المستدرك (١/ ٥٨٢)، وابن الأثير في** أسد الغابة(١/ ٥٩٤)، وغيرهم وإسناده صحيح. وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وقال في موضع آخر (١/ ٣٦٢): «على شرط الأئمة صحيح محفوظ».

وروى البيهقي، عن حذيفة بن اليمان، قال : **«إذا قام العبد يصلي؛ أقبل الله إليه بوجهه يناجيه»**[٢].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: **«إن الله يُقْبِلُ على عبده بوجهه ما أقبل إليه؛ فإذا التفت انصرف عنه»**[٣].

[وروى البزار، من طريق الفضل بن عيسى، بسنده، عن جابر مرفوعاً: **«إذا قام الرجل في الصلاة أقبل الله إليه بوجهه»** الحديث، فيه: **«فإذا التفت الثالثة صرف الله تعالى وجهه عنه»**[٤]][٥].

وروى مسلم، وابن خزيمة، [في صحيحيهما، وابن ماجه في «السنن»][٦]، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط، ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور -لفظ أبي معاوية عن الأعمش-، وقال أبو بكر بن عياش عنه[٧]: «حجابه النار»-، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهي إليه بصره من خلقه»[٨].

وروى البيهقي، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: **«إذا حدثناكم الحديث أتيناكم بتصديق ذلك من كتاب الله»** الحديث، يرفعه إلى النبي ﷺ، في ذكرٍ لله ﷻ قال: «يحيي به[٩] وجهَ الرحمن»[١].

---

(١) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٢/١٤٢رقم٧٤٥٤)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/٣٤رقم٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٨٨رقم٦٥٥)، وغيرهم وإسناده صحيح.

(٣) رواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٨٩رقم٦٥٦) وإسناده صحيح.

(٤) رواه البزار -كما في كشف الأستار عن زوائد البزار(١/ ٢٦٧رقم٥٥٢)- من طريق الفضل بن عيسى الرقاشي، عن محمد بن المنكدر، عن جابرﷺ به. وإسناده ضعيف جداً، الفضل الرقاشي متروك، منكر الحديث.

(٥) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٦) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٧) أي: عن الأعمش.

(٨) رواه الإمام أحمد في المسند(٤/٤٠٥)، ومسلم(١/١٦١رقم١٧٩)، وابن ماجه(١/٧٠رقم١٩٥)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/٤٦رقم٢).

(٩) كذا بالأصل، والذي وجدته عند من خرجه بلفظ: «بهن»، أو «بها». والله أعلم.

وروى الترمذي، وغيره، عن إسرائيل، عن ثوير، سمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر إلى جنانه، وأزواجه، ونعيمه، وخدمه، مسيرة ألف سنة، وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة، وعشية، ثم قرأ رسول الله ﷺ: «﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٢-٢٣]».

قال: «ورواه عبد الملك بن أبجر، عن ثوير، عن ابن عمر».

وأسنده، عن عبيد الله الأشجعي، عن سفيان، عن ثوير، عن مجاهد، عن ابن عمر قوله[2].

وروى ابن جرير في «تفسيره»، ثني يونس، أخبرنا ابن وهب، أخبرني شبيب، عن أبان[3]، عن أبي تميمة الهجيمي[4]، أنه سمع أبا موسى الأشعري ﷺ يحدث، عن رسول الله ﷺ: **«إن الله يبعث يوم القيامة منادياً، ينادي أهل الحنة بصوت، يُسْمِعُ أوَّلَهم وآخرَهم: إن الله وعدكم الحسنى وزيادة، فالحسنى الجنة، والزيادة: النظر إلى وجه الرحمن»**[5].

---

(١) علَّقه الإمام البخاري في خلق أفعال العباد(ص/٧٤)، ورواه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة(٢/٦١٦رقم١٤٦٦)، وابن جرير في تفسيره(٢٢/١٢٠)، والطبراني في المعجم الكبير(٩/٢٣٣رقم٩١٤٦)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٢/٤٦١)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٠٤رقم٦٦٧)، وفي شعب الإيمان(١/٤٣٤رقم٦٢٥) وغيرهم، من طريق عبدالله بن المخارق عن أبيه عن ابن مسعود ﷺ به موقوفاً. وإسناده حسنٌ.

ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء(٤/٢٦٨) من طريق آخر وإسناده صحيح. وهو مرفوع حكماً، ولم أجد من صرح برفعه كما ذكره الشيخ الكنغراوي.

(٢) سنن الترمذي(٤/٦٨٨)، ورواه الإمام أحمد في المسند(٢/٦٤)، وعبد بن حميد(ص/٢٦٠رقم٨١٩)، وأبو يعلى في مسنده(١٠/٧٦رقم٥٧١٢)، وابن جرير في تفسيره(٢٩/١٩٣)، والحاكم في المستدرك(٢/٥٥٣)، مرفوعاً، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف(٧/٣٤رقم٣٤٠٠٠)، موقوفاً، ومدار الحديث مرفوعاً وموقوفاً على ثوير بن أبي فاختة، وهو ضعيف، بل كذبه بعض العلماء. وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني(٤/٤٥٠رقم١٩٨٥).

(٣) أبان بن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي: متروك، مات في حدود ١٤٠هـ. تقريب التهذيب(ص/٨٧).

(٤) طريف بن مجالد الهجيمي أبو تميمة البصري ثقة من الثالثة مشهور بكنيته مات سنة سبع وتسعين أو قبلها أو بعدها. تقريب التهذيب(ص/٢٨٢).

(٥) رواه ابن وهب في الجامع في تفسير القرآن(١/ ٧٦رقم١٧١)، وابن جرير في تفسيره(١١/١٠٥)، والدارقطني في كتاب الرؤية(ص/٦٧رقم٥٣)، وابن مردويه -كما في تخريج الأحاديث والآثار للزيلعي(٢/١٢٥)-، وابن النحاس في كتاب «رؤية الله»(ص/١٧رقم٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقد أهل السنة(٣/٤٥٨رقم٧٨٥)، كلهم من طريق أبان بن أبي عياش عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي موسى به مرفوعاً. وإسناده ضعيف جداً، أبان متروك.

وقال: حدثني علي بن عيسى، حدثنا شبابة، ثنا أبو بكر الهذلي(١)،(ق٢٣٠/أ) سمعت أبا تميمة الهجيمي، يحدث عن أبي موسى الأشعري قال: **«إذا كان يوم القيامة، بعث الله إلى أهل الجنة منادياً، ينادي: هل أنجزكم الله ما وعدكم(٢)؟، فينظرون إلى ما أعد الله لهم من الكرامة، فيقولون: نعم، فيقول:** ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾[يونس:٢٦]: **النظر إلى وجه الرحمن»**(٣).

حدثني المثنى، ثنا سويد بن نصر، أخبرنا ابن المبارك، عن أبي بكر الهذلي، [قال أخبرنا أبو تميمة الهجيمي قال:] (٤) سمعت أبا موسى الأشعري يخطب على منبر البصرة، يقول: **«إن الله يبعث يوم القيامة مَلَكًا إلى أهل الجنة»**، فذكر مثله، **وقال:** «**النظر إلى وجه الله»**(٥).

الله»(٥).

وقال: حدثنا ابن حميد، ثنا إبراهيم بن المختار، عن ابن جريج، عن عطاء، عن كعب بن عجرة ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: **«الزيادة: النظر إلى وجه الرحمن تبارك وتعالى»**(٦).

وقال: حدثنا ابن الرقي، ثنا عمرو بن أبي سلمة، سمعت زهيراً، عمن سمع أبا العالية، قال: ثنا أُبيّ بن كعب ﷺ، أنه سأل رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ قال: «**الحسنى الجنة، والزيادة النظر إلى وجه الله»**(٧).

---

(١) أبو بكر الهذلي، قيل: اسمه سُلمى-بضم المهملة- بن عبد الله، وقيل: روح، أخباري متروك الحديث مات سنة ١٦٧هـ. تقريب التهذيب(ص/٦٢٥).

(٢) في الأصل: عدكم.

(٣) تفسير ابن جرير(١١/١٠٥)، وكتاب الرؤية للدارقطني(ص/٦٧رقم٥٤).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والمثبت من: تفسير الطبري.

(٥) رواه هناد في الزهد(١/١٣١رقم١٦٩)، وإسحاق في مسنده(٣/٧٩٤رقم١٤٢٥)، وابن جرير في تفسيره(١١/١٠٥)، والدارقطني في الرؤية(ص/٦٨رقم٥٦)، وغيرهم من طريق أبي بكر الهذلي عن أبي تميمة عن أبي موسى به موقوفاً. بعضهم يرويه مطولاً، وبعضهم مختصراً، وأبو بكر الهذلي: متروك.

(٦) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة (١/٢٦٢رقم٤٨٤)، وابن جرير في تفسيره(١١/١٠٧)، والطبراني في مسند الشاميين(٣/٣٠٢رقم٢٣٣٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقد أهل السنة(٣/٤٥٦رقم٧٨١)، وغيرهم وفي إسناده محمد بن حميد الرازي: متروك.

(٧) رواه ابن جرير في تفسيره(١١/١٠٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٦/١٩٤٤رقم١٠٣٣٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقد أهل السنة(٣/٤٥٦رقم٧٨٠)، وغيرهم من طريق الوليد بن مسلم، وعمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد عمن سمع أبا العالية، عن أبي العالية، عن كعب به. وإسناده ضعيف، فيه مبهم، ورواية الشاميين عن زهير ضعيفة، وهذه منها.

وقال: حدثنا الحماني[1]، ثنا شريك[2]، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن نمران، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وقال: ثنا سفيان-يعني: ابن وكيع-، ثنا حميد بن عبد الرحمن، عن قيس-يعني: ابن الربيع-، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن سعيد بن نمران، عن أبي بكر الصديق.

وقال: حدثنا ابن بشار-هو بندار-، ثنا عبد الرحمن-يعني: ابن مهدي-، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن أبي بكر الصديق، قال: **«النظر إلى وجه ربهم تبارك وتعالى»**[3].

وقال: حدثنا محمد بن المثنى، ثنا محمد بن جعفر غندر، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق.

وقال: حدثنا ابن بشار، ثنا عبد الرحمن، ثنا سفيان -يعني: الثوري-، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد: **«النظر إلى وجه ربهم»** لفظ شعبة، وقال سفيان: **«إلى وجه الرحمن»**[4].

وقال: حدثنا ابن بشار، ثنا عبد الرحمن، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مسلم بن نذير، عن حذيفة رضي الله عنه قال: **«النظر إلى وجه ربهم»**[5].

حدثني يحيى بن طلحة اليربوعي، ثنا شريك، سمعت أبا إسحاق يقول-في قول الله: ﴿وَزِيَادَةٌ﴾: «**النظر إلى وجه الرحمن**»[1].

---

(١) يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني -بكسر المهملة، وتشديد الميم- الكوفي: حافظٌ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث. مات سنة ٢٢٨هـ. تقريب التهذيب(ص/٥٩٣).

(٢) شَرِيك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله: صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع. مات سنة ١٧٧ أو ١٧٨هـ تقريب التهذيب(ص/٢٦٦).

(٣) رواه إسحاق بن راهويه في مسنده(٣/٧٩٣رقم١٤٢٤)، وابن أبي عاصم في السنة(١/٢٠٦رقم٤٧٤)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة(١/٢٥٦رقم٤٧٠)، وابن جرير في تفسيره(١١/١٠٥-١٠٦)، وعثمان الدارمي في النقض على بشر المريسي(٢/٧١٣)، والآجري في التصديق بالنظر(ص/٣٧رقم١٩-٢١)، والدارقطني في الرؤية(ص/١٥٣-١٥٧رقم٢١٠-٢٢٣)، وغيرهم من طرق عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وهو صحيح عنه.

(٤) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة(١/٢٥٧رقم٤٧٢)، وابن جرير في تفسيره(١١/١٠٥)، وابن أبي زمنين في أصول السنة(ص/١٢٣رقم٥٤) وإسناده صحيح.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٧/١٤٠رقم٣٤٨٠٦)، وابن أبي عاصم في السنة(١/٢٠٦رقم٤٧٣)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة(١/٢٥٨رقم٤٧٣)، وعثمان الدارمي في النقض على بشر المريسي(**٢/٧١٩**)، وابن جرير في تفسيره(١١/١٠٥)، وغيرهم وإسناده صحيح.

وقال: حدثنا الحجاج، وعلي بن أسد، قالا: ثنا حماد بن زيد.

وقال: حدثنا ابن بشار، ثنا عبد الرحمن، ثنا حماد بن زيد، عن ثابت البناني.

وقال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى، ثنا محمد بن ثور، عن معمر بن راشد، عن ثابت البناني.

وقال:حدثني المثنى، ثنا سويد بن نصر، اخبرنا ابن المبارك، عن معمر، وسليمان بن المغيرة، أخبرنا ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «**النظر إلى وجه ربهم**»[٢].

وقال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى، ثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة.

وقال: ثنا بشر -هو ابن معاذ-، ثنا يزيد-يعني:ابن زريع-، ثنا سعيد-هو ابن أبي عروبة-، عن قتادة، **بلغنا: «أن المؤمنين لما دخلوا الجنة، يناديهم مناد: إن الله وعدكم الحسنى؛ وهي الجنة، وأما الزيادة: فالنظر إلى وجه الرحمن»**[٣].

وروى من طريق جرير بن عبد الحميد، عن الليث بن سعد[٤]، عن عبد الرحمن بن سابط، قال: «**الحسنى: النَّضْرَةُ، والزيادة: النظر إلى وجه الله تعالى**»[٥].

[وروى البيهقي، عن عمار بن ياسر ﷺ، قال: «**إن النبي ﷺ كان يقول في دعائه: «وارزقني لذة النظر إلى وجهك»**[٦]][٧].

وفي الباب: عن علي بن أبي طالب، وعن أنس بن مالك، وعن غيرهما من أصحاب رسول الله ﷺ، وتابعيهم، مما رفعوه، ومما وقفوه، يأتي بعضها في مبحث الرؤية[١].

(١) رواه وابن جرير في تفسيره(١١/١٠٥)، واللالكائي في شرح أصول اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٤٦٢رقم٧٩٤) وغيرهما وإسناده صحيح.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره(١١/١٠٥-١٠٦)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/١٦٤رقم٢٤٨) وإسناده صحيح.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره(١١/١٠٦-١٠٧)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/١٥٩-١٦٠رقم٢٣٠-٢٣٦) وإسناده صحيح.

(٤) كذا في الأصل، وهو ليث بن أبي سليم، فإن جريراً لا يروي عن الليث بن سعد، إنما يروي عن ليث بن أبي سليم كما في تهذيب الكمال(٤/٥٤٢).

(٥) رواه سعيد بن منصور في سننه-كتاب التفسير-(٥/٣١١رقم١٠٥٩)، وابن أبي شيبة في المصنف(٧/١٥٩رقم٣٤٩٦٥)، وابن جرير في تفسيره(١١/١٠٧) وغيرهم وفي إسناده ليث بن أبي سليم: ضعيفٌ.

(٦) رواه الإمام أحمد في المسند(٤/٢٦٤)، والنسائي في سننه(٣/٥٤رقم١٣٠٥)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة(١/٢٥٤رقم٤٦٦)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/٢٩رقم٣)، وابن حبان في صحيحه(٥/٣٠٤رقم ١٩٧١)، والحاكم في المستدرك(١/٧٠٥)، وغيرهم من طرق عن عمارﷺ، وهو حديث صحيح.

(٧) ما بين المعقوفين من الهامش.

فالقول به متواتر، وكانوا مجمعين عليه، وعلى تنزيهه عن مماثلة وجه خلقه، كما ذكر الإمام أبو مطيع البلخي، في «الفقه الأكبر»، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة-رحمهم الله تعالى-، قال: «يد الله فوق أيديهم، ليست كأيدي خلقه، ليست بجارحة، وهو خالق الأيدي، ووجهه ليس كوجوه خلقه، وهو خالق الوجوه، ونفسه ليست كنفوس خلقه، وهو خالق النفوس، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]»[٢].

وعلى إثباته تفرع الاختلاف في الحلف به[٣]: فقال أبو حنيفة: «لا ينعقد»، [وهو قياس قول محمد، وأخطأ من ذكره معه؛ لأنه لا رواية عنه فيه، كما يظهر ذلك من عبارة المختار][٤]، وقال أبو يوسف: «ينعقد»، وهو قياس قول مالك، والشافعي، والمنقول عن أحمد[٥].

وليس ذا لأن الوجه يذكر بمعنى الذات، كما يقوله هذا المتأخر عبد العزيز البخاري في شرح أصول البزدوي[٦]، بل لاتفاقهم على أنه من صفاته، التي دلّ عليها العقل والنقل.

وقد نص عامة مشايخ الحنفية على أنه من صفاته، ونص عليه الفخر البزدوي، والشمس السرخسي[٧].

وإنما قال أبو حنيفة ومن بعده: «لا ينعقد»؛ لأن اليمين به غير متعارف، وهو يصان أن يسأل به؛ فكان أولى أن يصان عن الحلف به، سواء كان من أيمان السفلة، أي: الجهلة، الذين يذكرونه بمعنى العضو الجارحة، كما ذكره عبد العزيز بعزوه إلى المبسوط، يعني مبسوط السرخسي، ولم يصح ذلك.

ولأنه يذكر ويراد به جهته المرضية، وقبلته التي أمر بها، وسبيل طاعته ورضاه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة:٢٧٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ

(١) انظر: كتاب الرؤية للدارقطني فقد أورد تلك الروايات، وغيرها.

(٢) الفقه الأكبر(ص/١٥٩).

(٣) أي: الحلف بوجه الله.

(٤) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي(١٣٣/٨)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق(٣١٠/٤)، وبدائع الصنائع للكاساني(٦/٣)، والفتاوى الهندية(٥٤/٢).

(٦)كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعلاء الدين البخاري(١/ ١١).

(٧) الذي ذكره السرخسي في المبسوط(١٣٣/٨) خلاف ذلك، حيث قال: «لأن الوجه يذكر بمعنى الذات، قال الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] قال الحسن: هوَ هُوَ».

مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ﴾ [الكهف:٢٨]، وكما في قوله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥] .

وقد ذكر البيهقي[(١)]، وغيره، هذه الآيات في جملة ما احتج به أهل السنة في إثبات الوجه، وفيه ما ليس يخفى[(٢)].

وقيل: احتجت المجسمة بقوله تعالى: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥] بأن الله يكون أمام كل مصل يقابله بوجهه، ولا يصح هذا عنهم أيضاً، إلا أن السالمية زعمت أنه يتمثل لهم كذلك في تجلياته، وتأولوا عليه حديث الحارث الأشعري، وسائر ما ورد في إقبال الله بوجهه إلى المصلي، ما لم يلتفت، وهو قادر على أن يقبل إليه بدون أن ينزل عن علوه، أو يتمثل له.

وقد روى أحمد، وأبو داود، والنسائي، عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ: **«لايزال الله مقبلاً على العبد في صلاته، ما لم يلتفت؛ فإذا حرف وجهه؛ انصرف عنه»** ليس فيه بوجهه.

وقد أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»[(١)].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٨١).

(٢) الاستدلال بهذه الآيات على صفة الوجه لله ﷻ ليس مما يخفى، بل هو ظاهر، وقد استدل بها أئمة السلف، بل قال عثمان الدارمي في النقض على بشر المريسي(٢/٧٢٣) : «ولولا كثرة من يستنكر الحق ويستحسن الباطل ما اشتغلنا كل هذا الاشتغال بتثبيت وجه الله ذي الجلال والإكرام، ولو لم يكن فيه إلا اجتماع الكلمة من العالمين أعوذ بوجه الله العظيم، وأعوذ بوجهك يا رب، وجاهدت ابتغاء وجه الله، وأعتقت لوجه الله، لكان كافيا مما ذكرنا، إذ عقله النساء والصبيان، والبر والفاجر، والعربي والعجمي، غير هذه العصابة الزائغة الملحدة في أسماء الله، المعطلة لوجه الله ولجميع صفاته عزَّ، وجلَّ وجهُهُ، وتقدست أسماؤه».وانظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة(١/٢٤)، والحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني(١/٢١٥)، ودرء التعارض(٦/٦٠)، ولا يتعارض مع كونها أدلة لإثبات وجه الله ﷻ أنها سيقت لبيان قصد الثواب والجزاء من الله. انظر: الرد على الجهمية لابن منده(ص/٥٦).

وإنما حصل النزاع في الاستدلال بقول الله تعالى: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ هل تدل على الصفة أم لا؟ قال شيخ الإسلام –كما في مجموع الفتاوى(٢/٤٢٩)– : «أي: قبلة الله، ووجهة الله، هكذا قال جمهور السلف، وإن عدها بعضهم في الصفات، وقد يدل على الصفة بوجه فيه نظر»، مع أنه رحمه الله ذكر هذه الآية في آيات الصفات في بعض من كتبه مثل: بيان تلبيس الجهمية(١/٣٥)، ودرء تعارض العقل والنقل(٢/٥٢)، العقيدة الأصفهانية(ص/٦٢)، وقد انتصر العلامة ابن القيم بقوة لكونها من آيات الصفات، بل قال رحمه الله كما في مختصر الصواعق المرسلة(ص/٤١٣) : «لَا يُعْرَفُ إِطْلَاقُ وَجْهِ اللَّهِ عَلَى الْقِبْلَةِ لُغَةً، وَلَا شَرْعًا، وَلَا عُرْفًا، بَلِ الْقِبْلَةُ لَهَا اسْمٌ يَخُصُّهَا، وَالْوَجْهُ لَهُ اسْمٌ يَخُصُّهُ، فَلَا يَدْخُلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَلَا يُسْتَعَارُ اسْمُهُ لَهُ»، وقد ذكرها في آيات الصفات غير واحد من السلف، فانظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد(٢/٥١٣)، وكتاب التوحيد لابن خزيمة(١/٢٥) .

وروى البخاري، (ق٢٣٠/ب) ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، عن أنس ﷺ: أن النبي ﷺ قال: **«إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه أو إن ربه بينه وبين القبلة فلا يبصقن أحدكم قِبَلَ قِبْلَتِهِ»** الحديث[٢].

وروى البخاري، ومسلم، والنسائي، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: **«إذا كان أحدكم يصلي، فلا يبصقن قبل وجهه؛ فإن الله قبل وجهه إذا صلى»**[٣]، والمعنى ظاهر مفهوم أي: كأن الله تعالى قبل وجهه، بينه وبين القبلة، إنما ينبغي له أن يعبده كأنه يراه، هذا ما هنالك[٤].

إثبات صفة البصر والعينين لله ﷻ

وجاء في إثبات بصر العين:

قوله سبحانه: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾[البقرة:١٤٤]، وقوله في خطاب موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[طه:٤٦]، وقوله ﷻ: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:١٠٥]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[العلق:١٤].

---

(١) رواه ابن المبارك في الزهد(١/٤١٨رقم١١٨٦)، والإمام أحمد في المسند(٥/١٧٢)، والدارمي في سننه(١/٣٩٠رقم١٤٢٣)، وأبو داود في سننه(١/٢٣٩رقم٩٠٩)، والنسائي في سننه(٣/٨رقم١١٩٥)، وابن خزيمة في صحيحه(١/٢٤٤رقم٤٨٢)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(١/٣٦١)، والبيهقي في الكبرى(٢/٢٨١)، وغيرهم، وإسناده صحيح.

(٢) رواه البخاري(١/١٥٩رقم٣٩٧)، ومسلم(١/٣٩٠رقم٥٥١)، والنسائ(٢/٥٢رقم٧٢٨)، ولم أجده عند أبي داود والترمذي، وأظن أن الشيخ الكنغراوي تبع العيني في عمدة القاري(٤/١٤٩) في عزوه لهما.

(٣) رواه البخاري(١/١٥٩رقم٣٩٨)، ومسلم(١/٣٨٨رقم٥٤٧)، وأبو داود(١/١٢٩رقم٤٧٩)، والنسائي(٢/٥١ رقم٧٢٤).

(٤) هذا غير صحيح، بل هو تأويل للنص، فالله ﷻ قبل وجه المصلي حقيقة.قال عثمان الدارمي في نقضه على بشر المريسي(٢/ ٧٢٢): «ولو لم يكن إلا ما رويت أيها المعارض عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة: «أن العبد إذا قام يصلي أقبل الله عليه بوجهه» فادعيت أنه يقبل عليه بنعمته وثوابه، وأنه قد يقال: وجه الله في المجاز، كما يقال: وجه الحائط، ووجه الثوب.

ويلك! فهذا مع ما فيه من الكفر محال في الكلام فإنه لا يقال لشيء ليس من ذوي الوجوه: أقبل بوجهه على إنسان أو غيره إلا والمقبل بوجهه من ذوي الوجوه، وقد يجوز أن يقال: للثوب وجه، والحائط، ولا يجوز أن يقال: أقبل الثوب بوجهه على المشتري، وأقبل الحائط بوجهه على فلان، لا يقال: أقبل بوجهه على شيء إلا من له القدرة على الإقبال.

وكل قادر على الإقبال ذو وجه، هذا معقول مفهوم في كلام العرب، فإن جهلته فسم شيئا من الأشياء ليس من ذوي الأوجه يجوز أن تقول: أقبل بوجهه على فلان؛ فإنك لا تأتي به، فافهم، وما أراك ولا إمامك تفهمان هذا وما أشبهه».

وقولــه: ﴿ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران:٧٧]، وقوله جل وعلا: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ [الأنعام:١٠٣].

وقوله في خطاب كليمه: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه:٣٩] أي: بمرأى مني، ورعايتي.

وقال في خطاب نوح عليه الصلاة والسلام: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [هود:٣٧] أي: بمرأى مني، ومن ملائكتي، وحفظنا وكلاءتنا.

وقال النبي ﷺ: **«لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء»**. رواه مالك في «الموطأ»، والبخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، من طريق أيوب السَّخْتِيَانِي، عن نافع(١).

ورواه مسلم، من طريق الليث بن سعد، وطريق أسامة بن زيد الليثي، عن نافع(٢).

ورواه مسلم، وابن ماجه، من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع(٣).

ورواه مسلم، من طريق عمر بن محمد بن زيد بن عبيد الله بن عمر، عن سالم بن عبد الله، ونافع(٤).

ورواه البخاري، والنسائي، من طريق موسى بن عقبة (عن سالم)(٥).

ورواه مسلم، من طريق حنظلة بن أبي سفيان الجمحي، وطريق مسلم بن يَنَّاق(٦).

ورواه النسائي، من طريق محمد بن شهاب الزهري.

وأبو عوانة الإسفرائيني، من طريق قدامة بن موسى.

أربعتهم(٧) عن سالم بن عبد الله.

ورواه البخاري، والنسائي، من حديث محارب بن دثار(٨).

---

(١) صحيح مسلم(٣/١٦٥١رقم٢٠٨٥).

(٢) صحيح مسلم(٣/١٦٥١).

(٣) صحيح مسلم(٣/١٦٥١)، ويوجد في الأصل بعد ذكر نافع طمس لم يتضح لي بعض الكلمات.

(٤) صحيح مسلم(٣/١٦٥٢)

(٥) صحيح البخاري(٣/١٣٤٠رقم٣٤٦٥)، وسنن النسائي الكبرى(٥/٤٩١رقم٩٧٢١).

(٦) صحيح مسلم(٣/١٦٥٢)

(٧) وهم: حنظلة بن أبي سفيان، ومسلم بن يناق، ومحمد بن شهاب الزهري، وقدامة بن موسى، وسبق أن ذكر موسى بن عقبة وهو الخامس، وذكر عمر بن محمد بن زيد ممن رواه عن سالم ونافع، فيكون من رواه عن سالم: ستة.

(٨)صحيح البخاري(٥/٢١٨٣رقم٥٤٥٥)، وسنن النسائي(٨/٢٠٦رقم٥٣٢٨).

ورواه مسلم، من طريق محارب بن دثار، وجبلة بن سُحيم، ومن طريق محمد بن عباد بن جعفر[1]، ثمانيتهم[2]، عن عبد الله بن عمر.

ورواه مالك في «الموطأ»، والبخاري، من طريقه، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة[3].

[ورواه مسلم، من طريق محمد بن زياد، عن أبي هريرة[4].

ورواه ابن ماجه، من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة ﵁[5]][6].

ورواه مالك، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري[7].

ورواه ابن ماجه، من طريق عطية، عن أبي سعيد، وابن عمر[8].

ورواه النسائي، من طريق سعيد بن جبير، عن بن عباس ﵄[9].

وروى أبو داود في «السنن»، حدثنا حفص بن عمر، ثنا شعبة، عن علي بن مدرك، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر الغفاري ﵁، عن النبي ﷺ قال: **«ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم»**، قلت: من هم يا رسول الله، قد خابوا، وخسروا. **فأعادها ثلاثاً**. قلت: من هم يا رسول الله، قد خابوا، وخسروا، **فقال**: «**المسبل إزاره، والمنان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب، أو الفاجر**».

وقال النسائي: أخبرنا بشر بن خالد، ثنا غندر، ثنا شعبة، سمعت سليمان بن مهران الأعمش، عن خرشة بن الحر، فذكر بإسناده مثله[1].

---

(١) صحيح مسلم(٣/١٦٥٢)

(٢) وهم: نافع، وسالم بن عبد الله ، محارب بن دثار، وجبلة بن سُحيم، و محمد بن عباد بن جعفر، وهؤلاء خمسة، ويظهر أن ذكر الثلاثة مما طمس من الأصل، وهم: عبدالله بن دينار، وزيد بن أسلم، وروايتهما عند البخاري ومسلم، وزيد بن عبدالله وروايته عند مسلم.

(٣) موطأ الإمام مالك(٢/٩١٤رقم١٦٢٩)، صحيح البخاري(٥/٢١٨٢رقم٥٤٥١).

(٤) صحيح مسلم(٣/١٦٥٣رقم٢٠٨٧).

(٥) سنن ابن ماجه(٢/١١٨٢رقم٣٥٧١).

(٦) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٧) موطأ مالك(٢/٩١٤رقم١٦٣١).

(٨) سنن ابن ماجه(٢/١١٨٢رقم٣٥٧٠).

(٩) سنن النسائي(٨/٢٠٧رقم٥٣٣٢).

كما روى الأعمش، عن خيثمة بن سليمان[٢]، عن عبد الله بن مسعود ﷺ: **«إن العبد ليهم بالأمر من التجارة، أو الإشارة[٣]، حتى إذا يسر له؛ نظر الله إليه من فوق سبع سموات، فيقول للملك: اصرفه عنه، فيصرفه عنه»**.

وروى أبو القاسم اللالكائي، بإسناد صحيح[٤]، عن خيثمة، عن عبد الله بنحوه، وقال: **«فيقول للملائكة اصرفوه عنه؛ فإنه إن يسرته له أدخلته النار»**[٥].

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال في خبر الدجال: **«إنه أعور[٦]، وإن ربكم ليس بأعور»**، رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، من حديث شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك.

ورواه أبو داود أيضاً، من طريق شعيب بن الحبحاب، عن أنس ﷺ[٧].

ومن طريق عمرو بن الأسود، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت ﷺ[٨].

ورواه ابن ماجه، من حديث أبي أمامة الباهلي ﷺ[٩].

ورواه أبو جعفر الطحاوي، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما[١].

---

(١) رواه مسلم(١/١٠٢رقم١٠٦)، رواه أبو داود(٤/٥٧رقم٤٠٨٧-٤٠٨٨)، والنسائي(٥/٨١رقم٢٥٦٣-٢٥٦٤).

(٢) كذا في الأصل، وفيه نظر، لأن خيثمة بن سليمان هذا متأخر، توفي سنة ٣٤٣هـ، والمراد به هنا: خيثمة بن عبدالرحمن، وهو نفسه الإسناد الذي رواه من طريقه اللالكائي.

(٣) كذا في الأصل، موافقاً المطبوع من اجتماع الجيوش الإسلامية، وفي معظم المصادر: الإمارة.

(٤) قال الحافظ الذهبي في كتاب العلو(ص/٨٠رقم١١٧): «بإسناد قويّ»، وفي إسناد اللالكائي: محمد بن زياد بن فروة البلدي، روى عنه جمع من الثقات، وتفرد ابن حبان بتوثيقه، ولكنه توبع، تابعه الحافظ أحمد بن عبدالله بن يونس عند الإمام الدارمي في الرد على الجهمية.

(٥) رواه عثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/٥٥رقم٨٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٤/٦٦٨رقم١٢١٩)، من طريق الأعمش عن خيثمة عن ابن مسعود ﷺ به، وإسناده منقطع، لأن خيثمة بن عبدالرحمن لم يسمع من ابن مسعود. انظر: جامع التحصيل(ص/١٧٣).

(٦) في الأصل: إنه ليس بأعور، وهو سبق قلم.

(٧) رواه البخاري(٦/٢٦٩٥رقم٦٩٧٣)، ومسلم(٤/٢٢٤٨رقم٢٩٣٣)، وأبو داود(٤/١١٦رقم٤٣١٦-٤٣١٧)، والترمذي(٤/٥١٦رقم٢٢٤٥).

(٨) رواه الإمام أحمد في المسند(٥/٣٢٤)، وأبو داود(٤/١١٦رقم٤٣٢٠)، والنسائي في الكبرى(٤/٤١٩رقم٧٧٦٤)، وإسناده صحيح.

(٩) رواه ابن ماجه(٢/١٣٥٩رقم٤٠٧٧) وإسناده حسنٌ.

ورواه البخاري، وأبو داود، والترمذي، من حديث سالم بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما[٢].

ورواه البخاري، ومسلم،(ق٢٢٩/أ) والترمذي، من حديث نافع، عن ابن عمر[٣].

وقال البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل، عن جويرية بن أسماء، عن نافع، عن ابن عمر، وأشار بيده إلى عينه[٤].

وأخرج البيهقي، بإسناد حسن، عن عقبة بن عامر الجهني ﵁، سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: **«ربنا سميع، بصير، وأشار إلى عينه»**[٥].

وروى أبو داود في «السنة»: حدثنا علي بن نصر، ومحمد بن يونس النسائي، المعنى، قالا: أخبرنا[٦] عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا حرملة -يعني ابن عمران-، حدثني أبو يونس سليم بن جبير مولى أبي هريرة: سمعت أبا هريرة يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا [٧]﴾ [النساء:٥٨]

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٣/٣٦٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٤/٣٨١رقم٥٦٩٤)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٤/٥٧٥)، وإسناده صحيح.

(٢) رواه البخاري(٣/١٢١٤رقم٣١٥٩)، ومسلم(٤/٢٢٤٥رقم١٦٩)، وأبو داود(٤/٢٤١رقم٤٧٥٧)، والترمذي(٤/٥٠٨رقم٢٢٣٥).

(٣) رواه البخاري(٣/١٢٦٩رقم٣٢٥٦)، ومسلم(١/١٥٥رقم١٦٩)، والترمذي(٤/٥١٤رقم٢٢٤١).

(٤) صحيح البخاري(٦/٢٦٩٥رقم٦٩٧٢).

(٥) رواه يحيى بن سلام في تفسيره(١/ ٤٦٧)، وأبو عبيد في فضائل القرآن(ص/٣٠٨)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة(٢/٥٣٠رقم١٢٢٧)، والروياني في مسنده(١/١٥٧رقم١٧٨)، والطبراني(١٧/ ٢٨٢رقم٧٧٥، ٧٧٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٣/٩٨٧/رقم٥٥٢٣)، وابن بطة (٣/١٢٥-١٢٦/رقم٩٧) من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر﵁ به، ورواه عن ابن لهيعة: ابن وهب، والنضر بن عبد الجبار، ويحيى بن سلام، ويحي بن عبد الله بن بكير، عثمان بن صالح، وسعيد بن أبي مريم. وإسناده حسن، فإن هذا من صحيح حديث ابن لهيعة، لأن رواية ابن وهب، والنضر عنه مستقيمة. ولم أجده عند البيهقي.

(٦) في المطبوع من السنن:حدثنا.

(٧) في الأصل إن الله سميع بصير.

ويضع إبهامه على أذنه، والتي تليها، على عينه، قال أبو هريرة: **«رأيت رسول الله ﷺ يقرؤها، ويضع أصبعيه»**(1).

قال ابن يونس: قال المقرئ: [يَعْنِي: إنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَعْنِي: أَنَّ لِلَّهِ سَمْعًا وَبَصَرًا. قال أبو دَاوُد:](2) وهذا رد على الجهمية(3).

قلت: ويُرَدُّ به [ما قيل عن مالك: «إن من وصف شيئاً من ذات الله تعالى، وأشار إلى شيء من جسده: يد، أو سمع، أو بصر؛ قطع منه؛ لأنه شبه الله بنفسه»، حكاه القاضي عياض بن موسى اليحصبي عنه(4).

ويقال له: أين إسناد هذا، ومالك أجلّ من أن يأمر بالمثلة، وهي حرام بالكافر.

وكان](5) أبو عبد الرحمن المقرئ من كبار الأئمة، مجمعاً على وثاقته، وجلالته، أخذ العلم عن أبي حنيفة، وكهمس، وحيوة، وشعبة، والليث بن سعد، والحمادين، ونظرائهم.

وعنه: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو خيثمة زهير بن حرب، والطبقة.

وكان إذا سئل عنه عبد الله بن المبارك، قال: «زردوه» يعني: ذهباً خالصاً(6).

ولم أر ذكر الأُذُنِ في أحاديث الصفات، إلا في هذا الخبر(7).

---

(1) رواه أبو داود(٥/٢٣٣رقم٤٧٢٨)، وعثمان الدارمي في الرد على المريسي(١/٣١٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٣/٩٨٧رقم٥٥٢٤)، وابن خزيمة في التوحيد(١/٩٧-٩٨رقم٤٦-٤٧)، وابن حبان (١/٤٩٨رقم٢٦٥)، وابن منده في التوحيد(٣/٤٤، ٥٦رقم٤٠١، ٤١٩)، وابن بطة في الإبانة(٣/١١٦رقم٨٧)، والحاكم في المستدرك (٢/٧٥)، ولم يذكر الإشارة، والبيهقي في الأسماء والصفات(١/٤٦٢رقم٣٩٠) وغيرهم من طريق عبدالله بن يزيد المقرئ عن حرملة بن عمران التجيبي المصري عن أبي يونس سليم بن جبير عن أبي هريرة، ﷺ به. وإسناده صحيح.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، واستدركته من سنن أبي داود.

(٣) سنن أبي داود(٤/٢٣٣).

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى(٢/ ٥٨٩).

(٥) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٦) انظر: تهذيب الكمال للمزي(١٦/٣١٨).

(٧) ومما ذكره بعض العلماء دليلاً على صفة الأذن ما رواه البخاري(٤/١٩١٨رقم٤٧٣٦)، ومسلم(١/٥٤٥رقم٧٩٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّى بِالقُرْآنِ».

إثبات صفة السمع لله عَزَّ وَجَلَّ

وإنما جاء في السمع:

قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقوله سبحانه: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم﴾ [الزخرف:٨٠]، وقوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران:١٨١].

وثبت في الصحيحين، وغيرهما، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «اجتمع عند البيت ثلاثة نفر، قرشيان، وثقفي، أو ثقفيان، وقرشي، قليل فقه قلوبهم، كثير شحم بطونهم؛ فقال أحدهم: أترون الله يسمع ما نقول؟ فقال الآخر: يسمع إذا جهرنا، ولا يسمع إذا أخفينا، وقال الآخر: إن كان يسمع إذا جهرنا؛ فإنه يسمع إذا أخفينا، قال: «فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ﴾ [فصلت:٢٢]الآية»[(١)].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر؛ فكنا إذا علونا كبرنا؛ فقال: «**اربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصمَّ، ولا غائباً، تدعون سميعاً، بصيراً، قريباً**»[(٢)].

وعن عائشة رضي الله عنها، قال النبي ﷺ: «**إن جبريل أتاني؛ فقال: إن الله قد سمع قول قومك، وما ردّوا عليك**»[(٣)] .

وروى النسائي، وابن ماجه، وابن جرير، من غير وجه، عن الأعمش، عن تميم بن سلمة، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت المجادلة إلى رسول الله ﷺ، وأنا في ناحية البيت، تشكو زوجها، لا أسمع ما تقول».

وفي لفظ: «إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة، ويخفى عليّ بعضه، وهي تشتكي، فأنزل الله (عَزَّ وَجَلَّ): ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]الآية»[(٤)].

وثبت من وجوه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه خرج ومعه الناس، فمرّ بعجوز، فاستوقفته، فوقف، فجعل يحدثها، وتحدثه، فقال له الجارود العبدي: «يا أمير المؤمنين،

---

(١) رواه البخاري(٤/١٨١٨رقم٤٥٣٩)، ومسلم(٤/٢١٤١رقم٢٧٧٥).

(٢) سبق تخريجه(ص/٦٥٧).

(٣) رواه البخاري(٣/١١٨٠رقم٣٠٥٩)، ومسلم(٣/١٤٢٠رقم١٧٩٥).

(٤) علّقه البخاري في صحيحه(٦/٢٦٨٩)، ورواه موصولاً: الإمام أحمد في المسند(٦/٤٦)، وابن ماجه(١/٦٦٦رقم٢٠٦٣)، والنسائي(٦/١٦٨رقم٣٤٦٠)، وابن جرير في تفسيره(٢٨/٥)، والحاكم في المستدرك(٢/٥٢٣)، وغيرهم، وإسناده صحيح.

حبست الناس على هذه العجوز»، قال: «ويلك تدري من هذه؟ هذه امراة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات، هذه خولة بنت ثعلبة، التي أنزل الله فيها: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ »[(١)]. وفي الباب أحاديث أُخَرُ.

واضطربت أقوال الجهمية:

فقال النجار، وأصحابه: «هو بصير بلا بصر، سميع بلا سمع»[(٢)]، واختاره أبو محمد بن حزم، وحكى عن الشافعي، وداود بن علي الظاهري، وعبد العزيز الكناني، أنهم قالوا: «سميع، بصير، بذاته»، ولم يقولوا: بسمع، ولا بصر[(٣)]، ولم يكن مُصَدَّقاً على الشافعي، ولا على الآخرين.

وقال أبو الهذيل العلاف، وأتباعه، من المعتزلة البصريين، كالشحَّام، والجبائيين، والأخشيد: «بصير ببصر هو عين ذاته، سميع بسمع هو عين ذاته»[(٤)]، [وفاقاً لمن تقدمهم من أهل الاعتزال، غير أنهم يميلون مع النفاة][(٥)].

وتأولهما أبو الحسين الخياط، وصاحبه أبو القاسم الكلبي، ومن تبعهما من البغداديين: على العلم بالمبصرات، والمسموعات.

وهو قول عمرو الجاحظ، واختيار متكلمي الحرورية، والزيدية، وعامة متأخري الإمامية[(٦)].

وقال أبو محمد بن كلاب، وأتباعه؛ كالمحاسبي، والقلانسي: «سميع بسمع واحد، بصير ببصر واحد قديمين، لا عينه، ولا غيره»[(١)]؛ فجعلوهما أقنومين، كقول النصارى في أقانيمها.

---

(١) رواه البخاري في التاريخ الكبير(٧/٢٤٥) وعمر بن شبه في أخبار المدينة(٢/٣٩٤-٣٩٥، ٧٧٣-٧٧٤)، وعثمان الدارمي في النقض على بشر المريسي(١/٣١٦)، وفي الرد على الجهمية(ص/٥٣رقم٧٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره(١٠/٣٣٤٢رقم١٨٨٤١)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/٣٢٢، رقم٨٨٦)، والذهبي في العلو(ص/٧٧رقم١٦٩)، وغيرهم من أبي يزيد المدني عن عمر ﷺ وسنده منقطع، لكن لها طرق أخرى تدل على ثبوتها. انظر: الاستيعاب(٤/١٨٣٠).

(٢) انظر حكاية علماء الفرق لقول المعتزلة فيما يسمونه بالتوحيد، مثل كتاب مقالات الإسلاميين (١/١٥٦)، ونقله موافقة النجار لهم في ذلك (١/٢٨٤).

(٣) الفصل في الملل(٢/١٠٩).

(٤) انظر: الفصل في الملل(٢/١٣٥)، وتبصرة الأدلة للنسفي(١/٢٠٥-٢٣٢).

(٥) ما بين المعقوفتين من الهامش.

(٦) انظر ما سبق(ص/٦٧١).

وقال أبو الحسن الأشعري، وأصحابه، مثل قولهم، وزادوا: أنهما نوعان من العلم، وقالوا: «جاز أن يرى أعمى الصين بقعة الأندلس، وأمكن عندهم أن يسمع أصم الشَّمال طنين الذباب في أقصى الجنوب»[٢].

وكان هذا من أفسد ما جاؤوا به، وعجب المتعجبون منهم؛ كيف أقدموا على مثل هذا القول، مع ظهور التناقض فيه؟!

فإن العمى نقيض البصر، والصمم نقيض السماع، لا يمكن اجتماعهما، سواء في ذلك القريب والبعيد، والكبير والصغير، لكنهم لم يريدوا ذلك، (ق٢٢٩/ب) ولم ينفردوا به، كما قد يظنه من يظنه، بل أخذوه عمن تقدمهم من نفاة الطبايع والقوى، من المعتزلة الفوطية، والنجارية، ونحوهم، من الجهمية، فقالوا: «الأعمى من لا يرى، والأصم من لا يسمع، في مجاري العادات، فجاز اتصافهما بهما إذا خرقت لهما العادة»[٣]، هذا معنى كلامهم.

وسلك بعض متأخريهم مسلك من تأولهما على العلم بالمبصرات، والمسموعات، غير أنهم يتظاهرون بالإثبات، وإذا احتجوا على أخصامهم جعلوا النزاع في إطلاق اسمهما على العلم، كما تراه في تكملة تفسير الرازي[٤].

وقد أنكر شيخهم أبو الحسن في إبانته، على من قال من المعتزلة: «معنى سميع بصير: معنى عالم»، وجعله من قول النصارى، وردّه: بأنه يلزمهم فيه القول بكون كل معلوم مسموعاً مبصراً[٥].

وإنما يردّ على من يقول بترادفهما، وهما في قوله أخص من مطلق العلم، لم يزالا متعلقين بكل موجود، ويلزمه القول بتعلقهما بالحادثات قبل وجودها، والتزمه أصحابه، أو جمهورهم، وقالوا: «كان هذا العالم مرئياً قبل حدوثه»، فأنكره عليهم أهل العلم والفتوى من أئمة سمرقند، وأئمة بخارى، وغيرهم من أهل الفقه، وأهل السنة.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/١٦٩)، والفصل في الملل(٢/١٠٩).

(٢) ذكره الأيجي في المواقف وشارحه(٣/١٩٩).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/١٧٤، ٣١٣)، والفصل في الملل(٢/١١٤، ١٢٠).

(٤) انظر: التفسير الكبير(٣٠/٦٣)، وقد توفي الرازي ولم يتم كتابه التفسير، وإنما أكمله نجم الدين أحمد بن محمد القمولي(توفي عام٧٢٧هـ) كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في ترجمته في الدرر الكامنة(١/٣٥٩).

(٥) الإبانة للأشعري(ص/١٢٢،١٥٨-١٥٩).

وقال لهم أخصامهم من الماتريدية، والكرامية، وغيرهم من النُّظَّار الحنفية، وغيرهم من الطوائف: أين يرى الشيب في رأس الفتى وهو أسود؟ أو من يسمع بكاءه وهو يضحك قهقهة؟

فلم يكن لهم جواب، إلا أنهم يقولون: هما نوعان من العلم، دل على ثبوتهما النقل.

وهو لم يدل على سمع تعلق بالمبصرات، أو بصر تعلق بالمسموعات، وتأباه اللغة.

وأنكر كثير من متأخريهم والمائلون منهم مع السمناوية ثبوتهما بالدليل العقلي؛ فجحدوا بأنه حي بحياة تصحح اتصافه بهما.

وجاز في عقولهم: أن يكون خالق السمع، والبصر، غير سميع، ولا بصير، فيكون مخلوقه أكمل منه، إن كان قصدهم الإثبات.

فحمّلوا النقل ما لم يحتمله، وكابروا في نفي مدلول العقل، ونفي كونه من صفات الكمال؛ وفاقاً لمن تقدمهم من نفاتهما؛ من المعتزلة، والجهمية؛ فاتفقت آراؤهم على أنهما من خصائص المخلوقين.

واعتل المعتلون منهم، ومن متفلسفتهم، من المعتزلة، والجهمية: بأن السمع لا يتعلق إلا بما يدخل صماخ الأذن[1]، من الهواء المتموج ،الحامل للصوت، والبصر لا يتعلق إلا بما انعكس من الألوان، والأضواء إلى العين، فانطبع شبحه في الرطوبة الجليدية، أو بما انتهت إليه قاعدة المخروط الشعاعي، الخارج من الحدقة، أو الهوائي المتوسط المتكيف بكيفية شعاع الباصرة، أقوالٌ لهم بنوها على نفي إدارك (المتصل)، قياساً على اللمس، والذوق، بلا جامع.

وقال قائلون منهم: لا حقيقة للصوت، إلا اهتزاز الهواء داخل الصماخ، والسمع تَخَيُّلٌ، وردوا الألوان إلى الأضواء المنعكسة إلى الحدقة، مهتزة، متموجة، وأنكروا حقيقة الإبصار، (إلا تأثر) الحاسة من اهتزازها.

وعلى هذا الكثير من متفلسة الإفرنج، والماديون منهم، وهو سُوفَسْطَائِيٌّ بَيِّنٌ.

وقال قائلون منهم: إذا ثبت الصوت خارج الآذان، فإنه ينتشر في الهواء شيئاً فشيئاً، بتجدد الأمثال، إلى أن يصل إلى الصماخ، لا يستوي البعيد منه والقريب في القوة، والكيفية،

(١) قال الحميدي في تفسير غريب ما في الصحيحين(ص/٧٢): «هو خرق الأذن الباطن الذي يفضي في الأذن إلى الرأس ويتأدى منه فهم المسموع إلى النفس».

ولا يمكن استماعهما معاً؛ فليس المسموع منه إلا ما اتصل بالحاسة، أو دنا منها، وليس شيء من الهواء يتصل بذات الله، أو يدنو منه، فأي شيء يسمع؟!

وليس الإبصار بسبب الانطباع، ولا شعاع، لكنه يثبت للعضو الذي فيه الرطوبة الجليدية، بمقابلته المستنير.

ولا بد من توهم مخروط، متوسط بينهما، قاعدته على المرئي، كلما طال المخروط، واتسعت القاعدة؛ كان المرئي أصغر، فيختلف مقداره في القرب والبعد.

فليس لنا شيء يدركه بصر العين كهيأته، وعلى حقيقة مقداره، وإنما يتعلق بما دونه، وبغير ما هو عليه، فكيف يجوز إثباته لله سبحانه؟!

وكم من مرئي، ومن مسموع لك، تود لو أنك لم تره، ولم تسمعه؛ كراهية صوته، وسوء منظره.

هذا غاية جهدهم، فقال لهم الناس: قوة السمع والبصر كمال، لا نقص فيه،/(ق٢٢٨/أ) ولا يلزم من ثبوتهما لله ﷻ، وكونهما من صفاته الذاتية، تعلقهما بكل ما يحب، وبكل ما يكره.

لكنه قادر على أن يسمع كلَّ ما بدا في نفس الصائت، حين يُصَوِّت، وكل ما حدث في الهواء من الأصوات بتجدد الأمثال في أوقاتها، بدون أن يتصل بذاته، أو يدنو منه شيء منها، وإنما شرط الاتصال والدنو في أسماعنا لضعفها.

وهو قادر أيضاً على رؤية كلٍّ من المبصرات، يرى ما شاء منها، كيف شاء، لا يعجز أن يرى ما يختلف مقداره في القرب والبعد، بحسب امتداد المخروط المفروض بينهما.

ولا يلزم من تقدير متوسط المخروط في رؤية الشاهد، أن يكون الأمر كذلك في الغائب، بل جاز عند العقل أن يكون الملائكة يرون الأشياء، كأن الرؤية تنبعث منهم، ومن عيونهم، كهيأة أسطوانة، أو منشور، وغير ذلك من الهيآت الملائمة لإدراك مبصراتهم.

وربنا أقدر على جميع خلقه، وأعظم قوة، لا يحول دون بصره شيء، ولا يحجبه شيء عن شيء، وتعالى أن يكون له صماخ أذن، وحدقة عين كجارح الأذن، والعين من الإنسان، أو يحتاج إلى شيء من الآلات المركبة، والأدوات القابلة للانفكاك[1].

(١) إنما صح نفي ما نفاه لأنه ربطه بمشابهة ما عند الإنسان، وإلا فلا ينفى عن الله عز وجل ما لم يرد نفيه في الكتاب والسنة كالأذن، والصماخ، وحدقة العين، مع ثبوت العين لله عز وجل كما هو معلوم، وما سبق ذكره في صفة الأذن.

ولم يكن في جميع طوائف الإسلام من قال بشيء من ذلك، إلا طائفة هشام بن الحكم الجواليقي من الرافضة؛ فإنهم قالوا: «له عين، وأذن من لحم»، لكن يقولون: «لا كاللحوم»، ويقولون: «جسمٌ، لا كالأجسام»[1].

وقد ذُكِرَ مثل مقالتهم، أو قريبٌ منها: عن مقاتل بن سليمان المفَسِّر؛ فأنكره عليه أئمة الإسلام، كما حكى إسحاق بن راهويه: أن الإمام أبا حنيفة قال: «أتانا من المشرق رأيان، خبيثان: جهم معطل، ومقاتل مشبه».

وروى محمد بن الحسين بن إشكاب، عن أبيه، قال: سمعت أبا يوسف يقول بخراسان: «صنفان ما على الأرض أبغض إليّ منهما: المقاتلية، والجهمية».

وتكلم فيه خارجة بن مصعب، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وغيرهما من أهل العلم، وبدعوه، وضللوه[2].

وحكى الحافظ أبو سعيد الدارمي في كتاب «الرد على الجهمية»، وكتاب «النقض على المريسي» قولهم: «سمعه، وبصره، كشيء واحد كله، وكله بصر، إذا سمع سمع بكله، وإذا رأى رأى بكله»، فأنكره عليهم، وأثبت العين في صفاته المستحقة لكمالات الذوات، [من قبل الإشارة، وجواز الرؤية، ونحو ذلك][3]، وقال في نعته: «ذو الوجه الكريم، والسمع السميع، والبصر البصير» [4] يعني عينه محل قوة بصره، ويشر إلى أنه غير محل قوة السمع من ذاته، فأثبته معه بدون أن يسميه بالأذن، لعدم صحة الأثر فيه[5].

ومثبتو[6] العين في صفات الله القديمة كثيرون، من أهل السنة والجماعة، وأهل الحديث، والتفسير، وغيرهم.

حتى أخذ به أبو الحسن الأشعري في ظاهر قوله في «الإبانة»، وجعل إنكاره من أقوال المعتزلة ، قال: «وإن لله عينين، بلا كيف»[1]، وقاله في جمل المقالات له، يحكيه عن أصحاب الحديث، وأهل السنة[2].

(١) الملل والنحل(١/١٠٥)، و المواقف للأيجي(٣/٧١٥).

(٢) انظر ما سبق(ص/١٩٠).

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٤) النقض على بشر المريسي(١/٢٢٠-٢٢٢)، والرد على الجهمية(ص/٢٠٢).

(٥) سبق بيان أن الأثر فيه صحيح، ولكن الخلاف في الاستدلال به. انظر ما سبق(ص/٧٢٧).

(٦) في الأصل: ومثبتوا.

وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني في إبانته، وفي تمهيده، وقول طوائف من الأشعرية، إلا أنهم لا يقرون بالصفات المقدارية الجزئية، فاضطربت أقوالهم.

وقال ابن المنَيِّر من مصنفيهم: «ولأهل الكلام -يعني أصحابه- في هذه الصفات؛ كالعين، والوجه: ثلاثة أقوال :

- أحدها: أنها صفات ذات، أثبتها السمع، ولا يهتدي إليها العقل.

- الثاني: أن العين كناية عن صفة البصر، واليد كناية عن صفة القدرة، والوجه كناية عن صفة الوجود.

- والثالث: إمرارها على ما جاءت، مفوّضاً معناها إلى الله تعالى» [٣].

فانتهى إلى التجهيل، وتأول إمرارها على ما جاءت على مذهب التجهيل.

وقال أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات»: «والذي يدل عليه ظاهر الكتاب والسنة من إثبات العين له صفة، لا من حيث الحدقة[٤] أولى»[٥].

وقال أبو بكر القرطبي مثل ذلك، فمال إلى طريقة أهل السنة والإثبات.

وتكلم البدر العيني في «شرح البخاري»، على حديث النبي ﷺ الذي قال فيه، عن الله: «ليس بأعور»، وأشار بيده إلى عينه؛ فقال: «ولما كان منزها عن الجسمية، والحدقة، ونحوهما[٦]، لا بد من الصرف إلى ما يليق به». قال: «وهو نفي النقص،(ق٢٢٨/ب) والعَوَر عنه جلّت عظمته، وأنه ليس كمن لا يرى، ولا يبصر، بل منتف عنه جميع النقائص والآفات»[٧].

---

(١) الإبانة(ص/٢٢).

(٢) مقالات الإسلاميين(ص/٢٩٠).

(٣) ذره عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري(١٣/٣٩٠).

(٤) نفي الحدقة لم يرد في الكتاب ولا في السنة، ولا عن أحد من السلف، فهو من بدع أهل الكلام، ولا يجوز تقليد أهل الكلام في ذلك، ونفي الحدقة من التكلف، والكلام في الدين بغير علم.

(٥) الأسماء والصفات للبيهقي(٢/١١٦).

(٦) هذه الألفاظ مما لم يرد في الكتاب والسنة إثباتها ولا نفيها، ومذهب أهل السنة التوقف في ذلك، اللهم إلا الجسم فإنه من الألفاظ المجملة التي يستفسر المتكلم به فإن أراد به حقا قبل المعنى دون اللفظ لعم وروده، وإن أراد به باطلا رد المعنى والفظ جميعا.

(٧) عمدة القاري (٢٥/١٠٢).

فأشار بمذهب أهل الإثبات[1]، مع كونه محاطاً بأهل الكلام، من الأشعرية النفاة، محتاجاً إلى التَّقِيَّةِ في سلطانهم.

وكذلك فعل كثير من أهل العلم؛ فأثبتوا العين في صفاته ﷻ، مع تنزيهه عن الجسمية[2]، ونحوها، بدون إنكار لعظمة قدره.

ومنهم من أجمل القول فيه، ولم يخض في الكيفية؛ لأن العقل يُجَوِّزُ كونه يبصر من أي مَحَلٍّ، أو مَحَالٍّ شاء من نفسه، ومن وجهه، ويسمع من أيّ محل شاء من ذاته العلية، ويُجَوِّز أيضاً كونهما لم يزل لكل منهما اختصاص بمحل، أو أكثر من عظمته سبحانه.

وكل من نفى الكلام في صفاته بنوه على مثل ما نفوا به صفة السمع: أن الصوت لا يقوم إلا بالهواء المتصل بالصائت، وأن الكلام لا يكون إلا بفم، ولسان، وحنجرة يداخلها الهواء، ويخرج منها، فالتزمه الجواليقي، وأتباعه، من الهشامية، ومن وافقهم من المجسمة[3].

(١) في هذا الكلام نظر، فإن العيني لم يخرج عن مذهب النفاة المؤولة، فإن هذا مذهبهم في هذا الحديث.

(٢) لفظ الجسم مما لم يرد نفيه، ولا إثباته، وهي من الكلمات الموهمة، وكان ينبغي عليه أن يعبر بتعبير صحيح كقوله: مع تنزيهه عن مشابهة خلقه.

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/٢٠٩).

هل يثبت في صفات الله: الفم، واللسان،

وحكى أبو الفرج ابن الجوزي، عن أبي عبد الله بن حامد، وصاحبه القاضي أبي يعلى بن الفراء، وأبي الحسن ابن الزاغوني، من الحنابلة، أنهم أثبتوا فيما أثبتوه من الصفات «فمًا، ولَهَواتٍ، وأضراس»[1]، ينكره عليهم.

وهم تعلقوا بما روى ابن جرير: حدثني أحمد بن عيسى -أظنه يعني الخشّاب صاحب مناكير-، حدثنا سعيد بن كثير بن عفير، حدثنا ابن لَهِيعَةَ، عن أبي الزبير، سألت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن الورود -يعني قول الله ﷻ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم:٧١]؛ فقال: سمعت رسول الله ﷺ: «هو الدخول، يَرِدُونَ النار، حتى يخرجوا منها، فآخر من يبقى رجل على الصراط، يزحف، فيرفع الله له شجرة، قال: فيقول:أي ربِّ، أدنني منها قال: فيدينه الله تبارك وتعالى منها، قال: ثم يقول: أي ربِّ، أدخلني الجنة، قال فيقول: سل قال: فيسأل، قال: فيقول: ذلك لك، وعشرة أضعافه، أو نحوها، قال: فيقول: يا ربِّ، تستهزئ بي؟ قال: فيضحك، حتى تبدو لهواته، وأضراسه»[2].

وهذا إن صح عن ابن لهيعة؛ فإنه مشهور بالضعف من جهة حفظه، كما قدمناه[3]، وجاز أن يكون هذا عنده عن بعض أهل الكتاب، فيرفعه إلى النبي ﷺ[4].

ويحمل على تقدير صحته: على صورة من التجليات الربانية؛ فإنه أحد، صمد، لا جوف له، كما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغير واحد من أهل التفسير، قالوا: **«الصمد: الذي لا جوف له»**[5].

---

(١) دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه(ص/١٨٠).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره(١١٤/١٦)، وأبو يعلى في إبطال التأويلات(٢١٣/١رقم٢٠٢) من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، ورواه عن ابن لهيعة: عبدالله بن يزيد المقرئ، وسعيد بن عفير.

ورواه ابن منده في الإيمان(٨٢٥/٢)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/٧١رقم٦٠)، وأبو يعلى في إبطال التأويلات(٢١٤/١رقم٢٠٣-٢٠٤)، وغيرهم من طريق روح بن عبادة عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً رضي الله عنه به. وإسناده صحيح. ولكن وردت روايات صحيحة تبين أن الذي ضحك حتى بدت لهواته وأضراسه هو رسول الله ﷺ. انظر: السلسلة الصحيحة(٥٧٥/٦).

(٣) الإعلال بابن لهيعة فيه نظر، لأنه من صحيح حديثه، لكونه من رواية عبدالله بن يزيد المقرئ وهو من خاصة طلابه والرواة عنه، وكذلك قد توبع ابن لهيعة، تابعه: ابن جريج، وهو إمام حافظ، وقد صرح بالتحديث.

(٤) هذا لا يصح، ولا وجه له.

(٥) انظر: تفسير الطبري(٣٤٥/٣٠)، وتفسير البغوي(٥٤٤/٤)، و تفسير ابن كثير(٥٧١/٤).

وكـذَب هشـام الجـواليقي، وأتباعـه، في قـولهم: «إنـه أجـوف مـن أعـلاه»، ووصـفهم لـه بالأنف، ونحوه من الأعضاء، على أنهم يقولون: «إنها ليست كالأعضاء القابلة للانفكاك، والتجزي»[1].

وقد يُظَنُّ بإسماعيل ابن علية، أن يكون ممن يثبت اللسان؛ لأنه لما حدث بالحديث الذي جاء: «تجيء البقرة وآل عمران يوم القيامة، كأنهما غمامتان، تحاجان عن صاحبهما»[2]، قيل له: «ألهما لسان؟ قال: نعم؛ فكيف تكلم؟».

فقيل: إنه يقول: «القرآن مخلوق»، وهو لم يقصد إن شاء الله إلى هذا، ولا إلى هذا، وإنما كانت هفوة منه، وقد تاب منها، كما قدمناه[3].

ولم يكن في جميع من كان في عداد الأئمة أحد وصفه بالفم، واللسان، أو الجوف، أو الأنف.

(١) الملل والنحل للشهرستاني(١/١٨٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء(٩/١١١).

(٣) انظر ما سبق(ص/٢٩٥).

إدراك لَمْسِ الملموسات

واختلف مثبتو[1] **السمع والبصر في الإدراكات الأخرى، ولم يختلف أهل السنة والجماعة القائلون بالخلق بالفعل، من الأصحاب الحنفية، وغيرهم:** في إدراك اللمس، لأنهم لم يجحدوا بوحدانيته، وعظمته، ولم يتأولوا النصوص في طيِّه السموات، وقبضه الأرض، وخلقه آدم بيديه، ونحو ذلك من أفعاله.

ومن المحال أن يطوي، ويقبض، ويمس ما شاء من خلقه، ولا يدرك الملموس من كيفياته، وإنما خالف فيه المخالفون من الكلابية، والأشعرية؛ لأنهم من نفاة الأفعال، وينكرون قدرته على أن يمس شيئاً من خلقه، وهو قول النسفية، حتى عزاه صاحب نظم الفرائد إلى مشايخ الحنفية[2]، يعني مشايخ الكلام من هؤلاء المتأخرين؛ لأنه لم يعرف غيرهم.

وذهب معتزلة البصرة، وأبو بكر الباقلاني، وابن الجويني، ومن تبعهما من الأشاعرة: إلى إثبات الإدراكات الثلاثة، مع نفي المماسة، ونفي إمكان المماسة، وغايروا بينها، وبين اللمس، والشم، والذوق، وحاولا عليه الحجة في قول القائل: «شممت تفاحة، ولم يجد ريحها، وإنما يقول: استشممتها»[3]، فأنكره عليهم جميع مناظريهم من الحنفية، والحنابلة، وغيرهم.

---

(١) في الأصل: مثبتوا.

(٢) انظر: المسايرة لابن الهمام(ص/٣٠-٣٣).

(٣) انظر: شرح المقاصد في علم الكلام(٢/٩٩).

الكلام في الذوق، والطَّعم، والشَّمِّ

(ق٢٢٧/أ) ولم يكن في جميع الأمة، وأصحاب الملل، من وصفه بالذوق، والطعم، وربما احتج مثبتو[1] الشَّامَّةَ والأنف، من أهل الكتاب، بما عندهم في سفر اللاويين، من التوارة، فيما كانوا يُحْرِقُونَهُ من قرابينهم، في مذبح بيت المقدس، أنه رائحة سرور للرب.

وتعلق المتعلقون من المجسمة من أهل الإسلام بحديث: «خلوف فم الصائم، أطيب عند الله من ريح المسك».

مشهور من حديث أبي هريرة، أخرجه أحمد، والدارمي في مسنديهما، والبخاري، ومسلم في صحيحيهما، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارقطني، وغيرهم، عنه[2].

وأخرجه مسلم، والنسائي، عنه، وعن أبي سعيد الخدري[3].

وأخرجه الترمذي، والنسائي في «سننه الكبرى»، والطبراني في «معجمه»، من حديث أبي إسحاق، عن عبد الله بن الحارث، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب ﷺ، رفعوه[4].

ومن طريق أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، من قوله[5].

ووقع عند أحمد، ومسلم، والنسائي، في طريق عطاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: «أطيب عند الله يوم القيامة»[6].

فتشبث به عز الدين بن عبد السلام من الأشعرية [7]، وقال أبو الحسن ابن بطال: «أي في الآخرة»[8].

---

(١) في الأصل: مثبتوا.

(٢) رواه البخاري(٢/٦٧٠رقم١٧٩٥)، ومسلم(٢/٨٠٦رقم١١٥١)، والإمام أحمد في المسند(٢/٢٣٢)، والدارمي (٢/٣٩رقم١٧٦٩)، والترمذي(٣/١٣٦رقم٧٦٤)، وابن ماجه(١/٥٢٥رقم١٦٣٨)، والنسائي(٤/١٦٢رقم ٢٢١٤)، والدارقطني(٢/٢٠٣)

(٣) رواه مسلم(٢/٨٠٧رقم١١٥١)، والنسائي(٤/١٦٢رقم٢٢١٤).

(٤) رواه النسائي في الصغرى(٤/١٥٩رقم٢٢١١)، وفي الكبرى(٢/٩٠رقم٢٥٢١)، ولم أقف عليه عند الترمذي والطبراني وإسناده صحيح.

(٥) رواه عبد الرزاق في المصنف(٤/٣٠٨رقم٧٨٩٨)، والنسائي(٤/١٦١رقم٢٢١٢)، والنسائي في الكبرى(٢/٩٠ رقم٢٥٢٢) وإسناده صحيح موقوفاً.

(٦) رواه الإمام أحمد في المسند(٢/٢٧٣)، ومسلم(٢/٨٠٧رقم١١٥١)، والنسائي(٤/١٦٣رقم٢٢١٦).

(٧) ذكره عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري(٤/١٠٦).

(٨) شرح صحيح البخارى لابن بطال(٤/ ١٢).

وناقضهما تقي الدين ابن الصلاح؛ فخصه في الدنيا، واحتج برواية ابن حبان: «فم الصائم، حين يخلف من الطعام» [(١)].

وبما رواه الحسن بن سفيان في «مسنده»، والبيهقي في «شعب الإيمان»، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، في فضل هذه الأمة: **«فإن خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك»**[(٢)]. وقال المنذري: «إسناده مقارب»[(٣)].

وحكى الزين العراقي القولين[(٤)]، وعنه البدر العيني، وقال: «لا مانع من أن يكون ذلك في الدنيا والآخرة» [(٥)] فأصاب.

قال: «وقال البغوي: معناه الثناء على الصائم، والرضى بفعله، وكذا قاله القدوري وابن العربي من المالكية، وأبو عثمان الصابوني، وأبو بكر بن السمعاني، وغيرهم من الشافعية، جزموا كلّهم بأنه عبارة عن الرضى والقبول»[(٦)]، وأقره.

وإنما كان ذلك كذلك عندهم؛ لأنه خاص بخلوف فم الصائم، ولو كان ذلك لثبوت الشامة؛ لم يكن بينه، وبين خلوف أفواه سائر الجائعين مِن فَرْق.

وكذلك يقال في منقول أهل الكتاب: إنه خاص بقرابينهم، والشامة لا تفرق بينها وبين سائر المحروق من جنسها.

وكفى بقول الله تعالى: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ﴾ [الحج:٣٧] حجة لأهل الملة، وأهل السنة.

---

(١) فتاوى ابن الصلاح(١/٩٦-١٠٥)، واللفظ المذكور رواه: الإمام أحمد في المسند(٢/٤٨٠)، وابن حبان في صحيحه(٨/٢١١رقم٣٤٢٤)، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) رواه الحسن بن سفيان في كتاب الأربعين(رقم٣٧)، والبيهقي في شعب الإيمان(٣/٣٠٣رقم٣٦٠٣)، وفي فضائل الأوقات(ص/١٤٥رقم٣٦)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب(٢/ ٣٧٩رقم١٨٢٠) وفي إسناده زيد العمي: ضعيف، والهيثم بن الحواري: مجهول.

(٣) الترغيب والترهيب(٢/٥٦).

(٤) طرح التثريب في شرح التقريب(٤/٩٥).

(٥) عمدة القاري (١٠/٢٥٩).

(٦) المصدر السابق(١٠/٢٥٨)

هل الجنب من صفات الله؟

ومما استدل به على الصفات الجزئية:

قول الله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٦].

لكن لا يجوز الوصف له: «بجنب من لحم، لا كاللحوم»، كما قاله من قاله من المجسمة، ويستحيل أن يكون له جنب كأجناب بني آدم، وغيرهم، من ذوي الأجواف، والأحشاء، على التركيب، ولا معنى لإثبات جنب، بلا قدر، كما تمحله أبو الحسن الأشعري، ومن تبعه في أحد قوليهم[1].

والتفريط عند العرب معانٍ: يقولونه على الطعن والنخْس في جنب الإنسان، ويطلقونه على معصية الآمر، وردّ أمره، وطاعته في مسمع منه، وحيث لا يخفى عليه.

ويجعلونه كناية عن الرد، والطعن باللسان في جانبه، أي في ذاته، وهذا المقصود في هذا الموضع، كما قال مجاهد: «﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ : في أمر الله» [2].

وروي عن سعيد بن جبير قال: «في حق الله»[3]، وعن الحسن: «في طاعة الله»[4]، وقيل: وقيل: «في قرب الله»[5].

ولا بد من إثبات الجانب، بل الجانبين: اليمين، والشمال، بضرورة العقول، والفطر؛ لأنه من الأحكام العامة للموجود الخارجي، ودل عليه الكتاب والسنة، كما تقدم تفصيله في ذكر اليدين[6].

وصح عن الشعبي، عن عمر بن الخطاب ﵁، في مناظرته اليهود، إذ قالوا: «عدونا جبريل، وسِلْمُنَا ميكائيل؛ فقال لهم: وما منزلتهما من ربهما؟ قالوا: أحدهما عن يمينه، والآخر عن يساره».

وفي لفظ: «جبريل عن يمينه، وميكائيل عن جانبه الآخر».

(١) انظر: مقالات الإسلاميين(ص/٥٢١).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره(١٩/٢٤). وإسناده صحيح.

(٣) تفسير الثعلبي (٨/ ٢٤٦).

(٤)رواه ابن جرير في تفسيره(٢٠/٢٤). وإسناده صحيح.

(٥) وهو قول الفراء. انظر: تفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٥٨٨).

(٦) انظر ما سبق: (ص/٦٩٤).

قال: قلت: «والله الذي لا إله إلا هو، إنهما والذي بينهما لعدو لمن عاداهما، وسلم لمن سالمهما، ما ينبغي لجبريل أن يسالم عدو ميكائيل، ولا لميكائيل أن يسالم عدو جبريل».

قال: «ثم قمت، فاتبعت النبي ﷺ، فلحقته، وهو خارج من مخرفة لبني فلان، فقال: يا ابن الخطاب، ألا أقرأ عليك آيات نزلت؟ فقرأ عليّ: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة:٩٧]حتى قرأ الآيات،(ق٢٢٧/ب) قال: قلت: «بأبي وأمي يا رسول الله، والذي بعثك بالحق، لقد جئت، وأنا أريد أن أخبرك الخبر؛ فأسمع اللطيف الخبير قد سبقني إليك بالخبر»[1].

وصح عن قتادة، عن عمر، نحوه ، وعن السدي، عن عمر، نحوه ، وفيه: «جبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره، عليهم السلام»[2].

[وأخرج ابن جرير، وغيره، من مرسل علي بن الحسين رضي الله عنه، قال النبي ﷺ: **«إذا كان يوم القيامة، مد الله الأرض، حتى لا يكون لبشر من الناس إلا موضع قدميه، فأكون أول من يدعى، وجبريل عن يمين الرحمن»** الحديث [3]][4] .

---

(١) رواه إسحاق في مسنده-كما في المطالب العالية(١٤/٤٤٦رقم٣٥٢١)-، وابن شبة في أخبار المدينة(٢/٤٩رقم١٤٦٨)، وابن جرير في تفسيره(١/٤٣٣-٤٣٤) وإسناده صحيح إلى الشعبي لكنه منقطع، الشعبي لم يدرك عمر رضي الله عنه، ولكن له طرق أخرى مراسيل تقويه، وترتقي به إلى درجة الحسن لغيره.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره(١/٤٣٤).

(٣) رواه عبدالرزاق في تفسيره (٢/٣٨٧)، وابن جرير في تفسيره(١٥/١٤٦)، من طريق معمر عن الزهري عن علي بن الحسين به. ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء(٣/١٤٥)، من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن علي بن الحسين عن رجل من أهل العلم به. وإسناده ضعيف لإرساله.

(٤) ما بين المعقوفتين من الهامش.

إثبات صفة الحقو لله ﷻ

وجاء في إثبات الحقو:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، والإسماعيلي في «المستخرج»، والطبري في «التفسير»، وغيرهم، عن معاوية بن أبي مُزَرِّد عبد الرحمن بن يسار المديني، عن عمه أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: **«خلق الله الخلق؛ فلما فرغ منه قامت الرحم؛ فأخذت بحقو الرحمن؛ فقال لها**(١)**: مَهْ؟ قالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، قال: ألا ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟، قالت: بلى، يا ربِّ، قال: فذاك».**

وقال الطبري في حديثه: «تعلقت الرحم بحقوي الرحمن»، بصيغة التثنية(٢).

وهو يقال على الإزار، وعلى الوسط، والخَصْرِ الذي هو معقد الإزار.

والله غني عن لبس الإزار، ويتعالى أن يكون له خصر من جنس الأعضاء المركبة، وإنما هو عبارة عن تعلق رجاء المستجير بسيده، ومالكه، وإبراز للمعقول في صورة المحسوس(٣)، ولا نكران في وصفه بالحقو، وإثبات الوسط في صفاته الذاتية، ولا بالحقوين باعتبار يمينه ويساره، بل لا يخلو موجود قائم بنفسه يُعْلَمُ، عن جوانب، ووسط، وإنما ينكره من يقول: إنه غير متناه فوق العرش، أو في جميع الجهات، ومن لا يثبت له قدراً من الجهمية.

---

(١) في الأصل: له.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند(٣٣٠/٢)، والبخاري في صحيحه(١٨٢٨/٤رقم٤٥٥٢)، وابن جرير في تفسيره(٥٦/٢٦)، وفي تهذيب الآثار-الجزء المفقود(ص/١٣٣رقم١٨٢)، وغيرهم، ووردت لفظة «حقوي الرحمن»، في بعض نسخ البخاري المعتمدة، وكذلك في بعض روايات الطبري. وانظر: فتح الباري(٥٨٠/٨)، وعمدة القاري(١٧٢/١٩).

(٣) وهذا الكلام من جنس تأويلات أهل الكلام، ولا حاجة له، بل يثبت على ما يفهم من لغة العرب بدون قياس على المخلوق، أو تشبيه به، فالله ﷻ له حقوان كما ذكره الشيخ الكنغراوي في تتمة كلامه.

إثبات صفة الساق لله تعالى

ومما استدل به أهل العلم في الصفات:

قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢].

لكنهم اختلفوا في تأويله:

فروى مسلم في «صحيحه»: حدثني سويد بن سعيد، ثنا حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري ﷺ: **«أن ناساً في زمن رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟»** الحديث، فيه: **«حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله، من بر وفاجر، أتاهم رب العالمين سبحانه وتعالى، في أدنى صورة، من التي رأوه فيها، قال:** «**فما تنتظرون؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد**» **قالوا: يا ربنا، فارقنا الناس في الدنيا أفقر ما كنا إليهم، ولم نصاحبهم، فيقول:** «**أنا ربكم**»**، فيقولون:** «**نعوذ بالله منك، لا نشرك بالله شيئاً-مرتين أو ثلاثاً**»**، حتى إن بعضهم يكاد أن ينقلب، فيقول:** «**هل بينكم وبينه آية، فتعرفونه بها؟**» **فيقولون:** «**نعم**»**، فيكشف عن ساق، فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه، إلا أذن الله له في السجود، فلا يبقى من كان يسجد اتقاء، ورياء، إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة».**

قال مسلم: وحدثناه أبو بكر ابن أبي شيبة، ثنا جعفر بن عون، ثنا هشام بن سعد، ثنا زيد بن أسلم، بإسنادهما، نحو حديث حفص بن ميسرة، إلى آخره، وقد زاد، ونقص شيئاً[(١)].

وهو عند ابن جرير: حدثني موسى بن عبد الرحمن المسروقي، ثنا جعفر بن عون؛ فساقه وقال فيه: **«فيكشف عن ساق، فيخرون سجداً أجمعون، ولا يبقى أحد كان يسجد في الدنيا سمعةً، ولا رياء، ولا نفاقاً، إلا صار ظهره طبقاً واحداً»**[(٢)].

وقال ابن جرير: حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، حدثني أبي، وشعيب بن الليث، عن الليث، حدثنا خالد بن يزيد، عن أبي هلال[(٣)]، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قال: **«ينادي مناديه»** فذكر ما ذكره. وقال: حدثنا الحديث نحو حديث المسروقي[(٤)].

---

(١) صحيح مسلم (١/١٦٧).

(٢) تفسير ابن جرير(٢٩/٤١)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/٣٧٧رقم٢٢٤)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/٢٧)، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم(١/٢٤٨رقم٤٥٨) وإسناده صحيح.

(٣) كتب المؤلف في هامش: كذا في النسخة، والصواب سعيد بن أبي هلال.

(٤) تفسير ابن جرير(٢٩/٤١).

وقال مسلم: «قرأت على عيسى بن حماد زغبة المصري هذا الحديث، قال: قلت لعيسى بن حماد: أخبركم الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: قلنا: «يا رسول الله، هل نرى ربنا؟»، قال: وسقت الحديث، حتى انقضى آخره، قال: «وهو نحو حديث ميسرة، فأقر به عيسى بن حماد»(١).

ورواه البخاري في «صحيحه»، من حديث آدم بن أبي إياس، وحديث يحيى بن بكير، كلاهما عن الليث بن سعد، بهذا الإسناد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: **«فيكشف عن ساقه؛ فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة؛ ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياءً وسمعة؛ فيذهب يسجد؛ فيعود ظهره طبقاً واحداً»**(٢).

وروى الدارمي في «مسنده»، أخبرنا محمد بن يزيد البزار، عن يونس بن بكير، حدثني محمد بن إسحاق، أخبرني سعيد بن يسار، سمعت أبا هريرة ﷺ(ق٢٢٦/أ) يقول: سمعت رسول الله ﷺ: **«إذا جمع الله العباد»** الحديثَ، فيه: **«فيكشف لهم عن ساقه؛ فيقعون له سجوداً، وذلك قول الله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾** [القلم:٤٢]، **ويبقى كل منافق، فلا يستطيع أن يسجد»**(٣).

وقال ابن جرير: ثنا أبو كريب: ثنا عبد الرحمن المحاربي، عن إسماعيل بن رافع المدني، عن يزيد بن أبي زياد، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: **«يأخذ الله من المظلوم للظالم»** الحديث، فيه: **«فيتجلى لهم من عظمته ما يعرفون به أنه ربهم، فيخرون له سجدا»**(٤).

وقال ابن جرير: حدثنا ابن جبلة، ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة، حدثنا سليمان الأعمش، قال: وحدثني أبو صالح، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ(٥).

(١) صحيح مسلم (١٦٧/١) وفيه : قرأت على عيسى بن حماد زغبة المصري هذا الحديث في الشفاعة وقلت له أحدث بهذا الحديث عنك أنك سمعت من الليث بن سعد؟ فقال: نعم، قلت لعيسى بن حماد: أخبركم...

(٢) صحيح البخاري(٢٧٠٦/٦رقم٧٠٠١).

(٣) سنن الدارمي(٤٢٠/٢رقم٢٨٠٣) وإسناده صحيح.

(٤) تفسير الطبري(٤١/٢٩)، وإسناده ضعيف جداً، إسماعيل بن رافع: متروك، ويزيد : ضعيفٌ، والرجل مبهم.

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره(٤٠/٢٩)، وابن أبي داود في البعث(ص/٤٣رقم٤٢)، وابن منده في الإيمان(٧٩٤/٢رقم٨١١-٨١٢) وغيرهم باللفظ الذي ذكره الشيخ الكنغراوي لحديث ابن مسعود ﷺ.وإسناده صحيح.

وبهذا الإسناد، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، وقيس بن سكن، قال: قال عبد الله -وهو يحدث عمر رضي الله عنهما- فذكر حديثه، فيه: **«فيكشف عن ساق، فيقعون سجودا»**[(١)].

وقال ابن جرير: ثنا أبو كريب، ثنا أبو بكر يعني بن عياش، ثنا الأعمش،عن المنهال، عن قيس بن السكن، حدث عبد الله -وهو عند عمر-﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين:٦] قال: **«إذا كان يوم القيامة»** فساق حديثه، وفيه: «**فيتجلى، فيخر من كان يعبده ساجداً، ويبقى المنافقون، لا يستطيعون، كأن في ظهورهم السفافيد**[(٢)]»[(٣)].

وقال: حدثنا محمد بن بشار، ثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، ثنا أبو الزعراء، عن عبد الله ﷺ، قال: **«يتمثل الله للخلق يوم القيامة»** الحديث، فيه: **«فيقولون: سبحانه، إذا اعترف إلينا عرفناه؛ فعند ذلك يكشف عن ساقٍ»** كذا في النسخة نَكِرَة، وقال بعض من نقله: **«عن ساقه»** بالإضافة[(٤)].

---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره(٤٠/٢٩)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة(٣٠٣/١رقم٢٧٩) ولفظه: «إِذَا حُشِرَ النَّاسُ عَلَى أَرْجُلِهِمْ أَرْبَعِينَ عَامًا شَاخِصَةً أَبْصَارُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ، لا يُكَلِّمُهُمْ بَشَرٌ ، وَالشَّمْسُ عَلَى رُءُوسِهِمْ حَتَّى يُلْجِمَهُمُ الْعَرَقُ، كُلَّ بَرٍّ مِنْهُمْ وَفَاجِرٍ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَيْسَ عَدْلا مِنْ رَبِّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ وَصَوَّرَكُمْ، ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ غَيْرَهُ، أَنْ يُوَلِّيَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْكُمْ مَا تَوَلَّى؟ فَيَقُولُونَ : بَلَى. ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ، فَلْتَنْطَلِقْ كُلُّ أُمَّةٍ إِلَى مَا كَانَتْ تَعْبُدُ. قَالَ : وَيُبْسَطُ لَهُمُ السَّرَابُ.قَالَ : فَيُمَثَّلُ لَهُمْ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ.

قَالَ : فَيَنْطَلِقُونَ حَتَّى يَلِجُوا النَّارَ. فَيُقَالُ لِلْمُسْلِمِينَ : مَا يَحْبِسُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ : هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا. فَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ تَعْرِفُونَهُ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ؟ فَيَقُولُونَ : إِنِ اعْتَرَفَ لَنَا عَرَفْنَاهُ». وإسناده صحيح.

(٢) السفافيد- بمهملة، وفاءين-: جمع سفّود -بتشديد الفاء-، وهو الذي يدخل في الشاة إذا أريد ان تشوى. فتح الباري(٤٥١/١١).

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره(٣٩/٢٩).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٥١١/٧رقم٣٧٦٣٧)، وحنبل بن إسحاق في الفتن(ص/١٥٥رقم٤٤)، والعقيلي في الضعفاء(٣١٤/٢)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة(٣٠٧/١رقم٢٨٢)، والطبراني في المعجم الكبير(٣٥٤/٩رقم٩٧٦١)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٥٤٢/٤، ٦٤١)، وفي إسناده أبو الزعراء عبد الله بن هاني ضعفه العقيلي وابن عدي، وقال البخاري: «لا يتابع على أحاديثه»، وفي روايته ألفاظ منكرة منها : «يتمثل الله للخلق».

وقال ابن جرير: حدثني يحيى بن طلحة اليربوعي، حدثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عبد الله بن مسعود ﷺ: **«فيكشف عما شاء الله أن يكشف»**(1).

ونقل البدر العيني، عن عبد الله ﷺ: **«هي ستور رب العزة، إذا كشف للمؤمن يوم القيامة»** (2) ولم يسنده.

وقال ابن جرير: حدثني جعفر بن محمد البزدوي، ثنا عبيد الله، عن أبي جعفر، عن الربيع، قال: **«يكشف عن الغطاء»**(3).

قال ابن جرير: وحدثني أبو زيد عمر بن شبة، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا أبو سعد(4) روح بن جناح، عن مولى لعمر بن عبد العزيز، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ**﴾ قال: **«عن نور عظيم، يخرون له سجداً»**(5).

وذكره الحافظ ابن حجر، عن أبي موسى ﷺ من قوله(6).

وهذه الأحاديث يفسر بعضها بعضاً، ويشد بعضها بعضاً، ويدل مجموعها على أنه ساق لله سبحانه، وإنما قيل: «**يكشف عن نور عظيم**»، لأنه نور، وساقه نور، وهو ساق يليق بجلال قدره(7)، ليس كهذه السوق الصغار، من جنس الأعضاء المركبة، فيصح عليه اسم اسم الجسم، واللحم، كما قاله بعض المشبهة.

ولا يقال: «ليس بكبير، ولا صغير»، كقول أبي الحسن الأشعري، فإنه محال بيّن.

---

(1) رواه ابن جرير في تفسيره(٢٩/٣٩) وإسناده ضعيف، شريك النخعي: سيء الحفظ.

(2) عمدة القاري (١٩/٢٥٧).

(3) رواه ابن جرير في تفسيره(٢٩/٤٢) وأبو جعفر الرازي فيه ضعفٌ من قبل حفظه.

(4) رواح بن جناح الأموي مولاهم، أو سعد الدمشقي: ضعيفٌ، اتهمه بن حبان. تقريب التهذيب(ص/٢١١).

(5) رواه أبو يعلى(١٣/٢٩٦رقم٧٢٨٣) وابن جرير في تفسيره(٢٩/٤٢) والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/١٨٧رقم٧٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٥٢/٣٣٣)، وغيرهم وإسناده ضعيف، لضعف روح بن جناح، وجهالة مولى عمر بن عبدالعزيز.

(6) فتح الباري(١٣/٤٢٨) ولفظه: «وجاء عن أبي موسى الأشعري في تفسيرها عن نور عظيم»، وفي موضع سابق قال في فتح الباري(٨/٦٦٤): «أخرج أبو يعلى بسند فيه ضعف عن أبي موسى مرفوعاً في قوله: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ**﴾ قال: «عن نور عظيم فيخرون له سجدا».

(7) كأنها في الأصل: قدر.

وقال أبو بكر البيهقي: «وقد تأوله بعض الناس، فقال: «لا ننكر أن يكون الله قد يكشف لهم عن ساق لبعض المخلوقين من ملائكته، وغيرهم»[(١)].

ولا أدري من يعني؟، إلا أنه من قول الجهمية، وتعالى ربنا أن يكشف لهم عن ساق مخلوق، ويدعوهم إلى السجود، وإنما تأوله بعض أهل العلم على كشفه عن شدة، لما روى أسامة بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «**أنه كان يقرأ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ يكشف بالقيامة عن شدة شديدة، والعرب تقول: كشف هذا الأمر عن ساق، إذا صار إلى شدة**»[(٢)].

وروى مجاهد، وعطية، والضحاك، وعلي بن أبي طلحة، عن ابن عباس نحوه[(٣)].

وروى محمد بن حميد الرازي، عن جرير، عن المغيرة بن مقسم.

وعن مهران، عن سفيان، عن المغيرة، عن إبراهيم، عن ابن عباس نحوه[(٤)].

وعن مهران، عن سفيان، عن عاصم بن كليب، عن سعيد بن جبير نحوه[(٥)].

وهو قول قتادة أيضاً[(٦)]، واختاره أبو جعفر بن جرير[(٧)]، وذهب يتأول عليه ما رواه من الآثار، لو أمكنه، ولم يصب، حتى قال الحكيم الترمذي: «رأوا لمن قال المراد بالساق الشدة، وفي هذا قوة لأهل التعطيل، وجاء حديث ابن مسعود يرفعه، وفيه: «**بم تعرفون ربكم؟ قالوا: بيننا وبينه علامة، إن رأيناها عرفنا، قال: وما هي؟ قال: يكشف عند ذلك عن ساق، فيخر المؤمنون سجداً**»(ق٢٢٦/ب) قال: «ولا ينكر هذا اللفظ، ويفرّ منه، إلا من يفر من اليد، والقدم، والوجه، ونحوها، فعطّل الصفات»[(٨)].

كأنه[(٩)] لم يبلغه قول ابن عباس، ومن تبعه من السلف.

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٨٧) نقلاً عن أبي سليمان الخطابي.

(٢) رواه ابن المبارك في الزهد(٢/١٠٥رقم٣٦١)، وابن جرير في تفسيره(٣٨/٢٩)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٥٤٢/٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٨٣رقم٧٤٦) وإسناده حسنٌ.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره(٣٨/٢٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ١٨٣رقم٧٤٧) وإسناده لا بأس به.

(٤) رواه ابن جرير في تفسيره(٣٨/٢٩) وإسناده منقطع.

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره(٣٩/٢٩) وإسناده واهٍ فيه محمد بن حميد وهو متروك.

(٦) رواه عبدالرزاق في تفسيره(٣/٣١٠)، وابن جرير في تفسيره(٣٩/٢٩) وإسناده صحيح.

(٧) تفسير ابن جرير(٤٧٢/٢٩)

(٨) نقله عنه العيني في عمدة القاري (٢٥٧/١٩).

(٩) يعني: الحكيم الترمذي.

وقال البدر العيني: «ولأهل العلم في هذا الباب قولان: مذهب معظم السلف، أو كلهم: تفويض الأمر إلى الله، والإيمان به، واعتقاد معنى يليق بجلال الله ﷻ[1].

والآخر: قول بعض المتكلمين: أنها تتأول على ما يليق به، ولا يسوغ ذلك إلا لمن كان من أهله، بأن يكون عارفاً بلسان العرب، وقواعد الأصول، والفروع؛ فعلى هذا قالوا المراد بالساق: الشدة، وأمر مهول، كذا فسر ابن عباس» [2].

فنقل القولين، ورجّح الأول، وأشار باعتقاد ساق يليق بجلال الله، والإيمان به، وتفويض الأمر في كيفيته، فأحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

---

(١) كلام العيني ليس ظاهراً في إرادته عقيدة السلف فيما ذكره عنهم من التفويض، فإنه قال: «تفويض الأمر» فإن قصد به كيفية الصفة فصحيح، وإن قصد معنى الصفة فهو مذهب المفوضة البدعي، ويؤكد الثاني أنه نكَّر كلمة «معنى» في قوله: «واعتقاد معنى يليق بجلال الله ﷻ»، ولا يجوز اعتقاد أي معنى، بل المعنى الذي في اللغة العربية لتلك الصفة المثبتة في الشرع.

(٢) عمدة القاري(١٩/٢٥٧).

إثبات صفة القدمين لله ﷻ والكلام على ...

ويؤيده قوله سبحانه: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ الآية [البقرة:٢٥٥].

فإن الكرسي: «موضع القدمين»، كما روى ابن جرير، وغيره، من طريق محمد بن جُحَادةَ، عن سلمة بن كُهَيل، عن عُمَارَةَ بنِ عُمَيْرٍ، عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: **«الكرسي موضع القدمين، وله أطيط كأطيط الرحل»**[١].

ومن طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس: «لما نزلت ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ قال أصحاب النبي ﷺ: «**هذا الكرسي وسع السموات والأرض، فكيف العرش؟؛ فأنزل الله تعالى:﴿وما قلدروا الله حق قدره﴾** الآية»[٢].

ومن طريق عبد الله بن وهب، عن ابن زيد-يعني: عبد الرحمن-، عن أبيه زيد بن أسلم، قال: قال رسول الله ﷺ :**«ما الكرسي في العرش، إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهراني فلاة من الأرض»**[٣].

وقال شجاع بن مخلد[٤] في «تفسيره»: حدثنا أبو عاصم، عن سفيان الثوري، عن عمار الدُّهْنِيِّ، عن مسلم البَطِين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: **«سئل رسول الله ﷺ عن قول الله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ قال: «كرسيه موضع قدميه، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى»**[٥].

قال البدر العيني: «كذا روى هذا الحديث الحافظ أبو بكر»، يعني إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة، «من طريق شجاع بن مخلد الفلاس، فذكره، قال ابن كثير»، يعني العلامة

(١) رواه عثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش(ص/٧٨رقم٦٠)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة(١/٣٠٢رقم٥٨٨، ٢/٤٥٤رقم١٠٢٢)، وابن جرير في تفسيره(٣/٩)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٢١رقم١٧)، العظمة ج٢/ص٦٢٧رقم٢٤٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/٢٩٦رقم٨٥٩)، وغيرهم، وإسناده ضعيف، لانقطاعه بين عمارة بن عمير وأبي موسى. وقد صححه الشيخ الألباني رحمه الله في مختصر العلو (ص/٧٥)، وقال في الضعيفة (رقم٩٠٦): "وإسناده صحيح إن كان عمارة بن عمير سمع من أبي موسى، فإنه يروي عنه بواسطة ابنه إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، ولكنه موقوف".

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره(٣/١٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٢/٤٩١رقم٢٦٠٤)، وإسناده منقطع.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٣/ ١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٧) وفي إسناده: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو واه.

(٤) انظر ترجمته في : تاريخ بغداد(٩/٢٥١).

(٥) رواه شجاع بن مخلد في تفسيره، ومن طريقه: ابن منده في الرد على الجهمية(ص/٢١رقم١٥)، والخطيب في تاريخ بغداد(٩/٢٥١)، والضياء في الأحاديث المختارة(١٠/٣١١رقم٣٣٣)، وقال الضياء: «والموقوف أولى».

الحافظ عماد الدين، «وهو غلط، وقد رواه وكيع في تفيسره، حدثنا سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «الكرسي: موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره»[1]»[2].

قال العيني: «أراد بقوله: «غلط»: أن رفعه غلط، وليت شعري ما الفرق بين كونه موقوفاً، وبين كونه مرفوعاً في هذا الموضع[3]؛ لأن هذا لا يعلم من جهة الرأي»[4].

يعني أنه إذا كان ابن عباس يقوله في تفسيره، قد أخذه عن أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، لم يكن بين هذا، وبين أن يرفعه فرق في إثبات المعنى، ولم يقصد إلى إنكار الفرق في تحرير المبنى.

وقد رواه الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي، في كتاب «النقض»: حدثنا يحيى[5] -يعني: يعني: ابن معين-، وأبو بكر بن أبي شيبة، عن وكيع، عن سفيان.

قال الحافظ الذهبي: «ورواه عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، ورواه الرهاوي، والكجي، وابن أبي عاصم، عن سفيان، بإسناده، إلى ابن عباس موقف»[6].

ورواه أبو بكر الهذلي، وغيره، عن سعيد بن جبير، من قوله[7].

ورواه ابن جرير: حدثنا أحمد بن إسحاق-يعني البزاز[8]، صاحب السلعة-، حدثنا أبو أحمد الزبيري، عن سفيان، عن عَمَّار، عن مسلم، من قوله[9].

وعن جويبر، عن الضحاك : «**كرسيه الذي يوضع تحت العرش، يجعل الملوك عليه أقدامهم**»[10].

---

(١) تفسير ابن كثير(١/٣١٠).

(٢) عمدة القاري (٢٨/١٢٦).

(٣) أي أنه مرفوعٌ حكماً، لكونه لا يقال من قبيل الرأي.

(٤) عمدة القاري (٢٨/١٢٦).

(٥) قد رواه الدارمي في موضعين في النقض مصرحاً بأنه يحيى الحمَّاني، فيحتمل أن يكون هو، ويحتمل أن يكون ابن معين فلذلك أبهمه في هذا الموضع.

(٦) أثر ابن عباس رضي الله عنهما: سبق تخريجه(ص/١٩٩).

(٧) ذكره ابن منده في الرد على الجهمية(ص/٢١)، والذهبي في ميزان الاعتدال(٢/١٤٨).

(٨) في الأصل: البراء، وهو تصحيف.

(٩) رواه ابن جرير في تفسيره(٣/١٠) وإسناده صحيح.

(١٠) رواه ابن جرير في تفسيره(٣/١٠) وفيه جويبر: متروك.

ومن طريق أسباط، عن السُّدي: **«السموات والأرض في جوف الكرسي، والكرسي بين يدي العرش، وهو موضع قدميه»**[1].

هذا الذي يعرفه الناس(..)[2]، والكرسي في اللغة أصل الشيء، وما يعتمد عليه، حتى قال أبو القاسم الزمخشري: «الكرسي: ما يجلس عليه، ولا يفضل مقعد القاعد»[3].

(١) رواه ابن جرير في تفسيره(٩/٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٤٩١/٢رقم٢٦٠٣) وإسناده لا بأس به.

(٢) طمس في الأصل بمقدار كلمة.

(٣) الكشاف(٣٢٨/١).

إطلاق الكرسي على العرش

وحتى قيلَ اسمه على العرش أيضاً[(١)]:

كما في حديث عبد الله بن خليفة، قال: أتت امرأةٌ النبيَّ ﷺ، فقالت: «ادع الله أن يدخلني الجنة»، فعظم الرب تعالى ذكره، ثم قال: **«إن كرسيه وسع السموات والأرض، وإنه ليقعد عليه، فما يفضل منه مقدر أربعة أصابع، ثم قال بأصابعه فجمعها، وإن له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد، إذا ركب من ثقله»**[(٢)].

مشهورٌ برواية إسرائيل، عن أبي إسحاق، عنه، أخرجه ابن ماجه في «تفسيره»، وغيره، من أصحاب التفاسير.

كما أخرجه ابن جرير، من طريق عبيد الله بن موسى، وطريق أبي أحمد الزبيري، كلاهما عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر ﷺ والمرسل أصح[(٣)].

وقيل: الكرسي هو العرش، (ق٢٢٥/أ) رواه ابن جرير، وغيره، عن جويبر، عن الضحاك، عن الحسن[(٤)].

وروى الإمام أحمد في «مسنده»، من حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: **«إن الله ﷻ ينزل إلى سماء الدنيا، وله في كل سماء كرسي، فإذا نزل إلى سماء الدنيا جلس على كرسيه، يقول: من ذا الذي**

---

(١) أي أن العرش يقال له كرسي أيضاً.

(٢) رواه عثمان الدارمي في الرد على بشر المريسي (١/ ٤٢٥)، وأبو الشيخ في العظمة (٧١)، عن عبد الله بن رجاء، وعبد الله في السنة (٥٨٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٥٢)، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٢/ ٦٧)، وابن العديم في تاريخ حلب (١٠/ ٤٣٥٤)، وابن الجوزي في العلل (رقم٢) من طريق وكيع، وعبد الله في السنة (٥٩٣)، والطبري في تفسيره (٣/ ١١) عن أبي أحمد الزبيري، والطبري في تفسيره (٣/ ١١) من طريق عبيد الله بن موسى كلهم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خليفة به مرسلاً.

(٣) رواه عبد بن حميد في تفسيره، وأبو يعلى في مسنده-كما في تفسير ابن كثير-، وابن أبي عاصم في السنة (رقم٥٧٤)، والبزار في مسنده (رقم٣٢٥)، والطبري في تفسيره (٣/ ١١)، والطبراني في كتاب السنة-كما في تفسير ابن كثير-، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٤٤ - ٢٤٦رقم١٥١) -مُعِلًّا له-، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٤٨)، والدارقطني في الصفات (رقم٣٥)، والرافعي في أخبار قزوين (١/ ١١٦)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ١٧٨رقم١٣٥ - الرد على الجهمية)، وابن الجوزي في العلل (رقم٣)، والضياء في المختارة (رقم١٥١ - ١٥٣) وغيرهم من طريق يحيى بن أبي بكير عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة عن عمر به مرفوعاً.

(٤) رواه ابن جرير في تفسيره(٣/١٠) وجويبر: متروك.

يقرض غير عديم، ولا ظلوم، من ذا الذي يستغفرني؛ فأغفر له، من ذا الذي يتوب؛ فأتوب عليه، فإذا كان عند الصبح: ارتفع، فجلس على كرسيه»[(١)].

وروى الحافظ خشيش بن أصرم النسائي، في «السنة» له، عن أنس بن مالك ﷺ في الشفاعة، قال: حدثنا رسول الله ﷺ قال: «**يأتوني، فأمشي بين أيديهم، حتى آتي باب الجنة، وللجنة مصراعان من ذهب، مسيرة ما بينهما خمسمائة عام، فأستفتح، فيؤذن لي، فأدخل على ربي، وأجده قاعداً على كرسي العِزِّ، فأخر له ساجداً»**[(٢)]. لم أقف على إسناده.

ويكفينا في هذا المقام اعتناء أهل العلم بروايته، وتناقله.

وتقدم ذكر اختلاف الأئمة، في: هل يقول العبد في دعائه: «أسالك بمقعد العز من عرشك»، ويكون سائله ببعض صفاته أم هو سؤال بالعرش، فلا ينبغي؟[(٣)]

وكل هذه الآثار مما يردّ قول من قال: «كرسيّه علمه»، لم يكن هذا قول السلف، أخطأ البخاري، فيما عزاه إلى سعيد بن جبير، في «صحيحه»[(٤)]، فإنه شيء تفرد به جعفر بن أبي المغيرة القمي.

---

(١) رواه الترمذي (٤/ ٦٨٥)، وابن ماجه(٢/١٤٥٠رقم٤٣٣٦)، وابن أبي عاصم في السنة(١/٢٥٨رقم٥٨٥)، وابن حبان في صحيحه (١٦/ ٤٦٨)، وتمام في فوائده (رقم١٥٨٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٤/ ٤٩)، والمزي في تهذيب الكمال (١٦/ ٤٢٣ - ٤٢٤)، كلهم من طريق هِشَامُ بن عَمَّارٍ حدثنا عبد الْحَمِيدِ بن حَبِيبِ بن أبي الْعِشْرِينَ حدثنا الْأَوْزَاعِيُّ حدثنا حَسَّانُ بن عَطِيَّةَ عن سَعِيدِ بن الْمُسَيَّبِ عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ به.

وقد توبع عبد الحميد؛ تابعه سويد بن عبدالعزيز فرواه عن الأوزاعي بمثل رواية عبدالحميد. خرجها: الآجري في كتاب التصديق بالنظر إلى الله (ص/٤٦ - ٤٧).

وقد اختلف فيه على الأوزاعي اختلافاً كثيراً بينه ابن عساكر في تاريخه (٣٤/ ٥١ - ٥٥) وقد صححه ابن حبان، وقواه ابن القيم في حادي الأرواح (ص/١٨٣)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٦/ ٤١٩): «وهذا يبين أن الحديث محفوظ عن الأوزاعى، لكن في تلك الروايات سمى من حدثه، وفى الروايات البواقي الثانية لم يسم. فالله أعلم».

(٢) رواه الحافظ خشيش بن أصرم في كتاب الاستقامة والرد على أهل الأهواء، وعنه: الملطي في التنبيه والرد على أهل لأهواء والبدع (ص/١٠٤)، والدشتي في كتاب «إثبات الحد لله»(ص/١٥٦) من طريق إبراهيم بن الحكم عن أبيه عن أبي عمرو البصري عن سعيد بن أبي هلال عن أنس به. وإسناده تالف إبراهيم بن الحكم: متروك .. ولكن متن الحديث صحيح بدون لفظ: «كرسي العزة» بل «على كرسيه» ونحوها من الألفاظ.

(٣) انظر: (ص/ ٥٨٢).

(٤) صحيح البخاري(٤/١٦٤٨) كتاب التفسير. باب ٤٦.

أسنده ابن جرير، من طريقي مطرف والهيثم عنه[1]، وذكره الحافظ أبو سعيد الدارمي في كتاب «النقض على المريسي»، عن معارضه، أنه نماه إلى ابن عباس، قال: «وليس جعفر ممن يعتمد على روايته، وقد خالفته الثقات المتقنون، وقد روى مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، خلاف ما ادعيت عليه».

فذكر ما قدمناه من حديثه[2].

وكذلك تكلم غير أبي سعيد الدارمي، من حفاظ الأثر، في جعفر، من أجل هذا الخبر، وذكره ابن أبي حاتم في الرجال، ولم يذكره بتوثيق[3]، قاله الحافظ الذهبي في الميزان[4].

وما زال أهل العلم ينكرون على أهل هذه المقالة، حتى نسبها البرهان النسفي في «بحر الكلام» إلى المعتزلة، والشيعة[5]، وليس ذلك إلا أنه وجد من تقدمه من الحنفية ينكرونها على قائلها، ولا يرونها إلا من أقوالهم المبتدعة.

وأخطأ ابن جرير، لما جعل الأصل فيه معنى العلم، وأتى عليه بشواهد[6]، إلا أن الأصل فيه معنى الاعتماد، وأخطأ في ادعائه أنه يدل عليه ظاهر قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾، بل هو

---

(١) أي: عن جعفر بن أبي المغيرة. والذي في تفسير ابن جرير(٩/٣) هو روايته له عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ، أما ما علقه البخاري عن سعيد بن جبير فوصله سفيان الثوري في تفسيره(ص/١٧)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق(١٨٥/٤)، وفي إسناده جعفر بن المغيرة فيه ضعفٌ.

(٢) نقض عثمان الدارمي على بشر المريسي(٤١١/١).

وأثر ابن عباس في تفسير الكرسي بالعلم رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة(٥٠٠/٢رقم١١٥٦)، وابن جرير(٩/٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٤٩٠/٢رقم٢٥٩٩)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٢١رقم١٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات، واللالكائي في شرح أصول اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٤٠٤/٣رقم٦٧٩)، قال ابن منده: «ولم يتابع عليه جعفر، وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير».

وقال الأزهري في تهذيب اللغة(٣٣/١٠) : «والذي روي عن ابن عباس في الكُرْسيّ أنَّهُ العِلمُ فَليسَ ممّا يُثبتُه أَهلُ المعرِفةِ بالأخبارِ».

(٣) الجرح والتعديل(٤٩٠/٢)، وكذا ذكره البخاري في التاريخ الكبير(٢٠٠/٢)، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً، وقد وثقه الإمام أحمد كما نقله عنه ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات(ص/٥٥)، وقال الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام(٦٣/٨)، والميزان(١٤٨/٢): «صدوق»، وقال الحافظ في تقريب التهذيب(ص/١٤١): «صدوق يهم»، فالظاهر أنه صدوق، ولكنه وهم في هذه الرواية، لكونها مخالفة للمحفوظ عن ابن عباس ﷺ.

(٤) ميزان الاعتدال(١٤٨/٢).

(٥) بحر الكلام(ص/٢١٣).

(٦) تفسير ابن جرير(١١/٣).

خلاف الظاهر، وسكت عن قوله تعالى :﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾، وهو ظاهر الدلالة على مذهب الجماعة.

إثبات صفة القدمين لله ﷻ

ويؤيده: حديث النبي ﷺ، في صفة جهنم: «أنها لا تزال يلقى فيها، وتقول: هل من مزيد، حتى يضع الله عليها قدمه -وفي لفظ رجله- فتقول: قط قط».

مشهور في الصحيحين، وغيرهما، من رواية أبي هريرة ﷺ، ومن رواية قتادة، من سماعه من أنس ﷺ، عن النبي ﷺ[1].

وأخرجه ابن جرير، من حديث محمد بن حميد، حدثنا يحيى بن وضاح، ثنا الحسين- يعني: ابن واقد-، عن ثابت البناني، عن أنس، عن النبي ﷺ[2].

وأخرج هو، وغيره، عن الضحاك قال: قال ابن عباس: «**ولم يكن يملؤها، حتى وجدت مس قدم الله تعالى ذكره، فتضايقت، فما فيها موضع إبرة**».

وعن عطية، عن ابن عباس، بنحوه، وعن مجاهد، قالت[3]: **«وهل من مسلك؟»**.

فاشتدت هذه الآثار على مسامع الجهمية، واضطربت أقوالهم في تأويلها، وأتوا فيه بأشياء تمجها الأسماع، لو كانت في الرواية لكانت دليلاً على وضعها، وعلى سوء نظر واضعيها.

ومشى أبو بكر البيهقي خلف هؤلاء المتأولة، يتلطف في رد ما لا كلام في صحته من الأحاديث بالتأويل.

---

(١) صحيح البخاري(٤/١٨٣٥رقم٤٥٦٧)، وصحيح مسلم(٤/٢١٨٧رقم٢٨٤٨).

(٢) تفسير ابن جرير(٢٦/١٧٠).

(٣) أي: جهنم.

الكلام على حديث استلقاء الرب ﷻ ووضع إحدى الرجلين على الأخرى

وأخرج[١] عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: **«لما قضى الله خلقه؛ استلقى، ثم وضع إحدى رجليه على الأخرى، ثم قال: لا ينبغي لأحد من خلقي أن يفعل هذا»**[٢].

فذكر كلام يحيى بن معين، وغيره من نقاد الحديث، في تضعيف فُلَيح بن سليمان، من رواته، وهو من رجال الصحيحين، وقال: «فإذا كان مختلفاً في جواز الاحتجاج به عند الحفاظ؛ لم يثبت بروايته مثل هذا الكلام العظيم»، ورماه بالانقطاع، والإرسال، وقال: «حديث منكر»[٣].

وهذا من أغرب ما وقع للبيهقي؛ فإن هذا الحديث معروف لقتادة بن النعمان، لا لأبي سعيد رضي الله عنهما، أخرجه أبو بكر الصاغاني: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثنا محمد بن فليح، حدثنا أبي، عن سعيد بن الحارث، عم عبيد بن حنين، عن قتادة بن النعمان[٤]، ليس بمرسل، ولا انقطاع في إسناده، ولا علة فيه، إلا ما اختلف في الاحتجاج بفليح، وبابنه، ولم يكن هذا الأمر مما يتوقف على روايتهما، وإنما منزلتهما فيه منزلة أهل المتابعات، كما ترى.

---

(١) أي: البيهقي في الأسماء والصفات.

(٢) رواه الطبري في المعجم الكبير-تكملته-(١٩/ ١٣)، ورواه عنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (رقم٥٣٢٠)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم٤٥٨)، والخلال في كتاب السنة كما في إبطال التأويلات، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (رقم١٧٩، ١٨٢، ١٨٣)، والحاكم -كما في حاشية ابن القيم على تهذيب السنن (١٣/ ١٤٦) -، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٩٨رقم٧٦١)، وأبو نصر الغازي في جزء من " الأمالي " (٧٧/ ١) -كما في السلسلة الضعيفة (رقم٧٥٥) -، والدشتي في إثبات الحد لله(ص/١٥٨) من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي عن محمد بن فليح بن سليمان عن أبيه عن سعيد بن الحارث عن عبيد بن حنين به. وإسناده ضعيف مضطرب، وهو حديث منكر. قال الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الشافعي: «قال كثير من الحفاظ: لا يصح هذا الحديث» ذكره ابن المحب في كتاب الصفات (١/ ٢٤١/ب)، وضعفه ابن القيم كما سيأتي.

و قال البيهقي في الأسماء والصفات: «فَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَلَمْ أَكْتُبْهُ إلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ مَعَ كَوْنِهِ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٍ، فَلَمْ يُخْرِجَا حَدِيثَهُ هَذَا فِي الصَّحِيحِ، وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ الْحُفَّاظِ غَيْرُ مُحْتَجٍّ بِهِ»، وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (رقم٧٥٥) فقد أوعب الشيخ الألباني الكلام فيه. .

(٣) الأسماء والصفات(٢/١٩٩).

(٤) حديث أبي سعيد وقتادة بن النعمان حديث واحد، وهما مذكوران فيه.

(ق٢٢٥/ب) ولئن كان جعله منكراً لمخالفته حديث الصحيحين، والسنن، عن عباد بن تميم، عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه: «**أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى**»[1].

وما أخرجه مالك في «الموطأ»، وأبو داود في «السنن»، وأبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه»، وأبو جعفر الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، كانا يفعلان ذلك[2].

وما رواه الطحاوي، عن سالم أبي النضر، قال: **«كان أبو بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم يجلس أحدهم متربعاً، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى»**[3].

وعن محمد بن نوفل: أنه رأى أسامة بن زيد بن حارثة، في مسجد النبي ﷺ فعل ذلك[4].

وما رواه الطحاوي، وابن أبي شيبة، عن عبد الله بن مسعود، وعن عبد الله بن عمر، وعن أنس بن مالك رضي الله عنهم: **أنهم كانوا يفعلونه**[5].

فإنه[6] مما اختلف فيه الصحابة، والتابعون، لما روى مسلم في «صحيحه»، والطحاوي، وغيرهما، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: **«أن رسول الله ﷺ نهى عن اشتمال الصماء[7]، والاحتباء في ثوب واحد، وأن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى وهو مستلق على ظهره»**[8].

---

(١) رواه البخاري(١/١٨٠رقم٤٦٣)، ومسلم (٣/١٦٦٢رقم٢١٠٠)، وأبو داود(٤/٢٦٧رقم٤٨٦٦)، والترمذي(٥/٩٥رقم٢٧٦٥)، والنسائي(٢/٥٠رقم٧٢١).

(٢) رواه البخاري في صحيحه(١/١٨٠)، ومالك في الموطأ(١/١٧٢رقم٤١٦)، وابن أبي شيبة في المصنف(٥/٢٢٧رقم٢٥٥١٣)، وأبو داود(٤/٢٦٧رقم٤٨٦٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(٤/٢٧٨)

(٣) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار(٤/٢٧٨) وفي إسناده عبدالله بن عمر العمري: ضعيفٌ.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٥/٢٢٧رقم٢٥٥٠٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(٤/٢٧٨)، وإسناده حسنٌ.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٥/٢٢٧-٢٢٨رقم٢٥٥١٠، ٢٥٥١٤، ٢٥٥١٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(٤/٢٧٨-٢٧٩)، وأسانيدهم حسنة.

(٦) يعني الاستلقاء واضعا إحدى رجليه على الأخرى.

(٧) قال الحافظ في فتح الباري(١/٤٧٧) : «قال أهل اللغة: هو إن يخلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانبا ولا يبقى ما يخرج منه يده».

(٨) رواه مسلم(٣/١٦٦١رقم٢٠٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(٤/٢٧٧) .

وروى الطحاوي، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: «**أنه نهى أن يثني الرجل إحدى رجليه على الأخرى**»[1].

وعن أبي وائل قال: كان الأشعث، وجرير بن عبد الله، وكعب قعوداً، فرفع الأشعث إحدى رجليه على الأخرى، وهو قاعد، فقال له كعب بن عجرة ﷺ: «**ضُمَّها؛ فإنه لا يصلح لبشر**»[2].

وكان إبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين، ومجاهد، وطاوس، يذهبون إلى كراهيته[3].

واختلف في وجه الإباحة، من بعد النهي: فروى الطحاوي، عن حميد، عن الحسن البصري: أنه كان يفعله، وقال: «**إنما كره له ذلك أن يفعله بين يدي القوم؛ مخافة أن ينكشف**»[4].

لكن الطحاوي لم يرض بهذا الوجه، وروى عن عقيل، قال: قيل للحسن: «**قد كان يكره أن يضع الرجل إحدى رجليه على الأخرى**»، فقال الحسن: «**ما أخذوا ذلك إلا عن اليهود**»[5].

قال الطحاوي: «فيحتمل أن يكون كان من شريعة موسى عليه السلام، كراهة ذلك الفعل، فكانت اليهود على ذلك، فأمر رسول الله ﷺ باتباع ما كانوا عليه، لأن حكمه أن يكون على شريعة النبي الذي كان قبله، حتى يحدث الله له شريعة تنسخ شريعته»، قال: «ألا ترى إلى قول كعب: «إنها لا تصلح لبشر»، فلو كان ذلك للمعنى الذي روي في هذا الحديث» يشير: إلى حديث حميد عنه، «لم يقل ذلك كعب، لكنه إنما قال ذلك؛ لعلمه بنهي رسول الله ﷺ، لما كان عليه من اتباع من قبله، ثم نسخ الله عز وجل، فلم يعلمه كعب، فكان على الأمر الأول»[6].

---

(١) الطحاوي في شرح معاني الآثار(٤/٢٧٧)، وابن حبان في صحيحه (رقم٥٥٥٤)، والطبراني في الأوسط (٣/ ١٦١) وإسناده صحيح.

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٧٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٢٠٤)، بنحوه مختصراً. وإسناده صحيح.

(٣) انظر: مصنف ابن أبي شيبة(٥/٢٢٨-٢٢٩).

(٤) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٧٩) وسنده صحيح.

(٥) المصدر السابق.

(٦) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٧٩).

قلت: فإذا كان ذلك كذلك؛ فالظاهر أن النهي عنها في الشريعة الأولى كان للمعنى الذي روي في حديث قتادة بن النعمان ﷺ، فلا نكران فيه، والله تعالى أعلم.

وفي الباب: حديث كعب الأحبار.

أخرجه ابن جرير، وغيره، من طريق عبد الله بن لهيعة، حدثنا أبو الأسود، عن عروة، قال: «كنا قعوداً عند عبد الملك، حين قال كعب: «إن الصخرة موضع قدم الرحمن، يوم القيامة»؛ فقال عروة: «كذب كعب، إنما الصخرة جبل من الجبال، إن الله يقول: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا﴾ [طه:١٠٥]، فسكت عبد الملك»[١].

وإنما ذكرت هذا؛ لأنه مما يعلم أنهم كانوا يذكرون مثل هذا، ويتناقلونه، ولم يكذب عروة كعباً في إثباته القدم، في صفات الله ﷻ، لكن في قوله: «الصخرة موضع قدمه يوم القيامة»، فاحتج عليه بهذه الآية كما ترى.

وقد علمت من تخبيط أهل النفي، والتعطيل، في هذه الصفات، واضطراب أقوالهم فيها، وأغرب أبو سليمان الخطابي، من شيوخهم، من الأشعرية، حيث أقر بثبوت الوجه، والعين، واليد، في الجملة؛فذهب فيها مذهب التجهيل؛ لأنه يدور على إثباتها مجردة عن لوازمها، من القَدْر، وقبول الإشارة.

ودعا في آية الساق، وما ورد في الرِّجْلَيْن إلى مذهب التأويل، فجعلها من باب الأمثال، يتلطف في ردها، وقال: «فإن قيل: فهلا تأولت اليد، والوجه، على هذا النوع من التأويل، وجعلت الأسماء فيها أمثال كذلك؟.

قيل: إن هذه الصفات مذكورة في كتاب الله ﷻ بأسمائها، وهي صفات مدح، والأصل أن كل صفة جاء بها الكتاب، وصحت بأخبار التواتر، أو رويت من طريق الآحاد، وكان لها أصل في الكتاب، أو خرجت على بعض معانيه؛ فإنا نقول بها، ونجريها على ظاهرها، من غير تكييف.

أما ما ليس له في الكتاب ذكر، ولا في التواتر أصل، ولا له بمعني الكتاب تعلق، وكان مجيئه من طريق الآحاد، وأفضى بنا القول إذا أجريناه (ق٢٢٤/أ) على ظاهره إلى التشبيه، فإنا نتأوله على معنى يحتمله الكلام، ويزول معه معنى التشبيه، وهذا هو الفرق بين ما جاء من ذكر القَدَمِ، والرِّجل، والساقِ، وبين اليد، والوجه، والعين» انتهى كلامه[٢].

---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره(٢١٢/١٦) وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف، وهو من قول كعب الأحبار.

(٢) نقله عنه البيهقي في الأسماء والصفات(١٩٤/٢-١٩٥).

وأنت خبير أن من أثبتها، من أهل السنة؛ أثبتوها بلا تشبيه، وهو يعني بالتشبيه: إثباتها على حقائقها، يفر منه، يدور على النفي والتعطيل.

وما فرّ منه، فهو يلزمه، فيما أثبته منها، وأقر أنه من صفات المدح، وكل له أصل في الكتاب، كما عرفت.

وكل صفة مدح لا نقص فيها بوجه من الوجوه: إن كانت راجعة إلى قدرته على الأشكال، والهيآت، وقيل إنها من صفاتها، وصورتها الأزلية، وليس ما تمحّل القول من المعاني التي جهلها من صفات المدح، كيف وهو يثبتها مجردة عن لوازمها، فلم تكن شيئاً حتى تمدح، أو توصف بشيء.

وإني لأتعجب منه: كيف أنكر تعلق القدمين بمعاني الكتاب، فتغاضى عن قوله: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾، أم كيف اجترأ على جعل الساق مما لا ذكر له في الكتاب، لكن من ابتلي بالكلام فسد نظره، وتصوراته، نسأل الله العافية.

ومن أهل السنة والحديث، من أطلق على هذه الصفات اسم «الذوات»، كما أطلقه الحفظ أبو سعيد الدارمي في كتاب «النقض»(١)، فقيل عنه بغلو الإثبات، وهو لم يقصد بذلك قيامها بأنفسها، وجواز انفكاكها عن عظمة الرب سبحانه، وإنما يعني استحقاقها كمالات الذوات، من تقدرها، وقبول الرؤية، والإشارة.

والظاهر أنهم كانوا يثبتونها حقائق قديمة، متلازمة، في ضمن الصورة الأولية، وهذا لم يقم عليه دليل قاطع، والعقل يجوز أن يكون أمرها راجعاً إلى قدرته على ما يشاء، من الأشكال والصور، اللائقة بجلاله.

وهذا أشبه بأصول أهل الإثبات، من نظار الحنفية، ومتكلميهم، حتى قال علي القاري في كتاب الموضوعات: «له القدرة الكاملة، والقوة الشاملة، زيادة على الملائكة، وغيرهم، في تشكل الصور، والهيئات، وهو منزه عن الجسم، والصورة، والجهات بحسب الذات»(٢).

---

(١) حيث قال رحمه الله في النقض على بشر المريسي(٣١٣/١): «فإنه أعلم بنفسه، إنه القوي المتين الغني بجميع صفاته، وجميع الذوات، وعلى كل الحالات، وهو بجميع ذلك إله واحد، لا شريك له، المتعالي عما نسبته إليه قاتلك الله ما أكفرك».

(٢)الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا علي قاري(ص/٢٠٥).

يعني إذا أخذت مجردة عنها في الأذهان، فجعل التنزيه عبارة عن تجريد العقول على اصطلاح أهل الكلام النفاة، الذين كان محاطاً بهم في سلطانهم، الذين يحتاج أهل الإثبات إلى التَّقِيَّةِ معهم.

وقد يُظَنُّ أنه قول الكرامية أيضاً، لقول شيخهم: «أحدي الذات، أحدي الجوهر»[1]، لكنه يحتمل الوجهين، وهم كانوا كثيرين، منتشرين، من خراسان إلى الأندلس، حنفية، وشافعية، ومالكية.

ما نرى إلا كان فيهم: مَن يقول هذا، وهذا، ومن يقف بين القولين.

وهو[2] اختيار كثير، ممن يمسك عن الكلام، فيما لا نص فيه، من أهل السنة، وأهل المذاهب الأربعة.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يختار التعبير عنها بالصفات «المستحقة لكمالات الذوات»[3]؛ لأنها أصرح في إفادة المطلوب، ويصح على القولين.

وقد يعبر عنها بـ«الصفات الجزئية»[4]، تنبيهاً على أنها صفات تليق بالأجزاء، وليست بأجزاء وكسراً، على من يجعل الموصوف مركباً، ويسمي الصفات كلها أجزاء، من المتكلمة والمتفلسفة في اصطلاحهم الفاسد.

(١) ذكره الإسفراييني في التبصير في الدين(ص/١١٢).

(٢) يعني الوقف.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل(٤/٨).

(٤) انظر: الفتوى الحموية الكبرى(ص/٢٥)، وقد تكون محرفة في طبعة الحموية من: «الخبرية».

إثبات الصورة لله

وجاء في إثبات الصورة بلفظها أحاديث:

منها: حديث صفة الحشر، فيه:«**يجمع الله الناس، فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمسَ [الشمسَ]**(١)**، ومن كان يعبد القمرَ القمرَ، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت، ويبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله في صورة غير الصورة التي يعرفون**»، وفي لفظ: «**غير صورته التي رأوه فيها أول مرة، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه، فيأتيهم في صورته التي يعرفون**»، [وفي لفظ: «**ثم يرفعون رؤوسهم، وقد تحول في صورته التي رأوه فيها أول مرة]**(٢)**، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا، فيتبعونه**».

الحديث مشهور، في الصحيحين، وغيرهما، من طريق محمد بن شهاب الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ(٣).

ومن طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري﵁، عن النبيﷺ(٤).

وقد تقدم من أسنده، من هذه الطريق، ومن أسنده، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة، وقال: «**فيتجلى لهم من عظمته، ما يعرفون أنه ربهم**»(٥).

ومَنْ أخرجه، عن الأعمش، (ق٢٢٤/ب) عن المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، وقيس بن السكن، عن عبد الله بن مسعود ﵁ بنحوه.

وعن سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن عبد الله، قال: «**يتمثل الله للخلق يوم القيامة، حتى يمرّ المسلمون**»، فذكر نحوه، باختصار(٦).

وهذا يدل على أنها من صور تجلياته، دون ذاتياته سبحانه.

وذهب المهلب بن أبي صفرة المالكي يتأوله، قال: «فيأتيهم في صورته التي يعرفون؛ أي يظهر لهم في ملكه، الذي لا ينبغي لغيره، وعظمته، التي لا تشبه شيئاً من مخلوقاته،

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٣) صحيح البخاري(٦/٢٧٠٤رقم٧٠٠٠)، وصحيح مسلم(١/١٦٣رقم١٨٢).

(٤)صحيح البخاري(٦/٢٧٠٦رقم٧٠٠١)، وصحيح مسلم(١/١٦٧رقم١٨٣).

(٥) انظر: ما سبق (ص/٧٤٥).

(٦) انظر: ما سبق(ص/٧٤٦)، وهي رواية منكرة.

فيعرفون أن ذلك الجلال[1]، والعظمة، لا يكون لغيره ،فيقولون: أنت ربنا، الذي لا يشبهك[2] شيء، فالصورة يعبر بها عن حقيقة الشيء»[3].

فَقَارَبَ في تأويله، وبَاعَدَ، وتَعْرِفُ، وتُنْكِرُ.

ويقال له: الصورة إذا عبر بها عن الحقيقة القائمة بنفسها؛ تضمنت معنى القدْرَ والشكل، ومن المحال أن يوصف بالجلال والعظمة التي ليست لغيره، ويكون مع ذلك فاقد القدر، لا كبير، ولا صغير، تعالى الله عما يصفون.

وكان الشيخ أبو محمد بن قتيبة يقول: «لله صورة، لا كالصور»[4]، يعني أنه شيء لا كالأشياء، يعني أن له صورة، وليس بمصوَّر، كما أنه شيء، وليس كالأشياء، التي كانت (بالمشيئة)، حكى ذلك عنه ابن التين، وقال: «أثبت لله صورة قديمة»[5].

قلت: هذا محتمل كلامه، ويحتمل أنه يقول: لم يزل، ولا يزال؛ له صورة، تكون بإرادته، وتتحول بمشيئته، وحكمته سبحانه، فإن كلا الأمرين ممكن، في نظر العقل.

ومنها: حديث: «**خلق الله آدم على صورته**»، مخرج في الصحيحين، وغيرهما، من دواوين السنة[6].

وقد أنكره الإمام مالك، [ولم يكن في إنكاره فرحة للجهمية، لأنه لم يوافقهم على نفي قدْرِه، وإنكار صورة عظمته، وإنما أنكر تشبيه صورة آدم عليه السلام بصورته، فأنكر][7] على مَن حَدَّث به من أهل العلم، كما حكى البخاري في «الضعفاء» له، قال: قال لي علي[8] [عن] [9] ابن أبي الوزير، عن مالك: أنه ذكر ابن عجلان، فذكر خَبَرًا[10]، يعني هذا هذا الحديث.

---

(١) في الأصل: ذو الجلال، ويظهر أن «ذو» مقحمة، ولا توجد فيما نقله العيني في عمدة القاري عن المهلب.

(٢) في الأصل كأنها: لا يشبه لك، والمثبت من: عمدة القاري.

(٣) نقله العيني في عمدة القاري(٢٥/١٢٥-١٢٦).

(٤) نقله الحافظ في فتح الباري(٥/١٨٣).

(٥) نقله عنه العيني في عمدة القاري(٢٥/١٢٥).

(٦) رواه البخاري(٥/٢٢٩٩رقم٥٨٧٣)، ومسلم(٤/٢٠١٧رقم٢٦١٢).

(٧) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٨) هو الإمام علي بن المديني.

(٩) ساقطة من الأصل، والمثبت من: التاريخ الأوسط للإمام البخاري.

(١٠) ذكره البخاري في التاريخ الأوسط(٢/٧٥)، والتاريخ الكبير(١/١٩٦).

وروى أبو جعفر العقيلي في كتاب «الضعفاء»: حدثنا مقدام بن داود-وهو أبو عمرو الرعيني-، حدثنا الحارث بن مسكين، وابن أبي الغمر، قالا: أخبرنا ابن القاسم-هو عبد الرحمن-، قال: سألت مالكاً عمن يحدث بالحديث، الذي قالوا: «إن الله خلق آدم على صورته»، فأنكر ذلك إنكاراً شديداً، ونهى أن يحدث به أحد، فقيل: «إن أناساً من أهل العلم يتحدثون به». قال: «من هم؟»، قيل: «ابن عجلان، عن أبي الزناد»، قال: «لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء، ولم يكن عالماً، ولم يزل أبو الزناد عاملاً لهؤلاء-يعني بني أمية-، حتى مات، وكان صاحب عُمَّال، يتبعهم»[1].

لكن لم يُقْبَل هذا عن مالك فيهما، فإن محمد بن عجلان من خيار أهل العلم، والصدق، من أصحاب الفتيا، حتى قيل: «هو في المدينة كالحسن في البصرة»[2].

وكان أبو الزناد أجلَّ قدراً منه، قال علي بن المديني: «لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من الزهري، ويحيى بن سعيد، وأبي الزناد، وبكير بن الأشج»[3].

وذكر أبو يوسف، عن أبي حنيفة رَحِمَهُمَاٱللَّهُتعالى قال: «قدمت المدينة، فأتيت أبا الزناد، فإذا الناس على ربيعة، وإذا أبو الزناد أفقه الرجلين»[4].

وروى حرب بن إسماعيل، عن أحمد بن حنبل قال: «كان سفيان يسمي أبا الزناد أميرَ المؤمنين في الحديث»[5].

وقال ابن عيينة: قلت لسفيان: جالست أبا الزناد؟ قال: «ما رأيت بالمدينة أميراً غيره»[6].

وأكثر مالك في «الموطأ» عن أبي الزناد؛ لوثاقته، وجلالته، وأرجو ألا يصح ما قيل عنه فيه، وينبغي أن لا يعول على كثير من الحكايات التي عند العقيلي، وأمثاله من أهل الظاهر،

---

(١) الضعفاء للعقيلي(٢/ ٢٥١) وإسناده ضعيف؛ مقدام الرعيني: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٤٥). وانظر للفائدة، وتوجيه كلام الإمام مالك: «منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة» للدكتور: سعود الدعجان (ص/٢٦٠ - ٢٦٨).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي(١٦٦/١).

(٣) انظر: الجرح والتعديل(٤٠٣/٢)، وتهذيب التهذيب(١٧٩/٥).

(٤) تهذيب التهذيب(١٧٩/٥).

(٥) تاريخ دمشق(٥٤/٢٨).

(٦) رواه ابن عدي في الكامل(١٣٠/٤)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٦٠/٢٨).

لما لديهم من المسامحة في الطعن، والتحامل، على أئمة السنة، والإثبات من السلف الصالح[1].

وقد تَحَمَّل هذا القدح في أبي الزناد علي الرعيني، وهو لم يكن محمود الرواية، قاله محمد بن يوسف الكندي.

وقال النسائي: «ليس بثقة»، وتكلم فيه أبو سعيد بن يونس، وغيره[2].

وللحديث طرق كثيرة: قد رواه الليث بن سعد-وناهيك به-، وسفيان بن عيينة، وغيرهما، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ[3].

ورواه شعيب بن أبي حمزة، وغيره، عن أبي الزناد، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبي هريرة[4].

ورواه شعيب، وابن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة[5].

ورواه عبد الله بن لهيعة، عن الأعرج، وأبي يونس، عن أبي هريرة[6].

ورواه قتادة والمثنى بن سعيد، عن أبي أيوب المراغي،(ق٢٢٣/أ) عن أبي هريرة[7].

ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة[8].

وله طرق أخر، عن أبي هريرة، وغيره، عن النبي ﷺ، يأتي بعضها، لا ينبغي رد الرواية به.

---

(١) هذا فيه نظر، فالإمام العقيلي من أهل الحفظ والتحري، وما يورده فإنه يؤخذ بعين الاعتبار عند أهل الحديث، وما يذكره خاضع لأصول وقواعد علماء الجرح والتعديل، ولا يلقى مثل هذا الكلام، حتى لا تسقط هيبة كتب علماء الجرح والتعديل بسبب الدفاع عن راوٍ أو مسألة.

(٢) انظر ترجمة مقدم بن داود الرعيني في: سير أعلام النبلاء للذهبي(١٣/٣٤٥)، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر(٦/٨٤).

(٣) رواه الحميدي في مسنده(٢/ ٢٧١رقم١١٥٣)، والبخاري في الأدب المفرد(ص/٧١رقم١٧٣)، وابن أبي عاصم في السنة(١/٢٢٩رقم٥١٩)، وعبد الله بن الإمام أحمد(٢/٢٦٧، ٤٧٠رقم٤٩٦، ١٠٦٨)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/٨١رقم٣٥)، وابن حبان في صحيحه(١٣/١٨رقم٥٧١٠).

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند(٢/٣٢٣)، وعبد بن حميد(ص/٤١٧رقم١٤٢٧)، وابن خزيمة في التوحيد(١/ ٩٢رقم٩)، والطبراني في مسند الشاميين(٤/٢٩٨رقم٣٣٥٩).

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند(٢/٢٤٤)، وابن حبان في صحيحه(١٢/٤٢٠رقم٥٦٠٥).

(٦) رواه ابن أبي عاصم في السنة(١/٢٣٠رقم٢٥١)، والدارقطني في الصفات(ص/٣٧رقم٤٩).

(٧) رواه مسلم(٤/٢٠١٧رقم٢٦١٢).

(٨) رواه البخاري(٥/٢٢٩٩رقم٥٨٧٣)، ومسلم(٤/٢١٨٣رقم٢٨٤١).

فتأوله المتأولون من الناس: بأن الضمير يعود إلى آدم عليه السلام، وأن الله خلقه بشراً، كبيراً، سويًّا، كامل الخلقة، لم يكن جنيناً، ولا طفلاً، كذريته.

وحكى حمدان بن الهيثم[1]، عن أحمد بن حنبل، قال: «صوّر الله صورة آدم قبل خلقه على تلك الصورة»، قال: «فأما أن يكون خلقه على صورته فلا، فقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١]»، نقله أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب «العظمة»، عن حمدان، ووثقه في طبقاته[2].

لكن لم يقبل هذا من أبي الشيخ، وقلّ من صدق حمدان على أحمد فيه.

بل قال المظفر بن أحمد في كتاب «السنة»: «يدل على بطلان روايته: ما رواه أحمد بن علي الوراق–الذي هو أشهر من حمدان بن الهيثم، وأقدم–، أنه سمع أحمد بن حنبل–وسأله رجل عن حديث: «خلق الله آدم على صورته» على صورة آدم، فقال أحمد: «وأي صورة لآدم قبل أن يخلق؟»»[3].

---

(١) ترجمه الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال(٣٧٤/٢) فقال: «حمدان بن الهيثم. عن أبي مسعود أحمد بن الفرات. وعنه أبو الشيخ ووثقه.

لكنه أتى بشيء منكر عن أحمد عن أحمد بن حنبل في معنى قوله عليه السلام إن الله خلق آدم على صورته. زعم أنه قال صور الله صورة آدم قبل خلقه ثم خلقه على تلك الصورة فأما أن يكون خلق الله آدم على صورته فلا فقد قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

قال يحي بن منده في مناقب أحمد قال المظفر بن أحمد الخياط في كتاب السنة وحمدان بن الهيثم يزعم أن أحمد قال صور الله صورة آدم قبل خلقه. وأبو الشيخ يوثقه في كتاب الطبقات.

ويدل على بطلان روايته ما رواه حمدان بن علي الوراق الذي هو أشهر من حمدان بن الهيثم وأقدم أنه سمع أحمد بن حنبل، وسأله رجل عن حديث "خلق آدم على صورته" على صورة آدم فقال أحمد: فأين الذي يروى عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الله خلق آدم على صورة الرحمن ثم قال أحمد: وأي صورة لآدم قبل أن يخلق.

الطبراني سمعت عبد الله بن أحمد يقول قال رجل لأبي إن فلانا يقول في حديث رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إن الله خلق آدم على صورته فقال على صورة الرجل فقال أبي: كذب هذا قول الجهمية وأي فائدة في هذا.

وقيل إن أبا عمر بن عبد الوهاب هجر أبا الشيخ لمكان حكاية حمدان وقال إن أردت أن أسلم عليك فأخرج من كتابك حكاية حمدان بن الهيثم».

(٢) طبقات أصبهان لأبي الشيخ(٥٠٥/٣).

(٣) ميزان الاعتدال(٣٧٤/٢) ، لسان الميزان(٣٥٦/٢).

ويقال: هجر أبو عمرو عبد الوهاب أبا الشيخ، وقال: «إن أردت أن أسلم عليك فأخرج من كتابك حكاية حمدان بن الهيثم»[1].

فأقرت طوائف من أهل الكلام بأن الضمير إلى الله ﷻ، واضطربوا في تأويله.

وحكى ابن حزم، عن أبي جعفر السمناني، عن شيوخه من الأشعرية، أنهم قالوا: معنى «خلقه على صورته»: «أنه خلقه على صفته، من الحياة، والعلم، والاقتدار، وجماع صفات الكمال فيه، وأسجد له ملائكته، كما أسجدهم لنفسه، وجعل له الأمر، والنهي على ذريته، كما كان له تعالى».

قال ابن حزم: «وهذا شرك بواح»[2].

وليس كما قال، لكنهم لم يحسنوا العبارة، وإنما يعنون: أن سجودهم له كان في صورة سجودهم لنفسه، وجعل له صورة الملك على ذريته.

ولو لم يكن من قصدهم إنكار صورة قَدْرِهِ وعظَمَتِهِ؛ لم يُطْرَحْ تأويلهم كلَّ الطرح، وهو مأخوذ من أهل الكتاب، فإنه جاء في «التوراة»، في أول سورة، من سفر التكوين، بعد ذكر خلق دواب الأرض: «وقال الله تعالى: نصنع الإنسان على صورتنا، وشبهنا، يكون لهم سلطان على حيتان البحر، وطير السماء، وجميع دواب الأرض، فخلق الإنسان على صورة الله، (ومكان) الأرض لهم سلطان على الجميع»[3].

وعلى هذا: فإذا قيل في تأويل الحديث: «**خلقه في أحسن تقويم**: له وجه، ويدان، وقدمان، يسمع، ويرى، ويأمر، وينهى، ويسخط، ويرضى، مسَخَّرًا له ما في البر، والبحر، والجوِّ، مسجودًا لملائكة السماء تحية»، لم يرد عليه شيء.

اللهم إلا أنَّ ثَمَّ في الآثار ما يدل على تخصيص الحكم بالوجه، فإنه أخرج البخاري في «الأدب المفرد»: حدثنا عبد الله بن محمد–هو المسْنِدي–، ثنا ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ، قال: «لا تقولوا: قبَّح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك، فإن الله خلق آدم ﷺ على صورته»[4].

---

(١) المصدران السابقان.

(٢) الفصل (٤/١٥٨).

(٣) نقله شيخ الإسلام في عدة مواضع من كتبه منها: الجواب الصحيح(٣/٤٤٠)، وهو في سفر التكوين–الإصحاح الأول.

(٤) الأدب المفرد(ص/٧١رقم١٧٣).

وروى مسلم في «صحيحه»، من وجوه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: **«إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه»**.

ثم قال: وحدثني محمد بن حاتم، نا عبد الرحمن بن مهدي، عن المثنى بن سعيد، عن أبي أيوب المراغي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فذكر مثله، وزاد: **«فإن الله خلق آدم على صورته»**(١).

وهذا يحتمل الإدراج(٢)، وتعلق به بعض الأشعرية؛ كالبيهقي، فقالوا: الضمير إلى المضروب، فأبعدوا في المرمى، ما أفسد قولهم، فإن كلَّ المضروب على صورة آدم، وهو خلق قبل ذريته!

قال مسلم: وحدثني إسحاق بن إبراهيم-يعني: ابن راهويه-، ومحمد بن المثنى، ووهب بن جرير، قالوا: نا شعبةح.

وقال البخاري في «الأدب المفرد»: حدثنا عمرو بن مرزوق، حدثنا شعبة، قال: قال لي محمد بن المنكدر: ما اسمك؟ قلت: شعبة، فقال: حدثني أبو شعبة العراقي، عن سويد بن مقرن المزني رضي الله عنه.

قال مسلم في حديثه: **«إن جارية لطمها إنسان»**(ق٢٢٣/ب) ، وقال البخاري: **«ورأى رجلاً لطم غلامه»**.

وأخرجه الطحاوي في «بيان المشكل»، وقال: **«لطم رجل وجه خادم له، عند سويد بن مقرن، ثم انفضوا، فقال: ما علمت أن الصورة محرمة؟ ولقد رأيتني وأنا سابع سبعة إخوة، على عهد رسول الله ﷺ، ما لنا إلا خادم، فلطمه أحدنا، فأمرنا النبي ﷺ أن نعتقه»**(٣).

والظاهر أنه عَبَّرَ بالصورة عن الوجه، لأن الله خلق وجه آدم عليه الصلاة والسلام على صورته.

ويقال: الصورة ما يتميز به الشيء عن غيره، ولما كان معظم ما يتميز به الإنسان وجهه؛ عَبَّرُوا بها عنه.

---

(١) يعني: المضروب في الحديث، جميعه على خلقة آدم وهيئته وصورته، لأنه من ذريته، وآدم عليه السلام مخلوق قبله جميع ولده. والحديث سبق تخريجه قريباً.

(٢) هذا فيه نظرٌ، لأنه كالتعليل للمنع من الضرب، فلا يحتمل الإدراج.

(٣) رواه البخاري في الأدب المفرد(ص/٧٣رقم١٧٩)، وفي التاريخ الكبير(٤/١٤٠)، ومسلم في صحيحه(٣/١٢٨٠رقم١٦٥٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٣/٣٦٩رقم٥٣٣٥).

وروى ابن لهيعة، عن أبي يونس، عن أبي هريرة، مرفوعاً: **«من قاتل فليجتنب الوجه، فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن»**.

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة»، والكلام في ضعف ابن لهيعة معروفٌ[(١)].

وروى جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، يرفعه: **«إن الله تعالى خلق آدم على صورة الرحمن»**.

أخرجه ابن أبي عاصم، والطبراني، وهو عند البيهقي بلفظ: **«لا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن»**[(٢)].

فإن كان محفوظاً؛ فليس المراد أنه على قَدْرِهِ، أو على شَكْلِهِ، وهيأته من كل وجه، بل من بعض الوجوه، مثل كونه بادي الجمال، غير مغطى بالشعر، والريش، ونحو ذلك، مما يشوبه، قَدْ كَرَّمَهُ وزَيَّنَهُ متناسب الأطراف، ونحو ذلك، والله تعالى أعلم.

ومنها: الحديث الذي فيه: **«ما حبسني عنكم؛ إلا أني قمت من الليل، فتوضأت، وصليت ما قُدِّرَ لي، فنعست في صلاتي، حتى استثقلت، فإذا أنا بربي في أحسن صورة، فقال: يا محمد، قلت: لبيك رَبِّ، قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا أدري، قالها ثلاثاً، قال: فرأيته وضع كفه بين كَتِفَيَّ، حتى وجدت برد أنامله بين ثديي، فَتَجَلَّى لي كل شيء، وعرفت»** الحديثَ.

أخرجه الترمذي، وابن خزيمة، [وأحمد، والرُّويَانِيُّ، والدارقطني، من طريق جهضم بن عبيد الله، عن يحيى بن أبي كثير،][(٣)] عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام الحبشي، عن عبد

---

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) رواه ابن أبي عاصم في السنة(١/٢٢٨رقم٥١٧)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة(١/٢٦٨رقم٤٩٨)، والحارث في مسنده(٢/٨٣١رقم٨٧٢)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/٨٥رقم٤١)، والآجري في الشريعة(٣/١١٥٢رقم٧٢٥)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢/٤٣٠رقم١٣٥٨٠)، وابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(٣/٢٤٤رقم١٨٥)، والدارقطني في كتاب الصفات(ص/٣٦رقم٤٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/٦٤رقم٦٤٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(١٤/١٠١)، وغيرهم وقد اختلف العلماء في صحة الحديث، فقد أعله ابن خزيمة بعنعنة الأعمش وحبيب، وبأنه روي مرسلاً، ومن نظر إلى المتن بما أجمع عليه السلف من عود الضمير في الحديث الصحيح: «إن الله خلق آدم على صورته» أي صورة الله، رأى أن متن هذا الحديث صحيح لغيره.

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش

الرحمن بن عائش الحضرمي، عن مالك بن يخامر السكسكي، عن معاذ بن جبل ﷺ، عن النبي ﷺ[١].

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وذكر أنه قول شيخه البخاري فيه[٢].

لكنهم اضطربوا فيه كثيراً، [فراوه موسى بن خلف، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد، عن جده أبي سلام، عن أبي عبد الرحمن السكسكي، عن مالك بن يخامر، عن معاذ][٣].

وقيل: رواه عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن أبي يحيى، عن أبي يزيد، عن أبي سلام، عن ثوبان ﷺ[٤] وهو غلط.

وأخرجه ابن خزيمة، والدارمي، والبغوي، وابن السَّكَن، وأبو نعيم، من طريق الوليد بن مسلم.

وأخرجه ابن السكن، من طريق الأوزاعي.

وأخرجه الحاكم، وابن منده، والبيهقي، من الوليد بن يزيد النَّرسي.

وأخرجه ابن خزيمة، والدارقطني، والبغوي، من طريق حماد بن مالك الأشجعي.

وأخرجه الدارقطني، طريق عمارة بن بشر.

خمستهم[٥] عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن خالد بن اللجلاج أبي إبراهيم الشامي، عن عبد الرحمن بن عايش الحضرمي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رأيت ربي في أحسن صورة، فقال: يا محمد، فيم يختصم الملأ الأعلى؟» الحديث، وزاد فيه عمارة :

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٥/٢٤٣)، والدارمي(٢/١٧٠رقم٢١٤٩)، والترمذي(٥/٣٦٨رقم٣٢٣٥)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢/٥٤٢رقم٣٢١)، والشاشي في مسنده(٣/٢٤٥رقم١٣٤٤)، والدارقطني في رؤية الله(ص/١٦٨رقم٢٥٦)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٤٨رقم٧٣)، وغيرهم وإسناده صحيح.

(٢) سنن الترمذي(٥/٣٦٨)

(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش

(٤) رواه البزار(١٠/١١٠رقم٤١٧٢)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢/٥٤٤)، والطبراني في الدعاء(ص/٤١٩رقم١٤١٧)، والروياني في مسنده(١/٤٢٩رقم٦٥٦)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٤٨رقم٧٣)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/١٨١رقم٢٨٥)، وغيرهم وعبدالله بن صالح: ضعيف.

(٥) وهم: الوليد بن مسلم، والأوزاعي، والوليد بن يزيد النَّرسي، وحماد بن مالك الأشجعي، وعمارة بن بشر.

وذكر ابن جابر، عن أبي سلام، أنه سمع عبد الرحمن بن عايش يقول في هذا الحديث: إنه سمع رسول الله ﷺ[1].

لكن قال ابن خزيمة، وغيره: «سمعت» في هذا الحديث وهمٌ، لم يسمع عبد الرحمن بن عايش رسولَ الله ﷺ.

وأخرجه ابن خزيمة، والهيثم بن كُلَيب في «مسنده»، والدارقطني، من طريق بشر بن بكر، عن ابن جابر، عن خالد، سمعت عبد الرحمن بن عايش يقول: قال رسول الله ﷺ، ليس فيه «سمعتُ»[2].

وأخرجه أحمد بن حنبل، من طريق زهير بن محمد، عن يزيد بن يزيد بن جابر[3]، عن خالد بن اللجلاج، عن عبد الرحمن بن عايش، عن رجل من الصحابة، عن النبي ﷺ[4].

وأخرجه الترمذي، وأبو يعلى، من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أبي قلابة الجرمي، عن خالد بن اللجلاج، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: **«أتاني ربي في أحسن صورة، فقال: يا محمد، قلت: لبيك، وسعديك، قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: ربي، لا أدري، فوضع يده بين كتفي، فوجدت بردها بين ثدييَّ، فعلمت ما بين المشرق والمغرب»** الحديث. قال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه».

---

(١) وتمام ما عند الدارقطني من رواية عمارة بن بشر: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكُ حُبَّكَ، وَحُبَّ مَنْ أَحَبَّكَ، وَحُبًّا يُبَلِّغُنِي حُبَّكَ». والحديث رواه الدارمي(٢/١٧٠رقم٢١٤٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٥/٤٨رقم٢٥٨٥)، والآجري في الشريعة(٣/١٥٤٩رقم١٠٤٠)، والطبراني في مسند الشاميين(١/٣٣٩رقم٥٩٧)، وابن قانع في معجم الصحابة(٢/١٠٢)، والدارقطني رؤية الله(ص/١٧٠رقم٢٦٠)، والآجري في الشريعة(٣/١٥٤٩رقم١٠٤٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(٤/ ١٨٦٢رقم٤٦٨٧)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٤٨رقم٧٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٧٢رقم٦٤٤)، والبغوي في معجم الصحابة(٤/ ٤٦٣رقم١٩٢٤)، وغيرهم وإسناده حسن إلى ابن عائش، وهو مرسل، والمحفوظ موصول عن معاذ رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢/٥٣٣رقم٣١٨)، والدارقطني في رؤية الله(ص/١٧٢رقم٢٦١).

(٣) بتكرار يزيد.

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند(٥/٣٧٨)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة(٢/٤٨٩رقم١١٢١)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٤٨رقم٧٤).

وأخرجه أحمد، والترمذي، من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة[١].

وأبو الحسن الدارقطني، من طريق بكر بن عبد الله المزني، عن أبي قلابة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ (ق٢٢١/أ): **«أتاني الليلة ربي في أحسن صورة-قال: أحسبه في المنام-، فقال: يا محمد، هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قال: قلت: لا، قال: فوضع يده بين كتفي، حتى وجدت بردها بين ثديي-أو قال:- في نحري»**[٢].

لعل قوله: «أحسبه في المنام» لأنه جوز أنها كانت رؤيا رآها في اليقظة بفؤاده.

ويدل قوله ﷺ: «استثقلت» في الرواية الأولى: أنها رؤيا منام.

ورواه سعيد بن بَشِيْرٍ، عن قتادة، عن أبي قِلابَة، عن أبي أسماء، عن ثوبان[٣]، فأخطأ.

وأخرجه أبو بكر النيسابوري، في «الزيادات»، والدارقطني، من طريق يوسف بن عطية[٤]، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه[٥]، فكان أشد خطأ عندهم[٦].

وروى الدارقطني في «الأفراد»، من طريق أبي ربيعة فهد بن عوف، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً: **«رأيت ربي عز وجل في أحسن صورة»**[٧].

وأخرج أبو أحمد بن عدي، من طريق النضر بن سلمة شاذان، حدثنا الأسود بن عامر، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: **«أن محمداً**

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٣٦٨/١)، والترمذي(٣٦٦/٥رقم٣٢٣٣)، وعبد بن حميد(ص/٢٢٨رقم٦٨٢)، وأبو يعلى(٤٧٥/٤رقم٢٦٠٨)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٥٣٨/٢رقم٣١٩)،

(٢) رواه الدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/١٧٧رقم٢٧٤).

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٤٧٠/٣٤).

(٤) يوسف بن عطية بن ثابت الصفار البصري أبو سهل متروك. تقريب التهذيب(ص/٦١١).

(٥) رواه النجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق(ص/٥٨رقم٧٩)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/١٧٨رقم٢٧٦).

(٦) أي أن هذه الرواية أشد خطأ من رواية سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، لأن يوسف بن عطية-مع كونه متروكاً- قد سلك الجادة، وهي الطريق التي تسلك عادة في رواية قتادة، وهي عن أنس، لكونها مشهورة، ومختصرة، فيكثر الوهم في سلوكها من ضعفاء الحديث، وكثيري التخليط.

(٧) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر(٢٦/٢رقم٦٧٧)، ورواه الدارقطني أيضاً في كتاب رؤية الله(ص/١٧٧رقم٢٧٥) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت ومطر عن أنس به.

رأى ربه، في صورة شابٍّ أمرد، دونه ستر من لؤلؤ، قدميه أو رجليه في خضرة»[١].

وكلا الإسنادين ساقط؛ فهدٌ: متهم بسرقة الحديث[٢]، والنضر بن سلمة شَرٌّ منه[٣].

لكن روى الطبراني في «السنة»: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا أبي، حدثنا الأسود بن عامر ح.

وحدثنا محمد بن محمد بن عقبة الشيباني الكوفي، حدثنا الحسن بن علي الحلواني، حدثنا عبد الصمد بن كيسان ح.

وحدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي، حدثنا عيسى بن شاذان، ثنا إبراهيم بن أبي سويد الذراع، قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«رأيت ربي في صورة شابٍّ، له وَفْرَةٌ[٤]»**.

وقال الطبراني: سمعت أبا بكر بن صدقة، يقول: سمعت أبا زرعة الرازي، يقول: «حديث قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس صحيحٌ، رواه شاذان، وعبد الصمد بن كيسان، وإبراهيم بن أبي سويد، لا ينكره إلا معتزلي»[٥].

وهذا القول فيه غلو[٦]؛ فإن عكرمة خارجي كذبه غير واحد[٧]، لم يبلغ من أمره أن يحتج بمثل هذا من حديثه، وينسب من لم يعتمد عليه إلى الاعتزال[١].

---

(١) الكامل لابن عدي(٢/٢٦١).

(٢) فهد بن عوف، واسمه زيد، روى عن حماد بن زيد، قال ابن المديني: كذاب، يكنى أبا ربيعة، وروى عن حماد بن سلمة وشريك، وعنه أبو حاتم ومحمد بن الجنيد، وتركه مسلم والفلاس، وقال أبو زرعة: اتهم بسرقة حديثين، قيل: مات سنة ٢١٩هـ. وقال العجلي: «كان من أروى الناس عن فضيل، ولا بأس به». لسان الميزان(٤/٤٥٥).

(٣) وهو كذاب يضع الحديث. لسان الميزان(٦/١٦٠).

(٤) الوفرة: الشَّعرُ المجتمِعُ على الرأس، أو ما سال على الأُذُنَيْن منه، أو ما جاوَزَ شَحْمَةَ الأُذُن. تاج العروس(١٤/٣٧٢).

(٥) **نقله عن الطبراني بذكر الأسانيد: السيوطي في اللآلىء المصنوعة(٣٣/١)، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٣٦٣رقم٩٣٨-٩٣٩)، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (ص/١٤٣).**

(٦) هذا الكلام فيه نظر، فإن كلام أبي زرعة كلام إمام ناقد، وهو أعلم بحال رواته من الشيخ الكنغراوي، وظاهر إسناده على شرط الإمام البخاري في صحيحه، فأي غلو في هذا؟!

(٧) وهذا باطل، لم يصح عن عكرمة، ولا يصح تكذيب من نسب إليه تكذيبه. وعمل أهل الحديث قاطبة على الاحتجاج بحديث عكرمة.

[وقد رواه عثمان بن سعيد، في كتاب «النقض»، من جهة معارضه، عن شاذان، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «دخلت على ربي في جنة عدن، شاب، جعد، في ثوبين أخضرين»، واستنكره لمخالفته ما ورد في نفي رؤيته في الدنيا[2]][3].

وروى أبو بكر بن أبي داود: حدثنا الحسن بن يحيى بن كثير، حدثنا أبي، حدثنا حماد بنحوه[4].

قال الذهبي: «فهذا من أنكر ما أتى به حماد بن سلمة، وهذه الرؤية رؤية منام إن صحت»[5]، فلم يصححها.

وذهب السيوطي إلى صحته، قال: «وإن حصل على اليقظة، فقد سئل عنه أستاذنا العلامة كمال الدين بن الهمام، فأجاب: بأن هذا حجاب الصورة»[6].

قلت: هي إن صحت رؤيا منام، ولم يختص حجاب الصورة باليقظة في كلام ابن الهمام.

وأخرج الترمذي، من طريق سليم بن جعفر، عن الحكم بن[7] أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن محمداً رأى ربه، قلت: أليس الله يقول: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾[الأنعام:١٠٣]؟ قال: «ويحك، ذاك إذا تجلى بنوره، الذي هو نوره»، وقال: «أريه مرتين».

قال الترمذي: «هذا[8] حديث حسن غريب من هذا الوجه»[9].

---

(١) إنما نسب مكذبه إلى الاعتزال لأن الدافع لردهم الحديث أصولهم الاعتزالية، ونفرتهم من إثبات صفات الله عز وجل، ولم يكن ردهم له لعلة إسنادية أو متنية معتمدة عند أهل الحديث والأثر.

(٢) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد(٢/٧٢٥-٧٢٦).

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٤) ذكره السيوطي في اللآلىء المصنوعة(١/٣٥).

(٥) ميزان الاعتدال(٢/٣٦٤).

(٦) اللآلىء المصنوعة(١/٣٤).

(٧) في الأصل: عن، وهو تصحيف.

(٨) تكرر لفظ هذا في الأصل

(٩) رواه الترمذي(٥/٣٩٥رقم٣٢٧٩)، وابن أبي عاصم في السنة(١/١٩٠رقم٤٣٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٤/١٣٦٣رقم٧٧٣٨)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢/٤٨١رقم٢٧٣)، والحاكم في

وقال الطبراني: حدثنا علي بن سعيد الرازي-حافظ، رحَّال، تفرد بأشياء-، حدثنا محمد بن حاتم المؤدب، ثنا القاسم بن مالك المزني، ثنا سفيان بن زياد، عن عمه سليم بن زياد، قال: «لقيت عكرمة مولى ابن عباس، فقال: «لا تبرح حتى أشهدك على هذا الرجل»، ابناً لمعاذِ ابن عفراء، فقال: أخبرني ما أخبرك أبوك، عن قول رسول الله ﷺ.

فقال: حدثني أبي، أن رسول الله ﷺ حدثه: أنه رأى رب العالمين ﷻ في حظير من القدس، في صورة شاب، عليه تاج، يلتمع البصر».

قال سفيان بن زياد: فلقيت عكرمة بعدُ، فسألته الحديث؛ فقال: «نعم، كذا حدثني، إلا أنه قال: رآه بفؤاده»[1].

[وأخرج البغوي، من طريق أبي نصر بن سليمان بن زياد، عن ابن معاذ بن عفراء، عن النبي ﷺ، قال: «ر أيت ربي»، الحديث.

وليس ابن معاذ من المعروفين، ويقال: جرح معاذ ببدر، ومات (منه)[2]»[3]][4].

وأخرج الخطيب في «تاريخه»: أبنا الحسن بن شجاع الصوفي، أنبانا عمر بن حفص بن محمد بن سليم الختلي، حدثنا أبو حفص عمر بن فيروز، حدثنا عفان، ثنا عبد الصمد- يعني: بن كيسان-، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «رأيت ربي في صورة شاب أمرد، عليه حلة خضراء».

المستدرك(٢/٣٤٦)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع(٢/٩٦رقم١٢٨٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٥٢٠رقم٩٢٠) وغيرهم. وإسناده صحيح.

(١) يأتي تخريجه.

(٢) انظر: تهذيب الكمال، والإصابة

(٣) رواه البغوي في معجم الصحابة(٥/٢٨٦رقم٢١١٤)، والطبراني في السنة-كما في اللآلىء المصنوعة(١/٣٤)-، والواحدي في الوسيط(٤/١٩٦) من طريق محمد بن حاتم المؤدب، عن القاسم بن مالك المزني، قال: أخبرنا سفيان بن زياد، عن عمه سليم بن زياد، قال: خرجت من مسجد رسول الله ﷺ، فلقيت عكرمة مولى ابن عباس، فقال لي: يا أبا نصر، لا تبرح حتى أشهدك على هذا الرجل ، فإذا الرجل ابن معاذ بن عفراء، فقال: أخبرني بما أخبرك أبوك، عن قول رسول الله ﷺ، فقال: حدثني أبي، أن رسول الله ﷺ حدثه: «**أنه رأى رب العالمين تبارك وتعالى في خضر من الفردوس**»، قال سفيان بن زياد: فلقيت عكرمة بعد، فسألته عن الحديث، فقال: نعم، كذا حدثني إلا أنه رآه بفؤاده. وسفيان بن زياد، وعمه سليم بن زياد مجهولان.

(٤) ما بين المعقوفين من الهامش.

قال عفان: فسمعت حماد بن سلمة، سئل عن هذا الحديث، فقال: «دعوه، حدثني قتادة، وما في البيت غيري، وغير آخر»(١).

عمر بن فيروز: ليس ممن يعتمد عليه، وما عرفت من دونه.

وقال الطبراني: حدثنا علي بن سعيد الرازي، حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن الضحاك، عن ابن عباس، قال: **«رأى محمد ربه ﷻ، على صورة شاب أمرد»**(٢).

وفيه: أن الضحاك لم يلق ابن عباس.

وبهذا الإسناد، إلى ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: **«رأى النبي ﷺ ربَّهُ، على صورة شاب، جالس** (ق٢٢١/ب) **على كرسي، رجليه في خُضْرَةٍ، من نور يتلألأ»**(٣).

وهذا باطل عن أم المؤمنين، لأن المعروف عنها أنها كانت تنكر على من قال: «**رأى محمد ﷺ ربه**»(٤).

وقال نعيم بن حماد الخزاعي: حدثنا ابن وهب، حدثنا عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن عمارة بن عامر، عن أم الطفيل، امرأة أبي بن كعب رضي الله عنهما: أنها سمعت النبي ﷺ يقول: **«رأيت ربي في أحسن صورة، شابًّا، موفراً، رِجلاه في خضر، عليه نعلان من ذهب»**(٥).

---

(١) تاريخ بغداد(٢١٤/١١).

(٢) عزاه للطبراني في السنة: السيوطي في اللآلىء المصنوعة(٣٣/١).

(٣) انظر: اللآلئ المصنوعة(٣٤/١).

(٤) الحديث رواه البخاري(١٨٤٠/٤رقم٤٥٧٤)، ومسلم في صحيحه(١٥٩/١رقم١٧٧)، ولا يتعارض مع ما روي عنها في إثبات الرؤية، لكون ذلك في المنام، وحديث النفي في رؤية المشاهدة حال اليقظة في الدنيا.

(٥) رواه البخاري في التاريخ الأوسط(٢٩١/١)، والتاريخ الكبير(٥٠٠/٦)، وابن أبي عاصم في السنة(٢٠٥/١رقم٤٧١)، وفي الآحاد والمثاني(١٥٨/٦رقم٣٣٨٥)، والخلال في السنة-كما في إبطال التأويلات(١٣٦/١رقم١٣٠)-، والطبراني في المعجم الكبير(١٤٣/٢٥رقم٣٤٦)، وفي السنة —كما في اللآلىء المصنوعة(٣٣/١)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/١٩٠-١٩١رقم٣١٦-٣١٧)-، والبيهقي في الأسماء والصفات(٢/ ٣٦٨رقم٩٤٢)، والخطيب في تاريخ بغداد(٣١١/١٣)، وأبو يعلى في إبطال التأويلات(١٣٧/١رقم١٣١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(١٦١/٦٢)، وابن الجوزي في العلل

وقد أدخله أبو الفرج ابن الجوزي في «الموضوعات»، وجعل البخاريُّ الحملَ فيه على عمارة، وهو لم يعرفه إلا من جهة شيخه نعيم، فذكره في «الضعفاء»[(١)] بهذا الحديث، وسماه ابن عمير.

وقال الطبراني في حديثه: «ابن عامر بن حزم الأنصاري»[(٢)]، ولم يكن في هذا القدر ما يخرجه من حد الجهالة، إن كان له وجود.

وقال أبو بكر محمد بن أحمد الفقيه: سمعت النسائي يقول: «ومَنْ مروان بن عثمان حتى يصدق على الله؟»[(٣)].

فتحامل عليه، وهو من رجاله في السنن، ولو كان هذا من حديثه، وحديث مَنْ بَعْدَهُ من الأئمة المذكورين في السند؛ لم يخف أمره على الناس.

المتناهية(١/٢٩رقم٩)، وفي الموضوعات(١/٨٠)، وغيرهم من طريق عبدالله بن وهب عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن عمارة بن عامر، عن أن الطفيل به.

ورواه عن ابن وهب: نعيم بن حماد، ويحيى بن سليمان، ويحيى بن بكير، وأحمد بن عيسى المصري، وأحمد بن عبدالرحمن بن وهب، وأحمد بن صالح، وبحر بن نصر، وهارون بن سعيد الأيلي.

وفي إسناده مروان بن عثمان ضعفه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وصحح له الحاكم. والحديث ذكره الخلال في العلل-كما في العلل المتناهية(١/٣٠)-، وروى عن مهنًا- ورآه أبو يعلى في مسائل مهنا —كما في إبطال التأويلات(١/١٤٠رقم١٣٧)- قال سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل عن هذا الحديث، فحوَّل وجهه عني، قال: «هذا حديث منكر»، وقال: «لا يعرف. هذا رجل مجهول».

وقال أبو يعلى في إبطال التأويلات(/١٤١رقم١٣٩): رأيت بخط ابن حبيب جوابات مسائل لأبي بكر عبد العزيز، قَالَ: حديث أم الطفيل فيه وهاءٌ، ونحن قائلون به، وظاهر رواية إبراهيم بن هانئ تدل عَلَى صحته، لأن أَحْمَد قَالَ لأحمد بن عيسى فِي منزل عمه: حدثهم به، ولا يجوز أن يأمره أن يحدثهم بحديث يعتقد ضعفه لا سيما فيما يتعلق بالصفات».

(١) هذا غلط من الشيخ الكنغراوي رحمه الله، فالبخاري عرف الحديث من طريق يحيى بن سليمان الجعفي، ورواه عنه في التاريخ الأوسط(١/٢٩١)، وفي التاريخ الكبير(٦/٥٠٠) عن ابن وهب، وسماه عمارة بن عامر، وأظن أن سبب وهم الشيخ الكنغراوي أنه رأى الحديث من رواية محمد بن إسماعيل عن نعيم بن حماد، فظنه الإمام البخاري، والواقع أنه محمد بن إسماعيل السلمي الترمذي كما جاء به مصرحاً في رواية الدارقطني في كتاب الرؤية(رقم٣١٦).

ولم أر لعامر بن عمير ذكراً في كتاب الضعفاء للبخاري، وإنما عزاه إليه الذهبي في ميزان الاعتدال(٥/٢١٣)، والذي في التاريخ الكبير، والأوسط: عمارة بن عامر.

(٢) المعجم الكبير للطبراني(٢٥/١٤٣).

(٣) ذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة(١/٣٣).

ومن يصدق نعيماً[1] عليهم، أو على غيرهم، من المخلوقين، فضلاً عن الخالق عز وعلا؟! هو آفته، به عرف، وعليه أنكره أهل المعرفة، وقد تقدم من ترجمته، ومَن قال: إنه يكذب ويضع[2].

وزعم السيوطي، أنه لم ينفرد به، وتابعه جماعة عن ابن وهب، فقال: «قال الطبراني: حدثنا روح بن الفرج، حدثنا يحيى بن بكير ح.

وحدثنا أحمد بن رشدين، حدثنا يحيى بن سليمان الجعفي، وأحمد بن صالح، قالوا[3]: حدثنا عبد الله بن وهب، فذكره، بسنده، ومتنه، سواء»[4].

وهذا عجيب! فإن روح بن الفرج توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين، قبل أن يولد الطبراني بسنتين[5]، فأخشى أن يكون في النسخة[6].

ولو كان هذا من حديث يحيى بن بكير، ومن ذكر؛ لم ينكره أهل العلم على نعيم.

ما هذه من المتابعات الصحيحة[7].

وتعلق المتعلقون من المشبهة بهذه الأحاديث: منهم هشام بن سالم الجواليقي، وأتباعه من الرافضة، وقالوا: «إنه في صورة شاب، له وفرة، هي نور أسود»، سوّد الله وجوههم، فهي لو صحت لم تدل على مطلوبهم.

---

(١) يعني نعيم بن حماد الخزاعي.

(٢) هذا تحامل على نعيم بن حماد، وهو من أئمة الحديث والسنة، ولكنه صاحب أوهام، على سعة روايته، وهذا الحديث لم يتفرد به حتى ينكر عليه، فقد تابعه عليه أئمة حفاظ كما سبق ذكره وهم: يحيى بن سليمان الجعفي، ويحيى بن بكير، وأحمد بن عيسى المصري، وأحمد بن عبدالرحمن بن وهب، وأحمد بن صالح، وبحر بن نصر، وهارون ابن سعيد الأيلي.

(٣) أي: يحيى بن بكير، ويحيى الجعفي، وأحمد بن صالح.

(٤) اللآلئ المصنوعة(٣٣/١)

(٥) هذا وهم من المصنف رحمه الله، وإنما توفي روح بن الفرج أبو الزنباغ المصري عام ٢٨٢هـ، كما في تقريب التهذيب(ص/٢١١)، والذي توفي سنة: ٢٥٨هـ هو : روح بن الفرج أبو الحسن البزاز، البغدادي. انظر: تاريخ بغداد(٤٠٨/٨).

(٦) أي أن يكون فيها تحريفاً، وتبين بما ذكرته أنه ليس ثمة ما يشكك في النسخة، وبه تبرأ عهدة نعيم بن حماد، لأنه قد توبع.

(٧) بل هي متابعات صحيحة لنعيم بن حماد، تبرؤه من الخطأ والوهم في هذا الحديث، ولكن يبقى النظر في مروان بن عثمان فإنه ضعيف، وعمارة بن عامر، فإنه مجهول.

لِمَا علمت من أن الرسول ﷺ أخبر، انه يأتيهم يوم القيامة في غير صورته؛ فإذا قال مع ذلك: «رأيته في صورة شاب»، دلّ ذلك على أنها ليست بصورته.

وهل يمكن أي يكون العظيم، الذي هو أكبر من كل شيء، على مثال صورة ابن آدم في شكله، ومقداره، ويضع يده بين كتفيه (فيمسها) [1]؟

ومن المحال أن يكون له تاج، أو حلة، أو نعلان من ذهب، فيتزين الخالق بمخلوقاته.

وحاشا أهل السنة أن يرضوا بشيء من ذلك، اللهم إلا من أثبته لصور تجلياته، التي هي حجابه، وليست به، وكلهم يؤمنون بصورته اللائقة بجلاله.

ومما يدل عليه: قبول الرؤية، فإن تعلقها بالصور معلوم بضرورة الحس، والعقل، واتفاق فطر العقلاء، وان اختلف المختلفون فيه.

(١) غير واضحة في الأصل، فلعلها: فيبسطها.

رؤية الله ﷻ

وللناس في هذه المسألة عدة أقوال:

منها: قول من ينفي إمكان رؤيته، من المعتزلة، ونحوهم، من الجهمية، لإنكارهم وجود ما تتعلق به؛ من صورته، وصفاته، وعلوه، وعظمته(1).

غير أن الحسين بن محمد النجار، وأتباعه، قالوا: يراه المؤمنون في الآخرة رؤية قلب(2).

وقال صاحبه أبو عيسى برغوث: جائز أن يحول العين إلى القلب، ويجعل قوة القلب في العين، فيرى اللهَ الإنسانُ(3) بعينه، أي يعلمه بها(4).

وعلى هذا رأي أبي الحسن الأشعري، وأصحابه، غير أنهم لا يقولون بشيء من القوى، لأنهم قالوا: «الرؤية نوع من العلم، يتعلق بكل موجود»(5).

وقد يقولون، أو أكثرهم؛ بتعلق الشيء قبل وجوده.

وكان محاجة شيخهم المعتزلةَ في «إبانته»، أكثرها على أن البصر بصر عين، وبصر القلب، وأخرج الرب سبحانه عن مسمى المرئيات.

وزعم أن قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] ينفي أن تراه الأبصار، ولا ينفي أن يراه المبصرون(6).

وكان هشام بن الحكم شيخ الشيعة، يقر بثبوت الصورة، وينفي الرؤية؛ لأنه قال: «سببها اتصال الهواء المشف، بين الرائي، والمرئي، وليس الله كذلك»(7).

وتبعه عليه عامة مثبتي الصورة، من متكلمي الرافضة، من المجسمة، وممن لا يطلق اسم الجسم عليه، كأبي جعفر شيطان الطاق، وأتباعه.

---

(١) مقالات الإسلاميين(ص/١٥٧)،والفرق بين الفرق(ص/٩٣)، والملل والنحل(١/٤٥)، والفصل لابن حزم(٣/٢).

(٢) الملل والنحل(١/٨٩).

(٣) ضبط لفظ الجلالة، و«الإنسان» من الأصل.

(٤) مقالات الإسلاميين(ص/٢٨٥).

(٥) الصواعق المرسلة(٢/٧٢٧).

(٦) الإبانة(ص/٦٢)، ولفظه: «وإنما قال الله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣] فهذا يدل على أن المبصرين لا يرونه على ظاهر الآية الشريفة» وأظن في الكلام سقطاً في كلمة «لا يرونه» وأن الصواب «لا يدركونه». والله أعلم.

(٧) انظر: الفصل في الملل(٥/٤٣)، وشرح المقاصد في علم الكلام(٢/١٩).

[وعلى هذا[1] كان قدماء المعتزلة، كبشر بن المعتمر شيخ البغداديين، وراهبهم أبي موسى المزدار، وكان يغلو في النفي كعادته، ويتبرأ من المثبت بالتكفير من عظم ضلالته] [2].

وهو قول أبي إسحاق النظام، وأتباعه، لأن ابن حزم حكى عنه[3]، أنه كان يقول: «لا يعرف الأجسام بالأخبار أصلاً، لكن كل من رأى جسماً إنساناً، (ق٢٢٠/أ) أو غيره، فإن الناظر اقتطع منه قطعة، اختلطت بجسم الرائي، ثم كل من أخبره الرائي عن ذلك الجسم، فإن المخبر أيضاً أخذ من تلك القطعة قطعة، وهكذا أبداً».

قال ابن حزم: «وهذه قصة لولا أننا وجدناها عنه، من طريق تلاميذه، المعظمين له، ذكروها في كتبهم عنه؛ ما عرفناه على ذي مسكة عقل»[4].

والظاهر أن النظام ممن يرد المبصرات إلى الأضواء، ويقول: إنها لا تعرف بالأخبار، ويعبر عن انبعاثها وانعكاسها إلى الأبصار باقتطاع القطع من محالها، هو مذهب أهل الخلط من الطبائعية، وما أظنه من نفاة الصورة.

وجاء نفي الرؤية: عن مجاهد، وغيره، من السلف، واحتجوا بقول الله ﷻ:﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وتأولوا قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٢-٢٣] بما تأولوه، كما روى ابن جرير، وغيره، من طريق الأعمش، عن مجاهد، قال: «تنتظر رزقه، وفضله».

وعن منصور، عن مجاهد: «تنتظر الثواب»[5].

وعن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح بمثله[6].

وعن أسباط، عن السدي: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ : «لا يراه شيء، وهو يرى الخلائق»[7].

---

(١) أي: نفي رؤية الله عز وجل.

(٢) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٣) انظر: الفصل لابن حزم (١٤٥/٤).

(٤) المرجع السابق.

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره(١٩٢/٢٩) من طرق بعضها صحيح.

(٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٢٠٥/٧رقم٣٥٣٦٧)، وابن جرير في تفسيره(١٩٢/٢٩) وسنده صحيح.

(٧) رواه ابن جرير في تفسيره(٣٠١/٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره(١٣٦٤/٤رقم٧٧٤٢) وإسناده حسنٌ، ومعناه: لا يراه أحد من خلقه في الدنيا، وكذلك رؤيتهم يوم القيامة تكون بدون إحاطة بالله ﷻ.

قال أبو محمد ابن حزم: «وروي هذا القول أيضاً: عن الحسن البصري، وعكرمة، وقد روي عن عكرمة، وعن الحسن: إيجاب الرؤية له»(١).

وزعم ابن حزم أن مجاهداً لم يبلغه خبر الرؤية، وفيه بعض ما ليس يخفى(١).

وقد روى ابن جرير، وغيره، من طريق ثوير بن أبي فاختة، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: **«إن أدنى أهل الجنة منزلة: من ينظر إلى ملكه، وسره، وخدمه، مسيرة ألف سنة، يرى أقصاه، كما يرى أدناه، وإن أرفع منزلة: لمن ينظر إلى وجه الله، بكرةً، وعشية»**(٢).

وثوير: ضعيفٌ(٣)، وقد وقفه.

ورواه ابن جرير، قال: حدثني علي بن الحسين بن الحر، ثنا مصعب بن المقدام، حدثنا إسرائيل بن أبي يونس، عن ثوير، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن أدنى أهل الجنة منزلة: لمن ينظر في ملكه، ألفي سنة»، قال:** «**وإن أفضلهم منزلة: لمن ينظر إلى وجه الله، كل يوم مريتن»، قال: ثم تلا** ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٢-٢٣]»(٤)، ٢٣]»(٤)، ليس فيه مجاهد، ويحتمل أنه بلغه الخبر، فرجع عن رأيه.

وجعل ابن جرير عائشة رضي الله عنها ممن ينفي الرؤية، لقولها -لما سألها مسروق: **«هل رأى محمد ﷺ ربه»**-: «لقد قَفَّ شعري مما قلت، أين أنت من ثلاث، من حدثكهن فقد كذب؟

---

(١) الفصل في الملل(٣/٢).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره(٢٩/١٩٣) موقوفاً، ورواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٤٨٤رقم٨٤١)، والأصبهاني في الحجة في بيان المحجة(٢/٢٥٨رقم٢١٨) مرفوعاً. وثوير ضعيف.

(٣) ثوير-مصغَّر- بن أبي فاختة-بمعجمة مكسورة، ومثناة- سعيد بن عِلاقة-بكسر المهملة- الكوفي، أبو الجهم: ضعيفٌ، رُمِي بالرفض. تقريب التهذيب(ص/١٣٥)، وقال سفيان الثوري:كان ثوير من أركان الكذب. التاريخ الكبير للبخاري(٢/١٨٣).

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند(٢/٦٤)، وعبد بن حميد(ص/٢٦٠رقم٨١٩)، والترمذي(٤/٦٨٨رقم٢٥٥٣)، وعبد الله بن أحمد في السنة(١/٢٥١رقم٤٦١-٤٦٢)، وأبو يعلى(١٠/٩٦رقم٥٧٢٩)، وأبو الشيخ في العظمة(٣/١١١٠رقم٦٠٤)، وابن منده في الرد على الجهمية(ص/٥٤رقم٩١)، وابن بطة في الإبانة-الرد على الجهمية(٣/١٥رقم١٤)، والحاكم في المستدرك(٢/٥٥٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٥/٨٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٤٨٤رقم٨٤١)، وغيرهم وثوير ضعيف.

من حدَّثَك أن محمداً رأى ربه؛ فقد كذب، ثم قرأت: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى:٥١]الحديث، فيه: «**لكنه رأى جبريل على صورته مرتين**».

مشهور، مخرج في التفسير، والصحيحين، وغير ذلك من دواوين الأثر[١].

لكنه غير صريح في نفي ما ثبت من رؤية المؤمنين إياه في الجنة، وإنما نفت أن يكون النبي ﷺ رآه ليلة المعراج.

وحكى عبد الله بن أحمد، عن أبيه: أنه ذكر يحيى بن صالح الوحاظي، وقال: «أخبرني إنسان من أصحاب الحديث، قال: قال يحيى بن صالح: «لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث»، يعني هذه التي في الرؤية، قال أبي: «كأنه نزع إلى رأي جهم»[٢].

قلت: هذا بعيد عنه، وإنما قال: «عشرة أحاديث» إن صح ذا عنه، لعله يعني الأحاديث التي تقدمت في تجلياته في الدنيا، ونحو ذلك، مما يشعر بزواله عن جلاله، فاستنكرها، وقاله.

وأما أن ينكر أن المؤمنين يرونه في الجنة فوقهم، فهذا في غاية البعد عنه؛ فإنه كان في عداد الأئمة من الحنفية، من أصحاب يحيى بن زكريا بن أبي زائدة[٣]، ومحمد بن الحسن الشيباني، وكان زميله إلى مكة، محتج به في «الصحيحين»، و«السنن» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

وزعم ضرار بن عمرو، وحفص بن الفرد، وأصحابهما: أن إدراك الأبصار هو رؤيتها، ولا تدرك في الآخرة إلا ما تدركه في الدنيا، لكن الله يحدث لأوليائه في الآخرة حاسَّةً سادسة، يرونه بها[٤].

وليس هذا من جنس قول الجهمية؛ لأنهم[٥] كانوا من أهل الإثبات، يقولون: إن لله تعالى مائية، لا يعلمها إلا هو، وتدخل الصورة المقدارية في مسمى المائية، في اصطلاحهم،

---

(١) صحيح البخاري(٤/١٨٤٠رقم٤٥٧٤)، وصحيح مسلم(١/١٦٠رقم١١٧)، وتفسير الطبري(٧/٣٠١)

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد(١/٥٢٥رقم١٢٣٢).

(٣) يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني-بسكون الميم- أبو سعيد الكوفي: ثقة، متقن. مات سنة ١٨٣، أو ١٨٤هـ، وله ٦٣ سنة. تقريب التهذيب(ص/٥٩٠).

(٤) مقالات الإسلاميين(ص/٢٨٢)، والتبصير في الدين(ص/١٠٥)، والفرق بين الفرق(ص/٢٠١).

(٥) يعني ضرار بن عمرو وحفص بن الفرد وأصحابهما!

كما في اصطلاح أهل المنطق[1].

لكنهم أثبتوا أمراً لم يقم عليه من دليل، ولا يصح عليه اسم الرؤية.

وإنما دل الكتاب، وتواترت الآثار عن رسول الله ﷺ،(ق٢٢٠/ب) **وعمن بعده؛ من الصحابة، والتابعين، في ثبوت الرؤية:**

منها: حديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: «كنا جلوسا عند النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: **«أما إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته»**.

مخرج في الصحاح، والمسانيد، من غير وجه[2].

كما أخرجه الأستاذ أبو محمد البخاري، السبذموني،من طريق شقيق بن إبراهيم البلخي، حدثنا حماد بن أبي حنفية.

وأخرجه الحافظ أبو محمد الحسين بن خسرو، من وجه آخر، عن حماد، عن أبيه أبي حنيفة النعمان بن ثابت، عن إسماعيل بن أبي خالد، وبيان بن بشر.

قال حماد: وحدثنا إسماعيل، وبيان، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير به[3].

وأورده القاضي أبو العلاء صاعد بن محمد، في كتاب «الاعتقاد» له، من طريق بشر بن الوليد الكندي، قال: «كنت جالسا عند أبي يوسف القاضي، فدخل عليه بشر المريسي، قال أبو يوسف: حدثنا إسماعيل، عن قيس، عن جرير، عن النبي ﷺ: **«سترون ربكم، لا**

---

(١) وصف ضرار بن عمرو وحفص بن الفرد بأنهما من أهل الإثبات غير صحيح، فهما من أئمة المعتزلة النفاة، ولكن عندهم بعض إثباتٍ خالفوا فيه المعتزلة، قال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل(٧/٢٤٦) : «حفص الفرد لم يكن من القدرية، وإنما كان على مذهب ضرار بن عمرو الكوفي، وهو من المثبتين للقدر، لكنه من نفاة الصفات، وكان أقرب إلى الإثبات من المعتزلة والجهمية». وقال رحمه الله في درء التعارض(٧/٢٥٠) : «حفص الفرد كما هو معروف عند أهل العلم بمقالات الناس بإثبات القدر، فهو من نفات الصفات القائلين بأن الله تعالى لا تقوم به صفة، ولا كلام، ولا فعل، وأصل حجتهم في ذلك هو دليل الأعراض المتقدم، فإن القرآن كلام، والكلام عندهم كسائر الصفات والأفعال، لا يقوم إلا بجسم، والجسم محدث، فكان إنكار الشافعي عليه لأجل الكلام الذي دعاهم إلى هذا، لم تكن مناظرته له في القدر، ومن ظن أن الشافعي ناظره في القدر فقد أخطأ خطأ بيناً، فإن الناس كلهم إنما نقلوا مناظرته له في القرآن هل هو مخلوق أم لا؟».

(٢) رواه البخاري (١/ ٢٠٣رقم٥٢٩)، ومسلم (١/ ٤٣٩رقم٦٣٣).

(٣) انظر: مسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم (ص/٥٦)، ومسند أبي حنيفة رواية الحصكفي.كتاب الإيمان، والإسلام، والقدر، والشفاعة(رقم٢٩)، شرح مسند أبي حنيفة للملا علي قاري(١/ ٥٧٩).

تضامون في رؤيته، كما تنظرون إلى القمر ليلة البدر»، ثم قال أبو يوسف: «إني والله أومن بهذا الحديث، وأصحابك يكفرون به»[(1)].

ومنها: حديث أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ قال: **«جنتان من فضة؛ آنيتهما، وما فيهما، وجنتان من ذهب؛ آنيتهما، وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء، على وجهه، في جنة عدن»**.

أخرجه البخاري، ومسلم، وابن ماجه، وآخرون[(2)].

وحديث: قتادة، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ، في الشفاعة، فيه: **«فأستأذن على ربي في داره، فيؤذن لي عليه، فإذا رأيته؛ وقعت ساجداً»**.

مخرج في الصحيحين كذلك[(3)].

وحديث: أبي سعيد الخدري: «قلنا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «هل تضارون في رؤية الشمس والقمر إذا كانت صحواً؟»، قلنا: «لا»، قال: «فإنكم لا تضامون في رؤية ربكم يومئذ» الحديث، فيه: ما تقدم من أنه يأتيهم في صورة لا يعرفونها، ثم يأتيهم في الصورة التي رأوه فيها[(4)].

وحديث: أبي هريرة ﷺ المتقدم، بمثل ذلك، وكلاهما في الصحيحين[(5)].

وحديث: خيثمة بن عبد الرحمن، عن عدي بن حاتم، قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، ليس بينه وبينه ترجمان، ولا حاجب يحجبه»**[(6)].

وحديث: عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب ﷺ، عن النبي ﷺ قال: **«إذا دخل أهل الجنة الجنة»، [قال: «يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم**

(١) الاعتقاد لصاعد النيسابوري(ص/١٤٤-١٤٥رقم٥٥).

(٢) صحيح البخاري(٤/١٨٤٨رقم٤٥٩٧)، وصحيح مسلم(١/١٦٣رقم١٨٠)،وسنن ابن ماجه(١/٦٦رقم١٨٦).

(٣) رواه البخاري(٦/٢٧٠٨رقم٧٠٠٢)، ومسلم(١/١٨٠رقم١٩٣) واللفظ ليس عند مسلم.

(٤) صحيح البخاري(٦/٢٧٠٦رقم٧٠٠١)، وصحيح مسلم(١/١٦٧رقم١٨٣).

(٥) صحيح البخاري(٥/٢٤٠٣رقم٦٢٠٤)، وصحيح مسلم(١/١٦٣رقم١٨٢).

(٦) سبق تخريجه(ص/٤١٣) دون ما يتعلق بالرؤية والحجاب، وذكرت أن الحديث خرجه البخاري(٥/٢٣٩٥رقم٦١٧٤)، ومسلم (٢/ ٧٠٣رقم١٠١٦)، ولكن اللفظ المذكور رواه: عبد الله بن أحمد في السنة(١/٢٤٢رقم٤٤٠)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(١/٣٧٩رقم٢٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير(١٧/٩٥رقم٢٢٥)، والآجري في الشريعة(٢/١٠٣٤رقم٦٢٢)، وفي التصديق بالنظر(ص/٧٤رقم٥٥)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/١٤٩رقم١٩٩)، وغيرهم وإسناده صحيح.

تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا (شيئاً أحبَّ إليهم من النظر إليه)] [1]» ، أخرجه مسلم، وابن ماجه[2].

وحديث: أبي رَزِين العُقيلي: قلت: «يا رسول الله، أكلنا يرى ربه، مخلياً به يوم القيامة؟»، قال: «نعم»[3].

وحديث: الفضل الرَّقاشي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ، عن النبي ﷺ: **«بينا أهل الجنة في نعيمهم؛ إذ سطع لهم نور، فرفعوا رؤوسهم؛ فإذا الرب أشرف عليهم»**، أخرجهما ابن ماجه[4].

وحديث: زهير، عَمَّن سمع أبا العالية، حدثنا أبي بن كعب، أنه سأل رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: «**الحسنى: الجنة، والزيادة: النظر إلى وجه الله**»[5].

---

(١) ما بين المعقوفين من الهامش، ووقع في الأصل تكرار ما بين الهامش والأصل هكذا: (فما أعطوا شيئاً أحبَّ إليهم من النظر إليه) شيئاً أحبَّ إليهم من النظر إليه. وما بين القوسين من الهامش.

(٢) صحيح مسلم(١/١٦٣رقم١٨١)، وسنن الترمذي(٥/٢٨٦رقم٣١٠٥)، وسنن ابن ماجه(١/٦٧رقم١٨٧).

(٣) رواه الطيالسي في مسنده (١٠٩٤)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ١١، ١٢)، وأبو داود(٤/٢٣٤رقم٤٧٣١)، وابن ماجه في سننه (رقم١٨٠)، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/١٠٥رقم١٧٦)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في السنة (١/٢٤٤رقم٤٤٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٠٠رقم٤٥٩)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢/٤٣٨رقم٢٥٣)، والآجري في الشريعة(٢/١٠١٢رقم٦٠٥)، وفي التصديق بالنظر(ص/٥٣رقم٣٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٢٠٦رقم٤٦٦)، وابن بطة في الإبانة (٣/١١رقم١١- كتاب الرد على الجهمية)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين(٤/٦٠٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٤٨٣رقم٨٣٧-٨٣٨)، وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن حدس عن عمه أبي رزين به. وإسناده صحيح .

(٤) رواه ابن ماجه(١/٦٥رقم١٨٤)، والبزار كما في كشف الأستار(٣/ ٦٧رقم٢٢٥٣)، وابن عدي في الكامل(٦/١٣)، والدينوري في المجالسة وجواهر العلم(١/٣٧٩رقم٢٢٢٣)، والآجري في الشريعة(٢/١٠٢٧رقم٦١٥)، وفي التصديق بالنظر(ص/٦٨رقم٤٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(٦/٢٠٨)، وفي صفة الجنة(١/١٢٧رقم٩١)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(١/٧١رقم٦١)، وابن الجوزي في الموضوعات(٢/٤٣١)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو(ص/٨٢)، وغيرهم وفي إسناده الفضل الرقاشي: منكر الحديث واهٍ.

(٥) سبق تخريجه(ص/٧١٧).

وحديث: ابن جريج، عن عطاء، عن كعب بن عجرة ﵁، عن النبي ﷺ: **«الزيادة: النظر إلى وجه الرحمن»**، أخرجهما ابن جرير، واللالكائي[1].

وحديث: أبي إسحاق السبيعي، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، (وعنه عن سعيد)[2] بن نمران، كلاهما عن أبي بكر الصديق ﵁.

وعن مسلم بن نُذَيرٍ، عن حذيفة بن اليمان ﵁ قال: «﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾: **النظر إلى وجه ربهم»**، أخرجه ابن جرير، وغيره[3].

(**وحديث**:)[4] عبد الله بن مسعود، المتقدم الذكر قريباً، في كشف الساق[5].

وفي الباب أيضاً:

عن على بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وعبادة بن الصامت، وفَضالة بن عبيد، وبريدة بن الحصيب، وزيد بن ثابت، وأبي برزة، وعمارة بن رؤيبة، وأبي أمامة الباهلي، وجنادة بن أبي أمية.

وأحاديثهم عند أبي القاسم ابن عساكر[6]، بأسانيد غالبها جيد، كما قاله البدر العيني[7].

واتفق أهل السنة والجماعة: على أن المؤمنين يرونه في الجنة، لا يشكون في ذلك، منهم أبو منصور الماتريدي، وقدماء أصحابه، لا يظن بهم غير هذا؛ لأنهم لم ينكروا ما يتعلق (ق٢١٩/أ) به الرؤية من صفاته، فلم يستشكلوها، ولم يتأولوا، فيحتاجوا إلى تكلف الحجة

---

(١) سبق تخريجه(ص/٧١٧).

(٢) ما بين القوسين غير واضح بالأصل.

(٣)سبق تخريجه(ص/٧١٧).

(٤) مطموس في الأصل

(٥)سبق تخريجه(ص/).

(٦) كذا قال الشيخ الكنغراوي، والذي في عمدة القاري «أبو القاسم»، ولم ينسبه، فظن أنه ابن عساكر، والعيني يريد أبا القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، وقد ذكر ذلك في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٤٧٠).

(٧) انظر عمدة القاري (٥/٤٣).

على إمكان ما تأولوها عليه قبل وقوعه، بل كانوا ينكرون على من جعلها تتعلق بغير المبصرات[1]، وينصون على إثبات العظمة، والجلال في ذاتياته.

ثم جاء أبو علي البزدوي، فجعلها من المعلوم الأصل، المتشابه الوصف؛ لعدم جواز الجهة عليه عنده، إن أراد بها الجهة الوجودية، فأراد بها اتصال الهواء المشف، الذي (وقف أمرها) [2] عليه هشام بن الحكم، وموافقيه من المشبهة، فإن غايته أن يكون سببها في المعتاد بين الناس في هذا العالم السفلي، وهو لا يحتاج إليه في رؤيته عباده، ولا يحجبهم إليه في رؤيتهم إياه.

وإن أرادوا الجهة الوجودية، والعدمية، فإنها مما لا يمكن نفيها عنه، أو عن غيره من الموجودين، ومن نفاها كأبي المعين المكحولي، وأبي الفضل البرهان النسفي، وذويهما، آل أمرهم إلى أنهم يرونه، ولا يكون بينهم وبينه مسافة، إلى غير ذلك مما لا يمكن التوفيق بينه وبين أقوال سلفهم، ولا يتمشى إلا على قول من يتأول في الرؤية، ويخرجها عن معناها، من الأشعرية، الذين خالطهم هؤلاء المتأخرون، وخاضوا معهم، ومشوا خلف كلامهم.

[وقالوا جميعاً: ليس من شرط الرؤية كون المرئي في مقابلة الرائي، أو في حكم المقابل، ووافقهم البدر العيني على لفظهم، لكنه استدركه بقوله: شرطها كون المرئي بحيث يصح أن يرى، إن أراد به كونه في حكم المقابل، وإلا لم يكن له معنى، وكان يعاملهم بالتقية][3].

وما علمت في جميع الطوائف من نفى العلو، والصورة، وأثبت الرؤية على حقيقتها، قبل هؤلاء، بل كان كل من نفى العلو، والصورة؛ احتج بنفيه على نفي الرؤية.

---

(١) نسبة إثبات رؤية الله للماتريدي بما يوافق عليه أهل السنة فيه نظر، فإنه يوافق الأشاعرة على إثبات الرؤية من غير مقابلة، بل يجعلها مبهمة، لا معقولة، ولا مفهومة، وينكر حقيقة الرؤية التي تعرف، فإنه قال في كتابه التوحيد(ص/٨٥) : «فإن قيل كيف يرى؟

قيل: بلا كيف، إذ الكيفية تكون لذى صورة، بل يرى بلا وصف قيام وقعود وإتكاء **وتعلق واتصال وانفصال ومقابلة** ومدابرة وقصير وطويل ونور وظلمة وساكن ومتحرك ومماس **ومباين وخارج** وداخل ولا معنى يأخذه الوهم، أو يقدره العقل لتعاليه عن ذلك». فجاء بكلام باطل يخالف العقل والنقل، وأنكر الصورة، والانفصال، والمقابلة.

(٢) غير واضحة بالأصل، فكتبتها تقديراً.

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش، وهذا إفراط في حسن الظن، فلم يخرج كلام العيني عن كلام الماتريدي الذي يحسن الشيخ الكنغراوي به الظن، والواقع يخالف ظن الشيخ الكنغراوي.

وجادلهم فيه محمد بن جرير: بأنه إن لم يمنعه فقدهما من العقل، والتدبير؛ فلم يكن مانعاً لرؤيته[1].

ونِعِمَّا قال المحقق الصدر بن أبي العز الأذرعي: «فمن قال: يرى لا في جهة؛ فليراجع عقله، فإما أن يكون مكابراً لعقله، أو في عقله شيء[2]»، قال: «وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم، ولا خارج، لكن قول من أثبت موجوداً يُرَى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجوداً، قائما بنفسه، لا يرى، ولا في جهة»[3]، بمعنى أن هذا أدخل في الامتناع.

وذكر: أن مما احتج به أهل السنة؛ قوله سبحانه: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾[المطففين:١٥] فنقل ما عند الطبري، وغيره، عن أبي إبراهيم المزني، عن أبي عبد الله الشافعي، قال.

وقال الحكم، حدثنا الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، وقد جاءته رقعة من الصعيد، فيها: ما تقول في قول الله ﷻ :﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾؟ فقال الشافعي رحمه الله: «لما حجب هؤلاء في السخط؛ كان في هذا دليل على أن أولياؤه يرونه في الرضا»[4].

ثم تكلم هو، وغيره من أهل العلم، في استدلال المعتزلة بقوليه تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[الأعراف:١٤٣]، و﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] فقالوا: الآيتان دليل عليهم[5].

---

(١) تفسير ابن جرير(٧/٢٠٢-٢٠٣).

(٢) شرح الطحاوية (٢/٢١٩).

(٣) المصدر السابق(٢/٢٢٠)

(٤) روى الثعلبي في تفسيره (١٠/ ١٥٤) عن الربيع بن سليمان قال: كنت ذات يوم عند الشافعي، وجاءه كتاب من الصعيد يسألونه عن قول الله سبحانه: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ فكتب فيه: لما حجب قوماً بالسخط، دل على أن قوماً يرونه بالرضا، فقلت له: أوتدين بهذا يا سيدي؟ فقال: والله لو لم يوقن محمد بن إدريس أن يرى ربّه في المعاد لما عبده في الدنيا.

(٥) شرح الطحاوية(٢/٢١٢-٢١٤).

أما الآية الأولى: فلأنه لا يظن بكليم الله، أعلم الناس به في وقته، أن يسأله ما لا يجوز عليه[1].

ولأنه لم ينكر سؤاله، وقال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ، ولم يقل: «إني لا أرى»، و«لا يجوز رؤيتي»، أو «لست بمرئي»[2].

ولأنه قال: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف:١٧٢]، فأعلمه أن الجبل مع قوته، وصلابته؛ لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر، الذي خلق من ضعف؟ وهو قادر على أن يجعل الجبل مع قوته مستقراً، وذلك ممكن في نفسه ()[3] لكنه لم يرده، ولم يرد رؤيته في ذلك الوقت[4].

ولأنه قال: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ ، فإذا جاز أن يتجلى للجبل؛ فكيف يمتنع أن يتجلى لرسله، وأوليائه، في دار كرامته، إذا أقدرهم عليه فيها؟![5]

ولأنه كلَّمه، وناداه، وناجاه، ومن جاز عليه الخطاب من غير واسطة؛ فرؤيته أولى بالجواز[6].

قالوا: وأما دعواهم تأبيد النفي بـ«لن»، فمن قِلَّةِ معرفتهم بالعربية، فإنها لو قيدت بالتأبيد لم تدل على دوام النفي في الآخرة؛ فكيف إذا أطلقت؟ قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾ [البقرة:٩٥]، مع قوله تعالى: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف:٧٧].

ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق؛ لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك في حكاية قول أخي يوسف: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف:٨٠].

وأما الآية الثانية[7]: فإن الله تعالى إنما ذكرها في سياق التمدح، والعدم المحض لا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمراً وجودياً.

(١) هذا هو الوجه في الرد على استدلال نفاة الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾.

(٢) هذا الوجه الثاني.

(٣) طمس مقدار كلمة.

(٤) هذا الوجه الثالث.

(٥) هذا الوجه الرابع.

(٦) هذا الوجه الخامس.

(٧) وهي قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣].

فإذَن: المعنى(ق٢١٩/ب) أنه يرى، ولا يدرك، ولا يحاط به؛ لكمال عظمته، فإدراك البصر هو إحاطته بالمرئي، وبأطراف المرئي، وهذا الذي فهمه الصحابة، ومن بعدهم من أهل العلم، من هذه الآية، وهذه الشمس المخلوقة لا يمكن رائيها من إدراكها، على ما هي عليه.

وقد قال قوم: لا تدركه الأبصار من شدة النور(١)، والأول أكثر، وأظهر، وهو اختيار أصحاب الماتريدي، كما في كتاب أصول الدين للفقيه أبي سلمة(٢).

وكانت طوائف تقول: «إنه لا يرى من عظمته»(٣)، فالتبس عليهم الرؤية بالإدراك.

وشاع في فتاوى المشايخ الحنفية: أن من قال: «لا يجوز رؤيته لذاته»؛ فهو كافر، ومن قال: «لا يرى من كمال عظمته»؛ فهو مبتدع.

[وقال قوم: «لا تدركه أبصار الخلائق في الدنيا، وأما أبصار أهل الآخرة فإنها تدركه».

وقال آخرون: «الآية على الخصوص، إلا أنه جائز أن يكون لا تدركه الأبصار في الدنيا، وتدركه في الآخرة، ويكون «لا تدركه» بالنهاية، والإحاطة، أو يكون «لا تدركه» أبصار الظالمين في الدارين، وتدركه أبصار الصالحين، أو يكون «لا تدركه» أبصار خلقه إدراكَهُ أبصارَهُمْ، ولا شك أن أولياءه يرونه في الآخرة بأبصارهم] (٤).

وما علمت اختلافاً بين مثبتي الرؤية لأهل الجنة، أنهم يرونه قبل ذلك، يوم المحشر، لِمَا ثبت في بعض الآثار المتقدمة، عن الصحيحين وغيرهما.

ودل عليه قوله سبحانه: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب:٤٤].

---

(١) وقد رأيت مقالاً لبعض الروافض واسمه محمد السمناوي بعنوان: « الأنوار الإلهية في العترة الهادية عليهم السلام» قال فيه: «ومن شدة نور الله تعالى ووضوحه لا نراه بهذه العين الحسية المادية».

(٢) وهو كتاب «جمل أصول الدين» للفقيه أبي سلمة محمد بن محمد النيسابوري. انظر: طبقات الحنفية(٢/١١٨).

(٣) ذكره ابن الوزير عن قدماء العترة . انظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم(٥/ ١٥)، وفي شرح فتح القدير(١/٣٥٠) تبديع من يزعم أنه لا يرى لعظمته.

(٤) ما بين المعقوفين من الهامش.

رؤية الله في المحشر

واختلف في رؤية المحشر على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يراه المؤمنون دون الكافرين، لقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾[المطففين:١٥].

الثاني: يراه أهل الموقف، ثم يحتجب عن الكفار.

والثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون، دون بقية أهل الكفر.

وكذلك الخلاف في تكليم أهل الموقف.

وتقدم من الأحاديث، ما يدل على جوازها[(١)] في المنام، وما علمت فيه خلافاً، اللهم إلا ما قد قيل عن أبي منصور الماتريدي، وما أراه يصح عنه[(٢)].

قال شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية: «وقد يرى المؤمن ربه في المنام، في صور متنوعة، على قدر إيمانه، ويقينه؛ فإن كان إيمانه صحيحاً لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقصٌ؛ رأى ما يشبه إيمانه.

ورؤيا المنام لها حكمٌ غير حكم الرؤية[(٣)] الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق.

وقد يحصل لبعض الناس في اليقظة أيضاً من الرؤية[(٣)] نظير ما يحصل للنائم في المنام، فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم، وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه، فهذا كله يقع في الدنيا، وربما غلب على أحدهم ما يشهده قلبه، وتجمعه حواسه؛ فيظن أنه رأى ذلك بعيني رأسه، حتى يستيقظ، فيعلم أنه منام، وربما علم في المنام أنه منام» انتهى[(٤)].

---

(١) أي جواز رؤية الله في المنام.

(٢) ذكر ابن كمال باشا في كتابه "مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية «السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ : وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا يُرَى فِي الْمَنَامِ وَإِنْ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْحَنَفِيَّةِ إِلَى خِلَافِهَا بَلْ أَوَّلُوا كَلَامَ الشَّيْخِ».

وقال التقي الغزي في الطبقات السنية في تراجم الحنفية(١/١٥٤): «قال في الجواهر: قال في الفتاوى: رؤية الله تعالى في المنام تكلم فيه المشايخ، فقال أكثر مشايخ سمرقند: لا تجوز، حتى قيل لأحمد بن مضر: إن الرجل يقول: رأيت الله في المنام، فقال أحمد: «إن مثل الإله الذي رآه في المنام كثير ما يراه الناس في السوق كل يوم»، وقال أبو منصور الماتريدي: هو شرٌ من عبادة الوثن، واستحسن جواب أحمد، والسكوت في هذا الباب أحسن».

وقال علي بن برهان الدين الحلبي في السيرة الحلبية(٢/١٤٢): «وأما رؤية الله ﷻ في النوم ففي الخصائص الصغرى: ومن خصائصه ﷺ أنه يجوز له رؤية الله ﷻ في المنام، ولا يجوز ذلك لغيره ﷺ في أحد القولين، وهو اختياري، وعليه أبو منصور الماتريدى».

(٣) في الأصل: الرؤيا.

(٤) مجموع الفتاوى (٣/٣٩٠).

رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج

واختلف الناس: هل رأى النبي ﷺ ربه ليلة المعراج؛ لاختلافهم في تفسير قوله: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم:٨-١٠]؟

فكانت عائشة تقول: «هو جبريل، رآه في صورته مرتين»[١]، وهو قول ابن مسعود[٢]، وقول أبي هريرة في المشهور عنه[٣]، وقول مسروق، وذر، وأبي وائل، ومرة الطيب، والحسن، وعبد الرحمن بن يزيد بن الأسود، وعروة بن الزبير، وقتادة، والربيع بن أنس، وغيرهم[٤].

وجاء في حديث شَرِيك بن أبي نَمِر، عن أنس ﷺ: **«ودنا الجبار فتدلَّى»**[٥]، وفي حديث كثيرٍ، عنه: «**ودنا ربك فتدلى**»[٦].

فقال كعب الأحبار: **«قَسَمَ الله كلامَهُ ورؤيَتَهُ بين موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام»**[٧].

لكن لم يكن في الحديث: أنه رآه، أو كشف له الحجاب.

وروى الترمذي، من طريق أبي سلمة، عن ابن عباس، في قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾ قال: **«رآه النبي ﷺ»** قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن»[٨].

---

(١) رواه البخاري(١٨٤٠/٤رقم٤٥٧٤)، ومسلم(١٥٩/١رقم١٧٧).

(٢) رواه البخاري(١١٨١/٣رقم٣٠٦٠)، ومسلم(١٥٨/١رقم١٧٤).

(٣) رواه مسلم(١٥٨/١رقم١٧٥).

(٤) انظر: تفسير الطبري(٤٤/٢٧)، والدر المنثور(٦٤٤/٧).

(٥) سبق تخريج الحديث(ص/٥٥٣-٥٥٤).

(٦) رواه ابن جرير في تفسيره(٤٧/٢٧) وفي إسناده كثير بن السائب مجهول.

(٧) رواه ابن أبي شيبة في المصنف(٣٣٣/٦رقم٣١٨٣٨)، والترمذي(٣٩٤/٥رقم٣٢٧٨)، وابن جرير في تفسيره(٥١/٢٧)، والحاكم في المستدرك(٦٢٩/٢)، وغيرهم من طريقين عن ابن عباس وهو صحيح.

(٨) رواه الترمذي(٣٩٥/٥رقم٣٢٨٠)، وابن جرير في تفسيره(٥٢/٢٧)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/٢٢رقم١، ٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات(٣٦٠/٢رقم٩٣٣)، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٥١٦/٣رقم٩٠٦)، وغيرهم وإسناده حسن.

وأخرج، عن سِمَاكٍ، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ [النجم:١١]قال: **«رآه بقلبه»**، وقال: «هذا حديث حسن»(١).

فجعله القاضي عياض في «الشفا» مما اختلف فيه الصحابة، ومَن بعدهم، وذكر عن ابن عباس أنه قال: «رأى ربه بعينه»(٢).

قال: «وروى عطاء عنه: «رآه بقلبه». ثم ذكر أقوالاً، وفوائد، ثم قال: «ليس فيه قاطع، ولا نص، والمعول فيه على آية النجم، والتنازع فيه مأثور، والاحتمال لها ممكن»(٣).

فقال العلامة صدر الدين الأذرعي: «هذا حقٌّ، فإن الرؤية في الدنيا ممكنة، لكن لم يرد نص بأنه رآه بعيني رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية»(٤).

وقَصَدَ ما رواه مسلم، عن أبي ذر ﷺ: **«نور أنى أراه»**؟، وفي رواية: **«رأيت نوراً»**(٥).

وروى مسلم، عن أبي موسى، مرفوعاً: «حجابه النور»، وفي رواية: «النار، لو كشف لأحرقت سبحات وجهه كل شيء انتهى إليه بصره»(٦).

ومعنى قوله لأبي ذر: «رأيت نوراً»، أي رأى الحجاب، ومعنى قوله: «نور أنى أراه» النور هو الحجاب، يمنع عن رؤيته، فأنى أراه؟ أي: فكيف أراه، والنور حجاب بيني وبينه؟

وحكى عثمان الدارمي: «اتفاقَ الصحابة على ذلك»، كذا في شرح عقايد الطحاوي(٧).

---

(١) رواه الترمذي(٥/٣٩٦رقم٣٢٨١)، وابن جرير في تفسيره(٢٧/٥٢) وابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢/٤٨٩رقم٢٨٣)، والدارقطني في كتاب رؤية الله(ص/١٨٨رقم٣٠٩)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٣/٥١٧رقم٩١٠) وغيرهم ورواية سماك عن عكرمة فيها ضعف، لكنها صحيحة بالمتابعات. فقد خرجه مسلم(١/١٥٨رقم١٧٦).

(٢) رواه أبو حفص ابن شاهين-كما في إبطال التأويلات-، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (١/١٣٦رقم١٢٨)من طريق الضحاك، قال: سمعت ابن عباس يقول: «رأى محمد ربه بعينيه مرتين في صورة شاب أمرد» فتبين أن هذه الرواية في رؤيا المنام، وقد روي عن ابن عباس ﵄ نفي الرؤية البصرية في الدنيا، فقال ﷺ: «لم يَرَ رسول اللَّهِ ﷺ رَبَّهُ بِعَيْنَيْهِ إنما رَآهُ بِقَلْبِهِ». رواه الطبراني في المعجم الكبير(١١/١٧٩رقم١١٤٢١) وفي إسناده مطرف بن مازن فيه ضعف، وعبدالله بن الصباح فيه جهالة.

(٣)الشفا بتعريف حقوق المصطفى-حاشية الشمني(١/ ١٩٥-١٩٨).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية(ص/٢١٣).

(٥) مسلم(١/١٦١رقم١٧٨).

(٦) سبق تخريجه(ص/٧١٥).

(٧) شرح العقيدة الطحاوية(ص/٢١٤)، وكلام الدارمي في نقضه على بشر المريسي(٢/٨٢١).

فاتفق أهل السنة والجماعة، وأكثر الفرق(ق٢١٨/أ) على أن أحداً من البشر لم ير ربه بعين رأسه في الدنيا.

وثبت ذلك في صحيح مسلم، عن النَّواس بن سمعانﷺ، عن النبي ﷺ، أنه لما ذكر الدجال؛ قال: **«واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت»**[(١)].

وكذلك روي هذا عن النبي ﷺ، من وجوه أخر[(٢)].

فاتفق عليه عامة الطوائف، ولم يشذ عنهم غير الغالية، من الشيعة، وغالية من المشبهة: زعمت أنه يجوز عليه المماسة، والمصافحة في الدنيا، يعانق المخلصين منهم، ويزورهم، ويزورونه، كما ذكر أهل الكلام عن مضر، وكهمس، والهجيمي[(٣)]، لا أدري من يعنون، وليسوا مصدَّقِين على أهل السنة، إن أردوا أحدهم.

وهو مذكور للسالمية من الحنابلة، ولهم أحاديث تعلقوا بها، موضوعة، كما روى الأستاذ أبو علي الحسن بن علي بن يزداد الأهوازي، المقرئ، صاحب «الوجيز»، وغيره في أصول القراءات: حدثنا أبو زرعة أحمد بن محمد بن عبد الله بن سعيد، حدثنا جدي لأمي سعيد بن الحسن بن جعفر، ثنا أبو علي الحسين بن إسحاق الدقيقي، حدثنا أبو زيد حماد بن دُلَيل، عن سفيان الثوري، عن قيس بن مسلم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن أبي أمامة الباهلي ﷺ، عن النبي ﷺ: **«إذا كانت عشية عرفة؛ هبط الله إلى السماء الدنيا، فيطلع إلى أهل الموقف، فيقول: مرحباً بزُوَّاري، والوافدين إلى بيتي، وعزتي لأنزلن إليكم، ولأساوي مجلسكم بنفسي، فينزل إلى عرفة، فيعمهم، ويعطيهم ما يسألون، إلا المظالم، ويقول: يا ملائكتي، أشهدكم أني قد غفرت لهم، فلا يزال كذلك إلى أن**

---

(١) رواه مسلم(٢٢٤٥/٤رقم١٦٩) عن رجل من أصحاب النبيﷺ. ولا توجد هذه اللفظة في حديث النواس بن سمعان ﷺ، والله أعلم.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنة(٤٤٨/٢رقم١٠٠٧)، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية(ص/١١٠رقم١٨٢)، والنسائي في الكبرى(٤١٩/٤رقم٧٧٦٤)، والآجري في الشريعة(١٣١٠/٣رقم٨٨١)، والطبراني في مسند الشاميين(١٨٥/٢رقم١١٥٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء(١٥٧/٥)، والضياء في الأحاديث المختارة(٢٦٤/٨رقم٣٢٠) من حديث عبادة بن الصامت ﷺ. وفي بعض ألفاظه: «إنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا».وإسناده صحيح.

(٣) مقالات الإسلاميين(ص/٢١٤)، الملل والنحل(١٠٥/١)، ولعلهم يعنون بكهمس: كهمس بن الحسن، وهو ثقة معروف، والهجيمي، جاء مصرحاً باسمه في الملل والنحل بـ«أحمد بن عطاء الهجيمي»، وهو زاهد، عابدٌ، ولكنه متروك، ومترجم في سير أعلام النبلاء(٤٠٨/٩).

تغيب الشمس، ويكون أمَامَهم إلى المزدلفة، ولا يعرج إلى السماء تلك الليلة، فإذا أسفر الصبح، ووقفوا عند المشعر الحرام؛ غفر لهم حتى المظالم، ثم يعرج إلى السماء، وينصرف الناس(١) إلى منى».

[فقال ابن عساكر: هذا حديث منكر، وفي إسناده غير واحد من المجهولين، وللأهوازي أمثاله في كتاب جمعه، سماه «كتاب التبيان في شرح عقود أهل الإيمان»، قال: «وكان مذهبه مذهب السالمية، يقول بالظاهر، ويتمسك بالأحاديث الضعيفة(٢)»](٣).

وروى أبو علي الأهوازي، حدثنا عمر بن داود بن سلمون(٤)، حدثنا محمد بن عبد الله الرفاعي، حدثنا علي بن محمد بن منصور النيسابوي، حدثنا حسان بن غالب، عن عبد الله بن لهيعة، عن يونس بن يزيد، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن أسماء رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: **«رأيت ربي يوم عرفة بعرفات، على جمل أحمر، عليه إزاران، وهو يقول: قد سمحت، قد عفوت إلا المظالم، فإذا كانت ليلة مزدلفة؛ لم يصعد إلى السماء، حتى إذا وقفوا عند المشعر الحرام؛ قال: حتى المظالم، ثم يصعد إلى السماء، وينصرف الناس إلى منى»**(٥).

فقال الحافظ يحيى بن عبد الوهاب بن منده، وأبو الفرج بن الجوزي: «موضوع، كذب، بلا شك، وأكثر رجاله مجاهيل وضعفاء»(٦).

وقال السيوطي: «أخرجه ابن عساكر في تاريخه: أنبأنا أبو طاهر محمد بن الحسين الحنائي، في كتابه، أنبأنا أبو علي الأهوازي به.

وقال: «كتب أبو بكر الخطيب هذا عن الأهوازي، متعجباً من نكارته، وهو باطل»(٧).

---

(١) في الأصل: السماء، والتصويب من: تاريخ دمشق.

(٢) تاريخ دمشق(١٣/١٤٥)، وقد رواه من طريق الأهوازي.

(٣) ما بين المعقوفين من الهامش.

(٤) عمر بن داود بن سلمون، شيخ لأبي علي الأهوازي من أهل الثغر، أتى بحديث باطل، لعله هو المتفضل بوضعه، فإنه قد سمعه الأهوازي يقول: «ختمت القرآن اثنتين وأربعين ألف ختمة»، فهذا شيخ لا يستحي مما يقول. لسان الميزان(٤/٣٠٢).

(٥) رواه تاريخ دمشق(٤٥/٨).

(٦) كلام ابن منده ذكره السيوطي في اللالئ(١/٣٢)، وكلام ابن الجوزي في الموضوعات(١/٨٠).

(٧) اللآلئ المصنوعة(١/٣٢).

وقال الحافظ الذهبي في «الميزان»: «وقد روى أبو بكر الخطيب لقلة ورع، عن الأهوازي، عن أحمد بن علي الأطرابلسي، عن القاضي عبد الله بن الحسن بن غالب، عن البغوي، عن هدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن عدس، عن أبي رزين مرفوعاً: «رأيت ربي بمنى على جمل أورق، عليه جبة»[1].

فقام الحافظُ[2] عَلَى الأهوازي، وعلى الخطيب معه، قال: «ولو حابيت أحداً لحابيت أبا علي؛ لمكان علو روايتي في القراءة عنه»[3].

قلت: الظن بالأهوازي وأمثاله، من أهل العلم، أنهم يجعلون هذه الرؤية، من جنس رؤيا اليقظان، ما يراه النائم.

وقد اشتهر عن السالمية في نزول الرب، وملائكته إلى السماء: أنهم[4] يقولون: «يتمثلون في صورة البشر»؛ فلم يقولوا إنه بذاته ينزل إلى الأرض، ويرونه بين أظهرهم، بعيون رؤوسهم.

إلا أنها أحاديث موضوعة، ما كان تجوز لهم روايتها، فضلاً عن الأخذ بها.

قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية: «وهؤلاء الذين يزعم أحدهم أنه يراه بعيني رأسه في الدنيا، هم ضُلاَّلٌ، كما تقدم؛ فإن ضموا إلى ذلك أنهم يرونه في بعض الأشخاص، أو بعض الصالحين، أو بعض المردان، أو بعض الملوك، أو غيرهم؛ عظم ضلالهم وكفرهم، وكانوا حينئذ أضل من النصارى، الذين يزعمون أنهم رأوه في صورة عيسى بن مريم عليه السلام».

قال: «وهؤلاء صنفان: صنف يخصونه(ق٢١٨/ب) بالحلول، والاتحاد، في بعض الأشياء، كما تقوله النصارى، في المسيح عليه السلام، والغالية في علي رضي الله عنه، ونحوه.

وقوم في أنواع من المشايخ، وقوم في بعض الملوك، وقوم في بعض الصور الجميلة، وغير ذلك من الأقوال، التي هي شر من مقالة النصارى.

وصنف يعمون بالحلول، والاتحاد، في جميع الموجودات، كما يقول ذلك قوم من الجهمية، ومن تبعهم من الاتحادية، كأصحاب ابن عربي، وابن سبعين، وابن الفارض، والتلمساني، وغيرهم»[1].

---

(١) ميزان الاعتدال(٢/٢٦٤).

(٢) أي فأغلظ الحافظ الذهبي الكلام فيهما بسبب روايتهما هذا الحديث المكذوب.

(٣) ميزان الاعتدال(٢/٢٦٥).

(٤) في الأصل إنهم.

حديث يوم المزيد

- فصل -

وجاء في نزول الرب سبحانه إلى الجنة، ورؤيته ثمة، حديث يوم المزيد:

أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة»، عن عبدالأعلى بن حمادالنرسي، عن عمر بن يونس ح. ورواه أحمد بن سليمان النجاد، ثنا الحسين بن مكرم، ثنا عمر بن يونس اليمامي، ثنا جهضم بن عبد الله بن أبي الطفيل، حدثني أبو طيبة، عن عثمان بن عمير.

وأخرجه الطبري في «التفسير»: حدثنا علي بن الحسين بن أبجر، حدثنا عمر بن يونس اليمامي، ثنا جهضم بن عبد الله، ثني أبو طيبة، عن معاوية العبسي، عن عثمان بن عمير، عن أنس بن مالك ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: **«أتاني جبريل ﷺ، وفي يده مرآة بيضاء، فيها نكتة سوداء»** الحديث، فيه: «**قلت: ما هذه النقطة السوداء فيها؟ قال: هي الساعة، تقوم يوم الجمعة، وهو سيد الأيام عندنا، ونحن ندعوه يوم المزيد، في الآخرة، قلت: وما تدعوه يوم المزيد؟**[٢] **قال: إن ربك اتخذ في الجنة وادياً، أفيح، من مسك أبيض، فإذا كان يوم الجمعة؛ نزل تبارك وتعالى من عليين، على كرسيه، ثم حف الكرسي بمنابر من نور، ثم جاء النبيون، حتى يجلسوا عليها، ثم حف المنابر بكراسي من ذهب، ثم جاء الصديقون، والشهداء، حتى يجلسوا عليها، ثم جاء أهل الجنة، حتى يجلسوا على الكُثُبِ؛ ليتجلى لهم ربهم ﷻ، حتى ينظروا إلى وجهه، ثم يقول: «أنا الذي صدقتكم وعدي، وأتممت عليكم نعمتي، وهذا محل كرامتي»؛ فيسألونه، ويسألونه، حتى تنتهي رغبتهم؛ فيفتح لهم عند ذلك ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، إلى أوان تفرق الناس يوم الجمعة، ثم يصعد على كرسيه، ويصعد معه الصديقون، والشهداء، ورجع أهل الغرف إلى غرفهم، درة بيضاء، لا فصم فيها ولا نظم، أو ياقوتة حمراء، أو زبرجدة خضراء، فيها غرفها، وأبوابها، مطردة فيها**[٣] **أنهارها، متذللة فيها ثمارها، فيها أزواجها، وخدمها، فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى يوم الجمعة، ليزدادوا في كرامة الله ﷻ، ليزدادوا النظر إلى وجهه؛ فلذلك دعي يوم المزيد»**[٤][٥].

---

(١) مجموع الفتاوى(٣/٣٩١-٣٩٢).

(٢) في الطبري: ولم تدعونه يوم المزيد؟.

(٣) في الأصل: وفيها.

(٤) سبق تخريجه(ص/٥٩٦).

(٥) هنا ينتهي القدر الموجود من الكتاب، والحمد لله رب العالمين.

الفهارس

فهرس الآيات

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾		٣١	١٧٣،٢٩٢
﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا﴾		٥٣	٥١١
﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾		٥٥	٥١٦، ٦٠٣، ٦٣٠
﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾		٨٣	٤٢
﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾		٥٩	١٥٦
﴿ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾		٧٧	٤٠٩، ٧٢٣
﴿فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾		٩٣	٣٧٣
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾		١٤٤	٥٣١
﴿يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك﴾		١٥٤	٤٣٢
﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾		١٧١	١٢٠
﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾		١٨١	٧٢٨
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾		١٨٥	٢٢٠
﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾		١١٠	١٢٩
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ﴾	النساء	٥٨	٧٢٧
﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ .		٧٩	١٢٧
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾		١٠٨	٦٥٤
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾		١٢٥	٦٥٤
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾		٤٨	١٤١، ١٤٦
﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾		١٥٨	٦٣٠، ٧٠٦
﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ۝١٥٧ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾		١٥٧–١٥٨	٦٠٣، ٦٣٠
﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾		١٦٤	١٩٨، ٤٦٣، ٤١٨، ٤١٣، ٣٩١، ٥٥٤
﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾		١٧١	١٥٧
﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾	المائدة	٦	١٠٩
﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟﴾		٦٤	٦٨٨
﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾		٦٧	٣٧٢

﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾		٩١	١٠٨
﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾	هود	٧	٦٠٦، ٦٣٥
﴿ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ ﴾		٣٦	١٠٨
﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾		٣٧	٧٢٣
﴿ إِنَّ رَبِّى بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾		٩٢	٦٥٤
﴿ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾		١٠٨	٢٠١
﴿ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾	يوسف	٢	٤١٧
﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِى نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ﴾		٧٧	٤٣٢
﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ ﴾		٨٠	٧٩١
{ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ }	الرعد	٩	٦٧٦
﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾		٣٥	٢٠١
﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾	إبراهيم	٤٨	٦٧٨
﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى ﴾	الحجر	٢٩	١٥٧، ٢٤٥
﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن ﴾	النحل	٤٠	١٥٦، ٣١٠
﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾		٥٠	٥١٦، ٥٩٢، ٦٠٣٠
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾		٩٠	١٧٣
﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا ﴾		١٤٨	١٢٢
﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾	الإسراء	١٥	٥٦
﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾		٣٢	٤٣٧
﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ ﴾		٤٤	٥٣٧
﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾		٨٥	٢٤٤
﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾		٨٥	٢٤٤
﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ ﴾		٨٦	٣٦٤
﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ ﴾		١٠٦	٣٧٢

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾	الكهف	١	٣٧٨
﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾		٢٨	٧٢٢
﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾		٤٩	٢٨
﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾		٧٤	٤٢
﴿لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾		١٠٩	٣٨٢
﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾	مريم	٩	٢٤٦
﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾		٤٢	٦٠٠
﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾		٥٢	٦٠٦
﴿وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾		٥٢	٦٤٣
﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾		٧١	٧٣٦
﴿اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾		٨٨	٤٤٦
﴿طه..﴾	طه	١	
﴿تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى﴾		٤	٥١٦
﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾		٥	١٨٧، ١٩٧، ٥١٥، ٥١٦، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٨٠، ٥٩٢، ٦٠٦، ٦٠٢، ٦١٤، ٦٢٢، ٦٣٧، ٦٣٠، ٦٦١
﴿أَنَا رَبُّكَ﴾		١٢	
﴿فاستمع لما يوحى﴾		١٣	٤١٣
﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ﴾		١٤	٣٥٨، ٣٠٦، ١٩٨، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٨
﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾		١٦	٤٣٨، ٣٥٨
﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾		١٧	٤٣٨
﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾		٣٩	٧٢٣
﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾		٤١	٧٠٢

﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾		٤٦	٧٢٣
﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾		٥٤	٢٠١
﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾		٧١	٥٩٢
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾		٧١	٦٢٩
﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾		١١٢	٣٢
﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾		١٠٥	٧٦٠
﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾	الأنبياء	٢	٤١٧،٣٧٤،٣٢٦،٣١١
﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾		٦٣	٣٨٥
﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾	الحج	٣٧	١٧٣، ٧٤٠
﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾		٧٥	١٩٨
﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾	المؤمنون	١	٦٩١
﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾		١٤	١٢٩
﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾	الفرقان	٥٩	٦١٤، ٦٣٧،٦١٦
﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾	الشعراء	١٥	٢٩٧
﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾		١٩٣–١٩٥	
﴿وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾		١٩٦	٤٣٤
﴿فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾	النمل	٨٧	
﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾	القصص	٣٠	٣٩٤
﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ﴾		٧٦	٤٤٦
﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾		٨٨	،٣٨٦،٢٢٠
﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ﴾	العنكبوت	٤٩	٤١٥
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	الروم	٢٢	٣٧٣
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾		٢٥	٣٨١

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾		٥١	٧٨٤ ،١٧٣،٣٩٣
﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾	الزخرف	٣	٣٢٥،٤٢٦ ،٣٠٠
﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾		٧٧	٣٧٣
﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾		٥٥	٢٩٢
﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾		٨٠	٧٢٨
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾		٨٤	٦٥٤
﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾	الجاثية	١٣	٢٥٨ ،٢٤٥
﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾		٢٤	٢٣٣
﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾	الأحقاف	٢٥	،٣٢٥،٣٢٧
﴿وإذ صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن﴾		٢٩	٤١٣
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ﴾	محمد	٢٨	٢٩٢
﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾		٣١	٢٩٧
{إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ}	الفتح	١٠	٦٨٨
﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾	الحجرات	١٥	٣٠٩
﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟﴾		١٧	١٧١
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾	ق	١٦	٦٥٥
﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾		١٨-١٧	٦٥٥
﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	الذاريات	٥٦	١٧١
﴿وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾	الطور	٢-٣	٣٦٠
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾		٢١	٤٥
﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ﴾	النجم	٨-١٠	٧٩٤
﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾		١٣-١٤	٧٩٤
﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾		١١	٧٩٤
﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾	القمر	١٧	٣٧٢

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾		٤٩	١٠٠
﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾		٥٠	٤٤٧
﴿الرَّحْمَٰنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢)﴾	الرحمن	١–٣	٣١٢، ٤٠١، ٣١٣
﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾		٢٩	٢٣١، ٤٨٥، ٣٧٤، ٢٦٤
﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٢٦) وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾		٢٦–٢٧	٢٢٠،
﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾		٢٧	٧١١، ٧٢٠
﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾		٧٨	
﴿لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾	الواقعة	٣٣	٢٠١، ٢٢٢
﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾		٧٤	٦٧٦
﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾		٧٥	٤٤٤
﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾		٨٣	٦٥٥
﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾	الحديد	٣	٦٥٩
﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾		٤	٦٣٦، ٦٥٩
﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾		٤	٥٦٨، ١٩٧، ٥٩٨
﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾	المجادلة	١	٥٣٢، ٧٢٨، ٧٢٩
﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾		٧	٥٩٨، ٦١٧
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾		٧	٦٥٩
﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾		٨	٤٣٢
﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾	الحشر	٢٢	٣٠٨
﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ﴾		٢٣	٤٦٠
﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾		٢٤	١٢٩
﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾	المنافقون	٤	٦٦٥
﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾	التغابن	١٦	١٠٩
﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾	الطلاق	١	٣٧٤

﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾	الملك	٢	٢٨٩
﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾		١٣	٣٦٣
﴿فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا﴾		١٥	٥٩٢
﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾		١٦	٥٩٢، ٦١٣، ٦١٥، ٦٢٩، ٦٣٢،٦٣٠
﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾		١٦-١٧	٣٩٢، ٥١٦، ٦٠٣
﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾	القلم	٤٢	٧٤٤، ٧٤٥
﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾	الحاقة	٤٠-٤٦	٤٤٣
﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾	المعارج	٣-٤	٥١٦
﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾		٤	٦٢٩
﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ﴾		٨	٢٢١
﴿فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾	المدثر	١٨	٤٤٣
﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾		٢٥	٤٤٣
﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾		٢٦	٤٤٣
{كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ (٥٤) فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ (٥٥) وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ}		٥٤-٥٦	٩٩
﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾	القيامة	١٦	٤١٥
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾		٢٢—٢٣	٧١٦، ٧٨٢، ٧٨٣
﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾	الإنسان	١	٢٤٦
﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾	النازعات	٢٤	٤٦٥
﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[التكوير:٢٩] »	التكوير	٢٩	٩٩
﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ (١٩) ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ (٢٠) مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾		١٩-٢١	٤٤٣

﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ﴾ [الانفطار: ١ -٢]			٢٢١
﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾	المطففين	٦ ١٥	٧٤٦ ٧٩٠، ٧٩٣
﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ﴾ ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي تَكۡذِيبٖ ۝١٩ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾ ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾	البروج	١٤ ١٩ —٢٠ ٢١ —٢٢	١٧٣ ٣٦٠،٤١٥،٤٤٣،٦٥٤
﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾	الأعلى	١ –٢	٣٩٣
﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾	الفجر	٢٢	٦٠١
﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾	العلق القدر	١٤ ١	٧٢٣ ٤٤٥
﴿فَجَعَلَهُمۡ كَعَصۡفٖ مَّأۡكُولِۭ﴾	الفيل	٥	٣٢٥
﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ ۝٣ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾	المسد	٣ –٤	١٩٩
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾	الإخلاص	١ –٢	٣٠٨، ٣٠٩،٣٤٤،٣٩٢، ٦٨٣

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

اشهدوا عليّ: بأن القرآن كلام الله	أبو حامد الإسفرائيني	٤٩٠
أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس كمثله	كعب الأحبار	٧١٤
أعوذ بوجهك الكريم وباسمك العظيم	سعيد بن المسيب	٧١٤
اقرؤوا القرآن ولا تغرنكم هذه المصاحف	أبو امامة الباهلي	٣٦٥
ألا من قال لفظي بالقرآن مخلوق	محمد بن يحيى الذهلي	٣٥٢
الجهمية أعداء الله	حرب الكرماني	٥٦٤
الجهمية كفار، أبلغ نساءهم أنهن طوالق	خارجة بن مصعب	٢٠١
الجواربي والمريسي كافران	يزيد بن هارون	٢١٢
الحسنى النَّضْرَةُ والزيادة النظر إلى وجه الله	عبد الرحمن بن سابط	٧١٩
الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات	عائشة بنت الصديق	٧٢٨
الحيُّ، القيُّوم يفعل ما يشاء	الدارمي	٢٤٠
الخلق هو المخلوقات، والأمر هو الكلام	سفيان بن عيينة	٣١١
الذي به أقول: إن القرآن كلام الله	ابن خزيمة	٣٧٨
السموات والأرض في جوف الكرسي	السدي	٧٥٢
الشقي من شقي في بطن أمه	عبد الله بن مسعود	١٨
الصمد الذي لا جوف له	عبد الله بن عباس	٧٣٦
العرش فوق الماء، والله فوق العرش	عبد الله بن مسعود	٥٤٥
العلم بالكلام هو الجهل	أبو يوسف	٢٨٤
العماء الغمام	أبو عبيد	٥٤٩
القرآن غير مخلوق بجميع جهاته	أبوحاتم و أبو زرعة	٣٥١
القرآن غير مخلوق بجميع جهاته	محمد بن يحيى الذهلي	٣٥١
القرآن غير مخلوق، وأخذته من كتاب الله	سليمان بن حرب	٤٠٩
القرآن كلام الله أنزله جبريل	حماد بن زيد	٣١٩
القرآن كلام الله غير مخلوق	إسماعيل بن علية	٢٩٥

الله متكلم لم يزل، ويأمر بما يشاء ويحكم	أحمد بن حنبل	٢٤٠
اللهم داحي المدحواتِ	علي بن أبي طالب	١٣٧
اللوح المحفوظ كمسيرة خمسمائة عام	عبد الله ابن عباس	٥٤٤
المريسي أحقر من أتاني	يزيد بن هارون	٢١٢
الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة	الشافعي	١٩٠
النظر إلى وجه الرحمن	أبو اسحاق السبيعي	٧١٩
النظر إلى وجه ربهم	حذيفة بن اليمان	٧١٨
النظر إلى وجه ربهم	عبد الرحمن بن أبي ليلى	٧١٩
النظر إلى وجه ربهم تبارك وتعالى	أبو بكر الصديق	٧١٨
أما نحن فقد أخذنا عن أبناء التابعين	شريك النخعي	٥٥٧
أما هذا الرجل وامرأته فما أولاهما	الأصمعي	١٩٩
أن أبا عبد الله -يعني أحمد- قيل له	يوسف بن موسى	٣١٤
إن أدنى أهل الجنة منزلة من ينظر	عبد الله بن عمر	٧٨٣
إن أردت أن تكون لك درجة الأئمة	أبو بكر النيسابوري	٢٢٧
إن الصديقين إذا قرئ عليهم القرآن طَرِبَتْ	مالك بن دينار	٥٥٩
إن العبد ليهم بالأمر من التجارة	عبد الله بن مسعود	٥٥٠
إن العبد ليهم بالأمر من التجارة	عبد الله بن مسعود	٧٢٥
إن القرآن غير مخلوق، وأن من قال بخلقه	علي بن الحسين	٤١٥
إن الله خلق العرش واستوى عليه	ابن عباس	٢٥٦
إن الله تعالى كان عرشه على الماء	ابن عباس أو غيره	٢٥٢
إن الله تعالى يدعو محمداً يوم القيامة	عبد الله بن عباس	١٩٠
إن الله خَمَّرَ طينة آدم	عن ابن مسعود أو عن سلمان	٦٩٢
إن الله على العرش بائن من خلقه	يحيى بن معاذ الرازي	٥٦٢
إن الله ناجى موسى بمائة ألف كلمة	عبد الله بن عباس	٤٢٠

بلغني أنك لا ترفع رأسك إلى السماء	محمد بن أسلم الطوسي	٦٠٤
بئس عبيد الله بالمذهب	يحيى بن سعيد القطان	١٤٧
بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام	عبد الله بن مسعود	٥٤٦
بين السماء السابعة وبين العرش	مجاهد	٦٤٣
بين السماء القصوى وبين الكرسي	عبد الله بن مسعود	٥٤٥
بينما عبد الله يمدح ربه	أبو وائل	٧٠٨
تأويله قوله ﷺ وقد سئل عن أولاد	عبد الله بن المبارك	٤٤
ترك جهم الصلاة أربعين يوماً	عبد الله بن شوذب	١٨٦
تركوا حديثه، قدري، معتزلي	أحمد بن حنبل	٢٠٦
تكلمت اليهود في صفة الرب، فقالوا	سعيد بن جبير	٦٨٤
تواترت الأخبار أن الله تعالى خلق العرش	أبو جعفر العبسي	٥٦٢
جاء بشر بن الوليد الكندي	بشار بن موسى الخفاف	٢٠٩
جاء رجل إلى ابن عمرو بن العاص فسأله	طاوس	٢٥٨
جاء رجل إلى هشيم بن بشير	محمد بن يحيى بن أبي سمينة	٣٠٧
جاءني ابن شداد برقعة فيها مسائل	أبو محمد فوران	٣٤٨
جبر خلقه على ما يشاء	قتادة	١٣١
جميع ما في كتابنا، كتاب السنة	أحمد بن عمرو بن أبي عاصم	٦٠٧
جهم كافر بالله العظيم	عبد الحميد الحِمّاني	٢٠٠
حدثهم أن أبا عبد الله سئل عمن زعم	يعقوب بن بختان	٣١٤
حضرت الشافعي	الربيع بن سليمان	٢٨٧
خرجنا في سفينة وصحبنا فيها	عمرو بن الهيثم	٢٣
خطبنا خالد القسري وقال: "انصرفوا إلى	السري بن يحي	١٨٤
خلافة أبي بكر الصديق ﵁ حقٌّ	الشافعي	٢٠١
خلق الله تبارك وتعالى اليَرَاع أول ما خلق	مجاهد	٢٥٨

قدم علينا شريك بن عبد الله	عباد بن العوام	١٩٨
قدم محمد بن عبيد علينا الموصل	جعفر بن الحجاج بكارة	٣٣٦
قدمت المدينة فأتيت أبا الزناد	أبو حنيفة	٧٦٥
قدمت امرأة جهم	الأصمعي	١٩٩
قرأت على أبي	عبد الله بن أحمد بن حنبل	٣٢٨
قَسَمَ الله كلامَهُ ورؤيَتَهُ بين موسى ومحمد	كعب الأحبار	٧٩٤
قُضي القضاءُ وَجَفَّ الْقَلَمُ	الحسن بن علي	٢٢
قلت لابن مهدي أسمعك تحدث عن رجل	سليمان بن أحمد الواسطي	٩٨
قلت لأبي حنيفة: أخبرني عن الإيمان	أبو مطيع البلخي	٩٩
قلت لأبي داود: عبيد الله بن الحسن	الآجري	١٤٧
قلت لبشر المريسي ما تقول في رجل	الشافعي	٢٠٩
قلت لسفيان جالست أبا الزناد؟	سفيان بن عيينة	٧٦٥
قلت لسفيان حدثني بشيء من السنة	شعيب بن حرب	٣٠٥
قلت للربيع سمعت البويطي يقول	أبو نعيم عبد الملك بن محمد	٣٠٩
قلت: فإن قال: إن الله تعالى لم يجبر	أبو مطيع البلخي	١٣٣
قلنا لهم ما أنكرتم أن يكون الله تعالى	أحمد بن حنبل	٦٠٢
قوموا بنا إلى خير أهل الأرض	مالك بن أنس	٥٦١
قيل لابن عباس: إن ناساً يقولون في القدر	عبد الله بن عباس	٩
كان إبراهيم الحربي يأخذ من كتب مقاتل	القاسم بن أحمد الصفار	١٩١
كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام	أبو إسحاق الشيرازي	٤٩١
كان أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ يجلس	سالم أبي النضر	٧٥٨
كان أبو حنيفة لا يحدث بما لا يحفظ	يحيى بن معين	٥٢٠
كان أبو عبد الله الأعرابي	محمد بن النضر	٦١٤

فهرس

الفرق والطوائف

فهرس الفرق والطوائف

فهرس الأعلام

فهرس موارد الكتاب

اسم الكتاب ومؤلفه
١- إثبات صفة العلو لابن قدامة
٢- اجتماع الجيوش الإسلامية علىٰ غزو المعطلة والجهمية لابن القيم وسماه الشيخ الكنغراوي غزو الجيوش الإسلامية إلى الجهمية الجهنمية
٣- إحياء علوم الدين للغزالي
٤- آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم
٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري
٦- أصول الدين للبزدوي
٧- أصول السرخسي
٨- أصول السنة لابن زمنين
٩- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني لابن طاهر المقدسي
١٠- اعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي
١١- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض
١٢- الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري
١٣- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة العكبري
١٤- الإبانة لأبي بكر السجزي
١٥- الأدب المفرد للبخاري
١٦- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات لأبي عمرو الداني
١٧- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد للجويني
١٨- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى لملا علب القاري
١٩- الأسماء والصفات للبيهقي
٢٠- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري

	القرطبي
٢١-	الإصابة في تمييز أسماء الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني
٢٢-	الأنساب للسمعاني
٢٣-	التاريخ الكبير للبخاري
٢٤-	التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين للإسفراييني
٢٥-	التعرف لمذهب أهل التصوف لأبي بكر الكلاباذي
٢٦-	التفسير الكبير للرازي
٢٧-	التلخيص الحبير تخريج شرح الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني
٢٨-	التلويح شرح الجامع الصحيح لابن ملغطاي(مخطوط)
٢٩-	التمهيد لما تضمنه الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر
٣٠-	التوحيد لأبي منصور الماتريدي
٣١-	الثقات لابن حبان
٣٢-	الجرح والتعديل لابن أبي حاتم
٣٣-	الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي
٣٤-	الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم الأصبهاني
٣٥-	الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن لعبد العزيز الكناني
٣٦-	الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي
٣٧-	الذخيرة البرهانية لأحمد برهان الدين محمود بن الصدر السعيد
٣٨-	الرد على الجهمية لابن منده
٣٩-	الرد على الجهمية لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي
٤٠-	الرد على الجهمية للدارمي
٤١-	الرسالة القشيرية
٤٢-	الرسالة لابن أبي زيد القيرواني
٤٣-	الروح لابن القيم
٤٤-	الزُّهْرِيَّات لمحمد بن يحيى الذهلي

٤٥- السنة لأبي بكر للخلال
٤٦- السنة لعبد الله بن أحمد
٤٧- السواد الأعظم لأبي القاسم الحكيم السمرقندي
٤٨- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض
٤٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري
٥٠- الصفات للدارقطني
٥١- الضعفاء الصغير للبخاري
٥٢- الطب النبوي لأبي نعيم
٥٣- الطبقات الكبرى لابن سعد
٥٤- العرش للذهبي
٥٥- العرش وما روي فيه لابن أبي شيبة
٥٦- العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني
٥٧- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية للجويني
٥٨- العلو للذهبي
٥٩- الغنية لعبد القادر الجيلاني
٦٠- الفاروق في الصفات لأبو إسماعيل الأنصاري الهروي
٦١- الفتاوى الظهيرية لظهير الدين البخارى
٦٢- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم
٦٣- الفهرست لابن النديم
٦٤- القصيدة الشيبانية لأبو عبد الله محمد الشيباني
٦٥- الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل لابن قدامة
٦٦- الكافية الشافية لابن القيم
٦٧- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي
٦٨- اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي
٦٩- المبسوط للسرخسي

٧٠- المتواري علي تراجم أبواب البخاري لابن المنير
٧١- المحصول للرازي
٧٢- المحيط الرضوي لرضي الدين السرخسي
٧٣- المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية لابن تيمية
٧٤- المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة ومعه (حاشية على المسايرة لابن قطلوبغا)
٧٥- المعجم لأبي يعلى الموصلي
٧٦- المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم للقرطبي
٧٧- الملل والنحل للشهرستاني
٧٨- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي
٧٩- المواقف لعضد الدين الإيجي
٨٠- المواقف مع شرحه للشريف الجرجاني
٨١- الموضوعات لابن الجوزي
٨٢- الهداية شرح بداية المبتدي للمرغياني
٨٣- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد لابن الوزير
٨٤- بحر الكلام لأبي المعين النسفي
٨٥- بستان العارفين للسمرقندي
٨٦- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية
٨٧- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
٨٨- تاريخ دمشق لابن عساكر
٨٩- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة
٩٠- تبصرة الأدلة في الكلام لأبي المعين النسفي
٩١- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر
٩٢- تعديل العلوم لعبيدالله بن مسعود بن محمود (صدر الشريعه الأصغر)

٩٣- تعديل العلوم للصدر المحبوبي
٩٤- تفسير ابن أبي حاتم
٩٥- تفسير البغوي المسمىٰ: معالم التنْزيل
٩٦- تفسير الطبري
٩٧- تفسير الكشاف للزمخشري
٩٨- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) لأبي منصور الماتريدي
٩٩- تفسير النيسابوري=غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري
١٠٠- تلبيس إبليس لابن الجوزي
١٠١- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل لأبي بكر الباقلاني
١٠٢- تهذيب الكمال للمزي
١٠٣- تهذيب اللغة للأزهري
١٠٤- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين للألوسي
١٠٥- جمل أصول الدين للفقيه أبي سلمة محمد بن محمد النيسابوري
١٠٦- حلية الأولياء لأبي نعيم
١٠٧- خلق أفعال العباد للبخاري
١٠٨- درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية
١٠٩- دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه لابن الجوزي
١١٠- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقي
١١١- ذكر ما جاء عن أحمد في مسألة الحرف والصوت لصفي الدين البخاري النابلسي الحنفي
١١٢- ذم التأويل لابن قدامة
١١٣- ذم الكلام وأهله لأبو إسماعيل الأنصاري الهروي
١١٤- رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي
١١٥- سنن ابن ماجه

١١٦- سنن أبو داود
١١٧- سنن الترمذي
١١٨- سنن الدارقطني
١١٩- سنن الدارمي
١٢٠- سنن النسائي
١٢١- سنن النسائي الكبرى
١٢٢- سنن سعيد بن منصور
١٢٣- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي
١٢٤- شأن الدعاء للخطابي
١٢٥- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي
١٢٦- شرح الجوهرة للقاني
١٢٧- شرح السنة للبربهاري
١٢٨- شرح الطحاوية واسمه النور اللامع والبرهان الساطع لأبو الفضل نجم الدين التركي الناصري
١٢٩- شرح العقائد النسفية للتفتازاني
١٣٠- شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية
١٣١- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي
١٣٢- شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني
١٣٣- شرح حديث النزول لابن تيمية
١٣٤- شرح صحيح البخارى لابن بطال
١٣٥- شرح صحيح مسلم لأبي زكريا النووي
١٣٦- شرح مشكل الآثار للطحاوي
١٣٧- شرح معاني الآثار للطحاوي
١٣٨- شعب الإيمان للبيهقي
١٣٩- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم

١٤٠- صحيح ابن حبان
١٤١- صحيح ابن خزيمة
١٤٢- صحيح البخاري
١٤٣- صحيح مسلم
١٤٤- صريح السنة للطبري
١٤٥- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني
١٤٦- طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي
١٤٧- طريق الهجرتين لابن القيم
١٤٨- طوالع الأنوار للبيضاوي
١٤٩- عقيدة السلف أصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني
١٥٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني
١٥١- عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للسنوسي
١٥٢- غريب الحديث للقاسم بن سلام
١٥٣- فتاوى ابن الصلاح
١٥٤- فتاوى أبو الوجد الكردي
١٥٥- فتح الباري لابن حجر العسقلاني
١٥٦- فضائل مكة لأبي سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم الشعبي الكوفي ثم الجندي المقرئ
١٥٧- فهم القرآن ومعانيه للحارث المحاسبي
١٥٨- قواعد الأحكام في مصالح الأنام لأبو محمد ابن عبد السلام
١٥٩- كتاب آداب المريدين لأبي عبد الله عمرو بن عثمان المكي
١٦٠- كتاب الآثار محمد بن الحسن
١٦١- كتاب الأربعين في أصول الدين للفخر الرازي
١٦٢- كتاب الاستقامة والرد على أهل الأهواء للحافظ خشيش بن أصرم وعنه: الملطي في التنبيه والرد على أهل لأهواء والبدع!!

١٦٣- كتاب الاعتقاد لابو العلاء صاعد
١٦٤- كتاب الاعتقاد لصاعد بن العلاء
١٦٥- كتاب الام للشافعي
١٦٦- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة
١٦٧- كتاب الديات لابن أبي عاصم
١٦٨- كتاب السنة لابن أبي عاصم
١٦٩- كتاب الشريعة للآجري
١٧٠- كتاب الضعفاء للعقيلي
١٧١- كتاب العلل لابن المديني
١٧٢- كتاب القدر لابن وهب
١٧٣- كتاب القدر للفريابي
١٧٤- كتاب المجروحين من المحدثين لابن حبان البستي
١٧٥- كتاب رؤية الله للدارقطني
١٧٦- كشف الاحوال في نقد الرجال لعبد الوهاب بن مولوي محمد بن نظام الدين احمد المدراسي
١٧٧- كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي
١٧٨- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي
١٧٩- لسان الميزان لابن حجر
١٨٠- لوامع الأنوار البهية لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية للسفاريني
١٨١- مختصر الصواعق المرسلة للموصلي
١٨٢- مختصر القدوري
١٨٣- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني
١٨٤- مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني
١٨٥- مستدرك الحاكم

١٨٦- مسند أبو يعلى
١٨٧- مسند أبي حنيفة لأبي محمد الحارثي عبد الله بن محمد بن يعقوب البخاري المعروف بالأستاذ
١٨٨- مسند الإمام أحمد
١٨٩- مسند البزار المسمىٰ البحر الزخار
١٩٠- مسند الحسن بن سفيان [كتاب الأربعين وهو ثالث الأربعينيات في الحديث الشريف]
١٩١- مسند الشافعي
١٩٢- مسند الطيالسي
١٩٣- مسند محمد بن سنجر
١٩٤- مشكل الحديث وبيانه لابن فورك
١٩٥- مصنف ابن أبي شيبة
١٩٦- معجم الطبراني الأوسط
١٩٧- معجم الطبراني الكبير
١٩٨- مقالات الإسلاميين وإختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري
١٩٩- مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي
٢٠٠- منتهى السول في علم الأصول للآمدي
٢٠١- منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر للملا علي القاري
٢٠٢- منهاج السنة لابن تيمية
٢٠٣- منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين لأبي حامد الغزالي
٢٠٤- موطأ الإمام مالك
٢٠٥- ميزان الاعتدال للذهبي
٢٠٦- نظم الفرائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية و الأشعرية لشيخ زاده
٢٠٧- نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي علىٰ المريسي لابي عثمان الدارمي

٢٠٨- نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني
٢٠٩- نوال الطول في الإيجاد بالقول لأبي الوقت الكوراني

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير. المؤلف: الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢. الإبانة عن أصول الديانة. تأليف: علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري أبو الحسن، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار النشر: دار الأنصار - القاهرة - ١٣٩٧، الطبعة: ط١.

٣. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تأليف: أبي عبد الله عبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري الحنبلي، دار النشر: دار الراية للنشر - السعودية تحقيق: رضا نعسان معطي، وعثمان عبد الله آدم الأثيوبي.، ويوسف الوابل، ووليد أبو النصر.

٤. أبجد العلوم. تأليف: صديق حسن خان ط. دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٨.

٥. إبطال التأويلات لأخبار الصفات. المؤلف : القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء، المحقق : محمد بن حمد الحمود النجدي، الناشر: دار إيلاف الدولية — الكويت.

٦. الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة. المؤلف: محمد عبد الحي الأنصاري اللكنوي الهندي ابو الحسنات ، المحقق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الناشر: مكتبة الشرق الجديد-بغداد.

٧. إثبات الحد لله عز وجل وبأنه قاعد وجالس علىٰ عرشه. تأليف: أبي محمد محمود بن أبي القاسم الدشتي. تحقيق: أسامة بن عطايا العتيبي. ط/دار الفرقان للنشر والتوزيع - القاهرة. ط١،عام ١٤٣٢هـ.

٨. إثبات صفة العلو. تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبي محمد، تحقيق: بدر عبد الله البدر، دار النشر: الدار السلفية - الكويت - ١٤٠٦، الطبعة: ط١.

٩. إثبات عذاب القبر. تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر، تحقيق: د. شرف محمود القضاة، دار النشر: دار الفرقان – عمان الأردن – ١٤٠٥، الطبعة: الثانية.
١٠. اجتماع الجيوش الإسلامية علىٰ غزو المعطلة والجهمية، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٤ – ١٩٨٤، الطبعة: ط١.
١١. الآحاد والمثاني. تأليف: أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم الشيباني ط. دار الراية – الرياض – الرياض ط١.
١٢. الأحاديث الطوال. تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار النشر: مكتبة الزهراء – الموصل – ١٤٠٤ – ١٩٨٣، الطبعة: الثانية.
١٣. الأحاديث المختارة. تأليف: ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، تَحقيق: عبد الملك بن دهيش، ط. مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة ط١.
١٤. الأحاديث الواردة في فضائل المدينة تأليف: د. صالح بن أحمد الرفاعي ط. الجامعة الإسلامية ط١.
١٥. أحاديث في ذم الكلام وأهله انتخبها الإمام أبو الفضل المقرئ من رد أبي عبد الرحمن السلمي على أهل الكلام. المؤلف: أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المقرىء، المحقق: د.ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
١٦. أحاديث في ذم الكلام وأهله انتخبها الإمام أبو الفضل المقرئ من رد أبي عبد الرحمن السلمي على أهل الكلام، المؤلف: أبو الفضل عبد الرحمن العجلي الرازي المقرىء، المحقق: د. ناصر الجديع، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
١٧. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان. تأليف: ابن بلبان وهو ترتيب لصحيح الحافظ محمد ابن حبان البستي تحقيق: شعيب الأرناؤوط ط. مؤسسة الرسالة بيروت ط١عام ١٤١٤هـ.

١٨. أحكام أهل الذمة. تأليف: العلامة شمس الدين أبي بكر الزرعي المشهور بابن القيم، تحقيق: يوسف البكري وشاكر العاروري، ط/ رمادي للنشر والتوزيع. ط١ عام ١٤١٨هـ.

١٩. أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل. تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي. تحقيق: سيد كسروي حسن. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

٢٠. الإحكام في أصول الأحكام. المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢١. الإحكام في أصول الأحكام. تأليف: علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار النشر: دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٤، الطبعة: ط١.

٢٢. إحياء علوم الدين. تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبي حامد الصوفي، دار النشر: دار المعرفة – بيروت.

٢٣. أخبار أبي حنيفة وأصحابه. تأليف: القاضي أبي عبد الله حسين بن علي الصيمري، دار النشر: عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، الطبعة: الثانية.

٢٤. أخبار الحمقى والمغفلين. تأليف: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار النشر: المكتب التجاري – بيروت.

٢٥. أخبار الصلاة. المؤلف:عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي،تحقيق:محمد عبد الرحمن النابلسي. الناشر: دار السنابل – دمشق، الطبعة:ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٢٦. أخبار العلماء بأخيار الحكماء. المؤلف:جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المحقق:إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت،الطبعة: ط١، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥ م.

٢٧. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق المكي الفاكهي، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دارخضر—بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤.

٢٨. أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار. تأليف: أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، دار النشر: دار الأندلس- بيروت، ١٩٩٦م- ١٤١٦هـ.

٢٩. اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن. المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٣٠. أخلاق العلماء. المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ، قام بمراجعة أصوله وتصحيحه والتعليق عليه: فضيلة الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري، الناشر: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – السعودية.

٣١. أخلاق النبي وآدابه. المؤلف عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، المحقق: صالح بن محمد الونيان، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة: ط١، ١٩٩٨.

٣٢. الآداب الشرعية. تأليف: ابن مفلح. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة - بيروت ط١.

٣٣. الأدب المفرد. تأليف: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط دار البشائر الإسلامية - بيروت ط٣، ١٤٠٩هـ.

٣٤. الأربعون في دلائل التوحيد. تأليف: عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الهروي أبو إسماعيل تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، المدينة المنورة، ١٤٠٤، الطبعة: ط١.
٣٥. إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين. تأليف: جمال الدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السيّوري الحلّي، تحقيق مهدي الرجائي، منشورات مكتبة المرعشي النجفي قم،الطبعة الاولى، ١٤٠٥ هـ.
٣٦. الإرشاد في معرفة علماء الحديث. المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: ط١، ١٤٠٩.
٣٧. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للعلامة الألباني ط. المكتب الإسلامي – بيروت ط٢ عام ١٤٠٥هـ.
٣٨. أساس البلاغة. تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار النشر: دار الفكر ، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
٣٩. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار. تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا – محمد علي معوض، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠٠م، الطبعة: ط١.
٤٠. الاستقامة. تأليف: : تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحران ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار النشر: جامعة الإمام محمد بن سعود – المدينة المنورة – ١٤٠٣، الطبعة: ط١.
٤١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تأليف: يوسف بن عبد الله النمري المعروف بابن عبد البر تحقيق: علي البجاوي ط/دار الجيل – بيروت ط عام ١٤١٢هـ.
٤٢. أسد الغابة في معرفة الصحابة. تأليف: عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت / لبنان – ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، الطبعة: ط١.

٤٣. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى. المؤلف: علي القاري، المحقق: محمد الصباغ،الناشر: دار الأمانة / مؤسسة الرسالة – بيروت.

٤٤. الأسماء والصفات تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي تحقيق: الحاشدي. ط. مكتبة السوادي بجدة– المملكة العربية السعودية، الطبعة:ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٤٥. الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى. المؤلف:محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، ضبط نصه وشرح مادته اللغوية : د. محمد حسن جبل، ، خرج أحاديثه وعلق عليه : طارق أحمد محمد.

٤٦. الإشراف في منازل الأشراف، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، تحقيق: د نجم عبد الرحمن خلف، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - - ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، الطبعة: ط١.

٤٧. الإصابة في تمييز أسماء الصحابة. تأليف: الحافظ أحمد بن علي العسقلاني ط. دار الجيل – بيروت، الطبعة: ط١، ١٤١٢هـ.

٤٨. الأصل المعروف بالمبسوط. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد، المحقق: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية – كراتشي.

٤٩. إصلاح المنطق. تأليف: أبو يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر / وعبد السلام، دار النشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة: الرابعة.

٥٠. الأصول التى بنى عليها المبتدعة مذهبهم فى الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. المؤلف: عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مكتبة الغرباء الأثرية،١٤١٨هـ.

٥١. اصول الدين لأبي اليسر محمد البزدوي.تحقيق:د.هانز بيتر.ضبط وتعليق:د.أحمد حجازي السقا.الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.مصر.ط.عام١٤٢٤هـ

٥٢. أصول السرخسي. المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، الناشر: دار المعرفة — بيروت.

٥٣. أصول السنة ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي، تحقيق وتخريج وتعليق: د.عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية - الطبعة: ط١، ١٤١٥ هـ.

٥٤. أصول السنة. تأليف: الحافظ أبي بكر عبدالله بن الزبير الحُميديُّ، سلسلة بحوث وتحقيقات مختارة من مجلة الحكمة، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع.

٥٥. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت- ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م،تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.

٥٦. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، تأليف: الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار/ السيد يوسف.دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: ط١.

٥٧. اعتقاد أئمة الحديث. المؤلف: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني، المحقق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: دار العاصمة-الرياض

٥٨. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث. المؤلف: أبو بكر البيهقي، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة — بيروت، الطبعة:ط١،١٤٠١هـ.

٥٩. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي أبو عبد الله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٢هـ، تحقيق: علي سامي النشار.

٦٠. الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام. المؤلف : محمد بن عبد الله الرشيد، الناشر : مكتبة الإمام الشافعي – دار ابن حزم، الطبعة : ط١، سنة الطبع : ١٤٢٢ – ٢٠٠٢.

٦١. الأعلام. تأليف: خير الدين الزركلي ط/ دار العلم للملايين – بيروت الطبعة /ط٥.

٦٢. أعيان الشيعة للعاملي

٦٣. إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ومكايده، تأليف: العلامة ابن القيم تحقيق: محمد حامد فقي ط/ دار المعرفة – بيروت ط٢ عام ١٣٩٥هـ.

٦٤. الأغاني. تأليف: أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر،دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر – لبنان.

٦٥. الاغتراب والأنسنة في مفهوم الفردانية: المغامرة الفكرية الفردانية في الثقافة الغربية. مقال كتبه: د.علي أسعد وطفة أستاذ علم الاجتماع التربوي بجامعتي دمشق والكويت مجلة التعريب تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، السنة الخامسة عشر، العدد ٢٨، حزيران (يونيو) ٢٠٠٥، صفحة ١٢٩-١٥٣.

٦٦. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم. تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني . تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل. الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان. ط٧. عام ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م

٦٧. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية. المؤلف: ادوارد كرنيليوس فانديك، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي، الناشر: مطبعة التأليف (الهلال) ، مصر، عام النشر: ١٣١٣ هـ – ١٨٩٦ م.

٦٨. إكمال المعلم بفوائد مسلم. المؤلف: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: يحي اسماعيل، دار النشر: دار الوفاء ط١، ١٤١٩ – ١٩٩٨.

٦٩. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة: ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٧٠. الأم. تأليف: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، دار النشر: دار المعرفة – بيروت – ١٣٩٣، الطبعة: الثانية.

٧١. أمالي ابن بشران. عبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بشران. تحقيق: عادل العزازي. دار الوطن – الرياض. ط١عام ١٤١٨هـ.

٧٢. أمالي المحاملي – رواية ابن يحيىٰ البيع. تأليف: الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي أبي عبد الله، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، دار النشر: المكتبة الإسلامية ، دار ابن القيم – عمان – الأردن ، الدمام – ١٤١٢، الطبعة: ط١.

٧٣. أمالي المحاملي – رواية رواية: ابن مهدي الفارسي. المؤلف: أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي، رواية: ابن مهدي الفارسي، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار النوادر، الطبعة: ط١، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٧٤. الأمالي المطلقة. تأليف: الحافظ ابن حجر تحقيق: حمدي السلفي ط/ المكتب الإسلامي – بيروت ط/١عام ١٤١٦هـ.

٧٥. الأمالي في لغة العرب. تأليف: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

٧٦. الأمالي. تأليف: يحيىٰ بن الحسين الشجري، تصوير: عالم الكتب – بيروت، ومكتبة المتنبي – القاهرة.

٧٧. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار. تأليف: يحيى بن أبي الخير العمراني ، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، دار النشر:أضواء السلف –

الرياض- ١٩٩٩م، الطبعة:ط١.

٧٨. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم. تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، دار النشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

٧٩. الأنساب. تأليف: أبي سعد عبد الكريم السمعاني قدم له: محمد أحمد حلاق، ط/دار إحياء التراث العربي - بيروت ط١ ١٤١٩هـ.

٨٠. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. تأليف: علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٨١. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. تأليف: القاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلاني. تحقيق: محمد زاهد الكوثري الجهمي.الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.ط٢عام ١٤٢١هـ

٨٢. الأهوال. المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا . المحقق: مجدي فتحي السيد، دار النشر: مكتبة آل ياسر — مصر، عام النشر: ١٤١٣ هـ.

٨٣. الأوائل لابن أبي عاصم. تأليف: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار النشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي — الكويت.

٨٤. إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، تأليف: محمد بن نصر المرتضى اليماني (ابن الوزير)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٧م، الطبعة: الثانية.

٨٥. الإيمان لابن منده. تأليف: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الثانية.

٨٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. تأليف: زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار النشر: دار المعرفة–بيروت، الطبعة: الثانية.

٨٧. بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار. تأليف: أبو بكر محمد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل – أحمد فريد المزيدي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، الطبعة: ط١.

٨٨. بحر الكلام. تأليف: أبي المعين ميمون بن محمد النسفي. تحقيق: ولي الدين الفرفور. ظ/مكتبة دار الفرفور.ط٢عام١٤٢١هـ

٨٩. البدء والتاريخ. المؤلف: المطهر بن طاهر المقدسي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية،بور سعيد.

٩٠. البداية والنهاية. تأليف: محمد بن إسماعيل بن كثير ط/ دار الكتب العلمية بيروت ط٦.

٩١. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٩٢. بديع المعاني في شرح عقيده الشيباني لابن فرقد

٩٣. بستان العارفين. المؤلف: أبو الليث السمرقندي نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الفقيه الحنفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية،[طبع مع كتاب تنبيه الغافلين للسمرقندي]، ط٣ ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٩٤. بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. موسى سليمان الدويش، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم – ١٤٠٨، الطبعة: ط١.

٩٥. البناية شرح الهداية. المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحنفى بدر الدين العينى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة:ط١،١٤٢٠ – ٢٠٠٠.

٩٦. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. المؤلف : علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، المحقق : د.الحسين آيت سعيد، الناشر : دار طيبة – الرياض، الطبعة : ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٩٧. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مطبعة الحكومة - مكة المكرمة - ١٣٩٢، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة: ط١.

٩٨. البيان والتبيين. تأليف: الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار النشر: دار صعب – بيروت.

٩٩. تاج العروس من جواهر القاموس. تأليف: محب الدين السيد مرتضىٰ الحسيني الزبيدي. منشورات مكتبة الحياة - بيروت - لبنان.

١٠٠. التاج والإكليل لمختصر خليل. تأليف: محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبو عبد الله، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، الطبعة: الثانية.

١٠١. تاريخ ابن معين (رواية الدوري). تأليف: يحيى بن معين أبو زكريا، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - ١٣٩٩ - ١٩٧٩، الطبعة: ط١.

١٠٢. تاريخ أسماء الثقات. المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين، المحقق:صبحي السامرائي، الناشر:الدار السلفية – الكويت، الطبعة: ط١،١٤٠٤-١٩٨٤.

١٠٣. تاريخ أصبهان. تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م، الطبعة: ط١.

١٠٤. تاريخ الإسلام تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق: عمر تدمري ط/عالم الكتب – بيروت، الطبعة: ط١.

١٠٥. التاريخ الأوسط، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي ، مكتبة دار التراث-حلب، القاهرة، الطبعة:

ط١، ١٣٩٧ – ١٩٧٧.

١٠٦. تاريخ الخلفاء. تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار النشر: مطبعة السعادة - مصر - ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، الطبعة: ط١.

١٠٧. تاريخ الدولة العثمانية. تأليف:د.علي حسون.ط/المكتب الإسلامي-بيروت.ط٣عام١٤١٥هـ

١٠٨. تاريخ الدولة العثمانية.تأليف: يلماز أوزتونا.ترجمة عدنان محمود سلمان. مراجعة وتنقيح:د.محمود الأنصاري.منشورات مؤسسة فيصل للتمويل-تركيا.ط/شركة الهلال المساهمة للطباعة والنشر والسياحة والصحافة والدعاية-تركية-إسطنبول.ط١ عام١٤١٠هـ

١٠٩. تاريخ الدولة العلية العثمانية. تأليف: فريد بك المحامي. دار النشر: دار النفائس – بيروت.

١١٠. تاريخ الطبري. تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١١١. التاريخ الكبير. تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار النشر: دار الفكر.

١١٢. تاريخ المدينة لابن شبة. المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، حققه: فهيم محمد شلتوت، عام النشر: ١٣٩٩ هـ.

١١٣. تاريخ بغداد. تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي دار الكتب العلمية بيروت ط١.

١١٤. تاريخ جرجان تأليف: حمزة بن يوسف السهمي ط/عالم الكتب - بيروت ط٣.

١١٥. تاريخ خليفة بن خياط. تأليف: خليفة بن خياط الليثي العصفري أبو عمر، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري دار النشر: دار القلم ، مؤسسة الرسالة - دمشق ، بيروت - ١٣٩٧، الطبعة: الثانية.

١١٦. تاريخ علماء الأندلس. المؤلف: عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي، عني بنشره؛ وصححه؛ ووقف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١١٧. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل. تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن إبن هبة الله بن عبد الله الشافعي، دار النشر: دار الفكر - بيروت — ١٩٩٥م، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.

١١٨. تاريخ واسط. تأليف: أسلم بن سهل الرزاز الواسطي، المعروف بـ «بحشل»، تحقيق: كوركيس عواد، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦هـ، الطبعة: ط١.

١١٩. تالي تلخيص المتشابه. تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي تحقيق: مشهور حسن سلمان ط/دار الصميعي - الرياض ط١.

١٢٠. تأويل مختلف الحديث. تأليف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة ط/دار الجيل - بيروت.

١٢١. تبصرة الأدلة في أصول الدين. لأبي المعين ميمون النسفي.تحقيق: كلود سلامة.ط/الجفان والجابي للطباعة والنشر-قبرص.ط١عام١٩٩٣م

١٢٢. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين. تأليف: طاهر بن محمد أبو المظفر الإسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار النشر: عالم الكتب - لبنان - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة: ط١.

١٢٣. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. تأليف: علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار النشر:دار الكتاب العربي- بيروت-١٤٠٤،الطبعة:ط٣.

١٢٤. تحريم النظر في كتب الكلام. المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المحقق: عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية، الناشر: عالم الكتب- الرياض، الطبعة:ط١،١٤١٠هـ - ١٩٩٠.

١٢٥. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

١٢٦. تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مكتبة العلم.

١٢٧. تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.

١٢٨. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري. المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد. الناشر: دار ابن خزيمة — الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

١٢٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة — الرياض.

١٣٠. التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع. المؤلف: تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، المحقق: د. محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة العبيكان — الرياض، الطبعة: السادسة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

١٣١. التدوين في أخبار قزوين. تأليف: عبد الكريم الرافعي ط/دار الكتب العلمية بيروت.

١٣٢. تذكرة الحفاظ. تأليف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: ط١.

١٣٣. التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة. تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي. تحقيق: الصادق بن محمد بن إبراهيم. دار النشر: دار المناهج - الرياض - السعودية. ط١ عام ١٤٢٥هـ

١٣٤. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك. المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تحقيق: محمد حسن محمد حسن

إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٣٥. الترغيب والترهيب. المؤلف: إسماعيل الأصبهاني، أبوالقاسم، الملقب بقوام السنة، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر:دار الحديث— القاهرة،الطبعة:ط١،١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٣٦. التسعينية. المؤلف : تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني، المحقق : محمد بن إبراهيم العجلان،الناشر : مكتبة المعارف، الطبعة :ط١، سنة الطبع : ١٤٢٠ — ١٩٩٩.

١٣٧. التسلي والاغتباط بثواب من تقدم من الأفراط. المؤلف: عبد المؤمن بن خلف الدمياطيّ، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن.

١٣٨. تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور عاليا. تأليف: أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم، تحقيق: عبد الله يوسف الجديع، دار النشر: دار العاصمة - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة: ط١.

١٣٩. التصديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة. المؤلف: محمد بن الحسين الآجري أبو بكر، المحقق: محمد غياث الجنباز، الناشر: دار عالم الكتب، سنة النشر: ١٤٠٦ — ١٩٨٦.

١٤٠. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، ، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة:الأولى

١٤١. التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تأليف: سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار النشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: ط١.

١٤٢. التعرف لمذهب أهل التصوف. المؤلف: أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

١٤٣. التعرف لمذهب أهل التصوف. تأليف: محمد الكلاباذي أبو بكر، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت — ١٤٠٠هـ.

١٤٤. التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: ط١.

١٤٥. تعظيم قدر الصلاة. تأليف: محمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبي عبد الله، ، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤٠٦،ط١.

١٤٦. تغليق التعليق على صحيح البخاري. تأليف: ابن حجر العسقلاني،تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، دار النشر: المكتب الإسلامي ،دار عمار، ١٤٠٥،ط١.

١٤٧. تفسير ابن أبي حاتم. تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ط/دار الفكر - بيروت ط١.

١٤٨. تفسير البغوي المسمىٰ: معالم التنْزيل. تأليف: أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البَغَوِيّ. ط. دار طيبة - الرياض.

١٤٩. تفسير الثعلبي واسمه: الكشف والبيان. تأليف: أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة: ط١.

١٥٠. تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم. تأليف: نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تحقيق: د.محمود مطرجيدار، النشر: دار الفكر — بيروت.

١٥١. تفسير الطبري. تأليف: محمد بن جرير الطبري ط/دار الفكر - بيروت.

١٥٢. تفسير القرآن العظيم = تفسير ابن كَثِيْرٍ. تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبي الفداء، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١هـ.

١٥٣. تفسير القرآن العظيم. تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبي الفداء، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١هـ.

١٥٤. تفسير القرآن من الجامع لابن وهب. المؤلف:أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري المحقق: ميكلوش موراني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: ط١، ٢٠٠٣ م.

١٥٥. تفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن. تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي تحقيق: أحمد البردوني ط/دار الشعب – مصر ط٢.

١٥٦. التفسير الكبير = تفسير الرازي. تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، الطبعة: ط١.

١٥٧. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة). المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان

١٥٨. تفسير النيسابوري=غرائب القرآن ورغائب الفرقان. المؤلف: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلميه — بيروت، الطبعة:ط١ – ١٤١٦ هـ.

١٥٩. تفسير عبد الرزاق. المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن الصنعاني، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية —بيروت، الطبعة: ط١، سنة ١٤١٩هـ.

١٦٠. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم. المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي، المحقق: الدكتورة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز. الناشر: مكتبة السنة – القاهرة — مصر، الطبعة: ط١، ١٤١٥ — ١٩٩٥.

١٦١. تفسير يحيى بن سلام. المؤلف: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: ط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٦٢. تقريب التهذيب. تأليف: الحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة ط. دار النشر: الرشيد – سوريا، الطبعة: ط١ عام ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

١٦٣. التقرير والتحرير في علم الأصول. تأليف: ابن أمير الحاج. ، دار النشر: دار الفكر – بيروت – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

١٦٤. تقييد المهمل وتمييز المشكل (شيوخ البخاري المهملون)، تأليف: أبو علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجياني، تحقيق: الأستاذ محمد أبو الفضل، دار النشر: وزارة الأوقاف – المملكة المغربية – ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

١٦٥. تلبيس إبليس تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي. تحقيق: السيد الجميلي ط/دار الكتاب العربي – بيروت ط٣.

١٦٦. التلخيص الحبير تخريج شرح الرافعي الكبير. تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الله هاشم يماني ط/دار الفكر – بيروت.

١٦٧. تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل. المؤلف: محمد بن الطيب بن محمد القاضي أبو بكر الباقلاني، المحقق: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية– لبنان، الطبعة: ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٦٨. التمهيد لما تضمنه الموطأ من المعاني والأسانيد. تأليف: الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري، تحقيق: جماعة من الباحثين والمحققين ط/وزارة الأوقاف المغربية ١٣٨٧هـ.

١٦٩. تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين للسمرقندي. المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، حققه وعلق عليه: يوسف علي بديوي، الناشر: دار ابن كثير، دمشق — بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٧٠. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. تأليف: أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، دار النشر: المكتبة الأزهرية للتراث – مصر – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري.

١٧١. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. تأليف: العلامة عبدالرحمن بن

يحيى المعلمي.تحقيق: الإمام محمد ناصر الدين الألباني. ط/مكتبة المعارف-الرياض.
١٧٢. تهذيب الآثار (الجزء المفقود). تأليف: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار النشر: دار المأمون للتراث - دمشق / سوريا - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: ط١.
١٧٣. تهذيب الآثار تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري تحقيق: محمود شاكر ط/مطبعة المدني - مصر عام ١٤٠٢هـ.
١٧٤. تهذيب التهذيب. تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت ط١.
١٧٥. تهذيب الكمال. تأليف: أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق:بشار عواد ط/ مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة: ط١ عام ١٤٠٠هـ.
١٧٦. تهذيب اللغة تأليف: أبي منصور محمد الأزهري ط/ الدار المصرية للتأليف والترجمة مطابع سجل.
١٧٧. التوحيد. المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، المحقق: د. فتح الله خليف، الناشر: دار الجامعات المصرية — الإسكندرية.
١٧٨. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار النشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.
١٧٩. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد شمس الدين الشهير بابن ناصر الدين، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي. الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة: ط١، ١٩٩٣م.
١٨٠. توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم. المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦.

١٨١. التوضيح لشرح الجامع الصحيح. تأليف: عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملقن سراج الدين أبو حفص، تحقيق:خالد الرباط - جمعة فتحي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، لطبعة: ط١.

١٨٢. تيسير التحرير. تأليف: محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار النشر: دار الفكر — بيروت.

١٨٣. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف: أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية.

١٨٤. الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ط/دار الفكر - بيروت مطبوع مع فيض القدير.

١٨٥. جامع العلوم والحكم. تأليف: زين الدين ابن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ط/مؤسسة الرسالة بيروت ط١.

١٨٦. جامع المسانيد. المؤلف: أبو المؤيد محمد بن محمد الخوارزمي، حققه و خرج أحاديثه: الاستاذ نجم الدين محمد الدركاني، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٨٧. جامع بيان العلم وفضله. تأليف: الحافظ يوسف بن عبد البر النمري. تحقيق: أبي الأشبال حسن بن مندوه الزهيري هداه الله. ط. دار ابن الجوزي.

١٨٨. الجامع في الحديث. تأليف: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي أبو محمد المصري، تحقيق: د . مصطفى حسن حسين أبو الخير، دار النشر: دار ابن الجوزي - السعودية - ١٩٩٦م، الطبعة: ط١.

١٨٩. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض — ١٤٠٣هـ.

١٩٠. الجامع. تأليف: معمر بن راشد الأزدي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حبيب الأعظمي (منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني ج١٠).

١٩١. الجامعات المساجد في شمال اليمن. مقال كتبه:زيد بن علي الوزير، الناشر:مركز التراث والبحوث اليمني، مجلة المسار، (السنة الأولى : العدد الأول شتاء : ١٤٢٠ / ٢٠٠٠).

١٩٢. الجرح والتعديل. تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي–بيروت—١٢٧١هـ–١٩٥٢م،الطبعة: ط١.

١٩٣. الجزء الرابع من الفوائد العوالي المنتقاة (الثقفيات). تأليف: القاسم بن الفضل بن أحمد بن أحمد ابن محمود الثقفي الأصبهاني– مخطوط.

١٩٤. جزء فيه حديث المصيصي لوين. تأليف: أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير المصيصي الأسدي، تحقيق: أبو عبد الرحمن مسعد بن عبد الحميد السعدني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، الطبعة: ط١.

١٩٥. جلاء العينين في محاكمة الأحمدين. المؤلف: نعمان بن محمود بن عبد الله، أبو البركات خير الدين، الآلوسي، الناشر: مطبعة المدني، عام النشر: ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

١٩٦. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، دار النشر: مطبعة المدني – مصر، تحقيق: علي سيد صبح المدني.

١٩٧. الجواهر المضية في طبقات الحنفية. تأليف: عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي أبو محمد، دار النشر: مير محمد كتب خانه — كراتشي.

١٩٨. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح. تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار النشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

١٩٩. حَاشِيَة ابنِ القَيِّمِ عَلَىٰ مُخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ لِلْمُنْذِرِيِّ. ط. دار الكتب العلمية – بيروت. ط٢، عام ١٤١٥هـ.

٢٠٠. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، تأليف: علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي،، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٩ هـ -١٩٩٩ م، الطبعة:ط١.

٢٠١. الحاوي للفتاوي. المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٠٢. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة. تأليف: أبي القاسم اسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: د.محمد بن ربيع المدخلي، دار النشر: دار الراية - السعودية / الرياض - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، الطبعة:الثانية.

٢٠٣. حديث أبي بكر بن الأنباري. المؤلف: محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم، أبو بكر الأنباري، البُنْدار، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: ط١ عام ٢٠٠٤، [الكتاب مخطوط].

٢٠٤. الحطة في ذكر الصحاح الستة. المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، الناشر: دار الكتب التعليمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٠٥. الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى. د. محمد بن ربيع المدخلي، ط١- ١٩٨٨م؛ ١٤٠٩هـ

٢٠٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ط/دار الكتاب العربي - بيروت ط٤عام ١٤٠٥هـ.

٢٠٧. الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن. المؤلف: أبو الحسن عبد العزيز بن يحيى بن مسلم بن ميمون الكناني المكي، المحقق: علي بن محمد بن ناصر الفقهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٠٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تأليف: عبد القادر بن عمر

البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة: ط١.

٢٠٩. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. المؤلف: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي، الناشر: دار صادر — بيروت.

٢١٠. خلق أفعال العباد. تأليف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار المعارف السعودية - الرياض — ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة.

٢١١. الدر المنثور في التفسير بالمأثور. تأليف: جلال الدين السيوطي، دار النشر:دار الفكر — بيروت، الطبعة: ط٢، ١٤٠٩هـ.

٢١٢. درء تعارض العقل والنقل، تأليف: شيخ الإسلام، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، تحقيق: الشيخ محمد رشاد سالم رحمه الله.

٢١٣. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٢١٤. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون. تأليف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة:ط١.

٢١٥. الدعاء للطبراني. تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: ط١.

٢١٦. دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه. تأليف: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق: حسن السقاف، دار النشر: دار الإمام النووي - الأردن - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الطبعة: ط٣.

٢١٧. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة. تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي تحقيق: عبد المعطي قلعجي ط/دار الكتب العلمية بيروت ط١ عام ١٤٠٥هـ.

٢١٨. الدلائل في غريب الحديث. المؤلف: قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢١٩. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار النشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

٢٢٠. ديوان أبي الطيب المتنبي. لأحمد بن الحسين بن الحسن المتنبئ، صححها وقارن نسخها وجمع تعليقاتها:الدكتور عبد الله عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

٢٢١. ديوان الأعور الشني جمع وتخريج ضياء الدين الحيدري.ط/المواهب للطباعة والنشر-بيروت.ط١ عام١٤١٩هـ

٢٢٢. الذخيرة. تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، دار النشر: دار الغرب - بيروت - ١٩٩٤م.

٢٢٣. الذرية الطاهرة النبوية. تأليف: الإمام الحافظ أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق: سعد المبارك الحسن، دار النشر: الدار السلفية - الكويت - ١٤٠٧، الطبعة: ط١.

٢٢٤. ذم التأويل. تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار النشر: الدار السلفية - الكويت - ١٤٠٦، الطبعة: ط١.

٢٢٥. ذم الكلام وأهله. تأليف: شيخ الإسلام الحافظ أبي إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي. تحقيق: عبدالله بن عثمان الأنصاري. ط. مكتبة الغرباء – المدينة.

٢٢٦. ذيل تاريخ بغداد. تأليف: محب الدين أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٢٧. ذيل طبقات الحنابلة. تأليف: العلامة زين الدين ابن رجب الحنبلي. ط/دار المعرفة – بيروت مطبوع مع طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلىٰ.

٢٢٨. الرابع والعشرون من المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي، المؤلف: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني- [مخطوط].

٢٢٩. رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد=. تأليف: أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي أبو نصر، تحقيق: عبد الله الليثي، دار النشر: دار المعرفة – بيروت – ١٤٠٧، الطبعة: ط١.

٢٣٠. رجال صحيح مسلم. تأليف: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر، تحقيق: عبد الله الليثي، دار النشر: دار المعرفة – بيروت – ١٤٠٧، الطبعة: ط١.

٢٣١. الرحلة في طلب الحديث، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر، تحقيق: نور الدين عتر، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٥، الطبعة: ط١.

٢٣٢. الرد علىٰ البكري = تلخيص كتاب الاستغاثة، تحقيق: محمد علي عجال، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار النشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة – ١٤١٧، الطبعة: ط١.

٢٣٣. الرد علىٰ الجهمية. تأليف: ابن منده، تحقيق: علي محمد ناصر الفقيهي، دار النشر: المكتبة الأثرية — باكستان.

٢٣٤. الرد علىٰ الجهمية. تأليف: الإمام عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار النشر: دار ابن الأثير – الكويت – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، الطبعة: الثانية.

٢٣٥. الرد على الزنادقة والجهمية. تأليف: أحمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله، تحقيق: محمد حسن راشد، دار النشر: المطبعة السلفية – القاهرة – ١٣٩٣.

٢٣٦. الرد على القائلين بوحدة الوجود. تأليف: العلامة علي بن سلطان القاري، تحقيق: علي رضا ، دار النشر: دار المأمون للتراث – دمشق – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، الطبعة: ط١.

٢٣٧. الرد علىٰ المنطقيين، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس، دار النشر: دار المعرفة – بيروت.

٢٣٨. الرد علىٰ بشر المريسي وابن الثلجي = نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي علىٰ المريسي الجهمي العنيد. تأليف: أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، الطبعة: الأولىٰ.

٢٣٩. الرد على من يقول القرآن مخلوق. تأليف: أحمد بن سلمان النجاد أبو بكر، تحقيق: رضا الله محمد إدريس، دار النشر: مكتبة الصحابة الإسلامية – الكويت – ١٤٠٠هـ.

٢٤٠. رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت. المؤلف: عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزيّ ، أبو نصر ،المحقق: محمد با كريم با عبد الله، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة:ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٤١. الرسالة القشيرية. المؤلف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري. تحقيق: الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، الناشر: دار المعارف، القاهرة.

٢٤٢. رسالة في الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية. العلامة ابن كمال باشا،

وقد طبعت هذه الرسالة باستانبول ضمن مجموعة فيها خمس رسائل، سنة ١٣٠٤هـ.

٢٤٣. الرسالة. تأليف: محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناش:مكتبة الحلبي–القاهرة، الطبعة: ط١، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

٢٤٤. رسائل الجاحظ. المؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة

٢٤٥. الروح. تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥ - ١٩٧٥.

٢٤٦. روضة الناظر وجنة المناظر. تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، دار النشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - ١٣٩٩، الطبعة: الثانية.

٢٤٧. رؤية الله تبارك وتعالى لابن النحاس. المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن التجيبي المالكي البزار المعروف بابن النحاس، تحقيق وتخريج: د. محفوظ عبد الرحمن بن زين الله السلفي، الناشر: الدار العلمية للطباعة ، دلهي — الهند، الطبعة:ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٤٨. رؤية الله. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: إبراهيم محمد العلي، أحمد فخري الرفاعي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء ، ١٤١١ هـ.

٢٤٩. رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين. تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م، الطبعة: الثالثة.

٢٥٠. زاد المعاد في هدي خير العباد. تأليف: العلامة شيخ الإسلام محمد ابن قيم الجوزية. تحقيق: عبد القادر وشعيب الأرناؤوط طبع/مؤسسة الرسالة – بيروت.

٢٥١. الزهد والرقائق لابن المبارك (يليه «مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»). تأليف: الإمام عبد الله بن المبارك المرزوي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار النشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

٢٥٢. الزهد. تأليف: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، دار النشر: دار الريان للتراث – القاهرة – ١٤٠٨، الطبعة: الثانية.

٢٥٣. الزهد. تأليف: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. ط. دار الكتب العلمية.

٢٥٤. الزهد. تأليف: هناد بن السري الكوفي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت – ١٤٠٦، ط١.

٢٥٥. زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه. المؤلف: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: مكتبة دار القلم والكتاب، الرياض، الطبعة: ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٥٦. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها تأليف: الشيخ العلامة محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي الألباني ط/ مكتبة المعارف – الرياض سنوات مختلفة كلها الطبعة الأولىٰ من الكتاب.

٢٥٧. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء علىٰ الأمة تأليف: الشيخ العلامة محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي الألباني ط/ مكتبة المعارف – الرياض السنوات كسابقه.

٢٥٨. السلوك لمعرفة دول الملوك. تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار النشر: دار الكتب العلمية — بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، الطبعة: ط١.

٢٥٩. السنة للخلال. تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، دار النشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. عطية الزهراني.

٢٦٠. السنة. تأليف: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د.محمد سعيد سالم القحطاني، دار النشر: دار ابن القيم – الدمام – ، الطبعة: ط١ عام ١٤٠٦.

٢٦١. سنن ابن ماجه. تأليف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار النشر: دار الفكر – بيروت.

٢٦٢. سنن أبي داود. تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ط/ دار الفكر – بيروت.

٢٦٣. سنن الترمذي. تأليف: أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين ط/دار إحياء التراث — بيروت.

٢٦٤. سنن الدارقطني. تأليف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار النشر: دار المعرفة – بيروت – ١٣٨٦ — ١٩٦٦.

٢٦٥. سنن الدارمي. تأليف: أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي تحقيق: خالد السبع العلمي وفواز زمرلي ط/دار الكتاب العربي – بيروت ط١،عام ١٤٠٧هـ.

٢٦٦. السنن الكبرىٰ للبيهقي تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين البيهقي ط/مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية – الهند ط١عام ١٣٤٤هـ تصوير دار الفكر.

٢٦٧. السنن الكبرىٰ للنسائي تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي تحقيق: د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي ط/دار الكتب العلمية بيروت الطبعة: ط١ عام ١٤١١هـ.

٢٦٨. سنن النسائي الصغرى. تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الطبعة: الثانية.

٢٦٩. السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها. المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة — الرياض، الطبعة: ط١، ١٤١٦.

٢٧٠. سنن سعيد بن منصور، تأليف: سعيد بن منصور، دار النشر: الدار السلفية – الهند – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، وطبعة. دار العصيمي – الرياض – ١٤١٤، ط١ تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

٢٧١. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، ، المحقق: أحمد محمد نور سيف. دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٧٢. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني. تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، الأولى، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، دار النشر: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة – ١٣٩٩ – ١٩٧٩، الطبعة: ط١.

٢٧٣. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي. تحقيق: د. سعدي هاشمي طبع/دار الوفاء – المنصورة ط٢ عام ١٤٠٩هـ.

٢٧٤. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. تأليف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار النشر: مكتبة المعارف – الرياض – ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م، الطبعة: ط١.

٢٧٥. سير أعلام النبلاء. تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين ط/مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة: التاسعة عام ١٤١٣.

٢٧٦. سيرة الإمام أحمد بن حنبل. المؤلف: صالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل أبو الفضل، المحقق: د.فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة– الاسكندرية، الطبعة:ط٢، ١٤٠٤هـ.

٢٧٧. السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون. المؤلف: علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين، الناشر: دار

الكتب العلمية –بيروت، الطبعة: الثانية – ١٤٢٧هـ.

٢٧٨. السيرة النبوية لابن هشام. تأليف: عبد الملك بن هشام الحميري المعافري أبو محمد، تحقيق:طه عبد الرءوف سعد، دار النشر: دار الجيل – بيروت – ١٤١١، الطبعة:ط١.

٢٧٩. شأن الدعاء. المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المحقق: أحمد يوسف الدّقاق، الناشر: دار الثقافة العربية.

٢٨٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تأليف: عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار النشر: دار بن كثير – دمشق – ١٤٠٦هـ، الطبعة: ط١.

٢٨١. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة. تأليف: هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم، دار النشر: دار طيبة – الرياض – ١٤٠٢هـ، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان.

٢٨٢. شرح الأصبهانية. المؤلف: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، المحقق: محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة دار المنهاج – الرياض

٢٨٣. شرح السنة معتقد إسماعيل بن يحيى المزني. تأليف: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، دار النشر: مكتبة الغرباء الأثرية – السعودية – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، الطبعة: ط١، تحقيق: جمال عزون.

٢٨٤. شرح السنة. تأليف: محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش ط/المكتب الإسلامي – بيروت ط٢ عام ١٤٠٣هـ.

٢٨٥. شرح العقائد النسفية. تأليف: سعد الدين التفتازاني. تحقيق: د.أحمد حجازى السقا. ط/مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٩٨٧م

٢٨٦. شرح العقيدة الأصفهانية. تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: إبراهيم سعيداي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١٥، الطبعة: ط١.

٢٨٧. شرح العقيدة الطحاوية. تأليف: ابن أبي العز الحنفي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩١، الطبعة: الرابعة.

٢٨٨. شرح اللقاني لمنظومته جوهرة التوحيد مع حواشي له وللخرشي والطوخي والإطفيحي. تحقيق: مروان البجاوي.ط/دار البصائر.القاهرة. ط١ عام١٤٣٠هـ

٢٨٩. شرح المقاصد في علم الكلام. تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، دار النشر: دار المعارف النعمانية - باكستان - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، الطبعة: ط١.

٢٩٠. شرح المنظومة الرائية في السُّنة. تأليف: سعد بن علي الزنجاني، تحقيق: د.عبد الرزاق البدر، مكتبة دار المنهاج - السعودية ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ.

٢٩١. الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة. تأليف: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار النشر: مكتبة الفرقان - الإمارات العربية - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: ط١.

٢٩٢. شرح حديث النزول. المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. الناشر: المكتب الإسلامي-بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٢٩٣. شرح صحيح البخارى لابن بطال. المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: لثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٩٤. شرح صحيح مسلم. تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢هـ، الطبعة: ط٢.

٢٩٥. شرح علل الترمذي. تأليف: الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم، دار النشر: مكتبة المنار – الزرقاء — الأردن، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، الطبعة:ط١.

٢٩٦. شرح مختصر خليل للخرشي. المؤلف: محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله، الناشر: دار الفكر للطباعة — بيروت.

٢٩٧. شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن. تأليف: أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد، دار النشر: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، الطبعة: ط١.

٢٩٨. شرح مشكل الآثار. تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي تحقيق: شعيب الأرناؤوط ط/مؤسسة الرسالة – بيروت ط١ عام ١٤١٥هـ.

٢٩٩. شرح معاني الآثار. تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي، تحقيق: محمد زهري النجار، ط/دار الكتب العلمية بيروت ط١ عام ١٣٩٩هـ.

٣٠٠. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر. المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت.

٣٠١. شرح نهج البلاغة. المؤلف : عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، المحقق : محمد أبو الفضل ابراهيم، الناشر : دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٠٢. شعب الإيمان. تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٠، الطبعة: ط١.

٣٠٣. الشعور بالعور. تأليف: أبو الصفا صلاح الدين خليل بن عز الدين أيبك بن عبد الله الألبكي الصفدي، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق حسين، دار النشر: دار عمار – عمان – الأردن – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨هـ، الطبعة: ط١.

٣٠٤. الشفا بتعريف حقوق المصطفى – مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء.

٣٠٥. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار النشر: دار الفكر – بيروت – ١٣٩٨.

٣٠٦. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية. تأليف: طاشكبري زادة، دار النشر: دار الكتاب العربي – بيروت – ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٣٠٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٣٠٨. الصحائف الإلهية في الكلام. تأليف شمس الدين محمد بن أشرف السمرقندي. تحقيق:د.أحمد الشريف.بدون دار نشر أو تاريخ.

٣٠٩. صحوة الرجل المريض. تأليف: موفق بني مرجة. ط/شركة دار الكويت للطباعة، ط١ عام ١٩٨٤م.

٣١٠. صحيح الأدب المفرد. تأليف: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ط/مكتبة الصديق – الطائف ط١ عام ١٤١٦هـ.

٣١١. صحيح البخاري تأليف: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري تحقيق: د. مصطفىٰ البغا ط/دار ابن كثير – اليمامة – بيروت ط٣عام ١٤٠٧هـ.

٣١٢. صحيح الترغيب والترهيب. تأليف: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة: الخامسة.

٣١٣. صحيح الجامع الصغير. تأليف: الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني

ط/المكتب الإسلامي - بيروت.

٣١٤. صحيح مسلم تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط/دار إحياء التراث العربي - بيروت(بدون تاريخ).

٣١٥. صحيح مسلم مع شرحه إكمال إكمال المعلم للأبي. المؤلف: أبي عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الأبي المالكي، طبعة مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ - تصوير دار الكتب العلمية .

٣١٦. صحيح وضعيف سنن أبي داود. تأليف: محمد ناصر الدين الألباني ط/ دار المعارف-الرياض ط١.

٣١٧. صحيح وضعيف سنن الترمذي. تأليف: محمد ناصر الدين الألباني ط/ دار المعارف-الرياض ط١.

٣١٨. صريح السنة. تأليف: محمد بن جرير الطبري أبي جعفر، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، دار النشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٥، الطبعة: ط١.

٣١٩. الصفات. تأليف: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الله الغنيمان، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤٠٢، الطبعة: ط١.

٣٢٠. صفة الجنة لابن أبي الدنيا. المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا،

٣٢١. صفة الجنة. المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، المحقق: علي رضا عبد الله، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / سوريا.

٣٢٢. الصفدية. تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار النشر: دار الفضيلة - الرياض - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢٣. الصلاة علىٰ النبي صلى الله عليه وسلم. تأليف: أبي بكر بن أبي عاصم. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط/دار المأمون للتراث - دمشق. ط١ عام ١٤١٥ هـ.

٣٢٤. الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة. تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: د. علي بن محمد

الدخيل الله، دار النشر: دار العاصمة - الرياض - ١٤١٨ - ١٩٩٨، الطبعة: الثالثة.

٣٢٥. الضعفاء الصغير. تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري تحقيق: محمود زايد ط/دار الوعي - حلب ط١ عام ١٣٩٦هـ.

٣٢٦. الضعفاء والمتروكون. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣٢٧. الضعفاء والمتروكون. تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي تحقيق: محمود زايد ط/دار الوعي - حلب ط١ عام ١٣٩٦هـ.

٣٢٨. الضعفاء والمتروكين. تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت — ١٤٠٦هـ، الطبعة: ط١،تحقيق: عبد الله القاضي.

٣٢٩. الضعفاء. تأليف: أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي ط/دار الكتب العلمية بيروت ط١ عام ١٤٠٤هـ.

٣٣٠. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار النشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

٣٣١. طبقات الحفاظ. تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبي الفضل، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: ط١.

٣٣٢. طبقات الحنابلة. تأليف: القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلىٰ ط/دار المعرفة — بيروت.

٣٣٣. طبقات الشافعية الكبرىٰ تأليف: تاج الدين عبد الوهاب السبكي تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو ط/مكتبة ابن تيمية - القاهرة ط١عام ١٣٨٣هـ.

٣٣٤. طبقات الشافعية. تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب - بيروت -

١٤٠٧، الطبعة: الأولى.

٣٣٥. طبقات الشافعيين. المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية،تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٣٦. طبقات الصوفية للسلمي. تأليف: أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسىٰ بن خالد الأزدي، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، الطبعة: ط١.

٣٣٧. طبقات الفقهاء الشافعية. تأليف: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار النشر: دار البشائر الإسلامية-بيروت-١٩٩٢م، ط١.

٣٣٨. الطبقات الكبرى = لوافح الأنوار في طبقات الأخيار. المؤلف: عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحَنَفي، نسبه إلى محمد ابن الحنفية، الشَّعْراني، الناشر: مكتبة محمد المليجي الكتبي وأخيه، مصر، عام النشر: ١٣١٥ هـ

٣٣٩. الطبقات الكبرىٰ. تأليف: محمد بن سعد الزهري تحقيق: إحسان عباس ط/دار صادر - بيروت (بدون تاريخ).

٣٤٠. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها. تأليف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، الطبعة: ط٢.

٣٤١. طبقات المعتزلة. المؤلف: أحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين اللّه، تحقيق: سُوسَنّة دِيفَلْد — فِلْزَر، الناشر: دار مكتبة الحياة — بيروت، ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.

٣٤٢. طبقات المفسرين للداوودي. المؤلف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

٣٤٣. طبقات المفسرين. تأليف: أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم - السعودية - ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، الطبعة: ط١.

٣٤٤. طرح التثريب في شرح التقريب. تأليف: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي، تحقيق:عبد القادر محمد علي،دار النشر:دار الكتب العلمية- بيروت،٢٠٠٠م، الطبعة: ط١.

٣٤٥. طريق الهجرتين وباب السعادتين، تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله، تحقيق: عمر بن محمود، دار النشر: دار ابن القيم - الدمام — ط٢- ١٤١٤ — ١٩٩٤.

٣٤٦. الطيوريات. انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني، من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٤٧. عام النشر: ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٣٤٨. العبر في خبر من غبر، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد دار النشر: مطبعة حكومة الكويت - الكويت - ١٩٨٤، الطبعة: ط٢.

٣٤٩. العجالة في الأحاديث المسلسلة. تأليف: أبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي، دار النشر: دار البصائر - دمشق - ١٩٨٥، الطبعة: الثانية.

٣٥٠. العدة في أصول الفقه. المؤلف : القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، حققه وعلق عليه وخرج نصه : د أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة : الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٣٥١. العرش وما روي فيه. تأليف: محمد بن عثمان ابن أبي شيبة العبسي أبي جعفر، تحقيق: محمد بن حمد الحمود، دار النشر: مكتبة المعلا - الكويت - ١٤٠٦، الطبعة: ط١.

٣٥٢. العرش. تأليف: الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دراسة وتحقيق: د. محمد خليفة التميمي، ط/مكتبة أضواء السلف، الطبعة:ط١ عام ١٤٢٠هـ.

٣٥٣. العقد الفريد. تأليف: احمد بن محمدبن عبد ربه الأندلسي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت /لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثالثة.

٣٥٤. عقيدة السلف أصحاب الحديث. تأليف: أبي إسماعيل الصابوني. تحقيق: بدر البدر، ط: الدار السلفية، ط١،عام ١٤٠٤ هـ.

٣٥٥. العقيدة رواية أبي بكر الخلال. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: عبد العزيز عز الدين السيروان، الناشر: دار قتيبة — دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

٣٥٦. علل الترمذي الكبير. المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٣٥٧. علل الحديث. تأليف: الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن أدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم تحقيق: محب الدين الخطيب ط/دار المعرفة بيروت عام ١٤٠٥هـ.

٣٥٨. العلل الصغير. تأليف: الترمذي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

٣٥٩. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية تأليف: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي تحقيق: خليل الميس ط/دار الكتب العلمية بيروت ط١ عام ١٤٠٣هـ.

٣٦٠. العلل للدارقطني. تأليف: علي بن عمر الدارقطني تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي ط/دار طيبة - الرياض ط١ عام ١٤٠٥هـ.

٣٦١. العلل ومعرفة الرجال. تأليف: أحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار النشر: المكتب الإسلامي ، دار الخاني - بيروت ،

الرياض - ١٤٠٨ - ١٩٨٨، الطبعة:ط١.

٣٦٢. العلو للعلي العظيم. تأليف: الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: أبي محمد أشرف بن عبد المقصود.دار النشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: ط١.

٣٦٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٦٤. عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للسنوسي،دار النشر:مطبعة جريدة الإسلام-مصر، عام١٣١٦هـ.

٣٦٥. عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي، الناشر: دار الكتب العلمية —بيروت، الطبعة: ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٣٦٦. عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد. تأليف: أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري الشافعي المعروف بابن السني، تحقيق: كوثر البرني، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت.

٣٦٧. العيال، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، تحقيق: د نجم عبد الرحمن خلف، دار النشر: دار ابن القيم - السعودية - الدمام - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: ط١.

٣٦٨. العين المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، وقيل إنه لتلميذه الليث. تحقيق: د مهدي المخزومي / د إبراهيم السامرائي، دار النشر: دار ومكتبة الهلال.

٣٦٩. العين والأثر في عقائد أهل الأثر. المؤلف: عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي الأزهري الدمشقيّ، تقيّ الدين، ابن فَقِيه فُصَّة، المحقق: عصام رواس قلعجي، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة: ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٧٠. عيون الأنباء في طبقات الأطباء. المؤلف: أحمد بن القاسم الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة، المحقق: الدكتور نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة — بيروت.

٣٧١. عيون التاريخ وفيه من سنة ٢١٩ إلى سنة ٢٥٠ هـ. المؤلف: محمد بن شاكر الكتبي

٣٧٢. غاية المرام في علم الكلام. المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي الآمدي، المحقق: حسن محمود عبد اللطيف، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية — القاهرة.

٣٧٣. غريب الحديث لابن الجوزي. تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٥، الطبعة: ط١.

٣٧٤. غريب الحديث للخطابي، تأليف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبي سليمان، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار النشر:جامعة أم القرىٰ - مكة المكرمة- ١٤٠٢.

٣٧٥. غريب الحديث. تأليف: القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٦، الطبعة: ط١.

٣٧٦. غريب الحديث. تأليف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، دار النشر: مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٧، الطبعة: ط١.

٣٧٧. غريب الحديث، تأليف: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبي إسحاق، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، دار النشر: جامعة أم القرىٰ - مكة المكرمة - ١٤٠٥، الطبعة: ط١.

٣٧٨. الغنية في أصول الدين. تأليف: أبو سعيد عبد الرحمن النيسابوري المتولي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٧م، الطبعة: ط١.

٣٧٩. الغنية لطالبي طريق الحق. تأليف: عبد القادر الجيلاني. تقديم: محمد خالد عمر.الناشر: دار إحياء التراث العربي.ط١ عام١٤١٦هـ

٣٨٠. غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة. تأليف: خلف بن عبد الملك بن بشكوال أبو القاسم، تحقيق: د. عز الدين علي السيد ، محمد كمال الدين عز الدين، دار النشر: عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٧، الطبعة: ط١.

٣٨١. غية الباحث عن زوائد مسند الحارث. المؤلف: أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة، المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة، الطبعة: ط١، ١٤١٣ — ١٩٩٢.

٣٨٢. الغيلانيات = كتاب الفوائد. تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي. تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي. الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية. سنة النشر ١٤١٧هـ.

٣٨٣. فتاوى ابن الصلاح. المؤلف: عثمان ، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، المحقق: د.موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: ط١،١٤٠٧هـ.

٣٨٤. فتاوىٰ السبكي. تأليف: أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر: دار المعرفة – لبنان/ بيروت.

٣٨٥. الفتاوىٰ الكبرىٰ(الفتاوىٰ المصرية). تأليف: شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية تصوير دار المعرفة – بيروت.

٣٨٦. الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. تأليف: الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار النشر: دار الفكر - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٣٨٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب تصوير/دار المعرفة - بيروت عام ١٣٧٩هـ.
٣٨٨. فتح القدير. المؤلف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام،الناشر: دار الفكر.
٣٨٩. فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، المؤلف: عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، المحقق: اسامة بن عطايا بن عثمان العتيبي، الناشر:دار الفرقان، القاهرة، مصر، الطبعة: ط١٤٣٣،١هـ/٢٠١٢م.
٣٩٠. فتح المغيث شرح ألفية الحديث. تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٠٣هـ، الطبعة: ط١.
٣٩١. الفتن. المؤلف:حنبل بن إسحاق ،المحقق: عامر حسن،دار البشائر،ط١،١٤١٩هـ،١٩٩٨م.
٣٩٢. فتوح البلدان. تأليف: أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت — ١٤٠٣.
٣٩٣. الفتوى الحموية الكبرى. المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد ابن تيمية الحراني، المحقق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، الناشر: دار الصميعي — الرياض، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
٣٩٤. فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف ، تأليف: أبو العلاء الحسن العطار الهمذاني، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار النشر: دار العاصمة،الرياض، ١٤٠٩هـ، ط١.
٣٩٥. الفردوس بمأثور الخطاب. تأليف: أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني الملقب إلكيا، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، الطبعة: ط١.

٣٩٦. الفرق بين الفرق. تأليف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبي منصور، دار النشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٩٧٧م، الطبعة: ط٢.

٣٩٧. الفصل في الملل والأهواء والنحل. تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبي محمد، دار النشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

٣٩٨. الفصل للوصل المدرج في النقل. تأليف: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: محمد مطر الزهراني،دار النشر: دار الهجرة - الرياض - ١٤١٨، الطبعة: ط١.

٣٩٩. فضائل الأوقات. المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِردي أبو بكر البيهقي، المحقق: عدنان عبد الرحمن القيسي،الناشر:مكتبة المنارة-مكة المكرمة،الطبعة: ط١، ١٤١٠.

٤٠٠. فضائل الصحابة. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، المحقق: د. وصي الله محمد عباس. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: ط١، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.

٤٠١. فضائل القرآن للقاسم بن سلام. المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير ، الطبعة: ط١، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م.

٤٠٢. فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي، تحقيق: غزوة بدير، الناشر: دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة: ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٤٠٣. الفقيه و المتفقه. تأليف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار النشر: دار ابن الجوزي - السعودية - ١٤٢١هـ، الطبعة: الثانية.

٤٠٤. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات. المؤلف: محمد عَبْد الحَيّ الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي.

٤٠٥. الفهرست. تأليف: محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٨ - ١٩٧٨.

٤٠٦. فهم القرآن ومعانيه. تأليف: الحارث بن أسد بن عبد الله المحاسبي أبو عبد الله، تحقيق: حسين القوتلي، دار النشر: دار الكندي ، دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، الطبعة: الثانية.

٤٠٧. الفوائد البهية في تراجم الحنفية. المؤلف: أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، دار النشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت-لبنان.

٤٠٨. الفوائد الحسان الصحاح والغرائب. المؤلف: علي بن الحسن بن الحسين بن محمد، أبو الحسن الخِلَعي الشافعيّ، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة:ط١، ٢٠٠٤، مخطوط.

٤٠٩. الفوائد. المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجنيد الرازي،المحقق:حمدي السلفي،الناشر:مكتبة الرشد- الرياض الطبعة:ط١،١٤١٢.

٤١٠. الفوائد. تأليف: تمام بن محمد الرازي أبو القاسم، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١٢، الطبعة: ط١.

٤١١. فيصل التفرقة بين الإيمان والزندقة. تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبي حامد، تحقيق محمود بيجو ، ط١، الحلبوني دمشق سنة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

٤١٢. فيض القدير شرح الجامع الصغير. تأليف: عبد الرؤوف المناوي، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٥٦هـ، الطبعة: ط١.

٤١٣. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة. تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د.ربيع المدخلي ط/دار لينة للنشر والتوزيع ط١عام ١٤٠٩هـ.

٤١٤. القاموس المحيط. تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط/مؤسسة الرسالة، الطبعة: الرابعة عام ١٤١٥هـ.

٤١٥. قرة عيون الموحدين. تأليف: الشيخ العلامة المجدد عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ. ط/دار ابن حزم - بيروت. ط١عام ١٤٢٤هـ.

٤١٦. القضاء والقدر. تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ

البيهقي. تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، دار النشر: مكتبة العبيكان – الرياض / السعودية – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، الطبعة: ط١.

٤١٧. قواطع الأدلة في الأصول، تأليف: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤١٨. قواعد الأحكام في مصالح الأنام. المؤلف: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، طبعة: ١٤١٤ هـ – ١٩٩١ م.

٤١٩. قواعد العقائد. المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب — لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٤٢٠. قواعد الفقه تأليف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار النشر: الصدف ببلشرز – كراتشي – ١٤٠٧ – ١٩٨٦، الطبعة: ط١.

٤٢١. الكاشف في أسماء رجال الكتب الستة. تأليف: الإمام الذهبي تحقيق: محمد عوامة ط/دار القبلة للنشر والتوزيع، الطبعة: ط١ عام ١٤١٣هـ.

٤٢٢. الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل. تأليف: عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: المكتب الاسلامي — بيروت.

٤٢٣. الكامل في التاريخ. تأليف: أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٥هـ، الطبعة: ط٢، تحقيق: عبد الله القاضي.

٤٢٤. الكامل في ضعفاء الرجال تأليف: الحافظ أحمد بن عدي الجرجاني تحقيق: يحيىٰ غزاوي ط/دار الفكر – بيروت ط٣ عام ١٤٠٩هـ.

٤٢٥. كتاب «دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وأثرها في العالم الإسلامي» لصالح العبود.

٤٢٦. كتاب الآثار. تأليف: محمد بن الحسن، تحقيق: خالد العواد، دار النشر:

دار النوادر، الطبعة: ط١ عام ١٤٢٩.
٤٢٧. كتاب الأربعين وهو ثالث الأربعينيات في الحديث الشريف. المؤلف: أبو العباس الحسن بن سفيان الشيباني الخراساني النسوي، تحقيق وتعليق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.
٤٢٨. كتاب الاعتقاد لابو العلاء صاعد بن محمد. تحقيق ودراسة: الدكتور سيد باغجوان.دار الكتب العلمية.ط١ عام٢٠٠٥م.
٤٢٩. كتاب الإيمان تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ط/المكتب الإسلامي-بيروت الطبعة: الرابعة عام ١٤١٣- ١٩٩٣.
٤٣٠. كتاب البعث. أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني،
٤٣١. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. تأليف: أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، الطبعة: الخامسة.
٤٣٢. كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته علىٰ الاتفاق والتفرد. تأليف: الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده. تحقيق: الشيخ علي بن ناصر فقيهي. مطابع الجامعة الإسلامية.
٤٣٣. كتاب الثقات. تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: العلامة عبد الرحمن المعلمي، ط/مجلس دائرة المعارف العثمانية — الهند، ط١، عام ١٣٩٣ - ١٤٠٣هـ.
٤٣٤. كتاب الخراج. تأليف: يحيى بن آدم القرشي، دار النشر: المكتبة العلمية - لاهور - باكستان - ١٩٧٤، الطبعة: ط١.
٤٣٥. كتاب الدعوات الكبير. تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار النشر: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٤٣٦. كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني). المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٤٣٧. كتاب الشريعة. تأليف: أبي الحسين الآجري. تحقيق. د. الدميجي. ط. دار الوطن.

٤٣٨. كتاب الصفات لابن المحب الطبري. مخطوط

٤٣٩. كتاب العظمة. تأليف: الحافظ عبد الله بن محمد ابن حيان الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ. تحقيق: رضاء الله بن مُحَمَّد المباركفوري. ط/دار العاصمة – الرياض ط١ عام ١٤٠٨هـ.

٤٤٠. كتاب القدر. تأليف: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، دار النشر: دار ابن حزم – بيروت – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، الطبعة: ط١، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم.

٤٤١. كتاب المجروحين من المحدثين. تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ط/دار الوعي – حلب ط١ عام ١٣٩٦هـ.

٤٤٢. كتاب المسامرة للكمال بن أبي شريف بشرح المسايرة للكمال بن الهمام ومعه (حاشية على المسايرة لابن قطلوبغا)– ط١–المطبعة الأميرة الكبرى ببولاق– القاهرة –سنة ١٣١٧.

٤٤٣. كتاب المصاحف. تأليف: أبو بكر بن أبي داود السجستاني عبد الله بن بن سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد بن عبده، دار النشر: الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، الطبعة: ط١.

٤٤٤. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – ١٤٠٩، الطبعة: ط١.

٤٤٥. كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات. تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي تحقيق: د. نور الدين بن شكري بويا جيلار ط/أضواء السلف — الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٤٦. كتاب بغداد، تأليف:أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور، المحقق: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٤٤٧. كتاب شرح السنة. تأليف: الحسن بن علي بن خلف البربهاري أبو محمد، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار النشر: دار ابن القيم - الدمام - ١٤٠٨، الطبعة: ط١.

٤٤٨. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبي القاسم محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٤٤٩. كشف الأستار عن زوائد البزار. تأليف: نور الدين علي الهيثمي تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ط/مؤسسة الرسالة - بيروت ط١.

٤٥٠. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. تأليف: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٥١. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث. تأليف: إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي، تحقيق: صبحي السامرائي ط/عالم الكتب - بيروت ط١،١٤٠٧هـ.

٤٥٢. كشف الظنون. تأليف: مصطفىٰ بن عبد الله الرومي الحنفي المشهور بـ«حاجي خليفة». ط/دار الكتب العلمية بيروت عام ١٤١٣هـ.

٤٥٣. كشف المشكل من حديث الصحيحين، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، دار النشر: دار الوطن - الرياض - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.، تحقيق: علي حسين البواب.

٤٥٤. الكفاية في علم الرواية. تأليف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.

٤٥٥. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٥٦. كنْز العمال في سنن الأقوال والأفعال. تأليف: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ط/مكتبة التراث الإسلامي - حلب.

٤٥٧. الكنى من التاريخ الكبير. تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار النشر: دار الفكر.

٤٥٨. الكنى والأسماء. تأليف: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، ، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار النشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: ط١.

٤٥٩. اللآلِيء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ط/ دار الكتب العلمية بيروت ط١ عام ١٤١٧هـ.

٤٦٠. اللباب في تهذيب الأنساب. المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، الناشر: دار صادر — بيروت.

٤٦١. لسان العرب. تأليف: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، ط/دار إحياء التراث - بيروت.

٤٦٢. لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند -، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت — ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الطبعة: الثالثة.

٤٦٣. اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية. المقداد بن عبد الله الأسدي السيوري الحلي، تحقيق: السيد محمد علي القاضي الطباطبائي، شفق ، تبريز ايران . ١٣٩٧ هـ.

٤٦٤. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية

٤٦٥. الماتريدية دراسة وتقويماً للباحث أحمد بن عوض الله الحربي.ط/دار العاصمة.الرياض.ط١ عام١٤١٣هـ

٤٦٦. المبسوط. المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، الناشر: دار المعرفة — بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٦٧. المتفق والمفترق. تأليف: أبي بكر أحمد علي ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: د. محمد صادق الحامدي. الناشر: دار القادري. ط١ عام: ١٤١٧هـ.

٤٦٨. متن الرسالة. المؤلف: أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي، الناشر: دار الفكر.

٤٦٩. المتواري علي تراجم أبواب البخاري. تأليف: ناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المنير الاسكندري، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، دار النشر: مكتبة المعلا - الكويت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٧٠. مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن. المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: مرزوق علي إبراهيم، تقديم: حماد بن محمد الأنصاري. الناشر: دار الراية، الطبعة: ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٤٧١. المجالسة وجواهر العلم. تأليف: أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي، دار النشر: دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة:ط١.

٤٧٢. مجمع الزوائد. تأليف: نور الدين علي الهيثمي ط/دار الكتاب العربي - بيروت ط٣ عام ١٤٠٢هـ.

٤٧٣. مجموع الفتاوىٰ تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية جمع العلامة عبد الرحمن بن قاسم ط/دار الافتاء - الرياض.

٤٧٤. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعرء والبلغاء. تأليف: أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني، تحقيق: عمر الطباع، دار النشر: دار القلم -

بيروت - ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٤٧٥. المحتضرين. تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار النشر: دار ابن حزم - بيروت - لبنان - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: ط١.

٤٧٦. المحصول في أصول الفقه. تأليف: القاضي أبي بكر بن العربي المعافري المالكي ، تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة، دار النشر: دار البيارق - عمان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩، الطبعة: ط١.

٤٧٧. المحصول في علم الأصول. تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، دار النشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠٠، الطبعة: ط١.

٤٧٨. المحقق: عفيف نايف حاطوم، الناشر: دار الثقافة —بيروت، سنة النشر:١٤١٦ —١٩٩٦.

٤٧٩. المحكم والمحيط الأعظم. تأليف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: ط١، تحقيق: عبد الحميد هنداوي.

٤٨٠. المحكم والمحيط الأعظم. تأليف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: ط١.

٤٨١. مختصر الحجة على تارك المحجة. المؤلف: نصر بن إبراهيم المقدسي أبو الفتح، المحقق: محمد إبراهيم محمد هارون، الناشر: أضواء السلف، ١٤٢٥ — ٢٠٠٥، الطبعة:ط١.

٤٨٢. مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم. تأليف: محمد بن الموصلي. تحقيق: سيد إبراهيم. ط/دار الحديث - القاهرة. ط١عام ١٤١٢هـ.

٤٨٣. مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي. المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٤٨٤. مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية. تأليف: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار النشر: دار ابن القيم – الدمام – السعودية – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الطبعة: الثانية.

٤٨٥. مختصر القدوري. المؤلف: أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي، تحقيق:كامل عويضة، الناشر:دار الكتب العلمية.ط١،عام ١٤١٨هـ.

٤٨٦. المدخل إلى كتاب الإكليل. تأليف: محمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار النشر: دار الدعوة — الاسكندرية.

٤٨٧. المدونة الكبرى. تأليف: الإمام مالك بن أنس الأصبحي رواية سحنون، دار النشر: دار صادر— بيروت.

٤٨٨. المراسيل. تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط/مؤسسة الرسالة – بيروت ط١ عام ١٤٠٨هـ.

٤٨٩. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق: جمال عيتاني، ار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، الطبعة: ط١.

٤٩٠. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، الناشر: الدار العلمية — الهند.

٤٩١. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني. المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٤٩٢. مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني. إعداد: فايز حابس. طبع/جامعة أم القرىٰ – مكة.

٤٩٣. مستخرج أبي عوانة = مسند أبي عوانة، تأليف: الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائني، دار النشر: دار المعرفة – بيروت.

٤٩٤. المستدرك علىٰ الصحيحين، تأليف: محمد بن عبدالله أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا.

٤٩٥. المستغيثين بالله تعالى عند المهمّات والحاجات. المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الخزرجي الأندلسي، دراسة وتحقيق: مانويلا مارين، الناشر: المجلس الأعلى للأبحاث العلمية معهد التعاون مع العالم العربي، عام النشر: ١٩٩١م.

٤٩٦. مسند ابن أبي شيبة، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار النشر: دار الوطن – الرياض – ١٩٩٧م، الطبعة: ط١.

٤٩٧. مسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم. تأليف: أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني أبو نعيم، تحقيق: نظر محمد الفاريابي دار النشر: مكتبة الكوثر – الرياض – ١٤١٥، الطبعة: ط١.

٤٩٨. مسند أبي حنيفة رواية الحارثي. المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن خليل الحارثي البخاري، المحقق: لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، الناشر: المكتبة الإمدادية – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

٤٩٩. مسند أبي حنيفة رواية الحصكفي. المؤلف: أبو حنيفة النعمان، تحقيق: عبد الرحمن حسن محمود، الناشر: الآداب — مصر.

٥٠٠. مسند أبي يعلىٰ تأليف: أبي يعلىٰ أحمد بن علي الموصلي تحقيق: حسين سليم أسد ط/دار المأمون للتراث – دمشق ط١ عام ١٤٠٤هـ.

٥٠١. مسند إسحاق بن راهويه. تأليف: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، دار النشر: مكتبة الإيمان –

المدينة المنورة - ١٤١٢ - ١٩٩١، الطبعة: ط١.

٥٠٢. مسند الإمام أحمد. تأليف: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ط/بولاق.

٥٠٣. مسند الإمام عبد الله بن المبارك. تأليف: عبد الله بن المبارك بن واضح، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٧، الطبعة: ط١.

٥٠٤. مسند البزار المسمىٰ البحر الزخار تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو البزار تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله ط/مؤسسة علوم القرآن مع مكتبة العلوم والحكم. بيروت - المدينة ط١ عام ١٤٠٩هـ.

٥٠٥. مسند الحارث ابن أبي أسامة. طبع منه: بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث تأليف: نور الدين علي الهيثمي تحقيق: د. حسين أحمد الباكري ط/الجامعة الإسلامية - المدينة ط١ عام ١٤١٣هـ.

٥٠٦. مسند الروياني، تأليف: محمد بن هارون الروياني أبي بكر، تحقيق: أيمن علي أبو يماني.، دار النشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة - ١٤١٦، الطبعة: ط١.

٥٠٧. مسند الشاميين. تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٤، الطبعة: ط١.

٥٠٨. مسند الشهاب. تأليف: محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: الشيخ حمدي السلفي ط/مؤسسة الرسالة - بيروت ط٢ عام ١٤٠٧.

٥٠٩. مسند الطيالسي تأليف: أبي داود سليمان بن داود الطيالسي ط/دار المعرفة - بيروت.

٥١٠. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم. تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهراني الأصبهاني ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة:ط١.

٥١١. مسند خليفة بن خياط. المؤلف: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري ، دراسة وتحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥١٢. مسند علي بن الجعد. تحقيق: عامر حيدر ط/مؤسسة نادر - بيروت ط١ عام ١٤١٠هـ.

٥١٣. المسند للشاشي. تأليف: أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٠، الطبعة: ط١.

٥١٤. المسند. المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، عام النشر: ١٤٠٠ هـ.

٥١٥. المسند. تأليف: عبدالله بن الزبير أبي بكر الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار النشر: دار الكتب العلمية ، مكتبة المتنبي - بيروت ، القاهرة.

٥١٦. المسودة في أصول الفقه. تأليف: عبد السلام -عبد الحليم - أحمد بن عبد الحليم آل تيمية، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار النشر: المدني — القاهرة.

٥١٧. مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار. تأليف: القاضي أبي الفضل عياض بن موسىٰ بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

٥١٨. مشاهير علماء الأمصار. تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: م. فلايشهمر، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت — ١٩٥٩.

٥١٩. مشكاة المصابيح، تأليف: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٩٨٥، ط٣، تحقيق: الإمام محمد ناصر الدين الألباني.

٥٢٠. مشكل الحديث وبيانه. المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، أبو بكر، المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

٥٢١. مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ط/المكتب الإسلامي ط٢،عام ١٤٠٣هـ.

٥٢٢. المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني ط/المكتبة المكية ط١عام ١٤١٩هـ.

٥٢٣. المطر والرعد والبرق. المؤلف: لابن أبي الدنيا، تحقيق وتخريج: طارق محمد سكلوع العمودي، دار النشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٥٢٤. معالم السنن. تأليف: أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد فقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت ١٤٠٠هـ.

٥٢٥. معجم أعلام المورد. المؤلف: منير البعلبكي، دار النشر: دار العلم للملايين.

٥٢٦. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تأليف: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت،١٤١١هـ-١٩٩١م، الطبعة:ط١.

٥٢٧. المعجم الأوسط. تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق: طارق عوض الله وزملائه. ط/ دار الحرمين - القاهرة ط١عام ١٤١٥هـ.

٥٢٨. معجم البلدان. تأليف: ياقوت الحموي، دار النشر: دار الفكر - بيروت.

٥٢٩. معجم الصحابة. المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني،الناشر:مكتبة دار البيان- الكويت،الطبعة: الأولى،١٤٢١-٢٠٠٠.

٥٣٠. معجم الصحابة، تأليف: عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، دار النشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - ١٤١٨،

الطبعة: ط١.

٥٣١. المعجم الصغير للطبراني. تأليف: الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق: محمد شكور أمرير ط/المكتب الإسلامي – دار عمار بيروت – عمان ط١عام ١٤٠٥هـ.

٥٣٢. المعجم الكبير. تأليف: الحافظ أحمد بن سليمان الطبراني تحقيق: حمدي السلفي ط/دار إحياء التراث العربي.

٥٣٣. المعجم الكبير. تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف د.سعد الحميد، ود.خالد الجريسي،دار النشر:الجريسي– الرياض،الطبعة: ط١.

٥٣٤. المعجم المختص بالمحدثين. المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: د.محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥٣٥. معجم المطبوعات العربية والمعربة. المؤلف: يوسف بن إليان بن موسى سركيس، الناشر: مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨م.

٥٣٦. معجم المؤلفين. تأليف: رضا كحالة. ط. مؤسسة الرسالة – بيروت.

٥٣٧. المعجم الوسيط. قام بإخراجه إبراهيم مصطفىٰ وزملاؤه. نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط٢،عام ١٤٠٠هـ.

٥٣٨. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي. تأليف: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي أبو بكر، تحقيق: د. زياد محمد منصور، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة - ١٤١٠، الطبعة: ط١.

٥٣٩. المعجم لابن الأعرابي. تأليف: الإمام أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي. تحقيق: عبدالمحسن الحسيني. طبع دار ابن الجوزي. ط١.

٥٤٠. معجم مقاييس اللغة. تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط/شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده – مصر ط٢ عام ١٣٨٩هـ.

٥٤١. المعجم. أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر:إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، الطبعة: ط١، ١٤٠٧.
٥٤٢. معرفة الثقات. تأليف: أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد العليم البستوي ط/مكتبة الدار - المدينة ط١ عام ١٤٠٥هـ.
٥٤٣. معرفة السنن والآثار. أبو بكر البيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة-القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٥٤٤. معرفة الصحابة. تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني تحقيق: عادل العزازي ط/دار الوطن للنشر - الرياض ط١عام ١٤١٩هـ.
٥٤٥. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهدي عباس، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: ط١.
٥٤٦. المعرفة والتاريخ. تأليف: الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار النشر: دار الكتب العلمية — بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٥٤٧. المغني عن حمل الأسفار. تأليف: أبي الفضل العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، دار النشر: مكتبة طبرية - الرياض - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: ط١.
٥٤٨. المغني في الضعفاء. تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر.
٥٤٩. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: ط١.

٥٥٠. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. المؤلف: أحمد بن مصطفى، الشهير بطاش كبرى زاده، الناشر: دار الكتب العلمية.

٥٥١. المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم. المؤلف:أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، المحقق: محي الدين ديب مستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، الناشر : دار ابن كثير - دار الكلم الطيب.

٥٥٢. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تأليف: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، الطبعة: ط١.

٥٥٣. مقال لبعض الروافض اسمه محمد السمناوي: ((الأنوار الإلهية في العترة الهادية)).

٥٥٤. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. تأليف: علي بن إسماعيل الأشعري أبي الحسن، تحقيق: هلموت ريتر، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة.

٥٥٥. مقدمة ابن خلدون. تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار النشر: دار القلم - بيروت - ١٩٨٤، الطبعة: الخامسة.

٥٥٦. الملل والنحل. تأليف: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، دار النشر: دار المعرفة - بيروت — ١٤٠٤هـ، تحقيق: محمد سيد كيلاني.

٥٥٧. من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي. المؤلف: أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة بن سليمان القرشي الشامي الأطرابلسي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي — لبنان، عام النشر: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٥٥٨. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تأليف: ابن قيم الجوزية ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤٠٣ هـ، الطبعة: الثانية.

٥٥٩. مناقب الإمام أحمد. لابن الجوزي. تحقيق: د.عبدالله التركي.ط/مكتبة الخانجي-مصر.ط١ عام١٣٩٩هـ
٥٦٠. المنتخب من المسند لعبد بن حميد الكشي. تحقيق: مصطفىٰ بن العدوي شلباية ط/دار الأرقم - الكويت ودار ابن حجر - مكة المكرمة ط١ عام ١٤٠٥ - ١٤٠٨هـ.
٥٦١. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور. تأليف: تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الصيرفيني، تحقيق: خالد حيدر، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع - بيروت - ١٤١٤هـ.
٥٦٢. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور. تأليف: تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الصيرفيني، تحقيق: خالد حيدر، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع - بيروت - ١٤١٤هـ.
٥٦٣. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، دار النشر: دار صادر - بيروت - ١٣٥٨، الطبعة: ط١.
٥٦٤. المنتقى من السنن المسندة. تأليف: عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، دار النشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت - ١٤٠٨ - ١٩٨٨، الطبعة: ط١.
٥٦٥. المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها. تأليف: أبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي، أبو طاهر أحمد بن محمد السلقي الأصبهاني، دار النشر: دار الفكر- دمشق - ١٩٨٦م.
٥٦٦. منح الجليل شرح مختصر خليل. المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي، الناشر: دار الفكر — بيروت.
٥٦٧. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. محمد رشاد سالم ط/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط١ عام ١٤٠٦هـ.
٥٦٨. منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين. تأليف:أبو حامد الغزالي،

تحقيق:د.محمود حلوي.ط/الرسالة.ط١ عام١٤٠٩.

٥٦٩. منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير. تأليف: الدكتور فهد الرومي.ط٢ عام١٤٠٣هـ

٥٧٠. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥٧١. المنية والأمل. المؤلف: القاضى عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني المعتزلي. ط/دائرة المعارف العثمانية.حيدر آباد الدكن. عام١٣١٦هـ

٥٧٢. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس الحسيني العبيدي تقي الدين المقريزي، تحقيق: د.محمد زينهم.ومديحة الشرقاوي. ط/مكتبة مدبولي.عام١٩٩٨م.

٥٧٣. المواقف مع شرحه للشريف الجرجاني الطبعة الأولى – مطبعة السعادة بمصر – سنة ١٩٠٧م

٥٧٤. المواقف، تأليف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، دار النشر: دار الجيل – لبنان – بيروت – ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن عميرة.

٥٧٥. الموسوعة العربية العالمية. المؤلف: شارك في إنجازها أكثر من ألف شخص ما بين عالم ومؤلف ومترجم ومحرر ومدقق لغوي وعلمي ومخرج فني ومستشار ومؤسسة، واعتمدت في بعض مواضيعها وأجزاءها على دائرة المعارف العالمية، الناشر:مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، تاريخ الإصدار ١٩٩٦م — ط١– النسخة الإلكترونية.

٥٧٦. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة. المؤلف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

٥٧٧. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. المؤلف: محمد بن علي ابن

القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: ط١ - ١٩٩٦م.
٥٧٨. موضح أوهام الجمع والتفريق. تأليف: أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط/دار المعرفة - بيروت ط١ عام ١٤٠٧هـ.
٥٧٩. موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي رواية: يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. طبع/ دار إحياء التراث العربي - مصر.
٥٨٠. موقف البشر تحت سلطان القدر لمصطفى صبري
٥٨١. المؤلف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الحاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمنى، الناشر: دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
٥٨٢. المؤلف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق.
٥٨٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود،طبعة:دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٩٥، ط١.
٥٨٤. النبوات. تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: المطبعة السلفية - القاهرة – ١٣٨٦هـ.
٥٨٥. نثر الدر في المحاضرات. المؤلف: منصور بن الحسين الرازي، أبو سعد الآبى، المحقق: خالد عبد الغني محفوط، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٥٨٦. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. تأليف: جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي ، دار النشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي – مصر.

٥٨٧. النسبة إلى المواضع والبلدان. تأليف: لجمال الدين بامخرمة الحميري، قام بإصداره ونشره : مركز الوثائق والبحوث ـ أبوظبي ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .

٥٨٨. نسخة وكيع عن الأعمش. تأليف: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار النشر: الدار السلفية - الكويت - ١٤٠٦، الطبعة: الثانية.

٥٨٩. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، تأليف: محمد بن جعفر الكتاني أبي عبد الله، تحقيق: شرف حجازي، دار النشر: دار الكتب السلفية — مصر.

٥٩٠. نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع. المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد إدارة الطبع والترجمة

٥٩١. ط٦. عام ١٤١١هـ.

٥٩٢. نهاية الأقدام في علم الكلام. تأليف: عبدالكريم الشهرستاني. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت. الطبعة: الأولى /١٤٢٥ هـ

٥٩٣. النهاية في غريب الحديث والأثر. تأليف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود الطناحي ط/المكتبة العلمية — بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٩٤. نوادر الأصول في أحاديث الرسول. تأليف:محمد بن علي الترمذي المعروف بالحكيم الترمذي تحقيق: توفيق محمود تكلة، ط/دار النوادر،ط١، عام ١٤٣١هـ.

٥٩٥. الهداية شرح بداية المبتدي. تأليف: أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغياني، دار النشر: المكتبة الإسلامية.

٥٩٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث

العربي بيروت – لبنان.

٥٩٧. الوابل الصيب من الكلم الطيب. تأليف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: محمد عبد الرحمن عوض، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٥، الطبعة: ط١.

٥٩٨. الوافي بالوفيات. تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار النشر: دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥٩٩. الوزراء والكتاب. المؤلف: الجهشياري محمد بن عبدون، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، ط- الحلبي، مصر ١٩٣٨ م.

٦٠٠. الوسيط في تفسير القرآن المجيد. تأليف: أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي. تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وزملاؤه. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط١عام ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٦٠١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تأليف: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ط/ دار الثقافة – لبنان.

فهرس الموضوعات